

ابْرَارُ الْمُعْجَانِي

مِنْ

حُرْنِ الْأَمْسَانِي

فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ

لِلْإِمَامِ الشَّاطِبِيِّ الْمُتَوَفَّى ٥٩٠ هـ

تَأَلَّفَ

الْإِمَامُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ

المَعْرُوفُ بِأَبِي شَامَةَ الرَّشَقِيِّ

الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٦٥ هـ

تَحْقِيقُهُ وَتَقْدِيمُهُ وَضَبْطُهُ

إِبْرَاهِيمُ عَطْلُوهُ عَوَّضٌ

عَضُدُ قِسْمَةِ الشَّرِيفِ بِمَجَامِعَةِ الْأَزْهَرِ الشَّرِيفِ
وَالْمَدْرَاسَاتِ الْعِلْمِيَّةِ وَرَاضِي الْجَامِعَةِ الْأَعْلَى لِلشُّوْبَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ

دار الكتب العلمية

وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا - فَإِذَا قَرَأَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ
(قرآن کریم)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أسخغ علينا نعمه ، وأفاض لدينا منته . وأنزل إلينا كتابه الذي فصل آياته فأحكمه وأنقذه ، وجعلنا من حملته وخدام شرعه الذي علمنا فروضه وسننه . وخصنا بإرسال أكرم الخلق عليه الذي طهر قلبه وأظهر لـ... . وجعل خير الناس أمته ، وخير القرون قرنه الذي به قرّنه ، أبي القاسم ، « محمد بن عبد الله » خاتم أنبيائه ، وسيد أصفياه ، وعلم أوليائه ، الذي زان عصره وشرّف زمنه ، صلوات الله وسلامه عليه ، ما قصد شام شامه ، وبلغ بمان يمنه . وعلى آله الأبرار المستثلين أمره والمقتفين سننه ، وعلى أصحابه الكرام الذين منهم من آواه ونصره ، ومنهم من هجر لأجله أهله وماله ووطنه ، وعلى كل من تبعهم بإحسان ، في جميع الأزمان ، ممن اتخذ طاعة ربه سكنه ، ووافق في الصلاح سره علنه ، وجعلنا ممن أصغى للمواعظ في الدنيا أذنه ، وأذهب عنه في الآخرة حزنه ، من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه .

[أما بعد] فإن أولى ما أفنى فيه المكلف عمره ، وعلق به خاطره ، وأهمل فيه فكره ، تحصيل العلوم النافعة الشرعية ، واستعمالها في الأعمال المرضية . وأهم ذلك علم كتاب الله تعالى ، الذي تولى سبحانه حفظه بفضله ، وأعجز الخلائق أن يأتوا بمثله ، وجعل ذلك برهانا لتصديق رسالة من أنزل عليه ، وأخبر أن الباطل لا يأتيه لامن خلفه ولا من بين يديه . ثم العلوم المتعلقة به كثيرة ، وفوائد كل علم منها غزيرة ، لكن الأهم أو لا إثنين حفظه ، وتقويم لفظه ، ولا يحصل ذلك إلا بعد الإحاطة بما صح من قراءاته ؛ وثبت من رواياته ، ليعلم بأى لفظ يقرأ ، وعلى أى وجه يروى . والقرآن كلام الله منقول نقل الثواتر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، الذي أنزل إليه ، لم يزل في كل حين وجيل ينقله خلق لا يحصى ، ويبعث في ألفاظه ومعانيه ويستقصي ، وإنما يعد أهل العلم منهم من كثرت عنايته به ، واشتهر عند الناس بسببه .

وذكر الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام رحمه الله تعالى في أوّل كتابه في القراءات تسمية من نقل عنهم شيء من وجوه القراءات من الصحابة والتابعين ، ومن بعدهم من كبار أئمة المسلمين . فذكر الخلفاء الأربعة ، وطائفة وسعدا ، وابن مسعود ، وحذيفة ، وسالما مولى أبي حذيفة ، وأباهريّة ، وابن عمر ، وابن عباس ، وعمر بن

العاصم ، وابنه عبد الله ، ومعاوية ، وابن الزبير ، وعبد الله بن السائب وعائشة ، وحفصة وأم سلمة ، وهؤلاء كلهم من المهاجرين رضى الله عنهم أجمعين .

وذكر من الأنصار : أبي بن كعب ، ومعاذ بن جبل ، وأبا الدرداء ، وزيد بن ثابت ، وأبازيد ، ومجمع ابن حارثة ، وأنس بن مالك .

ومن التابعين بالمدينة : ابن المسيب ، وعروة ، وسالم ، وعمر بن عبد العزيز ، وسليمان ، وعطاء ابني يسار ، ومعاذ بن الحارث الذي يعرف بمعاذ القاري ، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج ، وابن شهاب ، ومسلم بن جندب ، وزيد بن أسلم :

وبمكة عبيد بن عميرة ، وعطاء ، وطاوسا ، ومجاهدا وعكرمة ^(١) ، وابن أبي مليكة وبالكوفة علقمة ، والأسود ، ومسروق ، وعبيدة ، وعمرو بن شرحبيل ، والحارث بن قيس ، والربيع ابن خيثم ، وعمرو بن ميمون ، وأبا عبد الرحمن السلمى ، وزر بن جبيش ، وعبيد بن نضلة ، وأبازرعة بن عمرو ابن جرير ، وسعيد بن جبير ، والنخعي والشعي .

وبالبصرة : عامر بن عبد بن قيس ، وأبا العالية ، وأبازرجاء ، ونصر بن عاصم ، ويحيى بن يعمر ، وجابر بن زيد ، والحسن ، وابن سيرين ، وقتادة .

وبالشام : المغيرة بن أبي شهاب المخزومي صاحب عثمان بن عفان رضى الله عنه في القراءة . قال : ثم تجرد قوم للقراءة فاشتدت بها عنايتهم ، وكثرت لها طلبهم حتى صاروا بذلك أئمة يأخذها الناس عنهم ويقتدون بهم فيها ، وهم خمسة عشر رجلا من هذه الأمصار الخمسة في كل مصر ثلاثة رجال . فكان بالمدينة : أبو جعفر يزيد بن القعقاع ، ثم شيبة بن نصاح ، ثم نافع بن أبي نعيم ، وإليه صارت قراءة أهل المدينة . وكان بمكة : عبد الله بن كثير ، وحيد بن قيس الأعرج ، ومحمد بن محيصن ، وأقدمهم ابن كثير ، وإليه صارت قراءة أهل مكة .

وكان بالكوفة : يحيى بن وثاب ، وعاصم بن مهدي ، وسليمان الأعمش ثم تلاهم حمزة رابعا ، ثم الكسائي . وكان بالبصرة : عبد الله بن أبي إسحاق ، وعيسى بن عمر ، وأبو عمرو بن العلاء ، وإليه صار أهل البصرة في القراءة واتخذوه إماما . وكان لهم رابع وهو عاصم الجحدري .

وكان بالشام : عبد الله بن عامر ، ويحيى بن الحارث الذماري ، وثالث نسيب اسمه . قلت : قبل هو خليل بن سعد صاحب أبي الدرداء . وعندى أنه عطية بن قيس الكلبي أو إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر .

ثم إن القراء بعد هؤلاء كثروا وتفرقوا في البلاد وانتشروا : وخلفهم أمم بعد أمم عرفت طبقاتهم واختلفت صفاتهم . فمنهم المحكم للتلاوة المعروف بالرواية والدراية . ومنهم المقتصر على وصف من هذه الأوصاف ، وكثر بسبب ذلك الاختلاف ، وقل الضبط واتسع الخرق ، والتبس الباطل بالحق ، فبرز بها هذه العلماء ذلك بتصانيفهم ، وحرروه وضبطوه في تأليفهم : وقد اتقن تقسيم ذلك الإمام أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس

(١) هو أبو عبد الله بن عبيد الله التيمي ، توفي سنة ١١٨ .

ابن مجاهد رحمه الله تعالى في أوّل كتاب السبعة له ، ثم قال . والقراءة التي عليها الناس : بالمدينة . ومكة ، والكوفة ، والبصرة ، والشام هي القراءة التي تلقوها عن أوليهم تلقيا ؛ وقام بها في كل مصر من هذه الأمصار رجل ممن أخذ عن التابعين ، اجتمعت الخاصة والعامة على قراءته ، وسلكوا فيها طريقه . وتمسكوا بمذاهبه على ما روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، وزيد بن ثابت . ثم عن محمد بن المنكدر ، وعروة بن الزبير ، وعمر بن عبد العزيز ، وعامر الشعبي رضى الله عنهم ، يعنى أنهم قالوا : إن القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأوّل ، فاقروا كما علمتموه .

قال زيد بن ثابت : القراءة سنة : قال إسماعيل القاضي رحمه الله : أحسبه ، يعنى هذه القراءة التي جمعت في المصحف الكريم .

وذكر عن محمد بن سيرين قال : أثبت أن القرآن كان يعرض على النبي صلى الله عليه وسلم كل عام مرة في شهر رمضان ، فلما كان العام الذي توفي فيه عرض عليه مرتين . قال ابن سيرين : فيرون أو يرجون أن تكون قراءتنا هذه أحدث القراءات عهدا بالعرضة الأخيرة :

وعنه عن عبيدة السلماني قال : القراءة التي عرضت على رسول الله صلى الله عليه وسلم في العام الذي قبض فيه هي التي يقرؤها الناس اليوم .

قلت : وهذه السنة التي أشاروا إليها هي ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نصا ، أنه قرأه أو أذن فيه على ما صح عنه أن القرآن أنزل على سبعة أحرف . فلأجل ذلك كثّر الاختلاف في القراءة في زمانه وبعده إلى أن كتبت المصاحف باتفاق من الصحابة رضى الله عنهم بالمدينة . ونفذت إلى الأمصار . وأمروا باتباعها وترك ما عداها ، فأخذ الناس بها وتركوا من تلك القراءات كل ما خالفها وبقوا بما وافقها نصا أو احتمالا ، وذلك لأن المصاحف كتبت على اللفظ الذي أنزل ، وهو الذي استقر عليه في العرضة الأخيرة على رسول الله صلى الله عليه وسلم كما عرضها هو على جبريل عليهما الصلاة والسلام ، وكل ذلك ثابت في الأحاديث الصحيحة مفرقا في أبوابه . وقد وقف على ذلك من له بها عناية .

فمن ذلك ما في الصحيحين من رواية عائشة عن فاطمة عن أبيها صلى الله عليه وسلم « أنه أمر إليهما في مرض موته أن جبريل عليهما السلام كان يعارضني بالقرآن في كلّ سنة مرة ، وإنه عارضني بالعام مرّتين » . وفي صحيح البخاري من حديث أبي صالح عن أبي هريرة قال : « كان يعرض عليّ النبي صلى الله عليه وسلم القرآن كلّ عام مرة فعرض عليّ مرّتين في العام الذي قبض فيه » .

وذكر المحققون من أهل العلم بالقراءة ضابطا حسنا في تمييز ما يعتمد عليه من القراءات وما يطرح ، فقالوا : كل قراءة ساعدها خط المصحف مع صحة النقل فيها ، ومجيئها على الفصح من لغة العرب فهي قراءة صحيحة معتبرة ، فإن اختلف أحد هذه الأركان الثلاثة أطلق على تلك القراءة أنها شاذة وضعيفة : أشار إلى ذلك كلام الأئمة المتقدمين ، ونص عليه أبو محمد مكي رحمه الله تعالى في تصنيف له مرارا ، وهو الحق الذي لا محيد عنه على تفصيل فيه ، قد ذكرناه في موضع غير هذا .

وقد كثرت تصانيف الأئمة في القراءات المعتبرة والشاذة ، ووقع اختيار أكثرهم على الاختصار على ذكر قراء

سبعة من أئمة الأمصار ؛ وهم الذين أجمع عليهم وإن كان الاختلاف أيضا واقعا فيما نسب إليهم : وأول من فعل ذلك الإمام أبو بكر بن مجاهد قبيل سنة ثلاثمائة أو في نحوها ، وتابعه بعد ذلك من أتى بعده إلى الآن ، وكان من كبار أئمة هذا الشأن . وبعضهم صنف في قراءة أكثر من هذا العدد ، وبعضهم في أنقص منه . واختار ابن مجاهد فن بعده هذا العدد موافقة لقوله عليه الصلاة والسلام :

« إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ »

فإن كان المراد بها غير ذلك على ما ذكرناه في كتاب مفرد لذلك ، ونأسيا لمصحف الأئمة التي نفذها الصحابة إلى الأمصار ، فإنها كانت سبعة على ما نطق به الأخبار ، ووقع اختيارهم من أئمة القراءة على كل مختار .

وتولى شرح كتاب ابن مجاهد في السبعة ، أبو علي الفارسي النحوي في كتاب كبير يسمى [الحجة] وقد أوضح فيه الحجة . وكان قد شرع فيه قبله شيخه أبو بكر بن السراج ، فسلك أبو علي بعده ذلك المنهج وهما من كبار أئمة النحويين المحققين المتقنين . ثم شرح كتاب ابن مجاهد في القراءات الشواذ أبو الفتح بن جنى صاحب الشيخ أبي علي في كتاب سماه [المحتسب] وأتى فيه بكل عجب .

[فضل]

في ذكر القراء السبعة الذين اختار ابن مجاهد قراءتهم ، واشتهر ذكرهم في الآفاق ومعظم المصنفين في القراءات يذكرونهم في أوائل كتبهم ، مع طرف من أخبارهم ، مختلفين في ترتيبهم .

ونحن نذكرهم بطريق الاختصار على الترتيب الذي ألفناه بهذه الديار :

الأول الإمام أبو عبد الرحمن نافع بن أبي نعيم المدني رحمه الله ، وبه بدأ ابن مجاهد ؛ قرأ على سبعين من التابعين . وقال فيه مالك بن أنس الإمام ، وصاحبه عبد الله بن وهب : قراءة نافع سنة . وقال الليث بن سعد : إمام أهل مصر : حججت سنة ثلاث عشرة ومائة ، وإمام الناس في القراءة يومئذ نافع بن أبي نعيم . وقال : أدركت أهل المدينة وهم يقولون : قراءة نافع سنة . وقال ابن أبي أويس : قال لي مالك : قرأت على نافع :

الثاني : أبو معبد عبد الله بن كثير المسكي رحمه الله : قرأ على مجاهد وغيره من التابعين ، وقيل إنه قرأ على عبد الله بن السائب المخزومي ، وله صحبة . وقرأ عليه جماعة من أئمة أهل البصرة مع جلالهم : كأبي عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر ، والخليل بن أحمد ، وخاد بن أبي سلمة ، وابن زيد ، وحديثه مخرج في الصحيحين . ونقل الإمام أبو عبد الله الشافعي قراءته ، وأثنى عليها ، وقرأ على صاحبه إسماعيل بن قسطنطين قارئ أهل مكة ، وقال قراءتنا قراءة عبد الله بن كثير ، وعليها وجدت أهل مكة ، من أراد التمام فليقرأ لابن كثير .

الثالث : أبو عمرو بن العلاء البصري ، رحمه الله تعالى . أغزرهم علما وأتقهم فهما . قرأ على جماعة جلة من التابعين ، من أهل الحجاز والعراق ، كمجاهد ، وعطاء ، وعكرمة ، وسعيد بن جبير ، ويحيى بن يعمر ، وأبي العالية . واشتهرت قراءته في البلاد ، وأخبر مثل سفيان بن عيينة قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في المنام فقلت : يا رسول الله قد اختلفت على القراءات ، فبقراءة من تأمرني أن أقرأ ؟ قال اقرأ بقراءة أبي عمرو

ابن العلاء : وقال أحمد بن حنبل في إحدى الروايات عنه : قراءة أبي عمرو أحب القراءات إلى ، هي قراءة قريش ، وقراءة الفصحاء .

الرابع : أبو عمران : عبد الله بن عامر الدمشقي رحمه الله تعالى ، هو أسن القراء السبعة وأعلامهم إسناداً : قرأ على جماعة من الصحابة : حتى قيل إنه قرأ على عثمان بن عفان رضي الله عنه ، وأنه ولد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم . ومن قرأ هو عليه من الصحابة ، معاوية ، وفضالة بن عبيد ، ووائل بن الأسقع ، وأبو الدرداء رضي الله عنهم . فلما مات أبو الدرداء خلفه ابن عامر وقام مقامه ، واتخذ أهل الشام إماماً ، وحديثه مخرج في صحيح مسلم . ومن رواه الآخذين عن أصحاب أصحابه : هشام بن عمار أحد شيوخ أبي عبد الله البخاري رحمه الله .

الخامس : أبو بكر عاصم بن أبي النجود الكوفي رحمه الله . قرأ على أبي عبد الرحمن السلمي ، وزر بن حبيش ، وكانا من أصحاب عثمان ، وعلى ، وابن مسعود ، وأبي بن كعب ، وزيد بن ثابت رضي الله عنهم على تفصيل في ذلك .

وجلس عاصم للإقراء بعد وفاة أبي عبد الرحمن . وروى عنه الحديث والقرآن قبل سنة مائة . وكانت قراءته عندهم جليلة خطيرة مختارة . وقال صالح بن أحمد بن حنبل : سألت أبي أي القراءات أحب إليك ؟ قال : قراءة نافع . قلت : فإن لم توجد . قال : قراءة عاصم . وفي رواية أخرى : قال أهل الكوفة يختارون قراءته وأنا أختارها .

السادس : أبو عمارة حمزة بن حبيب الزيات رحمه الله ، من رجال صحيح مسلم ، وهو إمام أهل الكوفة بعد عاصم . قرأ عليه جماعة من أئمة أهل الكوفة وأثنوا عليه في زهده وورعه ، منهم شفيان الثوري ، وشريك ابن عبد الله ، وشعيب بن حرب ، وعلى بن صالح ، وجريز بن عبد الحميد ، ووكيع وغيرهم . ولم يوصف أحد من السبعة القراء بما وصف به حمزة من الزهد والتحرز عن أخذ الأجر على القرآن ، حتى إن جريز ابن عبد الحميد قال : مربي حمزة الزيات في يوم شديد الحر ، فعرضت عليه الماء ليشرب فأبى لأني كنت أقرأ عليه القرآن .

السابع : أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي إمام نخبة الكوفة عنه أخذ القراء وغيرهم ، وانتهت إليه الرياسة في القراءة بعد حمزة ، وبلغ عند هارون الرشيد منزلة عظيمة : وكان الناس يأخذون عنه ألفاظه بقراءته عليهم ، ويتقنون مصاحفهم بقراءته . وقال الإمام الشافعي رضي الله عنه : من أراد أن يتبحر في النحو فهو عيال على الكسائي . وقال إسماعيل بن جعفر المدني ، وهو من كبار أصحاب نافع : ما رأيت أقرأ لكتاب الله من الكسائي . وروى رحمه الله في المنام ، فقيل له : ما فعل الله بك ، قال غفر لي ، وفي رواية : رحمني ربّي بالقرآن ، وفي رواية إلى ماذا صرت ؟ قال : إلى الجنة ، قيل له ما فعل حمزة الزيات ، وشفيان الثوري ؟ قال : فوقنا ، ما نراه إلا كاللكوكب الدرّي . وفي أخرى قال : غفر لي وأكرمني ، وجمع بيني وبين النبي محمد صلى الله عليه وسلم فقال : ألسنت على ابن حمزة الكسائي ؟ فقلت نعم ^(١) ، فقال : اقرأ فقرأت :

(وَالصَّافَّاتُ صَفًّا) حتى بلغت (شَهَابٌ نَاقِبٌ) ^(٢) .

فقال لي : لأباهين بك الأم يوم القيامة ، فهؤلاء هم السبعة القراء الذين أطبق عليهم أهل الأداء :

(١) فقلت نعم : الصواب أن يقال بلى . (٢) سورة الصافات ، آية : ١ ، آية : ١٠ الصافات أمضا .

وقد كثرت التصانيف بعد ابن مجاهد في ذكر قراءتهم ، وهي من بين مصنف وجيز ، وكتاب مطول ، يجمع طرقهم وأخبارهم ورواياتهم ، وآل الأمر إلى أن صنف كتاب التيسير لأبي عمرو الداني رحمه الله فاعتمد عليه ، وصرفت العناية إليه ، لما فيه من التنقيح والاختيار والتحرير والاختصار :

ثم إن الله تعالى سهل هذا العلم على طالبه بما نظمه الشيخ الإمام العالم الزاهد أبو القاسم الشاطبي رحمه الله من قصيدته المشهورة المنعوتة بجزر الأمانى ، التي نبغت في آخر الدهر أعجوبة لأهل العصر ، فنبذ الناس سواها من مصنفات القراءات ، وأقبلوا عليها لما حوت من ضبط المشكلات وتقييد المهملات ، مع صغر الحجم وكثرة العلم ، وإنما شهرها بين الناس وشرحها ؛ وبين معانيها وأوضحها ، ونبه على قدر ناظرها ، وعرف بحال عالمها ، شيخنا الإمام العلامة علم الدين ، بقية مشايخ المسلمين ، أبو الحسن على بن محمد هذا الذي ختم به الله العلم مع علو المنزلة في الثقة والفهم ، جزاه الله عنا أفضل الجزاء ، وجمع بيننا وبينه في دار النعيم والبقاء ، فلما تبين أمرها وظهر سرها تعاظم جماعة شرحها ، ولم ينصفوا من أباحهم شرحها ، وراقهم شرحها ، وهي أول مصنف وجيز حفظته بعد الكتاب العزيز ، وذلك قبل بلوغ الحلم وجريان القلم ، ولم أزل من ذلك الزمان إلى الآن طالباً لتقان معرفة ما احتوت عليه من المعاني ، وإبراز ما أودع في ذلك الحرز من الأمانى ، وكل حين ينفتح لى من فوائدها باب ، ومن معانيها ما لم يكن في حساب . وكنت سمعت شيخنا أبا الحسن على بن محمد المذكور ، يحكى عن ناظرها شيخه الشاطبي رحمه الله مراراً أنه قال كلاماً معناه : لو كان في أصحابي خير أو بركة لاستنبطوا من هذه القصيدة معاني لم تخطر لى .

ثم إنى رأيت الشيخ الشاطبي رحمه الله في المنام وقلت له : ياسيدى حكى لنا عنك الشيخ أبو الحسن السخاوى أنك قلت كيت وكيت ، فقال صدق . وحكى لنا بعض أصحابنا أنه سمع بعض الشيوخ المعاصرين للشاطبي يقول : لمنه في نظمه لها لقصور الأفهام عن دركها فقال لى : ياسيدى هذه يقبض الله لها فقى بيئنا أو كما قال : قال فلما رأيت السخاوى قد شرحها علمت أنه ذلك الفتى الذى أشار إليه .

قلت : ثم إن الله تعالى فتح على من مراجعته وبركات محاضراته معاني لم يودعها كتابه ولم يعرفها أصحابه ، فأردت تدوينها مع استقصاء شرح للأبيات معنى ولفظاً ، وذكر ما يتعلق بها مما رأيت لها منه قسماً وخطاً ، فابتدأت ذلك في كتاب كبير بلغت فيه [باب الهمزتين من كلمة] في نحو مجلدة بخطى محكمة ، ثم إنى فكرت في قصور الهمم ، وتغيير الشيم ، وطولبت بتتبعه فاستقصرت العمر عن تلك المهمة مع ما أنا بصدد من تصانيف مهمة ، فشرعت في اختصار ذلك الطويل واقتصرت ما فيه على القليل ، فلا تهملوا أمره لكونه صغيراً مجماً ، فإنه كما قيل : كُتِّيفٌ ملىً علماً ، وسميته :

[إبراز المعاني من حرز الأمانى]

وقد أخبرني بهذه القصيدة عن ناظرها جماعة من أصحابه ، وقرأتها على شيخنا أبي الحسن المذكور مراراً ، وأخبرني أنه قرأها على ناظرها خير مرة ، ومات رحمه الله سنة تسعين وخمسمائة في جمادى الآخرة ، ومولده في آخر سنة ان وثلاثين وخمسمائة فيكون عمره أقل من اثنتين وخمسين سنة .

قال تغمدة الله برحمته وجمع بيننا وبينه في جنته :

١ - [بَدَأْتُ بِبِسْمِ اللَّهِ فِي النِّظْمِ أَوَّلًا تَبَارَكَ رَحْمَانًا رَحِيمًا وَمَوْثَلًا]

أى قدمت لفظ «بسم الله الرحمن الرحيم» في أول نظمي هذا ، يقال : بدأت بكذا إذا قدمته فالباء الأولى لتعدي الفعل ، والثانية هى التى في أول البسملة : أى بدأت بهذا اللفظ . والنظم : الجمع ، ثم غلب على جمع الكلمات التى انتظمت شعرا ، فهو بمعنى منظوم ، أو مصدر بحاله ، واللام في النظم للعهد المعلوم من جهة القرينة ، وهى قائمة مقام الإضافة كقوله تعالى :

(فِي أَدْنَى الْأَرْضِ) (١).

أى أدنى أرض العرب أى في نظمي ، نزله منزلة المعروف المشهور تفاؤلا له بذلك ، أو أراد في هذا النظم ، نزله منزلة الموجود الحاضر فأشار إليه كقوله تعالى :

(هَذَا مِنْ شَيْعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ) (٢).

أو يكون المصدر في موضع الحال أى منظوما وأولا نعت مصدر محذوف : أى في أن نظمت نظما أوّل أى أنه مبتكر لم يسبق إليه وهو نظم قصيدة على روى واحد في مذاهب القراء السبعة موجزة بسبب ما اشتملت عليه من الرموز ، وقد تشبه به قوم في زماننا . ففهم من سلك مسلكه مختصرا لها ، ومنهم من غير الرموز بغيرها ، ومنهم من نظم في مذاهب القراء العشرة . زاد رواية أبى جعفر المذنبى ، ويعقوب الحضرمى وخلف البزار فنيا اختار : والفضل للمتقدم الذى هو أتقى وأعلم ، فالألف في قوله أوّل على هذا الوجه للإطلاق لأنه غير منصرف . ويجوز أن تكون الألف بدلا من التنوين على أن يكون أوّل ظرف زمان عامله بدأت أو النظم أى بدأت في أوّل نظمي «بسم الله» أو بدأت «بسم الله» في نظمي الواقع أوّل ، فهو كقول الشاعر :

* فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا * (٣)

والبركة كثرة الخير وزيادته واتساعه ، وشئ مبارك : أى زائد نام ، وما لا يتحقق فيه ذلك يقدر في لازمه وما يتعلق به كقوله تعالى :

« وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ » (٤) ، « إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَارَكَةٍ » (٥).

أى كثير خير ذلك وما يتعلق به من الأجر ، وتبارك تفاعل منه كعناظم من العظمة ، وتعالى من العلو . وقيل لأنه فعل لم يتصرف أصلا ، لا يقال يتبارك وغيره . ثم كل لفظ البسملة بقوله «رحمانا رحما» وزاد قوله «وموثلًا» وهذا المعنى زاد دخول الواو فيها حسنا ، والموثل . المرجع والمألج ، وهو وإن لم يكن لفظه ثابت الإطلاق على الله تعالى من حيث النقل فمعناه ثابت نحو :

(إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ) (٦) ، (وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ) (٧).

(١) سورة الروم ، آية : ٣ (٢) سورة القصص ، آية : ١٥ (٣) البيت ليزيد بن الصمق لا كما نسب إلى عبد الله بن يعرب وأتى الشارح بصدده مستشهدا به وتامه أكاد أفص بالماء الفرات ، والصواب الجم .
(٤) الأنبياء ، آية ٥٠ (٥) سورة الدخان آية : ٣ (٦) سورة يونس ، آية : ٤
(٧) سورة فاطر ، آية : ١٨

وانتصاب الثلاثة على التمييز أو الحال: أى تبارك من رحمن رحيم، أو فى حال كونه كذلك، أو يَكُنْ منصوبات على المدح وتم الكلام على تبارك؛ وهذا نحو قولهم: الحمد لله الحميد، ويتعلق بهذا البيت أبحاث كثيرة ذكرناها فى الكبير، واستوفينا ما يتعلق بشرح البسمة فى كتاب مفرد وغيره: والله أعلم:

٢ — [وَتَنبِئُ صَلَّى اللَّهُ رَبِّي عَلَى الرَّضَا مُحَمَّدٍ الْمُهْدَى إِلَى النَّاسِ مُرْسَلًا]

أى تنبئ بصلى الله: أى بهذا اللفظ كما قال بدأت بسم الله، أو على إضمار القول، أى بقول «صلى الله» أو تنبئ بالصلاة فقلت صلى الله، فوضع صلى الله نصب على إسقاط الخافض فى الوجه الأول، وعلى أنه مفعول مطلق أو مفعول به إن قلنا إنه على إضمار القول، وصلى الله لفظه خبر معناه دعاء «والرضى» بمعنى ذى الرضى أى الراضى من قوله تعالى:

(وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى) ^(١).

أو المرضى: أى الذى ارتضاه الله تعالى؛ أو الذى يرضيه يوم القيامة: أى يعطيه ما يرضيه من الشفاعة وغيرها فيرضى. وقرئ قوله تعالى فى آخر طه:

(لَكَ تَرْضَى) ^(٢).

بفتح التاء وضمها جمعاً بين المعنيين، وقوله «محمد» بدل أو عطف بيان، والمهدى، اسم مفعول، من أهديت الشيء فهو مهدى، لأن الله تعالى أهداه إلى خلقه تحفة لهم فأنفذ به من أسعده من النار، وأدخله الجنة مع الأبرار. وعن الأعمش عن أبى صالح قال: «كان النبى رسول الله صلى الله عليه يناديهم:

«يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا أَنَا رَحْمَةٌ مُهْدَاةٌ».

أخرجه أبو محمد الدارمى فى مسنده هكذا منقطعا، وروى موصولا بذكر أبى هريرة فيه، وفى معناه قوله تعالى:

(وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ) ^(٣).

ومرسلا حال من الضمير فى المهدى: ويجوز أن يكون تمييزاً كما سبق فى تبارك رحمانا: أى المهدى إرساله والله أعلم:

٣ — [وَعِزَّتِهِ ثُمَّ الصَّحَابَةِ ثُمَّ مَنْ تَلَّاهُمْ عَلَى الْإِحْسَانِ بِالْخَيْرِ وَبَلَا]

مثل مالك بن أنس رحمه الله عن عترة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: هم أهله الأذنون وعشيرته الأقربون. وقال الجوهري: عترة الإنسان نسله ورهطه الأذنون.

قلت: وهو معنى قول الليث عترة الرجل أولياؤه، يعنى الذين ينصرونه ويهتمون لأمره ويعنون بشأنه،

وليس مراد الناظم بالعشرة جمع من يقع عليه هذا الاسم من عشيرة النبي صلى الله عليه وسلم ، وإنما مراده المؤمنون منهم ؛ وهم الذين جاء فيهم الحديث :

« وَإِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ تَقْلِينَ : كِتَابَ اللَّهِ وَعِترتي ، وفي رواية موضع عترتي » وأهلُ بَيْتِي » .

وكان ذلك تفسير للعرة ، وأهل بيته : هم آل من أزواجه وأقاربه . وقد صح :

« أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ عَنْ كَيْفِيَّةِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ فَقَالَ : قُولُوا اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى

آلِ مُحَمَّدٍ » وفي رواية « عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى أَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ » .

فكانه فسر الآل بما في الحديث الآخر ، فلهذا لما صلى على النبي صلى على عترته ثم على الصحابة وإن كان بعضهم داخلا في العرة ليعم الجميع ، ثم على التابعين لهم بإحسان . ومعنى « تلامهم » تبعهم ، وقوله « على الإحسان » أي على طلب الإحسان ، أو على طريقة الإحسان ، أو على ما فيهم من الإحسان ، أو يكون على بمعنى الباء كما يأتي في قوله « وليس على قرآنه متأكلا » وفي تلا ضمير مفرد مرفوع مستتر عائد على لفظ من ، وبولا جمع وابل : وهو المطر الغزير وأصله الصفة ولذلك جمع على فعل كشاهد وشهد ، وهو منصوب على الحال من أحد الضميرين في تلامهم : إما المرفوع العائد على التابعين ، وإما المنصوب العائد على الصحابة أي مشبهين الوابل في كثرة خيرهم ، أو يكون حالا منهما معا كقولك لقيته راكبين ، فإن كان حالا من المرفوع المفرد فوجه جمعه حملة على معنى من وبالخير متعلق بوبلا من حيث معناه أي جائدين بالخير . ويجوز أن يتعلق بتلا أي تبعوهم بالخير على ما فيهم من الإحسان ، وإن جعلنا على بمعنى الباء كان قوله بالخير على هذا التقدير كالتأكيد له والتفسير ، والله أعلم :

٤ - [وَنَلَّشْتُ أَنْ الْحَمْدَ لِلَّهِ دَائِمًا وَمَا لَيْسَ مَبْدُوءًا بِهِ أَجْزَمُ الْعَلَاءِ]

وثالث مثل ثنيت في أنه فعل يتعدى بحرف الجر فيجوز في أن بعدها الفتح والكسر ، فالفتح على تقدير بأن الحمد ، والكسر على معنى فقلت إن الحمد لله « ودائما » بمعنى ثابتا وهو حال من الحمد ، أو من اسم الله ، أو نعت مصدر محذوف أي حمدا مستمرا وما مبتدأ وهى موصولة ، وليس مبدوءا به صلتها واسم ليس ضمير مستتر يعود على ما ، ومبدوءا أخبرها ، والهاء في به عائدة على الحمد أو على اسم الله تعالى على تقدير بذكره أو باسمه وبه منصوب المحل بمبدوء أو مرفوع مبدوء ضمير عائد على ما : أي وكل كلام ليس ذلك الكلام مبدوءا بالحمد « أجزم العلاء » أي مقطوع الأعلى أي ناقص الفضل ، فأجزم خبر المبتدأ الذي هو ما ، والجزم أصالة القطع والعلاء بفتح العين يلزمه المد وهو الرفع والشرف ، وأتى به في قافية البيت على لفظ المقدر ، وليس هو من باب قصر الممدود الذي لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ، بل يمكن حملة على وجه آخر سائغ في كل كلام ثرا كان أو نظما ، وذلك أنه لما وقف أسكن الهمزة ثم إنه قلبها ألفا ، فاجتمع ألفان فحذف أحدهما ، كما يأتي في باب وقف حمزة وهشام على نحو السماء والدعاء ، وهكذا نقول في كل ماورد في هذه القصيدة من هذا الباب في قوافيها كقوله « فتي العلاء ، أحاط به الولا ، فتنجو من البلا » وإن افتحوا الجلا بعد على الولا عن جلا أماما يأتي في حشو الأبيات كقوله « وحق لوى باعد ومالى سما لوى » فاجتمع ألفان فحذف أحدهما ، فلا وجه لذلك إلا أنه من باب قصر الممدود ثم يجوز في موضع العلاء أن يكون مرفوعا ومنصوبا ويجرورا لأن أجزم العلاء من باب حسن الوجه فهو كما في بيت النابعة :

• أَجَبَ الظَّهْرَ أَيْسَ لَهُ سَنَامٌ * (١)

يروى الظهر بالحركات الثلاث ، وأشار بما في عجز هذا البيت إلى حديث خرجه أبو داود في سننه عن أبي هريرة قال قال : رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« كُلُّ كَلَامٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ فَهُوَ أَجْذَمٌ » .
قال الخطابي : معناه المنقطع الأثر الذي لا نظام له . قات : وروى هذا الحديث مرسلًا ، وروى « أقطع » موضع أجذم وروى :

(لَمْ يُبْدَأْ فِيهِ بِذِكْرِ اللَّهِ) .

فتكون البسمة على هذا إذا اقتصر عليها مخرجة من عهدة العمل بهذا الحديث ، ولو أن الناظم رحمه الله قال وثبت أن الحمد ، وثبت صلى الله لكان أولى تقديمًا لذكر الله تعالى على ذكر رسوله صلى الله عليه وسلم .
وجه ما ذكر أنه أراد أن يختم خطبته بالحمدلة ، فإن ذكر الله تعالى قد سبق بالبسمة فهو كقوله سبحانه في آخر سورة والصافات :

(وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) (٢) والله أعلم .

• — [وَبَعْدُ فَحَبِلُ اللَّهِ فِينَا كِتَابُهُ . فَجَاهِدْ بِهِ حَبِلَ الْعِدَا مُتَحَبِّلًا]

أى وبعد هذه الخطبة أذكر بعض ما جاء في فضائل القرآن العزيز وفضل قرآئه « وحبل الله مبتدأ ، وفينا » متعلق به من حيث المعنى على ما نفسر به الحبل ، أو يكون صلة لموصول محذوف أى الذى فىنا ، وكتابه خبر فحبل . ويجوز أن يكون فىنا هو الخبر وكتابه خبر مبتدأ محذوف أى هو كتابه ؛ والفاء فى : فحبل رابطة للكلام بما قبله ومانة من توهم إضافة بعد إلى حبل ، والعرب تستعير لفظ الحبل فى العهد والوصلة والمودة وانقطاعه فى نقيض ذلك فلذلك استعير للقرآن العزيز ، لأنه وصلة بين الله تعالى وبين خلقه ، من تمسك به وصل إلى دار كرامته . وجاء عن ابن مسعود رضى الله عنه وغيره فى تفسير قوله عز وجل :

(وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا) (٣) .

أنه القرآن . وفى كتاب الترمذى من حديث الحارث الأعور عن على رضى الله عنه فى حديث طويل فى وصف القرآن قال :

« هُوَ حَبْلُ اللَّهِ الْمَتِينُ » .

وفى كتاب أبى بكر بن أبى شيبة فى ثواب القرآن عن أبى سعيد الخدرى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال :
« كِتَابُ اللَّهِ حَبْلٌ مَمْدُودٌ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ » .

(١) وقوله قوله : * وتمسك بعده بذقاب عيس *

(٢) سورة الصافات ، آخر آية (٣) سورة آل عمران آية : ١٠٣

وفيه عن ابن شريح الخزازي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
 « إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ سَبَبُ طَرَفِهِ بِيَدِ اللَّهِ وَطَرَفُهُ بِأَيْدِيكُمْ ، فَتَمَسَّكُوا بِهِ » .
 وقوله « فجاهد به » أى بالقرآن العزيز كما قال تعالى :

(فَلَا تَطِيعَ الْكَافِرِينَ وَجَاهِدْهُمْ بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا ^(١)) .

أى بحججه وأدلته وبراهينه والحبل بكسر الحاء الداهية و « متحبلًا » حال من فاعل فجاهد ، يقال : تحبل الصيد : إذا أخذه بالحباله ، وهى العبكة واستعمل التجانس فى هذا البيت والذى بعده وهو مما يعد من الفصاحة فى الشعر وغيره :

٦ — [وَأَخْلَقَ إِذْ لَيْسَ يَخْلُقُ جِدَّةً جَدِيدًا مُوَالِيًا عَلَى الْجِدِّ مُقْبِلًا]

أخلق به تعجب أى ما أخلقه بالمجاهدة به : أى ما أحقه بذلك ، يقال هو خليف بكذا أى حقيق به ، وإذ هنا تعليل مثلها فى قوله تعالى :

(وَلَنْ يَنْفَعَكَ كُفُّ الْيَوْمِ إِذْ ظَلَمْتُمْ ^(٢)) .

ويقال : أخلق الثوب خلق إذا بل وجدة تميز ، وهى ضد البلى ، يستعار ذلك للقرآن العزيز ، لما جاء فى الحديث عن ابن مسعود موقوفاً ومرفوعاً :

« إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ حَبْلُ اللَّهِ لَا تَنْقُضِي عَجَائِيهِ ، وَلَا يَخْلُقُ عَنْ كَثْرَةِ الرَّدِّ »

أخرجه الحافظ البيهقى فى كتاب المدخل أى لا يحدث له البلى ناشئاً عن كثرة ترداد وتكراره ومتزور الزمان عليه « وجديداً » فعيل من الجدد بفتح الجيم وهو العظمة والعزة والشرف ، وانتصابه على الحال من ضمير يخلق العائد على القرآن العزيز ، أو على المدح « ومواليه » بمعنى مصافيه وملازمه العامل بمافيه وهو مبتدأ و « على الجدد » خبره فهى جملة مستأنفة : أى حصل على الجدد واستقر عليه : والجدد بكسر الجيم ضد الهزل و « مقبلاً » حال من الضمير المقدر فى الخبر الراجع على مواليه : أى استقر على الجدد فى حال إقباله عليه واحتفاله به عملاً وعلماً : يشير إلى ما كان الأولون عليه من الاهتمام به . ويجوز أن يكون مواليه فاعل جديداً فيكون بمعنى جديداً له ، وإن كان حالاً من القرآن العزيز لفظاً ، نحو رأيت زيداً كريماً غلامه : وعلى هذا يكون فى على الجدد ثلاثة أوجه :

أحدها أن يكون حالاً ومقبلاً حال بعده حال :

والثانى : أن يكون معمول مقبلاً قدم عليه :

والثالث : أن يكون معمول مواليه أى للذى والاه على الجدد حصل له العز والشرف ، وعند هذا يجوز أن يكون الجدد هاهنا من الجدد فى الأمر وهو الاجتهاد فيه وهو يؤول إلى ضد الهزل ، والله اعلم :

٧ — [وَقَارِئُهُ الْمَرْضِيُّ قَرَّ مِثَالُهُ كَأَنَّهُ تَرُجَّ حَالِيَهُ مُرِيحًا وَمُوكَلًّا]

نظم فى هذا البيت ماثبت فى الصحيحين من حديث أبى موسى الأشعرى رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

«مَثَلُ الْمُؤْمِنِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ مَثَلُ الْأَنْزُجَةِ رِيحُهَا طَيِّبٌ وَطَمَعُهَا طَيِّبٌ» الحديث .

فقوله « وقارته » مبتدأ والمرضى صفته ، وأراد به تفسير المؤمن المذكور في هذا الحديث ، لأنه ليس المراد به أصل الإيمان بل أصله ووصفه . وفي كتاب الترمذى من حديث صهيب رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم « مَا آمَنَ بِالْقُرْآنِ مَنِ اسْتَحَلَّ حَبَارِمَهُ » .

والجملة من قوله « قر مثاله » هي خبر المبتدأ ، وقر بمعنى استقر : أى استقر مثاله مشابهاً للأترج ، ويجوز أن يكون المرضى خبر المبتدأ أى لا بعد قارنا للقرآن إلا من كان مرضى الطريقة ، ثم استأنف جملة فعلية فقال : قر مثاله كالأترج ، ويجوز أن يكون قر وحده هو خبر المبتدأ ، وفيه ضمير عائد على القارى : أى قرت عينه ، أو استقر أمره بنيل درجات الأبرار ، ثم استأنف جملة إسمية بقوله مثاله كالأترج فقوله كالأترج خبر مثاله ، وعلى هذا يجوز أن يكون قر دعاء ، كما تقول زيد العاقل أقر الله عينه . والأترج بتشديد الجيم والأترنج بالنون لغتان وكلاهما مستقيم في وزن البيت ، وإنما اختار لغة التشديد للفظ الحديث ، وحاليه بدل اشتغال من الأترج ، ومريحا وموكلا حالان من الأترج ، يقال أراح الطيب : إذا أعطى الرائحة ، وأكل الزرع وغيره : إذا أطعم ، والله أعلم .

٨ - [هُوَ الرُّبُضَى أَمَا إِذَا كَانَ أُمَّةً وَيَمَّهُ ظِلُّ الرِّزَانَةِ قَنَقَلًا]

فسر هذا البيت ما عناه بقوله المرضى فقوله « هو » ضمير القارى المرضى ، أو ضمير القارى مع الإعراض عن وصفه بالمرضى لأنه أغنى عنه قوله المرتضى أما إلى آخر البيت . ويجوز أن يكون هو المرتضى خبر قوله وقارته المرضى ، وما بينهما من قوله قر مثاله آخر البيت اعتراض ، ولما تميز ، ومعناه القصد : أى هو المرتضى قصده تيمنا به وانتفاعا بعلمه وكان بمعنى صار ، ويقال للرجل الجامع للخير أمة ، كأنه قام مقام جماعات ؛ لأنه اجتمع فيه ما تفرق فيهم من المصالح ومنه قوله تعالى :

(إِنْ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً) (١)

وقوله ويمه أى قصده ، والرزانة الوقار ، وقد رزن الرجل بالضم فهو رزين : أى وقور ثابت ، واستعار للرزانة ظلا إشارة إلى شمول الوقار له ، واستراحته في ظله ، وأمنه من تخليط الناقص من عقله ، وجعل الرزانة هى التى تقصده ، كأنها تفتخر به وتزين ، بأن تظله لكثرة خلال الخير فيه ، مبالغة في مدحه ، وفي الحديث عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« مَنْ جَمَعَ الْقُرْآنَ مَتَعَهُ اللَّهُ بِعَقْلِهِ حَتَّى يَمُوتَ » .

وعن عبد الملك بن عمير قال : كان يقال : إن أبى الناس عقولا قراء القرآن ، وقنقلا حال من ظل الرزانة : أى مشبها قنقلا ، وكذا يقدر في مجاء مثله مما هو منصوب على الحال وليس بمشتق ، كقوله : وانقاد ، معناه يعمل ، والقنقل : السكياك الضخم ، وكان لكسرى تاج يسمى القنقل ، والقنقل أيضا : السكيب من الرمل ،

يشير إلى عظم الرزاة وتوفرها إن قصد الكئيب أو المكيال، وإن قصد التاج قدرت الحال بمتوجا، ومن كلامهم
جلس فلان وعليه السكينة والوقار ، فإن قلت علام : عطف قوله « ويمه » قلت : يحتمل وجهين : أحدهما
أن يكون عطفا على معنى المرتضى : أى هو الذى ارتضى أمة ويمه الوقار ، فهو من باب قوله تعالى :
(إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا) (١)

أى إن الذين تصدقوا وأقرضوا ، ويكون مضمون البيت ثناء عليه بأنه مرتضى كامل العقل . والوجه الثانى :
أن يكون معطوفا على « كان أمة » أى إذا اتصف بهاتين الصفتين : أى أن قارى القرآن إنما يرتضى للاقتداء به
ويقصد للانتفاع به بشرطين وهما أن يكون جامعا للخير ، وافر العقل ، والله أعلم .

٩ - [هُوَ الْحُرُّ إِنْ كَانَ الْحُرَّى حَوَارِيًّا لَهُ بِتَحَرُّرِهِ إِلَى أَنْ تَذَلَّلاً]

هو ضمير القارى المرتضى قصده : الذى هو أمة وافر العقل . أو يكون ضمير القارى مع الإعراض عن
تلك الأوصاف ، لأنه يغنى عنها اشتراطها بقوله : إن كان الحرى أى إن كان الحرى بها ، ولهذا قال بعضهم :
إن إن بمعنى إذ ، ولو أراد الناظم ذلك لقال إذ وكان تعليلا ، والوزن موافق له ، فلا حاجة إلى ارتكاب ما لم يثبت
لغة ، وإن ثبت فهو لغة بعيدة ضعيفة . فإن قلنا : هو ضمير القارى بصفاته فكل بيت كأنه تأكيد لما قبله ، وإن
قلنا هو ضمير القارى مطلقا كان كل بيت مستقلا بالغرض من وصفه بما يستحق به الإمامة والحرية . على أنى
أقول قوله ، بتحريه صلة الحرى ، وليس المراد الحرى بها بل الحرى بالتحرى ، وقوله « حواريا له » معترض بينهما
والحر : الخالص من الرق : أى لم تسترقه دنياه ولم يستعبده هواه لأنه لما تحقق بتدبر القرآن ، وفهم معانيه صغرت
في عينه الدنيا وأهلها كقوله تعالى :

(وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ) ، (وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْفُرُورِ) (٢) . (وَلَا الدَّارُ الْآخِرَةُ
لَهُمُ الْخَيْرَانِ) (٣) ، (وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِنَفْثَنَّهُمْ فَيُدْ
وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَى) (٤) .

إلى غير ذلك من الآيات فى هذا المعنى ، وما أحسن ما قاله الشاطبى رحمه الله من قصيدة له :

لَمَنْ يَنْزِلُ الْقُرْءَاءُ وَرِدَّ فُرَاتِهِ وَرُودًا مِنَ الدُّنْيَا أَجَاجُ الشَّارِبِ
وَلَوْ سَمِعَ الْقُرْءَاءُ حِينَ اقْتَرَأْتَهُمْ لَنَى آلٍ غَمْرَانِ كَنُوزِ الْمَطَالِبِ
بِهَا يَنْظُرُ الدُّنْيَا بِعَيْنِ احْتِقَارِهَا فَقَبِيهِ الْمَعَانِي غَيْرُ تَانِي الدَّوَابِ

يعنى قوله تعالى :

(زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ) إلى قوله (ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَاَبِ) (٥)

(٣) سورة النكبت ، آية : ٦٤

(٢) سورة الحديد ، آية : ٢٠

(١) سورة الحديد ، آية : ١٨

(٥) سورة آل عمران ، آية : ١٤

(٤) سورة طه ، آية : ٣١

وما أحلى قوله « فقيه المعاني » : يعنى من أحاطه الله فهما وفقها فى معانى القرآن العزيز فهذا هو الذى يحتقر الدنيا عند تلاوته لهذه الآية ونظائرها ، لالفقيه الذى هو أسير الذوائب المتقيد بلباسه وخدمة أهل الدنيا ؛ ففقيه المعاني محرر عن رق الأشياء . ويحتمل قوله هو الحر معانى آخر ذكرناها فى الكبير والحرى بمعنى الحقيق . والحوارى الناصر الخالص فى ولائه والياء مشددة خففها ضرورة ، والتحرى القصد مع فكر وتدبر واجتهاد : أى يطالب - هو الآخرى ، والهاء فى « له » للقرآن العزيز ، وفى تحريره للقارى أو للقرآن وحواريا خبر لكان بعد خبر أو حال من ضمير الحرى العائد على القارى . ويجوز أن يكون بتحريره متعلقا بحواريا : أى ناصرا له بالتحرى ، أو تسكون الباء للمصاحبة : أى مصاحبا للتحرى فيه ، هذا كله على أن يكون التقدير : إن كان الحرى بالأوصاف السابقة ، والأولى ألا يتعلق قوله « بتحريره » بالحرى كما سبق ، وقوله إلى أن تنبلا - متعلق بالتحرى أو بحواريا ؛ ومعنى تنبل مات ، أو أخذ الأنبل فالأنبل أى انتفى ذلك من المعانى التى تحتملها ألفاظ القرآن .

١٠ — [وَإِنَّ كِتَابَ اللَّهِ أَوْثَقُ شَافِعٍ وَأَغْنَىٰ غَنَاءٍ وَاهِبًا مُّتَفَضِّلًا]

هذا حث على التمسك بالقرآن العزيز وتحريره ، والعمل بما فيه ، ليكون القرآن العزيز شافعا له ، كافيه كل مايجذر ، واهبا له ، متفضلا عليه بما يلقاه من ثواب قراءته والعمل به ، وفى الصحيح عن أبى أمامة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(اقْرَءُوا الْقُرْآنَ فَإِنَّهُ يَخْرِجُكُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ، وَيُخْرِجُكُمْ مِنَ الْغُلَامَةِ إِلَى الْبُيُوتِ ، وَلَهُ ثَلَاثُ مِثَالٍ : مَنْ قَرَأَ حَرْفًا مِنْهُ ، كُتِبَ لَهُ بِهِ مِثْلُ حَرْفٍ ، مَنْ قَرَأَهُ حَفَظَهُ ، كُتِبَ لَهُ بِهِ مِثْلُ حَرْفٍ ، مَنْ قَرَأَهُ نَفَسًا ، كُتِبَ لَهُ بِهِ مِثْلُ حَرْفٍ)

وفى كتاب الترمذى عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

(إِنَّ سُورَةَ الْقُرْآنِ ثَلَاثِينَ آيَةً شَقَّتْ لِرَجُلٍ حَتَّى غُيِّرَ لَهُ ، وَهِيَ : تَبَارَكَ الَّذِى بِيَدِهِ الْمُلْكُ)

قال : هذا حديث حسن ، وأوثق من قولهم شىء وثيق : أى محكم متين : وقد وثق بالضم وثاقه ، وإنما وصفه بذلك لأن شفاعته مانعة له من وقوعه فى العذاب ، وشفاعة غيره مخرجة له منه : بعد وقوعه فيه والغناء بالفتح والمد الكفاية وفعله أفضل كقوله تعالى :

(مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيهِ)^(١) .

فقوله « وأغنى غنا » أى وأكفى كفاية : أى كفاية القرآن العزيز أتم من كفاية غيره ، فأغنى فى هذا البيت ليس ضللا ماضيا ولكنه أفضل التفضيل ، وبناءؤه من غير الثلاثى المجرى شاذ ، والقياس أن يقال : أشد غناء ، أو أتم غناء ، أو نحو ذلك . ويجوز أن يقال : هو من غنى . إذا استغنى ، أو من غنى بالمكان : إذا أقام به ، فعناه على الأول أنه غنى من كفاية مايجذر حامله ملء بها واسع جوده . وعلى الثانى أنه دائم للكفاية مقيم عليها ، لا يسأم منها ولا يمل ، ولا بد من تقدير مضاف محذوف قبل غناء على الوجهين أى وأغنى ذى غناء ، لأن المراد أن للقرآن أثرى ذوى الكفايات وأدومهم حاجا . ولك أن تقدر مثل ذلك فى الوجه الذى بدأنا به : أى والقرآن أكفى ذوى الكفايات :

وتلخيص اللفظ على الأوجه الثلاثة أن نقول: التقدير وأغنى مغن ، والمغنى الكافي ولا يتغير معناه عن ذلك في الوجوه كلها ؛ وإنما المعاني الثلاثة في لفظ أغنى ، ولولا تقدير المضاف المحذوف للزم نصب غناء لأن أفعّل لا يضاف إلا إلى ما فاعل بعضه ، والقرآن ليس بعض الكفاية فيجب النصب كقولك : هو أفره عبدا بالنصب إذا كانت الفراهية في العبد وهو ليس بعبد « وواهما ومتفضلا » حالان من الضمير في أغنى العائد على كتاب الله تعالى . وقيل النصب على التمييز كقولك : هو أغناهم أبا ، وقيل إن قلنا إن أغنى بمعنى أثرى فالنصب على التمييز وإن قلنا بالوجهين الآخرين فالنصب على الحال ، وقد بينا فساد هذين القولين ^(١) في الكتاب الكبير ، والله أعلم .

١١ - [وَخَيْرُ جَلِيسٍ لَا يُعْلِلُ حَدِيثَهُ وَتَرَدَّادُهُ يَزْدَادُ فِيهِ تَجَمُّلاً]

« وخير » مثل قوله : وأغنى كلاهما معطوف على أوثق ؛ ولا يمل حديثه صفة خير أو جليس ؛ أو هو خير بعد خبر ، لأن كل قول مكرر مملول ، إلا القرآن العزيز فإنه كلما كرر حلا واقتبس من فوائده ما لا يدخل تحت الحصر ، وأجر على تلاوته بكل حرف عشر حسنات ، فهو خير جليس ، وكيف يمل حديثه وهو أحسن الحديث ؟ كما قال سبحانه :

(اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ ^(٢)) .

وقال النبي صلى الله عليه وسلم .

« مَثَلُ صَاحِبِ الْقُرْآنِ مَثَلُ جِرَابٍ مُلِئَ مِنْ مِسْكٍ يَفُوحُ بِهِ كُلُّ مَكَانٍ » .

فأى جليس أفضل منه ؟ والترداد : بفتح التاء مصدر رددته ترديدا وتردادا ، والهاء المتصلة به تعود على القارئ أو على القرآن العزيز ، لأن المصدر يجوز إضافته إلى الفاعل وإلى المفعول ، فهو كما سبق في قوله بتجريبه والضمير المستكن في يزداد يحتمل الأمرين ، والهاء في فيه عائدة على الترداد ، وفيه : بمعنى به : أى يزداد القرآن بالترداد تجملا لما يظهر من تلاوته ونوره وحلاوته وفصاحته ، أو يزداد القارئ بالترداد تجملا لما يقتبس من فوائده وآدابه وجزيل ثوابه : ويجوز أن يكون الضمير في يزداد للترداد وفي فيه للقارئ ، وتكون فيه على ظاهرها لا بمعنى به ، وتجمل الترداد بثول إلى جمال حاصل في القارئ وزينة له ، والله أعلم :

١٢ - [وَحَيْثُ الْفَتَى يَرْتَاعُ فِي ظُلُمَاتِهِ مِنَ الْقَبْرِ يَلْقَاهُ سَنًا مُتَمَلِّلًا]

كفى عن القارئ بالفتى وصفه بالفتوة ، وهى تعلق جميل يجمع أنواعا من مكارم الأخلاق ، ويرتاع : أى يفرغ ؛ والهاء في ظلماته للفتى : أى في ظلماته الناشئة من القبر ووحشته ، وإنما أضافها إليه للابستها له ،

(١) لا يظهر وجه فساد القولين ، غير أن يقال : إذا جعل واهبا ومتفضلا تمييزان ، يصير معناه أغنى ذوى غناء هبة وتفضلا فيكون نسبة أغنى في الحقيقة إلى الهبة والتفضل ، وهذا ليس بلاغ الوجه إلا على طريقة المجاز ، هذا غاية ما يمكن في توجيه الفساد ، وفيه ما فيه .

(٢) سورة الحاقة ، آية : ٢٨

(٣) سورة الزمر ، آية : ٢٣ .

وكونه فيها . فقول من القبر على هذا في موضع الحال من الظلمات : أى صادرة من القبر : ويجوز أن يكون كنى بالظلمات عن أعماله السيئة ؛ فيكون من القبر على هذا متصلا بيلقاه : أى يلقاه القرآن من القبر : أى يأتيه من تلك الجهة . ويجوز أن يكون التقدير يرتاع من القبر كائنا في ظلماته : ويجوز أن يكون قوله : في ظلماته من القبر واردا على طريقة القلب لأمن الإلباس : أى يرتاع في القبر من ظلماته ، والهاء في يلقاه للفتى أو للقرآن العزيز لأن كل واحد منهما يلقي الآخر . والسنا بالقصر : الضوء . والسنا بالمد : الرفعة ، والمتهلل : الباش المسرور وكلاهما حال من القرآن : أى يلقي القرآن الفتى في حال إضاءته وبشاشته : أى ذا سنا : أى مستنيرا . ويجوز أن يكون متهللا صفة لسنا . وفي جامع الترمذى عن ابن عباس رضى الله عنهما قال :

« صَرَبَ بَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَبَاءَهُ عَلَى قَبْرِ وَهُوَ لَا يَحْسِبُ أَنَّهُ قَبْرٌ . فَإِذَا هُوَ قَبْرُ إِنْسَانٍ يَقْرَأُ سُورَةَ الْمَلِكِ حَتَّى خَتَمَهَا فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَعْلَمَهُ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هِيَ الْمَانِعَةُ هِيَ الْمُنْجِيَةُ تُنْجِيهِ مِنْ تَذَابِ الْقَبْرِ » ،

وفي كتاب ابن أبي شيبة وأول كتاب الوقف والابتداء لابن الأنبارى آثار في فضل قارى القرآن العامل به ذكرنا بعضها في الكتاب الكبير ، والله أعلم :

١٣ - [هُنَالِكَ يَهْنِيهِ مَقِيلًا وَرَوْضَةً وَمِنْ أَجْلِهِ فِي ذِرْوَةِ الْعِزِّ يَجْتَلَى]

هنالك من تمة قوله : يلقاه أى يلقاه في ذلك المكان ، ثم استأنف قوله يهنيه أو يكون يهنيه حالا . ويجوز أن يكون هنالك ظرفا ليهنيه ، وهنالك يستعمل ظرف زمان وظرف مكان وكلاهما محتمل هنا ، والظرف هو هنا والكاف خطاب واللام زائدة للدلالة على البعد ، والعرب تنزل الميت أبعد منزلة وذلك لبعد الملتقى كقول الشاعر :

مَنْ كَانَ بَيْنَكَ فِي التُّرَابِ وَبَيْنَهُ شِبْرَانِ فَهَوَ بِغَايَةِ الْبُعْدِ

والهاء في يهنيه للقارى ، وضمير الفاعل مستتر عائد على القرآن أو على القبر ، فإن عاد على القرآن كان مقيلا مفعولا ثانيا ليهنيه من قولهم : هنأت الرجل أهنؤه وأهنئته : إذا أعطيته ثم ترفقه الهمز ضرورة على لغة كسر النون ، ولو استعمل لغة الفتح لقال يهناه ؛ وإن عاد الضمير على القبر كان مقيلا تميزا من قولهم : هنأتى الطعام : أى لذتى طعمه وطاب ، وروضة عطف على مقيلا بالاعتبارين . والمقيل : موضع القائلة ، وهى الاستراحة في وسط النهار ، ولا يشترط فيها نوم : أى يصير له القبر كالمقيل ، وكالروضة بثواب قراءة القرآن والعمل به عبر بذلك عن الراحة الحاصلة له حينئذ ، وفي الحديث :

« الْقَبْرُ رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ أَوْ حُفْرَةٌ مِنْ حُفَرِ النَّارِ » .

والهاء في «ومن أجله» للقرآن ، ومرفوع يجتلى للقارى . ويتعلق بيجتلى ما قبله من المحرورات ، وذروة كل شيء : أعلاه تضم ذاله وتسكسر ، ويجتلى : معناه ينظر إليه بارزا من قولهم اجتليت العروس ، وعبر بذلك عن عظم أمره فهو سالم من كل آفة ، والله أعلم .

١٤ - [يَنَاشِدُهُ فِي إِرْضَائِهِ لِحَبِيبِهِ وَأَجْدِرُهُ بِهِ سُؤلاً إِلَيْهِ مُوَصَّلاً]

« ينشد » أى يسأل ربه ، وقيل معناه يكثر المسألة ملجأ فيها وعدى بنى لأن فى المناشدة معنى الرغبة ، وفاعل ينشد ضمير هائد على القرآن العزيز ، وهو جملة واقعة خبراً لقوله : وإن كتاب الله أوثق شافع بعد أخبار سلفت : أى هو أوثق شافع وخير جليس ، ويلقى قارئه حيث يرتاع وينشد فى إرضائه ، والهاء فى لحبيبه تعود على القرآن العزيز ، وحبيبه قارئه العامل بما فيه ، والهاء فى إرضائه يعود إلى الله تعالى ، وقد تقدم ذكره فى قوله : وإن كتاب الله كقولك : غلام زيد يطلب منه كذا : أى من زيد أى ينشد الله تعالى فى أن يرضى حبيبه : أى يعطيه من الأجر والثواب مانقربه عنه ، فالإرضاء مضاف إلى الفاعل ، وعدى الإرضاء بلام الجر لأنه مصدر نحو : عجبت من ضرب لزيد - ويجوز أن يكون التقدير ينشد لحبيبه فى إرضائه : أى يسأل الله تعالى فى أن يرضى حبيبه ، فى الكلام تقديم وتأخير فتكون الهاء فى إرضائه للحبيب ، والإرضاء حينئذ مضاف للمفعول ، وقيل الهاء فى إرضائه للقرآن العزيز : أى يسأل ربه أن يعطى القارئ ما يرضى به القرآن وتكون اللام فى لحبيبه بمعنى لأجل حبيبه .

وفى كتاب الترمذى من حديث أبى هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
« يَجِيءُ الْقُرْآنُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، فَيَقُولُ يَا رَبِّ حَلِّهِ فَيُلْبَسُ تَاجَ الْكَرَامَةِ ، فَيَقُولُ يَا رَبِّ زِدْهُ حُلَةً الْكَرَامَةِ ، ثُمَّ يَقُولُ يَا رَبِّ ارْضَ عَنْهُ فَيَرْضَى عَنْهُ ، فَيَقَالُ : اقْرَأْ وَارْقُ وَيَزِدَادُ بِكُلِّ آيَةٍ حَسَنَةً » .
قال هذا حديث حسن . وروى عن أبى هريرة رضى الله عنه غير مرفوع . وفى هذا المعنى أحاديث كثيرة ذكرناها فى الشرح الكبير : وقوله وأجدره تعجب كأخلق به : أى ما أجدره بذلك وأحقه به ، والسؤال المستول وهو المطلوب ونصبه على التمييز وموصلاً نعتة وإليه متعلق بموصلاً والهاء عائدة على القرآن العزيز أو على القارئ ، والضمير فى له للإرضاء : أى ما أحق سؤله أن يوصل إليه ، وقيل يجوز أن يكون الهاء فى إليه للرضى الدال عليه الإرضاء أو للإلحاح الدال عليه ينشد ، وموصلاً حال من القرآن العزيز ، وقيل غير ذلك على ما بينا وجه فساده فى الشرح الكبير ، والله أعلم :

١٥ - [فَيَأْتِيهَا الْقَارِئُ بِهِ مُتَمَسِّكاً مُجِلاً لَهُ فِي كُلِّ حَالٍ مُبِجَّلاً]

'نادى قارئ القرآن المتصف بالصفات المذكورة فى هذا البيت وبشره بما ذكره فى البيت الآتى وبعده^(١) والقارئ مهجوز ، وإنما أبدل الهمزة ياء ضرورة ، والهاء فى به للقرآن وهو متعلق بتمسكا مقدم عليه : أى متمسكا به ، يعنى عاملاً بما فيه ملتجئاً إليه فى نوازه كما قال تعالى :
(وَالَّذِينَ يُتَمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ)^(٢) .

(١) أى الآتى بعده وبعده فحذف الأول للقرينة اه من هامش الأصل .

(٢) سورة الأعراف ، آية : ١٧٠ .

وفي الحديث الصحيح «كِتَابُ اللَّهِ فِيهِ الْهُدَى وَالنُّورُ فَتَمَسَّكُوا بِكِتَابِ اللَّهِ وَخُذُوا بِهِ» وفي رواية «مَنْ اسْتَمْسَكَ وَأَخَذَ بِهِ كَانَ عَلَى الْهُدَى وَمِنْ أَخْطَاؤُهُ ضَلَّ» .

وفي به وجوه أخر بعيدة ذكرناها في الكبير ، وإجلال القرآن العزيز : تعظيمه ، وتبجيله : توقيره وهما متقاربان في المعنى ، ونصب متمسكا وما بعده على الحال من ضمير التاري ، لأن المعنى : يأبىها الذى قرأ القرآن ومن لإجلال القرآن حسن الاستماع له والإنصات لتلاوته ، وتوقير حملته وصيانة القارى نفسه مما يشين دينه ، جعلنا الله كذلك والله أعلم :

١٦ - [هَنِئًا مَرِيثًا وَالِدَاكَ عَلَيْهِمَا مَلَائِسُ أَنْوَارٍ مِنَ النَّجَاجِ وَالْخَلَاءِ]

الهنىء : الذى لا آفة فيه ، الطيب المستلذ ، الخالى من المنغصات ، الحاصل من غير تعب . والمرىء : المأمون الغائلة ، المحمود العاقبة ، المستساغ فى الحاق ، وهما من أوصاف الطعام والشراب فى الأصل . ثم يجوز بهما فى التهئة بكل أمر سار ، وهما هنا منصوبان على الحال : أى ثبت لك ثواب تمسكك بالقرآن العزيز وإجلالك له هنيئا مريثا . ويجوز أن ينصبا بفعل مضمر : أى صادفت أمرا هنيئا مريثا وأن يكونا نعتي مصدر مخذوف : أى عيش عيشا هنيئا مريثا ، ثم ابتدأ قوله والدك عليهما البيت ، وملابس جمع ملبس بفتح الميم والباء وهو مصدر كاللبس ، وجمعه لاختلاف الملبوس ، أو تكون جمع ملبس بكسر الميم وفتح الباء : وهو الشيء الذى يلبس ، ويسمى أيضا لباسا ، ومثله ميزر وإزار وملحف ولحاف ، وملابس فاعل عليهما ، وعليهما خبر والدك ، أو يكون ملابسه مبتدأ ثانيا خبره عليهما المقدم عليه والجملة خبر والدك ، وأنوار جمع نور والنور : الضياء ، وأضفاف الملابس إلى الأنوار للملاستها إياها ، والتاج : الإكليل ، والخلى جمع حلية : وهى الهيئة من التحلى الذى هو لبس الخلى : ويجوز أن تكون الخلى جمع حلة ، وأراد الحلل لكنه أبدل من ثانى حرفى التضعيف حرف علة نحو أمليت ، وهذا وإن لم يكن مسموعا فهو جائز فى الضرورة ، نص عليه الرماني فى آخر شرح الأصول والمنظوم فى هذا البيت حديث أخرجه أبو داود وغيره من حديث سهل بن معاذ الجهني عن أبيه رضى الله عنهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

«مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ وَعَمِلَ بِمَا فِيهِ الْبَسَ وَالِدَاهُ تَاجًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ضَوْؤُهُ أَحْسَنُ مِنْ ضَوْءِ الشَّمْسِ فِي بُيُوتِ الدُّنْيَا لَوْ كَانَتْ فِيكُمْ فَا ظَنُّكُمْ بِالَّذِي عَمِلَ بِهِذَا»

فقوله : «من قرأ القرآن وعمل بما فيه» نظمه فى البيت السابق ، وقوله «فا ظنكم بالذى عمل بهذا» منظوم فى البيت الآتى ، والباقي منظوم فى هذا البيت . وفى مسند بقر بن مخلد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

«يُكْسَى وَالِدَاهُ حُلَّةً لَا تَقُومُ لَهَا الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا» .

ففى هذا ذكر الحلة ، وفى الذى قبله ذكر التاج ، فصح تفسيرنا لقوله : الحللى بالحلل ويكون نظم مانفرق فى الحديثين ، وقوله فى الحديث «تاجا وحلة» أى كل واحد منها ، والله أعلم .

١٧ - [فَاظْنُكُمْ بِالنَّجْلِ عِنْدَ جَزَائِهِ أُولَئِكَ أَهْلُ اللَّهِ وَالصَّفْوَةُ الْمَلَأَ]

هذا استفهام تفضيخ للأمر وتعظيم لشأنه كقوله تعالى :
(فَاظْنُكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ ^(١))

وقوله « فَاظْنُكُمْ » مبتدأ وخبر وفيه معنى الأمر : أى ظنوا ما شئتم من الجزاء لهذا الولد الذى يكرم والداه من أجله والخطاب للسامعين مطلقا ، فيكون التفاتا من خطاب القارىء إليهم . ويجوز أن يكون خطابا إليهم مع القراء لأن قوله « فَيَا أَيُّهَا الْقَارِئُ » للجنس : أى فما ظنكم بأنفسكم « والنجل » النسل كالولد يقع على المفرد والجمع ، فحمل على اللفظ قوله عند جزائه ، ثم حمل على المعنى قوله : أُولَئِكَ ومفعولا الظن محذوفان : أى ما تظنونوه واقعا بالنجل ، وقوله « عند جزائه » ظرف للمحذوف ، ولا يجوز أن يكون ظرفا للظن ، وقوله : أُولَئِكَ أَهْلُ اللَّهِ إشارة إلى حديث آخر أخرجه أبو عبيد والبزار وابن ماجه عن أنس بن مالك رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

« إِنْ لِّلَّهِ أَهْلِينَ مِنَ النَّاسِ ، قِيلَ مَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : أَهْلُ الْقُرْآنِ هُمْ أَهْلُ اللَّهِ وَخَاصَّتُهُ » .

والإشارة بالأهلية إلى قرب المنزلة من رحمته وكرامته ، والأهل : اسم جمع كالرهن والركب ، وقد جمع في الحديث جمع السلامة ، ومثله في القرآن العزيز .
(شَفَلْتُنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا - إِلَى - أَهْلِيهِمْ أَبَدًا ^(٢)) .

فيجوز أن يكون في بيت الشاطبي رحمه الله تعالى أيضا مجموعا ، وسقطت النون للإضافة ، والواو لالتقاء الساكنين ، واللفظ بالمفرد والجمع في مثل هذا واحد ، وإنما يفترقان في الخط . فترادوا في الجمع ، والمصنف لم يكتب ما نظمه لأنه كان ضريرا وإنما أملاه ، ولا يظهر في اللفظ جمع فكتبه السامع مفردا ، وبطرد ذلك في قول النبي صلى الله عليه وسلم في آخرها هذا الحديث « أهل الله وخاصته » يجوز أن يكون جمعا وهو الأظهر اعتبارا بما في أول الحديث . ويجوز أن يكون استعمله جمعا ومفردا في حديث واحد كما قال سبحانه :

(أَهْلَ الْبَيْتِ ^(٣)) (وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا ^(٤)) (إِذَا انْقَلَبُوا إِلَى أَهْلِهِمْ ^(٥)) .

وقال صلى الله عليه وسلم في حديث آخر :

« هُوَ لِأَهْلِ بَيْتِي » .

والصفوة : الخالص من كل شئ عكس الصاد وفتحها وروى ضمها . وأشار بالصفوة إلى الخاصة المذكورة في الحديث ، وأدخل واو العطف في قوله : « والصفوة » ليأتى على صورة لفظ الحديث في قوله صلى الله عليه وسلم :

(١) سورة الصفات ، آية : ٨٧ . (٢) سورة الفتح ، آية ١١ و ١٢ . (٣) سورة الأحزاب ، آية : ٣٣ .

(٤) سورة الفتح ، آية : ٢٦ . (٥) سورة المطففين ، آية : ٣١ .

« أَهْلُ اللَّهِ وَخَاصَّتُهُ » .

والملا : الأشراف والرؤساء ، وهو موافق لما روى من حديث ابن عباس رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

« أَشْرَافُ أُمَّتِي حَمَلَةُ الْقُرْآنِ وَأَصْحَابُ الْإِيلِ » وفي رواية : « قُرَاءُ الْقُرْآنِ ، وَقَوَامُ الْإِيلِ » .
ومن حديث على بن أبي طالب وأبي هريرة وأبي سعيد الخدري رضى الله عنهم رفعوه :
« حَمَلَةُ الْقُرْآنِ هُرَفَاءُ أَهْلِ الْجَنَّةِ »

أخرجهما الحافظ أبو العلاء الهمداني والملا ميمون أبو بل من هزه ألفا للوقف ، والله أعلم ،

١٨ - [أَوَّلُو الْبِرِّ وَالْإِحْسَانِ وَالصَّبْرِ وَالتَّقَى حُلَاهُمْ بِهَا جَاءَ الْقُرْآنُ مُفَصَّلًا]

« أولو » مثل ذور : بمعنى أصحاب ، وهو خبر بعد أخبار لقوله « أولئك » : أى هم المتصفون بهذه الصفات الجليلة من البر وما بعده ، وحلاهم مبتدأ ومعناه : صفاتهم جمع حلية وهى الصفة وخبره الجملة التى بعده وبها متعلق بجاء . ويجوز أن تكون حلاهم صفة البر والإحسان والصبر والتقى ، فيكون مجرور المحل : ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف : أى هذه حلاهم ، ثم قال « بها جاء القرآن » والقرآن بلا همز وبالهمز لغتان ، وهما للقراء قراءتان ، ومفصلا حال من القرآن ، ومعناه : مبينا ، ومنه قوله تعالى :
(كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ ^(١)) .

ويجوز أن يكون مفصلا من باب تفصيل القلائد بالفرائد كقول امرئ القيس ^(٢) :

* وَأَذْبَرَنِي كَلِجَزَعِ الْمَفْصَلِ بَيْنَهُ *

وقوله : * تَعَرَّضَ أَثْنَاءَ الْوِشَاحِ الْمَفْصَلِ * ^(٣)

وقيل هذا المعنى أيضا فى تفسير قوله تعالى :

(كِتَابٌ أَحْكَمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ ^(١)) .

أى فصلت بدلائل التوحيد والأحكام والمواظ والقصص ؛ فكذا أراد الناظم أن القرآن مشتمل على ذكر الأبرار وأخبار الكفار ، فصفا الأبرار فيه كالفرائد التى تفصل بها العقود ، وهى الجواهر التى تزينها وتعمظم وقعها ، وهذا بالنسبة إلى المذكور ، وأما النسبة إلى الناكر فكثلاثهما سواء ، لأن كلا كلام الله عز وجل ، والله أعلم .

١٩ - [عَلَيْكَ بِهَا مَا عِشْتَ فِيهَا مُعَافِئًا وَبِعِ نَفْسَكَ الدُّنْيَا بِأَنْفَاسِهَا الْعُلَا]

« عليك بها » لغراء وحث : أى الزم هذه الصفات ، والصق بها وبادر إليها مدة حياتك منالسا فيها غيرك

(٢) آخره * بجيد مع فى العشرة مخول *

(١) سورة فصلت آية ٣ :

(٣) أوله : * إذا ما التريا فى السماء تعرضت * اه (٤) سورة هود آية ١ :

والمنافسة : المزاحمة في الشيء رغبة فيه ، ومنافسا حال من الضمير في الإغراء ، وقيل من التاء في « عشت » وهو وهم ، ولك أن تجعل فيها من صلة عشت ، والضمير للدنيا وإن لم يجر لها ذكر ، لأن لفظ عشت يدل عليها والدنيا التي وصف بها النفس تأنيث الأدنى الذي هو الحقير التحسيس ، وإنما وصفها بذلك لاتضاعها مبدأ ومآلا ، كما قال :

مَا بَالُ مَنْ أَوَّلُهُ نُظْفَةٌ وَجِيفَةٌ آخِرُهُ يَفْخَرُ
لَا فَخْرَ إِلَّا فَخْرَ أَهْلِ التَّقَى غَدًا إِذَا صَحَّ مِمُّ الْمَحْشَرِ

والأنفاس جمع نفس بفتح الفاء : أى بأرواح طيبها التي هي علا في المبدأ والمآل ؛ والهاء في بأنفاسها تعود إلى حلاهم :

« والعلا » بضم العين والقصر له معنيان : أحدهما أن يكون جمع عليا تأنيث أعلى فيطابق موصوفه لفظا ومعنى . والثاني أن يكون مفردا بمعنى العلا بالفتح والمد ، فيكون وصف الأنفاس بالعلاء على هذا من باب رجل عدل ، والتقدير ذوات العلا ، فالوجه الأول أولى ، وهذا البيت بديع اللفظ جليل المعنى ، يشم من رأخته أن ناظمه كان من أولياء الله رحمه الله تعالى ، ثم أثني على علماء القراءة فقال :

٢٠ - [جَزَى اللَّهُ بِالْخَيْرَاتِ عَنَا أُمَّةٌ لَنَا نَقَلُوا الْقُرْآنَ عَذْبًا وَسَلَسَلًا]

هذا دعاء بلفظ الخبر كما تقدم في : صلى الله . وجزى : بمعنى قضى ، ويتعدى إلى مفعولين نحو قوله تعالى : (وَجَزَاهُمْ بِمَا صَبَرُوا جَنَّةً وَحَرِيرًا^(١)) .

وَادْخُلَ الشَّاطِئِي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى الْمَفْعُولِ الثَّانِي وَهُوَ قَوْلُهُ « بِالْخَيْرَاتِ » بَاءُ الْجَرِّ زِيَادَةٌ . وَالْمَعْنَى جَزَى اللَّهُ أُمَّةَ الْقِرَاءَةِ مَحِيْرًا ، وَالْخَيْرَاتِ : جَمْعُ خَيْرَةٍ ؛ وَهِيَ الْفَاضِلَةُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (وَأُولَئِكَ لَهُمُ الْخَيْرَاتُ^(٢)) .

« وَلَنَا » يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِأُمَّةٍ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْمُولَ نَقَلُوا ، وَنَقَلُوا صِفَةً لِأُمَّةٍ عَلَى الْوَجْهِينِ ، وَعَذْبًا نَعْتٌ مَصْدَرٌ مَحْذُوفٌ : أَيْ نَقَلَا « عَذْبًا » لَمْ يَزِيدُوا فِيهِ وَلَمْ يَنْقُصُوا مِنْهُ وَلَا حَرَفُوا وَلَا بَدَلُوا . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا : أَيْ نَقَلُوهُ ، وَهُوَ كَذَلِكَ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ لَمْ يَتَغَيَّرْ عَنْهَا ، وَيَجُوزُ أَنْ يَرِيدَ بِالْقُرْآنِ الْقِرَاءَةَ لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ مِثْلُهَا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى :

(فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَمِعْ لَهُ قُرْآنَهُ^(٣)) .

وَعَذُوبَتُهَا أَنَّهُمْ نَقَلُوهَا غَيْرَ مُخْتَطِطَةٍ بِشَيْءٍ مِنَ الرَّأْيِ ، بَلْ مُسْتَنْدِهِمْ فِيهَا النُّقْلَ الصَّحِيحَ مَعَ مُوَافَقَتِهِ خَطَّ الْمَصْحُفِ الْكَرِيمِ وَاتِّضَاعِ ذَلِكَ عَلَى الْوَجْهِ الْقَصِيحِ ، فِي لُغَةِ الْعَرَبِ ، وَسُلْسَلًا عَطَفَ عَلَى عَذْبًا ، وَالْعَذْبُ : الْمَاءُ الطَّيِّبُ وَالسُّلْسَلُ : السَّهْلُ الدَّخُولُ فِي الْحُلُقِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٢١ - [فَمِنْهُمْ بِدُورٍ سَبْعَةٌ قَدْ تَوَسَّطَتْ سَمَاءُ الْعَالِي وَامْدَلَّ زُهْرًا وَكَدَلًا]

أَيُّ فَمِنْ تِلْكَ الْأُمَّةِ النَّاقِلِينَ لِلْقُرْآنِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَرْضَى سَبْعَةٌ مِنْ صِفَتِهِمْ كَيْتٌ وَكَيْتٌ ، جَعَلَهُمْ كَالْبُدُوِّ فِي عُلُوِّ

مزلتهم عند الناس ، واتساع علمهم ، وكثرة الانتفاع بهم وشهرتهم . وقد تقدم ذكرهم وذكر طائفة من الأئمة في خطبة هذا الكتاب ، وستأتي أبيات في نظم الدور السبعة وأصحابهم وفي السبعة ، يقول أبو مزاحم الخاقاني :

وَلَمَّا لَنَا أَخَذَ الْقِرَاءَةَ سُنَّةٌ عَنْ الْأَوَّابِينَ الْمُقَرَّبِينَ ذَوِي السُّرِّ
فَلِلسَّبْعَةِ الْقُرَّاءِ حَقٌّ عَلَى الْوَرَى لِأَفْرَاسِهِمْ قُرْآنَ رَسْمِ الْوَتْرِ
مِبَالِحَرَمِينَ ابْنُ الْكَثِيرِ وَنَافِعٌ وَبِالْبَهْرَةِ ابْنُ لَمْلَمَاءِ أَبُو غَمْرٍو
وَبِالسَّامِ عَبْدُ اللَّهِ وَهُوَ ابْنُ عَامِرٍ وَعَاصِمُ الْكُوفِيِّ وَهُوَ أَبُو بَكْرٍ
وَحَمَزَةُ أَيْضًا وَالْكَسَائِيُّ بَعْدَهُ أَخُو الْحَذَقِ بِالْقُرْآنِ وَالْعَجُورُ وَالشَّعْرُ

« والعلاء » بمعنى العلاء : الممدود ، وهو الرفعة والشرف ، أو يكون جمع عليا فتكون على حذف الموصوف أي سماء المناقب العلاء ، استعار للعلی والعدل سماء ، وجعل هذه الدور متوسطة لتلك السماء في حال كونها زاهرة : أي مضيئة كاملة من غير نقص مبالغة في وصفهم ، لأن القمر إذا توسط السماء في حال كماله وتماحه ونوة نوره سالما مما يستر ضوءه كان ذلك أشرف أحواله وأعظم لانتفاع الخلق به ، فهم أتم نورا وأعم ضوءا وزهرا جمع أزهر أو زاهر كأحمر وحمر وبازل وبزل ، يقال : زهر إذا أضاء فهو زاهر وأزهر على المبالغة ، ولذلك قيل للقمر أرهر وللرجل المشرق الوجه أيضا ، وهو منصوب على الحال من فاعل توسطت ، وكلا . عطف وهو جمع كامل .

فإن قلت : لفظ البدر يشعر بالكمال فما معنى هذه الحال . قلت : أراد كمال أمره من سلامته مما يشينه من خسوف وغيره لا كمال جرمه ، وقال فيهم أبو عمر والداني :

فَهُؤُلَاءِ السَّبْعَةُ الْأَئِمَّةُ ثُمَّ الَّذِينَ نَصَحُوا الْأَئِمَّةَ
وَقَلَّوْا إِلَيْهِمْ الْخُرُوفَا وَذَوُّوْا الصَّحِيجَ وَالْعَرُوفَا
وَمِيزُوا الْخَطَأَ وَالْعَصْجِيفَا وَاطَّرَحُوا الْوَاهِيَّ وَالضَّعِيفَا
وَتَبَذَلُوا الْقِيَاسَ وَالْآرَاءَ وَسَدَّكُوا الْمَحْجَةَ الْبَيْضَاءَ
(١) بِالْأَفْتِدَاءِ بِالسَّادَةِ الْأَخْيَارِ وَالتَّبَحُّثِ وَالتَّفْتِيشِ لِلْآثَارِ اهـ ، والله أعلم

٢٢ - [لَهَا شُهْبٌ عَنْهَا اسْتَفَارَتْ فَنَوَّرَتْ سَوَادَ الدُّجَى حَتَّى تَفَرَّقَ وَانْجَلَا]

كنى الشهب عن الأصحاب الذين أخذوا العلم عن الدور السبعة ، ولما كانوا دونهم في العلم والشهرة كنى عنهم بما إنارته دون إنارة البدر ، ويقال نار واستنار : إذا أضاء ، وضمن استنارت معنى أخذت فلذلك عداه بن . والدجى : الظلم جمع دجية ، وهي هنا كناية عن الجهل . وانجلا : أي انكشف . والشهب جمع شهاب .

والشهاب في أصل اللغة : اسم للشعلة الساطعة من النار ، ثم سمي به الكوكب المضيء المرصد لرجم من استرق السمع من الجن ، ويتعلق به كلام طويل ، ومعان حسنة ذكرتها في شرح قصيدة الشقراطسى رحمه الله ، والله أعلم .

٢٣ - [وَسَوْفَ تَرَاهُمْ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ مَعَ اثْنَيْنِ مِنْ أَصْحَابِهِ مُتَمَثِّلًا]

أى ترى البدور المذكورين في هذه القصيدة على هذه الصفة : أى مرتبين واحدا بعد واحد فنصب واحدا على الحال وبعد واحد صفته ، وهو كقولهم : بينت حسابه بابا بابا وبابا بعد باب ، هذا إن كان تراه من رؤية البصر فكأنه نزل ظهورهم في النظم سماعا أو كتابة منزلة المشخص من الأجسام ، وإن كان تراه من رؤية القلب فواحدا مفعول ثان : أى تعلمهم كذلك . ويجوز أن يكون واحدا بعد واحد بدلا من هم في تراهم ، ومتمثلا صفة لواحد بعد صفة ، ومع اثنين متعلق بتمثلا : أى متمثلا مع اثنين من أصحابه ، يقال مثل قائما أى انتصب وتمثل قائما . والمعنى متمثلا في النظم أى متشخصا فيه . ويجوز أن يكون مع اثنين خبر مبتدأ محذوف : أى كل مع اثنين ، أو يكون التقدير : كلا مع اثنين بالنصب على البدل من واحدا بعد واحد : أى ترى كل واحد منهم مع اثنين من أصحابه . ويجوز أن يكون التقدير واحدا مع اثنين من أصحابه بعد واحد مع اثنين من أصحابه ثم حذف الأوّل لدلالة الثانى عليه ، ولو قال : وسوف تراهم هاهنا كل واحد مع اثنين من أصحابه لكان أسهل معنى وأحسن لفظا : وأصحاب الإنسان : أتباعه ومن أخذ بقوله كقولك : أصحاب الشافعى وأصحاب أبى حنيفة فقوله من أصحابه : أى من الناقلين عنه . ثم إن الذين ذكرهم على ثلاثة أقسام : منهم من أخذ عن البدر نفسه وهم ثلاثة . أصحاب نافع ، وعاصم ، والكسائى . ومنهم من بينه وبين البدر واحد ، وهم أصحاب أبى عمرو وبين المتوسط بين أبى عمرو وصاحبيه وهو اليزيدى ، وبين المتوسط بين حمزة وصاحبيه وهو سليم لتيسر ذلك عليه في النظم وترك بيان المتوسط بين ابن كثير وصاحبيه وبين ابن عامر وصاحبيه لتعذر ذلك وتعسره نظما ، والله أعلم .

٢٤ - [تَخَيَّرَهُمْ فَقَادَهُمْ كُلَّ بَارِعٍ وَلَيْسَ كَلَىٰ قُرْآنِهِ مُتَأَكَّلًا]

تخير : بمعنى اختار ، والنقاد جمع ناقد ، والبارع : الذى فاق أضرابه في صفات الخير ، والضمير في تخيرهم ونقادهم للبدور السبعة أو للشعب أولهما ، وكل بارع بالنصب بدل من مفعول تخيرهم ، أو هو نصب على المدح أثنى عليهم بالبراعة في العلم ، ثم أثنى عليهم بالنواضع فيه والزهد بقوله : وليس على قرآنه متأكلا ، فهو صفة بعد صفة : أى كل بارع غير متأكلا بقرآنه ، وإنما دخلت الواو في ليس على تقدير كل من برع ، وليس على قرآنه أى بقرآنه متأكلا ، أى لم يجعله سببا للأكل . وقد تورع جماعة من أهل العلم عن الأكل بالقرآن العزيز مع جوازه لهم : وكان حمزة رحمه الله تعالى من أشدهم في ذلك ، وقيل هو من قولهم تأكل البرق والسيف : إذا هاج لمعانه أى لم ينتصب ظاهر الشعاع لأهل الدنيا بالقرآن العزيز فيجعله وصلة إلى دنياهم ، ويقال : تأكلت النار : إذا هاجت : أى لم يكثر الحرص على الدنيا فتكون على بمعنى مع كقوله تعالى :

(وَيُعَلِّمُونَ الطَّعَامَ كَلَىٰ حُبُّهُ ^(١)) أى مع حبه (وَآتَى الْمَالَ كَلَىٰ حُبُّهُ ^(٢)) (وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَقَرٍ لِّلنَّاسِ كَلَىٰ ظُلْمِهِم ^(٣)) (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى الْكِبَرِ ^(٤)) .

(١) سورة الدهر ، آية ٨٠ (٢) سورة البقرة ، آية ١٧٧

(٣) سورة الرعد ، آية ٦ . (٤) سورة إبراهيم ، آية ٣٩

وفيه وجوه آخر ذكرناها في الشرح الكبير ، والله أعلم .

٢٥ - [فَأَمَّا الْكَرِيمُ السَّرُّ فِي الطَّيِّبِ نَافِعٌ فَذَلِكَ الَّذِي اخْتَارَ الْمَدِينَةَ مَنْزِلًا]

شرع في ذكر الدور السبعة واحدا بعد واحد ، وجرت عادة المصنفين في القراءات بذكرهم في أول مصنفاتهم وذكر طرف من أخبارهم والتعريف بهم ، فمنهم من اختصر ، ومنهم من أكثر ، وقد استقصينا ذلك في الشرح الكبير ، وتقدم في خطبة هذا الكتاب ما يجزئ من ذلك ، سوى ذكره وفياتهم فنأتي بها وبشرح ما ينظمه الشاطبي من أحوالهم . وقد نظم لنا في هذا البيت سرا كريما وهو ما ذكره (١) أبو عمرو الداني رحمه الله في كتاب الإيجاز ، وذكره أيضا شيخه أبو الحسن بن غلبون وأبو معشر الطبري وغيرهم .

قالوا : كان نافع رحمه الله إذا تكلم يشم من فيه رائحة المسك ، فقليل له : يا أبا عبد الرحمن أو يا أبا رويم تطيب كلما قعدت تقرأ الناس ؟ فقال : بأمس طيبا ولا أقرب طيبا ، ولكني رأيت فيما يرى النائم النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقرأ في في ، فمن ذلك الوقت يشم من في هذه الرائحة . فهذا هو السر الكريم لنافع في الطيب . والمراد بالكرم هنا : الشرف والنباهة والجلالة ، ومنه قوله تعالى : (وَرَزَقُ كَرِيمٌ) (٢) .

والكريم في نظم الشاطبي مبتدأ والسر مضاف إليه ، ويجوز رفعه ونصبه لأنه من باب : الحسن الوجه كما سبق ذكره في «أجذم العلا» وفي الطيب متعلق بالسر أو بالكريم ، ونافع بدل من الكريم أو عطف بيان ، والفاء في ذاك جواب «أما» لما في أما من معنى الشرط وما بعد الفاء جملة اسمية هي خبر المبتدأ : أثنى عليه في ضمن التعريف به بأنه اختار مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم منزلا له أقام بها في جوار رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أن مات بها في سنة تسع وستين ومائة ، وقيل غير ذلك ، ومنزلا تمييز أو مفعول ثان على تضمين اختار معنى اتخذ ، أو على حذف حرف الجر من الأول من باب قوله تعالى :

(وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ) (٣) .

وقيل غير ذلك والله أعلم :

٢٦ - [وَقَالُوا عِيسَى مُنَّمْ عُمَانُ وَرَشُهُمْ بِصُحْبَتِهِ الْمَجْدَ الرَّفِيعَ تَأْتِلًا]

ذكر اثنين من أصحابه وفاء بوعدة وكلاهما أدركه :

أحدهما : أبو موسى عيسى بن ميناء المدني ويلقب بقالون ، وهي كلمة رومية ، يقولون للجيد من الأشياء هو قالون ، قيل لقبه نافع بذلك لجودة قراءته ، وقيل لقبه بذلك مالك بن أنس ، ومات سنة خمس ومائتين بالمدينة ، وقيل غير ذلك .

والثاني عثمان بن سعيد المصري الملقب بورش (٤) لقبه بذلك نافع أيضا لبياضه ، وقيل فيه وجوه كثيرة ذكرناها في الشرح الكبير ، ومات بمصر سنة سبع وتسعين ومائة ، وقالون في البيت مبتدأ ولم يصرفه ، وإن كان قبل

(١) هو صاحب التيسير . ودانية : بلدة بالمغرب . (٢) سورة النور ، آية : ٢٦

(٣) سورة الأعراف ، آية : ١٢٥ . (٤) والورش : ضرب من الجبن اه

اللقب اسم جنس وعلى رأى الكوفيين ، وإما أن يكون قد سمي به فى الأعجمية كما فى العربية التسمية بحسن وسهل ، ولا بعد فى ذلك لأنه على وزان قارون وهارون ، وعيسى بدل من قالون ولا يقال عطف بيان ، فإن اللقب هنا أشهر من الاسم ، ولهذا أيضا لم يقل إنه مضاف إلى عيسى ، لأن المعروف إضافة الاسم إلى اللقب لآعكس ذلك . ويجوز أن يكون امتناع صرفه لما يأتى ذكره فى اسم غلبون فى باب المد والقصر ، وعثمان عطف على قالون ، وورشهم عطف بيان ، والضمير للقراء ، وكذا قوله فيما يأتى وصالحهم وأبو عمرهم وكوفهم وحرهم لابن كثيرهم ، والهاء فى بصحبته لنافع ، والمجد مفعول تأثلا ضمير تثنية يعود إلى قالون وورش وهو خبر المبتدأ . ومعنى تأثلا جمعا : أى سادا بصحبة نافع والقراءة عليه ، والله أعلم :

٢٧ - [وَمَكَّةُ عَبْدُ اللَّهِ فِيهَا مُقَامُهُ هُوَ ابْنُ كَثِيرٍ كَاثِرُ الْقَوْمِ مُعْتَلَا]

وهذا البدر الثانى عبد الله بن كثير المسكى ، وصفه الشاطبى بأنه كاثر القوم معتلا : أى اعتلاء ، وكاثر اسم فاعل من كثر بفتح التاء وهو بناء الغلبة ، يقال كاثرنى فكثرت : أى غلبته بالكثرة ، وكذلك فاخرنى ففخرته وخاصمنى فخصمته ، وعنى بالقوم : القراء السبعة ، ومعتلا تمييز : أى هو أكثر اعتلاء ، ووجهه لزومه مكة وهى أفضل البقاع عند أكثر العلماء ، وقراءته على صحابى ، وهو عبد الله بن السائب الخزومى ، وهو الذى بعث عثمان رضى الله عنه معه بمصحف إلى أهل مكة لما كتب المصاحف وسيرها إلى الأمصار ، وأمره أن يقرئ الناس بمصحفه فكان ممن قرأ عليه عبد الله بن كثير على ماحكاه غير واحد من المصنفين :

فإن قلت : ابن عامر قرأ على جماعة من الصحابة ، ونافع لزم المدينة وهى أفضل البقاع عند مالك وغيره ، وهو مذهب ناظم القصيدة :

قلت : كذلك الذى نقول ، إلا أن المجموع لم يحصل إلا لابن كثير ، ولعل الناظم كان يرى مذهب الجمهور فى تفضيل مكة ، وهو الأصح . وقوله «ومكة» مبتدأ وعبد الله مبتدأ ثان ومقامه مبتدأ ثالث ، وفيها خبر الثالث مقدم عليه ، والثالث وخبره خبر الثانى ، والجملة التى هى خبره خبر الأول . ويجوز أن يكون مقامه فاعل : والمقام : بضم الميم الإقامة ، وموضعها : أى فيها إقامته أو موضع إقامته : أى اختارها مقاما كما اختار نافع المدينة منزلا ، ومات بمكة سنة عشرين ومائة ، ثم ذكر اثنين من أصحابه وبينهما وبينه أكثر من واحد فقال :

٢٨ - [رَوَى أَحْمَدُ الْبَزْزِيُّ لَهُ وَمُحَمَّدٌ عَلَى سَنَدٍ وَهُوَ الْمُلَقَّبُ قُنْبَلًا]

له : بمعنى عنه كقوله تعالى :

(وَقَالَ الَّذِينَ كَذَبُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ ^(١)) .

أى عنهم ، وقوله على سند : أى بسند : أى ملتبس بسند ، أو يكون التقدير : معتمدين على سند فى نقل القراءة عنه لأنهما لم يراه :

أحدهما : أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع ابن أبى بزة ، مولى لبني نخزوم ، موذن

المسجد الحرام أربعين سنة ، وإنما قيل له البزى لأنه منسوب إلى جده أبي بزة ، وخفف الشاطبي باء النسب ضرورة وهو جائز ، ومثله يأتي في البصري والمكي والدورى وغيرها .

قرأ البزى على جماعة منهم عكرمة بن سليمان . وقرأ عكرمة على شبل والقسط . وقرأ على ابن كثير ، ومات البزى سنة خمس وخمسين ومائتين ، وقيل غير ذلك .

والثاني : أبو عمرو محمد بن عبد الرحمن بن محمد ابن خالد بن سعيد بن جرجة ، ويلقب بقنبل : يقال رجل قنبل وقنابل : أى غليظ شديد ، ذكره صاحب المحكم وغيره ، وقيل فى سبب تلقيه بقنبل غير ذلك ، ذكرناه فى الشرح الكبير . وقرأ قنبل على أبي الحسن القواس وابن فليح ، وقرأ على أصحاب القسط ، وقرأ على ابن كثير .

وروى أن قنبلا قرأ أيضا على البزى ، وهو فى طبقة شيخه المذكورين ، ومات قنبل سنة إحدى وتسعين ومائتين .

٢٩ - [وَأَمَّا الْإِمَامُ الْمَازِنِيُّ صَرِيحُهُمْ أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ قَوْلُهُ الْعَلَا]

وهذا البدر الثالث أبو عمرو بن العلاء البصرى المازنى من بنى مازن بن مالك بن عمرو بن تميم بن مر : والصريح : هو الخالص النسب ، وليس فى السبعة من أجمع على صراحة نسبه غيره إلا ما لا يعرج عليه فلهذا قال صريحهم ، وسيأتى الكلام فى ابن عامر .

ودخل الفرزدق الشاعر على أبي عمرو وهو مختف بالبصرة يعوده فقال فيه :

مَا زِلْتُ أَفْتَحُ أَبْوَابًا وَأُغْلِقُهَا حَتَّى أَتَيْتُ أَبَا عَمْرٍو بْنَ عَمَّارٍ
حَتَّى أَتَيْتُ امْرَأً مُحْضًا ضَرَائِبُهُ

وَيُرَى : ضَخْمًا وَسَيْبَةً مُرَّةَ الْمَرْبِرةِ حُرًّا وَابْنُ أَحْرَارٍ
بَنِيٍّ مِنْ مَازِنٍ فِي فَرْعٍ نَبْعَتِهَا أَصْلُ كَرِيمٍ وَفَرْعٌ غَيْرُ حَوَارٍ

ويروى ناقص ويروى :

* جَدُّ كَرِيمٍ وَعُودٌ غَيْرُ حَوَارٍ *

نسبه إلى جده فى قوله أبا عمرو بن عمار ، وهو أبو عمرو بن العلاء بن عمار ، لأن عمارا كان من أصحاب على بن أبى طالب رضى الله عنه ، وكان لوالده العلاء قدر وشرف ، وكان على طراز الحجاج بن يوسف ، فاشتهر بسبب الولاية وتقدم أبيه ، فلهذا صار أبو عمرو يعرف بابن العلاء ، فهذا معنى قول الشاطبي : فوالده العلاء : أى الرجل المشهور المتقدم فى زمانه ، مات أبو عمرو رحمه الله سنة ثمان وأربعين ومائة ؛ وقيل سنة أربع أو خمس أو سبع وخمسين ومائة ، ونقل قراءته خلق كثير ، أضبطهم لها اليزيدى الذى يذكره الآن :

٣٠ - [أَفَاضَ عَلَى يَمِينِي الْيَزِيدِي سَيِّبَهُ فَأَصْبَحَ بِالْعَذْبِ الْفَرَاتِ مُعَلَّلًا]

هو أبو محمد يحيى بن المبارك العدوى التميمي ، وعرف باليزيدى ، لأنه كان منقطعا إلى يزيد بن منصور

خال المهدي يؤدب ولده فنسب إليه ، ثم اتصل بالرشيد فجعل المأمون في حجره يؤديه ، ومات في أيامه سنة اثنتين ومائتين .

ومعنى أفاض : أفرغ ، والسبب : العطاء ، والعذب الماء الطيب ، والقرات : هو العذب ، ووجه الجمع بينهما التأكيد ، أراد به صدق العذوبة وكما لها . وقيل القرات : الصادق العذوبة ، وسبب الشرب الأول النهل وما بعده العلل : الذي سقى مرة بعد مرة ، وهو أبلغ في الرى .

ومعنى البيت : أن أبا عمرو أفاض عطاءه على اليزيدى ، وكفى بالسبب عن العلم الذى علمه إياه فأصبح اليزيدى ريان من العلم الحسن النافع ، والله أعلم .

٣١ - [أَبُو عَمْرٍو الدُّورِيُّ وَصَالِحُهُمْ أَبُو شُعَيْبٍ هُوَ السُّوسِيُّ عَنْهُ تَقَبُّلًا]

ذكر اثنين ممن قرأ على اليزيدى :

أحدهما : أبو عمر حفص بن عمر الأزدي الدورى الضرير ، نسبة إلى الدور : موضع ببغداد بالجانب الشرقى مات سنة ست وأربعين ومائتين .

والثانى : أبو شعيب صالح بن زياد السوسى ، نسب إلى السوس : موضع بالأهواز ، ومات بالرقعة سنة إحدى وستين ومائتين فى الحرم . وصالحهم مثل ورشهم : أى هو الذى من بينهم اسمه صالح ، فلم يرد وصفه بالصالح دونهم ، والهاء فى عنه لليزيدى : أى تقبلا عنه القراءة التى أفاضها أبو عمر . وعليه يقال : تقبلت الشيء وقبلته قبولا : أى رضيته ، وضمن تقبلا معنى أخذنا فلذلك عداه بعن ، والله أعلم .

٣٢ [وَأَمَّا دِمَشْقُ الشَّامِ دَارُ ابْنِ عَامِرٍ فَتِلْكَ بَعْدَ اللَّهِ طَابَتْ مُحَلَّلًا]

وهذا البدر الرابع : عبد الله بن عامر الدمشقى أحد الأئمة من التابعين . وصفه الناظم بأن دمشق طابت به محلا : أى طاب الحلول فيها من أجله : أى قصدها طلاب العلم للرواية عنه ، والقراءة عليه ، وإضافة دمشق إلى الشام كإضافة ورش إلى القراء فى قوله ورشهم وما أشبهه . وفى ذلك أيضا تبين محلها وتنويه بذكرها لاسيما لمن بعدت بلادهم من أهل المشرق والمغرب ، ألا يرى أن أهل الشام وما يدانيه يسمعون بالمدن الكبار شرقا وغربا . ويتوهمون قرب مدينة منها من أخرى ولعل بينهما مسافة أشهر ، وإذا كان عبد المحسن الصورى : وهو شاعر فصيح من أهل الشام قد أضاف دمشق إلى الشام فى نظمه فكيف لا يفعل ذلك ناظم أندلسى من أقصى المغرب قال عبد المحسن :

كَانَ دِمُ الشَّامِ مَذْكَرْتُ شَانِي فَهَتَنِي عَنْهُ دِمَشْقُ الشَّامِ

ودار ابن عامر بدل من دمشق أو صفة وأوقع الظاهر موقع المضمر فى قوله : فتلك بعد الله . بيانا لاسما وبعيد الله متعلق بطابت ومحلا تمييز يقال مكان محلل : إذا أكثر الناس به الحلول . ومات ابن عامر رحمه الله بدمشق فى سنة ثمانية عشر ومائة .

٣٣ - [هِشَامٌ وَعَبْدُ اللَّهِ وَهُوَ انْتِسَابُهُ لِذِكْوَانِ بِالإِسْنَادِ هَنَّهُ تَقَبُّلًا]

هذان راويان أخذت عنهما قراءة ابن عامر اشتهر بذلك ، وكل واحد منهما بينه وبين ابن عامر اثنان ،

فهذا معنى قوله : بالإسناد عنه تنقلا : أى نقلنا القراءة عنه بالإسناد شيئا بعد شيء ، فتنقل من باب تفهم وتبصر :

أما هشام ، فهو أبو الوليد هشام بن عمار بن نصير السلمى خطيب دمشق ، أحد المكثرين الثقات . مات سنة خمس أو ست وأربعين ومائتين . قرأ على أيوب بن تميم التميمي وعراك بن خالد المرى . وقرأ على يحيى بن الحارث الذمارى : وقرأ يحيى على بن عامر .

وأما ابن ذكوان ، فهو عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان القرشى الفهرى . قرأ على أيوب بن تميم أيضا وكان يصلى إماما بجامع دمشق سوى الجمعة ومات سنة اثنتين وأربعين ومائتين : أى هشام وعبد الله تنقلا عن ابن عامر القراءة بالإسناد . وقوله (وهو انتسابه لذكوان) جملة معترضة ، يعنى لانظن أن ذكوان والد عبد الله ، وإنما هو منتسب إليه كما ذكرنا ، والله أعلم .

٣٤ - [وَبِالْكُوفَةِ الْغُرَاءُ مِنْهُمْ ثَلَاثَةٌ أَدَّاعُوا فَتَدَّضَاعَتْ شَذًا وَقَرَنُفَلًا]

الغراء : يعنى المشهورة البيضاء المنيرة بكثرة العلماء بها . منهم : يعنى من السبعة ثلاثة : هم عاصم وحزرة والكسائى ، أدَّاعُوا ، أى أفشوا العلم بها وشهروه ونشروه ، والضمير فى ضاعت للكوفة أو للقراءة : أى فاحت رائحة العلم بها ، والشذا : كسر العود ، والقرنفل : معروف ، وهما منصوبان على حذف مضاف هو مفعول مطلق : أى ضوع شذا وقرنفل ، أو هما نصب على التمييز : أى ضاع شذاها وقرنفلها ، أو لأن ضاع يستعمل فى الرائحة الكريمة أيضا فيزه بما نقى ذلك ، والله أعلم .

٣٥ - [فَأَمَّا أَبُو بَكْرِ وَعَاصِمٌ اسْمُهُ فَشُعْبَةُ رَاوِيهِ الْمُبْرَزُ أَفْضَلًا]

وهذا هو البدر الخامس : أبو بكر عاصم بن أبى النجود ، أحد السادة من أئمة القراءة والحديث : مات سنة عشرين ، أو سبع : أو ثمان ، أو تسع وعشرين ، أو سنة ثلاثين ومائة بالسماوة : وهو موضع بالبادية بين الشام والعراق من ناحية الفرات ، وقيل مات بالكوفة ، أننى الشيخ الشاطبى على عاصم بأن من جملة الرواة عنه شعبة الذى برز فى الفضل ، وهو باب من أبواب المدح معروف ، فكم من تابع قد زان متبوعه ، وكم من فرع قد شرف أصله ، فقله فشعبة مبتدأ وراويه خبره ، والمبرز صفة راويه أو نعت شعبة : أو يكون راويه نعت شعبة والمبرز خبره ، وأفضلا نصب على الحال : بمعنى فاضلا ، وفيه زيادة مبالغة : ويقال برز الرجل : أى فاق أضرابه ، ويجوز أن يكون تمييزا من باب قولهم : لله دره فارسا ، لأن الإسناد فى المعنى إلى مصدر هذا الاسم أى المبرز فضله : أى فاق فضله فضل أقرانه :

ولما كان شعبة اسما مشتركا والمشهور بهذا الاسم بين العلماء هو أبو بسطام شعبة بن الحجاج البصرى : يز الذى عناه بما يعرف به فقال :

٣٦ - [وَذَلِكَ ابْنُ عَيَّاشٍ أَبُو بَكْرِ الرُّضَا وَحَفْصٌ وَبِالْإِنْقَانِ كَانَ مُفْضَلًا]

ذاك إشارة إلى شعبة ، لأنه مشهور بكنيته واسم أبيه ، ومختلف فى اسمه على ثلاثة عشر قولاً ذكرناها فى الكبير . والرضا صفة له : أى المرضى ذكره محمد بن سعيد ، فى الطبقة السابعة من أهل الكوفة : قال :

وكان من العباد : وتوفي بالكوفة في جمادى الأولى سنة ثلاث وتسعين ومائة في الشهر الذي توفي فيه هارون الرشيد بطوس :

والراوى الثانى لعاصم : هو حفص بن سليم البزاز بزاين . مات سنة ثمانين ومائة . قال أبو بكر الخطيب : كان المتقدمون يعدونه في الحفظ فوق أبي بكر بن عياش ، ويصفونه بضبط الحرف الذى قرأ به على عاصم . وقال يحيى بن معين بن عمرو بن أيوب : زعم أيوب بن المتوكل قال أبو عمر : حفص البزاز أصح قراءة من أبي بكر بن عياش ، وأبو بكر أثق من أبي عمر فهذا معنى قول الشاطبي : وبالإتقان كان فضلا ، يعنى بإتقان حرف عاصم ، لافى رواية الحديث ، والله أعلم .

٢٧ - [وَحَمْزَةُ مَا أَزْكَاهُ مِنْ مُتَوَرِّعٍ إِمَامًا صَبُورًا لِلْقُرْآنِ مُرْتَلًّا]

وهذا البدر السادس : أبو حمزة حمزة بن حبيب الزيات ، شيخ القراء بالكوفة بعد عاصم ، فقله : وحمزة مبتدأ رخبه مابعد من الجملة التعجبية كقله : زيد ما أكرمه . ومن متورع فى وضع نصب على التمييز كقولك : ما أكرمه رجلا وما أكرمه من رجل . وكذلك المنصوبات بعده : أى ما أركى ورعه وإمامته وصبره وترتيله للقرآن . ويجوز نصب إماما وما بعده على المدح : أى اذكر إماما صبوراً ، ويجوز نصبه على الحال ، ويجوز أن يكون ما أركاه إلى آخر البيت كلاما معترضا لمجرد الثناء ، وخبر المبتدأ أول البيت الآتى . وهو روى خلف عنه : وأركاه : من زكا إذا طهر ونما صلاحه : أى أجمعه لخصال الخير . ومات رحمه الله سنة ست وخمسين ، وقيل سنة أربع أو ثمان وخمسين ومائة . والله أعلم .

٣٨ - [رَوَى خَلْفٌ عَنْهُ وَخَلَادٌ الَّذِي رَوَاهُ سَلِيمٌ مُتَّقِنًا وَمُحَصَّنًا]

اعتمد فى هذا الإطلاق على معرفة ذلك واشتهاره بين أهله ، وهو أن سليما قرأ على حمزة ، وأن خلفا وخلادا أخذوا قراءة حمزة عن سليم عنه ، وظاهر نظمه لا يفهم منه هذا ، فإنه لا يلزم من كونهما روى الذى رواه سليم أن يكون أخذهما عن سليم لاحتمال أن يكون سليم رفيقا لهما ، ومتقنا ومحصلا خالان من الماء فى رواه أو من الذى وكلاهما واحد .

وسليم هذا : هو سليم بن عيسى مولى بنى حنيفة . مات سنة ثمان أو تسع وثمانين ومائة ، وقيل سنة مائتين .

وأما خلف : فهو صاحب الاختيار ، وهو أبو محمد خلف بن هشام البزاز آخره راء : مات ببغداد سنة إحدى أو ثمان أو تسع وعشرين ومائتين :

وأما خلاد : فهو أبو عيسى ، ويقال أبو عبد الله خلاد بن خالد الأحول الصيرفى الكوفى ؛ ويقال خلاد ابن خليل ، ويقال ابن عيسى : توفي سنة عشرين أو ثلاثين ومائتين .

٢٩ - [وَأَمَّا عَلِيُّ بْنُ قَالِكِيسَاءٍ نَعْتُهُ لَمَّا كَانَ فِي الْإِخْرَامِ فِيهِ تَمَرٌ بَلَا]

وهذا البدر السابع : أبو الحسن على بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بميم ونون آخره ، النحوى المعروف بالكسائى . مات سنة تسع وثمانين ومائة . وقيل قبل ذلك .

ذكر الشاطبي فى هذا البيت سبب كونه نعت بالكسائى وهو أحد الأقوال فى ذلك ، ولم يذكر صاحب

التيسير غيره ، وقيل له الكسائي : من أجل أنه أحرم في كساء والتعت الصفة ، والسربال : القميص ، وقيل كل ما يلبس كالدرع وغيره ، يقال سربلته ففسرل : أى ألبسته السربال فلبسه ، ولما تنزل الكساء من الكسائي منزلة القميص أطلق عليه لفظ تسربل ، واللام في لما للتعليل ، وما مصدرية : أى لكونه تسربل الكساء في وقت إحرامه بنسك الحج أو العمرة وقوله ييه ، يحتمل وجهين :

أحدهما : أن يكون متعلقا بالإحرام : أى لكونه أحرم فيه والضمير للكساء الذى دل عليه لفظ الكسائي ومفعول تسربل محذوف : أى تسربل الكساء .

الوجه الثانى أن يكون فيه مفعول تسربل : أى لكونه في وقت الإحرام تسربل فيه ، فتكون « في » زائدة أو عدها بنى لكونه ضمنه معنى حل ، أو تكون في بمعنى الباء : أى به تسربل ، وقيل سمى الكسائي لأنه كان في حدائنه يبيع الأكسية ، وقيل لكونه كان من قرية من قرى السواد يقال لها بكسايا ، وقيل كان يتشح بكساء ويجلس مجلس حزة ، فكان حزة يقول : اعرضوا على صاحب الكساء . قال الأهوازي : وهذا القول أشبه بالصواب عندي .

٤٠ - [رَوَى كَتَيْبُهُمْ عَنْهُ أَبُو الْحَارِثِ الرَّضَا وَحَفْصُ هُوَ الدُّورِيُّ وَفِي الذِّكْرِ قَدْ خَلَا]

ليتهم مثل ورشهم : هو أبو الحارث الليث بن خالد . مات سنة أربعين ومائتين . والرضى : أى المرضى ، أو على تقدير ذى الرضى ؛ وحفص : هو الدورى الراوى عن اليزيدى ، ولهذا قال : في الذكر قد خلا : أى سبق ذكره فيما ذكرناه من النظم .

٤١ - [أَبُو عَمْرِوهُمُ وَالْيَحْصِيُّ أَنْ عَامِرَ صَرِيحٌ وَبَاقِيهِمْ أَحَاطَ بِهِ أَوْلَا]

أضاف أبا عمرو إلى ضمير القراء كما سبق في ورشهم وليتهم وصالحهم ، وأبو عمرو وإن كان لفظه مركبا فدلوه مفرد ، فلو حظ المدلول فأضيف على حد قولهم : حب رمانى في إضافة ما يسمى في العرف حب رمان واليحصي : منسوب إلى يحصب : حى من البين ، وفي العصاد الحركات الثلاث قبل النسب وبعده ، وابن عامر عطف بيان لليحصي ، وصريح خبر المبتدل وما عطف عليه ، ولم يقل صريحان لأن الصريح كالصديق والرفيق يقع على الواحد والمتعدد أو يكون صريح خبر الأول أو الثانى ، وحذف خبر الآخر للدلالة المذكور عليه ، وقد تقدم أن معنى الصريح الخالص النسب .

فغنى البيت أن أبا عمرو وابن عامر خالصا النسب من ولادة العجم فهما من صميم العرب ، وهذا على قول الأكثر : ومنهم من زعم أن ابن عامر ليس كذلك . ومنهم من زعم أن ابن كثير وحزة من العرب أيضا ، ولم يختلف في نافع وعاصم والكسائي أنهم ليسوا من العرب :

وغلب على ذرية العجم لفظ الموالى ، يقال فلان من العرب وفلان من الموالى ، فهذا الذى ينبغي أن يحمل عليه ما أشار إليه بقوله : أحاط به الولاء ، يعنى ولادة العجم ، ولا يستقيم أن يراد به ولواء العتاقة ، فإن ذلك لم يتحقق فيهم أنفسهم ولا في أصول جميعهم ، ولا يستقيم أن يراد به ولواء الخاف ، فإن العربية لاتنافية ذلك ، وقد كان جماعة من العرب يحالفون غيرهم . وقد قيل في نسب أبى عمرو : إنه كان حليفا في بنى حنيفة ، وقيل كان ولاؤه

للعبر ، وقد بينا جميع ذلك وحققناه في الشرح الكبير ، والهاء في به عائدة على باقهم ؛ فهو لفظ مفرد وإن كان مدلوله هنا جماعة ، وأحاط : أى أحدق وشمل ، والله أعلم .

٤٢ — [لَهُمْ طُرُقٌ يَهْدِي بِهَا كُلُّ طَارِقٍ وَلَا طَارِقٌ يَخْشَى بِهَا مُتَمَحِّلًا]

أى لهؤلاء القراء مذاهب منسوبة إليهم يهذى بها : أى يهتدى بنفسه ، أو يرشد المستهدين بتلك الطرق كل طارق : أى كل من يقصدها ويسلك سبيلها .

جعل تلك الطرق كالنجوم التى يهتدى بها كأنه قال : كل سالك ومارٍ في هذا العلم فإنه يهتدى بهذه الطرق ويهذى بها . وقيل المراد بكل طارق : أى كل نجم ، وكنى بالنجم عن العالم لاشتراكهما في الاهتداء بهما ، ثم قال : ولا طارق يخشى بها : أى ولا مدلس ، من قولهم طرق يطرق طروقا : إذا جاء بليلى ، والدليل محل الآفات .

والمعنى أن تلك الطرق قد اتضحت واستنارت فلا يخشى عليها مضلل ولا مدلس ، و«لا» بمعنى ليس وطارق اسمها ويخشى خبرها أو صفة لطارق وبها الخبر . ويجوز أن يكون بها متعلقا بمتحلا ، ومتحلا خبر لا أو حال من الضمير في يخشى العائد على طارق ، يقال تحمل إذا احتال ومكر فهو متحمل .

٤٣ — [وَهُنَّ الْوَوَاتِي لِلْعَوَاتِي نَصَبَتْهَا مَنَاصِبَ فَانْصَبَ فِي نِصَابِكَ مُفْضِلًا]

وهن ضمير الطرق ، والوواتي من الأسماء الموصولة وهو جمع اللاتي جمع التى ، والوواتي : الموافق ، وأصله الهمز ، ونصبها : أى رفعتها وأبرزتها وأصلتها ، مناصب : أى أصولا جمع منصب وهو الأصل وكذلك النصاب : أى وتلك الطرق والمذاهب هى التى نظمت فى هذه القصيدة لمن وافقنى على ما اصطلحت فيها ونصبها أصولا لمن يقرؤها : أو أعلاما لعز من علمها وشرفه ، ومناصب مفعول ثان لنصبت على تضمين نصبت معنى جعلت ، وقيل هو حال ، وقيل تمييز ثم قال فانصب : أى اتعب وتجرد وشمز لتحصيلها ، ونصاب الشيء أصله : أى اتعب في تحصيل بضاعة العلم الذى يصير أصلا لك تنسب إليه إذا انتسب الناس إلى آبائهم وقبائلهم ، وقيل المراد به النية : أى اتعب في تخليص نيتك مما يفسدها في قراءة هذا العلم ومفضلا حال من الضمير في انصب ، يقال أفضل الرجل : إذا أتى بفاضل الأعمال ، كأحسن وأجل : إذا أتى بحسنها وجميلها : أى مفضلا بإخلاص النية ، والله أعلم .

٤٤ — [وَمَا أَنَا^(١) ذَا أَسْعَى لَعَلَّ حُرُوفَهُمْ يَطُوعُ بِهَا نَظْمُ الْقَوَاتِي مُسَمَّلًا]

ها حرف تنبيه وأنا ضمير المتكلم وذا اسم إشارة ، ونظير هذه العبارة قوله تعالى : (هَا أَنْتُمْ أُولَاءِ يُحِبُّونَهُمْ^(٢)) .

فإعرابه كإعراجه ، وأسعى : بمعنى أحرص وأجتهد : أى إني مجتهد في نظم تلك الطرق راجيا حصول ذلك وتسهيله ، والضمير في حروفهم للقراء ، والمراد بالحروف قراءاتهم المختلفة . وقال صاحب العين : كل كلمة

(١) أنا مبتدأ ثان وأسعى خبره ؛ أو تقول أنا مبتدأ وذا بدل منه ، وأسعى خبره . أو ذا خبر أنا .

(٢) سورة آل عمران ، آية ١١٩ .

تقرأ على وجوه من القرآن تسمى حرفا . ويجوز أن يكون المراد بالحروف الوموز لأنها حروفهم الدالة عليهم ، ويدل عليه قوله بعد ذلك : جعلت أبا جاد ، كأن قائلا قال له وما تلك الحروف التي ترجو طوع القوافي بها ، فقال ذلك ، ويطوع بمعنى ينقاد ، فكأنه ضمنه معنى يسمح فعدها بالباء ، والقوافي جمع قافية ، وهي كلمات أواخر الأبيات بضابط معروف في علمها ، وقد نظمت فيها الأرجوزة الوافية بعلمى العروض والقافية ، ومسهلا حال من النظم ، ثم قال :

٤٥ — [جَعَلْتُ أَبَا جَادٍ عَلَى كُلِّ قَارِيٍّ دَلِيلًا عَلَى الْمَنْظُومِ أَوَّلَ أَوَّلًا]

أى صيرت حروف أبى جاد فحذف المضاف للعلم به : أى جعلتها دليلا على كل قارى ذكرته فى هذا النظم ، فقوله : على المنظوم بدل من قوله : على كل قارى بإعادة العامل ، أو يكون معمول عامل مقدر : أى مرتبا على ما نظمته ، وتقدير أول : أولا أولا فاولا ، أو أولا لأول ثم حذف الحرف وركبت الكلمتان معا وبنيتا على الفتح : أى الأول من حروف أبى جاد لأول من القراء والثانى للثانى ، وهكذا إلى أن ينتهى عدد القراء السبعة والرواة الأربعة عشر ، وحروف أبى جاد : هى حروف المعجم المعروفة ، جمعت فى كلمات أولها أبجد وكان أصله أبو جاد فحذفت منه الواو والألف لثلاث تكرار الصور ، لأن أول أبجد ألف ، وفى هوز واو ، وقد بسطنا الكلام فى ذلك فى الشرح الكبير ، وصفا لنا من الحروف سبع كلمات كل كلمة لواحد من السبعة وراوييه على ترتيب نظمه ، الأول للشيخ ، والثانى لأول الراويين ، والثالث لثانئهما ، ولا يعد فى القراء اليزيدى ولا سليم ، لأنه إنما ذكرهما لبيان السند لمن قرأ عليهما للتنسب القراءة إليهما ، والكلمات هى : أبج دهر حطى كلم نصع فضق رست ، وهى تحبى نصف بيت بتسكين الحرف الوسط من دهر كلم نصع وتحريكه من البواقي ، وتام البيت دليل على المنظوم أول أولا ، فالألف لنافع ، والباء لقالون ، والجيم لورش ، والدال لابن كثير ، وهكذا إلى آخرهم ، فتكون الراء للكسائى ، والسين لأبى الحارث ، والتاء للدورى عنه ^(١) وله عن عن أبى عمرو الطاء من حطى ، هذا عقد هذا الاصطلاح .

وننبه بعد ذلك على فوائد تتعلق باستعماله لهذه الحروف لم يتعرض لها ، وإنما فهمتها من تصرفه فى نظمه : منها : أن هذه الحروف لا يأتى بها مفردة ، بل فى أوائل كلمات قد ضمن تلك الكلمات معانى صحيحة مفيدة فيما هو بصده ، من ثناء على قراءة ، أو على قارى ، أو تعليل ، أو نحو ذلك ، على ماسياقى بيانه ، كقوله : وبسمل بين السورتين بسنة البيت ، ومالك يوم الدين راويه ناضر ، سلاسل نون إذرو واصرفه لنا ، وقد يأتى بها بعد الواو الفاصلة كقوله : ألا وعلا الحرمى إن لنا هنا ، وكم صحبة ياكاف ، ودون عنادعم ، وحكم صحاب قصر همزة جاءنا ، فالحاء من حكم رمز لأبى عمرو ، فكأنه قال : وأبو عمرو وفلان وفلان يقرءون كذا ، وكذلك الدال من ودون لابن كثير ، والكاف من وكم لابن عامر ، والعين من وعلى الحفص ، ولا يأتى ذلك إلا حيث يكون الواو زائدة على الكلمة ، فالعين من قوله : وعى نفر ليست برمز ، وكذا قوله فى سورة النحل : معا يتوفاهم لحزمة وصلما سما كاملا يهدى ، الواو فى وصلما فصل وهى أصلية ، فالصا لا يست برمز داخل مع سما كاملا ،

(١) أى إذا كان راويا عن الكسائى : وللدورى أيضا إذا كان راويا عن أبى عمرو البصرى الطائى .

وكذا لا يفعل ذلك إلا في ابتداء المسألة لافي أثناء الرمز : فقوله حق وذوجلا ، حق وذو ملا ليس الذال برمز ، وكذا ما أشبه ذلك ، ولو كان تجنب الرمز في الحشو مطلقا لكان أولى .

ومنها أن رمز نافع أول حروف أبجد ، لأن نافعا أول القراء في نظمه ، وأول حروف أبجد همزة لفظا وألف خطا ، فاستعمل المجموع في رمز نافع ، فالهمزة يستعملها كثيرا نحو : ورا برق افتح آتنا ، وقد يستعمل ألفه الوصل نحو معنى نفر العلا . له الرحب ، له الخلا ، وإن افتحوا الجلا ، كما انجلا ، وهو كثير ، ولو تجنبه لكان أحسن ، فإن ألف الوصل ساقطة لفظا منه : فكلما كان الرمز بلفظ بين كان أولى منه بلفظ خفي ، ولزم منه إلباس في قوله : سورة الكهف : واقبلا على حق السدين أن يكون الألف من واقبلا رمز نافع ، فيكون مع على حق في فتح السدين ، كما فعل ذلك في وعلا وكم ودون وحكم على ما تقدم .

ومنها أنه مهما اجتمع الراويان على قراءة فالرمز لإمامهما دونهما في غالب الأمر لأنه الأخص ، إذ لا يحتاج إلا إلى كلمة واحدة . وقد جاء في بعض المواضع الرمز لهما بكلمتين لاحتياجه إلى ذلك في إقامة الوزن ، وتتمة البيت كقوله : ضوء سنا تلا : وفي الفرقان زاكية هلالا ، وفي الوصل لكننا فد له ملا :

ومنها أنه إذا اتصل شيء من هذه الحروف بضمير قراءة تقدم ذكرهم لم يكن ذلك رمزا وكان الضمير كالصرح به من أسمائهم . ومن حكمه أن المصريح به لارمز معه ، وذلك نحو قوله : وصية ارفع صفو حرميه رضى ، ثم قال : ويبيض عنهم : أى أن من تقدم ذكرهم يقرءون يبيض بالصاد ، ولا نقول إن العين في عنهم رمز حفص ، ومثله وضم الراء حق ولا غية لهم أى ضم نافع وابن كثير وأبو عمرو والياء من : لا تسمع فيها^(١) ورفع : لا غية لهم أيضا ، ولا نقول إن اللام في لهم رمز هشام ، وهذا بخلاف ما إذا كان الضمير غير راجع إلى أحد من القراء الذين سبق ذكرهم ، فإن الحرف حينئذ يكون رمزا مثل له الرحب ، له الخلا . ومنها أنه قد جاء في مواضع ألفاظ تصلح أن تكون رمزا وليست برمز في مراده ، وذلك كما سنبينه في باب المد ، والإمالة ، والزوائد ، وفرش الحروف . وهو مشكل ، وفي باب البسملة موضع ذكر أنه رمز ، وعندى أنه ليس برمز كما سنذكره :

ومنها أنه إذا اجتمعت قراءتان لقارئ واحد ، فتارة يسمى لكل قراءة منهما كقوله : وفيه لم ينون لحفص كيد بالخفض عولا ، وتارة يسمى بعد الثانية فتكون التسمية لهما كقوله : وأنت أن تكون مع الأسرى الأسارى حلا حلا ، وفي قوله : سنكتب ياء ، ضم البيت رمز بعد ثلاث قراءات لحمزة بقوله : فيكلا ، وتارة يسمى مع الأولى ويعطف الثانية عليها كقوله : ويغشى سما خفا البيت ، فقوله والنحاس ارفعوا ، يعنى لحق المقدم ذكره ، لأنه قد أتى بالواو الفاصلة في قوله : ولا ، فلو كان رفع النحاس لغير من تقدم ذكره لسماه قبل الواو فيعلم بمعنى الواو أن لارمز لها سوى ما تقدم ، والله أعلم .

٤٦ — [وَمِنْ بَعْدِ ذِكْرِ الْحَرْفِ أَسْمَى رِجَالَهُ مَتَى تَنْقِضِي آتِيكَ بِالْوَاوِ فَيَصَلَا]

الحرف مفعول ذكرى المضاف إلى ياء المتكلم ، والمراد بالحرف ما وقع الاختلاف فيه بين القراء من الكلمات وأسمى وأسمى لغتان بمعنى واحد ، ويتعديان إلى مفعول واحد لأنه واحد لأنه بمعنى ذكرى الاشم . والهاء في رجاله تعود إلى الحرف ، والمراد برجاله قراؤه : أى أذكرهم برموزهم التي أشرت إليها لابصرح أسمائهم فإن ذلك يتقدم على الحرف ويتأخر كما سيأتى .

بين بهذا البيت كيفية استعماله الرمز بحروف أبجد ، فذكر أنه يذكر حرف القراءة^(١) أو لا ثم يرمز له سواء كان المختلف فيه كلمة أو أكثر ، فالكلمة نحو : وتقبل الأولى أنشوا دون حاجز ، والكلمتان نحو وكسر بيوت والبيوت يضم عن حاجلة ، والثلاث نحو : وقيل وغيض ، ثم جرىء يشمها البيت ، والأربع نحو : وسكن يؤده مع نوله ، ونصله ، ونؤته منها البيت ، وقد تكون قاعدة كلية يدخل تحتها كلم متعددة نحو : وضمك أولى الساكنين البيت ، والأغلب أن الرمز المذكور لا يأتي إلا بعد كمال تقييد القراءة إن احتاجت إلى تقييد كالأمثلة التي ذكرناها ، وقد وقع قليلا رمز قبل تمام التقييد كقوله : والعين في الكل ثقلا كما دار واقصر مع مضعفة ، فقوله كما دار رمز متوسط بين كلمتي التقييد وهما ثقلا واقصر ، ومثله ومع مد كائن كسر همزته دلا ولا ياء مكسورا ، وأما قوله في سورة غافر : أو أن زد الهمز ثملا وسكن لهم ، فإن قوله لهم قام مقام تكرار الرمز ، وقد يرمز قبل جملة التقييد كقوله : وإثم كبير شاع بالثا مثلثا ، ومثله مع تسمية القارئ قوله : وفي فأزل اللام خفف لحزمة وزد ألفا من قبله فتكملا ، والضمير في تنقضي للرجال . ويجوز أن يعود على المسألة برمتها من ذكر الحرف وقرائه ، لدلالة سياق الكلام على ذلك .

يريد أنه إذا انقضى ذكر الحرف ورمز من قرأه أتى بكلمة أولها واو تؤذن بانقضاء تلك المسألة واستئناف أخرى ، لأن الواو لم يجعلها رمز القارئ بخلاف سائر الحروف ، ولو لم يفعل ذلك لاختلطت المسائل وظن مالميس برمز رمزا لاسميا إذا أتى بكلام بين المسألتين للحاجة إليه في تنميط وزن البيت كقوله : وجهها على الأصل أقبل ، وجهها ليس إلا مبجلا ؛ حتى وذوجلا ، فإن ما بعد الواو ليس رمزا في كل ذلك ، وقد يأتي بكلمة أو لها واو في أثناء تقييد المسألة لضرورة القافية ، فلا تكون الواو فيها فصلا كقوله : من رجز أليم معا ، ولا على رفع خفض الميم دل عليه ، وكقوله : والياسين بالكسر وصلا مع القصر مع إسكان كسر دنا غنى ، فالواو في ولا وو صلا في هذين الموضعين ليسا بفصل ، كما أن ألفاظ التقييد لا تكون أوائلها إلا رمزا ، وإنما الرمز ما يأتي بعد كمال التقييد غالبا ، كذلك الواو الفاصلة هي ما يأتي بعد كمال المسألة من التقييد والرمز ، والله أعلم .

وإثبات الياء في تنقضي ، وآتيك ، وهما فعلا شرط وجزاء على لغة من قال :

* أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي *

وحققا حذف الياء منها للجزم ، ولم يستقم له حذف الياء من تنقضي ، أما من آتيك فكان حذفها جائزا له على ارتكاب زحاف جائز ، والناظم لم يفعله لنفور الطبع السليم منه ، وفيصلا حال وهو من الصفات التي جاءت على وزن فيعل كضيغم ويئس وفيه معنى المبالغة ، والله أعلم .

٤٧ — [سَيُؤَى أَحْرَفٍ لَا رِبِيَّةٌ فِي أَنْصَالِهَا وَبِالْأَلْفِظِ أَسْتَعْفَنِي عَنِ الْقَبْرِ إِنْ جَلَا]

نبه بهذا البيت على أنه إنما جعل الواو فاصلة لترتفع الريبة واللبس من اختلاط الحروف ، وإنما خس الواو بالفصل ، لتأنيها له في النظم ، وتيسرها عليه من حيث هي في الأغلب عاطفة ، والقراءات تراجم ومسائل يعطف بعضها على بعض ، وربما فصل بغير العاطفة كقوله : دار وجهها ، شاع وصاله في عمد وعوا ، وهو قليل ، وليس كل كلمة أولها واو يكون الواو فيها فصلا ، فإن ذلك قد يقع في كلمات القرآن وفي ألفاظ التقييد ،

(١) أي ما وقع الاختلاف فيه بين القراء .

كقوله : وراؤه بكسر بعد قوله : وصحة يصرف فتح ضم ، ومنه قوله : وبالضم واقصروا كسر التاء قاتلوا ، وقد تقدم أنها تقع في أثناء كلمات التقييد وإن لم تكن تلك الكلمة تقييدا بل احتيج إليها لتتيمم القافية ، كقوله : وفك ارفعن ولا ، فإن قوله ولا وقع حشوا لأجل القافية ، وقوله بعد ذلك : وبعد اخفضن واكسر ومدّ الواو في الكلمات الثلاث داخلة على ما هو تقييد لفصل في واحدة منها ، إلى قوله : ومؤصدة ، فإنما الواو الفاصلة هي الآتية بعد كمال الرمز . ثم إن الكلمة التي أوّلتها أو للفصل تارة ليس المراد منها إلا ذلك نحو : وضم حلبيهم بكسر شفا واف ، فكلمة واف لم يأت بها إلا للفصل وإن تضمنت معنى صحيحا فيما يرجع إلى التاء على القراءة وتارة تأتي الكلمة ويكون ما بعد الواو مقصودا لغير الفصل ، إما هو من الحروف المختلف فيها نحو : وموصدة فاهمز وحالة المرفوع ، وإما اسم لقارى نحو : وحمة أسرى ، وورش لثلا ، وبصر وأتبعنا أو تقييد للحرف المختلف فيه نحو : وخاطب حرفا تحسبن ، وبالضم صر أشاع ، وميم ابن أم اكسر ، وذكر لم يكن شاع ، وقد يكون ما بعد الواو رمزا وهو قليل ، وقد تقدم الكلام فيه نحو وعلى الحرى ، ثم ذكر في هذا البيت أنه قد لا يأتى بالواو الفاصلة ، وذلك في أحرف من القراءات إذا اتصلت لم يلبس أمرها ولا يرتاب الناظر فيها لأنها من كلم القرآن ، وذلك كقوله : وبنبت نون صح يدعون عاصم ، ويدعون خاطب إذ لوى ، ورا برق افتح آمننا البيتين ، ففي كل بيت منهما ثلاثة أحرف ولا واو بينها ، وقد يقع الاتصال من تقييد قراءة ورمز أخرى كقوله : يظلمون غيب شهددنا ، ثم قال : إدغام بيت في حلا ، وقوله ، واكسر الضم اثقلا نعم عم في الشورى :

فالخاص أنه يلتزم الواو في مواضع الريبة ، وفيما عداها قد يأتى بالواو طردا للباب ، وقد لا يأتى بها للاستغناء عنها ، وأكثر المواضع التي أتى فيها بالواو لاليس فيها كقوله ، وعند سراط والسراط ، ورضوان اضمم زكا ، وقواريرا ، وقد ترك الواو سهوا في موضع واحد ملبس في سورة القصص ، وقل قال موسى واحذف الواو دخلا نما نفر بالضم ، ثم ذكر حكما آخر فيما يتعلق بتقييد الحرف المختلف فيه فقال : وباللفظ استغنى عن القيد ولم يكن هنا موضع ذكره ، ولو أخرجه إلى ما بعد انقضاء الرموز لكان أولى ، وذلك عند قوله : وما كان ذا ضد إلى قوله : وفي الرفع والتذكير والغيب ، فهاتيك الأبيات كلها فيما يتعلق بتقييد القراءات ، وهذه الأبيات من قوله : جعلت أبا جاد إلى قوله : وما كان ذا ضد كلها في الرمز وما يتعلق به ويتفرع عنه ، فاعترض بهذا الحكم في أثناء ذلك ، فذكر أنه قد لا يحتاج إلى تقييد الحرف بهيئة قراءته إذا كان التلغظ به كاشفا عن ذلك التقيد ، ولهذا قال : إن جلا أى إن كشف اللفظ عن المقصود وبينه ، يقال جلوت الأمر : إذا كشفته ، وهذا قد أتى في القصيدة على ثلاثة أقسام : إما أن يلفظ بالقراءتين معا كقوله : وحمة أسرى في أسارى ، وفي طائر طيرا ، سكارى معا سكرى ، وعالم قل علام . وإما أن يلفظ بإحدهما ويقيد الأخرى كقوله : وبالتاء آتينا . والثالث أن يانظ بإحدهما ولا يقيد الأخرى كقوله :

(وَمَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ) (١)

كأنه قال بالمد ، ففهم من ذلك القراءة الأخرى من جهة الضد . وقد يلفظ بالقراءتين معا ويذكر بعد بعض

قيود لإحداها كقولہ : تمارونه تمرونه وافتحوا شذا ، وطأ وطاء فاكسروه وكل موضع لفظ بحرف مختلف فيه ولم يستغن باللفظ به عن القيد ، ثم قيده بما فهم منه الخلاف باعتبار الأضداد على ماسياتى ذكرها ، فإن لم يمكن أن يلفظ بذلك اللفظ إلا على إحدى القراءتين تعين . وهو في القصيدة على نوعين :

أحدهما أن يكون القيد لما يلفظ به كقولہ : وما يخذعون الفتح من قبل ساكن وبعد ذكا ، وخفف كوف يكذبون : وعدنا جميعا دون ما ألف ، وكفلها الكوفي ثقيلا البيت ، وحامية بالمد صحبته كلا وفي حاذرون المد .

والثاني أن يكون القيد لما لم يلفظ به ، وهذا أحسن لأخذ كل من القراءتين حظا إما لفظا وإما تقييدا ، كقولہ : وفي تكملوا قل شعبة الميم ثقلا ، وقصر قياما عم ، مع القصر شدة بقاء قاسية شفا ، ووجد للمكي آيات الولا ، فإن أمكن أن يلفظ بذلك اللفظ على كل واحدة من القراءتين فالأولى أن يلفظ بما لم يقبده كقولہ : عليهم لهم حمزة بكسر الهاء وصحبة يصرف بضم الياء وذكر لم تكن بالناء الدالة على التأنيث ، وقد جاء في سورة (طه) موضع استغنى فيه باللفظ عن القيد ، ولم يحصل الاستغناء به لأنه لم يحل القراءة الأخرى ولم يكشفها وهو قوله : وأنجيتكم ، وأعدتكم ، مارزقتكم ، شفا ، وسيأتي ما يمكن الاعتذار به في موضعه إن شاء الله تعالى .

٤٨ - [وَرُبَّ مَسْكَنِ كَرَّرَ الْحَرْفَ قَبْلَهَا لِمَا عَارِضٍ وَالْأَمْرُ لَيْسَ مُهَوَّلًا]

الحرف مفعول كرر وفاعله ضمير راجع إلى مكان على طريقة المجاز ، جعل المكان مكررا لما كان التكرار واقعا فيه كقولهم : ليل نائم ، أو رجع إلى الناظم على طريقة الالتفات من استغنى إلى كرر كقولہ تعالى .

(لِتَرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ (١)) .

أى كرر فيه الناظم الحرف قبلها : أى قبل الواو الفاصلة ، ومراده بالحرف هنا حرف الرمز الدال على القارىء لا الكلمة المختلف فيها المعبر عنها بقوله : ومن بعد ذكرى الحرف ، ولو قال : ورب مكان كرر الرمز لكان أظهر لغرضه وأبين ، ورب حرف تقليل وعامله محذوف مقدّر بعده : أى وجد أو عثر عليه ، أشار إلى أن ذلك يوجد قليلا وهو تكرار الرمز تأكيدا وزيادة بيان . وهو في ذلك على نوعين :

أحدهما أن يكون الرمز لمفرد فيكرره بعينه كقولہ اعتادا فضلا . وحلا حلاء . وعلا علا .

والثاني أن يكون الرمز لجماعة لم يرمز لواحد من تلك الجماعة كقولہ : سما العلا : ذا أسوة تلا .

وقد يتقدم المفرد كقولہ : إذ سما كيف عولا . وقوله : قبلها ، يعنى قبل الواو الفاصلة المنطوق بها ، أو قبل موضعها وإن لم توجد ، فإن حلا حلا وعلا علا ليس بعدهما واو فاصلة : وقوله لما عارض تعليل للتكرير وما نكرة موصوفة : أى لأمر عارض ، أو زائدة كزيادتها في قوله تعالى :

(فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ (٢)) .

أى لأجل عارض اقتضى ذلك من تحسين لفظ أو تميم قافية ، ثم سهل هذا الأمر على الطالب وهو أنه بقوله والأمر ليس مهوولا : أى ليس مفزعا : أى لا يجر لبسا ولا يؤدى إلى إشكال .

واعلم أنه كما يكرر الرمز لعارض فقد تكرر الواو الفاصلة أيضا لذلك ، كقوله : قاصد ولا ومع جزمه . ولم يخشوا هناك مضللا ، وأن يقبلوا التذكير . ولم ينبه على ذلك ، وهو واضح ؛ والله أعلم .

٤٩ - [وَمِنْهُمْ لِلْكُوفِيِّ ثَلَاثُ مُثَلَّثَاتٍ وَسِتَّةٌ بِإِلْحَاءٍ لَيْسَ بِأَغْفَلًا]

الضمير فى منهم للحروف للعلم بها ، ووصف الئاء بأنه مثلث بالنقط ليميزه من الباء والتاء ، وكذلك قوله : فى إلحاء ليس بأغفلا : أى أنه منقوط ليميزه من إلحاء .

لما اصطلاح الناظم رحمه الله على رموز للقراء منفردين اصطلاح أيضا على رموز لهم مجتمعين إلا أنه ليس لسلك اجتماع ، بل لما يكثر دوره ووقوعه .

واعلم أن لكل واحد من القراء شيئا ينفرد به ، وقد جمعت ذلك فى مصنف بترتيب حسن ، ولكل واحد منهم اجتماع مع كل واحد منهم هذا مطرد ، ويتفق اجتماع ثلاثة على قراءة ولا يطرد فى الجميع ، وكذا يتفق اجتماع أربعة وخمسة وستة ، وكان قد بقى ستة أحرف فجعل كل حرف منها رمزا لما يذكره ، فذكر فى هذا البيت حرفين التاء وإلحاء ، فالتاء رمز للقراء الكوفيين وهم ثلاثة كما سبق ، وقوله للكوفى : أى للقارىء الكوفى من السبعة : أى لهذا الجنس منهم ، والحروف كلها تذكر وتؤنث ، واختار التذكير فى وصف هذه الحروف هنا لما كانت عبارة عن ذكور فقال : مثلث وليس بأغفلا ، وكذا الأربعة البواقي على ما يأتى ، فالضمير فى وستتهم للقراء : أى يعبر عنهم بإلحاء ، ثم بين الستة منهم فقال :

٥٠ - [عَفِيَتْ أَلَاىِٕ أَنْبَتُهُمْ بَعْدَ نَافِعٍ . وَكُوفٍ وَشَامٍ ذَاهُمَ لَيْسَ مُغْفَلًا]

الألى بمعنى الذين : أى عنيت بالستة الذين ذكرتهم بعد ذكر نافع وهم باقى السبعة . وعبر عن الكوفيين وابن عامر وهو الشامى بالذال ، وقال ليس مغفلا ليميزه عن الدال ، ووجه قوله : وكوف وشام ، وكذا ما يأتى بعده مثل وبصر ومك أنه حذف إحدى ياءى النسب تخفيفا كما يخفف المشدد لضرورة الشعر ، وكأن المحذوف المتحركة فبقيت الساكنة مع التنوين فحذفت لالتقاء الساكنين فصارت كقاض ، والألف واللام مقدرة ، أو الإضافة ولهذا صبح الابتداء به : أى والكوفى والشامى ، أو وكوفيهم وشاميهم ذاهم التى هى عبارة عنهم منقوطة ، ثم قال :

٤١ - [وَكُوفٍ مَعَ الْمَكِّيِّ بِالْفَاءِ مُنْجَمًا وَكُوفٍ وَبَصْرٍ غَيْنُهُمْ لَيْسَ مُنْجَمًا]

المعجم من الحروف مانقط ، من قولهم : أعجمت الكتاب : أى أزلت عجمته ، والمهمل مالم ينقط ، ولسنا بخاضعين فى بيان مناسبة كل حرف أن جعله له من جهة مخارج الحروف وصفاتها ، فإنه لو عكس ما ذكره لأمكن توجيهه أيضا ، والله أعلم .

٥٢ - [وَذُو النُّقْطِ شَيْنٌ لِلْكَسَائِىِ وَخَمْزَةٌ وَقُلٌّ فِيهِمَا مَعَ شُعْبَةٍ صُحْبَةٌ تَلَا]

شين بدل من وذو النقط وتمت حروف أبجد ، واحتاج إلى الاصطلاح فى التعبير عن جماعات يكثر انفاقهم

على القراءة فوضع ثمانى كلمات لمن يأتى ذكرهم ، وهى : صحبة صحاب عم سما حق نفر حرى حصن ، منها ماهو دال على اثنين وهو عم حق حرى ، والبواق مدلولها جماعة ، فجعل لحزمة والكسائى إذا اتفق معهما أبو بكر عن عاصم لفظ صحبة ، كقوله : رضى صحبة ، وصحبة يصرف . وتارة رمز لهم بالحروف كقوله : وموص نقله صح ششلا ، وتلا : بمعنى تبع : أى تبع ما قبله فى أنه رمز وليس بصفة لصحبة وإلا تقيدت وأشعر اللفظ بأن المجموع هو الرمز ، وكذا ما يأتى فى قوله : نفر حلا .

٣٣ - [صِحَابُهُمَا مَعَ حَنْصِهِمْ عَمَّ نَافِعٌ وَشَامٌ سَمَاءٌ فِي نَافِعٍ وَفَتَى الْعَلَا]

هما : يعنى حمزة والكسائى مع حفص عن عاصم يعبر عنهم بصحاب ، ولفظ عم دليل نافع وشام وسما مستقر فى التعبير به عن نافع . وفتى العلا : وهو أبو عمرو بن العلا ، وفى ابن كثير وهو المراد بقوله ومك فى البيت الآتى :

٥٤ - [وَمَكٌ وَحَقٌّ فِيهِ وَابْنُ الْعَلَا قُلٌ وَقُلٌ فِيهِمَا وَالْيَحْصِيُّ نَفَرٌ حَلَا]

فيه : أى فى المكى وهو ابن كثير : أى استقر لفظ حق فيه وفى ابن العلا فحذف حرف الجر من المعطوف على الضمير المجرور ، وهو جائز فى الشعر يختلف فيه فى غيره ، ولفظ نفر قل فيهما : أى فى ابن كثير وأبى عمرو وفى اليحصبي وهو ابن عامر فحذف حرف الجر أيضا .

٥٥ - [وَحَرَمِيٌّ الْمَكِيُّ فِيهِ وَنَافِعٌ وَحِصْنٌ عَنِ الْكُوفِيِّ وَنَافِعُهُمْ عَلَا]

أى ولفظ حرى اشترك فيه ابن كثير ونافع ، وهو نسبة إلى الحرم ، والحرم والحرم واحد . فإن قلت : هذه نسبة صحيحة فتكون كالعبارة الصريحة ، فقوله حرى كقوله : مكى وبصرى وشامى وكوفى ، لأن كل واحد من ابن كثير ونافع منسوب إلى الحرم ، وهذا من حرم مكة ، وذا من حرم المدينة .

قلت : موضع الرمز كون اللفظ مفردا أراد به مثنى ، ولم يستعمل المفرد لإلباسه ، إذ لا يعلم أى الحرمين أراد ، والتصريح بنسبتهما أن يقول الحرمين كما يقوله صاحب العنوان وغيره ، ولكونه جعل هذا اللفظ رمزا لم يتصرف فيه بحذف ياء النسبة ولا تخفيفها ، بخلاف قوله : ومن تحتها المكى سوى الشام ضموا ، إشعارا بأنه رمز لانسبة . ثم قال : وحسن جعلته عبارة عن الكوفيين ونافع ، وقوله : علا أى الحصن أو المذكور أى ظهر المراد وانكشف ، وهذه الألفاظ الثمانية ، تارة يأتى بها بصورتها ، وتارة يضيف بعضها إلى ضمير القراء كقوله : ونذر أصحابهم حموه ، كما قال وكوفيهم تساءلون ، شاميهم تلا ، وتارة يضيفه إلى الماء والكاف نحو : وحامية بالمد صحبته كلا ، وقل مرفقا فتح مع الكسر عمه ، حقه بتأيت ، وحقق يوم لا : ثم قال :

٥٦ - [وَمَهْمَا أَتَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ بَعْدُ كَلِمَةٌ فَكُنْ عِنْدَ شَرْطِي وَأَقْضِ بِأَوَاوٍ فَيَصْلَا]

أى هذه الكلمات الثمانى التى وضعها رمزا تارة أستعملها مجردة عن الرمز الحرفى الذى تقدم ذكره ، وتارة يجتمعان . فإذا اجتماعا لم ألزم ترتيبا بينهما ، فتارة يتقدم الحرف على الكلمة ، وتارة تتقدم الكلمة على الحرف كقوله : وعم فتى ، نعم عم ، صحبة كهف ، كفء صحبة ، وتارة تتوسط الكلمة بين حرفين كقوله : صفو

حرميه رضى، يبشركم سما نعم . ومدلول كل واحد من الحرف والكلمة بحاله لايتغير بالاجتماع، فهذا معنى قوله: فكن عند شرطى: أى على ماشرطته واصطلحت عليه من موضوع كل واحد منهما: أى أنه باق بحاله، واقتض بالواو فيصلا عند انتهاء كل مسألة، سواء كان رمزها بالحرف أو بالكلمات أو بهما إلا حيث لاربية فى الاتصال كقوله: وخفف حق سجرت البيت .

فالغنى مهما أتت من قبل الرمز الحرفى أو من بعده كلمة من هذه الكلمات الثماني أو مهما أتت من قبل هذه الكلمات الثماني أو بعدها كلمة من الكلمات التى تدخل حروف أوائلها على القارى، سواء كان مفردا كالألف والدال أو مجتمعا كالشين والذال . وفى مهما ببحث حسنة ذكرناها فى الشرح الكبير .

وحاصله أنها فى استعمال الناظم هنا وفى قوله: ومهما تصلها أو بدأت براءة بمعنى شىء ما، ووجه صحة هذا الاستعمال أن مهما مركبة من مالتى للشرط ومن ما المزيدة للتأكيد ثم أبدلت ألف ما الجزائية هاء فصار مهما . وقد استقر أن ما الجزائية تتضمن معنى الزمان ، ولهذا يقال لها الظرفية كقوله تعالى :

(فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ) (١١) .

فتى أبدلت ألف الظرفية هاء لدخول المزيدة عليها صار مهما متى ما متى كانت المبدلة غير ظرفية لم تكن بهذا المعنى ، والله أعلم .

٥٧ - [وَمَا كَانَ ذَا حِدَةٍ فَإِنِّي بِضِدِّهِ غَنِيٌّ فَرَاخِمٍ بِالذَّكَاءِ لِنَفْضِ لَ] .

أى وما كان من وجوه القراءات له ضد فإنه يستغنى بذكر أحدهما عن ذكر الآخر ، فيكون من سعى يقرأ بما ذكر ، ومن لم يسم يقرأ بضد ما ذكر كقوله . وخف لووا إلها ، فيعلم أن غير نافع يشده ، وليسى هذا الاستغناء بلازم فإنه قد يذكر القراءة الأخرى المعلومة من الضد كقوله : ولكن خفيف والشياطين رفعه البيت ، وإن لم تكن القراءة الأخرى تعلم بالضد ذكرهما نحو : أوصى بوصى كما اعتلا ، أنجيت للكوفى أنجما نحو لا .

ومتى لفظ بالقراءتين فلا حاجة إلى تقييد واحدة منهما، فإن قيده كان زيادة بيان كما فعل فى . وما يتخذون . وإنما قال بضده ولم يقل به ، ولا بذكره ، لأنه قصد المعنى المذكور فى قوله تعالى :

(أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى) (١٢) .

ولم يقل فتذكرها : أى أيتهما ضلت ذكرتها الأخرى ، فهذا اللفظ أوغل فى الإبهام من ذكر الضمير ، وكذا قوله بضده : أى استغنى بأحد الضدين عن الآخر .

واعلم أنه لم بين كلامه فى الأضداد هنا على ما يعلم بالعقل أنه ضده، بل بعضه كذلك وبعضه اصطلاح هو عليه، وبيان ذلك فيما ذكر من الأمثلة كما سيأتى ، وقد لف بعضها ببعض . والذى يميز ذلك ، ولهذا قال : فزاحم بالذكاء لنفضلا .

٥٨ - [كَمَدَ وَإِثْبَاتٍ وَتَنْجَحَ وَمُذْغَمٌ وَهَمْزٍ وَنَقْلٍ وَاخْتِلَاسٍ تَحْصَلًا]

شرح يمثل الألفاظ التي يستغنى بها عن أضدادها أو بأضدادها عنها : أى هي كمد وما بعده . وقوله ومذغم اسم مفعول ، ويجوز أن يكون مصدرا وهو أولى ، ليناسب ما قبله وما بعده من الكلمات المذكورات . وهي منقسمة إلى ماله ضد معين وإلى مالميس كذلك ، فالأول يفهم بالعقل ، والثاني بالاصطلاح ، وإنما أشرح ما ذكره واحدا واحدا ، وأبين مافيه وأزيد على ما ذكره أمثلة آخر .

أما المد فضده القصر وهو متعين ، وكلاهما مستعمل مستغنى به عن الآخر في هذه القصيدة كقوله : وفي حاذرون المد ، وفي لاثين القصر ، ومد وخفف باء زاكية ، وآناكم فاقصر .

وأما الإثبات فضده الحذف ، وكلاهما مستعمل وما في معناه كقوله : وثبت في الحالين ، وحذف الواو ودخلا والواو زد بعد مفسدين ، وما الواو دع كفى ، وزد ألفا من قبله فتكملا ، وعدنا جميعا دون ما ألف حلا وقبل يقول الواو غصن ، وأسقط الأولى في اتفاقهما معا .

وأما الفتح فلم يكن له حاجة إلى ذكره ، لأنه سيدكر فيما بعد أنه آخا بين الفتح والكسر فصارا ضدين بالاصطلاح ، وإن كان أراد به أنه ضد للإمالة كما ذكره الشيخ في شرحه فهو قليل الفائدة لم يستعمله إلا في قوله في سورة يوسف والفتح عنه تفضلا ، وفي باب الإمالة ، ولكن رموس الآي قد قل فتحها ، وإنما الذى يستعمله كثيرا الإمالة وضدها ترك الإمالة ، ويعبر عنه بعض القراء بالفتح كما يعبر بعض النحويين عن الإمالة بالكسر ، ويعبر الناظم عنها أيضا بالإضجاع نحو : وإضجاعك التوراة مارد حسنه .

وأما المدغم فضده المظهر ، وكلاهما مستعمل نحو وأدغم باقيهم تمدوننى الإدغام ، وأظهر لدى واع ، ومن حي اكسر مظهرا .

وأما الهمز فضده ترك الهمز . وكلاهما مستعمل ، وترك الهمز قد يكون بحذفه وهو حيث لاصورة له في الرسم كقوله : وفي الصابئين الهمز والصابئون خذ ، ونسبها مثله من غير همز ، وقد يكون بإبداله بالحرّف الذى صور به الهمز كقوله : وحيث ضياء وافق الهمز قنبلا ، وبأدى بعد الدال بالهمز حلا ، وبأجوج مأجوج اهز الكل ناصرا ، وهمز ضيزى ، وفي ضد ذلك وورش لثلا والنسى بيائه ، ويجوز أن يقال الهمز وتركه من باب الإثبات والحذف فكان مغنيا عنه .

وأما النقل ، فعبرة عن تحويل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها مع حذف الهمزة فضد ذلك إبقاء الهمز على حاله والساكن على حاله ، ولم يقع التقييد في القصيدة إلا بالعقل لابطضه نحو ، ونقل ردا عن نافع ، ونقل قران والقران ، وفي معنى النقل لفظا التسهيل والإبدال كقوله : لأعتنكم بالخلف أحمد سهلا ، وسهل أخا حمدوك مبدل جلا ، وتسهيل أخرى همزتين ، وهمزة عند الوقف سهل همزه ، وضد ذلك كله تحقيق الهمز ، وقد استعمله في قوله : وحققتها في فصلت صحبة آله كوف يحتمق ثانيا .

وأما الاختلاس فضده إكمال الحركة ، لأن معناه خطف الحركة والإسراع بها ، وضده ترك ذلك ، وهو التؤدة في النطق بها تامة كاملة ، والاختلاس كالنقل في أنه لم يقع التقييد إلا به دون ضده مع أن استعماله قليل كقوله : ولم جليل عن الدورى مختلسا جلا ، وقد عبر عنه بالإخفاء كثيرا كقوله : وإخفاء كسر العين

وأخفى العين قالون ، وأخفى بنوحمد ، وأخف حلوير ، وقوله : تمصلا : أى تحصل فى الرواية وثبت ، والله أعلم .

٥٩ - [وَجَزَمَ وَتَذَكَّرَ وَغَيْبَ وَخَفَةَ وَجَمَعَ وَتَنَوَّنَ وَتَحَرَّكَ ائْتَمَلَ]

ضد الجزم عنده الرفع ، ولا ينعكس الأمر ، فهذا مما اصطلاح عليه ؛ فإذا كانت القراءة دائرة بين الجزم والرفع ، فإن ذكر قراءة الجزم ذكر الجزم مطلقا بلا قيد ، فتكون القراءة الأخرى بالرفع لأنه ضده عنده كقوله : وحر فا يرث بالجزم ، وإن ذكر قراءة الرفع لم يطلق ذلك لأن ضد الرفع النصب على ما أتى من اصطلاحه ، بل يقيد ذلك كقوله : وتلقف ارفع الجزم ، يضاعف ويخلد رفع جزم ، يصدقنى ارفع جزمه ؛ فكان الواجب أن يذكر الجزم مع الرفع والضم فى قوله : وحيث أقول الضم والرفع ، لأن كل واحد منهما لا ينعكس ضده به .

وأما التذكير فضده التأنيث ؛ وكلاهما مستعمل كقوله : وذكر تسقى عاصم ، وأنت يكن عن دارم ، وليس ب لازم أن يكونا عبارتين عن الياء والتاء فى أفعال المضارعة ، فقد أتى غير ذلك كقوله : وذكر فناداه ، وذكر مضجعا توفاه .

وأما الغيبة فضدها الخطاب عنده ، وكلاهما مستعمل كقوله ، ولا يعبدون الغيب ، وبالغيب عما يعملون ، وخاطب تروا شرعا ، وفى أم تقولون الخطاب وللتحقيق أن ضد الغيبة الحضور . والحضور ينقسم إلى خطاب وتكلم ، وتردد القراءة بين الغيبة والخطاب كثير فجعلهما ضددين ، والتردد بين الغيب والتكلم قليل كقوله : تعالى فى الأعراف :

(وَإِذْ أَتَيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ (١)) .

يقرؤه ابن عامر على الغيبة : وإذ أنجأكم فعبير الناظم عن هذا بالحذف والإثبات فقال : وانجأ بحذف الياء والنون كفلا .

والخفة ضدها الثقل ، وكلاهما قد جاء كقوله : وخف قدرنا دار ، وثقل غساقا معا ، ومثله وشدد حفص منزل .

والجمع ضده التوحيد ومثله الأفراد ، والكل مستعمل كقوله وجمع رسالاتى ، رسالات فرد ، ووحد حق مسجد الله ، خطيبته التوحيد ، لكنه إذا ذكر لفظ الجمع كان ضده معلوما وهو الأفراد والتوحيد ، وإذا ذكر التوحيد فضده الجمع ، إلا أن الجمع على قسمين : جمع سلامة ، وجمع تكسير ، فإن لفظ به اتضح كقوله : رسالات فرد (٢) وإن لفظ بالأفراد فتارة يكون ضده جمع السلامة كقوله : خطيبته التوحيد ، وتارة جمع التكسير كقوله : ووحد حق مسجد الله ، وهنا يمكن التلطف بالجمع فيقرأ البيت خطيأته التوحيد ، ولكل واحد من الجمع

(١) سورة الأعراف ، آية : ١٤١

(٢) إذا لفظ بالأفراد فالحق أن يحمل ضده الذى هو الجمع على جمع السلامة لأنه الأصل فى الجمع ؛ لأن الأصل عدم تغيير المفرد وأما قوله : ووحد حق مسجد الله فضده المكسر ، وهو معلوم من الجمع عليه من لفظ المساجد اه .

والإفراد ضد آخر وهو التثنية ، ولكن لم يجيء إلا ضميرها ، ولقمته أدرجه في باب الحذف والإثبات : تارة كقوله ودع ميم خيرا منهما ، وتارة أدرجه في باب المد والقصر كقوله : وحكم صحاب قصر همزة جاءنا ، والتونين ضده ترك التونين : إما لعدم الصرف ، وإما للإضافة ، وكلاهما قد استعمله بهذا اللفظ ، وبما يؤدي معناه كقوله : ونونوا عزيز رضا نص ، ثمود مع الفرقان والعنكبوت لم يثون وقلب نونوا من حميد خالصة أضف ، أكل أضف حلا .

وقد يعبر عن التونين بالتون نفيا وإثباتا كقوله : شهاب بنون ثق ، معاسبا افتح دون نون ، وفي درجات النون ، ولا نون شركا ، ولو تجنب ذلك لكان أحسن لأنه قد آخى بين النون والياء كما يأتي فيتحد اللفظ ، والضد يختلف فيقول تارة تغفر بنونه فيكون ضده الياء ، وضابطه أن يكون الحرف المختلف فيه فعلا مضارعا . وحيث يكون الحرف المختلف فيه اسما تكون النون فيه عبارة عن التونين .

وأما التحريك فضده الإسكان ، سواء كان التحريك مقيدا أو مطلقا ، وكلاهما مستعمل كقوله : معا قدر حرك ، وحرك عين الرعب ضما ، وسكن معاشنان ، وأرنا وأرني ساكنا الكسر ، وقوله اعلا : أى اجعل عاملا في الحرف ما يتصف به الحرف من ارتفاع وانفتاح وانخفاض ، فتى ذكر التحريك فضده السكون ، ومتى ذكر اسم الحركة دونها فالضد له ، مثاله إذا قال أرفع فضده انصب ، وإذا قال انصب فضده اخفض ، وإذا قال اخفض فضده انصب ، ولا مدخل للسكون في القراءة المسكوت عنها . وإن ذكر التحريك مع واحد من هذه الثلاثة فالضد له وهو السكون ، ولا التفات إلى كونه قد قيد التحريك بضم أو فتح أو كسر ، مثاله قوله : وتسأل ضموا التاء واللام حركوا برفع فلاجل قوله حركوا أخذنا السكون للقراءة الأخرى ولم نأخذ ضد الرفع ، ولو قال موضع حركوا برفع رفعوا لأخذنا ضد الرفع وهو النصب : وكذا قوله : وحمة وليحكم بكسر ونصبه يحركه ، لولا قوله يحركه لكانت قراءة الباقي بفتح اللام وخفض الميم ، فاما قال يحركه سكن الحرفان ، فاعرف ذلك فإنه قل من أتقنه ، فهذا شرح ما ذكر من أمثلة الأضداد في هذين البيتين ، وقد استعمل ألفاظا أخر كثيرة لم يذكرها هنا : منها التقديم والتأخير كقوله : هنا قاتلوا أخر ، وختامه بفتح وقدم مده ، ومنها القطع والوصل كقوله : وشام قطع اشد ، وشد واصل وامدد .

ويجىء صل بمعنى آخر ، وهو وصل ميم الجمع وهاء السكناية بواو أو ياء ، وضده ترك ذلك : ومنها الإهمال الدال على النقط في القراءة الأخرى كقوله : في سورة الأنعام في يقض الحق شدد وأهمل . ومنها الاستفهام والخبر كقوله : واستفهام لانا صفا ولا ، وأخبروا بخلف إذا مامت ، وغير ذلك مما يأتي في مكانه إن شاء الله تعالى .

٦٠ — [وَخَيْتُ جَرَى التَّحْرِيكِ غَيْرَ مُقَيَّدٍ هُوَ النَّتْخُ وَالْإِسْكَانُ آخَاهُ مَنَزِلًا]

يعنى إذا أطلق التحريك فراه به الفتح دون الضم والكسر ، مثاله : معا قدر حرك من صحاب : أى افتح الدال وقال في الضم والكسر ، وحرك عين الرعب ضما ، وضيقا مع الفرقان حرك مثقلا بكسر ، فقيدهما ولم يطلق لفظ التحريك .

وقوله : والإسكان آخاه فيه وجهان : أحدهما أن السكون آخا التحريك غير المقيد في أنه متى ذكر غير

مقيدة فضده التحريك المطلق وهو الفتح : أى كأنه قال سكن حركة الفتح كقوله : يطهرون فى الطاء السكون فضد السكون هنا الفتح :

أما إذا كان ضد السكون حركة غير الفتح فإنه يقيد بها كقوله : وأرنا وأرنى ما كنا الكسر ، وفى سبلنا فى الضم الإسكان .

وقد استعمل الأمرين معا فى نصف بيت فى حرف دار ست حق فى سورة الأنعام فقال وحرك وسكن كافيا ، فأطلق التحريك والإسكان ، فكان المراد بما نطق به من الحركة وبضد السكون الفتح ، فابن عامر أفتح السين وسكن التاء ، والباقيون سكنوا السين وفتحوا التاء .

الوجه الثانى : أن تكون الهاء فى آخاه هائدة على التحريك كله المطلق والمقيد ، والمراد بالإخوة الضدية كما قال فى البيت بعده : وآخيت بين النون والياء ، ويفهم من الإسكان المطلق أن ضده الفتح ، لأن ضده الحركة المطلقة . وقد قال : وحيث جرى التحريك غير مقيد هو الفتح ، يعنى سواء جرى ذكره نصا صريحا أو أخذ ضدا لما نص على إسكانه مطلقا ، ولهذا قلت أنا بدل هذا البيت ما أظنه وفيما إن شاء الله تعالى بالمقصود :

وإن أطلق التحريك نصا ولازما من الضد فهو الفتح حيث تنزلا

ولم يخرج عن الأصل الذى ذكره إلا قوله ، وفى الصعقة أقصر مسكن العين ، وكان حقه أن يقول مسكن الكسر ، وأما قوله : وإسكان بارئكم فيأتى الكلام عليه فى موضعه ، ومنزلا تمييز وهو مصدر : أى آخاه نزولا أو اسم مكان : أى آخا منزل كل واحد منهما الآخر ، وقيل : هو ظرف ، والله تعالى أعلم :

٦١ - [وَأَخَيْتُ بَيْنَ الثَّوْنِ وَالْيَا وَمَتَّجِهَتُهُمْ وَكَسَرٍ وَبَيْنَ النَّصْبِ وَالْخَفْضِ مُنْزِلًا]

أى وبين فتحهم وكسر فحذف بين لدلالة ما قبله وبعده عليه ، والمعنى بالموأخاة أنه جعل كل اثنين مقترنين من هذه الستة يعنى ذكر أحدهما عن الآخر كقوله : ويدخله نون مع طلاق ، ويؤتية بالياء فى حماد ، أن الدين بالفتح رفلا ؛ إن الله يكسر فى كلا ، وانصب بينكم عم ، وقوم بخفض الميم ، وأراد بالفتح والكسر حركتى البناء ، وبالنصب والخفض حركتى الإعراب ، وفائدة محافظته على ذلك الاختصار ، فإن الكلمة تشتمل على حركات البناء والإعراب ، فإذا اتفق الخلاف فى كلمة فيها حركتا إعراب وبناء من جنس واحد كضممة ورفع وفتحة ونصب وكسرة وجر أولا من جنس واحد ، فإذا كان الخلاف فى حركة البناء قال اكسر ، وإذا كان فى حركة الإعراب قال اخفض أو جر ، ولو لم يكن ملتزما لهذه التفرقة لما علم عند إطلاقه أنه قصد الحرف الذى فيه حركة البناء أو حرف الإعراب ، مثاله قوله : والوتر بالكسر شائع ، فلفظ الوتر مشتمل على الكسر والفتح فى الواو والجر فى الراء ، فتعلم من قوله : بالكسر أنه أراد كسر الواو ، وقوله : وفك ارفعن تعلم أنه أراد حركة الكاف لا الفاء ، ثم قال : وبعد اخفضن يعنى آخر رقة ، واكسر : يعنى همزة إطعام مع الرفع يعنى فى ميم إطعام ، وقد اختل عليه هذا الالتزام فى موضع واحد سهوا وهو قوله : فى الزخرف : وفى قوله اكسر واكسر الضم ، وصوابه اخفض فى الأول لأنه للام وهو حرف إعراب ، وأما قوله : فى تضارر وضم الراء حق وهى حركة إعراب فلاجل القراءة الأخرى بالفتح ، لأنها حركة بناء فلم يكن له بد من الإخلال بأحدهما

وأما قوله في الأنعام رسالات فرد وافتحوا ، وإنما هو نصب ، وكذا قوله في الأعراف : ويقصر ذريات مع فتح تائه فسيأتي عذر حسن عنهما في موضعهما إن شاء تعالى ، ومنزلا حال من التاء في وأخيت .

٦٢ — [وَحَيْثُ أَقُولُ الضَّمُّ وَالرَّفْعُ سَاكِتًا فَغَيْرُهُمْ بِالْفَتْحِ وَالنَّصْبِ أَقْبَلًا]

في حيث معنى الشرط فلهذا دخلت الفاء في الجواب في قوله فغيرهم كقوله تعالى :
(وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ^(١))

وسقطت في البيت المتقدم ، وحيث جرى التحريك غير مقيد هو الفتح ، أى فهو الفتح ، وقوله الضم مبتدأ محكى والرفع عطف عليه والخبر محذوف : أى الضم لفلان والرفع لفلان ، وأقبل خبر فغيرهم لأنه مفرد لفظا وإن أضيف إلى جماعة من القراء والضم حركة بناء والرفع حركة إعراب ، وقوله ساكتا : أى مقتصر على ذلك غير منه على قراءة الباقي : أى أقول هذا ساكتا عن غيره مثال ذلك ، وفي إذ يرون الياء بالضم كلالا ، وحتى يقول الرفع في اللام أو لا ، فقراءة الباقي بالفتح في ياء يرون وبالنصب في لام يقول ، فإذا كانت قراءة الباقي ليست بفتح ولا نصب فإنه لا يسكت حينئذ ، بل يبين ذلك بالقييد كقوله : جزء أو جزؤ ضم الإسكان صف ، ورضوان اضمم كسره ، يضاعف ، ويخلد رفع جزم ، وخضر رفع الحفص ، ويرفع بعد الجر :

واعلم أنه لم يواخ بين ما ذكر في هذا البيت ، بخلاف ما في البيت المتقدم ، فإن الفتح ليس ضده الضم وإنما ضده الكسر ، وكذلك النصب ضده الحفص لا الرفع ، وقد سبق أنه كان ينبغي له أن يذكر الجزم هنا ، لأنه إذا ذكر الجزم فالقراءة الأخرى بالرفع ، وإذا ذكر الرفع فالأخرى بالنصب ، وإذا ذكر النصب ، فالأخرى بالحفص ، ولا ينعكس إلا هذا الأخير لأنه آخا بين النصب والحفص فجعلهما ضدين باصطلاحه ، ثم سواء في ذلك المثبت والمنفى من هذه التقييدات كلها ، فالأضداد لا تختلف بذلك ، فقوله : في البقرة تغفر بنونه ولا ضم معناه افتح .

واعلم أنه كما يطلق حركات البناء والإعراب فقد يقيد بها بذكر الحرف الذى هما فيه كقوله : وبا عبد اضمم ، وفتحك سين السلم ، يضركم بكسر الصاد ، الرفع في اللام أو لا ، وباربنا بالنصب ، وقوم بخفض الميم ، ومن المواضيع المطلقة في حركة البناء ما يلبس نحو وضمهم في يزلقونك خالد ، وكان يمكنه أن يقول وضمهم يازلقونك والله أعلم .

٦٣ — [وَفِي ارْتِفَاعٍ وَالْبَدْوِ كَرٍ وَالْعَنَيْبِ مُجَلَّةٌ عَلَى لَفْظِهَا أُطْلِقَتْ مَنْ قَيَّدَ الْعَلَا]

جملة مبتدأ خبره ما قبله وما بعد جملة صفة لها ومن موصولة أو وصوفة : أى وفي هذه الثلاثة جملة مواضع في هذه القصيدة ؛ أطلقت : أى أرسلت على لفظها من غير تقييد ، من قيد العلا : أى حصله وحازه أو حصلها أو حازها ، لأن العلا يحتمل الأفراد والجمع ، أو يكون التقدير من حاز الرتب العلا في الفهم والذكاء لأنه لا يكاد يفهم مثل هذه الدقائق إلا من كان كذلك .

ومعنى البيت : أن هذه الثلاثة وهى الرفع والتذكير والغيب يذكر الكلمات التى هى فيها مطلقة ، فيعلم من إطلاقه أنها هى المرادة أصدادها ، مثاله وأربع أولا أصحاب ، ويجبى خليط ، وبل يؤثرون حز .

فيعلم من هذا الإطلاق أن مقصوده الرفع فى أربع والياء فى يجبى وهى الدالة على التذكير والياء فى يؤثرون وهى الدالة على الغيب . وكل قراءة دائرة بين الياء والتاء فهى إما تذكير أو تأنيث أو غيب أو خطاب ، فلا يقيد بها إذا أراد تقييدها إلا بهذه العبارة نحو : وذكر يكن شاف ، ولا يعبدون الغيب ، وأنت تكن عن دارم ، وخطب تروا شرعا ، وإنما يقيد بالياء ما كان ضده النون كما سبق ؛ فقول ، فى سورة الأحزاب ويعمل يؤت بالياء ، قوله بالياء تقييد ليؤت ليكون قراءة الباقي بالنون ولا يكون تقييدا ليعمل لأن القراءة الأخرى بالتاء للتأنيث ، فقله ويعمل لفظ مطلق تعلم من إطلاقه أنه أراد به التذكير ، ثم هذا الإطلاق فى هذه الثلاثة ليس بلازم ، بل أخبر أنه وقع منها مواضع مطلقة ووقعت أيضا مواضع مقيدة كما سبق تمثله فى الغيب والخطاب والتذكير والتأنيث ، ومثله فى الرفع ، وقل مثل ما بالرفع ، وقد اجتمع إطلاق الثلاثة فى بيت واحد فى سورة الأعراف وخالصة أصل البيت . ويجوز أن يكون وخالصة مقيدا بما قبله من قوله : ولباس الرفع ، كما استغنى بذكر الخفة فى الأول عن الخفة فى الثانى نحو : ورب خفيف إذ نما سكرت دنا ، منازل الخفيف إذ عز والصادان وإن أعلم .

٦٤ - [وَقَبْلَ وَبَعْدَ الْحَرْفِ آتَى بِكُلِّ مَا رَمَزْتُ بِهِ فِي الْجَمْعِ إِذْ لَيْسَ مُشْكِلًا]

أراد وقبل الحرف وبعده ، والمراد بالحرف كلمة القراءة ، والرمز فى اللغة الإشارة والإيماء . ولما كانت هذه الكلمات والحروف التى جعلها دلالة على القراء كالإشارة إليهم سماها رمزا ، وأراد بما رمز به فى الجمع الكلمات الثماني ، فإنها هى التى لا يشكّل أمرها فى أنها رمز ، سواء تقدمت على الحرف أو تأخرت ، أما الحروف الدالة على الجمع كالتاء والياء وما بعدها فلها حكم الحروف الدالة على القراء منفردين ، وقد التزم ذكرها بعد الحرف بقول : ومن بعد ذكرى الحرف أسمى رجاله لينحصر موضعها فلا يتعدد المحال على الناظر المفكر فيها ، نعم إذا اجتمعت الحروف المرموزة للأفراد وللإجماع مع شيء من كلمات الرمز تبعت الحروف الكلمات تتقدم معها وتتأخر ، إذ لفظ الكلمات دل على محل الرمز كقوله : وحق نصير كسر واو وسوامين ؛ على حق السدين ، ثقل نشرت شريعة حق ؛ ومنزلها التخفيف ، حق شفاؤه ، وقد نبه على ذلك قوله : ومهما أنت من قبل أو بعد كلمة كما سبق .

ويحتمل أن يكون هذا المعنى مستفادا من هذا البيت وأراد بكل ما رمزت به الحروف كلها ، وقوله فى الجمع : أى آتى بها مع كلمات رمز الجمع ، فهو من باب قوله تعالى :

(فَادْخُلِي فِي عِبَادِي^(١)) .

ويقوى هذا المعنى أنه لو أراد المعنى الأول لقال للجمع باللام ، فلما عدل إلى لفظ «فى» من غير ضرورة دلنا على أنه ملح هـ - هذا المعنى ، فإذا ثبت جواز هذا قلنا يحتمل أيضا أن يكون معنى قوله : ومهما أنت

من قبل أو بعد كلمة هو المعنى الذى جعلناه أو لا لهذا البيت : أى من قبل الحرف المختلف فيه أو من بعده كلمة أى الكلمات الثماني لا الترام لها قبلية ولا بعدية ، بل آتى بها كذا وكذا ، والله أعلم .

فهذه ثلاثة أبيات فرقها وكان الأولى اتصالها وجميع كلمات الرمز انفق له تقديمها وتأخيرها على حرف القراءة وفاء بعموم قوله بل مارمزت به كقوله : رى صحبة ، وصحبة يصرف ، من يرتدد عم ، وعم بلا واو الذين ، فتذكر حقا ، وحقا بضم الحاء فلا يحسنهم ، وما موصولة أو موصوفة وإذ تعليل واسم ليس ضمير الأبيات الدال عليه آتى .

٦٥ - [وَسَوْفَ أَسْمِي حَيْثُ يَسْمَحُ نَظْمُهُ بِرِ مُوضِحًا جِيدًا مُعَمَّا وَمُحَوَّلًا]

أى أذكر اسم القارى صريحا حيث يسهل على نظمه قبل الحرف وبعده ، يقال سمح به : أى جاد به ، فالهاء فى نظمه وبه عائدة على الاسم الدال عليه أسمى . ويجوز أن تكون فى نظمه عائدة على الشعر للعلم به من سياق الكلام .

وقد استقرت المواضع التى سمى فيها فوجدته قد استوعب جميع السبعة ورواتها الأربعة عشر . ومن عاداته أن لا يأتى فى ترجمة واحدة برمز مع اسم صريح استمر له هذا ولم ينبه عليه ، وإنما علم بالاستقراء ، ولولا ذلك للزم الإشكال فى نحو قوله فى سورة النساء : يصلون ضم كم صفا نافع بالرفع واحدة جلا ، فلم يأت بواو فاصلة بين حرف يصلون وواحدة ، فكان ذكره لنافع محتملا أن يكون من جملة رجال ضم يصلون ويكون جلا رمز قراءة واحدة بالرفع ، ولكن لما كان محافظا على تلك القاعدة بان أن قوله نافع ابتداء مسألة وجلا ليس برمز ، وليس لك أن تقول هو مثل قوله شاع تنزلا : أى أنه رمز مكرر لما تقدم من أنه لا يرمز مع مصرح به ، كما أنه لا يصرح مع مرموز به ، وهذا كله مخصوص بالقراءة الواحدة ، وإلا فيجوز له فى الحرف الواحد المختلف فيه أن يرمز لقراءة ويسمى للقراءة الأخرى فى ذلك الحرف كما قال وقالون ذو خلف بعد قوله له دار جهلا ، وقوله سوى أو وقل لابن العلا وبكسره لتنوينه . قال ابن ذكوان بعد قوله كسره فى ندخلا ، وقوله ووجهان فيه لابن ذكوان بعد قوله لاح وجلا ، وكذا يصرح إذا استثنى من رمز كقوله - وأن لعنة - التخفيف والرفع نصه مما ماخلا البزى ، وإضجاع را كل الفواتح ذكره حمى غير حفص ، ليقضوا سوى بزهم نفرجلا ، غلبوا سوى شعبة .

ثم التصريح يكون باسم القارى أو كنيته أو نسبته أو ضميره كقوله : ونقل ردا عن نافع ، وقطبه أبو عمرو ، وكوفهم تساءلون ، وما قبله التسكين لابن كثيرهم ، يمد هشام واقفا معهم ولا ، يصروهم أدرى .

وأما حرمى فإنه وإن كان نسبة إلا أنه جعله رمزا فيجىء الرمز معه كقوله وإستبرق حرمى نصر . ثم تمم الناظم رحمه الله هذا البيت بالألفاظ يصعب على الطالب المبتدى فهمها مع أنه مستغن عنها ، والبيت مفتقر إلى أن ينبه فيه على أنه إذا صرح باسم القارى لا يأتى معه برمز ، فلو أنه بين ذلك فى موضع تلك الألفاظ لكان أولى نحو ، أن يقول :

وسوف أسمى حيث يسمح نظمه به خاليا من كل رمز ليقبلا

وموضحا حال من فاعل أسمى، وقيل لفظ به الذى قبله يتعاقب به . والجيد: العتق . والمعجم والمحول : الكريم الأعمام والأحوال ؛ لأن كلا من الفريقين يزين ذلك الجيد .

فعناه أوضح شيئا يشبه جيدا هذه صفته أو أوضحه ليضاح جيد بهذه الصفة . وقال امرؤ القيس :

* بِحَيْدٍ مُعِمٍّ فِي الْعَشِيرَةِ مُحَوِّلٍ *

فأضاف الجيسد إلى الموصوف بذلك ، وكذا وجدته في استعمالهم ، يصفون به الجملة لا يخصون به الجيد كقوله :

* مُعِمٌّ لَعَمْرِي فِي الْجِيَادِ وَ مُحَوِّلٍ *

وقال يحيى بن عروة بن الزبير :

أَنَا وَاللَّهِ الْمُعِمُّ الْمُخَوِّلُ تَفَرَّقَتِ الْعُرُبُ عَنْ عَمِّي وَخَالِي

يريد عبد الله بن الزبير ومروان بن الحكم .

٦٦ - [وَمَنْ كَانَ ذَا بَابٍ لَهُ فِيهِ مَذْهَبٌ فَلَا بُدَّ أَنْ يُسَمَّى فَيُدْرَى وَيُعْقَلَا]

أى ومن كان من القراء منفردا بمذهب مطرد قد يوت له باب في الأصول فلا بد من أن يسمى ذلك الباب كقوله « باب الإدغام الكبير » « باب هاء الكناية » ونحو ذلك . أو يكون المعنى : فإنى ألزم التصريح باسمه ولا أمره زيادة في البيان كقوله : وحزة عند الوقف ورقق ورش ، فإن وافقه غيره في شيء منه أو عرض له فيه مذهب يناسبه فربما سمي ذلك الغير وربما ذكره رمزا كما في باب هاء الكناية ونقل الحركة والإمالة ، وقولهم لا بد من كذا : أى لا فرار منه ، والتقدير : من أن يسمى ، وهذا آخر ما أعلمنا به مما يستعمله في نظمه رمزا وتقيدا ، وقد نهت على فوائد فاتته فيها من قوله : جعات أبا جاد إلى هنا في الترتيب والنظم والاصطلاح ؛ وكنت أودبه ذكر أبيات الرموز يتلو بعضها بعضها ثم ذكر كيفية استعمالها ثم اصطلاحه في الأضداد والتقيد . وقد نظمت عشرة أبيات في موضع ثلاثة عشر بيتا ؛ وفيها من الزيادات والاحترازات كثير مما تقدم شره ؛ فلو أنه قال :

حروف أبى جاد جعلت دلالة على القارى المنظوم أول أو لا

ثم قال : ومنهن للدكوفى ثاء مثلث إلى آخر الرمز في قوله : ونافعهم عملا ، ثم بين كيفية استعماله للرموز فقال :

ومن بعد ذكرى الحرف رمز رجاله بأحرفهم والواو من بعد فيصلا
هذه العبارة أظهر من قوله أسمى رجاله « وفيصلا » حال .

سوى أحرف لاريب فى وصلها وقد تسكرر حرف الفصل والرمز مسجلا
أى حرف الرمز وحرف الفصل وهو الواو :

وقبل وبعد الحرف ألفاظ رمزهم وإن صبحت حرفا من الرمز أولا

هذا بيت يتضمن بيتين ومعناها فيه أظهر منه فيهما .

وطورا أسميهم فلا رمز معهم
وما كان ذا ضد غنيت بضده
ومد وتنوين وحذف ومدغم
وجمع وتذكير واغيب وخفة
وإن أطلق التحريك نصا ولازما
وحيث أقول الضم والجزم ساكتا
وفي الرفع والتذكير والغيب لفظها
وبالافتح والياء الكسر والنون قوبلا

أى لفظها مغن عن تقييدها ، وقوبل الكسر بالفتح ، وقوبل النون بالياء ، ولم أعدد ألقاب الحركات باعتبار البناء والإعراب ، إذ ألقاب كل نوع تطلق على الآخر وهو مجرد اصطلاح .

والمعنى : الذى ذكرناه فى فائدة ذكره للمغايرة بينهما قد أعرض عنه حيث يبين حرف الإعراب والبناء كما سبق . وقد يطلق حيث لا يتعين ذلك الحرف كما فى « يزلقونك » فهو قليل الجدوى ، فالإعراض عنه أولى تخفيفا عن خاطر الطالب .

ثم شرع بنى على قصيدته ويصفها بالجزالة وصحة المعانى ، ويذكر ما اشتملت عليه من العلم فقال :

٦٧ - [أَهَلَّتْ فَلَبَّتْهَا الْمَعَانِي أَبَابُهَا وَصُفَّتْ بِهَا مَا سَاغَ عَذَابًا مُسَلَّسًا]

أى لكثرة ما أودعت من جيد المعانى كأنها كانت صرخت بها . أى نادتها فأجابتها بالتلبية ، ولبابها بدل من المعانى بدل البعض من الكل ، وقيل بدل اشتغال وهو وهم : أى لم يلبها إلا خيار المعانى وشرافها ، وصفت من الصياغة ويعبر بها عن إتقان الشيء وإحكامه ، ماساغ : أى الذى ساغ استعماله من الكلمات ، يقال : ساغ الشراب : أى سهل مدخله فى الحلق ، وتسلسل الماء : جرى فى حدود ، وعذبا مسلسلا حالان من فاعل ساغ العائد على ما أو يكون مسلسلا صفة عذبا أى مشبها ذلك ، أو يكون عذبا نعت مصدر محذوف : أى صوغا عذبا يستلذه السمع ويقبله الطبع .

٦٨ - [وَفِي يُسْرِهَا التَّيْسِيرُ رُمْتُ اخْتِصَارَهُ فَأَجْنْتُ بِعَوْنِ اللَّهِ مِنْهُ مُؤَوَّلًا]

أى وفيها يسره الله سبحانه منها جميع مسائل كتاب التيسير فى القراءات السبع من الطرق التى تقدم ذكرها ، فالتيسير مبتدأ وما قبله خبره ، وقيل فى يسرها من صلة رمت أو اختصاره ، وجاز تقديمه على المصدر لأنه ظرف ، ورمته الشيء : طلبت حصوله ، فأجنت : أى كثر جناها منه : أى من التيسير أو من الله تعالى ، ومؤملا حال من الهاء على التقديرين ، وقيل إن عادت على التيسير فهو تمييز . ويجوز أن تكون الهاء فى منه للاختصار ومؤملا حال منه . ويجوز أن تكون من أجنبيته الثمرة فيكون مؤملا مفعولا به ثانيا : أى فأجنتنى مؤملى ، ومنه على هذا يجوز تعلقه بأجنت ومؤملا ، ولو قال : على هذا المعنى المؤملا بالألف واللام لظهر المعنى وكان أحسن . ومصنف التيسير هو الإمام أبو عمرو عثمان بن سعيد الدانى ، وأصله من قرطبة مكرى محدث . مات بدانية سنة أربع وأربعين وأربعمائة .

٦٩ - [وَأَلْفًا زَادَتْ بِنَشْرِ فَوَائِدٍ فَلَقْتَ حَيَاءً وَجْهَهَا أَنْ تَفْضُلَا]

الألف : الأشجار الملتف بعضها ببعض ، وفي الكتاب العزيز :

(وَجَنَّاتٍ أَلْفَافًا^(١))

أى ذوات ألفاف ، وحسن استعارة الألفاف هنا بعد قوله فأجنت لالتفاف المعاني فيها والأبيات ، كأن كل بيت ملتف بما قبله وبعده لتعلق بعضها ببعض وانضمامه إليه ، فتلك الألفاف نشرت فوائد زيادة على ما في كتاب التيسير من زيادة وجوه أو إشارة إلى تعليل وزيادة أحكام وغير ذلك مما يذكره في مواضعه ومن جملة ذلك جميع باب مخارج الحروف ، ثم بعد هذا استحييت أن تفضل على كتاب التيسير استحياء الصغير من الكبير والمتأخر من المتقدم وإن كان الصغير فائقا والمتأخر زائدا . والذي لفت به وجهها : أى سترته هو الرمز ، لأنها به كأنها في ستر ، وحياء مفعول له أو مصدر مؤكد مبين لمعنى لفت ، لأن لف الوجه يشعر بالحياء ، وأن تفضلا معمول حياء على حذف من : أى من أن تفضلا أو هو معمول لفت على تقدير خشية أن تفضل^(٢).

٧٠ - [وَسَمَّيْنَاهَا « حِرْزَ الْأَمَانِي » تَيْمِنًا وَوَجْهَ الْتَهَانِي فَأَهْنُو مُتَقَبِّلاً]

الحرز : ما يعتمد عليه في حفظ ما يجعل فيه . والأمانى جمع أمانة . والتهانى جمع تهنة وخفف ياء الأمانى وأبدل همز التهانى ياء ساكنة ، لأنه لما استعملهما سبعيتين سكنتا فخفف هذه وأبدل هذه لتنفقا .

ومعنى هذه التسمية أنه أودع في هذه القصيدة أمانى طالبي هذا العلم ، وأنها تقابلهم بوجه مهني* بمقصودهم وهو من قولهم : فلان وجه القوم ، أى شريفهم ؟ ومعنى تيمنا : تبركا وهو مفعول من أجله . يريد أن هذه التسمية سبقت النظم ليكون كذلك ، وقوله فاهنه : أى تهنا بهذا الوجه أو بهذا الحرز ، من قولهم : هنأت الرجل بفتح النون أهنته بكسرها : إذا أعطيته حكاة الجوهرى : أى أعطه القبول منك والإقبال عليه لتنال الغرض منه ، وكن له هنيئا ، كما تقول : هنأتى الطعام . والمعنى ترفق به لتنال الغرض بسهولة ولا تنفر من الشيء قبل وقوفك على حقيقته ، وأصله فأهنته بالهمز ثم أبدله لكونه ياء ثم حذفها للأمر فصار أهنته كآمره ، وفى جواز مثل هذا نظر من حيث النقل والقياس ، وقد بسطنا القول فيه فى الشرح الكبير ومثله قول زهير^(٣) .

* وَإِنْ لَا يُبْدِ بِالظُّلْمِ يُظْلَمَ *

وحكى ابن مجاهد فى القراءات الشواذ .

(قَالَ يَا آدَمُ أَنْبِئِهِمْ^(٤)) .

مثل أعطهم ، ومتقبلا حال : أى فى حال تقبلك إياه ، ولشيخنا أبى الحسن على بن محمد رحمه الله من جملة أبيات :

هذى القصيدة بالمراد وفيه من أجل ذلك لقبى حرز المنى

(٢) أوله * جرى متى يظلم بما قرب بظلمه سرىما .

(١) سورة النبا ، آية ١٦ .

(٣) سورة البقرة ، آية ٣٣ .

٧١ - [وَنَادَيْتُ اللَّهَ بِأَخْيَرِ سَامِعٍ أَعِزَّنِي مِنَ التَّسْمِيعِ قَوْلًا وَمِفْعَلًا]

معنى اللهم يا الله الميم عوض عن حذف حرف النداء وقطع همزته ضرورة ، ثم كرر النداء بقوله : ياخير سامع أعزني : أى اعصنى . والتسميع مصدر سمع بعمله : إذا عمله يريد به السمع في الناس والشمرة ، ومثله راعى بعمله : إذا عمله ليراه الناس فيشئوا عليه ، يقال : فعل ذلك رثاء وسمعة وكلاهما خلق مذموم محبط للعمل ، كأن الناظم رحمه الله لما مدح نظمه بما مدحه به خاف أن يكون في ذلك تسميع فاستعاذ بالله سبحانه منه ، وقولا ومفعلا مصدران في موضع الحال من الياء في أعزني : أى قائلا وفاعلا ، أو منصوبان على إسقاط الحافض : أى فيهما وبهما ، ويكون العامل فيهما التسميع على هذا التقدير ، أو هما بدلان من ياء أعزني بدل اشتغال : أى أعز قولي وفعل من التسميع ، وقيل هما تمييزان .

٧٢ - [إِلَيْكَ يَدِي مِنْكَ الْإِبَادَى تَمْدُّهَا أَجْرِي فَلَا أَجْرِي بِجُورٍ فَأَخْطَلَا]

يدى مفعول فعل مضمر : أى إليك مددت يدي سائلا الإعانة من التسميع والإجارة من الجور ، ثم قال الأبادى منك تمدها : أى هى الحاملة لى على مداها والمسهلة لذلك : أى هى التى أطعنتى فى ذلك وجرائنى عليه ، وإلا فن حتى أن لا أمدها حياء من تقصيرى فى القيام بما يجب من طاعتك . والأبادى : النعم جمع أيد وأيد جمع يد . واليد : النعمة ، ويجوز أن تكون يدى مبتدأ والأبادى مبتدأ ثان : أى يدى الأبادى منك تمدها إليك ، والفاء فى فلا أجرى جواب الأمر ، وفى فأخطلا جواب النفي وهى ناصبة بإضمار أن فى الموضعين ، وإنما سكن أجرى ضرورة ، أو على تقدير فأنا لا أجرى . ومعنى فلا أجرى بجور ، أى فلا أفعله ، والجور . الميل : أى يميل عن طريق الاستقامة . والخطل : المنطق الفاسد ، وقد خطل بالكسر خطلا .

٧٣ - [أَمِينَ وَأَمْنًا لِلْأَمِينِ بِسِرِّهَا وَإِنْ عَتَرَتْ فَهَوَّ الْأُمُونُ تَحْمَلًا]

أمين : صوت ، أو اسم فعل بنى آخره على الفتح ، ومعناه اللهم استجب ، وأمنا مفعول فعل مضمر معطوف على معنى أمين ، كأنه قال : اللهم استجب ، وهب أمنا للأمين بسرها : أى بخالصها وما فيها من الفوائد ، وهى لباب المعانى الذى تقدم ذكره . وسر النسب : محضه وأفضله . وسر الوادى : أفضل موضع فيه ، والباء فى بسرها : بمعنى على ، يقال : هو أمين بكذا وعلى كذا والأمين الموثوق به ، دعاء له بالأمن : وهو ضد الخوف ، ومن أمانته اعترافه بما فيها من الصواب ، وإداعته وتعليمه . والعثرة . الزلة وأضافها إلى القصيدة مجازا أو إنما يريد عثرة ناظمها فيها . والأمون : الناقة الموثقة الخلق التى أمن ضحفيها . كأنه أمن منها العير لبقوتها ، أى إن كان فيها اختلال فاحتمله كما تتحمل هذه الناقة الأعباء الثقيلة وتصبر عليها : أى يكون بمنزلة هذه الناقة فى تحمل ما يراه من زلل أو خطأ فلا يوجد عنده قلق ولا نفرة ، بل يقيم المعاذير بجهده ويعترف بتقصير البشر عن إدراك الكمال فى أمر ما .

ومن زل فى موضع وأصاب فى مواضع عديدة فهو على ما أجرى الله تعالى به العادة فى حق الأكابر لإلّا من ثبتت عصمته ، وقوله : تحملا تمييز ، وهو من باب قولهم : هو حاتم جوادا ، وزهير شعرا . وقيل هو مفعول من أجله ، وهو وهم .

٧٤ - [أَقُولُ إِحْرَىٰ وَالمَرْوَةُ مَرْوُهَا لِأَخَوْتِهِ المِرْآةُ ذُو النُّورِ مَكْحَلًا]

شرع في ذكر وصايا وآداب ومواظ ، والحر أراد به من تقدم شرحه في قوله « هو الحر » والمقول يأتي في البيت الثاني .

واعترض بباقي البيت بين القول والمقول لإرادة أن ينبه على سبب النصيحة ، فنظم ماجاء في الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

« الْمُؤْمِنُ مِرْآةُ الْمُؤْمِنِ » .

أخرجه أبو داود .

أى أنه له بمنزلة المرآة تربة عيوبه فيصلحها . والمروة : كمال الرجولية ، وهى مشتقة من لفظ المرء كالإنسانية من لفظ الإنسان ، والمرء والإنسان مترادفان ، فهى عبارة عن صفات الإنسان الشريفة التى يتميز بها عن غيره من الحيوانات . وقوله ، والمروة مبتدأ أول ، ومرؤها مبتدأ ثان . ومعناه رجلها الذى قامت به المروة والمرأة أخبر مرؤها والجملته خبر المروة ولأخوته متعلق بمضاف محذوف ، تقديره : نفع مرؤها لأخوته كنفع المرآة لهم وذو النور صفة مرؤها أو خبر بعد خبر أو صفة للمرأة على تقدير التذكير فيها ، كما قالوا . ليلة غم ، لأن معناها الشئ المنور ومكحلا تميز ، كما تقول زيد ذو الحسن وجهها : أى مكحله ذو نور : أى هو منور يشفى الداء بنوره ، كما تشفى العين المريضة بما يفعله المكحل فيها ، وهو الميل المعروف . وقيل مكحلا حال من مرؤها أو من المرأة على حذف المضاف فيهما كما ذكرناه وهو العامل ، وقيل حال من ذو النور لأن معناه صاحب النور نحو زيد ذو مال مقيا .

٧٥ - [أَخِي أَيُّهَا الْمُجْتَمَرُ نَظْمِي بِيَابِهِ يُفَادَى عَالِيهِ كَسِيدَ السُّوقِ أَجْمَلًا]

هذا هو المقول للحر نادى أخاه في الإسلام والدين الذى جاز هذا النظم ببابه : أى مر به ، كنى بذلك عن السماع به ، أو الوقوف عليه إنشادا ، أو فى كتاب ، وكساد السلعة ضد نفاقها : أى إذا رأيت هذا النظم غير ملتفت إليه فأجمل أنت : أى انت بالقول الجميل فيه ، والألف فى آخر أجملا بدل من نون التأكيد الخفيفة ، أراد أجملا مثل :

(لَسْنَا بِالنَّاصِيَةِ^(١)) .

وقد استعمل ذلك كثيرا نحو : فاعلمه واعملا ومسئولا استملا ، وإثنان فاعقلا ، وبيلا وأقبلا ، ونظمى فاعل المحتار ، وكاسد السوق حال من هاء عليه ، وعليه مفعول ينادى القائم مقام الفاعل .

رقى الشاطبي رحمه الله خطابه بقوله : أخى أجمل وتواضع بجعله نظمه كاسد السوق ، ولم يكسد سوقه - والحمد لله - بل نفقت قصيدته نفاقا ، واشتهرت شهرة لم تحصل لغيرها من مصنفات هذا الفن .

وكان شيخنا أبو الحسن رحمه الله قد أخبرنا عنه أنه قال : لا يقرأ أحد قصيدتى هذه إلا وينفعه الله بها لأنى نظمتها لله سبحانه .

٧٦ - [وَطْنٌ بِهِ خَيْرٌ وَسَامِعٌ نَسِيجُهُ بِالْإِغْضَاءِ وَالْحُسْنَى وَإِنْ كَانَ هَلْهَلًا]

النسيج المنسوج ، واستعاره فى بيوت الشعر تشبيها ببيوت الشعر والإغضاء : التغافل عن الشئ ، والحسنى

تأنيث الأحسن : أى وبالطريقة الحسنى ، أو بالكلمة الحسنى ، والهلل : السخيف النسيج .
لما عبر عن النظم بالنسيج عبر عن عيبه بما يعد عيباً فى النسيج من الثياب ، وهو كونه سخيفاً أى أحسن القول فيه وتجاوز عنه .

٧٧ - [وَسَلَّمَ لِإِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ إِصَابَةً وَأَلَا خَرَى اجْتِهَادَ رَامٍ صَوْبًا فَأَحْلَا]

أى وسلم لإحدى الحسينين اللتين لا ينفك عن إحداها : أى عبر عنه بأنه متصف بإدراك إحدى الحسينين ، فهذا من جملة الطريقة الحسنى التى يسمح بها نسيجه ، أو سلمه من الطعن والاعتراض لأجل أنه لا ينفك من إحداها أو لحصول إحدى الحسينين له ، ثم بينهما يقول إصابة واجتهاد محل ، وفى رام ضمير عائد على الاجتهاد ، جعله طالباً للصواب كما جعله ؛ وإنما المتصف بذلك حقيقة من قام به الاجتهاد ، وكفى بالصوب : وهو نزول المطر عن الإصابة ، وبالحمل عن الخطأ ؛ يقال : أحمل الرجل : صادف محلاً ، والمحل : انقطاع المطر ويبس الأرض ، فللناظم على تقدير الإصابة أجران ، وله على التقدير الآخر أجر واحد ، وذلك مأخوذ من قول النبى صلى الله عليه وسلم :

« مَنْ طَلَبَ عِلْمًا فَأَذْرَكَهُ كَانَ لَهُ كَيْفَلَانٍ مِنَ الْأَجْرِ ، وَإِنْ لَمْ يَذْرِكْهُ كَانَ لَهُ كِفْلٌ مِنَ الْأَجْرِ » .

أخرجه الدارمى فى مسنده من حديث واثلة بن الأسقع ، وفى الصحيحين فى اجتهاد الحاكم نحو ذلك .
وفى إصابة وجهان : الجر على البدل من إحدى ، والرفع على معنى هى إصابة ، ثم استأنف بيان الحسنى الأخرى فقال : والأخرى اجتهاد ، وكأن هذا كله اعتذار عن الرموز التى اصطلاح عليها وعن هذه الطريقة الغربية التى سلكها رحمه الله سبحانه .

٧٨ - [وَإِنْ كَانَ خَرَقٌ فَادْرِكْهُ بِفَضْلَةٍ مِنَ الْحِلْمِ وَلْيُصْلِحْهُ مَنْ جَادَ مِتْوَلًا]

كان هنا تامة : أى وإن وجد خرق فى نسيجه ؛ وحسن ذكر الخرق هنا ماتقدم من لفظ النسيج ، وكفى بالخرق عن الخطأ ، وقوله فأدركه : أى فتداركه : أى تلافه ملتبساً بفضلة من الرفق والأناة ، وليصلح الخرق من جاد مقوله وهو لسانه ، ونصب مقولاً على التمييز . وجودة اللسان كناية عن جودة القول به .
وقد امثل شيخنا أبو الحسن رحمه الله أدبه فى ذلك ، فنبه على مواضع سند كرها فى موضعها إن شاء الله تعالى ، وحذوت حذوه فى ذلك فى مواضع سترها ، وذلك مساعدة له فيما فعله الله ، وإعانة له على تقريب هذا العلم على الناس ، والله الحمد .

٧٩ - [وَقُلْ صَادِقًا لَوْلَا الْوِثَامُ وَرُوحُهُ لَطَاحَ الْأَنَامُ الْكُلُّ فِي الْخُلْفِ وَالْقِلَإِ]

صادقاً حال ، أو أراد قولاً صادقاً ، نظم فى هذا البيت مثلاً مشهوراً وهو : لولا الوثام لهلك الأنام : أى لولا موافقة الناس بعضهم بعضاً فى الصحبة والمعاشرة لكانت الهلكة . وزاد الشاطبى قوله وروحه : أى روح الوثام تنبيهاً على مافى الوثام من مصلحة الدين والدنيا .

وفى الحديث الصحيح : « لَا تَخْتَلِفُوا فَتَخْتَلِفَ قُلُوبُكُمْ » .

وروح الوثام حياته ، أراد الحياة التي تحصل بسببه لأنه سبب لبقاء الناس وتوادمهم ، والروح يعبر به عما تحصل به الحياة ؛ ومنه قوله تعالى :

(يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ ^(١)) .

أى بالوحي ، سماه روحا لحصول حياة القلوب به ، فكأنه قال : لولا الوثام وثمرته ، ولكنه جاء بالمثل على طريقة قولهم يعجبني زيد وحسنه ، المقصود الحسن ، لكن جرى به معطوفا على من اتصف به مبالغة ، وطاح : بمعنى هلك والأنام الإنس ، وقيل الإنس ، والجن ، وقيل كل ذى روح ، والقلا ، البغض : أى هلك الناس فى الاختلاف والتباغض ، جعلهما ظرفين مجاز ، أو يكون « فى » بمعنى الباء : أى هلكوا بهما ، كأنه وقع فى نفسه أن من الناس من يخالفه فىما قصد من الاصطلاح ويعيبه ، وربما اغتیب لأجله فحذر من ذلك كله ، والله أعلم .

٨٠ — [وَعِشْ سَالِمًا صَدْرًا وَعَنْ غَيْبَةٍ فَعَبْ مُخَضَّرَ حِطَارِ الْقُدُسِ أَنْتَقَى مُغَسَّلًا]

سالمًا حال وصدرا تميز : أى سالما صدرك من كل خاق ردىء . والغيبة : ذكر الإنسان فى غيبته بما يكره سماعه للمصلحة دينية ، وقوله فعاب ، أى لا تحضر مع المغتابين ولا توافقهم ولا تصغى لإلهم ، فتكون فى حكمهم ، فإن لم يستطع أن يغيب بحسبه فليغيب بقلبه وسمعه ولسانه ، فيكون حاضرا صورة غائبا معنى .

ولما اعتنى بذكر الغيبة من بين الأخلاق المذمومة لغلبتها على أهل العلم ، ومنه قيل : الغيبة فاكهة القراء . وقال بشر بن الحارث : هلك القراء فى هاتين الخصلتين . الغيبة والعجب ، وقوله تحضر من الحضور الذى هو ضد الغيبة ، وحظار القدس مفعول ثانٍ لتحضر ، أو على حذف حرف الجر : أى فى حظار القدس ، والحظار الخطيرة تعمل للإبل من شجر لتقيها البرد والريح . وحظيرة القدس : الجنة ، وأنتقى مغسلا حالان : أى تقيا من الذنوب مغسلا منها . والقدس : الطهارة ، وقيل هو موطن فى السماء فيه أرواح المؤمنين ، والله أعلم

٨١ — وَهَذَا زَمَانٌ الصَّبْرِ مَنْ لَكَ بِأَلْتِي كَقَبَضِ عَلَى جَهْرٍ فَتَنْجُو مِنَ الْبَلَاءِ

يريد أن الناس قد تغيروا وفسدوا ، وساءت مقاصدهم ، وكثر نفاقهم ، فقل من يوثق به منهم أو يسلم من أذاهم .

وقد أدركت الزمان الذى أخبر عنه المصطفى صلى الله عليه وسلم فى رواه أبو ثعلبة الخشنى عنه قال :

« أَنْتَمِرُوا بِالْمَعْرُوفِ ، وَتَنَاهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ ، حَتَّى إِذَا رَأَيْتُمْ شُحًّا مُطَاعًا ، وَهَوًى مُتَّبَعًا ، وَدُنْيَا مُؤَمَّرَةً ، وَلَمْ تَجِبْ كُلَّ ذِي رَأْيٍ بِرَأْيِهِ ، فَعَلَيْكَ بِخَاصَّةِ نَفْسِكَ ، وَدَعِ الْعَوَامَّ فَإِنَّ مِنْ وَرَائِكُمْ أَيَّامًا الصَّبْرِ فِيهِنَّ مِثْلُ الْقَبْضِ عَلَى الْجُمْرِ ، لِلْعَامِلِ فِيهِنَّ أَجْرُ خَمْسِينَ رَجُلًا يَمْعُلُونَ مِثْلَ عَمَلِكُمْ » .

وعن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : قل رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ الصَّابِرُ فِيهِمْ عَلَى دِينِهِ كَالْقَابِضِ عَلَى الْجُمْرِ » .

أخرجهما الترمذى وقال حديث حسن غريب .

وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
 « إِنْ مِنْ بَعْدِي أَيَّامٌ الصَّبْرُ الْمُتَمَسِّكُ يُسْرِنُ بِثَمَلٍ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ كَأَجْرِ خَمْسِينَ عَامِلًا » .
 وقوله « من لك بكذا » جملة استفهامية تستعمل فيما يستبعد وتوقعه ، وتقديره من يسمح لك به .
 فمعنى البيت : من يسمح لك بحصول الحالة التى هى كقبض على جمر ، وحصولها هو القيام فيها بحق
 الله تعالى .

وقد ذكر الشيخ الشاطبي رحمه الله زمان الصبر فى قصيدة أخرى له فقال :
 إِلَى اللَّهِ أَشْكُو وَحَدَّثَنِي فِي مَصَارِفِي وَهَذَا زَمَانُ الصَّبْرِ أَوْ كُنْتُ حَازِمًا
 عَلَيْكَ بِالْأَسْتِرْجَاعِ إِنَّكَ قَدْ حَيَاةَ الْعُلَى وَابْنِ السُّلُوكِ مُنَادِيًا
 أى عليك بقولك .

(إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ (١)) .

على فقدك لحياة العلى ؛ ونادم السلوك عنها . فقد آيست منها .

٨٢ — [وَلَوْ أَنَّ عَيْنًا سَاعَدَتْ لَتَوَكَّفَتْ سَحَابُهَا بِالْذَّمِّ دِيمًا وَهَلَّا]

أى ولو ساعدت عين صاحبها لكثرت بكآؤها دائماً على التقصير فى الطاعة وقلة البضاعة . ومعنى توكتفت :
 قطرت وتصببت وسالت . قال الأزهري : وكف البيت وتوكتفت : أى هطل ، وقوله سحائبها أى مدامعها على
 وجه الاستعارة . والديم جمع ديمة كجيز ولين فى جمع جيزة ولينة : وهما الناحية والنخلة . والأكثر فى جمع ديمة
 ديم بفتح الياء . والديمة : المطر الدائم ليس بشديد الوقع ، وهطلا جمع هاطلة ؛ واخطل : تتابع المطر
 والدمع وسيلانه ، وديمًا وهطلا حالان من السحاب المتوكتفة : أى دائمة هاطلة فهى حقيقة بذلك ؛ ومن فسر
 توكتفت هنا بمعنى توقعت فقد جهل معنى البيت وأخطأ اللغة ، وقد بينا ذلك فى الشرح الكبير ، والله أعلم .

٨٣ [وَلَكُمُهَا عَنْ قَسْوَةِ الْقَلْبِ قَحْطُهَا فَيَا ضَيِّمَةَ الْأَعْمَارِ تَمْشِي سَبْهًا]

الحاء فى لسانها للعين ، أو هو ضمير القصة ؛ والهاء فى قحطها للعين ، والقحط : الجذب ، أى لم ينقطع الدمع
 إلا بسبب أن القلب قاس ، وذلك من علامات الشقاء .

ففى جامع الترمذى عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« لَا يَلِجُ النَّارَ رَجُلٌ بَسَكَ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ تَعَالَى »

هذا حديث حسن صحيح .

وفى مسند البزار عن أنس رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« أَرْبَعَةٌ مِنَ السَّمَاءِ يُجْرَدُ الْعَيْنُ ، وَقَسَاءُ الْقَلْبِ ، وَطُولُ الْأَمَلِ ، وَالْخَرُصُ عَلَى الدُّنْيَا » .

وضيعة الأعمار مفعول فعل ، وضمير والمنادى محذوف : أى يا قوم احذروا ضيعة الأعمار ، أو يكون ناداها

على معنى التلهف والتأسف ، نحو :

(يَا حَسْرَةً نَفَا عَلَى مَا فَرَّطْنَا فِيهَا ^(١)) .

وقوله تمشي حال من الأعمار أو جملة مستأنفة مفسرة مؤكدة لقوله : باضیعة الأعمار أى تمر وتذهب باطلة ضائعة ، يقال لكل فارغ سهيل ، وجاء فلان سهيل أى غير محمود المحبب أى جاء وذهب فى غير شىء ، والله أعلم .

٨٤ - [بِنَفْسِي مَنِ اسْتَهْدَى إِلَى اللَّهِ وَحْدَهُ وَكَانَ لَهُ الْتَرُّ أَنْ شَرِبًا وَمَغْسَلًا]

أى أفدى بنفسى ، ومن موصولة أو موصوفة . ومعنى استهدى طلب الهداية . أى سلك الطريق المستقيم الموصل إلى الله تعالى ، والهاء فى وحده الله عز وجل ، أو تعود على المستهدى .
فمعناه على الأول أنه تخلص لله فى استهدائه لا يريد إلا الله . وعن الثانى هو منفرد فى ذلك ، لأنه فى زمان دخول الحق وعلو الباطل ، والشرب : النصيب .

أى إذا اقتسم الناس حظوظهم كان القرآن العزيز حظه : فيكون القرآن العزيز له شربا يتروى به ، ومغسلا يتطهر به من الذنوب ، بدوام تلاوته ؛ والعمل بما فيه ؛ والتأذى بمناجاة منزله به فى ظلام الليل ، فمغسلا اسم مكان على التجوز ، أو مصدر على معنى ذا غسل .

٨٥ - [وَطَابَتْ عَلَيْهِ أَرْضُهُ فَتَفْتَقَتْ بِكُلِّ عَيْرٍ حِينَ أَصْبَحَ مُخْضَلًا]

طابت معطوف على استهدى ، والهاء فى عليه وأرضه للمستهدى ؛ وقيل هى فى أرضه لله ، والمراد بالأرض المعروفة ؛ وعليه : بمعنى له ، أى طابت له الأرض التى تحمله ، لما عنده من الانشراح بسبب صلاح حاله مع الله تعالى ، وكفى بقوله : فتفتقت كل عير عن ثناء أهلها عليه واغباطهم به . والعير : الزعفران ، وقيل أخلط من الطيب تجمع بالزعفران . ومعنى تفتقت : تشقت ، أو يكون المعنى أن الأرض زكت وكثر خيرها بسبب هذا المستهدى ، لقيامه بالحق ؛ وعمله بطاعة الله ، من قولك : طابت نفسى على كذا أى وافقتها ، وطابت الأرض : إذا أخصبت ، وقيل الهاء فى أرضه للقرآن العزيز ، استعار للقرآن العزيز أرضا ، كأن القارىء له حالة تفكره فيه وتدبره لمعانيه كالسالك فى أرض تفتقت بكل عير . يشير إلى كثرة الفوائد الحاصلة له بذلك علما وعملا . ومعنى مخضلا : أى مبتلا ، كنى بذلك عما أفاض الله تعالى عليه من نعمه بالمحافظة على حدوده .

٨٦ - [فَطَوُّنِي لَهُ وَالشَّوْقُ يَبِيعُ هَمَّهُ وَزَنْدُ الْأَسَى يَهْتَاجُ فِي الْقَلْبِ مُشْعَلًا]

طوبى له خير أو دعاء ؛ والواو فى « والشوق » للحال : أى العيش الطيب له فى هذه الحالة : أى ما أطيبت عيشه حين يبعث الشوق همه ، والههم هنا الإرادة : أى الشوق إلى ثواب الله العظيم ، والنظر إلى وجهه الكريم يثير إرادته ، ويوقظها ؛ ويحركها مهما آنس منها فتورا أو غفلة . ويجوز أن يكون طوبى له دعاء معترضا والشوق وما بعده معطوف على ما تقدم من الجمل ، أى بنفسى من استهدى وطابت عليه أرضه ، ومن الشوق يبعث همه ، والأسى : الحزن ، والزند : الذى يقدح به النار استعارة له ؛ ويحتاج : أى يثور وينبعث ، ومشعلا حال من فاعل يحتاج : أى موقدا . وسبب هذا الحزن المشتعل التأسف على ماضع من العمر والخوف من التغير . وفى طوبى بحوث آخر حسنة ذكرناها فى الشرح الكبير .

٨٧ - [هُوَ الْمُجْتَبَىٰ يَغْدُو عَلَى النَّاسِ كُلِّهِمْ قَرِيبًا غَرِيبًا مُسْتَمَلًا]

المجتبى : المختار ، وفي يغدو وجهان : أحدهما أنها جملة مستأنفة . والثاني أنها حال من ضمير المجتبى . وفي معناها أيضا وجهان : أحدهما أنها من غدا يغدو إذا مر : أى أنه يمر بالناس متصفا بهذه الصفات الجليلة المذكورة وهو باين منهم : أى يمر بهم مروراً غير مزاحم لهم على الدنيا ولا مكائر لهم .

والثاني أنه من غدا بمعنى صار التى من أخوات كان وعلى الناس خبرها : أى رفع الله تعالى منزلته على الناس ؛ وقريباً وما بعده أخبار لها أيضا أو أحوال ؛ والمراد بقربه تواضعه ، أو هو قريب من الله تعالى قرب الرحمة والطاعة ، وهو غريب فى طريقته ومذهبه ، لقلة أشكاله فى التمسك بالحق لأنه كالفابض على الجمر ، مستملاً أى يطلب منه من يعرف حاله الميل إليه والإقبال عليه ، ويؤمل عند نزول الشدائد كشفها بدعائه وبركته : أى من جملة صفاته أن يكون مطلوباً للناس لاطالبها لهم بل ينفر منهم بجمده .

٨٨ - [يَعْدُ جَمِيعَ النَّاسِ مَوْلًى لِأَنَّهُمْ عَلَى مَا قَضَاهُ اللَّهُ يُجْرُونَ أَفْعَلًا]

يعد هنا : بمعنى يعتقد ويحسب ، فلهذا عداها إلى مفعولين ، وأفرد مولى لأن « جميع » لفظ مفرد كقوله :

(نَحْنُ جَمِيعُ مُنْتَصِرٍ^(١)) .

وفى معناها وجهان .

أحدهما أنه أراد يعد كل واحد منهم عند الله تعالى مأموراً مقهوراً لا يملك لنفسه نفعا ولا ضرا ؛ فلا يرجوهم ولا يخافهم ، بل يكون اعتمادهم واتكاله على خالقه ، أو لا يرى لهم نفعا ولا ضرا لأن أفعالهم تجري على سابق القضاء والقدر .

والثاني أنه أراد سيدا ، فلا يختار أحدا منهم بل يتواضع لكبيرهم وصغيرهم ، لجواز أن يكون خيرا منه ، فإن النظر إلى الخاتمة .

فعلى الأوّل وصفه بالتوكل وقطع طمعه عن الخلق . وعلى الثانى وصفه بالتواضع وصيانة نفسه عن الكبر والعجب ونحوهما .

ثم علل ذلك بقوله : لأنهم على ما قضاه الله : أى تجرى أفعالهم على ما سبق به القضاء من السعادة والشقاء وأفعلا تميز . ووجه جمعه اختلاف أنواع أفعال الخلق فهو كقوله تعالى :

(بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا^(٢)) والله أعلم .

٨٩ - [يَرَىٰ نَفْسَهُ بِالذِّمِّ أُولَىٰ لِأَنَّهُا عَلَىٰ الْمَجْدِ لَمْ تَذُقْ مِنَ الصَّوْرِ وَالْأَلَا]

أى لا يشغل نفسه بعيب الناس وذمهم ويرى ذمه لنفسه أولى ، لأنه يعلم منها ما لا يعلمه من غيرها ، أو يرى نفسه مقصرة بالنسبة إلى غيره من سبقه من المجتهدين فيذمها لذلك ، وقوله : على المجد : أى على تحصيل الشرف

يصفها بالتقصير عن مجاهدات الصديقين ، وعبر عن تحمله في ذلك المكاره والمشاق بتناوله ماهو مر المذاق . والصبر بكسر الصاد وفتحها مع سكون الباء ، وبفتح الصاد مع كسر الباء ثلاث لغات كما في كبد وكتف ، ذكر ذلك الناظم فيما أملاه من الحواشي على قصيدته . ومنهم من أذكر فتح الصاد مع سكون الباء : وهو الشيء المر الذي يضرب بمرارته المثل ، والألا بالمد . شجر حسن المنظر مر الطعم ، وقيل إنه الدفلى ، وقيل إنه يؤكل مادام رطباً فإذا يبس لسع وديغ به واحده ألة .

قال الشيخ في شرحه . ولو قال لم تصبر على الصبر والألا لكان أحسن ، لأن الألا لا يعلق : وهو نبت يشبه الشيخ رائحة طعماً ، ولا يستعظم لعمقه وإنما يستعظم الصبر عليه مع العدم ، وقوله . من الصبر : أى من مثل الصبر .

قلت : هو من باب قولهم :

* مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُحْمًا * وَ* عَافَتْهُمَا تَبَنًا وَمَاء *

أى لم تعلق من الصبر ولم تأكل من الألا : أى لم يتناول الأشياء المرة لعقاً مما يعلق وأكلها مما يؤكل ، ولو قال : لم تطعم لجمع الأمرين ، والله أعلم .

٩٠ - [وَوَقَدْ قِيلَ : كُنْ كَالْكَأْسِ يُقْصِيهِ أَهْلُهُ وَمَا يَأْتِي فِي نُصْحِهِمْ مُتَبَدِّلًا]

أى لا يحملك ماترى من تقصير الناس في حقك على ترك نصحتهم ، أولاً يحملك الفقر والبؤس على ترك طاعة الرب سبحانه وتعالى ، وحث المخاطبين بالصفة المحمودة في أخس الحيوانات وأنجسها من المحافظة على خدمة أهله وإن قصرُوا في حقه :

وقد صنف أبو بكر محمد بن خفاف المرزبان جزءاً ذكر فيه أشياء مما وصفت الكلاب ومدحت به ، سماه [تفضيل الكلاب على كثير ممن لبس الثياب] ونظم الشيخ الشاطبي رحمه الله تعالى في هذا البيت من ذلك أثرًا :

روى عن وهب بن منبه رضى الله عنه قال : أوصى رادب رجلًا فقال : انصح لله حتى تكون كنصح الكلب لأهله ، فإنهم يجيعونه ويضربونه ، ويأبى إلا أن يحيط بهم نصحا . ويقصيه : أى يبعده ويأتلى ، أى يقصر وهو يفتعل من الانتلاء ، وقوله تعالى :

(وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ ^(١)) .

هو أيضا يفتعل ولكن من الآلية : وهى الخاف ، ومتبدلا حال من فاعل يأتلى أو خبر كن : أى كن مبتدلا كالكلب ، والتبدل في الأمر : الاسترسال فيه ، لا يرفع نفسه عن القيام بشيء من جليله وحقيره .

٩١ - [لَعَلَّ إِلَهَ الْأُمَرَاءِ يَا إِخْوَتِي بَقِيَ جَمَاعَتَنَا كُلُّ الْمَسْكَرَةِ هُوَلًا]

أى لعل الله تعالى يقينا إن قبلنا هذه الوصايا وعملنا بها جميع مكاره الدنيا والآخرة ، وهو لا حال من المكاره وهو جمع هائل ، يقال هالني الأمر يهولني هولا ، أى أفرغني فهو هائل : أى مفزع .

٩٢ - [وَيَجْمَعُنَا مِمَّنْ يَكُونُ كِتَابُهُ شَفِيعًا لَهُمْ إِذْ مَا نَسُوهُ فَيُنْجَلَا]

يجعلنا معطوف على يقي ، ومن موصولة أو موصوفة ، وإذ ظرف شفعيا كقوله تعالى :

(وَأَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ ^(١)).

ف قيل هي تعليل في الموضعين كما في قوله تعالى :

(وَلَمَّا أَتَتْهُمْ أُولَئِكَ قَالُوا إِنَّكُمْ لَأَنْتُمْ كَاذِبُونَ ^(٢)).

قلت : التقدير وإذ اعتزلتموهم أفاحتهم وخلصتم ، فأووا الآن إلى الكهف : وأما «إذ ظلمتم» فنزل المسبب عن الشيء كأنه وقع زمن سببه ، فكانه انني نفع الاشتراك في العذاب زمن ظلمهم . وفي بيت الشاطبي رضي الله عنه ، كأن الشفاعة حصلت زمن عدم النسيان لما كانت مسببة عنه :

وقال أبو علي : الدنيا والآخرة متصلتان ، وهما سواء في حكم الله وعلمه ، حتى كأنها واقعة ، وكأن اليوم ماض ، وقيل التقدير بعد إذ ظلمتم ، فهكذا يقدر بعد إذ مانسوه ، وقيل العامل في إذ ويجعلنا ، ولا خفاء بفساد هذا . ويقال : محل به إذا سعى به إلى سلطان ونحوه وبلغ أفعاله القبيحة مثل : وثى به ومكر به ، وانتصاب فيمحلا على جواب النفي بالفاء . قال أبو عبيد في كتاب [فضائل القرآن] : ثنا حجاج عن ابن جريج قال : حدثت عن أنس بن مالك أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

«الْقُرْآنُ شَافِعٌ مُشَفَّعٌ وَمَا حِلُّ مُصَدَّقٍ مَن شَفَعَ لَهُ الْقُرْآنُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ نَجَا، وَمَن مَّحَلَّ بِهِ الْقُرْآنُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَبَهُ اللَّهُ فِي النَّارِ عَلَى وَجْهِهِ» .

وفي كتاب الترمذي عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

«عُرِضَتْ عَلَى ذُنُوبِ أُمَّتِي فَلَمْ أَرَ ذَنْبًا أَكْثَمَ مِنْ سُورَةِ أَوْ آيَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ نِيهَا رَجُلٌ ثُمَّ نَسِيَهَا» .

وروى في ذم نسيان القرآن آثار كثيرة ، والمراد بها ترك العمل به ، فإن النسيان الترك ، ومنه قوله تعالى :

(وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَنْفَسَ ^(٣)).

وقد فسر ذلك قول ابن مسعود رضي الله عنه .

«الْقُرْآنُ شَافِعٌ مُشَفَّعٌ، وَمَا حِلُّ مُصَدَّقٍ، فَمَنْ جَعَلَهُ أَدَامَةً قَادَهُ إِلَى الْجَنَّةِ ، وَمَنْ جَعَلَهُ خَلْفَ ظَهْرِهِ سَاقَى إِلَى النَّارِ» .

أخرجه مع غيره أبو بكر بن أبي شيبة في كتاب ثواب القرآن .

(٢) سورة الكهف ، آية : ١٦ .

(١) سورة الزخرف ، آية : ٣١ .

(٣) سورة طه ، آية : ١١٥ .

فالحاصل أن للقرآن به م القيامة حالتين :

إحداها : الشفاعة لمن قرأه ولم ينس العمل به :

والثانية : الشكاية لمن نسيه : أى تركه متهاونا به ولم يعمل بما فيه :

ولا يبعد أن يكون من تهاون به حتى نسى تلاوته كذلك ، والله أعلم :

قال الشيخ : وفى الدعاء : ولا تجعل القرآن بنا محلا : أى ذاكرا لما أسلفناه من المساوى فى صحبته :

٩٣ - [وَبِاللَّهِ حَوْلِي وَأَعْتَصِمِي وَقُوَّتِي وَمَالِي إِلَّا سِرَّتُهُ مُتَجَلِّلًا]

حولي : أى نحوئلى من أمر إلى أمر ، والاعتصام : الامتناع من كل مايشين : أى ذلك كله بيد الله لا يحصل إلا بمعونته ومشيبته :

وفى الحديث الصحيح :

« لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ كَبُرَ مِنْ كُفُوزِ الْجَنَّةِ » .

قال ابن مسعود فى تفسيرها : لا حول عن معصية الله إلا بعصمة الله ، ولا قوة على طاعة الله إلا بعون الله : قال الخطائى : هذا أحسن ماجاء فيه ، ومتجملًا حال من الياء فى لى : أى ومالى ماأعتمد عليه إلا ماقد جلالى به من ستره فى الدنيا ، فأنا أرجو مثل ذلك فى الآخرة ، أى ومالى إلا ستره فى حال كونى متجلا به : أى متغطيا به ، وقيل هو حال من الستر ، وفيه نظر .

٩٤ - [فَيَا رَبُّ أَنْتَ اللَّهُ حَسْبِي وَعُدْنِي عَالِيكَ أَعْمَادِي ضَارِعًا مَوَكَّلًا]

حسبى : أى كافى ؛ والعدة : مايعمد لدفع الحوادث ، والضارِع : الدليل ، والمتوكل : المظهر للعجز معتمدا على من يتوكل عليه ، وهما حالان من الياء فى اعتمادى ، وهذا آخر شرح الخطبة .

باب الاستعاذة

كل مايتأتى فى كتب العلماء من قولهم باب أو فرع أو نحو ذلك فهو خبر مبتدأ محذوف . وبعضهم يظهره : أى هذا باب نذكر فيه مذاهب القراء فى الاستعاذة قبل القراءة ، وهى طاب الإعاذة من الله تعالى ، وهى عصمته كالاستجارة والاستعانة والاستغاثة ، يقال : عدت بفلان واستعدت به : أى لجأت إليه ، ولفظ الاستعاذة على اختلافه كما سيأتى ذكره كلفظ الخبر ، ومعناه الدعاء : أى اللهم أعذنى :

٩٥ - [إِذَا مَا أَرَدْتَ الدَّهْرَ تَقْرَأُ فَاسْتَعِذْ جِهَارًا مِنَ الشَّيْطَانِ بِاللَّهِ مُسْتَجَلًّا]

الدهر منصوب على التارف ، وجهارا مصدر فى موضع الحال : أى مجاهرا أو جاهرا ، أو يكون نعت مصدر محذوف : أى تعوذًا جهارا : أى ذا جهار . وهذا فى استعاذة القارى على المقرئ أو بحضرة من يسمع قراءته ، أما من قرأ خاليا أو فى الصلاة فالإنخفاء له لأولى ، ومستجلا : بمعنى مطلقا لجميع القراء فى جميع القرآن ، لا يختص ذلك بقارى دون غيره ، ولا بسورة ، ولا بحزب ، ولا بآية دون باقى السور والأحزاب والآيات ، وهذا بخلاف البسملة على ماسيأتى . ووقت الاستعاذة . ابتداء القراءة على ذلك العمل فى نقل الخلاف عن الساف

إلا ما شذ عن بعضهم أن موضعها بعد الفراغ من القراءة ، وقوله تعالى :

(فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ ^(١)) .

معناه إذا أردت القراءة كقولك :

(إِذَا تَقَرَّبْتُ إِلَى الصَّلَاةِ فَأَعِزُّوا ^(٢)) .

وقول النبي صلى الله عليه وسلم :

« إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَنْزِلْ ، وَمَنْ أَتَى الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ » .

كل ذلك على حذف الإرادة للعلم بها ، وأظهر الشاطبي رحمه الله في نظمه ذلك المقدر المحتاج إليه في الآية ، وهو الإرادة ، فقال إذا ما أردت الدهر تقرأ ، ولم يقل إذا ما قرأت الدهر للكل فاستعد ، إشارة إلى تفسير الآية ، وشرحها ، وهو كقولك : إذا أكلت فسم الله إذا أردت الأكل ، استغنى بالفعل عن ذكر الإرادة لشدة اتصالها بها ، ولكونه موجودا فيها .

٩٦ - [عَلَى مَا أَتَى فِي النَّحْلِ يُسْرًا وَإِنْ تَزِدْ لِرَبِّكَ تَنْزِيهَا فَلَسْتَ مُجْهَلًا]

أى استعذ معتمدا على ما أتى في سورة النحل دليلا ولفظا ، وهو قوله سبحانه وتعالى :

(فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ) .

فهذا اللفظ هو أدنى الكمال في الخروج عن عهدة الأمر بذلك ، ولو نقص منه بأن قال : أعوذ بالله من الشيطان ولم يقل الرجيم كان مستعيذا ولم يكن آتيا باللفظ الكامل في ذلك ، ويسرا مصدر في موضع الحال من فاعل أتى : أى أتى : ذا يسر ، أى سهلا يسرا ، ويسره : فلة كلماته ، فهو أيسر لفظا من غيره على ما سنذكره ، وزاد يتعدى إلى مفعولين نحو قوله تعالى :

(وَزِدْنَاهُمْ هُدًى ^(٣)) .

والمفعول الأول هنا محذوف : أى وإن تزد لفظ الاستعاذة تنزيها : أى لفظ تنزيه ، يريد بذلك أن تذكر صفة من صفات الله تعالى تثني عليه بها سواء كانت صفة ساب أو ثبوت ، نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، إن الله هو السميع العليم ، أو أعوذ بالله السميع العليم ، فكل صفة أثبتنا له فقد زهته عن الاتصاف بضدها ، وقوله : لربك متعلق بتنزيها ، ولا يمتنع ذلك من جهة كونه مصدرا فلا يتقدم معموله عليه ، فإن هذه القاعدة مخالفة في الظروف لاتساع العرب فيها وتجويزها من الأحكام فيها ما لم تجوزها في غيرها . وقد ذكرت ذلك في نظم المفصل ، وقررناه في الشرح الكبير . ومن منع هذا قدر لأجل تعظيم ربك ، وقيل لربك هو المفعول الأول دخلت اللام زائدة : أى وإن تزد ربك تنزيها ؛ وقوله فلست مجهلا : أى منسوباً إلى الجهل ، لأن ذلك كله صواب مروي ، وليس في الكتاب ولا في السنة الثابتة ما يرد ذلك .

٩٧ - [وَقَدْ ذَكَرُوا لَفْظَ الرَّسُولِ فَلَمْ يَزِدْ وَلَوْ صَحَّ هَذَا النِّقْلُ لَمْ يَبْقَ مُجْمَلًا]

أى وقد ذكر جماعة من المصنفين فى علم القراءات أخبارا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيره لم يزد لفظها على ما أتى فى النحل .

مِنْهَا « أَنْ ابْنَ مَسْعُودٍ قَرَأَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ ، فَقَالَ : قُلْ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ » .

وعن جبير بن مطعم قال :

« كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ » . وكلا الحديثين ضعيف ، والأول لأصل له فى كتب أهل الحديث .

والثانى أخرجه أبو داود بغير هذه العبارة وهو :

« أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ ، مِنْ نَفْخِهِ وَنَفْثِهِ وَهَمْزِهِ » .

ثم يعارض كل واحد منهما بما هو أصح منهما ، أخرجه أبو داود والترمذى من حديث أبى سعيد الخدرى قال :

« كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَقُولُ : أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ، مِنْ هَمْزِهِ وَنَفْخِهِ وَنَفْثِهِ » .

قال الترمذى : هو أشهر حديث فى هذا الباب . وفى صحيح أبى بكر محمد بن إسحق بن خزيمة عن ابن مسعود عن النبى صلى الله عليه وسلم :

« أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : اللَّهُمَّ إِنِّى أَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ وَنَفْخِهِ وَهَمْزِهِ وَنَفْثِهِ » .

وأشار بقوله : ولو صح هذا النقل إلى عدم صحته كما ذكرناه ، وقوله لم يبق مجملا : أى إجمالا فى الآية ، وذلك أن آية النحل لا تقتضى إلا طاب أن يستعيز القارىء بالله من الشيطان الرجيم ، فبأى لفظ فعل المخاطب فقد حصل المقصود كقوله تعالى :

(وَاسْتَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ ^(١)) .

ولا يتعين للسؤال هذا اللفظ فبأى لفظ سأل كان ممثلا . فى الآية إطلاق عبر عنه بالإجمال ، وكلاهما قريب وإن كان بينهما فرق فى علم أصول الفقه .

وأما زوال إجمال الآية لصحة ما رواه من الحديث ، فوجهه أنه كان يتعين حتما أو أولوية ، وأياما كان فهو معنى غير المفهوم من الإطلاق والإجمال ، إذ الألفاظ كلها فى الاستعاذة بالنسبة إلى الأمر المطلق سواء يتخير فيها المكلف ، وإذا ثبتت الأولوية لأحدها أو تعين فقد زال التخيير ، والله أعلم .

٩٨ - [وَفِيهِ مَقَالٌ فِي الْأُصُولِ فُرُوعُهُ فَلَا تَعْدُ مِنْهَا بَاقِيًا وَمُطَمَّلًا]

أى فى التعوذ قول كثير وكلام طويل تظهر لك فروعها فى الكتب التى هى أصول وأمهات :

يشير إلى الكتب المطولة فى هذا العلم ، كالإيضاح لأبى على الأهوازى ، والكامل لأبى القاسم الهذلى وغيرهما ففهما يبسط الكلام فى ذلك ونحوه ، فطالعها ؛ وانظر فيها ، ولا تتجاوز منها القول الصحيح الظاهر البين المتضح الصحيح ، وأشار إلى ذلك بقوله . باسقا أى عاليا والمطلل : ماله ظل لكثرة فروع وورقه : أى قولاً باسقا ، وقيل مراده بالأصول علم أصول الفقه لأجل الكلام المتعلق بالنصوص ؛ فالهاء فى فيه تعود إلى لفظ الرسول ، أو إلى النقل ، أو إلى المذكور بجملته . وقد أوضحنا ذلك كله فى الشرح الكبير ، وبالله التوفيق .

٩٩ - [وَإِخْفَاؤُهُ (فَوْ) صَلُّ (أَوْ) بَهْ وَعَانَتَا وَكَمْ مِنْ فَتَى كَالْمَهْدَوَى فِيهِ أَعْمَلًا]

أى روى إخفاء التعوذ عن حمزة ونافع ، لأن الفاء رمز حمزة ، والألف رمز نافع ، وهذا أول رمز وقع فى نظمه ، والواو فى وعانتا للفصل وتكررت بقوله وكَمْ ، هذا هو المقصود بهذا النظم فى الباطن .

وأما ظاهره فبقوله « فصل » يحتمل وجهين :

أحدهما أنه فصل من فصول القراءة وباب من أبوابها كرهه مشايخنا وحفاظنا : أى ردوه ولم يأخذوا به ، والوعاء جمع واع كقراض وقضاة ، يقال : وعاه أى حفظه :

والثانى أن يكون أشار بقوله فصل إلى بيان حكمة إخفاء التعوذ ، وهو الفصل بين ما هو من القرآن وغيره ، فبقوله : وإخفاؤه فصل ، جملة ابتدائية « أباه وعانتا » جملة فعلية هى صفة لفصل على الوجه الأول مستأنفة على الوجه الثانى ، لأن الوعاء ما أبوا كونه فاصلا بين القرآن وغيره ، وإنما أبوا الإخفاء الوعاء ، لأن الجهر به لإظهار لشعار القراءة كالجهر بالتلبية وتكبيرات العيد .

ومن فوائده أن السامع له ينصت للقراءة من أولها لا يفوته منها شيء . وإذا أخفى التعوذ لم يعلم السامع بالقراءة إلا بعد أن فاتته من المقروء شيء ، وهذا المعنى هو الفارق بين القراءة خارج الصلاة وفى الصلاة ، فإن المختار فى الصلاة الإخفاء ، لأن المأموم منصت من أول الإحرام بالصلاة ، ثم أشار بقوله « وكَمْ مِنْ فَتَى » إلى أن جماعة من المصنفين الأقوياء فى هذا العلم اختاروا الإخفاء وقرروه واحتجوا له وذكر منهم المهدي ، وهو أبو العباس أحمد بن عمار المقرئ المفسر ، مؤلف الكتب المشهورة : التفصيل والتحصيل والهداية وشرحها ، منسوب إلى المهدي من بلاد أفريقية بأوائل المغرب ، والهاء فى فيه للإخفاء « وأعمال » فعل ماض خبر « وكَمْ مِنْ فَتَى » أى أعمل فذكره فى تصحيحه وتقديره ، وفيه وجوه آخر ذكرناها فى الشرح الكبير ، والله أعلم .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

البسملة ، مصدر بسم : إذا قال « بسم الله » وهى لغة مولدة ، ومثلها هلى : إذا قال . « لا إله إلا الله » وحمل : إذا قال « الحمد لله » ، وحسب إذا قال « حسبي الله » ، وحول وحواق إذا قال « لا حول ولا قوة إلا بالله » وحيل إذا قال « حى على الصلاة » أريد الاختصار ، فعبر بكلمة واحدة عن كلمتين أو أكثر ، سبك لفظ تلك الكلمة منها ، ومنه ما فعلوا فى النسب من عبسى وعبشمى وعبدرى وحضرمى :

ثم البسملة مستحبة عند ابتداء كل أمر مباح أو مأمور به ، وهى من القرآن العظيم من قصة سليمان عليه السلام فى سورة النمل .

وأما فى أوائل السور ، ففيها اختلاف للعلماء قرائهم وفقهاهم قديما وحديثا فى كل موضع رسمت فيه من المصحف . واختار أنها فى تلك المواضع كلها من القرآن ، فيلزم من ذلك قراءتها فى مواضعها ، ولها حكم غيرها من الجهر والإسرار فى الضلالة وغيرها .

وقد أفردت لتقرير ذلك كتابا مبسوطا مستقلا بنفسه ، ثم اختصرته فى جزء لطيف بعون الله تعالى وحده .

١٠٠ - [وَبَسْمَلَا بَيْنَ السُّورَتَيْنِ (إِ) سُنَّةٌ (رِ) جَالٌ (ة) مَوْهَا (دِ) رِيَّةٌ وَتَحْمَلًا]

البسملة تقع فى قراءة القراء فى ثلاثة مواضع . إذا ابتدءوا سورة أو جزءا ، وسأى الكلام فيهما ، والثالث بين كل سورتين ، فابتدأ ببيانها لأن الاختلاف فيه أكثر ، والحاجة إلى معرفته أمس ، وفاعل بسملة قوله « رجال » وبسنة ، حال مقدمة : أى آخذين أو متمسكين بسنة ، وهى كتابة الصحابة رضى الله عنهم لها فى المصحف وما روى من الآثار فى ذلك ، أو تكون نعت مصدر محذوف : أى بسملة ملتبسة بسنة منقولة ، ونموها : أى نقلوها ورفعوها وأسندوها إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضوان الله تعالى عليهم أجمعين ، والضمير للبسملة أو للسنة ، والجملة صفة لرجال أو للسنة ، « ودرية » وتحملا مصدران فى موضع الحال من فاعل نموها أى ذوى درية ، وتحمل : أى دارين متحملين لها : أى جامعين بين الدراية والرواية ، والمبسملون من القراء هم الذين رمز لهم فى هذا البيت من قوله « بسنة رجال نموها درية » وعلم من ذلك أن الباقيين لا يبسملون ، لأن هذا من قبيل الإثبات والحذف .

قال أبو طاهر بن أبى هاشم صاحب ابن مجاهد : أولى القولين بالصواب عندى الفصل بين السورتين بالبسملة لاتباع المصحف وللحديث الذى يروى عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت : أقرءوا ما فى المصحف ، ثم ذكر قول ابن عمر فلم تكتب فى المصحف إن لم تقرأ ؟ قال أبو طاهر : ألا ترى أن ترك قراءتها كان عند ابن عمر كترك قراءة غيرها مما هو مرسوم فى المصحف من سائر آى القرآن ، إذ كان رسمها فى الخط كرسوم ما بعدها لافرق بينهما . قال : وقد أجمع مع ذلك من أئمة القراءة بالأمصار على الجهر بها بين السورتين أهل الحرمين وعاصم والكسائى وأهل الشام .

١٠١ - [وَوَصَّلْتُكَ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ (ة) صَاحَةٌ وَصَلْتُ وَأَسْكُتُنْ (كُلُّ) (ج) لَآيَاهُ (ح) صَلَا]

بين فى صدر هذا البيت قراءة حمزة رضى الله عنه ورمز له بقوله « فصاحة » وبين فى عجز البيت قراءة ابن عامر وورش وأبى عمرو ورمز لهم بقوله « كل جلاياه حصلا » وبين السورتين ظرف للوصل أو مفعول به ، وفصاحة خبره ، وإنما كان فصاحة لأنه يستلزم بيان إعراب أو آخر السور ومعرفة أحكام ما يكسر منها وما يحذف لالتقاء الساكنين كآخر المائدة والنجم ، وبين همزة القطع والوصل ، كأول القارعة .

(وَأَلْهَمْتُكُمْ الْقِسْمَ الْكَبِيرَ) (١) .

(١) سورة النكاح : آية : ١

وما يسكت عليه في مذهب خلف كآخر والمضحى ، فكل ذلك لا يحكمه ويتقنه إلا من عرف كيف يصله ، وسكوت خلف لا يخرج من كونه وصلا ، فإنه لا يفعل ذلك إلا في الوصل كما سيأتى شرحه في قوله : روى خلف في الوصل :

وقد نقل أبو على الأهوازي عن حمزة أنه قال . إنما فعلت ذلك ليعرف القارىء كيف إعراب أواخر السور أى ووصلك بين السورتين بعد إسقاط البسملة يستلزم فصاحة ، ثم بين قراءة غير حمزة ممن لم يشمل فقال : وصل واسكتن » وهذا على التخيير ، وإلا فالجمع بينهما محال إلا في حالتين : أى صل إن شئت كما سبق لحمزة ، واسكت ، على آخر السورة إن شئت ، وبهذا التقدير دخل الكلام معنى التخيير ، وإلا فالواو ليست بموضوعة له ، وقد قيل إنها قد تأتى للتخيير مجازا ، والنون في واسكتن للتوكيد ، ولعله قصد بذلك أن السكوت لهم أرجح من الوصل . وقال صاحب التيسير على اختيار ذلك لهم ، وقال الشيخ رحمة الله عليه أكثر أهل الأداء ، لما فيه من الفصل ، وقد روى السكت أيضا عن حمزة « وجلاياه » جمع جلية وهو مفعول حصل ، والهاء في جلاياه تعود على التخيير : أى كل من أهل الأداء استوضح التخيير ورآه صوابا ، أو تعود على كل : أى كل من القراء حصل جلايا ماذهب إليه وصوبه ، والله أعلم .

١٠٢ - [وَلَا نَصَّ كَلَّا حُبَّ وَجْهِ ذَكَرَتْهُ وَفِيهَا خِلَافٌ جَيِّدُهُ وَاضِحُ الطَّلَا]

أى لم يرد بذلك نص عن هؤلاء بوصل ولا سكوت ، وإنما التخيير بينهما لهم اختيار من المشايخ واستحبابهم ، وهذا معنى قوله « حب وجه ذكرته » وكلا حرف ردع وزجر ، كأنه منع من اعتقاد النصوصية عن أحد منهم على ذلك ، ثم قال « وفيها » أى في البسملة خلاف عنهم ، جيد ذلك الخلاف واضح الطلا : أى أنه مشهور معروف عند العلماء ، والجيد : العتيق ، والطلا جمع طلاة أو طلية ؛ والطلية : صفحة العتيق ؛ وله طليتان ، فيجاء بالجمع في موضع التثنية لعدم الإنباس كقولهم : عريض الخواجب ، وطويل الشوارب ، وقيل الطلا الأعناق أنفسها فكانه قال : عتيق هذا الخلاف واضح الأعناق : أى هو الواضح من بينها ، وإنما تنضح الأعناق إذا كانت مرتفعة ، وارتفاع الأعناق والرؤوس يكفى به عن ارتفاع المنزلة وعلو المرتبة ، ومنه الحديث الصحيح .

« الْمَوْذَنُونَ أَطْوَلُ النَّاسِ أَعْنَاقًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .

فحاصل ما في هذا البيت أن الخلاف في البسملة مروى عن ابن عامر وورش وأبي عمرو ، بل أكثر المصنفين لم يذكروا عن ابن عامر إلا البسملة ، وقد ذكرنا عبارة المصنفين عنهم في ذلك في الشرح الكبير ، فإذا قلنا لا يبسملون فهل يصلون كحمزة أو يسكتون ؟ لم يأت عنهم في ذلك نص ، وذكر الشيوخ الوجهين لهم استحبابا ، وقد بسطنا الكلام في ذلك بسطا شافيا ، ولم نجعل في هذا البيت رمزا لأحد كما ذكر غيرنا ، فإننا إذا قلنا إن كلا حب رمز ابن عامر وأبي عمرو لزم من مفهوم ذلك أن يكون ورش عنه نص في التخيير وليس كذلك ، بل لم يرد عنه نص في ذلك . وإن قلنا إن جيبه ، رمز ورش لزم أن يكون ابن عامر وأبو عمرو لم يرد عنهما خلاف في البسملة وهو خلاف المنقول ، فلهذا قلنا لارمز في البيت أصلا ، والله أعلم :

١٠٣ - [وَهَسَكْتُهُمُ الْمُخْتَارُ دُونَ تَفَنُّسٍ وَبَعْضُهُمْ فِي الْأَرْبَعِ الرَّهْرِ بَسْمَلًا]

السكت والسكوت واحد كلاهما مصدر سكت ، والضمير في سكتهم يعود على الثلاثة الخبير لهم بين الوصل

والسكت: أى السكت المنسوب إليهم المختار فيه أن يكون دون تنفس، فالمختار على هذا يكون مبتدأ ثانياً ، ويجوز أن يكون صفة السكت ويجوز أن يكون خبره ، كأنه لما خير أو لا بين الوصل والسكت أردفه بأن السكت هو المختار على ما أشرنا إليه في قوله « واسكن » وقوله بعد ذلك دون تنفس خبر بعد خبر أو خبر مبتدأ محذوف أو حال من ضمير المختار والإشارة بقولهم « دون تنفس » إلى عدم الإطالة المؤذنة بالإعراض عن القراءة ، وإلا فلا وآخر السور حكم الوقف على أواخر الآيات ، وفي أثنائها من الوقوف التامة والكافية ، فاساغ ثم من السكوت فهو سائق هنا وأكثر والله أعلم .

ثم قال : وبعضهم ، أى وبعض المشايخ من المقرئين الذين استحبوا التخير بين الوصل والسكوت ، واختاروا في السكوت أن يكون دون تنفس ، اختاروا أيضاً البسمة لهؤلاء الثلاثة في أوائل أربع سور ، هى : القيامة ، والمطففين ، والبلد ، والهمزة دون سائر السور ، قالوا لأنهم استحبوا وصلها بآخر السور قبلها من غير تسمية ، وقوله « الزهر » جمع زهراء تأنيث أزهر : أى المضيئة المنيرة ، كنى بذلك عن شهرتها ووضوحها بين أهل هذا الشأن فلم يحتاج إلى تعيينها .

١٠٤ - [لَمْ دُونَ نَصٍّ وَهُوَ فِيهِنَّ سَاكِتٌ لِحَمْزَةٍ فَافْهَمَهُ وَلَيْسَ مَخْذَلًا]

لهم أى لابن هاجر وورقه وأبى عمرو « دون نص » أى من غير نص ، وقد استعمل رحمه الله لفظ دون بمعنى غير كثير كقولوه : ومن دون وصل ضمها ، (وسلطاليه) من دون هاء ، ولفظ غير مؤات له في المواضع كلها . قال صاحب التيسير ، وليس في ذلك أثر عنهم ، وإنما هو استحباب من الفيوخ ، ثم قال « وهو فيهن » أى وذلك البعض يسكت في هذه المواضع الأربعة لحمزة ، لأن حمزة مذهب الوصل فاكتفى له هنا بالسكت ، ثم قال « فافهمه » أى افهم هذا المذهب المذكور وليس مخذلاً ، يقال : خذله إذا تركه عنه ونصرته خذلنا ونخذل عنه أصحابه تخذيلاً : أى حملهم على خذلانه ، فالتقدير وليس مخذلاً عنه أصحابه ، ويجوز أن يكون اسم ليس عائداً على البعض في قوله « وبعضهم » كأن التقدير : وليس ذلك القائل مخذلاً من نصرته هذا المذهب ، بل قد انتصب له من ساعده ونصره وأعانه . وإني أقول ، لا حاجة إلى تكلف للتسمية لأجل المعنى المذكور ، بل السكوت كاف للجميع ، كما يكتفى به لحمزة ، وكما يكتفى به بين الآيات الموهمة اتصالها أكثر مما في هذه الأربعة أو مثلها مثل :

(الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ ^(١)) بعد قوله : (إِيَّاهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ ^(٢)) وقوله : (لَأَخِيرَ فِي كَثِيرٍ ^(٣)) بعد قوله : (وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ^(٤)) .

ويمكن حمل قول الشاطبي رحمه الله « وليس مخذلاً » على السكوت المفهوم من قوله « وهو فيهن ساكت » أى ليس هذا السكوت مخذلاً ، بل هو مختار لحمزة وغيره ، ولقد أعجبني قول أبى الحسن المحصرى :

وَلَمْ أَفَرِّ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ مُبْتَسِمًا لَوْزْنِ سِوَى مَا جَاءَ فِي الْأَرْبَعِ الْفُرِّ وَحُجَّتُهُمْ فِيهِنَّ عِنْدِي ضَعِيفَةٌ وَلَكِنْ يَقْرَأُونَ الرِّوَايَةَ بِالْفَضْرِ

(٢) سورة طافر أيضاً ، آية : ٦

(٤) النساء أيضاً آية ، ١١٣

(١) سورة طافر ، آية ٧

(٣) سورة النساء ، آية : ١١٤

قال من شرح هذا لو قال يقرون المقالة موضع قوله الرواية لكان أجود إذ لا رواية عنهم بذلك ، وقد أشبعت الكلام في هذا في الشرح الكبير .

١٠٥ - [وَمِمَّا تَصِلُهَا أَوْ بَدَأَتْ بَرَاءَةً لِنَزِيلِهَا بِالسَّيْفِ لَسْتُ مُبَسِّمًا]

قد سبق الكلام في مهمما وأن فيها معنى الشرط ، فتدخل الفاء في جوابها كقوله فيما مضى : فكن عند شرطى ، وفيها يأتي « فلا تقفن الدهر » وهى محذوفة في هذا البيت لضرورة الشعر . والتقدير : فلست مبسلا ، وقيل إنما تدخل الفاء لأنه خبر بمعنى النهى وهو فاسد ، فإن الفاء لازمة في النهى ، فكيف الخبر الذى بمعناه ، وقوله « تصلها » الضمير فيه لبراءة أضمر قبل الذكر على شريطة التفسير وبراءة مفعول بدأت ، والقاعدة تقتضى حذف المفعول من الأول ، فلا حاجة إلى إضماره كقوله تعالى : (آتُونِي أَفْرِغْ عَلَيَّ قِطْرًا^(١)) .

وقيل براءة بدل من الضمير في تصلها ، بمعنى أن سورة براءة لا بسملة في أولها سواء ابتدأ بها القارىء أو وصلها بالأنفال ؛ لأن البسملة لم ترسم في أولها ، بخلاف غيرها من السور .

ثم بين الحكمة التى لأجلها لم تشرع في أولها البسملة فقال « لتزِيلَهَا بِالسَّيْفِ » أى ملتبسة بالسيف ، كنى بذلك عما اشتملت عليه السورة من الأمر بالقتل والأخذ والحصر ونبد العهد ، وفيها الآية التى يسميها المفسرون آية السيف ؛ وهذا التعليل يروى عن على بن أبى طالب رضى الله عنه وعن غيره . قال القاضى أبو بكر ابن الباقلانى ، وعليه الجمهور من أهل العلم . وقد زدت في الشرح الكبير هذا المعنى بسطا وتقريراً وذكرت وجوهاً أخرى في التعليل ، ونقل الأهوازى أن بعضهم بسمّل في أول براءة .

١٠٦ - [وَلَا بُدَّ مِنْهَا فِي ابْتِدَائِكَ سُورَةً سِوَاهَا وَفِي الْأَجْزَاءِ خَيْرٌ مِنْ تَلَا]

الضمير في منها للبسملة ؛ وفي سواها لبراءة وسورة منصوب على إسقاط الخافض : أى بسورة وكذا قوله « أو بدأت براءة » أى براءة ، يقال بدأت بالشئ : أى ابتدأت به ، وأما بدأت الشئ من غير باء فعناه فعلته ابتداء ، ومنه .

« بَدَأَ اللَّهُ الْخَلْقَ^(٢) » .

وسورة نكرة في كلام موجب فلا عموم لها إلا من جهة المعنى ، فكأنه قال : مهما ابتدأت سورة سوى براءة فبسمّل ، ولو قال : ولا بد منها في ابتدا كل سورة سواها لزال هذا الإشكال .

ومعنى البيت : أن القراء كلهم اتفقوا في ابتداء السور على البسملة ، سواء في ذلك من بسمّل منهم بين السورتين ومن لم يبسمّل . ووجه أنهم حملوا كتابة ما في المصحف على ذلك كما تكتب همزات الوصل وهى ساقطة في الدرج .

قال بعض العلماء : ولا خلاف بين القراء في البسملة أول فاتحة الكتاب ، سواء وصلها القارىء بسورة أخرى قبلها أو ابتدأ بها ، ولم يذكر ذلك في القصيدة اعتماداً على أن الفاتحة في غالب الأحوال لا يكون القارىء لها إلا

(٢) سورة الشكوت ، آية : ٢٠ ، والتلاوة (بدأ الخلق) .

(١) سورة المكهف ، آية : ٩٦

مبتدئا ، ثم قال وفي « الأجزاء » أى وفي ابتداء الأجزاء والأحزاب والأعشار وغير ذلك ، ويجمع ذلك أن تقول كل آية يبتدأ بها غير أوائل السور خير المشايخ فيه فسوغوا البسملة فيه لأنه موضع ابتداء في الجملة ، كما يسمى في ابتداء الموضوع والأكل والشرب « ومن تلا » فاعل خير وتلا : بمعنى قرأ ، كنى بذلك عن أهل الأداء ولو كان خير بضم الخاء وكسر الياء لكان حسنا : أى خير التالى وهو القارىء في ذلك ، والله أعلم .

١٠٧ - [وَمَهْمَا تَصِلْهَا مَعَ أَوَاخِرِ سُورَةٍ فَلَا تَقِفَنَّ الدَّهْرَ فِيهَا فَتَنْقَلَا]

الضمير في تصلها وفيها للبسملة ، وأواخر جمع في موضع مفرد : أى بآخر سورة : أى بالكلمات الأواخر أو نقول : سورة لفظ مفرد في موضع جمع ، لأنه ليس المراد سورة واحدة ، بل جميع السور ، فكأنه قال : مع أواخر السور ، « والدهر » نصب على الظرفية « وفيها » بمعنى عليها كما قيل ذلك في قوله تعالى : (فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ^(١)) .

أى عليها « ولا تقفن » نهى نصب في جوابه « فتقلا » بإضمار أن بعد الفاء . ومعنى فتقل أى يستثقل ويتبرم بك ، لأن البسملة لأوائل السور لا لأواخرها ، فإن ابتليت بوصلها بالآخر فتتم الوصل بأول السورة الأخرى فتتصل بهما كما تتصل سائر الآيات بما قبلها وما بعدها . ولك أن تقطعها من الآخر والأول وتلفظ بها وحدها ، والأولى قطعها من الآخر ووصلها بالأول ، فهذه أربعة أوجه : الأول مكروه والآخر مستحب ، وما بينهما وجهان متوسطان : وهما وصل البسملة بهما ، وقطعها عنهما ، ويتعلق بالوصل والقطع أحكام ذكرناها في الكبير ، قال صاحب التيسير والقطع عليها إذا وصلت بأواخر السور غير جائز ، والله أعلم .

سورة أم القرآن

هى الفاتحة ، سميت بذلك ، لأنها أول القرآن ، وأم الشئ : أصله وأوله ، ومن ذلك تسمية مكة بأم القرى ، ومنه :

(وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ ^(٢)) .

أى أصله ، وهو اللوح المحفوظ ، لأن كل كائن مكتوب فيه ، وقوله في الآيات الخكمات : (هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ ^(٣)) .

أى أصل الكتاب ، لأنه تحمل التشابهات عليها وترد إليها . وقيل سميت أم القرآن ، لأن سور القرآن تتبعها كما يتبع الجيش أمه ، وهى الراية . وقيل فيه وجوه أخر ، وتسمى بأسماء أخر ، أشهرها سورة الحمد ، وفاتحة الكتاب ؟ لأن الكتاب العزيز بها يفتح كتابه وتلاوه ، وهى مكية : وقيل نزلت بالمدينة أيضا ، وليس بعد بيان الاستعاذة والبسملة إلا ذكر ما اختلف فيه من الحروف في سورة الحمد . وكان الترتيب يقتضى أن يبدأ بأول موضع وقع فيه الخلاف منها ، وهو إدغام الميم من قوله تعالى :

« الرَّحِيمِ . مَلِكٍ ^(٤) » .

(٣) سورة آل عمران آية : ٧

(٢) سورة الرعد ، آية : ٣٩

(١) سورة طه ، آية : ٧١

(٤) سورة الفاتحة ، آية : ٣ ، ٤ .

وإظهاره إلا أنه نظر في مواضع الخلاف في الفاتحة، فبدأ منها بما لا يتكرر في غير ما هو الخلاف في «ملك ومالك» ثم أوردته بالخلاف فيما وقع فيها وفي غيرها فذكر الصراط وميم الجمع والهاء قبلها، ثم ذكر باب الإدغام الكبير، أفردته لطوله وكثرة تشعبه بباب يجمع مسائله وأطرافه . ولأجل «الرحيم مالك» فعله ، والله أعلم .

١٠٨ - [وَمَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ (ر) أَوْ يِه (ز) أَحْصِرْ وَعِنْدَ مِرَاطٍ وَالْمِرَاطُ لِي قُنْبَلًا]

هذا من جملة المواضع التي استغنى فيها باللفظ عن القيد ، فلم يحتج إلى أن يقول «ومالك» بالمد أو مد أو نحو ذلك ، لأن الشعر لا يقرن على القراءة الأخرى ، فصار اللفظ كأنه مقيد ، فكأنه قال بالمد كما قال في موضع آخر «وفي حاذرون» المد أى قرأ «مالك» بالمد الكسائي وعاصم ، وقراءة الباقيين بالقصر لأنه ضد المد ، والمد هنا هو إثبات الألف ، والقصر حذفها . وكان التقييد ممكناً له لو قال «ومالك» بمدودا نصير رواته والقراءتان صحيحتان ثابتتان ، وكلا اللفظين من مالك وملك صفة لله تعالى .

وقد أكثر المصنفون في القراءات والتفاسير من الكلام في الترجيح بين هاتين القراءتين ، حتى إن بعضهم يبالغ في ذلك إلى حد يكاد يسقط وجه القراءة الأخرى ، وليس هذا بمحمود بعد ثبوت القراءتين وصحة اتصاف الرب سبحانه وتعالى بهما ، فهما صفتان لله تعالى يتبين وجه الكمال له فيهما فقط ، ولا ينبغي أن يتجاوز ذلك .

ومن اختار قراءة مالك بالألف عيسى بن عمر وأبو حاتم وأبو بكر بن مجاهد وصاحبه أبو طاهر بن أبي هاشم ، وهى قراءة قتادة والأعمش وأبي المنذر وخلف ويعقوب ، ورويت عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وطلحة والزبير وعبد الرحمن وابن مسعود ومعاذ بن جبل وأبي بن كعب وأبي هريرة ومعاوية ، ثم عن الحسن بن سيرين وعلقمة والأسود وسعيد بن جبيرة وأبي رجاء والنخعي وأبي عبد الرحمن السلمي ويحيى بن يعمر وغيرهم .

واختلف فيه عن علي وعمر بن عبد العزيز رضى الله عنهم أجمعين :

وأما قراءة «ملك» بغير ألف فرويت أيضا عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقرأ بها جماعة من الصحابة والتابعين فمن بعدهم ، منهم أبو الدرداء وابن عمر وابن عباس ومروان بن الحكم ومجاهد ويحيى بن وثاب والأعرج وأبو جعفر وشيبة وابن جريج والجلدري وابن جندب وابن محيصن ، وخمسة من الأئمة السبعة ، وهى اختيار أبي عبيد وأبي بكر بن السراج النحوى ومكي المقرئ ، وقد بينت كلامهم في ذلك في الشرح الكبير ، وأنا أستحب القراءة بهما ، هذه تارة وهذه تارة ، حتى إنى في الصلاة أقرأ بهذه في ركعة وهذه في ركعة ، ونسأل الله تعالى اتباع كل ما صح نقله والعمل به . ثم قال «وعند مِرَاطٍ والسراط» أى مجردا عن لام التعريف ومتصلا بها . ثم المجرد عن اللام قد يكون نكرة نحو :

(إِلَى مِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ^(١)) (هَذَا مِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ^(٢)) (أَهْدِكَ سِرَاطًا سَوِيًّا^(٣)) .

وقد تكون معرفة بالإضافة نحو :

(٢) سورة يس ، آية : ٦١

(١) سورة الشورى ، آية : ٥٢

(٣) سورة مريم ، آية : ٤٣ .

(صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ^(١)) (صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي^(٢)) (صِرَاطُكَ الْمُسْتَقِيمَ^(٣)) (صِرَاطِي^(٤)) مُسْتَقِيمًا^(٥)).

فلهذا لم أقل إرادة المنكر والمعرف ومثله «وكسريوت والبيوت» ونقل قران والقران، بخلاف قوله «في لؤلؤ في العرف والنكر شعبة» فإنه لم يأت مجردا عن اللام إلا وهو نكرة، ولو اقتصر على لفظ النكرة في الكل لحصل الغرض، فإن لام التعريف زائدة على الكلمة كما قال «والأه في بئر وفي بنس ورشهم» والحكم عام في كل ما في القرآن من لفظ بنس مجردا من الراء والفاء واللام، وفي بنس بالواو وفي بنس بالفاء، وفي لبس باللام، وإنما نبه على ما فيه لام التعريف دون المضاف لاتحاد لفظ اللام وتعدد المضاف إليه، ولو أنه قال: سراط بسين قنهل كيف أقبلا، وبالصاد باقيم وزايا أشمها البيت لثم له المقصود، والله أعلم.

ثم هذا أيضا مما استغنى فيه باللفظ عن القيد، فكأنه قال بالسین واعتمد على صورة الكتابة، فلم يخف التباسا إذ يقرأ بالصاد «وقبلا» منصوب لأنه مفعول به لقوله «ل» وهذه اللام المنفردة هي فعل أمر من قوله «ولي هذا» هذا يليه إذا جاء بعده: أي اتبع قبلا عند هاتين اللفظتين، فاقرا قراءته فيهما بالسین في جميع القرآن، وقد بين ذلك بقوله رحمه الله :

١٠٩ - [بِحَيْثُ أَتَى وَالصَّادُ زَايَا أَشْمَهَا لَدَى خَلْفٍ وَأَشْمِمٌ خِلَالِ الْأَوَّلَا]

أي بحيث أتى المذكور، وهذا لفظ يفيد العموم كقوله تعالى :
(وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَفْتَمُوهُمْ)^(٥).

والباء في «بحيث» زائدة، ولو لم يقل بحيث أتى، لاقصر الحكم على ما في الفاتحة، وهكذا كل موضع يطلق فيه اللفظ يكون مخصوصا بتلك السورة كقوله. وخفف كوف يكذبون سبيل برفع خذ، وفي «شركاى الخلف» فإن كان الخلاف مطردا في موضعين قال معا، وإن كان في أكثر قال جميعا أو كلا أو حيث جاء ونحو ذلك، ولم يخرج عن هذا إلا أحرف يسيرة: كالتوراة وكأين في آل عمران، وقراءة الباقي بالصاد، وهي أقوى القراءات لاتفاق الرسم عليها، وأفصحها لغة، وعلم أن قراءة الباقي بالصاد من قوله «والصاد زايا أشمها» كأنه قال: والباقي بالصاد وأشمها زايا خلف. ويجوز في قوله الصاد النصب والرفع، والنصب هو المختار لأجل الأمر، وغلط من قال هنا الرفع أجود، وأصل كلمة السراط السین والصاد بدل منها لأجل قوة الطاء، ومن أشمها زايا بالغ في المناسبة بينهما وبين الطاء. وروى عن بعضهم إبدالها زايا خالصة، والمعنى بهذا الإشمام خلط صوت الصاد بصوت الزاي فيمترجان فيتولد منهما حرف ليس بصاد ولا زاي.

والإشمام في عرف القراء يطلق باعتبار أربع: أحدها خلط حرف بحرف كما في الصراط وما يأتي في أصدق ومصيطر. والثاني خلط حركة بأخرى كما يأتي في قبل، وغيض، وأشباههما. والثالث إخفاء الحركة فيكون بين الإسكان والتحريك كما يأتي في :

(١) سورة الفاتحة، آية: ٧ (٢) سورة الشورى، آية: ٥٣ (٣) سورة الأعراف، آية: ١٦
(٤) سورة الأنعام، آية: ١٥٣ (٥) سورة البقرة، آية: ١٩١

(تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ ^(١)) .

على ظاهر عبارة صاحب التيسير . والرابع ضم الشفتين بعد سكون الحرف . وهو الذى يأتى فى باب الوقف وفى باب وقف حمزة وهشام ، وآخر باب الإدغام على ماسنيين ذلك ، ونوضح مافيه من الإشكالات إن شاء الله وقوله لدى خلف : أى عنده ، ومعنى عنده : أى فى مذهبه وقراءته ، ووصل همزة القطع من قوله وأشتمم لخلاص ضرورة كما صرف براءة فيما تقدم ، وأصله من قولهم أشتممته الطيب : أى أوصلت إليه شيئا يسيرا مما يتعلق به وهو الرائحة ، والأولا مفعول وأشتمم ونقل الحركة من همزة أول إلى لام التعريف فتحركت ، فإن لم يعتد بالحركة كان حذف التنوين من قوله لخلاص لالتقاء الساكنين تقديرا ، وإن اعتد بها فحذف التنوين ضرورة ، وسيأتى تحقيق هذين الوجهين فى مسألة « عادا الأولى » والمراد بالأول .

(أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ^(٢)) .

أى أشممه وحده خلاص دون مابقى فى الفاتحة وفى جميع القرآن ؛ وهذه لإحدى الروايات عنه . وقل من ذكرها .

وروى أنه يوافق خلفا فى حرفى الفاتحة معا دون سائر القرآن .

وروى أنه يشم ما كان بالألف واللام فقط فى الفاتحة وغيرها . والرواية الرابعة أنه يقرأ بالصاد خالصة كسائر القراء فى الفاتحة وغيرها .

قال أبو الطيب بن غلبون : المشهور عن خلاص بالصاد فى جميع القرآن : قال : وهذه الرواية هى المعول عليها وبها أخذ فى فاتحة الكتاب وغيرها ؛

وفى الشرح الكبير تحليل هذه الروايات وبسط القول فى ذلك ؛ والله أعلم :

١١٠ - [عَلَيْهِمْ إِيَابُهُمْ حَمَزَةٌ وَلَدَيْهِمْ جَمِيعًا بِضَمِّ الْهَاءِ وَقَفًا وَمَوْصِلًا]

أى قرأ حمزة هذه الألفاظ الثلاثة بضم الهاء وحذف واو العطف من إلبهم ضرورة ، ومبأى له نظائر ، فوضع عليهم وإلبهم ولديهم نصب على المفعولية ؛ ويجوز الرفع على الابتداء وخبره حمزة أى يقرؤهن بالضم أو قراءة حمزة ، والأولى أن يلفظ بالثلاثة فى البيت مكسورات الهاء ليتبين قراءة الباقي ؛ لأن الكسر ليس ضدا للضم فلا تتبين قراءتهم من قوله بضم الهاء ، ولو قال بضم الكسر لبان ذلك ، ولعله أراد به وسبق لسانه حالة الإملاء إلى قوله بضم الهاء ، وسيأتى فى قوله : كسر الهاء بالضم شملا ، وقف لكل بالكسر مكلا ، ما يوضح أن الخلاف فى هذا الباب دائر بين كسر الهاء وضمها ، ومن عادته المحافظة على قيوده وإن كان موضع الخلاف مشهورا أولا يحتمل غيره كقوله : وهاهو وهاهى أسكن ، ثم قال : والضم غيرهم وكسر مع كونه صرح بلفظى هو وهى ، وهذه الكلمات الثلاث ليس منها فى الفاتحة إلا عليهم وأدرج معها إلبهم ولديهم لاشتراكهم فى الحكم ، وهذا يفعله كثيرا حيث يسمح النظم به كقوله « وقيل ، وغيض ، وجيء ، وحيل ، وسبق ، وسىء ، وسيت » ويتركه حيث يتعذر عليه ، فيذكر كل واحد فى سورته كقوله : فى الأحزاب بما يملكون اثنان عن

ولد للعلاء . ثم قال : في سورة الفتح : بما يعملون حج ، وقال في البقرة : وفتحك سين السلم ، ثم ذكر في الأنفال الذي في سورة القتال ، فكل واحد من الجمع والتفريق يقع مع اتحاد القارىء واختلافه ، وقوله جميعا : أى حيث وقعت هذه الثلاث في جميع القرآن ، ووقفا وموصلا حالان من حمزة : أى ذا وقف ووصل : أى في حالتي وقفه ووصله ، فالوصل مثل المرجع والرجع .

واعلم أن الضم في الهاء هو الأصل مطلقا للمفرد والمثنى والمجموع ، نحو : « منه ، وعنه ، ومنهما ، وعنهما ، ومنهم ، وعنهم ، ومنهن ، وعنهن » : ففتحت : في « منها ، وعنهما » لأجل الألف ، وكسرت إذا وقع قبلها كسر أو ياء ساكنة نحو « بهم ، وفهم » فمن قرأ بالضم فهو الأصل . وإن كان الكسر أحسن في اللغة كما قلنا في الصراط ، وإنما اختص حمزة هذه الألفاظ الثلاثة بالضم ، لأن الياء فيها بدل عن الألف ، ولو نطق بالألف لم يكن إلا الضم في الهاء فلحظ الأصل في ذلك ، وإنما اختص جمع المذكر دون المؤنث والمفرد والمثنى ، فلم يضم عليهن ، ولا عليه ، ولا عليهما ، لأن الميم في عليهم يضم عند ساكن في قراءته ، ومطلقا في قراءة من يصلها بواو ، فكأن الضم في الهاء إتباعا وتقديرا ، وليس في عليه وعليهما وعليهن ذلك ، ولم يلحظ يعقوب الحضرمي هذا الفرق فضم هاء الثنية وجمع المؤنث ، ونحو : فيهم ، وسيؤتيهم ، وقد ضم حمزة فيما يأتي :

(لِأَهْلِهِ امْكُثُوا ^(١)) .

وضم حفص « عَلَيْهِ اللهُ ^(٢) » في الفتح :

(وَمَا أَنَسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ ^(٣)) .

والضم الأصل في الكل ، والله أعلم .

١١١ - [وَصِلْ ضَمَّ مِيمِ الْجَمْعِ قَبْلَ مُحَرَكٍ (دِ) رَا كَا وَقَالُونَ بِتَخِيهِهِ جَلَا]

نبه على أن أصل ميم الجمع أن تكون مضمومة ، والمراد بوصل ضمها لإشباعه فيتولد منه واو ، وذلك كقولهم : في أنتم ، ومنهم أنتمو ، ومنهمو ، فيكون زيادة الجمع على حد زيادة الثنية هذه بواو وهذه بألف « فأنتمو ، وأنتمو » كالزيدون والزيدان وقاما وقاموا وكلاهما لغة فصيحة ، وقد كثر مجيئها في الشعر وغيره . قال لبيد :

* وَهُمُ فَوَارِسُهَا وَهُمْ حُكَّامُهَا *

لجميع بين اللغتين ، وكذا فعل الكميت في قوله :

* هَزَزْتُكُمْ لَوْ أَنَّ فِيكُمْ مَهْرَةً *

وقال الفرزدق :

* مِنْ مَّشَرِ حُبُّهُمْ دِينَ وَبُغْضُهُمْ * كُفْرٌ

وقوله : قبل محرك احتراز مما بعده ساكن وسيأتى حكمه ، لأن الزيادة قبل الساكن مفضية إلى حذفها لالتقاء الساكنين . وبقي عليه شرط آخر وهو أن لا يتصل بميم الجمع ضمير ، فإنه إن اتصل بها ضمير وصلت لجميع القراء وهي اللغة الفصيحة حينئذ ، وعليها جاء الرسم نحو :

(١) سورة طه ، آية : ١٠ (٢) آية : ١٠ (٣) سورة الكهف ، آية : ٦٣ .

(فَإِذَا دَخَلْتُمُوهُ ، فَاتَّخِذُوا مِنْهُمْ سُخْرِيًّا - فَاسْقَيْنَا كُمُوهُ - أَنْزَلْنَا مُكْمُوهُمَا - حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ - حَيْثُ تَقِفْتُمُوهُمْ - وَإِذْ يُرِيكُمْ أُوهُمُ) .

وقوله دراكا : أى متابعة ، وهو مصدر فى موضع الحال : أى صلة تابعا لما نقل ، يقال دارك الرجل صوبه : أى تابعه ، والدال رمز ابن كثير ، وصرف اسم قالون هنا وترك صرفه فيما تقدم ، فيكون صرفه أو ترك صرفه للضرورة ؛ وجلا : أى كشفت ، وذلك لأنه فيه بتخييره بين مثل قراءة ابن كثير وقراءة الجماعة على صحة القراءتين وثبوتها : أى يروى عن قالون الوجهان الوصل وتركه ، وهذا التخيير منقول أيضا عن نافع نفسه ، ويروى عن قالون مثل ورش : وعن ابن كثير مثل الجماعة :

١١٢ - [وَمِنْ قَبْلِ هَمْزِ الْقَطْعِ صَلَافًا لِرُشِهِمْ وَأَسْكَنَهَا الْبَاقُونَ بَعْدُ لِتَكْمَلًا]

كان يلزمه أن يذكر مع ورش ابن كثير وقالون ، لثلا يظن أن هذا الموضع يختص بورش كما قال فى باب الإمالة : رعى صحة ، ولو قال ومن قبل همز القطع وافق^(١) ورشهم لحصل الغرض .
ومعنى البيت أن ورشا يقرأ مثل قراءة ابن كثير إذا كان بعد الميم همزة قطع ، وهى التى تثبت فى الوصل نحو : (عَلَيْهِمْ - أَلَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ - وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ - إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا) .

لكن ورشا يكون أطول مدا من ابن كثير على أصله ، وإنما خص ورش الصلة بما كان قبل همزة لحيه المد وإيثاره له ، ولهذا مد مابعد همزة فى وجهه كما سيأتى وأراد أيضا الجمع بين اللغتين كما قال امرؤ القيس :

أَمْرَخَ خِيَامَهُمْ أَمْ عَشَرَ أَمَّ الْقَلْبُ فِي لَأَثَرِهِمْ مُنَحَدِرَ

وخص ذلك ليستعين بالمد على النطق بالهمز . قال أبو على : كأنه أحب الأخذ باللغتين وكان المد قبل همزة مستحبا . واعتل له المهدوى وغيره بما يلزمه من نقل الحركة على أصله ، ولو نقل إليها لتحركت بالضم والفتح والكسر ، فأنر أن يحركها بحركتها الأصلية ولا تتغيرها الحركات العارضة ، والهاء فى صلها وأسكنها تعود على ميم الجمع ، وإنما بين قراءة الباقي أنها بالإسكان لثلا يظن أنها بترك الصلة ، ولا يلزم من ترك الصلة الإسكان إذ ربما تبقى الميم مضمومة من غير صلة كما يفعل فى هاء الكناية وهو المعبر عنه ثم بالقصر وسيأتى ، ولم يقرأ بذلك فى الميم لقوتها واستغنائها عن الحركة ، ولما كانت الهاء خفية ضعيفة قويت بالحركة تارة وبها وبالصلة أخرى ، وقوله بعد متعلق بالباقون : أى الذين بقوا فى ذكرى بعد ذكر من وصل ، ولا يجوز تعلقه بأسكنها ، لأن من المسكين من سبق الواصلين فى الزمان كابن عامر إلا على تأويل ترتيب الذكر فيرجع إلى المعنى الأول . ويجوز أن يتعلق بمحذوف ، ولتكملا أيضا متعلق به : أى أعلمتكم بقراءة الباقي بعد ما ذكرت قراءة الواصلين لتكمل وجوه القراءة فى ميم الجمع ، وإن علقنا بعد بالباقون كان لتكملا متعلقا بأسكنها واللام للعاقبة ، لأنهم لم يسكنوها لهذه العلة ، وإنما كانت العاقبة ذلك . ويجوز على هذا أن يتعلق اللام بصلها والواو فى وأسكنها للحال : أى صلها لورش فى الحال التى أسكنها فيها الباقون لتكمل وجوها ، وإسكان ميم الجمع هو اللغة الفصيحة الفاشية . وقد وافق من وصلها على ترك الصلة فى الوقف ، وكذا فى هاء الكناية ، ولم ينبه الناظم على ذلك فى الباين ، والله أعلم .

(١) فيه نظر ، إذ لم يعلم منه أوافق الأقرب على التخيير أم الأبعد على الصلة اه ضباع .

١١٣ - [وَمِنْ دُونِ وَصْلِ ضَمِّهَا قَبْلَ سَاكِنٍ إِكْلٍ وَبَعْدَ الْهَاءِ كَسْرُ فَقَى الْعَلَا]

ذكر في هذا البيت حكم ميم الجمع إذا لقيها ساكن ، ولا يقع ذلك الساكن في القرآن إلا بعد همزة الوصل فقال : ضمها من غير صلة لكل القراء ، ووجه الضم تحريكها للالتقاء الساكنين ، واختير ذلك لأنه حركتها الأصلية فهي أولى من حركة عارضة ، ولم تمكن الصلة لأن إثباتها يؤدي إلى حذفها لأجل ما بعدها من الساكن ، وضمها فعل أمر . وفي نسخة ضمها على أنه مبتدأ خبره ما قبله أو ما بعده ومثله : « مِنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ ^(١) - وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ ^(٢) » .

وكان يمكن إثبات الصلة في :

« وَمِنْهُمْ الَّذِينَ ^(٣) » .

لأن الساكن بعدها مدغم ، فيبقى من باب إدغام أبي عمرو :

« قَالَ رَبِّ ^(٤) » .

وقد فعل ذلك البزى في « عنوه تلهي ، فظلمتمو تفكهن » إلا أن الفرق أن إدغام أبي عمرو والبزى طارىء على حرف المد فلم يحذف له وكذا إدغام « دابة ، والصاخة : وخاصة » فلم يحذف حرف المد خوفا من الإجحاف باجتماع إدغام طارىء وحذف : وأما إدغام اللام في الذين ، ونحوه فلاصل لازم وليس بطارىء على حرف المد ؛ فإنه كذلك أبداً كان قبله حرف مد أو لم يكن ، فحذف حرف المد للساكنين طردا للقاعدة ، فلم يقرأ منهمو الذين كما لم يثبت حرف المد في مثل :

(قَالُوا أَطِيعُونَا ^(٥) - وَأَدْخُلَا الْفَارَّ ^(٦) - وَفِي الْفَارِّ ^(٧)) .

ثم قال : وبعد الهاء كسر فتى العلا : أى إن وقع قبل الميم التي قبل الساكن هاء كسر أبو عمرو الميم لإتباعا للهاء لأن الهاء مكسورة ، وبقي الباقيون على ضم الميم ، ثم ذكر شرط كسر الهاء فقال :

١١٤ - [مَعَ الْكَسْرِ قَبْلَ الْهَاءِ أَوْ الْيَاءِ سَاكِناً وَفِي الْوَصْلِ كَسْرُ الْهَاءِ بِالْضَمِّ ^(٨) مَثَلًا]

أى إذا كان قبل الهاء كسر أو ياء ساكنة وقصر لفظ الهاء ضرورة ، وساكننا حال من الياء والياء كغيرها من الحروف يجوز تأنيثها وتذكيرها . ومعنى شملل : أسرع وفاعله ضمير عائد على كسر الهاء : أى أتى بالضم في عجل جعل الكسر آتيا بالضم تجوزا واتساعا وإن كانا لا يجتمعان . ووجهه توافق معنى القراءتين وصحتهما وحلول كل واحد منهما في محل الآخر ، والشين رمز حمزة والكسائي قرءا بضم الهاء والميم على الأصل في الميم والإتباع في الهاء وأبو عمرو كسر الهاء لما قبلها والميم للإتباع ، والباقيون ضموا الميم على الأصل لما احتاجوا إلى تحريكها لأجل الساكن بعدها ، وكسروا الهاء لمجاورة ما أوجب ذلك من الكسر أو الياء الساكنة ، كما أجمعوا على « بهم ، وفيهم »

(٢) سورة آل عمران أيضا ، آية : ١٣٩

(٤) سورة مريم ، آية : ٣

(٦) سورة التجرىم آية : ١٠

(١) سورة آل عمران ، آية : ١١٠

(٣) سورة التوبة ، آية : ٦١

(٥) سورة النمل ، آية : ٤٧

(٧) سورة غافر ، آية : ٤٩

إذا لم يكن بعدها ساكن : ولم يبالوا بالخروج من كسر إلى ضم ، لأن الكسر عارض ، قاله أبو علي : وقوله : في الوصل لم يكن إليه حاجة فإن الكلام فيه ، فكان ينبغي أن ينبه على أنه شرط في ضم الميم ، كما أنه شرط في ضم الهاء وإلا فيتأني به ها هنا يوهم أنه شرط في ضم الهاء فقط وليس كذلك ، وكان يغني عنه أيضا قوله بعد ذلك : وقف للكل بالكسر ، ثم مثل ما ذكره فقال :

١١٥ - [كَمَا بِهِمُ الْأَسْبَابُ ثُمَّ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ وَقِفْ لِلْكَلِّ بِالْكَسْرِ مُكْمِلًا]

« ما » في كما زائدة مثل ما قبل الهاء فيه كسر بقوله تعالى :

(وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ ^(١)) ومثله في (قُلُوبِهِمُ الْعِجْلُ ^(٢)) - مِنْ دُونِهِمْ أَمْرَانِ ^(٣)) .

ومثل ما قبله ياء ساكنة بقوله سبحانه :

(فَلَمَّا كَتَبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ ^(٤)) ومثله (يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ ^(٥)) - إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اتَّفَعِينَ ^(٦)) .

ثم قال وقف للكل بالكسر يعني في الهاء ، لأن ضمها في قراءة حمزة والكسائي كان إتباعا لضم الميم لا مجرد كون الضم هو الأصل ، فإنهما لم يضمّا الهاء في نحو :

(فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ ^(٧)) ولا ضم الكسائي نحو (أُنْعِمْتَ عَلَيْهِمْ ^(٨)) .

وإذا كان ضم الهاء إتباعا للميم ففي الوقت سكنت الميم فلم يبق إتباع فعادوا كسر الهاء ، ولا يستثنى من هذا إلا الكلمات الثلاث المقدم ذكرها ، وهى « عليهم ، وإليهم ، ولديهم » فإن حمزة يضم الهاء فيها وقفا ووصلا ، فلا يؤثر الوقت في مذهبه شيئا في نحو :

(عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ ^(٩)) .

إلا سكون الميم فقط وكان ينبغي ^(١٠) للناظم أنه ينبه على سكون الميم وقفا كما فيه على كسر الهاء ، ولكنه أهمله لوضوحه ، ومكملا حال : أى قف مكملا وجوه القراءة في ميم الجمع ، والله أعلم :

باب الإدغام الكبير

الإدغام إدخال الشئ في الشئ ، ومنه : أدغمت اللجام في فم الفرس : إذا أدخلته فيه ، وأدغمت رأس الفرس في اللجام كذلك ، قال الشاعر :

بِمَقَرِّ بَابٍ بِأَيْدِيهِمْ أَعْتَبَهُمْ خُصٌّ إِذَا أَفْرَعُوا أَدْعَنَ فِي الْأَجْمِ

(٢) سورة البقرة أيضا، آية: ٩٣

(٤) سورة النساء ، آية ٧٧

(٦) سورة يس ، آية : ١٤

(٨) سورة الفاتحة ، آية : ٧

(١) سورة البقرة ، آية : ١٦٦

(٣) سورة القصص ، آية ٢٣ .

(٥) سورة البقرة ، آية : ١٧٧

(٧) سورة البقرة ، آية : ١٠ .

(٩) سورة النساء ، آية : ١٧٧

(١٠) (قوله وكان ينبغي الخ) لاجابة إليه لأن الناظم لم يهمل ذلك بل بينه في قوله وأسكنها الباقون لأنه دل على أن أصله السكون وصلا ووقفا ، وإنما عرض له التغيير من الصلة والكسر والضم وصلا به ضباع .

ولما أدخل أحد الحرفين في الآخر على سبيل التقريب ونبا اللسان عنهما نبوة واحدة سمي إدغاما . وقيل أصل الكلمة من الخفاء ، ومنه الأدغم من الخيل : وهو الذي يخفي سواده ، فالحرف المدغم يخفي ولا يتبين ، يقال : أدغم : أدغم بوزن أفعل وافتعل ، وإنما فعلت العرب ذلك طلبا للخفة لما ثقل التقاء الحرفين المتجانسين والمتقاربين على ألسنتهم ، ويكون في بعض المواضع واجبا ، وفي بعضها جائزا ، وفي بعضها ممتنعا على تفصيل معروف عند علماء العربية .

وأما الإدغام في مذاهب القراء فينقسم إلى صغير وكبير : فالصغير ما اختلفت في إدغامه من الحروف السواكن ، ولا يكون إلا في المتقاربين ، وهو الذي يأتي ذكره بعد وقف حمزة وهشام على الهمز إلى أول باب الإمالة ، وهو في تسعة أحرف يجمعها قولك : ذل ثرب دفنت ، وكل المصنفين في علم القراءات يذكرونه .

وأما الإدغام الكبير فحذفه جماعة من المصنفين كصاحب العنوان ومكي والمهدوي ، ومنهم من فرشه على ترتيب السور ، وهو يكون في المثليين والمتقاربين من الحروف المتحركة ، وسمي بالكبير لتأثيره في إسكان المتحرك قبل إدغامه ، ولشموله نوعي المثليين والمتقاربين . ومن شواهد الإدغام الكبير في شعر العرب قول عدي بن زيد :

وَتَذَكَّرَ رَبُّ الْخَوَرَنَقِ إِذْ فَكَّرَ يَوْمًا وَلِلْهَدَى تَفْكِيرُ

فقوله تذكّر فعل ماضٍ ورب فاعله : وقال آخر :

عَشِيَّةٌ نَمْنَى أَنْ تَكُونَ حَمَامَةً بِمَكَّةَ بُوَيْبِكَ السَّتَارُ الْمُحَرَّمُ

١١٦ - [وَدُونَكَ الْإِدْغَامُ الْكَبِيرُ وَقُطْبُهُ أَبُو عَمْرٍو وَالْبُغَيْرِيُّ فِيهِ تَحْفَلًا]

دونك هنا من ألفاظ الإغراء ، يقال دونك كذا : أى خذه ، والإدغام مفعول به ، وقطب كل شيء : ملاكه ، وهو ما يقوم به ، وقطب القوم : سيدهم الذي يدور عليه أمرهم ، والواو في وقطبه للحال أو للاستئناف ، وقطبه مبتدأ وأبو عمرو خيره ، ثم استأنفت جملة أخرى فقال فيه تحفلا : أى في أبي عمرو اجتمع الإدغام ، يقال تحفل المجلس ، وتحفل اللبن في الضرع ، وتحفل الوادي : إذا امتلأ بالماء : ويجوز أن يكون أبو عمرو عطفت بيان والخبر فيه تحفلا ، على أن تكون الهاء في فيه للإدغام ، وفاعل تحفل ضمير عائذ على أبي عمرو : أى تحفل أبو عمرو في أمر الإدغام من جميع حروفه ونقله والاحتجاج له والقراءة به ، يقال : احتفلت لكذا أو بكذا أو في كذا ، وتحفل بمعناه مثل اكتسب وتكسب ، أراد بذلك أن مدار الإدغام على أبي عمرو ، فنه أخذ وإليه أسند وعنه اشتهر من بين القراء السبعة ، والإظهار والإدغام كلاهما مروى عن اليزيدي عن أبي عمرو من طريق الدوري والسوسي وغيرهما ، ولم أر بعد في كتاب تفصيلي رواية السوسي بذلك عن الدوري ^(١) وقد كان الشيخ الشاطبي رحمه الله يقرئ به من طريق السوسي ، ولم يوافق أبا عمرو في المشهور على شيء من الإدغام الكبير سوى حمزة في إدغام (بَيَّتٌ طَائِفَةٌ) :

(وَالصَّافَاتِ صَفًا^(١)) .

وما ذكر معها في سورتها . واختار أبو طاهر بن أبي هاشم الإظهار كما هو مذهب سائر القراء ، قال : لأن فيه إيتاء كل حرف حقه من إعرابه أو حركة بنيته التي استحقها ، والإدغام يلبس على كثير من الناس وجه الإعراب : ويوهم غير المقصود من المعنى ، نحو قوله تعالى :

(وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ^(٢) - وَالْمُصَوِّرُ لَهُ^(٣)) .

ولم يذكر أبو عبيد الإدغام في كتابه ، وقال في :

(بَيْتَ طَائِفَةٍ^(٤)) .

القراءة عندنا هي الأولى ، يعني الإظهار لكرهنا الإدغام إذا كان تركه ممكنا :

١١٧ - [فِي كَلِمَةٍ عَنْهُ مَنَاسِكُكُمْ وَمَا سَلَكَكُمْ وَبَاقِي الْبَابِ لَيْسَ مَعُولًا]

الأولى أن يقرأ مناسككم في هذا البيت من غير إدغام ، لأنه إن قرئ مدغما لزم ضم الميم وصانتها بواو ، وليست قراءة أبي عمرو ولا غيره هكذا ؛ نعم يجوز من حيث اللغة ، فلهذا نقول : إن اضطررنا إليه جاز ارتكابه كقوله فيما بعد :

(وَطَبِيعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ^(٥)) .

لأن البيت لا يترن إلا بالصلة ، وأما سلككم فلا يستقيم التلظظ به في البيت إلا مدغما ساكن الميم ، وأراد قوله :

(فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكَكُمْ^(٦) فِي الْبَقَرَةِ وَمَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرِ^(٧)) .

في سورة المدثر : أى لم يأت الإدغام من أبي عمرو في حرفين في كلمة واحدة إلا في هذين الموضعين : ويرد عليه نحو :

(يَرْزُقُكُمْ^(٨)) .

كما سيأتى في أول الباب الآتى ، فإنه أدغم ذلك وشبهه ، وجميعه من باب الإدغام الكبير في كلمة واحدة وإنما خصص هذين من باب التقاء المثليين في كلمة واحدة وما أوردناه هو من باب المتقاربين ، وإنما ورد عليه من جهة أنه لم يقيد بالمثليين ، بل قال : ففي كلمة عنه ، ولم يتقدم قبل هذا البيت سوى أنه حضنا على الإدغام الكبير ، ولم يعرفنا ماهو ، ووقع لى أنه لو قال عوض البيت السابق :

أبو عمرو البصرى يدغم أن تحرركا والتقى المثلان في الثانى الأول

(٢) سورة النمل ، آية : ٤٠

(٤) سورة النساء ، آية : ٨١

(٦) سورة البقرة آية ٢٠

(٨) سورة سبأ ، آية : ٢٤

(١) سورة الصافات ، آية : ١

(٣) سورة الحشر ، آية : ٢٤

(٥) سورة التوبة ، آية : ٨٧

(٧) آية : ٤٢ .

لكان شرحا للإدغام الكبير الواقع في المثليين ، ويأتى قوله : ففي كلمة عنه بعد ثمهيد قاعدته ، وقولنا
تحركا والتقى من باب قاما وقعد الزيدان ، وهو الوجه المختار للبصريين في باب توجه الفعلين إلى فاعل واحد ،
فاعلم أن الإدغام الكبير ضربان : أحدهما إدغام حرف في مثله ، وهو الذى ذكره في جميع هذا الباب . والآخر
إدغام حرف في مقاربه ، وسيأتى في الباب الآخر ، وشرطهما معا أن يكونا متحركين ، فإن سكن أول المثليين
وجب إدغامه للكل بشرط أن لا يكون حرف مدّ ولين ، ثم الحرف الذى يدغم في مثله لا يخلو هو الذى يدغم
فيه : إما أن يلتقيا في كلمة أو في كلمتين ، فإن التقيا في كلمة لم يدغم إلا في هاتين الكلمتين المذكورتين في هذا
البيت : ثم قال : وباقي الباب ليس معوّلا ، أى على إدغامه ، أو لامعوّلا عليه بإدغام ، أو التقدير : وإدغام
باقى الباب ليس معوّلا عليه فحذف المضاف ، كما أن التقدير : ففي كلمة عنه إدغام مناسككم ، وباقي الباب مثل
قوله تعالى « بأعيننا وأتعدائى ، وجباهم ، ووجوههم ، وبشركم » وقد روى إدغام ذلك وهو في بأعيننا
أقوى لتحرك ما قبل المثليين ، وفي بشركم ضعيف لسكونه وهو حرف صحيح . وقد أدغم أبو عمرو وغيره مواضع
تأتى في سورها مثل « مامكننى ، وتأمرؤنى أعبد ، وأتأجؤنى في الله » وروى إدغام :

(إِنْ وَرَّيْتَنِ اللَّهَ ^(١)) .

في آخر الأعراف ، وهو ضعيف لأن الحرف المدغم مشدّد ، وسيأتى أنه لا يدغم مثل ذلك نحو :

(مَسَّ سَقَر ^(٢)) والله أعلم . .

١١٨ - [وَمَا كَانَ مِنْ مِثْلَيْنِ فِي كَلِمَتَيْنِمَا فَلَا بُدَّ مِنْ إِدْغَامِ مَا كَانَ أَوَّلًا]

أى وما وجد من هذا القبيل وهو التقاء مثليين في كلمتين ، ويلزم من ذلك أن يكون أحدهما آخر كلمة والآخر
أول كلمة بعدها ، فلا بد من إدغام الأول في الثانى إلا ما يأتى استثناءؤه مما أجمع عليه أو اختلف فيه ، وشرطهما
أن يتحركا ، فإن سكن الأول أدغم للجميع ، وإن سكن الثانى فلا إدغام للجميع . مثال الأول :

(إِذْ ذَهَبَ ^(٣) - وَقَدْ دَخَلُوا ^(٤)) ومثال الثانى (إِلَى الصَّلَاةِ آتَخَذُوهَا ^(٥)) - كَمَثَلِ الْعَنَكَبُوتِ ^(٦))
أَتَخَذَتْ ^(٧)) .

ثم هذا الإدغام في المثليين من كلمتين يأتى في القرآن في سبعة عشر حرفا ، لأن عشرة من باقى الحروف لم
يلتقى منها مثلان متحركان في القرآن ، وهى : الجيم والخاء المعجمة ، والدال والذال والزاي والشين المعجمة ،
والصاد والضاد والطاء والظاء . وأما الألف فلا يأتى إدغامها لأنها لا تزال ساكنة . وأما الهمزتان إذا التقتا ، فأبو
عمرو يسقط الأولى إن اتفقتا ويسهل الثانية إن اختلفتا على ما سيأتى بيانه فلا إدغام فيها :

وأما الحروف التى تدغم في مقاربها فسته عشر حرفا ستأتى في الباب الآتى ، وأما نحو قوله :
(أَنَا نَذِيرٌ ^(٨)) .

(٢) سورة القدر ، آية ٤٨

(٤) سورة المائدة ، آية : ٥٧

(٦) سورة العنكبوت ، آية : ٤١

(١) سورة الأعراف ، آية ١٩٦

(٣) سورة الأنبياء ، آية : ٨٧

(٥) سورة المائدة ، آية : ٥٨

(٧) سورة الملك ، آية : ٢٦

فإن المثلين التقيا لفظا ولا إدغام محافظة على حركة النون ، ولهذا تعمد بألف في الوقف ، ومما يدغم آخر سورة الرعد وإبراهيم إذا وصلنا بالنسبة عند من يرى ذلك لأبي عمرو ، وقد ذكر فيه خلاف ، والله أعلم .

١١٩ - [كَيْفَ نَلْمُ مَا فِيهِ هُدًى وَطُبِيعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَالْعَفْوَ وَأَمْرُ تَمَثَّلًا]

مثل التقاء المثلين في كلمتين . وقد تقدم أن ذلك واقع في سبعة عشر حرفا ، وهي الباء والتاء والياء والحاء المهملة والراء والسين المهملة والعين ؛ وعشرة الأحرف بعدها ، مثال ذلك :

(لَقَدْ هَبَبَ بِسْمِئِهِمْ ^(١) - الشَّوْكَةَ تَسْكُونُ ^(٢) - ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ^(٣) - لَا أَبْرَحُ حَتَّى ^(٤) - فَاسْتَفْقَرَ رَبِّي ^(٥) - وَتَرَى الْقَاسَ سُكَارَى ^(٦) - وَطُبِيعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ ^(٧) - وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ ^(٨)) .
وليس في القرآن للعين غيره :

(تَعْرِفُ فِي وُجُوهِهِمْ ^(٩) - الْفَرَقُ قَالَ آمَنْتُ ^(١٠) - إِنَّكَ كُنْتَ بِنَا ^(١١) - جَعَلَ لَكُمُ ^(١٢) - تَعْلَمُ مَا ^(١٣) - أَحْسَنُ نَدِيًّا ^(١٤) - إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ ^(١٥) - إِنَّهُ هُوَ ^(١٦)) ولا تمنع صلة الهاء .
(نُوَدِيَّ يَا مُوسَى ^(١٧)) .

وقوله تمثلا : أى تمثل المذكور ، وهو إدغام أوّل المثلين إذا التقيا في كلمتين . ومعنى تمثلا : أى تشخص وتشكل وتصور وتبين ، وقد تضمن مامثل به في هذا البيت ثلاثة أنواع عليها مدار الباب . وذلك أن الحرف المدغم إما أن يكون قبله متحرك أولا ، فإن كان فمثاله :

(يَفْلُمُ مَا ^(١٨) - وَطُبِيعَ عَلَى ^(١٩)) .

وإن لم يكن متحركا ، فلما أن يكون حرف مد أولا ، فإن كان فمثاله :
(فِيهِ هُدًى ^(٢٠)) .

وإن لم يكن حرف مد فهو حرف صحيح ، ومثاله :

(خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ ^(٢١)) .

- | | | |
|---------------------------------|--------------------------------|---------------------------------|
| (١) سورة البقرة ، آية : ٢٠ | (٢) سورة الأنفال ، آية : ٧ | (٣) سورة المائدة ، آية : ٧٣ |
| (٤) سورة الكهف ، آية : ٦٠ | (٥) سورة ص ، آية : ٢٤ | (٦) سورة الحج ، آية : ٢ |
| (٧) سورة التوبة ، آية : ٨٧ | (٨) سورة آل عمران ، آية : ٨٥ | (٩) سورة المطففين ، آية : ٢٤ |
| (١٠) سورة يونس ، آية : ٩٠ | (١١) سورة طه ، آية : ٣٥ | (١٢) سورة النحل ، آية : ٨٩ |
| (١٣) سورة المائدة ، آية : ١١٦ | (١٤) سورة مريم ، آية : ٧٣ | (١٥) سورة آل عمران ، آية : ١٨ |
| (١٦) سورة الإسراء ، آية : ١ | (١٧) سورة طه ، آية : ١١ | (١٨) سورة النحل ، آية : ١٩ |
| (١٩) سورة التوبة ، آية : ٨٧ | (٢٠) سورة البقرة ، آية : ٢ | (٢١) سورة الأعراف ، آية : ١٩٩ |

وهذا القسم إطلاقاً الإدغام عليه فيه مساححة ، بخلاف النوعين المتقدمين ، وسيأتى تحقيق ذلك فى آخر باب إدغام المتقاربين . ثم ذكر ما استثنى إدغامه من المثليين فقال :

١٢٠ - [إِذَا لَمْ يَكُنْ تَا مُخْبِرٌ أَوْ مُخَاطَبٌ أَوْ الْمُكْتَسِبِ تَنْوِينُهُ أَوْ مُنْقَلًا]

الضمير فى يكن عائد إلى قوله ما كان أولاً : أى إذا لم يكن ذلك الأول من المثليين تاء مخبر : أى ضمير هو تاء دالة على المتكلم ، أو يكن تاء مخاطب ، أو يكن الذى اكتسب تنوينه : أى متونا : وأشار بذلك إلى أن نون التنوين كالحلية والزينة ، فلا ينبغي أن يعدم ، وقصر لفظ تاء وأسكن بياء المكتسب ضرورة ، وهما منصوبان خبرين لقوله يكن ، ولهذا نصب أو منقلاً ، وعلة استثناء النون والمنقل ظاهرة . أما النون فلأن التنوين حاجز بين المثليين ، وهو حرف صحيح معتد به فى زنة الشعر : وتنقل إليه حركة الهجزة ويكسر لالتقاء الساكنين . وأما المنقل فيستحيل إدغامه بدون حذف أحد الحرفين من المشدد ، وقد حكى بعضهم إدغامه على لغة تخفيف الملهدد ، وحكى بعضهم إدغامه :

(مِنْ أَنْصَارٍ رَبَّنَا^(١)) .

ولم يعتد بالتنوين لذهابه فى الوقف ، وحكى بعضهم إدغامه :

(لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ^(٢)) .

وفيه المانعان الخطاب والتشديد ، والعلة فى استثناء تاء المخبر والمخاطب كونهما كناية عن الفاعل أو شبهه ، والإدغام تقريب من الحذف ، والفاعل لا يحدف نحو :

(كُنْتُ تَرْابًا^(٣) - وَمَا كُنْتُ تَتَلَوُ^(٤))

والحق بذلك التاء من أنت^(٥) تكرره وشبهه ليكون الباب واحداً ، وذكر لذلك علل آخر هى فى الشرح الكبير .

١٢١ - [كَكُنْتُ تَرْابًا أَنْتَ تُسَكِّرُهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ وَأَيْضًا تَمَّ مِيقَاتُ مُثَلًا]

هذه أمثلة مما تقدم استثناءه فى البيت السابق على ترتيبه ؛ وقوله : وأيضاً أى أمثل النوع الرابع ولا اقتصر على تمثيل الأنواع الثلاثة ، وهو مصدر آهس : إذا رجع ، والضمير فى مثلاً عائد على المذكورات : أى مثل جميع المستثنى ، أو يكون عائداً على لفظ :

(تَمَّ مِيقَاتُ^(٦)) .

أخ وأيضاً ثم ميقات ، مثل به كما مثل بالثلاثة الأول ، ومثله :

(مَسَّ سَقَرٌ^(٧) - وَخَرَّ رَاكِمًا^(٨) - وَأُحِلَّ لَكُمْ^(٩)) .

(١) سورة آل عمران ؛ آية : ١٩٢ ، ١٩٣ (٢) سورة الإسراء ، آية : ٧٤ .

(٣) سورة النبأ ، آية : ٤٠ (٤) سورة العنكبوت ، آية : ٤٨ .

(٥) قوله رحمه الله والحق بذلك التاء من أنت فيه إشارة إلى أن التاء من أنت ليست بضمير بالإجماع ، وإنما الضمير أن اهـ .

(٦) سورة الأعراف ، آية : ١٤٣ (٧) سورة القمر ، آية : ٤٨ .

(٨) سورة ص ، آية : ٢٤ (٩) سورة النساء ، آية : ٢٤ .

وقد أورد على استثناء المنون الهاء الموصولة بواو أو ياء نحو :

(سُبْحَانَهُ هُوَ اللَّهُ^(١) - مِنْ فَضْلِهِ^(٢) - هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ^(٣)) .

وقيل يلزم استثناؤه أيضا، فإن الواو والياء حرف حاجز بين المثلين : زعم أبو حاتم وغيره أن الإدغام فيها غير جائز :

والفرق بينهما أن التنوين حرف مستقل مقصود في نفسه دال على تمكن الاسم وصرفه ، والصلة عبارة عن إشباع حركة الهاء ، فلم يكن لها استقلال ولهذا تحذف للساكن والتنوين محرك . وإذا اجتمع التنوين وحرف العلة حذف حرف العلة وبقى التنوين نحو : قاض وغاز ، فهو أولى بالاعتداد فضلا عن الصلة ، والله أعلم :

١٢٢ - [وَقَدْ أَظْهَرُوا فِي الْكَافِ يَحْزُنُكَ كُفْرُهُ إِذِ النَّوْنُ تُحْنِي قَبْلَهَا لِتُجَمَّعَ لَ]]

أراد قوله تعالى في سورة لقمان :

(وَمَنْ كَفَرَ فَلَا يَحْزُنُكَ كُفْرُهُ^(٤)) .

استثناء بعضهم للعلة التي ذكرها^(٥) وبعضهم أدغمه جريا على الأصل ، والضمير في أظهرها يعود إلى بعض المصنفين والرواة وأهل الاختيار لا إلى جميعهم ، لأنهم مختلفون في ذلك على ما نقلناه في الشرح الكبير ، وهذه العلة ذكرها أبو طاهر بن أبي هاشم وغيره ، وهي أن الإخفاء تقريب من الإدغام والنون تحنى قبل الكاف على ماسيأتي تقريره في باب أحكام النون الساكنة والتنوين ، وإذا كان الإخفاء كالإدغام فكأن الكاف . الأولى مدغم فيها فتكون كالحرف المشدد في « مس سقر » ونحوه ، وذلك ممتنع الإدغام فكذا هذا ، وهذه العلة تقوى استثناء تاء الخبر والمخاطب في نحو : كنت وأنت ، لأن النون أيضا مخففة قبل التاء ، فكأن الناظم أراد بهذه العبارة الاستدلال على صحة استثناء تاء الخبر والمخاطب ، فقال إنهم أظهرها الكاف من « يحزنك » لهذه العلة ، وهي موجودة في تاء الخبر والمخاطب ، وإذ ظرف فيه معنى التعليل ، وقوله لتجمل لتعليل لإخفاء النون أو للإظهار والضمير فيه للكلمة : أي لتجمل الكلمة ببقائها على صورتها ، والله أعلم .

١٢٣ - [وَعِنْدَهُمُ الْوُجْهَانِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ تَسْمَى لِأَجْلِ الْخُذْفِ فِيهِ مُعَلَّلًا]

أي وعند المصنفين من المشايخ الوجهان من الإظهار والإدغام في كل موضع التقى فيه مثلان بسبب حذف وقع في آخر الكلمة الأولى لأمر اقتضى ذلك ، وقد يكون المحذوف حرفا أو حرفين . فن نظر إلى أصل الكلمة فيظهر إذ لم يلتق في الأصل مثلان ، ومن نظر إلى الحالة الموجودة فيدغم ؛ وقوله تسمى فعل ماض وقع صفة لموضع ، وأضاف التسمية إليه تجوزا لأجل أنه وجد فيه ما اقتضى تلقيبه بذلك ، ولو قال يسمى بضم الياء المثناة من تحت لكان حسنا وهو حقيقة الكلام ، ومعللا مفعول به على الوجهين ، وكل كلمة فيها حرف العلة ، وهي :

(١) سورة الزمر ، آية : ٤ (٢) سورة النساء ، آية : ٣٢ .

(٣) سورة آل عمران ، آية : ١٨٠ (٤) سورة لقمان ، آية : ٢٣ .

(٥) لا داعي إلى هذا التفصيل ، إذ لا يستفاد الخلاف من لفظ الناظم مع أن الإجماع عن أبي عمرو من طريق السوسى على الإظهار . قال السخاوى . روى إدغامه من طريق الدورى عن أبي عمرو ، وروى غيره الإظهار ، وبه أخذ أبو عمرو الحافظ ، وعليه قول ناظم القصيدة اه ضباع .

الألف والياء والواو موضع أحد حروفها الأصول تسمى معلقة ، فإن طرأ عليها ما يغير حرف العلة فيها من حذف أو قلب يقال هذه كلمة معتلة وقد أعلت ، كأنه حصل بها إعلال ومريض ، فقوله معللاً لا يجيء من أعله إنما هو اسم مفعول من علله ولا يبعد استعماله بمعناه ، مثل : نزل وأنزل ، ثم مثل ذلك فقال :

١٢٤ — [كَيْبَتَغْ يَجْزُومًا وَإِنْ يَكْ كَذِبًا وَيَخْلُ لَكُمْ عَنْ عَالِمِ طَيْبِ الْخَلَا]

أراد : (وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا ^(١)) .

كان الأصل يبتغي بالياء فحذفت للجزم ، وقوله يجوز وما حال فيه على أن هذا اللفظ فرع عن غيره ، وإن يك أصله يكون فسكنت النون للجزم فحذفت الواو لالتقاء الساكنين ثم حذفت النون تخفيفاً ، فهذه الكلمة حذفت منها حرفان .

(يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ ^(٢)) .

أصله يخلو بالواو ، وإنما حذفت جواباً للأمر ، وقوله عن عالم متعلق بقوله في البيت السابق : وعندهم الوجهان : أى عند أهل الأداء الوجهان مرويان عن عالم طيب الخلا ، وأراد به أبا عمرو بن العلاء نفسه لأنه قطب ذلك كما سبق ، أو أراد به أبا محمد اليزيدى لأنه هو الذى شهر ذلك عنه : والخلا بالقصر : الرطب من الحشيش وكفى به عن العلم لأن الناس يقتبسونه كما يخلون الخلا ، ويقال : هو طيب الخلا : أى حسن الحديث . وقال الشيخ أبو الحسن رحمه الله : أراد بالعالم الطيب نفسه ، أو صاحب التيسير : أى خذه أو أخذته أنا عنه ، والله أعلم .

١٢٥ — [وَيَا قَوْمِ مَالِي ثُمَّ يَأْقَوْمِ مَنْ يَلَا خِلَافٍ عَلَى الْإِدْغَامِ لَاشَكَّ أَرْسِلَا]

أراد : (يَا قَوْمِ مَالِي أَدْعُوكُمْ إِلَى النَّجَاةِ ^(٣) - وَيَا قَوْمِ مَنْ يَنْصُرُنِي مِنَ اللَّهِ ^(٤)) .

أرسلا أطلقا على الإدغام بلا خلاف لاشك في ذلك ؛ إذ ليس فيهما ما يمنع الإدغام ، وإن توهم متوهم أنه من باب المعتل ، لأن أصله ياقومى بالياء ثم حذفت رد عليه وهمه ، فإن اللغة الفصيحة ياقوم بحذف الياء وصاحبها لا يثبت الياء بحال ، فصارت الياء كالعدم من حيث التزم حذفها ، ولأن الياء المحذوفة من ياقوم ليست من أصل الكلمة بل هى ضمير المضاف إليه ، بخلاف المحذوف من يبتغ ونحوه ، وكأن الناظم أورد هذا البيت فى صورة الاحتجاج على ترجيح الإدغام فى المعتل فقال : قد أجمعوا على إدغام هذا فكذا ماسبق ، ونص صاحب التيسير على أنه من المعتل مع الإجماع على الإدغام .

١٢٦ — [وَإِظْهَرُ قَوْمِ آلِ لُوطٍ إِسْكَونَهُ قَلِيلَ حُرُوفٍ رَدَّهُ مِنْ تَنْبَلَا]

عنى بالقوم أبا بكر بن مجاهد وغيره من البغداديين ، منعوا إدغام «آل لُوط ^(٥)» حيث وقع لقلة حروفه ، وهو فى الحجر والنمل والقمر ، ولا أعلم مامعنى قولهم إنه قليل الحروف ، فإنهم إن عتوا به أنه فى الخط حرفان

(١) سورة آل عمران ، آية : ٨٥ . (٢) سورة يوسف ، آية : ٩ .

(٣) سورة غافر ، آية : ٤١ . (٤) سورة هود ، آية : ٣٠ . (٥) سورة القمر وغيرها من السور ، آية : ٣٤ .

فلا اعتبار بالخط ، وإنما الاعتبار باللفظ ، وهو في اللفظ ثلاثة أحرف ، فهو مثل : قال لهم ، فكما يدغم قال يدغم آل لأنه مثله ، وعلى وزنه فيمنع هذا التعليل من أصله ويرد على قائله ، فقوله وإظهار قوم مبتدأ خبره قوله رده من تبلا ، يعني به صاحب التيسير وغيره : أى من صار نبيلاً في العلم : أى من رسخت فيه قدمه ، أو من مات من المشايخ ، يعني أن هذا رد قديم .

ثم بين الذى رده به فقال :

١٢٧ - [بِإِدْغَامِ لِكَ كَيْدًا وَلَوْ حَجَّ مُظْهِرٌ بِإِعْلَالِ ثَانِيهِ إِذَا صَحَّ لَاعْتِلَاً]

قال صاحب التيسير رحمه الله : قد أجمعوا على إدغام « لك كيدا » في يوسف وهو أقل حروفاً من آل لأنه على حرفين ، وقيل لا يستقيم هذا الرد ؛ لأن لك كلمتان اللام حرف والكاف مجرورة المحل بها ؛ فهي قائمة مقام اسم مظهر وهو يوسف ، فكما يدغم : « لِيُؤَسِّفَ فِي الْأَرْضِ ^(١) » فكذا الكاف التي هي كناية عنه . ثم قال : ولو حج مظهر ، أى ولو احتج من اختار الإظهار استعمل حج بمعنى احتج مثل قرأ واقرأ وكسب واكسب ، والمعروف أن حج : بمعنى غلب في الحجة كقوله عليه الصلاة والسلام :

« فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى » .

وإن حل ما في البيت على هذا المعنى لم يبق لقوله لاعتلا فائدة ، فإن من غلب في حجته معتل : أى مرتفع ، وأراد أن يذكر حجة سائغة غير منقوضة عليه لمن اختار الإظهار في آل لوط ، وهي حجة قد سبق بها جماعة من المتقدمين ، مثل ابن أبي هاشم وابن مهران وصاحب التيسير ، وهي أن ثاني حروف آل قد تغير مرة بعد مرة والإدغام تغير آخر ، فعدل عنه خوفاً من أن يجتمع على كلمة قليلة الحروف في نظريهم تغييرات كثيرة ، فيصير مثل :

(وَإِنْ يَكُ كَاذِبًا ^(٢)) .

وقوله : إذا صح بعد قوله بإعلال ثانيه من محاسن الكلام حيث قابل الإعلال بالصحة ، يعني إذا صح له الإظهار من جهة النقل ، فإن أبا عمرو الداني قال في غير التيسير : لأعلم الإظهار فيه من طريق اليزيدى . ثم بين إعلال ثانيه فقال :

١٢٨ - [فَإِذَا لَهُ مِنْ هَمْزَةٍ هَاءٌ أَصْلُهَا وَقَدْ قَالَ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ وَآوِ أَبْدِلَاً]

أى إبدال ثاني حروف آل وهو الألف من همزة أصل تلك الهمزة هاء ، يعني هذا القائل أن أصل الكلمة أهل فأبدلت الهاء همزة ، كما قيل أُرقت في هرقت ، فاجتمعت همزة ساكنة بعد همزة مفتوحة فوجب قلبها ألفاً على القياس المطرد المعروف الذى بينه في آخر باب الهمز المفرد ، وهذا القول وإن اعتمد عليه جماعة فهو مجرد دعوى وحكمة لغة العرب تأتى ذلك ، إذ كيف يبدل من الحرف السهل وهو الهاء حرف مستثقل ، وهو الهمزة التى من عادتهم الفرار منها حذفاً وإبدالاً وتسهيلاً على ما عرف في بابها ، مع أنهم إذا أبدلوا الهاء همزة في هذا المكان فهي في موضع لا يمكن إثباتها ، بل يجب قلبها ألفاً ، فأى حاجة إلى اعتبار هذا التكثر من التغيير بلا دليل ،

وفي لفظ ماء قام دليل إبدالها همزة لتتقوى على الإعراب ، وأما أرقط فالحاء فيه بدل من الهمزة وليست الهمزة بدلا من الهاء ، كذا يقول أهل النحو ، وهو الموافق للقياس .

ثم قال وقد قال بعض الناس يعنى أبا الحسن بن شنبوذ وغيره : إن ثاني آل أبدل من واو ، وهذا هو الصحيح الجارى على القياس . وأهل التصانيف من اللغويين وأصحاب الأعزية لا يفسرون هذه الكلمة إلا في فصل الواو بعد الهمزة فيكون أصل الكلمة أول ، كما أن أصل قال قول ، فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا في اللفظين على قياس معروف في علم التصريف ، فهو مشتق من آل يثول إذا رجع : أى أن آل الرجل إليه يرجعون في النسب أو الدين والمذهب . وإذا كان من باب قال فله حكم قال فیدغم .

ولم يذكر الشاطبي رحمه الله هذا القول الثاني حجة للإظهار ، فإنه غير مناسب له ، وإنما بين أن العلماء يختلفون في أصل الكلمة ، فيعطى كل أصل حكمه .

١٢٩ - [وَوَاوٌ هُوَ الْمُضْمُومُ هَاءٌ كَهُوَوَ مَنْ فَأَدْغِمَ وَمَنْ يُظْهِرُ فَيَا لَمَدَّ عَلَلًا]

المضموم بالخفض صفة لهو وهاء منصوب على التمييز : أى الذى ضمت هاؤه نحو :
(هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ ^(١)) .

احترز بذلك عما سكنت هاؤه في قراءة أبي عمرو ، وهو ثلاثة مواضع .

(فَهُوَ وَإِئْمٌ بِنَا ^(٢) - وَهُوَ وَإِئْمٌ الْيَوْمَ ^(٣) - وَهُوَ وَاقِعٌ بِمِ ^(٤))
ولجمهور على ^(٥) منع الإدغام في هذه المواضع الثلاثة .

وبعضهم قال هى مظهرة بلا خلاف ، ووجهه أن الكلمة قد خففت بسكون هائها فلم تحتاج إلى تخفيف الإدغام .

وقال صاحب التيسير : لاخلاف في الإدغام . قلت : يريد في طرقة التى قرأ بها ، وإلا فقد ذكر الخلاف فيها أبو على الأهوازي والحافظ أبو العلا وغيرهما قدس سرهم .

وأما المواضع المضمومة الهاء ، وهى ثلاثة عشر موضعا فإدغامها ظاهر ، ولهذا جزم بقوله فأدغم ، ومنهم

(١) سورة النحل ، آية : ٧٦ (٢) سورة الأنعام ، آية : ٢٧ .

(٣) سورة النحل أيضا ، آية : ٦٣ (٤) سورة الثورى ، آية : ٢٢ .

(٥) حاصل كلامه أن الجمهور من رواة أبي عمرو على عدم إدغام المواضع الثلاثة ، لأن الهاء خففت بالسكون فلا تحتاج إلى تخفيف الإدغام ، إلا أن صاحب التيسير على أنه لاخلاف في الإدغام ، وهذا التقدير يعلى جواز الوجهين في الثلاثة من طريق النظم وجرى على ذلك أيضا شذاعة في شرحه ، وهو خلاف المفهوم من كلام الناظم ، إذ المفهوم منه والذى جرى عليه جمهور الشراح عدم الخلاف فيهن ، وذلك أنه لما قيد عمل الخلاف بالمضموم الهاء بقى ساكنها على الأصل في اجتماع التلحين من متفق الإدغام ، كما أنه لما قيد بواو هو بقى غير واو هو مدغما على الأصل فيه نحو (خذ العفو وأمر) . وأيضا تمليل المظهر بالمد يفهم أنه حيث لا يوجد المد لا يظهر . ويؤيد ما قلناه قول الحافظ الداني في جامعه في إدغام « هو ومن » بالوجهين قرأت ذلك ، واختار الإدغام لأطراده وجريه على قياس نظائره . ثم قال : فإن سكن ما قبل الواو سواء كان هاء أو غيرها فلا خلاف في إدغام الواو في مثلها وذلك نحو « وهو وليهم » و « خذ العفو وأمر » اهضباع .

من أظهرها ، لأن الواو زيدت تقوية لهاء الضمير ، ففي إدغامها كالإخلال بما زيدت لأجله ، ولأن الواو تشدد في لغة قوم من العرب ، والتخفيف هو اللغة الفصحى التي نزل بها القرآن ، ففي إدغامها ما يؤدي إلى أن الواو تشبه بتلك اللغة . وقيل أيضا إن تشديد الواو هو الأصل ثم خففت فاستغنى بذلك التخفيف عن تخفيف الإدغام ، وكل هذه علل حسنة للإظهار لا بأس بها ، وقول الشاطبي : ومن يظهر فبالمد عللا ، يوهم أنه لم يعلله بغير ذلك ، ثم تقديره أن يقلل : إذا كان قبل الواو ضمة وقصد إلى إدغامها وجب إسكانها للإدغام فتصير حرف مد ولين ، وحروف المد واللين لا تندغم لأداء الإدغام إلى ذهاب المد مثل « قالوا وأقبلوا » وهذا خطأ من المعلل ، فإن هذا مد تقديرى لا يثبت له ، فلا يلزم من منع الإدغام حيث كان المد محققا أن يمتنع أيضا إذا كان المد مقدرا .

١٣٠ - [وَيَأْتِي يَوْمٌ أَدْعُمُوهُ وَنَحْوُهُ وَلَا فَرْقَ يَنْجِي مَنْ عَلَى الْمَدِّ عَوَّلَا]

نقض على من علل بالمد في إظهار الواو ، بأنه يلزمه مثل ذلك في الياء في « يأتي يوم » ونودي باموسى « وهذا مدغم عند من يرى الإظهار في : هو ومن ، ونحوه ، ولا فرق بينهما فيما يرجع إلى المد ، فإن ما قرره في الواو موجود مثله في الياء ، فهذا معنى قوله : ولا فرق ينجي من على المد عوولا . وأما قوله :

(فَهِيَ يَوْمَ مَذِّ وَاهِيَةٍ ^(١)) .

فينبغي أن يكون حكمه حكم قوله تعالى « وهو واقع بهم » فإن الكلمة خففت بإسكان الهاء فيهما ، والضمير في أدغموه عائد على معنى من في قوله ومن يظهر فبالمد عللا .

١٣١ - [وَقَبْلَ يَتَسَنَّ الْيَاءُ فِي الْإِلَاءِ عَارِضٌ سُكُونًا أَوْ أَصْلًا فَهُوَ يُظْهِرُ مُسْهِلًا]

أى فأبو عمرو يظهره راكبا للطريق الأسهل ، يقال : أسهل : إذا ركب السهل ، يعنى أنه أظهر الياء من قوله تعالى :

(وَاللَّائِي يَتَسَنَّ مِنْ الْحَبِيشِ ^(٢)) .

بلا خلاف ، وعلل ذلك بأن الياء عارض سكونها أو أصلها ، فقوله سكونا أو أصلا منصوبان على التمييز ، ونقل حركة همزة أصلا إلى واو أو فكأنه أراد تعليلين ، ولو أراد أن يجعل المجموع علة واحدة لقال سكونا وأصلا : أى سكونها عارض وأصلها عارض ، وكلا التعليلين غير مستقيم . أما السكون العارض فغير صالح لأن يمنع الإدغام كما لم يمنع في نحو :

(فَأَضْبِرْ لِحَكَمِ ^(٣) - وَمَنْ كَمْ يَنْبُ فَأُولَئِكَ ^(٤)) .

وأما إن كانت في نفسها عارضة وأصلها همزة فكان ينبغي أن يجرى فيها الوجهان المتقدمان في يبتغ ونحوه نظرا إلى الأصل وإلى ما عليه اللفظ الآن ، وفي قوله عارض أصلا نظار ، فإن الأصل هو الهمز وليس بعارض ، ولو قال لفظا موضع أصلا لكان أبين .

(٢) سورة الطلاق ، آية : ٤

(٤) سورة الحجرات ، آية : ١١

(١) سورة الحاقة ، آية : ١٦

(٣) سورة ق ، آية : ٤٨

وشبخنا أبو الحسن زاد في شرحه بآخره أن أصلاً منصوب على المصدر بقولك: ما فعلته أصلاً. قال: وأو بمعنى بل، أو بمعنى الراو فكأنه جعل المجموع علة واحدة، والظاهر خلافه.

ثم الصواب أن يقال لا مدخل لهذه الكلمة في هذا الباب بنى ولا إثبات، فإن الياء كما زعم الناظم ساكنة، وباب الإدغام الكبير مختص بإدغام المتحرك، وإنما موضع ذكر هذه قوله: وما أول المثاليين فيه مسكن فلا بد من إدغامه، وعند ذلك يجب إدغامه لسكون الأول وقبائه حرف مد، فالتقاء الساكنين فيه على حدهما.

على أني أقول^(١) سبب الإظهار عدم التقاء المثاليين بسبب أن أبا عمرو رحمه الله كان يقرأ هذه الكلمة بتليين الهمزة بين يين، وعبروا عنه بياء مختلصة الكسرة والهمزة المسهلة كالحققة. قال أبو بكر بن مهران: ولا تدغم «واللأني يثن» لأنها ليست بياء خالصة فيدغمها في مثلها، إنما هي همزة ملينة، ولو كانت ياء خالصة لأدغم.

قلت: ومن غير من الرواة عن قراءة أبي عمرو بإسكان الياء خفي عنه أمر التسهيل فلم يضبطه، والله أعلم. وقد نظمت هذا التعليل الصحيح فقلت:

وقبل يثن الياء في اللاء همزة ملينة حقاً فأظهر مسهلاً

باب إدغام الحرفين المتقاربين في كلمة وفي كلمتين

هذا أيضاً من جملة الإدغام الكبير، فإنه على ضربين: إدغام المثاليين وإدغام المتقاربين كل واحد منهما في كلمة وفي كلمتين، فإدغام المثاليين مضي في الباب السابق فلا يحتاج فيه إلى أكثر من أن تسكن الحرف وتدغمه في مثله، وهذا الباب مقصور على إدغام حرف في حرف يناربه في المخرج، ويحتاج فيه مع تسكينه إلى قلبه إلى لفظ الحرف المدغم فيه، فترفع لسانك بلفظ الثاني منهما مشدداً ولا تبقى للأول أثراً، إلا أن يَكون حرف إطباق أو ذاغنة فتبقى أثر الإطباق والغنة على تفصيل في ذلك معروف والتقاربان كالمثاليين تقريباً فساغ الإدغام فيهما؛ وليس ذلك في كل متقاربين، فقد تعرض موانع من الإدغام ومتنصيات الإدغام أبعد منهما، فاعتمد على ما يذكره.

١٣٢ - [وَإِنْ كَلِمَةٌ حَرْفَانِ فِيهَا تَقَارَبَا فَإِدْغَامُهُ لِلْعَاقِبِ فِي السَّكْفِ مُجْتَمَعًا]

كلمة فاعل فعل مضمر: أى وإن وجدت كلمة وكان ينبغي أن يكون بعدها ما يفسر هذا المضمر كقوله تعالى:

(وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ^(٢)).

فالوجه أن يقول: وإن كلمة وجد فيها حرفان تقاربا، فيكون حرفان فاعل فعل مضمر. أو نقول: حرفان مبتدأ وتقاربا خبره، ولك أن تجعل حرفان بدلا من كلمة، بدل بعض من كل فيكون تقارباً نعت حرفان، وهو تفسير للمضمر المقدّر: أى وإن تقارب حرفان في كلمة، والهاء في إدغامه تعود على أبي عمرو وهو مبتدأ

(١) فيه نظر، لأن كلام الناظم مفرع على وجه إبدال الهمزة ياء ساكنة ليدخل في المثاليين لاعتلى وجه تسهيلها بين يين. وحيثند فلا حاجة إلى تغيير البيت بما قاله اه ضياع.

(٢) سورة التوبة، آية: ٦

ومجئلى خبره : أى إدغام أبى عمرو للقاف فى الكاف مكشوف منظور إليه : أى أنه مشهور ظاهر ، ويجوز أن يكون الخبر قوله : للقاف فى الكاف ، كما تقول : إكراى لزيد : أى أخصه بذلك دون غيره فكذا هاهنا : أى إدغام أبى عمرو فى الحرفين المتقاربين فى كلمة كائن للقاف فى الكاف لاغير ، ومجئلى على هذا فى موضع نصب على الحال .

ومعنى البيت أنه لم يدغم من كل حرفين متقاربين التقيا فى كلمة واحدة سوى القاف فى الكاف بشرطين يأتى ذكرهما فى البيت الآتى ، فنحو : متجاورات ، ويتدبرون ، والمتطهرين ، وينتكرون ، والمتصدقين لايدغمه وإن كانت التاء تدغم فى الجيم والذال والطاء والذال والصاد على ماسياتى فى هذا الباب وغيره : ثم ذكر الشرطين فقال :

١٣٣ — [وَهَذَا إِذَا مَا قَبْلَهُ مُتَحَرِّكٌ مُبِينٌ وَبَعْدَ الْكَافِ مِمَّ تَحْدَلًا]

مازائدة مثلها فى قوله تعالى :

(وَإِذَا مَا أَنْزَلَتْ سُورَةٌ^(١)) .

أى وهذا الإدغام كائن إذا استقر قبل القاف حرف متحرك ووقع بعد الكاف ميم ، وإنما اشترطا ليكونا على منهاج ما دغم من المثلين فى كلمة وهو (مناسككم - وما سلككم) وقوله (مبين) أى بين ، ولم يحترز به من ثىء وإنما هو صفة مؤكدة . ومعنى تخلل ؛ من قولهم : تخلل المطر إذا خص ولم يكن عاما : أى تخلل أبو عمرو بإدغامه ذلك ولم يعم جميع ما التقت فيه القاف بالكاف . وقيل الضمير فى تخلل للميم ، من تخللت القوم : إذا دخلت بين خللهم وخللهم : أى تخلل الميم الحروف التى قبله وبعده ، والله أعلم .

١٣٤ — [كَبِيرُكُمْ وَأَنْفَكُمْ وَخَلَّتْكُمْ وَمِيثَاقُكُمْ أَظْهَرَ وَنَزْنُكُمْ أَجْمَلًا]

مثل فى النصف الأول من البيت ما وجد فيه الشرطان من التحريك والميم فأتى بثلاثة أمثلة ، فالكلمة الأولى يمكن أن تقرأ فى البيت مدغمة وغير مدغمة : وما بعدها لا يترن الشعر إلا بقراءتهما مدغمتين ، ويلزم الإدغام فى الثلاثة صلة الميم بواو ، ثم قال : وميثاقكم أظهر لأجل فقد أحد الشرطين : وهو تحريك ما قبل القاف ، ونزقك أيضا أظهره لفقد الشرط الثانى ، وهو عدم وجود الميم فى آخره ، ومعنى انجلى : انكشف ، أى ظهر الأمر بتمثيل المدغم وغير المدغم ، وميثاقكم فى البيت بفتح القاف لأنه مفعول أظهر ، وقد جاء فى القرآن منصوبا فى البقرة ، ومرفوعا فى الحديد على قراءة أبى عمرو ، فلم يمكن أن يجعله حكاية إذ يعم المحكى فى الموضعين ، وقد روى إدغام ما قبله ساكن ، وروى ترك الإدغام فى المتحرك أيضا ؛ وأما قوله فى سورة المرسلات (ألم تخلقكم) فجمع على إدغامه .

١٣٥ — [وَإِدْغَامُ ذِي النَّخْرِ مِمَّ طَلَقَكُنَّ قُلْ أَحَقُّ وَبِالتَّائِيثِ وَالْجَمْعِ أَتَمَلًا]

أى وقل إدغام طلقكن أحق مما تقدم ذكره من يرزقكم ونحوه : أى أولى بالإدغام منه لأن الإدغام أريد به التخفيف ، وكلما كانت الكلمة أثقل كان أشد مناسبة للإدغام مما هو دونها فى الثقل ، وقد وجد فيه أحد الشرطين

وهو تحريك ما قبل القاف وفقد الشرط الثاني وهو الميم ، ولكن نام مقامها ما هو أثقل منها وهو النون ، لأنها متحركة ومشددة ودالة على التأنيث والميم ساكنة خفيفة دالة على الذكـر ، فهذا وجه الأحقية بذلك ، والناظم جعله قد ثقل بالتأنيث والجمع . أما التأنيث فهو ما أشرنا إليه وهو أحد أسباب الترجيح الثلاثة ، وأما الجمع فمشارك فإن الميم أيضا دالة على الجمع ؛ فإن أردت نظم المرجحات الثلاثة فقل .

وطلقكـن ادغم أحق فنونه محركة جمع المؤنث ثقلا

أى هو أحق : يعنى الإدغام ، ومحركة وما بعدها أخبار لقوله فنونه ، والنون تؤنث وتذكر فلهذا أنت محركة وذكر ثقلا . وكان ابن مجاهد وعامة أصحابه يظهرونه لما يلزم فى الإدغام من توالى ثلاثة أحرف مشددة اللام والكاف والنون .

واختلف الرواة عن أبى عمرو فى إدغامه . واختلف المشايخ فى الاختيار من ذلك ، فمنهم من أظهره للاستقلال المذكور ، ومنهم من أدغمه وقال هو أحق لما تقدم ذكره ، وقول الناظم ذى التحريم : أى صاحب التحريم : أى الحرف الذى فى سورة التحريم ، وقوله (طلقكـن) بيان له .

١٣٦ — [وَمَهُمَا يَكُونَا كَلِمَتَيْنِ فَمُدْغِمٌ . أَوَائِلُ كَلِمِ الْبَيْتِ بَعْدُ عَلَى الْوَلَا]

أى ومهما يكن المتقاربان ذوى كلمتين : أى إذا التقيا فى كلمتين على حد التقاء المثليين فيما تقدم ، فأبو عمرو مدغم من ذلك الحروف التى هى أوائل كلم البيت الآتى عقيب هذا البيت ، فهذا معنى قوله : بعد على الولا أى بعد هذا البيت وهو الذى يليه ، والولاء : المتابعة وهو ممدود وقف عليه وأبدل همزة فأنقصر ، وأراد خذ كلم هذا البيت الآتى على الولا : أى استوعبها يتلو بعضها بعضا ، والكلم جمع كلمة كلاهما بفتح الكاف فكسر اللام ؛ ويجوز فيها إسكان اللام ونقل حركتها إلى الكاف فتكسر ، فعلى هذا استعمالهما فى هذا البيت وغيره ، والكلمة فى عرف القراء الحروف المتصلة ما لم يحسن قطع شئ منها مما قبلها ؛ فنحو (خلقكـم) وطلقكـن (كلمة ، وهى كلمات عند أهل النحو ، وبما ومنه كل واحدة عندهم كلمتان ، وهى فى العرف كلمة .

والغرض من هذا أن تعلم أن كلمات البيت الآتى التى تأخذ حروفها الأوائل ست عشرة كلمة ، فخذ منها ستة عشر حرفا ، ثم ذكرها فقال :

١٣٧ — [(شِ) غَا (اَ) مِ (نِ) ضِقْ (نِ) نَفْسَا (يِ) مَأْ (رُ) مِ (دَ) وَ (ضِ) نِ

(نِ) وَى (كَ) اَنْ (دَ) ا (حُ) سَنِ (سَ) أَى (مِ) نُهُ (قَ) ذِ (جَ) لَآ]

اعلم ^(١) أنه أتى فى مثل هذا البيت الذى يذكر فيه كلما لأجل حروف أوائلها تضمنها معانى قصدها من غزل ومواعظ لثلاثى بيتى كلاما منتظما صورة لامعنى تحته ؛ وقد ضمن هذا البيت التغزل بامرأة من نساء الآخرة وسماها شفا ، وقد سمى العرب بذلك النساء وكثر فى أمهات القرشيين ، وهو ممدود وقصره ضرورة ، ولم ينوتنه لأنه جعله علما على مؤنث ، وقوله « لم تضق نفسا » أى أنها حسنة الخلق ، ونصب نفسا على التمييز ، ورم : أى اطلب بها : أى بوصلها وقربها دواء ضمن ، وقصر دواء ضرورة : أى دواء رجل ضمن على أنه اسم منقوص ؛ ولو قال

(١) (قوله اعلم الخ) كذا بالنسخ التى بأيدينا ، وامل الصواب أن مثل هذا البيت يذكر فيه الخ فيكون يذكر خبر

أن اه ضباع .

ضنا بالفتح على أنه مقصور لكان معناه أيضا حسنا ، والضنا بالقصر : المرض ، يقال منه ضنى بالكسر ضنا شديدا فهو رجل ضنا وضن مثل حرا وحر قاله الجوهري ، ومعنى ثوى أقام ؛ وسأى على وزن رأى مقلوب ساء على وزن جاء وهو بمعناه ، ومثله نأى وناء : أى ساءت حاله من أجل الضنا ، أو كانت مساءته ناشئة من الضنا ، وقوله قد جلا : أى كشف الضنا أمره ، فالضمير فى ثوى ومنه وجلا للضنا الدال عليه لفظ ضن ، وفى كان وسأى لضن ، وهذه جملة أتى بها من غير حرف عطف استثناء لا أخبارا بعد أخبار كقوله تعالى :

(يَذَّبُرُ الْأَمْرَ بِفَضْلِ الْآيَاتِ ^(١) - الرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ عَالِمَهُ الْبَيَانَ ^(٢)) .

وقيل المعنى سأى من يرى ذلك منه أو ساءه الضنا على أن من زائدة ، وسيدكر كل حرف من هذه الستة عشر فيما ذا يدغم ، ولكن لم يلتزم ترتيب ما فى هذا البيت بل أتى به على ترتيب صاحب التيسير ، ولم يمكنه جمع الحروف على ذلك الترتيب فى بيت له معنى مستقيم ، فخالف الترتيب فى جميع حروفها ثم شرط فى إدغام هذه الحروف الستة عشر أن تكون سالمة من أربعة أوصاف فقال :

١٣٨ - [إِذَا لَمْ يَنْوُنْ أَوْ يَكُنْ تَا مُخَاطَبٍ وَمَا أَيْسَ نَجْزُومًا وَلَا مُثَقَّلًا]

أى إذا لم يكن الحرف المدغم موصوفا بإحدى هذه الصفات الأربع فالنون وتاء المخاطب والمنقل مضى الكلام عليها فى باب المثليين ، وإذا امتنع إدغام ذلك هناك فهنا أولى . فمثال النون .

(فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ ^(٣) - شَدِيدٌ تَحَسُّبُهُمْ ^(٤) - رَجُلٌ رَشِيدٌ ^(٥) - نَذِيرٌ لَكُمْ ^(٦)) ومثال الخطاب : (كُفْتُ نَاوِيًا ^(٧) - فَلَمِئْتُ سَيْنِي ^(٨) - دَخَلْتُ جَنَّتِكَ ^(٩) - خَلَقْتَ طَيْفًا ^(١٠)) ومثال المنقل (أَوْ أَشَدُّ ذِكْرًا ^(١١) - لِلْحَقِّ كَارِهُونَ ^(١٢) - لَا يَصِلُ رَبِّي ^(١٣) - أَنْوَمِينَ لَكَ ^(١٤)) .

ولم يقع فى القرآن تاء متكلم عند مقارب لها ، فلهذا لم يذكرها فى المستثنى .

وأما المجزوم فنحو : (لَمْ يُوْتِ سَمَةً ^(١٥)) .

لم يدغم بلا خلاف وإن كان المجزوم فى باب المثليين فيه وجهان ، لأن اجتماع المثليين أثقل من اجتماع المتقاربين ، وسيأتى خلاف فى قوله تعالى :

(وَأَتَمَّتْ طَائِفَةٌ ^(١٦) - وَآتِذَا الْقُرْآنِ ^(١٧)) .

لأن الطاء والدال أقرب إلى التاء من السين ، ويأتى خلاف فى :

- | | | |
|--------------------------------|---------------------------------|---------------------------------|
| (١) سورة الرعد ، آية : ٢ . | (٢) آية : ١ - ٤ | (٣) سورة الزمر ، آية : ٦ |
| (٤) سورة الحشر ، آية : ١٤ | (٥) سورة هود ، آية : ٧٨ | (٦) سورة سبأ ، آية : ٤٦ |
| (٧) سورة القصص ، آية : ٤٥ | (٨) سورة طه ، آية : ٤٠ | (٩) سورة الكهف ، آية : ٣٩ |
| (١٠) سورة الإسراء ، آية : ٦٣ | (١١) سورة البقرة ، آية : ٢٠٠ | (١٢) سورة المؤمنون ، آية : ٧٠ |
| (١٣) سورة طه ، آية : ٥٢ | (١٤) سورة الأعراف ، آية : ١٣٤ | (١٥) سورة البقرة ، آية : ٢٤٧ |
| (١٦) سورة النساء ، آية : ١٠٢ | (١٧) سورة الإسراء ، آية : ٢٦ | |

(جِئْتُ شَيْئًا قَرِيبًا^(١)) .

ولم يذكر الناظم تمثيلاً لما استثنى من المتقاربين كما ذكر في المثليين ، وكان ذكر المتقاربين أولى لعسر أمثلته ؛ وقد نظمت فيه بيتا فقلت :

نذير لكم مثل به كنت ثاويًا ولم^(٢) يؤت قبل السين هم بها انجلا
أراد يؤت سعة من المال ولم يمكن نظمه لكثرة حركاته فقال قبل السين :

١٣٩ - [فَزُحْزِحَ عَنِ النَّارِ الَّذِي حَاَهُ مُدْغَمٌ وَفِي الْكَافِ قَافٌ وَهُوَ فِي الْقَافِ أُدْخِلًا]
شرح من هنا بين المواضع التي أدغمت فيها تلك الحروف الستة عشر فبدأ بالحاء : أى أدغمت في العين في قوله تعالى :

(فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ^(٣)) .

فقط لطول الكلمة وتكرر الحاء فيها ، وهذا هو المشهور ورواية الجمهور ، وروى ترك إدغامه ، وروى إدغامها في العين حيث التقيا مطلقا نحو :

(ذُبِجَ عَلَى النَّصْبِ^(٤) - وَالْمَسِيحُ عَيْسَى^(٥) - فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا^(٦)) .

وقوله : فزحزح عن النار بالفاء ، أراد فيها : أى من الكلمات المدغمت زحزح : الذى أدغم حاءه وقصر الحاء ضرورة ، ثم ذكر أن القاف والكاف يدغم كل واحد منهما فى الآخر بشرط أن يتحرك ما قبل كل واحد منهما : وقد بين ذلك فى البيت الآتى ، ولم يذكر فى الكلمة الواحدة إلا إدغام القاف فى الكاف فقط لأن عكسه لم يوجد فى القرآن ، ثم مثل ذلك فقال :

١٤٠ - [خَاقٌ كُلٌّ مِّنْ لَّكَ قُصُورًا وَأَظْهَرَا إِذَا سَكَنَ الْحَرْفُ الَّذِي قَبْلُ أَقْبَلًا]

نطق بالحرفين مدغمين فى هذين المثالين ، ثم قال وأظهرا ، يعنى القاف والكاف إذا سكن الحرف الذى قبلهما نحو :

(وَفَوْقَ كُلِّ^(٧) - وَتَرَكُوكَ قَائِمًا^(٨)) .

ويقال أقبلته الشيء : إذا جعلته يلى قبالته ؛ يقال : أقبلنا الرماح نحو القوم ، وأقبلنا الإبل أفواه الوادى فهذه ثلاثة أحرف من الستة عشر ، الحاء والقاف والكاف ، ثم ذكر الجيم فقال :

١٤١ - [وَفِي ذِي الْمَعَارِجِ تَمْرُجُ الْجِيمُ مُدْغَمٌ وَمِنْ قَبْلُ أُخْرَجَ شَطَاؤُهُ قَدْ تَنَقَّلًا]

أى أدغم حرف الجيم فى حرفين : التاء فى :

(١) سورة مريم ، آية : ٢٧

(٢) لو قال . وقبل سعة لم يؤت هم بها انجلا ، لكان أوضح اه من هامش الأصل .

(٣) سورة آل عمران ، آية : ١٨٥ (٤) سورة المائدة ، آية : ٣ (٥) سورة النساء ، آية : ١٧ .

(٦) سورة البقرة ، آية : ٢٢٩ (٧) سورة يوسف ، آية : ٧٦ (٨) سورة الجمعة ، آية : ١١

ر دى المَعَارِجِ تَعْرِجُ^(١)) والشين فى (أخرج شطأه^(٢)) .

وهو قبل ذى المعارج فى تأليف القرآن وليس لهما نظير ، وحكى الإظهار فيهما ، وقوله قد تنقلا : أى أدغم ثم ذكر الشين والضاد فقال :

١٤٢ — [وَعِنْدَ سَيْدِيٍّ شَيْنُ ذِي الْعَرْشِ مُدْغَمٌ وَضَادٌ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ مُدْغَمًا تَلَا]

أراد قوله تعالى فى سبحان :

(إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَيِّدًا^(٣)) .

ولا يجوز عند النحويين إدغام الشين والضاد إلا فى مثلهما ولم يلتق منهما مثلان فى القرآن ، ويجوز فى قوله وضاد الرفع على الابتداء وتلا خبره : أى تبع ما قبله فى حال كونه مدغما ، ويجوز نصبه على أنه مفعول تلا ، وفاعله ضمير يعود على أبى عمرو : أى تلاه أبو عمرو : أى قرأه مدغما .

١٤٣ — [وَفِي زُوجَتِ سَيْنِ النَّفُوسِ وَمُدْغَمٌ لَهُ الرَّأْسُ شَيْبًا بِاخْتِلَافٍ تَوَصَّلَا]

أى وأدغمت سين النفوس فى زاي زوجت من قوله تعالى :

(وَإِذَا النَّفُوسُ زُوِّجَتْ^(٤)) وموضع قوله (الرَّأْسُ شَيْبًا^(٥)) .

رفع بالابتداء ، وقوله ومدغم له خبر مقدم عليه والضمير فى له لأبى عمرو ، ويقال توصل إليه : أى تطف فى الوصول إليه : أى وصل الخلف إلى هذا الحرف ، ففى هذا البيت إدغام السين فى حرفين ، ثم قال :

١٤٤ — [وَلِلدَّالِ كَلْمٌ (رُ) رَبُّ (سَ) هَلِ (ذَ) كَا (شَ) ذَا]

(ضَ) نَمَّا (رُ) مَّ (زُ) هَذَا (صِ) دَقُّهُ (ظَ) اِهْرَمَ (جَ) لَّا]

أى وللدال كلم عندنا وهى ما وافق أوائلها أوائل هذه الكلمات العشر فى هذا البيت من قوله : ترب سهل إلى قوله جلا .

وضمن فى هذا البيت الثناء على أبى محمد سهل بن عبد الله التستري أحد أولياء الله المشهورين . قال القشيري فى رسالته : هو أحد أئمة القوم ، ولم يكن له فى وقته نظير فى المعاملات والورع ، وكان صاحب كرامات . لقى ذا النون المصرى بمكة سنة حج ، توفى سنة ثلاث وثمانين ومائتين ، وقيل ثلاث وسبعين ، والتراب : التراب وذا من قولهم ذكت النار تذكو ذكا مقصور : أى اشتعلت : والشذا : حدة الرائحة : أى فاحت رائحة ترابه يشير بذلك إلى الثناء عليه وما ظهر من كرامته وأعماله الصالحة ، وشذا منصوب على التمييز : أى ذكا شذاه ، وصفا : طال يشير إلى كثرة ذلك ، وثم بفتح الثاء بمعنى هناك : أى دفن فى ذلك التراب زهد ظاهر الصدق ثم

(٢) سورة الفتح ، آية : ٢٩

(٤) سورة ، التكاوير ، آية : ٧ .

(١) سورة المعارج ، آية : ٣

(٣) سورة الإسراء آية : ٤٢

(٥) سورة مريم ، آية : ٤ .

يكن عن رياء ولا تصنع ، وجلا : بمعنى كشف ، اى اوضح الزهد أمر سهل رحمة الله عليه وأبان أنه من خيار عباد الله .

وقال الشيخ : أراد جلاء بالمد ، وهو منصوب على التمييز : أى صدق ذلك الزهد ظاهر : أى بين مكشوف جلاء مثال إدغام الدال فى الحروف العشرة .

(فى الساجد تلك ^(١) - عدد سين ^(٢) - والقلائد ذلك ^(٣) - وشهد شاهد ^(٤) - من بعد ضراء ^(٥) - يريد ثواب ^(٦) - تريد زينة ^(٧) - نفقد صواع ^(٨) - من بعد ظلمه ^(٩) - داود جالوت ^(١٠)) وفى : (دار الخلد جزاء ^(١١)) خلاف ^(١٢) .
ثم ذكر حكم الدال بعد الساكن فقال .

١٤٥ - [وَلَمْ تُدْغَمْ مَفْتُوحَةٌ بَعْدَ سَاكِنٍ بِحَرْفٍ بَغْيِرِ التَّاءِ فَأَعْلَمَهُ وَأَعْمَلَا]

تدغم وتدغم لغتان بفتح الدال المشددة وإسكانها : أى إذا انفتحت الدال وقبلها ساكن لم تدغم فى غير التاء ، فالباء فى بحرف وفى بغير التاء بمعنى «فى» وبغير التاء بدل من قوله بحرف على إعادة العامل والألف فى واعملا بدل من نون التأكيد . فمثال الدال المفتوحة مع غير التاء :

(لِدَاوُدَ سُلَيْمَانَ ^(١٣) - بَعْدَ ذَلِكَ زَيْنِبَ ^(١٤) - آل دَاوُدَ شُكْرًا ^(١٥) - وَآتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا ^(١٦) - بَعْدَ ضَرَاءَ مَسْمُومَةٍ ^(١٧) - بَعْدَ ظُلْمِهِ ^(١٨) - بَعْدَ ثُبُوتِهَا ^(١٩)) .

فهذا كله لا يدغم . ومثاله مع التاء :

(كَلَدَ تَزْيِغٍ ^(٢٠) - بَعْدَ تَوَكُّدِهَا ^(٢١))

ولا ثالث لهما ، فهذان يدغمان ، لأن التاء من مخرج الدال فكأنهما مثلان ، فإن كسرت الدال أو ضمت بعد ساكن أدغمت نحو :

(مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ ^(٢٢) - وَقَتَلَ دَاوُدُ جَالُوتَ ^(٢٣)) .

(١) سورة البقرة ، آية : ١٧	(٢) سورة المؤمنون ، آية : ١١٢	(٣) سورة المائدة ، آية : ٢
(٤) سورة الأحقاف ، آية : ١٠	(٥) سورة فصلت ، آية : ٥٠	(٦) سورة النساء ، آية : ١٣٤
(٧) سورة الكهف ، آية : ٢٨	(٨) سورة يوسف ، آية : ٧٢	(٩) سورة المائدة ، آية : ٢٩ .
(١٠) سورة البقرة ، آية : ٢٥١	(١١) سورة فصلت ، آية : ٢٨	
(١٢) والصحيح أن هذا الخلاف دأب بين الإدغام المحض الذى هو مذهب المتقدمين والإخفاء الذى ذهب إليه أكثر المتأخرين		
اه ضبايع .		
(١٤) سورة القلم ، آية : ١١	(١٥) سورة سبأ ، آية : ١٢	(١٦) سورة النساء ، آية : ١٦٣
(١٧) سورة هود ، آية : ١٠	(١٨) سورة الشورى ، آية : ٤١	(١٩) سورة النحل ، آية : ٩٤
(٢٠) سورة التوبة ، آية : ١١٧	(٢١) سورة النحل ، آية : ٩٤	(٢٢) سورة التوبة ، آية : ١٢٧
(٢٣) سورة البقرة ، آية : ٢٥١		

١٤٦ - [وَفِي عَشْرِهَا وَالطَّاءُ تُدْغَمُ تَأْوُهَا وَفِي أَحْرَفِ وَجْهَانِ عَنْهُ تَهْلَلًا]

أى والتاء تدغم فى حروف الدال العشرة وفى الطاء ، إلا أن من جملة حروف الدال العشرة التاء فيكون إدغام التاء فيها من باب المثنيين ، وإنما لم يستثنها لحصول الغرض مع الاختصار من غير إلباس ، فإذا أسقطت التاء من العدد عددت الطاء عوضها فيكمل للتاء أيضا عشرة أحرف ، ولم يلق الدال طاء فى القرآن ، فلهذا لم يذكر الطاء فى حروفها ، وكذا لم يلق التاء دالا فى القرآن إلا والتاء ساكنة نحو :

(أُجِيبَتْ دَعْوُكُمْ)^(١)

وذلك واجب الإدغام كما سيأتى ، فلهذا أيضا لم يذكر الدال فى حروف التاء ، والهاء فى عشرها للدال ، وفى تائها يجوز أن يكون للدال ، ويجوز أن يكون للعشر ، وأن يكون للحروف السابقة الستة عشر . وفى شرح الشيخ : لك أن تعيد الضمير فى عشرها على الأحرف السابقة التى للدال وهو مشكل فإنه من إضافة الشيء إلى نفسه وذلك غير جائز ، فثال إدغام التاء فى الطاء :

(الْمَلَأْنِيكَ طَيِّبِينَ)^(٢) ومع السين (بِالسَّاعَةِ سَعِيرًا)^(٣) ومع الدال (وَالذَّارِبَاتِ ذَرَوًا)^(٤) ومع الشين (بِأَرْبَعَةِ شُذَاءٍ)^(٥) ومع الصاد (وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا)^(٦) ولا تنى له ، ومع الشاء (وَالنُّبُوءَةِ ثُمَّ يَقُولُ)^(٧) ومع الزاى (إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا)^(٨) ومع الصاد (وَالْمَلَأْنِيكَ صَمًا)^(٩) ومع الطاء (وَالْمَلَأْنِيكَ ظَالِمًا)^(١٠) .

فى النساء والنحل ليس غيره ، ومع الجيم :

(وَاعْمَلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ)^(١١) .

ولم يذكر فى التاء ما ذكره للدال من كونها لم تدغم مفتوحة بعد ساكن ، لأن التاء لم تقع كذلك إلا وهى حرف خطاب ، وهو قد علم استثنائه نحو :

(دَخَلَتْ جَنَّتِكَ)^(١٢) - وَأُوتِيتَ سُؤْلَكَ^(١٣) .

إلا فى مواضع وقعت فيها مفتوحة بعد ألف ، فهى على قسمين : منها ما نقل فيها الخلاف ، وهى الأربعة المذكورة فى البيت الآتى ، وهى المشار إليها بقوله : وفى أحرف وجهان عنه تهللا ، والألف فى « تهللا » ضمير الوجهين : أى استدارا وظهرا ونقلًا عن أبى عمرو ، ومنها موضع واحد لا خلاف فى إدغامه ، وهو قوله :

- | | | |
|--------------------------------|------------------------------|-------------------------------|
| (١) سورة يونس ، آية : ٨٩ | (٢) سورة النحل ، آية : ٣٢ | (٣) سورة القرقان ، آية : ١١ |
| (٤) سورة الذاريات ، آية : ١ | (٥) سورة النور ، آية : ٤ | (٦) سورة العاديات ، آية : ١ |
| (٧) سورة آل عمران ، آية : ٧٩ | (٨) سورة الزمر ، آية : ٧٣ | (٩) سورة النبأ ، آية : ٣٨ |
| (١٠) سورة النساء ، آية : ٩٧ | (١١) سورة الملك ، آية : ٩٣ | (١٢) سورة الكهف ، آية : ٣٩ |
| (١٣) سورة طه ، آية : ٣٦ | | |

(وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي السَّهَرِ ^(١)) .

لأن الطاء من مخرج الناء ، فهو كاستثناء الناء مع الدال لأن الثلاثة من مخرج واحد ، ولو اتفق أن وقعت الطاء بعد الدال المفتوحة بعد ساكن لكان هذا حكمها . وأما :

(بَيَّتَ طَائِفَةٌ ^(٢)) .

فأكثر المصنفين في الإدغام لا يذكرونه في الإدغام الكبير بل يذكرونه في سورته . وسببه أن أبا عمرو كان يدغمه وإن لم يقرأ بالإدغام الكبير ، وهو معنى قولهم إنه كان يدغمه في الأحوال كلها . وبعضهم يقول في الحالين : أى سواء قرأ بالإدغام أو بالإظهار ، فهذا الموضع لابد من إدغامه عنده .

ثم اختلفوا هل هو من قبيل الإدغام الكبير أو الصغير ، وهو مبنى على أن الناء في قراءته مفتوحة أو ساكنة والظاهر أنها مفتوحة كقراءة الجماعة ، فيكون من باب الإدغام الكبير ، وقد بينا وجه الخلاف في ذلك في الشرح الكبير :

١٤٧ — [فَمَعَ حُمُلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ الزَّكَاةَ قُلْ قَوْلُ آتِ ذَا الْاِنْ وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ عَلَا]

أى قل هي الزكاة مع حملوا التوراة ؛ ولو قال الزكاة ثم قل آت لكان أولى لأنه أبين لموضع الإدغام وتخلص من تكرار قل ، أراد قوله تعالى في البقرة :

(وَأَتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ ^(٣)) .

وفي سورة الجمعة :

(حُمِلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا ^(٤)) .

وأراد بقوله آت ذل قوله تعالى :

(وَأَتِ ذَا الْقُرْبَى ^(٥)) .

في سورة سبحان ، وفي سورة الروم :

(فَآتِ ذَا الْقُرْبَى ^(٦)) .

وبين الدال ولام التعريف من القربى ألفان : أحدهما ألف ذا والأخرى همزة الوصل في القربى ، وهى تسقط في الدرج ، وسقطت ألف ذا لأجل لام التعريف بعناها لكونها ساكنة فلهذا كتبها أناذل بإسقاط الألفين على صورة اللفظ ، ويقع في النسخ بالألفين على الأصل ، وقطع لام التعريف مما دخلت عليه جائز في الشعر كقوله : دع ذا وقدم ذا وألحقنا بذل ، وقصد الناظم بذلك زيادة البيان وإلا فكان يمكنه أن يقول وقل آت ذا والهمزة في (ولتأت طائفة) تبدل ألفا في قراءة المدغم ، فجاءت الناء في هذه المواضع الأربعة بعد ألف ؛ فوجه الخلاف في التوراة والزكاة كونها مفتوحة بعد ساكن فخفت فلم تدغم ، ووجه الخلاف في آت ولتأت ما تقدم في :

(٣) سورة البقرة ، آية : ٨٣

(٢) سورة النساء ، آية : ٨١

(١) سورة هود ، آية : ١١٤

(٦) سورة الروم ، آية : ٧٥

(٥) سورة الإسراء ، آية : ٣٨

(٤) سورة الجمعة ، آية : ٥

(وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ^(١)).

لأنها كلها من المجزوم ، ولا خلاف في إظهار :

(وَلَمْ يُوْتِ سَمَةً^(٢)).

وهو مثلهما ، وليس قوله « علا رمزا » لأن الباب كله لأبي عمرو ؛ وقد تقدم قوله وفي أحرف وجهان عنه :

١٤٨ - [وَفِي جِئْتِ شَيْئًا أَظْهَرُوا بِالْخَطَابَةِ وَنُقْصَانِهِ وَالْكَسْرُ الْأَذْغَامَ سَهْلًا]

يريد قوله في سورة مريم عليها السلام .

(لَقَدْ جِئْتِ شَيْئًا فَرِيًّا^(٣)).

بكسر التاء ؛ فهذا الذى اختلف فيه ، فأما مفتوح التاء فلا خلاف في إظهاره ، وهو موضعان في الكهف :

(لَقَدْ جِئْتِ شَيْئًا إِمْرًا^(٤) - فَقَدْ جِئْتِ شَيْئًا نَكِرًا^(٥)).

لأن تاء الخطاب لم تدغم في المثليين ، ففي المتقاربين أولى أن لاتدغم ، فعلى وجه الإظهار بالخطاب ، يعنى بالخطاب الموجود فيه تاء الخطاب ، وأما مجرد الخطاب فغير مانع من الإدغام ، بدليل إدغام :

(لَا كَيْدًا^(٦) - وَ- إِنَّكَ كُنْتَ^(٧)).

ونحوه ، وعلى أيضا بالنقصان وهو حذف عين الفعل لسكون ما قبل تاء الخطاب ، وهذا مطرد في كل فعل معتل الوسط نحو : قت ، وبعث ؛ وسرت ؛ ووجه الإدغام ثقل الكسرة في التاء وهى ضمير تأنيث ، فهو الذى سهل الإدغام ، بخلاف ما في الكهف وبخلاف ثقل الضم في :

(كُنْتُ تُرَابًا^(٨)) :

١٤٩ - [وَفِي خَمْسَةٍ وَفِي الْأَوَائِلِ تَوُهَا وَفِي الصَّادِ ثُمَّ السَّيْنِ ذَالٌ تَدْخَلًا]

الماء في ثاؤها كما تقدم في ثاؤها تعود على الحروف السابقة ، أو على الدال ، أو على عشرينها : أى أدغمت التاء المثلثة في خمسة أحرف ، وهى الخمسة الأوائل من حروف الدال ، يريد أوائل كلمات « ترب سهل ذكا شذا ضفا » مثال ذلك .

(حَيْثُ تَوُمرُونُ^(٩) - وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ^(١٠) - وَالْخُرُثِ ذَلِكَ^(١١) - وَ- حَيْثُ شِئْتُمْ^(١٢) - وَحَدِيثُ

ضَيْفٍ^(١٣)) وليس غيره .

(١) سورة آل عمران ، آية ٨٥

(٤) آية ٧١

(٧) سورة يوسف ، آية ٢٩

(١٠) سورة النمل ، آية ١٦

(١٣) سورة الداريات ، آية ٢٤ .

(٢) سورة البقرة ، آية ٢٤٧

(٥) آية ٧٤

(٨) سورة النبأ : آية ٤٠

(١١) سورة آل عمران ، آية ١٤

(٣) آية ٢٧ .

(٦) سورة يوسف ، آية ٥٠ .

(٩) سورة الحجر ، آية ٦٥

(١٢) سورة البقرة ، آية ٥٨

ثم ذكر أن الذال المعجمة أدغمت في السين والصاد المهملتين ، وذلك في :
(فَأَتَّخَذَ سَبِيلَهُ ^(١)) .

في الكهف في موضعين ، وفي الجن موضع :
(مَا اخْتَذَ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا ^(٢)) .

والتدخل بمعنى الدخول ، يقال : تدخل الشيء ، إذا دخل قليلا قليلا ، ومثله : تحصل من حصل ، وتعلم من علم .

١٥٠ - [وَفِي اللَّامِ رَاءٌ وَفِي الرَّا وَأُظْهِرَا إِذَا انْفَتَحَا بَعْدَ الْمُسْكَنِ مُنْزَلًا]

أى إذا أدغمت اللام في الراء والراء في اللام ونحو :
(كَمَثَلِ رِيحٍ ^(٣) - هُنَّ أَظْهَرُ لَكُمْ ^(٤)) .

وفي إدغام الراء ضعف عند نحة البصرة ، وإذا انفتحا بعد مسكن أظهرا نحو :
(فَاصْصَوْا رَسُولَ رَبِّهِمْ ^(٥) - إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي ^(٦)) .

ومنزلا حال من ضمير المسكن المقدر فيه ، وأنت ضمير اللام في قوله وهى . ثم ذكر ضمير اللام والراء معا في قوله : وأظهرا إذا انفتحا جمعا بين اللغتين وقصر الراء ضرورة :

١٥١ - [سِوَى قَالَ ثُمَّ النُّونُ تُدْغَمُ فِيهِمَا عَلَى إِثْرِ تَحْرِيكِ سِوَى نَحْنُ مُسْجَلًا]

يعنى سوى كلمة قال فإنها أدغمت في كل راء بعدها وإن كانت اللام مفتوحة وقبلها حرف ساكن وهو الألف نحو :

(قَالَ رَبِّي ^(٧) - وَقَالَ رَجُلَانِ ^(٨) - وَقَالَ رَبُّكُمْ ^(٩)) .

لأن ذلك كثير الدور في القرآن فخفف بالإدغام ، بخلاف :

(فَيقُولَ رَبِّ ^(١٠) - رَسُولَ رَبِّهِمْ ^(١١)) ونحوه .

ثم ذكر أن النون تدغم فيهما ؛ أى في الراء واللام بشرط أن يتحرك ما قبلهما ، وهو معنى قوله : على إثر تحريك ، أى تكون النون بعد محرك مثل :

- | | |
|-------------------------------|--------------------------------|
| (١) سورة الكهف ، آية : ٦١ | (٢) سورة الجن ، آية : ٣ |
| (٣) سورة آل عمران ، آية : ١١٧ | (٤) سورة هود ، آية : ٧٨ |
| (٥) سورة الحاقة ، آية : ١٠ | (٦) سورة المطففين ، آية : ١٨ |
| (٧) سورة الشعراء ، آية : ١٨٨ | (٨) سورة المائدة ، آية : ٢٣ |
| (٩) سورة غافر ، آية : ٦٠ | (١٠) سورة المنافقون ، آية : ١٠ |
| (١١) سورة الحاقة ، آية : ١٠ | |

(وَاِذْ تَاَذَنَ رَبُّكَ^(١) - خَزَايِنَ رَحْمَةِ رَبِّي^(٢) - اَنْ نُؤْمِنَ لَكَ^(٣) - مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ^(٤)) ،

فإن وقع قبل النون ساكن لم تدغم مطلقا ، سواء كان ذلك الساكن ألفا أو غيرها ، وسواء كانت النون مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة نحو :

(يَخَافُونَ رَبَّهُمْ^(٥٠) - يَاذَنِ رَبِّهِمْ^(٦) - اَتَى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ^(٧)) .

ولهذا قال « مسجلا » أى يشترط التحريك قبلها مطلقا فى جميع أحوال النون ، وليس الأمر فيها كما سبق فى اللام والراء من أنه لم يستثن من ذلك إلا المفتوح بعد ساكن .

ثم قال الشيخ الشاطبى رحمه الله « سوى نحن » أى استثنى مما قبل النون فيه ساكن كلمة نحن ، فأدغمت فى اللام بعدها حيث أتت نحو :

(وَنَحْنُ لَهُ^(٨) - وَمَا نَحْنُ لَكَ^(٩)) .

وهو عشرة مواضع « ومسجلا » حال من فاعل تدغم العائد على النون ، أو هو نعت مصدر محذوف : أى إدغاما مطلقا ، ويجوز أن يكون حالا من نحن : أى فى جميع القرآن . والأول أولى ، والله أعلم .

١٥٢ - [وَأَنسَكُنْ عَنْهُ الْمِيمُ مِنْ قَبْلِ بَائِهَا عَلَى إِثْرِ تَحْرِيكِ فَقَحْفَى تَنْزِلًا]

عنه : يعنى عن أبى عمرو ، والهاء فى بائها تعود على الحروف السابقة أو على الميم ، وتخفى عطف على تسكن غير أن تاء تخفى مفتوحة وتاء تسكن مضمومة وتنزلا تمييز ، وقوله « على إثر تحريك » أى تكون الميم بعد محرك نحو :

(آدَمَ بِالْحَقِّ^(١٠) - أَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ^(١١) - عَلَّمَ بِالْقَلَمِ^(١٢) - حَكَّمَ بَيْنَ الْعِبَادِ^(١٣)) .

والمصنفون فى التعبير عن هذا يختلفون ، فمنهم من يعبر عنه بالإدغام كما يطلق على مايفعل بالنون الساكنة والتنوين عند الواو والياء أنه إدغام وإن بقى لكل واحد منهما غنة ، كمابقى الإطباق فى الحرف المطبق إذادغم ومنهم من يعبر عنه بالإخفاء لوجود الغنة وهى صفة لازمة للميم الساكنة ، فلم يكن إدغاما محضا ، فإن سكن ما قبل الميم أظهرت نحو :

(إِبْرَاهِيمَ بِنِيهِ^(١٤) - الْيَوْمَ يَجْأَلُوتَ^(١٥) - وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ^(١٦)) وقيل فى ذلك خلاف .

١٥٣ - [وَفِي مَنْ يَشَاءُ بَايُمُذَّبُ حَتِيمًا أَتَى مُدْغَمٌ فَادَّرِ الْأُصُولَ إِتْصَالًا]

أى وإدغام الباء من كلمة :

- | | | |
|-------------------------------|------------------------------|----------------------------------|
| (١) سورة الأعراف ، آية ١٦٧ | (٢) سورة الإسراء آية ، ١٠٠ | (٣) سورة الإسراء أيضا ، آية : ٩٠ |
| (٤) سورة التوبة ، آية : ١١٣ | (٥) سورة النحل ، آية : ٥٠ | (٦) سورة إبراهيم ، آية : ١٠ |
| (٧) سورة البقرة ، آية : ٢٤٧ | (٨) سورة البقرة ، آية : ١٣٨ | (٩) سورة الأعراف ، آية ١٣٢ |
| (١٠) سورة المائدة ، آية : ٢٧ | (١١) سورة الأنعام ، آية . ٥٣ | (١٢) سورة العلق ، آية : ٤ |
| (١٣) سورة غافر ، آية : ٤٨ | (١٤) سورة البقرة ، آية : ١٣٢ | (١٥) سورة البقرة أيضا ، آية ٢٤٩ |
| (١٦) سورة التوبة ، آية : ٧٥ . | | |

(بُعْذَبُ^(١)) في (مَنْ يَشَاكُ^(٢)) حيث أتى في القرآن (يُعْذَبُ مَنْ يَشَاكُ^(٣)) .

بضم الباء ، وهو خمسة مواضع ، سوى الذى فى البقرة فإنه ساكن الباء فى قراءة أبى عمرو ، فهو واجب الإدغام عنده من جهة الإدغام الصغير لا الإدغام الكبير ، ولهذا وافقه عليه جماعة على ما سذكروه ، فقوله «باء مبتدأ وقصره ضرورة ومدغم خبره ، وما عدا كلمة يعذب لا يدغم باؤها فى الميم نحو (ضُرِبَ مَثَلٌ) : (سَنَسْكَتُكُمْ مَّا قَالُوا^(٤)) .

لأنه اقترن بكلمة يعذب ما يجب إدغامه فى أصله وهو (يَرْحَمُ مَنْ) : (وَيَغْفِرُ لِمَن^(٥)) .

إما قبلها أو بعدها فطرده الإدغام فيه موافقة لما جاورها ؛ فهذا آخر ذكر إدغام الحروف الستة عشر ، ولهذا ختم ذلك بقوله « فادر الأصول » أى قف على أصول الإدغام وحصلها لتأصلا : أى لتشرف ، يقال رجل أصيل الرأى : أى محكم الرأى وقد أصل أصالة .

ثم لما فرغ من تفصيل الحروف المدغمة فى باب المتقاربين ذكر بعد ذلك ثلاث قواعد تتعلق بجميع باب الإدغام الكبير مثليا كان أو متقاربا كل قاعدة فى بيت ، فقال فى القاعدة الأولى :

١٥٤ - [وَلَا يَمْنَعُ الْإِدْغَامُ إِذْ هُوَ عَارِضٌ إِمَالَةً كَالْأَبْرَارِ وَالنَّارِ أَثْقَلًا]

أثقلا : أى ثقيلًا وهو حال من الإدغام ، يريد بالثقل التشديد الحاصل بالإدغام ، ولم يرد أنه أثقل لفظًا من الإظهار ، لأنه ما دغم إلا طلبًا للحنفة وإذ هو عارض ، ظرف خرج مخرج التعليل . وقد سبق تحقيق القول فيه فى شرح قوله « إذ مانسوه فيمحلا » وإمالة مفعول يمنع ، وسقط التنوين منه لإضافته إلى الأبرار ، وهو مشكل فإنه ليس فى القرآن كالأبرار بالكاف ، فالوجه أن يقال : هو مضاف إلى الكاف وحدها ، وهى هنا اسم بمعنى مثل كقول الراجز :

* يَضْحَكُنَّ عَنْ كَالْأَبْرَارِ الْمُشَهَّمِ *

أى إمالة مثل الأبرار ، ويجوز أن تكون الكاف ضمير المخاطب ، والأبرار مفعول إمالة : أى إمالة لك الأبرار ، فهو مثل قوله « وإضجاعك التوراة » والناظم رحمه الله كان ضريرا فأملى هذا اللفظ فسبق إلى ذهن المكاتب السامع منه أنها كاف التشبيه فكاتبها متصلة بالأبرار ، والله أعلم : أى لا يمنع الإدغام فى حال نقله إمالة الألف فى نحو :

(وَتَوَقَّعْنَا مَعَ الْأَبْرَارِ رَبَّنَا^(٦)) - إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيَّينَ^(٧) .

لزوال الكسر الموجب للإمالة بالإدغام ، وعلّة ذلك أن الإدغام عارض فكأن الكسرة موجودة ، وهو كالوقوف الذى تحذف الحركة فيه أيضا ، فهى وإن حذفت مرادة منوية وهذه مسألة من مسائل الإمالة فبأبها أليق

(١ و ٢ و ٣) سورة المائدة ، آية : ٤٠ (٤) سورة آل عمران ، آية : ١٨١ . (٥) سورة آل عمران ، آية : ١٨١

(٦) سورة آل عمران ، آية : ١٩٣ (٧) سورة المطففين ، آية : ١٨

من باب الإدغام . وقد ذكر في باب الإمالة أن عروض الوقف لا يمنع الإمالة فالإدغام معه كذلك ، وكان يغنيه عن البيتين هنا وهم أن يقول :

ولا يمنع الإدغام والوقف ساكنا إمالة مالمالكسر في الوصل ميلا

فيستغنى عن بيتين مفرقين في بابين بهذا البيت الواحد في باب الإمالة :

ثم ذكر القاعدة الثانية فقال :

١٥٥ — [وَأَشْمِمُ وَرُمُ فِي غَيْرِ بَاءٍ وَمِيمٍ مَعَ الْبَاءِ أَوْ مِيمٍ وَكُنْ مُتَأَمِّلًا]

يعنى بالإشمام والروم ما يأتي تحقيقه في باب الوقف على أواخر الكلم : أى لك أن تشم وتروم في جميع الحروف المدغمة في المثلين والمتقاربين سوى أربع صور :

وهى أن يلتقى الباء مع مثلها نحو :

(نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا ^(١)) أو مع الميم نحو : (يُعَذِّبُ مَنْ بَشَاءَ ^(٢)) .

أو يلتقى الميم مع مثلها نحو :

(يَعْلَمُ مَا ^(٣)) أو مع الباء نحو : (أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا ^(٤)) .

فهذا معنى قوله « مع الباء أو ميم » أى كل واحد من الباء والميم مع الباء أو ميم ، والهاء في ميمها تعود إلى الباء لأنها مصاحبتها . ومن مخرجها ، أو تعود على الحروف السابقة .

والإشمام يقع في الحروف المضمومة ، والروم يدخل في المضمومة والمكسورة ؛ ولا يقعان في المفتوحة .

ويمتنع الإدغام الصحيح مع الروم دون الإشمام ، فالروم هنا عبارة عن الإخفاء والنطق ببعض الحركة ، فيكون مذهبا آخر غير الإدغام وغير الإظهار . وهذان المذهبان المحكيان عن أبي عمرو . من الإشمام والروم في الحروف المدغمة سياطيان لجميع القراء في مسألة :

(لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ ^(٥)) .

ووجه دخولهما في الحروف المدغمة وهما من أحكام الوقف أن الحرف المدغم يسكن للإدغام ، فشابهه إسكانه لإسكانه للوقف ، فجرت أحكام الوقف فيه . واستثناء هذه الصور الأربع . إنما يتجه بعض الاتجاه على مذهب الإشمام للعلة التى ذكرها صاحب التيسير ؛ وهو قوله لأن الإشارة تتعذر في ذلك من أجل انطباق الشفتين : أى تنعسر ، لأن الإشارة بالشفة ، والباء والميم من حروف الشفة ، والإشارة غير النطق بالحرف فيتعذر فعلهما معا في الإدغام لأنه وصل ، ولا يتعذران في الوقف لأن الإشمام فيه هو ضم الشفتين بعدسكون الحرف فلا يقعان معا . ومنهم من استثنى الفاء أيضا ومنهم من لم يستثن شيئا من ذلك . أما الروم فلا يتعذر لأنه نطق ببعض حركة الحرف فهى تابعة لمخرجه ، فكما ينطق بالباء والميم بكل حركتهما كذلك ينطق بهما بعض حركتهما . وأظن الناظم رحمه الله أشار إلى هذه الأشياء ونحوها بقوله « وكن متأملا » أى تأمل ما قد أطلقه المصنفون في التعبير عن ذلك بفهمك

(١) سورة يوسف ، آية : ١٤٠ (٢) سورة العنكبوت ، آية : ٢١ (٣) سورة الأنعام ، آية : ٦٠

(٤) سورة المائدة ، آية : ٦١ (٥) سورة يوسف ، آية : ١١

وتدبره بعقلك وعلمك ، ونزل كل شيء في منزلته ، ولا تزلّه عن مرتبته . وقد نقلت في الشرح الكبير . من كلام المصنفين في ذلك عبارات كثيرة مختلفة ، والله الحمد .
ثم ذكر القاعدة الثالثة فقال :

١٥٦ — [وَإِدْغَامُ حَرْفٍ قَبْلَهُ صَحِّحٌ سَاكِنٌ عَسِيرٌ وَبِالْإِخْفَاءِ طَبَقٌ مَفْصِلًا]

أى إدغام الحرف الذى قبله حرف صحيح ساكن عسير : أى يعسر النطق به ؛ وتعسر الدلالة على صحته لأنه يؤدى إلى الجمع بين الساكنين ، لأن الحرف المدغم لا بد من تسكينه ؛ وقوله عسير خبر المبتدأ الذى هو إدغام حرف ، وقوله قبله : صح ساكن جملة في موضع الصفة لحرف .

واحتراز بقوله صح ساكن عما قبله ساكن ليس بحرف صحيح بل هو حرف مد فإن الإدغام يصح معه نحو : (فَيُرْ هَذَى ^(١) - وَقَالَ لَهُمْ ^(٢)) .

ويقول ربنا ، وكذا إذا انفتح ما قبل الواو والياء نحو :

(قَوْمٌ مُّوسَى ^(٣)) .

كيف فعل ؛ فإن في ذلك من المد ما يفصل بين الساكنين . وأما ما قبله ساكن صحيح فلا يتأى إدغامه إلا بتحريك ما قبله وإن خفيت الحركة ، فإن لم يحرك انحذف الحرف الذى تسكنه للإدغام وأنت تظن أنه مدغم ، ودليل ذلك أن العرب إذا أدغمت نحو ذلك في الكلمة الواحدة حركت الساكن نحو ، استعد واستعف ، ولذلك لما أجمع على إدغام الميم في مثلها في .

(فَتَنِعْمًا هِيَ ^(٤)) .

كسرت العين وهى ساكنة في غير هذا الموضع نحو :

(نِعَمَ الْعَبْدِ ^(٥)) .

فإذا ثبت أن ذلك ممنوع الإدغام لم يبق فيه إلا الإظهار أو الروم السابق ذكره ، وهو النطق ببعض الحركة ، ويعبر عنه بالاختلاس وبالإخفاء ، فهذه العبارات كلها صحيحة ؛ والتعبير عنه بالإدغام تجوز . قال الجوهري في :

(شَهْرٌ رَمَضَانٌ ^(٦)) :

إنما هو بحركة مختلصة ، ولا يجوز أن تكون الراء الأولى ساكنة لأن الهاء قبلها ساكنة فيؤدى إلى الجمع بين الساكنين في الوصل من غير أن يكون قبلها حرف لين ، وهذا غير موجود في شيء من لغات العرب وكذا :

(إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الْقُرْآنَ ^(٧) - وَ- أَمَّنْ لَا يَهْدِي ^(٨) - وَ- يَحْصُرُونَ ^(٩)) .

(٢) سورة البقرة أيضا ، آية : ٢٤٨

(٤) سورة البقرة ، آية : ٢٧١

(٦) سورة البقرة ، آية : ١٨٥

(٨) سورة يونس ، آية : ٣٥

(١) سورة البقرة ، آية : ٢

(٣) سورة الأعراف ، آية : ١٤٨

(٥) سورة ص ، آية : ٣٠

(٧) سورة الحجر ، آية : ٩

(٩) سورة يس ، آية : ٤٩

وأشبه ذلك قال : ولا معتبر بقول القراء إن هذا ونحوه مدغم لأنهم لا يحصلون هذا الباب ، والضمير في طبق للقارئ : أى إذا أخفاه القارئ أصاب ، وإن رام إدغامه امتنع عليه . ويجوز أن يكون الضمير للتعبير وإن لم يجر له ذكر ، لأنه مفهوم من سياق الكلام : أى العبارة عنه بالإخفاء هى العبارة الصحيحة أو طبق من هجر عنه بالإخفاء مفصلاً . وقيل الضمير في طبق للحرف وليس بشئ . ومعنى مفصلاً : أصاب ، وهو من قولهم : طبق السيف إذا أصاب المفصل ، وكذا طبق الجزار المفصل ، ويقال للرجل إذا أصاب الحجة أنه يطبق المفصل ، ثم مثل ما قبله ساكن فقال :

١٥٧ - [خُذِ التَّغَوَّ وَأْمُرْ ثُمَّ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَفِي الْمَهْدِ ثُمَّ الْخُلْدِ وَالْعِلْمِ فَأَشْمَلًا]

ذكر أمثلة من المثليين والمتقاربين ، فذكر من المثليين :

(خُذِ التَّغَوَّ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ ^(١) - مِنْ الْعِلْمِ مَالًا ^(٢)) وَمِنْ الْمُتَقَارِبِينَ : (مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ ^(٣) - وَفِي الْمَهْدِ صَدِيًّا ^(٤) - وَدَارُ الْخُلْدِ جَزَاءً ^(٥)) .

وقوله فاشملاً أراد فاشتمل ثم أبدل من النون الخفيفة المؤكدة ألفاً ، يقال شملهم الأمر : إذا عمهم بكسر الميم في الماضي وفتحها في المضارع . وفيه لغة أخرى ، وهى فتحها في الماضى وضمها في المضارع : أى فاشتمل الجميع من البابين بالحفظ والفهم : أى اجمع ، فالأمر من ذلك بفتح الميم على اللغة الفصيحة وبضمها على اللغة الأخرى . وقال ابن دريد : شمل الرجل واشتمل : أسرع أى أسرع في حفظ ذلك وفهمه وتعليمه ولا تنبأ في ذلك ولا تتخلف عنه ، والله أعلم :

باب هاء الكناية

هذا الباب غير متعلق بسورة الفاتحة ، بل هو وما بعده من الأبواب إلى آخر الأصول مما يتعلق بسورة البقرة فما بعدها ، وقد تقدمت ترجمة سورة الفاتحة وذكر ما فيها من الحروف فرشاً وأصلاً ، فكان القياس بعد الفراغ من الإدغام أن يقول سورة البقرة ، ثم يبوب لما فيها من الأصول ، ثم يذكر الفرش وكذا فعل صاحب التيسير .

فإن قلت : لم قدم حروف الفرش في الفاتحة على الأصول وعكس ذلك في البقرة :

قلت : لتقدم حروف الفرش في نظم آياتها ، وهو (مالاك ، والصراط ، ثم عليهم) وقد سبق الاعتذار عن تأخر باب الإدغام عن ذلك .

وأما في البقرة فأول ما تجدد فيها من الحروف قوله تعالى :

(فِيهِ هُدًى ^(١)) .

ويتعلق به أمران : أحدهما الإدغام وقد سبق . والثاني صلة هاء الكناية ، فيتعين الابتداء ببابها ، وبعده باب المد والقصر لأجل قوله تعالى :

(١) سورة الأعراف ، آية : ١٩٩ (٢) سورة الرعد ، آية : ٣٧ (٣) سورة الشورى ، آية : ٤١
(٤) سورة مريم ، آية : ٢٩ (٥) سورة فصلت ، آية : ٢٨ (٦) سورة البقرة ، آية : ٢

(بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ ^(١)) .

وأبواب الهمزة لأجل قوله تعالى :

(يُؤْمِنُونَ - وَءَاثَرَتْهُمْ) .

وباب نقل الحركة وترقيق الراء لقوله تعالى :

(وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ^(٢)) .

وباب الإظهار والإدغام الصغير لقوله :

(هُدًى لِلْمُتَّقِينَ - وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ - غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ ^(٣)) .

ولو كان وصل ذلك بباب الإدغام الكبير لكان حسنا . وقد فعل ذلك جماعة من المصنفين ، وباب الإمامة لقوله :

(هُدًى - وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ) وباب اللامات لقوله : (وَيُتَيْمُونُ الصَّلَاةَ) .

وأما باب الوقف على أواخر الكلم فظاهر ، وكان حقه أن يتقدم على هذه الأبواب ، لأنه محتاج إليه في كلمات الفاتحة وغيرها ، وأتبع ذلك بالوقف على مرسوم الخط لإتباعا للوقف بالوقف . فقد اتضح أن مقتضى لذكر هذه الأبواب مقدم على كلمة :

(وَمَا يَخْدَعُونَ ^(٤)) .

وتلك أول كلمات القرش ، فلزم من ذلك ذكر تلك الأبواب قبلها ، وألحق بها إاءات الإضافة والزوائد لأنها أيضا موجودة في سورة البقرة وإن تقدم عليها بعض كلمات القرش إلحاقا لأبواب الأصول بعضها ببعض . ثم اعلم أن ما أضيف من هذه الأبواب إلى المصادر التي هي أفعال القراء فهو الجارى على حقيقة الكلام ، نحو : باب الاستعاذة وبسملة الإدغام والمد والقصر ، ونقل الحركة والوقف والإمالة ، وما أضيف إلى محل هذه الأفعال فهو على حذف مضاف ، نحو : باب هاء الكناية وباب الهمزتين والهمز المفرد : أى باب أحكام ذلك كما صرح بذلك في أول باب أحكام النون الساكنة والتنوين ، أو يقدر المحذوف في كل باب بما يناسبه : أى باب صلة الهاء وباب تسهيل الهمز ونحو ذلك . وهاء الكناية في عرف القراء عبارة عن هاء الضمير التي يكنى بها عن الواحد المذكور الغائب وحققها الضم ، إلا أن يقع قبلها كسر أو ياء ساكنة فحينئذ تكسر ، ويجوز الضم كما قرئ به في :

(لِأَهْلِهِ أَمَكْتُوا ^(٥) - وَمَا أُنْسَانِيهِ ^(٦) - وَعَلَيْهِمُ اللَّهُ ^(٧)) .

(١) سورة البقرة ، آية : ٤
(٢) نفس السورة ، آية : ٩
(٣) نفس السورة ، آية : ١٠
(٤) سورة الفتح ، آية : ١٠
(٥) سورة طه ، آية : ١٠
(٦) سورة الكهف ، آية : ٦٣
(٧) نفس السورة ، آية : ٤

في سورة الفتح : والخلاف بين القراء في هاء الكناية في صلتها بواو إن كانت مضمومة وبياء إن كانت مكسورة ، وفي تحريكها بذلك من غير صلة ويسمى قصرا ، وفي إسكانها في مواضع مخصوصة ، وسيأتي جميع ذلك إن شاء الله تعالى :

١٥٨ - [وَلَمْ يَصَلُّوا هَا مُضْمَرٌ قَبْلَ مَا كُنِ وَمَا قَبْلَهُ التَّحْرِيكُ لِأَكْلِ وَصَلَا]

قصر لفظها ضرورة : أي هاء الضمير إذا لقيها ساكن لم توصل لجميع القراء ، لأن الصلة تؤدي إلى الجمع بين ساكنين بل تبقى الهاء على حركتها ضمة كانت أو كسرة ، ومثاله :

(لَعَلِمَهُ الَّذِينَ ^(١) - وَجِهَ رَبُّهُ الْأَعْلَى ^(٢)) .

وكذا إذا كانت الصلة ألفا وذلك في ضمير المؤنث المجمع على صلتها بها مطلقا ، فإن صلتها تحذف للساكن بعدها نحو :

(مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ^(٣) - فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ ^(٤)) .

فقوله ولم يصلوا هاء مضمرة عام يشمل ضمير المذكر والمؤنث وإن كان خلاف القراء واقعا في المذكر فحسب ، فأمكن حمل اللفظ فيه على عومه .

ولا يرد على هذا الإطلاق إلا موضع واحد في قراءة البزى فإنه يقرأ في سورة عبس عنوه تلهي بالصلة وتشديد التاء بعدها ، فقد وصل قبل ساكن في قراءته ، وأما قبل فوصل قبل متحرك ، وهذا كما أنه يصل ميم المجمع في قوله تعالى :

(وَلَقَدْ كُنتُمْ مَوْجِعَاتٍ ^(٥) فَظَلَمْتُمْ تَفَكَّهُونَ ^(٦)) .

على رواية تشديد التاء بعدها .

وجهه أن الجمع بين الساكنين في مثل هذا جائز فصيح من حيث اللغة ، لأن الأول حرف مد والثاني مدغم ، فهو من باب (دابة ، والضالين) .

فإن قلت : فلم لا يوصل نحو :

(لَعَلِمَهُ الَّذِينَ ^(٧)) فهو كذلك .

قلت : لأن الإدغام في الذين متأصل لازم بخلاف تلك المواضع ، وقد سبق هذا الفرق في ترك صلة ميم المجمع قبل الساكن .

ثم قال : وما قبله التحريك : أي والذي تحرك ما قبله من هاءات المضمر المذكر التي ليس بعدها ساكن ، فكل القراء يصلها بواو إن كانت مضمومة ، وبياء إن كانت مكسورة ، والضمير في وصل يرجع إلى ما لأنها بمعنى الذي ، وشدد وصل للتكثير لكثرة المواضع نحو كسر وقطع ، ومثال ذلك :

(٣) سورة البينة ، آية : ٨

(٢) سورة الليل ، آية : ٢١

(١) سورة النساء ، آية : ٨٣

(٦) سورة الواقعة ، آية : ٦٥

(٥) سورة آل عمران ، آية : ١٤٣

(٤) سورة مريم ، آية : ٢٣

(٧) سورة النساء ، آية : ٨٣

(١) مَا يَهُ فَاَقْبِرَهُ (٢) - وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ (٣) .

ووجه أصل الصلة أن الهاء حرف خفي فقوى بالصلة بحرف من جنس حركته ، إلا أن هذه الصلة تفعل في الهاء التي تكون من نفس الكلمة نحو :

(مَا نَفَقَهُ كَثِيرًا (٤) - فَوَاكِهُ كَثِيرَةٌ (٥) وَلَمَّا أَنْ تَوَجَّهَ)

لأن صلة مثل ذلك قد توهم ثنية وجمعا بخلاف هاء الضمير ، ولأن هاء الضمير اسم على حرف واحد فناسب أن تقوى ، وما أجروه مجرى هاء الضمير الهاء في اسم الإشارة إلى المؤنث نحو :

(هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ (٦))

فهى موصولة للكل لتحرك ما قبلها ، وتحذف عند الساكن نحو .

(هَذِهِ النَّارُ (٧)) .

ثم إن الصلة تسقط في الوقف كما ذكرنا في صلة ميم الجمع إلا الألف في ضمير المؤنث . وذلك لأن الصلة زيادة في الآخر لتتبع وتكمل فشابهت التنوين ، فحذفت كما تحذف مع الضم والكسر ، وثبتت مع الفتح كما تبدل من التنوين ألفا في الوصل .

١٥٩ - [وَمَا قَبْلَهُ التَّسْكِينُ لِابْنِ كَثِيرِهِمْ وَفِيهِ مُهَانًا مَعَهُ حَفْصٌ أَخُو وَلَا]

أى وصل ما قبله ساكن لابن كثيرهم وحده نحو : (فيه ، وعليه ، وإليه ، ومنه ، واجتباؤه ، وعقلوه) فإن لقي الهاء ساكنا لم يصل على ماسبق تقريره ، نحو :

(إِلَيْهِ الْمَصِيرُ (٨) - فَأَرَاهُ الْآيَةَ (٩) - يَعْلَمُهُ اللَّهُ (١٠)) .

وقراءة الباقي بترك الصلة في كل ما قبله ساكن ، وعلم ذلك من الضد ، لأن ضد الصلة تركها .

ووافق ابن كثير هشام على صلة (أرجئه) بواو على ماسنذكره ، ووافق حفص على صلة :

(فِيهِ مُهَانًا (١١)) .

في سورة الفرقان بياء ، فهذا معنى قوله : وفيه مهانا معه حفص : أى مع ابن كثير ، والولاء بكسر الواو والمد : بمعنى المتابعة مصدر والاه ولاء مثل راماه رماء ، وهذه اللفظة قد كثر ورودها في قافية هذه القصيدة ، وهذا معناها حيث جاءت ، ولوقوفه عليها سقط حمزها ومدها على ماسبق تقريره في : أجزم العلا ، فقوله : وفيه مهانا مبتدأ وما بعده الخبر ، والعائد إلى المبتدأ محذوف للعلم به : أى وهذه الكلمة حفص أخو متابعة لابن كثير فيها ، فقوله حفص مبتدأ ثان وخبره أخو ولا : أى ذو متابعة لابن كثير في مذهبه ، لأن الموافقة كالمتابعة ،

(٣) سورة هود ، آية : ٩١

(٢) سورة الجاثية ، آية : ٢٣

(١) سورة عبس ، آية : ٢١

(٦) سورة الطور ، آية : ١٩

(٥) سورة هود ، آية : ٦٤

(٤) سورة المؤمنون ، آية : ١٢

(٩) سورة البقرة ، آية : ٩٧

(٨) سورة النازعات ، آية : ٢٠

(٧) سورة غافر ، آية : ٣

(١٠) سورة الفرقان ، آية : ٦٩

أو هو صاحب متابعة السنة في قراءته ، وكل من أكثر من شيء ولازمه جاز أن يدعى أخاه كقوله :

* قُلْ لِابْنِ قَيْسٍ أَخِي الرُّقِيَّاتِ ^(١) *

فإن قلت : هل يجوز أن تعود الهاء في معه إلى لفظ (فيه مهانا) كما يقال زيد معه المال .

قلت : هو جائز من حيث اللفظ ، ولكنه ممتنع من جهة أنه يوم أن حفصا وحده يصله دون ابن كثير ، وإن رجع الضمير في معه إلى ابن كثير زال هذا الوهم . فمن قرأ بالصلة فعلى الأصل ، والأكثر على ترك الصلة تخفيفا ، وهشام وحفص جمعا بين اللغتين ، وقيل قصدا بالصلة تطويل اللفظ تشبيعا على (ملأ فرعون - ماأمروا به) وإسماعا للخلق ماأوعده العاصي .

١٦٠ - [وَسَكَنَ يُوْدَةَ مَعَ نُوْلِهِ وَخُضْلِهِ وَنُوْنِهِ مِنْهَا (ف) اَعْتَبِرْ (ص) اِنْيَا (ح) لَّا]

شرح يذكر ماوقع فيه الخلاف بين القراء في إسكان هاء الكناية منه ، وهو عشرة ألفاظ جاءت في خمسة عشر موضعا ، وهي : (نوله ، ونصله ، ويأته ، ويرضه ، وألقه ، ويتقه) بهذه ستة لم يكرر شيء منها (ويؤده ، وأرجه ، ويره) كل واحد جاء مرتين ، فهي ستة أيضا ، (ونوته) في ثلاثة مواضع ، وعددها أبو بكر بن مجاهد ستة عشر موضعا ، فزاد :

(لَمْ يَرَهُ ^(٢)) .

في سورة البلد ، وكلها هاءات كناية اتصلن بأفعال حذفت أو آخرها للجزم بالشرط أو جوابه أو للأمر ، ولم يذكرها صاحب التيسير إلا مفرقة في أماكنها في القرآن ؛ وكلها غير أرجئه كان واجب الصلة لكل لتحرك ما قبل الهاء ، ولكن عرض فيه أمر آخر اقتضى جواز الإسكان فيه وجواز القصر على ماسبأني ، فصار فيها ثلاثة أوجه ، وقد لفظ الناظم رحمه الله بالكلمات المذكورة في هذا البيت على الوجوه الثلاثة ، فسكن يؤده ، ونوله ؛ ووصل نصله ، وقصر :

(نُوْنِهِ مِنْهَا ^(٣)) .

وهذا من عجيب مااتفق : أي أن حزة وأبا بكر عن عاصم وأبا عمرو سكنوا هاء الكناية في هذه الكلمات الأربع من بين العشر المذكورة ، وهي في سبعة مواضع :

(يُوْدَةُ إِلَيْكَ ^(٤)) موضعان في آل عمران (نُوْلُهُ مَا تَوَلَّى وَخُضْلِهِ ^(٥)) في سورة النساء (نُوْنِهِ

مِنْهَا) موضع في (حَمَّ عَسَى ^(٦)) وموضعان في آل عمران .

فإن قلت : من أين يعلم أنه أراد تكرير يؤده ونوته وعادته في مثل ذلك أن يقول معا أو جميعا أو حيث أتى أو نحو ذلك :

(١) تمامه : ماأحسن العرف في المصيبات . والعرف : بكسر العين الصبر اهـ من هامش الأصل .

(٢) سورة البلد ، آية : ٧ (٣) سورة آل عمران ، آية : ١٤٥

(٤) سورة آل عمران ، آية : ١٧٥ (٥) سورة النساء ، آية : ١١٥

(٦) سورة الشورى ، آية : ١٦

قلت : إطلاقه وعدم تقييده دل على ذلك ، لأنه ليس بعضه أولى به من بعض ، فإن ما يذكره في أبواب الأصول لانسبته إلى المواضع كلها سواء ، ولهذا قال (أرجئه) ولم يبين أنه في سورتين ، وإنما يحتاج إلى قوله معا وجميعا في فرش الحروف ، لثلاثي أن ذلك مختص بما في تلك السورة دون غيرها ، هذا هو الغالب من أمره . وقد جاء في بعض المواضع مقيدا في الأصول كقوله (تسو ، ونشأ) ست وعشر (يشأ ، ونبي) بأربع (وأرجى) معا (وأقرأ) ثلاثا ، ولم يستوعب التقييد في هذه المواضع المستثناة فقال بعد ذلك (ومؤصدة) ولم يقل معا فأطلق على الأصل ؛ وجاء الإطلاق في الفرش في مواضع مع عموم الحكم كالتوراة وكائن : على ما يأتي : وإسكان هاء الكناية لغة محكية سواء اتصلت بمجزوم أو غيره كقوله : وأنشده ابن مجاهد :

وَأَثَرَبُ أَسَاءَ مَا نِي نَحْوَهُ عَطَشٌ إِلَّا لِأَنَّ عِيُونَهُ سِيلٌ وَادِيهَا

ولم يسكنها القراء إلا في المجزوم كالكلمات المذكورة ووجه الإسكان تشبيه هاء الضمير بألفه وواوه وياته فأسكنت ، أو استنقلت صلتها فأسكنت كما فعل في ميم الجميع ، أو وصات بنية الوقف ، وهذه الوجوه الثلاثة نعم المجزوم وغيره .

وفي المجزوم وجهان آخران :

أحدهما أنها سكنت تنبيها على الحرف المحذوف قبلها للجزم .

والثاني أنها سكنت لخلولها محله ، ونبه بقوله : صافيا حالا ، على صحة هذه القراءة ، وحسن وجهها في العربية وإن كانت قد جاءت على خلاف المجهود في هاءات الكناية من التحريك والصلة ، وصافيا نعت المفعول المحذوف : أى لفظا صافيا حلوا ، أو يكون حالا من فاعل فاعتر : أى اعتبر المذكور في حال صفاء ذهنك وباطنك من النفرة منه وحلاوة عبارتك في ذكر دليله ، أو يكون حالا من مفعول فاعتر المحذوف إن قدرته معرفة : أى فاعتر المذكور في حا ، صفائه وحلاوته ، فيعود المعنى إلى ما ذكرناه في الوجه الأول ، أو أراد فاعتر نظاما صافيا حلوا .

ووجهه ما ذكرناه من أنه لفظ في هذا البيت بوجوه الاختلاف الثلاثة في هذه الكلمات ونحوه ، والله أعلم وأحكم .

١٦١ - [وَعَنَهُمْ وَعَنْ حَفْصٍ فَأَلْفَهُ وَبَتَّقَهُ (ح) مِى (ص) فَوَهُ (ق) وَمَ خَلْفَ وَأَهْلًا]

أى وعن من تقدم ذكرهم وعن حفص إسكان قوله تعالى :

(أَلْفَهُ إِيَّاهُمْ) (١) .

في سورة النمل . والتقدير : وسكن فألفه عنهم وعن حفص ، فيكون عطفًا على قوله : وسكن يؤده ، وقد تقدم في شرح الخطبة ، أن ضمير من تقدم رمزه نازل منزلة المسمى بصريح لفظه لا منزلة الرمز ، فلهذا جمع بين الضمير في وعنه وبين قوله وعن حفص فصار على إسكان فألفه عاصم بكماله وأبو عمرو وحزة ، وقوله ويتقه مبتدأ وليس عطفًا على فألفه ، والواو من نفس التلاوة ، أراد قوله تعالى في سورة النور :

(وَيَخَشُّ اللَّهَ وَيَتَّقُهُ ^(١)) .

وخبر المبتدأ حتى صفوه إلى آخر البيت : وتقدير الكلام فيه : وإسكان وبتقه على حذف مضاف : أى أسكن هاء أبو بكر وأبو عمرو وخلاد عن حمزة بخلاف عنه ؛ فنقص من الرمز المذكور في البيت السابق راو ، وهو خلف وزاد في فألقه راو وهو حفص :

ومعنى حتى صفوه : أى صفو إسكانه قوم بخلف : أى حماة جماعة بحجج مختلفة وهى خمسة أوجه سبق ذكرها ومعنى أنهل سقاء النهل وهو الشرب الأول ؛ وحسن استعارة النهل بعد ذكر الصفو ، أشار بذلك إلى أنهم قاموا فى نصرة الإسكان بما انشروحت له الصدور ، فهذا معنى ظاهر هذا الكلام ، والمراد بباطنه رمز القراء ، وقوله بخلف ليس رمزا ، وكذلك كل ما جاء منه نحو بخلفه بخلفهما بخلفهم ، لأن المراد منه أن القارىء إذا ذكر قبلها اختلفت الرواية عنه ، فكأنه من تمتة ذكره ، وأفرد الضمير فى أنهل ردا على لفظ قوم : ويجوز أن يكون الضمير فيه لبتقه : أى روى هذا الحرف القوم الذين حموه لما استنبطوا من المعانى والفوائد ، أو يعود على الصفو وهو أليق : أى حموه مما يكدره حفظه له بحاجتهم إليه فأنهلهم ورواهم ، ثم بين قراءة حفص لهذه الكلمة فقال :

١٦٢ - [وَقُلْ بِسُكُونِ الْقَافِ وَالْقَصْرِ حَفْصُهُمْ وَيَأْتِيهِ لَدَى طَاءٍ بِالْإِسْكَانِ (يُ) جَمَلًا]

أى قراءة حفصهم فحذف المضاف ، يعنى أن حفصا يسكن القاف ويحرك الهاء بالكسر من غير صلة ، وهذا معنى القصير ، وهو ترك الصلة لأنها مد ، وأسكن القاف لأنها صارت آخر الفعل بعد حذف الياء لجزم : وقبل أجرى بتقه مجرى كتف فأمكن الوسط تخفيفا وأنشد :

* قَبَاتٌ مُنْصَبًا وَمَا تَكْرُوهَا دَسَا *

فلما سكنت القاف ذهب صلة الهاء ، لأن أصل حفص أن لا يصل الهاء التى قبلها ساكن إلا فى قوله تعالى - فيه مهانا - وبقيت كسرة الهاء أمانة على عروض الإسكان فى القاف والأصل كسر ها ، ولولا هذا المعنى لوجب ضم الهاء لأن الساكن قبلها غير ياء ، فهو مثل منه وعنه . وقيل كانت الهاء ساكنة فى قراءة حفص كما أسكنها فى فألقه ، فلما أسكن القاف كسر الهاء لالتقاء الساكنين وهذا ضعيف ، إذ لا مقتضى لإسكان القاف على تقدير سكون الهاء ، ولأن كسر القاف وسكون الهاء أخف من العكس فلا معنى للعدول عنه :

وأما قوله : (وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِنًا ^(٢)) .

فى سورة طه فلم يذكر الإسكان فيه إلا عن السوسى تبعاً لصاحب التيسير ، وذكره الأدهوازى عن ابن عامر وعاصم وأبى عمرو وحمزة رحمهم الله تعالى . ومعنى يجتلا : ينظر إليه بارزاً غير مستتر ، من قولهم : اجتليت العروس ، يشير إلى أن الإسكان محكى مسطور فى الكتب فلا يبنى لعدم ذكر بعض المصنفين له كابن الفحاح فى تجريدته وغيره . وقوله لدى طه : أى عندها وفى أثناء آياتها ، وسبب سورة هذا الحرف زيادة فى البيان للتمييز إذ ليس غيره .

١٦٣- [وَفِي الْكُلِّ قَصْرُ الْمَاءِ () اِنْ (اِ) - اَنَّهُ مُخْلَفٌ وَفِي طَاءٍ بَوَجْهَيْنِ (!) جَلًّا]

يعنى بالكل جميع الألفاظ المجزومة من قوله : وسكن يؤده إلى يتقه ، وقصر الماء عبارة عن ترك الصلة ، ويسمى أيضا الاختلاس . وقوله : بان لسه رمز لقالون وهشام ، ومعناه فى الظاهر اتضحت لغته وظهر نقله ، لأن قصر الماء لغة فصيحة سواء اتصلت بمجزوم أو غيره ، أنشد الداني للأعشى جمعاً بين اللغتين القصر والصلة قوله :

وَمَا لَهُ مِنْ تَجْدٍ تَلْيِيدٍ وَمَا لَهُ مِنْ الرِّيحِ حَظٌّ لَا الْجَنُوبُ وَلَا الصَّبَا

ووجه لغة القصر فى المجزوم النظر إلى الحرف المحذوف قبل الماء للجزم لأن حذفه عارض ، ولو كان موجوداً لم توصل الماء لوجود الساكن قبلها على ما تقرر ، فهذا توجيه حسن لما جاءت القراءة به من القصر فى المجزوم ، ولم تأت فى غيره لفقد هذه العلة فيه ، وقوله بخلف : يعنى عن هشام لأنه الذى يليه ، ولو كان الخلاف عنه وعن قالون لقال بخلفهما ، ولو كان عن ثلاثة لقال بخلفهم ، وكل هذا قد استعمله فى نظمه كما سيأتى .

والخلف الذى عن هشام وجهان :

أحدهما القصر وقد ذكره :

والثانى الصلة كسائر القراء ، ولا يجوز أن يكون الإسكان ، لأنه قد ذكر الإسكان عن الذين قرءوا به ولم يذكر هشاماً معهم .

وأما حرف طه فوصله هشام كسائر القراء غير السوسى .

ولقالون وجهان : القصر والصلة ، ولا يكون الإسكان لما ذكرنا . ووجه الصلة تحرك الحرف الذى قبل الماء ، ولا نظر إلى الحرف المحذوف . وقوله : بوجهين متعلق بمحذوف : أى يقرأ حرفه بوجهين مجلاً : أى وقرأ كلاهما يشير إلى أن القصر أفشأ من الإسكان فى لغة العرب كما تقدم بيانه ، ولأنه ضمير على حرف واحد صحيح : فكان محركا كالتاء والكاف . ووجه إسكانها تشبيهاً بالآلف والواو .

وفى ياء الإضافة وجهان : الفتح والإسكان وسيأتيان . ويجوز أن يكون التقدير : والحرف الذى فى طه مجل بوجهين .

١٦٤- [وَإِسْكَانُ بَرَضَةٍ (!) مِنْهُ (اُ) بِسُ (ط) يَّبِ

مُخْلَفِيَّ . وَالْقَصْرُ (فَا) مَذْكُورُهُ (ذَا) وَنَلَا]

أراد قوله تعالى فى سورة الزمر :

(وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ ^(١)) .

أسكنه السوسى بلا خلاف وهشام والدورى عن أبى عمرو بخلفهما ، وأعجب بظاهر لفظه عن الإسكان بأن يمتنه لبس طيب ، تقريراً له وإزالة للنفرة عنه . ويجوز فى قوله والقصر وجهان : الرفع على الابتداء وخبره ما بعده أو محذوف : أى والقصر كذلك يمتنه لبس طيب . أو والقصر مقروء به ، فهو قريب من قوله تعالى :

(الزَّانِيَةُ وَالزَّانِيَ فَاجْلِدُوا^(١)) - وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا^(٢) .
والنصيب بفعل مضممر فسرته مابعده . والفاء في فا ذكره زائدة كقوله :

* وَإِذَا هَمَّكَتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي^(٣) *

والخلف الذى للدورى هو الإسكان والصلة ، والذى لحشام الإسكان والقصر ، وعلم ذلك من جهة أنه ذكر هشاما مع أصحاب القصر فى أول البيت الآتى ولم يذكر الدورى معهم ، فكان مع المسكوت عنهم وهم أصحاب الصلة ، ونوفلا حال « والنوفل : الكثير العطاء .

١٦٥ - [(ل) ٤ (١) لُحْبُ وَلِزْزَالُ خَيْرًا يَرَهُ بِهَا

وَشَرًّا يَرَهُ حَرْفِيْنِدْ سَكْنُ (ر) يَسْهَلَا]

الرحب : السعة أشار إلى شهرته وصحته : أى يجد المتصدى لصرة القصر رحبا وسعة ومجالا من نقل ذلك لغة وقوة تعليلية ، فالذين قصرُوا يرضه حمة وعاصم وهشام : بخلاف عنه ، ونافع . ثم قال : والزلال أى وسورة الزلال يعنى :

(إِذَا زُلْزَلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالًا^(٤)) .

وهو مبدأ وسكن خبره ، والعائد إلى المبتدأ الضمير فى بها ، وأثنه لأنه ضمير السورة :

(خَيْرًا يَرَهُ^(٥)) و (شَرًّا يَرَهُ^(٦))

مفعول سكن ، وحرفيه صفة لهما يفيد التأكيد :

وإنما أكثر من هذا البيان ولم يكتف بقوله يره كما نص على ألقه ويتقه ويؤده وغير ذلك حذرا من التى فى سورة البلد قوله :

(لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ^(٧))

فتلك لم يذكر فى التيسير فيها خلافا وذكره فى غيره ، والهاء فى حرفيه تعود على لفظ الزلال ، ويجوز أن يكون بدلا من خيرا يره وشرا يره بدل البعض من الكل ، ويعنى بحرفيه هاءى الكناية فى هذا اللفظ ، وكأن الوجه على هذا أن يقول حرفيهما . وإنما وحد ردا على يره لأنه لفظ واحد تكرر ، والألف فى ليسهلا للثنائية أى ليسهل الحرفان بالإسكان ، ويجوز أن يكون خبر الزلال قوله خيرا يره بها وشرا يره . ثم قال : سكن حرفى هذا اللفظ كما تقول الدار بها زيد وعرو أكرمهما . وقيل أشار بقوله ليسهلا إلى ثقل الصلة هنا من جهة أن بعد كل هاء منهما واو فيأتى واوان فى قوله ، يردو ، ومن يعمل يردو ، لأن هذه الصلة إنما اعتبارها

(٢) سورة المائدة ، آية ٣٨

(١) سورة النور ، آية ٨

(٣) أوله لاتجزعنى إن منفا أهلكته اه .

(٥ و ٦) سورة الزلزال ، آية ٧ و ٨

(٤) سورة الزلزلة ، آية ١

(٧) سورة البلد ، آية : ٧

في الوصل : وأما الوقف فبالإسكان لاصلة فيه لجميع القراء في جميع الهاءات ، وقد تقدم ذكره .

فإن قلت : هذه المواضع التي نص لبعض القراء على إسكانها من أين تعلم قراءة الباقيين :

قلت : قد سبق الإعلام بها في قوله : وما قبله التحريك للكل وصلا ، وهذه المواضع المسكنة كلها قبل هاءاتها متحركات ، فكأنه قال : القراء كلهم على صلة الهاء إذا تحرك ما قبلها واستثنى هؤلاء هذه المواضع فأسكنوها ، والله أعلم :

١٦٦ - [وَعِي (نَفَرٌ) أَرْجَتْهُ بِالْهَمْزِ سَاكِناً وَفِي الْهَاءِ ضَمٌّ (أ) فَ (دَ) عَوَاهُ (حَ) مَلَا]

أرجته موضعان في الأعراف والشعراء ، ومعنى وعى حفظ : أى حفظ مدلول نفر ، وهم ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر أرجته بهمزة ساكنة ، وحفظ الباقيون بلا همز ، وهما لغتان فصيحتان قرئ بهما قوله تعالى : (وَآخِرُونَ مُرْجُونَ^(١)) - وَتُرْجَى^(٢) مَنْ تَشَاءُ^(٣)) .

ونفر همزوا الجمع ، يقال أرجأت الأمر : إذا أخرته ، وبعض العرب يقول أرجيت كما يقول أخطيت وتوضيت فلا همز حكاه الجوهري : وقوله بالهمز ، يؤخذ منه أن قراءة الباقيين بلا همز ، ولم تكن له حاجة إلى قوله ساكنة فإنه قد لفظ به كذلك .

فإن قلت : فيه زيادة بيان .

قلت : صدقت ولكنه يلبس الضد ، إذ يلزم من ذلك أن يكون الضد فتح الهمز كقوله (ويطهرن) في الطاء السكون (والأليكة) اللام ساكن (منسأته) سكون همزته ماض ، فإن ضد السكون فيها فتح الطاء واللام والهمزة . وعذره في ذلك أن الهمز هو صاحب الضد فضده لاهمز كما ذكر ذلك في (الصائين) و (الأليكة) ولم يقدح في ذلك وصفه الهمز بالسكون ، وهذا كما أن الحركة ضدها السكون ، ولا يقدح في ذلك ذكره الكسر والضم والفتح معها على ما مهدناه في شرح الخطبة ، وما كنا حال من الهمز . ولو قال مكانه فيهما لكان جيدا وارتفع الإيهام المذكور أى في الموضعين :

ثم ذكر أن جميع من همز أرجته ضم الهاء إلا ابن ذكوان فإنه كسرهما . واستبعدت قراءته وتسكلم فيها من جهة أن الهاء إنما تكسر بعد كسر أو ياء ساكنة وحقها الضم في غير ذلك ، فأرجته مثل منه وزنه وأهبه . وقد اعتذر له بأن الهمز لم يعتد به حاجزا لقبوله الإبدال ، فكأن الهاء وليت الجيم المكسورة ، أو كأنها بعد ياء ساكنة في التقدير لو أبدلت الهمزة ياء . ويضعف هذا الاعتذار وجوه :

الأول أن الهمز معتد به حاجزا بإجماع في (أنبئهم ونبئهم) والحكم واحد في ضمير الجمع والمفرد فيما يرجع إلى الكسر والضم .

الثاني أنه كان يلزمه صلة الهاء إذ هي في حكمه كأنها قد وليت الجيم .

الثالث أن الهمز لو قلب ياء لكان الوجه المختار ضم الهاء مع صريح الياء نظرا إلى أن أصلها همزة فإلظن بمن يكسر الهاء مع صريح الهمزة ، وسيأتى تحقيق ذلك في باب وقف حمزة ؛ فضم الهاء مع الهمز هو الوجه

فلهذا قال فيه : لف دعواه حرملًا ؛ والهاء في دعواه للضم . والحرمل : ثبت معروف له في الأدوية مدخل ، أشار بذلك إلى ظهور وجه الضم مع الهمز : أى في طى الدعوى به ما بين حسنه وجودة القراءة به . وذكر ابن جنى في كتابه المحتسب قال : وروى عن ابن عامر (أنبئهم) بهجزة وكسر الهاء . قال ابن مجاهد : وهذا لا يجوز . قال ابن جنى : طريقه أن هذه الهجزة ساكنة ، والساكن ليس بمجازز - حين عدلهم ، فكأن لاهمز هناك أصلاً : ثم قرر ذلك بنحو مما تقدم ، والله أعلم قال :

١٦٧ - [وَأَسْكِنَ (نَ) صِيرًا (فَ) أَرَا وَكَسِرَ لِغَيْرِهِمْ

وَصَاهَا (ح) وَآدَا (دُ) وَنَ (رَ) يَبِ (إِ) مُوَصَّلًا]

نصيرا حال من فاعل أسكن : أى ناصرا فائزا بظهور الحجة ، وقد تقدم وجه الإسكان ، وقرأ به - نا عاصم وحزة ولا همز في قراءتهما ؛ فصار أرجه كألفه وهما يسكنانهما ، وأبو عمرو وافقهما على ألفه ولم يمكنه الإسكان فى أرجه لأنه يهمز ؛ فى الإسكان جمع بين ساكنين ، ثم قال : واكسر لغيرهم أى لغير الذين ضموا والذين سكنوا وهم نافع والكسائى وابن ذكوان . وقد مضى الكلام فى قراءة ابن ذكوان ، ونافع والكسائى كسرا الهاء لكسرة الجيم قبلها إذ ليسا من أصحاب الهمز .

ثم ذكر الذين وصلوا الهاء وهم أربعة : اثنان من أصحاب الضم والهمز ، وهما ابن كثير وهشام ، واثنان من أصحاب الكسر بلا همز وهما الكسائى وورش وصلاهما بياء على أصلهما فى صلة ما قبله متحرك ، وابن كثير وصلها بواو على أصله فى صلة ما قبله ساكن ، وهشام وافقه وخالف أصله فى ترك صلة ما قبله ساكن ، فقد وافق ابن كثير على مذهبه فى الصلة راويان كل واحد منهما فى حرف واحد : أحدهما فى صلة الضم بواو وهو هشام فى هذا الحرف . والآخر فى صلة الكسر بياء وهو حفص فى :

(فَيُفْرِ مَهَانًا ^(١)) .

وقد تقدم وأبو عمرو ضم من غير صلة على أصله ، وقالون قصر الهاء فكسرها من غير صلة على أصله فى المواضع المجزومة كلها :

فالحاصل أن فى كلمة أرجه ست قراءات : ثلاث لأصحاب الهمز ، لابن كثير وهشام وجه ، ولأبى عمرو وجه ، ولابن ذكوان وجه . وثلاث لمن لم يهمز لعاصم وحزة وجه . وللكسائى وورش وجه ، ولقالون وجه ، وقد جمعت هذه القراءات الست فى بيت واحد فى النصف الأول قراءات الهمز الثلاث ، وفى النصف الآخر قراءات من لم يهمز الثلاث فقلت :

وأرجته مل والضم خر صله دع لنا وأرجه ف نل صل جى رضى قصره بلا

فابتدأت بقراءة ابن ذكوان ولم أخف تصحيفها بغيرها ، إذ لا يمكن فى موضعها من جهة الوزن شىء من القراءات الست إلا قراءة أبى عمرو وهى مبنية بعدها ، وقراءة قالون على زحاف فى البيت ، وقراءة قالون سنيين فى آخر البيت مع أن صورة الكتابة مختلفة ، فتعين ما ابتدأ به لابن ذكوان ، والله أعلم .

وجميع الكلمات المجزومة الخمسة عشر توصل بالياء إلا كلمتين يرصه ويره فليهما يوصلان بالواو . وفي أرجئه الوجهان ، من وصل هاءا فبالواو ، وغير الهامز يصل بالياء : وقوله جوادا حال من فاعل صلها . والربب : الشك ، وقوله لتوصل من محاسن الكلام .

باب المد والقصر

المد في هذا الباب : عبارة عن زيادة المد في حروف المد لأجل هزة أو ساكن . والقصر : ترك الزيادة من المد ، وقد يستعمل المد في إثبات حرف المد والقصر في حذفه ، وذلك يأتي في فرش الحروف نحو : ومد أنا في الوصل ، وفي (حاذرون) المد ، وقصر :

(أَتَيْتُمْ مِنْ رَبِّا^(١)) .

وآنا كم قصر حفيظا ، ومعنى القصر : المنع ؛ من قولهم قصرت فلانا عن حاجته : أى منعت منها ؛ ومنه (حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ^(٢)) .

فلهذا سمي منع المد قصرا ، والله أعلم .

١٦٨ - [إِذَا أَلِفٌ أَوْ يَاءٌهَا بَعْدَ كَسْرَةٍ أَوْ الْوَاوِ عَنْ ضَمٍّ لَقِيَ الْهَمْزَ طَوَّلًا]

ألف فاعل فعل مضممر فسره قوله لقي الهمز : أى إذا لقيت الألف الهمز ، والهاء في ياءها تعود على الألف لأنها أختها في المد ، أو تعود على حروف الهجاء للعلم بها ، وقوله : عن ضم أى بعد ضم لأن عن للمجازة ، وأسكن الياء في لقي ضرورة ، والضمير في طول الحرف المد مطلقا : أى الذى لقي الهمز ، ومعنى طول مد ، لأن حرف المد كلما طول ازداد مدا ؛ وقد تقدم أن حروف الهجاء يجوز تأنيثها وتذكيرها ، فلهذا أنث في قوله ياءها ؛ وذكر في قوله لقي الهمز طول ، وذكر في هذا البيت حروف المد الثلاثة ، وهن ، الألف والياء والواو ، ولم يقيد الألف لأنها لا تنفع إلا بعد فتحة ، وقيد الياء بكسرة قبلها والواو بضمة قبلها ، لأن كل واحدة منهما يجوز أن يقع قبلها فتحة (كهية ، وسواة) ولذلك حكم سياقها وشرط الياء والواو أيضا أن يكونا ساكنين ، وأما الألف فلا تكون إلا ساكنة ، فالألف لا يزال حرف مد .

وأما أختاها فبشرطين :

أحدهما السكون .

والثانى أن يكون حركة ما قبلها من جنسهما قبل الياء كسرة وقبل الواو ضمة ، فحينئذ يكونان حرفى مد نحو قال وقيل ويقول . ينطق في هذه الثلاثة بعد القاف بمدة ثم لام .

فإذا اتفق وجود همز بعد أحد هذه الحروف طول ذلك المد ، استعانة على النطق بالهمز محققا ، وبياناً لحرف المد خوفا من سقوطه عند الإسراع لخفائه وصعوبة الهمز بعده ، وهذا عام لجميع القراء إذا كان ذلك في كلمة واحدة ، نص على ذلك جماعة من العلماء المصنفين في علم القراءات من المغاربة والمشاركة .

(٢) سورة الرحمن ، آية : ٧٢

(١) سورة الروم ، آية ٣٩

ومنهم من أجرى فيه الخلاف المذكور في كلمتين على ماسياتى . وبعضهم اختار تفضيل الألف على أختيها في المد ، وتفضيل الياء على الواو ، والله أعلم وأحكم .

١٦٩ - [فَإِنْ يَنْفَصِلْ فَالْقَعْرُ (يَ) ادِرُهُ (طَ) الْبَا بِحُلْفَتَيْهِمَا (يُ) رَوِيكَ (ذَ) رَا وَنَحْضَلًا]

أى فإن ينفصل المذكور ببعضه من بعض ، والمذكور هو أن باقى حرف المد همزا . ودو فى اصطلاح القراء على ضربين : متصل ومنفصل . فالمتصل : أن ياتقيا فى كلمة واحدة ، وقد سبق ذكره . والمنفصل : أن يلتقيا وحروف المد آخر كلمة والهمز أول كلمة أخرى ، ويسمى مد حرف لحرف ، وهذا هو المذكور فى هذا البيت . فالقراء فيه على قسمين : منهم من جرى على المد كما فى المتصل . ومنهم من لم يطول المد ، بل اقتصر على ما فى حرف المد من المد الذى فيه إذا لم يصادف همزة ، فهذا هو الذى عبر عنه بالقصر ، وسواء فى ذلك حرف المد المرسوم فى المصحف والذى لم يرسم له صورة نحو (هأأتم ، وبأ آدم) لم يرسم فى كل كلمة غير ألف واحدة هو صورة الهمزة وألف ها وبأ محذوفة ، ونحو صلة هاء السكناية وميم الجمع نحو : (يُ أَنْ يُوصَلَ^(١) - وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ^(٢)) .

يجرى الأمر فيه كغيره من المد والقصر على ما تقتضيه مذاهب القراء فالذين قصرُوا هم ابن كثير والسوسى ، وكذا قالون والدورى عن أبى عمرو بخلاف عنهما . والباقيون على المد^(٣) ولم يذكر صاحب التيسير القصر عن الدورى ، فهو من زيادات القصيدة ، وقد ذكره غيره على ما نقلناه فى الشرح الكبير .

ومنهم من نقل الخلاف عن أبى عمرو نفسه . ووجه القصر الانفصال ، لأن لكل كلمة حكم الاستقلال ، فلم يبق الالتقاء قوته إذا كان فى كلمة واحدة . ومنهم^(٤) من حكى عن ابن كثير المد فى كلمة الشهادة . وقد ذكر جماعة من المصنفين تفصيلا بين أصحاب المد فجعل بعضهم أطول مدأ من بعض ، ولم يتعرض الشيخ الشاطبى رحمه الله فى نظمه لذلك :

وحكى عنه الشيخ أبو الحسن رحمه الله فى شرحه أنه كان يرى فى المنفصل مدتين : طولى لورش وحزوة ؛ ووسطى لمن بقى .

ويجوز فى قوله فالقصر الرفع والنصب أجود ، ويرويك جملة استأنفة أو حال من الهاء فى بادره : أى بادره طالبا مرويا ، فيكون طالبا حالا من الفاعل ومرويا حالا من المفعول ، نحو : لقيته مصعبا منحدرًا .

ويجوز أن يكون يرويك جوابا للأمر فى بادره ولم يجزئه ضرورة ، ودرا مصدر فى موضع الحال : أى دارًا ونَحْضَلًا عطفت عليه ، وهما حالان من فاعل يرويك العائد على القصر ، يقال درت الناقة ودر الضرع باللبن يدر ويدر درورا ودرا . والدر : اللبن نفسه أيضا ، ودرت السماء : كثرت مطرها . وأحضلت الثىء فهو مخضل : إذا بللته ، وشىء خضل أى رطب . والخضل : النبات الناعم ، وكل هذا ثناء على القصر : أى بادره يثلج له

(١) سورة البقرة ، آية : ٢٧ (٢) سورة البقرة أيضا ، آية : ٨٧ .

(٣) وفى الشرح الكبير هذا اختيار صاحب القصيدة والذى أخذناه عن شيخنا أبى الحسن فى التصل وجهان . مد طويل لورش وحزوة . ومد متوسط للباقيين وفى المنفصل كذلك اهـ .

(٤) كالحافظ أبى العلاء أحمد بنى والذى والقبلى وليس من طريق الناظم اهـ ضياء .

صدرك بما يدرك من فوائده وينسكب من معاني استحسانه وهو اختيار المبرد ، ثم مثل القسمين فقال :

١٧٠ - [كَجِيءٍ وَعَنْ سُوءٍ وَشَاءٍ اتَّصَلَهُ وَمَقْصُولُهُ فِي أُمِّهَا أَمْرُهُ إِلَى]

أى اتصال الهمز بحرف المد في كلمة واحدة مثل جىء في قوله :

(وَجِيءَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ ^(١)) .

فهذا مثال الياء ومثله سىء بهم والواو كقوله :

(أَوْ تَغَوَّ عَنْ سُوءٍ ^(٢)) .

وثلاثة قروء الألف في نحو شاء وجاء ثم مثل المفضل وهو الالتقاء في كلمتين بقوله سبحانه :

(فِي أُمِّهَا رَسُولًا ^(٣)) .

فهذا مثال الياء ومثله :

(أُولَى أَجْنَحَةٍ ^(٤) - يَا بَنِي آدَمَ ^(٥)) والواو نحو : (قُوا أَنْفُسَكُمْ ^(٦) - قَالُوا آمَنَّا ^(٧)) .

ومثل الشاطبي رحمه الله بقوله : أمره إلى ، إعلاماً بأن الواصلة التي لارسم لها في المصحف كغيرها . ومثله

على قراءة ورش وغيره لإنهم أناس - عليهم آياتنا - ومثال الألف :

(لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ^(٨) - إِنَّهَا إِذَا جَاءَتْ ^(٩) - لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ^(١٠)) .

وضاق على الناظم تمثيل الألف من القرآن في هذا البيت وإن كان حاصلًا من جمعه بين المثالين في قوله أهما

أمره . لأن الغرض تصوير المثال ، كما أنه في بيت آخر سيأتي مثل بأوهلا في آخر باب الهمز المفرد فقال : كآدم

أوهلا وليس أوهل في القرآن ، والهاء في اتصاله ومفصوله لحرف المد : ومفصوله مبتدأ وما بعده الخبر على حذف

مضاف : أى مثل هذا اللفظ . وغلط من قل الخبر في الجار والمجرور : أى مستقر في المذكور ، لأن في أهما

لم يقصد به في البيت إلا حكاية ما في القرآن . وفي نحو قوله تعالى - هؤلاء - مدان مد ألفها من المنفصل ومد

الألف الأخيرة من المتصل ، فاعلم ذلك والله أعلم .

١٧١ - [وَمَا بَعْدَ هَمْزٍ ثَابِتٍ أَوْ مُؤَمَّرٍ فَقَصْرٌ وَقَدْ يُرْوَى لِرِوَشٍ مُطَوَّلًا]

أى والذي وقع من حروف المد بعد همز سواء كان ذلك الهمز ثابتاً أو مغيراً ، ويعنى بالثابت الباقي على

لفظه وصورته ، وبالمغير ما لحقه نقل أو تسهيل أو إبدال على ما يبينه . وتقدير الكلام : فإن انعكس ما ذكرناه

فوقع حرف المد بعد الهمز ، وهذا لا يكون إلا في المتصل لأن حرف المد لا يقع أوّل كلمة لاستحالة ذلك من

أجل سكونه . فقوله : وما مبتدأ وخبره قوله فقصر : أى فهو ذو قصر أو فحكمه قصر ، ودخلت الفاء لما

(٣) سورة القصص ، آية : ٥٩

(٢) سورة النساء ، آية : ١٤٩

(١) سورة الفجر ، آية : ٢٣

(٦) سورة التجرىم ، آية : ٦

(٥) سورة الأعراف ، آية : ٢٦

(٤) سورة فاطر ، آية : ١

(٩) سورة الأنعام ، آية : ١٠٩

(٨) سورة القتال ، آية : ١٩

(٧) سورة البقرة ، آية : ١٤

(١٠) سورة الكافرون ، آية : ٢ .

في المبتدأ من معنى الشرط ، وهذا القصر لجميع القراء ورش وغيره ، ولم يذكر ابن مجاهد عن أحد خلاف ذلك ولا عامة كتب العراقيين ، ثم قال أوقد يروى ذلك لورش مطوّلاً : أى ممدوداً مداً طويلاً ، قياساً على ما إذا تقدم حرف المد على الهمز : ونص على المذكور ابن شريح وابن الفحاح وصاحب العنوان ومكي والمهدوي وغيرهم من المغاربة والمصريين في مصنفاتهم ، ووجه القصر هدم المعنى الذى لأجله مد حرف المد إذا تقدم على الهمز ، والله أعلم .

١٧٢ — [وَوَسَّطَهُ قَوْمٌ كَأَمَّنَ هُوَ لَا ءِآلَةَ آتَى لِلْإِيمَانِ مُثَلًّا]

أراد وسط المد لورش في ذلك جماعة ليكون المد في هذا النوع أقل منه فيما إذا تقدم حرف المد على الهمز لظهور الفارق بينهما ، ولم يذكر صاحب التيسير غيره ، وذكره أيضاً أبو على الأهوازي وغيره ، ولا مانع من أن يكون لفظ قوم في بيت الشاطبي رحمه الله رمزاً للخلافة على اصطلاحه كما قال فيما مضى : حتى صفوه قوم ، فكان ينبغي له أن يأتي بلفظ يزيل هذا الاحتمال ، نحو أن يقول وبالمدة الوسطى ، أو يقول ووسطه أيضاً كَأَمَّن فقد صار لورش ثلاثة أوجه في هذا النوع : القصر كسائر القراء ، والمد المتوسط ، والمد الطويل : ثم مثل ما فيه هذه الأوجه بأربعة أمثلة : اثنان فيهما الهمز ثابت وهما آمَن وآتَى وبعد الهمز ألف ، ومثال ما بعده واو أوحي وأوتى ، ومثال ما بعده ياء :

(إِبْلَافِهِمْ ^(١) - وَإِيتَاءَ ذِي الْقُرْبَى ^(٢)) .

وإن كان الهمز في بعض ذلك يجوز أن تلتق حركته على الساكن قبله فيصير من باب الهمز المنير ، نحو :

(قُلْ أَوْحَى ^(٣) - مَنْ آمَنَ ^(٤)) .

واثنان من أمثلة النظم فيهما الهمز مغير أحدهما :

(لَوْ كَانَ هُوَ لِآءِ آلِهَةٍ ^(٥)) .

فقراءة ورش بإبدال همزة آله ياء في الوصل بعدها ألف فهي حرف مد بعد همز مغير ، والثاني للإيمان بنقل حركة همزة إيمان إلى اللام ، ونحو :

(جَاءَ آلَ لُوطٍ ^(٦)) .

يسهل ورش همزة آل بين بين ، فالياء من إيمان والألف من آل بعد همز مغير وبعض ^(٧) من يرى المد لم يذكره بعد الهمز المغير ، ووجهه عدم الهمز ، ووجه المد ترك الاعتداد بالعارض ، فالوجهان جائزان في قصر حرف المد قبل الهمز المغير على ما يأتي في باب الهمزتين من كلمتين ، فقصر حرف المد بعد الهمز المغير أولى : ثم إن بعض القائلين بالمد في هذا النوع قد استثنوا له مواضع فلم يمدوها ، وقد ذكرها الناظم فقال :

(١) سورة قريش ، آية : ٢ (٢) سورة النحل ، آية : ٩٠ (٣) سورة الجن ، آية : ١٠
(٤) سورة سبأ ، آية : ٢٧ (٥) سورة الأنبياء ، آية : ٩٩ (٦) سورة الحجر ، آية : ٦١
(٧) (قوله وبعض الخ) ولكن العمل الآن من طريق النظم على تنويع الهمز بالمحقق فليعلم اه ضباع .

١٧٣ — [سَوَى يَمَارِ إِسْرَائِيلَ أَوْ بَنَدَ سَاكِنٍ صَحِيحٌ كَقَرَأَنَ وَمَسْئُولًا أَسْأَلًا]

في كلمة إسرائيل حرفا مد، الألف قبل الهزمة والياء بعدها ، فـد الألف من باب المتصل ومد الياء من هذا النوع المختص لورش ، وأكثر ما تجيء كلمة إسرائيل بعد كلمة بنى ، فيجتمع ثلاث مدات : مد يابنى من المنفصل ، وفي إسرائيل مدتان مع طول الكلمة وكثرة دورها ، فاستثنى مد الياء تخفيفا فترك .
فإن قلت :

(فَجَاءُوا أَبَاهُمْ ^(١))

فيه أيضا ثلاث مدات ، فـد الألف قبل الهزمة من المتصل ، ومد الواو لهزمة أباهم من المنفصل ، ومد الهزمة قبلها من النوع المختص لورش .

قلت : مدها لما بعدها وما قبلها متحد فتدخلا ، فلم يبق إلا مدتان ، وأوفى قوله : أو بعد ساكن بمعنى الواو ، كما قال بعد ذلك : وما بعد همز الوصل ، أراد وما بعد ساكن ثم حذف الموصولة اكتفاء بصلته ، يعنى واستثنوا من ذلك ما وقع من الهمز الذى بعده حرف مد بعد ساكن صحيح : أى ليس بحرف هلة ، مثل جاءوا والموءودة وسوأت والنبئين ، فإن المد فى كل هذا متصوص عليه ، والذى قبله ساكن صحيح ، نحر : قرآن وظمئان ومسئولا ، وعملوه بأن الهزمة معرضة للنقل إلى الساكن قبلها ، وهذه هلة فاسدة من وجوه :
الأول : أنه ليس من مذهب ورش النقل فى كلمة واحدة .

الثانى : أنه فيما تحقق فيه النقل يمد نحو للايمان ، فما الظن بما يتوهم جواز نقله لغة .

الثالث : أنه منقوض بالموءودة ، فإن النقل فيها سانع كقرآن ، وقد نصى مكى والدانى فى كتاب الإيجاز على مدها فعندى أن علة استثنائه مشككة ، وأن الناظم نبه على ذلك فى قوله أسألا ، وهو فعل أمر مؤكد بالنون ، الخفيفة ثم أبدل منها ألفا فى الوقف كظواهر له سلفت : أى أسأان عن علته وبحث عنها واكشفها ثم ذكر باقى المستثنى فقال :

١٧٤ — [وَمَا بَنَدَ هَمَزِ الْوَصْلِ لَيْتَ وَبَعْضُهُمْ يُؤَاخِذُكُمْ آلَانَ مُسْتَقْنِمًا تَلَا]

ما بمعنى الذى مجرورة المحل عطفا على إسرائيل ، وقوله لیت مثل :

(آيَتِ بِقُرْآنٍ ^(٢) - آيُوا صَفَا ^(٣) - إِذْنِ لِي ^(٤) - أَوْثَمِ ^(٥)) .

إذا ابتدأت بهذه الكلمات ونحوها وقع حرف المد بعد همز الوصل وحرف المد فى الجميع بدل من الهزمة التى هى فاء الكلمة من آى وآذن وآمن ، ولهذا : إذا وصلت الكلمة بما قبلها ذهبت همزة الوصل ونطقت بفاء الكلمة همزة فى موضع حرف العلة ، فوجه ترك المد ظاهر ، وهو أن أصل أحرف المد همزة ، ولأن همزة الوصل قبله عارضة .

وذكر بعض المصنفين فى مده وجهين ، وعلة المد النظر إلى صورة الكلمة الآن والإعراض عن الأصل .

(٣) سورة طه ، آية : ٦٤

(٢) سورة يونس ، آية : ١٥

(١) سورة يوسف ، آية : ١٦

(٥) سورة البقرة ، آية : ٢٨٣

(٤) سورة التوبة ، آية : ٤٩

وانفتحوا على منع المد في الألف المبدلة من التنوين بعد الهمزة نحو خطأ وملجأ وماء وغناء ؛ وأما نحو :
(رَأَى الْقَمَرَ ^(١) - وَتَرَأَ الْجُنُوعَانِ ^(٢) - وَتَبَيَّنُوا الدَّارَ ^(٣)) .

مما حذف منه حرف العلة لساكن بعده في الوصل ، فإذا وقفت عليه وقفت على حرف العلة ومددته لأجل الهمزة قبله ، فهذا آخر ما استثنى بعد همز ثابت ، وهذا آخر باب المد والقصر في كتاب التيسير . وزاد صاحب القصيدة عليه في هذا الباب من قوله : وبعضهم يواخذكم إلى آخر قوله وفي واو سوات البيت ، إلا أن الداني ذكر مد نحو شيء وسوء في أول البقرة .

ثم ذكر الناطم ما استثنى من هذا النوع بعد همز مغير فلم يمد لورش فقال : وبعضهم أى وبعض أهل الأداء استثنى لورش مواضع أخر ليست في كتاب التيسير كالمهدوى ومكى والحصرى في قصيدته ومحمد بن شريح في كتاب النذكير قال : ولم يمد يواخذكم :
(وَعَادَا الْأَوَّلَى ^(٤) - وَآلَانَ ^(٥)) .

في الموضوعين في يونس ، أعنى الألف التي بعد اللام وقال أبو عمرو الداني في كتاب الإيجاز : أجمع أهل الأداء على ترك زيادة تمكين في قوله :

(يُوَاخِذُكُمْ ^(٦) - وَلَا تُؤَاخِذُنَا ^(٧) - وَلَا يُؤَاخِذُكُمْ اللَّهُ ^(٨)) .

حيث وقع ، وكأن ذلك عندهم من واخذت غير مهموز .

قلت : فقد نص الداني على أن استثناء يواخذكم مجمع عليه ، فكان يلزمه ذكره في كتاب التيسير ، ثم قال : وزاد بعضهم ثلاثة أحرف في آلان في الموضوعين في يونس : وعادا الأولى في النجم ، قلت : فهذه الثلاثة هي التي جعلها الداني من استثناء بعضهم ، فأدخل الشاطبي فيها يؤاخذكم لما رأى بعض المصنفين قد قرنها بهم ، ولم يذكر استثناء ما تصرف منها ، وكان يلزمه ذكره لئلا يتوهم تخصيصها بذلك ، ثم قال آلان مستفهما : أى هو من جملة ما استثنى بعضهم ، وتلا خبر وبعضهم ، ومستفهما حال من فاعل تلا : أى وبعضهم تلا يؤاخذكم كيف ما وقع وآلان في حال استفهامه به وعادا الأولى بغير مد ، ودل على هذا التقدير كونه يعد في تعداد ما استثنى من الممدود ، ويجوز أن يكون مستفهما حالا من الآن لما كان الاستفهام فيه ، ويجوز على هذا أن تكون الماء مفتوحة أى مستفهما به .

وفيه مدتان لم يبين المستثنى منهما : إحداها بعد همزة الاستفهام . والثانية بعد اللام وهي المستثناة ، بين ذلك المهدوى وابن شريح كما نقلناه من كلامه . ووجه استثنائه استثقال الجمع بين مدتين من هذا النوع المختص بورش في كلمة واحدة ، ولا نظير لذلك ، فقد بعد الهمزة الأولى الثابتة وترك المد بعد الثانية المغيرة بالنقل وأما :
(آَلَانَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ ^(٩)) .

- | | | |
|----------------------------------|-----------------------------|-----------------------------|
| (١) سورة الأنعام ، آية : ٧٧ | (٢) سورة الشعراء ، آية : ٦١ | (٣) سورة الحجر ، آية : ٩ |
| (٤) سورة النجم ، آية : ٥ | (٥) سورة الأنفال ، آية : ٦٦ | (٦) سورة البقرة ، آية : ٢٢٥ |
| (٧) سورة البقرة أيضا ، آية : ٢٨٦ | (٨) سورة المائدة ، آية : ٨٩ | (٩) سورة الأنفال ، آية : ٦٦ |

فليس فيه إلا مدة واحدة ، واحترز بقوله مستفهما عن هذا ونحوه لأن ما لفظ به في البيت يمكن قراءته باستفهام قبضا لحين مفاعيلين ، ونظمت أنا بيتا نطقت فيه بما لا يحتمل غير الاستفهام ، وأدرجت يؤاخذ مع الجميع عليه في الاستثناء على ما ذكره الداني ، ولم أقيده بالضمير ليشمل المواضع كلها ، وأوضح ما بعد همز الوصل بأن ذلك في حل الابتداء ، وصرحت بالتمثيل بإيت فقلت :

وما بعد همز الوصل بدءا كإيت مع يؤاخذ زاد البعض آلان قصر لا

أى موضع الاستثناء في آلان قصر لفظها لامها وهو ترك المد بعد الهمزة الثانية المنقول حركتها إلى اللام .
ففي البيت الذي نظمته خمسة أشياء فأتت بيت الشاطبي رحمه الله ، وهى تصريح التمثيل بإيت ، وذكر البدء ، وإدراج يؤاخذ مع المستثنى المتفق عليه ، وتعريته من الضمير ليعم ، وبيان موضع المستثنى من الآن ، ثم تمم المستثنى فقال :

١٧٥ - [وَعَادَ الْأُولَى وَأَبْنُ غَلْبُونٍ طَاهِرٌ بِقَصْرِ جَمِيعِ الْبَابِ قَالَ وَقَوْلًا]

لم يسمح له النظم أن يلفظ بعدا الأولى على قراءة ورش فلفظ بها على قراءة حمزة إذا وقف عليها في بعض الوجه . وأما قراءة ورش فبادغام التنوين في اللام بعد نقل حركة الهمزة إليها فلم يد أو لولى هنا وإن كان بعدها في :

(سورة الأناجى (١)) .

لأن الحركة هنا صارت كاللازمة من أجل التنوين فيها ، فسكان لاهتز في الكامة لظاهره ولا مقدرا ، فإن وقفت لورش على عادا فلك في ابتداء لولى مذهبان : المد إن لم تعتد بالعارض ، وتركه إن اعتدت بها ذكرها المهدوى ، وقوله : وابن غلبون مبتدأ ، وظاهر عطف بيان ميره بذلك من أبيه : كل واحد منهما يقال له ابن غلبون ؛ وكلاهما من علماء القراءات المصنفين فيها ، فالأب مصنف كتاب (الإرشاد) وشيخ أبى محمد مكى بن أبى طالب ، وهو أبو الطيب عبد المنعم بن عبد الله بن غلبون الحلبي نزىل مصر ، وابنه أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم ، وهو مصنف كتاب [التذكرة] وشيخ صاحب التيسير ، وقوله بقصر جميع الباب متعاقب يقال ، وقال هو خير المبتدأ أى بذلك وأخذ به وعنى بجميع الباب كل ما كان حرف المد فيه بعد همز ثابت أو مغير ، وقولا عطف على قال : أى وقول ورشا بذلك : أى جعله هو المذهب له ، وما سواه غلطا ووها قد قرر ذلك في كتاب التذكرة فأحسن ، وما قال به ابن غلبون هو الحق ، وهو اختيار ناظم القصيدة فى ما أخبرنى الشيخ أبو الحسن عنه رحمهما الله تعالى . وغلبون اسم مشتق من الغلبة ، وهو فى الزنة كحمدون من الحمد وسعدون من السعد ، واستعمله الناظم هنا غير منصرف ، وفى باب الهمز المفرد منصرفا ، والنظم يحتمل الأمرين . وقد نقل ابن برهان فى شرح (اللمع) عن أبى على أن حمدون يمتنع صرفه ، ووقع فى نظم المتنبي حمدون مصروفا وغير مصروف فى بيت واحد ، فقال ابن جنى فى شرحه : ترك صرف حمدون ضرورة وقد أجازة الكوفيون ، فدل هذا الكلام على أن رأى ابن جنى فيه الصرف فتحصلنا على وجهين فى حمدون وغلبون مثله ، فالصرف رأى أبى الفتح ، وتركه رأى شيخه أبى على رحمه الله ، والله أعلم .

١٧٦ — [وَعَنْ كُلِّهِمْ بِاللَّدِّ مَا قَبِلَ سَاكِنٌ وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ وَجَهَانِ أَصْلًا]

أى وما وقع من حروف المد قبل ساكن فحكمه المد عن كل القراء ، فهذه الجملة معطوفة على قوله : وما بعد همز ثابت أو مغير ، فقوله ما قبل ساكن ، مافيه بمعنى الذى ، وهى مبتدأ خبره أحد الجارين قبله مع مجروره وبالمد وعن كلهم ، فأيهما قدرته خبرا عاقت الآخر به ، فإن جمعات الخبر بالمد كان التقدير : والذى قبل ساكن مقروء بالمد عن كلهم ، وإن قامت الخبر عن كلهم قدرت مروي عن كلهم بالمد ؛ ولولا الباء فى بالمـ لكان ما قبل ساكن مفعولا به .

واعلم أن الساكن الواقع بعد حرف المد ، تارة يكون مدغما ، وتارة غير مدغم . والمدغم على ضربين : واجب الإدغام لغة وجائزه . فالواجب نحو :

(دَابَّةٌ^(١) - وَالصَّاحَةُ^(٢) - وَالطَّائِمُ^(٣) - وَالضَّالِّينَ^(٤) - وَأَمْحُجُونِى^(٥) - وَالَّذِى كَرَّيْنِ^(٦) - (آلَهُ خَزَنٌ^(٧)) والجائز نحو (الْكِتَابُ^(٨) - الْأَبْرَارُ^(٩) - أَنْصِبْ بِرَحْمَتِنَا^(١٠)) على قراءة أبى عمرو (وَلَا تَعَاوَنُوا^(١١)) .

على قراءة البزى ، والساكن غير المدغم نحو ما يأتى فى فواتح السور :

(وَأَلَّا نَ^(١٢)) فى وضى يونس ، وكذا (وَاللَّامِى^(١٣) - وَنَحْيَا^(١٤))

فى قراءة من أسكن ، وكذا ما يأتى فى قراءة ورش من الإبدال فى نحو :

(أَنْذَرْتَهُمْ^(١٥) - وَشَاءَ أَنْشُرَهُ^(١٦))

وشرط الإدغام المذكور : أن يكون فى كلمة ، أو واقعا بعد التقاء الكلمتين كما مثلنا من قراءى أبى عمرو والبزى ، فإن كان الإدغام فى الكلمة الثانية سابقا للإلتقاء مستمرا حاله على ذلك ، فإن حروف المد تحذف حينئذ ، ولا يقنع بالمد فيها نحو :

(إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ^(١٧) - وَقَالُوا آتِخَذْ^(١٨) - وَالْمُقِيمِ الصَّلَاةِ^(١٩)) .

وكذا الساكن غير المدغم نحو :

(وَإِذَا الْجِبَالُ^(٢٠) - وَقَالُوا اخْسَدُوا^(٢١) - وَمِنْهُمْ مَنْ خَسَفْنَا بِهِ الْأَرْضَ^(٢٢))

- | | | |
|-----------------------------|-------------------------------|------------------------------------|
| (١) سورة هود ، آية : ٥٦ | (٢) سورة عبس ، آية : ٣٣ | (٣) سورة الزلزلات ، آية : ٣٤ |
| (٤) سورة الفاتحة ، آية : ٧ | (٥) سورة الأنعام ، آية : ٨٠ | (٦) سورة الأنعام أيضاً ، آية : ١٤٣ |
| (٧) سورة امل ، آية : ٥٩ | (٨) سورة فاطر ، آية : ٣٢ | (٩) سورة الأهل ، آية : ١٣ |
| (١٠) سورة يوسف ، آية : ٥٦ | (١١) سورة المائدة ، آية : ٢ | (١٢) سورة يونس ، آية : ٩١ |
| (١٣) سورة العلق ، آية : ٥ | (١٤) سورة الأنعام ، آية : ١٦٢ | (١٥) سورة البقرة ، آية : ٦ |
| (١٦) سورة عبس ، آية : ٢٢ | (١٧) سورة التكويم ، آية : ١ | (١٨) سورة يونس ، آية : ٦٨ |
| (١٩) سورة الحج ، آية : ٦٥ | (٢٠) سورة التكويم ، آية : ٣ | (٢١) سورة فاطر ، آية : ٣٤ |
| (٢٢) سورة التنبؤ ، آية : ٤٠ | | |

فقوله ما قبل ساكن ليس على إطلاقه ، بل يختص بما كان من ذلك في كل ما بعد كلمة واحدة : قوله : وعند سكون الوقف :

يعنى إذا كان الساكن بعد حرف المد إنما سكنه الوقف ، وقد كان محركا فسكونه عارض ، فهل يمد لأجله لأنه سكون في الجملة ؛ أو لا يمد نظرا إلى عروض السكون ويكتفى بما في حرف المد من المد فيه وجهان : وذلك نحو :

(المَصِير^(١) - وَيَوْمُنُون^(٢) - وَالْأَلْبَابُ^(٣)) .

وذلك أيضا عام لجميع القراء ؛ وإنما قال : سكون الوقف ولم يقل وعند الوقف ، احترازا من الروم ؛ فلا مد مع الروم ، ويمد مع الإشمام ، لأنه ضم الشفتين بعد سكون الحرف .

ثم إذا قيل بالمد فهل هو مد متوسط أو مشيع ؟ فيه وجهان . وذكر الشيخ وغيره أن الناظم أشار إلى هذين الوجهين بقوله وجهان أصلا : أى جعل أصلا يعتمد عليه ، وأشار بقوله أصلا إلى وجه ثالث ، وهو الاختصار على ما في حرف المد من المد ، ولا يظهر لى أنه أراد بالوجهين إلا القصر والمد ، لأنه ذكر المد لما قبل ساكن ، ولم يبين طوله ولا توسطه ، وقال بعد ذلك وعند سكون الوقف وجهان أصلا : فعلم أنه المد وضده وهو القصر ، ولو كان أشار إلى الطول والتوسط لكان ممدودا بلا خلاف ، وإنما الخلاف في المقدار ، والمد لا يفهم من عبارته في نظمه ، فالظاهر ما ذكرته ، لكن ما ذكره الشيخ يقويه ما يأتي في شرح البيت الآتى ، وقوله أصلا تنبيه على الوجوه الثلاثة ، كأنه قال : اختلف في مده وقصره بالنظر إلى أصل الكلام في ذلك . ثم إذا قيل بالمد فهل هو مشيع أو متوسط ، فيه وجهان ولا يمتنع أن يكون أصلا رمزا لنافع ، فهو لفظ موهم كما ذكرناه في : ووسطه قوم ، وقوله قبل ذلك : وعن كلهم ، لا يدفع هذا الإبهام ، لاحتمال أن يقال الذى هو عن كلهم هو غير سكون الوقف . ثم لافرق في حرف المد بين أن يكون مرسوما نحو :

(قَالَ^(٤)) أو غير مرسوم نحو (الرَّحْمَنُ^(٥)) .

أو كان بدلا من همزة نحو :

(الذُّنْبُ^(٦) - وَيُوتِرُ^(٧)) والرأس .

واختار أبو الحسن الحصرى وجه القصر في سكون الوقف ، لأنه كسائر ما يوقف عليه مما قبله ساكن صحيح نحو :

(وَالْمَصِيرِ^(٨) - وَ- خُسَيْرِ^(٩) - وَ- الصَّبِيرِ^(١٠)) .

فما الظن بما قبله حرف مد ؟ فقال في قصيدته التى نظمها في قراءة نافع :

- | | | |
|----------------------------|--|-----------------------------|
| (١) سورة الحج ، آية : ٤٨ | (٢) سورة البقرة ، آية : ٣ | (٣) سورة آل عمران ، آية : ٧ |
| (٤) سورة البقرة ، آية : ٣٣ | (٥) سورة الرحمن ، آية : ١ | (٦) سورة يوسف ، آية : ١٣ |
| (٧) سورة النساء ، آية : ٤٠ | (٨) ٨ و ٩ و ١٠ الآيات : ١ و ٢ و ٣ من سورة المصير . | |

وإن يتطرف عند وقفك ساكن فقف دون مد ذاك رأيي بلا فخر
فجعلك بين الساكنين يجوز إن وقفت وهذا من كلامهم الحر

١٧٧ - [وَمُدَّ لَهُ عِنْدَ الْفَوَاتِحِ مُشِيمًا وَفِي عَيْنِ الْوَجْهَانِ وَالطُّولُ فَضْلًا]

له : أى للساكن ، لأن كلامه فى البيت السابق فيما يمد قبل الساكن ، فكأنه قال : ويمد لأجل الساكن أيضا فى موضع آخر وهو فواتح السور ، ومشبعاً حال من فاعل مد ، ويجوز بفتح الباء على معنى مداً مشبعاً ، فيكون نعت مصدر محذوف ، ويجوز فى دال مد الحركات الثلاث . والفواتح : جمع فاتحة ، وهى الأوائل ، ومنه سميت فاتحة الكتاب ، وعنى بها أسماء حروف التهجى التى تتبداً بها السور نحو : كاف قاف نون لام ميم سين ، إذ لأم فى فاتحة سورة لأجل ساكن إلا فيها ، وفى :
(وَالصَّافَّاتِ ^(١) - وَالْحَاقَّةُ ^(٢)) .

وذلك قد علم مما قبل . وقوله : عند الفواتح ، أى فيها وبحضرتها ، كما قال فى الباب السابق : ويأتى لدى طه ، ولا بعد فى أن يتجوز بحضرة الشئ عن الشئ ، وهذا المد أيضاً لجميع القراء ، ولأن السكون لازم قال مشبعاً كمدا دابة : بخلاف المد لسكون الوقف . ومنهم من اختار تفضيل مد المدغم على غيره ، ففضل مد لام ، من ألف لام على مد ميم . ومنهم من سوى ، فإن تحرك الساكن نحو ميم أول آل عمران لجميع القراء وأول العنكبوت على قراءة ورش ، ففى المد وجهان ظاهران . والأقيس عندهم المد وترك الاعتداد بالعارض . ثم قال : وفى عين الوجهان ، يعنى فى لفظ عين من حروف الفواتح ، وذلك فى :
(كَهَيَّعَ ^(٣) - وَعَسَى ^(٤)) .

ولما أعرب آخرها وكسر ونون ، وكان الوجه أن ينطق بها على لفظها ساكنة من أجل أن الشعر لا يجمع فيه بين ساكنين .
ولما انتفى هذا المانع فى ألف طه نطق بهن على لفظهن فى البيت الذى يأتى . ولو قال فى عينها الوجهان لكان أيضاً جيداً : أى فى عين الفواتح .
وظاهر كلامه أن الخلاف فى مدعين لجميع القراء ، لأن السابق كذلك ، وهو اختيار مكى . ونص المهدوى وابن شريح أن ذلك مختص بورش .

وجه الخلاف انفتاح ما قبل الباء ، فلم يبق المد فيها قوته فى الباء لينكسر ما قبلها . وقوله : الوجهان ، الألف واللام فيه للعهد : أى الوجهان المذكوران فى المد لسكون الوقف فى البيت قبله هما فى عين مطلقاً وصلاً ووقفاً . ثم قال : والطول فضلاً ، يعنى المد فى عين لأنه لاجتماع الساكنين مع أن الثانى ليس بعارض ، بخلاف سكون الوقف . ويحتمل أنه عنى أن الطول فضل فى عين وفى المد لسكون الوقف لشبه الجميع بباب دابة ، ولا نظر إلى عروض السكون فى الوقف .

والأولى أن يكون قوله الوجهان إشارة إلى إشباع المد ، وهو المراد بالطول ، وإلى عدم إشباع المد مع أنه لابد من المد ، فلهاذا قال : والطول فضلاً ، يعنى الإشباع ، ولم يقل والمد فضلاً لأن المد فى الوجهين .

(٢) سورة الحاقة ، آية : ١

(٤) سورة الشورى ، آية : ٢

(١) سورة الصافات ، آية : ١

(٣) سورة مريم ، آية : ١

١٧٨ — [وَفِي نَحْوِ طَهُ الْقَصْرِ إِذْ أَيْسَ سَاكِنٌ وَمَا فِي أَلِفٍ مِنْ حَرْفٍ مَدٍّ فَيُمَطَّلَا]

أى إذ ليس فيه ساكن فيمد حرف المد لأجله ، فوجب القصر في كل ما كان من حروف الهجاء على حرفين ، وذلك خمسة أحرف : حا . را . طا . يا . ها . وأما ألف فأخره ساكن ، ولكن ليس فيه حرف مد ، وقوله فيمطلا : أى فيمد ، وكل ممدود ممتول ، يقال ، مطلت الحديد أمطلها مطلا ، إذا ضربتها بعد ما حيت في النار ومدتها لتطول ، ومنه اشتقاق المطل بالدين ، لأنه مد في المدة ، ونصب فيمطلا في جواب النفي بالفاء .

فقد تحرر من هذين البيتين أن حروف الفواتح على أربعة أقسام ، الأول ما هو على ثلاثة أحرف والتي فيه حرف المد والساكن ، وقبل حرف المد حركته المجانسة له فهو ممدود بلا خلاف ، وذلك في سبعة أحرف ، للألف أربعة : صاد قاف كاف لام ، وللياء اثنان : سين ميم ، وللواو واحد نون . القسم الثاني مثل ذلك إلا أنه عدم مجانسة الحركة للحرف ، ففي مده خلاف وهو حرف واحد وهو عين ، والثالث والرابع المذكوران في هذا البيت لا مد فيهما لفقد الساكن في حا وأخواتها ، ولفقد حرف المد في ألف ، والله أعلم .

١٧٩ — [وَإِنْ تَسْكُنِ أَلْيَا بَيْنَ فَتَنْجِ وَهَمْزَةٍ بِكَلِمَةٍ أَوْ وَائِ فَوَجْهَانِ جُمْلًا]

يعنى إذا كان قبل الياء والواو فتح وبعدهما همزة في كلمة واحدة نحو : (كهيفة - وسواة) فلورش في مد ذلك وجهان جيلان ، وهذا هو مد المتصل بعينه الذى تقدم في أول الباب ، لم يعد من شرطه إلا كون حرف المد ليس حركة ماقبله من جنسه ، فصار هذا من الممدود لأجل الهمز بمنزلة :

(عَيْنٌ^(١) ، وَجَرَيْنِ^(٢)) .

في الممدود لأجل الساكن ، والمتصل بمنزلة لام ميم . وكان الأولى وصل الكلام في هذا الفصل بالكلام في المتصل والمنفصل ، لأنه كله من باب واحد وهو مد حرف المد لمن بعده ، ثم يذكر مده لهما قبله ، ثم يذكر مده للساكن بعده ، ويقسمه إلى مدغم وغير مدغم مبينا ما يحذف حرف المد لأجله مما يمد على ما سبق تفصيله ، إلى فواتح وغير فواتح ، وإلى ما يمد وصلا ووقفا ، وإلى ما يمد وقفا لا غير ، ولكن لما لم يكن ذلك في التيسير في هذا الباب أخره إلى الفراغ من نظم ما في التيسير والجميل من قوله : جملا يجوز أن تكون رمزا لورش ، ولا يضر ذلك تسميته في البيت الآتى ، فهو كما يتكرر الرمز ، فهذا أولى . ويجوز أن يكون أتى به لمجرد الوصف ، واستغنى بالتسمية عن الرمز ، والتقدير : ففيه وجهان ، فحذف خبر المبتدأ للعلم به ، ثم بين الوجهين فقال :

١٨٠ — [بِطُولٍ وَقَصْرِ وَصَلٍ وَرَشٍ وَوَقْفٍ وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ لِلكُلِّ أَعْمَالًا]

وصل ورش ووقفه مبتدأ ، وخبره بطول وقصر : أى الوجهان له في الوصل والوقف ، لأنه لما مد ذلك وصلا كان ذلك من باب مد المتصل ، وكل من مد المتصل وصلا مده وقفا لوجود الهمز الموجب لذلك ، والمراد بالوجهين المد المشيع والمتوسط ، نص على ذلك المهدوى وغيره ، ونبه على ذلك بقوله بطول ، أى بتطويل المد والقصر عدم تطويل المد مع بقاء أصل المد ، ولولا إرادته لهذا المعنى لقال بمد وقصر ، فوجه الإشباع جعله كالمتصل ، ووجه التوسط حطه عن تلك الرتبة قليلا لضعفه عن ذلك بانفتاح ماقبله ، وقد بين ذلك الحصرى في قصيدته فقال :

وفي مدّ عين ثم شيء وسوءه خلاف جرى بين الأئمة في مصر
فقال أناس مدّه متوسط وقال أناس مفرط وبه أقرى
فإن قلت : كيف عبر الناظم رحمه الله عن المدّ المتوسط بلفظ القصّر : وهلاك المفهوم منه عدم المدّ
مطلقاً ، كما استعمله بهذا المعنى في قوله فيما تقدم ، فإن ينفصل فالقصّر ، وقوله ، وفي نحو طه القصّر :
قلت : كأنه قال بمد طويل ومد قصير .

ووجه التعبير عنه بالتوسط أنه مذهب بين مذهبين الإفراط في المد وعدمه الذي هو لسائر القراء ، لأن الياء
والواو متى ما افتتح ما قبلهما لم يكن فيهما مد وإن كانا قابلين له لو فعل فيهما لأجل همز أو ساكن كما سيأتي .
والدليل على أنها لا مد فيهما له إجرؤهما مجرى الحروف الصحيحة في إدغامهما في مثلهما نحو :
(عَصَوَا وَكَانُوا^(١) - وَآوَا وَنَصَرُوا^(٢)) .
واخشي ياهند .

وإذا كانت حركة ما قبلهما من جنسهما فلا إدغام لما فيهما من المدّ ، فجاز أن يعبر عن ذلك المدّ بالقصّر :
أى لا يزداد عليه : وهنا لما لم يكن فيهما مد كان القصّر عبارة عن مد يسير يصيران به على لفظهما إذا كانت حركة
ما قبلهما من جنسهما :

ووجه قراءة ورش أن العرب أعطتهما وإلا انفتح ما قبلهما حكم ما لم يفتح في إدغام ماهما قبله ، نحو : ثوب
بكر ، ودوية ، وفي اجتماع النوعين ردفاً في الشعر ، ولا يدغان في مقاربهما ، ولا ينقل إليهما حركة الحرف
الموقوف عليه في نحو زيد وعون من لفته النقل في بكر ونصر ، وذلك للمد المقدر فيهما فينزل بمنزلة الحركة :
ثم قال : وعند سكون الوقف ، أراد أن يبين حكم الياء والواو المفتوح ما قبلهما عند لقائهما للساكن بعد أن بين
حكمهما عند الهمز ، وهذا كما ذكر حكم حروف المد واللين عند الهمز ، ثم ذكر حكمهما عند الساكن ،
وقد تقدم .

يعنى إذا وقعت الياء والواو المفتوح ما قبلهما قبل حرف سكن للوقف همزة كان أو غيره ، فالوجهان
المدكوران وهما المد المشيع والمتوسط أعمالاً لجميع القراء ، نحو : شيء ، وسوء ، وميت ، وخوف . وأعمالاً
بمعنى استعمالاً كقول نابغة بنى شيبان :

أمدحُ السكّاسَ وَمَنْ أَعْمَلَهَا وَأَهْجِ قَوْماً قَتَلُونَا بِالْعَمَلِشِ

١٨١ - [وَعَنْهُمْ سُقُوطُ الْمَدِّ فِيهِ وَوَرَشُهُمْ يُؤَافِقُهُمْ فِي حَيْثُ لَا هَمْزَ مُذْخِلاً]

ذكر وجهاً ثالثاً عن القراء ، وهو عدم المد في حرف اللين قبل الساكن للوقف ، فصار لهم فيه ثلاثة
أوجه ، ووافقهم ورش عليها في الوقف على كل مالا همز فيه ، نحو :

(رَأَى الْعَيْنِ^(٣) - وَإِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ^(٤) - وَفَلَا قَوْلَ^(٥) - وَآلَمُوتِ^(٦)) .

(٣) سورة آل عمران ، آية : ١٣

(٢) سورة الأنفال ، آية : ٧٢

(١) سورة آل عمران ، آية : ١١٢

(٦) سورة المائدة ، آية : ١٠٦

(٥) سورة سبأ ، آية : ٥١

(٤) سورة التوبة ، آية : ٥٢

فيكون له أيضا ثلاثة أوجه .

وأما ما كان ساكنه همزة نحو : شيء ، وسوء ، فله فيه الوجهان المقدمان وقفا ووصلا ، لأن مد ورش هو لأجل الهمز لا لأجل سكون الوقف ، وهذه الأوجه الثلاثة في الوقف هنا هي الأوجه التي سبقت في حروف المد واللين عند سكون الوقف ، ولم ينص ثم على وجه سقوط المد . وفي نصه عليه هنا تنبيه على ذلك . واحترز أيضا بقوله : هنا وعند سكون الوقف عن الوقف بالروم ، فلا مد فيه كما سبق في حروف المد واللين ، إلا في روم همزة فالمد باق لورش وحده لأجل الهمز ، فقد بان لك أن حرف اللين وهو الياء والواو المفتوح ماقبلهما لأمده فيه إلا إذا كان بعده همز أو ساكن عند من رأى ذلك ، فإن خلا من واحد منهما لم يجز مده ، فن مد : عليهم ، ولديهم ، ونحو ذلك وقفا أو وصلا أو مد نحو :

(الصَّيْفِ^(١) ، - وَ- الْبَيْتِ^(٢) ، - وَ- الْمَوْتُ ، - وَ- الْخَوْفِ^(٣)) .

في الوصل فهو مخطئ . وقوله مدخلا نعت لما قبله ، والألف فيه للإطلاق إن قدرناه مبنيا على الفتح كموصوفه ، وهي بدل من التنوين إن قدرناه منصوبا منونا ، وكلاهما جائز في صفة اللفظ المفرد المبني بعد لا ، وخبر لا محذوف تقديره لاهمز فيه : أي يوافقهم في مكان عدم الهمز ، والله أعلم .

١٨٢ - [وَفِي وَاوٍ سَوَاتٍ خِلَافَ لَوَرْشِهِمْ وَعَنْ كُلِّ الْمُؤَدَّةِ اقْصُرْ وَمَوْثِلًا]

هذا الخلاف هو سقوط المد والمد .

فإن قلنا بالمد كان على الوجهين في طوله وتوسطه ، فوجه المد ظاهر . ووجه تركه النظر إلى أصل ما تستحقه هذه الواو وهو الفتح ، لأن ماوزنه فعلة بسكون العين جمعه فعلات بفتحها كتمرات وجففات ، وأسكن حرف العلة تخفيفا :

ويقال ترك مدها لئلا يجمع بين مدتين في كلمة واحدة مقتضيهما ضعيف ، لأن مد ماقبله فتح ضعيف ، ومد مابعد الهمز ضعيف كما سبق ، ولهذا جاء في الكل ، بخلاف اجتماع المدتين في نحو :

(جَاءُوا^(٤) - وَالْمُنْبِئِينَ^(٥)) .

فإن المد قبل الهمز يجمع عليه ، فلم يكن في الكلمة مد مقتضيه ضعيف غير واحد ، وهو مابعد الهمز : فإن قلت : كيف يمد مابعد همزة في سوات ، وقبل الهمز ساكن ، وليس من أصل ورش مد ذلك كما تقدم .

قلت : لأن الواو حرف علة والمانع هو الساكن الصحيح ، على أن الواو وإن كانت ساكنة لفظا فهي متحركة تقديرها على ما بيناه ، فلو حظ الأصل في ترك مدها في نفسها وفي مد مابعد همزة ، فالعلة واحدة والحكم

(٣) سورة الأحزاب ، آية : ١٩

(٢١) سورة قريش ، آية : ٢ ، ٣

(٥) سورة آل عمران ، آية : ٨١

(٤) سورة الفرقان ، آية : ٤

مختلف فيهما ، ولهذا ألغز الحصري هذه الكلمة في أبيات له قد ذكرناها^(١) والجواب عنها من نظم جماعة من المشايخ في الشرح الكبير ، وأطلق لفظ سوءات ليتناول ما أضيف إلى ضمير الثانية ، وإلى ضمير الجمع نحو : (بَدَتْ لَهَا سَوَاتُهُمَا^(٢) - يُؤَارِي سَوَاتَكُمْ^(٣)) وأما (الْمَوْوَدَةُ^(٤)) .

فأجمعوا على ترك المددة في واوها الأولى ، لأن الثانية بعد الهزمة ممدودة ، فلم يجمع بين مدتين والتزم ذلك فيها خلاف (سَوَات) لثقل مد الواو والهزمة المضمومة ، بخلاف الهزمة المفتوحة ومد الألف بعدها ، وأما موثلا فترك مده مشاكلة لرؤوس الآي ، لأن بعده موعدا :

وقد ذكر فيه في (الموءودة) علل أخر ضعيفة تركت ذكرها هنا اختصارا ، وهي مذكورة في الشرح الكبير ، والله سبحانه أعلم ، وهو على كل شيء قدير .

باب الهمزتين من كلمة

أى باب حكم الهمزتين المعدودتين من كلمة ، وكذا معنى باب الهمزتين من كلمتين ، وبعض المصنفين يجعل موضع من في ، وهى ظاهرة المعنى ، والهمز أول حروف المعجم ، والهمز جمع همزة كتمرة وتمر ومصدر همز همزاً ، والهمز في أصل اللغة مثل الغمز والفضط ، وسمى الحرف همزة لأن الصوت بها يغمز ويدفع ، لأن في النطق بها كلفة ، ولذلك تجرأ على إبدالها وتسهيلها بجميع أنواع التسهيل على ماسيأتى في أبوابه . والكلام في الهمز على طريقة مذاهب القراء يأتى في خمسة أبواب سوى ماتأخر ذكره في فرش الحروف كالمذكور في سورة الرعد من لفظ الاستفهامين ، وفي الزخرف :

(١) لغز الحصري هو قوله :

سألتكم بامقرئى الغرب كله
بحرفين مد وإذا وما المد أصله
وقد جما في كلمة مستبينة
وأجابه الإمام الشاطبي بقوله :

عجبت لأهل القياون وماجدوا
لورش ومد اللين للهمز أصله
وما بعد همز حرف مد يده
وفي همز سوات يمد وقبله
يقولون عين الجمع فرع سكونها
ويوجب مد الهمز هذا بعينه
ولولا لزوم الواو قلبا لحركت
وتحريكها الواو هزيل وإن فشا
وللحصرى نظم السؤال بها وكم
ومن يعن وجه الله بالعلم فليمن

وقوله سوى مشرع الثنيا : أى موضع الاستثناء من الموءودة ومثلا اه .

(٢) سورة الأعراف ، آية : ٢٢

(٣) سورة الأعراف أيضا ، آية : ٢٦

(٤) سورة التكوين ، آية ٨ .

(أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ^(١) - أَلْهَمْنَا خَيْرَ^(٢)) .

والهمز إما أن يأتي منفردا أو منضما إلى مثله ، فالمفرد ذكره في ثلاثة أبواب متوالية ستأتي والمنضم إلى همز آخر ينقسم إلى قسمين : إلى ماهو في كلمة ، وإلى ماهو في كلمتين ، فرسم لكل قسم منهما بابا .
واعلم أن جميع ما ذكر أنه من كلمة فالهمزة الأولى منها همزة استفهام منفصلة تقديرا من الكلمة إلا حرفا واحدا وهو :
(أُمِّمَةٌ^(٣)) .

وأخر عن هذا الباب ما كان ينبغي أن يذكر فيه ، وهو إذا اجتمعت همزتان الثانية ساكنة ، فتلك كانت أولى بهذا الباب ، لأن الكلمة مبنية على تلك الزنة بالهمزتين معا ، فذكر ذلك في آخر باب الهمز المفرد ، وكان ينبغي أن يذكر هنا عند ذكر أممة ، فكلا اللفظين فيه همزتان الثانية أصلها السكون كما سيأتي بيانه ، وبأبي المذكور في هذا الباب الأولى منهما مفتوحة أبدا لا يتعلق بها حكم إلا في كلمة :
(أَأَمَّنْتُمْ^(٤)) .

ومعظم الخلاف إنما هو في الثانية ، وهي مفتوحة ومكسورة ومضمومة . قال رحمه الله تعالى :

١٨٣ - [وَتَسْمِيْلُ أُخْرَى هَمْزَتَيْنِ بِكَلِمَةٍ (سَمَاءَ) وَبِذَاتِ الْفَتْحِ خُلْفٌ (لِ) تَجْمُلًا]

لما كانت الهمزة حرفا جلدا على اللسان في النطق بها كلفة، بعيد المخرج يشبه بالسعلة لهـ، وانه نبرة من الصدور توصل إلى تخفيفه فسهل النطق به كما تسهل الطرق الشاقة والعقبة المتكلف صعودها . فلهذا سمي تخفيفها تسهلا، ثم تخفيفها يكون على ثلاثة أنواع : الإبدال والنقل ، وجعلها بين بين ، وتجتمع الأنواع الثلاثة في باب وقف حمزة وهشام ، وللنقل باب مختص به والإبدال له باب الهمز المفرد ، وهو يقع في المتحركة والساكنة . وأما النقل وبين بين فلا يكونان إلا في المتحركة وهذا الباب وما بعده مختصان بما يسهل بين بين ، ويقع فيهما ذكر الإبدال قليلا ، ولفظ التسهيل وإن كان يشمل هذه الأنواع الثلاثة تسمية من حيث اللغة والمعنى ، إلا أنه قد صار في اصطلاح القراء وكثرة استعمالهم وتردده في كلامهم كالختص بين بين : أى تكون الهمزة بينها وبين الحرف الذى منه حركتها ، وقد بين ذلك في آخر الباب الذى بعد هذا .

ثم الهمزة الأولى في هذا الباب لا تكون إلا مفتوحة محققة إلا أن يأتي قبلها ساكن فتنتقل حركتها إليه في مذهب من يرى ذلك بشرطه نحو :

(قُلْ أَوْفَيْتُكُمْ^(٥) - قُلْ ءَأَنْتُمْ أَعْلَمُ^(٦) - قُلْ أَتُنْكِرُونَ^(٧)) .

وهذا سيأتي ذكره في باب إن شاء الله تعالى . وأخرى : بمعنى أخيرة ، أى الهمزة الأخيرة من همزتين واقعتين بكلمة وهي الثانية ، والأصل : الأخرى تأنيث آخر بفتح الحاء كقوله تعالى :

(٣) سورة السجدة ، آية : ٢٤

(٢) سورة الزخرف ، آية : ٥٨

(١) سورة الزخرف ، آية : ٢٢٠

(٦) سورة البقرة ، آية : ١٤٠

(٥) سورة آل عمران ، آية : ١٥٠

(٤) سورة طه ، آية : ٢٢

(٧) سورة فلت ، آية : ٩

(وَلَقَدْ مَنَعْنَاكَ مَرَّةً أُخْرَىٰ) (١).

ثم استعملت أخرى بمعنى أخيرة كقوله تعالى :

(وَأَنَّ عَلَيْهِ النَّشْأَةُ الْآخِرَىٰ) (٢).

وقال تعالى في موضع آخر :

(ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ) (٣).

فقابل بهما سبحانه لفظ الأولى في قوله تعالى :

(وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ النَّشْأَةَ الْأُولَىٰ) (٤).

وقال تعالى أيضا :

(قَالَتْ أُخْرِيَهُمْ - وَ- قَالَتْ أُولَاهُمْ لِأَخْرَاهُمْ) (٥).

أى الفرقة المتقدمة للفرقة المتأخرة ، ومنه قوله : جاء بي في أخريات الناس : أى أواخرهم ، ولا أفعله أخرى الليالي : أى أبدا .

فالهمزة الأخيرة من همزتين وهى الثانية ، تسهيلها بأن يجعل لفظها بين الهمزة والألف إن كانت مفتوحة ، وبين الهمزة والياء إن كانت مكسورة ، وبين الهمزة والواو إذا كانت مضمومة ، والذين فعلوا هذا التسهيل مدلول قوله سماوهم نافع وابن كثير وأبو عمرو ، وسما خبر قوله : وتسهيل أخرى همزتين ؛ وإنما صح الابتداء بلفظ تسهيل ، وهو نكرة لتخصيصه بإضافته إلى مضاف إلى موصوف إن جعلنا بكلمة صفة لهزمتين : أى كائنتين بكلمة كقولك : بيت رجل ذى علم مقصود ، ويجوز أن تجعل بكلمة صفة تسهيل : أى وتسهيل واقع بكلمة فى همزة ثانية سما : أى ارتفع شأنه وظهر وجهه ، وعليه أكثر العرب ، واختارته الأئمة من أهل العربية ، لأنهم إذا كانوا يستغلون الهمزة المفردة فيخففونها بجميع أنواع تخفيفها فإلا الظن بما إذا اجتمعت مع همزة أخرى وقرأه باقى القراء بتحقيق الهمزة الثانية كالأولى ؟ ففسد التسهيل تركه ، وهو إبقاء الهمز على حاله ، وهذا الخلاف يختص بالهمزة المتحركة لأنها هى التى يمكن جعلها بين بين :

أما إذا كانت ساكنة فإبدالها واجب على ما يأتى فى موضعه .

قوله : وبذات الفتح : أى وبالهمزة الأخيرة ذات الفتح على حذف الموصوف : أى وبالهمزة المفتوحة خلف لهشام فى التسهيل والتحقيق ، واللام فى لتجملأ رمز لهشام ، والضمير فيها يرجع إلى الهمز أو إلى الكلمة ، وهو متعلق بالتسهيل لأنه مصدر : أى وسهلت الهمزة الأخيرة لتجمل ، لأن تسهيلها يخفف النطق بها فهو جمال لها ، ولا يتعلق بالاستقرار المتعلق به وبذات الفتح ، لأنه ليس فى الخلف جمال لها ، والجمال : الحسن ، وقد جمل الشيء بالضم فهو جميل ، وسأأتى لهشام تسهيل موضع من المكسورة وموضعين من المضمومة بخلاف عنه فيهما ؟ كما أن الخلاف عنه فى المفتوحة ، لكنه استوعبها بالتسهيل لثقل اجتماع المثليين ، وليس فى كتاب التيسير

(١) سورة طه ، آية : ٣٨ (٢) سورة النجم ، آية : ٤٧ (٣) سورة الفسيفوت ، آية : ٢٠

(٤) سورة الأعراف ، آية : ٣٨ ، ٣٩

(٥) سورة طه ، آية : ٣٨

(٤) سورة الواقعة ، آية : ٦٢

والعنوان والمستنير غيره ، وكذا ذكر ابننا غلبون ومسكى والمهدي وابن شريح ، وذكر له التحقيق ابن مجاهد والنقاش ، وصاحب الروضة . ومن لم يذكر له إلا التحقيق أبو معشر وابن مريم والشيخ أبو محمد البغدادي ، وهو رواية إبراهيم بن عباد عن هشام . وذكر الوجهين أبو علي الأهوازي وابن رضوان وابن الفحام والحافظ أبو العلا الحمداني ، والله أعلم :

١٨٤ - [وَقُلْ أَلِفًا عَنْ أَهْلِ مِصْرَ تَبَدَّلَتْ لَوَرْشٍ وَفِي بَغْدَادَ يُرْوَى مُسَهَّلًا]

ألفا مفعول تبدلت: أى تبدلت الهزمة الثانية المفتوحة ألفا لورث ، قل ذلك عن أهل مصر : أى انقله عنهم وانسبه إليهم ، والضمير في يروى عائد على المذكور وهى الهزمة بالصفة المتقدمة : أى يروى ذلك مسهلاً أى بين بين كما سبق ، وهى رواية العراقيين وغيرهم ، وإنما ذكر يروى بعد تأنيث تبدلت ، والضمير فيهما للهزمة لأجل قوله مسهلاً ، ثم رجع إلى التأنيث في البيت الآتي فقال : وحققها في فصلت ، فالتأنيث الأصل ، والتذكير على تأويل يروى ذلك كما تقدم ، أو يروى الهمز والتسهيل هو الوجه المختار الجارى على القياس . وأما البدل في مثل هذا فلا يكون إلا سماعاً ، لأنه على خلاف قياس تخفيف الهمز على ماسياً في بيانه في باب وقف حمزة .

وقد قيل : إنه لغة لبعض العرب فعلى هذا إن كان بعد الهمز الثانية المبدلة سا كن طول المد لأجله نحو : (ءَأَنْذَرْتَهُمْ^(١)) .

أخذنا من قوله : وعن كلهم بالمد ما قبل ما كن . وعلى رواية التسهيل لآمد ، لأن المسهلة بزنة الحقيقة . وقيل يمد لأن المسهلة قريبة من الساكنة ولهذا لا تبدأ بها ، وليس في القرآن متحرك بعد الهمزتين في كلمة سوى موضعين الذى في هود ، وهو قوله تعالى :

(ءَأَلِدُوا وَأَنَا عَجُوزٌ^(٢) - وَءَأْمِنْتُمْ^(٣)) في تبارك .

فهذه أصول مطردة لمن حقق أو سهل أو أبدل تأتي في جميع المواضع . ثم ذكر التي خرج فيها بعضهم عن أصله وكان الخلاف فيها غير الخلاف المقدم ذكره ، وهى تسعة مواضع في طريقته ، وبعضهم زاد عليها ، وإنما ذكرها صاحب التيسير في سورها فقال :

١٨٥ - [وَحَقَّقَهَا فِي فَصَّلَتْ (صُحْبَةٌ) ءَأْ عَجَى وَالْأُولَى أُسْقِطَنَّ (لِ) مُسَهَّلًا]

أى وحقق الهزمة الثانية التى هى ذات الفتح في حرف فصلت صحبة فقرءوا : (ءَأْعَجَى^(٤)) .

وخالف ابن ذكوان وحفص أصلها فسهلها كما يقرؤها ابن كثير ، وأسقط هشام الأولى فقرأ على لفظ الخبر : أى هو أعجمى وعربى : أو والرسول عربى ، أو يكون معنى الاستفهام باقياً ، وإن سقطت همزته للعلم بها من قرينة الحال كنظائر له فيتفق حينئذ معنى القراءتين ، والاستفهام هنا للإنكار .

(٢) آية ٧٢

(١) سورة البقرة ، آية ٦

(٤) سورة فصلت ، آية ٤٤

(٣) آية ١٦

ويجوز أن يكون قوله - أعجمي - بدلا من حرف فصلت، أو عطف بيان له ، وفصل بينهما بفاعل حقيقها وهو صحة ضرورة ، ولك أن تجعله خبر مبتدأ محذوف: أى هو أعجمي ، وقوله لتسهيلا : أى لتركب الطريق السهل أو لتسهيل اللفظ بإسقاطها ، ثم إن الناظم رحمه الله بعد ذكره لحرف فصلت أتبعه ما وقع فيه الخلاف بعده فلهذا ذكر ما فى الأحقاف ونون ، ثم ذكر ما قبل فصلت على الترتيب فقال :

١٨٦ - [وَهَمْزَةٌ أَذْهَبْتُمْ فِي الْأَحْقَافِ شَفَعَتْ بِأَخْرَى (ك) مَا (د) اَمَتْ وَصَالًا مُوَصَّلًا]

شفعت : أى جعلت شفعا بزيادة همزة التوخيخ عليها ، ابن كثير وابن عامر يقرأنها بهمزتين وكل واحد منهما على أصله من التحقيق والتسهيل وإدخال الألف بينهما على ما يأتي ، فالتحقيق لابن ذكوان ، ولشام التسهيل وإدخال الألف ، ولابن كثير التسهيل من غير ألف ، ولم أر فى تصانيف من تقدم الناظم من ذكر هشام التحقيق هنا ، فإن كان فالمد معه ، ولكن ليس هذا مما يؤخذ قياسا ، ألا ترى أن ابن عامر بكامله شفع فى نون مع التسهيل كما يأتى .

وظاهر نظم الشاطبي أن وجه التحقيق هشام يجرى هنا لإطلاقه القول فى ذلك وإجماله له مع أنه بين الذى فى سورة ن ، وللحافظ أبى عمرو الدانى رحمه الله كتاب مستقل فى إيضاح مذاهب القراء فى الهمزتين الملتقيتين فى كلمة أو كلمتين متفتحتين أو مختلفتين ، فحكى فيه عن ابن ذكوان فى :

(أَذْهَبْتُمْ ^(١)) .

وجهين : أحدهما تحقيق الهمزتين ، والثانى همزة ومدة .

قال : واختلف أصحاب هشام عنه ، فروى الحلوانى عنه بهمزة مطولة قال : يعنى أنه حقق همزة الاستفهام وسهل همزة القطع بعدها فجعلها بين بين ، وأدخل ألفا فاصلة بينهما طردا لمذهبه فى سائر الاستفهام . وقال أحمد ابن يونس : حدثنا هشام عن أصحابه عن ابن عامر - أذهبتم بهمزتين ولم يذكر فصلا بينهما :

قلت : ولم يذكر تحقيقا ولا تسهيلا ، والظاهر التسهيل توفيقا بين الروایتين ؛ ويصدق على ذلك إطلاق عبارة الهمزتين . قال الدانى : وقياس رواية إبراهيم بن عباد عن هشام أن يحققها ويفصل بألف بينهما ، وقوله كما دامت نعت لمصدر محذوف : أى شفعت تشفيعا دائما دواما كدوام همزة - أذهبتم - فى نفسها : أى ثابتا ثباتا كثباتها :

والمعنى أن ثبات التشفيع فى قراءة ابن عامر وابن كثير كثبات همزة أذهبتم لاتبرح ولا تذهب ، أو شفعت بأخرى دائمة كدوامها فتواصلا وصالا موصلا ينقله بعض القراء إلى بعض . وقيل كما دامت كذلك مشفعة بهمزة التوخيخ مواصلة لها فى مواضع كثيرة نحو :

أَشْفَقْتُمْ ^(٢) .

ويؤيده قوله فى آخر السورة :

(أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ ^(٣)) .

ولا يمتنع الاستفهام بطريق التوبيخ عما وجد وكان كقوله تعالى :
(أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ^(١) - أَكَذَّبْتُمْ بِآيَاتِي^(٢)) .
ووجه القراءة على الخبر ظاهر والله أعلم .

١٨٧ - [وَفِي نُونٍ فِي أَنْ كَانَ شَفَعَ هَمْزَةً وَشُعْبَةٌ أَيْضًا وَالْدِّمَشْقِيُّ مُسَهَّلًا]

أى وفى حرف نون ، ثم أبدل منه قوله فى أن كان بإعادة حرف الجر ، يريد قوله تعالى :
(أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ^(٣)) .

أى لا تطعه لأن كان ذا مال ؛ ومن زاد همزة الإنكار فعناه الآن كان ذا مال وبين تطعيه ؟ فهمزة وأبر بكر
وهو شعبة عن عاصم زادا همزة وحققاها على أصلهما ، والدمشقي وهو ابن عامر زاد همزة وسهل الثانية : أى
وشفع الدمشقي فى حال تسهيله . خالف أصله ، فسهل هذا الموضع بلا خلاف ، وهشام يدخل ألفا بين الهمزتين
على أصله كما باتى وابن ذكوان يقرأ هنا كابن كثير فى غير هذا الموضع .

وذكر صاحب التيسير فى سورة فصلت قال : على أن بعض أهل الأداء من أصحابنا يأخذ لابن ذكوان
بإشباع المد هنا ، يعنى فه - أعجمى - وفى أفه كان ذا مال قياسيا على مذهب هشام ، قال : وليس ذلك بمستقيم
من طريق النظر ، ولا صحيح من جهة القياس ، وذلك أن ابن ذكوان لما لم يفصل هذه الألف بين الهمزتين
فى حال تحقيقهما مع ثقل اجتماعهما علم أن فصله بها بينهما فى حال تسهيله لإحداها مع خفة ذلك غير صحيح
فى مذهبه .

١٨٨ - [وَفِي آلِ عِمْرَانَ عَنِ ابْنِ كَثِيرٍ يَشْفَعُ أَنْ يُؤْتَى إِلَى مَا تَسَهَّلَا]

أى مضافا إلى ما تسهلا فى مذهبه : أى أنه وإن شفع :
(أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ^(٤)) .

فهو يسهل الثانية على أصله ، وقراءة الباقيين فى هذه المواضع الثلاثة أذهبتم وأن كان وأن يؤتى بعدم التشفيف
وهو الإتيان بهمزة واحدة ، وصاحب التيسير يعبر عن مذهب من سهل فى هذه المواضع بهمزة ومدة ، ومواده
بين بين ، والله أعلم .

١٨٩ - [وَطَهُ فِي الْأَعْرَافِ وَالشُّعْرَا بِهَا ءَأَمَنْتُمْ لِلْكَفْلِ ثَلَاثًا أَبَدِلَا]

أى وطه بها وفى الأعراف والشعراء لفظ آمنتم ، وقيل بها : أى بهذه السور الثلاث على زيادة فى من قوله
وفى الأعراف ، ووجه الكلام : وطه والأعراف والشعراء بها آمنتم ، ولو قال مع الأعراف لما احتاج إلى
هذا التكلف ، وثالثا نصب على التمييز ، وقد تقدم على عامله ، وفى جواز مثل ذلك خلاف النحويين ، ولو
قال ثالثه أبدلا لخلص من ذلك وظهر المراد ، ولكن فيه وصل همزة القطع ، ومثل ذلك فى التمييز قولك زيد
ضربته ظهر الآن الظهر بعضه ، وكذا ثالث حروف - آمنتم - بعضها ، رقيق هو نصب على الحال : أى أبدل

(٢) سورة النمل ، آية : ٨٤

(١) سورة آل عمران ، آية ١٠٦

(٤) سورة آل عمران ، آية : ٧٣

(٣) سورة الفلم ، آية : ١٤

همزة في حال كونه ثالثا ، ولا دليل على هذا ، بل الضمير في أبديل يعود إلى المذكور وهو - أأمنتم - وأصل
أمنى أأمنى بهمزة ثانيا ساكنة ثم دخلت همزة الترقيق فاجتمعت ثلاث همزات فأبدلت الثالثة ألفا بلا خلاف
لسكونها وانفتاح ما قبلها ، والثانية مختلف في تسهيلها على ماسنذكر ، فعلى قراءة من سهّلها يكون قد اجتمع
همزتان مخففتان ليس بينهما حاجز ، وقد جرى بمجلس أبي محمد مكي ذكر اجتماع همزتين مخففتين في القرآن
ليس بينهما حاجز في قراءة ورش ، فأجاب بأربعة أوجه : اثنان منها نقلت حركة الأولى إلى ساكن قبلها ،
والثانية مسهلة بين بين ، أو مبدلة نحو :

(قُلْ أَأْمَنُّمُ ^(١) - مَن آمَنُ ^(٢)) .

والثالث منها : الأولى بين بين ، والثانية مبدلة وهي :

(أَأْمَنُّمُ ^(٣) - آلِهَتُنَا خَيْرٌ ^(٤)) والرابع نحو : (مِّنَ السَّمَاءِ آيَةٌ ^(٥) - وَهُوَ لِآلِهَةٍ ^(٦)) .

الأولى من آية وآله مبدلة ياء وبعدها ألف متقلبة من همزة ، والله أعلم .

١٩٠ - [وَحَقَّقَ ذَنِّ (مُحِبَّةٌ) وَلَقُنْبُلٍ بِإِسْقَاطِهِ الْأَوَّلَى بِطَهْ نُقْبِلَا]

أى وحقق الهمزة الثانية من : أأمنتم صحبة على أصولهم ، وسهّلها الباقون بين بين ، ومن أبديل لورش
الثانية في نحو : ما نذرته ألفا أبديها أيضا ألفا ثم حذفها هنا لأجل الألف التي بعدها نص عليه أبو عمرو الداني
في كتاب الإيجاز ، فبقى قراءة ورش على هذا على وزن قراءة حفص بإسقاطه الهمزة الأولى كما يأتي ، فلفظهما
متحد ، وأخذها مختلف .

واعلم أن كل من أسقط الهمزة الأولى حقق الثانية أيضا ، وهو حفص في المواضع الثلاثة ، وقنبل في طه
كما يأتي ، فليس تحقيق الثانية من خصائص صحبة إلا بتقدير اجتماعها مع الأولى ، فإذا سقطت الأولى فالثانية
في قراءة صحبة صارت أولى لمن أسقط الأولى ، ومدلول صحبة همزة والكسائي وأبو بكر ، وقال ثان لأنه
أراد الحذف ولم ينصبه ضرورة كما قال الآخر : لعل أرى باق على الحدثن ، وقنبل أسقط الأولى في طه وحقق
الثانية فقرأ على لفظ الخبر .

وفيه أيضا معنى التقرير والتوبيخ وإن انحذفت همزته ، كما يبقى معنى الاستفهام بعد حذف همزته ، لأن
قرينة الحال دالة عليها ، والضمير في تقبلا للفظ أأمنتم : أى تقبل هذا الحرف لقنبل بسبب إسقاطه الأولى منه
بسورة طه ، وقيل الضمير في تقبل يعود إلى الإسقاط وليس بشيء .

١٩١ - [وَفِي كُلِّهَا حَفْصٌ وَأَبْدَلُ قُنْبُلٍ فِي الْأَعْرَافِ مِنْهَا نَوَاوُ وَاللَّكِ هُوَ صِلَا]

أى وفي المواضع الثلاثة أسقط حفص الهمزة الأولى كما فعل قنبل في طه ، وأبدل قنبل في سورة الأعراف
منها : أى من الأولى واوا ، لأن ما قبلها ضمة في :

(قَالَ فِرْعَوْنُ ^(٧)) .

(٣) سورة الأعراف ، آية : ١٣٢

(٢) سورة البقرة ، آية : ٦٢

(١) سورة البقرة ، آية : ١٤٠

(٦) سورة الأنبياء ، آية : ١٩٩

(٥) سورة الشعراء ، آية : ٤٠

(٤) سورة الزخرف ، آية : ٥٨

(٧) سورة الأعراف ، آية : ١٣٢ .

والهمزة المفتوحة بعد الضمة إذا أريد تسهيلها قلبت واو ، وفي سورة الملك :

(أَمِنْتُمْ مَن فِي السَّمَاءِ^(١)) .

أبدل أيضا قنبل من همزتها الأولى واوا كذلك ، لأن قبلها :

(وَالْيَنَازُورُ^(٢)) .

والهمزة الثانية في الموضعين يسهلها بين بين على أصله ، وهو في التي في الشعراء يقرأ كما يقرأ من يحقق الثانية ، فقد غاير في قراءته بين المواضع الثلاثة في الهمزة الأولى ، فأسقطها في طه ، وأبدلها في الأعراف ، وأثبتها في الشعراء ، وحكم ما في الملك حكم ما نذرتهم وشبهه ، لأن ليس فيها إلا همزتان ، ولم يكن له حاجة بذكر التي في الملك هنا ، فإنها ليست بلفظ هذه الكلمة ، ولأنه قد أفرد لها بيتا في سورتها ، فلو قال هنا في الأعراف منها الواو في الوصل موصلا بفتح الصاد من موصلا لكان أولى وأبين ، وقوله موصلا بكسر الصاد حال من قنبل : أى أبدل الأولى موصلا لها إلى ما قبلها ، احتز بذلك من الوقف على فرعون أو النشور ، فإنه لو ابتدأ بما بعدها لم يكن إبدال لانهصال الضمة من الهمزة ، والناظم رحمه الله يستعمل كثيرا في هذه القصيدة موصلا بمعنى واصلا كما يأتي في البقرة والفمل . وفيه نظر ، فإن موصلا اسم فاعل من أوصله : إذا بلغه ، ويقال وصله به ، ومنه الواصلة للشعر ، ويقرن لفظ الوصل بالإيصال .

ووجه الاعتذار له أهما يتلاقيان في المعنى ، لأن الشيء إذا أوصلته إلى الشيء فقد وصلته به . وكان يمكنه من جهة وزن الشعر أن يقول واصلا ، ولكنه عدل عنه تجنباً للسناد الذي هو عيب من عيوب القوافي وهو تأسيس بعضها دون بعض .

١٩٢ — [وَإِنْ هَمَزُ وَصَلَ بَيْنَ لَامٍ مُّسَكَّنٍ وَهَمْزَةِ الْأَسْتَفْهَامِ فَأَمْدُدْهُ مُبْدِلًا]

هذه مسألة ليست في كتاب التيسير في هذا الباب ، وإنما ذكرها في سورة يونس تبعاً لذكر نقل الحركة لنافع في :

(آلَانَ^(٣)) .

ولم يجعل هذه المسألة أصلا ، فلم يذكرها هنا ولا في سورة الأنعام لأنها مما أجمع القراء عليه ، ولم توضع كتب القراءات إلا لبيان الحروف المختلف فيها لا المتفق عليها ، ولكن جرت عادة أكثر المصنفين أن يذكروا في بعض المواضع من المتفق عليه ما يشتد إلباسه بالمتخلف فيه ليحصل التمييز بينهما ، وهذا الموضع من ذلك القبيل ، ومنه ما ذكر في آخر باب الهمز المفرد والإدغام الصغير ، ومسألة :

(لَا تَأْمَنُنَا^(٤)) .

في يوسف وغير ذلك . قوله : وإن همز وصل يعني وإن وقع همز وصل : فحذف الفعل ولم يذكر له مفسرا ظاهرا ، وكذا في قوله في الباب الذي بعد هذا : وإن حرف مد قبل همز مغير ، ولا بد بعد إن الشرطية من وقوع صريح أو مقدر يفسر ظاهر نحو :

(٢) الآية : ١٥

(٤) آية : ١١

(١) آية : ١٦ ، ١٧

(٣) سورة يونس ، آية : ٩١

(وإن أحد من المشركين استجارك^(١)).

ومن العجز من شعر الحماسة^(٢) :

* إن ذو لؤثة لا ثا *

ووجه ما ذكره أن الظرف في البيتين دال على المفسر ، وهو ما يتعلق الظرف به فالتقدير : وإن همز وصل وقع بعد لام إلى آخره ، وإن حرف مد وقع قبل همز مغير ، وأراد أن همزة الوصل التي دخلت على لام التعريف إذا دخل عليها همزة الاستفهام أبدلت ألفا ومدت لأجل سكون اللام بعدها ؛ وكان القياس أن تحذف همزة الوصل ، لأنه استغنى عنها بدخول همزة الاستفهام عليها ، كما في قوله :

(أفترى على الله كذبا^(٣)) في سورة سبأ (أصطفى البنات على البنين^(٤))

ولكن في لغة العرب الفرق بينهما ، لأنها لو حذفت مع لام التعريف لاقتبس الاستفهام بالخبر ؛ لأن همزة الوصل فيه مفتوحة كهزمة الاستفهام ، وهي في (أفترى ، وأصطفى) مكسورة ، ففتح همزتها دليل على أنها للاستفهام لا للخبر ، فأعرضت العرب عن حذف همزة الوصل مع لام التعريف إذا دخل الاستفهام عليها وأبدلتها ألفا ، والهاء في قوله : فأمدهد لهمز الوصل ، وكذا في قوله وبقصره في البيت الآتي ، وهو مجاز ، فإن الهمزة لا تقبل المد ولا القص كسائر الحروف غير حروف العلة الثلاثة ، ولكن أطلق عليه صفة ما يبدل منه وهو الألف ، ومبدلا خال ؟ ولو كان بفتح الدال لقوى هذا المعنى : ويجوز أن يكون من باب القلب لأمن الإلباس ، كأنه أراد : فأبدله ما دأى حرف مد ، وهذا هو حقيقة المعنى المراد ، وجملة ما وقع في القرآن من ذلك ستة مواضع متفق عليها ، وهي :

(أَلَمْ تَرَ^(٥)).

موضعان في الأنعام :

(آلآن^(٦))

موضعان في يونس ، وفيها :

(أَللهُ أَذِنَ لَكُمْ^(٧)) وفي المل (الله خير^(٨)) .

وفي يونس موضع سابع يختلف فيه وهو :

(أَلَسَحَرُ إِنَّ اللَّهَ سَيُبْطِلُهُ^(٩)) .

فهو في قراءة أبي عمرو من هذا الباب ، وهو في قراءة الباقيين خبر ، والله أعلم :

خشن عند الحفيظة ...

(٥) آية : ١٤٣

(٨) سورة النمل ، آية : ٥٩

(٢) أوله (إذا لقام بنصرى معشر

(٤) سورة الصافات ، آية : ١٥٣

(٧) سورة يونس ، آية : ٩

(١) سورة التوبة ، آية : ٦

(٣) آية : ٨

(٦) آية : ٥١ و ٩١

(٩) سورة يونس ، آية : ٨١

١٩٣ - [فَلِسْكَلٌ ذَا أَوَّلَى وَيَقْصُرُهُ الَّذِي يُسَمُّهُ عَنْ كُلِّ كَلٍّ لَأَنَّ مُثْلًا]

أى فهذا الوجه أولى لكل القراء : أى إبدال همزة الوصل هنا ألفاً أولى من تسهيلها بين يين كما ذكر بعضهم عن كل القراء أيضاً ، لأن همزة الوصل لا تقدم لها فى الثبوت فتسهل ، والقائل بالتسهيل لا يمد ، لأن المسهلة بزنة المحققة ، فلم يجتمع ساكنان بدليل اتزان الشعر فى نحو قوله :

* أُنْ رَأَتْ رَجُلًا أَعْشَى أَضْرَبُ^(١) *

سواء أنشدت الثانية محققة أو مسهلة بين يين مع أن بعدها نونا ساكنة . ويحتمل أن يقال بالمد على مذهب التسهيل تخريجاً من الوجه المحكى فى أوّل الباب على قراءة ورش ، وهذا فى مد يكون فاصلاً بين المسهلة والساكن بعدها ، أما المد الذى يفصل بين المحققة والمسهلة لتقل اجتماعهما على ماسيأتى فلا جريان له هنا على مذهب التسهيل ، وقد بينه فى البيت الآتى ، وقوله : عن كل يتعلق يسهل أو يقصر ، وقوله كالآن خبر مبتدأ محذوف : أى وذلك كالآن ، ثم استأنف جملة خبرية بقوله مثلاً . أى حصل تمثيل ذلك بما ذكرناه قال بالآن مثلاً لكان المعنى ظاهراً ولم يحتاج إلى هذه التقديرات ، والله أعلم .

١٩٤ - [وَلَا مَدَّ بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ هُنَا وَلَا بِحَيْثُ ثَلَاثٌ يَتَّفَقْنَ تَنْزِلاً]

هنا ، يعنى فى هذا الذى سهلت فيه همزة الوصل : أى من مذهبه المد بين الهمزتين على ماسيأتى لا يفعل ذلك هنا ، لأن همزة الوصل لا تقدم لها فى الثقل ، لأن ثبوتها عارض وحقق الحذف فى الوصل ؛ وكذلك لا مد بين الهمزتين فى كلمة اجتمع فيها ثلاث همزات ، وذلك لفظان :

(أَمْ نَسْتُمْ) .

فى الأعراف وطه والشعراء :

(أَلَمْ تَنَّا خَيْرَ^(٢)) .

فى الزخرف ، فالهمزة الثالثة مبدلة ألفاً بإجماع على ما تقدم بيانه ، وسيأتى أيضاً فى سورة الزخرف ، والثانية مختلف فى تحقيقها وتسهيلها ، ولم يمد أحد بينهما وبين الأولى خوفاً من ثقل الكلمة باجتماع همزتين بينهما همزة ، وقيل لئلا يجمعوا بين أربع ألفات وليس فى ذلك اللفظ أربع ألفات ، وإنما فيه همزتان وألفان ، نعم فى الخط ألفان هما صورة الهمزتين ، وقوله : بحيث ثلاث ، ثلاث مرفوع بالابتداء ، ولا يجوز جرّها بإضافة حيث إليها ، لأن حيث إنما تضاف إلى الجمل لا إلى المفردات ، وقد شد ما لا قياس عليه ، ويتفقن صفة ثلاث ، والخبر محذوف : أى مجتمعة ، وقد كثر حذف الخبر بعد حيث لدلالة الكلام عليه ، ولا يكون يتفقن خبراً لئلا يبقى الابتداء بنكرة من غير وجود شرطها ، وإدخال الباء على حيث كإدخال من عليها فى نحو :

(وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ^(٣)) .

ونصب تنزلاً على التمييز : أى اتفق نزولهن ، والله أعلم .

(١) بيت شعر الأعشى ميمون ، وآخره : * رب النون ودهر مفند خيل *

(٢) سورة البقرة ، آية : ١٤٩ .

(٣) الآية : ٥٨

١٩٥ - [وَأَضْرِبْ جَمْعَ الْهَمْزَيْنِ ثَلَاثَةً ، أَنْذَرْنَهُمْ أَمْ لَمْ أَتَيْنَا أُلْهُنَا]

أى أن اجتماع الهمزتين في كلمة واحدة باقى في القرآن على ثلاثة أضرب ، ثم بينها بالأمثلة ، والهمزة الأولى مفتوحة في الأضرب الثلاثة ، والثانية إما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة ، وكان الأولى تقديم هذا البيت في أول الباب ، وإنما احتاج إلى ذكر هذا التقسيم ليبنى عليه الخلاف في المد بين الهمزتين كما سيأتى ، وموضع قوله :

(أَمْ أَنْذَرْنَهُمْ) .

وما بعده رفع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : أمثلتها كذا وكذا على حذف حرف العطف ، وأم لم تتمه لقوله أنذرتهم احتاج إليها الوزن الشعر ، ولا مدخل لها في الأضرب الثلاثة ، فقوله - أنذرتهم - في سورة البقرة ويس مثال المفتوحين :

(أَتَيْنَا لِقَارِئِكُمَا آلِهَتِنَا ^(١)) .

ونحوه مثال ما الثانية فيه مكسورة والأولى مفتوحة ، وقوله أنزل عليه الذكر مثال ما الثانية فيه مضمومة والأولى مفتوحة في الجميع ولا تكون إلا همزة الاستفهام والله أعلم :

١٩٦ - [وَمَدَّكَ قَبْلَ الْهَتَّحِ وَالْكَسْرِ (ح) جَعْتُ (هـ) أَمْ لَمْ أَتَيْنَا أُلْهُنَا]

أى قبل ذات الفتح وذات الكسر ، يعنى أن أبا عمرو وقالون وهشاما مدوا قبل الهمزة الثانية المفتوحة وقبل المكسورة ، وحجة خبر قوله ومدك على تقدير حذف مضاف : أى ذو حجة ، وهى إرادة الفصل بين الهمزتين لنقل اجتماعهما ، ولأن الأولى ليست من بنية الكلمة ، ففصل بينهما عايدانا بذلك ؛ ولهذا حذف المد في كلمة أئمة ، لأن الأولى من بنية الكلمة وهى لغة فاشية ، قال ذو الرمة :

* أَنْتَ أَمْ أَمْ سَالِمٌ *

« بهالذ » أى الجأ إليها وتمسك بها ، ثم قال . وقبل ذات الكسر خلف لهشام إلا فيما يأتى ذكره ، والهاء في له يعود على الخلف ، والولا : النصر : أى لكل وجه دليل ينصره ، والله أعلم .

١٩٧ - [وَفِي سَبْعَةٍ لَا خُلْفَ عَنْهُ بِمَرْيَمَ وَفِي حَرْفِي الْأَعْرَافِ وَالشُّرَا الْقَلَا]

لاخلف لهشام في مد هذه السبعة ، أو يكون التقدير : وفي مد سبعة لاخلف عنه ، ثم بينها بما بعدها : أى هى بمریم ، أو يكون قوله بمریم بدلا من قوله وفي سبعة ، لأن معنى مريم أى بمریم لاخلف عنه في المد ، وكذا في حرفي الأعراف وما بعد ذلك ، والذي في مريم قوله تعالى :

(أَتَيْنَا مَرْيَمَ ^(٢)) .

وفي الأعراف موضعان :

(١) سورة الصافات ، آية : ٣٦ .

(٢) آية : ٦٦

(٣) أوله : أيا طيبة الرعاء بين جلاجل . وبين النقا . . .

(أَتَيْنَكُمُ لَتَأْتُونَ^(١) - أَتْنَّ لَنَا لَأَجْرًا^(٢)) وفي الشعراء (أَنْ لَنَا لَأَجْرًا^(٣)) .

والعلائق السور الثلاث ، فهذه أربعة مواضع من السبعة ، ثم قال :

١٩٨ - [أَتَيْنَكَ أَتْفِكَ مَمَّا فَوْقَ صَادِهَا وَفِي فَصَلَّتْ حَرْفٌ وَبِالْخَلْفِ سَهْلًا]

يريد قوله تعالى في والصفات :

(أَتَيْنَكَ لِمَنِ الْمَصْدُوقِينَ^(٤) - أَتْفِكَ آلِهَةً^(٥)) .

أى وفى أعنك أتفكا ، وقوله معا حال منهما ، كما تقول جاء زيد وعمرو معا : أى مصطحبين : أى لهما

فى سورة واحدة فوق صادها وهى سورة الصفات ، وفى قوله معا يوهى أن أتفكا موضعان كقوله :

(نَعِمًا) .

معا فلو قال موضعها هما فوق صادها لزال الإيهام ، والضمير فى صادها لسور القرآن ، وفوق ظرف
للاصطحاب الذى دل عليه معا . أى اصطحبا فوق صادها أو ظرف الاستقرار : أى ولا خلف فى مدأتك أتفكا
للذين فوق صادها ، وفى فصلت حرف وهو :

(أَتَيْنَكُمُ لَتَكْفُرُنَّ^(٦)) .

وبالخالف سهلا : أى روى عن هشام تسهيله ولم يسهل من المكسور وغيره ، وفى جميع المفتوح خلف مقدم
سوى حرف نون والأحقاف وأعجمى وأأمتهم ، ولم يذكر صاحب التيسير فى حرف فصات لهشام غير التسهيل ،
ولم يذكر صاحب الروضة فيه لابن عامر بكمال غير التحقيق .

فإن قلت : من أين يعلم أن لهشام المد فى هذه المواضع السبعة بلا خلاف وكل واحد من الأمرين محتمل
لأنه ذكر الخلاف له فى المد قبل المكسور واستثنى هذه المواضع ؛ فمن أين تعلم المد دون القصر .

قلت : هذا سؤال جيد . وجوابه أنه قد قدم أنه بمد قبل الفتح والكسر ، ثم استثنى الخلاف له قبل الكسر
إلا فى سبعة ، فلو لم يذكر الخلف فى المكسورة لأخذنا له المد فى الجمع عملا بما ذكر أولا ، فغايته أنه عين ماعدا
السبعة للخلاف ، فقل هذا منزلة استثناء من استثناء ، فكأنه قال بمد مطلقا إلا قبل الكسر فإنه لا بمد إلا فى سبعة
مواضع ، فعناده أنه بمد فيها لأن الاستثناء من التثنية إثبات ، على أنه لو قال سوى سبعة فالمد حتم بجرى لزال هذا
الإشكال ، والله أعلم .

١٩٩ - [وَأَمَّةٌ بِالْخَلْفِ قَدْ مَدَّ وَخُدَهُ وَسَهْلٌ (سَمًا) وَصَفًا وَفِي النَّحْوِ أَبْدَلًا]

لم يمد هنا بين الهمزتين غير هشام بخلاف عنه ، لأن الأولى من بنية الكلمة كما سبق ذكره ، ولأن الهمزة
الثانية حركتها عارضة فلم يتحكم ثقلها إذا أصلها السكون ، وذلك أن أممة جمع إمام وأصاه أممة على وزن مثال

(٣) الآية : ٤١

(٢) سورة الأعراف ، آية : ١١٣ .

(١) سورة الأعراف ، آية : ٨١

(٦) الآية : ٩ .

(٤ و ٥) الآية : ٥٢ و ٨٦

وأمثلة ، ثم نقلت حركة الميم إلى الهمزة فانكسرت وأدغم الميم في الميم ، فمن حقق فعلى هذا وهم الكوفيون وابن عامر على أصولهم ، ومن سهل أيضا فهو على أصله وهم مدلول سما إذ قد اجتمع همزتان متحركتان الآن ، ولا نظر إلى كون الحركة عارضة ، فإن ذلك الأصل مرفوض . وقوله : أئمة مفعول مقدم بالخلف : أى مدها مدا ملتبسا بالخلف ، ووصفا تمييز : أى سما وصف التسهيل . ثم قال : وفى النحو أبديلا : أى رأى أهل النحو إبدال الهمزة ياء فى أئمة ، نص على ذلك أبو على فى الحجة والزخشرى فى مفصله « ووجهه النظر إلى أصل الهمزة وهو السكون ، وذلك يقتضى الإبدال مطلقا ، وتعينت الياء هنا لانكسارها الآن فأبدلت ياء مكسورة ، ثم لم يوافق أبو القاسم الزخشرى أهل النحو فى ذلك واختار مذهب القراء ، فقال فى تفسيره فى سورة براءة فى قوله تعالى :

(فَتَنَّا لُؤْلُؤًا أُمَّةً الْكُفْرَ^(١)) .

فإن قلت : كيف لفظ أئمة :

قلت : همزة بعدها همزة بين بين : أى بين مخرج الهمزة والياء ، وتحقيق الهمزتين قراءة مشهورة وإن لم تكن مقبولة عند البصريين :

قال وأما التصريح بالياء فليس بقراءة . ولا يجوز أن تكون ، ومن صرح بها فهو لاجن محرف .

قلت : ولم يذكر صاحب التيسير إبدالها ياء ولا ذكر مسألة أئمة فى هذا الباب ، وإنما ذكرها فى سورة براءة ، ولفظ الناظم بأئمة على قراءة هشام بالمد ، والضمير فى قوله : أبديلا للمسهل المفهوم من قوله وسهل وهو الهمز المكسور .

وقال ابن جنى فى باب شواذ الهمز من كتاب الخصائص : ومن شواذ الهمز عندنا قراءة الكسائى أئمة بالتحقيق فيهما ، فالهمزتان لاتلتقيان فى كلمة واحدة إلا أن تكونا عينين نحو : سأل وسأر وجأر . وأما التقاؤهما على التحقيق من كلمتين فضعيف عندنا وليس لحنا ، وذلك نحو ، قرأ أبوك و :

(السُّفَهَاءُ إِلَّا^(٢)) - وَيُؤْمِنُكَ الْعَمَاءُ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ^(٣) - وَأُنْدِيُونِي بِأَسْمَاءَ هُوَلَاءَ إِنْ كُنْتُمْ^(٤)) .

فهذا كله جائز عندنا على ضعف ، لكن التقاؤهما فى كلمة واحدة غير عينين لحن إلا ما شذ مما حكيناه فى خطأ وبابه .

٢٠٠ - [وَمَدَّكَ قَبْلَ الضَّمِّ (اَ) جَى (ح) بِيْبُهُ يُخْلَفُهُمَا (بَ) رَأَوْجَاءَ لَيْفَصِلَا]

مضى الكلام فى المد قبل الفتح والكسر ، ثم ذكر المد قبل الضم ، فنص على أن لهشام وأبى عمرو خلافا فى ذلك ، ولم يذكر عن قالون خلافا فى المد ، وقد ذكره ابن الفحاح فى تجريدته : وأما أبو عمر فالمشهور عنه

(٢) سورة البقرة ، آية : ١٣

(٤) سورة البقرة ، آية : ٢٧

(١) الآية : ١٢

(٣) سورة الحج ، آية : ٦٥

ترك المد ؛ ولم يذكر له صاحب التيسير غيره ، وذكره غيره : وأما هشام فله ثلاثة أوجه : اثنان كالوجهين عن أبي عمرو ، والثالث فصله في البيت الآتي ، والهاء في حبيبه تعود إلى المد : أى لباه حبيبه ، ويكون الحبيب كناية عن القارئ كأن المد ناداه ليجعله في قراءته فأجابه بالتبعية والقبول له ، وبرأ حال من حبيبه : أى لباه في حال بره وشفقته عليه ، أو يكون برا مفعول لبي حبيبه قارئاً باراً بالمد مختاراً له : والبر والبار بمعنى واحد ، وهو ضد العاق المخالف ، والضمير في جاء للمد : أى جاء المد للفصل بين الهمزتين .

٢٠١ - [وَفِي آلِ عِمْرَانَ رَوَوْا لَهُشَامِهِمْ كَحَفْصٍ وَفِي الْبَاقِي كَقَالُونَ وَأَعْتَلًا]

فصل في هذا البيت الوجه الثالث الذي لهشام . وشرحه أن يقال : إن هذه الهمزة المضمومة بعد المفتوحة جاءت في القرآن في ثلاثة مواضع ، وجاءت لبعضهم في موضع رابع . أما الثلاثة ففي آل عمران : (قُلْ أُوذِيْتُكُمْ بَحَيْرٍ مِنْ ذَلِكُمْ ^(١)) وفي ص (أُنْزِلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ ^(٢)) وفي القمر (أُوذِيْتُ الذِّكْرُ عَلَيْهِ ^(٣)) والرابع في الزخرف (أَعْشَدُوا خَلْقَهُمْ ^(٤)) .

على قراءة نافع وحده وسيأتي في سورته ، والباقون بهمزة واحدة ، فلا مد فيه لغير نافع .
ومذهب هشام في الثلاثة على ما في التيسير أنه في آل عمران بلا خلاف ، فإنه قال : وهشام من قراءتي على أبي الحسن بتحقيق الهمزتين من غير ألف بينهما في آل عمران ، ويسهل الثانية ويدخل قبلها ألفا في الباقيتين كقالبون ، والباقون يحققون الهمزتين في ذلك ، وهشام من قراءتي على أبي الفتح كذلك ويدخل بينهما ألفا .
فقد اتفق الشيخان أبو الحسن وأبو الفتح على التحقيق في آل عمران ، وعلى المد في ص والقمر ، واختلفا في المد في آل عمران والتسهيل في ص والقمر ، فتكون قراءة هشام في ص والقمر كقراءته (أننكم) في فصلت : مد بلا خلاف ؛ وتسهيل بخلاف ، فيكون قد فعل في المكسورة في بعض مواضعها ، وجماعتنا أشكل عليهم تنزيل النظم على ما في التيسير . وصوابه أن يقال : لهشام في هذه الثلاثة ثلاثة أوجه .
القصر والتحقيق في الجميع ، وهذا الوجه ذكره صاحب الروضة وغيره ، وهو من زيادات هذه القصيدة .

والوجه الثاني المد في الجميع مع التحقيق ، وهذا الذي قرأه صاحب التيسير على أبي الفتح فارس بن أحمد ، وهو شيخه الذي ذكره في آخر باب التكبير .

والوجه الثالث التفصيل ، القصر والتحقيق في آل عمران ، والمد والتسهيل في الباقيين ، وهذا الذي قرأه صاحب التيسير على أبي الحسن طاهر بن غلبون الذي سبق ذكره في باب المد والقصر ، فالوجهان الأولان لهشام يماثل فيهما أبا عمرو في أنه يمد في الجميع ولا يمد ، فلهاذا أدرجه الناظم معه ؛ فقال في البيت الأول : بخلفهما ، ثم ذكر لهشام الوجه الثالث في البيت الثاني ، ولو أنه نظم مقتصر على ما في التيسير لقال ، ما كنت قد نظمته قديماً تسهيلاً على الطلبة :

(٢) الآية : ٨

(٤) الآية : ١٩

(١) سورة آل عمران ، آية : ١٥

(٣) الآية : ٢٥

ومدك قبل الضم بر حبيبه بخلف هشام في الثلاثة أصلا
ففي آل عمران يمد بخلفه وفي غير هاتهما وبالحلاف سهلا
أى مدّ حتما بلا خلاف ، والله أعلم :

باب الهمزتين من كلمتين

يعنى الهمزتين المجتمعين من كلمتين ، وذلك أن تكون أولاهما آخر كلمة والثانية أول كلمة أخرى ؛ وذلك يأتي على ضربين .

أحدهما أن يتفقا في الفتح أو الكسر أو الضم . والآخر أن لا يتفقا في شيء من ذلك بل يختلفا فيه ، ولكل واحد من الضربين حكم يخصه ، وقد بين كلا منهما وبدأ بقسم الاتفاق فقال :

٢٠٢ - [وَأَسْقَطَ الْأُولَى فِي اتِّفَاقِهِمَا مَعًا إِذَا كَانَتَا مِنْ كَلِمَتَيْنِ فَتَى الْعَلَا]

فتى العلاء فاعل أسقط : يبنى ولد العلاء وهو أبو عمرو بن العلاء ، أسقط الهمزة الأولى من المفتقتين بالفتح والكسر والضم ، وهذا نقل علماء القراءات عن قراءة أبي عمرو بإسقاط الهمزة :

ثم منهم من يرى أن الساقطة هي الأولى ؛ لأن أواخر الكلم محل التغير غالبا ، ومنهم من يجعل الساقطة هي الثانية ، لأن الثقل بها حنصل .

والذى نقله النحاة عن أبي عمرو أنه يخفف الأولى من المتفق والمختلف جميعا .

قال أبو على في التكملة : أهل التحقيق يحققون إحداهما ، فبهم من يخفف الأولى ويحقق الثانية ، ومنهم من يحقق الأولى ويخفف الثانية ؛ وهو الذى يختاره الخليل ، ويحتاج بأن التخفيف وقع على الثانية إذا كانتا في كلمة واحدة نحو آدم وآخر ، فكذلك إذا كانتا من كلمتين .

قال الخليل : رأيت أبا عمرو قد أخذ بهذا القول في قوله :

(يَا وَيْلَتَى أُولِئِكَ) .

قال العبدى في شرحه : مذهب أبي عمرو تخفيف الأولى . ومذهب الخليل تخفيف الثانية ، والقراء على خلاف ما حكاها النحويون عنه ، وذلك أنهم يقولون الهمزتان إذا التقيا بحركة واحدة حذفت إحداهما حذفا من غير أن تجعلها بين بين ، وإذا اختلفت الحركة عادوا إلى ما قلناه . قال : وقياس قول أبي عمرو المحذوفة هي الأولى ، لأنه حكى مذهبه أن تكون الأولى بين بين .

قلت : ومن فوائد هذا الاختلاف ما يظهر في نحو :

(جَاءَ أَمْرُنَا)^(١) .

من حكم المد فيه .

فإن قبل الساقطة هي الأولى كان المد فيه من قبيل المنفصل : وإن قبل هي الثانية كان المد من قبيل المتصل : وقد نص مكى في كتاب التبصرة على قول أن الساقطة هي الأولى.

ثم إن القارىء لأبى عمرو إذا وقف على جاء فإنه يمد ويهمز ، فإن الحذف إنما يكون فى الوصل لأن الاجتماع إنما يحصل فيه .

ولم أر أن النحويين ذكروا لغة الإسقاط . ووجهها على ما نقله القراء أن من مذهب أبى عمرو الإدغام فى المثليين ، ولم يمكن هنا ثقل الهمز غير مدغم فكيف به مشددا مدغما ، فعذر الإسقاط واكتفى به . وقوله وقوله معا حال من ضمير التثنية الذى أضيف إليه الاتفاق لأنه بمنزلة قولك اتفاقا معا ، ولا فائدة لقوله معا فى هذا الموضع إلا مجرد التوكيد ، كما لو قال كليهما ، وفى غير هذا الموضع معا يذكر لفائدة سنبه عليها فى الباب الآتى ، والهاء فى اتفاقهما عائدة^(١) على الهمزتين فى قوله فى أول الباب السابق : وتسهيل أخرى همزتين ، ثم مثل صورة الاتفاق فقال :

٢٠٣ - [كَجَا أَمْرُنَا مِنْ السَّمَاءِ إِنْ أَوْلِيَا أَوْلِيكَ أَنْوَاعُ انْفَاقٍ تَجَمَّلًا]

فمثل المفتوحين بقوله تعالى جاء أمرنا والمكسورتين بقوله فى سبأ :

(مِنْ السَّمَاءِ إِنْ فِي ذَلِكَ)^(٢) .

والمضمومتين بقوله فى الأحقاف :

(أَوْلِيَاءُ أَوْلِيكَ)^(٣) .

وليس فى القرآن العزيز غيره ، ولفظ بالأمثلة الثلاثة على لفظ قراءة أبى عمرو ؛ فالهمزة المسموعة فى جاء أمرنا هي أول أمرنا ، ومثله :

(ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ)^(٤) .

الهمزة أول أنشأ لأنها همزة قطع ، فإن اتفق بعد ما آخره همزة : همزة وصل حذف فبقى الهمزة المسموعة

هى آخر الكلمة الأولى لجميع القراء :

(قَدْ شَاءَ أَنْتَخَذَ^(٥) - فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ^(٦))

الهمزة آخر شاء وآخر الماء .

وقوله أنواع خبر مبتدأ محذوف : أى هى أنواع اتفاق تجمل : أى تزين .

ثم بين مذهب قالون والبرى فقال :

٢٠٤ - [وَقَالُونَ وَالْبَرْزِئِ فِي الْفَتْحِ وَالْقَا وَفِي غَيْرِهِ كَانِيَا وَكَالُواوٍ سَهْلًا]

أى وافقا أبى عمرو فى ذواتى الفتح فأسقطا الأولى منهما ، وفى غير الفتح جعلوا المكسورة كالياء والمضمومة

كالواو : أى سهلا كل واحدة منهما بين بين فجمعا بين اللغتين .

(١) بعيد والأولى عودها على الهمزتين فى هذا الباب ومثلها الألف فى كاتنااه ضباع .

(٢) سورة هود . آية : ٤٠ (٣) الآية : ٣٢ (٤) سورة عبس ، آية : ٢٢

(٥) سورة الزمل ، آية : ١٩ (٦) سورة الحج ، آية : ٥

٢٠٥ - [وَالسُّوءَ إِلَّا أَبَدَلَا ثُمَّ أَدَغَمَا وَفِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمَا لَيْسَ مُتَقَفِّلًا]

يعنى قوله تعالى فى سورة يوسف :

(إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ^(١)).

خالفا فيها أصلهما فعلا عن تسهيل همزة السوء بين بين ، لأن لغة العرب فى تخفيف همزة مثل ذلك على وجهين سيأتى ذكرها فى باب وقف حمزة وهشام .

أحدهما أن تلقى حركة الهمزة على الواو وبجذب الهمز ، وهذا لم يقرأ به لهما ، وهو الوجه المختار فى تخفيف همز ذلك ، وقد نبه عليه مكى رحمه الله فى التبصرة .

والثانى أن تبدل الهمزة واوا وتدغم الواو التى قبل الهمزة فيها : وهذا الوجه هو المذكور لهما فى هذا البيت : أى أبدلا الهمزة واوا ثم أدغما فيها الواو التى قبلها ، وإنما اختارا هذا على وجه نقل الحركة ، لأن النقل يؤدى هنا إلى أن تنكسر الواو بعد ضمة فتصير مثل قول وهو مرفوض فى اللغة ، وقول بالتشديد مستعمل وهو أخف من قول ، ولعل سببه حيز الساكن بين الضمة والكسرة . وقد فعل قالون نحو ذلك فى لفظ النبى فى موضعين فى سورة الأحزاب لأنه يهز لفظ النبى وقبل الهمز ياء فأبدل الهمزة ياء وأدغم فيها الياء التى قبلها ، وذلك متعين ، ثم لا يجوز فيه نقل حركة الهمزة إلى الياء ، لأنها زائدة ، بخلاف الواو هنا ، وهذا سيأتى ذكره فى سورة البقرة إن شاء الله تعالى ، ثم قال وفيه : أى وفى تخفيف بالسوء خلاف عن قالون والبنى ، ليس متقفلا ، أى ليس مغلقا أو ليس متقفا عليه ، أى ممنوعا لا يوصل إليه ، بل هو مشهور معروف فى كتب مصنفه ، منها التبصرة لمكى ، وإن كان صاحب التيسير ما ذكره ولم يذكر هذه المسألة إلا فى سورتها ، والخلاف المشار إليه أنهما قرآها بين بين على أصلهما ، ولا يمنع من ذلك كون الواو ساكنة قبلها ، فإنها لو كانت ألفا لما امتنع جعلها بين بين بعدها لغة . على ما يأتى ، فالواو قريبة منها ، والله أعلم .

قال مكى : ذكر عن قالون فيها أنه يجعل الأولى كالياء الساكنة ، قال : والأحسن الجارى على الأصول إلقاء الحركة ، ولم يرو عنه ، ويلىه فى الجواز الإبدال والإدغام ، وهو الأشهر عن قالون ، وهو الاختيار لأجل جوازه ، والرواية ، قال فأما البزى فقد روى عنه الوجهان أيضا ، والاختيار الإبدال والإدغام لجريه على الأصول .

قلت : فهذا آخر الكلام فى مذهب من يخفف الهمزة الأولى ، إما بإسقاط وإما بتسهيل . وذلك فى الوصل ، فلو وقف عليها لحققت الهمزة ، وسنذكر ذلك أيضا فى سورة البقرة بتوفيق الله تعالى .

٢٠٦ - [وَالْأُخْرَى كَمَدٍّ عِنْدَ وَرْشٍ وَقُنْبُلٍ وَتَدَّ قِيلَ مَحْضُ الْمَدِّ عَنْهَا تَبَدَّلًا]

مذهب أبى عمرو وقالون والبنى كان متعلقا بالهمزة الأولى ، ومذهب ورش وقنبل يتعلق بالثانية ، لأن النقل عندهما حصل ، وهى المرادة بقوله « والأخرى » وروى عنهما فى تسهيلها وجهان : أحدهما جعلها بين بين ، لأنها همزة متحركة ماقبلها ، كذلك قياس تسهيلها ، وهو المراد بقوله « كمد » والوجه الثانى لم يذكر فى التيسير ، وهو أن تبدل حرفا ساكنا من حركها ، وهو مذهب عامة المصريين كما فعلوا ذلك فى المفتوحتين فى كلمة

واحدة، إلا أن البدل هنا عام في المفتوحة والمكسورة والمضمومة لأنه أمكن إبدال المكسورة ياءاً ساكنة والمضمومة واواً ساكنة، لأن حركة ما قبلهما من جنسهما، ولم يمكن ذلك في كلمة واحدة، لأن قبلهما فتحة وبعدهما ساكنة، والهمز المتحرك : المتحرك ما قبله لا يبدل إلا سماعاً، وهذا المراد بقوله « محض المد » قالوا :
وأما (جاء آل^(١)) .

فالبدل فيه ممتنع ، والتسهيل متعين خوفاً من اجتماع ألفين :
قلت : وأى مانع في ذلك إذا اجتمع ألفان زيد في المدّ لهما أو حذف إحداها ، كما ذكر هذان الوجهان لحمزة في وقفه على مثل : يشاء - ومن السماء - وهو قوله فيما يأتي ويقصر أو يمضي على المد أطولاً، إلا أنه اغتفر ذلك في وقف حمزة لتعينه ، وأما « جاء آل » فلنا عنه مندوحة إلى جعل الحمزة بين بين ، فصير إليه .
وقوله : محض المد مبتدأ وخبره قوله عنها تبديلاً ، أى تبدل المدّ المحض عن الحمزة .
وقال بعض الشارحين محض المدّ منصوب بقوله تبدل .
قلت : فالمعنى حينئذ تبدل الهمز محض المد ، فيبقى قوله عنها لا معنى له فنصب محض المد فاسد ، والله أعلم .

٢٠٧ — [وَفِي هُوَلَا إِنْ وَالْبَيْعَا إِنْ لَوَرَّشِيهِمْ بِيَاءَ خَفِيفِ الْكَسْرِ بَعْضُهُمْ تَلَا]
قال صاحب التيسير^(٢) وأخذ على ابن خاقان لورش يجعل الثانية ياء مكسورة في البقرة في قوله :
(هُوَلَاءُ إِنْ كُنْتُمْ^(٣)) وفي النور (عَلَى الْبَيْعَاءِ إِنْ أَرَدَنْ^(٤))
فقط ، قال : وذلك مشهور عن ورش في الأداء دون النص .

قلت : وهذا الوجه مختص بورش في هذين الموضعين ، وفيهما له ولقنبل الوجهان السابقان :
٢٠٨ — [وَإِنْ حَرَفٌ مَدٍّ قَبْلَ هَمْزٍ مُغَيَّرٍ يَجْزُ قَصْرُهُ وَالْمَدُّ مَا زَالَ أَعْدَلًا]
هذا الخلاف يجيء على مذهب أبي عمرو ، وقالون ، والبرزى ، لأنهم يغيرون الأولى إسقاطاً أو تسهلاً فوجه القصر زوال الهمز أو تغييره عن لفظه المستقل ، والمد إنما كان لأجله ، ووجه المد النظر إلى الأصل ، وهو الهمز وترك الاعتداد بما عرض من زواله ، ونبه على ترجيح وجه المد بقوله : « والمد ما زال أعدلاً »
لقول صاحب التيسير : إنه أوجه ، فإنه قال : ومتى سهلت الحمزة الأولى من المنفتحتين أو أسقطت فالألف التي قبلها ممكنة على حالها مع تخفيفها ، اعتداداً بها ، ويجوز أن يقصر الألف لعدم الحمزة لفظاً ، والأول أوجه .
ثم اعلم أن هذين الوجهين على قراءة الإسقاط ، إنما هما في مذهب من يقصر في المنفصل كالبرزى والسوى وقالون والدورى في أحد الروايتين عنهما ، فإنهم يمدون المتصل نحو :
(جاء - و - السماء - و - أولياء) .

(١) سورة الحجر ، آية : ٦١

(٢) هذه عبارة اصطلاحية يقال أخذ على القراءة بمعنى قرأت عليه اه ضباع .

(٣) الآية : ٣٣

(٤) الآية : ٣١

فلما تغيرت الهمزة في قراءتهم اتجه الخلاف المذكور : إما في قراءة من يمد المتصل والمنفصل جميعا فكل ذلك ممدود له بلا خلاف كالرواية الأخرى عن قالون والدورى ، لأنه كيف ما فرض الأمر ، فهو إما متصل أو منفصل ، فليس لهم إلا المد ، وكذا على قول من زعم أن الهمزة السافطة هي الثانية ليس إلا المد في قراءته ، لأن الكلمة التي فيها المد المتصل بحالها ، ويجرى الوجهان لهمزة في وقفه على نحو :

(الْمَلَأْنِيكَ - و - إِسْرَائِيلَ) .

وكل هذه تنبيهات حسنة والله أعلم .

ومضى وجه قوله « وإن حرف مد بغير فعل » مفسر في شرح قوله « وإن همز وصل » في الباب السابق .

٢٠٩ - [وَتَسْهِيلُ الْأُخْرَى فِي اخْتِلَافِهِمَا (سَمَاء) تَنِيءُ إِلَى مَعَ جَاءَ أُمَّةً أَنْزَلًا]

فرغ الكلام في أحكام المتفقتين ؛ ثم شرع في بيان حكم المختلفتين إذا التقتا في كلمتين ، فالأولى محققة بلا خلاف عند القراء ، وإن كان يجوز تسهيلها عند النحاة على ما سبق ذكره .

ووجه ما اختاره القراء أن حركة الثانية مخالفة للأولى ، فلم يصح أن تكون خلفا منها ، ودالة عايبها بخلاف المتفقتين ، ثم إن للذين سهلوا في المتفقتين على اختلاف أنواع تسهيلهم ، وهم مدلول سما هم أيضا الذين سهلوا الثانية من المختلفتين متفقين على لفظ تسهيلها ، على ما يأتي بيانه .

ثم شرع يعدد أنواع اختلافها ، وهي خمسة أنواع ، والسمة العقلية تقتضي ستة ، إلا أن النوع السادس لا يوجد في القرآن ، فلهذا لم يذكر :

أما الخمسة الموجودة في القرآن فهي أن تكون الأولى مفتوحة والثانية مكسورة أو مضمومة ، وأن تكون الثانية مفتوحة والأولى مضمومة أو مكسورة ، فهذه أربعة أنواع ، والخامس أن تكون الأولى مضمومة والثانية مكسورة ، والنوع السادس الساقط أن تكون الأولى مكسورة والثانية مضمومة ، نحو في الماء أمم ، فذكر في هذين البيتين النوعين الأولين من الخمسة المكسورة بعد المفتوحة ، بقوله :

(تَنِيءُ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ ^(١)) .

والمضمومة بعد المفتوحة بقوله :

(جَاءَ أُمَّةً ^(٢)) .

في سورة قد أفلح ، وليس في القرآن من هذا الضرب غيره ، وأما - تَنِيءُ إِلَى - فثله كثير نحو :

(أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ ^(٣)) .

و وضع قوله تَنِيءُ إِلَى رفع ، لأنه خبر مبتدأ محذوف أي هي نحو :

(تَنِيءُ إِلَى) .

وكذا وكذا ، وقوله أنزلا جملة معترضة :

٢١٠ - [نَشَأَ أَصْبَنًا وَالسَّمَاءِ أَوْ أَنْتَنًا فَنَوَعَانِ قُلْ كَالْيَا وَكَالَوَا سَهْلًا]

وهذان نوعان على العكس مما تقدم ، وهما مفتوحة بعد مضمومة ، كقوله تعالى في سورة الأعراف :

(أَنْ لَوْ نَشَأَ أَصْبَنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ^(١)) ومثله (النَّبِيِّ أَوْ لِي بِأَوْ مِيزِينَ^(٢)) .

في قراءة نافع ومفتوحة بعد مكسورة كقوله في الأنفال :

(مِنَ السَّمَاءِ أَوْ أَنْتَنًا^(٣) بَعْدَ أَلِيمٍ) .

فأما النوعان الأولان في البيت السابق فالثانية فيهما مسهلة بين بين ، وهو المراد بقوله كاليا وكالوا ، لأنها همزة متحركة بعد متحرك ، وأما النوعان اللذان في هذا البيت فأبدلت فيهما ياءً وواوا ، كما قال :

٢١١ - [وَنَوَعَانِ مِنْهَا أَبْدِلًا مِنْهُمَا وَقُلْ يَشَأَ إِلَى كَالْيَاءِ أَقَيْسُ مَعْدِلًا]

منها أى من الأنواع المتقدمة ، والضمير في أبدلا عائد إلى الياء والواو في قوله كاليا وكالوا ، وفي منها للهمزتين ، أى أبدل الياء والواو من همزها ، وهذا قياس تخفيف الهمزة المفتوحة بعد الضم ، أن تبدل واوا ، وبعد الكسرة أن تبدل ياء ، وهذا مما استثنى من تسهيل الهمز المتحرك بعد حرف متحرك بين بين ، لمعنى اقتضى ذلك على ما بين في باب وقف حمزة إن شاء الله تعالى ، فأبدلت في :

(نَشَأَ أَصْبَنَاهُمْ - واوا ، وفي - السَّمَاءِ أَوْ أَنْتَنًا) ياء .

ولا يضر كونه في البيت السابق قدم ذكر الياء على الواو في قوله كاليا وكالوا سهلا .

ثم قال : ونوعان منهما أبدلا ، فعاد الضمير إليهما ، والواو في هذا البيت متقدمة على الياء من لفظ مامثل به من الآيتين ، فلما نرد كل شيء إلى ما يليق به وله نظائر ، فقوله : ونوعان مبتدأ ، ومنها صفته وأبدلا خبره ونوعان في البيت السابق أيضا مبتدأ ، ومهلا صفته ، وخبره محذوف قبله ، أى فنما نوعان سهلا ، كاليا وكالوا ، ومنها نوعان أبدلا منهما ، فلما ذكر منهما بعد نوعان صارت صفة له ، ثم ذكر النوع الخامس ، وهو مكسورة بعد مضمومة نحو :

(وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَأُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ^(٤)) .

فقياسها أن تجعل بين الهمزة والياء ، لأنها مكسورة بعد متحرك ، أى جعلها كاليا أقيس من غيره لغة ، ومعدلا ، تميز ، أى أقيس عدول عن هذه الهمزة هذا المعدول ، ثم ذكر مذهب القراء فيها فقال :

٢١٢ - [وَعَنْ أَكْثَرِ الْقُرَاءِ تُبْدَلُ وَأَوْهَا وَكُلُّ يَهْمَزُ الْكُلُّ يَبْدَأُ مُعْصَلًا]

واوها ثنى مفعولى تبدل ، فلهذا نصبه والهاء عائدة على الهمزة ، لأنها تبدل منها في مواضع ، أو على الحروف للعلم بها أى تبدل الهمزة واوا مكسورة .

وقال صاحب التيسير : المكسورة المضموم ما قبلها تسهل على وجهين : تبدل واوا مكسورة على حركة

(٢) سورة الأحزاب ، آية : ٦

(٤) سورة البقرة ، آية : ٢١٣

(١) الآية : ١٠٠

(٣) الآية : ٢٢

ما قبلها ، وتجعل بين الهمزة والياء على حركتها ، والأول : مذهب القراء ، وهو آثر والثاني : مذهب النحويين ، وهو أقيس :

قلت : ولم يذكر مكى فى التبصرة ، ولا ابن الفحام فى التجريد ، ولا صاحب الروضة غير الوجه الأقيس ، وذكر ابن شريح ثلاثة أوجه ، فذكر الوجه الأقيس :

ثم قال : وبعضهم يجعلها بين الهمزة والواو ، ومنهم من يجعلها واوا ، والأول أحسن .

قلت : فلهذا قال الشاطبي : « عن أكثر القراء تبدل واوها ، لأن متهم من سهلها باعتبار حركة ما قبلها لأنها أثقل من حركتها ، وهذا الوجه أقرب من وجه الإبدال الذى عليه الأكثر ، وهذان الوجهان سيأتان فى باب وقف حمزة منسوبا ، الإبدال إلى الأنخفش ، ووجه التسهيل موصوف ثم بالإعضال ، وسيأتى الكلام على ذلك .

وقوله : وكل بهمز الكل يبدأ ، أى وكل من سهل الثانية من المقتنين والمختلفين ، وإنما ذلك فى حال وصلها بالكلمة قبلها ، لأن الهمزتين حينئذ متصلان ، ونلتقيان ، فأما إذا وقف على الكلمة الأولى فقد انقضت الهمزتان ، فإذا ابتداء بالكلمة الثانية حقق همزتها ، ولو أراد القارى تسهيلها لما أمكنه لقرب المسهلة من الساكن ، والساكن لا يمكن الابتداء به .

وقوله : يبدأ ؛ أبدل فيه الهمزة ألفا ضرورة أو يقدر أنه وقف عليه فسكنت الهمزة ، فجاز قلبها حينئذ ألفا ؛ ومفصلا أى مبينا لفظ الهمزة محققا له .

فإن قلت : كما بين الابتداء للكل ، كان ينبغى أن يبين الوقف على الأولى للكل ، لأن التسهيل قد وقع فى الأولى وفى الثانية فى حال الاتصال ، فبقى بيان حالهما فى الانفصال ، فلم تعرض لبيان حال الثانية دون الأولى ؟

قلت : من حقق الهمزة الأولى وقف عليها ساكنة ، إلا من عرف من مذهبه أنه يبدأها ، كما يأتى فى باب وقف حمزة وهشام ، ومن سهلها وقف أيضا بسكونها إذ لا تسهيل مع السكون ، وللعل أن يقفوا بالروم والإشمام بشرطهما ، على ماسأتى فى بابه ، فلما كان للوقف باب يتبين فيه هذا وغيره ، أعرض عنه ، وأما الابتداء فلا باب له ، فبين هنا مادعت الحاجة إلى بيانه ، والله أعلم وأحكم :

٢١٣ — وَالْإِبْدَالُ مَحْضٌ وَالْمُسْهَلُ بَيْنَ مَا هُوَ الْهَمْزُ وَالْحَرْفُ الَّذِي مِنْهُ أَشْكَلًا

لما كان يستعمل كثيرا لفظى الإبدال والتسهيل احتاج إلى بيان المراد منهما فى اصطلاح القراء فقال : « الإبدال محض » أى ذو حرف محض ، أى يبدل الهمز حرف مد محضا ليس يبقى فيه شائبة من لفظ الهمز ، بخلاف التسهيل ، فإنه عبارة عن جعل الهمز بينه وبين الحرف المجانس لحركة الهمزة ، فمن أبدل فى موضع التسهيل ، أو سهل فى موضع الإبدال فهو غلط ، فما فى قوله : « بين ما » بمعنى الذى ، أى بين الذى ، هو الهمز ، وبين الحرف الذى منه ، أى من جنس لفظه أشكل الهمز ، أى ضبط بما يدل على حركته .

قال الجوهري : يقال شكلت الكتاب : قيدته بالإعراب ، قال : ويقال أشكأت الكتاب بالألف ، كأنك أزلت عنه الإشكال والالتباس ، ويقع فى كثير من عبارات المصنفين غير ذلك فبرى بعضهم يقول :

قرأ ورش وابن كثير بهمزة وبعدها مدة في تقدير ألف ، وقرأ قالون وأبو عمرو وهشام بهمزة وبعدها مدة مطولة في تقدير ألفين ، فكمملت هذه العبارة كثيرا من الناس على أن مدوا بعد الهزمة ؛ وكان بعض أهل الأداء يقرب الهزمة المسهلة من مخرج الهاء :

وسمعت أنا منهم من ينطق بذلك ، وليس بشيء ، والله أعلم .

باب الهمز المفرد

يعنى بالمفرد الذى لم يجتمع مع همز آخر ، وما مضى فى البابين السابقين ، فهو حكم الهمز المجتمع مع همز آخر فى كلمة وكلمتين ، ثم شرع فى بيان الهمز المفرد فذكر حكمه فى ثلاثة أبواب متوالية ، هذا أولها .
وتخفيف الهمز يقع على ثلاثة أضرب نقل ، وإبدال ، وبين بين :

فالذى مضى فى البابين تخفيفه فى عموم الأحوال بين بين ، وجاء منه شيء قليل بالإبدال والإسقاط .
والذى فى هذا الباب كله إبدال .

والذى فى الباب بعده كله نقل :

وباب وقف حمزة فيه جميع الأنواع ، وإنما قدم الأبواب التى كثر مسهاؤها وأخر ما ينفرد به واحد أو اثنان :
والله المستعان :

٢١٤- [إِذَا سَكَنْتَ فَاءَ مِنَ الْفِعْلِ هَمْزَةً فَوَرَشُ يَرْيَهَا حَرْفَ مَدٍّ مُبْدَلًا]

أى إذا سكنت همزة فى حال كونها فاء من الفعل ، لأنه حال بمعنى متقدمة ، ويجوز أن يكون ظرفا ، لأنه بمعنى أولا ، ومعنى كونها فاء للفعل أن الكلمة التى تكون فيها همزة لو قدرتها فعلا لوقعت الهمزة موضع فائه ، أى أول حروفه الأصول ، وذلك نحو :

(مَأْنِيًّا^(١)) .

لأنك لو قدرت هذا فعلا لكان أتى ، ووزن أتى فعل ، فالهمزة موضع الفاء ، وتقريبه أن يقال : هى كل همزة ساكنة بعد - همزة وصل ، أو تاء ، أو فاء ، أو ميم ، أو نون ، أو واو ، أو ياء ، يجمعها قولك : « فيتمنو » وهمزة الوصل نحو قوله :

(أَنْتِ بَقْرَانِ^(٢) - نُمِّ ائْتُوا صَفَا^(٣) - الَّذِي أَوْثَمِنَ^(٤)) .

لأن وزنها أفعَل :

وافْتَعَلَ : يُوْثَمِنُونَ - فَأَتُوا - فَأَتَا - :

(لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ^(٥) - وَأَمُرْ أَهْلَكَ^(٦) - وَائْتَمِرُوا بَيْنَكُمْ^(٧)) .

لأن وزنها أُنْفَعِل وافْتَعَلُوا - :

(٣) سورة طه ، آية : ٦٤

(٦) سورة طه ، آية : ١٢٢ .

(٢) سورة يونس ، آية : ١٥

(٥) سورة البقرة ، آية : ٥٥

(١) سورة مريم ، آية : ٦١

(٤) سورة البقرة ، آية : ٢٨٣

(٧) سورة العلق ، آية : ٦

(بَيِّنِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ^(١)).

ولا فرق بين أن تكون هذه الحروف أو الكامة أول في وسطها ، نحو :

(أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ^(٢) - وَيَسْتَأْذِنُ فَرِيقٌ^(٣) - فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُمْ^(٤) يَحْنُودٍ^(٥)).

فلإذا علمت همزة فاء الفعل بالحد والعلامة ، فإذا وقعت ساكنة أبدلها ورش حرف مد من جنس حركة ما قبلها ، ففى يأتين إبدالها ألفا ؛ وفى الذى أوتمن ياء ؛ وفى تؤمن لك واوا ، وقوله يريها أى يربك إياها ، وحرف مد مفعول ثالث إن كان يرى بمعنى يعلم ، أى ورش ومن يقوم مقامه من المعلمين قراءته يعلمونك أيها الطالب بأنها فى قراءته حرف مد ، ويجوز أن يكون يرى من رؤية البصر ، فيكون حرف مد حالا ، أى يبصرك إياها على هذه الصفة ، كقولك أرايت زيدا فقيرا ، وأرايته إياه غنيا ، أى بصرت به فأبصره فى هاتين الحالتين وإنما خص ورش همزة فاء الفعل بالإبدال دون همزة عينه ولامه ، وهى الواقعة فى الوزن فى موضع العين أو اللام ، لأن همزة فاء الفعل ، كأنها مبتدأة ، وورش من أصله نقل حركة الهمزة المبتدأة ، كما يأتى فأجرى هذه مجرى تيك فى التعبير ، أو لأنه لما وجب إبدالها فى نحو :

(أَمِنْ^(٦) - وَآتَى الْمَالَ^(٧)).

مما وقعت فيه بعد همزة طرد الباب ، فأبدلها مطلقا ، كما فعلت العرب فى مضارع أفعَل ، حذفوا الهمزة لأجل حذفها مع همزة المتكلم مع سائر حروف المضارعة ، وأبدل ورش ثلاثة مواضع من همزات عين الفعل وهى - بئر - و - بشس - والذئب - وسيأتى :

ومبدلا حال من ضمير ورش ، وهو فاعل يريها ؛ وبدل وأبدل لغتان ، قرىء بهما فى مواضع ، وهما كترل وأترل ، وفى التشديد معنى التكثير ، ثم ذكر ما استثناه ورش من همز فاء الفعل ، فلم يبدله ، فقال :

٣١٥ - [سِوَى بُحَلَّةِ الْإِبْوَاءِ وَالْوَاوِ عَنْهُ إِنْ تَفْتَحَ إِثْرُ الضَّمِّ نَحْوُ مُؤْجَلًا]

أى سوى كل كلمة مشتقة من لفظ الإبواء ، نحو - تؤوى - وتؤويه - وماؤاهم - وماؤاهم - والمأوى - وفأووا إلى - وعلته أن الهمز فى تؤوى أخف من إبداله ، فطرد جميع الباب لأجله ، وجمع بين اللغتين ، ثم استأنف كلاماً آخر بقوله والواو عنه ، أى مبدلة نائية عن همز فاء الفعل إن تفتح الهمز بعد ضم ، وذلك قياس تخفيف كل همز مفتوح بعد ضم أن يبدل واوا ، ولم يخفف غير هذا من همز فاء الفعل ، نحو :

(يَتَأَخَّرُ - وَمَآرِبُ - وَتَوَزَّهُمْ).

لأنه كان يلزمه فيه التسهيل ، وإنما مذهبه الإبدال فى همز فاء الفعل فلم يخرج عنه ، وقبل الماء فى عنه تعود على ورش ، والواو مروية عن ورش إن يفتح الهمز . والأول أولى لأن فيه عود الضمير فى عنه ، وتفتح إلى شئ واحد ، وقد روى عن ورش تسهيل باقى الباب فى فاء الفعل ، على ما يقتضيه القياس ، والمشهور الأول . وإثر ظرف ، يقال : إثر ، وأثر ومؤجلا فى موضع جر ، وإنما نصبه حكاية للفظه فى القرآن العزيز ، وهو قوله تعالى :

(١) سورة الحج ، آية : ٣٧ (٢) سورة النمل ، آية : ٥٤ (٣) سورة الأحزاب ، آية : ١٣

(٤) سورة البقرة ، آية : ١٧٧ (٥) و (٦)

(١) سورة الحج ، آية : ٣٧

(٤) سورة النمل ، آية : ٣٧

(كِتَابًا مُوَجَّلًا^(١)) - ومثله - يُؤَاخِذُكُمْ^(٢) - يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ^(٣) - لَا تَتَوَّاهِدُوا^(٤) - وَالْمُؤَلَّفَةُ^(٥)

وبؤيد - وغير ذلك .

وأما نحو (مُوَادَّكَ - وَسُؤَالِ) .

فالمهزة فيه عين الفعل ، فلا يبدلها ، والله أعلم :

٢١٦ - [وَيُبْذَلُ لِلْسُّوسِيِّ كُلُّ مَسْكَنٍ مِنَ الْمَهْزَمِ مَدًّا غَيْرَ مَجْزُومٍ أَهْمِلًا]

وهذا الإبدال منسوب في كتاب التيسير وغيره إلى أبي عمرو نفسه . لم يختص السوسى بذلك ، وذكره في باب مستقل غير الباب الذى بين فيه مذهب ورش .

وقال الشعي في شرحه ، أما قوله ويبدل للسوسى ، فلأن القراءة به وقعت من طريقه لامن طريق الدورى ، وعن السوسى اشتهر ذلك اشتهارا عظيما دون غيره .

قلت : وممن نسبته إلى السوسى من المصنفين : ابن شريع ، وابن الفحاح ، وغيرهما .

قوله « كل مسكن » أى كل همزة ساكنة - واء كانت فاء أو عيناً أولاً ، ما يبدلها حرف مد من جنس حركة ما قبلها ، ففاء الفعل مضى تمثيله في مذهب ورش وعين الفعل مثل : رأس ، وبأس ، وبئر ، وبئس ، ولام الفعل نحو : (فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا^(٦) - وجئت - وشئت) .

فإن قلت : لم أبدلت الساكنة ولم تبدل المتحركة .

قلت : لأن الساكنة أثقل لاحتباس النفس معها . والإجماع على إبدالها إذا اجتمعت مع المتحركة في كلمة وهذا مدرك بالحس ، وهو من خصائص الهمز ، وسائر الحروف ساكنها أخف من متحركها ، هذا قول جماعة ورد عليه إسكان أبى عمرو - بارتك - طلبا للتخفيف ، وقول النحويين : إن سكون الوسط يقاوم أحد سببي منع الصرف ، ولم يفرقوا بين حروف وحرف . وقبل إنما خص الساكنة بالتخفيف لأن تنهياها يجرى مجرى واحداً ، وهو البذل ، والمتحركة تخفيفها أنواع فآثر أن يجرى اللسان على طريقة واحدة ، وهذا ثانى مفعول يبدل ، أى حرف مد وغير مجزوم استثناء من كل مسكن ، أى أهمل فلم يبدل .

ثم ذكر المجزوم فقال :

٢١٧ - [نَسُوا نِسَاءً سِتًّا وَعَشْرًا نِسَاءً وَمَعَ يَهُيٍّ وَنِسَاءَهَا بُنَيًّا تَكْمَلًا]

أى : والمجزوم المهمل هو كذا وكذا ، وقوله « ست » صفة « نسؤ ونشأ » أو خبر مبتدأ محذوف ، أى كلتاها ست كلمات أى كل لفظة منهما فى ثلاثة مواضع - نسؤ - فى آل عمران . وفى المائدة ، وفى التوبة - ونشأ - بالنون فى الشعراء ، وسبأ - ويس - ويشأ - بالياء عشر كلمات فى النساء ، وإبراهيم ، وقاطر ، وفى الأنعام ، ثلاث وفى سبحة ثنتان ، وفى الشورى ثنتان ، وعشر فى النظم مضاف إلى يشأ : أى وعشر هذا اللفظ ولو نون لاستقام النظم ، ولكن كان يوهم عوده إلى ما قبله فيكون - نسؤ ويشأ - بالنون ست عشر أى - ونسؤ - ستو - ويشأ - عشر - فهذا الخوف من الإيهام عدل إلى الإضافة ، - ويهىء لسم - فى الكهف - ونسأها - فى البقرة - وأم

(١) سورة آل عمران ، آية : ١٤٥ (٢) - سورة البقرة آية : ٢٢٥ (٣) سورة النور ، آية : ٤٢

(٤) سورة التوبة ، آية : ٦٠ (٥) سورة البقرة ، آية : ٧٢ (٦) آخر سورة البقرة ، آية : ٢٨٦

لم ينبأ - في النجم تسع عشرة كلمة ، ولم يستوعب صاحب التيسير ذكر مواضعها كما حصرها الناظم رحمه الله ، فالهمزة في جميع ذلك ساكنة للجزم ، ولهذا قال : تكملأ أي تكمل المجزوم ، وإستثناء لعروض السكون ، والأل الحركة ، ولثلاثا يجمع على الهمز أمرين : إسكانا ، ثم إبدالا ، ويرد على هاتين العلتين نحو : جثتم - وشنتم - والأولى أن يقال : حافظ على الهمز كراهة لصورة ثبوت حرف المد في موضع الجزم أو الوقف ، أو يقال حافظ على ما سكونه علامة الإعراب ، فلم يغيره ويرد عليه ما روى من إسكانه علاقتي الإعراب في الرفع والجر ، من نحو :

. يأمركم - وبارئكم - على ما يأتي .

ولكن الأصح عنه أنه كان^(١) يخلص الحركة في ذلك ، فتوهم بعض الرواة أنها سكون . وقوله تعالى - وإن أسأتم فلها - يبدل همزه ، وليس من المستثنى ، لأن سكون الهمز فيه لأجل ضمير الفاعل لا للجزم .

٢١٨ - [وَهَيَّيْ وَأَنْبِئْهُمْ وَنَبِيَّ بَارِئٍ وَأَرْجِيْ مَعَا وَافْرَأْ ثَلَاثًا فَحَصَلَا]

وجميع ما في هذا البيت سكونه علامة للبناء ، فحافظ عليه : فقوله : وهى عطف على مجزوم في قوله غير مجزوم أهمل . أى وغير هىء وما بعده ووقع تسو ونشأ بيانا للمجزوم ؛ ويجوز أن يكون وهىء مبتدأ ، وما بعده من البيتين عطف عليه ، والخبر قوله : كله تنخيره إلى آخر البيت ، وأراد :

(وَهَيَّيْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا^(٢) - أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ^(٣)) .

نبيء - بآربع أى بآربع كلمات :

(نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِ^(٤) - نَبِيَّ عِبَادِي^(٥) - وَنَبِّئْهُمْ عَنْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ^(٦) - وَنَبِّئْهُمْ أَنَّ الْمَاءَ^(٧)) .

وأرجئه - في الأعراف والشعراء ، ولذلك قال : معا أى في موضعين ، وحقيقة الكلام في السورتين معا ، وكذا معنى هذا اللفظ ، وفائدته حيث جاء خصصه الناظم بذلك : وهو في اللغة يستعمل للثنتين فما فوقها ، وقد استشهدت على ذلك بأبيات العرب في موضعين من شرح « الشقراطسية » ، ووقع في قصيدة متمم ابن نورية الأمران فقال :

• إذا جنب الأولى شجعن لها معا •

فهى هنا حال من جماعة ، وقال في الإثنين :

فَلَمَّا تَغَرَّبْنَا كَأَنِّي وَمَالِكَا
إِطُولِ اجْتِمَاعِ لَمْ نَدِثْ لَيْلَةً مَعَا

وكذا تستعمل العرب جميعا ، قال مطيع بن إياس :

كُنْتُ وَنَحْبِي كَيْدِي وَاحِدٍ
نَزِي بَجِيْعَا وَنُرَابِي مَعَا

(١) قوله والأصح عنه أنه كان يخلص : غريب ، ووجه غرابته أنه لا يتصور مثله في الرواية المتواترة اه .

(٢) سورة الكهف ، آية : ١٠ (٣) سورة البقرة ، آية : ٣٣ (٤) سورة يوسف ، آية : ٣٦

(٥) سورة الحجر ، آية : ٤٩ (٦) سورة الحجر ، آية : ١٥ وسورة القمر ، آية : ٢٨

فجميعا هنا حال من اثنين ، واصطلاح الناظم على أن معا للاتنين ، وجميعا لما فوقها .
وقوله : واقرأ ثلاثا ، أراد اقرأ كتابك - اقرأ باسم ربك الذي - اقرأ وربك الأكرم :
وقوله : (إِلَّا نَبَأُكُمْ بِتَارِيهِ ^(١))

مبديل فجملة المبني المستثنى إحدى عشرة كلمة وقوله فحصل الألف فيه بدل من نون التأكيد أراد فحصل
وقد سبق له نظائر ثم ذكر مواضع آخر مستثناة وعلاها فقال :

٢١٩ - [وَتُوْوِي، وَتُوْوِيهِ، أَخَفَ بِهِمْزِهِ وَرِثِيًّا بِتَرْكِ الهمزِ يُشْبِهُهُ الْأَمْتَلَاً]
يعنى أنه استثنى أيضا :

(وَتُوْوِي إِلَيْكَ مَنْ نَشَأَ ^(٢) - وَفَصِيحَاتِهِ الَّتِي تُؤْوِي ^(٣)).

فهمزها لثقل الإبدال فيهما ولم يطرد ذلك في جملة ما هو مشتق من لفظ الإيواء كما فعل ورش ازوال هذه
العلة ، واستثنى أيضا :

(هُمُّ أَحْسَنُ أَثَامًا ^(٤) وَرِثِيًّا).

لأنه لو أبدل الهمزة ياء لوجب إدغامها في الياء التي بعدها ، كما قرأ قالون وابن ذكوان فكان يشبه لفظ
الرى ، وهو الامتلاء بالياء ، ويقال أيضا رويت ألوانهم وجاودهم ربا ، أى امتلأت وحسنت ، ورعبا بالهمز من
الرواء ، وهو مارأته العين من حال حسنة وكسوة ظاهرة ، وبترك الهمز يحمل المعنيين ، فترك أبو عمرو
الإبدال لذلك :

وقول الناظم : وتووى ، وتوويه ، معطوفان على ماتقدم باعتبار الوجهين المذكورين في هيء ، وقوله :
أخف خبر مبتدأ محذوف ، أى ذلك بهمزة أخف منه بلا همز ؛ وكذا قوله ورعبا عطاف على ماتقدم أيضا ،
وما بعده جملة مستأنفة ، أى يشبه بترك الهمز الامتلاء ، وكذا قوله في البيت الآتى ، وهو مؤصدة ، أو صدت ،
يشبه ويجوز أن يكون تووى ورعبا ومؤصدة - مبتدآت ، وما بعد كل واحد خبره والله أعلم :

٢٢٠ - [وَمَوْصَدَةٌ أَوْصَدَتْ يُشْبِهُ كُلُّهُ تَخَيَّرُهُ أَهْلُ الْأَدَاءِ مُعَالَاً]

أى واستثنى أيضا مؤصدة فهمزها لأنها عنده من آصدت أى أطقت ، فلو أبدل همزها لظن أنها من لغة
أو صدت كما يقرأ غيره ، فلهذا قال أوصدت يشبه فأوصدت مفعول يشبه ، أى مؤصدة بترك الهمز يشبه لغة
أوصدت ، ثم قال : كله ، أى كل هذا المستثنى تخيره المشايخ ، وأهل أداء القراء معللا بهذه العلل المذكورة ،
قيل : إن ابن مجاهد اختار ذلك وروى عن أبي عمرو بعضه ، وقاس الباقي عليه وقيل الجميع مروى عن أبي عمرو ،
ومؤصدة موضعان : فى آخر سورة البلد والهمزة ، فهذه خمس وثلاثون كلمة لم يقع فيها إبدال لأبى عمرو ،
وإن كان حمزة فى الوقف يبدل الجميع على أصله كما يأتى ، ولا ينظر إلى هذه العلل ، وهى على خمسة أقسام كما

(٢) سورة الأحزاب ، آية : ١٥ (٢) سورة المعارج آية : ١٣

(٣) سورة يوسف ، آية : ٢٧

(٤) سورة مريم ، آية : ٧٤

تقدم : ماسكونه علامة للجزم ، وما سكونه علامة للبناء في مثال الأمر ، وما همزة أخف من إبداله ، وما ترك همزة يلبسه بغيره ؛ وما يخرج الإبدال من لغة إلى أخرى ، وقد اتضح ذلك والله الحمد .
وحكى ابن الفحاح في التجريد أن منهم من زاد على هذا المستثنى ، ومنهم من نقص ، ومنهم من لم يستثن شيئا :

٢٢١- [وَبَارِئِكُمْ بِالْهَمْزِ حَالِ سَكُونِهِ وَقَالَ ابْنُ غَلْبُونٍ بَيَّامٌ تَبَدَّلَا]

وبارئكم عطف على المستثنى أى وغير بارئكم المقروء للسوسى بهمزة ساكنة ، على ماأتى في سورة البقرة أى المقروء بالهمز في حال سكونه ، فنصب حال سكونه على الحال ، وإن قدرنا وهىء ومابعده مبتدآت كان قوله وبارئكم على تقدير وبارئكم كذلك ، ويجوز قراءة وبارئكم في البيت بكسر الهمزة وإسكان الميم ، وبسكون الهمزة وصلة الميم ، ولكل وجه .

ولم يذكر صاحب التيسير بارئكم في المستثنى ولا نبه عليها في سورتها أنها تبدل ، وذكر فيها مكى الوجهين : الهمزة والإبدال ، واختار ترك الإبدال ، ووجهه أن سكونها عارض للتخفيف ، فكأنها محركة فاستثناه أولى من المحزوم الذى سكونه لازم لأمر موجب له :

قال مكى في كتاب التبصرة : اختلف المعقبون فيما أسكنه أبو عمرو استخفافا نحو بارئكم في رواية الرقيين عنه ، فنن القراء من يبدل منها ياء ويجريها مجرى ماسكونه لازم ، ومنهم من يحققها لأن سكونها عارض ، ولأنها قد تغيرت فلا تغيرها مرة أخرى ، قياسا على ماسكونه علم للجزم ، وهو أحسن وأقرب ، لأن سكونها ليس بلازم ، وقال أبو الحسن طاهر بن غلبون في كتاب التذكرة : وكذا أيضا دويغى السوسى يترك الهمزة من قوله تعالى - بارئكم - في الموضعين في البقرة فيبدلها ياء ساكنة ، لأنه يسكنها في هذه الرواية تخفيفا من أجل توالى الحركات ، فلذلك تركها كما يترك حمزة - وإن أسأتم - ويبدلها ياء ساكنة ، كما يبدل هز الذئب وما أشبهه :

قلت : والإبدال عندى أوجه من القراءة بهمزة ساكنة ، وإليه مال محمد بن شريح في كتاب التذكير ، والضمير في قوله « تبدلا » للهمز ؛ وما يقوى وجه البذل التزام أكثر القراء والعرب إبدال همزة البرية ، فأجرى ما هو مشتق من ذلك مجراه ، والله أعلم :

٢٢٢- [وَوَالَاهُ فِي بَيْتٍ وَفِي بَيْتٍ وَرَشُّهُمْ وَفِي الذَّئْبِ وَرَشٌّ وَالْكِسَائِيُّ فَأَبْدَلَا]

أى وتابع ورش السوسى في إبدال حمزة - بئر - بئس - ياء وهو عين الفعل ، وتابعه في - الذئب - ورش الكسائى معا ، فأبدلا همزة أيضا ياء ، وكل ذلك لغة فالذئب موضعا في يوسف ، وبئر في سورة الحج ، وبئس في مواضع ، وسواء اتصلت به في آخره ما أو في أوله واو ، أو فاء ، أو لام ، أو تجرد عنها :

فأما الذى في الأعراف :

(بَعْدَآبٍ بَيْتِيسٍ^(١)) .

فتفان بكأله يقرؤه كذلك بالياء من غير همز ، وهو غير هذا .

٢٢٣ - [وَفِي أُولَئِكَ فِي الْعُرْفِ وَالشُّكْرِ شُعْبَةٌ وَيَأْتِيَكُمُ الدُّورِي وَالْإِبْدَالُ (١) جَنَاحًا]

أى وتابعه شعبة عن عاصم فى إبدال همزة لؤلؤ الأولى واو أو أسواء كانت الكامة معرفة باللام ، نحو :

(يَخْرُجُ مِنْهُمَا ^(١) اللُّؤْلُؤُا) .

أو منكرة نحو :

(مِنْ ذَهَبٍ ^(٢) وَلَوْلُؤُا) .

وذكر صاحب التفسير هذا الحكم فى سورة الحج ، ووجه اختيار شعبة تخفيف لؤلؤ دون غيره : استئصال

اجتماع الهمزتين فيه ، والساكنة أثقل فأبدلها :

قوله ويأتىكم الدورى : أى قراءة الدورى بهمزة ساكنة ، وأبدلها السوسى على أصله ، فالياء من يحتل ومزه ، وهذا مما استغنى فيه باللفظ عن القيد ، فكأنه قال : بالهمز وقراءة الباقيين بضد ذلك ، وهو ترك الهمز فإذا ترك صار : يلىكم ، وكذلك قرءوا ، وإنما تعين أن لفظ يأتىكم بالهمز للدورى ، والوزن مستقيم بالهمز وبالألف ، لأنه قال بعده : والإبدال يحتل ، فتعين أن قراءة الدورى بالهمز ، وهو من : ألت يأت ، وقراءة الباقيين من لات يلى ، وهما لغتان بمعنى نقص ، وإنما كان موضع ذكر هذا الحرف سورته ، وهناك ذكره صاحب التيسير : قل : قرأ أبو عمرو : ولا يأتىكم بهمزة ساكنة بعد الياء ، وإذا خفف أبدلها ألفا ، والباقيون بغير همز ولا ألف :

٢٢٤ - [وَوَرِشٌ لِّثَلَا وَالنَّسِىءِ بَيَانُهُ وَأُدْغِمَ فِي يَاءِ النَّسِىءِ فَثَقُلَ]

أى قرأ - ثلا - حيث وقع ياء ، لأن الهمزة مفتوحة بعد كسر ، فهو قياس تخفيفها ، وأبدل أيضا من همزة النسئ فى سورة التوبة ياء ، وأدغم الياء التى قبلها فيها ، وهذا أيضا قياس تخفيفها ، لأن قبلها ياء ساكنة زائدة ، وهكذا يفعل حمزة فىهما إذا وقف عليهما ، ورسم فى المصحف بالياء ، فالهاء فى بيانه للهمز الموجود فى ثلا والنسئ ، أى بيانه التى رسم بها أو بياء هذا اللفظ التى رسم بها ، أو أراد بياء الهمز المبدل ، لأنه قد : علم وألف .

أن الهمزة تبدل تارة ألفا ، وتارة واوا ، ياء ، باعتبار حركة ما قبلها ، على الأوضاع المعروفة فى ذلك ، فقال : ورش يقرأ لثلا - والنسئ - بياء الهمزة المعروف بإبدالها منه :

وقوله وأدغم فى ياء - النسئ - أى أدغم فى هذه الياء المبدلة من الهمزة ، ولم يذكر المدغم لضيق النظم عنه ، واكتفى بما يدل عليه ، لأن المبدلة من الهمزة إذا كانت مدغما فيها علم أن المدغم ما كان قبلها ، وهو الياء التى بعد السين ، وقوله « فثقل » أى فشدد ، لأن الإدغام يحصل ذلك ، وقيل الهاء فى بيانه لورش ، أضافها إليه لأنه يبدلها من الهمزة .

(٢) سورة الحج ، آية : ٢٣ وسورة فاطر ، آية : ٣٣

(١) سورة الرحمن ، آية : ٢٢

وذكر صاحب التيسير - النسيء - في سورتها - ولثلا - في هذا الباب ، وأصلها لأن لا فادغم .

٢٢٥ - [وَابْدَأْ أُخْرَى الْهَمْزَيْنِ لِكُلِّهِمْ إِذَا سَكَفَتْ عَزْمٌ كَادَمَ أَوْهَلًا]

هذه المسألة موضعها « باب الهمزتين من كلمة ، لا هذا الباب ، فإنه للهمز المفرد .

وأخرى بمعنى آخره ، أى إذا اجتمع همزتان في كلمة ، والثانية ساكنة ، فإبداها عزم ، أى واجب لابد منه ، وفي الحديث « فكانت عزمة » والأصل : ذو عزم ، أى إبداها أمر معزوم عليه ، وهو أن تبدل حرف مد ، من جنس حركة ما قبلها ، لثقل الهمزة الساكنة ، ولا حركة لها فتسهل بين بين ، فتعين البدل ولا يكون ذلك إلا في كلمة واحدة ، وقال أبو بكر الأنباري في كتاب الوقف والابتداء : وقد أجاز الكسائي أن يثبت الهمزتين في الابتداء ، فأجاز للمبتدئ أن يقول - إئت بقرآن - بهمزتين . قال : وهذا قبيح ، لأن العرب لا تجمع بين همزتين الثانية منهما ساكنة .

ثم قال : وأجاز الكسائي أن تبتدىء - أوتمن - بهمزتين :

قلت : ثم مثل الناظم بمثالين فيهما نظر ، أحدهما - آدم - وأصله على هذا الرأى أدم ، كأنه مشتق من أديم الأرض ، أو من الأدمة ، فوزنه أفعَل ، وقيل إنما وزنه فاعل ، لأن التسمية بهذا الوزن غالبية في الأسماء القديمة التي هي عمود النسب بين إبراهيم ونوح صلوات الله عليهما ، وذكره الزنجشیری في باب تخفيف الهمز من مفصله ، وقال في تفسيره : أقرب أمره أن يكون على فاعل كعازر ، وعابر ، وشالح ، وفالغ .

قلت : والوجهان محتملان أيضا في آزر ، وإنما تعين مثالا لذلك : آخر ، وآمن ، وآتى ، ونحوه .

المثال الثاني قوله : أودلا ، لفظ ليس في القرآن ، وهو من قولهم « أوهل فلان ، لكذا ، أى جعل له أهلا ، دكذا في شرح الشيخ ، ويشهد له قول صاحب المحكم : آدله لذلك الأمر ، وآدله ، ويجوز أن يكون من قولهم آدلك الله في الجنة إيهالا ، أى أدخلكها وزوجك فيها ، حكاه الجوهري عن أبي زيد ، وقد استعمل الناظم اسم المفعول من هذا في باب يا آت الإضافة في قوله : « وافق مودلا » واستعمل اسم الفاعل من ثلاثي هذا لازما في قوله : « فاهمز آدلا متأدلا » على ماسيأتى شرحه في موضعه إن شاء الله تعالى :

فقوله : أوهل ، مثاله في القرآن :

(أوتى موسى^(١) - أودينا من قبل^(٢) - أوتمن أمانته^(٣)) .

إذا ابتدأت ، فهذه أمثلة قلبها ألفا وواوآ ؛ ومثال قلبها ياء :

(لا يلاف قريش^(٤) . إيلانهم^(٥) - إيت يقرآن^(٥)) .

إذا ابتدأت به ، وهذا أمر مجمع عليه لغة ، ولا يختص بقراءة القرآن ، ولهذا صح تمثيله بأوهل ودو بدل لازم لا يرتد تصغيرا ولا تكسيرا ، كأواخر ، وأويخر ، بخلاف قولهم ميقات ومواقيت ، وموسر ومياسير ، ومويقت ومويسر ، فرد الجمع والتصغير ياء ميقات إلى أصلها ، وهو الواو ، لأنه من الوقت وردا واو موسر

(١) سورة البقرة ، آية : ١٣٦ . (٢) سورة الأعراف ، آية : ١٢٩ . (٣) سورة البقرة ، آية : ٢٨٣ .

(٤) سورة قريش ، آية : ٢١ . (٥) سورة يونس ، آية : ١٥ .

إلى أصلها وهو الياء ، لأنه من اليسار وأما لا أصل له في الهمز ، ويشبه في اللفظ ماهو مهموز ، فيخفى على من لا خبرة له ، فتعرض لبيان بعض المتقدمين فقال : لا يجوز همز - يوقنون - والموقنين - ويوفون - والموفون - وتورون - ولا همز - يولى - و - يوقى - و - موهن - مما لا أصل له في الهمز ، قال الحصري :

وَلَا تَهْمَزْنَ مَا كَانَتْ الْوَاوُ أَصْلَهُ كَقَوْلِكَ فِي الْإِنْسَانِ يُوفُونَ بِالْغَدْرِ

والله أعلم .

باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها

هذا نوع من أنواع تخفيف الهمز المفرد ، وأدرج معه في الباب مذهب حزة في السكت ، وهو مذكور في كتاب التيسير بعد باب الوقف على مرسوم الخط في باب يخصه ، وذكر في الباب أيضا مسألة آلان - وعاداً لولى - وهما في التيسير في سورتي يونس والنجم ، وهكذا - ردها - ذكرها الداني في سورة القصص .
وبالله التوفيق :

٢٢٦ - [وَحَرَكْ لَوْزَشٍ كُلِّ سَاكِنٍ آخِرٍ صَحِيحٍ بِشَكْلِ الْهَمْزِ وَأَخَذَفُهُ مُسْتَهْلَاً]

وصف الساكن بوصفين : أحدهما أن يكون آخر الكلمة ، والهمز أول الكلمة التي بعدها ؛ لأن الأطراف أنسب للتغيير من غيرها ، والثاني أن يكون الساكن الآخر صحيحاً أى ليس بحرف مد ولين نحو :
(فِي أَنْفُسِهِمْ ^(١) - و - قَالُوا آمَنَّا ^(٢)) .

لأن حرف المد لما فيه من المد بمنزلة المتحرك ، فلم ينقل إليه كمال ينقل إلى المتحرك ويدخل في هذا ميم الجمع قبل الهمز ، لأن ورشاً يصلها بواو ، فلا ينقل حركة ذلك الهمز في نحو .
(ومنهمو أميون) :

لأن قبله حرف مد ولين ؛ وهو الواو التي هي صلة الميم ، فإن كان قبل الهمزة ياء أو واو ليسا بحرفي مد ولين ، وذلك بأن يفتح ما قبلهما ، فإنه ينقل حركة الهمزة إليهما نحو :

(ابْنِي آدَمَ ^(٣) - ذَوَاتِي أَكُلِ ^(٤) - خَلَوْا إِلَى ^(٥) - تَعَالَوْا ^(٦) أَتْلُ - وَلَوْ أَنَّهُمْ ^(٧)) .

ودخل في الضابط أنه ينقل حركة الهمزة في - أحسب الناس - إلى الميم من ألف لام ميم ، في أول العنكبوت وينقل إلى تاء التانيث ، نحو :

(قَالَتْ أُولَاهُمْ ^(٨)) .

وإلى التنوين نحو :

(كُنُفُوا أَحَدُ ^(٩)) .

(٣) سورة المائدة ، آية : ٣٧

(٦) سورة الأنعام ، آية : ١٥١

(٩) سورة الإخلاص ، آية : ٤

(٢) سورة البقرة ، الآيتان : ١٤ و ١٦

(٥) سورة البقرة ، الآية : ١٤

(٨) سورة الأعراف ، آية : ٣٩

(١) سورة النساء ، آية : ٦٥

(٤) سورة سبأ ، آية : ١٦

(٧) سورة النساء ، آية : ٦٤

وإلى لام التعريف نحو : - الأرض والآخرة - لأنها منفصلة مما بعدها ، فهي وهمزتها كلمة مستقلة ، نحو : قد ؛ وهل : حرف دخل لمعنى ، فكانت لذلك آخر كلمة ، وإن اتصلت خطأ ، والتنوين معدود حرفاً ، لأنه نون لفظاً ، وإن لم تثبت له صورة في الخط ، وقد نص في التيسير على النقل إلى جميع ما ذكرناه من الأمثلة ، وليس هذان الشرطان بلازمين في اللغة ، فالنقل جائز في وسط الكلمة كما يجوز في آخرها ، وهذا سيأتي في مذهب حمزة في الوقف ، ويجوز النقل إلى حرف المد غير الألف ؛ مثل : قاضو إليك ، وابتنى أمره ، نص الزنجشري عليهما في المفصل ، وفي كتاب سيبويه من ذلك أمثلة كثيرة ، وأو كانت الألف تقبل الحركة لجواز النقل إليها ، وقيل لانتقل إلى الواو والياء حركة همزة مضمومة ولا مكسورة لثقل ذلك ، والغرض من النقل تخفيف اللفظ بتسهيل الهمز والنقل في ذلك أنقل من عدم النقل ، فترك الهمز بحاله ، وقد استعمل الناظم هنا قوله ، ساكن صحيح باعتبار أنه ليس بحرف مدولين ، ولم يرد أنه ليس بحرف علة ، بدليل أنه ينقل بعد حرفه اللين في نحو : ابني آدم - وخلوا إلى - كما تقدم ، وهذا بخلاف استعماله في باب المد والقصر حيث قال : أو بعد ساكن صحيح ، فإنه احترز بذلك عن حرف العلة مطلقاً ، بدليل أنه لا يمد واو - المؤودة - بعد الهمزة ، وقد تقدم بيان ذلك .

وقوله بشكل الهمز أى حرك ذلك الساكن الآخر بحركة الهمز الذى بعده ، أى حركة كانت .

قوله واحذفه : يعنى الهمز بعد نقل حركته ، لأن بقاءه ساكناً أثقل منه متحركاً ، وربما يكون بعده ساكن ، فى مثل - قد أفلح - فيؤدى إلى الجمع بين الساكنين ، ومسهل حال ، أى رابكاً للطريق الأسهل .

٢٢٧- [وَعَنْ حَمَزَةَ فِي الْوَقْفِ خُلْفٌ وَعِنْدَهُ رَوَى خَافَ فِي الْوَقْفِ سَكَنًا مُقَلَّلًا]

يعنى حكى عن حمزة فى الوقف على الكلمة التى نقل همزها لورش ، مثل قراءة ورش ؛ ومثل قراءة الجماعة ، وهذا مطرد فيما نقل إليه ورش وفيما لم ينقل إليه ، ولكنه داخل فى الضابط المذكور فى البيت الأول نحو :

(يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ^(١)) .

فإن ورشا وصل الهاء بياء ، وفى ميم الجمع وجوه ستأتى ، ولم يذكر صاحب التيسير النقل لحمزة فى هذا كله ، وذكره جماعة غيره ، وسيأتى له فى بابه أنه يخففه الهمز إذا كان وسطاً أو آخراً ، وهذا الباب الهمز أولاً ، وسيأتى له فى بابه خلاف فى الهمز المتوسط بسبب دخول حرو زوائد عليه ، هل يخففه أولاً ثم ذكر صاحب التيسير من هذا نحو - الأرض - والآخرة - دون - قد أفلح - وشبهه .

فإن قلنا : لا يخفف ذاك : فهذا أولى ، لأن هذا مبتدأ حقيقة وذاك مبتدأ تقدير .

وإن قلنا يخفف ذلك فى هذا وجهان :

ثم لا ينبغى أن يختص الخلاف بالهمزة المنقولة إلى الساكن قبلها ، بل يعطى لجميع الحركات المبتدآت حكم المتوسط فيما يستحقه من وجوه التخفيف ، فإن كانت المبتدأة ساكنة وذلك لا يتصور إلا فيما دخل عليها همزة وصل وحذفت لاتصال الكلمة التى قبلها بها نحو :

(يَا صَالِحُ أَنْتِنَا^(١)) .

فإذا وقف عليها أبدلها واوا ، وفي - لقاءنا انت - يبدلها ألفا ، وفي - :
(الَّذِي أَوْثَقْنَا^(٢)) .

يبدلها ياء ، وصاحب التيسير ذكر ما كان من هذا القبيل في الهمز المتوسط فقال : تفرد حمزة بتسهيل الهمزة المتوسطة نحو :

(الْمُؤْمِنُونَ - و - يَا كُؤُونَ - والذَّبُّ) .

قال : وكذلك :

(الَّذِي^(٣) أَوْثَقْنَا - و - لِقَاءَنَا أَنْتَ^(٤) - و - فِرْعَوْنُ أَنْتُو^(٥) فِي^(٦)) وشبهه .

قلت : ووجهه أن دخول همزة الوصل قبلها في الإبتداء صيرها متوسطة ، فإذا أبدل هذا الهمز حرف مد ، وكان قبله من جنسه ، وكان يحذف لأجل سكون الهمزة اتجه وجهان : أحدهما : عود الحرف المحذوف لزوال ما اقتضى حذفه ، وهو الهمزة الساكنة ، فإن الجمع بين حرفي مد من جنس واحد ممكن بتطويل المد ، والوجه الثاني : حذفه لوجود الساكن ، وهذان الوجهان هما المذكوران في باب وقف حمزة وهشام على الهمز في قوله : ويبدله مهما تطرف مثله ويقصر أو يمضي على المد أطولا

وينبني على الوجهين جواز الإمالة في قوله تعالى :

(الْهُدَى^(٧) أَنْتِنَا^(٨)) .

لحمزة ولورش أيضا ، فإن أثبتنا الألف الأصلية أمَلْنَا ، وإن حذفناها فلا ؛ ويلزم من الإمالة إمالة الألف المبدلة ، فلاختيار المنع ، والله أعلم .

وإن كانت همزة الإبتداء متحركة وقبلها متحرك جعلت بين بين مطلقا ، نحو :

(قَالَ إِبْرَاهِيمُ^(٩) - إِنَّ أَبَانَا^(١٠) - وَجَدَ عَائِشَةَ^(١١) أُمَةً^(١٢))

إلا أن تقع مفتوحة بعد كسر أو ضم فتبدل ياء أو واوا نحو :

(فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ^(١٣) - مِنْهُ آيَاتٌ مُخْتَفَاتٌ^(١٤)) .

وإن كانت متحركة وقبلها ساكن صحيح أو حرف لين نقل الحركة إليه على ما يتبين في مذنب ورش ، وإن كان حرف مد ولين امتنع النقل في الألف ، فتجعل الهمزة بين بين ، كما يفعل في المتوسطة ، وعلى قياس مذاهب القراء في الواو والياء يجوز قلب الهمزة والإدغام ، ويجوز النقل إلى الأصليتين نحو :

(٢) سورة يونس ، آية : ١٥

(٦) سورة البقرة ، آية ٢٥٨

(٩) سورة آل عمران ، آية : ٩٧

(٢) سورة البقرة ، آية : ٢٨٢

(٥) سورة الأنعام ، آية : ٧١

(٨) سورة القصص ، آية : ٢٣

(١) سورة الأعراف ، آية : ٧٧

(٤) سورة يونس ، آية : ٧٩

(٧) سورة يوسف ، آية : ٨

(١٠) سورة آل عمران ، آية : ٧

يدعو إلى^(١) - تزدرى أعينكم - .

والزائدتان هما نحو :

(قَالُوا آمَنَّا)^(٢) - نَفْسِي إِنْ^(٣) النَّفْسَ .

ويجوز النقل إليهما لغة ، وأما إذا كان الساكن قبل الهمزة ميم الجمع نحو :

(عَيْنُكُمْ أَنْفُسُكُمْ)^(٤) .

فقال الشيخ في شرحه : لاختلاف في تحقيق مثل هذا في الوقف عندنا ، قلت : قد ذكر أبو بكر بن مهران في كتاب له قصره على معرفة مذهب حمزة في الهمز : فيه مذاهب ؛ أحد ١ ، وهو الأحسن : نقل حركة الهمزة إليها مطلقا ؛ فضم تارة وفتح تارة ، وتسكّر تارة ، نحو :

(وَمِنْهُمْ أُمَيُّونَ)^(٥) - عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ^(٦) - ذَلِكَ^(٧) لِمَضَرِي^(٨) .

الثاني : تضم مطلقا ؛ وإن كانت الهمزة مفتوحة أو مكسورة حذرا من تحريك الميم بغير حركتها الأصلية ، الثالث تنقل في الضم والكسر دون الفتح ، لثلاث يشبه لفظ التثنية ، فإن كانت الهمزة قبلها همزة وهما متفتحتان أو مختلفتان ، سهل الثانية بما تقتضيه ، لأنها في الكلمة الموقوف عليها . وفي نحو :

(أَنْذَرْتَهُمْ)^(٩)

تنقل الأولى وتسهل الثانية ، ويكون تخفيف الثانية مخرجا على الخلاف فيما هو متوسط بزائد دخل عليه ، لأن همزة الاستفهام زائدة على كلمة أنذر ، فإن تحققت هذه القواعد انبنى عليها مسألة حسنة ، وهي قوله تعالى :

(قُلْ أَوْثِقْكُمْ)^(١٠) .

فيها ثلاث همزات ، فنص ابن مهران فيها على ثلاثة أوجه : أحدها أنه يخفف الثلاثة : الأولى تنقل حركتها إلى لام قل ، والثانية والثالثة تجعلان بين الهمزة والواو ، لأنهما مضمومتان بعد متحرك ، أما تسهيل الثالثة فلا خلاف فيه لأنها همزة متوسطة أو متطرفة إن لم يعتد بالضمير ، وفي ذلك بحث سيأتي في موضعه ، وفي كيفية تخفيفها وجوه ستأتي ؛ وأما الثانية فهي متوسطة بسبب الزائد ، ففي تخفيفها خلاف ، وأما الأولى فبابتداء ، ففي نقل حركتها الخلاف المذكور في هذا الباب .

الوجه الثاني : تخفيف الثالثة فقط ، وذلك رأى من لا يرى تخفيف المبتدأ ولا يعتد بالزائد :

الوجه الثالث : تخفيف الأخيرتين فقط ، لإعتداداً بالزائد وإعراضاً عن المبتدأ ، وكان يحتمل وجهاً رابعاً ، وهو : أن يخفف الأولى والأخيرة دون الثانية ، لولا أن من خفف الأولى يلزمه تخفيف الثانية بطريق الأولى ، لأنها متوسطة صورة ، فهي أخرى بذلك من المبتدأ ، فهذا الكلام كله جره قوله « وعن حمزة في الوقف خلف » فاحتجنا إلى استيعاب الكلام في وقفه على كل همزة مبتدأ ، وفهمت كل ما ذكرته من كلام الأئمة مفرقا في كتبهم ، حتى قال ابن مهران بتركها ، وإن كانت في أول الكلمة قال وعلى هذا يدل كلام المتقدمين وبه كان يأخذ أبو بكر

(١) سورة يس ، آية ٢٥ (٢) سورة البقرة ، الآيتان ١٤ و ٧٦ (٣) سورة يوسف ، آية ٥٣

(٤) سورة المائدة ، آية ١٠٥ (٥) سورة البقرة ، آية ٧٨ (٦) سورة المنافقين ، آية ٦

(٧) سورة آل عمران ، آية ٨١ (٨) سورة البقرة ، آية ٦ ويس الآية ١٠ (٩) سورة آل عمران ، آية ١٥

ابن مقسم ، ويقول بتركها كيف ما وجد السبيل إليها ، إلا إذا ابتدأ بها ، فإنه لا بد له منها ، ولا يجد السبيل إلى تركها ، وقال مكي : ذكر ابن مجاهد أنه يسهل حمزة في الوقف ما كان من كلمتين نحو :

(يَعْلَمُ أَعْمَالَكُمْ^(١)) .

قال بلحقها باوا ، ونحو :

(أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ^(٢)) .

قال يجعلها بين الهمة والواو أجرى الباب كله على أصل واحد :

فصل

قوله : وعنده أى وعند الساكن المذكور قبل ، وهو كل ساكن آخر صحيح ، روى خلف عن سليم عن حمزة أنه يسكت عليه قبل النطق بالهمز سكتا مقللا ، أى قليلا لطيفا ، وهذا حكم آخر غير نقل الهمة ، وقع معترضا في هذا الباب لتعلقه به . وغيره من المصنفين يقرر له بابا ؛ وذكره صاحب التيسير بين مرسوم الخط وبيانات الإضافة ، والغرض بهذا السكت الاستعانة على إخراج الهمز وتحقيقه بالاستراحة قبله ؛ ولهذا يسبق لسان كثير من الناس إلى نقل الحركة ، والسكت مطرد لخلف في آل مانقل فيه ورش الحركة ، حتى في الميم من قوله تعالى :

(الْمَ أَحْصِبَ النَّاسُ^(٣)) .

بقى عليه أن يسكت أيضا على ميم الجمع قبل الهمة نحو :

(عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ^(٤)) .

ورش لا ينقل إليه الحركة ، ولكنه ساكن آخر صحيح ، فيدخل في عموم البيت وإن كان مراده الخصوص في تبين مذهب ورش ، وإذا كان الساكن قبل الهمة حرف مد استغنى بمده عن السكت .

وقال أبو القاسم الهذلي : قال سايح في رواية خلف وغيره : المد يجزىء عن السكت عند الزيات .

وقال في رواية غيره : الجمع بين المد والسكت أحسن .

والهاء في قوله « وعنده » تعود على الساكن كما تقدم ، ولا تعود على حمزة لنبو اللفظ عن ذلك وركنه ، ولأنه يبقى موضع السكت غير مبين ، وإذا عادت الهاء على الساكن الموصوف بان موضع القراءة وخلص من قبح العبارة ، وقوله « في الوصل » يريد به إذا وصلت الكلمة التي آخرها ذلك الساكن بالكلمة التي أولها همزة لأنك إذا وقفت على كلمة الساكن كنت ساكتا لجميع القراء ، وإنما يظهر سكت خلف في الوصل ، فبه على ذلك .

فإن قلت بتقدير أن يقف القارئ على كلمة الهمز يكون الناظم قد استعمل لفظ الوقف حيث استعمل لفظ

(١) سورة محمد صلى الله عليه وسلم ، آية : ٣٠ (٢) سورة ، المطففين آية : ٤

(٣) سورة ، العنكبوت آية : ١

(٤) سورة المائدة ، آية : ٢٦

الوصل ، لأنه قد سبق أن المراد من قوله « وعن حمزة في الوقف خاف » هو وقوفه على كلمة المجرى ، فهو واقف باعتبار نقل الحركة وأصل باعتبار السكت ، بيانه أن القارئ إذا قرأ - قد أفلح - ووقف فهو مأثور بشيئين : أحدهما السكت على الدال لأنه وصلها بهمزة أفلح ، والثاني نقل حركة المجرى إليها ، لأنه قد وقف فيوصف القارئ أنه واقف وأصل والحالة واحدة .

قلت : لا بعد في ذلك لأنهما باعتبارين فوضع الوصل غير موضع الوقف فإن الوقف على آخر الكلمة الثانية ، والوصل وصل آخر الكلمة الأولى بأول الثانية ، ثم يقال : لا يلزم من كونه يصل الساكن بالهمز أن يقف على كلمة المجرى فقد يصلها بما بعدها ، وإنما يتوجه الإشكال في بعض الصور ، وذلك عند الوقف على كلمة المجرى ، وجوابه ما تقدم ، ومثاله : شخص له رحم يصل بعض أقاربه ويقطع بعضهم ، فيصح أن يوصف ذلك الشخص بأنه أصل وأنه قاطع نظراً إلى محل الوصل والقطع ، والله أعلم .

ولا يمكن حمل قوله في الوصل على وصل كلمة المجرى بما بعدها كما توهمه بعضهم ، لأن ذلك لم يشترطه أحد فكيف يشترط الناظم ما لم يشترط ، وكلام صاحب التيسير دال على ما قاله الناظم رحمه الله ، فإنه قال : كان يسكت سكتة لطيفة من غير قطع بيانا للهمز ، فقوله من غير قطع هو قول الشاطبي في الوصل ، أى من غير وقف ، ثم قال : وقرأ الباقر بوصل الساكن مع المجرى من غير سكت ، وهذا نص فيما ذكرنا ، والله أعلم .

٢٢٨ - [وَيَسْكُتُ فِي شَيْءٍ وَشَيْئًا وَبَعْضُهُمْ لَدَى اللَّامِ لِلتَّعْرِيفِ عَنْ حَمْزَةٍ تَلَا]

أى وسكت خلف أيضاً على الساكن قبل المجرى في هاتين الكلمتين ، وهو الياء ، وهما كلمة واحدة وإنما غاير بينهما باعتبار لفظ النصب وغيره ، لاختلاف ذلك في خط المصحف ؛ فالمنصوب بألف دون المرفوع والمجورور ، وهذه عبارة المصنفين من القراء ، فسلك سبيلهم في ذلك ، وإنما فعلوا ذلك مبالغة في البيان لئلا يتوهم من الاختصار على لفظ أحدهما عدم جريان الحكم في الآخر ، ومثله قوله « جزأ وجزء ضم الإسكان صف » .

فإن قلت لم لم يفعل ذلك في - صراط - و - بيوت - مع أنهما في القرآن بلفظ النصب وغيره نحو :

(وَبَهْدِكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا ^(١) - فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا ^(٢))

قلت : كأنه لما ضبط ذلك نخلوه عن لام التعريف استغنى عنه ، وإنما احتاج إلى ذكر شيء وشيئا ، لأنهما لا يدخلان في الضابط السابق لورش ، لأن ورشا لا ينقل فيها الحركة ، لأن ساكنهما ليس بآخر كلمته ، فحاصله أن خلفا يسكت بين الكلمتين ولم يسكت في كلمة واحدة إلا في هاتين اللفظتين .

وحكى صاحب التيسير هذا السكت عن حمزة في الكلمة الواحدة مطلقا ، نحو :

(قُرْآنٍ ^(٣) - وَلَا يَسْأَلُ الْإِنْسَانَ ^(٤)) .

كما في شيء ، وهو متجه ، لأن المعنى الذي لأجله فعل السكت موجود في الجميع ، والذي قرأه الداني على أبي الفتح لخلف هو ما ذكره الناظم ، وكان لا يرى خللا سكتا في موضع ما ، وقرأ الداني على طاهر بن غلبون

بالسكت لخلف وخلاد جميعا على لام التعريف ، وشيء وشيئا فقط ، وهو المراد بقوله « وبعضهم » أى وبعض أهل الأداء تلا بالسكوت لحمزة عند لام التعريف ، كالأرض والآخرة ، وعنه سكوت شيء وشيئا ، وتم ذلك بقوله :

٢٢٩ - [وَشَيْءٌ وَشَيْئًا لَمْ يَزِدْ وَلِنَافِعٍ لَدَى يُونُسَ آلَانَ بِالنَّقْلِ نَقْلًا]

أى لم يزد بعضهم على ذلك شيئا ، بل اقتصر على السكت ، وقال الشيخ ، المراد لم يزد المذكور ، فقد صار لخلف وجهان : أحدهما السكوت عند كل ساكن بالشرط المقدم ، وفي شيء وشيئا ؛ والثاني يختص السكت بلام المعرفة وشيء وشيئا ، فسكوته على لام التعريف وشيء وشيئا بلا خلاف عن خلف ، لأن الطريقتين اجتمعتا عليه ، وفي غير ذلك له خلاف ، وصار لخلاد وجهان ، أحدهما السكوت على لام التعريف وشيء وشيئا فقط ، والوجه الثاني لخلف ؛ والآخر لاسكوت لخلاد في موضع أصلا ، وهذا الموضع من مشكلات التصيدة فافهمه ، فإن وقفت لحمزة على الكلمة من ذلك ، فإن كانت لفظ شيء وشيئا وقفت بتخفيف الحمزة ، وله وجهان على ما يأتى ، وإن كانت غيره نحو - قد أفلح - والأرض فإن قلنا : إن حمزة ينقل الحركة في الوقف نقلت لأن تخفيف الحمزة في الوقف هو مذهبه ، فيقدم على غيره ، كما قلنا في وقفه على شيء وشيئا ، وإن قلنا : لا ينقل وقفت لخلف بالسكت في - الأرض - وبالسكت وعدمه في - قد أفلح - ووقفت لخلاد بعدم السكت في - قد أفلح - وبالسكت وعدمه في - الأرض - فلهما ثلاثة أوجه لخلف ، ولخلاد وجهان . النقل وعدمه ، وفي نحو - الأرض - بالعكس لخلاد ثلاثة أوجه ، ولخلف وجهان : النقل والسكوت ، وهذا من عجيب ما اتفق ، وأما ميم الجمع فإن قلنا يجوز النقل إليها فهى مثل - قد أفلح - وإلا ففيها لخلف وجهان : السكوت وعدمه وصلا ووقفا ، وخلاد كغيره وصلا ووقفا .

فصل

لما فرغ الناظم من بيان مذهب السكت الذى وقع معترضا به في هذا الباب ، رجع إلى تنمة باب نقل الحركة ، فذكر مسألة الآن - في يونس - في موضعين :

(آلَانَ وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ ^(١) - آلَانَ وَقَدْ عَصَيْتَ ^(٢)) .

وافق قالون ورشا في نقل الحركة إلى اللام لثقل هذه الكلمة بهجتين ، وكون اللام قبلها ساكن ، فقوله آلان مبتدأ وخبره نقلا ، أى الآن الذى في يونس نقل لنافع بالنقل ، أى نقل عنه على هذه الصفة ، وشدد نقلا مبالغة وتكثيرا لنقاه ، لأنه نقله قوم بعد قوم حتى وصل إلينا :

٢٣٠ - [وَقُلْ عَادًا الْأُولَىٰ بِإِسْكَانٍ لَّامٍ وَتَنْوِينٍ بِالْكَسْرِ (كَدَ) إِسْمِيرَ (ظَ) مَلًّا]

يعنى إسكان لام التعريف وكسر التنوين الذى في عادًا لالتقاء الساكنين ، هو واللام ، وهذه القراءة جاءت على الأصل كما تقول رأيت زيدا الطويل ، فلهذا أثبت عليها بقوله كاسيه ظللا ، أى حجتها قوية بخلاف قراءة

(١) - سورة يونس ، آية : ٥١ (٢) - سورة يونس ، آية : ٩١

الباقين ففيها كلام ، وكفى بكاسيه ، عن قارنه لأنه كساه تنويناً فظله بذلك ، أى ستره عن اعتراض معترض تعرض للقراءة الأخرى ، وإن كان لا يؤثر اعتراضه ، والحمد لله .
وهذا الحرف في سورة النجم وأنه أهلك عاداً الأولى (١) :

٢٣١- [وَأَدْغَمَ بَاقِيَهُمْ وَبِالنَّقْلِ وَصَلَهُمْ وَبَدَوْهُمْ وَابْتَدَأَ بِالْأَصْلِ فَضْلاً]

يعنى بالباقي نافعاً وأباً عمرو لأن القراءة الأولى عليها الكوفيون وابن كثير وابن عامر ، ويعنى بالإدغام إدغام تنوين عاداً في لام التعريف من الأولى ، بعد ما نقل إلى اللام حركة الهمزة تخفيفاً واعتداداً بالحركة ، وإن كانت عارضة لأنهما لما نقلتا والتنوين ساكن أدغما في اللام المتحركة بناء على قاعدة إدغام التنوين في اللام ، على ماسيأتى في باب أحكام النون الساكنة والتنوين .

وحكى أبو عمرو بن العلاء إدغام مثل ذلك في قولهم : رأيت زياداً لعجم ، في زياداً الأعجم ، ووجه الاعتراض على هذه القراءة أن تحريك اللام عارض ، فكأنها تعد ساكنة ، ولا يصح في الساكن إدغام ، وجواب هذا أن الممتنع هو ما يدغم في ساكن حقيق ، أما ما هو ساكن تقديرأ فلا ، وليس كل عارض لا يعتد به ، ولا ذلك بمجمع عليه ؛ وقد تقدم له نظائر ، فن أدغم كان معتداً بالحركة كما يعتد بها من لغته لحر ، إذا ابتدأ بكلمة الأحر بعد نقل الحركة على ماسيأتى ، والهاء في وصلهم وبدؤهم تعود على مدلول باقيهم وجمع الضمير ، والباقي اثنان : إما على مذهب من يرى أن أقل الجمع اثنان ، وإما باعتبار رواتهما ، أى أن النقل إلى اللام ثابت وصلاً وبدأ ، ويعنى بالوصل وصل الأولى بعداً ، فالنقل لهما فيه لازم لأجل أنهما أدغما التنوين فيها ، فإن وقفنا على عاداً ابتدأ الأولى بالنقل أيضاً ليبقى اللفظ حاكياً بحالة الوصل ، وفي كيفية وجهان بآتيان ، فأما ورش فيتعين النقل له على أصله في النقل إلى لام التعريف ، وأما قالون وأبو عمرو فالأولى لهما أن يبتدئا بالأصل كما يقرأ للكوفيون وابن كثير وابن عامر ، لأنهما ليس من أصلهما النقل ، وما نقلنا هنا إلا لأجل الإدغام لتخفيف الكلمة ، وقد زال الإدغام بالوقف فيرجع إلى الأصل ، وهو لأبي عمرو أولى منه لقالون ، لأن قالون في الجملة قد نقل الحركة في الآن في موضعى يونس ، ونقل أيضاً في ردها كما سيأتى .
ثم ذكر من فضل له البدء بالأصل . والبدء مصدر بدأ . فقال :

٢٣٢- [لِقَالُونَ وَالْبَصْرِيُّ وَهُمْزُ وَأَوْهُ لِقَالُونَ حَالِ النَّقْلِ بَدْءًا وَمَوْصِلًا]

أى أن قالون همز واو لولى إذا بدأ بالنقل ، وفي الوصل مطلقاً ، أى حيث قلنا لقالون بالنقل ، سواء ابتدأ الأولى أو وصلها بعداً ، فواو لولى مهجوز بهمزة ساكنة ؛ وإن قلنا يبتدئ بالأصل فلا همز ، لئلا يجتمع همزتان ، فهذا معنى قوله « حال النقل » ووجه الهمز ضمة اللام قبلها ، فوهزت لمجاورة الضم كما همزت إذا كانت مضمومة في أجوه وأدور ، وهى لغة لبعض العرب كقوله : أحب المؤمنين إلى موسى ، وهذا توجيه أبى على في الحجة وقيل الأصل في الواو الهمز ، وأبدل أسكونه بعد همز مضموم واوا كأولى ، فلما حذفت الهمزة الأولى بعد نقل حركتها إلى لام الأولى زال اجتماع الهمزتين ، فرجعت تلك الهمزة ، ذكر ذلك مكى وغيره . والله أعلم .

ومادة هذه الكلمة مختلف فيها ، وهى من المشكلات ، وسنتكلم عليها فى شرح النظم إن شاء الله تعالى كلاما شافيا ، وبالله التوفيق .

وقوله « بدءا وموصلا » مصدران فى موضع الحال ، أى بادئا وواصلًا .

ثم ذكر كيفية البدء فى حال النقل فقال :

٢٣٣- [وَتَبْدَأُ بِهِمْزُ الْوَصْلِ فِي النِّقْلِ كُلِّهِ وَإِنْ كُنْتَ مُعْتَدًا بِعَارِضٍ فَلَا]

أبد من همز وتبدأ ألفا بعد إسكانها ضرورة .

وقوله « بهمز الوصل » يعنى همزة الوصل التى تصحب لام التعريف تقول إذا ابتدأت كلمة دخل فيها لام التعريف على ما أوله همزة قطع نحو - الأرض - والآخرة - والإنسان - والإحسان - فنقلت حركة همزة إلى اللام ، ثم أردت الابتداء بتلك الكلمة بدأت بهمزة الوصل كما تبتدىء بها فى صورة عدم النقل لأجل سكون اللام ، فاللام بعد النقل إليها كأنها بعد ساكنة ، لأن حركة النقل عارضة فبقى همزة الوصل على حالها لا تسقط إلا فى الدرج . وهذا هو الوجه المختار لغة وقراءة ، على ماسياقى تقريره ، ثم ذكر وجهها آخر ، وهو : أن لا يحتاج إلى همزة الوصل ، لأنها إنما اجتلبت لأجل سكون اللام ، وقد زال سكونها بحركة النقل العارضة ، فاستغنى عنها فهذا معنى قوله : « وإن كنت معتدا بعارضه » أى منزلا لحركة النقل منزلة الحركة الأصلية فلا تبدأ بهمز الوصل إذ لا حاجة إليه ، فتقول على الوجه الأول - الأرض - الإنسان - وعلى الثانى - لرص - لئسان - وعادة أهل النحو يمثالون فى هذه المسألة بالأحمر ، فتقول على الوجه الأول : الأحمر ، وعلى الثانى : الحمر .

وقوله « فى النقل كله » ليشمل جميع ما ينقل إليه ورش من لام المعرفة ، ويدخل فى ذلك الأولى من - عاداً لولى - فيكون الوجهان لورش فى جميع القرآن ، ويكونان لأبى عمرو وقالون فى هذا الموضع إن قلنا إنهما يبدأان بالنقل كما فى الوصل ، وإن قلنا يبدأان بالأصل من غير نقل فلا بد من همزة الوصل ، فقد صار لكل واحد منهما ثلاثة أوجه فى صورته الإبتداء بقوله تعالى - الأولى - من عاداً لولى - ولورش وجهها . كما له فى سائر القرآن على ما ذكرنا ، هكذا ذكر صاحب التيسير وغيره من المصنفين فى القراءات : وتبعهم الشيخ الشاطى رحمه الله فى نظمه هذا ، وفيه إشكال ، وهو : أن النحاة ذكروا وجهين فى أن حركة النقل يعتد بها أولا ، وأجروا على كل وجه ما يقتضى من الأحكام ، لم يخصوا بذلك دخول همزة الوصل وعدم دخولها ، بل قالوا : إن اعتدنا بالعارض فلا حاجة إلى تحريك النون فى « من » لأن « بل » تبقى على سكونها إذ لم يلتق ساكنان ، وإن لم نعتد بالعارض أبقينا فتحة النون على حالها قبل النقل ، فإذا اتضح ذلك وجب النظر فى مواضع النقل فى القرآن ، فما رأينا فيه أمانة الاعتداد بالعارض حذفنا همزة الوصل فى الابتداء به ، وما رأينا فيه أمانة عدم الاعتداد بالعارض أبقينا همزة الوصل فيه ، ولا أمانة فيه على واحد منهما ففيه الوجهان ؛ وهذا تحقيق البحث فى ذلك إن شاء الله تعالى ، فتقول :

فى مسألة - عاداً لولى - ظهرت أمانة الاعتداد بالعارض فى قراءة أبى عمرو ونافع معا ، وذلك أنهما أدغما فى الوصل التنوين فى اللام ، فهذه أمانة الاعتداد بحركة اللام . فإذا ابتدأ القارىء لهما بالنقل لم يحتاج إلى همزة الوصل لأننا قد علمنا أن الحركة معتد بها عندهما وصالا . فابتنى الابتداء عليه ، وقد نص أبو محمد مكى فى كتاب الكشف على أن ورشا لا يمد - الأولى - وإن كان من مذهبه مد حرف المد بعد الهمز المغبر ، لأن هذا وإن كان همزاً مغبراً إلا أنه قد اعتد بحركة اللام ، فكان لا همز فى الكلمة فلا مد .

قلت : هكذا ينبغي في القياس أن لا تعود همزة الوصل في الابتداء . والله أعلم .
ونقول في جميع ما نقل فيه ورش الحركة إلى لام المعرفة في جميع القرآن غير - عاداً لولى - هو على قسمين :
أحدهما : ما ظهرت فيه أمانة عدم الاعتداد بالعارض كقوله تعالى :

(إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ ^(١) - وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا ^(٢) فِي الْآخِرَةِ - وَبَدَعُ الْإِنْسَانُ ^(٣) - قُلُوا
الآن ^(٤) - أَرَفَتِ الْآرِثَةُ ^(٥)) .

ونحو ذلك ألا ترى أنه بعد نقل الحركة في هذه المواضع لم ترد حروف المد التي حذفت لأجل سكون اللام ،
ولم تسكن تاء التأنيث التي كسرت لسكون - الآرِثَةُ - فعلمنا أنه ما اعتد بالحركة في مثل هذه المواضع ، فينبغي
إذا ابتدأ القارئ له فيها أن يأتي بهمزة الوصل ، لأن اللام وإن تحركت فكأنها بعد ساكنة .

القسم الثاني : ما لم تظهر فيه أمانة نحو :

(وَقَالَ الْإِنْسَانُ مَا لَمْ ^(٦)) .

فإذا ابتدأ القارئ لورش هنا اتجه الوجهان المذكوران ؛ والله أعلم :

فصل

هذا الذي فعله نافع وأبو عمرو في عاداً لولى من النقل والإدغام ، ومثله جاء في قراءة شاذة في قوله تعالى
في سورة المائدة :

(إِنَّا إِذَا لَمِنَ الْآمِنِينَ ^(٧)) .

لما نقل الحركة واعتد بها سكنت نون «من» فوجب الإدغام ، وكان يمكن في - عاداً لولى - ثلاث قراءات
صحيحات الوجود غير ما تقدم ، وهي : حذف التنوين من - عاداً - سواء نقل الحركة في - الأولى - أو لم ينقل ،
وجه حذفه التقاء الساكنين على لغة من قال : ولا ذاكر إلا قليلاً ، ويكون حذفه مع النقل على لغة من لم يعتد
بالعارض من نقل الحركة ، والقراءة الثالثة على مذهب من نقل الحركة أن يكسر التنوين ولا يدغمه ، لأن إدغام
المتحرك ليس بواجب ، ولا يمكن القراءة بسكون التنوين مع الاعتداد بالحركة إلا بالإدغام ، وهي قراءة نافع
وأبي عمرو ، وقد سهل الله سبحانه في هذا الباب مباحث حسنة ، والله الحمد :

٢٣٤ - [وَنَقُلْ رِدًّا عَنْ نَافِعٍ وَكِتَابِيهِ بِالْإِسْكَانِ عَنْ وَرْشٍ أَصَحُّ تَقْبَلًا]

لو أتى بهذا البيت قبل مسألة - عاداً لولى - لكان أحسن ، ليتصل مذهب نافع بكلامه : يتلو بعضه بعضاً ،
وليفرغ مما روى عن ورش الانفراد بنقله ، ثم يذكر من وافقه في شيء من مواضع النقل ، كما هي عادته غالباً
في باقي الأبواب ، وإنما أخر هذا البيت لأن النقل في كتابيه ضعيف ، والنقل في ردأ على خلاف أصل ورش ،

(٣) سورة الإسراء ، آية : ١١

(٢) سورة الرعد ، آية : ٢٦

(١) سورة الكهف ، آية : ٧

(٦) سورة الواقعة ، آية : ٣

(٥) سورة النجم ، آية : ٥٧

(٤) سورة البقرة ، آية : ٧١

(٧) آية : ١٠٦

لأنه لا ينقل في كلمة وأراد قوله تعالى :
(فَأَرْسَلْهُ مَعَ رِذَاءٍ)^(١) .

أى معينا قراءة نافع بغير همز كما يقف عليه حمزة بنقل حركة الحمزة إلى الدال الساكنة ، وقيل هو من
أردى على كذا أى زاد ، فلا همز فيه أى أرسله معى زيادة ، وأما قوله تعالى في الحاقة :
(كِتَابِيَّةٌ . إِنِّي ظَنَمْتُ)^(٢) .

فروى عن ورش نقل حركة حمزة « إني » إلى هاء « كتابيه » لأنه ساكن آخر صحيح ، فدخل في الضابط
المذكور أول الباب ، وروى ترك النقل ، وهو الصحيح في العربية ، لأن هذه الهاء هاء سكت ، وحكمها السكون
لا تحرك إلا في ضرورة الشعر على قبح ، وأيضا فإنها لا تثبت إلا في الوقف ، فإذا خولف الأصل فأثبتت في الوصل
إجراء له مجرى الوقف لأجل ثباتها في خط المصحف ؛ فلا ينبغي أن يخالف الأصل من وجه آخر ، وهو تحريكها ،
فتجتمع في حرف واحد مخالفتان ، وهذه المسألة من الزيادات ، لم يذكرها الداني رحمه الله في التيسير ، وذكرها
في غيره .

قال مكى : أخذ قوم بنقل الحركة في هذا وتركه أحسن وأقوى .

قلت : فلهذا قال الناظم « أصبح نقبلا » أى وكتابه . بالإسكان أصبح نقبلا منه بالتحريك ، وذلك أن التحريك
تقبله قوم وتقبل الإسكان قوم ، فالإسكان أصبح نقبلا من حيث الدليل على ماسبق ، ونصبه على التمييز ،
وبالإسكان حال أى وكتابه ساكنا أصبح نقبلا منه متحركا ، فهو مثل قولهم هذا بسرا أطيب منه رطبا
والله أعلم .

باب وقف حمزة وهشام على الهمز

هذا الباب من أصعب الأبواب نظما ونثرا في تمهيد قواعده وفهم مقاصده ، وقد أتقنه الناظم رحمه الله ،
ولكثره تشعبه أفرد له أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران المقرئ رحمه الله تصنيفا حسنا جامعاً ، وذكر أنه
قرأ على غير واحد من الأئمة فوجد أكثرهم لا يقومون به حسب الواجب فيه ، إلا في الحرف بعد الحرف :

٢٣٥ - [وَحَمَزَةٌ عِنْدَ الْوَقْفِ سَهْلٌ حَمَزَةٌ إِذَا كَانَ وَسْطًا أَوْ تَطَرَّفَ مَنَزِلًا]

سبق الكلام في مذهبه في الهمزة المبتدأة في شرح قوله في الباب السابق « وعن حمزة في الوقف خلف »
والكلام في هذا الباب في الهمزة المتوسطة والمتطرفة التي في آخر الكلمة ، ويأتى فيهما إن شاء الله تعالى جميع
أنواع تخفيف الهمز ، وهى : إبداله وحذفه بعد إلقاء حركته على ساكن قبله ، وجعله بين بين .
ولفظ التسهيل يشمل الجميع ، وقد يخص القراء لفظ التسهيل بين بين كما سبق ، وهذه الأنواع هى التى
نقلها أهل العربية في ذلك ، وعند القراء نوع آخر ، وهو تخفيف الهمز باعتبار خط المصحف ، وسيأتى الكلام
عليه وعلى تفاريع هذه الأنواع على ما تقتضيه أصول العربية والقراءات .

والهاء في حمزه تعود إلى حمزة أو إلى الوقف ، للملاسة كل واحد منهما هذا بفعله فيه ، وهذا بأنه محل الفعل والشئ بضاف إلى الشئ بأدنى ملاسة بينهما ، ووسطا ظرف ، وكان تامة ، أى إذا وقع فى وسط الكلمة أى بين حروفها ، كما تقول جلست وسط القوم ، ويجوز أن يكون خبر كان الناقصة لأن وسطا مصدر ، من قولهم وسطت القوم أوسطهم وسطا وسطة أى توسطتهم . ذكره الجوهوى ، فالمعنى ذا وسط أى إذا كان متوسطا أو تطرف آخرها ، ومنزلا تميز ، أى تطرف منزله ، أى موضعه وإنما اختص تسهيل حمزة للهمزة بالوقف ، لأنه محل استراحة القارئ والمتكلم مطلقا ، ولذلك حذفت فيه الحركات والتنوين ، وأبدل فيه تنوين المنصوب ألفا ، قال ابن مهران : وقال بعضهم هذا مذهب مشهور ولغة معروفة : يحذف الهمز فى السكت كما يحذف الإعراب فرقا بين الوصل والوقف ، وهو مذهب حسن .

قال : وقال بعضهم لغة أكثر العرب الذين هم أهل الجزالة والفصاحة ترك الهمزة الساكنة فى الدرج والمتحركة عند السكت .

قلت : وفيه أيضا تأخى رءوس الآى فى مثل :

(كُرِّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ^(١))

- والحاطئة - فى الحاققة - وخاطئة - فى سورة إقرأ ، وأنا أستحب ترك الهمز فى هذه المواضع فى الوقف لذلك .

وأما الحديث الذى رواه موسى بن عبيدة عن نافع عن ابن عمر قال : ما همز رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أبو بكر ولا عمر ولا الخلفاء ، وإنما الهمز بدعة ابتدئها من بعدهم ، فهو حديث لا يحتج بمثله لضعف إسناده فإن موسى بن عبيدة هو الزيدى ، وهو عند أئمة الحديث ضعيف :

ثم شرع الناظم فى بيان ما يفعل حمزة بالهمز المتوسط والمتطرف فقال :

٢٣٦ - [فَأَبْدِلْهُ عَنْهُ حَرْفَ مَدٍّ مُسَكَّنًا وَمِنْ قَبْلِهِ تَحْرِيكُهُ قَدْ تَنَزَّلَا]

أى فأبدل الهمز عن حمزة حرف مد من جنس حركة ما قبله بشرطين : أحدهما أن يكون الهمز ساكنا ، والثانى أن يتحرك ما قبله ، سواء توسط أو تطرف نحو - يؤمنون - وإن يشأ - وقال المأ والمهمزة فى المأ متحركة ، وليكن لما وقف عليها سكنت ، وهذا قياس تخفيف الهمات الساكنات إذا لحركة لها ، فتجعل بين بين ، أو تنقل .

وقال مسكنا بالكسر ، وهو حال من الضمير المرفوع فى فأبدله ، ولم يقل مسكنا بالفتح ، ولو قاله لكان حالا من الماء فى فأبدله ، وهى عائدة على الهمز ، لثلا يومه أنه نعت لقوله حرف مد ، فعدل إلى مالا لإيهام فيه وحصل به تقييد الهمز بالسكون ، ولأنه أفاد أن القارئ وإن سكن الهمز المتحرك فى الوقف فحكمه هكذا ، أى أبدل الهمز فى حال كونك مسكنا له ، سواء كان ساكنا قبل نطقك به أو سكنته أنت للوقف .

والواو فى قوله ومن قبله تحريكه للحال ، والجملة حال من الهمز ، أى فأبدله مسكنا محركا ما قبله ، فتكون

الحال الأولى من الفاعل ، والثانية من المفعول ، نحو لقيته مصعدا ومنحدرا ، واشترط تحرك ما قبل الهمز إنما يحتاج إليه في المتحرك الذي سكنه القارئ في الوقف ، نحو :
(قَالَ الْاَلَا) .

ليحترز به من نحو :

(بِشَاءَ - وَ - قُرُوءَ - وَ - هَيْئًا - وَ - شَيْءَ - وَ - سُوءَ) .
وسياق أحكام ذلك كله .

وأما الهمزة الساكنة قبل الوقف فلا يكون ما قبلها إلا متحركا ، وفي هذا القسم الذي تسكنه للوقف وتبدله حرف مدّ من جنس حركة ما قبله وجهان آخران سنذكرهما :
أحدهما : تسهيله على اعتبار مرسوم الخط ، والآخر تسهيله بالروم .

فإن قلت : لم كانت الهمزة الساكنة تبدل حرفا من جنس حركة ما قبلها ، ولم تسكن من جنس حركة ما بعدها ؟

قلت لأن ما قبلها حركة بناء لازمة ، وما بعدها يجوز أن تكون حركة إعراب ، وحركة الإعراب تنتقل وتتغير من ضم إلى فتح إلى كسر ، فأى حركة منها تعتبر ، ولا ترجيح لإحداهن على الأخرين ، فينظر إلى ما لا يتغير ، وهو حركة ما قبلها .

فإن قلت : كان من الممكن أن تعتبر كل حركة في موضعها .

قلت : يلزم من ذلك أن ينقلب الهمز مع الضم واوا ، ومع الفتح ألفا ، ومع الكسر ياء ؛ فتحصل بنية الكلمة نحو - رأس - يصير حين الكلمة في الرفع واوا ، وفي النصب ألفا ، وفي الجر ياء ، وفي ذلك اختلال الألفاظ واختلاط الأبنية ؛ وأيضا فاعتبار الحرف بما قبله أقرب إلى قياس اللغة من اعتباره بما بعده ، ألا تراهم التزموا فتح ما قبل الألف دون ما بعدها نحو - قالوا - وقائل - ولأن اعتبار الأول أخف ، ومما ينبى عليه في هذا الموضع أن كل همزة ساكنة ، للجزم أو للوقف ، إذا أبدلت حرف مدّ بقي ذلك الحرف بحالة لا يؤثر فيه الجازم ، نحو :

(وَبَشِّرِ اَكْمَ مِنْ اَمْرِكُمْ مِرْقَمًا ^(١)) - وَنَبِّئْهُمْ عَنْ ضَيْفِ اِبْرَاهِيمَ ^(٢)) .

ونقل صاحب الروضة شيئا غريبا فقال : وتقف على :

(نَبِيٌّ عِبَادِي ^(٣))

بغير همز ؛ فإن طرحت الهمزة وأثرها . قلت نبا ، وإن طرحتها وأبقيت أثرها قالت نبي ، والله أعلم .

٢٣٧ - [وَحَرَكْ بِهِ مَا قَبْلَهُ مَتَمَكِّنًا وَأَسْتَيْطُهُ حَتَّى يَرْجِعَ الْأَنْظُ اسْمَلًا]

به أى بالهمز : يعنى بحركته على حذف مضاف ، يعنى إذا كان متحركا وقبله ساكن ، فألقى حركته على

الذى استقر قبله متسكنا، وأسقط الهمز كما تقدم في باب نقل الحركة حتى يرجع اللفظ أسهل مما كان ، أو سهلا وذلك نحو - موثلا - ودفع - تلقى الحركة إلى الواو والفاء ، ويسقط الهمز ، ثم تسكن الفاء من دفعه للوقف ، ولك فيها الروم والإشمام كما يأتى .

فإن قلت : لم كان نقل حركة الهزمة إلى الساكن قبلها ، ولم ينقل إلى الساكن بعدها ؛ فى نحو :
(قَدْ أَفْلَحَ ^(١)) .

قلت : لو نقل إلى الساكن بعدها لالتبست الأبنية ؛ فإنه كان يقال قد فلع فيظن أنه فعل ثلاثى ، وإذا نقل إلى الساكن قبله بقى فى اللفظ مايدل على بناء أصل الكلمة ، وهو السكون بعد الهزمة ، وكذا فى أشياء ، وأزواج ونحوها ، ثم استثنى من هذا أن يكون الساكن قبل الهزمة ألفا فتقال :

٢٣٨ - [سَوَى أَنَّهُ مِنْ بَعْدِ أَلْفٍ جَرَى بِسَمْلُهُ مَهْمَا تَوَسَّطَ مَدْخَلًا]

أى سوى أن حمزة يسهل الهمز المتحرك الجارى من بعد ألف مهما توسط ، وما زائدة ، ومدخلا تمييز ، ومن بعد متعلق بيسهله ، أو بتوسط ؛ أى يسهله من بعد ألف أو مهما توسط ، من بعد ألف وقوله جرى ، حشو لافائدة فيها على هذا التقدير ؛ فإنه لو حذف لم يختل المعنى المقصود ، وحيث قد أتى به ، فأقرب . انقدره به أن يكون حالا ، ويتعلق به من بعد ما ألف ، وقد مقدرة قبله ، كما قيل ذلك فى قوله تعالى :

(أَوْ جَاءُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ^(٢)) .

والتقدير يسهله جاريا من بعد ألف أى فى هذه الحالة ؛ أو مهما توسط جاريا من بعد ألف ، ومراده بالتسهيل هنا بين بين ، وذلك لأن نقل الحركة إلى الألف متعذر ، لأنها لا تتحرك ، لأنها بما فيها من المد كأنها حرف متحرك فيسهل الهمز بعدها بين بين ، كما سنذكره فى الهمز المتحرك بعد متحرك ، فإذا سهله بعد الألف ، هل يمكن مد الألف الذى كان لأجل الهمز أو يقصر ، فيه تردد سبق ، لأنها حرف مد قبل همز مغير وذلك نحو :

(دُعَاؤُكُمْ ^(٣) - وَنِدَاءُ ^(٤)) .

لأن بعد الهزمة فى نداء ألف التنوين ، وهى لازمة ، فصارت الهزمة متوسطة .

قال صاحب التيسير فى هذا النوع : إن شئت مكنت الألف قبلها وإن شئت قصرتها ، والتمكين أقيس ^(٥) ثم ذكر حكم المتطرفة بعد ألف . فقال :

٢٣٩ - [وَيُؤَدِّهُ مَهْمَا تَطَرَّفَ مِثْلُهُ وَبَقَعُ أَوْ يَمْضَى عَلَى الْمَدِّ أَطْوَلًا]

مثله أى حرفا مثله ، يريد مثل ما قبله ، يعنى ألفا ، وذلك لأن الهزمة المتطرفة مكنت للوقف ، وقبلها ألف ،

(٣) سورة الفرقان ، آية : ٧٧

(٢) سورة النساء ، آية : ٩٠

(١) سورة المؤمنون ، آية : ١٠

(٤) سورة البقرة ، آية : ١٧١ .

(٥) وإنما كان التمكن أقيس ، لأن الألف يستعقب المد المتبع مع بقاء تحقيق الهمز ، فلما سهلت بين بين ، حصلت بها الحقة

وهى فى زنة المحققة ، ومن قال بالقصر قال : كان لقوة الهزمة ؛ وقد ضعفت بالتسهيل -

وقبل الألف فتحة ، فلم تعد الألف حاجزا ، فقلبت الهمزة ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها ، فاجتمع ألفان ،
فإذا أن يحذف إحداها فيقصر ولا يمد ، أو يقيهما ، لأن الوقف يحتمل اجتماع ساكنين ، فيمد مدّا طويلا ،
ويجوز أن يكون متوسطا ، لقوله في باب المد والقصر : « وعند سكون الوقف وجهان أصلا » وهذا من ذلك ،
ويجوز أن يمد على تقدير حذف الثانية ، لأن حرف المد موجود ، والهمزة منوية ، فهو حرف مد قبل همز مغير
وإن قدر حذف الألف الأولى فلا مد ، وذلك نحو :
(صَفْرَاءٌ ^(١) - وَالسَّمَاءُ) .

والمد هو الأوجه ، وبه ورد النص عن حمزة من طريق خلف وغيره ، وهذا مبنى على الوقف بالسكون ،
فإن وقف بالروم - كما سيأتى في آخر الباب - فله حكم آخر ، وإن وقف على اتباع الرسم أسقط الهمزة ، فقفت
على الألف التي قبلها فلا مد أصلا ، والله أعلم وأطول حال من المد ، على معنى زائداً طوله ، فهذه فائدة مجيئة
على وزن أفعّل ، والله أعلم .

٢٤٠ - [وَيَذْنَعُمُ فِيدِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ مُبْدِلًا إِذَا زِيدَتَا مِنْ قَبْلُ حَتَّى يُفَصَّلَا]

فيه أى فى الهمز بعد إبداله ، يعنى إذا وقع قبله واو أو ياء زائدتان فأبدله حرفا مثله ، ثم أدغم ذلك الحرف
فيه ، كما تقدم لورش فى :

(النَّسِيءُ) وذلك نحو (خَطِيئَةٌ - و - قُرُوءٌ) .

وقوله : حتى يفصلا ، أى حتى يفصل بين الزائد والأصل ؛ فإن الواو والياء الأصليتين ينقل إليهما الحركة
لأن لهما أصلا فى التحريك بخلاف الزائدة ، والزائد ما ليس بقاء الكلمة ولا عينها ولا لامها ، بل يقع ذلك ؛ وفى
هذه الكلمات وقع بين العين واللام ، لأن النسيء فعيل ، والخطيئة فعيلة ، وقروء فعول ، والأصلى بخلافه ،
نحو - هيئة ، وشيء لأن وزنهما فعلة وفعل ، فهذا النوع تنقل إليه الحركة كما فعل فى :
(مَوْنِلًا - و - دِفْءٌ) .

وبعضهم روى لإجراء الأصلى مجرى الزائد فى الإبدال والإدغام ، وسيأتى ذلك فى قوله : وما واو أصلى
تسكن قبله ، أو الياء ، وهذا كان موضعه ، وإنما أخره لمعنى سندكرة ، ولو قال بعد هذا البيت :
وَإِنْ كَانَتَا أَصْلَيْنِ أَدْغَمَ بَعْضُهُمْ كَشَيْءٍ وَسُوءٍ وَهُوَ بِالنَّقْلِ فَضْلًا
لكان أظهر وأولى ، والله أعلم : وفرغ الكلام فى الهمزة المتحركة الساكن ما قبلها ، ثم شرع فى ذكر
المتحركة المتحرك ما قبلها فقال :

٢٤١ - [وَيُسْمَعُ بِنَدِّ الْكَسْرِ وَالضَّمِّ هَمْزُهُ لَدَى فَتْحِهِ يَاءٌ وَوَاوًا مُحَوَّلًا]

أى ويسمع حمزة همزة المفتوح بعد كسر ياء وبعد ضم واو ، مبدلا من الهمزة ، فقوله : محولا : نعت للواو ،
وحذف نعت ياء للدلالة الثانى عليه ، وأراد ياء محولا ، واوا محولا ، ولو كسر الواو من محولا لكان جائزا ،
ويكون حالا من حمزة ، أى محولا للهمزة ياء وواو :

وقوله : همزة ثانی مفعولی یسمع ، والأوّل محذوف ؛ أى یسمع الناس همزه الموصوف إذا قرأه یاء وواوا أى یسمعهم إياه على هذه الصفة ، وبعضهم جعل یسمع متعدیا إلى ثلاثة ، مفعوله الثالث قوله : محولا یاء وواوا .

وهذا البيت فصیح النظم ، حیث لف الكلام فجمع بین الكسر والضم ، ثم ردّ إليهما قوله یاء وواوا فردت الفظة الیاء إلى الكسر ، والواو إلى الضم ، فهو من باب قوله تعالى :

(وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ ^(١)) .

وقول امرئ القيس :

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَنَابِئًا لَدَى وَكُرْهَا لُغْنَابُ وَالْخَشْفُ الْبَالِي

واعلم أن قياس العربية في كل همزة متحركة متحرك ما قبلها إذا خففت أن تجعل بين بين ، إلا المفتوحة بعد كسر أو ضم ، فإنها تقلب یاء وواوا ، قالوا : لأنها لو جعلت بین بین لقربت من ألف ، والألف لا يكون قبلها إلا فتح ، ومثال ذلك - فئة - ولثلا وموْجلا - وبؤده - ونحو ذلك :

٢٤٢ — [وَفِي غَيْرِ هَذَا بَيْنَ بَيْنٍ وَمِثْلُهُ يَقُولُ هِشَامٌ مَا تَطَرَّفَ مُشْبِلًا]

أى ویسمع همزه في غير ما تقدم ذكره ، بلفظ بین بین ، وهذا الغير الذى أشار إليه هو ما بقى من أقسام الهمز المتحرك بعد متحرك ، ومجموعهما تسعة ، لأن الحركات ثلاث كل واحدة قبلها ثلاث حركات ، فتلاثة في ثلاثة تسعة .

ذكر في البيت السابق منها قسمين : مفتوحة بعد كسر ، مفتوحة بعد ضم ، وحكهما الإبدال كما سبق ، فبقی لبين بين سبعة أقسام :

مفتوحة بعد مفتوح ، نحو - سأل - مآرب - .

مكسورة بعد فتح وكسر وضم ، نحو - بئس - وخاسئين وسئلوا .

مضمومة بعد فتح وكسر وضم نحو :

(رَهَوفٌ - كَمَالِثُونَ - بِرُءُوسِكُمْ) .

وقد عرفت أن معنى قولهم بین بین ، أن تجعل الهمزة بین لفظها وبين لفظ الحرف الذى منه حركتها أى بین هذا ، وبين هذا ، ثم حذف الواو والمضاف إليه منهما ، وبنيت الكلمتان على الفتح ، فهذه أصول مذهب حمزة في تخفيف الهمز على ما اقتضته لغة العرب .

ثم يذكر بعد ذلك فروعا على ما تقدم وقع فيها اختلاف ووجوها أخر من التخفيف غير ما سبق ذكره :
ثم قال : ومثله أى : ومثل مذهب حمزة مذهب هشام فيما تطرف من الهمز ، أى كل ما ذكرناه لحمزة في المتطرفة فثله لهشام ، ولم يوافقه في المتوسطة ، لأن المتطرفة أحرى بالتخفيف ، لأنها آخر لفظ القارىء ، وموضع

استراحته وانقطاع نفسه ، ويقع في النسخ ، ومثله بضم اللام ونصبها أجود ، لأنه نعت مصدر محذوف ، أى : ويقول هشام في تسهيل ما تطرف من الهمز قولاً مثل قول حمزة و « ما » في قوله ما تطرف ظرفية ، كقوله :
(فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ ^(١)) .

أى مهما تطرف الهمز فهشام موافق لحمزة في تخفيفه ، أو تكون « ما » مفعول يقول ، لأن يقول هنا بمعنى يقرأ ، أى يقرأ ما تطرف كقراءة حمزة له ، ومسهلاً حال من هشام ، أى راكباً للسهل : وأجاز الشيخ أن يكون حالاً من الهاء في مثله ، العائدة على حمزة ثم ذكر الناظم فروعا للقواعد المتقدمة ، فقال :

٢٤٣ — [وَرِءْيَا عَلَى إِظْهَارِهِ وَإِدْغَامِهِ وَبَعْضُ بَكْسَرِهَا لِيَاءَ تَحْوِلاً]

أى - ورعياً - مقروء أو مروى أو مستقر على إظهاره وإدغامه - أو - ورعياً - على إظهاره وإدغامه جماعة ، أى اختار قوم الإظهار وآخرون الإدغام ؛ يريد قوله تعالى في مريم :
(هُمْ أَحْسَنُ أَمَّاكًا وَرِءْيَا ^(٢)) .

وقد روى عن حمزة أنه استثنى فهمزها ، كما استثنى أبو عمرو فيما تقدم ذكره ، ثم قياس تخفيف همزها أن يبدل ياء ، لأنه ساكن بعد كسر ، فإذا فعل ذلك اجتمع ياءان ، فروى الإدغام لاجتماع ياءين ، وروى الإظهار نظراً إلى أصل الياء المدغمة ، وهو الهمز ، وكذلك اختلاف في - تؤوى - وتؤويه - لاجتماع واوين ، فكان الناظم أراد « ورعياً » وما كان في معناه ؛ وكان يمكنه أن يقول « ورعياً وتؤوى » أظهر أدغم معنا .

قال صاحب التيسير : اختلف أصحابنا في إدغام الحرف المبدل من الهمز وفي إظهاره في قوله : و « رتياً وتؤوى » وتؤويه ؛ فمنهم من يدغم إبتاعاً للخط ، ومنهم من يظهر لكون البديل عارضاً ، والوجهان جائزان ، ثم ذكر أن بعضهم يكسر هاء الضمير المضمومة لأجل ياء قبلها ، تحولت تلك الياء عن همزة ، ويكون الضمير في تحولا للياء ، وذكر ضميره لأن حروف الهجاء كما ذكرنا فيها وجهان : التذكير ، والتأنيث ، ويجوز أن يكون فاعل تحولا ضمير الهمز ، أى تحول الهمز إلى تلك الياء ، ثم مثل ذلك فقال :

٢٤٤ — [كَقَوْلِكَ أَنْبِئْهُمْ وَنَبِّئْهُمْ وَقَدْ رَوَوْا أَنَّهُ بِالْخَطِّ كَانَ مُسْهِلاً]

يعنى (أَنْبِئْهُمْ ^(٣) - في البقرة - وَنَبِّئْهُمْ ^(٤)) في الحجر والقمر .

قال صاحب التيسير : اختلف أهل الأداء في تغيير حركة الهاء مع إبدال الهمز ياء قبلها في قوله : « أَنْبِئْهُمْ وَنَبِّئْهُمْ » فكان بعضهم يرى كسرها من أجل الياء ، وكان آخرون يبقونها على ضميتها ، لأن الياء عارضة ، قال : وهما صحيحان ، يعنى الوجهين ، ووجه قلب الهمزة في هاتين الكلمتين ياء أنها ساكنة بعد كسر ، فهو قياس تخفيفها ، فوجه كسر الهاء وجود الياء قبلها ، فصار نحو « فيهم ويهديهم » وهو اختيار ابن مجاهد ، وأبى الطيب بن غلبون وقال ابنه أبو الحسن : كلا الوجهين حسن ، قال ابن مهران سمعت أبا بكر بن مقسم يقول : ذهب ابن مجاهد إلى أبى أيوب الضبي ، فقال له : كيف يقف حمزة على قوله تعالى :

(يَا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ) .

فقال : أنبيهم خفف الهمزة وضم الهاء ، فقال له ابن مجاهد : أخطأت ، وذكر تمام الحكاية .
 ووجه ضم الهاء أن الياء عارضة ، لأن الهمزة لم تترك أصلاً ، وإنما خففت ، وهى مرادة ، وهو اختيار
 مكى وابن مهران ، وهو الأشبه بمذهب حمزة ، ألا تراه ضم هاء - عليهم - وإليهم - ولديهم - لأن الياء قبلها مبدأة
 من ألف ، وهاتان المسألتان :
 (رِئَاءٌ - وَأُنْبِئُهُمْ) .

فرعان لقوله فأبدله عنه حرف مد مسكنا ، ثم ذكر قاعدة أخرى مستقلة ، فقال : وقد رويوا أنه بالخط
 كان مسهلاً ، أى أن حمزة كان يعتبر تسهيل الهمز بخط المصحف الكريم ، على ما كتب فى زمن الصحابة رضى الله
 عنهم ، وذلك يعرف من مصنفات موضوعة له .

روى سليم عن حمزة أنه كان يتبع فى الوقف على الهمز خط المصحف الكريم :
 قال صاحب التيسير : واعلم أن جميع مايسهله حمزة ، فإنما يراعى فيه خط المصحف الكريم دون القياس .
 قلت : وضابط ذلك أن ينظر فى القواعد المتقدم ذكرها ، فكل موضع أمكن إجراؤها فيه من غير مخالفة
 للرسم ، لم يتعد إلى غيره نحو جعل :
 (بَارِئِكُمْ ^(١)) .

بين الهمزة والياء ، وإبدال همز - أبرئ ياء وهمز - ملجأ - ألفا ، وإن ازم فيها مخالفة الرسم فسهل على
 موافقة الرسم فاجعل :
 (تَفْتَوُ ^(٢)) .

بين الهمزة والواو :
 (مِنْ نَبَأٍ ^(٣)) .

بين الهمزة والياء ، ولا تبدلها ألفا ، وكان القياس على ماضى ، ذلك لأنهما يسكنان للوقف وقبلهما
 فتح ، فيبدلان ألفا وهذا الوجه يأتى تحقيقه فى قوله « فالبعض بالروم سهلاً » ومثله فى المتوسطة :
 (أُنْبِئُكُمْ ^(٤)) .

تجعل من بين الهمزة والياء أو تبدل ياء ، على خلافت يأتى ، وحكى ابن مهران خلافاً فى نحو :
 (تَأْتِيَاتٍ - سَأْتَحَاتٍ) .

بين بين ، وإبدال الياء المحضة ، وكذا فى نحو :
 (رَوُوفٍ - تَوَزُّهُمْ) .

بين بين ، وإبدال الواو المحضة اتباعاً للرسم :

(٢) سورة يوسف ، آية : ٨٥

(٤) سورة آل عمران ، آية : ٨١

(١) سورة البقرة ، آية : ٥٤

(٣) سورة الأنعام ، آية : ٣٤

قال غيره : وقد تأتى مواضع يتعذر فيها اتباع الرسم ، فيرجع فيها إلى الأصول المتقدمة ، وما روى عن حمزة رحمه الله تعالى يحمل على ما يسوغ فيه ذلك ، والله أعلم :

٢٤٥ - [فَيَ الْيَا بِلَى وَالْوَاوِ وَالْحَذَفِ رَسْمُهُ وَالْأَخْفَشُ بَعْدَ الْكَسْرِ وَالضَّمُّ أَبْدَلًا]

بين بهذا مذهبه في اتباع الخط عند التسهيل ، ومعنى « بلى » يتبع ، ورسمه مفعول به ، أى يتبع رسم الخط في الياء والواو والحذف ، أى أن الهمزة تكتب صورته ياء ، وتارة واوا ، وتارة يحذف ، أى لا تكتب له صورة ؛

ولأنما ذكر هذه الأقسام الثلاثة ، ولم يذكر الألف ، وإن كانت الهمزة تصور بها كثيرا ، لأن تخفيف كل همزة صورت ألفا على القواعد المتقدمة لا يلزم منه مخالفة الرسم ، لأنها إما أن تجعل بين يين ، نحو : (سَأَلَ) .

أى يين الهمزة والألف ، أو تبدل ألفا في نحو : (مَلَجًا) .

فهو موافق للرسم ولأنما تجيء مخالفة في رسمها بالياء والواو ، وفي عدم رسمها ، وقد بينا المخالفة في الياء والواو في كلمتى : (تَفَتَّحُوا - وَمِنْ نَبَأٍ) .

وقد رسم الهمزة في كلمة واحدة رسمين ، مرة ألفا ؛ ومرة واوا نحو : (الْمَلَأَ) .

رسم بالألف إلا في أربعة مواضع : ثلاثة في النمل ، وواحد في أول المؤمنين ؛ فسهل في كل موضع باعتبار رسمه ؛ وأما الحذف ففى كل همزة بعدها واو جمع ؛ نحو : (قَالَتُونَ - يَطَّوُونَ - مُسْتَهْزِوُونَ) .

فكل هذا لو خفت همزه باعتبار ما تقدم من القواعد لجعل الجميع بين يين ؛ باعتبار حركته في نفسه ؛ فإذا أريد تخفيفه باعتبار خط المصحف حذف الهمزة حذفاً ؛ حتى أنهم نصوا أنه يقول فى - الموءودة المودة ؛ بوزن الموزة ، وفى نحو :

(بَرَاءَةٌ) .

كتبت الأولى بالواو ، والثانية بالألف ، فلزم من اتباع الرسم أن تبدل الأولى واواً مفتوحة إذ لم يمكن تسهيلها بين الهمزة والواو ، لأن الهمزة مفتوحة ؛ ولأنما تسهل على قياس ما تقدم بين الهمزة والألف ، والثانية تبدل ألفاً على القاعدتين معاً ، وهما اتباع الرسم والقياس ، لأنها سكنت للووقه وقبلها فتحة فأبدلت ألفا وانفق أن كاف للرسم كذلك ؛ فلا وجه غيره ؛ وعلى اتباع الخط تكون الهمزة فى :

(تَرَاءَى الْجُمُعَانِ ^(١) - وفي - رَاءَا الْقَمَرَ ^(٢)) .

متطرفة فلها حكم المتطرفة ، لأنه لم يرسم بعد الهمز فيهما شيء ، بل كتبنا على لفظ الوصل :
ثم بين الناظم رحمه الله تعالى مذهب الأخفش النحوي ، وهو أبو الحسن سعيد بن مسعدة ، وهو الذي يأتي ذكره في سورة الأنعام ، وغير الذي ذكره في سورة النحل .

ووجه اتصاله بما تقدم من وجهين :

أحدهما أنه ذكره استثناسا لمذهب حمزة في إبدال الهمزة المتحركة المتحرك ما قبله ، حرف مد لإتباعا للخط ،
حيث يلزم من تسهيله على القياس المقدم مخالفة الرسم ، فذكر أن من أئمة العربية الأكابر من رأى بعض ذلك في هذا
الموضع بشرطه .

وقد ذكره صاحب التيسير فقال نحو :

(أَنْبِئُكُمْ ^(٣) - وَسَنُقَرِّئُكَ ^(٤)) .

يبدلها ياء مضمومة اتباعا لمذهب حمزة في اتباع الخط عند الوقف على الهمز ، وهو قول الأخفش - أعنى
التسهيل - في ذلك بالبدل :

الوجه الثاني أن يكون في المعنى متصلا بقوله ، وفي غير هذا بين بين ، كأنه قال : إلا في موضعين ، فإن
الأخفش أبدل فيهما فتصير مواضع الإبدال على قوله أربعة من تسعة ، هذان نوعان ، ونوعان وافق فيهما سيويوه
وهما المذكوران في قوله ، ويسمع بعد الكسر والضم ، وقوله ذا الضم مفعول أبدلا أي أبدل الهمز المضموم بعد
الكسر ياء ، وتعم بيان مذهب الأخفش ، فقال :

٢٤٦ - [يِيَاءٌ وَعَنْهُ الْوَأُو فِي عَكْسِهِ وَمَنْ حَكِي فِيهِمَا كَالْيَا وَكَالْوَاوِ أَعْضَلَا]

أي وعن الأخفش إبدال الواو في عكس ذلك ، وهو أن تكون الهمزة مكسورة بعد ضم ، نحو - سئل -
والأول نحو :

(تَنْبِئُهُمْ بِمَا ^(٥)) .

فأبدل المضمومة ياء والمكسورة واوا ، أبدلها حرفين من جنس حركة ما قبلها ، فتارة يوافق مذهبه الرسم
في نحو :

(تَنْبِئُهُمْ) .

ومذهب سيويوه ماتقدم ، وهو جعل كل واحدة منها بين بين ، قال من قرر مذهب الأخفش : لو جعلت
هنا بين بين لقربت من الساكن ، فيؤدى إلى واو ساكنة قبلها كسرة ، وياء ساكنة قبلها ضمة ، ولا مثل لذلك
في العربية ، كما أن المفتوحة بعد كسر أبدلت ياء ، وبعد ضم واوا كذلك :

(٣) سورة آل عمران ، آية : ١٤

(٢) سورة الأنعام ، آية : ٧٧

(١) سورة الشعراء ، آية : ٦١

(٥) سورة التوبة ، آية : ٦٤

(٤) سورة الأعلى ، آية : ٦

وأجيب بأنه يلزمه أيضا في مذهبه أن تكون ياء مضمومة بعد كسرة، وواو مكسورة بعد ضمة ، وذلك مطروح الإستعمال حقيقة ، وما اختاره سيبويه يشبه ما طرح استعماله ، فما ذكره أفضح : وأما إلزامه المفتوحة ؛ فلأن إبدالها لا يؤدي إلى ما طرح استعماله ، بخلاف ما ذكره .

ثم قال : ومن حكى فيها أى في المضمومة بعد كسر ؛ والمكسورة بعد ضم ، أن تجعل المضمومة كالياء ، والمكسورة كالواو ، أى تسهل كل واحدة منها بينها وبين حرف من جنس حركة ما قبلها لامن جنس حركتها ؛ ليسلم من الاعتراضين الواردين على مذهب سيبويه والأخفش ، فن حكى ذلك أعضل ، قال الشيخ : أى أنى بعضلة ، وهى الأمر الشاق ؛ لأنه جعل همزة بين بين مخففة بينها وبين الحرف الذى منه حركة ما قبلها .

قلت : وهذا الوجه مذكور في كتاب [الكشف] لأبى محمد مكى بن أبى طالب وغيره عن الأخفش ، ويقوى في مواضع توافق خط المصحف الكريم ، كالوقف على :
(لَوَائِي).

المفتوض بروم الحركة ، لأنه يجعلها بين الهمزة والواو ، وذلك موافق للخط ، وهى رأى سيبويه نصير بين الهمزة والياء ، فتخالف الخط ؛ فيوقفه بلا روم ، ليجد قبلها واو فيوافق الرسم ، نص عليه مكى ، وقد تقدم مثل هذين الوجهين المحكيين عن الأخفش في مذهب الفراء في نحو :
(بَشَاءَ إِلَى ^(١)).

أكثرهم أبدل الثانية واوا ، وبعضهم جعلها بين الهمزة المكسورة والواو ، وقد غلط بعض الجهال لسوء فهمه ، فظن أن من سهل الهمزة بينها وبين الحرف الذى من جنس حركة ما قبلها قدّر أن الحركة تكون على الهمزة من جنس حركة الحرف قبلها ، ففى :
(تَلَبَّثُوا ^(٢) - وَيَتَنَهَّزُونَ).

تسهل بين الهمزة المكسورة والياء الساكنة ، وفى نحو :
(سُئِلَ - و - بِشَاءَ إِلَى).

تسهل بين الهمزة المضمومة والواو الساكنة ، وهذا جهل مفرط وغلط بين ، ولولا أنى سمعته من قائله لما صدقت أن أحدا يقوله ، فإن الهمزة محركة ، والحاجة داعية إلى تسهيلها ، وذلك ممكن مع بقائها على حركتها فأى حاجة إلى تغير حركتها وتختل في وزنها ولفظها ، وإنما لما احتيج إلى الحرف الذى يسهل إليه ، قال أهل المذهب الصحيح : يكون الحرف من جنس حركتها ، فهو أقرب إليها ؛ وقال قوم : يجعل الحرف من جنس حركة ما قبلها ، كما لو كانت الهمزة ساكنة ، والفرق أن الساكنة لما لم تكن لها حركة اضطرونا إلى إبدالها حرفا من جنس حركة ما قبلها ، إذ لم يكن اعتبارها بنفسها وفيما ذكرناه لها حركة ، فاعتبارها بها أولى ، وهذا واضح لمن تأمله ، والله أعلم .

ويقال : قد أعضل الأمر : أى اشتد وغلظ واستغلق ، وأمر معضل : لا يهتدى لوجهه ، والله أعلم .

٢٤٧ - [مُسْتَهْزُونَ الْخُذْفُ فِيهِ وَنَحْوُهُ وَضَمٌّ وَكَسْرٌ قَبْلُ قِيلَ وَأَخْلَا]

هذا مفرع على القول بالوقف على مرسوم الخط ، فتحذف الهمزة منه ، لأنها لم تكتب لها فيه صورة ، وكذلك فيما أشبه مما فيه همزة مضمومة بعد كسر ، وبعدها واو ساكنة نحو :
(فَأَلِثُونَ ^(١) - لِيُطْفِئُوا ^(٢) - وَيَسْتَنْبِثُوا نَكَ ^(٣) - وَمُتَّكِئُونَ) .

وهذا قد عرف مما تقدم ، وإنما غرضه بهذا البيت بيان الحركة لما قبل الواو بعد حذف الهمز ، وهذه مسألة ليست في التيسير :

وقال الشيخ في شرحه : منهم من وقف :

(مُسْتَهْزُونَ - وَمُتَّكِئُونَ) .

فضم ما قبل الواو ، ومنهم من كسر ما قبلها ولم يمد ثم قاله : وأخلا ، يعني المذهبين المذكورين ، وإنما أخلا لأن حركة الهمزة أُلقيت على متحرك :

وفي الوجه الآخر واو ساكنة قبلها كسرة ، وليس ذلك في العربية :

قلت : هذا الذي ذكره الشيخ فيه نظر ، وإن كان قد تبعه فيه جميع من رأيت له كلاما على شرح هذا البيت ، سوى الشيخ أبي عمرو رحمهما الله تعالى .

والصواب أن يقال : ضم ما قبل الواو وجه جيد ، وليس نقلا لحركة الهمزة إليه ، وإنما بنى الكلمة على فعلها .

قال القراء : من العرب من يبدل الهمز - يعنى في الفعل - فيقول : استهزيت ، مثل استقضيت ، فن وقفته على :

(مُسْتَهْزُونَ ^(٤)) .

فعل ذلك مثل مستقضون ، وقد ذكر الشيخ ذلك في شرحه ، وقال ابن مهران : حكى عن الكسائي أنه قال : من وقف بغير همز ، قال :

(مُسْتَهْزُونَ) .

فرفع الزاى ، ومثله متكون وليطفوا وأشباه ذلك ، قال : وقال الزجاج : أما :

(مُسْتَهْزُونَ) .

فعلى لغة من يبدل من الهمز ياء في الأصل ، فيقول في استهزىء ، استهزيت ، فيجب على استهزيت : يستهزون : قلت : وقد قرئ :

(لَا يَأْكُلُهُ إِلَّا الْخَاطُونَ ^(٥)) .

(٣) سورة يونس ، آية : ٥٣

(٢) سورة الصف آية : ٨

(٥) سورة الحاقة ، آية : ٣٧

(١) سورة الصافات ، آية : ٦٦

(٤) سورة البقرة ، آية : ١٤

بضم الطاء ، وترك الهمز ، رويت عن نافع كما قرأ :
(وَالصَّابُونَ^(١)) .

فلا وجه لإخمال هذا الوجه ، أما كسر ما قبل الواو الساكنة فحقيق بالإخمال ، لأنه لا يوجد في العربية نظيره ، وهو الذى أرادته التناظم رحمه الله تعالى إن شاء الله .

وتقدير البيت الحذف فيه ، وضم ؟ يعنى فى الحرف الذى قبل الهمز ، لأنه صار قبل الواو الساكنة فضم : كما فى قاضون ونحو ، ثم قال ؟ وكسر قبل قيل ، يعنى قبل بالكسر قبل الواو ، وأخل هذا القول لأنه على خلاف اللغة العربية ، ولو أراد الناظم المعنى الأول لقال قبال بالألف ، والوزن مؤات له على ذلك ، فلما عدل عنه إلى قيل ، دل على أنه ما أراد إلا وجهها واحدا ، فيصرف إلى مقام الدليل على ضعفه ؛ وهو الكسر ؛ ولا معنى لصرفه إلى الضم مع كونه سائعا فى اللغة ، والألف فى أخلا للإطلاق ، لالتئمة ، والخامل : الساقط الذى لانباهة له ، وقد خلل يخلل خولا ، وأحمله أنا ، والله أعلم .

٢٤٨ - [وَمَا فِيهِ يُبْلَىٰ وَسِطًا بِزَوَائِدٍ دَخَلْنَ عَلَيْهِ فِيهِ وَجْهَانِ أَعْمَلًا]

أى واللفظ الذى فيه يوجد الهمز متوسطا بسبب روف زوائد دخلن عليه واتصلن به خطأ أو لفظا ، ولم يأت التوسط من انتظام حروف الكلمة فيه وجهان أعملا ، أى استعمالا ، مأخذ الوجهين أنه : هل يعطى ذلك الهمز حكم المتوسط فيسهل تسهيل مثله على ماسبق تفصيله ؛ أو حكم المبتدا فيحقق ، وأصل ذلك الاعتداد بالزائد المعارض ، وعدم الإعتداد به .

قال فى التيسير : والمذهبان جيدان ، وبهما ورد نص الرواة :

قلت : ولا ينبغي أن يكون الوجهان إلا تفريعا على قول من لا يرى تخفيف الهمز المبتدا لحمزة فى الوقف خلف ، أما من يرى ذلك فتسهيله لهذا أولى ، لأنه متوسط صورة ، وقد سبق التنبيه عليه ، وقوله : يلى ، أى يوجد ؛ ومنه قوله تعالى :

(مَا أَفْتَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا^(٢)) .

أى ما وجدنا ، كما قال تعالى ذلك فى سورة لقمان .

وقوله : واسطا ، هو اسم فاعل من وسطت القوم ، وقد سبق ذكره ، ثم مثل ذلك فقال :

٢٤٩ - [كَمَا هَاوِيَا وَالْأَمْرَ وَالْبَأْسَ وَنَحْوَهَا وَلَا مَاتَ تَعْرِيفٍ لِمَنْ قَدْ تَأَمَّلًا]

ما فى قوله كما زائدة ، أى الزائد مثل لفظ هاويا ، أماها فى نحو :

(هَأَنْتُمْ هَؤُلَاءِ^(٣)) .

لأن الكلمة التى للإشارة إلى الجماعة أولاء دخل عليها حرف التنبيه ، وهو هاو يا حرف النداء ، نحو :

(يَا أَيُّهَا - يَا دُمْ - يَا ولى - يَا خَتَّ هَارُونَ^(٤)) .

(٢) سورة البقرة ، آية : ١٧٠

(١) سورة المائدة ، آية : ٦٩

(٤) سورة مريم ، آية : ٢٨

(٣) سورة النساء ، آية : ١٠٩

ولأنما عد الهمزة في هذين الموضعين متوسطا، وإن كان الزائد الداخل عليه كلمة مستقلة بنفسها من جهة الاتصال خطأ ، لأن ألف «ها» و«يا» ، محذوفة في رسم المصحف الكريم ، واتصلت الهاء والياء بالهمزة بعدهما ، والألف المتصلة بالياء في نحو :
(يَأْيُهَا) .

هي صورة الهمزة ، وليست ألف يا ، والدليل على ذلك : أنه إذا لم تكن بعد ياء همزة لم يكتبوا ألفا أصلا نحو :

(يَقُومُ ^(١) - وَيَنُوحُ) واللام نحو : (لَأَنْتُمْ أَشَدُّ - وَلِأَبَوَيْهِ) والباء مثل (بِأَنْتُمْ) .
ونحو هذه الزوائد : (فَأَمِنُوا - وَأَمُرُ - كَأَنْهُمْ - ، أَنْذَرْتَهُمْ - أَفَأَنْتَ - قَبَائِلُ - كَيْبِإِمَامٍ - سَارِيكُمْ) ونحو ذلك .
ولامات التعريف نحو :
(الْآخِرَةَ - وَالْأَرْضِ) .

فالهمزة في كل ذلك متوسط باعتبار أن ما دخل عليه متصل به خطأ أو لفظا ، لا يمكن انفصاله منه ، والزائد ما أمكن فصله من الكلمة ، ولا تختل بنيتها ، فحروف المضارعة لاتعطي حكم الزوائد ، والهمزة بعدها متوسط بلا خلاف ، نحو :

(يُؤْمِنُ - يَأْكُلُ) وكذا (وَأَمُرُ - فَأَوُوا - وَالْحَقُّ بِهِ بَعْضُهُمْ - يَصَاحُ أَثْنِيًا - وَإِلَى الْهُدَى أَثْنِيًا ^(٢))
والاختيار التحقيق لتأني الوقف على ما قبل الهمزة ، فإن وقف بتخفيف - الهدى اثنا - لم يمل الألف لأنها بدل الهمزة ، وليست ألف الهدى ، وهو اختيار أبي عمرو الداني ، وقيل : بل هي ألف الهدى وحذفت المبدلة من الهمزة ، ويحتمل أن ترجع ألف الهدى . ويجمع بين الألفين بزيادة المد ، فعلى هذا تسوغ الإمالة في ألف الهدى : لمن مذهبه الإمالة ، وقد سبق ذكر الوجهين والله أعلم .

وقوله تعالى : (هَاؤُمْ ^(٣)) .

في الحاققة ليس لها حكم هاتم ، لأن همزة هاتم متوسطة ، لأنها من تنمة كلمة ها ، بمعنى : خذ ، ثم اتصل بها ضمير الجماعة المتصل ، وهاتم ، الهاء فيه للتنبيه ، دخل على أنتم ، وتسهل همزة هاتم بلا خلاف بين بين ، ويوقف هاتم ، ومنع مكى من الوقف عليها ظنا منه أن الأصل هاتموا ، بواو ، وإنما كتبت على لفظ الوصل فحذفت ، فقال : لا يحسن الوقف عليها ؛ لأنك إن وقفت على الأصل بالواو خالفت الخط ، وإن وقفت بغير وخالفت الأصل ، وذكر الشيخ معنى ذلك وشرحه ، وهو سهو ، فإن الميم في هاتم مثل الميم في أنتم ، الأصل فيها الصلة بالواو ، على ما سبق في بيان قراءة ابن كثير ، ورسم المصحف الكريم في جميع هذا الباب بحذف الواو فيما ليس بعده ساكن ، فما الظن بما بعده ساكن ، فالوقف على الميم لجميع القراء ، وإذا كان ابن كثير الذي

يصل ميم الجمع بواو في الوصل لا يقف بالواو على الأصل ، فما الظن بغيره ، فإن قلت : فلا جرى الوجهان في نحو :

(دُعَاؤُكُمْ - وَهَؤُلَاءُ) .

لأن الهمز فيها متوسط بزائد دخل عليه بعده ، كما لو كان الزائد قبله ، قلت : لأن الهمز هنا دائر بين أن يكون متوسطاً أو متطرفاً ، وأياماً كان فحمزة يسهله ، بخلاف ما إذا كان الزائد متقدماً ؛ فإن الهمز يصير مبتدأ والمبتدأ فيه الخلاف كما سبق ، ولم تكن له حاجة إلى ذكر لام التعريف ، لأنه قد فهم له الخلاف فيه مما سبق في مذهب ورش ، ولكنه أراد إعلام أنه من هذا النوع ، والنقل فيه أولى من غيره ، والله أعلم .

٢٥٠ - [وَأَشْمِمُ وَرُمٌ فِيمَا سِوَى مُتَبَدِّلٍ بِهَا حَرْفَ مَدٍّ وَأَعْرِفِ الْبَابَ مُخْفِلاً]

هذا عطف على كلام مقدر دل عليه ما تقدم ، أى افعل ما ذكرت لك من تخفيف الهمزة ، وأشمم ورم في مواضع ذلك بشرطه ، أى أن تخفيف الهمز المتطرف ليس بمانع من جريان الروم والإشمام فقطع بهذا الكلام وهم من توهم ذلك ، والروم والإشمام من خصائص الأطراف ، يجريان في المضموم دون المفتوح عند القراء ، ويجرى الروم وحده في المكسور ، فعنى البيت : أنهما جائزان في كل ما تقدم بشرطهما إلا في موضع يبدل طرفه بالهمزة حرف مد ، أى ألفاً ، أو واواً ، أو ياء ؛ سواكن وقبلهن حركات من جنسهن أو ألف ، فلا روم ولا إشمام حينئذ ، لأن هذه حروف سواكن لأصل هن هنا في الحركة ، فصرن مثلهن في نجس ، وبدعوا ، ويرى ، وذلك نحو - الملاء - ولؤلؤ - والبارى - ويشأ - وضابطه كل همز طرف قبله متحرك أو ألف ، وقد سبق ذكر النوعين في قوله : فأبدله عنه حرف مد مسكناً ، ويبدله مهما تطرف مثله ، فأما ما قبله ساكن غير الألف فيصح رومه وإشمامه ؛ وهو نوعان : أحدهما ما ألتى فيه حركة الهمز على الساكن ، نحو دفء ، والثاني ما أبدل فيه الهمز حرفاً وأدغم فيه ما قبله ، نحو :

(قُرُوءٌ - وَشَيْءٌ) .

فكل واحد من هذين النوعين قد أعطى حركة ، فترام تلك الحركة .

أما ما ألتى عليه حركة الهمز فظاهر ، وأما نحو - قروء - فقد أدغم في الحرف المبدل من الهمز ما قبله ، ولا يدغم إلا في متحرك ، وضابطه : كل همز طرف قبله ساكن غير الألف ، وهذا معنى قول صاحب التيسير : والروم والإشمام جائزان في الحرف المتحرك بحركة الهمزة ، وفي المبدل منها غير الألف .
ومحفل القوم مجتمعهم : أى هذا الباب موضع اجتماع أنواع تخفيف الهمز ، فاعرفه ، ونصبيه على الحال :

٢٥١ - [وَمَا وَاوْأَصْلِيَّ تَسْكَنَنَّ قَبْلَهُ أَوْ أَلْيَا نَعْنُ بَعَضٍ بِالْإِدْغَامِ مُحْلًا]

أى والهمز الذى تسكن قبله واو أو أصلى ، يعنى إذا وقعت واو أصلية ليست بزائدة ، وهى ساكنة قبل الهمز نحو :

(سُوءٌ - وَالشَّوْأَى أَوْ يَاءٌ كَذَلِكَ نَحْوُ - شَيْءٌ - وَاسْتِيَاسٌ^(١)) .

فقد ذكر أن مثل هذا تنقل إليه الحركة ، وتقدم أنهما لو كانا زائدين أبداً الهمز مثلهما وأدغما فيه ، فروى بعضهم عنه إجراء الأصلي مجرى الزائد في الإبدال والإدغام ، وحكى جواز ذلك عن العرب يونس وسيبويه ، وكان الأحسن أن يذكر هذا البيت عقيب قوله ويدغم فيه الواو والياء مبدلاً « إذا زيدتا البيت ، ويقول عقيبهِ وإن ولو أصلي ، بلفظ حرف إن الشرطية ، فهي أحسن هنا من لفظ ما ، وأقوم بالمعنى المراد ، ولو فعل ذلك لاتصل الكلام في الإدغام واتصل هنا كلامه في الروم والإشمام ، فإن هذا البيت الآتي متعلق بقوله وأشتم ورم ، على ماستبينه ، فوق هذا البيت فاصلاً في غير موضعه من وجهين وبعضهم صوّب ما فعله الناظم ، وقال : قصد أولاً أن يلخص من أحكام التسهيل حكماً واحداً اشتهر ، ثم يذكر بعد ذلك أحكاماً أخرى ، كما فعل في :

(مُسْتَهْزِؤُنْ ^(١)) وغيره والله أعلم .

٢٥٢ - [وَمَا قَبْلَهُ التَّحْرِيكُ أَوْ أَلِفٌ مُّحَرَّرٌ كَأَنَّ طَرَفًا فَلْيَبْغِضُ بِالرُّومِ سَهْلًا]

المذكور في هذا البيت هو ما امتنع رومه وإشمامه لأجل البدل ، على ما تقدم بيانه ، حكى فيه وجه آخر ، عن حزة أنه كان يجعل الهمز في ذلك بين بين ، كأنه لما كان البدل يفضى إلى تعطيل جريان الروم المختار لجميع القراء على ماسياتى في بابه ، لم يبدل وخفف الهمز بالتسهيل ، كما لو كان الهمز متوسطاً ، إلا أن الوقف لا يكون على متحرك ، بل على ساكن أو مروم ؛ فالوقف بالسكون لا تسهيل معه إلا بالبدل والوقف بالروم يتأتى التسهيل معه بلفظ بين بين ، فنزل النطق ببعض الحركة ، وهو الروم ، فنزلة النطق بجميعها ، وكل ذلك حركة الهمزة فسهلها بين بين ، فهذا معنى قوله : « بالروم سهلاً » أى في حال الروم ، أى وقع التسهيل بحالة الروم :

وخفي هذا المعنى على قوم فقالوا : لا معنى لبين بين إلا روم الحركة فعبر عن الروم بكونه يجعلها بين بين ، وهذا التأويل ليس بشيء ، فإن النطق بالروم غير النطق بالتسهيل ، برهانه أن الروم عبارة عن النطق ببعض حركة الحرف ، فلا يلزم من ذلك تغيير ذلك الحرف ؛ كما إذا رام الدال من زيد : والتسهيل بين بين يغير لفظ النطق بالهمزة ، والروم نطق ببعض حركة الهمزة أو حركة ما جعل بدلاً عنها ؛ وهو كونها بين بين ، وهذا أوضح ، والله الحمد .

فحاصل ما في هذا البيت أن ما دخل في الضابط الذي ذكره ، وسنينه فلحزمة فيه وجهان : أحدهما : أن يقف بالسكون ، فيلزم إبدال الهمز حرف مد ، فلا روم إذاً ولا إشمام ، كما سبق ذكره ، وهذا الذي تقدم استثنأوه له .

والثاني : أنه يروم حركة الهمزة ويجعلها بين بين ، ثم إذا قلنا بهذا الوجه فهل يجري في المفتوح جريانه في المضموم والمكسور ، أو لا يجري فيه ، إذ لا روم فيه عند القراء : فيه اختلاف .

وقد ذكر هذا الوجه مكى في الكشف ، وجعله المختار فيما يؤدي فيه الوقف بالسكون إلى مخالفة الخط نحو : (تَقَعَا ^(٢)) .

واختار الوقف بالسكون فيما يوافق الخط نحو :

(يَبْدِي ^(٣)) .

وقوله «محركا طرفا» حالان من الهمز المعبر عنه بما في قوله: «وما قبله التحريك أو ألف» أى والهمز المحرك الذى هو طرف إذا وقع قبله تحريك نحو :

(قَالَ الْمَلَأُ) أو ألف نحو (يَشَاءُ) .

فالبعض وقف بالروم وسهل ، ويجوز أن يكون طرفا حالا من الضمير المستكن فى محركا ، ويجوز أن يكون محركا حالا من مفعول سهل المحذو تقديره ، فالبعض بالروم سهلة محركا طرفا . وفيه ضعف لتقدمه على فاء الجزاء ؛ ولا يستقيم أن يكون طرفا تمييزاً ، على معنى محركا طرفه ، لأن المراد بالمحرك هو الطرف ، وهو الهمز ولو كان المراد بالمحرك اللفظ لاستقام ذلك ، لكن لا يمكن أن يكون المراد به اللفظ ، لقوله «وما قبله التحريك أو ألف» لأن المراد أن الحركة أو الألف قبل همزة لاقبل اللفظ ، ولا يكون فى هذا النوع إشمام ، لأن حالة الروم لا حاجة إلى الإشمام ، وأن يبدل الهمز حرف مد ، فلا إشمام أيضا ولا روم على ماسبق ، فلو كان هذا البيت جاء عقيب قوله «وأشمم ورم» لكان أوضح للمقصود وأبين ، .

وقلت أنا بيتين قربا معنى بيتيه على ما شرحناها به :

وَأَشْمِمُ وَرُمٌ فِي كُلِّ مَا قَبِلَ سَاكِنٍ سِوَى أَلِفٍ ، وَامْنَعُهُمَا الْمَدَّ مُبْدِلًا
أى فى كل همزة قبلها ساكن غير الألف ، وهما نوعان : النقل ، والإدغام كما سبق ، أو يقول :

وَأَشْمِمُ وَرُمٌ تَحْرِيكُ نَقْلِ وَمَدْنِ كَثْنِي دِفٍ وَامْنَعُهُمَا الْمَدَّ مُبْدِلًا
أى وامنع المد ، أى فى حرف المد المبدل من الهمز من الروم والإشمام .

ثم بين ذلك الذى يمنعه منهما فقال :

وَذَلِكَ فِيمَا قَبْلَهُ أَلِفٌ أَوْ الَّذِى حَرَكُوا وَالْبَعْضُ بِالرَّومِ سَهْلًا

فانضبط فى هذين البيتين على التفصيل كل ما يدخله الروم والإشمام وما يدخلانه والله أعلم .

٢٤٣ - [وَمَنْ لَمْ يَرْمُ وَاعْتَدَ مُخَضَّاءُ سَكُونَهُ وَالْحَقَّ مَفْتُوحًا فَقَدْ شَدَّ مُوْغِلًا]

أى ومن الناس من لم يرم لحمزة فى شئ من هذا الباب ، أى ترك الروم فى الموضع الذى ذكرنا أن الروم يدخله ، وهو كل ما قبله ساكن غير الألف ، ففى الروم فيه ، وألحق المضموم والمكسور بالمفتوح فى أن لا روم فيه ، فلم يرم :

(لَسَكُمُ فِيهَا دِفٌ^(١) - كما لم يرم - يُخْرِجُ الْخَبَّ^(٢)) .

فقال الناظم : هذا قد شذ مذهب موغلا فى الشذوذ ، لأنه قد استقر واشتهر أن مذهب حمزة الروم فى الوقف ؛ إلا فيما ثبت استثناؤه ، ويجوز أن يكون هذا القائل بنى مذهب فى ترك الروم على أن حمزة وقف على الرسم ، فأسقط الهمزة ، إذ لا صورة لها فى نحو :

(سَوْءٌ - وَشَيْءٌ - وَدِفٌّ - وَقُرُوءٌ) .

فما قبل الهمز في ذلك كله حرف ساكن لاحظ له في الحركة فلا روم ، وهذا مأخذ حسن والله الحمد :
ويجوز أن يكون نظر إلى أن حركة النقل والمدغم من جنس الحركة العارضة ، وتلك لا يدخلها روم ولا إثم
فتماس هذه عليها .
ويقال في نظم هذا .

ومن لم يرمه أو يشم وقاسه يعارض شكل كان في الرأي محملا
ولو أتى بهذا البيت بعد قوله « وأشمم ورم » كان أحسن ، لأنه متعلق به ، وليس هو من توابع قوله :
« فالبعض بالروم سهلا » والهاء في سكونه عائدة على « من » في قوله « ومن لم يرم ، أو على الحرف الذي لا يرام
لأن سياق الكلام دال عليه ، ولا تعود على صاحب القراءة ، لأنهما اثنان : حمزة وهشام ؛ إلا أن يريد حمزة
وحده ، أو القارئ من حيث هو قارئ ، ويقطع النظر عن تعدده .
فإن قلت : لم لم تعد على « ماني » قوله وما قبله التحريك « والتقدير ؛ فالبعض سهله بالروم ، ومن لم يرمه
واعتمد محضا سكونه فقد شذ ؛ ويكون هذا البيت من تبع البيت الذي قبله ، لامن أتباع قوله « وأشمم ورم »
أى ومن لم يرم في هذا المتحرك الطرف الذي قبله متحرك ، أو ألف ولم ير الوقوف عليه إلا بالسكون
فقد شذ ؟

قلت : يمنع من ذلك أنه قد منع الروم والإشمام في موضع يبدل فيه الهمز حرف مد ، والموضع الذي يبدل
فيه الهمز حرف مد هو المحرك الطرف ، الذي قبله محرك أو ألف ، فإذا كان هذا مختارا فيه ترك الروم ، كيف
يعود بقول « ومن لم يرم فقد شذ؟ » وإنما أشار بهذا إلى الموضع الذي نص على جواز رومه :

فإن قلت : إن كان هذا هو المراد ؛ فهل لا قال : ومن لم يرم ولم يشم ، ولم اقتصر على ذكر الروم دون
الإشمام ؟ قلت : يجوز أن يكون هذا الفريق الذي نفي الروم جواز الإشمام ولم ينفعه لأنه إشارة بالعضو لانطق معه ،
فهو أخف من الروم ، والباب باب تخفيف ، فناسب ذلك ذلك ، ويجوز أن يكون أيضا نفي الإشمام ، واقتصر
الناظم على ذكر الروم اجتزاء به عن الإشمام ، لأن الكلام فيه من القوة والوضوح ما يبدل على ذلك ، فهو من
باب قوله تعالى :

(سَرَّابِيلٌ تَقِيَكُمُ الْحَرَّۃُ) .

ولم يقل تعالى : والبرد ، لأنه معلوم ، والله أعلم :

على أن من الناس من جعل هذا البيت متعلقا بما قبله ، وقال : من الناس من أنكر الروم في هذا النوع ، فتعذر
التسهيل ، وأخذ في ذلك بالبدل لا غير ، فهذا قد أتى بقول شاذ ؛ لكونه أنكر هذا الوجه ، وهو مروي عن
حمزة ، قال : ومنهم من أجرى التسهيل بالروم بالمفتوح أيضا ، وهذا أتى أيضا بقول شاذ يخالف لما عليه اختيار
القراء ، فأشار الناظم في هذا البيت إلى إبطال هذين القولين : أى ومن لم يأخذ بالتسهيل في ذلك وأخذ به
في الحركات كلها فقد شذ ، وإنما ينبغي الأخذ به في المضموم والمكسور ، لأنهما محل الروم عند القراء .

وقوله محضاً : أى ليس فيه للتحريك شائبة ما ، لأن الروم بخلاف ذلك ، وهو منصوب على أنه مفعول ثان لقوله اعتد ، لأنه بمعنى حسب وطن ، واعتقد ، ونحو ذلك ومفتوحاً : ثانى مفعولى ألحق ، على حذف حرف الجر ، والمفعول الأول محذوف ، أى ألحق مضموم هذا البيت ومكسوره بالمفتوح الذى أجمعوا على ترك رومه ، والإيغال السير السريع والإمعاف فيه :

٢٥٤ - [وَفِي الْمَعْرِزِ أُنْحَاءً وَعِنْدَ نُحَاتِهِ يُضَى سَنَاهُ كُلَّمَا اسْوَدَّ أَلْيَلًا]

أى وروى فى تخفيف الهمز وجوه كثيرة وطرائق متعددة ، اشتمل عليها كتب القراءات الكبار ، والانحاء المقاصد والطرائق ، واحداً نحو ، وهو القصد والطريقة ، وقد ذكر الناظم رحمه الله تعالى من تلك الطرائق أشهرها وأقواها لغةً ونقلاً ، وذكر شيئاً من الأوجه الضعيفة ، ونبه على كثرة ذلك فى كتب غيره ، والهاء فى نحاته وسناه للهمز ، أى يضى ضوءه عند النحاة لمعرفة بهم به وقيامهم بشرحه ، كلما أسود عند غيرهم ، لأن الشيء الذى يجهل كالمظلم عند جاهله ، والنحويون هم المتصدون لكشف ما أشكل من هذا ونحوه مما يتعلق باللسان العربى :

هذا إن كان كلما مفعولاً ليضىء ، وتكون « ما » نكرة موصوفة أى كل شيء أسود ويجوز أن يكون ظرفاً لازماً ، لأن « ما » يجوز أن تكون ظرفية ، ولفظ « كل » إذا أضيف إلى الظرف صار ظرفاً ؛ كقوله تعالى : (كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ^(١)) .

فعناه على هذا كلما أسود الهمز عند غير للنحاة أضاء عندهم سناه ، أى كثر ضوءه ، فيكون يضىء بلام مفعول ، لأن أضاء يستعمل لازماً ومتعدياً .
قال الله تعالى :

(كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ ^(٢)) .

وقال « فلما أضاءت ماحوله » فعبّر الناظم بالإضاءة عن وضوحه عند العلماء به ، وبالسواد عن إشكاله عند الجاهلين له « وأليلاً » حال أى مشبهاً ليلاً ليل فى شدة سواده ، يقال ليل أليل ولائيل ، أى شديد الظلمة كقولهم شعر شاعر للتأكيد والمبالغة ، والله تعالى أعلم .

باب الإظهار والإدغام

هذه عبارة مكى وغيره فى هذا الباب ، وزاد صاحب التيسير للحروف السواكن ، وهذه زيادة حسنة فيها تميز هذا الباب من الإدغام الكبير ، فإنه إدغام للحروف المتحركة ، ومن المصنفين من يسمي هذا : الإدغام الصغير لذلك ، ولأنه يختص ببعض الحروف ، بخلاف الكبير :

وضابط هذا الباب أنه إدغام حرف ساكن فى مقاربه المتحرك ، وهو ينقسم ثلاثة أقسام :

الأول : إدغام حرف من كلمة عند حروف متعددة من كلمات ، وذلك حيث وقع ، وهو المذكور فى فصول : إذ ، وقد تاء التأنيث ، وبلى ، وهل :

(٣) سورة البقرة ، آية : ٢٠ .

(١) سورة الرحمن ، آية : ٢٩ .

الثاني : إدغام حرف في حرف من كلمة أو كلمتين ، أو حيث وقع ، وهو الذي عبر عنه بحروف قربت بخارجها ، ويتعلق به بحث سنذكره في أول بابيه إن شاء الله تعالى .

الثالث : الكلام في أحكام النون الساكنة والتنوين على الخصوص ، لأنه يتعلق به أحكام أخر غير الإدغام والإظهار من الإخفاء والقلب ، كما سيأتى والله أعلم :

٢٥٥ - [سَأَذْكُرُ الْأَلْفَاظَ تَابِهَا حُرُوفَهَا بِالْإِظْهَارِ وَالْإِدْغَامِ تَرُوي وَتُجْمَلَا]

أراد بالألفاظ كلمات تدغم أو آخرها السواكن ، وهى لفظ إذ ، وقد ، وب ، وهل ، ونفس تاء التأنيث ، وقوله تليها حروفها : أى يتبع كل لفظ منها ذكر الحروف التى تدغم أو آخر هذه الألفاظ فيها ، وتظهر على اختلاف القراء في ذلك ، وإنما يذكر تلك الحروف في أوائل كلمات ، على حد ما مضى في شفا لم تضق ، وللدال كلم ، ترب ، سهل ، ونحو ذلك ، والله أعلم :

٢٥٦ - [فَذُونُكَ إِذْ فِي بَيْتِهَا وَحُرُوفُهَا وَمَا يَعْدُ بِالْعَقِيدِ قَدْهُ مُذَلَّلًا]

إذ ، منصوب المحل على الإغراء كقوله ودونك الإدغام ، أى خذ من تلك الألفاظ كلمة إذ ، فهى السابقة في الذكر في بيتها ، أى تفرد لذكرها بيت مستقل تذكر فيه هى والحروف التى تدغم الدال منها فيها ، فقوله وحروفها بالنصب عطف على إذ ، وما بعد معطوف أيضا ، أى وخذ ما ذكره بعد ذلك وسنبينه في البيت الآتى ويجوز أن يكون مبتدأ وما بعده خبره ، أى وما يأتى بعد ذلك قد مدللا ، أى خذه سهلا بسبب التقيد الذى أبيته به ؛ أى لأدع فيه لباسا ، وهو من قولهم يعير مدلل إذا كان سهل القياد ، وهو الذى خزم أنفه ليطاوع قائده ، ثم بين ذلك فقال .

٢٥٧ - [سَأَسْمِي وَبَعْدَ الْوَاوِ تَسْمُو حُرُوفُ مَنْ تَسَمَّى عَلَى سِيمَا تَرُوقُ مُقَبَّلًا]

يعنى أسمى القراء إما بأسمائهم أو بالرمز الدال عليهم ، ثم أتى بواو فاصلة بعد الرمز ، وآتى بعد الواو الفاصلة بحروف من سميت من القراء ، يعنى الذى يظهر ذلك القارئ ذال إذ عندها أو يدغم ، وهذا في غير القراء الذين اطرء أصلهم في إظهار واحدة من الألفاظ المذكورة عند جميع حروفها وإدغامها ، فإنه يقول في هذا أظهرها فلان ، وأدغمها فلان ، ثم يذكر من انقسم مذهبه إلى إظهار وإدغام ، فيقول : وأظهر فلان كذا ، وأدغم فلان كذا .

وحكمة الواو الفاصلة أن لا تختلط الحروف الدالة على القراء بالحروف المدغم فيها ، ولهذا إذا صرح باسم القارئ لا يأتى بالواو ، كقوله : وأدغم ورش - ظمآن ، وأدغم ورش ظافرا ، وإن رمز أتى بالواو ، كقوله : وأظهر - ريا - قوله : وأصف جلا ، فالواو فى وأصف فاصلة بين رمز القراء والحرف المدغم فيه ، ولولا الواو لم تعرف كلمة رمز القراء من كلمة رمز الحروف ، ومثله وأدغم مرو واكف ضير ، وأدغم كهف ، وافر سيب ، لولا الواو لكانت الضاد من ضير ، والسين من سيب ، محتملة أن تكون رمز القارئ ورمز الحرف المدغم فيه ، وإذا صرح بالإسم لم يكن لباس ، لأنه قد تمهد من معرفة اصطلاحه أنه لا يجمع بين رمز ومصرح باسمه ، والسمو الارتفاع والعلو ، كفى به عن ذكر الحروف على وجه ظاهر لا لباس فيه ، بسبب أنه قد فصل بالواو بينها وبين رمز القارئ ؛

والسيا : العلامة ، وراق الشيء : صفا أى أذكر ذلك على طريقة واضحة مستحسنة ، والمقبل : التقبيل ، أو نفس الثغر ، وهو منصوب على التمييز ، أو عبر به عن نفس القم ، لأن القم منه يخرج الكلام ، فأشار إلى ما يحصل بالإثبات من العلم ، كأنها خاطبتك به ، فيحصل منها ما يشفيك ، ويروك : أى يقوم بما تريده منها ، وكل هذه الألفاظ استعارات حسنة المعنى متجانسة الألفاظ ، نبه بها على حسن ذكره لاختلاف القراء في هذا الباب ، لأنه احتاج فيه إلى زيادة لم يكن محتاجها في غيره ، ثم ذكر أن هذا الصنيع يصنعه أيضا في غير إذ ، من باقى الألفاظ ، فقال :

٢٥٨ - [وَفِي دَالٍ قَدْ أَبْضَا وَتَاءٌ مُوْنٌ وَفِي هَلٍ وَبَلٍ فَاحْتَلَّ بِذِهْنِكَ أَحْيَلًا]

أى أذكر ذلك أيضا في باقى الألفاظ :

وقوله احتل من الحوالة أو من الحيلة ، وأحىلا من الحيلة ، يقال : هو أحيل منك ، وأحول منك ، أى أكبر حيلة ، وهو منصوب على الحال ، والذهن : الفطنة والحفظ ، أى احتل بذهنك على ما وعدتك به ، أو احتل في استخراجها :

وهذه الأبيات الأربعة غير وافية بالتعريف بما صنعه في هذه الأبواب ، على ما استراه ، وتنبأ إلى مكانها أربعة أبيات لعلها تنى بأكثر الغرض ، فقلت : سأذكر ألفاظا أخيراً حروفها البيت ، أى الحرف الأخير من كل لفظ منها هو الذى يروى بالأظهار والإدغام ، فهو أولى من نسبة ذلك إلى اللفظ بأكملها ، ثم ذكرت الألفاظ ، فقلت :

فدونك إذ قد بل وهل تا مؤنث لدى أحرف من قبل واو تحصلا

أى أذكر كل واحد منها ، وحروفها التى عندها يختلف في إظهارها وإدغامها ؛ فإذا تمت الحروف جاءت كلمة أولها واو دليلا على انفصالها :

وقراءها المستوعبين وبعدهم أسمى الذى فى أحرف اللفظ فصلا

أى ودونك القراء الذين استوعبوا الإظهار عند الحروف والإدغام ، أى أول ما بدأ أن أقول أظهر هذا الحرف عند جميع الحروف ، أو أدغم فلان وفلان ، وبعد ذلك أذكر من فصل فأدغم فى بعض وأظهر فى بعض ، فإذا فرغ من فصل علمت أن باقى القراء استوعبوا الإدغام فى الجميع ، إن كان الأولون أظهروا ، والإظهار إن كان المستوعبون الأولون أدغموا ، ثم ذكرت كيفية نظمه لمن استوعب أو فصل من القراء ، فقلت :

ويرمز مع واو وبعد حروفه أوائل كلم بعدها الواو فيصلا

أى بعد الفراغ من الرمز للقراء تأتى الواو الفاصلة ، فهى بعد المستوعبين فاصلة بين المسائل على ما جرت به العادة فى سائر المسائل ، ففصل بها هنا بين المستوعبين والمفصلين ، كقوله فإظهارها أجرى دوام نسيما وأظهر ، قالوا وفى أظهر مثال ما ذكرناه ، والواو الآتية بعد رمز المفصلين فاصلة بين القراء وحروفهم التى أدغموا عندها أو أظهروا ، فإذا تمت حروف ذلك الرمز جاءت واو أخرى فاصلة بين المسائل ، وهى التى تجرى فى سائر المواضع :

فحاصل الأمر أنه احتاج فى هذا الباب إذا ذكر القارئ المفصل بالرمز إلى واوين فاصلتين :

الأولى : بين القارئ والحروف ، والثانية بين المسائل : وثأتى أمثلة ذلك فى استعماله ، وقوله أوائل كلم بيان لكيفية ذكر الحروف ، ثم ذكر ذال إذ فقال :

﴿ ذكر ذال إذ ﴾

٢٥٩- [نعم (ل) ذ (ت) مشت (ز) يذب (ص) ال (د) لها * (س) مى (ج) مال واصلا من توصلا]

كأنه قدر أن مستدعيا طلب منه الوفاء بما وعد فى قوله سأذكر ، فقال مجيبا : نعم ، وهو على عادته فى تضمين الكلمات المأخوذ حروف أوائلها ، إما تغزل كما تقدم فى شفا لم تضق ، وإما ببناء على صالح كقوله : ترب سهل ، وحيث تغزل عنى واحدة من نساء أهل الجنة ، على ما هو لائق بحاله رضى الله عنه .

وصال بمعنى استطال ووثب ، والدل الدلال ، وسعى جمال وإصلاحا لأن من الدل ، والسمى الرفيع ، ومعنى واصلا من توصلا أى يصل من توصلا إليه ، أى الحروف التى تدغم فيها ذال إذ هى هذه الستة من التاء إلى الجيم ، وواو واصلا فاصلة وأمثلة ذلك :

(إِذْ تَبَرَأَ الَّذِينَ^(١) - وَإِذْ زَيْنَ^(٢) وَإِذْ صَرَفْنَا^(٣) إِذْ دَخَلُوا عَالِيَهُ^(٤) لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ^(٥) إِذْ جَاءَكُمْ مِنْ فَوْقِكُمْ^(٦)) .

ثم ذكر من أظهرها فى الكل فقال :

٢٦٠- [فَإِظْهَارُهَا (أ) جُرَى (د) وَآمَ (ذ) سَيِّمَهَا وَأَظْهَرَ (ر) يَا (ة) وَلِهَ وَاصِفٌ جَلَا]

أى أظهر ذال إذ عند جميع حروفها الستة نافع وابن كثير وعاصم ، وتابعهم الكسائى وخلاد عند الجيم فقط ، وأدغما عند البواقي ، والإظهار فى جميع هذه الأبواب هو الأصل ، ووجه الإدغام التخفيف لقرب المحارج ، ومن فرق جمع بين اللغتين ، وقبل ليست الجيم كالبواقي فى القرب من الذال والواو فى « وأظهر » وفى « واصف » للفصل .

والنسيم الريح الطيبة ، والريا بالقصر : الرائحة الطيبة ، والهاء فى قوله لواصف ورىا ، مفعول أظهر ، أى أظهر واصفها طيب رائحة قوله ، أى لما وصفها واصف ، وجلا وصفها أى كشفه :

أظهر بقوله ذلك ثناء عطرا ، وما أظهرته من الجمال والزينة أجرى دوام لسيماها ، ثم ذكر باقى المفصلين الذين أدغموا فى بعض وأظهروا فى بعض ، فقال :

٢٦١- [وَأَدْغَمَ (صَ) نَسْكَأَ وَاصِلٌ تَوْمَ (د) رَهَ وَأَدْغَمَ (م) وَلَى وَجْدُهُ (د) أَمَّ وَلَا]

أى أدغم خلف عند التاء والذال ، وأظهر عند الأربعة الباقية ، وأدغم ابن ذكوان عند الدال وحدها ، وأظهر عند الخمسة الباقية ، وباقي القراء ، وهم : أبو عمرو ، وهشام فقط على الإدغام عند الستة ، والواو فى وأدغم فى الموضعين وفى ولا للفصل بين المسائل ، والواو فى واصل وفى وجده للفصل بين الرمز والحرف ،

(١) حورة البقرة ، آية ٦٦ (٢) سورة الأنفال ، آية ٤٨ (٣) سورة الأحقاف ، آية ٢٩ .

(٤) سورة الحجر ، آية ٥٢ (٥) سورة النور ، الآية ١٢ (٦) سورة الأحزاب ، آية ١٠ .

والضنك : الضيق ، والتوم : جمع تومة ؛ وهى : الحبة تعمل من الفضة كالدر ، أى أدغم الضيق رجل وصل
توم دره ، والمولى هنا هو الولي المحب ، والوجد بضم الواو : الغنى ، ومولى فاعل أدغم :
وقوله وجده دائم : جملة إبتدائية فى موضع الصفة لمولى ، أى غناه بها دائم ستر أمره وكنم ضره ، والولا
بالكسر : المتابعة ، ويكون صفة لمولى أيضا على تقدير ذو ولا ، أو يكون محله نصباً على التمييز ، أى متابعة
دائمة ولو كان ولا بالفتح معنى الموالاة لكان حسناً ، وكان مفعول أدغم الثانى أى أدغم المولى ولاده ومحبته ،
ويكون موافقا لأدغم الأول ، فإن ضنكاً مفعوله ، والله أعلم :

﴿ ذكر دال قد ﴾

٢٦٢- [وَقَدْ (س) حَبَّتْ (ذ) بِلَا (ض) مَا (ظ) لَ (ز) رَنْبٌ * (ج) لَمْتُه (ص) بِأَه (ش) أَثِقًا وَمُعَلَّلًا]

أى والحروف التى تدغم فيها دال قد وتظهر ، فى هذه الثمانية ، من السين إلى الشين أمثلتها :

(قَدْ سَمِعَ اللَّهُ ^(١) - وَلَقَدْ ذَرَأْنَا ^(٢) - قَدْ ضَلُّوا ^(٣) - فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ ^(٤) - وَلَقَدْ زَيَّفْنَا ^(٥) - وَلَقَدْ
جَاءَهُمْ ^(٦) - وَلَقَدْ صَرَّفْنَا ^(٧) - وَقَدْ شَفَّفَهَا حُبًّا ^(٨)) .

والواو فى « ومعللاً » فاصلة ، والضمير فى سحبت لزنب المقدم ذكرها ، وضفا : طال ، والزرنب :
ضرب من النبات طيب الرائحة ، جلته : صباه أى كشفته ريحه ، وشائقا : خبر ظل ، أى يشوق من وجد ريحه ومعللاً
عطف عليه ، أى مرويا لظمانه إليه مرة بعد مرة ، أو ملهيا له عن كل شىء يقال علله بالشىء ، أى ألهاه به ،
والهاء فى جلته لزرنب ، وفى صباه للذيل : يعنى أن طيب ريح ذيلها كشف عن طيب الزرنب ، وأبان محله ،
كأنه إذا شم الزرنب تذكر به ريح ذيلها ، فيظل الزرنب شائقا ومعللاً -

وللشعراء فى هذا المعنى وما يقاربه نظوم كثيرة ، والله أعلم :

٢٦٣- [فَاطْهَرَهَا (ز) جَمَّ (ب) دَا (د) لَ وَاضِحًا * وَأُدْغِمَ وَرْشٌ (ض) مَرَّ (ظ) مَانَ وَامْتَلَأَ]

أى فأظهرها دال « قد » عند جميع حروفها : عاصم . وقالون . وابن كثير ، وأدغمها ورش عند الضاد والطاء
فقط ، وأظهرها عند باقى الحروف ، فهو فى هذا الباب والذى بعده مفصل ، وكان من المستوعبين الإظهار
فى ذال إذ ، والواو فى واضحاً وامتلاً للفصل وقد تكررت فى الموضعين بواو وأدغم بعدهما :

والنجم يكتفى به عن العالم :

٢٦٤- [وَأُدْغِمَ (م) رُؤُوكَ (ض) يَر (ذ) اِبِل * (ز) وى (ظ) لَهُ وَغَرَّ تَسَدَّاهُ كَنَكَلًا]

أى وفصل ابن ذكوان أيضا فأدغم عند الضاد والذال والزاي والطاء ، وأظهر عند الأربعة الباقية ،
والواو فى « واكف » وفى « وغر » فاصلة ، ومرو ، واسم فاعل من أروى يروى ، ويقال : وكف البيت

(٣) سورة الأنعام ، آية : ١٤٠

(٦) سورة النحل ، آية : ١١٣

(٢) سورة الأعراف ، آية : ١٧٩

(٥) سورة الملك ، آية : ٥

(٤) سورة يوسف ، آية : ٣٠

(١) سورة المجادلة ، آية : ١

(٤) سورة البقرة ، آية : ٢٣١

(٧) سورة الكهف ، آية : ٥٤

أى قطر ، والضير : الضر ، والذابل : الداوى ، وزوى من زويت الشيء ، أى جمعته ، ومنه زوى فلان المال عن ورثته ، والوغر : جمع وغرة ، وهى شدة توقد الحر ، وتسده : أى علاه ، وكل كلا بدل من الهاء فى تسده [بدل البعض من الكل] على حذف الضمير أى كل كلكه ، والكل كل الصدر أى لم يبق الوغر له ظلاً لنحافته وضره :

٢٦٥ - [وَفِي حَرْفِ زَيْنًا خِلَافٌ وَمُظْهِرٌ هِشَامٌ بِصَّ حَرْفَهُ مُتَّحَمٌ لَّا
أى اختلف عن ابن ذكوان فى :
(وَلَقَدْ زَيْنًا) .

فروى له فيه الإظهار والإدغام .
قال صاحب التيسير : روى النقاش عن الأخفش الإظهار عند الزاى ، وأظهر هشام :
(لَقَدْ ظَلَمَكَ ^(١)) .

فى ص فقط ، ولم تجيء دال قد عند الزاى إلا فى :
(وَلَقَدْ زَيْنًا ^(٢))

الذى فيه الخلاف لابن ذكوان ، فلهذا لم يضره تخصيص لفظ زينا ، وأما دال قد عند الظاء ، فجأت فى غير حرف ص ، فلهذا قيد بص ، وليس فيها غير هذا الموضع ، فتعين :
فقد صار ابن عامر بكما له مفصلاً ، أدغم بعضاً وأظهر بعضاً ، وورش كذلك ، والباقون وهم : أبو عمرو وحمة ، والكسائى ، أدغموها فى الجميع ، وهشام مبتدأ ومظهر خبره مقدم عليه ، وحره مفعول بالخبر ، ومتحماً حال أى تحمل هشام ذلك ، ونقله ، والهاء فى حرفه تعود على هشام ، لأنه لم يظهر غير هذا الموضع ، فهو حرفه الذى اشتهر بإظهاره ، ولو عاد على ص لقال حرفها ، والله أعلم .

﴿ ذكرت تاء التأنيث ﴾

٢٦٦ - [وَأُذِّنَتْ (ت) نَأ (ذ) فَرِي (ص) قَت (ز) رَقِي (ظ) لَمِي (ج) مَعْن وَرُودًا بَارِدًا عَطِرَ الطَّلَا
أى تاء التأنيث الساكنة المتصلة بالأفعال فى أى كلمة وقعت اختلفوا فى إظهارها وإدغامها عند هذه الحروف الستة ، من السين إلى الجيم ، وتجمع أمثلتها بهذا البيت .

مضت كذبت لهدمت كلما خبت ومع نضجت كانت لذلك مثلاً
أى هذا المذكور مثل ذلك ، وإنما نظمها لأن أمثلتها تصعب ، لأنها ليست بلفظ واحد ، فيستذكر به ما بعده ، بخلاف : إذ ، وقد .

وقد أتيت بالأمثلة على ترتيب الحروف المذكورة فى البيت ، إلا أن الجيم قد تقدمت على الظاء ، وهى :

(مَضَتْ سُنَّتُ الْأَوَّلِينَ^(١) - كَذَّبَتْ ثَمُودُ^(٢) - لَهْدُمْتَ صَوَامِعُ^(٣) - كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَاهُمْ^(٤) - نَفِضَتْ جُلُودُهُمْ^(٥) - كَانَتْ ظِلَالُهُ^(٦)).

والواو في ورودا فاصلة ، ثم تم البيت بما يلائم معناه المقصود بظاهر اللفظ .
والضمير في أبدت لزنب ، والسنا : الضوء ، والشعر : ما تقدم من الأسنان ، وزرق : جمع أزرق بوصف الماء لكثرة صفائه بذلك ، ويقولون : نطفة زرقاء ، أي صافية ، وقال زهير :
فَلَمَّا وَرَدْنَ الْمَاءَ زُرُقًا حَمَامُهُ وَضَعْنَ عَصَى الْحَاظِرِ الْمُتَحِمِّ
والظلم : ماء الأسنان ، وبريقها هو كالسواد داخل عظم السن من شدة البياض ، كفر ند السيف وقال الشاعر :

إِلَى شَفَاءٍ مُشْرِبَةٍ الشَّنَابَا بِمَاءِ الظَّلْمِ طَيِّبَةِ الرُّضَابِ

الشنباء : ذات الشنب ، وهو حدة في الأسنان حين تطلع ، يراد حدانها ، وقيل . هو بردها وعذوبتها .
والرضاب : الريق .

وقوله جمعن : يعنى الزرق ، ورودا : أي ذا ورود ، يعنى الريق ، والورود : الحضور ، ثم وصفه بأنه بارد عطر ، والطلاء بالمد : ما طبخ من عصير العنب حتى ذهب لثاه ، ويسمى به الخمر أيضا ، والعطر : الطيب الرائحة ، ومن عادة الشعراء تشبيهه الريق بالخمر لجلالته عند الجاهلية ، وتبعهم في ذلك من بعدهم من الشعراء .

قال الشيخ : أو يكون الطلاء بمعنى الشفا ، من طلا الإبل ، قلت : وقصره في الوقف على ماضى في أجزم العلا ، والله أعلم .

٢٦٧ — [فَإِظْهَرُهَا (د) رُثًى (ز) مَتْنُهُ (ب) دُورُهُ * وَأَدْنَمُ وَرْشُ (ط) إِفْرَاوُ مُحَوَّلًا]

أي أظهرها عند جميع حروفها الستة ابن كثير وعاصم وقالون ، وهم الذين أظهروا دال قد عند حروفها الثمانية وإنما غاير بين ألفاظ الرمز في الموضعين ، كما غاير في عبارة الإظهار بين اللفظين ، فقال في دال قد ، فأظهرها نجم بجملة فعلية ، وقال هنا بجملة إسمية حذرا من تكرار الألفاظ واشتركاها ، ومعنى نمته : رفعته ، وأدغم ورش عند الظاء فقط ، كما فعل في دال قد ، إلا أنه ليس هنا ضاد معجمة ، وأظهرها عند الباقي ، والخبول : الملك ، وكما اتحد في البابين أسماء المستوحين للإظهار اتحد أيضا المستوعبون للإدغام ، فهم : أبو عمرو وحزرة والكسائي ، واتحد أيضا من فصل ، وهو ابن عامر ، وورش ، وقد تم ذلك بقوله :

٢٦٨ — [وَأَظْهَرَ (ك) هَفًى وَافِرًى (س) نِيبًى (ج) وَدِهًى * (ز) كُتًى وَفًى عُسْرَةً وَمُحَلَّلًا]

أي وظهر ابن هامر عند ثلاثة : السين والجيم والزاي والواو في وافر ، وفي قوله وفي فاصلة ، والعصرة الملجأ ، والمحلل المكان الذى يحل فيه ، وهما حالان من فاعل وأظهر ، أى الذى أظهر كان بهذه الصفات تشد

(١) سورة الأنفال ، آية : ٢٨ (٢) سورة الحاقة ، آية : ٤ (٣) سورة الحج ، آية : ٤٠

(٤) سورة الإسراء ، آية : ٩٧ (٥) سورة النساء ، آية : ٥٦ (٦) سورة الأنبياء ، آية : ٩١

إليه الرجال ويقتبس من فوائده ، والسيب : العطا وقد تقدم : أى عطاؤه وافر ، وصفت الكهف بثلاث صفات : وهى أنه وافر العطا ، وأنه زكى ، وفى ، ثم نصب عنه حالين لأجل القافية وإلا كانتا صفتين ، والله أعلم :

٢٦٩ - [وَأَظْهَرَ رَاوِيَهُ هِشَامٌ لَهْدَمَتْ وَفِي وَجَبَتْ خُفَّ ابْنِ ذَكْوَانَ يُفْتَلًا]

أى راوى مدلول كهف أى أظهر هشام لهدمت (١) وفى وجبت جنوبها (٢) .

زيادة على ماضى دون باقى مواضع الصاد نحو :

حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ (٢) - وفى - وَجَبَتْ جُنُوبُهَا (٣) .

خلاف لابن ذكوان دون قوله تعالى :

(نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ (٤)) .

فإنه يظهره على أصله :

وقوله يفتلى أى يتدبر ويبحث عنه ، من فليت الشعر ، إذا تدبرته واستخرجت معانيه ، وكذلك فليت شعر الرأس وفليته ، شدد للتكثير ، وإنما قال ذلك لأن الإظهار هو المشهور عن ابن ذكوان ، وعليه أكثر ، الأئمة ، ولم يذكر فى التيسير غيره ، وذكر الإدغام فى غير التيسير فى قراءته على فارس ابن أحمد لابن ذكوان وهشام معا ، وذكر أبو الفتح فى كتابه عن هشام الإدغام فيه ، وعن ابن ذكوان الإظهار عند الجيم ، حيث وقع ؛ فقد صار الخلاف فى - وجبت جنوبها - عن ابن عامر بفتح الهمزة والأولى الإظهار على ما أطلقه فى البيت الأول :

﴿ ذَكَرَ لَامَ «وَهْلَ» وَ «بَلَ» ﴾

٢٧٠ - [الْأَبْلَ وَهْلَ (أَ) رَوَى (أَ) نَا (ظ) مَنِ (زَ) يَنْبِ (سَ) مِيرَ (أَ) وَاهَا (ط) أَنْجَ (ضَ) حَرِيٍّ وَمُؤْتَلَا]

أى لام هاتين الكلمتين لما هذه الحروف الثمانية ، من التاء إلى الضاد ، اختلف فى إدغامها وإظهارها عندها وكذا أطلق غيره هذه العبارة ، وهى موهمة أن كل واحدة من الكلمتين تلتقى مع هذه الثمانية فى القرآن العزيز ، وليس كذلك ؛ وإنما تختص كل واحدة منها ببعض الحروف ، وتشارك فى بعض ، فمجموع ما لها ثمانية أحرف ، واحد يختص بهل ، وهو التاء نحو :

- هَلْ تَوَبَّ -

وخمسة تختص «بيل» وهى السين ، والفاء ، والضاد ، والزاي ، والطاء ، نحو :

- بِلْ سَوَّلَتْ - بِلْ ظَنَنْتُمْ - بِلْ ضَلُّوا - بِلْ زُبْنَ - بِلْ طَبَعَ اللَّهُ .

(٢) سورة النساء ، آية : ٩٠ .

(٤) سورة النساء ، آية : ٥٦ .

(١) سورة الحج ، آية ٤٠ .

(٣) سورة الحج ، آية : ٢٦ .

واثنان لهما معاً ، وهما التاء والنون نحو - هل ترى - بل تأتيهم :

(هَلْ نُنَبِّئُكَ؟) بل نحن .

فلو أن الناظم قال :

الأبل وهل ، تروى نوى ، هل ثوى ، ويل سرى ، ظل ضر زائد ، طال وابتلا

لزال ذلك الإيهام ، أى لام هل ويل ، لهما التاء والنون ، ولعل وحدها التاء ، وليل الخمسة الباقية ، والأحرف تنبيه يستفتح به الكلام ، ثم قال : بل ، فأضرب عن الأول ، وهو الإخبار ؛ ثم استفهم ، فقال : هل تروى ، أى هل تروى هذا الكلام الذى أقوله ، وهو : ثنا ظعن زينب ، إلى آخره ، كأنه يستدعى منه أن يسمعه ذلك ، ومعنى ثنا : كفت وصرفت ؛ والظن : السير ، والسمير والمسامر : هو المحدث ليلاً ، وأضافه إلى نواها لمخالطته إياه ، كأنه يسامره أى سير زينب صرف محبتها عن حاجته ، والطلع بكسر الطاء : الغنى ، وأضافه إلى الضر ؛ لأنه منه نشأ ، وهو منصوب على الحال من سمير نواها ، ومبتلا عطف عليه أى صرفه في هذه الحال ، ويجوز أن يكون ضمن ثنى : معنى صير ، فيكون طلع ضر مفعولاً ثانياً ، والله أعلم بالصواب :

٢٧١ - [فَأَدْعِمَهَا (ر) اَوْ وَأَدْعِمَ فَاضِلٌ * وَقُورٌ (ز) نَاهُ (س) رَ (ز) يَمًا وَقَدْ حَلَا]

أى فأدغم لاهما الكسائي عند جميع الحروف ، والباقون على إظهارها عند الجميع ، إلا حمزة وأبا عمرو وهشاماً ، فإنهم فصلوا فأدغموا في بعض ، وأظهروا في بعض .

أما حمزة فأدغم في ثلاثة أحرف : التاء ، والسين ، والتاء ، وأظهر عند البواقي ، والواو في وقور ، وفي وقد حلا ، فاصلة ، والوقور ذو الحلم والرزانة ، وتيم اسم قبيلة مستقلة من غير قریش ، وينسب حمزة إليها بالولاء أو بالنسب ، فقد وافق التضمنين معنى لانفاً بالقارىء ، أى ثناؤه سر قومه ومواليه ، والتاء بمدود ، ولأنما قصره في قوله ثناء ، والله أعلم بالصواب :

٢٧٢ - [وَبَلَّ فِي النَّسَاءِ خَلَادٌ مُمَّ بِخِلَافِهِ وَفِي هَلْ تَرَى الْإِدْغَامُ حُبٌ وَحُمَلًا]

أى أن خلاداً له خلاف في قوله تعالى :

(بَلَّ طَبَعَ اللَّهُ هَلْمَهَا) ^(١) .

في سورة النساء وأدغم أبو عمرو - هل ترى - وهو في موضعين :

- هَلْ تَرَى مِنْ ^(٢) فَطُور - فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ يَاقِيَةٍ ^(٣) . -

وأظهر باقى جميع هذا الباب .

(٢) سورة الملك ، آية : ٣ .

(١) الآية : ١٥٥

(٣) سورة الحاقة ، آية : ٨

٢٧٣ - [وَأَظْهَرَ لَدَى وَاعٍ (ز) بَيْلٍ (ح) مَا تَهُ * وَفِي الرَّهْدِ هَلْ وَاشْتَوْفٍ لَا زَاجِرًا هَلًا
أى أظهر هشام عند النون والضاد مطلقا ، وعند التاء فى الرهد ، فى قوله تعالى :
(أَمْ هَلْ تَسْتَوِى الظُّلُمَاتُ) (١) .

وأدغم الباقى ، ولم يدغم أحد الذى فى الرعد ، لأن حمزة والكسائى يقرآن :
(يَسْتَوِى) .

بالباء ، وهما أهل الإدغام ، أو هشام استثناء ، لأنه يقرؤه بالتاء ، وباقى القراء أهل الإظهار ، والواو
فى واع واستوف فاصلة ، أى واستوف جميع هذا الباب غير زاجر بهلا ؛ وهى كلمة يزجر بها الخليل ، فحذف
الخافض ، والتقدير لا قاتلا هلا ، لأن الزجر قول ، فعدها تعديته ، والمعنى خذه بغير كلفة ولا تعب لأننى قد
أوضحته وقربته إلى فهم من أراده ، والله أعلم .

باب اتفاقهم فى إدغام : إذ ، وقد ، وتاء التأنيث ، وهل ، وبل

هذا الباب ليس فى التيسير ، وهو من عجيب التبويب فى مثل هذا الباب ، فإنه لم ينظم هذه القصيدة إلا
لبیان مواضع خلاف القراء ، لما أجمعوا عليه ، فإن ما أجمعوا عليه أكثر مما اختلفوا فيه ، فذكر ما أجمعوا عليه
يطول ، ولكن قد يعرض فى بعض المواضع ما يختلفون فيه وما يجمعون عليه ، والكل من باب واحد ، فينص
على المجمع عليه مبالغة فى البيان ، ولأن من هذا الباب ما أجمعوا على إظهاره فى الأنواع كلها نحو :
- إِذْ قَالُوا - قَدْ تَرَى - وَقَاتِ لِأُخْتِهِ - هَلْ يَنْصُرُونَكُمْ - بَلْ قَالُوا - بَلْ هُوَ شَاعِرٌ
- بَلْ أَدْرَكُهُ - .

وما أجمعوا على إدغامه وما اختلفوا فيه ، فلما ذكر المختلف فيه بقى المجمع عليه ، وهو منقسم إلى مدغم
ومظهر ، فنظم المدغم لقلته ، فبقى ماعده مظهرا :

٢٧٤ - [وَلَا خُلْفَ فِي الْإِدْغَامِ إِذْ (ذ) لَ (ظ) أَلَمْ * وَقَدْ (ز) يَمَتْ (د) عُدَّ وَسِيًّا تَبَتَّلَا
أى أدغموا ذال إذ فى مثلها نحو :

(إِذْ ذَهَبَ) .

وفى الظاء ، لأنها من هزجها نحو :

(إِذْ ظَلَمْتُمْ) .

وأدغموا دال قد فى مثلها نحو :

(وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ) .

وفي التاء لأنها من مخرجها نحو :
(وَقَدْ تَعْلَمُونَ أُنَى).

ولم يقع في القرآن إذ عند التاء المثلثة ، ولا عند الطاء المهملة ؛ وإلا لوجب الإدغام للموافقة في المخرج ،
والوسيم : الحسن الوجه ، وتبتل : أى انقطع ، وكذلك لاختلاف في إظهار ذال إذ ، ودال قد ، عند خمسة
أحرف يجمعها . بل نفر :

٢٧٥ - [وَقَامَتْ (نُ) رِيه (دُمِيَّةُ) (ط) يَبَ وَصَفِيهَا وَقُلْ بِلْ وَهَلْ (ر) اها (آ) يَبَ وَيَعْقِلًا
أى ولا خلاف في إدغام تاء التانيث في مثلها ، وفي الحرفين اللذين من مخرج التاء ، وهما الدال والطاء
المهملتان نحو :

(رَجِمَتْ تَجَارِيَهُمْ^(١)) وَإِذَا غَرَبَتْ تَقَرُّضُهُمْ^(٢) فَلَمَّا أَثْقَلَتْ دَعَا اللَّهَ^(٣) أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمْ^(٤)
فَأَمْنَتْ طَائِفَةٌ مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَكَفَرَتْ طَائِفَةٌ^(٥) إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ^(٦) .
والواو في وصفها فاصلة ، وقد تكررت ، والدمية الصورة من العاج ونحوه ، وتشبه بها المرأة ، وجمعها
دمى ، ثم ذكر أن اللام من هل وبل ، واجبة الإدغام في مثلها نحو :

(بِلْ لَا تُنْكِرْ مُوَنَ - فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفْعَاءَ) .
وفي الراء للقرىها منها ؛ نحو :

(هَلْ رَانَ - هَلْ رَأَيْتُمْ) .

واللام من - قل - مثلهما في ذلك نحو :

(قُلْ لِّئِنْ اجْتَمَعَتْ - قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ) .

فيجوز أن يكون قصد ذلك في قوله - وقل - بل - وهل - أى لام هذه الكلمات الثلاث ، تدغم في مثلها ، وفي الراء
ويجوز أن يكون لم يقصد ذلك ، وإنما وقع منه كلمة - وقل - تنمياً للنظم ، كما وقع مثل ذلك في كلم عديدة من
هذه القصيدة ، وهذا الوجه هو الظاهر ، لأن الباب معقود فيما اتفق عليه من إدغام ما سبق الاختلاف فيه ، والذي
سبق ذكره من اللامات المختلف فيها هو : لام بل ، وهل ، ولم يجمع هذا الباب ذكر جميع ما اتفق عليه ، ولهذا
لم يذكر - قل - في ترجمة الباب ؛

فإن قلت لم أدغم - هل ترى - بل تأتبه لم يدغم - قل تعالوا - قلت : لأن قل فعل قد أعل بحذف عينه ،
فلم يجمع إلى ذلك حذف لامه بالإدغام من غير ضرورة ، وبل وهل كلمتان لم يحذف منهما شيء فأدغم لهما .
فإن قلت : فقد أجمعوا على إدغام - قل ربى - قلت لشدة القرب بين اللام والراء ، وبعد اللام من التاء ،
والله أعلم .

(١) سورة البقرة ، آية : ١٦	(٢) سورة الكهف ، آية : ١٧	(٣) سورة الأعراف ، آية : ١٨٩
(٤) سورة يونس ، آية : ٨٩	(٥) سورة الصف ، آية : ١٤	(٦) سورة آل عمران ، آية : ٦٩

(٢٥ - إبراز المعاني)

وقوله راها بألفت بعد الراء ، أراد راءها بهمزة بعد الألف ؛ مقلوب رآها بألفت بعد الهزة ، وكلاهما لغة كقوله ويلمه لو راءه مروان ، فقصر الناظم الممدود من هذه اللغة ونصب قوله ويعقلا على جواب الاستفهام بالواو ، والله أعلم ٥

٢٧٦ - [وَمَا أَوَّلُ الْمِثْلَيْنِ فَيَدُ مُسَكِّنٌ فَلَا بُدَّ مِنْ إِدْغَامٍ مُتَمَثِّلًا]

لما ذكر أن الدال من « إذ » والدال من « قد » وتاء التانيث ، واللام من « بل » « وهل » تدغم كل واحدة في مثلها ، خاف أن يظن أن ذلك يختص بهذه الكلمات ، فتدارك ذلك بأن عمم الحكم ، وقال : كل مثلين التقيا وأولهما ساكن فواجب إدغامه في الثاني لغة وقراءة ، وسواء كان ذلك في كلمة ، نحو - يدرككم الموت - أو في كلمتين نحو :

- مَا تَقَدَّمَ - .

ولا يخرج من هذا العموم إلا حرف المد نحو :

(وَأَقْبَلُوا ^(١) - فِي يَوْمَيْنِ) .

فإنه يمد عند القراء ، ولا يدغم ، وقرأت في حاشية نسخة قرئت على المصنف رحمه الله قوله متمثلاً : يريد متشخصاً لا هوئياً ، واحترز بهذا عن الياء والواو إذا كانتا حرفي مد ٥

قلت : وهذا احتراز فيه بعد من جهة أن متمثلاً غير مشعر بذلك إذا أطلق ، والله أعلم ٥

(وَفِي مَالِيهِ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيهِ ^(٢)) .

خلاف ، واختار الوقف على ماله ، فإن وصل لم يثأت الوصل إلا بالإدغام أو تحريك الساكن ، وقال مكى في التبصرة : يازم من ألقي الحركة في :

(كِتَابِيهِ إِئِي - أَنْ يَدْغَمَ - مَالِيهِ هَلَكَ) .

لأنه قد أجراها مجرى الأضلى حين ألقي الحركة وقدر ثبوتها في الوصل ٥

قال : وبالإظهار قرأت وعليه العمل ، وهو الصواب إن شاء الله تعالى ٥

قلت : يعني بالإظهار أن يقف على - ماله - وقفة لطيفة وأما إن وصل فلا يمكن غير الإدغام أو التحريك وإن خلا اللفظ من أحدهما كان القارئ واقفاً وهو لا يدري بسرعة الوصل ، وإن كان الحرفان في كلمة واحدة مختلفين ، إلا أنهما من مخرج واحد ، نحو :

(حَصَدْتُمْ - وَ - وَعَدْتُمْ - وَ - أَلَمْ تَخْلُقْكُمْ - وَ - إِنْ طَرَدْتُهُمْ) .

فالإدغام لكونهما من مخرج واحد في كلمة واحدة ، ذكره الشيخ في شرحه وهذا مما يدل على أن الساكن من المثلين والمتقاربين أثقل من المتحرك ؛ حيث أجمع على إدغام الساكن واختلف في إدغام المتحرك ، ونظير هذا ما تقدم من اجتماع الهمزتين والثانية ساكنة ، فإنهم أوجبوا إبدالها ، وإن كانت متحركة جوزوا تسهيلها ولم

يوجبوه ، وما ذكرناه من أن حرف المد لا يدغم ، قد ادعى فيه أبو على الأهوازي الإجماع ، فقال في كتابه الكبير المسمى بالإيضاح : المثان إذا اجتمعا وكانا واوين قبل الأولى منهما ضمة ، أو باءين قبل الأولى منهما كسرة ، فإنهم أجمعوا على أنهما يمدان قلبا ، ويظهران بلا تشديد ولا إفراط في التلين ، بل بالتجويد والتبيين ، مثل :

(آمَنُوا وَكَانُوا^(١) - في يوسف - فِي يَتَامَى النِّسَاءِ)^(٢) .

قال : وعلى هذا وجدت أئمة القراءة في كل الأمصار ولا يجوز غير ذلك ، فن خالف هذا فقد غلط في الرواية وأخطأ في الدراية .

قال : فأما الواو إذا انفتح ما قبلها وأتى بعدها واو من كلمة أخرى ، فإن إدغامها حينئذ إجماع مثل :

(عَقَوْا وَقَالُوا - عَصَوْا وَكَانُوا - آوُوا وَنَصَرُوا - وَأَتَقُوا وَآمَنُوا) .

ونحو ذلك ، وذكر أن بعض شيوخه خالف في هذا ، والله سبحانه أعلم :

باب حروف قربت مخارجها

هذه العبارة من الناظم ، وسبقه إليها غيره ، وإنما ذكر صاحب التيسير ما في هذا الباب في فصل وكذا الباب الذي بعده في فصل آخر ، وفي هذه العبارة بحث ، وذلك أن جميع ما سبق هو إدغام حروف قربت مخارجها ، فما وجه اختصاص ما في هذا الباب بهذه العبارة ، ولو كان زادها لفظ « آخر » فقال « باب حروف آخر » قربت مخارجها لكان حسنا ، ووجه ما ذكره أن الذي سبق هو كما نبهنا عليه في أول الباب : إدغام حرف عند حروف متعددة من كلمات ، والذي في هذا الباب هو إدغام حرف في حرف ، كالباء في الفاء ، وعكسه في عكسه ، واللام في الدال ، والدال في التاء ، والراء في اللام ، والباء في الميم ، أو في حرفين كالتاء في التاء ، والدال نحو :

(أَوْرَثْنُمُوهَا - لَبِثْتُمْ - يَلِثْتُ ذَلِكَ) .

والدال في التاء والدال ، نحو :

(يَرِدُ ثَوَابَ - صَ ذِكْرُ) .

والتون في الواو والميم ، نحو :

(يَسَّ وَالْقُرْآنِ - نَّ وَالْقَلَمِ - طَسَمَ) .

فكانه نزل ما في هذا الباب منزلة فرش الحروف من أبواب الأصول ، لقلة حروفه ودوره ، أي باب حروف منشورة في مواضع مخصوصة ، والله أعلم :

٢٧٧- [وَإِدْغَامُ بَاءِ الْجَزْمِ فِي الْفَاءِ (قَ) دَ (ر) سَا (حَ) مِيدًا وَخَيْرٌ فِي يَنْتَبُ (ة) أَصِدًا وَلَا]

أضاف الباء إلى الجزم الداخل عليها ، أراد الباء المجزومة ، وهي في خمسة مواضع ، أما ثلاثة منها فالباء فيها مجزومة بلا خلاف عند النحويين :

(أَوْ يَنْتَبُ فَسَوْفَ ^(١)) وَإِنْ تَعَجَّبَ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ ^(٢) وَمَنْ لَمْ يَنْتَبُ فَأُولَئِكَ ^(٣)) .

والموضعان الآخران الباء فيهما مجزومة عند الكوفيين دون البصريين ، وهما :

(قَالَ أَذْهَبَ قَنْ - أَذْهَبَ فَإِنَّ لَكَ) .

فلأجل الاختصار سمي الكل جزما ، واختار قول الكوفيين ، والبصريون يسمون نحو هذا وقفا ، فلو عبر عن الكل بالوقف لكان خطأ ، لأن أحدا لم يقل في الثلاثة الأول إنها موقوفة ، والاختصار منعه أن ينص على كل ضرب باسمه وصفته ، أي أدغم الباء الموصوفة في الفاء خلاد والكسائي ، وأبو عمرو ، وخلاد خلاف في قوله تعالى في الحجرات :

(وَمَنْ لَمْ يَذُبْ فَأُولَئِكَ) .

وعبر عن الخلاف بلفظ التخيير ، إذ لازمة لأحد الوجهين على الآخر ، فأنت فيها مخير ، لأن الكل صحيح ومثله ماتقدم في سورة الفاتحة ، « وقالون بتخييره جلا » وهذه عبارة صاحب التيسير هنا ، فإنه قال :

وخير خلاد في :

(وَمَنْ لَمْ يَنْتَبُ فَأُولَئِكَ) .

وأظهر ذلك الباقون ، وأثنى على الإدغام بأنه « قد رسا حيداً » أي ثبت محمودا ، خلافا لمن ضعفه هنا ، وقاصدا حال ، والولاء بالفتح ، النصر ، أي قاصدا بالتخيير نصر الوجهين الخير فيهما .

فلان قلت : لم قال : وإدغام باء الجزم :

قلت : لأن الباء غير مجزومة لم تدغم إلا في رواية شاذة عن أبي عمرو في الإدغام الكبير ، لأنه إدغام متحرك لاريب فيه :

(وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيُّمَا - مِنَ الْمَغْرِبِ قَبِهُتَ) .

٢٧٨- [وَمَعَ جَزْمِهِ يَفْعَلُ بِذَلِكَ (سَ) لَمُوا وَنَخْصِفُ بِهِمْ (رَ) أَعْوَا وَشَدَّا تَنَقُّلًا]

الهاء في جزمه ليفعل لأنه مؤخر في المعنى ، نحو : في بيته يؤتى الحكم ، أي : وإدغام لفظ يفعل مع جزمه أي حاله كونه مجزوما ، وحرف العطف كما يجوز دخوله على الجملة يدخل أيضا على ما يتعلق بها نحو قوله تعالى :

(وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ ^(١)) .

أي وترى يوم ، ومعناه أدغم أبو الحارث عن الكسائي اللام المجزومة من يفعل ذال « ذلك » وهو :

(٢) سورة ، الرعد آية : ٥

(٤) سورة الزم ، آية : ٦٠

(١) سورة النساء ، آية : ٧٤

(٣) سورة الحجرات ، آية : ١١

(وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ).

في ستة مواضع في القرآن في البقرة، وآل عمران، وفي النساء موضعان، وفي سورة المنافقين، والفرقان فإن لم يكن يفعل مجزوما لم يدغم نحو :

(فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ^(١)).

وقوله سلموا أي سلموه من الطعن بما احتجوا له به .

(وَيَخْسِفُ بِهِمُ).

في سورة سبأ، راعوا إدغامه، أي راقبوه فقرءوا به، ولم يلتفتوا إلى من رده أي أدغم الفاء المجزومة في الباء المكسائي وحده، فإن تحركت لم تدغم، نحو :

(بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ^(٢)).

والألف في قوله « وشذا » ضمير يفعل ويخسف : أي شد إدغام هذين الحرفين عند أهل للنحو، فهم يضعفونه، وتثقلًا : أي إدغاما، وهو تمييز : أي شد إدغامهما أو حال على تقدير ذوى تثقل :

٢٧٩ - [وَعَذْتُ عَلَى إِدْغَامِهِ وَنَبَذْتُهَا * شَوَاهِدُ (ح) مَايَ وَأُورِثُوهَا (ح) لَا]

٢٨٠ - [(أ) (ث) رُعْهُ وَالرَّاءُ جَزْمًا بِلَامِهَا * كَوَاصِرُ لِحْكُمْ (ط) آل بِالْخُلْفِ (ز) ذُبُلًا]

أي أدغم حمزة والكسائي، وأبو عمرو الذال في التاء في كلمتين، وهما :

(وَأُورِثُ عَذْتُ^(٣)).

في غافر الذنب؛ والدخان، وفي طه :

(فَنَبَذْتُهَا^(٤)).

وأدغم التاء في التاء في :

(أُورِثُوهَا^(٥)).

في الأعراف والزخرف هؤلاء مع هشام ونبذتها عطف على الهاء في إدغامه أي على إدغام عذت وإدغام نبذتها، شواهد حماد، أو التقدير ونبذتها كذلك، والضمير في له لحماذ، أي شواهد قاريء كثير الحمد، وشواهد حماد وحلا له شرعه، كلام حسن ظاهراً وباطناً، ومعنى شرعه طريقه، والراء جزماً أي مجزومة، أي ذات جزم؛ ونصبه على الحال، أي أدغمت في حال جزمها بلامها، أي في اللام المعهود إدغامها فيها، كما سبق في الإدغام الكبير نحو :

(وَاصِرِ لِحْكُمْ رَبِّكَ^(٦) - أَنْ اشْكُرْ لِي^(٧) - يَفْغِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ^(٨)).

(١) سورة البقرة، آية : ٨٥	(٢) سورة الأنبياء، آية : ١٨	(٣) سورة، آية : ٢٧ .
(٤) سورة غافر، آية : ٩٦	(٥) سورة الأعراف، آية : ٤٣	(٦) سورة الطور، آية : ٤٨
(٧) سورة لقمان، آية : ١٤	(٨) سورة نوح، آية : ٤	

أدغمها السوسى لأنه يدغمها متحركة ، فساكنة أولى ، وعن الدورى خلاف ، لأن الساكن يدغم منه مالا يدغم من المحرك ، على ماسبق فى الباء واللام والفاء، ولم يذكر صاحب التيسير هذا التفصيل ؛ بل ذكر الإدغام عن أبى عمرو نفسه ، وقال بخلاف بين أهل العراق فى ذلك ، ويذبل اسم جبل ، أى طال الإدغام فى شهرته عن أبى عمرو ويذبل ، أى علاء ، خلافا لما قاله النحاة .

وإلى هنا ثم كلام الناظم فى الإدغام فيأخذ للباقيين الإظهار فى جميع ذلك ، ثم عبر فى المواضع الباقية من هذا الباب بالإظهار ، فيأخذ للمسكوت عنه الإدغام فقال :

٢٨١- [وَيَسْـَٔظْهَرُ (ع) ن (ف) تى (ح) قه (ب) دَا * وَنَ وَفِيهِ الْخِلَافُ عَنْ وَرْشِهِمْ خَلَا

حرك النون من هجاء ياسين ون بالفتح ، وحققها أن ينطق بها ساكنة على الحكاية ، وإنما فعل ذلك لضرورة الشعر ، إذا الساكنان لا يلتقيان فى حشو النظم ؛ وكذا نون من : (طَسَ) .

كما يأتى ودال صاد مريم ، واختار جرعة الفتح على حد قوله فى أول آل عمران : (أَلَمْ آتِ اللَّهُ) .

فإنه لما وجب تحريك الميم للساكن بعدها فتحت ، فكذا فى هذه المواضع ، ولا يجوز أن يكون إعرابها ففتحتها ، لأنه مفعول به ، كما تعرب المبنيات من الحروف عند قصد الألفاظ كما يأتى فى شرح قوله وكم لو وليت لأنه لو قصد ذلك لنون ، إذ لا مانع من الصرف على هذا التقدير ، لأنه لم يرد اسم السورة ، وإنما أراد هذا اللفظ والوزن مستقيم له فى - يس - و - ن - فيقول : ويأسيينا أظهر ، بنقل حركة همزة أظهر إلى التنوين ، ثم يقول : ونونا ، ثم هو على حذف مضاف ؛ أى ونون ياسين أظهر ، وكذا نون نون ، ودال صاد ، ونون طس ؛ وكان ينبغى أن يذكر النون من هذه الحروف فى باب أحكام النون الساكنة والتنوين ، لأنه منه ، وفرع من فروعه ، وإنما ذكره هنا لأجل صاد مريم ؛ لئلا يتفرق عليه ذكر هذه الحروف ، ولم يذكرها صاحب التيسير إلا فى مواضعها من السور ، أى أظهر النون من :

(يَسَ وَ- نَ -) .

حفص ، وحزرة ، وابن كثير ، وأبو عمرو ، وقالون ، وأدغم للباقيون ، وعن ورش وجهان فى نون : (نَ وَالْقَلَمُ) خاصة .

ومعنى خلا : مضى ، أى سبق ذكر المتقدمين له ، ووجه الإدغام فى ذلك ظاهر ، قياسا على كل نون ساكنة قبل واو ، على ما يأتى فى الباب الآتى ، ووجه الإظهار : أن حروف الهجاء فى فواتح السور وغيرها حقها أن يوقف عليها مبينا لفظها ، لأنها ألفاظ مقطعة غير منتظمة ، ولا مركبة ، ولذلك بنيت ولم تعرب :

٢٨٢- [وَ (حَرَمِي) (ز) مَرِي صَادَ مَرَبِمَ مِنْ يُرْدُ ثَوَابَ لَيْلَتِ الْفَرْدَ وَالْجَمْعَ وَصَلًا]

أى أظهر نافع وابن كبير وعاصم جميع ما فى هذا البيت ، وهو ثلاثة أحرف : الدال من هجاء صاد فى :

(كَمْ يَعْصِ ذِكْرُ) .

ولا خلافت في إظهارها من :

(وَالْقُرْآنِ)^(١) .

فلهذا ميزها منها بقوله : صاد مريم ، وأظهروا الدال عند التاء المختلطة من قوله :

(وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ)^(٢) .

حيث وقع ، وأظهروا التاء عند التاء من - لبثت - كيفما وقع ، فردا وجمعا ، فالفرد - لبثت - بضم التاء وفتحها نحو :

(قَالَ كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ)^(٣) والجمع نحو قال : (إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا)^(٤) دون قوله (لَبِثْنَا يَوْمًا)^(٥) .

فهو وإن كان جمعا إلا أنه ليس فيه تاء ، والمدغم إنما هو التاء عند التاء ، لأن المثال الذي ذكره كذلك ، وهو لبثت ، ثم قال : الفرد والجمع يعنى من هذا اللفظ دون غيره ، وقوله صاد مريم مفعول وصل في آخر البيت ، وكذا ما بعده ، ولهذا نصب نعت لبثت ، وهو الفرد والجمع ، أى وصل هذا المجموع ، ويموز أن يكون ذلك مفعول فعل مضمر ، أى أظهر صاد مريم وما بعده ، لأن الكلام في الإظهار ، ويقع في بعض النسخ للفرد والجمع بالضم .

قال الشيخ رحمه الله ، هو مثل :

(وَكُلُّ وَعَدَ اللَّهِ)^(٦) .

في قراءة ابن عامر ، ولا حاجة إلى العدول عن النصب عطفًا على صاد مريم ، لأن حكم الكل واحد ، فلا معنى لقطع بعضه عن بعض ، والله أعلم :

ثم قال : وصل ، أى وصل هذه الجملة إلينا بالإظهار والضمير في وصل عائد على لفظة « حرى نصر » ، لأنه مفرد دال على مثنى كما سبق تقريره في الرموز ؛ فهو كقوله في موضع آخر : حرمة كلا ، ولا تكون الألف في وصلا ضمير ثنية ، لأن القارئ ثلاثة لإثنان ، فلم يبق إلا أن تكون الألف للإطلاق :

٣٨٣ - [وَطَسَّ عِنْدَ الْمِيمِ (ف) أَزَا اتَّخَذْتُمْ أَخَذْتُمْ وَفِي الْإِفْرَادِ (ع) أَشَرَ (د) غَفَلًا]

أى ونون - طس - فاز بالإظهار عند الميم يعنى - طسم - في أول الشعرا والقصص ، احترازاً من الذى في أول النمل ، فإن نونه مظهرة بلا خلافت ، والفاء رمز حمزة ، وأظهر حفص وابن كثير الدال من نحو :

(١) سورة ص ، آية : ١ (٢) سورة آل عمران ، آية : ١٤٥ (٣) سورة البقرة ، آية : ٢٥٩ .

(٤) سورة المؤمنون ، آية : ١١٤ (٥) سورة المؤمنون ، آية : ١١٣

(٦) سورة النساء ، آية : ٩٥ ، وسورة الحديد آية : ١٠

(اَتَّخَذْتُمْ آلَاتِ اللَّهِ^(١) - وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَلِكُمْ^(٢) مَاضِي^(٣)) .

فهذا ضمير الجمع ، ثم قال : وفي الإفراد ، يعني نحو :

(فَأَخَذْتُمْ^(٤) فكيف كان عقاب^(٥) لَنُ اتَّخَذْتَ^(٦) إلهًا غَيْرِي^(٧) - لَتُخَذْتَ^(٨) عَلَيْهِ أَجْرًا^(٩) - ثُمَّ أَخَذْتُهَا^(١٠) وَإِلَى الْمَصِيرِ^(١١)) .

وتقدير الكلام إظهار اتخذتم في الجميع ، وفي الإفراد عاشر دغفلا ، ويقال عيشن دغفل ، أى واسع وعام دغفل أى مخصب ، يشير إلى ظهور الإظهار وسعة الاحتجاج له ولا مانع من توهم أن إظهار اتخذتم وأخذتم لفاز ، ثم قال وفي الإفراد حفص وابن كثير والواو فصل :

٢٨٤ - [وَفِي أَرْكَبٍ (هـ) لَهْدَى (بَ) رِيَّةٍ (ة) رِيْبٍ يَخْلُفُهُمْ

(ك) مَا (ض) أَع (ج) أَيْلَهُتْ (أ) هُ (د) اِر (ج) مَلَأَ

أى والإظهار في اركب هدى قارىء ذى بر متواضع ، يعنى قوله تعالى في سورة هود :
(اِرْكَبْ مِمَّنَّا) .

أظهر الباء البزى وقالون وخلاد بخلف عنهم ، وأظهرها ابن عامر وخلف وورش بلا خلاف ، وأظهر
النساء من :

(يَلْبَثُ ذَلِكَ^(١٢)) .

هشام وابن كثير وورش ، ويلبث موضعان في الأعراف ، الخلاف في الثانى منهما ، والأول لاختلاف في
إظهار ثائه ، فكان ينبغى أن يقيده كما قيد صادم مريم :

فإن قلت : الثاء لاتدغم في الهمزة ، فهذا اغتفر أمرها ، قلت : والدال لاتدغم في الواو ، فهذا اغتفر
أمرها ، والبر بفتح الباء ذو البر ، وضاع أى انتشر واشتهر ، من ضاع الطيب : إذا فاحت رائحته ، ودار فعل
أمر من دارى يدارى ، وجهلا جمع جاهل ، وما أطبع اقتران هذه الكلمة في الظاهر ، كما ضاع جابلهت :

٢٨٥ - [وَقَالُونَ ذُو خُلْفٍ وَفِي الْبَقَرَةِ قُلُوبٌ يُعَذِّبُ (د) نَا يَخْلُفُ (ج) وَذَا وَمُوبِلَا

قد تقدم في شرح الخطبة : أنه إنما سمي قالون هنا بعد الرمز ؛ لأنه يذكر الخلف له ، كأنه مستأنف مسألة
أخرى ، كقوله وبصروهم أدرى ، ولهذا قال : ذو خلف بالرفع ، لأنه خبر ، وقالون الذى هو مبتدأ ، ولوعطف
قالون على ما قبله لقال ذا خلف نصبا على الحال ، يعنى لقالون خلاف في الثاء من يلبث ، وأما :
(يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ^(١٣)) .

في آخر البقرة ؛ فابن عامر وعاصم يضمنان الباء كما سيأتى في موضعه ، والباقون من القراء يسكنونها ، ثم

(١) سورة الجاثية ، آية : ٣٥ (٢) سورة آل عمران ، آية : ٨١ (٣) سورة المؤمنون ، آية : ٥

(٤) سورة الشعراء ، آية : ١٨٦ (٥) سورة الكهف ، آية : ٧٧ (٦) سورة الحج ، آية : ١٨

(٧) سورة الأعراف ، آية : ١٧٦ (٨) الآية : ٢٨١

ثم انقسموا ، فمنهم من أظهرها ، وهو ورش ، وعن ابن كثير خلاف ، وأدغم الباقون ، وأسكن الناظم الهاء من البقرة ضرورة ، وكذا ما أتى مثله ، وهو جازر للشاعر في الضرورة ، قال الراجز :

* لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعْمَ وَلَا شَيْعَ *

والجود : المطر الغزير ، ونصبه على الحال ، أى ذا جود ، وموبلا عطف عليه ، وهو اسم فاعل ، من أو بلا وقد استعمل فعله في سورة الأنعام ، فقال :

(حَمَى صَوْبَهُ بِالْخَلْفِ دُرُّ وَأُوبَلَا)

والمعروف : بكت السماء فهي وابلة ، والوايل : المطر الغزير ، فيجوز أن يكون أو بلا مثل أغدوا جرب أى صار ذاويل ، وقيل الموبل الذى أتى بالويل ، وهو المطر والله أعلم .

باب أحكام النون الساكنة والتنوين

التنوين : نون ساكنة أيضا . وإنما جمع بينهما في الذكر ، لأن التنوين اسم لنون ساكنة مخصوصة ، وهى التى تلحق الكلمة بعد كمال لفظها ، لالتأكيد ، ولا ثبات لها في الوقف ، ولا في الخط .

وأكامها أربعة ، وهى : الإظهار ، والإدغام ، والقلب ، والإخفاء .

ثم الإدغام يكون بغنة في موضع ، وبعدها في موضع ، ومختلف فيها في موضع ، وسيأتى جميع ذلك . ولأجل هذه الأحكام الزائدة على ماضى أفردلها بابا ، والله أعلم :

٢٨٦ - [وَكُنْهُمْ التَّنْوِينَ وَالدُّنْ أَدْعُوا بِالْأَغْنَةِ فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ لِيَجْمَلَا]

أى كل القراء أدغوها في اللام والراء للقلب ، وأسقطوا غنة التنوين والنون منهما . لتزلهما من اللام والراء منزلة المثل ، لشدة القرب ، والضمير في ليجملا ، للام والراء ، أو التنوين والنون ، ولم يقيد النون في نظمه بالسكون اجزاء بذكر ذلك في ترجمة الباب ، ولو قال : وقد أدغوا التنوين والنون ساكنتا لحصل التقييد ، ولم يضر إسقاط لفظ كل لأن الضمير في أدغوا يغنى عنه .

٢٨٧ - [وَكُلُّ يَنْمُو أَدْعُوا مَعَ غَنَةٍ فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ دُونَهَا خَلْفَ تَلَا]

جرت عادة المصنفين أن يقولوا : النون الساكنة تدغم في حروف كلمة يرملون ، فلما قدم الناظم في البيت السابق ذكر اللام والراء ، جمع الباقى من حروف يرملون في لممة ينمو : أى كل القراء أدغوا النون الساكنة والتنوين في حروف ينمو ، وهى أربعة : الياء ، والنون ، والميم ، والواو ، ولم يذهبوا غنتهما معها ، لأن حروف ينمو ليست في القرب إليها كقرب اللام والراء .

قال الشيخ رحمه الله : اعلم أن حقيقة ذلك في الواو والياء إخفاء ، لا إدغام ، وإنما يقولون له إدغام مجازا ، وهو في الحقيقة إخفاء على مذهب من يبين الغنة ، لأن ظهور الغنة يمنع تمحض الإدغام ، لأنه لا بد من تشديد يسير فيهما ، وهو قول الأكابر ، قالوا : الإخفاء ما بقيت معه الغنة ، وأما عد النون والميم ، فهو إدغام محض لأن في كل واحد من المدغم والمدغم فيه غنة ، وإذا ذهبت إحداهما بالإدغام بقيت الأخرى ، وخلف أدغهما عند الواو والياء بلاغنة ، كما يفعل عند اللام والراء ، فهو إدغام محض على قراءته ، وقوله دونها أى دون الغنة

وفي اللغة : حذف الغنة وإبقاؤها جائز عند الحروف الستة ، ويستثنى مما نسب في هذا البيت إلى الكل ، وإلى خلف ماسبق ذكره من نوني : يسّ ، ون ، والقلم .

٢٨٨ — [وَعِنْدَهُمَا لِلسَّكُلِ أَظْهَرَ بِكَلِمَةٍ مَخَافَةٍ إِشْبَاهِ الْمُضَاعَفِ أَثَقَلًا]

أى وعند الواو والياء أظهر النون الساكنة إذا جاءت قبلهما في كلمة واحدة ، نحو : صنوان ، وقنوان ، والدنيا ، وبنياه ، لأنك لو أدغمت لأشبه ما أصله التضعيف ، وهذا كاستثناء السوسى همزة : (رَدِّيًّا^(١)) .

يبدلها خوفاً من أن يشبه لفظه لفظ الرى كما تقدم ، ولم تلتق النون الساكنة في كلمة بلام ولا راء ولا ميم في القرآن العزيز ، فلهذا لم يذكر من حروف يرملون غير الواو والياء ، وأما النون إذا لقيها فيجب الإدغام للمثلية ، وأما التنوين فلا مدخل له في وسط الكلمة ولا في أولها ، وأثقل حال من فاعل إشباه ، وهو الذى فيه الكلام ، وإشباه مصدر أشبه كإكرام مصدر أكرم ، وأضيف إلى المفعول ، ودو المضاعف ، أى مخافة إشباه هذا الذى ذكرناه ، وهو صنوان ونحوه في حال كونه ثقيلًا ، أى مدغماً المضاعف ، فالمضاعف هو المفعول ، أضيف إليه المصدر نحو عجبت من إكرام زيد ، أى من إكرام عمرو له ، والمضاعف : هو الذى في جميع تصرفاته يكون أحد حروفه الأصول مكرراً ، نحو حيان ، وحتان ورمان والله أعلم .

٢٨٩ — [وَعِنْدَ حُرُوفِ الْخَلْقِ لِلسَّكُلِ أَظْهَرَ (أ) لَآ (هـ) آج (ح) كَمْ (ع) م (ذ) أَلِيد (غ) فَلَا]

يعنى أظهر التنوين والنون الساكنة لسكُل القراء إذا كان بعدهما أحد حروف الخلق لبعدهما منها ، سواء كان ذلك في كلمة أو كلمتين : ثم بين حروف الخلق بأوائل هذه الكلمات ، من ألا إلى آخر البيت ، وحروف الخلق سبعة ، ذكر منها ستة وبقي واحد ، وهو الألف ، وإنما لم يذكرها لأنها لآتية أول كلمة ولا بعد ساكن أصلاً . لأنها لا تكون إلا ساكنة ، فثالهما عند الهمزة :

(كُلٌّ آمَنَ - وَيَنَآؤُنَ - مَنَ اسْلَمَ)

ولا توجد نون ساكنة قبل همزة في القرآن في كلمة غير يَنَآؤُنَ ، ومثالهما عند الهاء :

(جُرْفٍ هَارٍ - مِنْهَا - مَنَ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ) .

ومثالهما عند الحاء :

(نَارٌ حَامِيَةٌ - وَانْحَرَّ - مَنَ حَادَّ اللَّهَ . وعند العين - حَقِيقٌ كَلَى - أُنْعِمْتَ عَلَيْهِمْ)^(٢) . مَنَ عَمِلَ -

وعند الخاء - يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ - وَالْمُنْخَفِقَةُ - وَ - مَنَ خَافَ . وَ - إِنْ خِفْتُمْ - وَ - مِنْ خِزْيٍ - وعند الفين - مِنْ مَاءٍ غَيْرِ آسِنٍ - فَسَيَنْفِضُونَ - مِنْ غِلٍّ) .

وقوله : خالبه ، أى ماضيه ، وغفلاً جمع غافل ، وكأنه أشار بهذا الكلام إلى الموت أو إلى البعث ، ومجازاة كل بعمله ، فهذا حكم عظيم عم الغافلين عنه ، كقوله :

(قُلْ هُوَ نَبِيُّ عَظِيمٌ أَنْتُمْ عَنْهُ مُعْرِضُونَ^(١)).

وفي مواضع الحسن البصري رحمه الله : أيها الناس إن هذا الموت قد فضح الدنيا ، فلم يبق لذى لب فرحاً : وما أحسن قول بعضهم :

بِأَغْفَلَةٍ شَامِلَةٍ لِلْقَوْمِ كَأَنَّمَا يَرَوْنَهَا فِي النَّوْمِ مَيِّتٌ غَدٍ يَحْمِلُ مَيِّتَ الْيَوْمِ

وقوله : ألا ، استفتاح كلام ، وهاج بمعنى هيج الغافل هذا الحكم ، أى حركه فلم يدع له قراراً ولا هناء بعيش أيقظنا الله تعالى بفضلته من هذه الغفلة :

٢٩٠ - [وَقَلْبُهُمْ مَيِّمًا لَدَىٰ آلِيَا وَأَخْفِيَا عَلَىٰ غَنَّةٍ عِنْدَ الْبَوَاقِ لَيْسَ كَمَلًا]

أى الموضع الذى تقلبان فيه ميماً هو عند الباء ، يعنى إذا التقت النون الساكنة مع الباء فى كلمة نحو : (أَنْدِيهِمْ - أوفى كلمتين نحو - أَنْ بورك) .

وإذا التقت النون مع الباء ولا يكون ذلك إلا فى كلمتين ، نحو : (سَمِيعٌ بَصِيرٌ) .

قلبا ميماً ليخفف النطق بهما ، لأن الميم من مخرج الباء ، وفيها غنة كغنة النون ، فتوسطت بينهما ، ولم يقع فى القرآن ولا فيما دون من كلام العرب ميم ساكنة قبل ياء فى كلمة واحدة ، فلم يخف لباس فى مثل : عنبر ؛ ومنبر ، وعند باقى الحروف غير هذه الثلاثة عشر ، وغير الألف أخى التنوين والنون مع بقاء غنتهما ، لأنها لم يستحكم فيها البعد ولا القرب منهما ، فلما توسطت أعطيت حكماً وسطاً بين الإظهار والإدغام ، وهو الإخفاء ، وسواء فى ذلك ما كان فى كلمة ، وما كان فى كلمتين نحو :

(أَنْتُمْ - أَنْذِرِ النَّاسَ - أَنْشَأَكُمْ - أَنْفُسَكُمْ - إِنْ تَقُوبَا - مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ - إِنْ كُنْتُمْ - أَنْ قَالُوا يَخْلُقُ جَدِيدٌ - غَفُورٌ شَكُورٌ - عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ - أَرْوَاجًا ثَلَاثَةً) .

وقوله ليكلاً ، أى ليكلاً بوجهيهما ، وهى لام العاقبة ، أى لتؤل عاقبتهما إلى كمال أحكامهما ، لأن هذه الوجوه هى التى لهما فى اللغة ، وهى الإدغام فى حروف يرملون الستة ، والإظهار فى حروف الحلقى الستة أيضاً ، والقلب عند الباء ، والإخفاء فى البواقي ، ثم الإدغام بغنة وبغير غنة ، فكمل ذكرها فى النظم من هذه الوجوه ، والله أعلم .

باب الفتح والإمالة وبين اللفظين

الفتح هنا ضد الإمالة ، وهو منقسم إلى فتح شديد ، وفتح متوسط ، فالشديد هو نهاية فتح القارئ لفيه بلفظ الحرف الذى بعده ألف ، ويسمى التفخيم ، والقراء يعدلون عنه ، ولا يستعملونه ، وأكثر ما يوجد فى ألفاظ أهل خراسان ، ومن قرب منهم ، لأن طباعهم فى العجمة جرت عليه ، فاستعملوه كذلك فى اللغة العربية ، وهو

في القراءة مكروه معيب ، هذا قول أبي عمرو الداني في كتاب [الموضح] قال : والفتح المتوسط هو ما بين الفتح الشديد والإمالة المتوسطة ، وهذا الذي يستعمله أصحاب الفتح من القراء ، قال : والإمالة أيضا على ضربين : إمالة متوسطة ، وإمالة شديدة ، والقراء يستعملونهما معاً فالإمالة المتوسطة حقها أن يؤتى بالحرف بين الفتح المتوسط وبين الإمالة الشديدة ، والإمالة الشديدة حقها أن تقرب الفتحة من الكسرة ، والألف من الياء ، من غير قلب خالص ، ولا إشباع مبالغ ، قال : والإمالة والفتح لغتان مشهورتان فاشيتان على ألسنة الفصحاء من العرب الذين نزل القرآن بلغتهم ، فالفتح لغة أهل الحجاز ، والإمالة لغة عامة أهل نجد ، من تميم وقيس وأسد قال وعلماءنا مختلفون في أي هذه الأوجه الثلاثة أوجه وأولى ، وأختار الإمالة الوسطى التي بين بين ، لأن الغرض من الإمالة حاصل بها ، وهو الإعلام بأن أصل الألف الياء أو التنبيه على انقلابها إلى الياء في موضع ، أو مشاكستها للكسر المجاور لها أو الياء ، ثم أسند حديثا عن حذيفة بن اليمان أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول .

« اقرءوا القرآن بألحان العرب » وفي رواية « بلحون العرب وأصواتها ، وإياكم ولحون أهل الفسق وأهل الكتابين » .

قال فالإمالة لاشك من الأحرف السبعة ، ومن لحون العرب وأصواتها ، وهي مذاهبها وطباعها . وقال أبو بكر بن أبي شيبة : حدثنا وكيع حدثنا الأعمش عن إبراهيم ، قال : كانوا يرون أن الألف والياء في القراءة سواء . قال يعني بالألف والياء التفضيم والإمالة .

قلت : وصنف كل واحد من أبي الطيب بن غلبون ، وأبي عمرو الداني في هذا الباب مجلدة ، قصرها على حكم الإمالة وما يتعلق بها ، وكتاب الداني متأخر عن كتاب ابن غلبون ، فلذلك فوائده أكثر ، وذكر الشيخ رحمه الله في هذا الباب معظم ما تقع فيه الإمالة في القرآن من أصول مطردة ، وحروف منفردة وآخر من ذلك قليلا فذكره في مواضعه من السور ، تبعها صاحب التيسير

ك (التَّوْرَةِ - وَ - نَادَاهُ - فِي آلِ عِمْرَانَ - وَ - وَفَّاهُ - وَ - اسْتَهْوَاهُ) .

ورأى في الأنعام و - راء ، و - طاء و - هاء ، و - ياء من فواتح السور - وأدرى - في أول سورة يونس : (وَبُشْرَى)

في يوسف وغيره ، ذكر ذلك في الباب أو بعضه ، ويجوز في قوله وبين اللفظين : فتح النون من بين على الظرفية ، أي والحالة هي بين اللفظين ، أي بين لفظي الفتح والإمالة ، ويجوز كسر النون عطفا على الفتح والإمالة ولفظ بين تارة يجري بوجوه الإعراب ، كقوله : (هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ ^(١)) .

وتارة ينصب على الظرف والإعراب يجري على ما هي تابعة له ، وقرئ بالوجهين قوله سبحانه : (لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ^(٢))

بالرفع والنصب عاما سيأتي تقريره في موضعه إن شاء الله تعالى والله أعلم :

(١) سورة الكهف ، آية : ٢٧ (٢) سورة الأنعام ، آية : ٩٤ .

٢٩١ - [وَحَزَنَةٌ مِنْهُمْ وَالْكِسَافُ بَعْدَهُ أَمَلًا ذَوَاتِ الْيَاءِ حَيْثُ تَأَصَّلًا]

منهم أى من القراء ، كقولهم أنت منهم الفارس الشجاع ، أى من بينهم ، والكسافى بعده ، لأنه أخذ عنه أما لا ذوات الياء ؛ يعنى الألفات التى انقلبت عن الياء احترازاً عن ذوات الواو ، وهى الألفات التى انقلبت عن الواو ، فاجتزأ بالصفة لشهرتها عن الموصوف ، والإمالة تقع فى الألف والهاء والراء ، وهذا الباب جميعه فى إمالة الألف ، والذى بعده فى إمالة الهاء ؛ والثالث فى إمالة الراء على ماسياتى بيانه ، ثم الألف تكون أصلية ومنقلبة ، ونارة زائدة ، واعلم أن كل ألف منقلبة عن ياء فجازر إمالتها ، وهى أن تكون عينا أو لاما ، فالعين نحو باع وسار ، لأنهما من البيع والسير ، وهذا النوع جازر الإمالة لغة مطلقا ، وقراءة فى بعض المواضع الآتية نحو :

(جَاءَ - وَ - شَاءَ - واللام نحو - هَدَى - وَ - رَمَى^(١)).

فهذا هو الذى يمال مطلقا عند القراء ، لمن مذهبه الإمالة ، وأطلق الناظم ذوات الياء ، وهو لفظ يقع على الضربين ، ومراده : الضرب الثانى ، ولم يبين فى نظمته الحرف الذى تقع فيه الإمالة ، ولو أنه قال :

أمال الكسافى بعد حزة إن تطر فت ألفت حيث ياء تأصلا

لذكر الحرف الممال وشرطيه ، وهما كونه عن ياء ، وكونه طرفا أى تكون لام الفعل ، وإنما خص القراء الإمالة بذلك ، لأنه طرف ، والأطراف محل التغيير غالبا ، والإمالة تغيير ، فإنها إزالة الألف عن استقامتها وتحريف لها عن مخرجها إلى نحو مخرج الياء ولفظها ، وأخذ لها هذا الاسم من أملت الرمح ونحوه إذا عوجته عن عن استقامته ، أى أما لا ألفت الياء إن تطرفت ، احترازاً من المتوسطة فقوله تعالى :

(وَسَارَ بِأَهْلِهِ^(٢) يمال ، وكذا - فَأَتَاهُمُ اللَّهُ^(٣)).

لتوسط الألف فيها ، والألف فى أثاب عن واو فى الأصل ، وإنما يجوز إمالتها لغة ، لأن الفعل قد زادت حروفه ، فرجع إلى ذوات الياء على ماسياتى فى شرح قوله ، وكل ثلاثى يزيد فإنه ممال ، وقوله حيث تأصلا قال الشيخ : أى حيث كان الياء أصلا ، وهو أحد أسباب الإمالة ، وأكثر أنواعها استعمالا ، وإنما أميلت الألف لتدل على الأصل .

قلت : فكأن قوله حيث تأصلا ، خرج مخرج التعليل ، فإن « حيث » من ظروف المكان ، « وإذ » من ظروف الزمان ، تأتى كل واحدة منهما ، وفيها معنى التعليل ، نحو قولك : حيث جاء زيد فلا بد من إكرامه ، وإذ خرج فلا بد من الترامه ، أى لأجل أن الياء أصلها أميلت ، ولم يخرج ذلك مخرج الاشتراط ، فإن هذا شرط مستغنى عنه بقوله ذوات الياء كما قال صاحب التيسير : كان حزة والكسافى يميلان كل ما كان من الأسماء والأفعال من ذوات الياء ، ولم يرد على ذلك ، لكنه ما أراد بلذات الياء إلا كل ألف تنقلب ياء فى ثنية أو جمع أو عند رد الفعل إلى المتكلم أو غيره ، فيدخل فى ذلك ما الياء فيه أصل وما ليست بأصل ولهذا مثل :

(مُوسَى - وَ - عِيسَى - وَ - إِحْدَى - وَ - يَتَأَمَى).

ونحوه مما ألفه للتأنيث ، ثم قال : وكذلك .
(اَلْهُدَى - وَ - اَلْعَمَى) .

ونحوه مما الألف فيه منقلبة عن ياء ، فجمع بين النوعين ، فعبّر عنهما بذوات الياء ، فيجوز أن يكون الناظم سلك هذا المسلك ، وقسم ذوات الياء إلى ما الألف فيه أصل ، وإلى ما الألف فيه للتأنيث ، وسيأتي كل ذلك ؛ ويجوز أن يكون المراد تأكيد ما تقدم أى أن الإمالة لا تقع في قراءتهما إلا حيث كانت الياء التي انقلبت عنها الألف أصلاً ، وهذا وإن كان معلوماً من قوله ذوات الياء ، فإن ذلك لا يقال إلا لما كانت الياء فيه أصلاً ، فإنه غير معلوم من اللفظ ، بل من قاعدة علم التصريف ، فنص عليه لفظاً ، وغرضه إعلام أن الإمالة لهما لا تقع في الألفات الزوائد كألف نائم ، ولاعب ، وإنما تقع في ألف منقلبة عن ياء هي لام الكلمة ، ويجوز أن يكون المعنى حيث تأصلا الياء ، أى تمكنت تمكنا تاماً ، بحيث رسمت الكلمة بها لا بالواو ، فأميلت الألف موافقة للرسم ، فهذه ثلاثة أوجه في معنى هذا الكلام إن كان فاعل تأصلاً ضميراً عائداً على الياء ، والألف فيه للاطلاق ، ويجوز أن تكون الألف للتثنية ، وهى ضمير عائده على حمزة والكسائي وله وجهان من المعاني :

أحدهما في المواضع التي تأصلاها ، أى أنها أصلاً لها أصلاً ، فكل ما دخل في ذلك الأصل والضابط أماله ثم بين الأصل والضابط بالبيت الآتي .

والثاني أن المعنى حيث تأصلاهما أى كانا أصلاً في باب الإمالة لاستيعابهما منهما ما لم يستوعب غيرهما ، فكل من أمال شيئاً فهو تابع لهما أو لأحدهما في الغالب ، أى فعمماً جميع ذوات الياء لأنهما ليس من مذهبهما تخصيص أفراد من الكلم بالإمالة ، بخلاف ما فعل غيرهما ، كما ستره ، ثم لا فرق في إمالة هذه الألف المنقلبة عن الياء لهما بين ما هي مرسومة في المصحف بالياء وما هي مرسومة بالألف فإن من ذوات الياء ما رسم في المصحف بالألف كما ترسم ذوات الواو نحو :

(طَفَا - وَ - تَوَلَّاهُ - وَ - أَقْصَا الْمَدِينَةَ - وَ - الْأَقْصَا - وَ - الْمَلِيَا - وَ - الدُّنْيَا)

وغير ذلك . وأما الحياة فلم تمل وإن كانت ألفها منقلبة عن ياء عند قوم ، لأن ألفها رسمت واو في المصحف ولأن الخلاف قد وقع في أصل ألفها فوقع الشك في سبب الإمالة ، فتركت وعدل إلى الفتح ، فإنه الأصل ، وكل ما أميل ففتحته جائز ، وليس كل ما فتح إمالة جائزة ، ثم من ضرورة إمالة الألف حيث تمال أن ينحى بالحرف الذي قبلها نحو الكسرة ، ثم إن حمزة والكسائي يميلان الألف الموصوفة بالأوصاف المذكورة حيث وجدت ، إلا في مواضع خالف فيها بعضهم أصله ، وفي مواضع زاد معهم غيرهم ، ثم بين ذات الياء فقال :

٢٩٢ - [وَتَنْذِيَةُ الْأَسْمَاءِ تَكْشِفُهَا وَإِنْ رَدَدْتَ إِلَيْكَ الْفِعْلَ صَادَفْتَ مَهْلاً]

الماء في تكشفها لذوات الياء ؛ أو الألف الممالة المفهومة من سياق الكلام ، أى تكشف لك أصلها إن كانت في اسم تثنية نحو ،

(قَالَ لِقَاءَهُ) .

لأن هذا لوثنى لانقلبت الألف ياء نحو :

(وَدَخَلَ مَعَهُ السَّجُنُ فَنَمَّانِ ^(١) - وَكَذَا - فَاسْتَجَبُوا لَعَمِّي ^(٢)) .

لو ثبتته لقلت : عريان ، وهذا بخلاف :

(الصَّمَا - وَ - شَقَا جُرْفٍ ^(٣) - وَ - سَنَا بَرْقٍ - وَ - عَصَاهُ - وَ - عَصَايَ - وَ - أَبَا أَحَدٍ) .

فإن الألف في ذلك كله أصلها الواو ، وبقي جميع ذلك بها ، وأما الألف في الأفعال فيكشفها أن تنسب الفعل إلى نفسك وإلى مخاطبك ، فإن انقلبت فيه ياء أملتها نحو :

(رَمَى - وَ - سَمَى) .

لأنك تقول : رميت وسعيت ، بخلاف : دعا ، وهفا ، وخلا ، وبدا ، وعلا ، ونجا ، فإنك تقول فيهما دهوت وعفوت ، إلى آخرها ، ويكشفها لك أيضا لفظ المضارع ، نحو : يدعو ويعفو ، ولحوق ضمير التثنية نحو دعوا وعفوا ، والاشتقاق يكشف الأمرين ، نحو : الرمي والسعي ، والعفو والعلو ، فإن قلت من جملة الأسماء الممالاة مالا تظهر التثنية ياءه التي انقلبت الألف عنها ، نحو : الحوايا ، جمع حاوية فالألف عن ياء كائنة في المفرد وفي تثنية المفرد ، ولكن اللفظ الممال في القرآن لا يثنى ، فلم يكشف هذا اللفظ تثنية ، فكيف قال : وتثنية الأسماء تكشفها ؟ قلت : ذكر ذلك كالعلامة ، والعلامة قد لا تعم ولكنها تضبط الأكثر ، والحد يشمل الجميع وهو قوله ذوات الباء والألف من آخر الحوايا ، من ذوات الباء ، وأصلها حواوى ، على حد ضوارب ، لأنه جمع حاوية ، وهى : المباعر ، على أنك لو قدرت من هذا فعلا ورددته إلى نفسك ، لظهرت الباء ، نحو حويت وصاحب التيسير ذكر هذا الحرف مع : يتأى وأبأى ، فجعل الجميع في باب فعلى ، الذى يأتي ذكره ، وقوله : صادفت منها أى موردا للإمالة . وهذه استعارة حسنة ، لأن طالب العلم يوصف بالعطش ، فحسن أن يعبر عن بغيته ومطلوبه بالمورد . كما يعبر عن كثرة تحصيله بالرى ، فيقال هو ريان من العلم . ثم مثل ذوات الباء من الأسماء والأنعال فقال :

٢٩٣ - [هَدَىٰ وَاشْتَرَاهُ وَالْهَوَىٰ وَهْدَاهُمْ وَفِي أَلْفِ التَّائِيثِ فِي الْكُلِّ مَيْلًا]

لأنك تقول : هديت واشتريت ، وهو يان وهديان ، فثل بفعلين واسمين ثم ذكر أن حمزة والكسائي ميلا أيضا ألف التائيث في كل موضع وقعت فيه ؛ فقله وفي ألف متعلق بميلا ، أى أوقعا الإمالة فيها فهو من باب قول ذي الرمة : يجرح في عراقبها نصلى ، وقوله : في الكل بدل من ألف التائيث ، أى وفي كل ما فيه ألف التائيث أوقعا الإمالة وخالف حمزة ، أصله في الرؤيا على ما يأتي ، وليست ألف التائيث منقلبة عن ياء ، وإلا لاستغنى عنها بما تقدم . وإنما هي مشبهة بالمنقلبة عن الباء لأجل أنها تصير ياء في التثنية والجمع ، تقول حبلان وحلبات .

فإن قلت : ظهرت فائدة قوله فيما قبل : حيث تأصلا فإن ألف التائيث ليست أصلا ، فاحترز عنها .

قلت : ولماذا يجتز عنها وهى مماله لهما ، كما أن الأصلية مماله لهما ، فلا وجه للاحتراز إن كانت ألف التائيث داخله في مطلق قوله «ذوات الباء» وهو ممنوع ، وإذا لم تكن داخله فلا احتراز ولم يبق فيه إلا التأكيد أو المعاني التي تقدم ذكرها ، ثم ذكر الأمثلة التي توجد فيها ألف التائيث المقصورة وهى الممالاة فقال :

٢٩٤- [وَكَيْفَ جَرَتْ قَعْلُ قَبِيهَا وَجُودُهَا وَإِنْ ضَمَّ أَوْ يُمْتَنَحْ فَمَا لِي فَحَصًّا]

أى وجود ألف التانيث فى موزون فعلى كيف جرت : بفتح الفاء ، أو بكسرهما ، أو بضمهما نحو : السلوى والتقوى ، والموتى ، ومرضى ، وإحدى ، وسيا ، وذكرى ، والدنيا ، والقربى ، والأنثى ، وكذلك فى فعلى : بضم الفاء وفتحها نحو : كسالى ، - ويتأى - ، والتحق بهذا الباب : موسى وعيسى ، ويحيى ، وهو مذهب القراء اعتمادا على أنها فعلى فعلى وفعل ، والفاء فى فحصله ليس برمز لأن مراده بهذا البيت بيان محل ألف التانيث ، ولأنه سيقول بعد هذا « وعسى أيضا أمالا » والضمير لحمزة والكسائى ، ولو كان فحصله رمز للزوم بعد ذلك إذا ذكر مسألة أن يرمز لها أو يصرح باسم القارئ ، ولا يأتى بضمير من تقدم إلا إذا كان الباب كله واحدا على أنه يشكل على هذا أنه سيدكر اختصاص الكسائى بإمالة مواضع ، ثم قال بعدها : وأما ضحاها والضحى ، والرئى : مع : القوى ، فأما لاها ، ويذكر أيضا ما تفرد به حفص عن الكسائى ، ثم قال « ومما أمالاه » وجوابه أنه صرح باسم الكسائى وحفص ، فلا إلباس ، وأما بعد الرمز فلم يفعل مثل ذلك لما فيه من الإلباس ، وأراد فحصله بالنون الخفيفة ثم أبدل منها ألفا فى الوقف ، ثم ذكر أنهما أمالا أشياء أخر لم تدخل فى الضابط المتقدم من ذوات الياء الأصلية ، ولا فى ضابط ألف التانيث ، ولكنها من المرسومات بالياء فقال :

٢٩٥ [وَفِي اسْمِهِ فِي الْإِسْتِفْهَامِ أَنِّي وَفِي مَتَى سَمَاءٌ وَعَسَى أَيْضًا أَمَالًا وَقُلْ بَلَى]

أى وأوقع الإمالة فى اسم استعمل فى الاستفهام ، وهو أنى وإن كان قد استعمل غير استفهام ، وهو إذا وقع شرطا ، نحو أنى تقوم أقم معك ، إلا أنه فى القرآن للاستفهام ، ولهذا قال صاحب التيسير : أمالا أنى التى بمعنى كيف نحو قوله تعالى :

(أَنَّى شِئْتُمْ^(١) - أُنَى لَكَ هَذَا^(٢)) .

قلت : وغرضهم من هذا القيد أن يفصلوها من أنا المركبة من أن واسمها نحو :

(أَنَا دَمْرٌ نَأْمُ^(٣))

وهو احتراز بعيد . فإن أحدا لا يتوهم الإمالة فى مثل ذلك ، ثم قال وفى متى ، أى وأوقعا الإمالة أيضا فى متى « ومعا » حال من حمزة والكسائى ، أى أوقعا معاً الإمالة فى ذلك ، أو حال من أنى ومتى ، بمعنى أنهما اصطحبا فى الإمالة والاستفهام .

وقال الشيخ : مراده أن ألف التانيث أيضا فى اسم استعمل فى الاستفهام . وهو أنى ومتى ، فأما أنى فكان ابن مجاهد يختار أن يكون فعلى فقال الدانى وزنها فعلى ، وهو كقوله : قوم « تلى » أى صرعى ، وليلة « غمى » إذا كان على السماء غيم ، وألف متى مجهول ، فأشبهت ألف التانيث فى ذلك ، فأملت ، ونص النحاة على أنه لو سمي بها وببلى لثنيا بالياء ، وهذا صحيح ، ولكن من أين يلزم إذا كانت ألفها مجهولة أن تكون للتانيث ، وإنما وزنها فعل والألف لام الكلمة ، على أن الحروف وما تضمن معناها من الأسماء لا يتصرف فيها بوزن ، ولا ينظر فى ألفاتها ، فه « متى » كبرى وبلى فى ذلك .

ثم قال : وأمالا عسى وبلى ، أما عسى ففعل ، تقول فيه : عسيت ، فالألف منقلبة عن ياء ، فهو داخل في ما تقدم ، فلم يكن له حاجة إلى إفراده بالذكر ولكنه تبع صاحب التيسير في ذلك ، فإنه قال بعد أنى : وكذلك ، متى ، وبلى . وعسى ، حيث وقع ، ولعله إنما أفرده بالذكر لأنه لا يتصرف ؛ وقيل : إن بعض النحاة زعم أنها حرف ، كما أطلق الزجاجي على كان وأخواتها أنها حروف ، بمعنى أنها أدوات للمعاني التي اكتسبتها الجمل معها ، ولما كفت بلى في الجواب ضارعت بذلك الإسم والفعل ، فأميلت ألفها ، وقيل إن ألف بلى أيضا ، بل للتأنيث ، وهو حرف لحقه ألف التأنيث كما لحقت تاء التأنيث : ثم ، ورب ؛ وأصلها بل ، فيجوز على هذا أن يقال : ألف « أنى » كذلك ، وأصلها أن ثم خرج هذان الحرفان عن معناهما المعروف بلحوق ألف التأنيث لهما ، إلى معنى آخر ، فصار : أنى على وزن شئى ، ورسمت : أنى ، ومتى ، وبلى ، بالياء ، وكذا : عسى ، وعيسى ، ويحيى ، وموسى ، وإلحاق الألف في شيء من ذلك بألف التأنيث بعيد ، بل هي قسم برأسها ، فكأنه قال : أمالا ذوات الياء الأصلية وغير الأصلية ، مما رسمت ألفه ياء ، وغير الأصلية على ضربين ، ألف تأنيث ، وملحق بها ، ولو قال عوض هذا البيت :

وموسى عسى عيسى ويحيى وفى متى وأنى للاستفهام تاتى وفى بلا

لكان أحسن وأجمع للغرض ، وتبعناه في ذكر عسى ، وإن كانت داخلة في قسم الياء الأصلية ، وخلصنا من جزرة العبارة ، في قوله : وفى اسم في الاستفهام أنى ، والضمير في تاتى للإمالة ، وما أبعد دعوى أن الألف في موسى وعيسى ويحيى للتأنيث ، فموسى وعيسى معربان ، ويحيى إن كان عربيا فوزنه يفعل ، والكلام في النبي المسمى بيحيى صلى الله عليه وسلم ، وأما نحو قوله تعالى :

(لَا بَمُوتٍ غَيْبًا وَلَا بَحْيٍ ^(١) - وَقَوْلُهُ - وَيَحْيَىٰ مِّنْ حَيٍّ عَن بَيِّنَةٍ ^(٢))

فوزنه يفعل ، والله أعلم :

٢٩٦ [وَمَا رَسَمُوا بِالْيَاءِ غَيْرَ لَدَىٰ وَمَا زَكَىٰ وَإِلَىٰ مِنْ بَعْدُ حَتَّىٰ وَقُلْ عَلَىٰ]

أى وأمالا كل مارسهم في المصحف بالياء من الألفات ، وإن لم تكن الياء أصلية إتباعا للرسم ، ولأنها قد تعود إلى الياء في صورة ، وذلك « ضحى » في الأعراف وطه :

(وَضَحَاةً - وَدَحْيَا) .

في والنازعات وفى والشمس وضحيها :

(وَتَلَاَهَا - وَطَحَاَهَا - وَالضُّحَىٰ - وَسَجَىٰ)

فهذا جميع مارسهم من ذوات الواو بالياء على ما ذكره في قصيدته الرائية ، لكن :

(تَلَاَهَا - وَطَحَاَهَا - وَسَجَىٰ) .

لم يملها إلا الكسائي وحده ، كما يأتى وإماتهما « ضحى » في لأعراف وطه تبني على خلاف يأتى في آخر الباب ، وأما :

(١) سورة، طه ، آية : ٧٤

(٢) سورة الأنفال ، آية : ٤٢ .

(وَبَلَّغَىٰ، - وَحَسَّرَ بَيًّا، - وَ - أَسْفَىٰ).

فألفاتها مع كونها مرسومة بالياء منقلبة عن ياء الإضافة ، فقويت الإمالة فيها ، وهذا البيت لا يظهر له فائدة إلا في هذه الألفاظ الثلاثة ، فإن الياء التي انقلبت عنها الألف ليست بأصل في الكلمة فلم تدخل في قوله «حيث تأصلا» ويظهر أيضا فائدته في إمالة - ضحى - في الأعراف على قول من يقول : إنه إذا وقف عليه كان الوقف على ألفه الأصلية ، وأما باقي الكلمات التي ذكرت أنها رسمت بالياء وهي من ذوات الواو ، فكانت تعرف من ذكره إمالة رموس الآي ، وأما نحو :

(أَذَىٰ - وَ - أَزْكَىٰ - وَ - يُدْقَىٰ - وَ - تُغْلَىٰ).

فتعلم إمالته من البيت الآتي ، فإنه من الثلاثي الزائد ، ثم ذكر أنه استثنى مما رسم بالياء ، وليست الياء ، أصله خمس كلمات : فلم تمل وهي : اسم وفعل ، وثلاثة أحرف ، فالإسم لدى لم يعمل ، لأنه رسم بالألف في يوسف ، وبالياء في غافر ، وألفه مجهولة ، فلم يعمل ليجرى مجرى واحداً والفعل :

(مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا^(١)).

هو من ذوات الواو : فلم يعمل تنبيها على ذلك ، والجروف : إلى ، وحتى ، وعلى ، لم تمل ، لأن الحروف لاحظ لها في الإمالة بطريق الأصالة إنما هي للأفعال والأسماء ، فلم يؤثر فيها رسمها بالياء وكل ما أميل من الحروف بلى ، ويا في النداء ، ولا في أما لا ، لإغنائها عن الجمل فأشبهت الفعل والاسم ، وقول الناظم «من بعد حتى» الدال من بعد : مجرورة ، وبعضهم اختار ضمها ، وقدر حذف واو العطف من قوله حتى ، ومعنى الوجهين ظاهر وإذا كسرنا الدال ، كان التقدير من بعد استثناء حتى ، وكذا معنى قولي أنا فيما تقدم «أمال الكسائي بعد حزة» أي بعد إمالة حزة :

٢٩٧ - [وَكُلُّ ثُلَاثِيٍّ بَزِيدُ فَإِنَّهُ مُمَالٌ كَزَكَهَا وَأَنْجَىٰ مَعَ ابْتَلَىٰ]

أي كل لفظ ثلاثي ألفه عن واو ، إذا زيد في حروفه الأصول حرف فأكثر ، فصار كلمة أخرى أميل ، لأن واوه تصير ياء ، إذا اعتبرتها بالعلامات المقدم ذكرها ، وذلك كالزيادة في الفعل بحروف المضارعة وآلة التعدية وغيرها نحو :

(ترضى^(٢) - وتدعى^(٣) - وتغلى^(٤) - ويدعى^(٥) - وتبلى^(٦) - ويزكى^(٧) - وتزكى^(٨) - وزكاه^(٩) - وتنجانا الله منها^(١٠) - فأنجاه الله من النار^(١١) - وإذا ابتلى إبراهيم ربه^(١٢) - فلما تجلى ربه^(١٣) -

(١) سورة النور ، آية : ٢١ (٢) سورة طه ، آية : ١٣٠ (٣) سورة سبأ ، آية : ٤٣
(٤) سورة آل عمران ، آية : ١٠١ (٥) سورة المجاثية ، آية : ٢٨ (٦) سورة الطارق ، آية : ٩
(٧) سورة عبس ، آية : ٣ (٨) سورة الأعلى ، آية : ١٤ (٩) سورة الشمس ، آية : ٩
(١٠) سورة الأعراف ، آية : ٨٩ (١١) سورة العنكبوت ، آية : ٢٤ (١٢) سورة البقرة ، آية : ١٢٤
(١٣) سورة الأعراف ، آية : ١٤٣ .

فَنِ اعْتَدَىٰ عَلَيْنِمْكُمْ^(١) فَعَمَالَىٰ اللّٰهَ^(٢) مَنِ اسْتَعْلَىٰ^(٣) .

ومن ذلك أفعّل في الأسماء نحو :

(أَدْنَىٰ - وَأَرْزَىٰ - وَأَزْكَى - وَأَعْلَىٰ) .

لأن لفظ الماضي من ذلك كله تظهر فيه الياء إذا رددت الفعل إلى نفسك نحو : زكيت ورضيت ؛ وابتليت وأعليت ، وأما فيما لم يسم فاعله نحو - تدعى - فلظهور الياء في : دعيت ، ويدعيان فقد بان أن الثلاثي المزيد يكون اسماء نحو : أدنى ؛ وفعلا ماضيا : نحو : أنجى ؛ وابتلى ومضارعاً مبنيًا للفاعل ، نحو : يرضى وللمفعول نحو : يدعى .

ولو قال الناظم رحمه الله تعالى :

وكل ثلاثي مزيد أمّله مثل يرضى وتدعى ثم أدنى مع ابتلى

لجمع أنواع ذلك ، وقد نص صاحب التيسير وغيره على أن ذلك يمال ، وجعل سببه الزيادة ؛ فقال الإمامة شائعة في - تدعى - وتلى - واعتدى - واستعلى - وأنجى - ونجى - وشبهه لانتقاله بالزيادة إلى ذوات الياء .

قلت : الزيادة في أوله إذا كانت مفتوحة ظهرت الواو ، نحو : يدعو ، ويتلو ، فإذا ضمت قلبت للواو ألفا لانفتاح ما قبلها ، فن أين تجيء للياء ؟ وأين الزيادة التي اقتضت ذلك ؟ لاجاز أن تكون حرف المضارعة فلأنها موجودة في حانة الضم وجودها في حالة الفتح والضم ، والفتح حركتان متقابلتان فليس إمامة هذا لأجل الزيادة ، وإنما لأجل أن الياء ظهرت في الماضي ، في قولك دعى ، قلبت الواو ياء لإنكسار ما قبلها ، والمضارع فرغ عن الماضي ، فلهذا اعتقد في ألف تدعى أنها ياء ؛ وأمليت ، مع أن رسم المصحف الكريم فيها بالياء ؛ وقوله تعالى :

(فَأَنبَأَهُمُ اللّٰهُ بِمَا قَالُوا^(٤))

وارد على ما ذكره في هذا البيت ؛ فإنه ثلاثي زاد ، ولا يمال لأن أفه ليست طرفا ، وهو لم يشترط الطرف فلهذا ورد والله أعلم :

٢٩٨ - [وَلَكِنْ أَحْيَا عَنْهُمْ بَمَدٍّ وَأَوْهٍ وَفِيَا سَوَاهٍ لِلْكِسَائِيِّ مِيلًا]

أى إذا جاء أحيا أو يحيى بعد الواو ، فلينهما أمالاه ، قال في التيسير : واتفقا : يعنى الكسائى مع حزة ، على الإمامة في قوله - ويحيى ولا يحيى - .

(وَأَمَاتَ وَأَحْيَا)^(٥) .

إذا كان منسوقا بالواو ، وتفرد الكسائى دون حزة بإمالة أحياكم - وأحياها - حيث وقع إذا نسق ذلك بالفاء أو لم ينسق لا غير ، وإنما ذكر هذا البيت ليبين ما انفرد به الكسائى ، ولهذا أتى بحرف « لكن »

(٣) سورة طه ، آية : ٦٤

(٢) سورة المؤمنون ، آية : ١١٦

(١) سورة البقرة ، آية : ١٩٤

(٥) سورة النجم ، آية : ٤٤

(٤) سورة المائدة ، آية : ٨٥

التي للاستدراك ، وإلا فما اجتماعا عليه من ذلك داخل في ذوات الياء ، فكأنه قال : أمالا الجميع ، لكن كذا وكذا تفرد به الكسائي ، ثم استوفى جميع ما انفرد به الكسائي من ذلك وغيره فقال :

٢٩٩ - [وَرُبَّ بَايَ وَلَرُبَّ بَايَ وَمَرْضَاتٍ يَتِمُّمَا أَنَّى وَخَصَابَا مِثْلُهُ مُتَقَبَّلًا]

رويا : فعلى مستثناة مما فيه ألف التانيث ، ومرضاة : مفعلة ، من الرضوان ، ترجع ألفها إلى الياء في الثانية والجمع ، فهي كمغزى ومدعى ، لأن ألفها ترجع إلى الياء في الماضي ، نحو رضيت وذكر مكى في الثلاثي الزائد مرضاة ، وكشكاة لأن ضابطه ما كانت ألف الإمامة فيه رابعة فصاعداً ، فرضاة مستثناة من ذلك لحزمة بخلاف مزجة ، فإنها مالة لهما ، وقوله : كيف ما أتى يعنى نحو مرضاة الله ، ومرضاتي بخلاف الرويا فإنه لم يعملها كيف ما أتت ، لأن روياء لم يعملها إلا الدورى عنه كما أتى ، فلهذا قال : وروياى والرويا : أى هاتان اللفظتان مع مابعدهما مال للكسائي ، وخطايا مثله ، أى مثل مرضاة ، يعملها كيف ما أتت نحو :

(خَطَايَا نَا - خَطَايَا كُمْ - وَخَطَايَا هُمْ) .

والإمالة في ألفها الأخيرة لأجل الياء قبلها ، ولأنها من ياء لأنها جمع خطية بغير هز عند الفراء ، كهدية وهدايا ، وعند غيره أصلها خطايا بياء بعدها حمزة ، فمنهم من يقول : حمزت الياء كما تمهز في صحائف ، فاجتمع هزتان فأبدلت الثانية ياء فاجتمع بعد ألف الجمع حمزة عارضة في الجمع ، وباء ، فوجب قلب الحمزة ياء والياء ألفا ، على قياس قولهم : مطايا ، ومنهم من يقول : قدمت الحمزة وأخرت الياء ثم فعل ذلك - وأما الحوايا - فأمالها حمزة والكسائي وألفها عن باء ، وهو على وزن خطاي ، « ومتقبلا » حال من خطايا أو من ضمير مرضاة . ويجوز أن يكون تمييزاً ، على أن يكون متقبلا بمعنى قبولاً . مثل قولهم على التمرة مثلاً زيداً ، ولا مانع من حيث اصطلاحه من أن يكون متقبلاً رمزاً ، وكذا مابعد من قوله : ليس أمرك مشكلاً ، « ويحتلا والذي أذنت به » إلى آخره ، ويكون مافي كل بيت لمن رمز له .

فإن قلت هو في باب إمالة حمزة والكسائي فجميعه لا يخاو عنهما أو عن أحدهما ، ولهذا يذكر ما انفرد به الكسائي . ثم يذكر ما انفقا عليه ، فيقول مع - القوى - فأمالاها ، ولو كان ما اعترض به رمزاً لما صح له هذا الضمير . إذ تقدم جماعة . فلا يتعين من يعود إليه الضمير ، وكذا يذكر ما انفرد به الدورى ، ثم يقول : ومما أمالاه ، وذلك مما يدل على أن قوله « قد انجلا » ليس برمز .

قلت : كل هذا صحيح ، معلوم أنه ليس برمز في نفس الأمر ، ولكن من حيث اصطلاحه يوم ذلك ، والله أعلم .

٣٠٠ - [وَخَيَّاهُمَا أَيْضًا وَحَقَّ تَقَاتِرُهُ وَفِي قَدْ هَدَانِي لَيْسَ أَمْرُكَ مُشْكِلًا]

أراد سَوَاءَ تَخْيِيلُهُمْ^(١) فِي الْجَانِيَةِ وَحَقَّ تَقَاتِرُهُ^(٢) .

في آل عمران ، ووافق حمزة الكسائي على إمالة الأول فيها . وهو قوله تعالى :

(إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقْيَةً^(٣)) .

لأنه رسم بالياء في الأول ، وفي الثاني بالألف ، فاتبع الرسم فيهما ، وكلاهما من ذوات الياء ، والأصل تقيّة .

(وَقَدْ هَدَانِ)^(١) .

في أول الأنعام ، وصوابه في البيت بغير ياء ، لأن قراءة الكسائي كذلك ؛ والبيت متزن بالقبض وقبده بقدر احتراز آمن الذي في آخر السورة .

(قُلْ إِنِّي هَدَانِي^(٢)) وفي الزمر - لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي^(٣) .

فإن ذلك ممال لحزمة والكسائي معا ، على أصلهما ، والياء فيهما ثابتة بإجماعهم .

٣٠١ - [وَفِي الْكَهْفِ أَنَسَانِي وَمَنْ قَبْلُ جَاءَ مِنْ عَصَايَ وَأَوْصَانِي بِمَرْيَمَ يُجْتَلَى]
أراد (وَمَا أَنَسَانِي) .

ومن قبل الكهف جاء في إبراهيم :

(وَمَنْ عَصَايَ^(٤) - وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ^(٥))

في مريم ويجتلى ليس برمز :

٣٠٢ - [وَفِيهَا وَفِي طَرَسِ آتَانِي الَّذِي أَذَعْتُ بِهِ حَقًّا تَضَوَّعَ مِنْدَلًا]
أى وفي مريم والنمل لفظ :

(آتَانِي - بريد - آتَانِي الْكِتَابِ^(٦) - آتَانِي اللَّهَ^(٧)) .

بخلاف الذى في هود ، فإنه ممال لهما ، وقوله أذعت به أى أفشيت به من قوله تعالى :

(وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ^(٨)) .

أى أفشوه ، والمراد أنى جهدت بالنص على إمانته ، ولم أسر ذلك ، ولكن في اللفظ إشكال ، لأنه إن كان فعل هذا قبل هذا الكلام ، فأين ذكره ، وإن كان مافعله إلا بهذا الكلام لم تصح هذه العبارة ، لأن حق ما يوصل به الذى يكرن معلوما للمخاطب : وهذا لم يعلمه بعد إلا من هذه العبارة ، فإن جاز ذلك فينبغى أن يجوز أن يقال : جاءنى الذى أكرمته ، ويكون إكرامك له لم يعرف إلا من هذا اللفظ ، وهذا لا يجوز ، فالوجه في هذا أن يقال : الذى : مفعول فعل مقدر ، وتضرع : محذوف إحدى تائيه ، وهو مضارع لاماض ، وتقدير الكلام خذ هذا الذى أذعت به ، لكى تتضوع أنت ، أى تفوح رائحة عملك مشبها مندلا ، والمندل نوع من الطيب ، وموضع في بلاد الهند ، ينسب إليه العطر ، وقيل المندل : العود الهندى .

(٣) سورة الزمر ، آية : ٥٧

(٦) سورة مريم ، آية : ٣٠

(٢) سورة الأنعام ، آية : ١٦١

(٥) سورة مريم آية : ٣١

(٨) سورة النساء ، آية : ٨٣

(١) آية : ٨٠

(٤) سورة إبراهيم ، آية : ٣٦

(٧) سورة النمل ، آية : ٣٦

٣٠٣ - [وَحَرَفُ تَلَاَهَا مَعَ طَحَاهَا وَفِي سَجَى وَحَرَفُ دَحَاهَا وَهِيَ بِالْوَاوِ تُبْتَلَا]
(تَلَاَهَا - وَطَحَاَهَا) .

في سورة والشمس :

(وَسَجَى - فِي وَ - الضحى - وَ - حَاَهَا)

في والنازعات ، وأشار بقوله : وهي بالواو إلى علة استثناء حمزة لها ، وهي كون ألفها عن واو ، وما تقدم كانت ألفه عن ياء ، ومعنى « تبثلا » تختبر ، وإنما حسن إمالتها للكسائي كونها رءوس آى ، فأميلت تبعاً لذوات الياء ؛ فهو من باب إمالة لإمالة ، ولأنها رسمت في المصحف بالياء ، كأخواتها من ذوات الياء ، فلما ألحقت بها كتابة طلباً للمشاكلة ألحقت بها إمالة لذلك ، والله أعلم .

٣٠٤ - [وَأَمَّا ضَحَّاهَا وَالضُّحَى وَالرُّبَا مَعَ الْقَوَى فَأَمَّا لَاهَا وَبِالْوَاوِ تَخْتَلَا]

تختلا أى تختبئ وتحصل ، من قولهم اختليت الخلاء ، وهو الحشيش إذا جززته وقطعته ، أمال حمزة وللکسائي هذه الأربعة ، وإن كانت من ذوات الواو ، لأن أوائلها إما مضموم أو مكسور ، فالكسر فى واحد ، وهو - الربا - والضم فى الثلاثة البواقي ، وهي رءوس آى ، ومن العرب من يثنى ما كان بهذه الصفة بالياء ، وإن كان من ذوات الواو ، فيقول : ربيان ، وضحيان : فرار من الواو إلى الياء ، لأنها أخف حيث ثقلت الحركتان ، بخلاف المفتوح الأول ؛ قال مكى مذهب الكوفيين أن يثنوا ما كان من ذوات الواو مضموم الأول أو مكسورة بالياء ، فأمالا على أصل مذهبهما ، لأنهما كوفيان ، ولم يعتبر الأصل ، وإنما أفردته الناظم بالذكر ، وإن كان داخل تحت قوله : وبما أمالاه أو آخر آى ما كما يأتى ، لأن منه ما ليس برأس آية ، وهو « الربا » وليبين أن الجميع من ذوات الواو ، والقوى : جمع قوة ، وهو رأس آية فى والنجم^(١) ولم يبق عليه إلا ذكر العلاء ، ولكنه لما كان جمع عليا ، وقد قلبت الواو فى عليا ياء ، صار كأنه من ذوات الياء ، والله أعلم .

وأما « الزنا » بالزى والنون ، فن ذوات الياء . فلم يحتج إلى ذكره لأنه ممال لهما على أصلهما .

٣٠٥ - [وَرُؤْيَاكَ مَعَ مَثْوَايَ عَنْهُ لَحْفَصِهِمْ وَنَحْيَايَ مِشْكَاةٍ هُدَايَ قَدَرِ انْجِلَا]

جميع ما فى هذا البيت تفرد بإمالة الدورى عن الكسائي ، دون أبى الحارث ، وحفص هو ، اسم أبى عمرو الدورى ، والهاء فى عنه تعود إلى الكسائي ، وأراد : ورؤياك المضاف إلى الكاف ، وهي فى أول يوسف دون المضاف إلى الياء والمعرف باللام . فهما للكسائي بكماله ، كما تقدم ، وذكر مكى وغيره أن أبى الحارث وافق الدورى فى إمالة الرؤيا حيث وقعت ، فلم يستثن المضاف إلى الكاف ، وأما مَثْوَايَ ففى يوسف :

(إِنَّهُ رَبِّى أَحْسَنَ مَثْوَايَ^(٢)) .

فلذى تفرد به الدورى هو المضاف إلى الياء ، دون قوله تعالى :

(أُرِّى مَثْوَاهُ^(٣) - وَمَثْوَاكُمْ^(٤) - وَمَثْوَاهُمْ) .

(١) سورة يوسف ، آية : ٢٢

(٢) الآية : ٢٣

(٣) الآية : ٥

(٤) سورة الأنعام ، آية : ١٢٨

فأمال الثلاثة حمزة والكسائي على أصلهما في إمالة ذوات الباء :

(وَنَحْيَا) .

المضاف إلى الباء في آخر الأنعام ، دون :

(وَنَحْيَا) .

فذاك للكسائي بكماله كما سبق :

و (مِشْكَاة)

في النور ، ووجه إمالتها الكسرة بعد الألف ، الميم أيضا كما تميل العرب شمالا ، وأما - هدى - ففي سورة البقرة وطه . أراد المضاف إلى الباء دون المضاف إلى غيرها نحو :

(فَمِهْدُكُمْ - وَهَذَا مَا - وَالْهُدَى) .

ونحوه ، فذلك ممال لحمزة والكسائي :

٣٠٦ - [وَمِمَّا أَمَالَهُ أَوْ آخِرُ آيِ مَا بَطِلَ وَآيِ النِّجْمِ كَيَ تَتَعَدَّلَا]

أى أو آخر آي القرآن الذى تراه بسورة طه ، مما أماله حمزة والكسائي على الأصول المتقدمة ، وآي : جمع آية كتمر وتمرة ، وما بمعنى الذى ، وبطه صلتها . كما تقول هرفت مبالدار ، أى الذى فيها أراد الألفات التى هى أو آخر الآيات مما جمعه لام الكلمة سواء فيها المنقلب عن الباء والمنقلب عن الواو ، إلا ما سبق استثناءه ، من أن حمزة لا يميله ، فأما الألف المبدلة من التنوين في الوقف نحو - همسا - و- ضنكا - و- نسفا - و- علما - و- عزما - فلا تمال ، لأنها لاتصير ياء في موضع ، بخلاف المنقلبة عن الواو ، فإن الفعل المبني للمفعول تنقلب فيه ألفات الواو ياء ، فآلف التنوين كآلف التثنية لإمالة فيها ، نحو :

(نِفَانَتَا هُمَا - إِلَّا أَنْ يَخَافَا - ائْتَمَتَا عَشْرَةَ) .

وأما المنون من المقصور نحو :

(هُدَى - وَسُوءَى - وَسُدَى) .

ففي الألف الموقوف عليها خلاف يأتى ذكره في آخر الباب ، ثم قال : وآي النجم ، أى أو آخر سورة والنجم ثم بين حكمة ذلك فقال : كي تتعدلا ، يعنى رءوس الآي ؛ فنصير على منهاج واحد ، وهذه حكمة ترك الإمالة أنسب لها منها ، لأن الفتح يناسب في كل المواضع الممالة وغيرها ، فإن في أو آخر الآي من السور المذكورة مالا يمال ، وليس فيها مالا يفتح .

فإن قلت : أراد بالتعديل إلحاق ذوات الواو بذوات الباء في الإمالة ، لم يتم له هذا ، لأن حمزة استثنى أربعة مواضع من رءوس الآي ؛ فلم يملها ، فلم يكن في إمالة الباقي تعديل ، ولو لم يمل الجميع حصل التعديل ، على أفى أقول : لم يكن له حاجة إلى ذكر إمالة أو آخر الآي ، لأن جميع ذلك قد علم مما تقدم من القواعد من ذوات الباء أصلا ورسما ، وقد نص على ذوات الواو منها ، فلم يبق منها شيء ، ولهذا لم يتعرض كثير من المصنفين المذكور هذه السور ، ولا ذكرها صاحب التيسير .

فلن قلت : فيها نحو :

(وَأَنْ يُخَشِّرَ النَّاسُ ضُعَىٰ^(١)) فمن أين تلم الإمامه ؟

قلت من قوله وما رسموا بالياء ، وقد نبهنا عليه ، ثم : وكذلك الملى ، ثم ذكر باقى السور ، فقال :

٣٠٧ - [وَفِي الشَّمْسِ وَالْأَعْلَىٰ وَفِي اللَّيْلِ الضُّحَىٰ وَفِي الْقَارِعَاتِ وَفِي الْفَجْرِ تَمِيلًا]

٣٠٨ - [وَمِنْ تَحْتِهَا نُمُ الْقِيَامَةِ فِي الْمَعَارِجِ لَمِنْهَا أُنْفَلَتْ عَنْهَا]

الضمير فى « تَمِيلًا » للمذكور ، ومراده تميل أى هذه السور أيضا والضمير فى « ومن تحتها » لتنازعات أراد سورة هب ، والجار والمجرور صفة موصوف محذوف ، كقوله تعالى : (وَمَا مِنْهَا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ) .

أى وفى سورة من تحت التنازعات ، ثم فى القيامة ، ثم فى المعارج ، أى وفى سورة سأل سائل ، ألا ترى كيف ذكر ما قبلها وما بعدها بحرف فى ، فجملة هذه السور إحدى عشر ، منها أربع شملت الإمامة أو آخر آياتها كلها لقبولها لذلك ، وهى :

(وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ - سُبْحِ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَىٰ - وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا - وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ)

وسبع سور دخلت الإمامة فى بعض آياتها ، وهى التى تقبل الإمامة ، وهى : طه ، والمعارج ، والقيامة ، والتنازعات ، وعبس ، والضحى ، وقرأ باسم ربك . ثم الإمامة فى الجميع ليس بعدها ضمير مؤنث إلا فى صورتين : والشمس ، والتنازعات ، أما الشمس فاستوعب ضمير المؤنث أو آخر آياتها ، وأما التنازعات ففيها الأمران مرتين ، ولم يأت آيات فى آخرهن ألف مقصورة نسقا إلا فى هذه السور ، والمنال الكثير الإنهال ، والإنهال إيراد الإبل المنهل ، ومنهلا أى موردا أو معطيا إذ يقال : أنهلت الرجل إذا أعطيته ، وانتصب على الحال ، فكأنه نادى نفسه أو جميع من يعلم العلم ، وحروف القرآن ورواياته الثابتة من ذلك ، وقد صرح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :

(خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ) .

والله أعلم .

٣٠٩ - [رَبِّى (مُحِبَّةٌ) أَعْنَى فِي الْإِشْرَاءِ ثَانِيًا سَيُؤَى وَسُدَى فِي الْوَقْفِ عَنْهُمْ نَسْبَلًا]

جميع ما فى هذا البيت إمامة محبة ، وهو من ذوات الياء ، وسدى ، من أسديت الشيء ، إذا أهملته ، ولا يمال .

(سَيُؤَى وَسُدَى)

في الوصل ، لأنهما متونان وتبنى إمالتهما في الوقت ، على خلاف يأتي ، والأرجح الإمالة على ماسنويطيه إن شاء الله تعالى ، وأراد -

(وَأَكْبَرَنَّ اللَّهُ رَمَى^(١) - فَهَوَّ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى^(٢) - مَسْكَانًا سُوَّى^(٣) - أَنْ يُفْرَكَ سُدَّى^(٤)) .

وهذه الأربعة معلوم إمالتهما لحزمة والكسائي من القواعد المقدمة ، وإنما ذكرها بعد ذلك لموافقة أبي بكر عن عاصم لهما فيها ، وكان يمكنه أن يقول رمى شعبة ، وإنما عدل عنه خوفا من وهم أن ذلك مختص بشعبة ، وهذه عادته في مثل ذلك ، على ماسيتضح فيما بعد .

قال الشيخ : « وقوله تسبلا ، أي تحبس ، يشير إلى ثبوته .

قلت : أظن معناه أبيضحت إمالته عنهم ، من سبلت الماء فتسبل ، لأن غيرهم لم يسبل إمالته ، وهو خبر أعمى ، فما بعده أي إضجاع ذلك نقل عنهم ، والإضجاع من أسماء الإمالة ، وإنما قدرت المحذوف بها لتذكير الضمير فيه وفي الإسراء في موضع الحال ، عاملها المضاف المحذوف ، أي إمالة أعمى في حال كونه في الإسراء ثانياً :

(وَسُوَّى وَسُدَّى) .

عنهم تسبل ورمى شعبة ، أي أماله شعبة ، والله أعلم :

٣٠٩ - وَرَأَى تَرَاءَى (ف) أَزَى فِي شُعْرَائِي وَأَعْمَى فِي الْإِسْرَاءِ (ح) كَمْ (صُحْبَةً) أَوَّلًا]

الماء في شعرائه تعود على الراء ، أو لفظ تراء ، لأن كل واحد منهما في السورة المذكورة ، فهو كقولك هلام زيد في داره ، ولفظ تراء وزنه تفاعل ، ففيه ألفان بينهما همزة ، الأولى زائدة ، والثانية لام الكلمة منقلبة عن ياء ، فإذا وقف عليها أميلت الثانية لحزمة والكسائي ، على أصلهما في إمالة ما كان من الألفات من ذوات الياء طرفا ، غير أن حمزة يجعل الهمزة بين بين ، على أصله ، وأضاف إلى ذلك أن إمالة الألف الأولى مجاورة للثانية ، فهو من باب إمالة الإمالة ، ولهذا لم يعمل الراء من قوله تعالى :

(فَلَمَّا تَرَأَتْهُ الْفَتَاتَانِ) (٥) .

لما لم تكن فيها إمالة تسوخ ذلك ، وليست الألف أصلية منقلبة عن ياء ، بل هي زائدة ، لأنها ألف تفاعل ولم يجاورها كسر ، فلا إمالة فيها ، ولا نظر إلى كونها بعد راء ، والعرب تستحسن إمالة الألف قبل الراء وبعدها ، نحو - ترى - و - النار - مالا تستحسنه في غير ذلك ، ولهذا أمالهما أبو عمرو ، لأن الألف في كل ذلك إما منقلبة عن ياء ، أو هي ألف تأنيث ، أو مجاورة لكسر - نحو :

(تَرَى - وَبَشَرَى - وَأَبْصَارُهُمْ) .

والراء المفتوحة تمنع الإمالة ، إلا أن يوجد أحد أسباب الإمالة ، ثم من ضرورة إمالة الألفين في تراء

(٢) سورة الإسراء ، الآية : ٧٢ .

(٤) سورة النبیمة ، الآية : ٣٦ .

(١) سورة الأنفال ، الآية : ١٧ .

(٣) سورة طه ، الآية : ٥٨ .

(٥) سورة الأنفال ، الآية : ٤٨ .

إمالة الراء والهمزة قبلها ، فبقيت الهمزة المسهلة بين ألفين ممالتين ، وهى فى نفسها مالة ، فتجاوزت أربعة أحرف مالة فى الوقف ، فإذا وصلت سقطت الألف الثانية لوجود الساكن بعدها ، فبطلت الإمالة فى الهمزة وبقيت إمالة الألف الأولى ، والراء قبلها لهمزة وحده ، فعبر الناظم عن ذلك بإمالة الراء ، لأن من ضرورتها إمالة الألف بعدها ، وهى عبارة صاحب التيسير ، ولم يذكر ذلك فى باب الإمالة ، بل فى سورة الشعراء ، فقال حمزة :

(فَلَمَّا تَرَأَ الْجُمُعَانِ ^(١)) .

بإمالة فتحة الراء ، وإذا وقف أتبعها الهمزة فأمالها مع جعلها بين بين ، على أصله ، فتصير بين ألفين ممالتين : الأولى أميلت لإمالة فتحة الراء ، والثانية أميلت لإمالة فتحة الهمزة ، ألا ترى كيف عبر عن إمالة الألفين بإمالة ما قبلهما مجازاً ، وجعلهما أصليين فى ذلك ، والحق عكس ذلك ، وهو أن ما قبل الألفين أميلاً لإمالة الألفين تبعاً لهما ، والتعبير بذلك فى الراء أقرب منه فى الهمزة ، لأن الراء فى الجملة قد أميلت ، حيث لألف مجاورة لها ، كما يأتى فى باب ترقيق الراءات فى (رءَا الْقَمَرَ) .

فى الوصل ، وبه قرأ حمزة : أمال الراء والألف بعدها ، وقد تجوز الناظم أيضاً بهذه العبارة فيه هنا عن إمالة الألف الذى بعد الراء بإمالة الراء ، فقال وراء تراء ، فاز : أى إضجاعها ، أو فاز بالإمالة ، وعبر فى سورة الأنعام فى نحو : (رءَا كَوْكَبًا - ورَأَى الْقَمَرَ) .

عن إمالة الألف بإمالة الهمزة ، فقال : وفى همزه حسن ، وقال : وقل فى الهمز خلف ، مع أن الهمز لو تجرد عن الألف لم تقع فيه إمالة أبداً ، وإنما أماله من أمال فى الوصل فى : (رءَا الْقَمَرَ) .

نظراً إلى الأصل ، ولم يعتد بعارض حذف الألف للساكن ، وسيأتى الكلام فى نحو هذا فى آخر هذا الباب ولما لم يكن هذا المذهب فى قراءة حمزة ، فى : (رءَا الْقَمَرَ) .

بل اقتصر على إمالة الراء ، فعل مثل ذلك فى : (تَرَأَا الْجُمُعَانِ) .

فى الوصل ، فأمال الراء دون الهمزة وأما : (أَعْمَى) .

الأول فى سورة الإسراء ، فأماله أبو عمرو موافقاً لصحبة وخالفهم فى الثانى ، كما سبق ، إجماعاً بين اللغتين

ولما لفرق ذكره ، وهو : أن الثاني عنده أفعل التفضيل ، فكان ألفه لم يقع طرفاً لافتقاره إلى « من » المقدرة ، وساغ ذلك لأنه من العمى المجازى ، وهو عمى القلب ، دون الحقيقى الذى هو عمى العين ، فلهذا بنى أفعل منه أى : من كان جاهلاً للحق فى الدنيا فهو فى الآخرة أجهل وأضل ، ومن أماهها أو فتحهما سوى بينهما ، وإن اختلفا فى المعنى ، لأن الألف فيهما عن ياء ، ولهم أن يقولوا ليس الثانى أفعل تفضيل ، بل هو اسم فاعل من العمى ، كالأول ، أى من كان أعمى فى الدنيا عن الحق ، فهو أعمى أيضاً فى الآخرة ، وعند هذا يجوز أن يكون من العمى المجازى ، كالأول ، ويجوز أن يكون حقيقة ، كما فى قوله تعالى فى طه :

(وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى : قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا ^(١)) ،

فهذا دليل على أنه عمى العين ، إذ كان بصيراً بها قبل ذلك ، ولم يكن المذكور بصيراً بقلبه ، وقال سبحانه فى آخر سورة الإسراء :

(وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا ^(٢)) .

فقول الناظم أولاً ليس برمز وإنما هو بيان لموضع أعمى ، فهو من تنمة بيان الحرف المختلف فيه ، وهو حال من أعمى ، أى وإمالة أعمى أولاً فى الإسراء حكم صحبة ، فهو من القبيل الذى جاء الرمز فيه متوسطاً فى أثناء التقييد ، كما نهينا عليه فى شرح الخطبة ، مثل قوله : داروا قصر مع مضعفة ، وقد فصل الناظم بمسئلة - تراء - بين لفظى أعمى فى الإسراء ، ولو اتصلا لكان أولى ، فيقول :

واعمى فى الاسراء ولا حكم صحبة وراء تراء بالإمالة فصلا

فيجىء الرمز لأعمى بعد كمال قيده بقوله أولاً ، ولولا أن همزة تراء لاتمال إلا فى الوقف ، لقلت وراء تراء فاز والهمز شمالاً ، والله أعلم :

٣١٠ - [وَمَا بَعْدَ رَأْيِ (شَ) اِعَ (حُ) كَمَا وَحَفْصُهُمْ

يُؤَالِي بِمَجْرَاهَا وَفِي هُودَ أَنْزَلَ]

حكماً تمييز ، أى ما وقع من الألفات بعد راء ، فقل شاع حكمه فى الإمالة ، وذلك لما ذكرته من مجاورتها للراء ، قال الكسائى : للعرب فى كسر الراء رأى ليس لها فى غيره ، وروى عن أبى عمرو أنه قال : أدركت أصحاب ابن مجاهد وهم لا يكسرون شيئاً من القرآن إلا نحو :

(وَمَا أَدْرَاكَ - وَأَفْتَرَى - وَتَرَى) .

أى أمال ذلك حمزة والكسائى وأبو عمرو ، ومثاله :

(ذِكْرَى - وَ - اشْتَرَى - وَ - النَّصَارَى - وَ - الْقَمَر) .

وتابعهم حفص فى إمالة :

(مَجْرِيهَا) .

فى سورة هود ، ولم يمل غيره ، وهو حمزة والكسائى بقراءتها بفتح الميم ، كما باقى فى السورة ، وغيرهم بالضم ، وأما إمالة ألف مرساها فله حمزة والكسائى على أصلهما ، لأنها عن ياء ، ولم تجاور راء ، وقوله : يوالى أى يتابع ، ووجه الكلام : وحفص يوالىهم ، فنقل الضمير من يوالى إلى حفص ، فقال وحفصهم يوالى ، والكل صواب ، وجعل فى هذا البيت الإمالة لما بعد الراء ، وهو الألف على ما ذكرنا ، أن هذا هو الحق فى التعبير عن ذلك ، وإمالة الراء قبل الألف تبع لها ، وما ذكره فى إمالة :
(تَرَاءَا) .

مجاز ، والله أعلم :

٣١١ - [نَأَى (شَ) رَزَعُ يُ (مَن) بِاخْتِلَافٍ وَشُعْبَةٍ

فى الإِسْرَاءِ وَهُمْ وَالنُّونُ (ضَ) وَه (سَ) نَأَى (تَ) لَأ]

أى إمالة ألف - نأى - شرع بمن لأنها عن ياء ، والمشهور عن السوسى الفتح ، ووافقهم شعبة على إمالتها فى سورة الإسراء دون فصلت ، فلهذا قال : وهم ، أى وهم وشعبة أمالوا التى فى سبحان ، وإنما احتاج إلى قوله : وهم ، لما ذكرناه فى قوله : رعى شعبة ، ولم يقل شعبة ، ثم قال : والنون ، يعنى إمالة النون من - نأى - أمالها خلف والكسائى لأجل إمالة ما بعدها ، وهو سبب من أسباب الإمالة ، وأسباب الإمالة التى يذكرها أهل العربية هى انقلاب الألف عن الياء ، أو عن كسرة ، أو مجاورتها لواحدة منها ، أو إمالة ، ولم يأت ذلك للقراء فى غير هذا الحرف ، فلم يقرأ :
(هَدَى - ولا - رعى - ولا - نهار) .

ولا نحو ذلك فى هذه الطرق المشهورة ، وقوله ، والنون : مبتدأ ، وضوء سنا خبره ، أى إمالة النون وضوء أى ذات وضوء ، أى لها وجه ظاهر مضىء ، وأضافه إلى السنا ، ومعناه الضوء لاختلاف اللفظين ، نحو :

* كَجَلُودٍ صَخْرٍ خَطَهُ السَّيْلُ مِنْ عَلٍ *

وتلا : خبر بعد خبر ، ومعناه تبع ، أى أميل تبعا لما بعده ، لابتطريق الأصالة ، ويجوز نصب وضوء سنا بقوله تلا ، ويكون تلا وحده خبر المبتدأ ، والثناء على هذا الإمالة ما بعد النون ، والله أعلم :

٣١٢ - [إِنَاهُ (لَ) هُ (شَ) أَفِ وَقُلْ أَوْ كِلَاهُمَا

(شَ) نَأَ وَلِكُنْزٍ أَوْ لِيَكُنْ تَمِيلًا]

أى لإمالاته دليل شاف ، وهو أن ألفه منقلبة عن ياء : من أنى يأتى ، بمعنى آنيئين ، أى حان يحين ، ومنه قول الشاعر فجمع بين اللفظين :

أَكُنَّا يَنْزِلِي أَنْ تَقْضَى عَمَائِي وَأَعْرِضْ عَنْ كَلْبِي : بَلَى قَدْ أَنَا لِيَا

وقال الله تعالى :

(أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا ^(١)) .

وأصل أنا أنى تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا ، فقال : أنا الطعام يأنى إناء ، إذا بلغ حال النضج ، فغنى قوله تعالى غير ناظرين إناه ، أى غير متحينين وقت نضجه وإدراكه ، فأمال ألف إناه هشام مع حمزة والكسائي ، وأما كلاهما فى سبحان ، فوجه إمالة ألفه كسرة الكاف إن قلنا : إن الألف منقلبة عن واو ؛ ولا يضرنا حجز اللام بينهما ، كما أمالت العرب عماد ، وإن قلنا ألفه عن ياء فظاهر ، فلهذا قال : ولعسر أولياء تميلا ، وقياس هذا أن تمال كلنا إذا وقف عليها من قوله :

(كَلَّمَا الْجَنَّتَيْنِ ^(٢)) .

ولأنها على وزن فعلى عند قوم ، قال الداني فى كتاب الإمالة : يجوز إمالتها مشبعة وغير مشبعة ، فى مذهب من تقدم ، وعامة القراء وأهل الأداء على القول الأول ، يعنى عدم الإمالة ، والله أعلم .
وذكر مكى أيضا فيها الوجهين ، وإنما احتاج الناظم إلى ذكر الإمالة فى كلمة كلاهما ، خوفا من عدم دخولها فى قاعدة ذوات الياء ، على قولنا إنها من ذوات الواو ، ولم ترسم بالياء ، فنص عليها لذلك ، وإلا فلم يوافق حمزة والكسائي على إمالتها غيرهما ، ولم يذكر من قوله رعى صحبة إلى هاهنا ، إلا المواضع التى وافقهما على الإمالة فيها غيرهما ، مما لو تركه لاندرج فيما سبق ، وأما راء :

(تَرَاءَا) .

فلا اندراج لها فيما تقدم ، فنص عليها لحمزة وحده ، والله أعلم :

٣١٣ - [وَذُو الرِّاءِ وَرَشٌّ بَيْنَ بَيْنَ وَفَى أَرَا كَهُمْ وَذَوَاتِ النِّيَالِهِ اُخْلَفُ جُمَّلَا]

شرح يبين مذهب ورش عن نافع ، وجميع إمالاته فى القرآن بين بين ، إلا الهاء من :

(طَهَ) .

فإنها إمالة محضة ، على ماسيأتى فى أول سورة يونس ، وصفة إمالة بين بين : أن يكون بين لفظى الفتح والإمالة المحضة ، كما تقول فى همزة بين بين : إنها بين لفظى الحمز وحرف المد ، فلا هى همزة ولا حرف مد ؛ فكذا هنا ، لاهى فتح ولا إمالة ، وأكثر الناس ممن سمعنا قراءتهم أو بلغنا عنهم يلفظون بها على لفظ الإمالة المحضة ، ويعملون الفرق بين المحضة وبين بين : رفع الصوت بالمحضة وخفضه بين بين ، وهذا خطأ ظاهر ، فلا أثر لرفع الصوت وخفضه فى ذلك مادامت الحقيقة واحدة ، وإنما الغرض : تمييز حقيقة المحضة من حقيقة بين ، وهو ما ذكرناه ، فلفظ الصوت بين بين يظهر على صورة اللفظ بترقيق الرآت ، وقد أطلق العلماء على ترقيق الرآت لفظ بين بين ، فدل على ما ذكرناه ، وإن كان الأمر فى اتصاحه لا يحتاج إلى شاهد :

قال صاحب التيسير : اعلم أن ورشا كان يميل فتحة الراء قليلا بين اللفظين :

وقال في باب الإمالة : وقرأ ورش جميع ذلك بين اللفظين ، فعبر في البابين بعبارة واحدة ، فدل على اتحاد الحقيقة فيهما ، وكذا ذكر في كتاب الإمالة هو وأبو الطيب ابن غلبون قبله .

ومعنى قوله وذو الراء ورش ، أى يقرؤه ورش بين بين ،

ومعنى قولهم بين بين ، وبين اللفظين واحد :

واللفظان هما الفتح والإمالة : أى بين هذا وبين هذا ، وهو معنى قول مكى : هو صوت بين صوتين ، وحكى ابن مهران عن خلف ، قال : سمعت الفراء النحوى : « يحكى ابن زياد » يقول : أفرط عاصم في الفتح ، وأفرط حزة في الكسر .

قال : وأحب إلى أن تكون القراءة بين ذلك :

قال : خلف ، فقلت له : ومن يطبق هذا ؟ قال : كذلك ينبغي أن تكون القراءة ، بين الفتح والكسر ، مثل قراءة أبى عمرو رحمه الله ، وإنما يترك ذلك من يتركه لما لا يقدر عليه ، لأنه أمر صعب شديد :

قلت : صدق ، ولصعوبته غلب على ألسنة الناس جعله كالإمالة المحضة ، وفرقوا بينهما برفع الصوت وخفضه ، وهو خطأ ، وأسهل ما يظهر فيه إمالة بين بين : الراء ، فهو في نحو :

(ذِ كَرَى) .

أشد بيانا ، فافهم ذلك وابن عليه :

وعنى الناظم بقوله : وذو الراء ؛ ما كانت الألف المائلة المتطرفة فيه بعد الراء ، نحو :

(قَدْ نَرَى - وَ - الْقَرَى) .

وهو الذى وافق أبو عمرو وحمة والكسائى في إمالة في قوله : وما بعد راء شاع حكما ، ولا يدخل في ذلك

ما بعد راء :

(تَرَاءُ الْجُمُعَانِ ^(١)) .

فإنها ليست بمنطرفة ، ولكنها واردة على إطلاقه ، فإنه لم يقبدها بالألف المتطرفة ، كما لم يقيد ألفات ذوات الياء في أول الباب ، وأما قوله تعالى :

(وَلَوْ أَرَأَاكُمْ كَثِيرًا ^(٢)) .

فمن ورش فيه وجهان : الفتح ، وبين بين ، والفتح رواية المصريين ، لبعد الألف عن الطرف ، لكثرة الحروف المتصلة بها بعدها ، والوجهان جاريان له في ذوات الياء ، والصحيح وجه بين بين ، وعليه الأكثر :

قال في التيسير : وهو الذى لا يوجد نص بخلافه عنه ، وقال في موضع آخر : وهو الصحيح الذى يؤخذ به رواية وتلاوة :

وليس يريد الناظم بقوله « ذوات الياء » تخصيص الحكم بالألفات المنقلبات عن الياء ، فإن إمالة ورش أعم

(٢) سورة الأنفال ، الآية : ٤٣ .

(١) سورة الشعراء ، الآية : ٦١ .

من ذلك ، فالأولى حمله على ذلك ؛ وعلى المرسوم بالياء مطلقا ، مما أماله حمزة والكسائي ، أو تفرد به الكسائي أو الدورى عنه ، أو زاد مع حمزة والكسائي في إمالته غيرهما ، نحو :

(رَمَى - وَ - أَعْمَى - وَ - نَأَى - وَ - إِنَاهُ) .

ودخل في ذلك ما فيه ألف التانيث من فعلى وفعالى ، كيف تحركت الفاء ، وكذلك :

(أَلَّ - وَ - مَتَّى - وَ - عَسَى - وَ - بَلَى -) .

وكل ثلاثى زائد :

كـ (أَزْكَى - وَ - تَدَعَى - وَ - كَذَا - وَ - خَطَا - وَ - مُزْجَاة - وَ - تَقَاة - وَ - حَقَّ تَقَانِهِ - وَ - الرَّبَا - وَ - كَيْفَ أُنْتُ - وَ - مَشَوَى - وَ - نَحْيَاى - وَ - هُدَاى) .

وقد نص على ذلك كله أبو عمرو الداني في كتاب الإمالة ، مفرقا في أبوابه ، وكشفت الأبواب التي فيها ذوات الواو مما جازت إمالته لحمزة والكسائي ، أو الكسائي وحده ، فوجدته لم يذكر لورش بين بين ، في :

(مِشْكَاة - وَ - مَرَضَاة - وَ - كِلَاهَا - وَ - أَمَّا - تَلَاهَا - وَ - دَحَاهَا - وَ - طَحَاهَا) .

فساقها في باب فعل المعتل اللام ، نحو :

(أَتَى - وَ - سَمَى - وَ - قَصَى - وَ - سَجَى) .

وقال في آخره : وقرأ نافع الباب كله على نحو ما تقدم من الاختلاف عنه في ذوات الياء ، وأقرأني ابن غلبون لورش بفتح جميع ذلك ، إلا ما وقع منه رأس آية في سورة ، أو آخر آيها على ياء ، وليس بعد الياء كناية مؤنث ، فإنه بين اللفظين :

قلت : فخرج من مذهب ابن غلبون أن ورشا يميل :

(سَجَى) .

في سورة والضحى ، لأنه رأس آية ، وليس في آخرها هاء ، ولا يميل :

(دَحَاهَا - وَ - تَلَاهَا - وَ - طَحَاهَا) .

ويميل الجميع على الرواية الأولى ومنوضح ذلك أيضا في البيت الآتي ، وأما ما كسر أوله أو هم من ذوات الواو ، وهو الذى اتفق حمزة والكسائي على إمالته ، وهو :

(ضُحَاهَا - وَ - الضُّحَى - وَ - الرِّبَا - وَ - الْفُؤَى) .

ففيه نظر ، فإن الداني جمع في باب واحد من كتاب الإمالة ذكر الأسماء المقصورة في القرآن ، سواء انفتح أولها ، نحو :

(الْهُؤَى - وَ - فُتَاهَا) .

أو انكسر نحو :

(الرَّبَا - وَالزَّنَا) .

أو انضم نحو :

(الْمُدَى - وَالضُّحَى - وَالْقَوَى) .

وقال في آخره : وقرأ نافع جميع ذلك على ما تقدم من الاختلاف عنه في باب فعل :
واقرائى ابن غلبون لورش ما كان من ذلك فيه راء أو وقع رأس آية ولم يتصل بها ضمير مؤنث بين اللفظين
وما عدا ذلك بإخلاص الفتح .

قلت : فحصل لنا من ظاهر مجموع ذلك أن رءوس الآى مما لاهاء فيه تمال بلا خلاف :
(كالضُّحَى - وَ - الْقَوَى) .

وما فيه الهاء من رءوس الآى كالذى لاهاء فيه من غير رءوس الآى ففيه الوجهان :

كَ (ضُحَاكَهَا - وَ - تَلَاهَا - وَ - جَلَاهَا - وَ - بَنَاهَا) .

واستخراج ذلك من كتاب التيسير مشكل ، فإنه ذكر ذوات الياء ، ثم قال : وقرأ ورش جميع ذلك بين
اللفظين ، إلا ما كان من ذلك في سورة أواخر آيها ، على هاء ، فإنه أخلص الفتح فيه ، على خلاف بين أهل
الأداء في ذلك :

هذا ، مالم يكن في ذلك راء ، يعنى فإنه يميله بلا خلاف بين بين ، نحو :

(ذِكْرَاهَا - كما يميل - ذِكْرَى) .

في غير رءوس الآى ، وهو داخل في قوله : وذو الراء ورش بين بين ، ثم ذكر صاحب التيسير ما انفرد
الكسائى بإماتته ، وفيه أربع كلمات من ذوات الواو :

(سَجَى - وَ - دَحَاها - وَ - تَلَاهَا - وَ - طَحَاها - وفيه - مَرَضَاة) .

وذكر في الفصل بعينه ما اتفقا عليه من إمالة :

(الضُّحَى - وَ - الرَّبَا - وَ - كِلَاهُمَا) .

ثم قال : وقد تقدم مذهب ورش في ذوات الياء ، وهذه العبارة محتمل معنيين :

أحدهما أن يريد أنه فعل في هذا الفصل ما فعله في ذوات الياء ، فيلزم من ذلك أنه يميل :

(مَرَضَاة - وَ - كِلَاهُمَا - كما يميل - الرَّبَا - وَ - الضُّحَى - وَ - سَجَى - وَ - دَحَاها) .

ولم أره في كتاب الإمالة ذكر لورش إمالة فيهما :

والثانى أن يريد أنه أمال من هذا الفصل ما كان من ذوات الياء كما تقدم ، فيلزم من ذلك أن لا يميل ذوات
الواو في رءوس الآى ، ولا الربَا ، وقد ذكرنا عبارته من كتاب الإمالة ، وهى تقتضى إمالة ذلك ، ثم ذكر
صاحب التيسير ما انفرد الدورى بإمالاته ، ثم قال : وفتح الباقون ذلك كله ، إلا قوله عز وجل :

(رُيَاكَ).

فإن أبا عمرو وورشاً يقرآنه بين بين ، على أصلهما ، ولم يستثن :
(مَثَوَايَ - ولا - نَحْيَايَ - و - هَذَايَ).

وهى إمالة لورش بين بين ، لأنها من ذوات الباء ، فأعمل على ما ذكره في كتاب الإمالة فإنه بين فيه مذهب ورش في كل فصل وباب وحرف ، وأما :
(الْمُتَنِيَا - و - الْمُكَلِّيَا).

فعمالان ، إذ أنهما من باب فعلى ؛ إلا أنهما من ذوات الواو ، ولم يرهما بالياء ، فلا يمكن إدخالهما في قوله وذوات اليا ، فإنهما ليسا من ذوات الباء أصلاً ولا رسماً ، وإنما هما منها إلحاقاً ، فإن ألفهما ألف تأنيث ترجع ياء في التثنية والجمع ، والله أعلم .

فهذا البيت والذي بعده من مشكلات هذه القصيدة ، واستخراج مذهب ورش منهما صعب ، لاسيما إذا أريد ضبط مواضع الوفاق والخلاف ، وقد تخيلنا في إدخال كثير مما أماله في قوله ذوات اليا باعتبار الأصل والرسم ، والإلحاق ، وأما كل ما أماله من ذوات الواو فهو رأس آية سيأتي بيانه وشرحه في البيت الآتي ، لإلفظ (الرَّبَا).

فإنه ليس برأس آية ، وفي إمالته نظر هن ورش ، على ما دل عليه كلام الداني في كتب الإمالة ، ولكنه نص في كتاب إيجاز البيان على أن جميع ما كان من ذوات الواو في الأسماء والأفعال نحو :

(الصَّمَا - و - الرَّبَا - و - عَصَايَ - و - سَنَا بَرَقِي - و - شَفَا جُرْفِي - و - مَرَضَاةِ اللَّهِ - و - خَلَا - و - عَنَّا - و - دَعَا - و - بَدَا - و - دَنَا - و - حَلَا - و - مَا زَكَا).

فورش يخلص الفتح في جميعه إلا ما وقع آخر آية ، فهو :
(الضَّحَى - و - سَجَى - وكذا - وَأَنْ يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحَى^(١)).

هند الوقف والله أعلم .

٣١٤ - [وَأَكْبَرُ رُءُوسُ الْآيِ قَدْ قُلْ فَفَتْحُهَا لَهُ غَيْرَ مَا هَا فِيهِ وَأَحْضَرُ مُكَمَّلًا]

يعنى أن رءوس الآي لا يجرى فيها الخلاف المذكور ، بل قراءته لها على وجه واحد ، وهو بين اللفظين ، وعبر عن ذلك بقوله : قد قل ففتحها ، يعنى أنه قلله بشيء من الإمالة ، وقد عبر عن إمالة بين بين بالقليل في مواضع ، كقوله : وورش جميع الباب كان مقللاً ، والتقليل جادل فيصلاً ، وقلل في جود ، وعن عثمان في الكل قللاً ، وأراد برءوس الآي : جميع ما في السور المذكورة الإحدى عشرة ، سواء كان من ذوات الواو ، أو من ذوات الباء ، وقد نص الداني على ذلك في كتاب : إيجاز البيان ، وإنما لم يبيح وجه الفتح فيها لإرادة أن تنفق ألفاظها ، ولا يختلف ما يقبل الإمالة منها ، وذلك أن منها ما فيه راء ، نحو :

(١) سورة طه ، الآية ٩٠ .

(الزئى - و - الكُبرى) .

وذاك مال لورش بلا خلاف ، فأجرى الباقي مجراه لئانى الجميع على نمط واحد ، ثم استثنى من ذلك مافيه هاء ، أى غير مافيه لفظ هاء ، نحو :

(ذِ كْرَاهَا - و - بَنَاهَا - و - طَحَاهَا) .

وهذا التقدير أولى من أن يقول : تقديره غير ماهاه فيه ، أى مافيه هاء بالمد ، لما يلزم فى ذلك من قصر الممدود والابتداء بالنكبة من غير ضرورة إلى ذلك ، ولأنه يومهم أيضا استثناء مافيه مطلق الهاء ، فيدخل فى ذلك هاء المذكور ، نحو :

(تَقَوَّاهُمْ - و - ذِ كْرَاهُمْ) .

ولنما المراد هاء ضمير المؤنث :

قال الشيخ : وهو ينقسم على ثلاثة أقسام : مالا خلاف عنه فى إمالته نحو :
(ذِ كْرَاهَا) .

وذلك داخل فى قوله : وذو الرء ورش بين بين :

ومالا خلاف عنه فى فتحه ، نحو :

(ضَحَّاهَا) .

وشبهه من ذوات الواو :

وما فيه الوجهان ، وهو : ما كان من ذوات الياء :

قلت : وتبع الشيخ غيره فى ذلك ، وعندى أنه سوى بين جميع مافيه الهاء ، سواء كانت ألفه عن ياء أو واو ، فيكون فى الجميع وجهان ، وقد تقدم ما دل على ذلك من كلام الدانى فى كتاب الإمامة ، وقال أيضا فى الكتاب المذكور : اختلف الرواة وأهل الأداء عن ورش فى الفواصل إذا كن على كناية المؤنث ، نحو آى :

(وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا) .

وبعض آى :

(وَالنَّازِعَاتِ) .

فأقرأنى ذلك أبو الحسن عن قراءته باخلاص الفتح ، وكذلك رواه عن ورش : أحمد بن صالح ، وأقرأنيه أبو القاسم وأبو الفتح عن قراءتهما بإمالة بين بين ، وذلك قياس رواية أبى الأزهر وأبى يعقوب وداود عن ورش : قلت : وجه المغايرة بين مافيه ضمير المؤنث وغيره من رموس الآى : أن الألف فى :

(ضَحَّاهَا) .

ونحوه ليست طرفا للكلمة يحصل بإمالتها مشاكلة رموس الآى ، بل المشاكلة حاصلة بضمير المؤنث ، فلم

تكن حاجة إلى إمالة الألف قبله ، فصارت الكلمة كغيرها مما ليس برأس آية ، فجرى فيها الخلاف ، ومن سوى في الإمالة بين :

(ضُجَّاهَا - و - الضُّحَى) .

قصد قوة المشاكلة بالإمالة وضمير المؤنث ، فتقع المشاكلة طرفا ووسطا ، وقوله : فاحضر مكملًا ، أى لا تغب عنه ، فالمذكور مكمل البيان ، فيكون مكملًا مفعولًا به ، أى احضر كلامًا مكملًا ، أو يكون التقدير احضر رجلاً مكملًا في هذا العلم يفهمك إياه ، أى لا تقصد ولا تقلد إلا مكمل الأوصاف ، كما لا شرعيًا ، معتادًا ، فالكمال المطلق إنما هو لله عز وجل ، ويجوز أن يكون مكملًا نعت مصدر محذوف ، أو حالًا ، أى احضر حضورًا مكملًا ، أى لا تكن حاضرًا بيدنك ، غائبًا بذهنك وخاطرك ، أو احضر في حال كونك مكملًا ، أى بجملتك من القلب والقالب ، والله أعلم :

ولما قال ذلك - على أى معنى قصده من هذه المعاني - لصعوبة ضبط مذهب ورش هنا ، فأشار إلى تفهمه والبحث عنه وإلقاء السمع لما يقوله الخبير به ، وقد تخلص من مجموع ما تقدم : أن ورشًا يميل بين اللفظين كل ألف بعد راء ، ورعوس الآى غير المؤنثة بلا خلاف ، وفي المؤنثة الخالية من الراء ، وفي كلمة :

(أَرَا كَهْمُ) .

وفي ذوات الياء انقلابًا أو رسماً أو إلحاقًا بخلاف ، ولا يميل :

(مَرَضَاة - ولا - كِلَا - ولا - كَمِشْكَاة - ولا - الرُّبَا) .

من مجموع ما تقدم إمالاته ، وباقي ما تقدم لورش على التفصيل المذكور ، ووقع لى فى ضبط ذلك بيتان ، فقلت :

وذو الراء ورش بين بين وفي رعو س الآى سوى اللاتى تحصيلًا

بها وأراكهم وذى اليا خلافهم كلا والربا مرضاة مشكاة أهملًا

فذكر أولا ما يميله بلا خلاف ، ثم ما فيه وجهان ، ثم ما امتنع إمالاته ، والله أعلم :

٣١٥ - [وَكَيْفَ أَتَتْ فَعْلَى وَآخِرُ آيِ مَا تَقَدَّمَ لِلْبَعْضِ سِوَى رَأْهَا اِعْتِلَا]

أى وأميل لأبى عمرو بين بين : فعلى ، كيف أتت ، بفتح الفاء ، نحو : تقوى - و - شتى - و - يحيى - أو بكسرهما ، نحو : لإحدى - و - عيسى - أو بضمهما نحو : الحسنى - و - موسى - وكذا أواخر الآى من السور المقدم ذكرها ، وعطف ذلك على قراءة ورش ، فلم أنها بين اللفظين فلا يزال فى ذلك إلى أن يذكر الإمالة لحزمة مثل : ما أنه قال ، وإدغام باء الجزم ، وعطف عليها مسائل أخر ، ولم يذكر الإدغام ، فحملت عليه إلى أن قال : ويس أظهر ، وعطف المسائل إلى آخر الباب ، وحمل الجميع على الإظهار ، وقوله : سوى راءها اعتلا ، أى سوى ما وقع من بابى : فعلى ، ورعوس الآى ، بالراء قبل الألف ، نحو :

(ذِكْرِي - وَمَا كُفَّا ظَالِمِينَ ^(١) - هُدًى وَبُشْرَى ^(٢) - رُسُلَنَا تَتَرَى ^(٣) - وَمَا نَحْتِ التَّرى ^(٤) -
و- مَكَارِبُ أُخْرَى ^(٥) - وَقَدْ خَابَ مِنْ أَفْرى ^(٦)) .

فإنه يميله إمالة محضة على ما تقدم له من ذلك في قوله وما بعد راء شاع حكما ، فالضمير في راءها يعود على فعلى ، وعلى آخر آى : ما تقدم ، وقصر لفظ الراء ضرورة ، كما قصر الباء من قوله ، وذوات اليا له الخلف ، وفي جهلا ضمير يعود على الخلف ، ويجوز أن تكون الألف فيه للتنبيه ، لأن معنى الخلف وجهان ، فكأنه قال وجهان جهلا ، كما قال ذلك في باب المد والقصر ؛ وقوله اعتلا الضمير فيه عائد على الراء ، أى اعتلا في الإمالة أو يعود على الإضجاع ، أى اعتلت الإمالة فيه ، فكانت محضة ، وقد اختلعت في سبعة مواضع من تلك السور أهي رأس آية أم لا ، فينبى مذهب أبى عمرو وورش على ذلك الأول في طه :
(وَلَقَدْ أَوحَيْنَا إِلَى مُوسَى ^(٧)) .

عدها الشامى وحده ، والثانى فيها أيضا :

(هَذَا إِلَهُكُمْ وَإِلَهُ مُوسَى) .

عدها المدنى الأول ، والكوفى والثالث فيها أيضا :

(فَأَمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى ^(٨)) .

لم يعدها الكوفى ، والرابع فى والنجم :

(فَأَعْرِضْ عَنْ مَنْ تَوَلَّى ^(٩)) .

عدها الشامى ، والخامس فى والنازعات :

(فَأَمَّا مَنْ طَغَى) .

لم يعدها المدنى والساس فى والليل :

(إِلَّا أَبْقَاءَ وَجْهَ رَبِّهِ الْأَعْلَى) .

لم يعدها بعض أهل العدد ، وهو غلط ، والسابع فى اقرأ :

(أَرَأَيْتَ الَّذِى يَنْهَى) .

تركها الشامى ، وليس قوله :

(٢) سورة البقرة ، آية : ٩٧ .

(٤) سورة طه ، آية : ٦ .

(٦) سورة طه ، آية : ٦١ .

(٨) سورة البقرة ، آية : ٢٨ .

(١) سورة الشعراء ، آية : ٢٠٩ .

(٣) سورة المؤمنون ، آية : ٤٤ .

(٥) سورة طه ، آية : ١٨ .

(٧) سورة طه ، آية : ٨٨ .

(٩) سورة النجم ، آية : ٢٩٠ .

(فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ) .

في سورة والليل برأس آية ، وقوله تعالى :

(فَأُولَئِكَ لَهُمْ - أُولَئِكَ لَكَ فَأُولَئِكَ) .

قبل : هو أفعل ، وقبل : هو فعل ، وقوله تعالى :

(يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلَى عَنْ مَوْلَى) .

هو مفعول وليس فعل ، قال مكي :

واختلف عنه في :

(يَحْيَى) .

فذهب الشيخ أنه بين اللفظين ، وغيره يقول بالفتح ، لأنه يفعل :

قلت : يعني يحيى اسم النبي عليه الصلاة والسلام ، وأما نحو :

(وَيَحْيَى مَنْ حَيٌّ) .

فهو يلعل بلا خلاف :

(كَيْسَعَى - و - يَحْيَى - وَيَصَلَّى) فاعلم ذلك .

٣١٦ - [وَيَا وَيَلْتَى أَنِّي وَيَا حَسْرَتِي (ط) وَوَا] وَعَنْ غَيْرِهِ قَدْهَا وَيَا أَسْفَى الْمَلَأَ

يعني أن الدوري عن أبي عمرو أمال هذه الكلم الأربع بين بين ، وهذا الحكم منقول في التيسير وغيره عن أبي عمرو للبصري نفسه ، لكنه قال من طريق أهل العراق ، وذلك طريق الدوري ، قال : ومن طريق أهل الرقة بالفتح ، يعني طريق السوسي ، وروى عنه فتحها ، وروى فتح :

(يَا أَسْفَى) .

ولإمالة الثلاثة الباقية ، وهذه طريق أبي الحسن ابن غلبون والدة أبي الطيب ، فلهذا اختزل الناظم :

(يَا أَسْفَى) :

عن أخواتها ، وألحقها بها ، أرادوا يا أسفى كذلك ، وكأنه أثار بقوله طووا إلى ذلك ، أي طووه ولم يظهره لإظهار غيره ، فوقع فيه اختلاف كثير ، ثم قال : وعن غير الدوري قسها على أصولهم ، فتميل لحمزة والكسائي ، لأن الجميع من ذوات الياء رسما وقد تقدم الكلام في :

(أَلَى) .

والألف في :

(وَيَلْتَى - و - حَسْرَتِي - و - أَسْفَى) .

منقلبة عن ياء ، والأصل إضافة هذه الكلمات إلى ياء المتكلم ، وتميل لورش بين اللفظين على أصله في ذوات

الباء ، بخلاف عنه ، وافتح للباقيين ، وإن كان ظاهر ما في التيسير أن ورشا لا يميلها ، لأنه ذكر مذهب أبي عمرو ثم قال : وأمال ذلك حمزة والكسائي على أصلهما ، وقرأه الباقون بإخلاص الفتح في جميع ما تقدم ، وقوله : والعلا ، صفة لهذه الكلمات ، أى هى العلا ، ولو قال وبأسنى على لكان أحسن ، لأنه لفظ القرآن :

فإن قلت : إنما عدل عنه اثلا يلتبس ، ويوهم أن على من جملة الكلمات المائلة ، وأن التقدير : وبأسفاو على : قلت : زال هذا الإلباس بنصه فيما سبق على أن على لاتعمال : سلمنا الإلباس ، لكننا نقول الإلباس أيضا واقع في قوله العلا ، فإنه من ألفاظ القرآن أيضا ، فيقال له لعله أراد : والعلا ، ولفظ العلا لا يختص الدورى بإمائه بين اللفظين ، بل ذلك لأبى عمرو بكماله ولوروش ، لأنها رأس آية ، ثم إنه يلتبس أيضا من وجه آخر ، لأنه يوهم أنه رمز لتافع في وبأسنى ، وتكون الواو في وبأسنى للفصل ، والله أعلم :

٣١٧ - [وَكَيْفَ الثَّلَاثِي غَسِيرَ زَاغَتْ بِمَاضِي أَمِلَ خَابَ خَافُوا طَابَ ضَاغَتْ فَتَجَمَّلَا]

أى وكيف أتى اللفظ الذى على ثلاثة أحرف من هذه الأفعال العشرة التى يأتي ذكرها بشرط أن تكون أفعالا ماضية ، فأملها لحمزة ، وكلها معتلة العين ، والإمالة واقعة في وسطها بخلاف ما تقدم كله ، فإن الإمالة كانت واقعة في الطرف ، وكلها من ذوات الباء إلا واحد ، وهو : خاف ، أصله خوف ، فأميل لأجل الكسرة التى كانت في الواو ، ولأن الخاء قد تنكسر في نحو : خفت ، إذا رددت للفعل إلى نفسك أو إلى مخاطبك كما تنكسر أوائل أخواتها لذلك ، ولأن الألف قد تنقلب ياء إذا بنى الفعل لمالم يتم فاعله ، نحو : خيفت زيد . (وَجِيءَ يَوْمَئِذٍ بِحِجَّةٍ) .

وزيد في المال ، ورين على قلبه ، ذكر في هذا البيت أربعة من العشرة ، وهى : خاب ، وخاف ، وطاب وضاق ، ومثل بالفعل المجرد في : خاب ، وطاب ، والمتصل بالضمير في : خافوا ، وبالملاحق به تاء التأنيث في ضاقت ، واستثنى من هذا لفظا واحدا في موضعين ، وهو زاغت في الأحزاب وص ، ومعنى قوله : وكيف الثلاثى ، أى سواء اتصل به ضمير ، أو لحقته تاء تأنيث ، أو تجرد عن ذلك : أى أمله على أى حالة جاء بعد أن يكون ثلاثيا نحو :

(وَخَافَ وَعِمِلِد - وَ - خَافُوا عَمَلِهِمْ - خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا) .

واحترز بالثلاثى عن الرباعى ، فإنه لا يميله ، وهو :

(فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ - أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ) لا غير .

والمرد بالثلاثى هنا أن يكون الفعل على ثلاثة أحرف أصول ، والرباعى مازاد على الثلاثة همزة في أوله ، دون مازاد في آخره ضمير أو علامة تأنيث ؛ فلهذا أمال نحو :

(خَافَتْ - ولم يمل - أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ) .

وإن كانت عدة الحروف في كل كلمة أربعة ، فإن الهمزة مقومة للفظ الفعل ، بخلاف التاء والواو في :

(خَافَتْ - وَ - خَافُوا) .

واحترز بقوله بماضى عن غير الفعل الماضى ، فلا يميل :

(يَخَافُونَ رَبَّهُمْ - ولا - وَخَافُونَ إِنْ كُنْتُمْ - ولا - تَخَافُ - ولا - مَا تَشَاؤُونَ) .

ونحوه ، ولا يتصور الألف في مضارع باقي الأفعال العشرة ، بل تنقلب فيها ياء نحو : يخيب ، يطيب ، واستثنى من الماضي أيضا زاعت ، كما مضى جمعا بين اللغتين ، إلا أنه في التيسير قال : زاع في النجم^(١) . وزاغوا في الصنف^(٢) لاغير ، وكذا قال مكي ، وقال الداني في كتاب الإمالة : أما زاع فجملته ثلاثة مواضع في الأحزاب : (وَإِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ) .

وفي النجم والصنف ، فأما في ص :

(أُمُّ زَاغَتْ - وفي الصنف - أَرَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ) .

فلا خلاف في فتحهما ، واستثنى ابن شريح في الجميع ما اتصل ببناء تأنيث ، ولم يستثن ابن الفحاح ذلك ، وطاب في القرآن موضع واحد :

(مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النَّسَاءِ - وإنما لم يمل - أَجَاءَهَا) .

وأزاع تخفيفا ، لأن في إمالة ذلك ثقلان جهة انحدار اللفظ بعد همزة ، ثم صعوده إلى مثلها ، وإلى حرف استعلاء ، فهو مشبه بنزول واد والصعود منه ، فاختر اتصال اللفظ على سنن واحد ، كما يختار السنن كذلك ، وإنما لم يمل : (يَخَافُ - و - يَشَاءُ) .

لأن الألف في المضارع من هذين الفعلين مفتوح الأصل ، إذ التقدير (يَخِيفُ وَيَشِيءُ) .

ولا ينكسر أوله إذا رد الفعل إلى المتكلم والمخاطب ، ولا تنقلب ألفه ياء إذا بنى لما لم يسم فاعله ، بخلاف الماضي في هذه الوجوه كلها ، فلهذا أمال الماضي دون المضارع :

وقوله بماضى كسر الياء ونونها ، وهذا هو الأصل ، ولكنه متروك ، لا يأتى إلا في ضرورة الشعر قال جرير :

• فيوما يجازين الهوى غير ماضى •

ووجه الكلام ماضى بحذف الياء وإبقاء التنوين على كسر الضاد في الرفع والجر :

والفاء في فتجملا رمز لحمزة ، ونصب الفعل بإضمار أن بعدها في جواب الأمر في قوله : أمل ، وهو من أجل إذا فعل الجميل ثم ذكر باقي الأفعال العشرة فقال :

٣١٨ - [وَحَاقَ وَرَاغُوا جَاءَ شَاءَ وَزَارَ (ف) زُ وَجَاءَ ابْنُ ذَكْوَانَ فِي شَاءَ مَيْلًا]

فهذه خمسة أفعال ، وتقدم أربعة ، والعاشر يأتى في البيت الآتى ، والفاء في فز : رمز حمزة أيضا ، ثم ذكر أن ابن ذكوان وافق حمزة في إمالة ألف : جاء ، وشاء ، وزاد على ما يأتى في البيت الآتى ، ووجهه خلوه هذه الأفعال الثلاثة من حروف الاستعلاء قبلها وبعدها ، بخلاف الستة الباقية ، فإن ثلاثة منها حرف الاستعلاء في أوائلها وهى : خاب - خاف - طاب - واثنان حرف الاستعلاء في آخرهما ، وهما - حاق - و - زاع - وواحد حرف الاستعلاء في أوله وآخره ، وهو - ضاق - وحروف الاستعلاء تمنع الإمالة إذا وليت الألف قبلها أو بعدها في الأسماء ، فتجنبا ابن ذكوان أيضا في الأفعال :

وقوله جاء مبعداً وابن ذكوان خبره ، أى وجاء ممال ابن ذكوان على حذف مضاف وفى شاء ميلا ، أى وأوقع الإمامة فى شاء ، ولو قال : وجاء وفى شاء ابن ذكوان ميلا لكان جاء مفعول ميل ، ومن لا يعرف مقاصد هذا الكتاب يعرب جاء ابن ذكوان فعلا وفاعلا ، ثم ذكر الفعل الثالث الذى أماله فقال :

٣١٩ - [فَزَادَهُمُ الْاُولَىٰ وَفِي الْغَيْرِ خُفُّهُ وَقُلْ (صُحْبَةً) بَلْ (رَانَ وَاصْحَبَ مُعَدَّلًا]

يعنى أول ما فى القرآن من كلمة زاد ، وهى قوله تعالى فى أول البقرة :

(فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا) .

هذه يميلها ابن ذكوان بلا خلاف ، وفى غير هذا الموضع له فى إمالة لفظ زاد كيف أتى خلاف ولا يقع فى القرآن إلا متصلا بالضمير ، إلا أنه على وجوه نحو :

(فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ - وَزَادَ كُمْ فِي الْخَلْقِ بَسْطَةً - فَزَادُوهُمْ رَهْمًا) .

وقول الناظم فزادهم إما أن يكون معطوفا على ما قبله وحذف حرف العطف ، فإن حذفه لضرورة الشعر جائز إذا دل عليه دليل ، وإما أنه مبتدأ وخبره محذوف ، أى فزادهم الأولى كذلك ، أى أماله ابن ذكوان ، وأما الفعل العاشر ، فقوله سبحانه :

(بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ) .

وافق حمزة الكسافى على إمالته ، وأبو بكر عن عاصم ولم يملها ابن ذكوان ، لأن الراء غير المكسورة إذا وليت الألف كان لها حكم حروف الاستعلاء ، وقوله واصحب معدلا ، مثل قوله فيما سبق : فاحضر مكملا على قولنا : أن المعنى رجلا مكملا ، كأنه ملح من لفظ صحبة ما يختار فى نفس الصحبة ، فحث عليه رحمه الله :

٣٢٠ - [وَفِي أَلْفَاتٍ قَبْلَ رَا طَرَفٍ أَتَتْ يَكْسُرُ أَمِلْ (تُدْعَى حَمِيدًا وَتُقْبَلًا]

وهذا نوع آخر من الممالات ، وهى كل ألف معوسطة قبل راء مكسورة ، تلك الراء طرف الكلمة احترازا من نحو :

(تَمَارِقُ - فَلَا تَمَارٍ فِيهِمْ) .

لأن الراء فهما عين الكلمة ، أما فى - تمارق - فظاهر ، وأما فى - فلا تمار - فلأن لام الفعل ياء ، وحذفت للجزم واشترط صاحب التفسير ومسكى وابن شريح فى الراء أن تكون لام الفعل ، وهو منتقص بالحواريين ، فإن الراء فهما لام الكلمة ، ولا تمال الألف قبلها ، فإن ياء النسبة حلت محل الطرف ، فأزالت الراء عن الطرف بخلاف الضمائر المتصلة فى نحو أبصارهم ، فإنها منفصلة تقديراً باعتبار مدلولها ، فلم تخرج الراء عن كونها طرف كلمة أيضاً ، وأما الياء فى حوارى - فأزالت الراء عين الطرف ، ولهذا انتقل الإعراب إلى ياء النسبة ، وحرف الإعراب من كل معرب آخره ، والمسوغ للإمالة فى هذه الألف كسرة الراء بعدها .

وقوله وفى ألفات مفعول أمل أى أوقع الإمالة فيها ، وقوله تدعى مجزوم ، تقديره لأنه جواب الأمر ، وإنما أجراه مجرى الصحيح ، فلم يحذف ألفه ، كما قرئ .

(إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ) .

بإثبات الباء كما يأتي ونصب وتقبلا، لأنه فعل مضارع بعد الواو في جواب الأمر، كما تقول زرنى وأكرمك وليس بمعطوف على تدعى، بل على مصدره وسيأتى نظير هذا في قوله تعالى :
(وَيَعْلَمُ الَّذِينَ) .

بالنصب في سورة الشورى ، وقد استعمل الناظم هذه العبارة أيضا في سورة الرحمن عز وجل ، فقال :
(يَطْمُثُ) .

في الأولى ضم تهدي وتقبلا ، وقال الشيخ وغيره أراد وتقبلن ، أى ولتقبلن ثم حذف اللام ، وأبدل من النون ألفا :

٣٢١ - [كَأَبْصَارِهِمُ وَالْأَبْصَارُ مَعَهُ حِكْمًا وَالْكَفَّارِ وَأَقْتَسَ لِنَفْسِهِ]

مثل هذا النوع بأمثلة متعددة ، خاليا من الضمير ومتصلا به ، غائبا ومخاطبا ، وهو يأتي في القرآن على عشرة أوزان ، ذكر الناظم منها أربعة أفعال وفعل وفعال وفعال ، وبقى ستة فعال نحو : كفار وسحار ، وفعال ، نحو : نهار ، وبوار ، وفعال ، نحو : دينار ، أصله دنار فأبدلت النون الأولى ياء ، وفعلال ، وهو قنطار ، ومفعال وهو بمقدار ، وإفعال ، وهو إيكار ، واقتس : أى قس على ما ذكرته مالم أذكره ، فهو مثل قرأ واقترا ، وقوله « لتنصلا » أى لتغلب ، يقال : ناضلهم فضلهم ، إذا رماهم فغلهم في الرمي ويلزم أن يكون من هذا الباب :
(مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ^(١)) .

وهو الذى انفرد الدورى بإمالة كما يأتى ، فإن الراء طرف والياء ضمير كالضمير في :
(أَبْصَارِهِمْ - و - حِكْمًا) .

٣٢٢ - [وَمَعَ كَافِرِينَ الْكَافِرِينَ بِيَوْمِ نَارٍ]

وَهَارٍ (رَوَى) (مُ) رَوَى بِخُلْفٍ (صَدْرٍ) (حَلَا)

أى وأمالا الكافرين مع كافرين ، يعنى معرفا ومنكرا ، وبيانه في موضع الحال ، أى أمالا هذا اللفظ في هذه الحالة ، وهى كونه بالياء التى هى علامة النصب والجر ، احتراز بذلك عن المرفوع نحو : كافرون ، والكافرون فإن ذلك لا يعمل ، لأن الراء غير مكسورة ، ولا يميلان أيضا ما هو على وزن كافرين بالياء ، نحو ، صابرين - وقادرين - و - بخارجين - و - الغارمين ، وأما - هار - من قوله تعالى :
(كَلَى شَعْنًا جُرْفٍ هَارٍ) .

فأصله هاور أو هابر ، من هار يهور ، ويهبر ، ثم قدمت اللام إلى موضع العين ، وأخبرت العين إلى موضع اللام ، وفعل فيه ما فعل بقاض ، فالراء على ما استقر عليه الأمر آخرأ ليست بطرف ، وبالنظر إلى الأصل هى طرف ، ولكن على هذا التقرير لا تكون الألف ثلثى الراء التى هى طرف ، بل بينهما حرف مقدر فصار مثل كافرين ، بين الألف والراء حرف محقق ، وقوله مرو ، هو اسم فاعل ، من أروى غيره ، وهو فاعل روى

(١) سورة الصف ، آية : ١٤ ،

أى نقل رجل عالم معلم ، وصد نعته ومعناه العطشان ، أى هو مرو لغيره بالعلم صد إلى تعلم مالم يعلم كقوله عليه الصلاة والسلام :

« مَنَّهُوَمَا لَا يَشْبَعَانِ : طَالِبُ عِلْمٍ ، وَطَالِبُ دُنْيَا » .

أو يكون صد مفعولا ولم ينصبه ضرورة ، أى آمال هار الكسائى بكماله ، وابن ذكوان ، بخلاف عنه ، وأبو بكر وأبو عمرو ، فإن قلت يظهر من نظم هذا البيت أن الذين أمالوا هار أمالوا كافرين ، لأنه قال : ومع كافرين ، ولا مانع من أن تكون الواو فى ومع فاصلة بعد واو واقتسن ، وإذا كان الأمر كذلك ولم يذكر بعده من أماله فيظهر أن قوله وهار عطف عليه ، والرمز بعده لهما ، فيكون كقوله فى آل عمران : (سَنَكْتُبُ) .

ياء ضم البيت ذكر فيه ثلاث قراءات فى ثلاث كلمات ، ثم رمز لمن رمزاً واحداً قلت : لامانع من توهم ذلك ، ويقويه أن كافرين وهار كلاهما ليس داخلًا فى الضابط المقدم لأبى عمرو والدورى على ما شرحناه ، فإنه فعيل بين الألف والراء الفاء فى كافرين ، وفى هار حرف مقدر ، إما واو ، وإما ياء ، وعلى الوجه الآخر لا تكون الراء طرفا ، وإذا خرجا من ذلك الباب قوى الوهم فى أن من أمال أحدهما أمال الآخر ، ولو كان أسقط الواو من ومع ، وقال مع الكافرين كافرين لزال الوهم ، أى أمالا هذا مع الكافرين ، ولو قال كذا كافرين الكافرين لحصل الغرض ، والله أعلم .

٣٢٣ - [(ب) دَارٍ وَجَبَّارِينَ وَالْجَارِ (ت) مَوَا وَوَرَشَ جَمِيعَ الْبَابِ كَانَ مُعْلَلًا]

بدار رمز قالون ، لأنه من جملة من أمال هار ، ومعناه : بادر مثل قولهم : نزال ، أى : أنزل ، أى بادر إلى أخذه ومعرفته ، وأمّال الدورى وحده جبارين فى المائدة والشعراء والجار فى موضعين فى النساء والشعراء ، فتمموا الباب بإمالة هذين له ، وورش قلل جميع هذا الباب ، أى أماله بين اللفظين ، من قوله وفى ألفات قبل را طرف إلى هنا ، والله أعلم .

٣٣٤ - [وَهَذَانِ عَنْهُ بِاخْتِلَافٍ وَمَعَهُ فِي الْ بَوَارِ فِي الْقَهَّارِ خَمَزَةٌ قَلَّلًا]

يعنى جبارين والجار عن ورش خلاف فى تقليلهما ، ووافق حمزة ورشا فى تقليل - البوار - و - القهار - فقط ، والله أعلم .

٢٣٥ - [وَإِضْجَاعُ ذِي رَائِيْنِ (ح) جَّ (ر) وَاتِهِ كَالْأَبْرَارِ وَالتَّقْلِيلُ (ج) اَدَلْ (ف) يَصْلًا]

الإضجاع الإمالة ، وحج رواته رمز ، ومعناه غلبوا فى الحجّة ، أى إضجاع ذى راين مما ذكرناه ؛ أى تكون الألف قبل راء مكسورة طرف ، ومثاله :

(مِنْ الْأَشْرَارِ - وَ - دَارَ الْفَرَارِ - وَ - كِتَابَ الْأَبْرَارِ - فقوله - إِنَّ الْأَبْرَارَ) .

لايمال ، لأن الراء مفتوحة ، كما لايمال - خلق الليل والنهار - وفيصلا حال من الضمير فى جادل العائد على التقليل ، لأن التقليل متوسط بين الفتح والإمالة ، أى أمال ذلك أبو عمرو والكسائى يكمله وقرأه ورش وحمزة بين اللفظين ، والله أعلم .

٣٢٦ - [وَأَضْجَعُ أَنْصَارِي (ت) مِيمٌ وَسَارِعُوا نَسَارِعُ وَالْبَارِي وَبَارِكُمْ (ت) لَامٌ]

يريد قوله تعالى :

(مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ) .

في آل عمران والصف - وسارعوا إلى مغفرة - نسارع لهم في الخيرات - والباري - في الحشر - وبارككم - في موضعين في البقرة ، انفرد بإمالة مافي هذا البيت والذي بعده الدوري عن الكسائي ، والتاء في تميم ، وتلا رمز : كل واحد منهما رمز لما سبقه من الألفاظ ، وكذا آخر البيت الآتي ، وأشار بقوله : تميم إلى أن الإمالة هي لغة تميم ، على ما سبق نقله في أول الباب ، وهو على حذف مضاف : أي الإضجاع لغة تميم ، ولو قال : واضجع :

(أَنْصَارِي) .

تميم ، لكان حسنا ، ولم ينجح إلى حذف مضافته والضمير في تلا فاعل يعود إلى المقصود بقوله تميم ، وهو القاري ، كما قال في البيت الآتي عنه ، ويجوز أن يريد تبع هذا المذكور ما قبله في الإمالة ووجه إمالة الألف في هذه المواضع ما بعدها من الكسر على الراء ، مع أن الراء ظرف في أنصاري ، ولو لم يذكر هاهنا مع ما يختص بالدوري لكانت واجبة الإمالة في مذهب أبي عمرو أيضا على القاعدة السابقة :

٣٢٧ - [وَأَذَانِهِمْ طَغْيَانِهِمْ وَبُسَارِعُ نَ آذَانِنَا عَنْهُ الْجَوَارِي (ت) مِثْلًا]

وجميع في هذا البيت انفرد بإمالاته الدوري عن الكسائي ، والضمير في عنه له ، والتاء في تمثلا رمزه لأجل لفظ الجواري ، وقيل : الرمز هو قوله تميم ، وما ذكرناه واضح ، وإنما أميأت هذه الألفاظ الخمسة للكسر الجاور للألف بعدها ، مع كون الكسرة على راء في - يسارعون - و - الجوار - ومع زيادة - في طغيانهم - وهي مجاورة الياء للألف من قبلها - وآذانهم - في القرآن في سبعة مواضع في البقرة والأنعام وسبحان والكهف في موضعين وفصلت ونوح - و - طغيانهم - في خمس - و في البقرة والأنعام والأعراف ويونس والمؤمنون ولا يمال طغيانا كبيرا إلا في رواية شاذة عن الكسائي ، ويسارعون في سبعة - واضح : في آل عمران ، وضعان ، وفي المائة ثلاثة ، وفي الأنبياء والمؤمنون - و - آذاننا - في فصات فقط ، والجوار في ثلاث سور في حم عسق والرحمن ، وكورت ، وصواب قراءته في النظم بغير ياء ، لأن قراءة من أمالها كذلك في حم عسق ، وأجعوا على حذفها في : الرحمن ، وكورت ، للساكن بعدها ، ثم ذكر ما يختلف فيه عن الدوري ، فقال :

٣٢٨ - [يُؤَارِي أُوَارِي فِي الْعُقُودِ يَخْلَعُ ضِمًّا قَا وَحَرًّا قَا النَّمْلِ آئِيكَ (ت) وَلَا]

العقود هي : سورة المائة ، يريد قوله تعالى :

(كَيْفَ يُؤَارِي ^(١) - فَأُوَارِي سَوَاءً أَخِي ^(٢)) .

ولم يذكر صاحب التيسير فيها إمالة ، وقال في كتاب الإمالة : اجتمعت القراءة على إخلاص الفتح فيهما ،

إلا ما حدثنا به عبد العزيز بن جعفر بن محمد [هو ابن أبي غسان الفارسي] قال : حدثنا أبو طاهر بن أبي هاشم :
قاله : قرأت على أبي عثمان الضرير عن أبي عمرو عن الكسائي :

(يُؤَارِي - فَأُؤَارِي) .

بالإمالة ، قال وقرأت على أبي بكر بالفتح ولم ترو الإمالة عن غيره ؟ قاله أبو عمرو : وقياس ذلك الموضع
الذي في الأعراف وهو قوله :

(يُؤَارِي سَوَاءَ إِنْ كَمْ^(١)) .

ولم يذكره ، ثم ذكر ضعافاً من قوله تعالى في النساء :

(ذُرِّيَّةٌ ضِعَافًا) .

فوجه إمالة ألفها كسرة الضاد ، ولا اعتبار بالحاجز كما تميل العرب عمداً ، وفي النمل :

(أَنَا آتِيكَ بِد) .

في موضعين أسبغت ألف آتيك لكسرة التاء بعدها ، واستضعف إمالتها قوم من جهة أن أصلها همزة ، لأنه
مضارع أتى ، ويمكن منع هذا ، ويقال هو اسم الفاعل منه كقوله تعالى :

(وَلَا تُهْمُ آتِيهِمْ عَذَابٌ) .

أى أنا محضره لك ، فقوله : ضعافاً مبتدأ وحرفاً النمل عطف عليه ، وآتيك عطف بيان له ، ووجه الكلام
أن يقول آتيك آتيك مرتين ، وإنما استغنى بأحدهما عن الآخر ، وقولا خبر المبتدأ ، وما عطف عليه ، ونزل
حرفي النمل منزلة حرف واحد ، لأنهما كلمة واحدة تكررت ، وهى آتيك ، وكأنه قال ضعافاً وآتيك قولاً ،
فالألف في قولاً للثنائية ، أى قبلاً بالإمالة ، والقاف رمز خلاد ، ثم قال :

٣٢٩ — [مُخْلَفٍ (ضَمًّا) مَمْنَاهُ مَشَارِبُ (لا) مِيعَ وَآنِيَةٍ فِي هَلْ أَنَاكَ (إِلَاءَ) دِلَالًا]

أى الخلف عن خلاد في إمالتها ، والضاد في ضممناه رمز خلفه ، أمالهما من غير خلاف ، ثم قال مشارب
لامع ، وهما مبتدأ وخبر ، أى ظاهر واضح ، كالشيء اللامع ، أراد أن هشاماً أمال :

(مَشَارِبُ) .

في سورة يس لكسرة الراء بعدها ، وألف :

(آنِيَةٍ) .

في سورة الغاشية لكسرة النون بعدها ، وللباء التي بعد الكسرة ووزنها فاعلة ، وهى قوله تعالى :

(تُسْقَى مِنْ عَيْنِ آنِيَةٍ) .

أى حارة وأما :

(آيَة) .

التي في سورة هل أتى : قوله تعالى :

(وَبُطِغَتْ عَلَيْهِمْ بِآيَةٍ مِنْ فَضِّهِ) .

فوزنها أفعلة ، لأنها جمع إناء ولم يمل ألفها أحد ، ولعل سببه أن ألفها بدل عن همزة ، فنظر إلى الأصل فلم
عمل ، فقوله في هل أتيتك ، أي في سورة :

(هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ) .

احترازاً من التي في :

(هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ) .

واللام في لأعدلا ، رمز لهشام ، أي لقارى زائد العدل ، أي أماله من هذه صفته ، والألف للإطلاق ،
والله أعلم :

٣٣٠ - [وَفِي الْكَافِرُونَ عَابِدُونَ وَعَابِدٌ وَخَلَفُهُمْ فِي النَّاسِ فِي الْجُرْ (ح) صِلَا]

أي في سورة الكافرون أمال هشام :

(وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ - فِي مَوْضِعَيْنِ - وَلَا أَنَا عَابِدٌ) .

لكسرة الباء بعد الألف ، واحترز بذلك من قوله تعالى :

(وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ) .

ثم قال : وخلفهم أي خلف الناقلين من أهل الأداء في إمالة لفظ الناس ، إذا كان مجروراً نحو :

(جميع) .

الذي في سورة الناس ، فروى عن أبي عمرو الوجهان ، واختار الداني الإمالة في كتاب الإمالة ، ووجهها كسرة
السين بعد الألف ، وقبل إن ذلك لغة أهل الحجاز ، قال الشيخ : وكان شيخنا - يعني الشاطبي رحمه الله - يقرئ
بالإمالة ، يعني لأبي عمرو من طريق الدوري ، وبالفتح من طريق السوسي ، وهو مسطور في كتب الأئمة كذلك
قلت : وكذلك أقرأنا شيخنا أبو الحسن ، ولم يذكر أبو الحسن ابن غلبون غيره ، ويتجه في هذا البيت من الإشكال
ما اتجه فيما مضى في قوله : ومع كافرين : الكافرين بيانه ، من أنه يحتمل أن تكون الواو في قوله وفي الكافرون
فاصلة وإذا كان كذلك فلم يذكر لقارثها رمزا ، فيكون - صلا رمزا لها وللناس ، وتكون الواو في : وخلفهم
عاطفة ، ولو قال : وفي الكافرون عابدون وعابد له خلفهم في الناس نخلص من ذلك الإيهام ، ولا يحتاج إلى
واو فاصلة في خلفهم ، لأن هذا من باب قوله سوى أحرف لاربية في اتصالها ، كما قال بعد هذا حمارك
والمحراب ، إلى آخره ولم يأت بواو فاصلة ، فإن قلت : فقد سنح إشكال آخر ، وهو أنه يحتمل أن يكون
بعض ما في البيت الآتي لأبي عمرو ، إذ لم يأت بواو والباقي من عند الواو ، لابن ذكوان فن أين يتمحض
الجميع لابن ذكوان ؟ قلت : من جهة استفتاحه ذلك بقوله : حمارك ، وهو مما قد علم أن أبا عمرو يميله ، فدل

ذلك على أنه إنما ساقه مع ما عطف عليه لغير أبي عمرو ، فينتظر من يرمز له ، وليس إلا قوله مثلاً ، والله أعلم .

٣٣١ - [حَمَارِكُ وَالْمَحْرَابِ إِكْرَاهِيْنِ وَالْجِمَارِ وَفِي الْإِكْرَامِ عِمْرَانٌ مُثَلًّا]

أى أمال ابن ذكوان جميع ما في هذا البيت :

(حَمَارِكُ - في البقرة . و - الجمار) .

في الجمعة : والحراب : وعمران حيث وقعا ، وإكراهين - في النور ، - والإكرام - في موضعين في سورة الرحمن عز وجل ، ووجهه كسرة أوائل الجميع ، وما بعد الألف غير عمران ، والحراب المنسوب ، ووافق في حمارك والجمار مذهب أبي عمرو والدورى عن الكسائي في ذلك : فإن قلت : فإله لم يذكرها معه عند ما ذكر حمارك والجمار كما أعاد ذكر حمزة والكسائي مع من وافقهما في إمالة - رى - و - نأى - و - إناه - ؟ قلت : لأنه نص على الجمار وحمارك في إمالة أبي عمرو والدورى في قوله كأبصارهم ، والدار ثم الجمار مع حمارك ، فلم يضره بعد ذلك أن يذكر مذهب ابن ذكوان وحده ، ومثل ذلك قوله فيما مضى : وجاء ابن ذكوان وفي شاء ميلا ، وإن كان حمزة يقرأ كذلك ، لأنه قد تقدم ذكره له معينا بخلاف - رى - و - نأى - و - إناه - فإنه لم يتقدم النص عليها معينة ، وإنما اندرجت في قاعدة ذوات الباء ، فلو لم يعد ذكر حمزة والكسائي لظن أن ذلك مستثنى من الأصل المقدم ، كما تفرد الكسائي بإمالة مواضع من ذلك ، والله أعلم .

٣٣٢ - [وَكُلٌّ يَخْتَلِفُ لِابْنِ ذَكْوَانَ غَيْرَ مَا يُجْرَى مِنَ الْحَرَابِ فَأَعْلَمَ لَتَعْمَلًا]

أى كل هذه الألفاظ الستة في إمالتها لابن ذكوان خلاف ، إلا الحراب المجرور ، فلم يختلف عنه إمالته ، وهو موضعان في آل عمران ومريم ، فتفرد ابن ذكوان بإمالة هذه الكلم الأربع - الحراب - و - إكراهين - والإكرام - وعمران ، وباقي القراء على فتحها إلا ورشا فإنه يقرأها بين اللفظين إلا عمران ، وهو المعبر عنه بترقيق الراء على ما يأتي في بابه ، ويتضح لك الفرق بين الإمالة وبين اللفظين بقراءة ورش وابن ذكوان في هذه الكلمات ، وهو عين ما نهنا عليه في شرح قوله : وذو الراء ورش بين بين ، وأكثر الناس يجهلون ذلك ، والله أعلم .

٣٣٣ - [وَلَا يَمْنَعُ الْإِسْكَانُ فِي الْوَقْفِ عَارِضًا إِمَالَةَ مَا لِلْكَسْرِ فِي الْوَصْلِ مُثَلًّا]

في الوقفت معمول عارضا ، ولو جعلناه معمول الإسكان لقلت فائدته ، فإن إسكان الوقف لا يكون إلا عارضا ، ومعنى البهت : كل ألفت أميلت في الوصل لأجل كسرة بعدها نحو - النار - و - الناس - فذلك الكسرة تزول في الوقف وتوقف بالسكون ، فهذا السكون في الوقف لا يمنع إمالة الألف ، لأنه عارض ، ولأن الإمالة سبقت الوقف ، ولم يذكر في التيسير غير هذا الوجه ، وذهب قوم إلى منع الإمالة لزوال الكسر الموجب لها ، فإن رمت الحركة فالإمالة لا غير ، والله أعلم .

٣٣٤ - [وَقَبْلَ سُكُونٍ قَفٍّ بِمَا فِي أَصُولِهِمْ وَذُو الرَّاءِ فِيهِ اخْتِلَافٌ فِي الْوَصْلِ (يُ) جُمَلًا]

أى كل ألف قبل ساكن لو لم يكن بعدها ساكن لجازت إمالتها ، ففي الوصل لا يمكن إمالتها لذهابها ، فإن وقعت عليها ، كانت على ما تقرر من أصول القراء : تمال لمن يميل ، وتفتح لمن لم يمل ، وتقرأ بين اللفظين لمن

مذهبه ذلك ، لكن الألف التي قبلها راء اختلف عن السوسى فى إمالتها فى الوصل ، ولا يظهر إلا كسر الراء ، ولم يذكر صاحب التيسير للسوسى إلا الإمالة ، وابن شريح وغيره من المصنفين لم يذكروا وجه الإمالة أصلا ، وشرط ما يميله السوسى من هذا الباب : أن لا يكون الساكن تنوينا ، فإن كان تنوينا لم يعل بلا خالف نحو - قرى - و - مفترى - ثم مثل النوعين ، وهما : ذو الراء ، وما ليس فيه راء ، والألف طرف الكلمة ، فقال :

٣٣٥ - [كَمَوْسَى الْهَدَى عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَالْقُرَى]
لَمْ يَمْ مَعَ ذِكْرِى الدَّارِ فَأَفْهَمَ مُحْصَلًا

إذا وقفت على موسى من قوله تعالى :

(وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْهَدَى) .

أملت ألف موسى لحمزة والكسائى ، وجعلتها بين بين لأبى عمرو وورش ، وفتحت للباقيين ، وكذا فى :
(عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ) .

فهذا مثال ما ليس فيه راء ، ومنه :

(إِنَّا لَمَّا طَعَى الْمَاءَ) .

نص مكى وغيره على أن الوقف على طغا بالإمالة لحمزة والكسائى ، ومثال ما فيه الراء :
(أَلْقُرَى الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا) .
فى سبأ :

(ذِكْرَى الدَّارِ) .

فى ص ، فإذا وقفت على القرى وذكرى أملت لأبى عمرو وحمة والكسائى ، ولورش بين اللفظين ، وههنا أمر لم أر أحدا نبه عليه ، وهو أن :

(ذِكْرَى الدَّارِ) .

وإن امتنعت إمالة ألفها وصلا ، فلا يمنع ترقيق رائها فى مذهب ورش على أصله ، لوجود مقتضى ذلك ، وهو الكسر قبلها ، ولا يمنع ذلك حجز الساكن بينهما ، فيتخذ لفظ الترقيق وإمالة بين بين فى هذا ، فكأنه أمال الألف وصلا ، وما ذكره الشيخ فى شرح قوله : وحيران بالتفخيم بعض تقبلا ، من قوله الترقيق فى
(ذِكْرَى) .

من أجل الياء ، لامن أجل الكسر ، أراد بالترقيق الإمالة فهو من أسمائها والله أعلم ،
والسوسى فى أحد الوجهين يكسر الراء فى الوصل ، ومثله :

(حَقِّى فَرَى اللَّهِ - و - يَرَى الَّذِينَ أَوْتُوا الْعِلْمَ) - بخلاف قوله - أَوَّلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا) .

لأن ألف يرى قد ذهبت للجازم ، فإذا وقفت عليها : قلت أولم ير ، ثم ذكر ما حذفته فيه الألف لأجل
القنوين ، لأنه ساكن ، فقال :

٣٣٦ - [وَقَدْ فَخَّمُوا التَّنْوِينَ وَقَفًا وَرَقَّةً وَتَفَخَّيْمُهُمْ فِي النَّصْبِ أَجْمَعُ أَشْمَلًا]

هذا فرع من فروع المسئلة المتقدمة داخل تحت قوله : وقبل سكون قف بما في أصولهم ، وأفردها بالذكر لما فيها من الخلاف ، والأصح والأقوى : أن حكمها حكم ما تقدم ، تمال لمن مذهبه الإمامة ، وهو الذي لم يذكر صاحب التيسير غيره ، وجعل للمنون ولما سبق ذكره حكما واحداً ، فقال كلما امتنعت الإمامة فيه في حال الوصل من أجل ساكن لقيه تنوين أو غيره ، نحو :

(هُدًى - و - مُصَفًى - و - مُصَلًى - و - مُسَمًى - و - ضُحًى - و - غُزًى - و - مَوًى - و - رَباً - و - مُفَتًى - و - الْأَقْصَا الَّذِي - و - طَعَا أَلْمَاءَ - و - النَّصَارَى الْمَسِيحَ - و - جَنَّا الْجَنَّتَيْنِ) .

وشبهه ، فالإمالة فيه سائغة في الوقف لعدم ذلك الساكن ، وذكر مكى في المنون وجهين ، أحدهما هذا ، وهو الذي اختاره ، وقرأه على شيخه أبي الطيب ابن غابون ، قال : ونص على : (مُصَلًى - و - غُزًى) .

أن الوقف عليهما بالإمالة لحزمة والكسائي ، وكلاهما في موضع نصب ، والوجه الثاني الفرق بين المنصوب وغيره ، فلا يمال المنصوب ، ويمال المرفوع والمجرور ، قال الشيخ : وقال قوم يفتح ذلك كله ، فقصد صار في المسئلة ثلاثة أوجه ، وهى مبيلة على أن الألف في الوقف على جميع الأسماء المقصورة المنونة هى الأصلية ، رجعت لما سقط الموجب لحذفها ، وهو التنوين ، أو يقال : هى مبدلة من التنوين إذا كانت منصوبة المحل ، وهى الأصلية في الرفع والجر ، لأنه قد ألفت من اللغة الفصيحة التى نزل بها القرآن : أن تبدل من التنوين ألفا فى جميع الأحوال ، لأن التنوين إنما يبدل ألفا فى النصب لانفتاح ما قبله ، والانفتاح موجود فى الأحوال كلها : فى الأسماء المعتلة المقصورة ، بخلاف الصحيحة ، وهذه الأوجه الثلاثة معروفة عند النحويين ، فإن قلنا : الموقف إنما هو على الألف المبدلة فى جميع الأحوال ، أو فى حال النصب ، فلا إمالة ، لأن ألفت التنوين لاحظ لها فى الإمالة ، كما لو وقف على :

(أَمَقًا - و - مَهْمَسًا - و - عَلَمًا) .

وقد سبق بيان ذلك ، فقد صار المنصوب مفخما على قولين وممالا على قول ، فلهذا قال « وتفخيمهم فى النصب أجمع أشملا » وليس ذلك منه اختيار لهذا القول ، وإنما أشار إلى أن الوجهين اتفاقا عليه ، والأجود وجه الإمامة مطلقا ، والرسم دال عليه ، والنقل أيضا ، ومن وجهة المعنى : أن الوقف لاتنوين فيه ، وإنما كانت الألف الأصلية تحذف للتنوين فى الوصل ، فالنطق بالكلمة على أصلها إلى أن يلقاها ما يغيرها وأيضا فإن المبدل من التنوين إنما هو الألف ، والأصلية أيضا ألفت ، فالحاجة إلى حذف ما هو أصل وجلب ما هو مثله فى موضعه ، فترك اعتقاد الحذف فيه أولى ، وقول الناظم « وقد فخموا التنوين » فيه تجوز ، فإن التنوين لا يوصف بتفخيم ولا إمالة ، لعدم قبوله لها ، فهو على حذف مضاف تقديره : ذا التنوين ، ولا نقول التقدير ألفت التنوين لما فيه من الإلباس بألف نحو :

(أَمَقًا - و - مَهْمَسًا) .

مما لا يمال ، وسمى في هذا الموضع الفتح تفعيها ، والإمالة ترفيها ، كما سمي ترفيق الراء إمالة على ماسيأتى ،
« وأشملا » جمع شمل ونصبه على التمييز ، أى اجتمع شمل الأصحاب على الوجهين فيه ، بخلاف المرفوع والمجرور ،
فإن كل واحد منهما مفعم على قول واحد ، وهو أضعف الأقوال ، وممال على قولين ، فهما فى الترفيق أجمع
أشملا ، لاقى التضخيم ، ثم مثل ذلك فقال :

٣٣٧ - [مُسَمَّى وَمَوْلَى رَفَعَهُ مَعَ جَرِّهِ وَمَنْصُوبُهُ غُزًى وَتَنَزَّى تَزِيلًا]
أى لفظ (مُسَمَّى - وَمَوْلَى) .

وقع كل واحد منهما فى القرآن مرفوعا ومجرورا كقوله تعالى :
(وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ - إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى - وقال تعالى - يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلَى عَنْ مَوْلَى - وأما -
غُزًى - و - تَنَزَّى) .

فلم يقعا فى القرآن إلا منصوبين فى قوله تعالى فى آل عمران :
(أَوْ كَالُوا غُزًى) .

ونصبه على أنه خبر كان ، وهو جمع غاز ، ووزنه فعل ، مثل كافر وكفر ، ، وأما :
(تَنَزَّى) .

ففى سورة قد أفلح^(١) منصوب على الحال ، وإنما ينفع التثيل به على قراءة أبى عمرو ، فهو الذى نونه ،
وأما حمزة والكسائى فلا ينونانه ، فهو لهما ممال بلا خلاف فى الوقف والوصل ، وكذا ورش يميله بين اللفظين
وصلا ووقفا ، لأنه غير منون فى قراءته أيضا ، فلم يمنع فتح من نون إمالة من لم ينون ، وهذا مما يقوى ما ذكرناه
من ترفيق ورش راء :

(ذِكْرَى الدَّارِ) .

فى الوصل ، فلا يمنع ترك الإمالة لزوال محلها ترفيق الراء ، لوجود مقتضيه ، والله أعلم .
وقوله « تزيلا » أى تميز المذكور ، وهو التنوين ، أى ظهرت أنواعه وتميز بعضها من بعض بالأمثلة المذكورة
ومنه قوله تعالى :

(لَوْ تَزَيَّلُوا لَمَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا^(٢)) .

فزيلنا بينهم ، والهاء فى رفعه مع جره ومنصوبه : راجعة إلى التنوين أيضا ، والكل على تقدير ذى التنوين ،
وهو المنون ، وقال الشيخ : تميز المنصوب من غيره بالمثال ، فإن قلت : الألف الممالاة فى :
(غُزًى) .

(١) فى قوله تعالى : « ثم أرسلنا رسلا تترى » : الآية ٤٤ .

(٢) سورة الفتح ، آية ٢٥ .

منقلبة عن واو ، لأنه من غزا يغزو ، فكيف تمال ؟ قلت : هو داخل في قوله « وكل ثلاثي يزيد » فإنه ممال :

(ك - ز كًا -) والله أعلم .

باب مذهب الكسائي في إمالة هاء التانيث في الوقف

وهي الهاء التي تكون في الوصل تاء ، نحو :

(رَنَمَةً - وَنَمَةً) .

أماها بعض العرب كما تميل العرب الألف ، وهي اللغة الغالبة على ألسنة الناس ، وقيل للكسائي : إنك تميل ما قبل هاء التانيث ؟ فقال : هذا طباع العرصة ، قال الداني : يعني بذلك أن الإمالة هنا لغة أهل الكوفة ، وهي باقية فيهم إلى الآن ، وهم بقية أبناء العرب ، يقولون أخذت أخذه ، وضربت ضربه ، وحكى نحو ذلك عنهم الأخفش سعيد ، وإنما أميلت لشبه الهاء بالألف لخفائهما واتحاد مخرجهما ، وخص هاء التانيث بذلك حملا لها على ألف التانيث لتأخيهما في ذلك ، وكون ما قبلهما لا يكون إلا مفتوحا أو ألفا ، ولم تقع الإمالة في الهاء الأصلية ، نحو :

(وَلَمَّا تَوَجَّهَ) .

وإن كانت تقع في الألف الأصلية ، لأن الألف أميلت ، لأن أصلها الياء ، والهاء لأصل لها في ذلك ، وكذا لا تقع في هاء الضمير نحو :

(مَنْ أَوْتِيَ كِتَابَهُ) .

ليقع الفرق بين هاء التانيث وغيرها ، والهاء من - هذه - لا يحتاج إلى إمالة ، لأن قبلها كسر ، والله أعلم . وكذا لا تمال هاء السكت نحو :

(كِتَابِيَّةٌ) .

لأن من ضرورة إمالتها كسر ما قبلها ، وهي إنما أتت بها بيانا للفتحة قبلها ، ففي إمالتها مخالفة للحكمة التي اجتلبت لأجلها ، قال الداني في كتاب الإمالة : والنص عن الكسائي والسمع من العرب إنما ورد في هاء التانيث خاصة ، قال : وقد بلغني أن قوما من أهل الكداء منهم أبو مزاحم الخاقاني كانوا يحرونها مجرى هاء التانيث في الإمالة ، وبلغ ذلك ابن مجاهد فأنكره أشد النكير ، وقال فيه أبلغ قول ، وهو خطأ بيّن ، والله أعلم .

٣٣٨ - [وَفِي هَاءِ تَأْنِيثِ الْوُقُوفِ وَقَبْلَهَا مُمَالُ الْكِسَائِيِّ غَيْرَ عَشْرِ رِئِمْدِلَا]

احترز بقوله « هاء تانيث » عن هاء السكت وهاء الضمير ، وقد تقدم بيان ذلك ، والوقوف مصدر بمعنى الوقف ، وأضاف هاء التانيث إليه احترازا من الهاء في :

(هَذِهِ) .

فإنها هاء تانيث ، لكنها لا تزال هاء : وقفا ووصلا ، فأراد أن الإمالة واقعة في هاء التانيث التي هي في الوقف

هاء ، وفى الوصل تاء ، سواء كانت مرسومة فى المصحف بالتاء أو بالهاء ، لأن من مذهب الكسائى الوقف على جميع ذلك بالهاء ، على مايتأتى بيانه ، فإن قلت : ماوجه لإضافة التأنيث إلى الوقوف ؟ قلت : لم يضاف التأنيث وحده ، فإن التأنيث من حيث هو التأنيث وقفا ووصلا ، وإنما أضاف إلى الوقوف ماينحصره ، وهو كون حرف التأنيث صار هاء ، فيكون من باب قولهم : حب رمانى ، لم يصف إلى الباء الرمان وحده ، وإنما أضاف حب الرمان ، وقد تقدم بيان ذلك فى شرح قوله « أبو عمرهم » ويدخل تحت قوله « هاء تأنيث » ما جاء على لفظها ، وإن لم يكن المقصود بها الدلالة على التأنيث ، كهمزة :
(لِمَزَةٍ - كَاشِفَةٌ - بَصِيرَةٌ) .

ولهذا قال صاحب التيسير : اعلم أن الكسائى كان يقف على هاء التأنيث وما ضارعاها فى اللفظ بالإمالة ، ومثل المضارع بما ذكرناه وغيره ، فقوله « وما قبلها » أى وفى الحروف التى قبلها ، ومال بمعنى الإمالة كقام بمعنى إقامة ، أى أن إمالة الكسائى واقعة فى هاء التأنيث فى الوقف وفى الحرف الذى قبلها لقرب الهاء من الباء ولقرب ما قبلها من الكسرة ، كما يفعل مثل ذلك فى إمالة الألف لا بد من تقريب ما قبلها من الكسر ، ويوصف ذلك بأنه إمالة له ، وعلى ذلك شرحنا قوله وراء :
(تَرَاءَى) .

فإن قلت : لما ذكر فى الباب المتقدم إمالة الألفات : لم ينص على إمالة ما قبلها من الحروف ، فلم نصى هنا على إمالة الحرف الذى قبل هاء التأنيث ؟ قلت : لأن الألف الممالة لم يستغن من الحروف الواقعة قبلها شيء ، وهنا بخلاف ذلك على ما ستراه .

قوله « غير عشر » مستثنى من موصوف قبلها المحذوف ، والتقدير وفى الحروف التى قبلها غير عشرة من تلك الحروف ، فإنه لم يعلمها ، ومن ضرورة ذلك أن لا يميل الهاء ، وإنما أنت لفظ عشر ، وإن كان الوجه تذكيره ، لأن معدوده حروف ؛ وهى مذكرة ، لأنها جمع حرف ، من أجل أن تلك الحروف عبارة عن حروف الهجاء ، وأسماء حروف الهجاء جاء فيها التذكير والتأنيث ، فأجرى ذلك فى العبارة عنها اعتباراً بالمدلول لا اعتباراً باللفظ ، والعرب تعتبر المدلول تارة ، والعبارة أخرى كقوله :

* وَأَنْ كِلَابًا هَذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ *

فأنت أبطنا ، وهو جمع مذكر ، وهو بطن ، لما كان البطن بمعنى القبيلة ، ولهذا تم البيت بقوله :

* وَأَنْتَ بَرِيٌّ مِنْ قَبَائِلِهَا الْعَشْرِ *

وأشار بقوله ليعدلا إلى أن تلك الحروف تناسب الفتح دون الإمالة ، فلهذا استثنانا ، ثم بين تلك الحروف العشرة فى كلمات جمعها فيها فقال :

٣٣٩ — [وَيَجْمَعُهَا (حَقٌّ ضِفَاطٌ عَصْرٌ خَطَا) وَ (أَكْثَرُ) بَعْدَ الْيَاءِ يَسْكُنُ مُيَلًا]

أى يجمع تلك الحروف هذه الكلمات الأربع ، وضفاط جمع ضغطة ، وعص بمعنى عاص ، وخطا بمعنى سمن ، واكتنز لحمه ، يشير إلى ضغطة القبر ؛ وهى عصرته والضيق فيه ، والعاصى حقيق بذلك ، ولا سيما

إذا كان سمينا ، وكأنه يشير بالسمن إلى كثرة ذنوبه ، كما يوصف من كثر ماله بذلك ، والسمن الحقيقي مكروه في ذاته لأهل الدين والعلم ، لأنه يشعر غالباً بقلّة اهتمامه بالآخرة وبالبلادة أيضاً ، والهم يذيب الجسم وينحفه ، ولهذا جاء في الحديث :

« أَمَا عَلِمْتُمْ أَنَّ اللَّهَ يُبَغِضُ الْخَبَرَ السَّمِينُ » .

وقال النبي صلى الله عليه وسلم في ذم قوم :

« قَلِيلٌ فِقَهُ قُلُوبِهِمْ ، وَكَثِيرٌ شَحْمُ بَطُونِهِمْ » .

قال العلماء : فيه تنبيه على أن الفطنة قل ما تكون مع كثرة اللحم ، والانصاف بالسمن والشحم ، وفي أخبار الإمام الشافعي رضي الله عنه أنه قال : مارأيت سمينا عاقلاً قط إلا رجلاً واحداً ، وفي رواية : « مارأيت سمينا أخف روحاً من محمد بن الحسن رضي الله عنه » ومثال ذلك :

(النَّطِيجَةُ - وَ - الْحَافَةُ - وَ - قَبْضَةٌ - وَ - بَالِفَةٌ - وَ - حَيَاةٌ - وَ - بَسْطَةٌ - وَ - الْقَارِعَةُ - وَ - خَصَاصَةٌ - وَ - الصَّاحَّةُ - وَ - مَوْعِظَةٌ) .

وهذه الحروف العشرة سبعة منها هي حروف الاستعلاء ، تستعمل إلى الحنك الأعلى ، فتناسب الفتح ، وهي تمنع إمالة الألف في الأسماء ، فكيف لاتمنع إمالة الهاء التي هي مشبهة بها ، فإن كان قبل حرف الاستعلاء كسرة فإن الإمالة جائزة في الألف ، نحو :

(ضِمَامًا) .

ولم يقرأ للكسائي بها في هاء التأنيث نحو :

(الْقَارِعَةُ) .

وبالغة طرداً للباب ، ولأن الإمالة في الهاء ضعيفة ، فجاز أن يمنعها ما لا يمنع إمالة الألف ، فإن فصل بين حرف الاستعلاء وبين الهاء فاصل جازت الإمالة ، نحو :

(رَقَبَةٌ - وَ - مَسْبَقَةٌ - وَ - نَحْلَةٌ - وَ - بَطْشَةٌ - وَ - عُصْبَةٌ) .

والأحرف الثلاثة الباقية هي من حروف الحاق : الألف ، والحاء ، والعين ، أما الألف فلأنها ساكنة لا يمكن كسرها ، ولو كسر ما قبلها ، لكانت الإمالة للألف لالهاء ، وأما الحاء والعين ، فلأنها أقرب حروف الحلق إلى حروف الاستعلاء ، فأعطيها حكمها ، ثم قال : « وأكهر » أي حروف أكهر ، وهي أربعة : الهززة ، والكاف ، والهاء ، والراء ، إذا وقعت قبل هاء التأنيث ، بعد باء ساكنة أو كسرة أميلت ، فذكر الباء في هذا البيت ، والكسر في البيت الآتي ، ويلزم من إمالة هذه الحروف إمالة الهاء بعدها ، « والأكهر » : الشديد العبوس ، يقال كهره : إذا استقبله بذلك ، والكهر ارتفاع النهار مع شدة الحر ، ويسكن في موضع الحال من الباء والضمير في ميلا : عائد على لفظ أكهر ، دون معناه ، وهما مبتدأ وخبر ، وذكر ميلا معاملة للمضاف إليه بعد حذف المضاف لما أقيم مقامه ، فهو من باب قوله تعالى :

(وَكَمْ مِّنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا) .

وشبهه ، ولو عامل المضاف المحذوف لقال : मिलت ، كما قال تعالى بعد ذلك :
(أَوْ هُمْ قَائِلُونَ) .

ولإنما اختار الناظم ذلك لأجل القافية ، فثال الهمزة بعد الياء الساكنة :

(خَطِيئَةٌ - هَيْئَةٌ - وبعد الكسر - خَاطِئَةٌ) .

ومثال الكاف بعد الياء الساكنة :

(الْأَيْكَةُ - وبعد الكسر - الْمَلَايِكَةُ) .

ومثال الهاء بعد الكسر :

(آلِهَةٌ - وَ - فَأَكِيهَةٌ) .

ولا مثال لها بعد الياء الساكنة في القرآن ، ومثال الراء بعد الياء :

(لَكَبِيرَةٍ - وَ - صَغِيرَةٍ - وبعد الكسر - تَبْصِيرَةٍ - وَالْآخِرَةُ) .

وقد ذكر الكسر قبل الأربعة في قوله :

٣٤٠ - [أَوِ الْكَسْرِ وَالْإِسْكَانِ لَيْسَ بِحَاجِزٍ وَيَضَعُفُ بَعْدَ الْفَتْحِ وَالضَّمِّ أَرْجُلًا]

إذا وقع بين الكسر وبين الراء حرف ساكن لم يكن ذلك بحاجز ، أى يمنع للكسر من اقتضائه الإمالة ، فكأنه قال : أو تقع هذه الحروف الأربعة بعد كسر يليها ، أو بعد ساكن يليه كسر ، ولا مثال لهذا في الهمزة والكاف ، وإنما مثاله في الهاء ، نحو : وجهة ، وفي الراء ، نحو : عبرة - وسدرة - واختلف في فطرة - لأجل أن الساكن حرف الاستعلاء ، فقوى المانع ، وهذا وجه جيد ، ويقويه ما يأتي في الراءات فإنه اعتد به حاجزا فنع الترقيق فكذا يمنع الإمالة ولكن هما بابان كل باب لقارى' فلا يلزم أحدهما مذهب الآخر ، والكل جائز : الإمالة والترلف في اللغة ، ومثاله ترك ورش ترقيق راء عمران للعجمة ، وابن ذكوان رققها تبعاً لإمالة الألف بعدها ، ولم ينظر إلى العجمة ، ثم قال : ويضعف ، يعنى أكهر : ضعفت حروفه عن تحمل الإمالة إذا وقعت بعد الفتح والضّم ، وأرجلا ، جمع رجل ، ونصبه على التمييز : استعار ذلك لما كان يقال لكل مذهب ضعيف هذا لا يتمشى ، ونحوه ، لأن الرجل هو آلة المشى ، فثال الهمزة بعد الفتح امرأة ، فإن فصل بين الفتح وبين الهمزة فاصل ساكن فإن كان ألفاً منع أيضاً ، نحو :

(بَرَاءَةٌ) .

وإن كان غير ألف اختلف فيه نحو :

(سَوَاءٌ) .

وكهية والنشأة ، قال الداني : والقياس الفتح ، كأنه أراد القياس على الألف ، أو لأن الإسكان لمسلم بحجز الكسر عن التخصّص الإمالة في نحو :

(عِبْرَةٌ) .

فكذا لا يحجز الفتح عن منع الإمالة في نحو :

(سَوْدَةٌ) .

مثال الكاف بعد الفتح نحو :

(مُبَارَكَةٌ - و - الشُّوكَّةُ) .

سواء في ذلك ما فيه فصل ومالا فصل فيه ، وبعد الضمة نحو :

(التَّهْنُكَةُ) .

ومثال الهاء بعد الفتح مع فصل الألف - سفاهة - ولا يقع غير ذلك ، ومثال الراء بعد الفتح : شجرة ، وعمرة وكذا مع فصل الألف و غيرها من الساكني ، نحو - سيارة - و - نضرة - وبعد الضم مع الحاجز نحو - عسرة - ، و - محشورة - ويجمع ذلك كله أن تقع حروف أكثر بعد فتح أو ضم ، بفصل ساكن وبغير فصل ، فلهذا أطلق قوله بعد الفتح والضم ، ووجه استثناء هذه الحروف الأربعة في بعض الصور ، أما الهزمة والهاء فمن حروف الحلق ، فالحقا بالألف والياء والعين والحاء والغين ، وأما الكاف فقريبة من القاف فنعت منعها ، وأما الراء فلما فيها من التكرير ، تشبه المستعلية ، فنعت ، فأما إذا وقع قبل هذه الأحرف الأربعة كسرة أو ياء ساكنة ، فإن أسباب الإمالة تقوى وتضعف المانع ، فتأمل الهاء ، ثم مثل ما قبله ساكن بعد كسر ، وما قبله كسر أو ياء ساكنة ، فقال :

٣٤١ - [لَعِبْرَةٌ مِائَةٌ وَجِهَةٌ وَلَيْسَكَةَ وَبَعْضُهُمْ سِوَى أَلِفٍ عِنْدَ الْكِسَائِيِّ مِثْلًا]

أراد قوله تعالى :

(إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً) .

فهذا مثال ما قبله ساكن بعد كسر ومثله - ولكل وجهة - ومثال ما قبله كسر :

(فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ^(١)) .

ومثال ما قبله ياء :

(أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ^(٢)) .

ووقع في نظم البيت :

(لَيْسَكَةُ) .

باللام ، وهذا وإن كان قرئ به في سورتي : الشعراء ، و ص^(٣) فليس صاحب الإمالة ممن قرأ هذه

(٢) سورة الحجر ، آية : ٧٨ .

(١) سورة الأنفال ، آية ٦٦ .

(٣) سورة الشعراء ، آية : ١٧٦ و ص ، آية : ١٣ .

القراءة ، فالأولى أن يقع المثال بما هو قراءة له ، فيقال : وأيكة ، بهمزة قبل الياء ، ولا يضر حذف لام التعريف فإنها منفصلة من الكلمة تقديراً . ووجه ثان ، وهو : أن الأيكة جاءت في القرآن في غير هاتين السورتين ، غير مقروءة باللام بإجماع على مافي التيسير ونظمه ، فإذا وقع المثال بهمزة عم جميع المواضع ، مع موافقة القراءة بخلاف التمثيل بقراءة اللام ، ولعله أراد :

(الأَيْكَةُ) .

على قراءته ، وإنما نقل حركة الهمزة إلى اللام لضرورة النظم ، كما يقرأ ورثن ، فالصواب كتابته على هذه الصورة في هذا البيت ، ليشعر بذلك ولا يوهم أنه أراد تلك القراءة ، فهو كقوله في الأناعام :

(وَالْآخِرَةُ) .

المرفوع بالخفض - و - كلا - والله أعلم .

ثم قال : وبعضهم : أى وبعض المشايخ من أهل الأداء : ميل :

للكسائي جميع الحروف قبل هاء التأنيت مطلقاً من غير استثناء شيء إلا الألف ، قال صاحب التيسير : والنص عن الكسائي في استثناء ذلك معدوم ، وبإطلاق القياس في ذلك قرأت على أبي الفتح عن قراءته . ثم قال والأول اختار ، إلا ما كان قبل الهاء فيه ألف ، فلا تجوز الإمالة فيه ، وقال في كتاب الإمالة : لم يستثن خلف عن الكسائي شيئاً ، وكذلك بلغني عن أبي مزاحم الخاقاني ، وكان من أضبط الناس لحرف الكسائي ، وإليه ذهب أبو بكر ابن الأنباري وجماعة من أهل الأداء والتحقيق ، وبه قرأت على شيخنا أبي الفتح عن قراءته على أصحابه قال : وكان أبو بكر بن مجاهد وأبو الحسين بن المذاي ، وأبو طاهر بن أبي هاشم وجميع أصحابهم : ينحسون من ذلك بالفتح ما كان فيه قبل هاء التأنيت أحد عشرة : أحرف ، فذكرها ، ثم قال : جعلوا للهمزة والراء والكاف إذا وقعت قبل هاء التأنيت أحوالاً ، فأمالوا بعضاً وفتحوا بعضاً ، ثم شرح ذلك على نحو ما تقدم ، فأما الألف قبل هاء التأنيت فأنت في عشر كلم :

(الصَّلَاة - وَ - الزُّكَاة - وَ - الْحَيَاة - وَ - النَّجَاة - وَ - مَنُورَةٌ - وَ - هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ - وَ - ذَاتَ - وَ - لَاتَ - وَ - الْفَلَاتَ) .

لأن الكسائي يقف على هذه الكلم الخمس بالهاء ، وهو وغيره يقفون على ما عداها كذلك ، فلا تمال الهاء في هذه الكلم العشر ، لأنه يلزم من ذلك إمالة الألفات ، وهي لا تقبل الإمالة ، لأنها من ذوات الواو في بعضها ، ومجهولة في بعضها ، ولا حظ للجميع في الإمالة ، فلو وقعت إمالة لظن أنها للألف ، لالهاء ، لأن الألف هي الأصل في الإمالة ، والهاء فرع لها ، ومشبهة بها ، ألا ترى أن :

(تَقَاة - وَ - مَرَضَاتٍ - وَ - مُزْجَاة - وَ - التَّوْرَةُ - وَ - كَرَشَكَاة) .

معدودة في باب إمالة الألف ، لافي باب إمالة الهاء ، وذكر مكى في - مناة - خلافاً مبنيًا على أصل الألف ، واختار عدم الإمالة ، وذكر الداني في ألف الحياة خلافاً أنها منقلبة عن واو ، عن ياء ، وإنما لم تمل على هذا القول لكونها مرسومة في المصحف بالواو ، والله أعلم :

باب الراءات

أى باب حكم الراءات أو باب الإمالة الواقعة فى الراءات ، وقد سبق إمالة الألفات والهاءات ، وقد عبر فى هذا الباب عن الإمالة بالترقيق : تنبها على أنها إمالة بين اللفظين ، وقد عبر عنه الدانى فى التيسير بالإمالة ، والترقيق من أسماء الإمالة ، فلهذا قال الشاطبى : « وقد فخموا التنوين وقفا ورققوا » وقد تقدم ذكر إمالة ورش لذوات الراء بين بين ، وهذا الباب تنمة لمذهبه فى إمالة الراء ، حيث لا يميلها غيره ، وهو إذالم يكن بعدها ألف ، أو كان ، ولكنها ألف غير طرف أو ألف ثنية نحو :

(فِرَاش - و - سَاحِرَانِ) .

فقوله : « وما بعد راء شاع حكما » لا يدخل فيه هذان النوعان ، لأن الإمالة المذكورة فى ذلك البيت للألف للراء ، وجاءت إمالة الراء تبعا لها ، والمذكور فى هذا الباب إمالة الراء لا الألف ، فلم يضر وقوع ألف التثنية بعدها ولا غيرها ، وإن كان قد خالف فى بعض هذا مخالف ، على ما سنده إن شاء الله سبحانه ، والله أعلم :

٣٤٢ - [وَرَقَّقَ وَرَشَّ كُلَّ رَاءٍ وَقَبَّلَهَا مُسَكَّنَةً يَاءٌ أَوْ الْكَسْرَ مُوَصَّلًا]

رقق : أى أمال بين بين ، قال فى التيسير : أعلم أن ورشا كان يميل فتحة الراء قليلا بين اللفظين ، وكذا قال فى باب الإمالة ، وقال مسكى : كان ورش يرقق الراء ، فيعلم من هذا الإطلاق أن الترقيق فى هذا الباب عبارة عن إمالة بين بين . ويستخرج من هذا أن إمالة الألفات بين بين ، على لفظ الترقيق فى هذا الباب ، على ما ينطق به قراء هذا الزمان ، وقد نبهنا على ذلك فى شرح قوله : « وذو الراء ورش بين بين » فالمراد من ترقيق الراء تقريب فتحها من الكسرة ، وقوله كل راء : يعنى ساكنة كانت أو متحركة بأى حركة تحركت على الشروط المذكورة ، إلا ما يأتى استثناءؤه ، وقوله مسكنة : حال مقدمة لو تأخرت لكانت صفة للياء ، والواو فى قبلها للحال : أى رققها فى حال كون الياء الساكنة قبلها ، نحو :

(غَيْرَ - و - اَلْخَيْرَ - و - لَاضِرَ - و - مِيرَاثَ - و - فَقِيرًا - و اَلْمُمِيرَاتِ) .

ولا يكون قبل الياء الساكنة إلا مفتوح أو مكسور ، وقد مثلنا بالنوعين ، ثم قال : أو الكسر ، أى أو أن يكون قبل الراء كسر ، نحو :

(الْآخِرَةُ - و - تَائِسَةٌ - و - الْمُدْبِرَاتِ) .

ولا فرق فى المكسور بين أن يكون حرف استعلاء أولا ، وتقع حروف الاستعلاء قبلها إلا الغين نحو :

(دَنَاضِرَةٌ . إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ - قَاصِرَاتٌ - قَطِرَانٌ) .

ونحوه ، فهذه ستة ، ودخل ذلك كله تحت قوله : « كل راء » أى سواء توصطت أو تطرفت لحقها تنوين أو لم يلحقها ، كان المكسور قبلها حرف استعلاء أو غير حرف استعلاء ، فالراء مرققة محالة بين اللفظين لورش سواء وصل الكلمة أو وقف عليها ، وقوله موصلا : حال من الكسر ، أى : يكون الكسر موصلا بالراء فى كلمة واحدة ، احترازاً عما يأتى ذكره ، وهو : الكسر العارضى ، والمفصل ، والغرض من الإمالة والترقيق مطلقا

اعتدال اللفظ وتقريب بعضه من بعض ، بأسباب مخصوصة ، وأسباب ترقيق الراء هنا لورش : أن يكون قبلها ياء ساكنة ، أو كسرة لازمة متصلة : لفظاً أو تقديراً ، والله أعلم :

٣٤٣ - [وَلَمْ يَرْفُضْ سَاكِناً بَعْدَ كَسْرَةٍ سَوِي حَرْفِ الْإِسْتِعْلَاءِ سَوِي الْخَا فَكَمَلًا]

أى لم يعتد بالحرف الساكن الذى وقع فصلاً بين الكسرة اللازمة والراء ، فأعمل الكسرة ماتقنضيه من الترقيق ، كأنها قد وليت الراء ، وذلك نحو :

(إِكْرَامٌ - وَ - إِكْرَامٌ - وَ - سِدْرَةٌ) .

فرق لضعف الفاصل بسكونه ، فإن كان الفاصل الساكن حرف استعلاء قوى المانع ، فإنه لقوته في منع الإمالة لا يضعف بكونه ساكناً كما يضعف غيره ، ولا يقع كذلك من حروف الاستعلاء إلا : الصاد ، والطاء ، والفاء ، نحو :

(إِضْرَأْ - وَ - قِطْرَأْ - وَ - وَقْرَأْ) .

واستثنى من حروف الاستعلاء الخاء ، فلم يعتد بها فاصلاً ، نحو إخراجا ، لأنها ضعفت عن أخواتها بالهمس ، والصاد وإن كانت مهموسة إلا أنها مطبقة ذات صغير ، فقويت فنعت ، فإن قلت : قوله : ولم ير : من رؤية القلب ، فأين مفعولاه ؟ قلت : وفصلاً ، هو المفعول الثانى ، وساكن هو الأول ، أى لم ير الساكن فصلاً وقوله ساكناً : نكرة في سياق النفي ، فهى للعموم فاستثنى من ذلك العموم حروف الاستعلاء ، فقوله حرف ، بمعنى حروف ، اكنى بالمفرد عن الجمع للدلالة على الجنس ، ثم استثنى الخاء من هذا الجنس ، فهو استثناء من استثناء ، والاستثناء مغاير فى الحكم للمستثنى منه ، فحروف الاستعلاء فاصلة ، والخاء ليست فاصلة ، فهو كقولك : خرج القوم إلا العبيد : إلا سالماً ، فيكون سالم قد خرج ، وقصر الناظم لفظى الاستعلاء والخاء ضرورة ، والضمير فى « ولم ير » وفى « فكملاً » لورش ، أى كمل حسن اختياره بصحة نظره حين اختزل الخاء من حروف الاستعلاء فرق بعدها :

٣٤٤ - [وَفَخَّمَهَا فِي الْأَعْجَمِيِّ وَفِي إِرَامٍ وَتَكَرَّرَ بِرِهَا حَتَّى يُرَى مُتَمَدِّلاً]

ذكر فى هذا البيت ماخالفت فيه ورش أصله ، فلم يرققه مما كان يلزم ترقيقه على قياس ماتقدم ، والتفخيم ضد الترقيق ، أى : وفخم ورش الراء فى الإسم الأعجمى ، أى الذى أصله العجمة ، وتكلمت العرب به ومنعته الصرف بسببه ، والذى منه فى القرآن ثلاثة :

(إِبْرَاهِيمَ - وَ - إِسْرَائِيلَ - وَ - عِزْرَانَ) .

كان يلزمه ترقيق رائها ، لأن قبلها ساكناً بعد كسرة ، وليس الساكن حرف استعلاء ، ثم قال « وفى إرام » أى وفخم الراء فى :

(إِرَامَ ذَاتِ الْعِمَادِ ^(١)) .

(١) سورة الفجر ، آية : ٧ ،

وكان يلزمه ترقيقها ، لأنها بعد كسرة ، وإرم أيضا اسم أعجمي ، وقيل عربى ، فلأجل الخلاف فيه أفردته بالذكر ، ووجه تفخيم ذلك كله التنبيه على العجمة ، ورقى أبو الحسن بن غلبون :

(إِرمَ) .

لأن الكسرة وليت الراء ، بخلاف البواقي ، وأما :

(عَزَيْرٌ) .

فلم يتعرضوا له ، وهو أعجمي ، وقيل عربى على ما بين فى سورته ، فيتجه فيه خلاف منى على ذلك ، ثم قال : وتكريرها ، أى وفخم الراء أيضا فى حال تكريرها ، أو فى ذى تكريرها ، أى فى الكلمة التى تكررت الراء فيها ، يعنى إذا كان فى الكلمة راءان نحو :

(فِرَارًا - و - ضِرَارًا - و - أَنْ يَفْقَعَكُمُ الْفِرَارُ - و - إِمْرَارًا - و - مِدْرَارًا) .

لم ترقى الأولى ، وإن كان قبلها كسرة لأجل الراء التى بعدها ، فالراء المفتوحة والمضمومة تمنع الإمالة فى الألف ، كما تمنع حروف الاستعلاء ، فكذا تمنع ترقيق الراء ، وقوله حتى يرى متعدلا ، يعنى اللفظ وذلك أن الراء الثانية مفخمة ، إذ لا موجب لترقيقها ، فإذا فخمت الأولى اعتدل اللفظ وانتقل اللسان من تفخيم إلى تفخيم ، فهو أسهل ، والله أعلم .

٣٤٥ - [وَتَفْخِيمُهُ ذِكْرًا وَسِتْرًا وَبَابُهُ لَدَى جِلَّةِ الْأَصْحَابِ أَنْعَرُ أَرْحُلًا]

ذكر فى هذا البيت ما اختلفت فيه مما فصل فيه بين الكسر والراء ساكن غير حرف استعلاء ، فذكر مثالين على وزن واحد ، وهما :

(ذِكْرًا - و - سِتْرًا) .

ثم قال : « وبابه » أى وما أشبه ذلك ، قال الشيخ « وبابه » يعنى به كل راء مفتوحة لحقها التنوين ، وقبلها ساكن قبله كسرة نحو :

(حِجْرًا - و - صِهْرًا - و - شَيْئًا إِمْرًا - و - وَزْرًا) .

فالتفخيم فى هذا هو مذهب الأكثر ، ثم علل ذلك بأن الراء قد اكتنفها الساكن والتنوين ، فقويت أسباب التفخيم ، قلت : ولا يظهر لى فرق بين كون الراء فى ذلك مفتوحة أو مضمومة ، بل المضمومة أولى بالتفخيم ، لأن التنوين حاصل مع ثقل الضم ، وذلك قوله تعالى :

(هَذَا ذِكْرٌ^(١)) .

فإن كان الساكن الذى قبل الراء قد أدغم فيها ، فالترقيق بلا خلاف نحو :

(سِرًا - و - مُسْتَقَرًّا) .

لأن الكسرة كأنها وليت الراء من جهة أن المدغم فيه كالحرف الواحد ، فالمدغم كالذهاب ، ورقق أبو الحسن ابن غلبون جميع الباب إلا :

(مِصْرًا - و - إِصْرًا - و - قِطْرًا) .

من أجل حرف الاستعلاء ، فألزمه الداني :
(وِقْرًا) .

ومنهم من لم يرقق :

(إِلَّا صِهْرًا) .

نخفاء الهاء ، وفخم أبو طاهر بن أبي هاشم ، وعبد النعم بن غلبون وغيرهما أيضا من المنون نحو :

(خَبِيرًا - و - بَصِيرًا - و - مُدْبِرًا - و - شَاكِرًا) .

هما قبل الراء فيه ياء ساكنة أو كسرة ، فكأنه قياس على :
(ذِكْرًا - و - سِنْرًا) .

قال الداني : وكان عامة أهل الأداء من المصريين يميلونها في حال الوقف ، لوجود الجالِب لإمالتها في الحالين وهو الياء والكسرة ، وهو الصواب ، وبه قرأت ، وبه آخذ ، وقال في :

(ذِكْرًا - و - سِنْرًا) .

أقراني ذلك غير أبي الحسن بن غلبون بالفتح ، وعليه عامة أهل الأداء من المصريين وغيرهم ، وذلك على مراد الجمع بين اللغتين ، قلت : فحصل من هذا أن المنصوب المنون الذي قبل رائه مايسوغ تريقها : على ثلاثة أقسام ما يرقق بلا خلاف ، وهو نحو :

(سِيرًا - و - مُسْتَقَرًّا) .

وما يرقق عند الأكثرين ، وهو نحو :

(خَبِيرًا - و - شَاكِرًا) .

وما يفخم عند الأكثر وهو نحو :

(ذِكْرًا - و - سِنْرًا) .

وقلت في ذلك بيتا جمع الأنواع الثلاثة على هذا الترتيب ، وهو :

وسرا رقيق قل خبيرا وشاكرا للاكثر ذكرا فخم الجلة العلا

وكانهم اختاروا تفخيم هذا النوع ، لأنه على وزن مالا يمال ، نحو :

(جِلَاءً - و - خِلَاءً) .

والخلاف في ذلك إنما هو في الأصل ، ولهذا عد التنوين مانعا ، أما في الوقف فعند بعضهم لاختلاف في الترتيق لزوال المسامع ، وقال أبو الطيب بن غلبون : اختلف عن ورش في الوقف ، فطائفة يقفون بين اللفظين وطائفة يقفون بالفتح من أجل الألف التي هي عوض من التنوين ، والله أعلم .
والجلة : جمع جليل ، وأرحلا جمع رحل ، ونصبه على التمييز ، وتفخيمه مبتدأ ، وأمر أرحلا خبره ، وعمارة الرحل توزن بالعناية والتعاسد له ، فكأنه أشار بهذه العبارة إلى اختيار التفخيم عند جلة الأصحاب من مشايخ القراء ، وبابه نصب ، عطف على مفعول تفخيم :

٣٤٦ - [وَفِي شَرَرٍ عَفْهُ يُرْقُّ كُلُّهُمْ وَحَيْرَانَ بِالتَّفْخِيمِ بَعْضٌ تَقَبُّلاً]

أراد قوله تعالى :

(لَمَّا تَرَىٰ بُشْرًا لِّقَضَرٍ^(١)) .

رقق كل الأصحاب عن ورش راءه الأولى ، لأجل كسر الثانية ، وهذا خارج عن الأصل المقدم ، وهو ترقيق الراء لأجل كسر قبلها ، وهذا لأجل كسر بعدها ، وكسرة الراء تعد بكسرتين لأجل أنها حرف تكرير ، قال الداني : لاختلاف عن ورش في إمالتها وإن وقفت عليها ، قال : وقياس ذلك عند قوله في النساء :

(غَيْرُ أُولَى الضَّرَرِ^(٢)) .

غير أن أصحابنا يمنعون من إمالة الراء فيه من أجل وقوع الصاد ، وهي حرف استعلاء قبلها ، قال : وليس ذلك مما يمنع من الإمالة هاهنا لقوة جرة الراء ، كما لم يمنع منها لذلك في نحو :

(الْفَارِ - و - أَنْصَارِ - و - كَالْفَخَّارِ - و - يَقْظَارِ) .

وشبهه ، مع أن سيوبه قد حكى إمالة راء الضرر سماعا ، وعليه أهل الأداء غير أني بالفتح قرأت ذلك ، وبه أخذ ، قال وأجمعوا عنه على تفخيمها في قوله تعالى :

(عَلَىٰ مُرْرٍ) .

حيث وقع ، قال : وقياس ما أجمعوا عليه من ترقيقها في قوله :

(بُشْرٍ) .

لأجل جرة الراء بعدها يوجب ترقيقها هنا ، قال : وزادني ابن خاقان في الاستثناء إخلاص الفتح للراء في قوله :

(حَيْرَانَ) .

في الأنعام^(٣) قال : وقرأت على غيره بالترقيق ، قال : وهو القياس من أجل الياء ، وقد ذهب إلى التفخيم جماعة من أهل الأداء ، وقال : قرأت بالوجهين في :

(٣) الآية : ٧١ .

(٢) آية : ٩٥ .

(١) سورة المرسلات ، آية : ٣٢ .

(حَيْرَانٌ - و - إِجْرَائِي - و - عَشِيرَتُكُمْ) .

في سورة براءة خاصة^(١) قلت : وحلل بعضهم تفخيم حيران بالألف والنون فيه ، في مقابلة ألف التأنيث في حيرى ، وإذا وقعت الراء قبل ألف حيرى رقت ، لأجل الألف الممالة ، لأجل الباء ، فكما لم يكن للحاء حكم مع وجود الألف في حيرى ، لم يكن لها حكم مع وجود الألف والنون في حيران ، قلت : وهذا كلام ضعيف لمن تأمله ، ثم قال : ونظير ارتفاع حكم الباء مع الألف الممالة ارتفاع حكم الكسرة معها في نحو : (ذِكْرَى الدَّارِ) .

ألا ترى أنك إذا وقفت رقت ، وإذا وصلت فحمت ، قلت : وهذا ممنوع ، بل إذا وصل رقت لأجل الكسرة ، وإذا وقف أمال تبعاً للألف ، وقد سبق التنبيه على هذا في باب الإمالة ، والله أعلم ؟

٣٤٧- [وَفِي الرَّاءِ عَنْ وَرِثِ سَوَى مَا ذَكَرْتُهُ مَذَاهِبٌ شَذَّتْ فِي الْأَدَاءِ تَوَقُّلاً]

توقلاً : تمييز ، يقال : توقل في الجبل إذا صعد فيه ، أى شذارتفاعها في طرق الأداء ، ولفظة الأداء كثيرة الاستعمال بين القراء ، ويعنون بها تأدية للقراء القراءة إلينا بالنقل عن قبلهم ، كأنه لما ذكر هذه المواضع المستثناة من الأصل المتقدم ، قال : وثم غير ذلك من المواضع المستثناة اشتمل عليها كتب المصنفين ، فمن تلك المذاهب ما حكاها الداني عن شيخه أبي الحسن بن غلبون : أنه استثنى تفخيم كل راء بعدها ألف ثنية نحو :

(طَهَّرَا - و - سَاحِرَانِ) .

أو ألف بعدها همزة نحو :

(اقْتَرَأَ عَلَيْهِ) .

أو بعدها عين نحو :

(مِرَاعَا - و - ذِرَاعَا - و - ذِرَاعَيْهِ) .

وفخم قوم إذا كان بين الراء وبين الكسر ساكن : نحو :

(حِذْرَكُمُ - و - ذِكْرَكُمُ - و - لَمَبْرَةٌ -) .

مطلقاً ، ومنهم من اقتصر على تفخيم :

(- وَزَرَ -) .

حيث وقع ، ومنهم من اقتصر على :

(وَزَرَكَ - ذَكَرَكَ) .

ومنهم من فخم في موضعين ، وهما : عشرون :

(كِبِيرَةٌ - و - مَا مُمْ بِبَاغِيهِ) .

٢٤٨ — [وَلَا بُدَّ مِنْ تَرْقِيقِهَا بَعْدَ كَسْرَةٍ إِذَا سَكَنْتْ بِأَصَاحِ السَّبْعَةِ الْمَلَا]

أى إذا سكنت الراء وقبلها كسرة رقت لجميع القراء ، نحو :

(مِرْيَةٌ - وَ - شِرْذِمَةٌ - وَ - أَصْبَرُ - وَ - يَغْفِرُ - وَ - فِرْعَوْنُ) .

قالوا : لأن الحركة مقدرة بين يدي الحرف ، وكأن الراء هنا مكسورة ، ولو كانت مكسورة لوجب ترقيقها ، على ما يأتي ، ومن ثم امتنع ترقيق نحو :

(مَرْجِع) .

لأن الكسرة تبعدها ، إذا كانت بعدها ، ونقرب منها إذا كانت قبلها ، بهذا الاعتبار ، قل : ومن ثم هزت العرب نحو مؤسى والسوق ، لما كانت الضمة كأنها على الواو ، والواو المضمومة يجوز إبدالها همزة ، فأجروا الساكنة المضموم ما قبلها مجرى المضمومة لهذه العلة ، وكثر في نظم العرب ومن بعدهم قوله يا صاح ، ومعناه : يا صاحب ، ثم رخم كما قرأ بعضهم :

(يَا مَالِ لِيَقْضَ عَلَيْنَا رَبُّكَ ^(١)) .

قال إلا أن ترخم صاحب من الشذوذ المستعمل لأنه غدير علم بخلاف مالك ونحوه والملا الأشراف :

٣٤٩ — [وَمَا حَرَفُ الْأَسْتِعْلَاءِ بَعْدُ قَرَاؤُهُ إِكْلَهُمُ التَّفْخِيمُ فِيهَا تَذَلُّلاً]

أى واللفظ الذى وقع فيه حرف الاستعلاء بعد رائه فراء ذلك اللفظ تذلل التفخيم فيها لكلهم ، أى انقاد بسهولة ، لأن التفخيم ألبق بحروف الاستعلاء من الترقيق ، لما يلزم المرقق من الصعود بعد النزول ، وذلك شاق مستثقل وحرف الاستعلاء إذا تأخر منع الإمالة مطلقاً ، بخلافه إذا تقدم ، فإنه لا يمنع إلا إذا لم يكن مكسوراً ، أو ساكناً ، بعد مكسور وهذا البيت مشكل النظم فى موضعين : أحدهما أن « ما » فى أوله عبارة عن « ماذا » ، والثانى الهاء فى « راؤه » إلى ماذا تعود ؟ والذى قدمته من المعنى هو الصواب إن شاء الله تعالى ، وهو أن « ما » عبارة عن اللفظ الذى فيه الراء بعد كسر ، والهاء فى « راؤه » تعود على ذلك اللفظ ، وقال الشيخ فى شرحه : يعنى والذى بعده من الراءات حرف الاستعلاء ، فراءه إن شئت رددت الضمير إلى « ما » وإن شئت أعدته على حرف الاستعلاء ، قلت : كلاهما مشكل ، فإن ما مبتدأ ، وقد جعلها عبارة عن الراء ، فإذا عادت الهاء إلى ما يصير التقدير ، فراء الراء ، وذلك فاسد ، لأنه من باب إضافة الشيء إلى نفسه ، وذلك لا يجوز ، وإن عادت إلى حرف الاستعلاء بقی المبتدأ بلا عائد يعود إليه ، ثم جمع حروف الاستعلاء فقال :

٣٥٠ — [وَيَجْمَعُهَا قِظٌ خُصٌّ ضَغْطٌ وَخُلْفُهُمْ يَفْرِقُ جَرَامُ بَيْنَ الْمَشَايِخِ سَلَسَلًا]

أى يجمعها هذه الكلمات ، فهى سبعة أحرف ، وربما ظن السامع أن جميعها يأتي بعد الراء فيطلب أمثلة ذلك فلا يجد بعضها ، إنما أراد الناظم أى شيء وجد منها بعد الراء منع ، والواقع منها فى القرآن فى هذا الغرض أربعة : الصاد ، والضاد ، والطاء ، والقاف ، ولم يقع : الخاء ، والظاء ، والغين ، ولو أنه قال :

وما بعده صاد وضاد وطا وقا فت فخم لكل خلف فرق تسلسلا
لبان أمر البيتين في بيت واحد ، وخلصنا من إشكال العبارتين فيهما ، والله أعلم .
أما الصاد فوقعت بعد الراء الساكنة بعد كسر ، وهي المرققة لجميع القراء ، فنعت الترقيق حيث
وقعت ، نحو :

(إِرْصَادًا - و - لِبَا لِرْصَادٍ) .

وأما الضاد فوقعت في مذهب ورش في نحو :

(إِعْرَاضًا - و - إِعْرَاضُهُمْ) .

وأما الطاء والقاف فوقعا في الأمرين ، نحو :

(قِرْطَاسٍ - و - فِرْقَةٌ - و - صِرَاطٌ - و - فِرَاقٌ) .

وليس من شرط منع حرف الاستعلاء أن يلي الراء ، بل يمنع وإن فصل بينهما الألف ، ولا يقع في مذهب
ورش إلا كذلك غالبا ، نحو :

(صِرَاطٌ - و - فِرَاقٌ - و - إِعْرَاضٌ) .

حتى نصن مكي في التبصرة على أن :

(حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) .

لاترقق في الوصل لأجل صاد :

(صُدُورُهُمْ) .

فإن رقت على :

(حَصِرَتْ) .

وقفت لزوال المانع ، قلت : ونفخيم راء :

(حَصِرَتْ) لأجل صاد (صُدُورُهُمْ) .

بعيد ، لقوة الفاصل ، وهو التاء ، بخلاف فصل الألف ، ولأن حرف الاستعلاء مفصل من الكلمة التي
فيها الراء ؛ فلا ينبغي أن يعتبر ذلك إلا في كلمة واحدة ، وعلى قياس ماذكروه يجب النفخيم فيها إذا كانت الراء
آخر كلمة ، وحرف الاستعلاء أول كلمة بعدها ، نحو :

(لِنُنْذِرَ قَوْمًا - أَنْ أَنْذِرَ قَوْمَكَ - وَلَا تَصَاغِرْ حَدَّكَ - فَاصْبِرْ صَبْرًا جَبِيلًا) .

والنفخيم في هذا يكون أول عن التلخيص في :

(حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) .

لوجود الفاصل في حصرت دون ما ذكرناه ، ولا أثر للصاد في حصرت ، فإنها مكسورة ، فلا تمنع ، لأنها مثل :

(تَنْصِرُونَ).

والأظهر الترقيق في الجميع ، قياسا للمانع على المقتضى ، وسيأتى في البيت بعد هذا أن ماجاء بعد الكسر المفصل فلا ترقيق فيه ، فلم ينظر إلى المفصل ترقيقا ، فلا ينظر أيضا إلى المفصل تفخيخا ، فيعطى كل كلمة حكمها ، والله أعلم .

ومعنى قوله « قَطْ خَصْنِ ضَنْط » أى : أقم في القبط في خصن ذى ضنط ، أى خصن ضيق ، أى اقنع من الدنيا بمثل ذلك وما قاربه ، واسلك طريقة السلف الصالح ، فقد جاء عن أبى وائل شقيق بن سلمة رحمة الله عليهما ، وهو من المخضرمين وأكابر التابعين من أصحاب عبد الله بن مسعود رضى الله عنهما نحو من ذلك ، قال عبد الله بن عمر : كان لأبى وائل خصن من قصب ، يكون فيه هو ودابته ، فإذا غزا نقضه ، وإذا رجع بناه ، وأما قوله في الشعراء :

(فَكَانَ كُؤْلٌ فِرْقِي^(١)).

فالراء فيه زقيقة لوقوعها بين كسرتين ، وضعف منع حرف الاستعلاء بسبب كسره ، ونقل الاتفاق على ترقيق هذا الحرف مكى وابن شريح وابن الفحام .

قال الشيخ رحمه الله : وفخمها بعضهم لمكان حرف الاستعلاء ، قال الحافظ أبو عمرو : والوجهان جيدان قال : وإلى هذا أشار بقوله جرى بين المشايخ سلسلا ، قلت : وقال الدانى في كتاب الإمالة : كان شيخنا أبو الحسن يرى إمالة الراء في قوله :

(وَالْإِشْرَاقِ).

لكون حرف الاستعلاء فيه مكسورا ، قال : فعارضته بقولى :

(إِلَهُ مِرَاطٍ).

وألزمته الإمالة فيه ، قال : ولا أعلم خلافا بين أهل الأداء لقراءة ورثن عن نافع من المصريين وغيرهم في إخلاص فتح الراء في ذلك ، وإنما قال ذلك شيخنا رحمه الله فيما أحسبه قياسا دون أداء ، لاجتماع الكلال على خلاف ما قاله ، والله أعلم .

٣٥١ - [وَمَا بَعْدَ كَسْرِ عَارِضٍ أَوْ مُفْصَلٍ فَفَخَّخُمْ فَهَذَا حُكْمُهُ مُقَبَّلًا]

أى والذى يوجد من الراءات بعد كسر عارض ، وهو كسر ماحقه السكون ، ككسر همزة الوصل ، نحو :

(امْرَأَةٌ - و - ارْجِعُوا).

إذا ابتدأت ، وكسرة التثنية الساكنين ، نحو :

(وَأِنْ أَمْرًا - أَمْ آرْتَابُوا - يَا بُنَى ارْكَبْ).

إذا وصلت ، أو بعد كسر مفصل ، أى يكون الكسر فى حرف مفصل من الكلمة التى فيها الراء لفظاً أو تقديراً ، نحو ماسبق من كسرة التقاء الساكنين نحو :

(لِحُكْمِ رَبِّكَ - بِحَمْدِ رَبِّهِمْ - و - بِرَسُولٍ - و - لِرَسُولٍ) .

لأن حروف الجر فى حكم المنفصل من الكلمة الداخلة هى عليها ، لأن الجارة مع مجروره كلمتان : حرف ، واسم ، فلعروض الكسرة فى القسم الأول ، وتقدير انفصال الراء عن الكسرة فى الثانى ، فخمها ورش فى المتحركة ، وجميع القراء فى الساكنة ، قال ابن الفحام : لم يعتد أحد بالكسرة فى قوله :

(بِرَبِّهِمْ - ولا - بِرُوحِ الْقُدُسِ - ولا فى - ارْجِعُوا) .

قال : وأما المبتدأة ، فلا خلاف فى تفخيها ، نحو :
(أَرَأَيْتَ) .

قلت : فيعلم من هذا أن نحو قوله تعالى :

(مُقْنِعِي رُءُوسِهِمْ - الَّذِي رَزَقَنَا) .

لا ترقى ، وإن كان قبل الراء ياء ساكنة ، لأنها منفصلة عنها ، ولم ينبه الناظم على الياء المنفصلة ، كما نبه على الكسر المفصل ، وقد نبه عليه غيره ، والله أعلم .

وقوله متبذلاً : حال ، يشير إلى أن التفخيم مشهور عند القراء ، مبذول بينهم .

٣٥٢ - [وَمَا بَعْدَهُ كَمَرَأٍ أَوْ أَلْيَا فَمَا لَهُمْ بِتَرْقِيقٍ - نَصٌ وَثِيقٌ قَيْمٌثَلًا]

أى وما وقع من الراءات بعده كسرة أو ياء ، على ضد ماسبق ، لأن الذى تقدم الكلام فيه أن تكون الراء بعد كسر أو ياء ، وليس هذا على عمومه ، بل مراده أن ماحكوا ترقيقه مما بعده كسر أو ياء لانص لهم فيه ، والذى حكوا ترقيقه من ذلك نحو :

(مَرَيْمَ - ولفظ - الْمَرْءَ) .

وعوم ما ذكره فى هذا البهت يحى فى الراء الساكنة ، نحو :

(مَرَيْمَ - و - بِرَجْعُونِ) .

ولا تكون الياء بعدها إلا متحركة نحو :

(لِبَشَرَيْنِ - و - الْبَحْرَيْنِ - و - إِلَى رَبِّهِمْ) .

وكان القياس يقتضى أن هذا كله يرقى ، كما لو تقدمت الياء أو الكسر ، فإن الترقيق إمالة ، وأسباب إمالة الألف تكون نارة بعدها ، وهو الأكثر ونارة قبلها ، فينبغى أن تكون الراء كذلك ، ولكن عدم النص فى ترقيق مثل ذلك ، ونقل مكى الترقيق فى نحو :

(مَرَيْمَ - و - قَرَبَةَ) .

فقال : أما الرأ الساكنة فلا اختلاف فيها أنها غير مغلفة إذا كان قبلها كسرة لازمة ، أو بعدها ياء نحو : (مَرِيْمٌ - و - فِرْعَوْنٌ - قال ونقلت - بَيْنَ الْمَرْءِ) .

بالغليظ وتركه لورش وللجاعة بالغليظ ، قال الداني على التريق عامة أهل الأداء من المضربين القدماء ، قال : والقياس لإخلاص فتحها لفتحة الميم قبلها ، قوله : فيمثلا ، أى فيظهر ، ثم قال :

٣٥٣ - [وَمَا لِقِيَاسٍ فِي الْقِرَاءَةِ مَدْخُلٌ فَدُونَكَ مَا فِيهِ الرُّضَا مُتَكَدِّلاً]

أى لو فتح قياس ما بعد الرأ على ما قبلها لانسع الأمر في ذلك ، فيقال : يلزم من إمالة : (مَرِيْمٌ - إمالة نحو - يَرْتَعُ) .

فلا فرق بين أن تكون الياء المفتوحة بعد الرأ وقبلها ، بل مراعاة ما قبلها أولى ، بدليل أن الياء الساكنة اعتبرت قبل الرأ ، ولم تعتبر بعدها نحو :

(وَجَرَيْنَ بِهِنَّ) .

وقد اعتذر قوم عن ذلك بما فيه تكلف ، ولو رقت الرأ من :

(يَرْتَعُ) .

لرقت لورش في نحو :

(يَرَوْنَ) .

فدونك ما فيه الرضى : أى ما نقل تريقه وارتضاه الأئمة متكفلا بتقديره وإظهاره للطلبية ، أى خذه والزمه متكفلا به ، ويجوز أن يكون متكفلا حالا من ما ، وهو المفعول ، أى خذ الذى تكفل بالرضى للقراء ، والمعنى أنهم يرضون هذا المذهب دون غيره ، وأما نفي أصل القياس في علم القراءة مطلقا فلا سبيل إليه ، وقد أطلق ذلك أبو عمرو الداني في مواضع ، وقد سبقت عبارته في :

(بَيْنَ الْمَرْءِ) .

بأن القياس لإخلاص فتحها ، وقال في آخر باب الرأ من كتاب الإمالة : فهذه أحكام الوقف على الرأ على ما أخذناه عن أهل الأداء ، وقسناه على الأصول إذ علمنا النص في أكثر ذلك ، واستعمل ذلك أيضا في بيان إمالة ورش الألف بين اللظين في مواضع كثيرة في كتاب الإمالة وغيره .

٣٥٤ - [وَتَرْقِيْمَهَا مَكْسُورَةً عِنْدَ وَصْلِهِمْ وَتَفْخِيْمَهَا فِي الْوَقْفِ أَجْمَعُ أَشْمَلًا]

يعنى إذا كانت الرأ مكسورة ، فكلهم يرققها إذا وقعت وسطا مطلقا نحو :

(قَادِرِينَ - و - الصَّابِرِينَ) .

أو أولا نحو :

(رِيحٌ - و - رِيحَالٌ) .

وإن وقعت الراء المكسورة آخر كلمة رقت للجميع في الوصل ، سواء كان الكسر أصلاً أو عارضاً نحو :
(مِنْ أَمْرِ اللَّهِ - وَ- أَنْذَرِ النَّاسَ) .

فإن وقعت زالت كسرة الراء الموجبة لترقيقها ، فتفخم حينئذ ، وفيه إشكال ، فإن السكون عارض ، وقد تقدم في باب الإمالة أن السكون العارض في الوقف لا يمنع الإمالة ، فيتجه مثل ذلك هنا ، وقد أشار إليه مكى فقال : أكثر هذا الباب إنما هو قياس على الأصول ، وبعضه أخذ سماعاً ، ولو قال قائل إننى أقف في جميع الباب كما أصل ، سواء سكنت أو رمت ، لكان لقوله وجه ، لأن الوقف عارض ، والحركة حذفها عارض ، وفي كثير من أصول القراءات لا يعتدون بالعارض ، قال فهذا وجه من القياس مستتب ، والأول أحسن ، قلت : وقد ذكر الحصرى الترقيق في قصيدته فقال :

وما أنت بالترقيق واصله فقف عليه به إذ لست فيه بمضطر

ويمكن الفرق بين إمالة الألف وترقيق الراء ، بأن إمالة الألف أقوى وأقيس وأفشى في اللغة من ترقيق الراء ، بدليل أن الألف تمال ولا كسر يجاورها ، كذوات الياء ، ويمال أيضاً نحو :
(خَافَ) .

لأن الخاء قد تكسر إذا قيل خفت ، فانتفع في إمالة الألف كثيراً ، فجاز أن يمنع الأضعف ما يمنع الأقوى ، لكن يضعف هذا الفرق نصهم على ترقيق الراء الأولى من :
(شَرَرَ) .

في الوقف ، فهذا دليل على اعتبار الكسر فيها بعد ذهابه بسكون الوقف ، قالوا : وترقيق الثانية لأجل إمالة الأولى ، وهذا دليل على عدم اعتبار الكسر فيها ، وإلا لآثر في نفسها الترقيق ولم يعتبر بإمالة ما قبلها ، ووجه ذلك : أن ترقيق الأولى أشبه إمالة الألف في نحو :
(النَّارَ) .

وكلاهما رقت لكسرة بعده ، فبقي الترقيق بعد زوال الكسرة في الوقف كما تقدم في الألف ، وقوله : وترقيقها مبتدأ ، وخبره قوله : عند وصلهم ، وأجمع أشملاً : خبر قوله وتفخيمها ، وأشملاً تمييز ، وهو جمع شمل والمعنى : هو أجمع أشملاً من ترقيقها إشارة إلى كثرة القائلين به وقلة من نبه على جواز الترقيق فيه ، كما نبه عليه مكى ، والحصرى ، فإن قلت : ماتقول في قوله تعالى :

(فَأَلْفَارِقَاتٍ فَرَقَاتَا) .

هل تمنع القاف من ترقيق الراء المكسورة ؟ قلت : لا ، لقوة مقتضى الترقيق ، وهو الكسر في نفس الراء ، وإنما يمنع حرف الاستعلاء ترقيق غير المكسورة ، لأن مقتضى ترقيقها في غيرها ، فضعف ، فقوى حرف الاستعلاء على منع مقتضاه ، قال الداني : أما الراء المكسورة فلا خلاف في ترقيقها بأي حركة تحرك ما قبلها ، ولا يجوز غير ذلك ، والله أعلم :

٣٥٥- [وَلِكِنَهَا فِي وَفْقِهِمْ مَعَ غَيْرِهَا تَرْقُّ بَعْدَ الْكَسْرِ أَوْ مَا يَحْتَمِلُ]

الضمير في «ولكنها» للمكسورة ، أى مع غيرها من الراءات : المفتوحة والمضمومة ، والساكنة ، ترقى في الوقف إذا كان قبلها أحد أسباب ثلاثة ، ذكر منها في هذا البيت اثنين : الكسر ، والإمالة ، والثالث يأتي في البيت الآتى ، وهو الياء الساكنة ، فمثال ذلك بعد الكسر :

(قَهْلٌ مِنْ مُدَّةٍ كَرٍ - يُحَلِّقُونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ - إِنَّمَا أَنْتَ مُدَّةٌ كَرٌّ - فَأَنْتَصِرُ) .

ومن ذلك ما كان بين الراء وبين الكسر فيه ساكن نحو - الذكر - و - السحر - و - الشعر : نص عليه الداني في كتاب الإمالة ، فكان الشاطبي أراد بعد الكسر المؤثر في مذهب ورش ، وقد علم ذلك من أول الباب ، ومثال ذلك بعد الإمالة :

(عَذَابُ النَّارِ) .

في مذهب الدورى وأبى عمرو ، و :

(بِشَرِّ) .

في مذهب ورش ، نص عليه الداني وغيره ، وهو مشكل من وجه أن الراء الأولى إنما أميلت لكسرة الثانية فإذا اعتبرت الكسرة بعد سكون الوقف لأجل إمالة الأولى ، فلم لا تعتبر ترقيقها في نفسها ؟ ولا يقع هذا المثال إلا في المكسورة وعلى مذهب بعض القراء ، بخلاف المثال بعد الكسر ، فإنه وقع في أنواع الراء الأربعة وفي مذهب جميع القراء ، وسبب التريق سكون الراء بعد الكسر أو ما يناسبه ، وهو الإمالة وقد سبق قوله : ولا بد من ترقيقها بعد كسرة ، وهذا الاستدراك المفهوم من قوله : ولكنها لأجل قوله في البيت السابق وتفخيما في الوقف أجمع أشملا ، فكانه استثنى من هذا فقال : إلا أن تكون بعد كسر أو حرف تيميل ، ثم ذكر الياء الساكنة فقال :

٣٥٦- [أَوْ الْيَاءُ تَأْتِي بِالسُّكُونِ وَرَوْنُهُمْ كَمَا وَضَلِهِمْ فَأَبْلُ الذِّكَاءُ مُصْغَلًا]

لانقع الراء الساكنة بعد الياء الساكنة ، وإنما تقع بعدها الراء المتحركة بالحركات الثلاث في قراءة جميع القراء ، نحو :

(ذَلِكَ خَيْرٌ - وَمَا تَفَعَّلُوا مِنْ خَيْرٍ - وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ) .

ولا يستقيم التمثيل بالمنصوب المنون ، فإن الوقف لا يكون فيه على الراء ، بل على الألف المبدلة من التنوين ، فيبقى التريق فيه لورش وحده بشرطه ، هذا كله إذا وقفت على الراء بالسكون ، فإن وقفت بالروم ، على ما سأتى شرحه ، كان حكم الوقف حكم الوصل ، لأنه قد نطق ببعض الحركة ، فترقق المكسورة للجميع وغيرها لورش بشرطه ، ويفخم الباقي للجميع ، وما في قوله : كما زائدة أى رومهم كوصلهم وقابل ، بمعنى : اختبر ، ومصغلا نعت مصدر محذوف ، أى بلاء مصغلا ، أى مصغولا يشير إلى صحة الاختبار ونقائه مما يكدره ويشوبه من التخالط ، فبذلك يتم الغرض في تحرير هذه المسألة ، لأنها مسائل متعددة عبر عنها بهذه العبارة الوجيزة ، وبسط هذا أن نقول : لا تخلو الياء إما أن تكون مكسورة أو غير مكسورة ، فإن كانت مكسورة رقت وصلا

وروما ، وفخمت إن وقفت بالسكون ، إلا في ثلاث صور ، وهى أن يكون قبلها كسر أو ياء ساكنة ، فترقى لجميع القراء في هاتين الصورتين ، الصورة الثالثة : أن يكون قبلها إمالة ، فترقى لأصحاب الإمالة دون غيرهم ، وإن كانت غير مكسورة فهى مفخمة لجميع القراء وفقاً بالسكون ، إلا أن يكون قبلها أحد الثلاثة فالحكم ماتقدم في الوصل والروم ، مفخمة لغير ورش ، مرققة لورش بعد الكسر والياء الساكنة على ما في أول الباب ، ولا يقع الروم في المنصوبة ، فاعتبر ذلك وقس عليه :

ثم أشار إلى أن الأصل التفتيح بقوله :

٢٤٧ - [وَفِيْمَا هَذَا الَّذِي قَدْ وَصَفْتُهُ عَلَى الْأَصْلِ بِالتَّفْخِيمِ كُنْ مُقَمَّلاً]

أى كن متعملاً بالتفتيح على الأصل ، ومتعملاً بمعنى : عاملاً ، وفي الصحاح تعمل فلان لكذا ، وقال غيره سوف أتعمل في حاجتك ، أى : أقضى ، فيجوز في موضع التفتيح بالياء ، للتفتيح باللام ؛ على ما نقله الجوهري ، والله أعلم :

باب اللامات

أى تغليظها

وهذا باب لم يذكره أكثر المصنفين في القراءات ، إنما اعتنى به المغاربة والمصريون ، دون البغداديين والشاميين ، ولا شك أنه إن ثبت لغة فهو لغة ضعيفة مستثقلة ، فإن العرب عرف من فصيح لغتها الفرار من الأثقل إلى الأخف ، والتغليظ عكس ذلك ، ثم هو على مخالفة المعروف من قراءة ورش ، فإنها مشتملة على ترقيق الراءات وإمالة بين بين ، وتخفيف الهمز نقلاً وتسهيلاً وإبدالاً ، ولهذا أكثر الروايات عن ورش : ترك التغليظ ، كقراء الجماعة ، هذه رواية يونس بن عبد الأعلى وداود بن أبي طيبة وغيرهما :

وقال مكى : اعلم أن هذا الباب قد اضطرب النقل فيه عن ورش ، وقليل ما يوجد فيه النص عنه :

٣٥٨ - [وَغَلَّظَ وَرْشٌ فَتَحَ لَامَ إِصَادِهَا أَوْ الطَّاءِ أَوْ لِلطَّاءِ قَبْلُ تَنْزُلًا]

التغليظ في هذا الباب زيادة عمل في اللام إلى جهة الارتفاع ، وضده ترك ذلك ، ومنهم من يعبر عن تركه بالترقيق ، وعن التغليظ بالتفتيح ، ثم التغليظ إشباع الفتحة في اللام ، فلهذا لم يجرى في المكسورة ولا المضدومة ولا الساكنة نحو :

(بَصَلَّى عَيْنِكُمْ - تَطْلُعُ عَلَى قَوْمٍ - وَصَلْنَا لَهُمُ الْقَوْلَ) .

وبعضهم غلظ اللام من :

(صَلَّالٍ) .

لوقوعها بين حرفين مستعربين ، فالتغليظ عند الأكثر لا يقع إلا في اللام المفتوحة ، ولا فرق بين أن تكون مخففة أو مشددة ، نحو :

(أَوْ بَصَلِّمُوا - وَظَلَّلْنَا عَلَيْهِمُ) .

وحكى مكى عن شيخه أبى الطيب ابن غلبون أنه رقق المشددة بعد الظاء دون الصاد ، وقوله : لصادها ، أى لأجل الصاد الواقعة قبلها ، أو أضافها إليها لانصافها بها ، أى إذا تنزل أحد هذه الأحرف الثلاثة قبل اللام المفتوحة غلظت اللام ، ولم يعتبر أبو الطيب بن غلبون الظاء المهملة ، واعتبر قوم الضاد المعجمة أيضاً ، نحو :
(أَضَلَّاهُمْ - و - ضَلَّانَا) .

ومنهم من اعتبر أيضاً كل لام مفتوحة بين حرفين مستعيلين مطلقا ، نحو :
(خَلَطُوا - و - أَخْلَصُوا - و - غَلَقَتِ الْأَبْوَابَ - فَاسْتَغْلَظَ - مَاذَا خَلَقُوا) .
وكل هذا قياس على رواية ضعيفة نقلا ولغة ، والله أعلم :

٣٠٩ - [إِذَا فُتِحَتْ أَوْ سُكِّنَتْ كَصَلَاتِهِمْ وَمَطْلَعٍ أَيْضًا نَمَّ ظَلٌّ وَبُوصَلًا]
أى شرط تأثير هذه الحروف الثلاثة وهى : الصاد ، والطاء ، والظاء ، فى التغليظ فى اللام المفتوحة أن تكون مفتوحة أو ساكنة ، فإن حرف الاستعلاء إذا فتح أو سكن عظم استعلاؤه ، بخلافه إذا انكسر أو انضم ، نحو :
(فَصَّلَتْ - و - عَطَّلَتْ - و - ظِلَّالٌ - و - فِي ظُلُلٍ مِنَ الْغَمَامِ) .
فثال الصاد المفتوحة :

(الصَّلَاةُ) .

ومثال الساكنة :

(فَيُضَلَّبُ - والطاء نحو - طَلَّقَتْ - و - مَطْلَعٌ - والظاء نحو - ظَلَّاهُوا - و - إِذَا أَظْلَمَ) .

ومثل الشاطبي رحمه الله بقوله تعالى :

(ظَلَّ وَجْهُهُ - و - يَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ) .

وهذان وما أشبههما نحو :

(بَطَّلَ - و - فَصَّلَ) .

وقعت اللام فيها طرفا ، فالمتوسطة نحو :

(صَلَاتُهُمْ - و - مَطْلَعٌ) .

مغلظة وصلا ووقفا ، والمتطرفة مغلظة وصلا ، وأما فى الوقت فقال أبو عمرو الدانى : يحتمل وجهين :
الترقيق والتفخيم ، فالترقيق نظراً إلى السكون العارض بالوقف ، والتفخيم نظراً إلى الأصل ، قال : وهو أوجه :

٣١٠ - [وَفِي طَالٍ خُلْفٌ مَعَ فِصَالٍ وَعِنْدَمَا يُسْكَنُ وَفَقًا وَالْمُفَخَّمُ فَضُّلاً]

أراد قوله تعالى :

(أَفْطَالَ عَلَى كُمْ الْعَهْدُ^(١) - فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ^(٢) - فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا^(٣)) - وَكَذَلِكَ - بِصَاحِلًا .

وشبهه مما بين اللام فيه وبين حرف الاستعلاء ألف فاصل ، وظاهر النظم يؤهم اقتصار الخلاف على :
(طال - و - فِصَالًا) .

ولو قال :

وفي طال خلفت مع فصلا ونحوه وساكن وقف والمفخم فصلا

لزال الإيهام .

قال الداني : في اللام وجهان : التفخيم اعتدادا بقوة الحرف المستعلي ، والترقيق للفاصل الذي فصل بينهما قال : والأوجه التفخيم ، لأن ذلك الفاصل ألف ، والفتح منه .

قلت : وأما اللام المشددة نحو :

(ظَلَّ - و - يُصَلِّبُوا) .

فلا يقال فيها إنه فصل بينها وبين حرف الاستعلاء فاصل : فينبغي أن يجري الوجهان ، لأن ذلك الفاصل أيضاً لام أدغمت في مثلها ، فصارا حرفا واحداً ، فلم تخرج اللام عن أن حرف الاستعلاء وليها ، وأما الذي سكن للوقف ، فنحو :
(أَنْ يُوصَلَ) .

إذا وقفت عليه ، ففيه وجهان سبق ذكرهما ، أى : وعند الذي يسكن في الوقف ، وقوله : وقفا ، مصدر في موضع الحال ، أى ذا وقف ، أى موقوفا عليه ، وقوله : والمفخم فصلا يعنى في المسئلتين المذكورتين كما نقلناه من كلام الداني .

فإن قلت : لم كان التفخيم أفضل فيما سكن للوقف ، ولقائل أن يقول : يبغي أن لا يجوز التفخيم أصلاً كما سبق في الراء المكسورة أنها تفخم وقفا ولا ترقق لذهاب الموجب للترقيق وهو الكسر ، وههنا قد ذهب الفتح الذي هو شرط في تغليظ اللام ، وكلا الدهابين عارض :

قلت : سبب التغليظ هنا قائم ، وهو : وجود حرف الاستعلاء ، وإنما فتح اللام شرط ، فلم يؤثر فيه سكون الوقف لعروضه وقوة السبب ، فعمل السبب عمله لضعف المعارض ، وفي باب الوقف على الراء المكسورة زال السبب بالوقف ، وهو الكسر ، فافترقا .

٣٦١ - [وَحُسْكُمُ ذَوَاتِ الْيَأَمِ مِنْهَا كَمْ ذِهِ وَعِنْدَ رُؤُوسِ الْآيِ تَرْقِيقُهَا أَعْتَلًا]

منها أى من هذه الألفاظ التي فيها اللام المستحقة لتفخيم ، ويعنى الكلمات المقصورة التي آخرها ألف منقلبة عن ياء ، ولا يقع ذلك في القرآن إلا مع الصاد وحدها ، في خمسة مواضع ، في : سبحان :

(بَصَلَاهَا مَذْمُومًا^(١) - وفي الانشقاق - وَيَصَلِّي سَعِيرًا^(٢) - وفي الفاشية - تَصَلِّي نَارًا^(٣) - وفي الليل - لَا يَصَلِّيَاهَا إِلَّا الْأَشَقَى^(٤) - وفي تبت - سَيَصَلِّي نَارًا ذَاتَ^(٥) - وكذا - وَاتَّخَذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى^(٦) .

في الوقف ، ففي تفخيم اللام وجهان كالوجهين فيما سكن في الوقف ، وذاك أنه قد تقدم أن له في إمالة ذوات الياء وجهين ، فإن أمال فلا تغليظ ، وإن لم يمل فالتغليظ ، فهما ذانك الوجهان ، ويجوز أن يقال : إن الخلاف على قول من يميل ذوات الياء لأن اللام جاورها ما يقتضى تغليظها وما يقتضى ترقيقها ، لكن التغليظ يكون ههنا أولى من الإمالة ، لأنه شبه اختلاف الذى هنا بالخلاف الذى فيما سكن للوقف ، وقد ذكر أن المفخم ثم : فضل ، فكذا ينبغي أن يكون هنا ، وقد نص عليه الداني في كتاب الإمالة ، فقال : والأوجه هنا التفخيم ، ولم يذكر مرجحا ، وإنما فرق بين هذا وبين رءوس الآى ، على ما سنذكره :

وأقول : سبب ترجيح التفخيم وجود سببه سابقا ، وتقدم اللام المغلظة على الألف المالة ، فعمل السبب عمله قبل وجود ما تدخله الإمالة . ثم قال : وعند رءوس الآى : أى إذا وجد مثل ذلك ، وهو ما يقتضى التغليظ والإمالة في كلمة هي رأس آية من السور الإحدى عشرة المتقدم ذكرها ، غلبت الإمالة التغليظ ، لأن ورشا يميل رءوس الآى بلا خلاف ، لمؤاخاة رءوس الآى ، والتغليظ يخالف بينها ، وقد روى التغليظ ، قال الداني : كلا الوجهين حسن جميل ، غير أن الترقيق أقيس وأوجه :

قلت : فلهذا قال : ترقيقها اعتلا ، أى اعتلى على التغليظ ، واستعمل الترقيق هنا بمعنى الإمالة ، وبجملة ما وقع من ذلك في رءوس الآى ثلاثة مواضع في سورة القيامة :

(وَلَا صَلًّى^(٧) - وفي سبج - فَصَلًّى^(٨) - وفي اقرأ - إِذَا صَلًّى^(٩) - وأما - مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى^(١٠) .

ففيه التغليظ في الوصل ، لأنه منون ، وفي الوقف الوجهان السابقان ، ولا ترجح الإمالة ، وإن كان رأس آية ، إذ لا مؤاخاة لآى قبلها ولا بعدها ، قوله : كهذه : أى كهذه المواضع المذكورات في البيت السابق ، وهى ما في باب طال والمسكن وقفا .

٣٦٢ - [وَكُلُّ لَدَى أَسْمِ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ كَسْرِهِ يُرْقَقُهَا حَتَّى يَرُوقَ مُرْتَلًّا]

أى : وكل القراء وغيرهم أيضا اجتمعوا على أن اللام من اسم الله تعالى إذا كان قبلها حرف مكسور أنهم يرققونها ، والترقيق هنا ضد التغليظ ، وليس المراد به الإمالة ، بخلاف قوله : وترقيقها اعتلا ، على ما سبق ،

(٣) الآية : ٤ .

(٢) الآية : ١٢ .

(١) الآية : ١٨ .

(٦) سورة البقرة ، الآية : ١٢٥ .

(٥) الآية : ٤ .

(٤) الآية : ١٥ .

(٩) الآية : ١٠ .

(٨) الآية : ١٥ .

(٧) الآية : ٣١ .

واسم الله تعالى التزم فيه التغليظ فتحبها له وتعظيما ، اختص بذلك اسمه سبحانه من غير وجود حرف استعلاء فيه فإذا وقع بعد كسرة رفقت اللام تحسينا للفظ به ، فهذا معنى قوله : حتى يروق مرتلا ، أى : يروق فى اللفظ به حال ترتيله ، وذلك لكراهة التصعد بعد التسفل ، وأما سائر اللامات فرققة مطلقا ، كالليل ، واللبن ، والحم :

٣٦٣ - [كَمَا فَخَمُوهُ بَعْدَ فَتْحٍ وَضَمٍّ فَتَمَّ نِظَامُ الشَّمْلِ وَضَلًّا وَفَيْضًا]

الهاء فى فخموه ، لاسم الله تعالى ، ولو قال فخموها ، يعنى اللام ، كما قال ترقيقها لكان جيدا ، وقوله وصلا وفيصلا حالان من الهاء ، أى ذات وصل وفيصل ، أى : سواء كانت الحركات المذكورة على حروف متصلة بالاسم العظيم ، أو على حروف منفصلة منه فى كلمة أخرى ، فلا يتغير الحكم بشئ من ذلك فى الترتيق والتفخيم ، فمثال المتصل : بالله ، والله ، ومثال المنفصل :

(بِسْمِ اللَّهِ - قَالَ اللَّهُ - رُسُلُ اللَّهِ) .

وكذا يرقق بعد الكسر العارض ، نحو :

(قُلِ اللَّهُ) .

وهذا بخلاف ماسبق فى ترقيق الراء ، فإنهم قالوا : لا يؤثر فى ترقيقها كسرة مفصولة ولا عارضة ، والفرق أن المراد من ترقيق الراء إمالتها ، وذلك يستدعى سببا قويا للإمالة ، وأما ترقيق اللام فهو الإتيان بها على ماهيتها وسجيتها ، من غير زيادة شئ فيها ، وإنما التغليظ هو الزيادة فيها ، ولا تكون الحركة قبل لام اسم الله تعالى إلا مفصولة لفظا أو تقديرا ، وأما الحركة قبل الراء ، فتكون مفصولة وموصولة ، فأمكن اعتبار ذلك فيها ، بخلاف اللام ، هذا كله فيما إذا وصلت اسم الله تعالى بما قبله ، فإن ابتدأت به فخمته ، لأن الهمزة قبل اللام مفتوحة ، فهذه حركة متصلة ، وذلك كأول آية الكرسي ، ونحوه ، والراء المرفقة غير المكسورة كغير المرفقة ، يجب بعدها التفخيم ، لأن الترتيق لم يغير فتحها ولا ضمها ، وأما إذا وقع اسم الله تعالى بعد إمالة ، نحو : قراءة السوسى :

(تَرَى اللَّهَ) .

ففيه وجهان : التفخيم ، كالذى بعد الراء المرفقة الغير المكسورة ، والترقيق ، لأن فى الراء بالإمالة شيئا من الكسر ، وقال شيخنا أبو الحسن : التفخيم أولى ، وحكاه عن شيخه المشاطي ، وقال الشيوخ أبو عمرو : الترتيق أولى لأمرين :

أحدهما أن أصل هذه اللام الترتيق ، وإنما فخمت للفتح والضم ، ولا فتح ولا ضم هنا ، فعدنا إلى الأصل . والثانى : اعتبار ذلك بترقيق الراء فى الوقف بعد الإمالة ، على ماسبق فى باب الراءات :

وقوله تعالى : (رُسُلُ اللَّهِ - اللَّهُ) .

الاسم الأول مفخم . والثانى مرقق ، وقوله تعالى فى أول إبراهيم :

(إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ - اللَّهُ) .

هو مرقق فى الوصل ومفخم إذا ابتدئ به سواء قرئ برفع الهاء أو بجرها والله أعلم :

باب الوقف على أواخر الكلم

هذه ترجمة كان ينبغي أن يذكر في بابها جميع ما يتعلق به في تلاوة القرآن ، فإن قوله : أواخر الكلم يشمل آخر كل كلمة ، ومن جملة الكلم المنصوب المتون يقف القراء عليه بألف مبدلة من التنوين والمرفوع المتون ، والمجروح المتون يوقف عليهما بالسكون من غير أن يبدل من تنوينهما واواً أو ياء ، وهذه هي اللغة الفصحى ومن العرب من يبدل في الجميع ، ومنهم من لا يبدل في الجميع ، فترك بيان هذا وهو مهم ، ولم يذكر في الباب إلا الكلام في الروم والإشمام ، وهما أيضاً وجهان للعرب في الوقف ، فهذه خمس لغات ، وفي الوقت أيضاً لغتان : النقل والتضعيف ، ولم يقرأ بهما أحد إلا قليلاً :

وحكى مجاهد عن أبي عمرو :

(وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ) .

يشم الباء شيئاً من الجر ، ولا يشبعه ، قال : وهذا لا يجوز إلا في الوقف ، لأنه ينقل كسرة الراء إلى الباء ، وحكى الأهوازي عن الضبي عن حمزة :

(دِفْءٌ - و - جُزْءٌ - و - مِلٌّ) .

بالتشديد من غير همز في حال الوقف .

قلت : وفي الطرق المشهورة أن القراءة إنما جاءت باللغة الأولى : الفصحى ، وبالروم والإشمام ، وهما أيضاً فصيحتان ، فكان ينبغي أن تكون ترجمة هذا الباب « باب الروم والإشمام » ولكن تبع الناظم في هذا عبارة التيسير ، والله أعلم .

٣٦٤ - [وَالْإِسْكَانُ أَصْلُ الْوَقْفِ . وَهُوَ اسْتِقَاقُهُ

مِنَ الْوَقْفِ عَنْ تَحْرِيكِ حَرْفٍ تَعَزَّلَا]

أي اشتقاق الوقف ، من قولك : وقفت عن كذا إذا لم تلبسه ، فلما كان هذا وقفاً عن الإتيان بالحركة سمي وقفاً ، لأن لغة العرب أن لا يوقف على متحرك ، فالأصل أن يكون الوقف بالإسكان لهذا ، ولأنه أخف ، والوقف موضع تخفيف ، وقوله : تعزلاً ، يعني : أن الحرف صار بمعزل عن الحركة ، يقال اعزله وتعزله ، ومنه : الأهزل الذي لاسلاح معه ، فيجوز أن يكون تعزلاً : صفة لحرف ، وقد ذكرنا معناه ، ويجوز أن يكون صفة لتحريك حرف ، أي لتحريك انزول عن محله :

فإن قلت في قوله : وهو اشتقاقه : إشكال ، لأن المعنى يؤول إلى تقدير ، والوقف اشتقاقه من الوقف ، ولا يكون اللفظ مشتقاً من نفسه ، ووجه الكلام إنما يسمى وقفاً ، من قولهم : وقفت عن كذا ، لأنه وقف عن الحركة :

قلت : يجوز أن يكون ، وهو ضمير الشأن لضمير الوقف ، فيلثم الكلام ولا يتنافر ، وهذا الذى ذكره تبرع منه ، وليس فى كتاب التيسير الذى نظمه :

٣٦٥ - [وَعِنْدَ أَبِي عَمْرٍو وَكَوْفِيَّتِهِمْ بِهِ مِنْ الرُّومِ وَالْإِشْتِمَامِ تَمَّتْ تَجَمُّلاً]

به : أى فيه ، والهاء ضمير الوقف ، والسمت الهيئة ، والسمت الطريق ، والسمت القصد نفسه ، يقال سمت يسمت : إذا قصد ، والسمت الناحية المقصودة ، وكل ذلك محتمل هنا ، ووصفه بالتجمل ، أى عندهم من ذلك أمر جميل ، من الاحتفال به والاهتمام بشأنه ، والقصد له فى التلاوة به ، قال صاحب التيسير : وردت الرواية عن الكوفيين وأبي عمرو بالوقف ، بالإشارة إلى الحركة سواء كانت إعراباً أو بناء ، والإشارة تكون روما وإشماما ، والباقون لم يأت عنهم فى ذلك شئ ، واستحباب أكثر شيوخنا من أهل القرآن ، أن يوقف فى مذاهبهم بالإشارة لما فى ذلك من البيان :

قلت : فهذا معنى قوله :

٣٦٦ - [وَأَكْثَرُ أَعْلَامِ الْقُرْآنِ يَرَاهُمَا إِسَائِرُهُمْ أَوَّلَى الْعَلَاتِقِ مِعْطُولًا]

أعلام : جمع علم يشير إلى المشايخ أهل أداء القراءة ، وجعلهم أعلاماً لحصول الهداية بهم ، كالأعلام فى الطرق ، وأضافهم إلى القرآن الذى هو اسم للكتاب العزيز ، لأنهم أهله ، أو أراد به القراءة ، لأنها صناعتهم وأتى به بغير همز ، كما فى قراءة ابن كثير له كما يأتى ، والقرآن بمعنى القراءة ، وأراد فى قوله تعالى :

(إِنَّا عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ) .

وقوله : يراهما : يعنى الروم والإشمام ، لسائرهم : أى لباقي القراء السبعة ، وهم : نافع ، وابن كثير ، وابن عامر ، والعلاتق : جمع علاقة ، والمطول الحبل ، ونصبه على التمييز ، أى يراهما أولى حبل يتعلق به ، والحبل يكنى به عن السبب الموصول إلى المطلوب ، فكأنه قال : أولى الأسباب سبباً ، أو يكون العلاتق البضائع ومطولا حال من الضمير المستتر فى يراهما ،راجع على أكثر :

قال الشيخ : لأنه يكون بذلك سبباً للطول أو الطول :

٣٦٧ - [وَرَوْمُكَ إِسْمَاعُ الْحَرْكِ وَاقِفًا بِصَوْتِ خَفِيٍّ كُلِّ دَانٍ تَفْوَلًا]

أخذ يبين حقيقة الروم ، فقال : هو أن نسمع الحرف الحرك احترازاً من الساكن فى الوصل نحو :

(لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ) .

فهذا لاروم فيه ، إنما يكون الروم فى الحرك فى حالة الوصل ، فعرومه فى الوقف ، بأن تسمع كل قريب منك ذلك الحرك بصوت خفى ، قال فى التيسير هو تضعيفك الصوت بالحركة حتى يذهب بذلك معظم صوتها ، فتسمع لها صوتاً خفياً يلزمه الأسمى بحاسة سمعه ، وقال الشيخ : هو الإشارة إلى الحركة مع صوت خفى وكلاهما واحد ، وهذا أخصر ، فقول الناظم : كل دان : مفعول لإسماع ، والمفعول الأول أضيف إليه لإسماع ، وهو الحرك : أراد لإسماعك الحرك كل قريب منك ، كقولك أسمعك زيدا كلاماً :

وقوله واقفا حال من فاعل إسماع ، وتنولا صفة لدان ، وهو مطاوع نولته ، أى : أعطيته نوالا ، كأنه يشير إلى السماع ، أى كل دان سامع منصت لقراءتك فهو المدرك لذلك ، بخلاف غيره من غافل أو أصم ، وقال صاحب صحاح اللغة : روم الحركة الذى ذكره سيبويه : هى حركة مختلصة مخفاة بضرب من التخفيف ، وهى أكثر من الإشمام ، لأنها تسمع ، وهى بزنة الحركة ، وإن كانت مختلصة مثل همزة بين بين ؛ ثم أخذ يبين الإشمام فقال :

٣٦٨ - [وَالْإِشْمَامُ إِطْبَاقُ الشِّفَاهِ بَعِيدَ مَا يُسَكِّنُ لَا صَوْتٌ هُنَاكَ فَيَصْطَحِلَا]

أى بعد ما يسكن الحرف المحرك ، والشفا بالهاء : جمع شفة ، وإنما جمع اعتبارا بالقارئين ، أو هو من باب قولهم : هو عريض الحواجب عظيم المناخر ، ويقال : صحل صوته بكسر الحاء يصحل بفتحها ، إذا صار أبح أى كالت فيه بمجوحة لا يرتفع للصوت معها ، فكأنه شبه لإضعاف الصوت فى الروم بذلك ، فقال : ليس فى الإشمام مثل ما فى الروم ، قال فى التيسير : الإشمام ضمك شفتيك بعد سكون الحرف أصلا ، ولا يدرك معرفة ذلك الأعمى ، لأنه لرؤية العين لا غير ، إذ هو إيماء بالعضو إلى الحركة ، وقال الشيخ : هو الإشارة إلى الحركة من غير تصويت ، وقال فى موضع آخر : حقيقته أن تجعل شفتيك على صورتها إذا لفظت بالضم ، وقال الجوهري إشمام الحرف أن تشمه الضمة أو الكسرة ، وهو أقل من روم الحركة ، لأنه لا يسمع ، وإنما يتبين بحركة الشفة العليا ، ولا يعتد بها حركة لضعفها ، والحرف الذى فيه الإشمام ساكن ، أو كالساكن .

قلت : وهذا خلاف ما يقوله القراء والنحاة فى حقيقة الإشمام ، وفى محله أيضا ، لكن قال مكى : قد روى عن الكسائى الإشمام فى المخفوض ، قال وأراه يريد به الروم ، لأن الكوفيين يلقبون ماسميناه روما إشماما ، وما سميناه إشماما روما .

قلت : فعبر الجوهري بما لا يوافق المذهبين فكأنه كان فى ذلك بين بين ، وقال أبو على فى التكملة الإشمام هو : أن تضم شفتيك بعد الإسكان ، وتبيهما للفظ بالرفع أو الضم ، وليس بصوت يسمع ، وإنما يراه البصير دون الأعمى ، وذكر نصر بن على الشيرازى فى كتابه الموضح : أن الكوفيين ومن تابعهم ذهبوا إلى أن الإشمام هو الصوت ، وهو الذى يسمع ، لأنه عندهم بعض حركة ، والروم هو الذى لا يسمع ، لأن روم الحركة من غير نفوّه به .

قال : والأول هو المشهور عند أهل العربية :

قلت : وزعم بعضهم أن ابن كيسان ومن وافقه من الكوفيين ترجعوا عن الإشمام بالروم ، وعن الروم بالإشمام ، وزعموا أن ذلك أقرب إلى استعمال اللفظين فى وضع اللغة ، ولا مشاحة فى التسمية إذا عرفت الحقائق ؛ ثم ذكر الناظم مواضع استعمال الروم والإشمام فقال :

٣٦٩ - [وَفِعْلُهُمَا فِي الضَّمِّ وَالرَّفْعِ وَارِدٌ وَرَوْمُكَ عِنْدَ الْكَسْرِ وَالْجَرِّ وَصَلًا]

أى فعل الروم والإشمام ورد عنهم فى المضموم والمرفوع ، ويختص الروم بالمكسور والمجرور .

٣٧٠ - [وَلَمْ يَرَهُ فِي الْفَتْحِ وَالنَّصْبِ قَارِيٌّ وَعِنْدَ إِمَامِ النَّحْوِ فِي الْكُلِّ أَعْمَلًا]

الهاء فى :

(بِرَّة).

للروم أى مذهب القراء أن لاروم فى المفتوح والمنصوب ، قالوا : لأن الفتحة خفيفة ، فإذا خرج بعضها مخرج سائرهما ، لأنها لا تقبل التبعض كما تقبله الضمة والكسرة ، لما فيهما من الثقل ، ولأن المنصوب المنون لما تبينت فيه الفتحة لإبدال التنوين فيه ألفا لم يرم الباقى ، لأن لا يبق ذلك على التقريب من لفظه ، وقال مسكى : يجوز فيه الروم ، غير أن عادة القراء أن لا يروموا فيه ، وأن يقفوا بالسكون للجميع ، وقال : وقد اختلف لفظ أبى الطيب رحمه الله تعالى فى ذلك ، وبالإسكان قرأت عليه فى المنصوب لجميع القراء ، وأما أهل النحو فأجازوا الروم فى الفتح كما فى الكسر والضم ، من غير فرق ، فقوله : إمام النحو : يحتمل أن يريد به أئمة النحو ، فهو لفظ مفرد أريد به الجنس ، ويجوز أن يريد به المشهور فيهم ، المقتدى به منهم ، وهو : سيويه ، الذى كتابه قدوة هذا العلم ، والضمير فى « أعملا » للروم ، وليست الألف للثنائية ، إنما هى للإطلاق ، فالإشمام لا مدخل له فى حركة الفتح ، كما لا مدخل له فى الكسر ، وإنما يختص بحركة الضم ، لأن حقيقته ضم الشفتين ، وذلك لا يحصل به إلا الدلالة على الضم فقط ، وقوله فى الكل : يعنى فى الحركات كلها ، ولم يتعرض صاحب التيسير لبيان مذهب التنوين ، قال سيويه فى كتابه : أما ما كان فى موضع نصب أو جر ، فإنك تروم فيه الحركة ، فأما الإشمام فليس إليه سبيل :

٣٧١ - [وَمَا نَوْعَ التَّحْرِيكِ إِلَّا لِلْأَزْمِ بِنَاءً وَإِعْرَابًا غَدًا مُتَقَلًّا]

هذا اعتذار منه عن كونه لفظ بستة أسماء للحركات ، وهن ثلاث ، فخاف من إشعار ذلك بتعدد الحركات فقال مانوعت التحريك وقسمته هذه الأقسام إلا لأعبر عن حركات الإعراب وحركات البناء ، ليعلم أن حكمهما واحد فى دخول الروم والإشمام ، وفى المنع منهما أو من أحدهما ، ولو اقتصر على ألقاب أحدهما لخيف أن يظن أن الآخر غير داخل فى ذلك ، وحركة البناء توصف باللزوم ، لأنها لا تتغير مادام اللفظ بحاله ، فلهذا قال للآزم بناء ، أى مانوعته إلا لأجل أنه منقسم إلى لازم البناء ، وإلى ذى إعراب ، غدا بذلك متقلا : من رفع إلى نصب إلى جر ، باعتبار ما تقتضيه العوامل المسطرة عليه ، فألقاب الإعراب : رفع ، ونصب ، وجر ، وربما قيل : وخفض ، وألقاب البناء : ضم ، وفتح ، وكسر ، وقد ذكرها سيويه فى أوّل باب من كتابه ، واعتذر عن تعدد الأسماء واتحاد المسمى فى اللفظ ، بنحو من ذلك ، فإن الرفع والضم لفظهما واحد ، وكذا النصب والفتح والجر والكسر ، وكذا الذى آخره ساكن ، للإعراب يسمى جزما ، والذى للبناء يسمى وقفا ، والله أعلم .

فثالث حركات البناء فى القرآن :

(مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ - وَ مِنْ حَيْثُ - وَ مِنْ مَكَدٍ - وَ هُوَ لَآئٍ) .

وحركات الإعراب نحو :

(قَالَ الْمَلَأُ - إِنَّ الْمَلَأُ - إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى) .

ونصب بناء فى قوله للآزم بناء على أنه مفعول للآزم أو تمييز ، والتقدير : وإن اختلفا فهما متفقان فى المعنى لأن الكلمة لزمت البناء ، والبناء لزم الكلمة ، إما مطلقا :

(كَحَيْثُ - و - أَيْنَ - و - هُوَ لَآءِ) .

وإما في حالة من أحواله مطلقا ، نحو :

(مِنْ قَبْلُ - و - لَا ظِلْمَ - لَمْ يَسْكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا - والله أعلم .

٣٧٢ - [وَفِي هَاءِ تَأْنِيثٍ وَمِيمٍ الْجَمْعِ قُلْ وَعَارِضٍ شَكْلٍ لَمْ يَكُونَا لِيَدْخُلَا]
 شرع يبين ما يمنع فيه الروم والإشمام على رأى القراء ، فالألف في :
 (يَسْكُونَا) .

ليدخلا : ترجع إلى الروم والإشمام ، أى لم يقع في هذه المواضع الثلاثة حيث كانت ، الموضع الأول هاء
 التأنيث ، وهى التى تكون تاء في الوصل ويوقف عليها بالهاء ، نحو :
 (رَحْمَةً - و - نِعْمَةً) .

فلا يدخلان فيها ، لأن الحركة إنما كانت للتاء ، والهاء بدل عنها في الحالة التى تعدم الحركات فيها ، وهى
 الوقف ، فلا حركة للهاء ، فترام وتشم ، فأما ما وقف عليه بالتاء من هذا الباب لأجل رسمه ، فيدخله الروم
 والإشمام ، لأن الحركات داخلية في التاء ، نص عليه مكى ، وقال : لم يختلف القراء في هاء التأنيث أن الوقف
 عليها بالإسكان ، ولا يجوز الروم والإشمام فيها ، لأن الوقف على حرف لم يكن عليه إعراب ، إنما هو بدل من
 الحرف الذى كان عليه الإعراب ، إلا أن تقف على شئ منه بالتاء اتباعا لخط المصحف ، فإنك تروم وتشم
 إذا شئت ، لأنك تقف على الحرف الذى كانت الحركة لازمة له ، فيحسن فيه الروم والإشمام :

الموضع الثانى : ميم الجمع ، أى الدالة على جماعة ، نحو :

(عَلَيْهِمْ - و - إِيْنِهِمْ - و - مِنْهُمْ - و - عَنْهُمْ) .

في المواضع التى توصل بواو على ماتقدم بيانه ، لم يدخلها فيها ، لأنها ساكنة وتحريكها في حال صلتها على
 مذهب من وصلها ، إنما كان لأجل الصلة ، ولهذا إذا وقف عليها ترك الصلة ، فيسكن الميم ، وأجاز مكى رومها
 وإشمامها كهاء الضمير على ماأتى ، ورد عليه الدانى وقال : خالف في ذلك الإجماع ، وأتى بخطأ من القول .

قال مكى : ميم الجمع أغفل القراء الكلام عليها ، والذى يجب فيها على قياس شرطهم أن يجوز فيها الروم
 والإشمام ، لأنهم يقولون : لا فرق بين حركة الإعراب وحركة البناء في جواز الروم والإشمام ، فالذى يروم
 ويشم حركة الميم على النص غير مفارق له ، للإجماع ، والذى لا يروم حركة الميم خارج عن النص بغير رواية ،
 اللهم إلا أن يوجد الاستثناء فيها منصوصاً ، فيجب الرجوع إليه إذا صح ، قال : وليس ذلك بموجود ، وما
 يقوى جواز ذلك فيها نصهم على هاء الكناية بالروم والإشمام ، فهى مثل الهاء ، لأنها توصل بحرفك بعد حركتها
 كما توصل الهاء ، ويحذف ذلك الحرف في الوقف ، كما يحذف مع الهاء ، فهى مثلها في هذا ، غير أن الهاء أخفى
 منها ، فلذلك امتنعت الهاء عند القراء من الروم والإشمام ، إذا كانت حركتها مثل حركة ما قبلها : أو كان قبلها
 ساكن من جنس حركتها ، وهذا لا يكون في الميم ، لأنها ليست بالخفية ، ولو كانت في هذا مثل الهاء لم يحز
 الإشمام في :

(يَأْتُونَ - و - بِحُكْمٍ) .

وليس في جوازه اختلاف ، وليس قول من يمنع ذلك لأجل أن الميم من الشفتين بشئ ، لإجماع الجميع على الروم والإشمام في الميم التي في أواخر الأفعال والأسماء ، التي ليست للجمع ، ولو تم له منع الإشمام فيها لم يتم له منع الروم ، فقياس ميم الجمع لمن ضمها وهو يريد بالضم أصلها أن يقف عليها كغيرها من المتحركات ، والإسكان حسن فيها ، فأما من حركها لالتقاء الساكنين ، فالوقف له بالسكون لاغير ، قلت : فنحو : (عَلَيْهِمُ الدَّلَّةُ) .

حركة الميم بالضم أو الكسر هي لالتقاء الساكنين عند الألف ، فلا ترام ضما ولا كسرا ، ولا قسم ضما ، وهي في مذهب من يرى الصلة ليست لالتقاء الساكنين ، فيجوز فيها الروم والإشمام على مذهب ابن كثير ، على ما ذكره مكى ، وفرق الداني بين ميم الجمع وهاء الكتابة ، بأن الهاء حركة قبل الصلة ، بخلاف الميم ، يعني بدليل قراءة الجاهة ، فعوملت حركة الهاء في الوقف معاملة سائر الحركات ، ولم يكن للميم حركة فعوملت بالسكون ، فهي كالتى تحرك لالتقاء الساكنين كما يأتي .

الموضع الثالث قوله : وعارض شكل ، الشكل عبارة عن الحركة هنا تجوزا على تجوز ، وذلك إذا استعمله في دلالة الخط على الحركات والسكون مجاز ، لأنه تقييد كالشكل في الدواب ، ثم استعمله مخصصا بالحركة تجوز آخر ، ودلت قرينة الكلام في الروم والإشمام على هذا التجوز . لأنهما لا يدخلان إلا في متحرك ، أى وفي شكل عارض ، أى حركة عارضة ، فهو من باب حسن وجه ، إلا أنه لا يجوز أن نقول : مررت بحسن وجه ، وأنت تريد بوجه حسن ، لما فيه من إضافة الصفة إلى الموصوف ، وإنما يجوز على تقدير : مررت بشخص حسن وجه ، فعلى هذا يكون تقدير البيت : وفي لفظ عارض شكل لم يدخل ، وذلك حركة التقاء الساكنين . نحو : لم يكن الدين :

(لَمْ يَكُنِ الدِّينَ - وَعَصَوْا الرُّسُولَ - فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ - وَيَوْمَئِذٍ) .

لأنه ليس هنا حركة فتفتقر إلى دلالة ، والعلة الموجبة لتحريك في الوصل مفقودة في الوقف ، لأن الساكن الذى من أجله تحرك الحرف الأول قد باينه وانفصل عنه ، فأما حركة نحو القاف من قوله تعالى :

(وَمَنْ يُشَاقِّ اللَّهَ) .

فترام ، وإن كانت حركة التقاء الساكنين أيهما ، لأل الأصل يشاقق ، فأدغم وحرك ، وسببه دوام مصاحبة الساكن المدغم وقفا ووصلا ، ومما يمتنع رومه من الحركات العارضة حركة المحزة المنقولة في قراءة ورش نحو :

(مِنْ إِسْتَبْرَقٍ - و - قُلْ أَوْحَى) .

قال مكى : فأما إن كان الذى أوجب الحركة في الحرف لازما ، فالروم والإشمام جائزان فيه ، على ما قدمناه في الوقف على :

(جُزْءٌ - و - مِلءٌ - و - وِفَاءٌ) .

إذا ألقيت حركة الهمزة على ما قبلها في قراءة حمزة وهشام ، لأنها حركة الهمزة ، وهى تدل عليها ، فكان الهمزة ملفوظ بها ، قال : فأما :

(بَوَّ مَثْنٍ - و - حَيْثُ مَثْنٍ) .

فبالإسكان تقفت عليه ، لأن الذى من أجله تحركت الدال يسقط في الوقف ، فترجع الدال إلى أصلها ، وهو السكون ، فهو بمنزلة :

(لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ) .

وشبهه ، قال : وليس هذا بمنزلة :

(عَوَّاشٍ - و - جَوَّارٍ) .

وإن كان التنوين في جميعه دخل عوضا من محذوف . لأن التنوين دخل في هذا على متحرك ، فالحركة أصلية والوقف عليه بالروم حسن ، والتنوين - في يومئذ - دخل على ساكن ، فكسر لالتقاء الساكنين على الأصل ، والله أعلم .

٣٧٣ - [وَفِي الْمَاءِ لِلْإِضْمَارِ قَوْمٌ أَبَوُهُمَا وَمِنْ قَبْلِهِ ضَمٌّ أَوْ الْكَسْرُ مَثَلًا]

٣٧٤ - [أَوْ أَمَامَهَا وَآوٌ وَكَلَامٌ وَبَعْضُهُمْ يَرَى لَهُمَا فِي كُلِّ حَالٍ مُحْذَلًا]

يعنى هاء الضمير ، وهى هاء الكناية التى سبق لها باب أبى قوم الروم والإمام فيها ، إذا كان قبلها ضم أو كسر ، نحو :

(يَمْزُحْزِحُهُ - لَا تُخْلِفُهُ) .

أو يكون قبلها ، إما الضم أو الكسر ، وهما الواو والياء نحو :

(فِيهِ - و - عَقْلُوهُ) .

وطلبوا بذلك التخفيف لئلا يخرجوا من ضم أو واو إلى ضمة أو إشارة إليها ، ومن كسر أو ياء إلى كسرة والماء في قبله تعود إلى الإضمار ، أو إلى الماء ، ولو قال قبلها لجار على هذا ، وكان أحسن ، لأنه أوضح ، والوزن موات له قوله مثلا ، أى شخص قبل الماء ، والألف للإطلاق ، ويجوز أن يكون ضمير التثنية على حد قوله تعالى :

(إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أُولَىٰ بِهِمَا) .

وليس هذا مثل قولك : زيد أو عمرو قائم ، فإنه لا يجوز قائما ، لأنك لم ترد الإخبار عنهما ، بل عن أحدهما وهاهنا يريد الإخبار عنهما معا ، وإنما حرف «أو» أفاد نفي اجتماعهما ، فلا يكون إلا أحدهما ، فلهذا عدل عن الواو إلى أو ، فهى قريبة الشبه من قوفهم : جالس الحسن أو ابن سيرين ، فإن المعنى جالسا ، وعدل إلى لفظ أو ليفيد أن لك أن تجالس واحدا منهما منفردا ، كما لك أن تجالسا معا ، ثم قال : أو أمهما فنقل حركة حمزة

أم إلى الواو ، وجعل الواو أمًا للضم ، والياء أمًا للكسر ، أى أن الضم والكسر تولدا منهما ، وهذه مسألة قد اختلف الناس فيها ، وهى : أن الحركات الثلاث : أصول حروف العلة ، أو حروف العلة أصول الحركات ، وقد سبق الناظم إلى هذه العبارة أبو الحسن الحصرى ، فقال فى باب الكناية من قصيدته :

وأشتم ورم مالم تقف بعد ضمة ولا كسرة أو بعد أميها فادر

وقوله : واو وياء ، بدلان من أمًا ، ثم قال : وبعضهم ، أى وبعض الشيوخ يرى محلا لهما ، أى يجوزاً للروم والإشمام فى هاء الإضمار كيف كانت ، وعلى أى حال وجدت ، ولم يستثن ما ذكره هؤلاء القوم ، فقوله محلا اسم فاعل من التحليل الذى هو ضد التحريم ، ونصبه على أنه مفعول ثان لقوله يرى ، وهذه المسئلة لم تذكر فى التيسير ، وقد ذكرها مكى فقال : إذا وقفت على هاء الكناية وكانت مضمومة وقبلها ضمة أو واو ساكنة ، أو كانت مكسورة وقبلها كسرة ، أو ياء ساكنة : وقفت بالإسكان لا غير عند القراء .

قال : وقد ذكر النحاس جواز للروم والإشمام فى هذا ، وليس هو مذهب القراء ، ويقف عليها فيما عدا هذين الأصلين ، كسائر الحروف بالروم والإشمام على ما ذكرناه ، والله أعلم :

باب الوقف على مرسوم الخط

يعنى خط المصحف : على ما وضعته عليه الصحابة رضى الله عنهم لما كتبوا المصاحف فى زمن عثمان رضى الله عنه وأنفذها إلى الأمصار ، ففيها مواضع وجدت الكتابة فيها على خلاف ما الناس عليه اليوم فى الكناية ، وقد صنف فى ضبط ذلك تصانيف ، ولأبى عمرو الدانى فى ذلك كتاب « المنع » وقد نظمه الشيخ الشاطبى أيضا فى قصيدته الرائية ، ولا يعرف ذلك إلا من وقف على تصنيف منها ، وأصل الرسم : الأثر ، فعنى مرسوم الخط : ما أثره الخط :

٣٧٥ - [وَكُوْفُهُمْ وَالْمَازِي وَنَافِعٌ عَنْوَا بِاتِّبَاعِ الْخَطِّ فِي وَقْفِ الْإِبْتِلَا]

المازى هو : أبو عمرو ، وعنوا أى اعتنوا باتباع خط المصحف ، والابتلا : الاختبار ، أى إذا اختبروا بالوقف على كلمات ليست بموضع وقف ، ليعلم به معرفة القارى بحقيقة تلك الكلمة ، أو إذا انقطع نفس القارى فوقف على تلك الكلمة ، فقد وردت الرواية عن هؤلاء الأئمة المذكورين باتباع الرسم فيها ، فيوقف عليها على وفق رسمها فى الهجاء ، وذلك باعتبار الأواخر فى تفكيك الكلمات بعضها من بعض ، وتقطيعها ، فاك كتب من كلمتين موصولتين لم يوقف إلا على الثانية منهما ، وما كتب منهما مفصولا : يجوز أن يوقف على كل واحدة منهما ، وفلك نحو : عن ماها ، كتبنا بالقطع فى موضع وبالوصل فى آخر ، فيقفون فى المقطوع على عن ، وفى الموصول على عما ، وفى الوصل لا يظهر لذلك أثر ، فلهذا خصى الباب بالوقف :

٣٧٦ - [وَلِابْنِ كَثِيرٍ يُرْتَضَى وَابْنِ عَامِرٍ وَمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ حَرٌّ أَنْ يُفَصَّلَا]

أى يرتضى لهما الوقف على المرسوم وإن لم يرد به عنهما رواية ، وذلك لما فيه من التنبيه على الرسم ، قال فى التيسير : اعلم أن الرواية ثبتت لدينا عن نافع وأبى عمرو والكوفيين ، أنهم كانوا يقفون على المرسوم ، وليس

فى ذلك عندنا شىء يروى عن ابن كثير وابن عامر ، واختيار أئمتنا أن يوقف فى مذهبهما على المرسوم كالذين روى عنهم ذلك .

قلت وذلك منقسم إلى متفق عليه ومختلف فيه ، ولم توضع هذه القصيدة إلا للبيان المختلف فيه ، فلهذا قال وما اختلفوا فيه حر أن يفصلا ، أى حقيقى تفصيله ، أى تبينه بطريق التفصيل واحدا بعد واحد ، فقله : حر مثل : عم ، وشج ، وهو خبر قوله وما اختلفوا فيه ، وقوله : أن يفصلا ، فى موضع رفع على أنه فاعل حر يقال حر وحرأ : منقوصاً ومقصوراً ، وكلاهما مستقيم هنا وزنا ومعنى ، والكل بمعنى خلىق وجدير وحقيق ، إلا أن المنقوص يثنى ويجمع ، بخلاف المقصور ، أما المتفق عليه ، فنحو الوصل والقطع بين الكلمات ، والإنهاء والحذف فى حروف العلة ، نحو :

(وَيَمْنَحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ - فى الشورى ^(١) - و - يَدْعُ الْإِنْسَانَ بِالشَّرِّ - يَدْعُ الدَّاعِ - سَفَدْعُ الزَّبَانِيَةِ) .

كتبت هذه المواضع الأربعة بحذف الواو ، فيوقف عليها كذلك ، وكتب :
(يَمْنَحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ) .

فى الرعد ^(٢) بإثبات الواو ، فالوقف عليه كذلك ، و :
(عَمَّا) .

موصولة إلا قوله تعالى :

(فَلَمَّا عَتَوْا عَنْ مَا نُهُوا عَنْهُ) .

فإنها مفصولة ، وكذا :

(إِمَّا) .

موصولة إلا فى الرعد :

(وَإِنْ مَا نُرِيَنَّكَ ^(٣)) .

وهو كثير يؤخذ من المصنفات فى ذلك فلا يطول بذكره :

ثم شرع يبين الذى اختلف فيه للقراء فقال :

٣٧٧ - [إِذَا كُتِبَتْ بِالتَّاءِ هَاءٌ مُؤَنَّثَةٌ قَبْلَهَا هَاءٌ قِفْ (حَةً) رَضَى وَمُعَوَّلًا]

يعنى كل هاء تأنيث فى الوقف ، وهى تاء فى الوصل ؛ منها مارسم فى المصحف على لفظ الوقف ، ومنها مارسم على لفظ الوصل بالتاء ، فاكتب من ذلك بالهاء فلا خلاف فى الوقف عليها كذلك ، لأنها هى اللغة الفصحى ، والرسم موافق لها ، فلا معدل عنها ، وما كتب من ذلك بالتاء فوقت عليها بالهاء ابن كثير وأبو عمرو والكسائى ، وخالفوا الرسم اتباعاً لأفصح اللغتين ، ووقف الباقون بالتاء لأنها لغة ثابتة ، وفى القراءة بها موافقة

للمرسم، وقوله «حقاً رضى ومعولاً» أحوال على حذف مضاف ، أى ذا حق ورضى وتعويل، ويجوز أن تكون
مفعولات مطلقة ، وأفعالها مضمرّة ، أى حق ذلك حقاً ، ورضى ذلك رضى ، وعول عليه معولاً ، ثم استثنى
من ذلك فقال :

٣٧٨ - [وَفِي اللَّاتِ مَعَ مَرَضَاتٍ مَعَ ذَاتَ بَهْجَةٍ
وَلَاتٍ (رِ) ضَى هَيْنَاتٍ (هـ) اِدْبِ رُفْلًا]

أى الوقف بالهاء فى هذه الأماكن مرضى ، يريد قوله تعالى :
(أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْمَرْيَمَ - وَ - مَرَضَاتٍ) .

حيث وقعت ، وذات من قوله :

(ذَاتَ بَهْجَةٍ - بخلاف قوله - ذَاتَ يَبْنِيكُمْ) .

ونحوها ، وليس الكلام فى بهجة ، فإن الوقف عليها بالهاء بإجماع ، لأنها رسمت كذلك ، وأما : ولات فى
قوله تعالى :

(وَلَاتٍ حِينَ مَنَاصٍ)

رسم الجميع بالتاء ، ووقف الكسائى عليهن بالهاء طرداً لمذهبه ، ولم يوافقه أبو عمرو وابن كثير لمعان اختصاصت
بهذه المواضع ، أما اللات ، فإذا وقف عليها بالهاء أشبه لفظ الوقف على اسم الله ، وأما مرضاة فالوقف عليه
بالهاء يشبه لفظ مرضى جمع مريض : إذا أضيفت إلى هاء الضمير ، وأما ذات فؤنث ذو ، ولم يجر على لفظ
مذكوره فوقف عليه بالتاء ، كبت وأخت ، بخلاف ابنة فقيها اللغتان ، لأنها على لفظ مذكرها ، وهو ابن ،
فزيد فيه هاء التأنيث ، وأمالات فالتاء فيها تأنيث بمنزلة التى : تدخل الأفعال ، نحو : قامت ، وقعدت ، وإنما
حركت لالتقاء الساكنين ، وللفرق بين تاء التأنيث فى الأفعال وبينها فى الحروف ، ألا تراها لا تزال مفتوحة ،
فهى محرّكة كما حركوا تاء : ثمت وربت ، إلا أن هذه يجوز إسكانها ، إذ لا ساكن قبلها ، وما كان من هذا القبيل
فحقه أن يوقف عليه بالتاء ، ووقف عليها الكسائى بالهاء ، لأنها أشبهت تاء التأنيث فى الأسماء ، للزومها الحركة
وقرأت فى كتاب أبى بكر بن مهران فى شرح كتاب سيبويه ، قال . يقال : لات ولأه فى الوقف ، وثمة وثمة ،
فى الوقف وربت وربى ، فى الوقف ، قلت : وقد حكى أن التاء كتبت مع حين ، فعلى هذا يكون الوقف على
لا ، وبعدها تحين ، وقال الفراء : الوقف على ولات ، واللات ، وذات بالتاء أحب إلى من الهاء ، وقد رأيت
الكسائى سأل أبا فقعس الأسدى ، فقال : ذاة لذات ، و - أفرأيتم اللاه - للات . وقال فى - ولات حين مناص - :
ولأه ، وخص الوقف بالهاء على ذات ، فى :

(ذَاتَ بَهْجَةٍ - دون - ذَاتَ يَبْنِيكُمْ) .

وشبهه ، جمعاً بين اللغتين ، ووافقه البزى على :

(هَيْنَاتٍ) .

فوقها بالهاء ، ولهذا قال : رفلا ، لأن الترفيل : التعظيم ، وهو اسم زيادة سبب خفيف في قافية مجزوء . ر
الكامل في الضرب الأول منه ، وإنما قال هاديه : رفل ، لانضمام البزى إلى الكسائي في ذلك .

٣٧٩ - [وَقِفْ يَا أَبَهُ (كُ) فَنُؤَا (د) نَا وَكَأَنَّ]

وَقُوفُ بِنُونٍ وَهُوَ بِالْيَاءِ (ح) صَلَا]

كفوا حال من الضمير في قف ، أى كفوا في إقامة الحجة ، أى قف بالهاء قائلًا ياأبه ، أراد ياأبت حيث جاء ، وقف عليه بالهاء ابن عامر وابن كثير . لأنها تاء تأنيث لحقت الأب في باب النداء خاصة ، فكان الوقف عليها كغيرها ، فابن كثير جرى على أصله في ذلك ، وخالفه أبو عمرو ، والكسائي لأنها ليست طرفا ، فإن باء الإضافة مقدرة بعدها ، وقد قال أبو بكر الأنباري : يقف بالتاء من كسر ولا يجوز أن يقف بالهاء ، لأن الكسرة التي في التاء دالة على باء المتكلم ، مثل :

(يَا قَوْمَ - و - كَأَعْبَادِ) .

وخالف ابن عامر هنا أصله ، فلم يقف بالتاء ، لأنه فتحها وصلا ، على ما يأتي ، فأراد أن يفرق بينها وبين غيرها من التاءات لما اختصت به هذه من أحكام لم توجد في الباقية ، ومن وقف بالتاء اتبع للرسم في جميع الباب ، وكذا من وقف على :

(كَأَنَّ) .

بالنون ، وهم جميع القراء ، إلا أبو عمرو ، فإنه وقف على الياء تنبيها على الأصل ، لأن التنوين يمحذف في الوقف ، وهى كلمة أى ، دخل عليها كاف التشبيه ، وهى مجرورة منونة مثل زيد ، فحصل ذلك المعنى منه بسبب الوقف عليه بالياء والواو في قوله :

(وَكَأَنَّ) .

للعطف ، ليشمل ما جاء من ذلك بالواو والفاء ، وقوله الوقوف بنون : مبتدأ وخبر ، أى الوقوف فيه كأن بالنون ، أى عندها كما تقول : قف بالديار ، وقوله : وهو بالياء مثله ، أى والوقوف أيضا :

(كَأَنَّ) .

بالياء والألف في حصلا ، ضمير الموقفين ، ولا يجوز أن يكون بالياء متعلقا بضمير الوقوف الذى هو : وهو ، ويكون : حصلا : خبره ، لمنعهم جواز قولك : مروى يزيد حسن ، وهو بعمره قبيح ، ويجوز أن يتعلق بالياء بقوله : حصلا ، فتكون الألف في حصلا : للإطلاق ، والله أعلم .

٣٨٠ - [وَمَا لِي لَدَى الْفُرْقَانِ وَالْكَهْفِ وَالنَّاسِ]

وَسَأَلَ عَلَى مَا (ح) جَّ وَالْخَلْفُ (رُ) تَلَا]

يريد قوله تعالى :

(كَمَا هَذَا الرَّسُولُ - و - مَا هَذَا الْكِتَابِ - قَالَ هُوَ لَاءِ الْقَوْمِ - قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا) .

كتبت لام الجر مفصولة في هذه المواضع الأربعة ، تنبها على انفصالها من مجرورها في المعنى ، فوقف أبو عمرو على - ما - لأن حرف الجر من الكلمة الآتية ، ووقف بأق القراءة على اللام : اتباعا للرسم ، واختلف عن الكسائي فروى عنه مثل أبي عمرو ، ومثل الجماعة ، وتقدير البيت : وما في هذه السور الأربع الوقف فيها على لفظ ماحج : أى غلب في الحجة ، لأن الكلمة مستقلة ، فوقف عليها ولم يقف على اللام الخافضة ، لأنها مع ما بعدها كالكلمة الواحدة ، ولفظه بقوله : وما : تنبيه على أن الرسم كذلك ، فنه تأخذ أن وقف المسكوت عنه من القراءة على اللام ، وقوله : رتلا ، أى بين ، ومنه : ترتيل القراءة ، وهو الترتيل فيها والتبيين ، أى نقل الاختلاف عن الكسائي في الكتب المشهورة ، والله أعلم .

٣٨١ - [وَيَا أَيُّهَا قَوْمَ الدُّخَانِ وَإِيَّهَا أَدَى النُّورِ وَالرَّحْمَنِ (رَاقِنَ حُمَلًا]

يعنى أن في الزخرف :

(يَبَايَةُ السَّاحِرِ) (١) .

وفي سورتي النور والرحمن :

(أَيُّهَا) .

بغير حرف النداء ، فلهذا أعاد لفظ أيها يريد قوله تعالى :

(وَتَوْبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعاً أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ - سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهُ الثَّقَلَانِ) .

وقف بهذا اللفظ الكسائي وأبو عمرو ، وهو لفظ الوصل ، وإنما سقطت الألف للساكن بعدها ، فوقفا على أصل الكلمة ، ووقف الباقر على الهاء من غير ألف : اتباعا للرسم ، لأن الألف لم ترسم في هذه المواضع الثلاثة فكُتبت على لفظ الوصل ، من غير نظر إلى الأصل ، كما كتبت :

(وَيَمْنَحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ) .

بغير واو ، ووقف الجميع كذلك ، وأما سائر المواضع نحو :

(يَا أَيُّهَا النَّاسُ - يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا - يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ) .

فالوقف بالألف لجميع القراء ، لأن الرسم كذلك :

فإن قلت : تلفظ في البيت بغير لفظ الرسم ، فمن أين تعلم قراءة الباقرين ، قلت : من البيت الآتي ، والضمير في راقن : لهذه المواضع ، أى راقن حاملين هن من القراء النقلة ، يشير إلى أن القراءة نقل ، فلا عتاد عليه ، وإن كان أصل الكلمة : شاهدأها ، وحمل : جمع حامل .

٣٨٢ - [وَفِي أَلْهَا عَلَى الْإِنْتَبَاعِ ضَمَّ ابْنُ عَامِرٍ لَدَى الْوَصْلِ وَالْمَرْسُومِ فِيهِنَّ أَخْيَلًا]

يعنى أن ابن عامر ضم الهاء في الوصل في هذه المواضع الثلاثة ، قال الشيخ : قدرت الهاء في المعنى كما هي

فى اللفظ ، فضمت كما يضم المنادى المفرد ، وهى لغة عربية حكاهها الكسائى والقراء : قال القراء : هى لغة بنى أسد ، يقولون : أبه الرجل أقبل ، وذلك أنهم شبهوا هذه الهاء بهاء الضمير ، فضموها ، وكذلك حركوا هاء السكت تشبيها لها بهاء الضمير ، وأسكنوا هاء الضمير ، تشبيها بهاء السكت ، وفى قراءة ابن عامر : تحريك هاء السكت ، يعنى فى الأنعام :

(فَبِهِدَاهُمْ أَفْتَدِهٖ ^(١)) .

وقول الناظم : على الإتياع ، بيان لماخذ هذه اللغة وحركتها ، وهى أنهم ضموا الهاء لإتياعا لضممة الياء قبلها ، والوجه فتح الهاء ، وهى قراءة الجماعة ، لأنها ها التى للتنبيه ، حذفت ألفها للساكن الذى بعدها ، ويعلم من قوله : إن ابن عامر ضم الهاء على الإتياع : أنه رسم بغير ألف ، وأن من هذا الكسائى وأبا عمرو : وقفوا على الهاء ، لأن الألف لا يمكن ضم ما قبلها ، وكان هذا من باب الإقبات والحذف ، فكأنه قال أثبت الألف فى الوقف أبو عمرو والكسائى ، فالباقون على حذفها وقفا ، وزاد ابن عامر فضم الهاء فى الوصل لإتياعا ، والإتياع فى اللغة وجه مقصود فى مواضع كثيرة . قال الشيخ : وأجاز صاحب القصيدة ضم ابن عامر بالرفع على الابتداء وضم ابن عامر على أنه فعل وفاعل . قلت : فعلى هذا تقدير الكلام : أوقع الضم فى الهاء ، فهو من باب : يجرح فى هراقبها نصلى . ثم قال الشيخ : والمرسوم مبتدأ ، وفيه ، الخبر وأخيلا : منصوب على الحال ، والتقدير والمرسوم استقر فيه أخيلا : أى مشبها ذلك ، والأخيلا : الخبرية الجمانية شبه الرسم بها . قلت : وتبع الشارحون الشيخ فى هذا المعنى واللفظ ، وهو مشكل لفظا ومعنى ، فإن الأخيلا ، طائر ، والرجل المتكبر ، وما رأيت أحدا من أهل اللغة ذكر أنه الخبر ، وقد كشفت الكتب المشهورة فى ذلك فلم أجده ، ثم : لا طائل للمعنى المفهوم من هذا اللفظ على تقدير صحته : وقد طال فكرى فى معنى صحيح أحمل اللفظ عليه ، فوقع لى أن قوله أخيلا فعل ماض هو خبر ، والمرسوم بمعنى الرسم : مصدر على وزن مفعول ، كالمخلود ، والمفتون ، أى والرسم أخيل فيهن ذلك ، من قولهم : أخالت السماء ، وأخيلت إذا كانت ترجى المطر ، حكاه الجوهري وابن سيده ، فاستعارة الناظم هنا : أى أن الرسم أخيل ضم الهاء الذى قرأ به ابن عامر فى هذه المواضع الثلاثة ، لأنما رسمت على هذه الصورة بلا ألف أوقع ذلك فى ذهن من رآه ، ظنا أنه رسم على لغة بنى أسد المذكورة . قال الجوهري : وقد أخلت السحابة وأخيلتها إذا رأيتها غيصة للمطر ، ثم إنى رأيت بعد ما وقع لى هذا المعنى الصحيح فى شرح هذا اللفظ : نسخة صحيحة من القصيدة فى طرة هذا الموضع ، منها حاشية منقولة من حواشى نسخة الشيخ أبى عبد الله القرطبي رحمه الله عليه ، يقال : يحبال . أخيل : أى حقيق بالمطر ، ورأيت هذا أيضا فى طرة نسخة أخرى مقروءة على المصنف ، ولا شك أن ما كان فيها من الحواشى هو من كلامه وزاد ، فكان الرسم حقيق بضم الهاء ، إذا جاء بغير ألف ، ورأيت فى حاشية نسخة أخرى قرئت على الناظم غير مرة ، وهو من قولهم أخال السحاب وأخيل : إذا كان حقيقا بالمطر ، ولما رسمت هذه المواضع بغير ألف لإجماعا كان فيه حجة لابن عامر ، قلت : فدل ذلك على أنه مراد الناظم ، وأن أباه عبد الله وغيره سمعوه منه ، والله أعلم :

ورسمت يأيها فى جميع القرآن بالألف آخرها ، إلا فى هذه المواضع الثلاثة ، وكأنهم أشاروا بذلك إلى جواز

مكتابتها على هذا الوجه : إما اجتزاء بالفتحة عن الألف على قراءة الجماعة ، وإما على اللغة الأخرى التي قرأ عليها ابن هاجر ، واكتفى بذلك في هذه الثلاثة دون باقي المواضع ، لأنها جمعت الأنواع الثلاثة ، وهي نداء المفرد والمثنى والمجموع ، فالمفرد :

(يَا أَيُّهَ السَّاحِرُ - والمثنى - أَيُّهُ الثَّمَلَانِ - والمجموع - أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ) والله أعلم .

٣٨٣ - [وَقِفْ وَيَكَاأَنَّهُ وَيَكَاأَنَّهُ بِرَنِيمٍ وَبِالْيَاءِ قِفْ (رِ) فَقَا وَبِالسَّكَافِ (هُ) مَلَلًا]
أى هكذا رسمتا ، فقف على هذه الصورة لجميع القراء إلا الكسائي وأبا عمرو ، فإن الكسائي وقف على الياء لأنه جعل :

(وى - كلمة - و - كَانَ - كلمة) .

ووى كلمة يقولها المنتدم والمتعجب ، ووجه الكاف بعدها تشبيه الحالة للراهنة بحال الوقوع لحصول اليقين ، والمتيقن كالمعائن : قلت : تقدير البيت :

• كأنك بالدنيا غير كائنة • أى غير موجودة : أى إنها ذاهبة واجبة الذهاب .
• وكأنك بالآخرة غير زائلة • أى إذا وجدت ، فهي واجبة الدوام ، والله أعلم .
ومنه قوله عليه الصلاة والسلام :

« كَأَنَّكَ بِالْآخِرَةِ لَمْ تَكُنْ ، وَبِالْآخِرَةِ لَمْ تَزَلْ » .

وقول امرئ القيس :
• كأنى لم أركب جوادا للذة •
وقول عبد يغوث بن وقاص :
• كأنى لم أركب جوادا ولم أقل •
وقول الجهمي :

كأن لم يكن بين الحجون إلى الصفا أنيس ولم يسمر بمكة سامر

ووقف أبو عمرو على الكاف جعل :

(وَيْكَ) .

كلمة ويكون أصلها ويك حذفت منها اللام ، وهي لغة :
قال عنتره :

ولقد شفا نفسى وأبرأ سقمها قيل الفوارس ويك عنتر أقدم

وقال آخر :

ألا ويك المسرة لاندوم ولا يبق على البوسى النعيم

وفتح أن بعدها على إضمار اعلم ، أو إضمار لام الجر ، أى لأنه :

وقراءة الجماعة تحتمل معنى قراءة للكسائي ، ومعنى قراءة أبي عمرو ، قال أبو الفتح بن جني في باب توجه اللفظ الواحد إلى معنيين اثنين من ذلك قوله تعالى :

(وَيُكَافِّرُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ) .

مذهب الخليل وسيبويه فيه أنه :

(وَي) .

مفصول ، وهو اسم سمي به الفعل في الخبر ، وهو اسم أعجب ، ثم قال مبتدئا :

(كَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ - وأنشد فيه :

وي كأن من يكن له نسب يحبب ومن يفتقر بعش غيشن ضر

وذهب أبو الحسن فيه إلى أنه :

(وَيْكَ) .

أراد بويك أعجب ، أي أعجب لسوء اختيارهم ، فعلق أن بما في ويك من معنى الفعل ، وجعل الكاف حرف خطاب بمنزلة كاف ذلك ، وهنالك قال أبو علي ناصراً لقول سيبويه قد جاءت كأن كائزائدة ، وأنشد بيت عمر :

كأنني حين أمسى لا يكلمني ذو بغية يشتهي ما ليس موجودا

أي أنا كذلك ، وكذلك قوله :

(كَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ) .

أي هم لا يفلحون ، وقوله رفقا : أي رافقا مصدر في موضع الحال ، أي أرفق في تقدير وجه ذلك ، وفهم معناه ، وحللا من التحليل : أي جوز الوقف على الكاف ردا على من أنكر ذلك ، وقوله برسمه في موضع الحال أي ملتبسا برسمه ، فكأنه قال على رسمه ، وأفاد قوله هذا : أن الرسم على هذه الصورة ، فلا تقتصر على بعض هذا اللفظ في الكلوتين ، وهما في آخر سورة القصص^(١) والله أعلم .

٣٨٤ — [وَأَيُّ بَأْيًا مَا (شَفَا) وَسِوَاهُمَا بِمَا وَبَوَادِي النَّمْلِ بِأَلْيَا (سَه) نَمًا نَلَا]

يريد قوله تعالى :

(أَيُّ مَا تَدْعُوا) .

في آخر سورة سبحان^(٢) هي كلمة « أي » زيدت عليها « ما » فهي مثل : حيثما وكيفما ، وعما ، فوقف حمزة والكسائي على :

(أيا).

وحدها ، وأبدلا من التنوين ألفا ، لأنها كلمة مستقلة مفصولة من « ما » خطأ ومعنى ، ووقف الباقيون على « ما » وهو مشكل ، فإنها لم تتصل بما قبلها خطأ ، فصارت مثل « عن ما » المفصولة ، فإنهم يقفون على « عن » دون « ما » وقد تقدم بيان ذلك ، ولكن الفرق تحقق الانقطاع في نحو : « عن ما » لأن الاتصال كان ممكنا ، وههنا لم يتحقق ذلك ، فإن الألف لا يتصل بها شيء في الخط بعدها ، والأكثر في الخط اتصال ما المزيدة بما قبلها ، فاحتاطوا وأجروا هذا الموضع مجراها خوفا من أن يكونوا قصدوا الاتصال ، ولحظوه حال الكتابة معنى وتعلقا ، كما لحظوه فيما تحقق اتصاله ، ثم منعهم من ذلك خطأ أن الألف لا تقبل ذلك فتركوه فقوله : وأيا بأيا ما ، أى والوقف على أيا في قوله « أيا ما شفا » لظهور دليله بالفصل في الخط ، وسوى مدلول شفا ، وهما حمزة والكسائي ، وقفوا بـ « ما » أى عليها . يقال : وقفت به وعليه ، قال طرفة . وقفت بها أبكى . وقال عنتره : . قف على دراسات الدمن . وكذلك الياء في قوله : « ويواد النيل » أى وقف الكسائي عليها بالياء ، لأنها الأصل ، والباقيون بحذفها على الرسم ، وكان ينبغي أن يذكر هذا في سورته كما ذكر - هاد - و - وال - و - واق - و - باقى - في سورة الرعد^(١) وذكر :

(يَوْمَ يُنَادِ)

في سورة ق^(٢) فالجميع اختلفوا في إثبات يائه في الوقف ، وانفقوا على حذفها في الوصل ، ولهذا لم يذكرها في باب الروائد ، على ما يأتي شرحه إن شاء الله تعالى .

٣٨٥ - [وَفِي مَآءٍ وَمِمْ قِفْ وَعَمَّ لِمَ يَمَّ يَخْلَفِ عَنِ الْبُرْجَى وَادْفَعْ مُجْهَلًا]

انفرد البزى في رواية عنه بزيادة هذه الهاء في الوقف على « ما » الاستفهامية الداخلة عليها حرف الجر ، وهى هاء السكت ، لأن بعض العرب يلحقها في هذه المواضع جبرأ لما حذف من « ما » وهو ألفها ، وإبقاء لحركة الميم ، لئلا تذهب في الوقف فيجتمع في « ما » وهى حرفان حذف أحدهما وإسكان الآخر ، وأنشدوا . صاح الغراب بم . وأراد بما ذكره :

(فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا - مِمَّ خُلِقَ - عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ - لِمَ تَتَوَلَّوْنَ - يَمَّ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ)

وشبه ذلك ، ووقف غير البزى بلا هاء : إتباعا للرسم ، وهى اللغة المشهورة ، وقوله مجهلا : منصوب على أنه مفعول به ، أراد أن من جهل قارئ هذه القراءة فهو كالمصائل الطالم ، فادفعه عنه ، وحجة من يردعه ويزجره عن تجهيله له ، ويجوز أن يكون حالا من فاعل ادفع ، والمفعول محذوف ، أى ادفع من رد هذه القراءة مجهلا به بقلة معرفته ، وفي حواشى النسخة المقررة على الناظم قال الحوفي في البرهان : لا يجوز هذا ، واحتج بالرسم ، قال : فيقال له : أليس ابن كثير وغيره يثبت الروائد في الوقف ، وليست في الرسم ، وقد وقف قوم بخلاف الرسم في مواضع ، والمفعول عليه صحة النقل لا غير .

قلت : وحكى صاحب المستنير : أن يعقوب كان يقف على هو ، وهى والنون المفتوحة نحو :

(٢) آية : ٤١ .

(١) الآيات : ٧ و ٣٣ - ١١ و ٣٤ و ٣٧ . وبقى في سورة النحل الآية : ٩٦ .

(٣٦ - إبراز الداني)

(الْمَالَيْنِ - و - الَّذِينَ) .

بهاء السكت ، كما فعل البزى فى هذا ، فيقول :

(هُوَ - و - هَيْهَ - الْمَالِيَّةَ - الذِّبْقَةَ) .

وشبهه ، وحكى الحافظ أبو العلاء عن ابن جبير عن أبي عمرو :

(يَا وَيْلَتَاهُ - و - أَسَفَاهُ - و - يَا حَزَنَّتَهُ - والله أعلم .

باب مذاهبهم فى ياءات الإضافة

ياء الإضافة هى : ياء المتكلم ، بها تكون متصلة بالاسم والفعل والحرف ، نحو :

(عَدَا نِي - لَيْبُلُونِي - إِنِّي - وَلِي) .

فهى تارة مجرورة المحل ، وتارة منصوبة المحل ، وقد أطاق الناظم وغيره من مصنفى كتب القراءات هذه التسمية عليها ، وإن كانت منصوبة المحل غير مضاف إليها نحو :

(إِنِّي - و - آتَانِي - و - يَحْزُنُنِي - و - ذَرُونِي) .

تجوزاً ، وقد جاءت فى المصحف على ضربين : محذوفة ولابئة ، فالحذوفة يأتى الكلام فيها فى الباب الآتى ، واللابئة فيها لغتان : الفتح والإسكان ، فوجه الفتح : أنها ضمير على حرف واحد ، قابل لحركة الفتح ، واقع فى موضع النصب والجر ، فحرك ؛ كالكاف والهاء ، وقولنا : قابل لحركة الفتح ، لأن الياء المكسور ما قبلها لا تحرك بغير الفتح إلا فى ضرورة شعر ، وقولنا واقع فى موضع النصب والجر ، احترازاً من باب افعل ، فى خطاب المرأة ، ووجه الإسكان التخفيف ، لأن حرف العلة تثقل عليه الحركة ، وإن كانت فتحة ، ولأن المد يخاف الحركة ، فيصير الحرف بالمد كأنه محرك ، وكلاهما لغة فصيحة ؛ وقد جمعهما امرؤ القيس فى بيت واحد ، فقال :

ففاضت دموع العين منى صبايةً على النحر حتى بل دمعى محملى

فقال : منى ، بالإسكان ، ودمعى بالفتح ، وعند هذا نقول : كل ضمير مفرد متصل : منصوب أو مجرور لا ينفك من أن يكون ياء المتكلم أو كاف الخطاب أو هاء الغائب ، فالياء تسكن ، لما فيها من المد ، ولأنها حرف هلة تثقل عليه الحركة ، وإن كانت فتحة بدليل إجماعهم على إسكان الياء من معدى كرب ، ولزموا الفتح فى نحو القاضى لأجل الإعراب ، والكاف حرف صحيح محرك ، والهاء مع كونها حرفاً صحيحاً فيها ضعف ، فقويت بالصلة إما بواو ، أو ياء ، على حسب ما قبلها من الحركة ، على ما سبق فى بابها ، ثم ياء الإضافة اللابئة فى المصحف منها ما أجمع القراء على تسكينه ، وهو كثير ، نحو :

(مَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي - وَمَنْ عَصَانِي - الَّذِي خَلَقَنِي - يُطْعِمُنِي - و - يُمَيِّدُنِي - إِنِّي جَاعِلٌ - قُلْ لِي عَمَلٌ - يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئاً) .

ومنها ما أجمع على فتحه ، وهو :

(بَلَّغَنِي الْكِبَرُ - أُرُونِي الَّذِينَ - نَمَمْتَنِي أَلْتِي) .

ونحوه ، مما بعده لام التعريف ، أو شبهها ، غير ما يأتي الخلاف فيه ، ومنه ما وقع فيه قبل ياء الإضافة ألف ، نحو :

(هُدَايَ - ر - عَصَايَ - و - بُشْرَايَ - واختلف في - نُحْيَايَ) .

على ما يأتي ، وإن وقع قبلها ياء ساكنة أدغمت فيها ، وفتحت نحو :

(لَدَايَ - و - عَلَيَّ - و - إِلَيَّ - ر - يَدَايَ - واختلف في - بِمُصْرِحِيَّ - و - كَاُنِيَّ) .

في الفتح والكسر ، ومنهم من أسكن :

(كَاُنِيَّ - كما يأتي)

وقد صنف الإمام أبو بكر بن مجاهد رحمه الله كتابا مستقلا في الباءات : إثباتا وحذفا ، وفتحها وإسكانا ، وذكر المتفق عليه واختلف فيه ، على ترتيب القرآن ، سورة سورة ، وسيأتي في آخر كل سورة ذكر ما فيها من باءات الإضافة .

وهنا بيان أحكامها ، فابتدأ الناظم ببيان حقيقتها فقال :

٣٨٦ - [وَلَيْسَتْ بِلَامٍ الْفِعْلِ كَأَنَّهَا إِضَافَةٌ وَمَا هِيَ مِنْ نَفْسِ الْأَصُولِ فَتُشْكِلُ]

أي تكون آخر كلمة ، ولكن ليست من حروف تلك الكلمة ، بل زائدة عليها ، وشرح هذا الكلام أن نقول : الكلمة إن كانت مما يوزن ، ووقع في آخرها ياء ، فزنها بالقاء والعين واللام ، فإن صادفت اللام مكان الباء ، فعمل أنها لام الفعل ، مثاله :

(أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا - نَنْظُرُ أَتَهْتَدِي أَمْ تَسْكُونُ - وَإِنْ أَذْرِي أَقْرَبُ - فِيمَا بُوْحِي إِلَى رَبِّي - وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ - يَهْدِي بِهِ اللَّهُ) .

فحكم مثل هذه الباء في المضارع السكون في الرفع ، والفتح في النصب ، والحذف في الجزم ، وفي الماضي الفتح ، نحو :

(أَلْقَى إِلَى كِتَابٍ - وَأَوْحَى إِلَى هَذَا الْقُرْآنِ) .

ومثاله في الأسماء نحو :

(الدَّاعِي - و - الْمُتَهْدِي - و - الزَّائِي - و - النَّوَاصِي) .

فهذا وشبهه يقع الاختلاف فيه في الباء بالحذف والإثبات ، منها ما اتفق على إثباته - كالزائى - والنواصي - ومنها ما اختلف فيه - كالداعي - و - التلاق - على ما سيأتي بيانه في بابه ، وإن كانت الكلمة مما لا يوزن وذلك في الأسماء المهمة ، نحو : الدى ، والهى ، واللاقى ، وفي الضمائر هي ، فالباء فيها ليست بياء إضافة ، لأنها من

نفس أصول الكلمة ، ليست زائدة عليها ، وإن كان يجوز في باء الذى وأخوانه الحذف والتشديد ، ويجوز في باء هي في الشعر الإسكان والتشديد ، فاحترز بقوله : وما هي من نفس الأصول ، من مثل ذلك ، ولم يكتف بقوله : وليست بلام الفعل لما ذكرت من الفرق بين السكيات الموزونة وغيرها ، وقوله : وما هي من نفس الأصول ، يشمل الجميع ، ولكن أراد التنبيه على مثل هذه الفوائد ، وإذا تقرر أنها ليست من نفس الأصول لم تبق مشكلة ، فلهذا قال : فتشكلا ، ونصبه على الجواب بالفاء بعد النفي ، وكان ينبغي أن يأتي بما يحترز به أيضا عن باء ضمير المؤنث ، في نحو :

(أَفْنَتِي لِرَبِّكَ وَأَسْجُدِي وَارْكَعِي - وَهَزِي إِلَيْكَ)

وعن الباء في جميع السلامة نحو :

(حَاضِرِي الْمَسْجِدِ - وَ- عَابِرِي سَبِيلِ - غَيْرُ مُحِلِّي الصَّيْدِ - رِزَادِي رِزْقِهِمْ - وَالْمَقِيمِي الصَّلَاةِ - مُهْلِكِي الْقُرَى)

فهذا كله ليس من باب باءات الإضافة ، وكان يكفيه في تعريفها أن يقول : هي باء المتكلم ، أى ضميره المعبر عنه به ، في موضع النصب والجر متصلا ، ثم عرفها بالعلامة فقال :

٣٨٧ - [وَلَكِنَّهَا كَالْهَاءِ وَالْكَافِ كُلُّ مَا تَلِيهِ يُرَى لِلْهَاءِ وَالْكَافِ مَدْخَلًا]

أى أنها كهاء الضمير وكافه ، كل لفظ تليه باء الإضافة ، أى كل موضع تدخل فيه ، فإنه يصح دخول الهاء والكاف فيه مكانها ، فتقول في :

(ضَيْفِي - وَ- بَحْرُنِي - وَ- إِي - وَلِي ضَيْفِهِ - وَ- بَحْرُنُهُ - وَ- إِنَّهُ - وَ- لَهُ - وَضَيْفِكَ - وَ- بَحْرُنُكَ - وَ- إِنَّكَ - وَ- لَكَ - وَ- لَكِنَّ) .

ههنا إشكال ، وهو : أن من المواضع مالا يصح دخول الكاف فيه ، نحو :

(فَأَذْكُرُونِي - وَ- حَشَرْتَنِي) .

فلا يبق قوله : كل ما ، على عومه ، ولو قال : كل ما تليه يرى للهاء ، أو الكاف ، لزال هذا الإشكال بحرف أو وقصر الهاء ، وقوله : كل ما : مبتدأ ، وحتى كلمة ما بعدها أن تكتب مفصولة منها ، لأنها مضاف إليها ، وهى نكرة موصوفة ، أى كل شيء يليه ، ولا تكاد تراها في النسخ إلا متصاة بكل ، ومنهم من ينصب كل ما يعتقد أنه مثل قوله تعالى :

(كَلَّمَائِي فِيهَا فَرَجَ) .

وذلك خطأ ويرى خبر المبتدأ ، أى كل شيء يليه الياء يرى ذلك الشيء مدخلا للهاء والكاف ، أى موضع دخول لهما ، وقوله : تليه يجوز أن يكون من : ولّى هذا هذا - أى تبعه ، وأنى بعده ، أى كل موضع اتصل به باء الإضافة يرى موضعاً لانصال الها والكاف به مكان الياء ، ويجوز أن تكون تليه من الولاية التى بمعنى الإمرة

أى كل موضع وليته الباء ، أى حكمت عليه بجلوها فيه ، فذلك الموضع يوضح أن يكون مدخلا للضميرين : الهاء والكاف ، ضميرى الغائب والمحاطب ، فيحكما حكمها فيه ، والله أعلم :

ووقع لى بيتان فى تعريفها حدا وتمثيلا باتصالها بالاسم والفعل والحرف ، وتمثيل ما احترز عنه مما تقدم ذكره ، فقلت ،

هى الباء فى أنى على متكلم تدل وضيقى فاذكرونى مثلاً

ولست كىأتى وهى أوحى واسجدى وباء التى والمهتدى حاضرى انجلا

فالحدا أن نقول : هى الباء التى تدل على المتكلم ، وعند ذلك تنصل بالحروف الجارة والناصبية ، نحو : لى - و - لى ، وبالأسماء نحو : ضيقى ، ودونى ، وتحتى ، وعندى ، وبالأفعال الماضية والمضارعة ، ومثال الأمر (كَعَشَرْتَنِى - و - يَحْزُنَنِى - فَأَذْكَرُونِى) .

والبيت الثانى فيه أمثلة ما الباء فيه أصل ، لاعبارة عن متكلم ، والله أعلم .

قال رحمه الله تعالى :

٣٨٨ - [وَفِى مِائَتَيْ بَاءٍ وَعَشْرٍ مُبَيِّنَةٍ وَتِلْكَ بَيْنَ خَلْفِ الْقَوْمِ أُخْكِيَةٌ مُجْمَلًا]

مبيغة ، أى زائدة : يقال أناث على كذا : أى أشرف عليه ، وأناث الدراهم على مائة إذا زادت عليها ، وناف الشيء فى نفسه بنوف : أى طال وارتفع ذكره ، أى جملة باءات الإضافة هى العدة ، وهى : مائتان واثنان عشرة باء ، وعددها صاحب التيسير مائتين وأربع عشرة باء ، فزاد تنتين ، وهما :

(آتَانِىَ اللَّهُ) .

فى سورة النمل^(١) ، وقوله فى الزمر :

(فَبَشِّرْ عِبَادِ الَّذِينَ^(٢)) .

وذكرهما الناظم فى باب الزوائد لأن الباء حذفت منهما فى الرسم ، وهذا حقيقة باب الزوائد ، ثم إن صاحب التيسير لما ذكر :

(آتَانِىَ اللَّهُ) .

فى سورتها ، عددها مع الزوائد ، ولم يعددها مع باءات الإضافة ، وعد :

(فَبَشِّرْ عِبَادِ) .

فى سورتها مع باءات الإضافة ، ولا شك أنهما أخذتا من كل باب من هذين البابين حكمه ، فإن الخلاف فهما فى فتح الباء وإسكانها ، وفى إثباتها وحذفها ، وأما :

(يَا عِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ) .

في الزخرف^(١) فذكرها الشيخ الشاطبي رحمه الله في باب ياءات الإضافة ، وبين حكمها ، لأن المصاحف لم تجتمع على حذف يائها ، كما يأتي بيانه ، بخلاف ياء :

(آتَانِي - في النمل - و - عِبَادِي - في الزمر) .

فإن المصاحف اجتمعت على حذف الياء منها ، وذكر صاحب التيسير حكم الياء التي في الزخرف في باب الزوائد ، ولذلك عدها إحدى وستين ياء ، وأدرجها في باب ياءات الإضافة في العدد ، ولم ينص على حكمها ، فإنه عد الياءات التي ليس بعدها همز : ثلاثين ، كما عدها الشاطبي ، ولا يتم هذا العدد إلا بالتي بالزخرف وذكرها صاحب التيسير في سورتها مع ياءات الإضافة ، فقد عدها في البابين ، وعذره في ذلك أنها حذفت في بعض الرسوم ، كما يأتي ذكره . وقوله : أحكيه مجعلا ، يعني خلف القراء فيها بالفتح والإسكان ، ولم يذكر في هذا الباب حذفاً وإثباتاً ، إلا في التي في الزخرف ، فإنه ذكر فيها الأمرين ، فإن من أثبتتها اختلفوا في فتحها وإسكانها ، وكذا فعل في باب الزوائد في اللتين في النمل والزمر . وقوله : مجعلا : حال من الهاء في أحكيه ، أو نعت مصدر محذوف ، أي ذكرها مجعلا ، فهو مصدر قرن بغير فعله ، لأنه بمعنىناه ، مثل قعدت جلوساً ، لأنه معنى أحكيه وأذكره واحد ، أي أذكره على الإجمال بضابط يشملها من غير بيان مواضع الخلاف كلها ، تنصيها على أعيانها في سورها ، وستأتي معينة في آخر كل سورة ، وإنما أحكامها تؤخذ من هذا الباب ، وقيل هو من إجمال العدد ، وهو ما كان منه متفرقا ، ويجوز أن يكون من أجهل : إذا أتى بالجمعيل ، من قولهم أحسن فلان ، وأجهل أي أذكره ذكراً جعلا سهلاً ، ويروى مجعلا بكسر الميم ، وهو حال من الفاعل بالمعاني السابقة .

٣٨٩ — [فَتَسْعُونَ مَعَ هَمْزٍ يَفْتَحُ وَتَسْمُهَا (سَمَاءٌ) فَتَحُهَا إِلَّا مَوَاضِعَ مُجْعَلًا]

أي فن جملة المائتين والاثنتي عشرة ياء المذكورة : تسع وتسعون ياء بعدها همزة مفتوحة ، نحو : (إِنِّي أَعْلَمُ - إِنِّي أَرَى) .

فتحتها كلها مدلول سما ، وهم : نافع ، وابن كثير ، وأبو عمرو ، إلا مواضع خرجت عن هذا الأصل ، ففتحها بعضهم أو زاد معهم غيرهم ، جمعا بين اللغتين ، أو اختلف عن بعضهم في شيء من ذلك ، ومعنى هملا متروكة ، وهو جمع هامل ، يقال : بغير هامل من لبل هوامل ، وهمل وهمل ، وقد همل هذا إذا ترك بلاراع والثشي* الهمل هو السدى المتروك ، وقد رتب الناظم ذكر الياءات المختلف في ترتيبها حسنا ، وهو ترتيب صاحب التيسير ، وحاصل المختلف فيه منها ستة أنواع ، فإن الياء لا تخلو إما أن يكون بعدها همزة أو لا ، فالتى بعدها همزة لا تخلو من أن تكون همزة قطع أو همزة وصل ، فهمة القطع لا تخلو من أن تكون مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة ، وإن كانت همزة وصل فلا تخلو من أن يكون معها لام التعريف أو لا ، فهذه ستة أنواع : خمسة منها لما بعده همز ، وواحد مع غير همز . فابتدأ بذكر ما بعده همزة قطع ، على الترتيب المذكور ، وبدأ بما بعده همزة مفتوحة لكثرة ذلك ، ولأن الفاتحين له من القراء ثلاثة ، عبر عنهم بسما ، وربما زادوا في بعض المواضع كما يأتي بيانه ، ثم ذكر ما بعده همزة مكسورة ، لأنه دون ذلك في العدة ، وعلى فتحه من جملة مدلول سما اثنان

ثم ذكر ما بعده همزة مضمومة لقلته وعلى فتحه واحد من مدلول سها ، ثم ذكر ما بعده همزة وصل ، وقد تم مامعه لام التعريف لكثرة ، ثم ذكر النون الآخر ثم ذكر مالا همز بعده ، وهو آخر الأنواع الستة .

واعلم أن الغالب على باء الإضافة في القرآن الإسكان ، وأكثر ما فتح منها ما بعده همزة قطع ، وسببه الخلاص بالفتح من المد ، وقد ذكر ابن مجاهد في كتابه : قال الفراء : وقد زعم الكسائي أن العرب تستحب نصب الياء عند كل ألف مهموزة ، سوى الألف واللام . قال للفراء : ولم أر ذلك عند العرب : رأيهم يرسلون الياء فيقولون : عندي أبوالله ، ولا يقولون عندي أبوالك إلا أن يتركوا الهمزة ، فيحولوا الفتحة في الياء : قال ابن مجاهد : فأما قولهم : لي ألفان ، وبني أخوأي كفيلان ، فإنهم ينصبون في هذين لقلتهما . قلت : يعني قلة حروف الكلمتين : لي ، وبني ، فحيث تقل الحروف يحسن الفتح مالا يحل في كثرتها ، وقد أفادنا ما حكاه عن الفراء : أن معظم العرب على الإسكان ، وأن من فتح منهم ؛ فأكثر فتحه فيما بعده همزة قطع ، وأما ما بعده همزة وصل فلا ، لأنه يلزم من إسكان الياء المد في القطع دون الوصل ، ومذهب أكثر القراء عكس ذلك ، وهو اختيار الفتح قبل لام التعريف ، لتظهر الياء ولا تحذف لالتقاء الساكنين ، وفيما بعده همزة وصل بغير لام التعريف من الخلاف نحو ما بعده همزة قطع ، ولعل سببه أن همزة لام التعريف مفتوحة ، فكان فتحها نقلت إلى الياء وهمزة الوصل في غيرها مكسورة أو مضمومة ، وقد أشار أبو عبيد إلى قريب من هذا الفرق في سورة الصف والخلاف في هذا الباب جميعه في الفتح والإسكان ، وليس أحدهما ضد للآخر ، فكان الواجب عليه في اصطلاحه أن ينص في كل ما يذكره على القراءتين معا ، لكن كان يطول عليه ، فاكتفى بدلالة النظم في جميع الباب على ذلك فإنه تارة ينص على الفتح ، وتارة على الإسكان ، ففهم من ذلك الأمران ؛ والله أعلم .

٣٩٠ - [فَأَرِنِي ، وَتَفَتَّنِي ، أَتَبِعْنِي سَكُونُهَا لِكُلِّ ، وَتَرَحَّمْنِي أَكُنْ ، وَلَقَدْ جَلَا]

يعنى أن هذه الياءات الأربع وإن كان بعدها همزات مفتوحة ، فقد أجمعوا على إسكانها ، وليست من جملة النسخ والتسعين التي ذكرها ، وأراد :

(أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ) .

وأنى به على قراءة ابن كثير والسوسى :

(وَ - لَا تَفَتَّنِي إِلَّا - أَتَبِعْنِي أَهْدِكَ - وَ - إِلَّا تَفَرِّحْ لِي وَتَرَحَّمْنِي أَكُنْ) .

وفائدة ذكره لهذه المواضع الأربعة من بين المجمع عليه : أن لا يلبس المختلف فيه بها ، لأنها داخلة في الضابط المذكور ، وهو ما بعده همزة مفتوحة ، فلولا تنصيبه عليها بالإسكان للكل لظن أنها من جملة العدة ، ففتح لمن يفتح تلك العدة ، فعلم من ذكره لهذه المواضع أن المختلف فيه غيرها ، مما بعده همزة مفتوحة ، وكذا يفعل فيما بعده مكسورة ومضمومة ، فلهذا قال : « ولقد جلا » أى كشف مواضع الخلاف وبينها ، وفاعل جلا ضمير يرجع إلى الناظم ، أو إلى المذكور . وقيل : يعود الضمير على السكون ، أى كشف فصاحة هذه اللغة ، وهى الإسكان بسبب الاتفاق عليه في هذه المواضع ، وكذا فيما بعده همزة مكسورة أو مضمومة كما يأتى ، وقد ذكرنا فيم مضى أن أكثر الياءات في غير كلمات الخلاف مسكنة ، والمجمع على فتحه من ذلك ما قبله ساكن مدغم أو ألف ، نحو :

(لَدَيْ - و - هُدَايَ) .

للضرورة ، أو كان بعده لام التعريف ، نحو :

(بَلَفَنِي الْكِبَرِ) .

حرصا على بيان الياء . وقيل : حسن الإسكان في :

(أَرِنِي - أَنْ بَعْدَهُ - لَنْ تَرَانِي - و - سَوْفَ تَرَانِي) .

ساكني الياء ، وفي :

(تَفْتِي - أَنْ قَبْلَهُ - إِيذَنْ لِي) .

ساكني الياء ، وأنه محل الوقف ، وفي :

(اتَّبِعْنِي - أَنْ قَبْلَهُ - جَاءَنِي مِنَ الْعِلْمِ) .

ساكني الياء ، وفي :

(تَرَحُّنِي - أَنْ قَبْلَهُ - إِنْ ابْنِي مِنْ أَهْلِي) .

ساكني الياء ، والله أعلم .

٣٩١ - [ذَرُونِي وَاذْعُونِي أَدْكَرُونِي فَتَحْهُمَا (د) وَلَا وَأَوْزِعْنِي مَعَا (ج) أَد (ه) طَلَا]

أراد (ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَى - اذْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ - فَادْكَرُونِي أَدْكَرْكُمْ) .

فتح هذه المواضع من مدلول سما ابن كثير وحده :

(أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ) .

في النمل والأحقاف^(١) وهو معنى قوله : معا ، وتقدير الكلام : وفتح ياءى كلمتى أوزعنى معا ، وقد تقدم بيان اصطلاحه في ذلك في قوله : وأرجى معا ، وفتح ياءى أوزعنى في الموضعين : ورش والبزى ، والضمير في جاد يرجع إلى الفتح ، وهطلا جمع هاطل ، والهطل تتابع المطر ، ويقال : جاد المطر إذا غزر . وهطلا : حال ، أى ذا هطل ، أى سحاب هطل . قال الجوهري : سحاب هطل : جمع هاطل ، ويجوز أن يكون جاد من الجودة ، أى جاد في نفسه ، أو يكون من جاد بماله ، إذا سمح به ، ونصب هطلا على ما ذكرناه ، وقيل : هطلا تمييز ، على حد تفقأ زيد شحما ، أى جاد هطله ، والله أعلم .

٣٩٢ - [إِيْبِلُونِي مَعَهُ سَبِيلِي لِنَافِعٍ وَعَنْهُ وَلِلْبَصْرِ تَبَانٍ تَنْخَلَا]

معه أى مع ليبلونى - سبيلى : فتحهما لنافع ، أراد :

(إِيْبِلُونِي أَشْكُرْ - قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُوا) .

وعنه : يعنى عن نافع ، ولأبى عمرو فتح ثمان ياءات ، تنخل : أى اختبر فتحها ، ولو قال تنخلا : أى اختارها فتحها ، وتكون الألف ضمير التثنية ، كان أبين وأحسن ، ثم بين مواضعها فقال :

٣٩٣ - [يُوسُفَ إِنِّي الْأَوَّلَانِ وَلِيَّيْهَا وَضَيْفِي وَيَسِّرْ لِيْ وَدُونِي تَمْثَلًا] أراد (إِنِّي أَرَانِيْ أَغْصِرُ خَيْرًا - إِنِّي أَرَانِيْ أَجْمَلُ) .

احترز بقوله : الأولان ، عن ثلاث ياءات أخر في يوسف بلفظ إني ، وبعدها همزة مفتوحة ، وهى : (إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ - إِنِّي أَنَا أَخُوكَ - إِنِّي أَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ) .

فهذه الثلاث يفتحها ساء على أصلهم ، ووجه الكلام ياء كلمتي إني الأولان ، أو إني إني الأولان ، ولكنه حذف أحدهما للدلالة المراد من هذا الكلام على المحذوف ، وكذا قوله : وأوزعني معا ، أى أوزعني أوزعني معا : وقوله : ولي بها : أى بسورة يوسف أيضا ، أراد :

(حَتَّى يَأْتِيَ لِيْ أُنِي - وَ - ضَيْفِي أَلَيْسَ مِنْكُمْ) في هود^(١) - و - يَسِّرْ لِيْ أَمْرِيْ - في طه^(٢) - مِنْ دُونِي أَوْلِيَاءَ

في آخر الكهف^(٣) وقوله : تمثلا ، أى تشخص ذلك وبان ، فهذه ست ياءات ، ثم ذكر الياءين الباقيتين ، فقال :

٣٩٤ - [وَيَأْتِيَانِ فِي أَجْمَلٍ لِيْ وَأَرْبَعٌ (إِ) ذُحَّتْ (ه) دَاهَا وَلَكِنِّي بِهَا اثْنَانِ وَكَلَّا]

أراد (أَجْمَلُ لِيْ آيَةٌ) .

في آل عمران ومريم^(٤) فهذه آخر الياءات الثمانية لنافع وأبى عمرو فتحها ، ثم ذكر أربعاً فتحها لهما وللزبي فقال : وأربع : أى وفتحت أربع إذ حمت تلك الأربع هداها ، أى ذوى هداها ، أى المهتدى لفتحها ، وهم قراؤها ، حتمهم من أن يطعن عليهم في فتحهم لها . لحسن الفتح فيها ، ثم أخذ يبينها فقال : ولكني ، والواو من نفس التلاوة وليست عطفاً ، أراد قوله تعالى :

(وَلَكِنِّي أَرَاكُمْ) .

في هود والأحقاف^(٥) وهو معنى قوله : بها اثنان ، والهاء في بها عائدة على : ولكني ، أى وكل بهذا اللفظ موضعان ، ثم ذكر مابقى فقال :

٣٩٥ - [وَنَحْنِيْ وَقُلْ فِي هُودَ إِنِّي أَرَاكُمْ وَقُلْ فَطَرَنِيْ هُودَ (ه) اِدْبِرْ (أ) وَصَلَا]

(١) آية : ٧٨ .

(٢) آية : ٣٦ .

(٣) آية : ١٠٢ .

(٤) آل عمران آية : ٤١ ومريم آية : ١٠ .

(٥) هود ، آية : ٢٩ ، والأحقاف ، آية : ٣٣ .

أراد (مِنْ تَحْقِي أَفَلَا تُبْهِرُونَ) .
في الزخرف (١) :

(إِنِّي أَرَاكُمْ بِخَيْرٍ) (٢) .
وفتح البزى ونافع :
(فَطَرَنِي - أَفَلَا تَعْقِلُونَ)

وحذف الناطم الياء من فطرنى وأسكن النون ضرورة ، لأنه لا يستقيم الوزن فى بحر الطويل بلفظ فطرنى لما فيه من توالى أربع حركات ، ويستقيم فيه اجتماع ثلاث حركات ، ومعنى قوله : هاديه أوصلا ، أى أوصل فتحه ، وهاديه ناقله :

٣٩٦ - [وَيَحْزُنُنِي (حِرْوِيهِ) مُنْ تَعِدَايْنِي حَشَرَ تَنِي أَعْمَى تَأْمُرُونِي - وَصَلَا]
وجمع مافى هذا البيت وصل الحرمان فتحه ، وليست الألف فى وصلا للثنائية ، وإنما فى وصل ضمير مستكن يرجع إلى لفظ حرمى ، لأنه مفرد ، وإن كان مدلوله اثنين ، ويجوز أن تكون الألف ضمير الثنائية اعتباراً للمدلول ، أراد :

(لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا) (٣) بِه - أَعِدَايْنِي أَنْ أُخْرَجَ - حَشَرَ تَنِي أَعْمَى (٤) .
فى طه :
(تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ) (٥) .

فى الزمر ، فهذه أربع ياءات لفظ بإثنتين منها ساكتين وبإثنتين مفتوحتين على ما اتفق نظمه على أن فتحته ياء :
(حَشَرَ تَنِي) .

يحتمل أن تكون حركة ياء الإضافة ، ووصل همزة أعمى ضرورة ، ويحتمل أن تكون حركة الهمزة نقلت إليها ، وهو أولى فهذا آخر ما أهمل فتحه بعض مدلول سما ، ثم ذكر ما زاد معهم على فتحه غيرهم ، فقال :

٣٩٧ [أَرْهَطِي (سَمَاءَ) وَلِي وَمَالِي (سَمَاءَ) وَبِى
لَعَلِّي (سَمَاءَ) فَوَءَا مَبِى (نَفَرُ) (أَلْعَلَّ)]

يريد قوله تعالى :
(أَرْهَطِي أَعَزُّ عَلَيْكُمْ) .

(٣) آية : ١٣ .

(٢) سورة هود ، آية : ٨٤ .

(١) آية : ٥٦ .

(٦) آية : ٦٤ .

(٥) آية : ١٢٥ .

(٤) الأحقاف ، آية : ١٧ .

زاد على فتحه ابن ذكوان :

(مَالِي أَدْعُوكُمْ إِلَى النِّجَاةِ) .

زاد على فتحه هشام لعلي زاد على فتحه ابن عامر بكماله وهو في ستة مواضع في القرآن :

(لَعَلِّي أَرْجِعُ) .

في يوسف ^(١) :

(لَعَلِّي آتِيكُمْ) .

في طه والقصص ^(٢) :

(لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا) ^(٣) .

في قد أفلح :

(لَعَلِّي أَطْلِعُ)

في القصص ^(٤) :

(لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ) .

في غافر ^(٥) ونصب : مولى ، ولوا ، وكفؤا ، على التمييز ، أو على الحال . والمولى : الناصر ، ولوى مقصورا لواء . ويكنى به عن الشهرة . وسموه موافق لذلك ، أى ارتفع لواءه ، هذا إن نصبناه على التمييز ، وإن كان حالا فالقدير : ذا لواء ، والكفؤ : المائل ، وأما - معى - في قوله تعالى :

(مَعِيَ أَبَدًا) .

في براءة ^(٦) :

(مَعِيَ أَوْ رَحِمَنَا) .

في تبارك ^(٧) فزاد على فتحه ابن عامر أيضا وحفص ، وهو المذكور في أول البيت الآتي . ومعى مبتدا ونقر العلا خبره ؛ أى ذو نفر العلا : أى نفر الأدلة العلا ، أو يكون نفراً لعلا مبتداً ثانياً ، وخبره أول البيت الآتي ، وهو قوله :

٣٩٨ - [(ع) مَا دُورَ نَحْتِ النَّوْلِ عِنْدِي (ح) سَنُهُ (ب) لِي (د) رَهْ بِأُخْلَفِ وَأَفَقَ مُوَهَلًا]

(٢) طه ، آية : ١٠ ، والقصص آية : ٢٩ . (٣) آية : ١٠٠ .

(٦) آية : ٨٣ .

(٥) آية : ٣٧ .

(١) آية : ٤٦ .

(٤) آية : ٣٨ .

(٧) آية : ٢٨ .

أى هم عماد له في فتحه ، فالجملة خبر معنى : وقوله : عندي ، مبتدأ ، وتحت النمل خبر ، أراد قوله تعالى في القصص :

(إِنَّمَا أُوتِيْتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ عِنْدِي - أَوْ لَمْ يَعْلَمْ^(١)).

وهذا الموضع هو الذى اختلف فيه عن بعض مدلول سما ، وهو ابن كثير ، ولولا الخلف لما كان له حاجة لذكره ، فإنه داخل في عموم ماتقدم لهم . وقوله : حسنه : مبتدأ أيضا : أى حسن الفتح إلى دره وافق موهلا وقوله وافق : هو خبر المبتدأ . وموهلا ؛ حا ، أى يجعلوا أهلا للموافقة للصواب ، من قولهم : أهلك الله لكذا ، أى : جعلك أهلا له ، أو هو مفعول به ، أى وافق قارئاً هذه صفته ، أو ذا أهل ، يشير إلى أن له أدلة وبراهين :

وهذا آخر الكلام فيما بعده همزة مفتوحة .

ثم ذكر النوع الثانى ، وهو : ما بعده همزة مكسورة فقال :

٣٩٩ - [وَنِذَانِ مَعَ خَمْسِينَ مَعَ كَسْرِ هَمْزَةٍ بِفَتْحِ (أ) وَلِ (ح) كَمْ سِوَى مَا تَعَزَّلَا]

أى استقرت بفتح أولى حكم ، أى بفتح جماعة أصحاب حكم وعدل ، وذلك نحو :

(بِإِنِّهِ مِثْلُ إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ - فَتَقَبَّلَ مِثْلِي إِنَّكَ - رَنَّى إِلَى صِرَاطٍ).

سوى ماتعزلا : أى ما انزل عن هذا الأصل ، ففتح به بعض مدلول قوله : أولى - كم أو زاد معهم غيرهم ومن المواضع : ما لم يزد فيه العدة ولم تنقص وخرج عن الأصل السابق ، وهو موضعان : أحدهما خلف فيه قارىء عن قارىء ، وهو :

(رُسُلِي).

في سورة المجادلة^(٢) فتحه ابن عامر ، وأسكنه أبو عمرو ، وهو مذكور في البيت الآتى ، والثانى :

(رَنَّى).

في حم السجدة^(٣) فتحه نافع وأبو عمرو على أصلهما ، لكن عن قالون فيه وجهان ، وقد ذكر الخلاف فيه في سورته فهو نظير ماتقدم فيما بعده همزة مفتوحة ، من قوله :

(عِنْدِي).

في القصص^(٤) وتعزل واعتزل واحد . قال الأخوص :

بابيت عاتكة الذى أتعزل حذر العدا ، وبه الفؤاد موكل

(٣) آية : ٦٦ .

(٢) آية : ٢١ .

(١) آية : ٧٨ .

(٤) آية : ٧٨ .

٤٠٠ - [بَنَاتِي وَأَنْصَارِي عِبَادِي وَلَمَنْعِي وَمَا بَعْدَهُ بِالْفَتْحِ إِنْ شَاءَ أَهْمِلًا]

جميع ما في هذا البيت فتحه نافع وحده ، فأهمل ولم يجر عليه الحكم المتقدم ، وهو فتحه لمداول قوله أولى حكم ؛ بل فتح لبعضهم ، وأراد :

(هُوَ لِأَنَّ بَنَاتِي إِنْ كُنْتُمْ - مَنْ أَنْصَارِي إِلَى)

في آل عمران والصف^(١) :

(أَنْ أَسْرِبِعِبَادِي إِنْ كُنْتُمْ).

في الشعراء^(٢) فحذف الباء ضرورة ، وليس في القرآن لفظ « عبادي » بعده همزة مكسورة غير هذا ، فلا تلتبس هذه العبارة :

(لَمَنْعِي إِلَى يَوْمِ الدِّينِ).

والذي بعده إن شاء ، هو قوله تعالى :

(سَيَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ).

حيث جاء ، وهو في الكهف والقصص ، والصفات^(٣) ، وإنما عبر عنه الناظم بهذه العبارة . لأن مثله لا يستقيم في وزن الشعر ، لكثرة حركاته المتوالية ، وليس في القرآن باء إضافة بعدها إن شاء غير هذه اللفظة : فتعینت ، وعبر عنها في آخر الكهف بقوله : وما قبل إن شاء ، وفي آخر القصص والصفات بقوله : وذو النيا أي الاستثناء ، والله أعلم :

٤٠١ - [وَفِي إِخْوَتِي وَرَشٍّ يَدِي (ء) ن (أ) وَلِي (ح) مَي]

وَفِي رُسُلِي (أ) ضَلَّ (ك) سَا وَافِي الْمَلَأَ]

أراد (وَبَيْنَ إِخْوَتِي إِنْ رَأَى).

فتحتها ورش وحده ، وأما :

(يَدِي إِلَيْكَ)

في المائدة^(٤) فزاد حفص في أصحاب الفتح ، وهم : نافع وأبو عمرو وأما :

(رُسُلِي إِنْ أَلَّهِ قَوِيٌّ عَزِيزٌ).

فتحتها نافع وابن عامر ، والملا : جمع ملاءة ، وهي المالحفة البيضاء ، أراد إنها كسوة سابغة وافية ، وانتصاب وافي الملا ، على أنه مفعول ثان لكسا ، أي كسا الفتح كسوة وافية ، ويجوز أن يكون حالا ، أي هذا الأصل الكاسي : حاله أنه وافي الملا ، أي سابغ الكسوة جيدها ، والله أعلم .

(٢) آية : ٥٢ .

(١) آل عمران ، آية : ٥٢ والصف ، آية : ١٤ .

(٤) آية : ١٢٨ .

(٣) السكف ، آية : ٦٩ والقصص ، آية : ٢٧ والصفات ، آية : ١٠٢ .

٤٠٢ - [وَأُمِّي وَأُجْرِي سَكُنَا (د) بِن (صُحْبَةٍ)]

دُعَايِ وَأَبَايِ إِكُوفٍ تَجْمَلًا

أراد (وَأُمِّي إِمَائِنٍ - و - إِنْ أُجْرِي إِلَّا) .

حيث جاء ، زاد على فتحهما ابن عامر وحفص ، ونصب قوله : دين صحبة على أنه مصدر مؤكد ، مثل (صِيفَةَ اللَّهِ - و - كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) .

والدين : العادة ، أى هى عادة صحبة إسكان بإاءات الإضافة ، أى مذهبه وطريقتهم وما يتدينون به فى قراءة القرآن . وقيل : نصبه على الحال من الإسكان المفهوم من قوله سَكُنَا ، أى أوقع الإسكان فيهما فى حال كونه دين صحبة ، وعبر فى هذا الباب تارة بالفتح وتارة بالإسكان على قدر ماسهل عليه فى النظم ، كما فعل فى باب حروف قربت مخارجها ، عبر تارة بالإدغام ، وتارة بالإظهار ، فن أول الباب إلى هنا كان كلامه فى الفتح ، وفى هذا البيت وما بعده إلى انقضاء الكلام فيما بعده همزة مكسورة : كلامه فى الإسكان ، وما بعد ذلك يأتي أيضا تارة فتحا وتارة سكونا ، وتعبيره فى هذا الباب بالإسكان أولى من تعبيره بالفتح ، لأنه إذا قال فلان أسكن تأخذ لغيره بضد الإسكان ، وهو التحريك المطلق ، والتحريك المطلق هو الفتح على ماقرر فى شرح الخطبة ، وأما إذا قال : افتح فليس ضده أسكن ، إنما ضده عند الناظم اكسر ، ولو قال موضع الفتح حرك بفتح لمصحت العبارة ، كما أن عادته أن يقول فى الضم والكسر والفتح : وحرك عين الرعب ضما ، ومحرك ليقطع بكسر اللام ، وليحكم بكسر ، ونصبه يحركه ، فإن ضد ذلك كله الإسكان لأجل لفظ التحريك ، وأما : (دُعَايِ إِلَّا) .

فى نوح^(١) :

(مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ) .

فى يوسف^(٢) فأسكنهما الكوفيون ، فزاد على فتحهما ابن كثير وابن عامر ، وقوله لكوف مهلق بتجملا ، وهو خبر دعائي وآبائي ، والألف ضمير التثنية : أى حسنا فى نظرهم بالإسكان ، فأسكنوها ، فقوله تجملا بالجيم ، ويأتى فى سورة النساء بالخاء ، على ماينبئنه إن شاء الله تعالى .

٤٠٣ - [وَحَزَنِي وَتَوَفِّي (ظ) لَالٌ وَكَلُّهُمْ يُصَدِّقِي انْفِظِرْنِي وَأُخْرَتِي إِلَى]

(وَحَزَنِي إِلَى اللَّهِ - و - مَا تَوَفِّي إِلَّا بِاللَّهِ) .

أسكنهما الكوفيون وابن كثير ، فيكون قد زاد على فتحهما ابن عامر ، وظلال جمع ظل : أىها ذوا ظلال لمن استظل بهما ، وهو المتصف بهما [وفقنا الله تعالى للحزن على ما فرطنا فيه من أعمارنا] أى حزنه على ماسلف وتوفيق الله إياه لطاعته ظلال واقية من النار . ثم قال : وكلهم ، أى وكل القراء أسكنوا ستة ألفاظ ، ذكر فى هذا البيت منها ثلاثة ، والباقي فى البيت الآتى ، وليست من جملة العدة السابقة ، والسبب فى ذكره المتفق على

إسكانه هنا : هو ما ذكرناه عند ذكر ما انتهى على إسكانه فيما بعده همزة مفتوحة ، غير أنه في ذلك النوع بدأ بذكر المتفق على إسكانه ، وهنا ختم به هذا النوع ، وأراد :

(يَصْدُقُنِي إِنِّي أَخَافُ) .

في القصص (١) :

(وَأَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ) .

في الأعراف ، والحجر ، وص (٢) :

(لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ) .

في آخر المنافقين (٣) ، وأما قوله تعالى في سبحان :

(لَنْ أَخَّرَنَّكَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ) (٤) .

فذكر في باب ياءات الزوائد ، وحكم ياءات الزوائد أن من أثبتا لا يفتحها إلا في المواضع المستثناة ، وهي ثلاثة ؛ في : النمل ، والزمر ، والزخرف ، ففيهما اختلاف ، وسيأتى ذكر الذي في الزخرف آخر هذا الباب ، والذي في النمل والزمر في باب الزوائد .

فإن قلت : كيف يلفظ في البيت بقوله - يصدقني - أنظرني ؟

قلت : يحتمل وجهين ، وكلاهما لا يخلو من ضرورة : أحدهما بضم القاف على قراءة عاصم وحمة ، فيلزم من ذلك وصل همزة القطع في :

(أَنْظِرْنِي) .

وحذف الياء لالتقاء الساكنين ، والثاني بإسكان القاف على قراءة الجماعة ، فيلزم من ذلك فتح الياء ، وهي لم يفتحها أحد من القراء مع وصل همزة القطع ، ويجوز أن يعتذر عن هذا بأن يقال : لم يصل همزة القطع على هذا الوجه ، بل نقل حركة الهمزة إلى الياء ، كما تقول العرب : أبتغي أمره ، فالياء على هذا كأنها ساكنة في التقدير ، لأن الفاء جاء من عارض نقل حركة الهمزة ، وليس النتح من باب فتح ياء الإضافة .

فإن قلت : فحذف الهمزة من :

(أَنْظِرْنِي) .

لا يقرأ به أحد ؟

قلت : حذف الهمزة لا بد منه في الوجهين المذكورين ، فما فيه إثبات الياء أولى مما فيه حذفها ، إلا أنه يعارض هذا أن فتح الياء قراءة ، وحذفها معلوم يومه أنه لالتقاء الساكنين ، فالوجهان متقاربان لتعارض الكلام

(٢) الأعراف ، آية : ١٤ ، والحجر ، آية : ٣٦ ، س آية : ٧٩ .

(٤) آية ٦٢ .

(١) آية : ٣٤ .

(٣) آية : ١٠ .

فيهما ، ويحتمل وجها ثالثا بإسكان القاف وحذف الياء مع بقاء كسرة النون ، وتبقى همزة :
(أَنْظِرْنِي) .

ثابتة مفتوحة بحالها ، ويكون هذا أولى بالجواز من قوله قبل ذلك وقل :
(فَطَرْنِي) .

في هود ، فإله حذف الياء من :
(فَطَرْنِي) .

وأسكن النون ، فحذف الياء مع بقاء كسرة النون أولى :

٤٠٤ - [وَذُرِّيَّتِي يَدْعُونَنِي وَخِطَابُهُ وَعَشْرُ يَلِيلٍ أَلْهَمَزُ بِالضَّمِّ مُشْكَلًا]

أراد (وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ - مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ) .

في يوسف ^(١) وأراد بقوله : وخطابه أن يأتي هذا اللفظ بالياء ، وهو موضعان في غافر :

(وَتَدْعُونَنِي إِلَى النَّارِ - وَ - لَا جَرَمَ أَنَّ مَا تَدْعُونَنِي إِلَيْهِ ^(٢)) .

فهذه أربع ياءات ، وتقدم خمس ، فالجُمُوعُ تسع مجمع على إسكانها في ستة ألفاظ ، تكرر واحد مرتين وهو :

(تَدْعُونَنِي) .

بالخطاب ، وتكرر آخر ثلاثا ، وهو :

(أَنْظِرْنِي) .

ثم ذكر النوع الثالث ، فقال : وعشر ، أي وعشر ياءات تليها الهمزة المضمومة ، ومشكلا : حال من الهمز يقال : شككت الكتاب وأشكلته ، وقد تقدم ذكره في آخر باب الهمزتين من كلمتين ، والعشر قوله :

(إِنِّي أَعِذُّهَا - إِنِّي أُرِيدُ) .

في المائدة والقصص :

(فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ - إِنِّي أُمَرْتُ)

في الأنعام والزمر ^(٢) :

(هَذَا بِي أُصِيبُ بِهِ - إِنِّي أَشْهَدُ اللَّهَ - إِنِّي أُوْفِي الْكَيْلَ - إِنِّي أُلْتَمِيتُ) .

فتحتها جميعا نافع وحده ، وأسكنها الباقيون ، وأجمعوا على إسكان ياءين ، ، وقد ذكر ذلك في قوله :

٤٠٥ - [فَمَنْ نَافِعٍ فَانْفَتَحَ وَأَسْكِنَ لِكُلِّهِمْ بِمَهْدَى وَآتُونِي لَتَفْتَحَ مُقْفَلًا] يريد قوله تعالى :

(بِمَهْدَى أَوْفٍ - آتُونِي أَفْرِغْ عَلَيْهِ) .

ولما ذكرهما للمعنى الذى ذكرناه فى المفتوحة والمكسورة ، ولم يتعرض صاحب التيسير لذكر المجمع عليه من ذلك ، لافى التى قبل الهمزة المفتوحة ولا المكسورة ولا المضمومة ، وكأنه اتكل على بيان المختلف فيه فى آخر كل سورة ، وحسنت المقابلة فى قوله : لتفتح مقفلا ، بعد قوله : وأسكن ، أى : لتفتح بابا من العلم كان مقفلا قبل ذكره ، والله أعلم :

٤٠٦ - [وَفِي اللَّامِ لِلتَّعْرِيفِ أَرْبَعُ عَشْرَةَ فَأِسْكَاهَا (فَ) إِيَّاهُ وَعَهْدِي (فَ) لِي (ء) لَّا] .

هذا النوع الرابع ، وهو ما بعده حمزة وصل بعدها لام التعريف ، ومجموع الهمزة واللام عند قوم ، هو المعرف ، وتقدير قوله : وفى اللام . أى وفى قبل اللام ، فحذف المضاف للعلم به ، ولو قال وفى قبل اللام لكن على حذف الموصول ، تقديره وفى الذى قبل اللام ، وكل ذلك قد جاءت له نظائر فى اللغة ، ونون قوله أربع عشرة ضرورة ، كما قال العرجى ، فجاءت تقول الناس فى تسع عشرة ، وجوز الفراء الإضافة مع التنوين فى الشعر ، قال فى كتاب [المعانى] أنشدنى أبو ثروان :

كلف من عنائه وشقوته بنت ثمانى عشرة من حجته

قلت : فعلى هذا يجوز فى بيت الشاطبى أربع عشرة ، برفع أربع وجر عشرة مع التنوين فأسكن الأربع عشرة جميعها حمزة ، ووافته غيره فى بعضها ، وقوله فاش : أى منتشر شائع ، خلافا لما نقل عن الكسائى عن العرب من ترك ذلك ، وقد تقدم ذكره ، ووافق حفص حمزة على إسكان :

(لَا يَبْنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ) .

٤٠٧ - [وَقُلْ لِعِبَادِي (كَ) إِنْ (ث) رَعَا وَفِي النَّدَا

(ح) مَيَّ (ش)َاعَ آيَاتِي (كَ) مَا (فَ) أَحَ صَنَزِلَا]

أراد (قُلْ لِعِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا) .

وافق على إسكانها ابن عامر والكسائى ، ووافق على إسكان عبادى إذا جاء بعد حرف النداء أبو عمرو والكسائى ، وذلك فى موضعين : فى النكبات :

(يَا عِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ أَرْضِي وَاسِعَةً - وفى الزمر - يَا عِبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا^(١)) .

وهو ملبس بالتى فى أول الزمر :

(يَا عِبَادِ الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا رَبَّكُمْ^(٢)) .

(١) النكبات ، آية : ٥٦ والزمر آية : ٥٣ .

(٢) آية : ١٠ .

ولمّا لم يأت فيها خلاف ، لأن الباء محذوفة منها في الرسم باتفاق ، وإذا لم تكن باء فلا فتح ، وأما :
(آيَاتِي - فِي الْأَعْرَافِ - سَأَمْرِفُ عَنْ آيَاتِ الَّذِينَ ^(١)) .

وافق ابن عامر على إسكانها ، وتقدير معنى البيت : كان لإسكانه شرعا ، وهو في النداء حتى شاع وفاح :
أى تضيوع وظهور رائحته ، ومنزلا : تمييز ، ثم عد هذه الأربع عشرة باء فقال :

٤٠٨ - [فَخَدَمَسَ عِبَادِي أَعْدُو وَعَهْدِي أَرَادَنِي وَرَبِّي الَّذِي آتَانِي آيَاتِي الْخَلَا]

٤٠٩ - [وَأَهْلَكَنِي مِنْهَا وَفِي صَادَ مَسْنِي مَعَ الْأَنْبِيَاءِ رَبِّي فِي الْأَعْرَافِ كَمَلًا]

تقدم ذكر عهدى وآياتي ، وثلاثة من لفظ عبادي ، وبقي اثنان :

(عِبَادِي الصَّالِحُونَ - عِبَادِي الشَّكُورُ - وأما - فَبَشِّرْ عِبَادِي الَّذِينَ) .

فيأتي في باب الزوائد ، وأنت لفظ الخمس بحذف الهاء منه ، على تأويل إرادة الكلمات ، وقوله :
أرادني : أراد :

(إِنْ أَرَادَنِي اللَّهُ بِضُرٍّ - رَبِّي الَّذِي يُخَيِّبُ - آتَانِي الْكِتَابَ) .

في مريم ^(٢) : وأما :

(فَمَا آتَانِي اللَّهُ) .

فيأتي ذكره في باب الزوائد ، والخلا : جمع حلية ، وهي صفة للكلمات المذكورة ، وحذف الباء من آتاني
ضرورة ، ويجوز إثبات الباء وفتحها نقلا لحركة همزة آياتي إليها ، على حد قوله :

(حَشَرْتُ نَبِيَّ أُنْعَمِي) .

ولو حذف الباء ثم وأثبت الهمزة لكان سائغا ، كما فعل هنا في :

(آتَانِي - آيَاتِي) .

فالحاصل : أن كل واحد من الموضعين يجوز فيه ما نظمه في الآخر ، ومنها :

(إِنْ أَهْلَكَنِي اللَّهُ - مَسْنِي الضَّرُّ) .

في الأنبياء ^(٣) :

(مَسْنِي الشَّيْطَانُ) .

في ص ^(٣) :

(حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ) .

في الأعراف ^(٤) فهذه أربع عشرة باء ، وعدّها صاحب التيسير ست عشرة ، فزاد ما في النمل والزمر :

(١) آية : ١٤٦ .

(٢) آية : ٣٠ .

(٣) آية ٨٣ .

(٤) آية : ٤٨ .

(آتَانِي اللَّهُ - فَدَشِّرْ عِبَادِي^(١) الَّذِينَ) .

ولما بين سورتي مَسْنِيّ دون سور باقي الياءات ، لأن في الأعراف :
(وَمَا مَسْنِيّ السَّوْءُ) .

مجمعا على فتحه ، ولما عد الشاطبي ياءات هذا النوع دون الأنواع التي سبقت ، لئلا نشبه بغيرها ، نحو :
(شُرَّكَائِي الَّذِينَ كُنتُمْ - نِعْمَتِي الَّتِي أَنْعَمْتَ - بَلَّغْنِي الْكِبَرُ)

لأنه لم يذكر المجمع عليه من هذا القسم لكثرته ، فرأى عده أيسر عليه ، والمجمع عليه من هذا القسم مفتوح والمجمع عليه من ماضى مسكن ، ثم ذكر النوع الخامس فقال :

٤١٠ - [وَسَبِّحْ بِحَمْدِ الْوَصْلِ فَرْدًا وَفَتَحْهُمْ أَخِي مَعَ إِيَّايَ (ح) قَهْ لَيْتَنِي (ح) لَا]

أى وسبغ ياءات إضافة بعدها همزة الوصل دون لام التعريف ، فلهذا قال : فردا ، وهو حال من الممزمز ثم أخذ يذكرها واحدة بعد واحدة ، ولم يعمها بحكم لأحد كما فعل في الأنواع السابقة ، لأن كل واحدة منها مختص برمز ، إلا واحدة وافقت أخرى في الرمز بهذا البيت فجمعتهما ، وبدأ بهما ، فقال - أخى - مع إى ، أراد :

(أَخِي أَشَدُّ) .

في طه ، فهمز الوصل بعدها في قراءة من فتحها وغيره . وهي همزة قطع في قراءة ابن عامر ، كما بأتى ، وفي الأعراف :

(إِيَّايَ أَصْطَفَيْتُكَ) .

فتحهما ابن كثير وأبو عمرو ، وانفرد أبو عمرو بفتح -

(كَمَا لَيْتَنِي اخَذْتُ) .

وهو يفتح الجميع ، وابن كثير يفتح ما عدا :

(كَمَا لَيْتَنِي) .

في رواية البرزى ونافع يفتح ما عدا هذا البيت ثم تممها فقال :

٤١١ - [وَنَفْسِي (سَمَاءَ) ذِكْرِي (سَمَاءَ) قَوْمِي (أ) لِرُضَا

(ح) حَيْدُ (ه) دَيَّ بَعْدِي (سَمَاءَ) نَوُهُ وَلَا]

أراد في طه :

(وَاصْطَنِمْتُكَ لِتَنْفِيسِي أَذْهَبَ - وَلَا تَذِييَا فِي ذِكْرِي أَذْهَبَا^(١))

فتحهما مدلول سما ، وكرر لهما الرمز من غير حاجة إلى تكريره سوى ضرورة النظم ، وخرج منهم قنبيل في فتح :

(إِنْ قَوْنِي اتَّخَذُوا) .

في الفرقان^(٢) وزاد مع سما أبو بكر ففتحوا

(مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَهْمَدَ) .

والولاء بكسر اللواو والمد : التابعة ونصبه على التمييز : أى سمت متابعة صفوة .

٤١٢ - [وَمَعَ غَيْرِ هَمْزٍ فِي ثَلَاثِينَ خُفْمُهُمْ وَنَحْيَايَ (ج) بِالْخُلْفِ وَالْفَتْحُ (ذ) وَلَا]

وهذا النوع السادس الذى ليس بعده همز أصلا ، لاهمز قطع ولا همز وصل ، ثم شرع يذكرها واحدة بعد واحدة ، فبدأ بقوله تعالى :

(وَنَحْيَايَ) .

في آخر الأنعام ، فالواو من جملة التلاوة لاعاطفة ، فذكر أن قالون أسكنها ، ولورش فيها خلاف ، وفتحها الباقون ، وهو لأقيس في العربية ، فلذا قال : خولا ، أى ملك ، وإنما ضعف الإسكان لما فيه من الجمع بين الساكنين ، ولا يلبق بفصاحة القرآن إلا ذلك . ألا ترى كيف أجمعوا على فتح :

(مَثْوَايَ - وَ - هُدَايَ) وكلاهما مثل (نَحْيَايَ) .

وشنع بعض أهل العربية على نافع رحمه الله متعجبا منه : كيف أسكن :

(نَحْيَايَ - ورفع بعدها - مَمَاتِي) .

وكان الوجه عكس ذلك ، أو فتحهما معا ، والظن به أنه فتحهما معا ، وهو أحد الوجهين عن ورش عنه وهى الرواية الصحيحة : فقد أسندها أبو بكر بن مجاهد في كتاب الباءات عن أحمد بن صالح عن ورش عن نافع : الباء في :

(نَحْيَايَ وَمَمَاتِي)

مفتوحتان ، وفي أخرى عن ورش قال : كان نافع يقرأ أولا بحاي ساكنة الباء . ثم رجع إلى تحريكها بالنصب ، قلت : فهذه الرواية تقضى على جميع الروايات ، فلإنها أخبرت بالأمرين ، ومعها زيادة علم بالرجوع عن الإسكان إلى التحريك ، فلا تمارضها رواية الإسكان ، فإن الأولى معترف بها ونخب بالرجوع عنها ، وكيف وإن رواية إسماعيل بن جعفر ، وهو أجل روة نافع : موافقة لما هو المختار ، قال ابن مجاهد : أخبرني محمد

ابن الجهم ، عن الهاشم عن إسماعيل بن جعفر عن أبي جعفر وشيبة ونافع ، أنهم ينصبون الياء في :
(نَحْيَايَ وَنَحْيَايَ لِلَّهِ)

قلت : وهذه الآية مشتملة على أربع ياءات :

(إِنْ صَلَّائِي وَأَنْسُكِي وَنَحْيَايَ وَنَحْيَايَ) .

فالأولتان ساكتتان بلا خلاف في هذه الطرق المشهورة ، فكان نافعا أسكن الالفين وفتح اثنتين ، ولا ينبغي
لذي لب إذا نقل له عن إمام روايتان أحدها أصوب وجها من الأخرى : أن يعتقد في ذلك الإمام إلا أنه رجع
عن الضعيف إلى الأقوى ، ولا يغتر بما ذكره الداني في كتاب « الإيجاز » من اختياره الإسكان ، وذكر وجهه
من جهة العربية ، فإن غاية ما استشهد به قول بعض العرب : التقت حلقتا البطان ، وله ثلثا المال ، بإثبات
الألف فيهما ، وهذا ضعيف شاذ ، لم يقرأ بمثله ، ألا ترى أن الإجماع على أن الألف محذوفة من نحو هذا ،
مثل :

(ادْخُلَا النَّارَ - وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ) .

وأما استشاده بقراءة أبي عمرو :

(وَاللَّامِ) .

بإسكان الياء ، فسيأتي الكلام عليه في سورة الأحزاب ، وحكمه حكم :

(نَحْيَايَ) .

وقول الناظم : جيء بالخلف ، أي اثبت به ، وانظر في اختلاف الروايات بين لك الصواب ، إن شاء الله
تعالى .

٤١٣ - [وَ (عَمَّ غُلًّا) وَجَيْي وَبَيْتِي يَنْوَحِ (أ)ب]

(ل)وَسِ وَسِوَاهُ (ء) دُ (أ) ضَلَّ (ل)يُحْفَلًا [

يريد (وَجَيْي لِلَّهِ)

في آل عمران (١)

(إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ (٢)) .

في الأنعام :

(بَيْتِي مُؤْمِنًا) .

وسواه يعني سوى الذي في نوح ، وهو :

(بَيْتِي لِلْعَاطِفِينَ) .

في البقرة والحج^(١) وتقدير البيت : وعم فتح وجهي علا ، وفتح بيتي وارد لواء ، أى عن ذى لواء وشهرة قصره ضرورة ، كما قال : لو كنت من هاشم ، أو من بنى أسد ، أو عبد شمس ، أو أصحاب اللوى الصيد ، يريد بأصحاب اللواء : بنى عبد الدار بن قصي ، وقوله عد أصلاً : أى عده أصلاً لفتح الذى بنوح ، ليتضح عذر من عمم الفتح للجميع ، يقال : حفلته أى جلوته ، وحفلت كذا : أى باليت به ، وفلان محافل على حسبه إذا صانه .

٤١٤ - [وَمَعَ شُرَكَائِي مِنْ وَرَائِي (د) وَنُوا وَلِي دِينَ (ع) ن (ه) اِدِّ بِخُلْفِ (ل) ه (ا) لَخْلَا]

يريد (أَيْنُ شُرَكَائِي قَالُوا - مِنْ وَرَائِي وَكَانَتْ - وَلِي دِينَ) .
آخر سورة الكافرين له ، أى للخلف ، والخلا جمع حلبة :

٤١٥ - [مَمَاتِي (أ) نِي أَرْضِي صِرَاطِي ابْنُ عَامِرٍ]

وَفِي الذَّمِّ مَالِي (د) م (ل) مَن (ر) اِق (ز) وَفَلَا]

لو أتى بهذا البيت بعد محياى كان أولى ، لأنه يتصل الكلام في :
(وَنَحْيَايَ وَمَمَاتِي) .

وأراد :

(إِنْ أَرْضِي وَاسِمَةً - وَأَنْ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا - مَالِي أَرَى) .

وزان الشيء : صفا ، والنوفل : السيد المعطى ، وهذا الكلام مليح : أى دم نوفلا لمن راق وصفا باطنه وظاهره .

٤١٦ - [وَلِي نَمَجَةٌ مَا كَانَ لِي اثْنَيْنِ مَعَ مَعِي ثَمَانٍ (ه) لَّا وَالظَّلَّةُ الثَّانِي (ع) ن (ج) لَّا]

أى وفتح هذه المواضع علا ، واثنين حال من قوله ما كان لي ، يريد :

(وَمَا كَانَ لِي عَلَيْهِ كُفْرٌ) .

في إبراهيم^(٢) :

(مَا كَانَ لِي مِنْ عِلْمٍ) .

في ص^(٣) ومعنى في ثمانية مواضع :

(مَعِيَ بَنِي إِسْرَءِيلَ) .

في الأعراف^(٤) :

(مَعِيَ عَذَابًا) .

في التوبة^(١) :

(مَعِيَ صَبْرًا) .

ثلاثة في الكهف^(٢) :

(ذِكْرُ مَنْ مَعِيَ) .

في الأنبياء^(٣) :

(إِن مَّعِيَ رَحْمَةٌ) .

في الشعراء^(٤) :

(مَعِيَ رِذْيًا) .

في القصص^(٥) فتح الجميع خفص ، وتابعه ورش على الثاني في سورة الظلة ، وهي سورة الشعراء ، لأن فيها :

(عَذَابُ يَوْمِ الظُّلَّةِ) .

يريد قوله تعالى في قصة نوح :

(وَمَنْ مَعِيَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ^(٦)) .

أى وحرف الظلة ، الثاني فتحه عن جلا ، أى كشف ، وجلوت الشئ كشفته :

٤١٧ - [وَمَعَ تَوُمِّنُوا لِى بُوْمِنُوا لِى (ج) اُوَيَا

عِبَادِى (ص) فَوَالْحَدْفُ (ع) ن (ش) اِكْرِ (د) لَآ]

يريد (وَإِنْ لَمْ تَوْمِنُوا لِي) .

في الدخان^(٧) :

(وَلْيُؤْمِنُوا بِي) .

في البقرة^(٨) فتحهما ورش :

(كَا عِبَادٍ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ) .

في الزخرف^(٩) فتحها أبو بكر ، وحذفها عن شاكر دلا ، أى أخرج دلوه ملأى ، يشير إلى قوة مذهبهم

(١) آية : ٨٣ . (٢) الكهف آيات : ٦٧ و ٧٢ و ٧٥ . (٣) آية : ٢٤ . (٤) آية : ٦٢

(٥) آية : ٣٤ . (٦) آية : ١١٨ . (٧) آية : ٢١ . (٨) آية : ٦٨ . (٩) آية : ٦٨

لأن الياء حذفت في بعض المصاحف ، وحذفها في باب النداء أفصح من إثباتها ، وأسكنها الباقون ، وقوله في الزمر :

(يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ ^(١)) .

ياؤها محذوفة في جميع المصاحف ، وانضاف إلى ذلك أن حذفها في النداء أفصح لغة ، فلهذا لم يأت فيها خلاف في حذفها من هذه الطرق المشهورة ، وإن كان قد حكى إثباتها وفتحها في طرق أخرى .

٤١٨ — [وَفَتَحْ وَلِي فِيهَا لِرَيشٍ وَحَفَصِهِمْ وَمَالِي فِي يَسَ سَكَنُ (فَ) تَكْمَلًا]

يريد (وَلِي فِيهَا مَارِبُ أُخْرَى - وَمَالِي لَا أَعْبُدُ) .

أسكنها حمزة وحده ، ونصب فتكملا على جواب الأمر بالفاء ، أى فتكمل معرفة مواضع الخلاف في هذا الباب ، والله أعلم .

باب مذاهبهم في الزوائد

أى في الياءات الزوائد على الرسم ، وهى ياءات أواخر الكلم ، يقع ذلك في الأسماء والأفعال ، نحو :

(الوَادِ - و - الْمَنَادِ - و - التَّنَادِ - و - يَأْتِ - و - نَمِغْ - و - نَرْتَعْ) .

فهى في هذا ونحوه لام الكلمة ، وقد تكون ياء لإضافة في موضع الجر والنصب ، نحو :

(دُعَايِ - و - أَخَرَتْنِي) .

وتقسم إلى ماهو رأس آية نحو :

(الْمُتَعَالَى) .

ولم إلى غير ذلك ، نحو :

(وَخَافُونَ إِنْ كُنْتُمْ) .

فإكان من هذه الياءات ثابتا رسما فلا خلاف في إثباته ، وما كان منها محذوفا رسما ؛ فنه ما اتفق على حذفه وهو الأكثر ، ومنه ما اختلف فيه ، وهو ما يأتى ذكره في هذا الباب ، وفي بعض السور ، وضابط ما يذكر في هذا الباب أن تكون الياء مختلفا في إثباتها وحذفها في الوصل ، أو في الوصل والوقف معاً ، وضابط في السور أن تكون الياء مختلفا في إثباتها وحذفها الوقف فقط ، ومجمعا على حذفها في الوصل ، وذلك نحو ما ذكره في :

سورة الرعد ، وسورة : ق :

(مِنْ هَادٍ - و - وَالٍ - و - وَاقٍ - و - بَاقٍ - و - يُنَادٍ) .

وقد سبق التنبيه على :

(وَادِ النَّملِ).

أنه كان ينبغي أن يكون من هذا ، ثم بين ياءات الزوائد فقال :

٤١٩ - [وَدُوْلَكَ يَاءَاتٍ تُسَمَّى زَوَائِدًا لِأَنَّ كُنَّ عَنْ حَظِّ الْمَصَاحِفِ مَعَزِلًا]

أى إنما سميت زوائد ، لأنها زادت على رسم المصحف عند من أثبتها ، والمعزل هاهنا مصدر بمعنى الغزل كالمرجع ، أى : لأن كن ذوات عزل ، أى لإنهن عزلن عن الرسم ، فلم تكتب لهن صورة ، ثم بين حكمها فقال :

٤٢٠ - [وَمَذْبُتٌ فِي الْحَالَيْنِ (دُ) رَا (آ) وَامِيمًا يَخُفِّ وَأُولَى النَّملِ حَمَزَةٌ كَمَلًا]

أى إن القراء مختلفون في هذه الياءات الموصوفة بأنها زوائد ، فمنهم من أثبتها في حالى الوصل والوقف ، وهم المذكورون في هذا البيت ، ومنهم من أثبتها في الوصل دون الوقف ، وهم المذكورون في البيت الآتى ، وليس الأمران على العموم ، هؤلاء أثبتوا الجميع في الحالين ، وأولئك في الوصل ، بل معنى هذا الكلام : أن كل من أذكر عنه أنه أثبت شيئاً ولم أقيده فانظر فيه ؛ فإن كان من المذكورين في هذا البيت فاعلم أنه يثبت في الحالين ، وإن كان من المذكورين في البيت الآتى فاعلم أنه يثبت في الوصل فقط ، فحصل من هذا أن ابن كثير من طريقه أو من أحدهما ، وهشاماً يثبتان الياء في الحالين في المواضع التى يأتى ذكرها لهما ، لكن ابن كثير له مواضع كثيرة ، وأما هشام فليس له إلا موضع واحد في الأعراف سيأتى ذكره ، وفيه خلاف عنه وقفاً ووصلاً وأثبت حمزة في الحالين موضعاً واحداً ، وهو :

(أُمِّدُونَنِي بِمَالٍ).

وهو يقرؤه بتشديد النون ، على ماسيأتى في سورتها ، وهذا الموضع هو أول النمل ؛ لأن فيها ياءين زائدتين على رأى الناظم ، وكلتاهما في آية واحدة ؛ وهذه الياء هى الأولى ، وبعدها :

(فَمَا آتَانِ اللَّهُ).

فاحترز بقوله وأولى النمل عن ياء - آتاني - وقوله كلاً ، ليس برمز ، لأن الرمز لا يجتمع مع المصرح به ، وإنما معناه أن حمزة كل عدة المثبتين في الحالين ، ودرأ لوامعاً : حالان من ضمير الياءات في وثبت ، أى مشبهة ذلك ، لأن هذه القراءة موافقة للأصل ، لأن الياء إما لام الكلمة ، أو كناية عن المتكلم ، وأياما كاف فالأصل إثباتها ، وأما حذفها والاجتزاء بالكسرة عنها ، ففرع عن ذلك الأصل ، وحكى ابن قتيبة أن إثباتها لغة أهل الحجاز ، ثم الإثبات في نحو - الداعى - و - الجوارى - بما الياء فيه لام الفعل ، وفيه الألف واللام أحسن عند أهل العربية من الحذف ، إلا في الفواصل والقوافي ، فالحذف أحسن ، وكذا الياء التى هى لام الفعل ، نحو (فَنَبِيْ - و - يَأْتِيْ).

إثباتها أحسن من حذفها ، فإن قلت بقى على الناظم ذكر جماعته لهم خلاف في الإثبات في الحالين ، في ثانية النمل :

(فَمَا آتَانِي اللَّهُ).

وهم قالون ، وأبو عمرو ، وحفص كما يأتي ، وكذا قبل : له خلاف في الوقف على :
(بِالْوَادِ).

في سورة الفجر^(١) قلت : هذا كله يجيء مفصلاً مبيناً ، وإنما ذكر في هذا البيت ما يأتي مجملًا مطلقاً ، فتعلم من إجماله وإطلاقه أن الإثبات في الحاليين للمذكورين ، وأما المبين فتوضح في نفسه ، فلا يحتاج إلى هذه المقدمة ثم ذكر المثبتين في الوصل فقط في المواضع التي تذكر لهم ، فقال :

٤٢١ - [وَفِي الْوَصْلِ (ح) مَادَّةٌ (ش) كُورٌ (إ) مَامُهُ

وَجُحَاهُ سِتُونٌ وَائْتَانٍ فَأَعْقِرَ لَـ]

أى إمامه حماد شكور ، لأن هؤلاء جمعوا في قراءتهم بين الأصل وموافقة الرسم ، وخصوا الوقف بالحذف لأنه الأليق بالتخفيف ، على ماضى في تخفيف الهمز في الوقف ، فالمثبتون في الوصل وحده هم : أبو عمرو ، وحمزة ، والكسائي ، ونافع ، على ما رمز لهم في البيت ، فأما الكسائي وورش فاطرد لهما ذلك ، فلم يثبتا في الوقف شيئاً ، وأما حمزة فقد تقدم أنه أثبت في الوقف والوصل :

(أَعْمِدُونَنِي).

فه النمل وحدها وما^(٢) عدها مما سيذكر له أنه يثبت ، يختص بوصله دون وقفه ، وذلك موضع واحد :
(وَتَقْبَلُ دُعَائِي).

في سورة إبراهيم^(٣) وأما أبو عمرو وقالون فلهما خلاف في الوقف على :
(آتَانِي اللَّهُ).

في النمل^(٤) كما يأتي ، والباقون على حذف الجميع في الحاليين اتباعاً للرسم . وهم : عاصم ، وابن عامر ، فقط ، لكن هشام خلاف في الموضع الواحد المقدم ذكره ، وكذا حفص موضع واحد ، وهو :
(آتَانِي اللَّهُ).

في النمل على ما يأتي ، فما يصفو من أهل الحذف على الإطلاق أحد غير أبي بكر وابن ذكوان ، والحذف لغة هذيل ، قال أبو عمرو : وأنشد القراء :

كفأك كف ماتليق درهما وجود أخرى تعط بالسيف الدما
لقد تخف بشارتي قدر يوم ولقد تخف شيعتي إعسارى

وقال آخر :

* وأخو الغوان متى يشأن صر منه *

وأنشد سيبويه :

أحمد نفد نفسك كل نفس إذا ماخفت من شيء تباني
وحمله هو والنحاة على حذف لام الأمر ، وجعلوه لذلك شاذاً ، والأولى جعله من هذا الباب ، ثم ذكر
الناظم عدد الياءات التي اختلف القراء في إثباتها وحذفها ، وهي محذوفة في الرسم ، فقال : جملتها اثنان وستون
ياء ، وعدها صاحب التيسير إحدى وستين ، لأنه أسقط :

(فَمَا آتَانِي اللَّهُ - فِي النَّمْلِ - فَبَشِّرْ عِبَادِي) .

في الزمر^(١) وعدها في باب ياءات الإضافة :

فإن قلت : فينبغي أن يبتى ستون ، فما هي الواحدة الزائدة .

قلت هي :

(يَا عِبَادِي) .

التي في الزخرف^(٢) ذكرها في البابين ، وقد تقدم التنبيه على ذلك ، وذكر الناظم في هذا الباب لفظ العدد
فقال : اثنان ، وأنه في باب ياءات الإضافة في قوله : عشر وتسعها وثلثان وأربع عشرة وسبع وأربع وثمان
والكل في البابين عبارة عن الياءات ، وكلا اللفظين من التذكير والتأنيث سائغ في العبارة عن الياء ، لأنها من
حروف المعظم ، وكلها يجوز فيها الأمران على ما قد ذكرناه مراراً ، ثم شرع يذكر الزوائد مفصلة فقال :

٤٢٢ - [فَيَسِّرْ لِي إِلَى الدَّاعِ الْجَوَارِ الْمُنَادِيَّةَ دِينَ يُوتِينَ مَعَ أَنْ تُعَلِّمَنِي وَلَا]

وأراد (وَاللَّيْلِ إِذَا يَسِرُّ - مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ - وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ) .

في سورة الشورى^(٣) دون اللتين في سورة الرحمن وكورت ، ودلنا على ذلك أنهما لا يمكن إثبات الياء
في الوصل لأجل الساكن بعدهما ، فتعينت التي في الشورى ، وهذا بخلاف إمالة الدورية للجواري ، فإنها
في المواضع الثلاثة كما سبق :

(وَالْمُنَادِي) .

في سورة ق^(٤) - يوم يناد المناد - والثلاثة الباقية في الكهف :

(وَقُلْ عَسَى أَنْ يَهْدِيَنَّ رَبِّي - فَعَسَى رَبِّي أَنْ يُوتِيَ خَيْرًا مِنْ جَنَّتِكَ - عَلَى أَنْ تُعَلِّمَنِي) .
عُلِّمَتْ) .

والولاء^(٥) المتابعة : يعني أن هذه الثلاثة تتابعت في سورة واحدة على هذا النسق ، ودلنا على أن مراده
يهدين التي في الكهف : أن التي في القصص مثبتة بإجماع ، وسيأتي ذلك ، وليس غيرها ، فتعينت التي في الكهف
والله أعلم :

(٣) آية : ٣٢ .

(٢) آية : ٦٨ .

(١) آية : ١٨ .

(٥) الآيات : ٢٤ و ١٠ و ٦٦ .

٤١ :

٤٣٣ - [وَأَخْرَجَ نَبِيَّ الْإِسْرَاءَ وَتَتَّبَعْنِ (سَمَاءُ) وَفِي الْكَهْفِ نَبِيَّيْنِ يَأْتِي فِي هُودَ (رُ) فَلَا]
أراد (لَيْنُ أَخْرَجَنِي إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ^(١))

وأضافها إلى الإسراء ؛ احترازاً من التي في سورة المنافقين :

(لَوْلَا أَخْرَجْتَ نَبِيَّيْنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ^(٢)) .

فإنها مثبتة في الحاليين بلا خلاف ، وأراد :

(أَنْ لَا تَتَّبَعْنِي أَفْعَصَيْتَ) .

في طه^(٣) ، أثبت هاتين اليائين مع اللاتي في البيت السابق ، جميعها مدلول قوله : سماء ، فابن كثير أثبتها في الحاليين ، ونافع وأبو عمرو في الوصل فقط ، وأما :

(ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِي - وَ - يَوْمَ يَأْتِي لَا تَكَلِّمْ) .

فوافقهم فيها الكسائي فأثبتها في الوصل ، وإنما قيد :

(نَبْغِي) .

في الكهف احترازاً من التي في يوسف :

(يَا أَبَانَا مَا نَبْغِي^(٤)) .

فإنها مثبتة بإجماع ، وقيد يأتي بهود ، احترازاً مما أجمع أيضاً على إثباته ، نحو :

(يَأْتِي بِالشَّمْسِ - يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ - أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ) .

ورفل معناه : عظم .

٤٣٤ - [سَمَاءُ وَدُعَايَ (فِي) (ج) نَا (ح) لَوِ (ه) لَذِيهِ

وَفِي اتَّبِعُونَ أَهْدِكُمْ (ح) قَهْ (ب) لَ]

سما من تنمة رمز نبغي ، ويأتي ، وأراد :

(وَتَقْبَلُ دُعَايَ) .

أثبتها في الوصل حمزة وورش وأبو عمرو ، وأثبتها البزى في الحاليين :

(وَاتَّبِعُونَ) .

في غافر^(٥) أثبتها في الوصل أبو عمرو وقالون ، وفي الحاليين ابن كثير . وبلا بمعنى اختر : أي اختر الحق ماذكرته فكان صواباً ، دون ما روى من خلاف ذلك ، فإن قلت : من أين علمنا أن مراده بقوله :

(دُعَايَ).

التي في إبراهيم ، دون التي في نوح :

(دُعَايَ إِلَّا فِرَارًا) .

قلت : لأن تلك دخلت في حساب ياءات الإضافة في عده مابعد هزمة مكسورة ، وقد نص عليها في قوله :

(دُعَايَ - و - أَبَايَ) .

لكوف تجملا والفرق بينهما أن التي في نوح ثابتة في الرسم ، والتي في إبراهيم محذوفة ، وذلك فصل مابين ياء الإضافة والزائدة ، وكذلك القول في :

(اتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ)

إذ لقال أن يقول : لم لا تدخل هذه في ياءات الإضافة التي بعدها همزة مفتوحة ، فيكون الجواب : أن هذه الياء محذوفة رسماً ، غير ثابتة فيه ، وعلم ذلك من موضع آخر ، - وقيد اتبعوني - بقوله - أهدكم - احترازاً من الذي في الزخرف لأبي عمرو وحده ، وسيأتي ، ومن الذي أجمع على إثباته نحو :

(فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبَنَّكُمْ اللَّهُ - فَاتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوا أَمْرِي) والله أعلم .

٤٢٥ - [وَمَنْ تَرَنَّى عَنْهُمْ تُمِدُّونَنِي (سَمَاءَ) (فَ) رِيقًا وَيَدْعُ الدَّاعِ (هَ) الْكَ (جَ) نَا (حَ) لَا] عنهم أي عن مدلول حقه ، بلا أراد :

(مَنْ تَرَنَّى أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ - و - أُتِمِدُّونَنِي) .

في الفعل ، لمدلول سماء فريقيا ، وهذا الموضع هو الذي يشبهه حزة في الحاليين ، ونصب فريقيا على التمييز : أي ارتفع فريقه ، وهم قراؤه ، وروى عن حزة فيه الحذف في الحاليين ، والإثبات في الوصل دون الوقف :

(يَدْعُ الدَّاعِ) .

في سورة القمر^(١) ، أثبتنا في الحاليين البزى ، وفي الوصل ورش وأبو عمرو ، وما أحلا قوله : هاك جناحلا ، أي خذ ثمراً حلوا ، وهو ما نظمته الناظم رحمه الله :

٤٢٦ - [وَفِي الْفَجْرِ بِالْوَادِي (دَ) نَا (جَ) رِيَانُهُ وَفِي الْوَقْفِ بِالْوَجْهَيْنِ وَافَقَ قُنْبِلًا]

أي وافق بالودي قنبلاً بالوجهين ، يعني روى عن قنبل الحذف والإثبات في الوقف ، وأما في الوصل فثبت بلا خلاف كورش ، وأثبت البزى في الحاليين ، وما أحسن ما وافقه لفظ الجريان بعد ذكر الواد .

٤٢٧ - [وَأَكْرَمَنِي مَمْنَهُ أَهَانَنِي (إِ) ذَ هَ (دَ) ي]

وَحَذَفُوهَا لِأَمَّا زِنِي عُدَّةً أَعْدَلًا]

يعني أن المشهور عن أبي عمرو حذفهما ، وقد روى عنه إثباتهما في الوصل كنافع ، وأثبتهما البزى في الحاليين ، أراد :

(رَبِّىْ أَكْرَمَنِ - و - رَبِّىْ أَهَانَنِ) .

كلاهما في سورة الفجر^(١) ، أتبعهما ذكر بالواد ، لأن الجميع في سورة واحدة :

٤٢٨ - [وَفِى النَّمْلِ آتَانِىْ وَيُفْتَحُ (ء) ن (أ)] وَلِى

(ح) مِى وَخِلَافُ الْوَقْفِ (ب) بَيْنَ (ح) لَآ (ء) لَآ]

يعنى جمع هؤلاء بين إثبات الياء وفتحها ، فى قوله تعالى :

(فَمَا آتَانِىْ اللَّهُ خَيْرٌ مِّمَّا آتَانَا كُفُّ) .

وبلزم من الإثبات الفتح ، وإلا لانهضت لالتقاء الساكنين ، والباقون على حذفها اتباعا للرسم ، فمن حذف فى الوصل حذف فى الوقف ، وأما من أثبت فى الوصل فقياسه أيضا الحذف فى الوقف ، لأنه ليس فيهم من المثبتين فى الحالين أحد ، فأما ورش فجرى على القياس فحذفها فى الوقف ، وأما قالون وأبو عمرو وحفص ، فاختلف عنهم فى إثباتها وحذفها فى الوقف ، ووجه إثباتها أن هذه الياء أخذت شبا من ياء الإضافة ، لكونهم فتحوها ، وياءات الإضافة لانهضت فى الوقف ، فكذا هذه ، وقوله بين حلا متعلق بقوله علا .

٤٢٩ - [وَمَعَ كَاجِبِ الْبَادِ (حَقَّ جَ) نَا (ه) مَا]

وَفِى الْمُهْتَدِ الْإِسْرَا وَتَحْتُ (أ) خُو (ح) لَآ]

أراد (وَجِنَانُ كَاجِبِ الْبَادِ - سَوَاءَ أَلْعَا كَيْفُ فِيهِ وَالْبَادِ) .

وتقدير الكلام والباد مع كاجب حقا جناها ، فالباد مبتدا ، وحق خبره ، وجناها فاعل حق ، وهذا أولى بالجواز من قوله : عليك ورحمة الله السلام ، واجنا المجنى ، ويجوز أن يكون خبر الباد ما تقدم عليه ، كقولك مع زيد درهم ، كأنه قال اشترك هذان فى إثبات الياء لقارىء مخصوص ، ثم بينه ، وحق خبر مقدم ، وجناها مبتدا ، وكذا أعرب الشيخ وغيره قوله : وفى المهتدى الإسرا ، وتحت ، قال : فإن قلت كان الوجه أن يقول : وفى الإسرا المهتدى ؟ قلت : معناه واشترك فى المهتدى الإسراء والكهف ، وهو أخو حلا ، قلت أنا : يجوز أن يكون المهتدى مضافا إلى الإسراء ، لأن المراد هذه اللفظة والكلمة ، فلا يمنع وجود الألف واللام فيها من إضافتها ، كما لو كانت فعلا أو حرفا ، لأن المراد حكاية ما فى القرآن ، كما قال : وأخرتني الإسراء ، فأضاف أخرتني إلى الإسراء . وقوله : وتحت ، أى والذى تحت ، أى والإثبات فى حرف الإسراء والكهف ، الذى هو المهتدى أخو حلا ، واحترز بذلك من الذى فى الأعراف ، فإن الياء فيه ثابتة بلا خلاف ، وهو :

(مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِى) .

وكذا لفظ ما فى الإسراء والكهف ، إلا أنه بغير ياء فى الرسم .

٤٣٠ - [وَفِى اتِّمَنِىْ فِى آلِ عِمْرَانَ عَنْهُمَا وَكَيْدُونِ فِى الْأَعْرَافِ (ح) جَ (ل) يُجْمَلَا]

عنهما : يعنى عن نافع وأبى عمرو ، أثبتا ياء :

(وَمَنْ اتَّبَعَنِي) .

في آل عمران^(١) يريد :

(أَسَلَّمْتُ وَجْهِي لِلَّهِ وَمَنْ اتَّبَعَنِي) .

واحترز بذكر السورة عن التي في آخر سورة يوسف :

(كَلِمًا بَصِيرَةً أَنَا وَمَنْ اتَّبَعَنِي) .

فهى ثابتة بخلاف ، وقيد - كيدون - بالأعراف احترازاً من المجمع على إثباته في هود وعلى حذفه في المرسلات وقوله : وكيدون حج ، أى غلب في الحجة بإثبات يائه ، ليحمل ذلك ، ويقرأ به ، وهذا هو الموضع الذي أثبتته هشام في الحاليين ، بخلاف عنه فيهما ، وروى عن ابن ذكوان إثباتها في الحاليين أيضاً . قال أحمد بن يزيد الحلواني : رحلت إلى هشام بن عمار بعد وفاة ابن ذكوان ثلاث مرات ، ثم رجعت إلى حلوان ، فورد على كتابه يقول فيه : إني أخذت عليكم :

(ثُمَّ كِيدُونِ) .

في سورة الأعراف بياء في الوصل ، وهو بياء في الحاليين ، يعنى الوصل والوقف .

٤٣١ - [يُخْلِفُ وَتُؤْتُونِي بِيُوسُفَ (ح) قَهُ وَفِي هُودَ تَسْأَلُنِي (ح) وَارِيهِ (ج) مَلَا]

إنما أعاد ذكر الخلف عن هشام لثلاث يظن أن الذي تقدم كان للوقف وحده فأبان بهذا أن له أيضاً في الوصل خلافاً ، وقيل إنما أعاده تأكيداً ، لأن بعض المصنفين لم يذكر له هذا الخلاف ، وقوله - حتى تؤتون موثقاً - أثبتها مدلول حق ، وأما :

(فَلَا تَسْأَلْنِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ) .

فأثبت الباء أبو عمرو مع تخفيف الكلمة ، وأثبتها ورش مع تشديدها ، ويأتى الكلام في التخفيف والتشديد في سورة هود ، وحواريه : ناصره ، وخفف الباء ضرورة كما تقدم في أول الخطبة .

٤٣٢ - [وَتُخْزَوْنَ فِيهَا (ح) أَشْرَكَتُمُونِ قَدْ

هَدَانِ اتَّقُونِ يَا أُولِيَ الْأُخْشُونِ مَعَ وَلَا]

فيها : أى في هود :

(وَلَا تُخْزَوْنَ فِي ضَيْقِي) (٢) .

وجميع ما في هذا البيت أثبتته أبو عمرو في الوصل ، أراد :

(أَشْرَكَتُمُونِي مِنْ قَبْلُ) .

في إبراهيم^(٣) :

(قَدْ هَدَانِ - فِي الْأَنْعَامِ^(١) - وَ - اتَّقُونَ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ).

فِي الْبَقَرَةِ^(٢) ، وَقِيد - هَدَانِ - بِقَوْلِهِ - قَدْ - احْتِرَازًا مِنْ نَحْوِ :

(قُلْ إِنِّي هَدَانِي - لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي).

فَهِى ثَابِتَةٌ بِاتِّفَاقٍ ، وَقِيد : اتَّقُونَ بِقَوْلِهِ :

(يَا أُولِي).

احْتِرَازًا مِنْ قَوْلِهِ :

(وَأَيَّائِي فَاتَّقُونِ).

فَإِنَّهَا مَحْذُوفَةٌ بِاتِّفَاقٍ ، وَقَوْلُهُ :

(وَإِخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُوا).

فِي الْمَائِدَةِ فَقِيدُهُ بِقَوْلِهِ : وَلَا ، أَيْ الَّذِي بَعْدَهُ وَلَا ، احْتِرَازًا بِذَلِكَ عَنِ الَّذِي فِي أَوَّلِ الْمَائِدَةِ :

(وَإِخْشَوْنِ الْيَوْمَ).

فَإِنَّهَا فِيهِ مَحْذُوفَةٌ فِي الْحَالِينِ بِاتِّفَاقٍ ، وَمِنْ الَّذِي فِي الْبَقَرَةِ :

(وَإِخْشَوْنِي وَلَا تُكْفِرُوا بِنِعْمَتِي).

فَإِنَّهُ ثَابِتٌ فِي الْحَالِينِ بِاتِّفَاقٍ ، اتِّبَاعًا لِلرَّسْمِ فِيهِمَا ، مَعَ أَنَّ الَّذِي فِي أَوَّلِ الْمَائِدَةِ وَاجِبُ الْحَذْفِ فِي الْوَصْلِ لِأَنَّهُ بَعْدَهُ سَاكِنٌ ، فَاجْرَى الْوَقْفُ بِجَرَاهِ .

٤٣٣ - [وَعَنَهُ وَخَافُونَ وَمَنْ يَتَّقِي (زَ) كَا بِيُوسُفَ وَإِنِّي كَالصَّحِيحِ مُعْلَلًا]

أَيْ وَعَنْ أَبِي عَمْرٍو إِثْبَاتٌ :

(وَخَافُونَ إِنْ كُفِّمُ).

فِي آلِ عِمْرَانَ ، فَالْوَاوُ فِي قَوْلِهِ وَخَافُونَ مِنَ التَّلَاوَةِ ، وَلَيْسَتْ عَاطِفَةٌ فِي النِّظْمِ ، ثُمَّ قَالَ : وَمَنْ يَتَّقِي زَكَ

أَرَادَ :

(إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ).

زَكَ : أَيْ طَهَرَ ، مِنْ طَعْنٍ فِي قِرَاءَةِ قَبِيلٍ ، لِأَنَّهُ أُثْبِتَ الْيَاءُ فِي مَحَلِّ الْجُزْمِ ، وَلَا شَكَّ أَنَّهَا قِرَاءَةٌ ضَعِيفَةٌ ، لِأَنَّهُ زَادَ عَلَى الرَّسْمِ حَرْفًا ، وَارْتَكَبَ الْحَذُورَ بِزِيَادَتِهِ وَجْهًا ضَعِيفًا فِي الْعَرَبِيَّةِ ، بِخِلَافِ الْيَاءَاتِ الْمُثَبَّتَةِ فِيمَا لَقَدْ قَدَّمَ ، فَإِنَّهَا لُغَةٌ فَصِيحَةٌ ، وَهُوَ مِنَ الْاِخْتِلَافِ فِي الْمَجَاءِ ، فَلَمْ يَضُرْ مِنْ جِهَةِ الرَّسْمِ ، كَقِرَاءَةِ :

(مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ).

بالألف ، ثم ذكر وجه هذه القراءة ، وهو أن من العرب من يجرى المعتل مجرى الصحيح ، فلا يحذف منه شيئاً من حروفه للجزم ، كما لا يحذف شيئاً من الصحيح ، ويكتفى بإسكان آخره ، ومنه قوله :
 • ألم بأتبك والأنباء تنمى •
 ووجه آخر ، وهو أن الكسرة أشبعت فتولدت منها ياء ، والإشباع قد ورد في اللغة في مواضع ، ووجه ثالث ، وهو أن من في قوله :
 (مَنْ يَتَّقِي) .

تكون بمعنى الذى ، لا شرطية فلا جزم ، ولكن يضعفه أنه عطف عليه قوله : ويصبر :
 فأجيب بأنه أسكنه تخفيفاً كما يأتي عن أبي عمرو في - يأمركم - ونحوه ، وأكد ذلك أبو على بأن جعله من باب هل المعطوف على المعنى نحو :

(وَبُكَفِّرْ عَنْكُمْ - وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ - وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ) .
 لأن من يتقى في الجزء بمنزلة الذى يتقى لدخول الفاء في جوابهما ، فقد تضمننا معاً معنى الجزاء ، وكل هذه وجوه ثابتة ، ولكنها ضعيفة في الفصحى على خلاف في اللغة ، وقال الحصري :

وقد قرأ من يتقى قبل فأنصر على مذهبه قبل
 واختار الناظم الوجه الأول ، وقوله وإني أى جاء معطلاً كالصحيح ، أى بأنه أجرى مجراه ، قال أبو بكر ابن مجاهد : أخبرني قبل عن القواس عن أصحابه أنهم يقرءون :
 (إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرُ) .

بالياء في الوصل والوقف ، وقرأت في حاشية نسخة مقروءة على الناظم ، وأظن الحاشية من إملائه ، قال معطلاً أى مروي بعدوب الاحتجاج له ، فهو على هذا من العلل .

٤٣٤ - [وَفِي الْمُتَعَالَى (د) رُهُ وَالتَّلَاقِ وَالتَّنَادِ مَتَنًا (د) رَا (ب) اغْيِهِ بِالْخَلْفِ (ج) هَلَا]

(الْمُتَعَالَى - فِي الرَّعْدِ - وَ - التَّلَاقِ - وَ - التَّنَادِ) .

في غافر أثبت الثلاثة في الحاليين ابن كثير ، وأثبت ورش وقالون بخلاف عنه ياء التلاق والتناد في الوصل ، ودرا بمعنى دفع ، فأبدل من الهمزة ألفاً ، وباغيه بمعنى طالبه : يقال باغيت الشيء إذا طلبته ، وجهلاً جمع جاهل ، وهو مفعول درا ، أى دفع قارته الجهال عن تضعيفه بكونه رأس آية ، فلا ينبغي أن يثبت الياء للتلا يخرج عن مواخاة رءوس الآي ، فأتى بالخلف ليرضى به كل فريق ، لأن كلا الأمرين لغة فصيحة .

٤٣٥ - [وَمَعَ دَعْوَةِ الدَّاعِ دَعَائِي (ح) لَا (ج) نَا]

وَلَيْسَا لِقَالُونِ عَنِ الْفُرِّ سَبَّالًا

يريد قوله تعالى :

(أَجِيبْ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَاكَ) .

أثبتهما أبو عمرو وورش ، وجنا في موضع نصب على التمييز ، وليس - يعنى الياءين في هاتين الكلمتين - لقالون ، أى لم يشتهر إثباتهما له ، وإن كان قد روى عنه إثباتهما وإثبات الأول دون الثانى وعكسه ، والغرض : المشهورون جمع أغر ، أى عن النقلة الغر ، وسبلا : حال منهم ، وهو جمع سابلة ، وهم المختلفون في الطرق يريد أنهم سلكوا طرق النقل وقيلوها خبرة بها ، ولو جاز أن يكون جمع سبيل لقلنا هو نصب على التمييز ، أى عن القوم المنيرة طرقهم ، والله أعلم .

٤٣٦ - [نَذِيرِي لَوْرَشٍ ثُمَّ تَرْجُونِ تَرْجُونِ سِتَّةٌ نَذِيرِي جَلَا]

٤٣٧ - [وَعَيْدِي ثَلَاثٌ يَنْقِذُونَ يُكَذِّبُونَ قَالَ نَسْكِيرِي أَرْبَعٌ عَنْهُ وَصَلَا]

هذا كله أثبتته ورش في الوصل وحده ، أراد :

(فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرٍ - إِنْ كِدْتَ لَتَرْجُونِ - وَفِي الدَّخَانِ - أَنْ تَرْجُونَ - وَإِنْ كَمْ تَوَمِّنُوا إِلَى فَاغْتَرِلُونَ) .

ونذر ستة مواضع في سورة القمر ، وجلا : فيه ضمير اورش ، وعيدى ثلاث : أى ثلاث كلمات ، واحدة في إبراهيم ، واثنان في ق :

(لَا يَنْقِذُونَ - فِي يَس - إِيَّيْ أَحَافُ أَنْ يُكَذِّبُونَ) .

في القصص^(١) وقيده بقوله : قال ، لأن بعده قال :

(سَنَشُدُّ) .

احترز بذلك عن :

(يُكَذِّبُونَ) .

الذى ليس بعده قال ، نحو :

(أَنْ يُكَذِّبُونَ - وَ - بِضِيقِ صَدْرِي) .

فهذه محدوفة باتفاق في الحالين ، و :

(نَسْكِيرِي) .

أربع كلمات ، في : الحج ، وسبأ ، وفاطر ، وتبارك ، وليس الذي في الشورى من هذا الباب ، وهو قوله تعالى :

(مَا لَكُمْ مِنْ مَلْجَأٍ يَوْمَئِذٍ وَمَا لَكُمْ مِنْ نَسْكِيرٍ^(١)) .

والضمير في عنه لورثي ، فهذه تسع عشرة زائدة انفرد بها ورث ، والألف في فصلا : ليست ضمير تنائية ؛ فإن الذي تقدم متعدد ، أى وصل المذكور عنه ، فالألف للإطلاق .

٤٣٨ - [فَبَشِّرْ عِبَادِي افْتَحْ وَقفَ ساكنًا (ب)دأ]

وَوَاتِبِعُونِي (ح)بج في الزخرف العلام

لما فتح السوسى هذه الباء في الوصل وقف عليها بالإسكان كسائر باءات الإضافة ، وهو القياس كما فعل في حرف النمل :

(فَمَا آتَانِ اللَّهُ) (١).

على وجه ، وحذفها الباقيون في الحاليين اتباعا للرسم ، ووقع في نقل مذهب السوسى اختلاف كثير في غير التيسير ، فروى عنه الحذف في الوقف ، وروى عن أبى عمرو نفسه الحذف في الحاليين ، وروى عنه الفتح في الوصل ، والحذف في الوقف ، وأشار الناظم بقوله : وقف ساكنًا بدأ ، إلى ترك الحركة باليد ، لأن المتكلم في إبطال الشيء أو إثباته قد يحرك يده في تضاعيف كلامه : فكأنه قال : لا تتحرك في رد ذلك بسبب ماوقع فيه من الخلاف ، هكذا ذكر الشيخ ، فقوله بدأ في موضع نصب على التمييز ، وكأن هذا زجر عن سؤال مقدر ، واعتراض وارد من حيث القياس والجدل ، وذلك أن الخلاف محكى عن أبى عمرو نفسه في :

(فَمَا آتَانِ اللَّهُ) .

في النمل والعمل في الاثنين واحد ، فعرف الناظم أن من سمع من جهة نظمه أن السوسى يقف بباء ساكنة دون الدورى ، ولم يذكر خلافا أنه يورد حرف النمل ، ويطلب الفرق بينهما ، ويستطيل باعتراضه ، لأنه وارد فسكنه وثبته بقوله وقف ساكنًا بدأ ، أى النقل كذا ، فلا ترده بقياس وجدل ، وهذا معنى جيد وتفسير حسن لظاهر اللفظ ، ولكن يلزم منه أن تكون السين من ساكنًا رمزا لأبى الحارث ، كما لو قال باسطا يبدأ ، فإن الباء حينئذ كانت تكون رمز قالون ، وإنما المراد من هذا اللفظ بيان قراءة السوسى في الوقف ، وهى غير مبينة من هذا التفسير ، فإن أريد ذلك جعل ساكنًا حالا من مفعول محذوف ، أى وقف عليه ساكنًا ، ويكون بدأ حالا من الفاعل ، أى ذا يد ، فتظهر قراءة السوسى حينئذ ، والله أعلم .

ثم قال : و - واتبعون - أراد قوله تعالى في سورة الزخرف :

(وَاتَّبِعُونِ هَذَا صِرَاطٌ) .

فأدخل واو العطف على كلمة القرآن ، وفيها واو ، فاجتمع واوان ليحصل حكاية لفظ القرآن ، فهو كقوله في أول القصيدة : بدأت ببسم الله ، كأنه قال : وحرف الزخرف الذى هو - واتبعونى - أثبت ياءه في الوصل أبو عمرو وحده ، والعلام مفعول حج ، وليس برمز ، وهو مشكل ، إذ يحتمل ذلك ، ولا يدفعه كونه فصل بين الرمزين بقوله في الزخرف ، فإن هذا فصل تقييد ، فليس أجنيا ، فلا يضر ، فهو كفصله بلفظ الخلف في أثنا ، الرمز ، كقوله لى حبيبه بخلفهما برا ، وكما قد جاء الفصل بالرمز بين تقييدين ، كقوله كم دار واقصر ، فلما نال أن يقول : كما جاز الفصل بين التقييدين بالرمز ، كذا يجوز الفصل بين الرمزين بالتقييد ، ويؤيد الإشكال أنه

قد التزم في خطبته أنه يسمى الرجال بعد ذكر الحرف ، ومتى انقضى ذلك أتى بالواو الفاصلة ، والواو لم تأت هنا إلا بعد قوله : العلا ، في أول البيت الآتي ، فليته قال :
(وَاتَّبِعُونِي) .

زخرف حج واعتلا ، أو : و - واتبعوني - الزخرف اتبع فتى العلا ، ويكون قد أضاف واتبعوني إلى اسم السورة ، لأنه لفظ ، وكلمة وحرف من حروف القراءة ، فهو كما قدمناه في قوله :
(وَأَخَّرْتَنِي) .

الإسراء ، وفي - المهتدى - الإسراء ، والله أعلم .

٤٣٩ - [وَفِي الْكَهْفِ تَسْأَلُنِي عَنِ الْكُلِّ يَأْوُهُ

عَلَى رَسْمِهِ وَحُذِفُ بِإِخْلَافٍ مُثَلًّا]

يعنى أنه رسم بالياء ، فأثبتها الكل وقفا ووصلا ، وروى عن ابن ذكوان حذفها في الحالين .
فإن قلت : من أين يعلم أنه أراد في الحالين

قلت : هو في التيسير كذلك ، وإنما لم ينبه عليه الناظم اتكالا على فهم الذكي ، من جهة أنه لا جائز أن يكون أراد أنه حذفها وصلا لاوقفا ، إذ ليس في هذا الباب له نظير ، إذ كل من أثبت ياء في الوقف أثبت في الوصل ولا ينعكس هذا القسم ، ثم لو كان أراد هذا القسم لذكره في سورته ، كما ذكر ما يشبه ذلك في الرعد ، وإذا بطل هذا القسم فلا يجوز أن يظن بالناظم أنه أراد عكسه ، وهو أنه حذفها وقفا وأثبتها وصلا ، لأنه لم يذكره مع من هذا فعله في سائر الباب ، في قوله : وفي الوصل حماد شكور إمامه ، فبان أنه أراد حذفها في الحالين ، وهذه الياء التي في الكهف زائدة على العدة ، بخلاف التي في هود ، فإنها منها ، لأن تلك محذوفة رسما ، وهذه ثابتة فيه .

٤٤٠ - [وَفِي نَزْعِي خُفَّ (زَ) كَا وَجَمِيعُهُمْ بِالْإِثْبَاتِ تَحْتَ اللَّعَلِ يَهْدِينِي تَلَا]

ليته وصل هذا البيت بالبيت الذي فيه يتقى ، لأن إثبات الياءين فيهما لقارىء واحد في سورة واحدة ، وكلاهما في موضع الجزم ، وما عطف عليهما مجزوم ، أوليته قدم هذا البيت على الذى قبله لتصل الياءات المعدودة ، ثم بذكر الخارج من العدة ، أراد قوله تعالى :

(أَرْسَلَهُ مَعَنَا غَدًا نَزْعًا وَنَلْعَبُ) .

وسأتي الخلاف فيه في سورته ، وأما وجه إثبات الياء فإجراء المعنل مجرى الصحيح ، أو الإشباع ، ويجيء الوجه الآخر على أن يكون - نزعتي - في موضع الحال ، وسكن ونلعب تخفيفا على ما تقدم في :
(يَتَقَى وَيَصْبِرُ) .

والباقون على حذف الياء ، لكن منهم من كسر العين ، ومنهم من أسكنها ، وأجمعوا على إثبات ياء :

(يَهْدِي سَوَاءَ السَّبِيلِ) .

في القصص^(١) لثبوتها في الرسم ، وإنما نص عليها من بين ما أجمعوا على إثباته ؛ لأنه ذكر فيما تقدم من جملة ما اختلفوا فيه - يهدين - ولم يعين أنها التي في الكهف ، فعشى أن تلبس بهذه فاستدرك وبين أن هذه مجمع عليها فتعينت تلك للخلاف ، وقد نظم الشيخ رحمه الله في الياءات المجمع على إثباتها أبياتاً جمعت أشياء مما يشكل منها ، ولم يحتاج الناظم إلى ذكر غير حرف القصص ، مما أجمع عليه إذ لا التباس لشيء منه بما ذكره ، لأنه استوعب ذكر العدة ببيان مواضعها بخلاف ما فعل في ياءات الإضافة ، فلهذا ذكر المجمع عليه في الأنواع التي لم يستوعب ذكرها مفصلة ، على ما تقدم شرحه ، ولم يحتاج إلى ذكر غير الملتبس بما ذكره من المجمع عليه إسكاناً وفتحاً ، هكذا هاهنا لم يذكر ما أجمع عليه حذفاً وإثباتاً ، والله أعلم .

٤٤١ - [فَهَذِي أَصُولُ الْقَوْمِ حَالَ اطِّرَادِهَا أَجَابَتْ بِعَوْنِ اللَّهِ فَانْتَضَمَتْ حَلَا]

أى تم الكلام في الأصول ، وحال اطرادها منصوب على الحال ، كقوله تعالى :

(وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا) .

أو يكون العامل فيه أجابت ، أى أجابت مطردة لما دعوتها ، أى انقادت لنظمي طائعة بإعانة الله تعالى ، فانضمت مشبهة حلا : جمع حلية ، فيكون حلا في موضع نصب على الحال ، ويجوز أن يكون تمييزاً أى انتضمت حللاً ، وقد ذكر نحو ذلك صاحب التيسير فقال بعد فراغه من باب الزوائد : فهذه الأصول المطردة قد ذكرناها مشروحة ، وأقول المراد من إفراد الأصول بأبواب قبل الشروع في السور الفرق بين ما يطرد حكمه وما لا يطرد : والمطرد هو المستمر الجارى في أشباه ذلك الشيء ، وكل باب من أبواب الأصول لم يخل من حكم كلى يستمر في كل ما تحقق فيه شرط ذلك الحكم ، وهو في جميع الأبواب ظاهر ، وهو خفي في ياءات الإضافة والزوائد ، وهو في الزوائد أخفى ، فوجهه في ياءات الإضافة أن فيه ما يطرد حكمه ، مثل قوله : فتح سما ما بعده همزة مفتوحة ، وفي الزوائد وثبتت في الحالين ، وفي الوصل حماد ، فإن ذلك مطرد في الجميع ، وباقي الكلام في البابين أشبه بالفرش منه بالأصول ، وشاهده ذكر التاءات المشادة للبرزى في القرش ، وهى قريبة من الزوائد والله أعلم .

٤٤٢ - [وَإِنِّي لَأَرْجُوهُ لِنَظْمِ حُرُوفِهِمْ نَفَائِسَ أَعْلَاقٍ تُنَفِّسُ عَطَلًا]

أى أرجو عون الله أيضاً لتسهيل نظم الحروف المنفردة غير المطردة ، وهو ماسياً في السور ، وهو معنى قول صاحب التيسير : ونحن مبتدئون بذكر الحروف المتفرقة ، ونفائس : جمع نفيس ، وأعلاق : جمع علق ، وهو الشيء النفيس ، يقولون هو علق مضنة أى يرضن به ويبخل بإعاداته فلا يسمح به ، قال الشاعر :
 • وسلمى لعمر الله علق مضنة •
 أى لا يسمح بفرافها ، فعنى نفائس أعلاق على هذا ؟ نفائس أشياء نفائس ، كقولك خيار الخيار ، ثم هو منصوب إما على الحال من حروفهم ، أو هو منقول ثان ، كما تقول : نظمت الدر عقداً ، فيكون قد كنى بالأعلاق عن القلائد ، ويجوز أن يكون كنى بها عن أنواع النظم النفيسة ،

فيكون نفائس منصوبا على المصدر ، وتقديره انظم حروفهم أنفس نظم تنفس تلك لنفائس أجيادا عطلا ، أى أعناقا لاقلائد لها ، أى يجعلها ذات نفاسة ، قال الشيخ : ومعنى ذلك أنه إذا نظمها فحفظها من لا علم له ، كان كمن تحلى جيده بعقد نفيس ، قلت فهذا مما يقوى جعل نفائس أعلاق : مفعولا ثانيا ، ولم يذكر الشيخ إلا أنها حال من حروفهم .

٤٤٣ - [سَأْمَضِي عَلَى شَرْطِي وَبِاللَّهِ أَكْتَفِي وَمَا خَابَ ذُو جِدٍّ إِذَا هُوَ حَسْبَلًا]

أى سأستمر على ما شرطته فى الرموز والقيود ، والجد ضد الهزل ، وحسبل إذا قال : حسبي الله ، ركب من لفظى الكلمتين ، كلمة تدل عليهما ، كما تقدم ذكره فى باب البسمة : وقوله وبالله أكتفى ، هو : معنى حسبي الله ، فلهذا أخبر أنه قد حسبل ، والمعنى أنى لا أخيب فيما قصده ، لأنى اكتفيت به سبحانه وتعالى فى تنمة ذلك ، واستعنت به عليه ، فأنا برحمة الله وما خاب ، بل اشتهر ذكره وطاب ، وانتفع بما نظمته الأصحاب ، والله أعلم :

وهذا آخر شرح الأصول والحمد لله ، وصلواته على سيدنا محمد وآله وصحبه الأكرمين أجمعين :
وحسبنا الله وكفى ونعم الوكيل . ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم .

باب فرش الحروف

وهو الكلام على كل حرف في موضعه ، على ترتيب السورة

سورة البقرة

قال الشيخ رحمه الله : القراء يسمون ما قبل دوره من الحروف : فرشا ، لانتشاره ، فكأنه انفرش ، إذ كانت الأصول يلسحب حكم الواحد منها على الجميع .

قلت : وسماه بعضهم : الفروع على مقابلة الأصول ، ويأتى في الفرش مواضع مطردة حيث وقعت وهى بالأصول أشبه منها بالفرش ، مثل إمالة التوراة ، وفواتح السور ، والكلام في - هاتم - والاستفهامين وتاءات البزى ، والتشديد ، والتخفيف في - يفرل - وبابه ، ويقع في نسخ القصيدة ترجمة سورة البقرة في هذا الموضع ، ولم يزد صاحب التيسير على قوله : «باب ذكر فرش الحروف» ، وقدم ترجمة سورة البقرة في أول باب هاء الكناية وقد تقدم ثم معنى ذلك ، وبيان صحة ما فعله ، وبالله التوفيق .

٤٤٤ - [وَمَا يَخْدَعُونَ الْفَتْحَ مِنْ قَبْلِ سَاكِنٍ

وَبَعْدُ (ذَ) كَا وَالْغَيْرُ كَالْحَرْفِ أَوَّلًا]

قوله : وما : تقييد للحرف المختلف فيه ، احترازاً من الأول ، وهو قوله :

(يُخَادِعُونَ اللَّهَ ^(١)) .

فإنه ليس قبله وما والساكن الخاء ؛ والفتح قبله في الياء ، وبعده في الدال . وهذا تقييد لم يكن محتاجاً إليه لأنه قد لفظ بالقراءة ، ونبه على القراءة الأخرى بما في آخر البيت ، لأنه لا يمكن أخذها من أضداد ما ذكر ، فهو زيادة بيان .

فإن قلت : احترز بذلك عن أن يضم أحد الياء .

قلت : ليس من عادته ، الاحتراز عن مثل هذا ، ألا تراه يقول : سكارى معاً سكرى ، ولم يقل بضم السين اكتفاء باللفظ .

فالوجه أن يقال هو زيادة بيان لم يكن لازماً له ، وهو مثل قوله في سورة الحج : ويدفع حق بين فتحيه ساكن ، وذكا بمعنى اشتعل وأضاء ، وأولاً ، ظرف ، أى وقراءة الغير كالخرف الواقع أولاً ، وأجاز الشيخ أن يكون حالا ، وأطلق الناظم الحرف على الكلمة على ما سبق في قوله : لعل حروفهم ، وقوله : وفي أحرف وجهان ، وما يأتى من قوله : وفي الروم والحرفين في النحل أولاً ، وذلك سائغ ، ومنه قول أبي القاسم الزجاجي « باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر » يعنى كان وأخواتها ، أى اقرءوا :

(يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يُخَادِعُونَ^(١)).

ففي هذه القراءة رد لفظ ما ابتداء به ، وأجمع عليه ، ومن قرأ الثانية :
(يَخْدَعُونَ).

نبه على أن الأولى بهذا المعنى ، وأن فاعلت هنا بمعنى فعلت ، نحو طارقت النعل ، وسافرت ، وعاقبت ،
وقيل جعلوا خادعين لأنفسهم ، لما كان ضرر ذلك عائدا إليهم كقوله تعالى في موضع آخر :

(إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ^(٢)).

ولأنما أجمع على الأول ، وعدل فيه من فعل إلى فاعل كراهة التصريح بهذا الفعل القبيح أن يتوجه إلى الله
سبحانه ، فأخرج مخرج المحاولة لذلك والمعاناة له ، والله أعلم .

٤٤٥ - [وَخَفَّ كُوفٍ يَكْذِبُونَ وَيَأْوُهُ بِفَتْحٍ وَلِلْبَاقِينَ ضَمٌّ وَثَقُلًا]

عنى بالتخفيف إسكان الكاف وإذهاب ثقل الذال ، والباقون ثقلوا موضع تخفيف هؤلاء ، فلزم تحريك
الكاف وإن لم يتعرض له ، إذ لا يمكن تثقيل الذال إلا بفتح الكاف وضم الياء ، والقراءتان ظاهرتان ، فإن
المنافقين لعنهم الله قد وصفوا في القرآن كاذبون في مواضع كثيرة ، ومع أنهم كاذبون هم يكذبون ، لأن
الله تعالى وصفهم بقوله :

(وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ).

ومن لم يكن مصدقا فهو مكذب ، ولا خلاف في تخفيف :

(بِمَا أَخْلَقُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ^(٣)).

كما أنه لا خلاف في تثقيل قوله تعالى :

(يَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُكْذِبُونَ).

ونحوه ، ولا يرد على الناظم ذلك ، لأنه لم يقل : جميعا ، ولا بحيث أتى ، ولا نحو ذلك ، وتلك عادته فيما
يتعدى الحكم فيه سورته ، إلا مواضع خرجت عن هذه القاعدة سنبه عليها في مواضعها ، منها ما في البيت الآتي :

(وَالتَّوْرَةَ - و - كَاتِبِينَ).

وضى فعل ماضٍ لأمر ، بل هو من جنس ما عطفت عليه من قوله : وثقلا ، والله أعلم :

٤٤٦ - [وَقِيلَ وَغَيْضَ نِّمٍّ جِيءَ يُشْمُهُا لَدَى كَثْمِهَا ضَمًّا (ر) جَالٌ (أ) تَكْمَلًا]

٤٤٧ - [وَحِيلَ بِإِشْمَامٍ وَسَيْقٍ (ك) مَا (ر) سَا وَسَيَّ وَسَيِّئَتٍ (ك) أَنْ (ر) أَوِيهِ (أ) نَبَلًا]

أراد (وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض - وإذا قيل لهم آمنوا).

وما جاء من لفظ قيل ، وهو فعل ماض :

(وَغِيضَ الْمَاءُ - وَجِيَءٌ بِالْمَدِّ - وَجِيَءٌ يَوْمٌ - وَحِيلَ بَيْنَهُمْ - وَسِيقَ الَّذِينَ) .

موضعان في آخر الزمر :

(وَسِيقَ بِهِمْ) .

في هود والعنكبوت :

(وَسِيتَ وَجُوهَ الَّذِينَ كَفَرُوا)

فأطلق هذه الأفعال ولم يبين مواضع القراءة ، وفيها ما قد تكرر ، والعادة المستمدة منه فيما يطلق أن يختص بالسورة التي هو فيها ، كما في - يكذبون - السابقة ، ولكن لما أدرك مع قيل هذه الأفعال الخارجة عن هذه السورة ، كان ذلك قرينة واضحة في طرد الحكم حيث وقعت قيل ، وغيرها من هذه الأفعال ، ورجال فاعل يشمها ، وضما مفعول ثان ، والمراد بالإشمام في هذه الأنعال : أن ينحى بكسر أوائلها نحو الضمة ، وبالياء بعدها نحو الواو ، فهي حركة مركبة من حركتين : كسر وضم ، لأن هذه الأوائل ، وإن كانت مكسورة فأصلها أن تكون مضمومة ، لأنها أفعال مالم يسم فاعله ، فأثبت الضم دلالة على أنه أصل ما يستحقه ، وهو لغة للعرب فاشية ، وأبقوا شيئا من الكسر تنبئها على ما استحقته هذه الأفعال من الاعتلال ، ولهذا قال : لتكملا ، أى لتكمل الدلالة على الأمرين ، وهذا نوع آخر من الإشمام غير المذكور في الأصول ، وقد عبروا عنه أيضا بالضم والروم والإمالة ، ومنهم من قال : حقيقته أن تضم الأوائل ضما مشبعا ، وقيل مختلسا ، وقيل : بل هو إيماء بالشفتين إلى ضمة مقدرة مع إخلاص كسر الأوائل ، ثم القارى مخير في ذلك الإيماء ، إن شاء قبل اللفظ أو معه أو بعده ، والأصح ما ذكرناه أولا ، ومن أخلص الكسر ، فلأجل الياء الساكنة بعده ، كميزان ، وميقات ، وهو اللغة الفاشية المختارة ، وقال مكى : الكسر أولى عندي ، كما كان الفتح أولى من الإمالة : ونافع وابن ذكوان جمع بين اللغتين ، ورسا : أى استقر وثبت ، وأنبلا : أى زائد النبل ، وأما قيل الذى هو مصدر فلا يدخل في هذا الباب ، إذ لا أصل له في الضم ، وهو في نحو :

(وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا - وَقِيلَ يَا رَبِّ - إِلَّا قِيلًا سَلَامًا سَلَامًا - وَأَقْوَمُ قِيلًا) .

والرمز في هذين البيتين : رجال لتكملا كما رسا ؛ كان راويه أنبلا ، والله أعلم

٤٤٨ - [وَمَا هُوَ بَعْدَ الْوَاوِ وَالْفَا وَلَا مِهَا - وَهِيَ أَشْكِنُ (ر) اضِيًا (ب) اِرِدًا (ح) لًا]

أى إذا كانت الهاء من لفظ هو ، والهاء من لفظ هى ، بعد واو أو فاء أو لام زائدة ، نحو :

(وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّ - فَهُوَ وَلِيُّهُمْ الْيَوْمَ - وَإِنَّ اللَّهَ لَهُ الْوَلِيُّ - وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ - فَهِيَ

كَالْحِجَارَةِ - كَهِيَ الْخِيَوَانُ) .

فأسكن الهاء في هذه المواضع الكسائي وقالون وأبو عمرو ، لأن اتصال هذه الحروف بها صيرت الكلمة

مشبهة لفظ : عضد ، وكتف ، فأسكنت الهاء كما أسكنا تخفيفا ، وقولنا : زائدة احتراراً من نحو :

(كُھَوُ الْخُلْدِ بِث - إِلَّا كُھَوُ وَلَعِبٌ) .

فالهاء ساكنة باتفاق ، لأنها ليست هاء هو الذي هو ضمير مرفوع منفصل ، وذلك معروف ، ولكنه قد يخفى على المبتدئ ، فبيان أولي ، وقصر لفظ «ها» في الموضعين ضرورة ، والضمير في لامها للحروف ، أو للفظ «هو» لكثرة دخولها عليها ، وراضيا حال ، وبارداً مفعول به ، وحلا صفة بارداً ، كما تقول : رضيت شيئاً جيداً وبارداً ، من قولهم : غنيمة باردة ، أي حاصلة من غير مشقة ، ويمكن جعل الكل أحوالا ، ويكون راضيا حال من الفاعل ، وبارداً حالا من المفعول ، نحو لقيته مصعبداً منحدراً ، وقيل بارداً نعت مصدر محذوف ، أي إسكاناً بارداً حلوا ، يروى عن من قرأ به كالماء البارد ، وهذا الحكم المذكور في هذا البيت أيضاً مطرد حيث جاءت هذه الألفاظ ، لا يختص بهذه السورة ، ولم يصرح بذلك ، وكأنه اكتفى بضابط قوله بعد الواو والفاء ولاهما ، لأن المجموع ليس في سورة البقرة ، والله أعلم .

٤٤٩ - [وَثُمَّ هُوَ (رُ) فَنَمَّا (ب) أَنْ وَالْضَّمُّ غَيْرُهُمْ

وَكَثُرَ وَعَنْ كُلِّ يُمِلُّ هُوَ انْجِلَا]

أراد (ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ الْمُخْصَرِينَ) .

لم يسكنه أبو عمرو ، لأن «ثم» ليس اتصالاً «بهو» كاتصال الواو والفاء واللام بها لأن «ثم» كلمة مستقلة وأسكنه الكسائي وقالون حملاً لثم على هذه الحروف لمشاركتها لها في الحرفية والواو والفاء في العطفية : وقوله رفقا بان ، حال : أي أسكنه ذا رفق بين ، أي أرفق به في تقرير وجه إسكانه والضم غيرهم في لفظ هو بعد هذه الحروف ، والكسر في لفظ هي بعدها ، وإنما بين قراءة الباقيين ، لأنها لا تفهم من ضد الإسكان المطلق ، فإن ضده - على ما سبق في الخطبة - هو الفتح ، على أنه كان يمكنه أن لا يتكلف بيان قراءة الباقيين ، فإنها قد علمت من تألفه بها في قوله : وهاهو ، وهاهي ، فكأنه قال : أسكن ضم هذه وكسر هذه : ولو قل ذلك تصريحاً لم يحتاج إلى بيان قراءة الباقيين ، فهذا المذكور في معناه ، وأما قوله تعالى في آية الدين :

(أَنْ يُمِلَّ هُوَ) .

فلم يسكن الهاء أحد ، لأن يمل كلمة مستقلة ، وليست حرفاً فتحمل على أخواتها ، وإنما ذكره لأن هو قد جاء فيها بعد لام ، فخشى أن تدخل في عموم قوله ولاهما ، فقال ضمها عن كل القراء ، ولم يصرح بذلك ، ولكن لفظه أنبأ عنه ، ولهذا قال : انجلا ، أي انكشف الأمر في ذلك ، وبعض المصنفين ذكر عن قالون إسكانها .

٤٤٠ - [وَفِي فَأَزَلَّ اللَّامَ خَفَّفَ لِحَمَزَةٍ وَزِدَ أَلِفًا مِنْ قَبْلِهِ فَتَكَمَّلَا]

يريد قوله تعالى :

(فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ^(١)) .

والهاء في « قبله » تعود إلى اللام ، فيصير فأزال ، ومعناها واحد ، أى فنحاهما عنها ، وقيل يجوز أن يكون معنى قراءة الجماعة أوقعهما في الزلة ، وهى الخطيئة ، والفاء فى فتكلا ليست برمز ، لأنه قد صرح بقوله لحمزة ، وإنما أتى بالفاء دون اللام لئلا يوهم رمزاً ، فإن قلت لا يكون رمز مع مصرح باسمه ، قلت : يظن أنها قراءة ثانية بالألف ، وقراءة حمزة بالتخفيف فقط . فاختار الفاء لئلا يحصل هذا الإيهام ، وأراد فتكمل الألف الكلمة ، أو تكمل أنت الكلمة بزيادتك للألف ، وهو منصوب على جواب الأمر بالفاء .

٤٥١ - [وَأَدَمَ فَرَفَعَ نَاصِبًا كَلِمَاتِهِ بِكُسْرٍ وَلِلْمَكِّي عَكْسٌ تَحْوِلاً]

أى القراءة (فَتَلَقَّى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ ^(١)) .

فيكون آدم فاعلا ، وكلمات مفعولا ، وعلامة نصبه الكسرة ، وعكس ابن كثير فجعل آدم مفعولا فنصبه وكلمات فاعلا فرفعها ، والمعنى واحد ، لأن ما تلقيته فقد تلقاك ، وكذا ما أصبته فقد أصابك ، وقوله : وللمكى عكس : أى عكس ما ذكر ، وحقيقة العكس لا تتحقق هنا من جهة أن نصب آدم ليس بكسر ، بل بفتح ، فهو عكس مع قطع النظر عن لفظ الكسر ، ولم يمكنه أن يقول : وللمكى رفع ، لأنه لا يعرف الخلاف فى آدم حينئذ : لمن هو ؟ لأن رفع المكي مخصوص بكلمات ، وقوله : تحولا ، أى المذكور إليه أو عكس تحول إلى هذا ، والله أعلم .

٤٥١ - [وَيُقْبَلُ الْأُولَى أَتُّوْا (دُ) وَنَ (حَا) جِزٍ وَعُدْنَا جَمِيعاً دُونَ مَا أَلْفِ (ء) لَّا]

يريد قوله تعالى :

(وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ ^(٢)) .

يقرأ بالتأنيث ، والتذكير ، أى بالناء والياء ، فوجه التأنيث ظاهر ، لأن الشفاعة مؤنثة ، ولهذا قال : دون حاجز ، أى مانع ، ووجه التذكير : أن تأنيث الشفاعة غير حقيقى ، وكل ما كان كذلك جاز تذكيره ، لاسيما وقد وقع بينه وبين فعله فاصل ، وسيأتى له نظائر كثيرة ، واحتز بقوله : الأولى ، أى الكلمة الأولى عن الأخيرة ، وهى :

(وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ) .

فإن الفعل مذكر بلا خلاف ، لأنه مسند إلى مذكر ، وهو عدل ، وبعده :

(وَلَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةٌ) .

لم يختلف فى تأنيثها ، لأنه لم يفصل بينهما كلمة مستقلة ، بخلاف الأولى ، وقرأ أبو عمرو :

(وَعَدْنَا) .

فى البقرة والأعراف وطه ، بغير ألف بعد الواو ، لأن الله تعالى وعده ، وقرأ غيره - واعدنا - بألف بعد

الواو ، على معنى وعدنا كقوله نحاسبناها ، وقيل يصح فيه معنى المفاعلة فإن قلت : من أين يعلم من النظم أن قراءة الباقي بألف بعد الواو دون أن يكون بألف قبلها ، فيكون أوعدا ، لأنه قال : دون ماألف ، ولم ينطق بقراءة الجماعة ، ولو كان لفظ بها لسهل الأمر قلت : يعلم ذلك من حيث أنه لو أراد أوعدا للزمه أن يبين إسكان الواو وتحريكها ، فلما لم يتعرض لذلك علم أنه غير مراد وأيضا فإن حقيقة الألف ثابتة في لفظ : (وَأَعْدْنَا) .

وأما أوعدا ، فهي همزة قبل الواو ، فإطلاق الألف عليها مجاز ، والأصل الحمل على الحقيقة ، فيزول الإشكال على هذا ، مع ظهور القراءتين واشتارهما وعدم صحة معنى الوعيد في هذه المواضع ، ولو قال : وفي الكل واعدنا ، أو : وجملة واعدنا بلا ألف حلا ، بطل هذا الإشكال ، لكن في -وعدنا- و-واعدنا- ألف بعد النون كان ينبغي الاحتراز عنها أيضا فإن قلت : تلك لا يمكن حذفها . فإن قلت : وليس كل ما لا يمكن حذفه لا يحترز منه ، فإنه سيأتي في قوله : وقالوا ، الواو الأولى سقوطها ، ولا يمكن إسقاط الثانية مع بقاء ضمة اللام ، ثم إنه أيضا يرد عليه ما في سورة القصص .

(أَفَنُ وَاعْدَنَاهُ) وَعَدْنَا حَسَنًا (١) .

فهو بغير ألف بلا خلاف ، وكذا الذي في الزخرف :

(أَوْ نُزِيلُكَ الَّذِي وَعَدْنَاهُمْ) (٢) .

فإن اعتذر له بأنه قال : وعدنا ، بغير هاء ، والذي في القصص بزيادة هاء ، والذي في الزخرف بزيادة هاء وميم ، فلا ينفع هذا الاعتذار ، فإن الذي في طه بزيادة كاف وميم ، وهو قوله تعالى :

(وَوَاعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنِ) (٣) .

وصاحب التيسير نص على أن الخلاف في -وعدنا- و-وعدناكم- ، فخرج الذي في القصص ، فإنه لفظ ثالث ، والذي في الزخرف ، فإنه لفظ رابع ، فلو قال الناظم : وعدنا وعدناكم بلا ألف حلا ، نخلص من هذا الإشكال ، ولكنه خافه إشكال آخر ، وهو أنه لم يقل : جميعا ، ولكن يكون له أسوة بما ذكر في بيتي الإشمام ، ويبقى عليه الإشكالان المتقدمان في موضع الألف ، و«ما» في قوله دون ماألف زائدة ، والله أعلم .

٤٤٢ - [وَأَسْكَنْ بَارِئَكُمْ وَيَأْمُرُكُمْ لَهُ وَيَأْمُرُهُمْ أَيْضًا وَتَأْمُرُهُمْ تَلَا]

٤٥٣ - [وَيَنْصُرُكُمْ أَيْضًا وَيُشْعِرُكُمْ وَكَمْ جَلِيلٍ عَنِ الدُّورِيِّ مُحْتَمِلًا جَلَا]

أى أسكن أبو عمرو في هذه المواضع كلها ، حيث وقعت حركة الإعراب تخفيفا ، وقد جاء ذلك عنه من طريق الرقيين كذا ذكر الداني ومكي وغيرهما ، ورواية العراقيين عن أبي عمرو الاختلاس ، وهي الرواية الجيدة المختارة ، فإن الإسكان في حركات الإعراب لغير إدغام ولا وقف ولا اعتلال منكر ، فإنه على مضادة حكمة مجىء الإعراب ، وجوزة سيبويه في ضرورة الشعر ، لأجل ماورد من ذلك فيه ، نحو :

وقد بدا هنك من الميزر فاليوم أشرب غير مستحقب
ولا أعلام قد تغل بالمناة فسا تعرفكم العرب

ونحوه : إذا اعوججن ، قلت : صاحب مقوم :

قال أبو على في الحجة : أما حركة الإعراب فمختلف في تجويز إسكانها ، فن الناس من ينكره ، فيقول : إن إسكانها لا يجوز من حيث كان علما للإعراب ، قال : وسيبويه يجوز ذلك في الشعر . قال الزجاج : روى عن أبي عمرو ابن العلاء أنه قرأ :
(بَارِئُكُمْ) .

بإسكان الهمزة . قال : وهذا رواه سيبويه باختلاس الكسر ، قال وأحسب الرواية الصحيحة ، ماروى سيبويه ، فإنه أضيف لما روى عن أبي عمرو . والإعراب أشبه بالرواية عن أبي عمرو ؛ لأن حذف الكسر في مثل هذا ، وحذف الضم إنما يأتي في اضطراب الشعر ، وفي كتاب أبي بكر بن مجاهد ، قال سيبويه : كان أبو عمرو يختلس الحركة :

(مِنْ بَارِئِكُمْ - و - بِأَمْرِكُمْ) .

وما أشبه ذلك مما تتوالى فيه الحركات ، فيرى من يسمعه أنه قد أسكن ، ولم يسكن قال أبو بكر : وهذا القول أشبه بمذهب أبي عمرو ، لأنه كان يستعمل في قراءته التخفيف كثيراً ، كان يقرأ :
(وَبِعَلَّمَهُمُ الْكِتَابَ - وَبِلَعَنَهُمُ اللَّهُ) .

بشم الميم من يعلمهم - والنون من - يلعنهم - الضم من غير إشباع ، وكذلك :
(عَنْ أَسْلَحَتِكُمْ وَأَمْتَعَتِكُمْ) .

بشم التاء شيئاً من انخفض ، وكذلك :
(يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ) .

يشمها شيئاً من الضم ، وفي كتاب أبي على الأهوازي ، عن المازني ، عن الأصمعي ، عن أبي عمرو بن العلاء قال : سمعت أعرابياً يقول :
(بَارِئِكُمْ) .

فاختلس الكسر حتى كدت لأفهم الهمزة ، قال أبو على الفارسي : وهذا الاختلاس وإن كان الصوت فيه أضعف من التمليط وأخفى ، فإن الحرف المختلس حركته بزنة المتحرك ، قال : وعلى هذا المذهب حمل سيبويه قول أبي عمرو :

(عَلَى بَارِئِكُمْ) .

فذهب إلى أنه اختلس الحركة ولم يشبعها ، فهو بزنة حرف متحرك ، فن روى عن أبي عمرو الإسكان

في هذا النحو ، فلعلة سمعه يختلس فحسبه لضعف الصوت به والخفاء إسكانا ، وقال أبو الفتح بن جني في كتاب الخصائص الذي رواه صاحب الكتاب : اختلاس هذه الحركة لاحذفها اليته ، وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القراء الذين روه ساكنا . قال : ولم يؤت القوم في ذلك من ضعف أمانة ، لكن أتوا من ضعف دراية ، قال الشيخ في شرحه : وقد ثبت الإسكان عن أبي عمرو ، والاختلاس معا ، ووجه الإسكان أن من العرب من يجتزى بإحدى الحركتين عن الأخرى ، قال : وقد عزا القراء ذلك إلى بني تميم وبني أسد وبعض النجديين ، وذكر أنهم يحققون مثل - يأمركم - فيسكنون الراء لتوالي الحركات .

قلت : وكان الناظم رحمه الله مائلا إلى رواية الاختلاس ، وهو الذي لا يلبق بمحقق سواء ، فقال : وكم جليل : أي كثير من الشيوخ الجلة : جلوا الاختلاس عن الدوري ، وكشفوه وقرروه وعملوا به ، ومختلسا حال من الدوري ، أي جلا عن مذهبه في حال اختلاسه ، ونسب الناظم ذلك إلى الدوري ، وهو محكي عن أبي عمرو نفسه ، كما نسب إبدال الهمز الساكن إلى السوسى ، وهو محكي عن أبي عمرو كما سبق ، وسبب ذلك أن رواية الرقيين هي رواية السوسى ومن وافقه ، ورواية العراقيين هي رواية الدوري وأضرابه ، قال أبو علي الأهوازي ومعنى الاختلاس أن تأتي بالهمز وبثلاثي حركتها ، فيكون الذي تحذفه من الحركة أقل مما تأتي به ، قال ولا يؤخذ ذلك إلا من أفواه الرجال .

قلت : وقراءة الباقي بإشباع الكسر في :

(بَارِئِكُمْ) .

وإشباع الضم في البواقي

فإن قلت : من أين يؤخذ ذلك ؟ .

قلت : ما بعد :

(بَارِئِكُمْ) .

قد لفظ به مضموما ، فهو داخل في قوله : وباللفظ أستغنى عن القيد إن جلا ، وقد سبق في شرح الخطبة أن قوله : وإسكان :

(بَارِئِكُمْ)

لا يفهم منه القراءة الأخرى ، فإنه ليس ضد السكون الكسر ، ولو حصل التلغظ بالكسر لصار كالذي بعده ، ولو قال : وبارئكم سكن لاستقام ، وقوله له : أي لأبي عمرو .

فإن قلت : لم لم يكن رمزا لهشام كما قال في موضع آخر بخلف له ولا يكون له ثوى ؟

قلت : له لفظ صريح حيث يكون له ما يرجع إليه ، كهذا المسكان ، وإن لم يكن له ما يرجع إليه فهو رمز وعلامة ذلك اقترانه في الغالب برمز آخر معه ، ومتى تجرد وكان له ما يرجع فحكمه حكم الصريح ، وقوله : تلا ، ليس برمز ، وهو مشكل ، إذ لا مانع من جعله رمزا ، ويكون إسكان يأمرهم وما بعده للدورى عن

الكسائي ، وكان ينبغي أن يحترز عنه بأن بقوله : وتأمرهم حلا ، أو غير ذلك مما لم يوهم رمزاً لغير أبي عمرو ،
وأما جلا فظاهر أنه ليس برمز لتصريحه بالدورى ، والله أعلم .

٤٥٤ - [وَفِيهَا وَفِي الْأَعْرَافِ نَغْفِرُ بَيْنُوْنِهِ وَلَا ضَمَّ وَكَسِرَ فَأَاءُهُ (ح) بِنَ (ظَا) لَلَا]
فيها يعنى فى البقرة :
(نَغْفِرُ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ ^(١)) .

ولا ضم يعنى الفتح فى النون ، فتأخذ للغير بالضم وفتح الفاء ، وضد النون الباء ، ووجه النون أن قبله :
(وَإِذْ قُلْنَا) .

فهى نون العظمة ، فأشار بقوله : حين ظللا إلى أنهم فى ظل غفرانه سبحانه وتعالى :

٤٥٥ - [وَذَكَرْهُمْ هُنَا (أ) ضِلَالاً وَلِلشَّامِ أَنْثُوا وَعَنْ نَافِعٍ مَعَهُ فِي الْأَعْرَافِ وَصَلَا]

ذكر فى هذا البيت مذهب من بقى ، وهو نافع وابن عامر : فقراءة نافع هنا على الضد من قراءة الجماعة ،
بضم الباء وفتح الفاء ، وقراءته فى الأعراف كقراءة ابن عامر فى الموضعين : بضم التاء المثناة من فوق ، وهو
معنى قوله : أنثوا ، وقوله وذكر : أى اجعل موضع النون ياء مثناة من تحت ، وقد تقدم أن التأنيث غير
الحقيقى يجوز فيه التذكير ، فلهذا قال : أصلا ، لأن الخطايا راجعة إلى معنى الخطأ ، ونافع يقرأ فى الأعراف :
(خَطِيئَتَكُمْ ^(٢)) .

على جمع السلامة ، ففيه تاء التأنيث لفظا ، فترجع اعتبار التأنيث ، فلهذا أنث فيها ، وفى البقرة يقرأ
- خطايا - وهو جمع تأنيثه معنوى ، فضعف أمر التأنيث فذكر ، وابن عامر أنث اعتباراً للمعنى ، وهو
فى الأعراف أكد ، لأنه يقرأ فيها بالافراد :
(خَطِيئَتَكُمْ ^(٣)) .

والضمير فى وصلا راجع إلى التأنيث المفهوم من قوله : أنثوا ، أى وصل التأنيث إلينا بالنقل عن نافع مع
ابن عامر فى الأعراف .

٤٥٦ - [وَجَمْعاً وَفَرْدَاً فِي النَّبِيِّ وَفِي النَّبِئِ هَمْزٌ كَلَّ غَيْرَ نَافِعٍ أَبْدَلَا]

جمعا وفردا حالان من - النبىء - ، والهمز مفعول أبدل ، وتقدير البيت كل القراءة غير نافع أبدل الهمزة فى لفظ
النبىء مجموعا ومفردا ، فالجملوع نحو :

(الْأَنْبِيَاءُ - وَالنَّبِيِّينَ - وَ - النَّبِيُّونَ) .

والمفرد ، نحو : النبىء - ونبيء - ونبيثا - وفى لفظ النبوة - أيضا ، يريد قوله تعالى :

(وَلَقَدْ آتَيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ).

فهذا كانت في البيت منصوبة على الحكاية ، وفي تقدم حال المجرور عليه خلاف عند النحويين ، فإن كان جائزاً فأعراب جمعا وفردا على ما ذكرناه ، وإن لم يكن جائزاً كان ذلك منصوبا بفعل مضمر ، أى ونحذ جمعا وفردا في لفظ - النبيء - أو دونك ذلك ، ثم بين ما يفعل به ، فقال : أبدل كل القراء الهمز فيه ، غير نافع ، يعنى أن أصل هذه اللفظة الهمز ، لأنه من أنبأ إذا أخبر ، ثم فعل فيه بطريق تخفيف الهمز ما يفعله حمزة في نحو : (خَطِيئَةٌ - و - قُرُوء - و - لَثَلًا) .

من البدل والإدغام في نبي - و - نبوة - ومن البدل في - أنبيا - أبدلت الهمزة الأولى ياء ، والأصل الهمز ، كما قال العباس بن مرداس .
يا خاتم النبثاء إنك مرسل .

فلما جمعه على فعلاء ظهرت الهمزتان ، ولما جمع على أفعلاء أبدلت الأولى ياء لانكسار ما قبلها ، فعلى هذا : القراءتان بمعنى واحد ، لأن الهمز وإبداله لغتان ، لأن لغة الإبدال هي الفصيحة الفاشية ، حتى أن بعض النحاة رحمهم الله يقول : التزمت العرب الإبدال في - النبي - و - البرية - وقال أبو علي في الحجة . قال سيبويه : بلغنا أن قوما من أهل التحقيق يخففون - نبي - و - برية - قال : وذلك ردىء ، قال : وإنما استرداه لأن الغالب في استعماله التخفيف على وجه البدل من الهمز ، وذلك الأصل كالمرفوض

قلت : وقيل إن قراءة الجماعة يجوز أن تكون من : نبا ينبو ، إذا ارتفع ، والنباوة الرفع ، فلا يكون في الكلمة همز ؛ والأول أصح لحجى الهمز فيه ، فيكون - النبيء - فعلا بمعنى مفعول ، بمعنى أنه مخبر من جهة الله تعالى بما لا يخبر به غيره ، صلوات الله على جميع الأنبياء وسلامه .

قال أبو عبيد : الجمهور الأعظم من القراء والعوام على إسقاط الهمز من - النبي - و - والأنبياء - والنبيين - في كل القرآن ، وكذلك أكثر العرب مع حديث رويناه مرفوعا إن كان حفظ : حدثنا محمد بن ربيعة ، عن حمزة الزيات ، عن حمران بن أعين ، أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا نبي الله ، فقال : لست بنبي ولكنني نبي الله . قال أبو عبيد : ومعناه أنه أنكر عليه الهمز ، وقال لى أبو عبيدة : العرب ترك الهمز في ثلاثة أحرف - النبي - و - البرية - والخاوية - وأصلهن جميعاً الهمز ، قال أبو عبيد : وفيها حرف آخر رابع - الذرية - وهو من قوله :

(يَذَرُوكُمْ فِيهِ)

قلت : سأذكر إن شاء الله تعالى شرح هذه الأربعة الأحرف في شرح ما نظمته في النحو ، وأما هذا الحديث الذى ذكره أبو عبيد فقد أوله شيخنا أبو الحسن رحمه الله في شرحه بعد أن قال إنه غير صحيح الإسناد ، وقد أخرجه الحاكم أبو عبد الله الحافظ في كتابه المستدرک ، فقال حدثني أبو بكر أحمد بن العباس بن الإمام المقرئ ، حدثنا عبد الله بن محمد البغوى ، حدثنا خلف بن هشام ، حدثني الكسائى ، حدثني حسين الجعفى ، عن حزان ابن أعين ، عن أبى الأسود الدؤلى ، عن أبى ذر ، قال جاء أعرابى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره ، قال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه .

قلت : ولا يظهر لى في تأويله إلا ما قاله أبو عبيد : إنه أنكر عليه الهمز ، لأن تخفيفه هو اللغة الفصيحة ،

وما أول الشيخ به الهمز لا ينفيه تخفيفه ، فإن - النبي - سواء كان من الإخبار أو غيره ، فتخفيف همزه جائز أو لازم ، والله أعلم .

٤٥٧ - [وَقَالُونَ فِي الْأَحْزَابِ فِي لِلنَّبِيِّ مَعَ بَيُوتِ النَّبِيِّ الْيَاءُ شَدَدَ مُبْدِلًا]
يريد قوله تعالى :

(أَنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ - وَ - لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ) .

خالف قالون أصله في الهمز في هذين الموضعين ، فقرأهما كالجماعة اعتباراً لأصل له آخر ، تقدم في باب الهمزتين من كلمتين ، لأجل أن كل واحد من هذين الموضعين بعده همزة مكسورة ، ولمهبة في اجتماع الهمزتين المكسورتين أن يسهل الأولى ، إلا أن يقع قبلها حرف مد فتبدل ، فيلزمه أن يفعل ههنا ما فعل في :
(بالشوء إلا) .

أبدل ثم أدغم غير أن هذا الوجه متعين هنا لم يرو غيره ، وهذا يفعله قالون في الوصل دون الوقف ، لأن الوقف لا يجتمع فيه الهمزتان ، فإذا وقف وقف على همزة ، لأعلى ياء ، وقد أشار صاحب التيسير إلى ذلك حين قال : وترك قالون الهمز في قوله في الأحزاب :
(لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ^(١)) .

و- بيوت النبي^(٢) إلا في الموضعين في الوصل خاصة على أصله في الهمزتين المكسورتين .

٤٥٨ - [وَفِي الصَّابِئِينَ الْهَمْزَ وَالصَّابِئُونَ خُذْ وَهَزُوا وَكُنُوزًا فِي السَّوَاكِينِ (فُصَّلًا]

أى خذ الهمز فيهما لأنه الأصل ، وروى الهمز رفعاً على الابتداء ، أى وفي - الصابئين - في البقرة والحج^(٣) وفي - الصابئون - في المائدة^(٤) الهمز ، ثم قال : خذ ، أى خذ ما ذكرت بلية واجتهاد ، يقال : صبأ يصبأ إذا خرج من دين إلى آخر ، وأبدل نافع الهمز ، فكأنه من صبا ، بلا همز ، كرمى ورعى ، فقرأ - الصابون - و - الصابئين - كقولك الداعون ، والداعين ، ومثل هذا البدل لا يكون إلا سماعاً ، لأنه همز متحرك بعد متحرك فهو كما قرئ - سأل سائل - بالهمز وبالألف ، كما يأتي ، فاجتمع في قراءة نافع همز - النبي - وترك همز - الصابئين ، والعكس الذى هو قراءة الجماعة أنصح وأولى ، وهذا نحو ما مضى في قراءة ورش ترقيق الراءات وتقليظ اللامات ، وأسند أبو عبيد عن ابن عباس أنه قال : ما - الخاطون - إنما هى - الخاطئون - ما - الصابئون - إنما هى - الصابون - قال أبو عبيد : وإنما كرهنا ترك الهمزة ههنا ، لأن من أسقطها لم يترك لها خلفاً ، بخلاف - النبيين - وقرأ حمزة وحده :

(هَزُوا - وَ - كُنُوزًا) .

يلسكان الزاى والفاء تخفيفاً ، والأصل الضم ، وهو قراءة الجماعة ، وقيل : هما لغتان ليست إحداهما

(١) آية : ٩٩

(٢) البقرة آية : ٦٢ والحج آية : ١٧

(٣) آية : ٥٣

(٤) آية : ٥٠

(٤٢ - إبراز المادة)

أصلاً للأخرى . قال مكى : حكى الأخفش عن عيسى بن عمر قال : كل اسم على ثلاثة أحرف أوله مضموم ففيه لغتان : التخفيف والتثقيب ، وقوله في السواكن فصلاً : أى ذكر فى السواكن مفصلين ، أى عدا من جملة الأسماء التى سكن وسطها ، نحو : قفل ، وشكر ، وكفر ، ثم ذكر قراءة الجماعة فقال :

٤٥٩ - [وَضُمَّ بِسَاكِينِهِمْ وَحَزْرَةٌ وَقَفُّهُ بِوَاوٍ وَحَفْصٌ وَاقِفًا ثُمَّ مُوَصِّلًا]

يجوز فى ضم .

هنا أن يكون أمراً ، وأن يكون ماضياً لم يسم فاعله ، ورسمت الهمزة فى هاتين الكلمتين بواو ، فوقف همزة عليهما بالواو إتباعاً للرسم مع كونه يسكن الوسط ، فهو يقول :

(هَزَوْا - و - كَفُّوا) .

على وزن جزوا ، ولم يفعل مثل ذلك فى جزأ ، وإن كان يسكن زاية أيضاً . لأن الهمزة فى جزأ لم ترسم واواً ، فيقف على ما تمهد فى باب وقفه على الهمز بنقل حركة الهمزة إلى الزاى الساكنة ، فيقول : (جُزَأ) .

على وزن هدى ، ومثل ذلك جار فى - هزوا - و - كفوا - قياساً ، وقل من ذكره هنا ، قال صاحب التيسير : قراءة حمزة بإسكان الزاى والفاء وبالهمز فى الوصل ، فإذا وقف أبدل الهمز واواً إتباعاً للخط ، وتقديراً لضمة الحرف المسكن قبلها ، يعنى فلهذا لم ينقل حركة الهمز إلى الساكن ، وقال مكى : وقف حمزة ببديل واو من الهمزة ، على غير قياس ، تباعاً لخط المصحف ، قال : وأما جزأ ، فكل القراء يسكنن إلا أبابكر ، فإنه صم للزاى ، ووقف حمزة بإلقاء الحركة على الزاى ، يقول :

(جُزَأ) .

على الأصل المتقدم ، وقال فى الكشف : كلهم همز فى - هزوا - وكفوا - إلا حفصاً ، فإنه أبدل من الهمزة واواً مفتوحة ، على أصل التخفيف ، لأنها همزة مفتوحة قبلها ضمة ، فهى تجرى على البديل ، كقوله - السفهاء - إلا - فى قراءة الحرمين وأبى عمرو ، وكذلك يفعل حمزة إذا وقف ، كأنه يعمل الضمة التى كانت على الزاى والفاء فى الأصل ، قال : وكان يجب عليه على أصل التخفيف لو تابع لفظه أن يلتقى حركة الهمزة على الساكن الذى قبلها ، كما فعل فى - جزأ - فى الوقف ، فكان يجب أن يقول - كفا - و هزا - لكنه رفض ذلك لتلاخلف الخط ، فأهمل الضمة الأصلية التى كانت على الزاى والفاء فى الهمزة ، فأبدل منها واواً مفتوحة ليوافق الخط ، ثم تأنى بالألف التى هى عرض من التنوين بعد ذلك ، فقوله : وحفص مبتدا وخبره محذوف ، أى وحفص يقرأ بالواو فى حال وقفه وإيصال الكلمة إلى ما بعدها ، يقال : وصلت الشيء بالشيء ، وأوصلته إليه : أى بلغته إليه وألصقته به ، والمستعمل فى مقابلة الوقف هو الوصل لا الإيصال ، ولكنه عدل عن أصلاً إلى موصلاً كراهة السناد فى الشعر ، فإنه عيب ، لأن هذا البيت كان يبنى مؤسساً ، بخلاف سائر أبيات القصيدة ، وإنما أبدل حفص هذه الهمزة واواً لأنها همزة مفتوحة قبلها ضم ، أراد تخفيفها ، وهذا قياس تخفيفها على باب ماسبق فى باب وقف حمزة ، وانفرد حفص بهذه القراءة ، لأن كل من ضم الفاء لا يبدل هذه الهمزة : أما السوسى فلائها

متحركة ، وأما ورش فلائها لام الفعل ، وأما هشام في الوقت فلائها متوسطة ، وأما حمزة فلائها وإن أبدل فلائها لم يضم الزاي والفاء ، ومن شأن حفص تحقيق الهمزة أبداً ، وإنما وقع له الإبدال في هاتين الكلمتين وسهل - أعجمي - جمعاً بين اللغات ، ومن عادته مخالفة أصله في بعض الكلم كصلته :
(فِيهِ مُهَانًا) .

وإمالة مجراها ولم يصحح الناظم بقراءة حفص هنا ، وحذف ما هو المهم ذكره ، ولو أنه قال في البيت الأول - وهزوا - وكفوا - ساكنا الضم فصلاً لاستغنى عن قوله « وضم لباقيهم » ، ثم يقول بدل البيت الثاني :
وأبدل واوا حمزة عند وقفه وحفص كذا في الوصل والوقف أبدلاً
ورأيت في بعض النسخ ، وهو بخط بعض الشيوخ ، ومنقول من نسخة الشيخ أبي عبد الله القرطبي رحمه الله ومقروءة عليه ومسموعة من لفظه عوض هذا البيت :

وفي الوقف عنه الواو أولى وضم غيره وحفص الواو وقفا وموصلاً

وكتب عليهما معاً ، ورأيت في حاشية نسخة أخرى مقروءة على المصنف هذا البيت يتفق مع وضم لباقيهم ، في المعنى ومخالفة في اللفظ ، وخير المصنف بينهما ، لأن كل واحد منهما يؤدي معنى الآخر :
قلت : وهذا البيت أكثر فائدة ، لبيان قراءة حفص فيه ، والتنبيه على أن أصل حمزة في الوقف يقتضى وجهاً آخر ، وهو نقل الهمز ، وإنما إبداله واواً أولى من جهة النقل ، وإتباع الرسم ، على أن أبا العباس المهدوي قال في شرح الهداية : الأحسن في - هزوا - وكفوا - أن يلقى حركة الهمزة على الزاي والفاء كما ألقبت في - جزأ - والله أعلم :

٤٦٠ - [وَبِالْغَيْبِ عَمَّا تَعْمَلُونَ هُمَا (د) نَا وَغَيْبُكَ فِي الثَّانِي (ل) إِلَى (ص) فَوَه (د) لَا]

هنا أى بعد هزوا وهو قوله تعالى :
(أَتَتَّخِذُنَا هُزُوءًا) ^(١) .

ودنا ، أى : دنا مما فرغنا منه ، يعنى :

(عَمَّا يَفْعَلُونَ - أَفَعْمَلُونَ) .

ووجه الغيب قطعه عن الأول واستئناف أخبار عنهم ، ولهذا قال بعده :

(أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ) .

ووجه الخطاب رده على قوله :

(ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ - وَيَعْنِي بِالثَّانِي - عَمَّا تَعْمَلُونَ - أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْحَيَاةَ) .

ووجه الغيب فيه ظاهر ، وهو موافقة ما قبله وما بعده ، ولهذا قال : إلى صفوه دلا ، أى أخرج دلوه ملأى بعد أن أدلاها إلى صفوه ، وقيل : دلوت الدلو وأدليتها بمعنى ، وهذه عبارة حلوة ، شبه هذه القراءة بماء صاف

أرسل القارئ إليه آنية فاستخرجها وافية الامتلاء ، يشير إلى اختياره على ما هو أهل للاختيار ، ووجه الخطاب رده على قوله :

(فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ) .

وفاعل قوله دنا ضمير :

(عَمَّا يَعْمَلُونَ) .

وفاعل دلا ضمير قوله : وغيبك ، والله أعلم :

٤٦١ - [خَطِيبَتُهُ التَّوْحِيدُ عَنْ غَيْرِ نَافِعٍ وَلَا يَعْبُدُونَ الْغَيْبُ (ش) تَابِعَ (د) خَلَّلًا]

لم يأت بواو فاصلة بين هاتين المستلتي ، لأن قوله خطيبته لا يلتبس أنه رمز ، لأنه رمز لنافع فيما قبله ، ولأنه من لفظ القرآن ، وهو في البيت مبتدأ ، والتوحيد صفة ، على معنى ذو التوحيد ، أو يكون مبتدأ ثانيا ، أى التوحيد فيه كقولهم : السمن منوان بدرهم ، ولو قال - خطيبته - وحده عن غير نافع لكان أحسن ، لأن فيه التلطف بقراءة ، وتقييد أخرى ، وكلا يوم أن قراءة نافع بجمع التكسير ، كما قرئ شاذاً - خطايا - والتوحيد في مثل هذا يفيد معنى الجمع ، كقوله تعالى :

(وَلَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ لَا تُخْصَوْهُ) .

ووجه الجمع ظاهر ، لأن الذنوب متعددة ، وفي الأفراد موافقة قوله قبله :

(مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً) .

أى وأحاطت به تلك السيئة ، وقيل في قراءة الجمع : إن المراد بالسيئة الشرك ، فبقي على موازنة :

(وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ) .

فالمعنى : من أشرك وعمل السيئات ، والله أعلم ، وقوله شائع : أى تابع ، والدخلى الذى يداخلك فى أمورك وهو حال من الضمير فى شائع ، والضمير عائد على الغيب ، أو على يعبدون ، فإن عاد على الغيب كان يعبدون مبتدأ ، والغيب مرفوع على أنه مبتدأ ثان ، أو بدل منه : بدل اشتغال ، نحو : زيد ثوبه حسن ، أى الغيب فيه تابع ما قبله ، وهو قوله :

(مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَئِيلَ) .

أى تابعه فى حال كونه دخلا : أى ليس بأجنبي ، ويجوز أن يكون دخلا مفعولا على هذا ، أى تابع دخلا له ، وهو ما قبله من الغيبة ، وإن عاد الضمير على - يعبدون - كان الغيب مفعولا به ، أى تابع الغيب ، فيكون الغيب منصوبا ، ودخلا حال ، ووجه الخطاب أن بعده - وقولوا للناس - وهو حكاية حال الخطاب فى وقته ، ولهذا يقال : قلت لزيد لا تضرب عمرا بالياء والتاء ، وهو نهى بلفظ الخبر ، كما يحى الأمر كذلك نحو - والمطلقات بتر بصن -

(وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ - تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ).

في سورة الصف^(١) ونحو القراءتين هنا ما يأتي في آل عمران :

(قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَعْيُهُمْ كَغَيْرِهِمْ).

بالباء والتاء^(٢) فالخطاب كقوله تعالى :

(وَقُلْ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ أَعْمَلُوا).

والغيب - كقوله تعالى :

(قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَفْعَلُوا).

وذلك قريب من قولهم : يا نعيم كلهم ، ويا نعيم كلهم بالخطاب والغيب ، نظراً إلى النداء وإلى الامم :

٤٦٢ - [وَقُلْ حَسَنًا (ش) كَرًّا وَحُسْنًا بِضَمٍّ

وَسَاكِينِهِ الْبَاقُونَ وَآخِرِينَ مُقُولًا]

شكراً حال أو مفعول له ، أى لأجل شكر الله ، أى اشكر نعمة الله بسبب ما يصدر منك من القول الحسن ثم بين قراءة الباقيين وقيدوا بالضم والإسكان ، ولزم من ذلك تقييد القراءة الأخرى ، وإن كان لفظها قد جلا عنها ، لأن الضم ضده الفتح ، والإسكان ضده التحريك المطلق ، والتحريك المطلق هو الفتح ، وكان يمكنه جعل هذا البيت والذي بعده واحداً فيقول :

وقل حسناً شكراً وحسناً سواهما وتظاهروا وتظاهرا خف ثملاً

ويكون حذف النون للضرورة ، كقوله قل فطرن في هود ، ولم يقرأ أحد بحذف الباء وإسكان النون ثم لو قال وإسكانه الباقيون ، أو وتسكينه لكان أولى من قوله وساكينه ، ليعطف مصدرأ على مصدر ، ولا يصح ما ذكر إلا بتقدير بذى ضمه وساكينه ، أى بالمضموم والساكن ، وقوله بضمه وإسكانه أخصر وأولى ، وأوضح معنى ، والقراءتان بمعنى واحد ، كلا اللفظين نعت مصدر محذوف ، أى وقولوا للناس قولاً حسناً ، وقولاً حسناً هذا ، إن قلنا هما لغتان كالرشد والرشد ، والبخل والبخل ، والحزن والحزن ، وإن قلنا : الحسن بالضم والإسكان مصدر ، فتقديره قولاً ذا حسن ، ومقولا : أى ناقلاً ، لأن الناقل يقول غيره ما ينسب إليه أى أحسن في نقلك وتوجيه ما نقله من هذه القراءات ، ونصبه على التمييز ، كقولك : لله دره فارساً ، وحسبك به ناصراً لأن النسبة في المعنى إلى مصادر هذه المنصوبات ، أى لله در فروسيته ، وحسبك نصرته ، وليحسن تقويلك وأدائك لهذه الوجوه من القراءات في نسبتها إلى أربابها ، والله أعلم .

٤٦٣ - [وَتَظَاهَرُونَ الظَّالِمَ خُفَّ (ث) ابْتِئَا وَعَنْهُمْ لَدَى الْعَجْرِمِ أَيْضًا تَحَلَّلًا]

أى الظالم فيه خفف ، وثابتاً حال ، أى في حال ثبوته ، والتقدير تخفيفاً ثابتاً ، فهو نعت مصدر محذوف ،

وتخللا من الحلول ، أو التحليل ، أى : وحل التخفيف عنهم أيضا فى سورة التحريم ، فى قوله تعالى :
(وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ) .

والذى هنا - تظاهرون عليهم بالإثم - ووجه القراءتين ظاهر ، الأصل تظاهرون ، وتظاهرا فن شدد أدغم
الناء فى الظاء ، ومن خفف حذف إحدى التائين ، وأيتهما المحذوفة ؟ فيه اختلاف لأهل العربية ، وسيأتى له
نظائر كثيرة ، وقابل بين لفظى التحريم ، وقوله : تخللا ، وهو اتفاق حسن ، والله أعلم .

٤٦٤ — [وَحَزْمَةُ أَسْرَى فِي أَسْرَى وَضَمُّهُمْ تَفَادُوهُمْ وَالْمَدُّ (لِ) ذَا (رَ) اقَ (نُ) فَلَا]

أى وقراءة حمزة : أسرى ، أو حمزة يقرأ أسرى فى موضع أسارى ، فلفظ بالقراءتين فلم يحتاج إلى تقييد ،
وأسرى جمع أسير ، كقتيل وقتلى ، وأسارى قيل أيضا جمع أسير ، كقديم وقدمى ، وقيل جمع جمع ككسلان ،
لما جمعهما للمعنى ، وهو عدم النشاط ، فكما قالوا كسالى : قالوا أسارى ، وقيل : هو جمع أسرى ، وفداه
وفاده : واحد ، وقيل معنى المفاعلة محقر فى فاد ، وقوله وضهمهم يعنى فى الناء والمد : يعنى به الألف ويلزم
من ذلك فتح الفاء ، والباقون بفتح الناء والقصر ، وإسكان الفاء ، ولو قال :

أسارى قل أسرى فز وضم محركا لتفدوهم والمد إذ رق نفلا

لحصلت قيود القراءتين ، وراق الشراب : أى صفا ، ورقى الشيء : أعجبني ، ونقل : أى أعطى النفل
وهو الغنيمة ، يشير بذلك إلى ظهور معنى القراءة ، يريد قوله تعالى :

(وَإِنْ يَأْتِوكُمُ اسَارَى اسَارَى تَفَادَوْهُمْ) .

٤٦٥ — [وَحَيْثُ أَتَاكَ الْقُدْسُ إِسْكَانُ دَالِهِ (دَ) وَالْإِسْكَانُ بِالضَّمِّ أَرْضٌ — لَا]

إنما كان إسكان داله دواء ، لأنه أخف ، وهما لغتان : الضم لأهل الحجاز ، وإسكان لقم ، وإنما احتاج
إلى بيان قراءة الباقيين ، لأن لإسكان لمطلق ضده الفتح لا الضم ، وأرسل أى طلق ، ومرفوعه ضمير القدس
أو الدال ، وحيث : متعلق بالإسكان ، وتقديمه على عامله وهو مصدر من باب الاتساع فى الظروف ، وقد
نص على جوازه غير واحد من المحققين ، وكأن الناظم رحمه الله كان يرى ذلك ، فقد تكرر ذلك فى نظمه ،
وقد سبق فى قوله : وإن ترد لربك تفزيها ، وكان يمكنه أن يحترز هنا عن ذلك بأن يقول : وإسكان دال القدس
فى كل موضع دواء ،

٤٦٦ — [وَيُنْزِلُ خَفِّقَهُ وَيُنْزِلُ مِنْهُ لُحْلُ وَتُنْزِلُ (حَقَّ) وَهُوَ فِي الْحِجْرِ نُفْلًا]

التخفيف فى هذا والتشديد لغتان ، وقيل فى التشديد دلالة على التكثير والتكرير ، وبناء فعل يكون كذلك
غالبا ، وأنزل ونزل واحد فى التعدية ، وأنزل أكثر استعمالا فى القرآن ، ويدل على أن نزل المشدد فى معنى أنزل
لإجماعهم على قوله تعالى :

(لَوْلَا نَزَّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ بُحْمَةً وَاحِدَةً) .

وإنما كرر الناظم هذه الألفاظ الثلاثة ، لأن مواضع الخلاف فى القراءتين لا يخرج عنها ، من جهة أن أوائل

الأفعال ، لا تخلو من ياء أو تاء أو نون ، وقوله : وهو عائد على آخر الألفاظ الثلاثة المذكور ، وهو نزل ، لأن الذى فى الحجر موضعان أحدهما لحمزة والكسائي وحفص :

(مَا نُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ ^(١)) .

والآخر لجميع القراء وهو قوله :

(وَمَا نُزِّلَهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ ^(٢)) .

وفى هذا البيت نقص فى موضعين : أحدهما أن الألفاظ التى ذكرها لا تنحصر مواضع الخلاف ، من جهة أن مواضع الخلاف منقسمة إلى فعل مسند للفاعل ، كأمثلة التى ذكرها ، وإلى أمثلة مسندة للمفعول ، ولم يذكر منها شيئاً ، نحو :

(أَنْ يُنْزِلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ - مِنْ قَبْلِ أَنْ تُنْزَلَ الْقُرْآنُ) .

فضابط مواضع الخلاف أن يقال : كل مضارع من هذا اللفظ ضم أوله ، سواء كان مبنيًا للفاعل أو للمفعول وقوله : ضم أوله احترازاً من مثل قوله :

(وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَفْرُجُ فِيهَا) .

وبذلك ضبطه صاحب التيسير فقال : إذا كان مستقبلاً مضموم الأول ، وكذا قال مكى وغيره : الموضع الثانى الذى فى الحجر ، لم يبين من ثقله ، وليس فى لفظه ما يدل على أن تثقله لجميع القراء ، إذ من الجائز أن يكون المراد به مثقل لحق دون غيرهما ، خالفاً أصلهما فيه كما خالف كل واحد منهما أصله فيما يأتى فى البيت الآتى ، وصوابه لو قال :

وينزل حق خفه كيفما أتى ولكنه فى الحجر للكل ثقلاً

وهذا اللفظ يشمل الموضعين فى الحجر ، لأن الأول وإن اختلفت القراءات فيه مشدد لجميع . على ما يأتى بيانه فى سورته ، أو يقول نزل فى الحجر للكل ثقلاً . فينص على ما يوهم أنه مختلف فيه ، ولا حاجة إلى التنبيه على الموضع الآخر ، لأن ذلك سيفهم من ذكره فى سورته ، وقالت أيضاً فى نظم بدل هذا البيت ، وما بعده فى هذه المسئلة ثلاثة أبيات ستأتى إن شاء الله .

٤٦٧ - [وَخُفِّفَ لِلْبَصْرِ بِسُبْحَانَ وَالَّذِى فِي الْأَنْعَامِ لِلْحَكِّ عَلَى أَنْ يُنْزَلَ]

خالف أبو عمرو أصله فى الأنعام ، فنقل لأنه جواب قوله :

(وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ) .

وخالف ابن كثير أصله بسبحان ، وفيها موضعان ، وهما :

(وَنُزِّلَ مِنَ الْفُرْقَانِ - حَتَّى تُنْزَلَ عَلَيْنَا كِتَابًا ^(٣)) .

فتقل فيهما جمعاً بين اللغتين ، وبين الذى فى الأنعام بقوله : على أن ينزل ، فهو عطف بيان ، ولو عكس فقال : ونقل للمكى بسبحان ، والذى فى الأنعام للبصرى لأوهم انفراد كل واحد منهما بذلك ، وليس الأمر كذلك :

٤٦٨ - [وَمُنْزِلُهَا التَّخْفِيفُ (حَقٌّ) شِفَاوُهُ وَخَفَّفَ عَنْهُمْ مُنْزِلُ الْغَيْثِ مُسَجَّلًا]

وافق حمزة والكسائى على تخفيف :

(إِنِّى مُنْزِلُهَا عَلَيْكُمْ^(١)) .

فى المائدة كقوله تعالى قبله :

(رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً - وعلى تخفيف - مُنْزِلُ الْغَيْثِ) .

فى لقمان والشورى^(٢) لقوله فى غير موضع :

(أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً - وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً) .

ومسجلاً : أى مطلقاً ، وهو نعت مصدر محذوف ، أى تخفيفاً مطلقاً ، ليعم الموضعين ، وقلت أنا ثلاثة

آيات بدل هذه الثلاثة :

وينزل مضموم المضارع خفه لحق على أى الحروف تنقلا

وخفف للبصرى بسبحان والذى فى الأنعام للمكى وفى الحجر ثقلا

لكل واحد حق شاء مفزها ويند زل الغيث تخفيفاً بحرفين أسجلا

٤٦٩ - [وَجِبْرِيلَ فَتَفْتَحُ الْجِيمَ وَالرَّاءَ وَبَعْدَهَا وَعَلَى هَمْزَةٍ مَكْسُورَةٍ (صُحْبَةٍ) وَلَا]

٤٧٠ - [بِحَيْثُ أَتَى وَالْيَاءُ يَحْذَفُ شُعْبَةً وَمَسْكُوتُهُمْ فِى الْجِيمِ بِالْفَتْحِ وَكَلًّا]

وعى : أى حفظ ، وهمزة مفعوله ، وصحبة فاعله ، أى همزوا بعد فتحهم الجيم والراء ، وحذف أبو بكر

الياء بعد الهمزة : فقرأ جبرئيل ، والباقون أثبتوا الياء ، فقرأ حمزة والكسائى جبرئيل ، وابن كثير لم يفتح إلا الجيم

وليس من أصحاب الهمز ، فقرأ :

(جِبْرِيلَ) .

والباقون بكسر الجيم والراء :

(جَبْرِيلَ) .

وكل هذه لغات فى هذا الاسم ، وفيه غير ذلك ، والله أعلم .

٤٧١ - [وَدَعِ يَاءَ مِمَّا كَانِلَ وَالْهَمْزَ قَبْلَهُ (عَلَى) (حُ) جِيَّةً وَالْيَاءَ يُحْذَفُ (أ) جَمَلًا]

أى حذف أبو عمرو وحفص الهمز ، فبقى :
(ميكال) .

على وزن ميثاق ، وحذفت نافع الياء وحدها ، فقرأ :
(ميكال) :

والباقيون أثبتوها ، وكل ذلك لغات فيه أيضا ، وأجملا : حال أو نعت مصدر محذوف ، أى حذفنا جميلا
وفى ميكال ياءان : الأولى بعد الميم ، والثانية بعد الهمزة ، ودلنا على أنه أراد الثانية قوله : والهمز قبله ، فلما
عرف ذلك أعاد ذكرها بحرف العهد ، فقال والياء يحذف أجملا :

٤٧٢ - [وَلَسِ كُنْ خَفِيفٌ وَالشَّيَاطِينُ رَفَعُهُ

(كَ) مَا (ش) رَطَوْا وَالْعَكْسُ (ذ) حَوْ (تَمَا) الْعَلَا]

أى كما شرط أهل العربية أن لكن إذا خففت بطل عملها ، فارتفع ما بعدها ، أى خفف ابن عامر وحمزة
والكسائي : (لكن) فلزم كسر النون لالتقاء الساكنين ، فقرأوا :
(وَلَسِ كُنْ الشَّيَاطِينُ كَفَرُوا) .

ولم ينبه على حركة النون ، ولو نبه عليها وترك ذكر قراءة الباقيين ، لأنها تعلم من الضد ، كان أولى فيقول :
والنون بالكسر وكلا أو وصلا ، فتكون قراءة الباقيين تشديد النون وفتحها ونصب الشياطين : وهذه أضداد
ما تقدم ذكره ، وقوله : والعكس نحو : يعنى تشديد لكن ونصب الشياطين ، على أنه اسم لكن ، أى : هذا
أيضا وجه من وجوه علم النحو ، سما العلا : أى طال العلا ، يعنى أنه نحو رفيع ، أى ذلك وجه قوى أيضا ،
وهو اختيار القراء ، قال : تشديد لكن بعد الواو أوجه من تخفيفها وأفصح ، لأنها إذا خففت صارت حرف
عطف ، والواو حرف عطف ، فلزم أن لا تعمل كسائر حروف العطف ، ونحو سما العلا رمز قراءة الباقيين ،
ولم يكن محتاجا إليه ، فإنه لو قال : والعكس غيرهم تلا لحصل المراد ، واستعمل العكس بمعنى الضد الذى
اصطلح عليه ، وهذا كما قال فى سورة الإسراء وفى مريم بالعكس : حق شفاؤه .

٤٧٣ - [وَنَنْسَخْ بِهِ صَمٌ وَكَسْرٌ (كَ) فِى وَنُذِّ سِهَا مِثْلُهُ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ (ذ) كَتَ (لَا) لَى]

يعنى ضم أوله وكسر ثالثه ، من أنسخ أى أمر بالنسخ ، والنسخ : الإزالة ، وقوله كنى : أى كنى ذلك فى الدلالة
على القراءتين لفظا وضدا ، فإن ضد الضم والكسر معا الفتح ، ثم قال : ونسها مثله ، أى بضم أوله وكسر
ثالثه أيضا ، وقد اتفق فى الكلمتين أن المضموم فيهما حرف النون والمكسور ، حرف السين ، وزاد فى نسها
أن قال : من غير همز ، لتأخذ الهمز فى القراءة الأخرى ، ومطلق الهمز لا يقتضى حركته ، فيقتصر على أقل
ما يصدق عليه اسم الهمز ، وهو الإتيان بهمزة ساكنة ، فهو بلا همز من النسيان ، أى تذهب بحفظها من القلوب

وقيل هو من نسبت الشيء : إذا تركته ، وأنسيته ، أمرت بتركه ، أى تأمر بترك حكمها أو تلاوتها ، فكل من هذه المعاني قد وقع فيما أنزل من القرآن ، وقراءة الهمز من الإنشاء : الذى هو التأخير ، أى نؤخرها إلى وقت هو أولى بها وأصلح للناس ، أى : نؤخر إنزالها ، والضمير فى ذكت : للقراء وإلى واحد الآلاء ، وهو للنعم ، يقال المفرد بفتح الهزمة وكسرهما ، وهو فى موضع نصب على التمييز ، أو الحال : أى ذات نعمة ،

٤٧٤ - [عَلِيمٌ وَقَالُوا الْوَاوُ الْأُولَى سَقُوطُهَا وَكُنْ فَيَكُونُ النَّصْبُ فِي الرَّفْعِ (كُ) فَلَا]

يعنى أسقط ابن عامر الواو الأولى من - وقالوا - الذى قبله - عليم - يعنى قوله تعالى :

(إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ - وَقَالُوا آمَنَّا بِآلِهِ وَلَدَا).

احترز بتثنيده عما قبله من قوله :

(وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ).

وهذه الواو التى أسقطها ابن عامر : اتبع فيها مصاحف أهل الشام ، فإنها لم ترسم فيها ، فالقراءة بحذفها على الاستئناف ، ولأن واو العطف قد تحذف إذا عرف موضعها ، وربما كان حذفها فى أثناء الجمل أحسن ، ولا سيما إذا سبقت للثناء والتعظيم ، ألا ترى إلى حسنه فى قوله تعالى فى أول سورة الرعد :

(يُدَبِّرُ الْأَمْرَ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ (١)) .

وفى قوله :

(الرَّحْمَنُ . عَلَّمَ الْقُرْآنَ . خَلَقَ الْإِنْسَانَ . عَلَّمَهُ الْبَيَانَ) .

وقول الناظم : عليم ، وقالوا هذا المجموع مبتدأ ، وقوله : الواو الأولى بدل من المبتدأ بدل البعض ، وسقوطها بدل من الواو بدل الاشتغال ، ويجوز أن يكون الواو الأولى مبتدأ ثانياً : أى الواو الأولى من هذا اللفظ وسقوطها مبتدأ ثالثاً ، واحترز بقوله : لأولى من الواو التى بعد اللام ، وقوله : وكن فيكون ، أيضاً مبتدأ معطوف على المبتدأ الأول ، والنصب فى الرفع مبتدأ ثان لهذا المبتدأ ، أى النصب فيه فى موضع الرفع ، وفى كفاها ضمير ثانية يرجع إلى لمبتدأين ، فهو خبر عنهما : أى سقوط الواو الأولى من عليم ، وقالوا : والنصب فى الرفع من كن فيكون كفاً : أى حملاً ، فهو كما تقول : زيد ثوبه ، وحمرو قيصه مسلوبان ، كأنك قلت : قيص زيد ، وقيص عمرو مسلوبان ، ويجوز أن يكون خبر سقوطها محلوفاً ، دل عليه قوله كفاً الذى هو خبر النصب فى الرفع ، فالألف فى كفاً على هذا للإطلاق ، لاضمير ثانية ، وجعلها ضمير ثانية أولى ، لترتبط المسئلتان لقارى واحد ، على ما هو غرض الناظم فإن هذا موضع ملبس ، إذ لا مانع من أن تكون المسئلة الأولى للرمز السابق فى البيت الذى قبل هذا البيت ، فإنه لم يأت بينهما بواو فاصلة ، وقد أتى بين هاتين المسئلتين بواو فاصلة ، وهى قوله : وكن فيكون ، فيظهر كل الظهور التحاق المسئلة الأولى بما تقدم ، وإذ كان قد ألحق قراءة :

(فَتَعَلَّيْتُمَا) .

بالرمز السابق في إشمام أصدق على ماسيأتي ، مع وجود الواو الفاصلة بينهما : فلحاق هذا يكون أولى ، وكذا قوله : في الأنفال ، والنعاس ارفعوا ، ولا هو : لحق المرموز لقراءة بغشاكم .

فإن قلت : قد جمع الناظم بين ثلاث مسائل لرمز واحد في قوله في آل عمران - سنكتب - ياء ضم البيت فلا بعد في جمع مشتلين لرمز واحد :

قلت : ذلك البيت ليس فيه الإلباس المذكور ، فإنه ما ابتدأ به إلا بعد واو فاصلة قبله ، فلم يبق ما يوجب التحاقه بما قبله ، وتعين أن يكون رمزه بعده ، ولم يأت رمز إلا في آخر البيت ، فكان لجميع ما هو مذكور في البيت :

فإن قلت : ففيه واو في قوله : وقتل ارفعوا :

قلت : هو من نفس التلاوة في قوله تعالى :

(وَتَعَلَّمُوا الْأَنْبِيَاءَ) .

ولم تكن من التلاوة لما أوهمت الفصل ، إذ ما قبلها لارمز له ، فيكون لعطف مسألة على مسألة ، أي قراءة هذا وهذا فلان ، وما أحسنه لو قال : عليم ، وقالوا : الشام لا واو عنده ، ولا حاجة إلى الاحتراز عن الواو التي بعد اللام لبعد وهم ذلك ، وكان البيت قد خلع من هذا البحث الطويل ، ففي النظر في وجه قراءة النصب في فيكون شغل شاغل . قال الزجاج : كن فيكون ، رفع لا غير من جهتين ، إن شئت على اللطف على يقول ، وإن شئت على الاستئناف ، المعنى : فهو يكون . وقال ابن مجاهد ، قرأ ابن عامر :

(كُنْ فَيَكُونُ) .

نصبا ، قال : وهذا غير جائز في العربية ، لأنه لا يكون الجواب للأمر هاهنا بالفاء إلا في : يس ، والنحل فإنه صواب ، وذلك نسق في ذينك الموضعين ، لاجواب ، وقال : في سورة آل عمران قرأ ابن عامر وحده :

(كُنْ فَيَكُونُ) .

بالنصب ، قال : وهو وهم ، وقال هشام : كان أبوب بن تميم ، يقرأ فيكون نصبا ، ثم رجع ، فقرأ :

(فَيَكُونُ) .

رفعا ، واعلم أن قراءة ابن عامر بالنصب مشكلة ، لأن النصب بالفاء في جواب الأمر حقه أن ينزل منزلة الشرط والجزاء ، فإن صح صح ، فتقول : قم فأكرمك ، أي : إن تقم أكرمك ، ولو قدرت هذا فيما نحن فيه ، فقلت : إن يكن يكن لم يكن مستقيا ، كيف وأنه قد قيل : إن هذا ليس بأمر على الحقيقة ، وإنما معناه أن الله إذا أراد شيئا أوجد مع إرادته له ، فعبر بهذه العبارة عنه ، فليس هذا مثل : قم فتقوم ، فقيل جاز النصب لوجود لفظ الأمر ، ولا اعتبار بالمراد به ، فلا يضر أن يكون المراد به غير ذلك ، قال أبو علي الفارسي

أما كن ، فإنه وإن كان على لفظ الأمر ، فليس بأمر ، ولكن المراد به الخير ، أى يَكُونُ ، فيكون : أى يوجد بإحدا له ، فهو مثل أكرم يزيد ، أى إنه أمر بمعنى الخير ، قال : ومنه :
(فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا) .

والتقدير : مده الرحمن ، وبني أبو على على هذا أن جعل ، فيكون بالرفع عطفا على كن ، من حيث المعنى وضعف عطفه على يقول ، لأن من المواضع ما ليس فيه ، يقول كالموضع الثانى فى آل عمران - وهو :
(ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) .

ولم ير عطفه على قال من حيث أنه مضارع ، فلا يعطف على ماض ، فأورد على نفسه عطف الماضى على المضارع فى . ولقد أمر على اللثيم يسبنى فضيت .

فقال أمر بمعنى : مررت ، فهو مضارع بمعنى الماضى ، فعطف الماضى عليه .
قلت : و- يكون - فى هذه الآية بمعنى - كان - فليجز عطفه على قال ، ثم قال أبو على : وقد يمكن أن يقول فى قراءة ابن عامر لما كان على لفظ الأمر ، وإن لم يكن المعنى عليه حمل صورة اللفظ ، قال : وقد حمل أبو الحسن نحو قوله تعالى :

(قُلْ لِّلْعِبَادِىَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ) .

على أنه أجرى مجرى جواب لأمر ، وإن لم يكن جواباً له فى الحقيقة ، فكذلك قول ابن عامر : يكون قوله فيكون بمنزلة جواب الأمر ، نحو انتهى فأحدثك ، لما كان على لفظه .

٤٧٥ - [وَفِى آلِ عِمْرَانَ فِى الْاَوَّلٰى وَمَرْيَمَ وَفِى الطَّوْلِ عَنْهُ وَهُوَ بِالْاَلْفِظِ اَعْمَلًا]

أى فى الآية لأولى ، وهى التى بعد يكون فيها :
(وَبِعَلَّمَهُ الْكِتَابَ ^(١)) .

احترازاً من الثانية ، وهى التى بعدها :

(اَلْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ ^(٢)) .

والتى فى مريم بعدها :

(وَإِنَّ اللَّهَ رَبِّى وَرَبُّكُمْ ^(٣)) .

والطول سورة غافر والتى فيها بعدها :

(أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يُجَادِلُونَ ^(٤)) .

والضمير فى عنه : لابن عابر ، وقوله : وهو يعنى النصب باللفظ أعملاً ، أى اعتبر فيه لفظ الأمر ،

(٢) آل عمران ، آية : ٦٠ .

(٤) غافر ، آية : ٦٩ .

(١) آل عمران ، آية : ٤٨ .

(٣) مريم ، آية : ٣٦ .

لاحقيقته ، فاستعمل في فيكون في هذه المواضع الأربعة . وإن لم يكن جواباً على الحقيقة ، وقد اعتبرت المراعاة اللفظية في قوله :

(قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا - قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَهْفَؤُوا - وَقُلْ لِعِبَادِيَ يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ) .

وقال جرير قولاً لحجاج يدع مدح كودن ، وقال غرير بن أبي ربيعة :

فقلت لجناد خذ السيف واشتمل عليه برفق وارقب الشمس تغرب
وأسرج لي الرجاء واعجل بمطري ولا يعلم خلق من الناس مذهبي
فجعل تغرب جواباً لقوله : ارقب ، وهو غير متوقف عليه ، ولكنها معاملة لفظية .

٤٧٦ - [وَفِي النَّحْلِ مَعَ يَسَ بِالْعَطْفِ نَصْبُهُ (كَ) فِي (رَ) اَوْيَا وَانْقَادَ مَعْنَاهُ يَعْمَلًا]
هذان موضعان آخران ، إلا أن يقول : الذي قبله منصوب فيهما ، وهو :
(أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) .

فالنصب في - فيكون - عطفاً على - أن يقول - فهذا معنى قوله : بالعطف نصبه ، ثم قال : كفى راوياً ، أى كفى راويه النصب في توجيهه ، وانقاد معناه مشبهاً يعمل ، وهو الجمل القوى يعمل في السير ، ولهذا تابع الكسائي ابن عامر في نصبهما ، وقد ذكر هذا التوجيه غير واحد من أئمة العربية والقراءة : ويؤيده أن قراءة الرفع في غير هذين الموضعين : قد ذكر الزجاج وغيره أنها معطوفة على يقول المرفوع ، فإن قلت : هذا مشكل من جهة أخرى ، وهى : أنه يلزم منه أن يكون - فيكون - خبراً للمبتدأ الذى هو - قولنا - في النحل ^(١) - وأمره - فى يس ^(٢) لأن قوله - أن يقول - خبر عنهما ، فاعطف عليه يكون خبراً أيضاً ، كما تقول : المطلوب من زيد أن يخرج فيقاتل فيكون المطلوب منه أمرين ، هما : الخروج والقتال ، وهذا المعنى لا يستقيم هاهنا . لأن التقدير يصير : إنما قولنا لشيء قول كن فيكون ، فيؤول المعنى إلى إنما قولنا كون ، فهو كما ترى مشكل ، وليس مثل قول علقمة . فإن المندى رحله فركوبه . لأن كل واحد منهما يصح أن يكون خبراً عن المندى على الجهة التى قصدها من التجويز ، قلت : القول في الآية ليس المراد منه حقيقته كما سبق ذكره ، وإنما عبر به عن سرعة وقوع المراد ، فهو لقوله تعالى :

(وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ) .

فكأنه سبحانه قال إذا أردنا شيئاً وقع ولم يتخلف عن الإرادة ، فعبر عن ذلك بقول - كن فيكون - فالعطف غير مناف لهذا المعنى ، فصح ، فهذه ستة مواضع ، وقع فيها قراءة النصب منها ، الموضعان الآخران نصبهما بالعطف ، والأربعة السابقة منصوبة على لفظ جواب الأمر ، وبقي موضعان لم يختلف في رفعهما ، وهما الثانى فى آل عمران ^(٣) وفى الأنعام ^(٤) :

(وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ) .

وعلل ذلك بعضهم بأنه معطوف على ماضٍ لفظاً في آل عمران ، وتقديراً في الأنعام ، والله أعلم :
٤٧٧ - [وَتَسْأَلُ ضُمُوءُ النَّاءِ وَاللَّامِ حَرَ كُؤَا بَرَفَعِ (خُ) لُودَا وَهُوَ مِنْ بَعْدِ نَفِي لَا]
يعنى قوله تعالى :

(وَلَا تَسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ) .

فقرأه الجماعة بعد لا النافية ، فهذا معنى قوله ، وهو من بعد نفي لا ، والمعنى أنت غير مستول عنهم ، وقراءة نافع يجزم الفعل على النهى ، أى : لا تسئل عنهم ، أى احتقرهم ولا تعدهم ، وخلودا : مصدر : أى خلد ذلك خلودا ، وثبت واستقر ، أو التقدير ، تحريكاً ، ذا خلود ، والله أعلم .

٤٧٨ - [وَفِيهَا وَفِي نَصِّ النِّسَاءِ ثَلَاثَةٌ أَوَاخِرُ إِبْرَاهِيمَ (أ) لَاحَ وَجَمَلًا]

وفىا يعنى فى سورة البقرة ، وفى نص النساء ، أى وفىا نص الله سبحانه عليه فى سورة النساء ، كما نقول : فى نص الشافعى كذا ، أى فى منصوبه الذى نص عليه ، ثم نصيف النص إلى محله ، فنقول : فى نص الأم كذا أى فىما نصى عليه الشافعى فى كتاب الأم ، كذا ، ولو قال : وفى أى النساء لكان أحسن وأظهر ، وقوله أواخر صفة للثلاثة ، وإبراهيم : مبتدا ، وفىا متعلق بالخبر ، أى إبراهيم لاح فى سورة البقرة ، فى جميع ما فيها من لفظ إبراهيم : يقرؤه هشام إبراهيم بالألف ، وفى النساء ثلاثة مواضع ، كذا ، وهى أواخر ما فيها يعنى :

(وَاتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَانْخَدِ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا - وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ (١)) .
احترازاً من الأول ، وهو :

(فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ (٢)) .

فقرأه هشام بالياء ، وجعل بعضهم إبراهيم بدلا من ثلاثة أواخر ، على حذف مضاف ، أى كلمات إبراهيم وجعل قوله : وفىا خبر المبتدا الذى هو قوله : ثلاثة أواخر إبراهيم ، وفى نص النساء عطف على الخبر ، ويلزم من هذا الإعراب أن تكون الثلاثة الأواخر فى البقرة ، وهو خطأ ، والصواب فى الإعراب ما قدمته ، والله أعلم :

ولا يفهم من القصيدة قراءة الجماعة ، لأنه ليس فى اصطلاحه أن ضد الألف الياء ، وإنما القراءة المشهورة أظهر من ذلك ، وكان طريقه المعلومة من عادته فى مثل ذلك أن يلفظ بالقراءتين معا ، كقوله : وحجرة أسرى فى أسارى ، سكارى معا ، سكرى ، وعالم قل : علام ، وليس ذلك من باب استغنائه باللفظ عن القيد ، لأن الوزن يستقيم له على القراءتين ، ولو قال :

وفى يا إبراهيم جا ألف وفى ثلاث النساء آخر ألاح وانجلا

لحصل الغرض :

٤٧٩ - [وَمَعَ آخِرِ الْأَنْعَامِ حَرْفًا بَرَاءَةً أَخِيْرًا وَتَحْتَ الرَّعْدِ حَرْفٌ مُنْزَلًا] في الأنعام لفظ إبراهيم في مواضع ، وقع الخلاف في آخرها ، وهو قوله تعالى : (دِيْقًا قِيْمًا مِلَّةَ إِبْرَاهِيْمَ) ^(١) .

وفي براءة أيضاً مواضع الخلاف منها في حرفين من آخرها ، وهما :
(وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيْمَ لِأَبِيْهِ - وَ - إِنْ إِبْرَاهِيْمَ لَأَوَّاهٌ) ^(٢) .
وتحت الرعد : يعنى سورة إبراهيم فيها :
(وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيْمُ رَبِّ اجْعَلْ) ^(٣) .
وأخيراً ظرف أى وقفاً أخيراً والله أعلم :

٤٨٠ - [وَفِي مَرْيَمَ وَالْفَخْلِ خَمْسَةُ أَحْرُفٍ وَأَخِرُ مَا فِي الْعَنْكَبُوتِ مُنْزَلًا] أى في مجموعهما خمسة : اثنان في النحل :

(إِنْ إِبْرَاهِيْمَ كَانَ أُمَّةً - ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيْمَ) ^(٤) .
وفي مريم ثلاثة :

(وَإِذْ كُنْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيْمَ - أَرَايْبُ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيْمُ - وَمِنْ ذُرِّيَّتِي إِبْرَاهِيْمَ) ^(٥) .

وآخر ما في العنكبوت هو قوله تعالى :

(وَأَلْمَا جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيْمَ) ^(٦) .

احترازاً مما قبله وهو :

(وَإِبْرَاهِيْمَ إِذْ قَالَ لِقَوْمِي) ^(٧) .

ومنزلاً حال من ما ، وهى بمعنى الذى .

٤٨١ - [وَفِي النَّجْمِ وَالشُّوْرَى وَفِي الذَّارِبَاتِ وَالْ

حَدِيدِ وَيُرْوَى فِي امْتِحَانِهِ الْأَوَّلَا]

يريد (وَإِبْرَاهِيْمَ الَّذِي وَفَّى - وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيْمَ - حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيْمَ - وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيْمَ) .

(٢) الآية : ١١٤ .

(٤) الأيتان : ١١٩ و ١٢٣ .

(٧) آية : ١٦ .

(٦) آية : ٣١ .

(١) الآية : ١١٦ .

(٣) الآية : ٣٥ .

(٥) الآيات : ٤١ و ٤٦ و ٥٨ .

وفاعل يروى ، هو : هشام ، والهاء في امتحانه تعود إلى القرآن للعلم به ، أو إلى لفظ إبراهيم ، لأنه مذكور فيها ، والأول مفعول يروى ، أى يروى الأول في سورة الممتحنة ، كذلك بالألف : يعنى :

(أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ)

احترازاً من قوله بعده :

(إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ)

فجملة ما وقع فيه الخلاف ثلاثة وثلاثون موضعاً منها خمسة عشر في البقرة ، وإبراهيم لفظ أعجمي ، هو بالعبرانية بالألف ، وتصرفت العرب فيه فقالت بالياء ، وجاء في أشعارهم إبراهيم : ليس بين الهاء والميم حرف وجاء أيضاً إبراهيم بمحذف الألف التي بين الراء والهاء ، وحكى أبو على الأهوازي عن القراء فيه ست لغات ، بالياء والألف والواو ، إبراهيم ، إبراهيم ، إبراهيم ، إبراهيم ، إبراهيم ، إبراهيم ، وإبقاء الحركة التي قبلها

(إِبْرَاهِيمَ - إِبْرَاهِمَ - إِبْرَاهُمَ)

قال : وجملة ما في القرآن من لفظ إبراهيم : تسعة وستون موضعاً ؛ رواها كلها إبراهيم بالألف من غير استثناء شيء منها : العباس بن الوليد عن عبد الحميد بن بكار عن ابن عامر ، وقرأتها كلها كذلك عن النوفلي عن عبد الحميد عنه ، ولم أقرأ عن العباس بن الوليد عنه كل ذلك إلا بالياء ، ثم ذكر في بعض الطرق ، الألف في الأحزاب والزخرف ، والأعلى ، قال :

والمشهور عن أصحاب ابن عامر لإثبات الألف في ثلاثة وثلاثين موضعاً ، يعنى ما تقدم نظمته ، قال : وهو مكتوب في مصاحف الشام في ثلاثة وثلاثين موضعاً بالألف ، وهو الذي قدمنا ذكره ، وفي ستة وثلاثين موضعاً بالياء ، قال : ورأيت من يقول : بل مصاحف الأمصار الخمسة على ذلك ، قال : وحدثنى أبو بكر محمد بن أحمد السلمي ، قال : قال لي أبو الحسن محمد النضر بن الأخرم : كان الأخفش يقرأ مواضع إبراهيم بالألف ومواضع إبراهيم بالياء ، ثم ترك القراءة بالألف ، وقال لي أبو بكر السلمي أيضاً : قال لي أبو الحسن السلمي كان أهل الشام يقرءون إبراهيم بالألف في مواضع دون مواضع ، ثم تركوا القراءة بالألف ، وقرءوا جميع القرآن بالياء ، قال أبو على : وهى لغة أهل الشام قديماً ، كان قائلهم إذا لفظ إبراهيم في القرآن وغيره : قال إبراهيم بالألف ، وقال أبو الفضل محمد بن جعفر الخزازي دخات بعض قرى الشام ، فرأيت بعضهم يقول لبعض يا إبراهيم ، فاعتبرت ذلك فوجدتهم ما يعرفون غيره ، قال أبو زرعة الدمشقي : حدثنا محمد بن أسامة الحلبي ، وكان كيساً حافظاً ، قال حدثنا ضمرة عن علي عن أبي جميل ، عن يحيى بن راشد ، قال صليت خلف ابن الزبير صلاة الفجر ، فقرأ - صحف إبراهيم وموسى - قال أبو زرعة : وسمعت عبد الله بن ذكوان بحضرة المشايخ وتلك الطبقة العالية قال : سمعت أبا خليل القارى يقول : في القرآن ستة وثلاثون موضعاً إبراهيم قال أبو خليل : فذكرت ذلك لمالك بن أنس فقال : عندنا مصحف قديم ، فنظر فيه ، ثم أعانني أنه وجدها فيه كذلك ، وقال أبو بكر بن مهران روى عن مالك بن أنس أنه قيل له : إن أهل دمشق يقرءون إبراهيم ، فقال : أهل دمشق يأكل البطيخ أبصر منهم بالقراءة ، فقيل : لأنهم يدعون قراءة عثمان رضي الله عنه ، فقال

مالك : ما مصحف عثمان هندي ، ثم دعا به فإذا فيه كما قرأ أهل دمشق ، قال أبو بكر : وكذلك رأيت أنا في مصاحفهم ، وكذلك هو إلى وقتنا هذا ، قال : وفي سائر المصاحف (إبراهيم) .

مكتوب بالياء في جميع القرآن إلا في البقرة ، فإن فيها بغير ياء ، وقال مكي : الألف لغة شامية قليلة ، قال أبو الحسن محمد بن الفيض : سمعت أبي يقول : صلى بنا عبد الله ابن كثير القاري الطويل ، فقرأ : (وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ) ^(١) .

فيثبت إليه نصر بن حزة ، وكان الوالي بدمشق إذ ذاك ، فحفظه بالدرة خفقات ، ونحاه عن الصلاة ، قال الأهوازي : لعله جعل ذلك سببا لشيء كان في نفسه عليه ، والله أعلم وأحكم . قلت : ويحتمل أنه فعل به ذلك ليكون هذا الموضع ليس من المواضع المذكورة المعدودة [ثلاثة وثلاثون] . لأنه لما ترك أهل الشام ذلك استغرب منه ما قرأ ، وخاف من تجرؤ الناس على قراءة ما ليس بمشهور في الصلاة فأدبه على ذلك ، والله أعلم .

٤٨٢ - [وَوَجَّهَانِ فِيهِ لِابْنِ ذَكْوَانَ هُنَا وَوَاتَّخَذُوا بِالْفَتْحِ عَمَّ وَأَوْغَلَا]

هنا يعني في سورة البقرة ، ووجه تخصيصها بذلك اتباع الخط ، قال أبو عمرو الداني : قال أبو عبد الله محمد بن عيسى عن نصير في سورة البقرة إلى آخرها : في بعض المصاحف - إبراهيم - بغير ياء ، وفي بعضها بلياء ، قال أبو عمرو : ولم أجد ذلك كذلك في مصاحف العراق ، إلا في البقرة خاصة ، قال : وكذلك رسم في مصاحف أهل الشام ، وقال أبو عبيد : تتبع رسمه في المصاحف فوجده كتب في البقرة خاصة بغير ياء . قلت : لم يكتب في شيء من المصاحف الألف على وفق قراءة هشام ، وإنما لما كتب بغير ياء أو هم أن الألف محذوفة ، لأنها هي المعتاد حذفها ، كالألف التي بعد الراء في هذا الاسم ، وفي - إسحق - وفي - إسماعيل - وغير ذلك ، ومن قرأ بالياء قال : كتابتها في أكثر المواضع بالياء دليل على أنها المحذوفة ، وفي ذلك موافقة للغة الفاشية الصحيحة :

فهذا وجه الخلاف ، وقوله تعالى :

(وَاتَّخَذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى) .

يقرأ بكسر الخاء وفتحها ، فهو بالكسر أمر ، وبالفتح خبر ، وإنما جعل الفتح أعم ، لأن الضمير يرجع إلى عموم الناس ، فيكون الفعل موجها إلى الأمم قبلنا نصا ، ولينا بطريق الاتباع لهم ، لأن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد ناسخ ، وأما قراءة الكسر فتختص بالمأمورين ، ويجوز أن يكون التقدير : وقلنا لهم - اتخذوا - فيتحد العموم في القراءتين ، وهذا الوجه أولى ، وقوله : وأوغلا : أي أمعن ، من الإيغال : وهو السير السريع والإمعان فيه :

٤٨٣ - [وَأَرْأَا وَأَرْأَى سَاكِنَا الْكَسْرِ (دُ) مُ (دُ) دَا]

وَفِي فَصَّلَتْ (رُ) رَوَى (صَ) فَسَا (دُ) رُو (كُ) لَا]

الهدى النعمة ، وهو في موضع نصب على التمييز ، أى دامت نعمتك ، أو يكون حالا ، أى دم ذا نعمة ،
والسكون في هذين اللفظين حيث وقعا للتخفيف ، كقولهم في :

(وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا - أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً - أَرِنِي كَيْفَ تُخَيِّرُ الْمَوْتَى - أَرِنِي أَنْظُرُ إِلَيْكَ) .

والذى في فصلت :

(أَرِنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا ^(١)) .

وافل على إساكنه أبو بكر وابن عامر ، والكلا جمع كلية ، والصفا ممدود ، وقصره ضرورة ، يشير إلى
قوة القراءة ، لأن الإسكان هنا في حركة البناء ، بخلافه في يأمركم ونحوه ، والله أعلم .

٤٨٤ - [وَأَخْفَاهُمَا (ط) ائِقْ وَخِفْ ابْنِ هَامِرٍ فَأَمَّتَعَهُ أَوْصَى بِوَصْئِي (ك) مَا (ا) عَتَلَا]

الطلق : السمع ، يريد بالإخفاء : الاختلاس الذى تقدم ذكره في :

(تَارِيكُمْ - و - يَأْمُرُكُمْ) .

وهو اللائق بقراءة أبى عمرو ، والضمير في أخفاهما لقوله :

(وَأَرِنَا - و - أَرِنِي) .

وخف ابن عامر مبتدأ ، والخبر : فأمتعته ، أى الخفف لابن عامر ، قوله تعالى - فأمتعته - وقوله أوصى
بوصى ه أى : يقرأ فى موضع :

(وَصَّى - أَوْصَى -) .

ومتع ، وأوصى ووصى : لغات كأزول ونزل . وحسن تخفيف فأمتعته : قوله بعده قليلا

٤٨٥ - [وَفَى أَمْ يَقُولُونَ الْخَطَابُ (ك) مَا (ع) لَآ]

(ش) نَا وَرَدَّ وَفَى قَصْرُ (ص) حَبِيبَةُ (ح) لَآ]

يريد قوله تعالى :

(أَمْ يَقُولُونَ إِنَّا بِأَنْفُسِنَا أَهْلٌ) .

وجه الخطاب : أن قبله

(قُلْ أَتَحْجُجُونَنَا - وبعده - قُلْ هَؤُلَاءِ أَنْتُمْ أَعْلَمُ) .

ووجه الغيبة أن قبله :

(فَإِنْ آمَنُوا) .

أو يكون على الالتفات ورؤف ورعوف لغتان ، ولا يختص بخلاف في رءوف بما في هذه السورة ، فكان حقه أن يقول : جميعا ، أو نحو ذلك ، وكان الأولى لو قال :

صحاب كفى خاطب تقولون بعد أم وكل رءوف قصر مصبته حلا
٤٨٦ - [وَخَاطَبَ عَمَّا يُعْمَلُونَ (ك) مَا (ش) هَا] وَلَا أَمْ مَوْلِيهَا عَلَى الْفَتْحِ (ك) مَلَا]

يريد الذى بعده :

(وَالَّذِينَ آمَنُوا) :

وهو ملتبس بالذى في آخر الآية التي أوتها :

(أَمْ يَقُولُونَ) .

ولا خلاف في الخطاب فيها ، وإن اختلفوا في - أم تقولون - وسببه أنه جاء بعد - أم تقولون - ما قطع حكم الغيبة ، وهو - قل ما أنتم أعلم - وبزيل هذا الالتباس كونه ذكره بعد رءوف ، وذلك في آخر الآية التي بعد آية رءوف ، فالخطاب للمؤمنين ، والغيبة لأهل الكتاب ، وفتح ابن عامر اللام من قوله :
(وَالْكَافِرِينَ وَجِهَةٌ هُوَ مَوْلِيهَا) .

فانقلبت الياء ألفا ، وإنما قال : كملا ، لأن قراءة ابن عامر لا تحتاج إلى حذف مفعول ، أى لكل فريق وجهة هو موليا ، مبنى لما لم يسم فاعله ، لأن مولى بفتح اللام اسم مفعول ، وبكسرها اسم فاعل ، فعل قراءة الجماعة يحتاج مولى إلى مفعولين حذف أحدهما ، والفاعل هو الله تعالى أو الفريق ، أى الله موليا ليأهم ، أو الفريق موليا لنفسه

٤٨٧ - [وَفِي يَوْمٍ يُعْمَلُونَ الْغَيْبَ (ح) لَ وَسَ - ا كَرِيْ
بِحَرْفَيْهِ يَطْوَعُ وَفِي الطَّ - ا هَاءُ مُثَلَا]

يعنى الذى بعده :

(وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ) .

الخطاب للمؤمنين ، والغيبة لأهل الكتاب ، والهاء في بحرفيه عائدة إلى يطوع ، أى وتطوع ساكن في موضعيه ، وهما :

(أَنْ يَطْوَعَ بِهِمَا - وَمَنْ يَطْوَعْ خَيْرًا - وقوله - فَنَ يَطْوَعْ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ) .

ويعنى بالساكن العين ، لأنه فعل مستقبل فأنجزم بالشرط ، وعلامة الجزم هنا السكون ، وإنما عدل عن لفظ الجزم إلى لفظ السكون ، وكان لفظ الجزم أولى من حيث أن يطوَع فعل مضارع معرب ، لأن الجزم في اصطلاحه ضده للرفع ، وضد السكون الحركة المطلقة ، وهى في اصطلاحه : الفتح ، وهو المراد هنا في قراءة الباقيين لا الرفع ، فاستعمل اللفظ الموافق لغرضه ، مع أن الضد ، وهو الفتح ، حركة بناء ، فلم يكن له بد من تسميحه ، وهذا كما يأتي في قوله : تضارر ، وضم الراء حتى ، ونحوه : وقراءة الجماعة على أن تطوَع فعل ماضى

وتثقیل الطاء من أجل أن أصله على قراءتهم بتطويع ، فأدغمت التاء في الطاء كما في قوله :
(أَنْ يَطْوِفَ بِهِمَا) .

ثم ذكر تمام القراءة ، وهو أن أولها ياموضع التاء ، فقال :

٤٨٨ - [وَفِي الْقَاءِ يَاءٌ (شَ) اِعَ وَالرَّيْحَ وَحَدًا

وَفِي الْكَهْفِ مَعَهَا وَالشَّرِيعَةِ وَصَلًا]

كان يلغى أن يبين بالتحديد لفظ التاء من لفظ الياء ، فإنهما متفقان في الخط ، وعادته : بيان ذلك ، كقوله
بالثا مثلثا ، وكثيرا نقطة تحت نفلا ، فلو قال :

وفي التاء ياء نقطتها تحت واحد الر ياح مع الكهف الشريعة شملا

لاستغنى بالرمز آخر البيت للمثليتين كما تقدم في كفلا ، أى قرأ هاتين القراءتين من شمال : أى أسرع ،
وأراد :

(وَتَضْرِيفِ الرِّيَّاحِ وَالسَّحَابِ) .

وفي الكهف :

(تَذَرُوهُ الرِّيَّاحُ ^(١)) .

وفي الجاثية :

(وَتَضْرِيفِ الرِّيَّاحِ ^(٢)) .

قرأ حمزة والكسائي هذه المواضع الثلاثة بالتوحيد ، أى بلفظ الإفراد ، وهو : الريح ، وهو بمعنى الجمع ،
لأن المراد الجنس ، وأجمعوا على توحيد ما جاء منكرا نحو :

(وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا) .

وعلى توحيد بعض المعرف نحو :

(وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ) .

والهاء في معها تعود إلى السورة التي نحن فيها ، وهى سورة البقرة :

٤٨٩ - [وَفِي النَّمْلِ وَالْأَعْرَافِ وَالرُّومِ ثَانِيًا وَذَا طَرِ (دُم) (شُ) كُرًا وَفِي الْحَجَرِ (فُ) صَلًا]

أى وافقهما ابن كثير على التوحيد في هذه السورة ، وإعراب قوله : دم شكراً ، كما تقدم في دم يدا ، أى
ذا شكر ، أو دام شكرك ، فهو أمر بمعنى الدعاء ، والذي في النمل :

(وَمَنْ يُرْسِلْ الرِّيَّاحَ بُشْرًا ^(٣)) .

وفي الأعراف :

(وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ ^(١)) .

والثاني الذي في الروم :

(اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا ^(٢)) .

وأما الأول فيها ، فمجموع بالإجماع ، وهو :

(وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيَّاحَ مُبَشِّرَاتٍ) .

وثانياً : حال ، لأن المعنى وفي الذي في الروم ثانياً ، واختص حمزة بتوحيد الذي في الحجر ، وهو قوله :

(وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّاحَ لَوَاقِحَ ^(٣)) .

وخالفه غيره لأجل قوله : لواقح ، كما جمعوا الذي في الروم لأجل قوله مبشرات ، وحجة حمزة أن ذلك

غير مانع ، لأن المراد بالفرد الجمع ، فالواقح - مثل - نشرأ - بضم النون ، لأنه جمع نشور في قراءة ابن كثير وأما الكسائي فلا يلزمه ذلك ، لأنه يقرأ بفتح النون :

٤٩٠ - [وَفِي سُورَةِ الشُّورَى وَمِنْ تَحْتِ رَعْدِهِ

(خُ) صُوصٌ وَفِي الْفُرْقَانِ (ز) ا كِيدَ (ه) لَلَّا]

يعنى قوله تعالى :

(إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ) .

وفي سورة إبراهيم :

(كَرَّمَا دِ اشْقَدَتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ ^(٤)) .

وفي الفرقان :

(وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ بُشْرًا ^(٥)) .

انفرد نافع بجمع الذي في الشورى وإبراهيم ، وانفرد ابن كثير بتوحيد الذي في الفرقان ، وقوله : خصوص مبتدا ، خبره ما قبله ، أى خصوص لبعض القراء دون بعض ، والهاء في رعه كما تقدم في امتحانه ، فإن الريح وإن كانت مؤنثة يعود الضمير إليها مذكراً باعتبار أنها حرف القراءة ، وموضعها ، والهاء في زاكيه : للموضع أيضاً ، أو للتوحيد المفهوم من قوله : واحداً ، وهلل : إذا قال : لا إله إلا الله ، وهذا آخر الكلام في مسألة الرياح ، والله أعلم .

٤٩١ - [وَأَيُّ خِطَابٍ بَعْدُ (عَمَّ) وَلَوْ تَرَى وَفِي إِذْ يَرْوُنَ الْيَاكُ بِالضَّمِّ (كُ) لَلَّا]

بعد ، يعنى : بعد ذكر الريح :
(وَوَيْتَرَى) .

مبتدا خبره ما قبله كقولك أى رجل زيدا ؟ على سبيل التعظيم والتفخيم لشأنه ، لاعلى محض الاستفهام ، أى هو خطاب عظيم يتعلق به أمر فظيع من شدة عذاب الله يوم القيامة ، لمتخذى الأنداد من دون الله ، وقيل : وأى خطاب مبتدا ، وعم : خبره ، وأشار بقوله : عم إلى أنه خطاب عام لكل إنسان ، أى : واوترى أيها الإنسان القوم الظالمين حين يرون العذاب يوم القيامة لرأيت أمراً فظيماً وشدة شديدة لا يماثلها شدة ، وإن كان الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم ، فهو من باب مخاطبة رئيس القوم بما هو مطلوب منه ومن جميع قومه ، وهو مثل قوله تعالى :

(أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ - يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَعْتُمُ النِّسَاءَ) .

فأشار بقوله : عم ، إلى أنه وإن كان على لفظ الخطاب للمفرد ، فالمراد به تعميم كل مخاطب : فالذين ظلموا - مفعول - ترى - على قراءة الخطاب و - إذ يرون - ظرف للرؤية ، وهى فى الموضعين من رؤية البصر ويجوز أن يكون - إذ يرون - بدلا من - الذين ظلموا - بدل الاشتمال كما قيل ذلك فى نحو :
(وَإِذْ كُتِبَ فِي الْكِتَابِ مَرِيمَ إِذِ انْتَبَذَتْ) .

أى ولو ترى زمان رؤية الظالمين العذاب ، وقد صرح بهذا المعنى فى آيات كثيرة ، نحو :
(وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ انْفُسًا بَقِيَتْ عَلَىٰ النَّارِ - وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ انْفُسًا بَقِيَتْ عَلَىٰ رَبِّهِمْ - وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ - وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمْ - وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ انْفُسًا بَقِيَتْ عَلَىٰ رَبِّهِمْ - وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ انْفُسًا بَقِيَتْ عَلَىٰ رَبِّهِمْ) .

وعلى قراءة الغيبة يكون - الذين ظلموا - فاعل - يرى - و - إذ يرون - مفعوله على سياق هذه الآيات المذكورة ، وجواب - لو - محذوف على القراءتين . و - أن القوة - وما بعده معمول الجواب المحذوف ، أى لرأيت أو لرأوا ، أو لعلمو أن القوة لله أى لشاهدوا من قدرته سبحانه ما يتقنوا معه ، أنه قوى عزيز ، وأن الأمر ليس ما كانوا عليه من جحورهم لذلك ، وشكهم فيه ، وقيل : الجواب بحملته محذوف ، مثل :
(وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ) .

وإنما أبهم تفخيماً للأمر ، كما يقول القائل : لو رأيت فلانا والسياط تأخذه ، ولو رأيت والسيوف تغشاه من كل جانب ، أى لرأيت أمراً شاقاً لا يصبر على رؤيته ، فكيف صبر من حل به ، أو تقديره : لعلمو مضرة اتخاذهم للأنداد ، وأن القوة على تقدير ، لأن القوة ، فهو تعليل للجواب ، وقيل :
(أَنَّ الْقُوَّةَ) .

على قراءة الغيبة ، مفعول يرى ، وعند هذا يجوز أن يكون يرى من رؤية القلب ، وسدت أن مسد المفعولين وقيل : إن القوة على قراءة الخطاب بدل من العذاب ، وقيل على قراءة الغيبة : التقدير - ولو يرى الذين ظلموا

- في الدنيا حالهم - حين يرون - لأقلعوا عن اتخاذ الأنداد ، وقيل - الذين ظلموا - مفعول كما في قراءة الخطاب والفاعل ضمير عائذ على لفظ - «من» في قوله : من يتخذ ، وقيل التقدير : ولو يرى راء أو لإنسان في الدنيا حال الظالمين ، إذ يرون العذاب لعلم أن القوة لله ، كما قيل في قوله تعالى :
(وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ) .

أى ولا يحسبن حاسب ، وقيل : التقدير ، ولو يرى أحد حالهم في ذلك الوقت لرأى أمراً هائلاً ، وقيل : المعنى : ولو تيقن الذين ظلموا زمان رؤية العذاب فيكون المراد به الإيمان بالبعث على أن يرى بمعنى عرف ، وهذا من المواضع المشككة ، وما قدمته أحسن الوجوه في تفسيره ، وإذ فيه لجرى الزمان من غير تعرض لمضى ، كما تستعمل إذا كذلك من غير تعرض للاستقبال ، نحو :

(وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى) .

وقال أبو علي : إنما جاء على لفظ المضى لما أريد فيها من التحقيق والتقريب ، وعلى هذا جاء :

(وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ) .

ومنه : قد قامت الصلاة ، والخلاف في يرون بفتح الياء وضمها ظاهر ، فإن الله تعالى يريهم ذلك فيروونه ، وما أحسن ما عبر عن الضمة على الياء بأن الياء كللت بها شبه الضمة بالإكليل ، وهو تاج الملك ، والله أعلم .

٤٩٢ — [وَحَيْثُ أَنِّي خَطُوتٌ : الطَّاءُ سَاكِنٌ

وَقُلْ ضَمَّةُ (ع) نْ (ز) اهْدِ (ك)َيْفَ (ر)َ تَلَا]

أى كيفما رتل القرآن ، فإنه يضم الطاء ، وضمها وإسكانها لغتان : فالإسكان موافق للفظ المفرد ، لأنه جمع خطوة ، وهو اسم ما بين القدمين : من خطا يخطو ، والمصدر بفتح الخاء ، فعنى قوله تعالى :
(لَا تَتَّبِعُوا خُطُوتَ الشَّيْطَانِ) .

أى لاتسلكوا مسالكه ، ولا تفعلوا فعله ، وضم الطاء في الجمع للاتباع ، ويجوز الفتح في اللغة أيضاً ، وقوله عن زاهد ، أى الضم محكى مروى عن قارى زاهد ، إشارة إلى عدالة نقلته ، والله أعلم :

٤٩٣ — [وَضَمُّكَ أَوَّلَى السَّاكِنَيْنِ لِثَالِثٍ يَضُمُّ لَزُومًا كَسْرُهُ (ف)ى (ذ)لِ (ح)َلَا]

وَضَمُّكَ : مبتدأ ، وما بعده مفعول به ، وتعليل ، وكسره : مبتدأ ثان ، وهو وما بعده خبر الأول ، أى كسر ذلك الضم في «ند» حلو في محل رطب لين ، أو التقدير كسره حلا في ند ، ويجوز أن يكون : لثالث خبر وضمك ، أى ضم أول كل ساكنين واقع عند كل ثالث يضم ضمًا لازماً ، فتكون هذه اللام للتوقيه للتعليل ، ثم بين القراءة الأخرى ، فقال : كسره في : ندحلا ، وكان الوجه أن يقول : أول الساكنين بالتذكير ، فلم يزن له البيت ، فعدل إلى التأنيث ، ولم يتعرض الشيخ رحمه الله لبيان ، وقال غيره التقدير : وضمك السواكن الأولى ، من باب النقاء الساكنين ، ثم حذف الموصوف ، ولام التعريف وأضاف قال ، ونظيره :

(وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِي أَخْرَسِكُمْ - وَقَالَتْ أُولَئِكَ لَأُخْرَأَنَّكُمْ) .

أى الطائفة الأخرى منهم ، قلت : يجوز أن يكون أنث باعتبار المدلول ، كما ذكرنا في شرح قوله غير عشر ليعدلا ، لأن السكون واقع في حرف من حروف الهجاء ، وأسماء حروف الهجاء يجوز تأنيثها ، فأنث لفظ أولى بهذا الاعتبار ، وذكر لفظ الساكنين على الأصل ، ويجوز أن يكون التأنيث في أولى ، باعتبار الحركة ، أى أولى حركتى الساكنين ، وذلك لأن الساكنين متى التقيا ، فتارة يحرك الأول ، وتارة يحرك الثانى ، نحو : من الرجل ، وانطلق ، لما سكنت اللام تخفيفا ، كما جاء في خاء ، فخذ ، وكانت القاف ساكنة للأمر ، فتحت القاف لالتقاء الساكنين ، فحركة الساكن الأول في : من الرجل ؟ هى أولى حركتى الساكنين ، ولا يحرك الساكن الأول إلا إذا كان التقاء الساكنين في كلمتين ، أو ما هو في حكم الكلمتين ، كهزمة الوصل ، أو نقول : الحركة الأولى هى حركة الساكن الأول في الوصل ، والحركة الثانية هى حركة الهزمة إذا ابتدأت بها ووقفت على الأول والحركتان معا لا يجتمعان ، فهما حركت الأول بطلت حركة الهزمة ، وإذا بطلت حركة الأول تحركت الهزمة وقوله : لثالث يضم أى : لحرف ثالث مضموم ، وعده إياه ثالثا بأحد اعتبارين : أحدهما : أنه عصد قبله الساكن ، وقبل الساكن هزمة الوصل اعتبارا بالكلمة لو ابتدئ بها ، لأن الكلام في مثل : انقص ، واخرج ، ولأن ذلك في الخط أربعة أحرف : الثالث منها هو المضموم . الثانى : أنه عد ذلك ثالثا باعتبار الساكن الأول ، لأن الحكم متعلق به ، فبعده في الوصل الساكن الثانى ، وبعدهما الحرف المضموم ، وهزمة الوصل انخضت في الدرج ، فاللقى الساكن الذى هو آخر الكلمة بالساكن الذى هو بين هزمة الوصل والحرف المضموم فوجب تحريك الأول ، ففهم من كسر على أصل التقاء الساكنين ، ومنهم من ضم للاتباع كراهة الخروج من كسر إلى ضم ، ولم يعتد بالحاجز ، لأنه ساكن ، فهذا معنى التعليل المفهوم من قوله لثالث يضم ، وهذا التعليل بمجرد لا يكتفى ، فكم من ضمة لازمة لا يضم لها الساكن الأول ، نحو :

(قُلِ الرُّوحُ) .

وشبهه كما يأتى ، فلا بد من أن يضم إلى ذلك الدلالة على حركة هزمة الوصل المحذوفة في ذلك ، وهى الضمة وقوله : لزوما ، أى ذا لزوم ، واللزوم مصدر لزمت الشيء ألزمه لزوما ، أى يكون الضم لازما لأعارضا ، وذلك مثل أخرج ادعوا ضمة الراء ، والعين لازمة لهذه البنية ، مستحقة فيها بطريق الأصالة ، احقرز بذلك من للضمة العارضة غير اللازمة ، وذلك نحو :

(إِنْ أَمْرُو) .

فإن ضمة الراء إنما جاءت لأجل ضمة الهزمة ، فلو فتحت الهزمة أو كسرت لفتحت الراء وكسرت ، وكذلك الضمة في قوله تعالى :

(أَنْ آمَسُوا) .

لأن حق هذه الشين أن تكون مكسورة ، وأصله امشيوا ، كما ضربوا ، وكذلك ضمة الإعراب في نحو :

(بِفُلَاَمِ اسْمُهُ - عَزِيزٌ أَبْنُ اللَّهِ)

فكل هذا يكسر فيه أول الساكنين ، ولا يضمه أحد ، لأجل عروض الضمة في الثالث ، والتثنية بقوله : - عزيز - إنما ينفع في قراءة من نونه ، والذى نونه اثنان : عاصم والكسائي ، فكلاهما بكسر التنوين ،

أما عاصم فعلى أصله في كسر أوّل الساكنين مطلقا ، وأما الكسائي فلاجل عروض الضمة في - ابن - وقوله :

(أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ) .

الضمة فيه على حرف رابع ، لاعلى ثالث ، لأن التاء مشددة ، فهي حرفان ، وهذا كله مع أن الضمة عارضة ، كما في :

(أَنْ امشُوا) .

فهذا تمام الكلام في تقدير الضابط الذي ذكره الناظم ، وقد أورد عليه قوله تعالى :

(قُلِ الرُّوحُ) .

فهو مما اتفق على كسره ، مع أن ضمة الراء فيه لازمة ، ومثله :

(أَنْ الْحُكْمُ - غُلِبَتِ الرُّومُ - بَلَغَتِ الْخُلُوفُ - عَادَ الْمُرْسَلِينَ) .

وصاحب التفسير قال : إذا كان بعد الساكن الثاني ضمة لازمة ، وابتدئت الألف بالضم ، فهذا لقيد الثاني يخرج جميع ما ذكرناه من :

(إِنْ أَمَرُوا - أَنْ امشُوا - وَ - عَزِيزُ ابْنِ اللَّهِ - وَ - قُلِ الرُّوحُ) .

وشبهه لأن همزة الوصل في أول الكلمة الثانية . هما مكسورة عند الابتداء بها في الثلاثة الأول ، ومفتوحة في - الروح - وما بعده ، مما ذكرناه ، وهذا القيد كاف وحده ، فلا حاجة إلى ذكر الضمة اللازمة ، ومكي رحمه الله لم يذكرها ، واقتصر على ذلك القيد : فقال : اختلفوا في الساكنين إذا اجتمعا من كلمتين ، وكانت الألف التي تدخل على الساكن الثاني في الابتداء ، تبتدأ بالضم ، وكذا قال ابن شريح : الاختلاف في الساكن الذي بعده فعل فيه ألف وصل يبتدىء بالضم ، فلو أن الناظم قال :

وإن همز وصل ضم بعد مسكن فحركه ضما كسره في لد حلا

أي فحرك ذلك المسكن بالضم أو الكسر لمن رمز له لكان أبين وأسهل على الطالب ، إلا أن في بيت الشيخ الشاطبي رحمه الله إشارة إلى علة الضم ، والله أعلم :

٤٩٤ - [قُلِ ادْعُوا أَوْ انْقَضِ قَالَتْ أَخْرِجْ أَنْ أَعْبُدُوا

وَيَحْظُرُوا انْظُرْ مَعَ قَدِ اسْمُ هُزِيْ اَعْتَلَا]

هذه أمثلة ما تقدم ذكره ، وقد حصر أنواعه في هذه الأمثلة الستة ، وذلك أن الساكن الأول لا يخلو من أن يكون أحد هذه الأحرف الستة : اللام ، والواو ، والتاء ، والنون ، والتنوين ، والدال ، قال ابن الفحامي : يجمعهم من غير التنوين « لتنود » وإنما ذكر هذه القاعدة في هذه السورة لأجل قوله تعالى :

(قَبْنِ اضْطُرُّ) .

ولم يفتق له الخليل به ، وأخفى عنه قوله :

(أَنْ أَعْبُدُوا - ومثله - وَلَكِنْ أَنْظَرُ) .

الساکن فی الجميع نون ، ولو قال : من اضطرأ ، وانقص ، قالت اخرج ، قل انظروا ، لحصلت النصوبية على موضع السورة التي هو فيها ، ولا يضر وصل همزة ، أو إسكان راء اضطر ، فإن لكليهما نظائر جائزة في اللغة ، ومثل :

(قُلْ ادْعُوا - قُلْ انظُرُوا) .

في يونس^(١) لاغير ، ومثل - أو انقص - أو اخرجوا - أو ادعوا الرحمن - لاغير ومثل - أن اعبدوا

(أَنْ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ - و - أَنْ اَعْبُدُونِي - و - أَنْ اِحْكُمْ بَيْنَهُمْ - أَنْ اشْكُرْ لِلَّهِ - أَنْ

اغْدُوا عَلَى حَرَمِكُمْ) .

ولا نظير لقوله :

(وَقَالَتْ اُخْرُجْ - وَقَدِ اسْتَهْزَيْ) .

وسال التنوين اثنا عشر موضعا ، والله أعلم .

٤٩٥ - [سَوَى أَوْ قُلْ لِابْنِ الْعَلَاءِ وَبَكْسَرِهِ لِنَتْنُونِهِ قَالَ ابْنُ ذَكْوَانَ مُقُولًا]

يعنى ضم أبو عمرو الواو من « أو » واللام من « قل » حيث وقعا ، نحو :

(قُلْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ - أَوْ انْقُصْ مِنْهُ - أَوْ اُخْرُجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ - قُلْ انظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ

وَالْأَرْضِ) .

وذلك لأن كسر الواو أقل من ضمها ، واللام من « قل » قبلها ضمة ، فترجح مقتضى الضم فيها ، والهاء في بكسرة : تعود على ابن العلاء ، وكذا الهاء في لتنوينه ، أو أراد لتنوين هذا الكلام ، وقوله لتنوينه مفعول بكسره ، كما تقول عجبت من ضربه لابنه ، وليست لام التعليل بخلاف اللام في لثالث ، أى قرأ ابن ذكوان : التنوين بالكسر الذى لأبى عمرو فيه ، ووجه ذلك أن التنوين ليس له استقرار غيره من الحروف ، فإنه يحذف ويبدله ، فلما لم يكن لازما لا يضمه لأجل الاتباع ، لأنه كأنه زائل ، كما أنهم لم يضموا لأجل الضمة العارضة التى هى غير مستقرة لذلك ، ويقال أقوله مثل قوله ، أى معلما القول بذلك : والله أعلم .

٤٩٦ - [يُخَذِّلُ لَهُ فِي رَحْمَةٍ وَخَبِيثَةٍ وَرَفَعْتُكَ لَيْسَ الْبِرُّ بِفُصْبٍ (ذ) (ه) لَ]

يعنى قوله تعالى في الأعراف :

(رَحْمَةً ادْخُلُوا الْجَنَّةَ ^(٢)) .

وفي إبراهيم :

(كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ ^(١)) .

روى عن ابن ذكوان ضمهما جميعا بين اللغتين ، ولم يفعل ذلك في نحو :

(عِيُونَ اَدْخَلُوْهَا - ونحو - مُتَشَابِهٍ اَنْظَرُوْا - وأما - لَيْسَ الْبِرُّ اَنْ تُوَلُّوا وُجُوْهَكُمْ)

فقرأ حمزة وحفص بنصب - البر - على أنه خبر ليس ورفع الباقون على أنه اسمها ، و- أن تولوا - هو الاسم على قراءة النصب ، وهو الخبر على قراءة الرفع ، وإنما جاز كونه اسما لأنه مقدر بالمصدر ، معناه : توليتكم وجوهكم . قال الفارسي : كلا الوجهين حسن ، وقوله في علا أي في علا ورفعة ، أو في حجب معتلية ، لأن علا بالضم والقصر يحتمل الإفراد والجمع ، ولا خلاف في رفع :

(وَلَيْسَ الْبِرُّ بِاَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا) .

لأن - بأن تأتوا - قد تعين لأن يكون خبرا بدخول الباء عليه ، ولا يرد على النظم ، لأنه قال - ليس البر - بلا واو ، وهذا الذي لا خلاف في رفعه هو بالواو ، وقد تعين النصب في القرآن في مواضع الحصر بالإلا ، وإنما ، نحو :

(فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ اِلَّا اَنْ قَالُوا - مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ اِلَّا اَنْ قَالُوا - وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ اِلَّا اَنْ قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا - اِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ اِذَا دُعُوا اِلَى اللّٰهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ اَنْ يَقُولُوا) .

وجاء الخلاف في الأنعام في :

(ثُمَّ لَمْ يَكُنْ فِى قُلُوبِهِمْ اِلَّا اَنْ قَالُوا ^(٢)) .

لكن الأكثر على النصب ، حملا على نظائره ، ووجه الرفع أنه جائز على ما ذكرناه ، وفي :

(لَيْسَ الْبِرُّ) .

بالعكس الأكثر على الرفع ، لأنه ليس للحصر ، وفي :

(ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ اَسَاءُوا الشُّوءُ اِى اَنْ كَذَّبُوا) ؛

اختلفت أيضا على ما يأتي في موضعه ، والله أعلم .

٤٩٧ - وَلَكِنْ خَفِيفٌ وَاَرْفَعُ الْبِرُّ (عَمَّ) فِيهِ

مَا وَمَوْصٍ فَقُلُّهُ (مَدَّ) حَجَّ (شُ) لَشَلَا [

فيهما معنى :

فيهما يعني (وَلَا كِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ - وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ اتَّقَى) .
والكلام فيهما كما تقدم في :

(وَلَا كِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا) .

وهو على حذف مضاف : أى برّ من آمن ، - وموص - من أوصى ، وموصّ من وصى ، وقد تقدم
أنهما لغتان ، كأزّل ونزل . ومعنى الشلل : الخفيف ، وهو حال من فاعل صح ، العائد على ثقله أى صح
تشديده في حال كونه خفيفاً ، وإنما خف بسبب كثرة نظائره في القرآن المجمع عليها ، نحو :

(وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ - ذَلِكَكُمْ وَصَّاكُمْ بِ- في مواضع - وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ لِبَرَاهِيمَ) .
وأجمعوا أيضاً على التخفيف في :

(يُوصِيكُمُ اللَّهُ - و- يُوصِي بِهَا - و- يُوصِي - و- تَوْصُونَ) .

في سورة النساء :

٤٩٨ - [وَفِدْيَةٌ نَّوْنٌ وَازْفَعِ الْخَفْضَ بَشْدُ فِي

طَعَامٍ (أ) دى (غ) ضن (د) نَا وَتَذَلَّلَا]

قراءة نافع وابن ذكوان على إضافة فدية إلى طعام ، من باب خاتم حديد ، وقراءة الجماعة على أن طعام
بدل من فدية ، أو عطف بيان ، ولقرب هذه القراءة من الأفهام جعلها كالغصن الداني المتدلّل الذي لا يعجز
الضعيف عن نيل ثمره ، أراد قوله تعالى :

(وَعَلَى الَّذِينَ يَطْعَمُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينٍ) .

ثم ذكر الاختلاف في جمع مساكين وإفراده ، وكل من أضاف فدية إلى طعام ، جمع مساكين ، ومن نونه
أفرد إلا هشاماً ، والله أعلم .

٤٩٩ - [مَسَاكِينٍ مَجْمُوعًا وَلَيْسَ مُنَوَّنًا وَيُفْتَحُ مِنْهُ النُّونُ (عَمَّ) وَأَبْجَلًا]

مجموعاً : حال ، أى عم في حال كونه مجموعاً ، لأن الذين يطبقونه جماعة ، على كل واحد إطعام مسكين
فعلى الجماعة إطعام مساكين ، وقراءة الباقيين بالإفراد ، على أن المراد : وعلى كل واحد إطعام مسكين كقوله
تعالى في موضع آخر :

(فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً) .

أى كل واحد منهم ، فإذا أفرد مسكين كان مكسور النون منوّناً ، لأنه مضاف إليه ، وإذا جمع فتحت
النون من غير تنوين ، لأنه غير منصرف ، كقناديل ودنانير ، وحركة النون حركة إعراب على القراءتين ،
والفتح فيها لا ينصرف علامة الجبر ، فلم يمكن التعبير بالنصب ، لأن الكلمة مجرورة ، فكان للتعبير عنها بالنصب
ممنوعاً ، ويقال أبجله الشيء أى : كفاه ، والله أعلم .

٥٠٠ - [وَنَقُلْ قُرْآنٍ وَالْقُرْآنِ (د) وَآوُنَا وَفِي تُكْمِلُوا قُلْ شُعْبَةُ الْمِيمِ نَقْلًا]

أراد نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ، كما يفصل حمزة في الوقف ، قرأها ابن كثير كذلك في الوصل والوقف ، وعطف قوله والقرآن بالجور على قرآن ، أى نقل هذين اللفظين ، أراد أن ينص على المنكر والمعترف باللام ، ومن جملة ما فيه الخلاف - قرآنه - في موضعين ، في سورة القيامة^(١) وقد نص عليه صاحب التيسير وغيره ، ولمس هو واحدا من اللفظين المذكورين في البيت ، إلا أن يكون قصد ما دخله لام التعريف وما خلا منها ، ولو أنه قال : ونقل قرآن كيف كان أو كيف جاء دواؤنا لكان أعم وأبين ، وما أحلى هذا اللفظ : حيث كان ، موجها ، أى : ذو وجهين حصل منه بيان القراءة بنقل حركة الهمزة لابن كثير ، وظاهره أن نقل القرآن وهو قراءته وتلاوته وتعليمه دواء لمن استعمله مخلص من أمراض المعاصي ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : « خيركم من تعلم القرآن وعلمه » ثم قراءة ابن كثير هذه تحتل أن تكون من باب نقل حركة الهمزة كما ذكر ، وتحتل أن تكون من قرنت بلا همز ، أى جمعت ، ومنه القرآن في الحج^(٢) وضع عن الإمام الشافعي رحمه الله أنه قال : قرأت على إسماعيل بن قسطنطين ، وكان يقول : القرآن اسم ، وليس بمهموز ، ولم يؤخذ من قرأت ولو أخذ من قرأت كان كل ما قرئ قرآنا ، ولكنه اسم للقرآن مثل : التوراة والإنجيل . قال : وكان يقول : وإذا قرأت القرآن يهزم قرأت ، ولا يهزم القرآن . قلت : والقرآن بالهمز مصدر من قرأت كالشكران والغفران والذي في سورة القيامة المراد به المصدر ، والخلاف فيه أيضا ، وذلك دليل على أن من لم يهزم نقل حركة الهمز والنسبة بالمصادر كثيرة ، والله أعلم ، وكمل وأكمل : لغتان ، فالخلاف في - ولتكملا العدة - كالخلاف في - ينزل - وفي - بأمته - ونحو ذلك ، والميم مفعول نقل ، وبني عليه فتح الكاف ، لم ينبه عليه ، وكان له أن يقول لشعبة حرك تكملوا الميم نقلا ، أو وفي تكملوا حرك لشعبة أثقلا ، كما قال في سورة الحج ثم - وليوفوا - فحركه لشعبة أثقلا .

٥٠١ - [وَكَسَرُ بَيُوتٍ وَابْيُوتَ يُضْمُ (ع) ن]

(ح) مِى (ج) لَهِ وَجَهًا عَلَى الْأَصْلِ أَقْبَلًا]

الكلام في عطفه والبيوت ، كما تقدم في قوله : والقرآن ، ليجمع بين ما خلا من لام التعريف وبين ما هي فيه ، والخالى منها تارة يكون معرفة بالإضافة نحو - بيوتكم - و - بيوتهن - و - بيوت النبي - وتارة يكون لكثرة منصوبة أو غير منصوبة ، نحو :

(فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا - فِي بُيُوتٍ أُذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ) .

فلذا صح لنا دخول المضات تحت قوله : بيوت - صح لنا دخول قرآنه المضاف ، تحت قوله قرآن ، وهما كان يحسن ذكر الخلاف في الغيوب ، والعيون ، وشيوخنا ، وجيوب . لأن الباب واحد ، وقد جمع ذلك ابن مجاهد وغيره هنا ، وجمعها النازم في سورة المائدة ، والأصل ضم أوائل الجميع ، لأن فعلا يجمع على فصول ، كفلول ، وفروج ، وقلوب ، ومن كسر فلاجل الباء ، وقال الزجاج : أكثر النحويين لا يعرفون الكسر ،

وهو عند البصريين ردىء جدا ، لأنه ليس فى الكلام فعول بكسر الفاء ، ذكر ذلك فى سورة النور . وقال أ و على : مما يدل على جواز ذلك أنك تقول فى تحقير عين وبيت : عينة بيت ، فكسر الفاء ههنا لتقريبه من الياء ، ككسر الفاء من فعول ، وذلك مما تدحكاه سيبويه قال فكما كسرت الفاء من عينة ونحوه ، وإن لم يكن من أبنية التحقير على هذا الوزن لتقريب الحركة مما بعدها ، كذلك كسروا الفاء من جيوب ونحوها : وقوله وكسر بيوت ، يعنى كسر الباء ويضم ، جرال كسر فى اللفظين وجلة : جمع جليل ، كصيبة جمع صبي ، ووجهها تمييز لهم ، أى هم أجلاء الوجوه ، ويجوز أن تكون حالا من فاعل يضم ، ويجوز أن يكون مفعولا لحمى ، أى حوا قراءتهم بالضم عن طعن من طعن فى الكسر ، لكون الضم جاء على الأصل ، ويجوز أن يكون وجهها منصوبا بفعل مضمر ، أى : خذ وجهها ، وقوله : على الأصل أقبلا : صفة للوجه على الوجوه كلها ، غير وجهه التمييز :

٥٠٢ - [وَلَا تَقْتُلُوهُمْ بَعْدَهُ يُبْتَغُواكُمْ فَإِنْ قَتَلْتُمْ قَصْرُهَا (ش)َاعَ وَاجْتِلَا]

أى قصر هذه الألفاظ الثلاثة ، وهى :

وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّىٰ يُقَاتِلُوكُمْ آخِرُهُ ، فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ .

فقراءة المد من قاتل ، وقراءة القصر من قتل ، ولا خلاف فى قوله ... فاقتلوهم - كذلك :

(أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ) .

أى لا تبدءوهم بقتل ولا قتال حتى يبدءوكم به ، ومعنى :

(فَإِنْ قَتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ) .

أى فإن قتلوا منكم أحدا فاقتلوا منهم : أى فإن قتلوا بعضكم ، على حذف مضاف للعلم به ، كما سياتى

فى قراءة :

(وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قُتِلَ مَعَهُ رِثْيُونٌ كَثِيرٌ فَأَوْهَنُوا) .

أى فما وهن من لم يقتل منهم ، والله أعلم :

٥٠٣ - [وَبَارِزٍ نَوْنُهُ فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا (ح)َمًا وَزَانَ مُجْتَلَا]

فلا رفث وما بعده مبتدأ ، وبالرفع نونه خبره ، وأضمر قبل الذكر ، لأن الخبر فى نية التأخير ، فهو كقولك : فى داره زيد ، والمعنى نونه بالرفع ، أى ملتبسا به ، فيقرأ للباقيين بغير تنوين ، ملتبسا بصورة النصب وهو الفتح ، وقيل : يجوز أن تكون الهاء فى نونه ضميرا مبهما ، قدمه بشرط التفسير ، وجعل :

(فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ) .

تفسير آله ، وأتى بقوله ولا . بعد قوله فسوق ، إقامة لوزن البيت ، وإلا فقوله : ولا جدال ، لاخلاف فى فتحه ، ولا شك أن لا يبنى معها اسمها على الفتح إذا كان نكرة ، ويجوز رفعه إذا كرر ، وتجاوز المغايرة بين ما تكرر من ذلك ، فى نحو : لاحول ولا قوة إلا : خمسة أوجه ، فعلى هذا جاءت القراءتان ، وإنما غاير

أبو عمرو وابن كثير فرعوا الأولين ، على أن المراد النهى عنهما ، وإن أتيا بلفظ الخبر ، أى فلا يكونون رفث ، وهو الجماع ، ولا فسوق ، وهو للسباب أو المعاصي ، وأما ولا جداله ، فهو لإخبار محض ، أى قد ارتفع المراء في زمن الحج ، وفي موافقه بعد ما كان الاختلاف فيه بين العرب من النسيء ، ووقوف بعضهم بعرفة ، وبعضهم بمزدلفة ، وفي الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم : « من حج فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه » فاشتراط عدم الرفث والفسوق ، ولم يذكر الجدال ، فدل على أن سياقه في الآية لمعنى آخر ، غير ماسبق له الرفث والفسوق ، وهو ما ذكرناه ، وقراءة الجماعة تحتل هذا التفريق أيضا ، ويحتمل أن يكون الجميع منبها عنه ، والمراد به : نخاصمة الرفقاء والخلدم والمكاريين ، ويحتمل هذا المعنى قراءة أبي عمرو أيضا ، وتكون على لغة من غاير في الإعراب ، فقال لاحول ولا قوة ، والرفع في الآية أقوى منه في الحويلة لتكرر المرفوع قبل المنفوح ، وقوله : حقا : مصدر مؤكدا لقوله نونه بالرفع ، وزان مجمل معطوف على الفعل الذى نصب حقا ، أى حتى ذلك حقا ، وزان القارىء الذى حل هذه القراءة لحسن المعنى الذى ذكرناه في التفريق بين الثلاثة ، والله أعلم .

٥٠٤ - [وَفَتَحَكَ سَيْنَ السَّلْمِ (أ) صَلُّ (ر) ضَى (د) نَا
وَحَتَّى يَقُولَ الرَّفْعُ فِي اللَّامِ (أ) وَلَا]

يعنى قوله تعالى :

[ادْخُلُوا فِي السَّلْمِ كَافَّةً) .

فتح السين وكسرها لغتان ، وقد قرئ بهما الذى فى الأنتقال والقتال على ماسياى فى الأنتقال ، وقيل الكسر بمعنى الإسلام والفتح بمعنى الاستسلام والمصالحة ، ولهذا كسر أكثر القراء هنا وفتحوا فى الأنتقال والقتال ، لظهور معنى الإسلام فى البقرة ، فظهر معنى المصالحة فى غيرها ، فنافع وابن كثير والكسائى فتحوا الثلاثة ، وأبو بكر كسر الثلاثة ، وأبو عمرو وابن عامر وحفص كسروا فى بقرة وحدها ، وحزرة فتح فى الأنتقال وحدها وأما الرفع فى :
(حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) .

فعلى تأويل أن الفعل بمعنى المضى ، أى : حتى قال الرسول ، أو هى حكاية حال ماضية ، والفعل إذا كان كذلك وقع بعد حتى رفع ، ووجه النصب أن يكون الفعل مستقبلا ، وإذا كان كذلك نصبته على تقدير : إلى أن يقول ، أو كى يقول ، على ما عرف فى علم النحو ، والله أعلم :

٥٠٥ - [وَفَى النَّاءِ فَاضْمُمْ وَافْتَحِ الْجِيمَ تَرْجِعُ أَلْ
أُمُورُ (سَمَ) ا نَصَّصَا وَحَيْثُ تَنْزَلَا]

ترجع الأمور مبتدأ ، وما قبله خبره ، أى وترجع الأمور اضمم تاءه وافتح جيمه ، فيصير الفعل مبنيًا للمفعول ، لأن الله رجعهن ، والقراءة الأخرى على تسمية الفاعل ، كقوله تعالى :
(كُلُّ إِنَّا رَاجِعُونَ) .

ورجع ثلاثي ، سواء كان لازماً أو متعدداً ، وسما نصاً خبر آخر ، لترجع الأمور ، ولصلاً منصوب على التمييز أى سمانه بهما ، وحيث تنزلاً : عطف على ظرف محذوف ، أى هنا ، وحيث تنزل ترجع الأمور : أى حيث جاء فى سور القرآن ، والله أعلم .

٥٠٦ - [وَأَنْتُمْ كَبِيرٌ (شَاعَ بِاللَّامِ مَثَلًا وَغَيْرُهُمَا بِالْبَاءِ نُقْطَةً أَسْفَلًا] القراءتان بمعنى واحد ، لأن ما كبر فقد كثر ، وأجمعوا على :
(أَكْبَرَ مِنْ نَفْعِهِمَا) .

وقيد الثانية بقوله مثلاً ، والباء بقوله : نقطة أسفلاً ، احترازاً من التصحيف ، والتقدير : هى ذات نقطة أسفلها على حذف المبتدأ ، أو التقدير لها نقطة أسفل ، على حذف الخبر ، ولو أنه قال : نقطة بالنصب ، لكان حالاً من الباء ، أى فا نقطة ، ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه . وقوله : وغيرهما بالباء ، أى يقرأ بالباء ، والله أعلم .

٥٠٧ - [قُلِ الْعَفْوَ لِلْبَصْرِىِّ رَفْعٌ وَبِمَدِّهِ لَا أَعْنَتُكُمْ بِالْخَلْفِ أَحْمَدُ سَهْلًا] قل العفو : مبتدأ ، ورفع : خبره ، أى ذو رفع ، والعفو : الفضل هنا ، وهو ما يسهل إخراجهم ، وتقدير وجه الرفع الذى ينفقونه : العفو ، والنصب على تقدير : انفقوا العفو ، وأحمد هو : الجزى ، سهل همزة :
(لَا أَعْنَتُكُمْ) .

بين بين فى وجه ، وليس من أصله تسهيل همزة الواحدة فى كلمة ، ففعل ما فعله حمزة فى الوقف فى وجه لأنها همزة مفتوحة بعد مفتوح ، فقياس تسهيلها جعلها بين بين ، كسأل ، فى قراءته جمع بين اللغتين ، وهو نظير إبدال حفص همزة :
(هَزُؤًا - وَ - كَفُؤًا) .

وَأَوْافَى الْوَصْلَ وَالْوَقْفَ كَمَا سَبَقَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٥٠٨ - [وَيَطْهَرْنَ فِي الطَّاءِ السُّكُونُ وَهَؤُوهُ يَخْفَا وَخَفًا (إِذْ) (سَمَا) كَيْفَ (هُ) وَلَا] .

وخفا يعنى الطاء والهاء ، والباقرن وهم حمزة والكسائى وأبو بكر : فتحوهما وشددوهما ، لأن السكون مهما جاء مطلقاً فضده الفتح ، والغيم ضده الفتح ، ومعنى كلمات الرمز : أن هذه القراءة كيف ماعول فى تأويلها فهى سامية رفيعة محتملة للأمرين ، وهما : انقطاع الدم والغسل ، والقراءة الأخرى ظاهرة فى إرادة الاغتسال وأصلها : يتطهرن ، فأدغمت التاء فى الطاء ، أى حتى يغتسلن ، فتعين حمل القراءة الأخرى على هذا المعنى أيضاً وفى الحديث الصحيح عن أم سلمة أن النبى صلى الله عليه وسلم قال لها «لأنا يكفيناك أن نحى على رأسك ثلاث حثيات ، ثم تفيض عليك الماء فتطهرين» وفى رواية «فلذا أنت قد طهرت» أخرجه مسلم وأبو داود والترمذى وقال هذا حديث حسن صحيح ، فيكون من قوله حتى يطهرن بهذا المعنى ، أو تنزل القراءتان مفزلة اجتماعهما

فكأنه قيل : حتى يطهرن ، ويطهرن أى حتى يجتمع الأمران ، وهما : انقطاع الدم والاعتسال ، فأحدهما لا يكتفى ، بدليل مالو اغتسلت قبل انقطاع الدم فإن ذلك لا يبيح الوطء ، فكذا إذا انقطع الدم ولم تغتسل ، والله أعلم :

٥٠٩ - [وَضَمُّ يَخَافَا (فَ) أَرَا وَالْكُلُّ أَدْعَمُوا تَضَارَرُ وَضَمُّ الرِّاءِ (حَقٌّ) وَذُو جَلَا]

قرأ حمزة على ما لم يسم فاعله ، كيقال ، فقوله تعالى : (أَنْ لَا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ) .

يكون بدلا من ضمير التثنية في - يخافا - وهو بدل الاشتغال ، كقولك : خيف زيد شره ، فالتخائف غير الزوجين من الولاة والأقارب ونحو ذلك ، وعلى قراءة الجماعة ، هما التخائفان ، وأن لا يقيما مفعول به والخطاب في قوله تعالى :

(وَلَا يَحِلُّ لَكُمُ) .

يجوز أن يكون للأزواج ، وأن يكون للولاء ، وقوله سبحانه : (لَا تَضَارَرُوا الدِّدَةَ) .

أصله : لا تضار بكسر الراء الأولى ، أو بفتحها مبنيًا للفاعل أو للمفعول ، على اختلاف في تفسيره ، والكل صحيح المعنى في الآية ، أدغمت الراء الأولى في الثانية ، فن رفع جعله خبراً بمعنى النهى ، ومن فتح فهو نهى انجزمت الراء له ، ففتحت لالتقاء الساكنين ، كقولك : لاتعض زيدا ، لأن المدغم ساكن ، ومثله في المائدة :

(مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ) (١) - وقرئ - مَنْ يَرْتَدُّ .

على الأصل ، ولم يقرأ هنا تضار ، فقوله : وضم الراء : بمعنى الراء المشددة الثانية من الراعين ، المدغمة والمدغم فيها ، وإنما قاله الغاظم : وضم الراء ، ولم يقل ورفع الراء ، لأن القراءة الأخرى بالفتح ، لأنها حركة بناء ، فلا يد من الإخلال بلحدى العبارتين ، وقوله : وذو جلا : أى ذوجلاء بالمد ، أى انكشاف وظهور ، ويروى بفتح الجيم وكسرها ، وذو جلا : ليس برمز ، وكذا قوله في آخر آل عمران ، وذو ملا ، لأن الواو فاصلة ، ولا تجعل الواو في ذلك كالواو في : وحكم صحاب ، على ما تقدم في شرح الخطبة .

٥١٠ - [وَفَعَرُ أَتَيْتُمْ مِنْ رَبِّا وَأَتَيْتُمْ هُنَا (دَ) أَرَا وَجَمَّا لَيْسَ إِلَّا مُبْجَلًا]

(أَتَيْتُمْ مِنْ رَبِّا) .

في سورة الروم وهنا :

(إِذَا سَأَلْتُمْ مَا آتَيْتُمْ) .

فالقصر بمعنى فعلتم ، والمذموم أعطيتم ، وفي دار ضمير يعود على ، وقصر أنيتم ووجهها : تمييز أو حال أو مفعول ، فعل مضمر كما تقدم في قوله : وجهها على الأصل أقبلًا ، واسم ليس : ضمير يعود إلى الوجه ، والمبجل : الموقر ، ينشئ على قراءة القصر ، خلافاً لمن عابها ، وقرأت في حاشية النسخة المقررة على الناظم رحمه الله : إنما قال : ليس إلا مبجلاً ، لأن قصره من باب الهجاء ، لا من باب الإعطاء ، وإنما يتضح بتبجيده مع تفسير سلمتم بالإخلاص من الملة والخصام ، من قوله سبحانه :
(مُسَلِّمَةٌ لِأَشِيَّةٍ فِيهَا) .

أى سالمة ، والله أعلم ،

٥١١ - [مَعَا قَدَرُ حَرْكٍ (مِنْ) (حَبَابٍ) وَحَيْثُ جَا

يُغَمُّ تَمَسُّوهُنَّ وَامْدُدْهُ (شُ) لَشَلًا]

قدر مفعول حرك ، ومعاً : حال مقدمة أى حرك قدر ، وقدر معاً ، أى : أتم ، اثنان ، وهما قوله تعالى :
(عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْقَتْرِ قَدَرُهُ) .

ويعنى بالتحريك : فتح الدال ، لأنه مطلق ، وقراءة الباقيين بإسكانها ، وهما : لغتان ، وقوله : من صحاب يتلحن بمحذوف ذلك المحذوف : حال من فاعل حرك ، أو مفعوله ، أى آخذ آله ، أو مأخوذاً من صحاب ، أى منقولاً عن جماعة لغات ، معروفة صحيحة لبعض ، وتمسوهن : فاعل جاء ، أى حيث جاء لفظ
(تَمَسُّوهُنَّ) .

وهو في موضعين هنا ، وثالث في الأحزاب^(١) يضم حزة والكسائي تاءه ، ويمدان الميم ، فيصير - تماسوهن - من فاعلت بمعنى فعلت ، أو هو على بابيه والمراد به الجماع على القراءتين ، لم يختلف في ذلك ، وإن اختلف في معنى : لامتسم ، ولستسم في سورة النساء والمائدة ، على ما يأتي ، والشلل : الخليفة ، وهو رمز ، ولهذا لم يوهم أنه تقييد للقراءة ، وإن كان فيها تشديد في السين ، لأنه لا يقيد إلا بالألفاظ الواضحة ، لا بالألفاظ المشككة المعنى ، والله أعلم :

٥١٢ - [وَصِيَّةَ ارْفَعْ (مَنْ) فَنَوْ (حِرْمِيَّةَ رِ) ضَى

وَيَبْصُطُ عَنْهُمْ عَهْدٌ قُنْبُلٍ آعَتَلًا]

وصية : مفعول ارفع ، والماء في حرميه تعود إلى لفظ وصية ، أو إلى الرفع الدال عليه ارفع ، وصفو ، مبتدا ، ورضى خبره ، أراد - وصية لأزواجهم - رفعها على أنها خبر مبتدا محذوف ، أى أمرهم وصية ، أو على حذف مضاف قبلها ، أى : أهل وصية ، أو ذؤو وصية ، أو قبل المبتدا ، أى وحكم الذين يعوفون وصية أو هى مبتدا خبرها محذوف قبلها ، أى عليهم وصية ، والنصب على المفعول المطلق ، وهو المصدر : أى بوصون وصية ، وقرأ هؤلاء إلا قنبلاً

(وَاللَّهُ يَبْضُغُ وَيَنْبُسُ).

بالصاد ، والباقون بالسين على ما ذكره في البيت الآتي ، والكلام في وجه القراءتين ، نحو ما تقدم في الصراط وقوله : ويبيض مبتدا ، واعتلا خبره ، أي اعتلا عن المذكورين غير قبل ، وحسن قوله اعتلا أن الصاد من حروف لاستعلاء ، بخلاف السين ، ومن خالف جمع بين اللغتين ، والله أعلم .

٥١٣ - [وَبِالسَّيْنِ يَأْتِيهِمْ فِي الْخَلْقِ بَصْطَةٌ وَقُلْ فِيهِمَا الْوَجْهَانِ قَوْلًا مُوصَلًا
(فِي الْخَلْقِ بَصْطَةٌ) .

مبتدا محذوف الخبر ، أي يقرؤه المذكورون بالصاد أيضا ، أي و :
(بَصْطَةٌ) .

في الأعراف^(١) كذلك ، ولا خلاف في :
(بَصْطَةٌ) .

في البقرة أنه بالسين ، وهو :

(وَزَادَهُ بَصْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجَنَمِ)^(٢) .

إلا ما رواه مكي وغيره من أنه قد جاء عن نافع والكسائي في بعض الطرق بالصاد ، وروى عن خلاد وابن ذكوان في - يبيض - و - بصطة - الوجهان ، الصاد والسين ، ومعنى موصلا منقولا إلينا ، وذكر في التيسير الخلاف عن خلاد فيهما ، قال وروى النقاش عن الأخفش هنا بالسين ، وفي الأعراف بالصاد ، وقال في غير التيسير : ورأيت ابن داود قد رواهما عن أبي سهل عن ابن السفر عن الأخفش بالسين ، وقرأتهما على أبي الفتح وأبي الحسن جميعا بالصاد ، ولم يذكر مكي عن خلاد غير السين ، وعن ابن ذكوان غير الصاد ، قال وروى عن حفص السين والصاد فيهما ، وبالوجهين قرأت لحفص

٥١٤ - [يُضَاعِفُهُ أَرْفَعُ فِي الْحَدِيدِ وَهَهُنَا (سَمَاءُ) كَرُّهُ وَالْعَيْنُ فِي الْكُلِّ مُتَلَا]

٥١٥ [(ك) مَا (د) أَرَّ وَأَقْصُرُ مَعَ مُضَعَفَةٍ وَقُلْ

عَسَيْتُمْ بِكَثْرِ السَّيْنِ حَيْثُ أَتَى (١) نَجَلًا]

يريد (مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ) .

هنا وفي سورة الحديد ، وجه الرفع الاستئناف ، أي فهو بضاعفه ، أو يكون معطوفا على يقرض ، ووجه النصب أنه جواب الاستفهام ، فنصب بأن مضمرة بعد الفاء ، وابن عامر وابن كثير : شددوا للعين في جميع هذا اللفظ كيفما دار ، وذلك معنى قوله : والعين في الكل ثقلا ، كما دار نحو :

(يَضَعُ لَهُمْ - يَضَعُ لَهَا - يُضَمُّهُ لَكُمْ) .
وكذا مضعفة في آل عمران ، في قوله :
(أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً) .

وهما لغتان : ضاعف ، وضعف واحد ، وعنى بقوله : واقصر حذف الألف ، والباقون بالمسد
وتخفيف العين :
(وَعَسَيْتُمْ) .

هنا وفي سورة القتال ، قراءة نافع بالكسر ، قال أبو بكر الإدفوى : هو لغة أهل الحجاز ، يكسرونها
مع المضمر خاصة ، والفتح هو الأصل ، وقال أبو علي وغيره : هما لغتان .
قلت : وباقي الأفعال الموازنة لعسى لا يختاف حاله مع المضمر ، نحو - أتي - و - أتيت - و - رمى - و - رميت -
وأثنى الذظم رحمه الله على رفع - فيضاعفه - بقوله سما شكره ، أى شكر العلماء له ، فهو من باب إضافة
المصدر إلى المفعول :

٥١٦ - [دِفَاعُ بِهَا وَالحِجِّ فَتَحَّ وَساكِنٌ
وَقَصْرُ (خُ) هُوصًا غَرْفَةً ضَمَّ (ذ) وِلاَ]
أراد (وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهِ النَّاسَ) .

هنا وفي سورة الحج ، والفتح في الدال ، والسكون في الفاء ، والقصر حذف الألف ، وهو مصدر دفع
ودفاع كذلك ، مثل كتبت كتابا ، أو مصدر دافع بمعنى دفع ، نحو - قاتلهم الله - أى قتلهم الله ، قال أبو ذؤيب
فجمع بين اللغتين :

ولقد حرصت بأن أدافع عنهم وإذا المنية أقبلت لاندفع
وأراد ذو فتح وقصر ، ولهذا توسط بينهما ، قوله وساكن ، فكأنه قال مفتوح ساكن مقصور وخصوصا
مصدر ، ويأتى الخلاف في :
(إِنْ اللَّهَ يُدَافِعُ) .
في سورة الحج :
(غَرْفَةً) .

بالفتح المصدر ، وبالضم المغروف ، وذو ولاء بالمداى : ذو نصرة للضم أى ضمه من هذه صفته ،
والله أعلم .

٥١٧ - [وَلَا بَيْعَ نَوْنُهُ وَلَا خَلَّةٌ وَلَا
شَفَاعَةَ وَارْتَمَهُنَّ (ذ) ا (ل) سَوْدَ تَلَا]
أى متأسيا بمن سبق ، والكلام فيهن كما سبق في

(فَلَا رَفَتْ وَلَا فُسُوقَ) .

غير أن الرفع هنا في الثلاث ، وثم في اثنتين ، والذين رفعوا هنا ففتحوا ثم ، وبالعكس ، والذي هنا خبر محض ، وثم نفى بمعنى النهى والله أعلم :

٥١٨ - وَلَا لَفَوْا لَا تَأْتِيهِمْ لَا بَيْنَ مَعَ وَلَا خِلَالَ إِبْرَاهِيمَ وَالطَّوْرِ وَصَلَا [

أى : وكذلك الخلاف في :

(لَا لَفَوْا فِيهَا وَلَا تَأْتِيهِمْ) .

في سورة الطور ، و :

(لَا يَبْنَعُ فِيهِ وَلَا خِلَالَ) .

في سورة إبراهيم عليه السلام :

٥١٩ - [وَمَدَّ أَنَا فِي الْوَصْلِ مَعَ ضَمِّ هَمْزَةٍ وَفَتَحَ (أ) نَى وَأُخْلِفَ فِي السَّكَنِ (ب) جَلَا]

يريد (أنا أخى - أنا أقل منك مالا - إن أنا إلا نذير) .

كلهم ثبت بالألف في الوقف ، وأثبتها في الوصل نافع وحده ، وحذفها في الرصل هو الفصح ، وقال الإدفعي : وإثباتها لغة بعض بني قيس وربيعة ، قال الأعشى : فكيف أنا وانتحالي القوافيا . وقال الآخر : أنا سيف العشرة فاعرفوني .

وخص نافع بالإثبات ما بعده همزة مضمومة أو مفتوحة ، وفيما بعده همزة مكسورة خلاف عن قالون ، والمشهور عنه الحذف ، وهو ثلاثة مواضع في : الأعراف ، والشعراء ، والأحقاف ، ولا خلاف في قصر نحو (أنا خير منه^(١)) والله أعلم .

٥٢٠ - [وَلَنُشْرِهَا (ذ) الْ وَبِالْراءِ غَيْرُهُمْ وَصِلَ يَتَسَنَّهُ دُونَ هَاءِ (ش) مَرَدَلَا]

ننشرها بالزاي ، من النشر ، وهو : الرفع ، يعنى تركيب العظام بعضها على بعض ، وذلك معناه واضح بين ، من ذكت النار : أى اشتعلت ، أو من : ذكا الطيب إذا فاح ، - و - ننشرها - بالراء : نخبها ، من أنشر الله الموتى ، أى : أحياهم ، فهو موافق لقوله تعالى :

(قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ . قُلْ يُحْيِيهَا^(٢)) .

ويقال راء بالهمز كسائر الحروف من نحو : ياء ، وحاء ، وطاء ، وفاء ، وهاء ، وأخواتها التى على صورتها خطأ ، وأما التى على صورة الزاي فآخر اسمها ياء في اللغة الفصيحة ، وهى الزاي :

فإن قلت : من أين يعلم من نظم هذا البيت أن القراءة الأولى بالزاي المنقوطة ؟ قلت : من جهة أنه بين

قراءة الباقيين بالراء المهملة، وقد لفظ بالأولى ، ولا يمكن أن يصحف الراء إلا بالزاي ، إذ ليس لنا حرف على صورتها في الخط غيرها .

فإن قلت : فلماذا أن يقول : لعله ابتداء الكلمة بالمهملة ، ثم قال : وبالزاي غيرهم ، يعنى : المنقوطة ؟ قلت : قد تقدم جواب هذا ، وهو : أنه اعتمد في ذلك على ما هو الأنصح في لغة الزاي ، ولهذا استغنى الأمير أبو نصر بن ماكولا في كتاب « الإكمال » في ضبط الأسماء بلفظ الزاي والراء ، ولا يقيد بتقط ولا إهمال للمغايرة بينهما في الخط ، وغيره من المصنفين ، وغيره من المصنفين يقيد ذلك زيادة في البيان .

قوله : وصل - يتسنه - أى إذا وصلت بما بعدها فاحذف الماء لحمزة والكسائي دون غيرهما ، وأما في الوقف فثبتته للجميع . لثبوتها في رسم المصحف ، ووجه حذفها في الوصل أنها هاء السكت ، وهذا حكمها ، ووجه إثباتها في الوصل أنه وصل بنية الوقف ، إن قلنا : إنها للسكت ، أو يقال : هي من أصل الكلمة وسكنت للجزم ومعنى لم يتسنه . لم تغيره السنهات ، وأصل سنة سنة ، فنهى من يصغرها على ذلك ، فيقول : سنية ، ويقولون سانهت ، وفي الجمع سنهات ، ومنهم من يقول : سانهت ، وسنية وسنوات ، فلا يأتي بالماء ، فقرأه الحذف من هذه اللغة وقراءة الإثبات من اللغة الأولى ، والشمر دل : الخفيف ، وهو حال من يتسنه ، لأنه خف بحذف الماء والشمر دل : أيضا الكريم ، فيكون حالا من للضمير المرفوع في صل ، والله أعلم :

٥٢١ - [وَالْوَصْلُ قَالَ أَعْلَمْ مَعَ الْجَزْمِ (ش) أَوْجَعُ

قَصُرْهُنَّ ضَمُّ الصَّادِ بِالْكَسْرِ (فُ) صِلَاً]

قال أعلم : مبتدا ، وشافع خبره ، أى هو ذو شفع بالوصل مع الجزم ، أى جمع بين همزة الوصل مع إسكان آخره على أنه فعل أمر ، أو يكون معنى شافع من الشفع بمعنى الزيادة ، لأنه زاد على ما تقدم من أفعال الأمر ، نحو :

(فَأَنْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ ^(١) - وَأَنْظُرْ إِلَى حَارِكِ ^(٢) - وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ ^(٣)) .

أى أعلم بما عاينت قدرة الله على ما لم تعين ، والأمر له هو : الله تعالى ، ويجوز أن يكون هو أمرا نفسه ، كما قال مجيم :

• غميرة ودع إن تجهزت غاديا •

فيكون موافقا لقراءة الجماعة بالإخبار عن نفسه ، فهو بهمزة القطع والرفع :

فإن قلت : من أين يلزم إذا كانت همزة قطع أن تكون مفتوحة لامضمومة :

قلت : لأنه فعل أمر ، من ثلاثي ، فهمزة قطعه بالفتح ، سواء وقف على قال ، أو وصلها بها ، ومن قرأ بالأمر ووقف على قال : ابتداء بهمزة مكسورة ، وكان ينبغي أن يبين ذلك كما بين الضم في لفظ :

(اشدُّدْ) .

في سورة طه^(١) فقال : وضم في ابتدا غيره ، ولو بينه لأخذ ضده ، وهو الفتح لقراءة الباقيين ، وعن بالوصل الإتيان بهمة الوصل ، وجعل آخر علم مجزوما ، ليؤخذ ضد الجزم عنده ، وهو الرفع للقراءة الأخرى ولو لفظ موضع الجزم بالسكون للزم أن تكون القراءة الأخرى بالفتح ، وقد نظمت بدل هذا البيت ضاماً إليه البيت الذي فيه خلف ربوة في يبين يتضمنان إيضاح القراءتين في : قال اعلم ، ويتأخر بيت وجزءاً بعدهما ، ولا يضر ذلك ، فإن ربوة مقدمة في الفلاوة على أكلها ، فقلت :

وصل همز قال اعلم مع الجزم وابتد بكسر شفا واكسر فصرهن فيصلا
وضم لهاق وافصحوا ضم ربوة صلى الراهن والمؤمنين نذكلا

وصرهن بالضم والكسر لغتان ، ومعناه : الإمالة والتقطيع ، يقال صار به يصيره ويصوره في المعنيين ، وقيل الكسر للتقطع ، والضم للإمالة ، وقوله فصلا . أى بين معنى الضم بقراءة الكسر ، لأن الكسر متمم للقطع عند بعضهم ، والضم يحتمل التقطيع والإمالة ، والله أعلم :

٥٢٢ - [وَجُزْءٌ ۖ وَجُزْءٌ ۖ ضَمَّ الْإِسْكَانَ (ص) ف وَحَدَّ

نَمَّا أَكَلَهَا (ذ) كَرَا وَفِي الْغَيْرِ (ذ) وَ (ح) لَا]

أى وجزء المنصوب وغير المنصوب ، وإنما قدم ذكر المنصوب لأنه هو الذى في سورة البقرة في قوله تعالى (ثُمَّ اجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْأً^(٢)) . فكان هو الأصل ، وأتبعه ما ليس بمنصوب نحو : (جُزْءٌ مَّقْسُومٌ^(٣)) .

وإنما حافظ على لفظ المنصوب هنا دون صراط ، وقران ، وبيوت ، كما تقدم ، لأنه اكتفى في تلك بضبطها بدخول لام التعريف فيها وخلوها منها ، واجتزأ هنا بتعداد اللفظين المختلفين خطأ لما لم تأت لام التعريف في واحدة منهما ، فهو مثل - شئ - و - شيئاً - وقد تقدم البحث فيه في باب نقل الحركة : وقوله : صف ، أى اذكره ، أى صف ضم الإسكان فيهما ، وقد سبق أن مثل هذا فيه لغتان : الضم والإسكان ، وقوله حينما أكلها أى حينما أكلها موجود ، فصنف ضم إسكانه أيضاً للادلل الدال من ذكرى ، نحو : (فَأَتَتْ أَكُلَهَا ضِعْفَيْنِ^(٤) - أَكُلَهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا^(٥) - وَذِكْرَى^(٦)) .

مصدر من معنى صف ، لأن الواصف ذاكر ، أو يكون في موضع الحال ، أى صف ذاكراً ، أو مذكراً أو لأجل الذكرى ، أو هذه ذكرى . وقوله : وفي الغير ، يعنى في غير أكلها ، مما هو من لفظه ، إلا أنه لم يصف إلى ضمير المؤنث نحو :

(٢) سورة البقرة ، آية : ٢٦٠

(٤) سورة البقرة ، آية : ٢٦٥

(٦) سورة الشعراء ، آية : ٢٠٩

(١) آية : ٣١ .

(٣) سورة الحجر ، آية : ٤٤

(٥) سورة الرعد ، آية : ٣٥

(أَكُلِ خَطِيءٌ - مُخْتَلِفًا أَكُلُهُ^(١) - وَنُفَضِّلُ بِنْفَضَهَا عَلَى بِنْفَضِ فِي الْأَكْلِ^(٢)).

زاد معهم أبو عمرو : على الضم خلفه هذا وثقل ما فيه ضمير المؤنث ، وذوحلا : خبر مبتدأ محذوف يتعلق به في الغير : أى والضم في غير ذلك ذوحلا ، أى صاحب زينة وحلية ، والله أعلم :

٥٢٣ - [وَفِي رُبُوعٍ فِي الْمُؤْمِنِينَ وَهَهُنَا

عَلَى فَتَحِ ضَمٍّ الرَّاءِ (نَ) يَنْهَتْ (كُ) - فَلَآ]

يريد قوله :

(كَمَثَلِ جَفَّةٍ بِرَبُوعٍ^(٣) - وَأَوَيْتَاهُمَا إِلَى رُبُوعٍ^(٤)).

والفتح والضم في الراء لثنتان ، ويقال أيضاً بكسر الراء ، وكفلا جمع كافل ، وهو الضامن والذي يصول غيره ، وكفى به عن طالب العلم وخدومه :

٥٢٤ - [وَفِي الْوَصْلِ لِلْبَرْزَى شَدْدٌ تَيَمُّمُوا وَتَاءٌ تَوَقَّى فِي النَّسَاءِ عَقَهُ نُجْمِلَا]

بجملنا حال من الضمير في شدد ، أو من الهاء في عنه ، وهو من أجل : إذا أتى بالجمعيل : وقوله : في الوصل لأن قراءة البرزى هذه ، لا يمكن في الوقف ، لأنه يشدد التاء في أوائل هذه الكلم الآتى ذكرها ، والحرف المشدد محدود حرفين ، أولها ساكن ، والابتداء بساكن غير مقدور عليه ، فخص التشديد بحالة الوصل لتفصل التاء بما قبلها ، وهذا التشديد إنما هو إدغام تاء في مثلها ، لأن هذه المواضع التي وقع التشديد في أوائلها هي أفعال مضارعة ، أولها تاء المضارعة ، ثم التاء التي من نفس الكلمة ، فأدغم البرزى الأولى في الثانية ، وغيره حذف إحدى التائين تخفيفاً ، ثم هذه التاءات على ثلاثة أقسام ، منها ما قبله متحرك ، كالذى في النساء :

(إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ^(٥)).

ومنها ما قبله حرف مد ، مثل :

(وَلَا تَيَمُّمُوا الْخَبِيثَ^(٦)).

فالتشديد في هذين القسمين سائغ ، إذ لم يجتمع ساكنان على غير أحدهما ، فإن :

(وَلَا تَيَمُّمُوا - مثل - دَابَّةٌ).

فتعد الألف لذلك ، والقسم الثالث ما قبله ساكن صحيح ، نحو :

(هَلْ تَرَبُّصُونَ^(٧)).

فهذا في إدغامه جمع بين الساكنين على غير أحدهما ، وميبأى الكلام عليه ، ومن المصنفين من يذكر هذه التاءات في باب الإدغام ، وهذا التشديد وارد في أحد وثلاثين موضعاً ، بلا خلافت عن البرزى ، وله موضعان

(٢) سورة الرعد ، آية : ٨

(٤) سورة الرعد ، آية : ٥٠

(٧) سورة التوبة ، آية : ٥٢

(٦) سورة البقرة ، آية : ٢٦٧

(١) سورة الرعد ، آية : ١٤١

(٣) سورة البقرة ، آية : ٢٦٥

(٥) آية : ٩٧

مختلف عنه فيما ، سيذكرها بعد الفراغ من المتفق عليه له ، وقد قال مكي في التبصرة : وقد روى عن البزى أنه شدد هذا ، وما كان مثله في جميع القرآن : قال : والمعول عليه هذه المواضع بعينها ، وقد ذكر الناظم منها في هذا البيت موضعين ، ثم أخذ في ذكر الباقي فقال :

٥٢٥ - [وَفِي آلِ عِمْرَانَ لَهُ لَا تَفَرَّقُوا وَالْأَنْعَامُ فِيهَا فَفَرَّقَ مُثَلًّا]

يريد (وَلَا تَفَرَّقُوا وَإِذْ كَرَّمَا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ^(١) - فَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ^(٢)) .

ولفظ به على صفة قراءة البزى له بالتشديد ، ولم يلفظ بغيره على ذلك ، إلا قوله :

(لِتَعَارَفُوا) .

وهو ممكن قراءته على رواية البزى وعلى غيرها ، وفاهل مثلاً : ضمير عائد على البزى ، يعني مثله : أى أحضره لك وأظهره ، ولا تفرقوا : مثل ولا تيمموا ، والتاء في تفرق بعد متحرك ، فكل هذا تشديده مستقيم

٥٢٦ - [وَعِنْدَ الْعُقُودِ التَّاءُ فِي لَا تَعَاوَنُوا وَيَرْوِي ثَلَاثًا فِي تَلَقَّفُ مُثَلًّا]

مثلاً جمع مائل ، من قولهم : مثل بين يديه ، إذا قام ، وهو نعت ، ثلاثاً : أى روى التشديد في ثلاث متشخصات من لفظ تلقف ، وذلك في الأعراف ، وطه ، والشعراء ، وكلها بعد متحرك ، ولا تعاونوا مثل ولا تيمموا ،

٥٢٧ - [تَنْزَلُ عَنْهُ أَرْبَعٌ وَتَفَاصِرُونَ نَ نَارًا تَلْفُئُ إِذْ تَلْقَوْنَ هَٰذَا]

في الحجر (مَا نُزِّلُ الْمَلَائِكَةُ ^(٣)) .

وفي الشعراء موضعان :

(عَلَىٰ مَنْ تَنْزَلُ الشَّيَاطِينُ . تَنْزَلُ ^(٤)) .

وفي القدر من :

(أَلْفِ شَهْرٍ تَنْزَلُ ^(٥)) .

وفي الصفات :

(مَا آتَاكُمْ لَا تَفَاصِرُونَ ^(٦)) .

فالذى في الحجر :

(وَمَا لَكُمْ لَا تَفَاصِرُونَ ^(٧)) .

(٣) سورة الحجر ، آية : ٨

(٦) آية : ٢٥

(٢) سورة الأنعام ، آية : ١٥٣

(٥) آية : ٦ و ٥

(١) سورة آل عمران ، آية : ١٠٣

(٤) آية : ٢٢١ و ٢٢٢

(٧) آية : ٢٥

مثل : ولا تهمموا ، والثاني من نزل في الشعراء بعد مقحرك ، فتشديد هذه الثلاثة جيدة ، وأما الأول في الشعراء ، والذي في القدر :

(نَارًا تَلْظَى ^(١)) - و - إِذْ تَلَقَّوْنَهُ ^(٢)) .

فمنع ذلك فيها ، لأنها بعد ساكن ، قال مكي : وقوع الإدغام في هذا قبيح صعب ، ولا يجيزه جميع النحويين ، إذ لا يجوز المد في الساكن الذي قبل المشدد . قال : وقد قال بعض القراء فيه : إنه إخفاء ، وليس بإدغام ، وهذا أسهل قليلا من الإدغام ، لأن الإخفاء لا تشديد فيه :

٥٢٨ - [تَسْكَلُمُ مَعَ حَرْفِي تَوَلَّوْا بِهَوْدِيهَا وَفِي نُورِهَا وَالْأُمْتَحَانِ وَبَعْدًا]
يريد (لَا تَسْكَلُمُ نَفْسُ ^(٣)) .

في هود وفيها : - تولوا - في موضعين أحدهما في أولها :

(فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ أَخَافُ ^(٤)) .

والآخر في قصة عاد وفي النور :

(فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ ^(٥)) .

وفي الممتحنة :

(أَنْ تَوَلَّوْهُمُ ^(٦)) .

فقوله : لا تسكلم : مثل - ولا تهمموا - والبواقي في إدغامها جمع بين ساكنين ، ثم قال : وبعد لا يعني لفظ - تولوا - جاء أيضا مشددا بعد حرف لا ، ثم ذكر مكانه فقال :

٥٢٩ - [فِي الْأَنْفَالِ أَيْضًا ثُمَّ فِيهَا تَنَازَعُوا تَبَرَّجْنَ فِي الْأَحْزَابِ مَعَ أَنْ تَبَدَّلَا]
يعني (وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ ^(٧)) .

وفي القرآن غير ذلك من لفظ تولوا ، ولم يشدد ، لأنه ماض نحو ما في سورة المائدة :

(فَإِنْ تَوَلَّوْا فَأَعْلَمُ أَنَّ مَا يُرِيدُ اللَّهُ ^(٨)) .

والذي في آل عمران :

(فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ ^(٩)) .

وكذا الذي في آخر براءة :

(٣) سورة هود ، آية : ١٠٥

(٦) آية : ٩

(٩) سورة آل عمران ، آية ٣٢

(٢) سورة النور ، آية : ١٥

(٥) آية : ٥٤

(٨) سورة المائدة ، آية : ٤٩

(١) سورة الليل ، آية : ١٤

(٤) آية ٣ و ٢٦

(٧) سورة الأنفال ، آية : ٢٠

(فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ^(١)).

يحتمل الوجهين ، ولكن لم يذكر في التاءات المشددة ، وفي الأنفال أيضا :

(وَلَا تَنَارَعُوا فَتَفْشَلُوا^(٢) - وَلَا تَبْرَحُوا^(٣)).

فهذه الثلاثة من قبيل - ولا يمموا - وأما :

(وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ^(٤)).

فن قبيل اجتماع الساكنين ، فهذه تسعة مواضع ، ثم ذكر العاشر فقال :

٥٣٠ - [وَفِي التَّوْبَةِ الْفُرَاءِ هَلْ تَرَبُّصُ نَ عَنْهُ وَجَعُ السَّاكِنِينَ هُنَا انْجَلَى]

قال الشيخ : وقوله وجع الساكنين ، أراد به : وجعنا للساكنين ، في النظم هنا انجلا ، أى انكشف وذهب لأن انقضاءه في النظم وقع هاهنا ، وهى ثمانية مواضع ، فذكرها ، وإن تولوا - فإن تولوا ، في هود ، وفي النور :

(فَإِنْ تَوَلَّوْا^(٥) - إِذْ تَلَقَّوْنَهُ^(٦) - عَلَى مَنْ تَنَزَّلَ^(٧) - نَارًا تَلْقَئُ^(٨) - شَهْرٍ تَنَزَّلَ^(٩) - هَلْ تَرَبُّصُونَ^(١٠)).

وبقى عليه اثنان -

(أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ^(١١) - أَنْ تُولُوهُمُ^(١٢)).

وذكرها غيره تسعة ، فأسقط - أن تبدل - وإنما هى عشرة . في هذا البيت واحدة ، وفي الذى قبله واحدة وفي كل واحدة من البيتين قبلهما أربعة ، وقد بينا كلا في موضعه .

قال : أو يكون قوله : هنا ، أى في هذه القراءة .

قلت : على هذا المعنى يحتمل أن يكون الناظم أشار إلى عسر هذه القراءة ، وعدم تحقق النطق بالتشديد مع وجود الساكن الصحيح قبل التاء ، كما أشار إلى ذلك في آخر باب الإدغام الكبير ، أى انكشف أمره ، وبأن عسره ، وظهر تعسره ، وعلى الوجه الأول يكون المعنى : أن المواضع التى يلزم من تشديدها الجمع بين الساكنين : قد ذكرت فيما تقدم ، وفرغ منها هنا ، وليس يفهم من ذلك أنه ذكرها مرتبة ، بل تفرق ذكرها في أثناء المواضع ، ولكلامه هذا فائدة جليلة ، سيأتى ذكرها بعد شرح بيتين آخرين ، ثم تم ذكر التاءات ، ولم يبق إلا ما هو بعد متحرك أو حر . مد ، فقال :

٥٣١ - [تَمَيِّزُ يَرْوَى مُمَّ حَرَفَ تَحْيَرُوا نَ عَنْهُ تَلْهَى قَبْلَهُ الْهَاءُ وَصَلًا]

- | | | |
|-----------------------------|-------------------------|--------------------------------|
| (١) سورة القوبة ، آية : ١٢٩ | (٢) الأنفال ، آية : ٤٦ | (٣) الأحزاب ، آية : ٣٣ |
| (٤) الأحزاب ، آية : ٥٢ . | (٥) آل عمران ، آية : ٢٠ | (٦) ٦ و ٧ و ٨ و ٩) سبق تخريجها |
| (١٠) سورة التوبة ، آية : ٥٢ | (١١) سبق تخريجها | (١٢) سورة الممتحنة ، آية : ٩ |

يعنى (تَسْكَادُ تَمَيِّزُ^(١) - أَلَا تَحْجِرُونَ^(٢) - فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى^(٣)).

ولا يمنع تشديد التاء من صلة الهاء في عنه بواو على أصله ، بل يصل ويشدد ، فيقع التشديد بعد حرف مد هو الواو ، فيبقى مثل - ولا تيمموا - فهذا معنى قوله : قبله الهاء وصلاً ، أى وصل الهاء بواو ، وتمم الناظم البيت بذلك زيادة في البيان خوفاً من ترك الفطن لذلك ، كما أنه يترك الصلة في نحو - لعلمه الذين - ويستظهر بقول الناظم : ولم يصلوا : ها مضمر قبل ساكن ، وقد تقدم الفرق بينهما في سورة أم القرآن ، في شرح قوله ومن دون وصل ضم : ها قبل ساكن ، وفي أول باب هاء الكناية ، وقد ذكر مكى - عنه تلهى - في جملة ما قبله حرف مد ، وأولا الصلة لعه في جملة ما قبله متحرك ، والله أعلم .

٥٣٢ - وَفِي الْحُجُرَاتِ التَّاءُ فِي لِتَعَارَفُوا وَبَعْدَ وَلَا حَرْفَانِ مِنْ قَبْلِهِ جَلَا
يريد قوله تعالى :

(وَلَا تَجَسَّسُوا - وَلَا تَنَابَرُوا^(٤)).

فهذان موضعان كل واحد منهما بعد لفظ ولا ، وهما من قبل قوله - وقبائل لتعارفوا - والكل في سورة الحجرات ، وقوله : جلا ليس برمز لورش ، فهو موهم ذلك ، فإن جميع الآيات يقيد فيها بأنها عنه أولاً ، وىروى : فيفهم عود ذلك إلى البزى ، وكل بيت خلا من شئ من ذلك لم يكن فيه مايوهم رمزا ، لأنه مجرد تعداد المواضع ، فيكون القيد فيما بعدها شاملا للجميع ، كقوله : تكلم في الأنفال البيتين ، فإن الجميع تقيد بقوله في البيت الآخر :

(هَلْ تَرَبَّصُونَ^(٥)).

عنه ، فإن قلت : فهذا البيت أيضا قد تقيد في البيت بعده من قوله عنه على وجهين ؟ قلت : تكون الهاء في عنه عائدة على مدلول جلا ، فالإيهام باق بحاله ، بخلاف ما تقدم فإنه لم يسبقه مايوهم الرمز به ، والضهير في جلا لقوله :

(لِتَعَارَفُوا^(٦)).

أى كشف عن الحرفين اللذين قبله ، بدلالته عليهما ، فهذا آخر الكلمات المعدودة : أحداً وثلاثين ، المشددة للبزى بلا خلاف ، منها سبعة بعد متحرك ، وأربعة عشر بعد حرف مد ، وعشرة بعد ساكن صحيح ، والذي قبله حرف مد منه واحد بعد الواو ، وهو - عنه تلهى - وثلاثة عشر بعد الألف ، ثم ذكر له موضعين آخرين اختلف عنه فيهما ، فقال :

٥٣٣ - [وَكُنْتُمْ تَكْفُرُونَ الَّذِي مَعَ تَفَكَّهُوْنَ نَ عَنْهُ عَلَى وَجْهَيْنِ فَأَفْهَمَ مُحْصَلًا]

(٣) سورة عبس ، آية ١٠

(٢) سورة ن ، آية : ٣٨

(١) سورة تبارك ، آية : ٨

(٦) سورة الحجرات ، آية : ١٣

(٥) سبق تحريجها

(٤) سورة الحجرات ، آية : ١٢

يعنى (وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ) .

فى آل عمران^(١) :

(فَقُلْتُمْ: تَفَكَّهُونَ) .

فى الواقعة^(٢) ، ويصل الميم قبل ذلك كما تقدم فى :

(عَنْهُ تَلَّهَى^(٣)) .

فبقى مع قبيل - ولا يميموا :

فإن قلت : لم ينص الناظم على صلة الميم ، قلت : لاجابة إلى ذلك ، فإنه معلوم من موضعه ، ولو لم ينص على صلة :

(عَنْهُ تَلَّهَى^(٤)) .

لما احتيج إلى ذلك كما سبق ، ولهذا لم يذكر فى التيسير صلة شيء من ذلك اتكالا على ما علم من مذهبه ، ومن المشتغلين بهذه القصيدة من يظن أنه لاصلة فى الميمين ، لعدم نص الناظم عليها ، وذلك وهم منه ، والناظم وإن لم يصرح بالصلة ، فقد كنى عن ذلك بطريق لطيف ، لمن كان له لب وفهم مستقيم ، وذلك أنه لو لم تكن هنا صلة لأدى التشديد إلى جمع الساكنين على غير حدهما ، وقد قال الناظم فيما قبل . وجمع الساكنين هنا انجلا . وكان من هذه العبارة وجود الصلة فى هذه الميم ، تصديقا لقوله إن اجتماع الساكنين قد انقضى عند قوله :

(قُلْ هَلْ تَرَبُّصُونَ^(٥)) .

وما أدرى ماوجه الخلاف فى تشديد هاتين التائين ، وليت الخلاف كان عند وجود الساكنين ، وإلى مثل هذه الدقائق والمعانى أشار بقوله : • فافهم محصلا • أى فى حال تحصيل واشتغال ، وبجث وسؤال ، لافى حال كلال وملال ، وعدم احتفال والحمد لله على كل حال :

٥٣٤ - [نِعِمَّا مَعَاً فى الذُّونِ فَتَحَّ (ك) مَا (ش)فَا

وَإِخْمَاءَ كَسَّرِ الْعَيْنِ (ص) يَخَ (ي) لَ (ح) لَ]

معا : يعنى هنا وفى النساء فالذى هنا - إن تبدوا الصدقات فنعما هى - والذى فى سورة النساء - إن الله نعماء يعظكم به - وكذلك حيث ذكر الناظم معا ، فإن معناه أن هذا الحرف فى موضعين : أحدهما أو كلاهما فى هذه الصورة ، كما قال : معا ، قد حرك ، فإن كان الحرف فى أكثر من موضعين ، لم يقل معا ؛ بل يقول : حيث أتى ، أو جميعا ، أو الكل ، ونحو ذلك ، ولو قال : معا فى الزائد على الاثنین لكان سائغا فى اللغة ، وقد سبق تقريره فى باب الهمز المفرد ، ولكنه فرق بين المعنيين بذلك ، وليس يحتم أن يقول معا فى موضعى الخلاف ، بل قد يأتى بعبارة أخرى ، نحو قوله : وفى لام الله الأخيرين حذفها :

(٣) سورة عبس ، آية ١٠

(٢) آية : ٦٥

(١) آية : ١٤٣

(٤) سورة التوبة ، آية ٥٢

(عَسَيْتُمْ).

بكسر السين حيث أتى انجلا ، وهو في موضعين فقط ، كما مر ذكره ، فإن كان الخلاف في موضعين لكلمة واحدة ، وتلك الكلمة قد جاءت على أحد الوجهين في موضع ثالث بلا خلاف ، لم يقل فيه معا ، لأنه لا يلهم من ذلك موضع الخلاف من موضع الاتفاق ، بل ينص على موضعى الخلاف ، كقوله وكسرك :
(سُخِرَ بًا).

بها وبصادها ، لأن الكلمة قد جاءت أيضا في الزخرف ، ولكنها مضمومة بلا خلاف ، واعلم أن :
(نِعِمَّا).

كلمتان كتبنا متصلتين ، والتقى المثلان ، فأدغمت الميم في الميم ، واتفق القراء على الإدغام موافقة لخط المصحف ، فإنهما كتبنا بميم واحدة ، وهذا موضع اتفق عليه من باب الإدغام الكبير ، لأن الميم من نعم متحركة مفتوحة ، وقد أدغمت في الميم من ما الداخلة هليها ، وكان الأصل نعم ما ، كما تقول بثس ما ، ولما أريد الإدغام لم يمكن مع سكن العين قبلها : فكسرت ، فن القراء من أشبع الكسر في الموضعين معا ، وهم : ابن كثير وورش وحفص ، وكل من فتح النون ، ومنهم من أخفى الكسر واختلسه تنبها على أن أصل هذه العين السكون وهم : أبو عمرو ، وقالون وأبو بكر . وما أحسن ما عبر عنهم الناظم بقوله * صيغ به حلا * . وباقي القراء ، وهم : ابن عامر وحزة والكسائي فتحوا النون وكسروا العين ، وهذه هي اللغة الأصلية في هذا الفعل ، كحمد وعلم ، ثم سكن عينه تخفيفا لكثرة استعماله ، ونقلت كسرة العين إلى النون فصارت هذه هي أفصح اللغات فيه ، كما قال تعالى في موضع لا يتصل به ما :

(نِعْمَ الْعَبْدُ^(١)).

فلما اتصلت به ماوجب الإدغام لأجل الخط ، ولزم كسر العين لأجل الساكنين ، بقيت كسرة النون على حالها ، ومن فتحها عدل عن اللغة الأصلية ليأتي بالكسر الأصلي للعين ، ولا يحتاج إلى كسر لالتقاء الساكنين ، ويجوز أيضا في اللغة أن يقال في نعم المجردة عن كلمة ، ما : نعم بكسر النون والعين ، ونعم بفتح النون وسكون العين ، نص على ذلك أبو جعفر النحاس وغيره ، وقد ذكر بعض المصنفين في القراءات إسكان العين مع الإدغام ، وذلك غير مستقيم في التحقيق ، ونسبه صاحب العيسير إلى من حكى لهم الإخفاء هنا ، فقال : قالون وأبو بكر وأبو عمرو بكسر النون ، وإخفاء حركة العين ، ويجوز إسكانها ، وبذلك ورد النص عنهم ، والأول أقيس :

قلت : ولم يعرج الناظم على هذه الرواية ، وترك ذكرها كما ترك ذكر نظيرها في :

(لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ^(٢)).

كما يأتي ، وأصاب في ذلك ، قال مكى في التبصرة ، وقد ذكر عنهم الإسكان ، وليس بالجائز ، وروى

عنهم الاختلاس ، وهو حسن قريب من الإخفاء ، وقال في الكشف : روى عن أهل الإخفاء الاختلاس ، وهو حسن ، وروى الإسكان للعين ، وليس بشيء ، ولا قرأت به ، لأن فيهما جمعاً بين ساكنين ، ليس الأول حرف مد ولين ، وذلك غير جائز عند أحد من النحويين ، وقال أبو علي : من قرأ (فَنِعْمًا) .

بسكون العين لم يكن قوله مستقيماً عند النحويين ، لأنه جمع بين ساكنين : الأول منهما ليس بمد ولين ، وقد أُنشد سيبويه شعراً قد اجتمع فيه الساكنان على حد ما اجتمعاً في نهما ، وأنكره أصحابه ، قال : ولعل أبا عمرو أخفا ذلك كأخذه بالإخفاء في نحو : (بَارِكُكُمْ - و - بِأَمْرِكُمْ) .

فظن السامع الإخفاء إسكاناً للطف ذلك في السمع ، وخفائه ، وقال أبو جعفر النحاس ، فأما الذي حكى عن أبي عمرو ونافع من إسكان العين لمحل :

حكى عن محمد بن يزيد أنه قال : أما إسكان العين والميم مشددة ، فلا يقدر عليه أحد أن ينطق به ، وإنما يروم الجمع بين ساكنين ، ويحرك ، ولا يابيه : أى لا ينتبه للتحريك ، ولا يلفظ به .

وقد اختار قراءة الإسكان الإمام أبو عبيد : القاسم بن سلام ، وهو من عجيب اختياراته ، فذكر قراءة الإسكان في كتابه أولاً ، ثم ذكر قراءة فتح النون وكسر العين ، ثم قال : وبالقراءة الأولى قرأت ، لأنها فيما يروى : لغة النبي صلى الله عليه وسلم حين قال لعمر بن العاص :

« نِعِمَّا الْمَالُ الصَّالِحُ لِلرَّجُلِ الصَّالِحِ » .

قال : هكذا يروى عنه صلى الله عليه وسلم على هذا اللفظ ، قال : ثم أصل الكلمة أيضاً إنما هي : نعم زيدت فيها ما ، وإنما قرأ تلك القراءة الأخرى من قرأها لكراهة أن يجمعوا بين ساكنين : العين والميم فحركوا العين ، قال : وهو مذهب حسن في العربية ، ولكنه على خلاف الحديث والأصل جميعاً :

قال أبو إسحاق الزجاج بعد ذكره كلام أبي عبيد : ولا أحسب أصحاب الحديث هبطوا هذا ، ولا هذه القراءة عند البصريين النحويين جائزة ألبتة ، لأن فيها الجمع بين ساكنين مع غير حرف مد ولا لين .

قلت : صدق أبو إسحاق ، فكما قيل عن روى قراءة الإسكان : إنه سمع الإخفاء فلم يضبط ، كذلك القول في رواية الحديث ، بل أولى ، لكثرة ما يقع في الأحاديث من الروايات ، على خلاف فصيح اللغة ، وقد أخرج هذا الحديث الحاكم في كتابه المستدرک ، وقال في آخره ، يعنى بفتح النون وكسر العين : هذا حديث صحيح . قلت والحديث بنامه مذكور في ترجمة عمرو بن العاص في تاريخنا الشامى وغيره ، والباء في المال زائدة مثلها في (وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا^(٣)) والله أعلم .

٥٣٥ - [وَبَا وَنُكَمَّرُ (ع) ن (كِ) رَامِر وَجَزْمُهُ

(أ) تَى (ش) أَفِيَا وَالْفَزْمُ بِالرَّفْعِ وَكَلًّا]

يعنى أن حفصا وابن عامر بالياء ، والباقون بالنون ، وهى ظاهرة ، وأما الباء فلإخبار عن الله ، أو عن المذكور ، وهو الإخفاء وإيتاء الذى دل عليه قوله تعالى :

(وَأِنْ تُخَفُّوْهَا وَتَوَلُّوْهَا الْفُقَرَاءُ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ^(١)).

أى هذا الفعل خير لكم وهو يكفر عنكم ، وجزم الراء من القراء نافع وحزمة والكسائى ، لأنه معطوف على موضع :

(فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ).

وموضعه جزم على جواب الشرط ، وسيأتى مثل ذلك فى الأعراف :

(مَنْ يُضِلِلِ اللَّهَ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ^(٢)).

قرىء بالياء والنون والجزم والرفع ، والأكثر ثم على الياء والرفع ، ووجه الرفع فيهما الاستئناف ، واستقل الجواب بما قبل ذلك ، وقوله والغير بالرفع : زيادة فى البيان لم تدع إلى ذكر ضرورة ، لأن الرفع ضد الجزم كما أن النون ضد الياء ، فكما لم يذكر النون كان له أن لا يذكر الرفع ، والله أعلم .

٥٣٦ - [وَيَحْسَبُ كَثَرُ السَّيِّئِ مُسْتَقْبَلًا (سَمَا)

(ر) ضَاهُ وَلَمْ يَلْزَمْ قِيَاسًا مُوَصَّلًا]

مستقبلا حال من يحسب ، ولولا هو لما كان الخلاف إلا فى الذى فى سورة البقرة فقط :

(يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ).

فقال : مستقبلا ليشمل كل فعل مستقبل فى القرآن ، سواء كان بالياء أو بالتاء ، متصلا به ضمير أو غير متصل ، نحو :

(أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ^(٣) - أَمْ يَحْسَبُ أَنْ أَكْثَرُهُمْ^(٤) - وَلَا تَحْسَبَنَّ^(٥) - وَهُمْ يَحْسَبُونَ^(٦) - فَلَا تَحْسَبَنَّ^(٧)).

ولو قال موضع مستقبلا : كيف أتى كان أصرح ، لكنه خاف أن يلتحق بذلك الفعل الماضى نحو :

(وَحَسِبُوا إِلَّا تَكُونُ فِتْنَةً^(٨) - أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُبَيَّرَ كُؤًا^(٩)).

(٣) سورة القيامة ، آية ٣

(٢) آية : ١٨٦

(١) سورة البقرة ، آية : ٢٧١

(٦) سورة الكهف ، آية : ١٠٤

(٥) سورة آل عمران ، آية : ٢٦٩

(٤) سورة الفرقان ، آية : ٤٤

(٩) سورة العنكبوت ، آية : ٢

(٨) سورة آل عمران ، آية : ١٨٨

(٧) سورة المائدة ، آية : ٧١

بما لاخلاف في كسره ، وكسر السين مبعداً ثانياً ، والعائد إلى المبتدأ الأول ، وهو : بحسب محذوف تقديره كسر السين منه ، وسما رضاه خبره ، والكسر والفتح في ذلك لغتان مشهورتان ، والفتح هو الجاري على القياس ، لأن ما ضيه مكسور السين ، والغالب على الأفعال التي ماضيها كذلك أن مستقبلها بالفتح ، كعلم يعلم ، وشرب يشرب . وأما إثبات المستقبل بالكسر كالماضي ، فخارج عن القياس ، ولم يأت إلا في أفعال يسيرة ، منها : حسب ، ونعم ، وبئس ، فهذا معنى قوله : ولم يلزم قياساً مؤصلاً : أصلته العرب وعلماء العربية ، وفاعل يلزم ضمير يرجع على يحسب ، أى لو لزم القياس لكانت سينه مفتوحة ، واختار أبو عبيد قراءة الكسر ؛ وذكر حديثاً عن لقيط بن صبرة ، قال : «كنت وافد بنى المنتفق إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فبينما نحن عنده إذ روج الراعى غنمه ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما أولدت ؟ قال : بهمة ، قال : اذبح مكانها شاة ، ثم قال [لا تحسبن] . ولم يقل «لا تحسبن أنا من أجلك ذبحناها» قاله أبو عبيد بالكسر نقرأها في القرآن كله ، اختياراً لما حفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من لغته ، واتباعاً للفظه ، والله أعلم .

٥٣٧ — [وَقُلْ فَأَذْنُوا بِالْمَدِّ وَاكْسِرْ (فَ) تَى (صَ) مَا]

وَمَيْسِرَةَ بِالضَّمِّ فِي السَّيْنِ (أُ) صَلاً

فتى صفا : حال من الضمير في واكسر ، وأراد كسر الذال ، وبالمد أراد به ألفاً يزيد بها بعد الهمزة ، ويلزم من ذلك تحريك الهمزة ، والعبارة مشكلة على من لا يعرف القراءة ، إذ قد يفهم أن الكسر في الهمزة ، فيكون المد بعدها ياء ، أو يريد بالمد الألف بعد الألف التي هي بدل من الهمزة الساكنة ، ويكون الكسر في الذال ، فيلزم من ذلك على من لا يعرف ، فيحتاج إلى موقف ، ولو قال : ومد وحرك فأذنوا اكسر فتى صفاه ، لظهر الأمر فقراءة حزة وأبى بكر من الأعلام ، أى فأعلموا من وراءكم بحرب من الله ، لأن آذن بمعنى أعلم ، وقراءة الجماعة من آذن به ، أى علم به : فهو آذين أى كونوا على إذن بحرب من الله ورسوله ، وأما ميسرة بالفتح والضم فلتان ، والفتح أفصح وأشهر وأقرب ، وهى اختيار أبى عبيد وغيره ، والله أعلم .

٥٣٨ — [وَتَصَدَّقُوا خِفَّ (زَ) مَا تَرْجَعُونَ قُلْ]

بِضْمٍ وَفَتَحٍ عَنْ سَوَى وَلَدِ اللَّهِ صَلاً

يريد (وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ ^(١)) .

وأصله تصدقوا ، فحذف عاصم لإحدى التائين ، وغيره أدغم الثانية في الصاد ، فن ثم جاء التشديد ، وأراد :

(وَأَنْتَقُوا يَوْمَ تَرْجَعُونَ فِيهِ ^(٢)) .

والخلاف فيه على ما سبق معناه في ترجع الأمور ،

٥٣٨ - [وَفِي أَنْ تَضِلَّ الْكَسْرُ (و) أَرَّ وَخَفُّوا

فَقَدْ كَرَّ (حَقَّةً) ١ وَارْفَعَ الرَّاءُ (و) تَمْنِيْلًا]

إنما قال : فاز لأن وجهه ظاهر ، أى إن ضلت إحداها ذكرتها الأخرى : ولهذا رفع فتذكر ، لأنه جواب الشرط ، نحو :

(وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ) (١).

فلما لم يستقم مع الكسر إلا الرفع ، قال : فتعدلا ، ومن فتح أن ، فعلى التعليل ، وعطف فتذكر على تفضل وإن كان التعليل فى الحقيقة ، إنما هو الإذكار ، ولكنه تقدم ذكر سببه ، وهو الإضلال ، ونظيره أعددت السلاح أن يجرى عدو فأدفعه به ، وحلة لإعداد السلاح إنما هو دفع العدو لاجبته ، ولكن ذكر مجىء العدو توطئة له ، لأنه سبب الدفع ، والتخفيف والتشديد فى فتذكر لغتان ، يقال : اذكر ، وذكر ، كأزول ونزل ، والله أعلم :

٥٤٠ - [تِجَارَةٌ أَنْصَبَ رَفَعَهُ فِي النِّسَاءِ (و) وَى

وَحَاضِرَةٌ مَفْهَمًا هُنَا عَاصِمٌ تَلَا]

الذى فى النساء :

(إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ) (٢) - وهنا - إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً (٣).

فنصب التى فى النساء الكوفيون ، ونصب التى فى البقرة عاصم ، مع صفتها ، وهى حاضرة ، فقوله : وحاضرة معها ، أى وانصب حاضرة مع تجارة هنا ، ثم قال : عاصم ، تلا ذلك ، أو التقدير عاصم تلا حاضرة معها ، أى نصبهما ، وأجاز الناظم مع ههنا ، أى مع الحرف الذى ههنا ، فوجه النصب فى الموضعين ، جعل كان ناقصة ، واسمها مضممر : يعنى الأموال ذات تجارة ، ومن رفع جعلها تامة ، وقيل : لأنها أيضا هنا ناقصة ، والخبر تديرونها ، ويجوز أن يقدر فى النساء دائرة بينكم ، والله أعلم .

٥٤١ - [وَأَوْ (حَقٌّ) رِهَانٍ خَمُّ كَثُرٍ وَفَتْحًا

وَقَصْرٌ وَيَغْفِرُ مَعَ يُمَذِّبُ (سَمًا) أُلْعَلًا]

أى : حق جمع رهان أن يكون مضموم الراء والهاء ، وأن تحذف ألفه ، وهو المراد بقوله : وقصر يقال : رهن ، يشير إلى أن رهن جمع رهان ، وهو قول الأكثر ، ورهان جمع رهن ، وهو قياس جمعه ، كفرخ وفراخ وبغل وبغال ، وكبش وكباش ، والرهن فى الأصل مصدر ، ثم استعمل استعمال الكتاب ، فكما يسمى المكتوب كتابا كذلك يسمى المرهون رهنا ، وقيل : رهن أيضا جمع رهن كسقت وسقت ، وأما قوله تعالى :

فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ (٤).

(٢) سورة النساء ، آية : ٢٩

(٤) سورة البقرة ، آية : ٢٨٤

(١) سورة المائدة ، آية : ٩٥

(٣) سورة البقرة ، آية : ٢٨٢

فقرءنا بالجزم عطفاً على :
(يُحَاسِبُكُمْ).

وبالرفع قرأ ابن عامر وعاصم على الاستثنا ، أى فهو يغفر ويعذب ، ثم ذكر تمة رمز الجزم فقال :
٥٤٢ - [(ش) إِذَا الْجُزْمُ وَالْتَوَحُّيدُ فِي وَكِتَابِهِ

(ش) كَرِيفٌ وَفِي التَّحْرِيمِ جَمْعُ (ح) مَيِّ (ء) لَأ]

شذا فاعل سما في البيت لماضى ، والعلا مفعول ، أى : طال شذا جزم يغفر مع يعذب العلا ، والشذا حدة الطيب ، وتوحيد الكتاب هنا أريد به القرآن ، أو جنس الكتاب ، وفي التحريم أريد به الإنجيل أو الجنس ، ولم يقرأ بالجمع في التحريم إلا أبو عمرو وحفص ، لأنه ليس معه ، ورسله بخلافه هنا ، وروينا في جزء المخزومي عن علي بن عاصم قال : أخبرنا خالد الحذاء ، عن عكرمة ، عن ابن عباس أنه كان يقرأ :
(وَصَدَقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتِبَ^(١)) .

ويقول الكتاب أكثر من الكتب ، قال علي بن عاصم : فسألت أهل العربية ، فقالوا الكتاب جماع الجميع قلت : كأنهم أشاروا إلى أن الكتاب مصدر ، فجميع الكتب كتابه : المشهورة وغير المشهورة ، ووجه قراءة من جمع في البقرة وأفرد في التحريم ، أنه نظر إلى من أسند الفعل إليه في الموضعين ، وهو في البقرة مسند إلى المؤمنين ، ومؤنوك زمان لهم كتاب يخصهم ، وفي التحريم الفعل مسند إلى مريم وحدها ، فأشير إلى الكتاب المنفرد في زمانها ، ووجه الجمع أن قبلها :

(بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا) .

وفي البقرة قبلها :

(وَمَلَأَ كِتَابَ - وبعدها - وَرُسُلِهِ^(٢)) .

٥٤٣ - [وَبَنِي وَعَهْدِي فَأَذْكُرُونِي مُضَاهَا

وَرَبِّي وَبِي مَنِّي وَإِنِّي مِمَّا حُلَا]

أى في هذه السورة من بآيات الإضافة المختلف في فتحها وإسكانها ؛ على ما تقرر في بابها ثمانى بآيات ، وإنما ذكر في آخر كل سورة ما فيها من بآيات الإضافة ، لأنه لم ينص عليها بأعيانها في بابها ، وإنما ذكرها على الإجمال فيين ما في كل سورة من البآيات المختلف فيها لتفصل من المجمع عليها ، ويأخذ الحكم فيها يذكره من البآيات السابق في أحكامها ، ولم يذكر الزوائد ، لأنها كلها منصووص عليها بأعيانها في بابها ، وصاحب التفسير لما لم ينص على الجميع بأعيانها في البابين احتاج إلى ذكر الأمرين في آخر كل سورة ، وبيان حكم كل بآة منها فتحاً وإسكاناً ، حذفاً وإثباتاً ، وزاد بعض المصنفين في آخر كل سورة ذكر ما فيها من كلمات الإدغام الكبير مفروشة

أما الياءات الثماني المنصوصة ، فنشرحها ونبين أحكامها استذكراً لما سبق بيانه ، قوله تعالى :

(بَيِّنْ لِلطَّاغُوتِ^(١)) .

فتحها لافع ومشام وحفص :

(عَهْدِي الظَّالِمِينَ^(٢)) .

سكنها حمزة وحفص :

(فَأَذْكَرُونِي أَذْكَرَكُمْ^(٣)) .

فتحها ابن كثير وحده :

(رَبِّي الَّذِي يُخَيِّبِي^(٤)) .

سكنها حمزة وحده :

(إِنِّي لَعَلَّكُمْ يَرْشُدُونَ^(٥)) .

فتحها ورش وحده :

(مِنِّي إِلَّا مَنْ أَغْتَرَفَ^(٦)) .

فتحها نافع وأبو عمرو :

(إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ^(٧) - إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَوَاتِ^(٨)) .

فتحها الحرميان وأبو عمرو ، فهذا معنى قوله : وإني معاً ، أى تكررت مرتين ، وحلا : أى هي حلا :

وفي هذه السورة من ياءات الزوائد ثلاث ياءات :

(أَجِيبْ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ^(٩)) .

ألبتها أبو عمرو وورش في الوصل ، وقالون على رواية :

(وَاتَّقُونَ يَا أُولِيَ الْأَلْبَابِ^(١٠)) .

ألبتها أبو عمرو وحده في الوصل ، وكنت قد طلب مني نظم الزوائد في أواخر السور تبعاً لياءات الإضافة ،

ف فعلت ذلك في ليف وعشرين بيتاً سيأتى ذكرها مفرقة في أواخر السور التي تكون فيها ، وقلت في آخر سورة

البقرة بيتاً ابتداءً به بعد ياءات الإضافة المنظومة ، وهو :

فتلك ثمان والزوائد وانتقو ن من قبلها الداعي دعاني قد انجلا

والله أعلم .

(١) سورة البقرة ، آية : ١٢٥ (٢) سورة البقرة ، آية : ١٢٤ (٣) سورة البقرة ، آية : ١٥٢ (٤) سورة البقرة

آية : ٣٥٨ (٥) سورة البقرة ، آية : ١٨٦ (٦) سورة البقرة ، آية : ١٤٩ (٧) سورة البقرة ، آية : ٣٠

(٨) سورة البقرة ، آية : ٢٣ (٩) سورة البقرة ، آية : ١٨٦ (١٠) سورة البقرة ، آية : ١٩٧

﴿سورة آل عمران﴾

مدنية : مائتا آية

٥٤٤ - [وَإِضْجَاعُكَ التَّوْرَةَ (م) ١ رُدُّ (ح) سُنُّهُ

وَقُلِّلَ (ف) ١ وَبِالْخُلْفِ (ب) لَلَّا]

الإضجاع من ألفاظ الإمامة ، وأمليت ألف التوراة ، لأنها بعد راء ، وقد وقعت رابعة فأشبهت ألف التأنيث ، - كتنرى - و - النصارى - فهذا قال : مارد حسنه ، وقيل الألف منقلبة عن ياء ، وأصلها توراة ، من ورى الزند ، وهذا تكلف ما لم تدع إليه حاجة ، ولا يصح ، لأن إظهار الاشتقاق إنما يكون في الأسماء العربية ، والتوراة والإنجيل من الأسماء الأعجمية : قوله : وقُلِّلَ في جود يعنى أميل إمالة قليلة ، وهى التى يعبر عنها بقولهم : بين بين ، وبين اللفظين ، وقد سبق الكلام في تحقيقها في باب الإمامة ، والجلود : المطر الغزير ، أى في شهرة واستحسان كالجود الذى تحيا به الأرض ، يشير إلى أن التقليل محبوب مشهور في اللغة ، وبإخلف بللا ، يعنى قالون ، لأنه لم يدم على التقليل ، فهو دون الجود ، إذ كان مرة يفتح ومرة يقلل ، فاختلف الرواة عنه لذلك وهذا الموضع من جملة ما الحكم فيه عام ، ولم ينبه عليه الناظم ، لأن إمامة التوراة لا تختص بما في هذه السورة ، وكان موضع ذكرها باب الإمامة ، ولو ذكرها فيه لظهر إرادة العموم ، لأنه ليس بعض السور بأولى به من بعض ، كما ذكر ، ثم ألفاظا كثيرة ، وعمت كقوله : وإضجاع - أنصارى - وآذانهم - طغيانهم - وإنما ذكر إمالة التوراة هنا موافقة لصاحب التيسير ، ولكن صاحب التيسير قال : في جميع القرآن ، فزال الإشكال ، وظاهر إطلاق الناظم يقتضى الاختصار على مافى هذه السورة ، على ماسبق تقريره مرارا ، ومن الدليل على أن من عادته بالإطلاق الاختصار على مافى السورة التى انتظم فيها ، وإذا أراد العموم نص عليه بما يحتمل ذلك . قوله في أول سورة المؤمنين - أماناتهم وحده - ، وفي سال داريا ، ثم قال : صلاتهم شاف ، فأطلق ، وفي سأل أيضا - صلواتهم - ولا خلاف في إفراده ، فلما لم يكن فيها خلاف أطلق ، لعلمه : أن لفظه لا يتناولها إلا بزيادة قيد ، ولما عم الخلاف في أماناتهم قيد ، فقال : وفي سال ، وفي هذه السورة موضعان آخران هم الحكم فيهما ، ولم ينبه عليهما ، وهما - هاتم - وكأين - كما سيأتى ، وكان يمكن أن يقول هنا : أمل جملة التوراة مارد حسنه ، والله أعلم .

٥٤٥ - [وَفِي تَغْلِبُونَ الْغَيْبُ مَعِ تُحْشَرُونَ (ف) ١

(ر) ضَا وَتَرُونَ الْغَيْبُ (ح) ص وَخُلِّلَا]

في رضى : في موضع نصب على الحال من الغيب ، أو في موضع رفع خبر آله ، أى الغيب مستقر في هذين اللفظين كائنا في وجه مرضى به ، أو الغيب فيهما كائن في رضى ، والغيب ، والخطاب في مثل واحد كما تقول : قل لزبد يقوم ، وقل لزبد قم ، وقد تقدم مثله في البقرة :

(لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ ^(١)) .

بالتاء وبالياء ، وقد جاء في القرآن العزيز الغيب وحده في قوله تعالى :

(قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَدْتَحُوا يُغْفَرْ لَهُمْ ^(٢)) .

والخطاب وحده في قوله سبحانه :

(قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سَتُدْعُونَ ^(٣)) .

وقيل : أقول لهم اليهود ، والإخبار عن مشركى مكة ، وقوله : ويرون الغيب : ويرون مبتدأ ، والغيب بدل منه بدل الاشتمال ، أى وغيب يرون خص ، ويجوز أن يكون الغيب خص : مبتدأ وخبرا ، وهما خبر يرون ، والعائد محذوف ، أى الغيب فيه ، وخلل بمعنى خص ، وإنما جمع بينهما تأكيذا لاختلاف اللفظين ، كقول عنتره :

* أقوى وأقفر بعد أم الهيثم *

يريد قوله (يَرَوْنَهُمْ مِثْلَهُمْ ^(٤)) .

أى خص الذين حضروا القتال ، فهم الذين رأوا الخطاب ، قيل لليهود ، وقيل لمن غاب عن الوقفة من المسلمين أو المشركين ، فلم يختص الرأى على قراءة الخطاب بالحاضرين ، فالمعنى على قراءة الغيب : يرى المشركون المسلمين على المشركين ، أو مثلى المسلمين ، أو يرون أنفسهم مثلى المسلمين ، أو يرى المسلمون المشركين مثلى المسلمين ، وذلك أيضا لتقليل ، لأنهم كانوا أكثر من ثلاثة أمثالهم ، أو يرون أنفسهم مثلى المشركين ، وعلى قراءة الخطاب : يحتمل أن يكون الخطاب للمسلمين ، أى ترون المشركين بدله مثلى المسلمين الحاضرين لها ، أو ترون المسلمين الحاضرين مثلى المشركين . أو ترون المسلمين مثلى المسلمين تكثيراً لهم ، ويحتمل أن يكون الخطاب للمشركين ، أى : ترون المسلمين مثلى المشركين ، ومع هذا نصر المسلمون عليهم ، ويحتمل أن يكون الخطاب لليهود ، أى ترون المشركين مثلى المسلمين حقيقة ، أو ترون المسلمين مثلى المشركين : آية من الله تعالى ، أو ترون المسلمين مثلى المسلمين ، وعلى الجملة فهذه الوجوه كلها ما كان منها دالا على التقليل من الطريقين فهو على وفق ما كان في سورة الأنفال من قوله تعالى :

(وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ الْتَقَيْتُمْ فِي أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا وَيُقَلِّلُكُمْ فِي أَعْيُنِهِمْ ^(٥)) .

وما كان منها دالا على التكثير ، فوجه الجمع بين الآيتين أن التكثير وقع بعد التقليل ، وكان حكمة تقليل المسلمين أولا أن لا يكثر لهم الكفار ويستهيئوا أمرهم ، فلا يكثر الاستعداد لهم ، وحكمة تقليل المشركين ظاهرة ، وهى أن لا يهاجم المسلمون ، ولا يرغبوا بسبب كثرتهم ، فلما حصل الغرض من الجانبين ، والتقى الجمعان ، كثر الله تعالى المسلمين فى أعين الكفار ليجتنبوا عنهم ، فينهزموا ، وليس بقوى عندى فى معنى هذه الآية ، إلا أن المراد تقليل المسلمين وتكثير المشركين ، فهو موضع الآية التى ذكرها الله سبحانه بقوله :

(٣) سورة الفتح ، آية : ١٦

(٢) سورة الأنفال ، آية : ٣٨

(١) سورة البقرة ، آية : ٨٣

(٥) آية : ٤٤

(٤) سورة آل عمران ، آية : ١٣

(قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِتْنَتِي الثَّقَفَا^(١)).

وبدل عليه قوله بعد ذلك :

(وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصَرِهِ مَن يَشَاءُ).

أى ليس ذلك بسبب قلة ولا كثرة ، فلا تغفروا بكثر منكم ، فإن النصر من عند الله ، والهاء في ترونيهم للكفار سواء قرئ بالغيب أو الخطاب ، والهاء في مثلهم للمسلمين : فإن قلت : إن كان المراد هذا فهلا قيل : يرونيهم ثلاثة أمثالهم ، وكان أبلغ في الآية ، وهى نصر القليل على هذا الكثير ، والعدة كانت كذلك ، أو أكثر ؛ قلت أخبر عن الواقع ، وكان آية أخرى مضمومة إلى آية النصر ، وهى تقليل الكفار في أعين المسلمين ، وقللوا إلى حد وعد المسلمون النصر عليهم ، وهو أن الواحد من المسلمين يغلب الاثنين ، فلم تكن حاجة إلى التقليل أكثر من هذا ، وفيه فائدة وقروح ماضن لهم من النصر في ذلك ، والله أعلم :

٥٤٦ - [وَرِضْوَانٌ أَضْمُكُمْ غَيْرَ ثَانِي الْعُقُودِ كُنْ

رَهُ (ص) ح إِنَّ الدِّينَ بِالْفَتْحِ رُفْلًا]

ضم الراء وكسرها في رضوان : لغتان . قيل : الضم لبنى تميم ، والكسر لأهل الحجاز ، وأجمع على كسر الثانى في سورة المائدة ، وقوله تعالى :

(مَنْ أَتْبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ^(٢)).

والأول فيه الخلاف وهو :

(يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَانًا).

والأولى في البيت أن يكون : ورضوانا اضمم بالنصب ، فهو مثل زيد اضرب ، وليس تصح إرادة الحكاية هنا ، لأن لفظ رضوان المختلف فيه جاء بالحركات الثلاث ، فرفعه نحو : مافى هذه السورة ، ونصبه نحو الأول في المائدة . وجره مثل نحو :

(يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُمْ بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ وَرِضْوَانٍ^(٣)).

فإذا لم تستقم لإرادة لفظ واحد منها على الحكاية تعين أن يسلك وجه الصواب في الإعراب ، وهو النصب :

(إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ^(٤)).

بالفتح رفل : أى عظم . يعنى فتح همزة إن ووجهه : جعله بدلا من قوله :

(أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ^(٥)).

قال أبو على : فيكون البدل من الضرب الذى الشئ فيه هو هو ، ألا ترى أن الدين هو الإسلام : يتضمن

(١) سورة آل عمران ، آية : ١٣
(٢) سورة المائدة ، آية : ١٦
(٣) سورة التوبة ، آية : ٢١
(٤) سورة آل عمران ، آية : ١٩٠
(٥) سورة آل عمران ، آية : ١٥

التوحيد ، والعدل ، وهو هو في المعنى . قال : وإن شئت جعلته من بدل الاشتغال ؛ لأن الإسلام يشتمل على التوحيد والعدل . قال : وإن شئت جعلته بدلا من القسط ، لأن الدين الذي هو الإسلام : قسط وعدل ، فيكون من البديل الذي الشيء فيه هو هو ، وقيل : إن الدين مفعول شهد الله ، وقيل : إن الدين معطوف على أنه ، وحرف العطف محذوف ، والبديل أوجه هذه الأوجه ، ووجه الكسر الاستثناف ، لأن الكلام الذي قبله قد تم والله أعلم .

٥٤٧- [وَفِي يُقْتُلُونَ الثَّانِي قَالَ يُقَاتِلُوْنَ حَزْرَةَ وَهُوَ الْحَبْرُ سَادَ مُقْتَلًا]

يعنى (وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ ^(١)) .

واحترز بقوله : اثنان عن الأول ، وهو :

(وَيَقْتُلُونَ الْفَاسِقِينَ يُغَيِّرُ حَقًّا ^(٢)) .

فلا خلاف فيه أنه من قتل ، وأما الثاني فقرأه حمزة : من قاتل ، ثم أثنى على حمزة بقوله ، وهو الخبر : أى العالم ، يقال بفتح الحاء وكسرها ، والمقتل والمجرب للأمر ، وهو حال من فاعل ساد العائد على حمزة ، يشير إلى شيخوخته وخبرته بهذا العلم ، يقال : رجل مقل : إذا كان قد حصلت له التجارب فتعلم وتحنك بها ، والله أعلم :

٥٤٨- [وَفِي بَلَدٍ مَيِّتٍ مَعَ الْمَيِّتِ خَفَّفُوا (مَهْ) نَفْرًا) وَالْمَيِّتَةُ الْخَفُّ خَوْلًا]

أى الخلف وقع في هذين اللفظين حيث أتيا . قال في التيسير : الحى من الميت ، والميت من الحى ، وإلى بلد ميت ، وشبهه إذا كان قد مات والتخفيف والتثقيب في مثل هذا لغتان . قال الشاعر : فجمع بين اللغتين :

* لَأَمَّا الْمَيِّتُ مَيِّتُ الْأَحْيَاءِ *

وقوله : صفا نفرا : نصب نفرا على التمييز ، وقد استعمل هذا اللفظ بعينه في موضعين آخرين ، أحدهما في أواخر هذه السورة فى : وتمم ومت ، فقال فيه : صفا نفر ، بالرفع على الفاعلية : والموضع الآخر فى سورة التوبة ، ترجى* همزة صفا نفر بالجرف على الإضافة ، وقصر صفا الممدود . وقوله : والميتة الخلف الخلف : يقع فى بعض النسخ منصوبا ، وفى بعضها مرفوعا . فوجه النصب أن يكون مفعولا ثانيا ، لقوله : خولا ، أى ملك هذا اللفظ الخلف : من قولهم : خوله الله الشيء إذا ملكه إياه ، ووجه الرفع أنه مبتدأ ثان ، والعائد إلى الأول محذوف ، أى الخلف فيه ، كقوله :

« السمن منوان بدرهم » : أى : التخفيف فيه خول أى حفظ ، من خال الراعى يخول فهو خالل ، إذا حفظ ، والتشديد للكثير ، ويجوز أن يكون الخلف صفة الميتة ، أى انفرد نافع بتثقله ، وأشار بقوله : خولا ، أى حفظ إلى أن لفظ الميتة الذى وقع فيه الخلاف معروف مشهور : بين القراء وهو الذى فى سورة يس (وَآيَةٌ لَهُمُ الْأَرْضُ الْمَيِّتَةُ ^(٣)) .

ولا شك أن إطلاق الناظم لفظ الميتة يلبس على المبتدئ بقوله :
(الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ^(١)).

في سورتي المائدة والنحل ، أما الذى فى البقرة فلا يلبس ، لأنه تعداه ، ولم يذكره ، فدل على أنه غير مختلف فيه ، وقول من قال : لما لم يذكر الذى فى البقرة علم أنه لاختلاف فيه ، ولا ما كان من نوعه غير مستقيم ، فكلم من ألفاظ متفقة وقع الخلاف فى بعضها على ما نظم ، نحو - بسطة - فى البقرة^(٢) بالسين اتفاقاً ، وفى الأعراف تقرأ بالصاد والسين^(٣) ولو كان آخر ما فى يس إلى سورته لكان أولى ، وليته ذكره فى الأنعام ، كما فعل صاحب التيسير ، والله أعلم .

٥٤٩ - [وَمَيْتًا لَدَى الْأَنْعَامِ وَالْجُبُرَاتِ (خُذْ)

وَمَا لَمْ يَمُتْ لِلْكَلِّ جَاءَ مُتَقَالًا]

يريد قوله تعالى - أو من كان ميتاً فأحييناه - أن يأكل لحم أخيه ميتاً - انفرد نافع أيضاً بتثقيلهما كالميتة فى يس ، ثم أخذ يذكر ما أجمعوا على تثقيله ، فقال : هو ما لم يموت ، أى ما لم يتحقق فيه بعد صفة الموت ، كقوله : وما هو بميت :

(إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ^(٤) - ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ^(٥)).

وكذلك أجمعوا على تخفيف الميتة فى غير يس^(٦) ، وذلك فى البقرة والمائدة والنحل - إلا أن يكون ميتة - فى الأنعام وفيها :

(إِنْ تَسْكُنْ مَيِّتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ^(٦) - وفى ق - وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلْدَةً مَيِّتًا^(٧)).

ونحوه ، فقول صاحب التيسير فى ضبط ما وقع فيه الخلاف : إذا كان قد مات ، يرد عليه هذا الذى أجمع على تخفيفه ، والناظم أخذ مفهوم عبارة صاحب التيسير فقال : وما لم يموت للكل جاء مثقلاً ، ولم يتعرض لما أجمعوا على تخفيفه ، وتعرض له مكى ، فقال : لم يختلفوا فى تشديد ما لم يموت ، ولا فى تخفيف ما هو نعت لما فيه هاء التأنيث ، نحو :

(بَلْدَةً مَيِّتًا).

فقد بان أن ما أجمع عليه منه ما نزل ، ومنه ما خفف ، وقلت بدل هذا البيت بيتاً نهت فيه على ذلك ؛ وبينت ما وقع فيه الخلاف من الميتة ، وهو بعد قوله : والميتة الخلف خولا :

يباسين فى الأنعام ميتاخذوا وفو ق ق وباقي الباب خف وثقلا

(١) سورة المائدة ، آية : ٣ والنحل آية : ١١٥ (٢) سورة البقرة ، آية : ٢٤٧ والأعراف ، آية : ٦٩

(٣) سورة الزمر ، آية : ٣٠ (٤) سورة المؤمنون ، آية : ١٥ (٥) سورة الأنعام ، آية : ١٣٩

(٦ و ٧) سورة ق ، آية : ١١

أى هذه مواضع الخلاف قد لحن عليها ، وما عدا ذلك مجمع عليه ، لكن بعضه وقع الاتفاق على تحقيقه وبعضه على تشديده ، والله أعلم :

ووقع في كتاب السبعة لابن مجاهد ، تخفيف سائر القرآن مما لم يمت ، زاد في نسخة كقوله : وإن يكن ميتة وبلدة ميتا ، ونحوه :

٥٥٠ - [وَكَفَّلَهَا الْكَوْفِي ثَقِيلًا وَسَكَّوْا

وَضَعْتُ وَضَعْتُ وَضَعْتُ سَاكِنًا (ص) ح (كُفْلًا]

أى يقرؤه الكوفي ثقيلا ، أى كفّلها الله زكريا ، وقرأ الجماعة على إسناد الفعل إلى زكريا ، وهو موافق لقوله تعالى :

(أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ (١)) .

وقراءة وضعت بإسكان العين وضم القاء على إخبار أم مريم عليها السلام ، عن نفسها ، وقراءة وضعت بفتح العين ، وسكون التاء إخبار من الله تعالى عنها : وليس الضمير في سكنوا ، ولا في ضموا عائد على الكوفي ، وإنما يعودان على مطلق القراءة ، ولو قال :

وكفلها الكوفي ثقيلا وضعت سا كن العين واضمم سا كننا صح كفلا

لارتفع هذا الوهم ، وكفلا : جمع كافل ، وهو منصوب على التمييز ، والله أعلم .

٥٥١ - [وَقُلْ زَكْرِيَّا دُونَ هَمْزٍ جَمِيعِهِ (صَحَابٌ) وَرَفَعَ غَيْرُ شُعْبَةَ الْأَوَّلَا]

أى دونه جماعات يقومون بنقله ودليله ، والعرب تنطق بزكريا مدوداً ومقصورا ، وهو اسم أعجمي ، ومن عادتهم كثرة التصرف في الألفاظ الأعجمية ، ويقال أيضا : زكرى ، ولزكر ، بالصرف فيهما الإخاق الأول بالنسب ، فهو كصرف : معافى ، ومدانى ، ونخفة الثانى بإسكان الوسط ، فهو كنوح ولوط وغير شعبة من الذين همزوا زكريا ، رفعوا الأول ، وهو قوله تعالى :

(وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا (٢)) .

على أنه فاعل وكفلها ، وشعبة نصبه على أنه مفعول به ، لأنه يقرؤه ، وكفلها بالتشديد ، وقوله غير شعبة مهتداً ، ورفع : خبره ، أى ذو رفع ، وقيل غير فاعل رفع ، والأوّل : مفعول رفع لأنه مصدر ، والله أعلم .

٥٥٢ - [وَذَكَرْ فَتَادَاهُ وَأَضْحَجَهُ (ش) سَاهِدًا

وَمِنْ بَعْدُ أَنَّ اللَّهَ : يُسَكِّرُ (ف) ي (كَ) لَا]

إسناد الفعل إلى الجماعة يجوز تذكيره وتأنيثه ، فلما ذكر حمزة والكسائي فتاداه الملائكة ، أما لا أنه على أصلها في إمالة ذوات الياء ، ولهذا قال : شاهدا ، أى شاهدا بصحته ، وإن الله من بعد فتاداه ، يعنى :

(أَنْ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِبَحْيٍ^(١)) .

يكسر في كلا ، أى في حراسة وحفظ ، والكسر على تقديره ، فقالت - إن الله - أو يكون النداء مقام القول ، فكسر أن بعده ، ومن فتح فعلى تقدير فنادته بأن الله : أى بهذا اللفظ ، ثم حذف الجار ، وحذفه من نحو هذا شائع ، لكن : هل تبقى :
(إِنْ) .

وما بعدها في موضع نصب أو جر : فيه خلافت بين النحويين ، وهذه العبارة في قوله :
(إِنْ اللَّهَ) .

يكسر في النفس منها نفرة ، وكذا قوله في أول براءة :
(لَا أَيْمَانَ) .

عند ابن عامر ، والأولى فتح همزة - أيمان - هناك ، أو يقال ويفتح لا أيمان لإلشامهم ويقال هنا ويكسر أن الله من بعد في كلا ، والله أعلم .

٥٥٣ - [مَعَ الْكَهْفِ وَالْإِسْرَاءِ يُبَشِّرُكَ (كَ) مَ (سَمَا)]

(نَ) مَ مَ ضُمَّ حَرَكُ وَكَسِرَ الضَّمُّ أَثَقَ - لَ]

أى : لفظ يبشر هنا ، وفي سورتي الاسراء والكهف ، أما في آل عمران فوضعان :

(أَنْ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِبَحْيٍ^(٢)) .

(إِنْ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ^(٣)) .

وفي أول الإسراء والكهف :

(وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ^(٤)) .

الخلافت في هذا الفعل المضارع في هذه الأربعة ، هل هو مضارع فعل بتخفيف العين ، كخرج أو مضارع فعل بتشديدها ، كسول ، وهما لغتان ، إلا أن المشدد مجمع عليه في القرآن في الفعل الماضي والأمر :

(وَبَشِّرْنَاهُ بِاسْحَاقَ^(٥) - فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ^(٦)) .

فهذا مما يقوى التشديد في المضارع وقال الشاعر :

• بشرت عيالى إذ رأيت صحيفة • وأنشد أبو على : • فأعنيهم وأبشر بما بشروا به •

(٣) سورة آل عمران ، آية : ٤٥

(٢) سورة آل عمران ، آية : ٣٩

(٦) سورة لقمان ، آية : ٧

(٥) سورة الصافات ، آية : ١١٢

(٤) سورة الكهف ، آية : ٢

وحكى لغة الثالثة : أبشر ببشر ، كأكرم بكرم ، فالبشر والإبشار ، والتبشير : ثلاث لغات فيه ، ويقال : بشر بكسر الشين ، وأبشر كأدير ، إذا سرّ وفرح ، وأنشد الجوهري بيت أبي علي بفتح الشين في الأمر وكسرها في الماضي ، وأبشر بالهمز مطاوع ، وبشر ، ومنه قوله تعالى : (وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ ^(١)) .

وكان المعنى والله أعلم : بشروا أنفسكم بها ، وكم في قوله كم سما خبرية ؛ أى سما سموا كثيرا ، وتقديره : كم مرة سما ، ونعم : جواب سؤال مقدر ، كأنه قيل له صف ما شأنه ، فقال : نعم ، فهو مثل قوله فيما سبق ، نعم إذ تمنت ، وأراد ضم الياء وفتح الباء ، لأنه أطلق التحريك وكسر الشين ، لأنها هي المضمومة في قراءة التخفيف ، وأراد بالضم المضموم ، أى ذا الضم ، وأنقلا : حال منه ، أى في حال كونه ثقيلًا ، أى بصير مكسورا مشدداً ، والله أعلم :

٥٥٤ - [(ز) مَمَّ (عَمَّ) فِي الشُّورَى وَفِي التَّوْبَةِ افْكِسُوا

لِحَمْزَةٍ مَعَ كَافٍ مَعَ الْحِجْرِ أَوَّلًا]

أى عم هذا الحكم في الشورى ، وهو الثقيل ، وهو قوله تعالى : (ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ ^(٢)) .

وافق أبو عمرو وابن كثير فيه من خفف ، ووافق ابن عامر فيه من شدد ، وقرأ حمزة وحده بعكس الثقيل يعنى بالتخفيف في التوبة : (يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُمْ ^(٣)) .

وفي مريم ، وهى المرادة بقوله مع كاف ، لأن أولها كهيعص كما تسمى سورة ص و ق و ن بالحرف الذى في أولها ، وصرفه ضرورة ، وقد ترك صرفه في قوله : وكم صحبة يا كاف ، وفي كاف فتح اللام ، وكذا استعمل ص فقال هشام بصاد حرفه متحملا ، وفي ص غيظلا ، وفيها موضعان : (يَا زَكَرِيَّا إِنَّا نُبَشِّرُكَ ^(٤)) .

وفي آخرها :

(لَتُبَشِّرَنَّ بِذِالْمُنْتَفِعِينَ ^(٥)) .

والأول الذى في الحجر :

(إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ ^(٦)) .

واحترز بقوله : أولا عن الثانى ، وهو :

(٣) سورة التوبة ، آية : ٢١

(٢) سورة الشورى ، آية : ٢٣

(١) سورة فصلت ، آية : ٣٠

(٦) سورة الحجر ، آية : ٥٣

(٥) سورة مريم ، آية : ٩٧

(٤) سورة مريم ، آية : ٧

(قَسِمَ تَبَشِّرُونَ^(١)) .

ولا خلاف في تشديده ، فهذه المواضع الأربعة خففها حمزة وحده . فقد صار الخلاف في تسعة مواضع منها في آل عمران موضعان ، وفي التوبة ، والحجر ، والإسراء ، والكهف ، والشورى ، منها واحد بالتاء ، وهو آخر مريم ، واثنان بالنون في الحجر ، وأول مريم ، والباقى بالياء .

••• - [نَمَلَهُ بِالْيَاءِ (ز) هـ (أ) عمة]

وَبِالْكَسْرِ أَيْ أَخْلَقُ اعْتَادَ أَفْصَلًا

الخلاف في (وَنَمَلَهُ الْكِتَابَ^(٢)) .

بالنون والياء ظاهر ، ونص أئمة : خبره ، أى هو منصوب عليه للأئمة ، ويجوز نصبه مثل : كتاب الله . وصيغة الله ، والكسر في :

(أُنِّيْ أَخْلَقُ لَكُمْ^(٣)) .

على الابتداء ، فلا يبقى له تعلق بما قبله ، فلهذا قال : اعتاد أفصلا أو :
(أُنِّيْ أَخْلَقُ) .

مبتدأ ، وبالكسر خبره ، واعتاد بمعنى تعود ، والضمير فيه راجع إلى الكسر ، ويجوز أن يعود إلى :
(أُنِّيْ أَخْلَقُ) .

فيكون بالكسر حالا منه ، أى هو بالكسر اعتاد الفصل ، وأفصلا بمعنى فاصلا ، وهو حال ، أو في موضع المصدر ، كقوله ولا خارجا من في ذور كلام ، أى اعتاد فصلا ، أى اعتاد الكسر أو المكسور ، وهو أنى . أن يفصل ما بعده مما قبله ، فيجوز على قراءة الكسر الوقف على :

(بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ^(٤)) .

ثم يبتدىء بقوله - أُنِّيْ أَخْلَقُ - إما استئنافا وإما تفسيرا . فوقعها كوقع قوله :

(خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ) .

بعد قوله :

(كَمَثَلِ آدَمَ^(٥)) .

ووجه قراءة الفتح : البدل من :

(أُنِّيْ قَدْ جِئْتُكُمْ^(٦)) .

(٣) سورة آل عمران ، آية : ٤٩

(٢) سورة آل عمران ، آية : ٤٨

(٥) سورة آل عمران ، آية : ٥٩

(١) سورة الحجر ، آية : ٥٤

(٤) سورة آل عمران ، آية : ٤٩

أو من آية في قوله :

(يَا آيَةَ مِنْ رَبِّكُمْ) .

أو خبر مبتدأ محذوف ، أى هى - أنى أخلق - فيكون فى موضع نصب أو جر أو رفع

٥٥٨ - [وَفِي طَائِرٍ طَائِرًا طَائِرًا وَغُودَهَا]

(خُصَّ) - وَصًا وَلَاءَ فِي نُوقِيهِمْ (ع) - [لَّا]

أى قرءوا طيرا فى موضع طائر ، هنا وفى المائدة ، دون غيرهما وأشار إلى ذلك بقوله : خصوصا ، وهو مصدر ، والطائر مفرد ، والطيور اسم جمع ، ويقع على المفرد ، وجمعه طيور وأطيوار . وجمع طائر : أيضا أطيوار كصاحب وأصحاب : وأما :

(فَيُوقِيهِمْ أَجُورَهُمْ) .

فألها فى والنون ظهران .

٥٥٧ - [وَلَا أَلِفٌ فِي هَا هَ أَنْتُمْ (ز) كَا (ج) نَا]

وَسَّهْلٌ (أ) خَا (ح) مَدْرٌ وَكَمْ مُبْدِلٍ (ج) لَّا]

هذا من جملة المواضع التى الحکم فيها عام ، ولم يبيته ، بل أطلقه : فيوهم لإطلاقه أنه مختص بسورته فقط ، وصاحب التفسير وغيره قالوا : حيث وقع ، واستعمل الناظم « لا » بمعنى : ليس ، فارتفع ألف بعدها ، وقوله فى ها :

(هَ أَنْتُمْ) .

أى لا ألف فى لفظ ها ، من :

(هَ أَنْتُمْ ^(١)) .

ويشكل على هذا التأويل أنه لفظ « هَ أَنْتُمْ » بغير ألف ، وجوابه ، أنه أراد فى لفظ هامن ها أنتم الذى صار لفظه بعد حذف الألف منه :

(هَ أَنْتُمْ ^(٢)) .

وحذف هذا المقدر كله للعلم به ، فهو قريب من قوله : وفى بلد ميت مع الميت خففوا ، أى خففوا المثلث حتى صار على هذا اللفظ ، وكذا قوله : قل : سارعوا ، لاواو وقل قال موسى ، واحذف الواو ، أى : احذفها من :

(وَقَالَ الَّذِي ^(٣)) .

(٣) سورة طه ، آية : ٧١

(٢) سورة النمل ، آية : ٤

(١) سورة النساء ، آية : ١٠٩

صار بعد الحذف ، قال : ويجوز أن يكون أراد في ها - ها أنتم - وقصر الممدود ، أى الألف بعدها هاء - هأنتم - ووجه التجوز في التعبير عن ذلك بحرف «في» أن الألف لما كانت عقيب الهاء تجوز لشدة القرب بأن جعلها فيها قريباً من قوله تعالى :

(وَلَا صَلَبْتُمْكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ)

وهذا الوجه أوفق للفظه أنتم - بغير ألف ، ولو قال : و - هأنتم - أقصر حيث جا : زكا : جناً لخلص الكلام من هذا التكلف في تأويله ، وجنا في موضع نصب على التمييز ، وأخا حمد : حال أو منادى على حذف حرف النداء ، ومعنى البيت من جهة القراءة أن الألف في قراءة قبل وورش محذوف ، والباقون أثبتوا الألف ، إلا أن نافعاً وأبا عمرو سهلا الهزمة ، أى جعلها بين بين ، فهى في قراءة أبي عمرو وقالون واقعة مسهلة بعد الألف وفي قراءة وورش مسهلة بعد الهاء ، إذ الألف في قراءته والهزمة المفتوحة بعد الألف كالمفتوحة بعد مفتوح ، قياس تسهيلهما أن تجعل بين بين ، وجماعة من أهل الأداء وشيوخ الإقراء أبدلوا له ألفاً ، وهذان الوجهان لورش هما كما سبق له في باب الهزتين من كلمة ، في قوله عن الهزمة الثانية .

وقل ألفاً عن أهل مصر تبدلت لورش وفي بغداد يروى مسهلاً

وقراءة قبل على نحو : فعلمت ، نحو : هزمت ، وهشمت ، وكذا يكون وزن قراءة ورش على وجه التسهيل لأن الهزمة المسهلة بزنة المحققة فيما يرجع إلى الوزن : ووزن قراءة الباقيين فاعلمت نحو قاتلم وضاربتم إلا أن غير قالون وأبي عمرو ، وهم : الكوفيون وابن عامر والبزى حققوا الهزمة . ثم أخذ يبين هذه الكلمة ويشرحها على ما تقرر من أصولهم ، وفي عبارة صاحب التيسير عن قراءة نافع وأبي عمرو وإشكال ، فإنه قال نافع وأبو عمرو - وهأنتم - حيث وقع بالمد من غير همز ؛ وكذا قال شيخه أبو الحسن بن غلبون : ومكى ؛ وكأنهم يعنون من غير همز محقق . بل هو مسهل بين بين ، وكذلك شرحه أبو على الفارسي رحمه الله ، وصرح مكى في الكشف قال : وبين بين أقوى في العربية في ذلك كله لورش ، ثم قال : الداني وورش أقل مداً ، وهذا هو الوجه الثاني له الذي أبدل فيه الهزمة ألفاً ، قال المهدي : أبدلها ورش ألفاً وحذف إحدى الألفين لالتقاء الساكنين ، وقال صاحب الروضة : قرأ أهل المدينة وأبو عمرو - هأنتم - بتلين الهزمة ، والباقون بتحقيقها ، وكلهم أثبتوا ألفاً قبل الهزمة إلا ابن مجاهد عن قبل ، فإنه حذفها ، وكان نافع في غير رواية ورش أقصرهم مسداً ؛ وفي كتاب أبي عبيد : قرأ أهل المدينة وأبو عمرو - هأنتم - غير ممدودة ولا مهموزة في جميع القرآن ، وكان حمزة والكسائي يقرأنها بالمد والهمز معا ، قال : وكذلك نقرأها بالإشباع والتحقيق . قلت : وهذا خلاف ما نقله الجماعة من المد لأبي عمرو وقالون ، والله أعلم .

٥٥٨ - [وَفِي هَائِهِ التَّنْذِيهِ (مِنْ) (نَ) ابْتِ (ه) دَمِي]

وَابْدَأْهُ مِنْ هَمْزَةٍ (زَ) اِنْ (جَ) مَ - لَ

يعنى الهاء من - هأنتم - فيها معنى التنبيه في قراءة ابن ذكوان والكوفيين والبزى ؛ لأن لفظها ، من حروف التنبيه ، وهو يدخل على أسماء الإشارة ، وعلى الضمائر ، فيكون داخلها هنا على الضمير الذى هو : أنتم ، كما تقول : هأنتم فعلت كذا ، ودل على أنها للتنبيه في قراءة هؤلاء كونهم مدوا بعد الهاء ، وليس من مدهم

المد بين الهمزتين ، بخلاف غيرهم ، وقوله : من ثابت : متعلق بالتنبيه ، وهدى تمييز ، مثل : زكاجنا ، أى ثابت هداة ، يعنى المتكلم بـ (ها أنتم) وهو الله جل وعز ، ثم قال : وإبداله : أى إبدال الهاء من همزة زان وبحل فجعلها معطوف على زان ، بإسقاط حرف العطف ، ويجوز أن يكون خبرا بعد خبر ، أى الهاء فى ها أنتم على قراءة قبل ورش ، تكون بدلا من همزة الاستفهام ، والأصل : أنتم ، لأنهما بما مدا بعد الهاء ، ولو كانت للتنبيه لأنوا بألف ها ، والهاء تبدل من الهمز فى مواضع كثيرة ، فيجوز أن يكون هذا منها ، وإنما لم يسهل قبل الثانية ، لأنه قد أبدل الأولى هاء ، فلم يجتمع همزتان ، وسهل ورش اعتبارا بالأصل ، أو كما سهل البزى فى (لَأَعْتَنَكُمُ) (١).

وقفا ووصلا ، وهو كما يفعل حمزة فيهما فى الوقف على وجه ، وكل ذلك جمع بين اللغات :

٥٥٩ - وَيَحْتَمِلُ الْوَجْهَيْنِ عَنْ غَيْرِهِمْ وَكَمْ وَجِهُ يَدِ الْوَجْهَيْنِ لِلْكَسْرِ حَمَلًا

أى ويحتمل الهاء فى قراءة غير من تقدم ، وهم أبو عمرو وقالون وهشام : أن تكون بدلا من همزة ، لأن من مذهب هؤلاء الثلاثة المد بين الهمزتين من كلمة ، كما سبق فى باب ، والألف هنا فى قراءتهم ثابتة ، ومن مذهب أبى عمرو وقالون : التسهيل فى مثل هذا ، وقد سهلا فكان من هذا الباب بدليل التسهيل والمد ، ويحتمل أن تكون ها التى للتنبيه ، والألف الثانية هى ألف ها ، وإنما سهل أبو عمرو وقالون الهمز على خلاف أصلهما جمعا بين اللغتين ، كما فعل البزى فى - لأعتنكم - ثم ذكر أن جماعة من القراء [من له وجهة وقول مقبول] حمل الهاء على الوجهين لجميع القراء السبعة ، فالهاء فى به للهاء والباء زائدة ، وهذه الطريقة غير مذكورة فى التيسير ولكن قد ذكرها جماعة مثل مكى والمهدوى وأبى على الفارسى ، وإن كانت هذه الطريقة ظاهرة فى بعض القراءات أكثر من بعض ، وقد تقرر الوجهان فى مذهب الغير على ما ذكر ، وأما احتمال التنبيه فى قراءة ورش وقبل ، فوجهه أن يقال : حذف ألف ها تخفيفا ، ولالتقاء الساكنين فى قول من أبدل لورش ، وأما احتمال البدل فى قراءة ابن ذكوان والكوفيين والبزى فلا مانع منه إلا كونهم مدوا بين الهمزتين وهذا لا يضر جمعا بين اللغتين لأن الهمزة الأولى مقدرة منونة ، وأريد بالمد الإشارة إلى ذلك ، والذى استحسنته الجماعة أن تكون الهاء للتنبيه فى قراءة هؤلاء ، قال المهدوى : إذ ليس أحد من القراء يدخل بين الهمزتين المفتوحتين من كلمة ألفامع التحقيق فيقدر له هذا التقدير . قال مكى وهذا أولى بقراءة البزى ، وعلى ذلك تحمل قراءة الكوفيين وابن عامر ، إلا هشاما فإنه قد يدخل بين الهمزتين ألفا فى غير هذا ، فيجوز أن يحمل هذا على أصله فى غيره ، قلت : الأولى فى هذه الكلمة على جميع وجوه القراءات فيها أن تكون ها للتنبيه لأننا إن جعلنا الهاء بدلا من همزة ، كانت تلك الهمزة همزة استفهام ، و - ها أنتم - أينما جاءت فى القرآن إتماما للخبر لا للاستفهام ولا مانع من ذلك إلا تسهيل من سهل وحذف من حذف ، أما التسهيل فقد سبق تشبيهه بقوله - لأعتنكم - وشبهه ، وأما الحذف فنقول : ها مثل أما ، كلاهما حرف تنبيه . وقد ثبت جواز حذف ألف أما ، فكذا حذف ألف ها ، وذلك قولهم : أم والله لأفعلن ، وقد حمل البصريون قولهم :

(هَلُمَّ إِلَيْنَا^(١)).

على أن أصله هالم ، ثم حذفت ألفها فكذا - ها أنتم - .

٥٦. - [وَيَقْصُرُ فِي التَّنْبِيهِ ذُو الْقَصْرِ مَذْهَبًا

وَذُو الْبَدَلِ الْوَجْهَانِ عَنْهُ مُسَهَّلًا]

ذكر في هذا البيت تفريع ما يقتضيه الخلاف في البيت السابق على التقديرين : من أن الهاء للتنبيه ، أو بدل من همزة ، ونبه بقوله : ويقصر ، على أن كلامه في من في قراءته ألف ، فخرج من ذلك قبل وورش ، إذ لألف في قراءتهما ، والقصر والمد لا يكونان إلا في حرف من حروف المد ، فقال : إذا حكمتا بأن الهاء للتنبيه صار المد في ذلك على قراءة من أثبت الألف من قبيل المنفصل مثل :

(وَمَا أَدَا أَنْ لَا).

وذلك أن هاء كلمة ؛ وأنتم كلمة أخرى ؛ فيقصّر من مذهب القصر ، ويمد من مذهب المد ، فخرج من هذا أن لليزي والسوسى القصر ، ولقالون والدورى خلاف تقدم ، لكن على رواية المد لهما يتجه هاهنا خلاف آخر ، مأخوذ من قوله : وإن حرف مد قبل همز مغير ، البيت قد تقدم شرحه ، والباقون على المد ؛ فقوله وذو البدل يعنى من ذكرنا أن الهاء في مذهب بدل من الهمزة ، عنه وجهان في حال تسهيله ، فلا يكون ذلك إلا في مذهب الدورى وقالون على رواية ، أما السوسى فإنه من ذوى القصر مذهباً ، وأما وورش فلا ألف في قراءته ، فلأمدّ وعلى الوجه الآخر الذى أبدل فيه الهمزة ألفاً : مده بمقدار نطقه بألف ، نحو : قال ، وباع ، لازيادة عليه ، بقى من ذوى البدل هشام ، فله المد ، قولاً واحداً ، لأنه ليس بمسهل ، وكل هذا تفريع على أن - ها - للتنبيه لأصحاب البدل وغيرهم ، أما إذا قلنا : إن الهاء بدل من الهمزة ، فالكل مستوون في المد بمقدار ألف ، كما يقرءون :

(أَأَنْذَرْتَهُمْ^(٢)).

وكما يقولون : قال ، وباع ، لأنها ألف بين هزتين ، فليس هذا من المد المنفصل ولا المتصل ، وقول الناظم : وذو البدل ، وإن كان يعنى به بدل الهاء من الهمز ، فلم يقل ذلك ليبني الخلاف على البدل ، إذ لا مناسبة في ذلك ، وإنما ذكره تعريفاً لمن عنه الوجهان ، لا شرطاً . فقال : من ذكرنا إن الهاء مبدلة من همزة في مذهبهم إذا فرعنا على أنها أيضاً في حقه للتنبيه ، هل يكون له مد نظر ، إن كان مسهلاً فوجهان ، لأن الألف حرف مد قبل همز مغير ، وإن كان محققاً مد بلا خلاف ، وهو هشام ، هذا قياس مذهبهم وما يقتضيه النظم والمعنى ، فلا تختلف القراءة بالمد والقصر إلا على قولنا إن هاء للتنبيه ، فما فرغ الناظم إلا على هذا القول ولم يسرع على قول البدل ، لوجهين : أحدهما أن كون هاء للتنبيه هو الأصح ، على ما اخترناه في شرح البيت السابق ، الثانى أنه ترك التفريع على ذلك لظهوره ، لأنه لا يقتضى تفاوتاً في المد للجميع ، لأن التقدير تقدير أنهم أدخلوا ألفاً بين هزتين ، بعضهم جرى على أصله ، وبعضهم خالف في ذلك أصله ، وإدخال ألف بين هزتين لا يختلف في النطق

بها كما سبق تقريره ، وذكر بعض من شرح : أن إدخال الألف بين الهمزتين يقتضى أن الأمر بصير من قبيل المتصل ، كأن الألف من نفس الكلمة ، فعلى هذا القول أيضاً يستوون في المد : ولا يحىء القصر إلا على قولنا إن حرف المد الذى قبل الهمز المغير لا يمد ، إلا أن هذا القول عندى غلط ، فإن من يقول بمد الألف بعد إدخالها بين الهمزتين يكون بقدر ألفين وأكثر ، والمنقول أنهم يدخلون بينهما ألفاً للفصل ، فلا حاجة إلى زيادة المد ، بل يقتصر على مقدار النطق بألف على حدها في نحو : قال ، وباع ، وذكر الشيخ في شرحه أن قوله : وذو البدل : يعنى ورشا الوجهان عنه ، يعنى المد والقصر في حال كونه مسهلاً ، ويعنى بالتسهيل مذهبيه ، وهما إبدال الهمز . وبين بين ، فالمد على قول البدل والقصر على بين بين ، ولم يرد بمسهلاً حالة بين بين فقط ، فإنه لا يتجه له فيها إلا القصر ، وقد تقدم في الأصول أن التسهيل يطلق على كل تغيير للهمز ، وإنما ذكر مسهلاً ليفصل ورشا من قبل ، لأن كليهما ذو بدل : أى الهاء بدل من همزة عندهما ، إلا أن قبلاً لا يمد لإسقاطه الألف ، وورش بعد لأجل الألف المبدلة من الهمزة ، فده هو الإتيان بالألف المبدلة ، لأمر زائد على ذلك ، هذا شرح ما ذكره في الشرح ، وهو معلوم مما تقدم ، فلم تكن حاجة إلى ذكره ، وقال لى الشيخ أبو عمرو رحمه الله : يعنى بقوله : وذو البدل أبا عمرو وقالون ، لأنهما هما اللذان من مذهبهما إدخال ألف بين الهمزتين ، وجاء عنهما هنا خلاف ، لأجل أن الهمزة الأولى مبدلة والثانية مسهلة ، فلم يستصعب الجمع بينهما ، فلا حاجة إلى طول المد ، واحترز بقوله : مسهلاً من هشام ، فإنه أيضاً من ذوى البدل ، ولا حاجة إلى ذكر قبل وورش ، إذ لألف في قراءتهما ، قلت : وهذا مشكل ، فإنه يقتضى أن الألف في قراءتهما على وجه ، وليس الأمر كذلك فإنهما يثبتان الألف ، وأهل علم القراءات عبروا عن هذه الألف لهما بأنهما مدهما الذى ثبت لهما في باب الهمزتين من كلمة ، وقال صاحب التيسير : من جعلها للتنبيه وميز بين المنفصل والمتصل في حروف المد لم يزد في تمكين الألف ، سواء حقق الهمزة بعدها أو سهلها ، ومن جعلها مبدلة ، وكان ممن يفصل بالألف زاد في التمكين ، سواء أيضاً حقق الهمزة أو لينها ، وقال ابن غلبون في التذكرة : اعلم أن أبا عمرو ورجال نافع يتفاضلون في المد في - ها أتم - إذا جعلوا الهاء بدلا من همزة الاستفهام على ما بيناه في تفاضلهم في :
(ءَأَنْذَرْتَهُمْ)

ونحوه ، يريد أن من أدخل الألف أطول مدّاً مثل قالون ، ومن لم يدخل فلا مد ، أو له مد قصير ، كقراءة ورش ، ثم قال : فأما إذا جعلت الهاء للتنبيه ، فإليه يستوون في المد في - ها أتم - لأنه ليس أحد منهم يدخل بين الألف وبين الهمزة المليئة التى بعد - ها - ألفاً - كما فعل ذلك من فعله منهم في قوله :
(ءَأَنْذَرْتَهُمْ)

ونحوه ، وكذا الباقون ممن عدا قبلاً يتفاضلون في المد هاهنا ، على ما بيناه من تفاضلهم في المد في حرف اللين الواقع قبل الهمزة في باب المد والقصر . فيما كان من كلمة أو كلمتين على الوجهين من جعل الهاء بدلا من همزة الاستفهام أو للتنبيه ، قلت : معنى عبارتهما أن الاختلاف في إدخال الألف إنما يأتي على قولنا : إنها بدل من الهمزة ، أما إذا كانت للتنبيه ، فلم يجتمع همزتان ، لالفاظاً ولا تقديرًا ، فلا سبيل إلى القول بإدخال الألف فاستروا في لفظ المد من هذه الجهة ، لكنهم يتفاضلون فيه على ما سبق ذكره في باب المد والقصر ، ويعتبر الخلاف المستفاد من قوله : وإن حرفت مد قبل همز مغير ، ونظير إتيان الناظم بقوله : وذو البدل تعرباً لا شرطاً

قول العلماء مثل ذلك في معنى الحديث الصحيح « أن امرأة كالت تستعير المتاع وتجحده فقطع النبي صلى الله عليه وسلم يدها ، قالوا ذكر استعارة المتاع وجحده إنما كان تعريفا لاسببها للقطع ، والسبب سرقة لم تذكر للعلم بها ، وكان الغرض تعريف المرأة التي قطعت يدها فعرفت بما كانت مشهورة به ، والله أعلم .

٥٦١ - [وَضُمَّ وَحَرَكْتَ تَعْلَمُونَ الْكِتَابَ مَعَ

مُشَدَّدَةٍ مِنْ بَعْدُ بِالْكَسْرِ (ذُ) لَلَا]

يعنى : ضم التاء وحرك العين ، أى افتحها ، لأنه ذكر التحريك مطلقا غير مقيد ، مع لام مشددة مكسورة من بعد ذلك ، فيصير : تعلمون ، من التعليم ، والقراءة الأخرى من العلم ، وقد لفظ بها مع كونها معلومة من أصداد ما ذكره ، والمفعول الأول على قراءة التشديد محذوف ، أى : (تُعَلِّمُونَ النَّاسَ الْكِتَابَ^(١)) .

يعنى حفظه وفهمه ، والتعليم يستلزم علم المعلم ، فكان فيه دلالة على القراءة الأخرى ، ويؤيد تعلمون بالتخفيف قوله بعد ذلك :

(تَدْرُسُونَ) .

أى أتم جامعون لفهم الكتاب وتلاوته . وقوله ذللا ، أى قرب ، والله أعلم :

٥٦٢ - [وَرَفَعُ وَلَا يَأْمُرُ كَمَوْ (رُ) وَحُهُ (سَمَا)

وَبِالتَّاءِ آتَيْنَا مَعَ الضَّمِّ (خُ) - وَلَا]

ينبغي أن لا يقرأ يأمركم في البيت إلا بتحريك الراء ، إما برفع أو بنصب على القراءتين ، والوزن مستقيم على ذلك ، على كف الجزء السباعي ، وإن قرئ بسكون الراء وضم الميم استقام الوزن بلا كف ، لكن يكون التلفظ بما لم يقرأ به في القرآن مع ضعف الإسكان في الراء على ماسبق ، وموضع ولا يأمركم : جهر بإضافة ، ورفع إليه ؛ ووجه نصب يأمركم العطف على ما قبله من قوله :

(أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ - ثُمَّ يَقُول - وَلَا يَأْمُرُكُمْ^(٢)) .

ووجه الرفع القطع مما قبله على تقدير : وهو لا يأمركم ، أو ولا يأمركم الله ، وأبو عمرو على أصله في الاختلاس السابق ذكره ، وهو فائدة ذكره مع أهل الرفع ، وهو دليل على ترجيح الاختلاس على الإسكان في ظنه على ما هو الحق ، وقد سبق بيانه : قال صاحب التيسير : وأبو عمرو على أصله في الاختلاس والإسكان . قوله : وبالتاء آتينا ، يعنى :

(آتَيْنَاكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ^(٣)) .

اجعل مكان النون تاء مضمومة ، وهى تاء المتكلم موضع نون العظمة ، ولم ينبه على إسقاط الألف ، لأنه

لازم من ضم التاء ، فإن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا ، ووجه القراءتين ظاهر ، وخول معناه : ملك ، والله أعلم .

٥٦٣ - [وَكَسْرُ لِمَا (ف) فِيهِ وَبِالْغَيْبِ تُرْجَعُونَ]
نَ (ع) اذَ وَفِي تَبْنُونَ (ح) اِكِيهِ (ع) وَلَا [

أى كسر اللام من :

(لِمَا آتَيْنَاكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ^(١)) .

حزة ، فالهاء في فيه عائدة على آتينا ، لأنه معه ومتصل به : وهذا مما يقوى قوله : ولا ألف في : ها - هأنتم - أى بعدها ، وها هنا قبلها ، ووجه التجوز فيها واحد : وهو الاتصال المذكور ، أى : الكسر مستقر فيما هو متصل بهذا الكلام ، ومتعلق به ، ويجوز أن تعود الهاء على الكسر ، ويكون خبر مبتدأ محذوف ، أى فيه كلام وبحت كما سند كره ، أو تعود الهاء على : (لِمَا) .

أى كسره مستقر فيه غير خارج عنه ، واللام على قراءة حزة لام التعليل ، وما مصدرية أو موصولة أى لأجل إيتائى إياكم بعض الكتاب والحكمة ، ثم لحجىء رسول مصدق لما معكم ، أو الذى آتيتكموه ، وجاءكم رسول مصدق له ، واللام في : (لَتَتُؤْمِنُنَّ بِهِ) .

جواب القسم الذى دل عليه أخذ الميثاق ، والخطاب للأنبياء ، والمراد أتباعهم ، والتقدير : ميثاق أمم النبيين ، وعلى قراءة الجماعة : اللام في : (لِمَا) .

هى الموطئة للقسم ، وما إما موصولة أو شرطية ، والفعالان بعدها ماضيان فى اللفظ مستقبليان فى المعنى ، ويظهر لك المعنى إذا قدرت موضع ما حرف إن الشرطية أى إن آتيتكم ذلك تؤمنوا ، ثم أخرج مخرج الأقسام والمعاهدة ، وأخذ الميثاق تأكيد للأمر وتقوية له ، ولتؤمنن : جواب القسم ، ومثله :

(لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكُمْ أَجْمَعِينَ ^(٢)) .

وقوله : حاكبه عولا ، أى حاكى الغيب عول عليه ، والغيب في : (يَبْنُونَ) .

راجع إلى ما قبله من قوله :

(هُمْ أَفْكَاسٌ ^(٣)) .

والخطاب على الإلتفات أو الاستئناف ، والغيب في - يرجعون - عاد : أى عاد على ييغون ، لأن حفصاً قرأها بالغيب ، والله أعلم :

٥٦٤ - [وَبِأَلْكَسَرِ حَجِّ الْبَيْتِ (ء) ن] (ش) اهْدِ وَغَنِي

بُ مَا تَفْعَلُوا لَنْ تُسَكْفَرُوهُ لَهْمُ تَلَا]

الكسر والفتح في الحج لغتان ، ولم يقرأ بالكسر إلا في هذا الموضع ، أى : - وحج البيت - بكسر الحاء منقول عن شاهد ، أى عن ثقة شاهد له بالصحة ، وأضاف : وغيب إلى جملة ما بعده من الفعلين ، أى غيب هذا المجموع لهم ، أى للدلول عن شاهد ، وفي تلا ضمير يعود على : وغيب ، أى أنه تبع ما قبله من الغيبة ، من قوله :

(مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ - إلى قوله - وَأُولَئِكَ مِنَ الصَّالِحِينَ ^(١)) .

والخطاب لهذه الأمة ، أو على طريق الالتفات أو التقدير ، وقلنا لهم ذلك ، والله أعلم :

٥٦٥ - [يَضُرُّكُمْ بِكُسْرِ الضَّادِ مَعَ جَزْمِ رَائِهِ

(سَمَا) وَيُضْمُ الْفَيْزُ وَالرَّاءُ تَقْلًا]

يريد (لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا ^(٢)) .

ضار يضر ، وضر يضر : لغتان : والفعل مجزوم في القرءتين على جواب الشرط ، والضم في الراء على قراءة من شدد ضمة بناء ، لإتباعا لضمة الضاد ، كما نقول : لا يرد ، ويجوز في اللغة الفتح والكسر ، وظاهر كلامه يدل على أن ضمة الراء حركة إعراب ، لأنه ضد الجزم ، وقد قيل به على أن يكون في نية التقديم على الشرط ، وقيل على حذف الفاء ، وكلاهما ضعيف ، والأصح ما تقدم ، ولكن ضاقت على الناظم العبارة ، كما تقدم في تضارر في سورة البقرة ، وأراد بقوله : ويضم الغير ضمة الضاد ، لأن الكسر ضده الفتح لا الضم فاحتاج إلى بيانه ، وأما جزم الراء فيفهم من القراءة الأخرى ، لأن الجزم ضده الرفع ، والراء بالنصب ، لأنه مفعول ثقلاً ، وإنما نص عليه في القراءة الأخرى ، ولم ينص على التخفيف في الأولى ، لأنه مستغن عن ذكر التخفيف في الأولى لعدم إمكان التطق بمشدد مجزوم في وسط كلمة ، ولا يتعذر النطق بمرفوع خفيف ، فذكره في موضع الحاجة إليه ، والله أعلم .

٥٦٦ - [وَفِيهَا هُنَا قُلْ مُنْزِلِينَ وَمُنْزِلُو نَ لِلْيَحْصِيِّ فِي الْعَنْسَكِبُوتِ مُثَقَّلًا]

أى وفي جملة الحروف المختلف فيها هنا هذا الحرف الذى هو :

(بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنْزِلِينَ ^(٣)) .

أو التقدير اقرأ لليحصي - منزلين - فى الحرف الذى هنا - ومنزلون - فى حرف العنكبوت ، وهو :

(٢) سورة آل عمران ، آية : ١٢٠

(١) سورة آل عمران ، آية : ١١٣ و ١١٤

(٣) سورة آل عمران ، آية : ١٢٤

(إِنَّا مُنْزِلُونَ عَلَىٰ أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ ^(١)).

واليحصبي هو ابن عامر ، ومثقلا بكسر القاف حال من فاعل قل ، وقل بمعنى اقرأ لأن القراءة قول ومنه :

(إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ^(٢)).

أو التقدير - منزلي - هنا - و - منزلي - في العنكبوت استقر لليحصبي مثقلا لهما ، وإن كان مثقلا صح بفتح القاف ، فالتقدير : استقر ذلك له مثقلا ، والتخفيف والتثقيب في ذلك لغتان من أنزل ونزل ؛

٥٦٧ - [وَ (حَقُّ) صِيرَ كَسْرُ وَاوٍ مُسَوِّمٍ

نَ قُلْ سَارِعُوا لَا وَاوَ قَبْلُ (كَ) مَا (ا) نَجِيْلًا]

السومة : العلامة وسوم أى : أعلم : فن كسر الواو أسند الفعل إليهم ، وهو من الإعلام الذى يفعله الشجاع في الحرب من لباس مخصوص وغيره ، ومن فتح الراء ، فلأن الله تعالى فعل بهم ذلك ، وحذف الواو من :

(وَسَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ ^(٣)).

تقدم مثله في :

(وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا ^(٤)).

والواو منه ساقطة في مصاحف المدينة والشام دون غيرها ، واحترز بقوله : قبل عن الواو التى بعد العين ، وانجلا : أى : انكشف ، والله أعلم .

٥٦٨ - [وَقَرَّحْ بِضَمِّ الْقَافِ وَالْقَرَّحُ (صُحْبَةٌ)

وَمَعَ مَدَّ كَأَنَّ كَسْرُ هَمْزَتِهِ (دَ) لَا]

أى قرأه صحبة ، والضم والفتح لغتان ، وجاء ذلك في ثلاثة مواضع في هذه السورة : اثنان بلفظ التنكير :

(إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ ^(٥)).

والثالث بلفظ التعريف :

(مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ ^(٦)).

ولفظ كائن جاء في مواضع : هنا ، وفي الحج ، والطلاق ، والخلاف في جميعها ، ولم يبين النظم أنه حيث أتى ، وفاعل دلا ضمير كسر همزته ، ومعنى : دلا في اللغة : أخرج دلوه ملائى ، واستعاره هنا للحصول الغرض وتمام الأمر بالمد مع الكسر ، وأراد بالمد زيادة ألف بعد الكاف ، والباقون بلا ألف مع فتح الهمزة ، ثم ذكر باقى قيود القراءة فقال :

(٢) سورة التكاوير ، آية ١٩

(٤) سورة البقرة ، آية ١١٦

(٦) سورة آل عمران ، آية ١٧٣

(١) آية : ٣٤

(٣) سورة آل عمران ، آية ١٣٣

(٥) سورة آل عمران ، آية : ١٣٠

٥٦٩ - [وَلَا يَأْ مَكْسُورًا وَقَاتَلَ بَعْدَهُ يُبَدِّ وَفَتَحَ الضَّمَّ وَالْكَسْرَ (ذ) وَلَا]

الياء المكسورة زيادة في قراءة غير ابن كثير ، وهى مشددة ، ولم يتسع له مجال البيت لذكر ذلك ، ولو قال في البيت السابق : وكل كأن كسر همزته دلا ، ثم قال : ومد ولا ياء لكان واويا بالعرض ، ولا حاجة إلى قوله مكسورا حينئذ ، لأنه لفظ بقراءة الجماعة ، أى : ولا يثبت ابن كثير الياء التى فى هذا اللفظ ، و - كآين - لغتان ، وفيها غير ذلك من اللغات ، وهى كلمة : أى دخل عليها كاف التشبيه ، كما دخل هلى ذا فى كذا ثم كثر استعمالهما كالكلمة الواحدة ، بمعنى كم الخيرية ، فتصرفوا فيها على وجوه وكتب تنوينها نونا : قوله : وقاتل بعده أى بعد كآين ، قوله تعالى :

(وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ - قُتِلَ مَعَهُ^(١)).

القراءتان ظاهرتان ، إلا أن معنى قوله - قتل معه ربيون كثير فاهنوا - أى فاهن من لم يقتل منهم ، والضم فى القاف ، والكسر فى التاء إذا فتحا مع المد صارت الكلمة قاتل ، فقوله ذوولا أى فتح الضم والكسر ذو متابعة للمد مصاحبة له ، والله أعلم :

٥٧٠ - [وَحُرِّكَ عَيْنُ الرَّغَبِ ضَمًّا كَمَا (ر) سَا

وَرُعْبًا وَيَغْشَى أَنْثَوَا (ش) - ائِمًّا تَلَا]

يريد الرعب المعروف باللام ، ورعبا المتكرر المنصوب حيث أتى ذلك ، فالضم فيه والإسكان لغتان ، وقيل : الضم الأصل ، فأسكن تخفيفا ، وهو فى أربعة مواضع ، قيل : والأصل الإسكان إتباعا ، ورسا أى : ثبت واستقر ، والتأنيث فى - يغشى - للأمنة والتذكير للنعاس ، وهما واحد ، لأنه أبدل النعاس من الأمنة ، وشائعا تلا : حالان من مفعول أنثوا ، أى أنثوا شائعا تابعا ما قبله ، وهو الأمنة ، أو يكون شائعا حالا من الضمير فى تلا العائد على يغشى :

٥٧١ - [وَقُلْ كُلُّهُ لِلَّهِ بِالرَّفْعِ (ح) اِمْدًا

بِمَا يَنْفَعُونَ الْغَيْبُ (ش) اِيَع (د) خُلَلَا]

كله مبتدأ ، والله الخبير ، والجملة خبر :

(إِنَّ الْأَمْرَ^(٢)).

وقد أجمعوا على قراءة :

(إِنَّا كُلُّ فِيهَا^(٣)).

وهو على هذا الإعراب وكله بالنصب تأكيد للأمر ، والغيب فى :

(بِمَا يَفْعَلُونَ بِصِيرٍ^(١)) .

شايع دخلا له وهو :

(حَسْرَةً فِي قُلُوبِهِمْ^(٢)) .

ووجه الخطاب قوله :

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا^(٣)) .

وبعد (وَلَئِنْ قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ مُتُّمْ^(٤)) .

والدخل : الدخيل ، وقد تقدّم :

٥٧٢ - [وَمِمَّنْ وَمِمَّنْ مَّتْ فِي مَمَّ كَسَرَهَا

(مَدَنًا) (نَفَرًا) وَرَدًا وَحَفْصًا هُنَا اجْتِلَا]

أى حيث جاءت هذه الكلمات ، وفهم ذلك من حيث أنه عددها ، وفيها ما ليس فى هذه السورة فقام ذلك مقام قوله حيث أنى ، ونحوه ، وضم الميم وكسرها فى جميع ذلك لغتان ، يقال مات يموت ، فعلى هذا جاء الضم كقولك من قام : يقوم قت ، ويقال مات يمات كخاف يخاف ، فعلى هذا جاء الكسر كخفت ، فيكون الضم من فعل يفعل ، كقتل يقتل ، والثانى من فعل يفعل كعلم يعلم ، ووردا : نصب على التمييز ، أى صفا وردهم ، ووافقهم حفص على ضم مافى آل عمران وكسر مافى غيرها جمعا بين اللغتين ، والذى فى آل عمران موضعان :

(وَلَئِنْ قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ مُتُّمْ - و - لَئِنْ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى^(٥)) .

وهذا معنى قوله : وحفص هنا اجتلا ؛ أى اجتلا الضم ، وهو من قولهم اجتليت العروس ، وهذه عبارة مشككة ، فإنه لا يفهم منها سوى أن حفصا خصص هذه السورة بقراءة ، وسائر المواضع بخلافها ، فيحتمل أن يكون الذى له فى آل عمران ضمنا ، وأن يكون كسرا ، لأنه استأنف جملة ابتدأها لحفص ولم يخبر عنه إلا بقوله اجتلا ، فاحتمل الأمرين : فإن قلت : اجعل حفصا عطفا على للرمز السابق ، قلت : كان جمعا بين الرمز والمصرح به فى مسألة واحدة ، وذلك غير واقع فى هذا النظم . وأيضا فقد فصل بالواو فى قوله وردا ، ثم لو سلمنا أن هذا اللفظ يفيد الضم كان مشكلا من جهة أخرى ، وهى أنه يوهم أن حفصا منفردا بالضم هنا ، فلم يعد معه الرمز الماضى ، كقوله : رضى صحبة ، ولو قال صفا نفر معهم هنا حفص اجتلا ، حصل الغرض وبان وزال الإبهام ، ولم يضر عدم الواو الفاصلة : لعدم الرية فى اتصال ذلك ، والله أعلم .

٥٧٣ - [وَبِالْغَيْبِ عَنْهُ نَجْمُونٌ وَضُمَّ فِي

يَقُولُ وَفَتَحَ الْغَمَّ (لَا) ذُ (شَ) عَ (كُ) فَلَا]

(١) سورة الأنفال ، آية : ٣٩

(٢) سورة آل عمران ، آية : ١٥٦

(٣) سورة آل عمران ، آية : ١٥٧

(٤) سورة آل عمران ، آية : ١٥٧

(٥) سورة آل عمران ، آية : ١٥٦

عنه يعنى من حفص ، والغيب والخطاب فى قوله :

(خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ^(١)) .

كما تقدم فى :

(بِمَا يَمْشُونَ بِصِيرٍ - وأما - وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ ^(٢)) .

فقواه إذ شاع كفلا على البناء للمفعول ، ومعنى كفل : أى حمل ، يعنى أن هذه القراءة حملها السلف الخلف لما كانت شائعة ، ومعناها يوجد عالاً ، أو ينسب إلى الغلول ، أو يغل منه ، أى يخان بأن يؤخذ من الغنيمة قبل أن يقسمها ، والغلول الأخذ فى خفية ، ومن قرأ يغل على البناء للفاعل ، فهو ظاهر : أى أنه لا يفعل ذلك ، واختار ذلك أبو عبيد وأبو على ، وقالوا : أكثر ما يجيئ الفعل بعد ما كان لكذا أن يفعل ملسوبا إلى الفاعل نحو :

(وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ ^(٣)) .

(مَا كَانَ لَنَا أَنْ نُشْرِكَ ^(٤) - وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ ^(٥)) .

فإن قلت : كل واحدة من القراءتين مشتملة على ضم وفتح ، فكيف تميز إحداهما من الأخرى ، قلت : كأنه استغنى بالترتيب عن تقييد ذلك ، فضم أولاً ثم فتح الضم ، فيكون الضم فى الياء وفتح الضم فى الفين ، والواو وإن كانت لا تقتضى الترتيب على المذهب المختار ، إلا أن المذكور بها جائز أن يكون مرتباً فى نفس الأمر ، ولا بد أن يريد بذلك إحدى القراءتين ، ودلنا على هذه القراءة ظاهر لفظه ، إذ أو أراد الأخرى لقال : وفتح أن يغل وضم الفتح حقل نولا ، أو دام ندحلا ، أو نل دائماً حلا ، ونحو ذلك :

٥٧٦ - [بِمَا قُتِلُوا الشَّدِيدُ (لَ) بِي وَبَعْدَهُ وَفِي الْحَجِّ لِلشَّامِيِّ وَالْآخِرُ (كَ) مَلَا]

أى التشديد بهذا اللفظ وهو قوله تعالى :

(لَوْ أَطَاعُونَا - مَا قُتِلُوا) .

والذى بعده :

(وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا ^(٦) - وَالْآخِر - وَقَاتِلُوا وَقُتِلُوا ^(٧)) .

يقرأ جميع ذلك بالتشديد والتخفيف ، وفى التشديد معنى التكرير ، فأما قوله قبل ذلك :

(مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا - لِيَجْزَلَ اللَّهُ ذَلِكَ حَمْرَةً ^(٨)) .

فخفف بلا خلاف ، ويعلم ذلك من كونه تعداه ولم يذكره ، واشتغل بذكر : متم ، ويغل ، ويجمعون ، ويمتاز هنا أيضاً من الأول المختلف فيه بكون هذا فى أوله واو ، وذلك لاواو فى أوله ، فقوله - بما قتلوا -

(٢) سورة آل عمران ، آية : ١٦١

(٤) سورة يوسف ، آية : ٣٨

(٦) سورة آل عمران ، آية : ١٦٩

(٨) سورة آل عمران ، آية : ١٥٦ .

(١) آل عمران ، آية : ١٥٧

(٣) سورة آل عمران ، آية : ١٤٥

(٥) سورة النعكبوت ، آية : ٤٠

(٧) سورة آل عمران ، آية : ١٩٥

لا يتناول ظاهره إلا ما ليس في أوله واو ، فالتشديد في - ماقتلوا - هشام وحده ، وهو المشار إليه بقوله : لبي ،
أى لبي بالتشديد من دعاه ، - والذين قتلوا - مع الذى فى الحج ، وهو :
(ثُمَّ قُتِلُوا أَوْ مَاتُوا) .

شدهما ابن عامر :

(وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا) .

شده ابن عامر وابن كثير ، وهو المرموز فى هذا البيت الآتى :

٥٧٧ - [(دَ رَاكَ وَقَدْ قَالَ فِي الْإِنْعَامِ قَتَلُوا

وَبِاخْتَلَفٍ غَيْبًا يَحْسَبَنَّ (أ) وَلَا]

معنى دراك أدرك كما تقدم فى بدار ، والذى فى الأنعام :

(قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ^(١)) .

شده أيضا ابن عامر وابن كثير ، وأما الغيب فى :

(وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا فِي سَبِيلِ^(٢)) .

فمن هشام فيه خلاف ، ومعنى الغيب فيه ولا يحسن الرسول ، أو حاسب واحد ، أو يكون - الذين قتلوا -
فاعلا ، والمفعول الأول محذوف ، أى أنفسهم أمواتا ، قال الزمخشري : وجاز حذف المفعول الأول ، لأنه
فى الأصل مبتدأ ، فحذف كما حذف المبتدأ فى قوله - بل أحياء - أى بل هم أحياء لدلالة الكلام عليهما ، وقوله
غيبا : نصب على الحال من يحسن ، والعامل فيها ما يتعلق به بالخلف ، أى لا يحسن استقرار بالخلف غيبا ، أى
ف غيب له ، ولا أى نصر ، والله أعلم :

فإن قلت : جاء يحسن فى هذه السورة فى مواضع ، فمن أين علم أنه للذى بعده - الذين قتلوا -

قلت : لأنه أطلق ذلك فأخذ الأول من تلك المواضع ، ولأنه قد ذكر بعده : - أن ويحزن - فتعين هذا ،
لأن باقى المواضع ليس بعده : أن ويحزن ، والله أعلم .

وأكثر المصنفين فى القراءات السبع لا يذكرون فى هذا الموضع خلافا ، حتى أن ابن مجاهد قال : لم يختلفوا
فى قوله - ولا يحسن الذين قتلوا - أنها بالتاء ، وذكرها أبو على الأهوازي فى كتاب الإقناع فى القراءات الشواذ
ونسبها إلى ابن محيصن وحده ، والله أعلم :

٥٧٨ - [وَأَن كَسِيرُ وَا (ر) فَقًا وَيَحْزَنُ غَيْرَ الْآ:

بِيَاءٍ يَهْمُ وَا كَسِيرُ الهم (أ) حَفَـلَا]

يعنى قوله تعالى :

(وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ^(١)).

للكسر على الاستئناف ، والفتح على العطف على :

(بِنِعْمَةِ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ^(٢)).

فيكون من جملة ما بشر به الشهداء ، وهو أن الله سبحانه يفعل بغيرهم من المؤمنين مثل ما فعل بهم من حسن الخاتمة ، وقال أبو علي : المعنى يستبشرون بتوفر ذلك عليهم ووصوله إليهم ، لأنه إذا لم يضعه وصل إليهم ، فلم يبخسوه ولم ينقصوه ، وحزن وأحزن : لغتان ، وقيل حزنه بمعنى جعل فيه حزنا ، مثل كحله ودهنه ، أى جعل فيه كحلا ودهنا ، ومثل حزنه في هذا المعنى : فتنه ، قال سيبويه : وقال بعض العرب : أفنت الرجل وأحزنته ، أراد جعلته حزينا ، وفاتنا ، واستثنى نافع من ذلك ما في الأنبياء وهو :

(لَا يَحْزُنُهُمُ الْفَزَعُ الْأَكْبَرُ^(٣)).

فقرأه كالجماعة بفتح الياء وضم الزى ، فقوله : غير الأنبياء ، أى غير حرف الأنبياء ، ورفقا مصدر في موضع الحال ، أى ذوى رفيق ، بمعنى : رافقين ، وأحظا : حال من فاعل أكسر ، أى حافلا بهذه القراءة ،

٥٧٩ - [وَخَاطَبَ حَرْفًا يَحْسَبَنَّ (ة) خَذُ وَقُلْ

يَمَا يَعْمَلُونَ الْغَيْبُ (حَقٌّ) وَذُو مِثْلًا]

حرفا يحسبن فاعل خاطب : جعلهما مخاطبين لما كان الخطاب فيهما ، وقد استعمل هذا العجز كثير فى هذه القصيدة نحو : وخاطب فيها تجمعون له ملا ، وأراد بالحرفين :

(وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِّ لَهُمْ خَيْرًا^(٤) - وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا أَنَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا^(٥)).

فأما الأول فعلى قراءة الجماعة بالغيب يكون - إنما نملئ لهم خير لأنفسهم - سد مسد مفعولى حسب ، نحو : (أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ^(٦)).

وفى الثانى يكون المفعول الأول محذوفا ، أى البخل خير لهم ، وقراءة حمزة بالخطاب مشكلة ، وقد صرح جماعة من أهل العربية بعدم جوازها ، قال أبو جعفر النحاس : زعم أبو حاتم أنه لحن لا يجوز ، قال : وتابعه على ذلك جماعة ، وقال الزجاج : من قرأ - ولا يحسبن - بالتاء لم يجز عند البصريين إلا كسر لاء المعنى لا تحسبن الذين كفروا إملأونا لهم خير لهم ، ودخلت أن مؤكدة ، فإذا فتحت صار المعنى : ولا تحسبن الذين كفروا إملأونا خير لهم ، قال أبو إسحاق : وهو عندى يجوز فى هذا الموضع على البدل من اللذين : المعنى ولا تحسبن إملأونا للذين كفروا خير لهم ، وقد قرأ بها خلق كثير ، ومثل هذه القراءة من الشعر قول الشاعر :

(٢) سورة آل عمران ، آية : ١٧٤

(٤) سورة آل عمران ، آية : ١٧٨

(٦) سورة الفرقان ، آية : ٤٤

(١) سورة آل عمران ، آية : ١٧١

(٣) سورة الأنبياء ، آية : ١٠٣

(٥) سورة آل عمران ، آية : ١٨٠

• فما كان قيس هلكه هلك واحد • جعل هلكه بدلا من قيس ، المعنى : فما كان هلك قيس هلك واحد قال أبو علي في الإصلاح لا يصح البدل إلا ينصب خير ، من حيث كان المفعول الثاني لحسبت ، فكما انتصب هلك واحد في البيت لما أبدل الأول من قيس بأنه خير كان ، كذلك ينتصب خير إذا أبدل الإملاء من - الذين كفروا - بأنه مفعول ثان لتحسين ، قال : وسألت أحمد بن موسى : يعنى ابن مجاهد عنها ، فزعم أن أحدا لم يقرأ بها ، يعنى ينصب خير ، وقال في الحجة - الذين كفروا - في موضع نصب بأنه المفعول الأول ، والمفعول الثاني في هذا الباب هو المفعول الأول في المعنى ، فلا يجوز إذا فتح أن في قوله :

(أَنَّمَا نُمَلِّى لَهُمُ^(١)).

لأن إملاءهم لا يكون إياهم ، قال : فإن قلت : فلم لا يجوز الفتح في أن ، وتجعله بدلا من - الذين كفروا - كقوله :

(وَمَا أَنَسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ^(٢)).

وكما كان أن من قوله سبحانه :

(وَإِذْ يَبْعُدُ كُؤُومُ اللَّهِ إِحْدَى الطَّاغُوتَيْنِ أَنَّهُمَا لَكُمْ^(٣)).

قيل لا يجوز ذلك ، وإلا لزمك أن تنصب خيرا على تقدير : لا تحسبن إملاء الذين كفروا خيرا لأنفسهم ، من حيث كان المفعول الثاني لتحسين ، وقيل : إنه لم ينصبه أحد ، فإذا لم ينصب علم أن البدل فيه لا يصح ، وإذا لم يصح البدل لم يجوز إلا كسر إن على أن يكون إن وخبرها في موضع المفعول الثاني من تحسبن . وقال الزمخشري : الذين كفروا في من قرأ بالتاء نصب - وإنما نملئ لهم خيرا لأنفسهم - بدل منه ، أى ولا تحسبن أنما نملئ للكافرين خير لهم ، وأن مع خبره ينوب عن المفعولين ، وما مصدرية . فإن قلت : كيف صح مجيء البدل ولم يذكر إلا أحد المفعولين ، ولا يجوز الاقتصار بفعل الحسبان على مفعول واحد : قلت : صح ذلك من حيث أن التعويل على البدل والمبدل منه في حكم المنحى ، ألا تراك تقول : جعلت متاعك بعضه فوق بعض ، مع امتناع كونك على متاعك : قال : ويجوز أن يقدر مضاف محذوف على - ولا تحسبن الذين كفروا - أصحاب أن الإملاء خير لأنفسهم ، أو ولا تحسبن حال الذين كفروا إن الإملاء خير لأنفسهم : وقال النحاس : زعم الكسائي والفراء أنها جائزة على التكرير ، أى ولا تحسبن الذين كفروا ولا تحسبن أنما نملئ لهم ، يعنى مثل :

(لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرُحُونَ^(٤)).

- فلا تحسبنهم^(٥) - كما سبأى : قال النحاس : وقراءة يحيى بن وثاب بكسر إن حسنة ، كما تقول حسبت عمرا أخوه خارج : وقال مكى : وإنما وما بعدها بدل من الذين ، فسد مسد المفعولين ، كما في قراءة من قرأ بالياء وقال المهدي ، قال قوم : قدم الذين كفروا توكيدا ثم جاء لهم من قوله - وإنما نملئ لهم - رداً عليهم والتقدير : ولا تحسبن أن إملاءنا للذين كفروا خير لهم ، وقال أبو الحسن الحوفي : إن وما عملت فيه في موضع نصب على

البدل من الذين كفروا ، والذين : المفعول الأول ، والثاني محذوف : وقال أبو القاسم الكرماني في تفسيره المسمى باللباب : "يجوز أن تكون التاء للتأنيث ، كقوله :
(كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ^(١)) .

ولا تحسبن القوم الذين ، والذين وصف للقوم ، كقوله :
(وَأَوْزَنَّا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا ^(٢)) .

قلت فيتحد معنى القراءتين على هذا لأن الذين كفروا فاعل فيهما ، وكذا يتحد معنى القراءتين على قول من يقول : إن الذين كفروا مفعول على قراءة الياء أيضا ، والفاعل الرسول ، أو أحد ، كما تقدم في :
(وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا) .

وقيل : إنما نلى ، بدل من الذين كفروا ، بدل الاشتغال ، أى إملأنا خير ، بالرفع خبر مبتدأ محذوف ، أى هو خير لأنفسهم ، والجملة هى المفعول الثانى . قلت : ومثل هذه القراءة بيت الحماسة :
منا الأناة وبعض القوم تحسبنا أنا بطاء وفى إبطائنا سرع

كذا جاءت الرواية بفتح أنا بعد ذكر المفعول الأول ، فعلى هذا ، يجوز أن تقول : حسبت وزيد أنه قائم ، أى حسبته ذا قيام ، فوجه الفتح أنها وقعت مفعوله ، وهى وما عملت فيه فى موضع مفرد ، وهو المفعول الثانى لحسبت ، والله أعلم .

وأما - ولا تحسبن الذين يبيخلون - على قراءة الخطاب ، فتقديرها على حذف مضاف ، أى يخل الذين يبيخلون والغيب فى - بما يعملون خبير - رد على - سيطوقون ما تجلوا به - والخطاب رد على :
(وَإِنْ تَوُمنُوا وَتَتَّقُوا ^(٣)) .

والملا بالمصدر للملا ، وبالقصر : الجماعة الأشراف ، وكلاهما مستقيم المعنى هنا ، والله أعلم .

٥٨٠ - [يَمِيزَ مَعَ الْإِنْفَالِ فَكَسِرَ سُكُونَهُ

وَشَدَّذَهُ بِمَفْدِ الْفَتْحِ وَالضَّمِّ (شُ) لِمَشْلَا]

بريد (حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ ^(٤)) .

وفى الأنفال :

(لِيَمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ) .

أى يميز هنا مع حرف الأنفال اكسر الياء الساكنة وشدّها بعد الفتح فى الميم ، والضّم فى الياء ، وماز يميز

(٢) سورة الشعراء ، آية : ١٠٥

(١) سورة آل عمران ، آية : ١٨٨

(٣) سورة آل عمران ، آية : ١٧٩ .

وميز يميز لغتان ، وشلسلا : حال من فاعل شدده ، أو من مفعوله ، ومعناه : خفيفا ، لأنه قبل التشديد خفيف ويستحب للقارئ تخفيف اللفظ بالحروف المشددة ، وأن لا يتقعر فيها ، ويزعج السامع ، ويتكلف في نفسه مالا يحتاج إليه ، والله أعلم :

٥٨١ - [سَنَكْتُبُ يَا ضَمَّ مَعَ فَتَحَ ضَمَّ]

وَقُلَّ أَرْفَعُوا مَعَ يَا نَقُولُ (فَ) يَكْمَلًا

أى ياء ضمت مع فتح ضم التاء ، فيصير الفعل مبنيًا للمفعول ، وقد كان الفاعل ، ورفع قتل ونصبه عطفا على محل ما قالوا ، وهو رفع إن كان سنكتب مبنيًا للمفعول ، ونصب إن كان للفاعل ، وياء يقول الله تعالى ، والتون : نون العظمة : وقوله : مع ياقول ، أى مع قراءة ياقول ، ونصب فيكملا بالفاء في جواب ارفعوا ، لأنه أمر ، والله أعلم : أى قرأ ذلك كله حمزة :

٥٨٠ - [وَبِالزُّبْرِ الشَّامِي كَذًا رَسْمُهُمْ وَبِالْ كِتَابِ هِشَامٍ وَكَشَفِ الرَّسْمِ مُجْمَلًا]

يعنى قرأ ابن عامر :

(جَاءُوا بِالْبَيِّنَاتِ وَبِالزُّبْرِ) .

زيادة الباء في - وبالزبر - ^(١) وكذلك رسم في مصاحف أهل الشام ، وانفرد هشام بزيادة الباء في - وبالكتاب - فقرأ الآية التي في آل عمران كالتى في فاطر بإجماع . وقد روى أبو عمرو الداني من طرق أنه في مصحف للشام كذلك : قال في المقنع : هو في الموضعين بالباء : وقال : رأيت هارون بن موسى الأخفش يقول في كتابه : إن الباء زيدت في الإمام ، يعنى الذى وجه به إلى الشام في - وبالزبر - وحدها . قلت : وكذلك رأيت أنه في مصحف عندنا بدمشق هو الآن بجامعها بمشهد على ابن الحسين ، يغلب على الظن أنه المصحف الذى وجهه عثمان رضى الله عنه إلى الشام ، ورأيت كذلك في غيره من مصاحف الشام العتيقة : قال الشيخ في شرح العقيلة : والذى قاله الأخفش هو الصحيح إن شاء الله ، لأنى رأيت كذلك في مصحف لأهل الشام عتيق ، يعنى المصحف المقدم ذكره ، فإلى هذا الاختلاف أشار بقوله : واكشف الرسم مجملا ، أى آتيا بالجميل من القول والفعل ، والله أعلم :

٥٨٢ - [(صَ) مَا (حَقُّ) غَيْبٍ يَكْتُمُونَ يُبَيِّنُونَ]

نَ لَا تَحْسِبَنَّ الْغَيْبُ (كَ) يَفَ (سَمَا) أَعْتَلًا

أى يكتمون ويبينن صفا حق غيب فيهما ، يريد قوله تعالى :

(لِيُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ وَلَا يَكْتُمُونَهُ) ^(٢) .

الغيب فيهما والخطاب على ما تقدم في - لا يعبدون إلا الله - ويقوى الخطاب الاتفاق عليه في الآية المتقدمة

(وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ - وَأَمَا - لَا تَحْسِبُونَ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ^(١)).

فقرئ بالغيب والخطاب ، وسيأتى توجيههما ،

٥٨٣ - [وَ (هـ) مَا يَضُمُّ الْبَاءَ فَلَا يَحْسِبْنَهُمْ]

وَغَيْبٍ وَفِيهِ الْعَطْفُ أَوْ جَاءَ مُبْدَلًا

نصب حقا على المصدر أى حق ذلك حقا ، وهو أن - فلا يحسبنهم - بضم الباء والغيب ، وفى بعض النسخ وحق بالرفع ، فيكون خبر المبتدا الذى هو - فلا يحسبنهم - أى أنه بالضم والغيب حق ، ووجه ضم الباء أن الأصل فلا يحسبون ، فالواو ضمير - الذين يفرحون - لأن ابن كثير وأبا عمرو قرءا بالغيب فيهما ، فأنحذفت النون للنهى وأنحذفت الواو لسكون نون التأکید ، فبقيت ضمة الباء على حالها دالة على الواو المحذوفة ، ويكون يحسبن على قراءتهما قد حذف مفعولاه لدلالة ظهور المفعولين فى :

(فَلَا يَحْسِبْنَهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ) .

أى لا يحسبن الفارحون أنفسهم فائزين ، وقرأ نافع وابن عامر بالغيبة فى الأول ، والخطاب فى الثانى مع فتح الباء لأجل النون المؤكدة ، ولولاها لكانت الباء ساكنة ، والقول فى مفعولى الأول كما تقدم ، وقرأ الباقون ، وهم : عاصم وحزمة والكسائى بالخطاب فيهما ، ووجه ذلك أن يقال : الذين يفرحون هو المفعول الأول ، والثانى محذوف ، لأنه فى الأصل خبر المبتدأ ، فحذف كما يحذف خبر المبتدأ ، عند قيام الدلالة عليه . وقوله - فلا يحسبنهم بمفازة قد استوفى مفعوليه ، وهما فى المعنى مفعولوا الأول ، فاستغنى عنهما فى الأول بذكرهما فى الثانى على قراءة الغيبة فى الأول ، وعلى قراءة الخطاب استغنى عن أحدهما دون الآخر ، تقوية فى الدلالة . وقال الزمخشري : أحد المفعولين - الذين يفرحون - والثانى - بمفازة - وقوله - فلا يحسبنهم - تأكيد تقديره : لا يحسبنهم فلا تحسبنهم فائزين وقوله : وفيه العطف ، أى فى تحسبنهم فائدة العطف على الأول ، فلهذا كرر ، أو جاء مبذلا منه ، فذكر وجهين لمحجى فعل النهى عن الحسبان فى هذه الآية مكرراً ، وما ذكرناه من تأويل هذه القراءات الثلاث لا يخرج عن الوجهين اللذين ذكرهما ، لأن الجملة الثانية إن وافقت الأولى فى الغيبة والخطاب صح أن تكون بدلا منها ، على أن تكون الفاء فى - فلا - زائدة كقوله :

وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعى :

ووجه البذل أن الكلام إذا طال الفصل بينه وبين ما يتعلق به جاز إعادته ليتصل بالمتعلق به ، كقوله تعالى :

(فَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ) .

فلما طال الفصل قبل الجواب أعاد الفصل بالفاء ؛ فقال تعالى :

(فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ) .

ونجوز الإعادة بلا فاء ، قال سبحانه في موضع آخر .

(إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ) ^(١) .

سمى نحو هذا بدلا باعتبار أنه عوض عنه ، وإلا فهو بالتأكيد أشبه على اصطلاح النحويين ، وبهذا عبر عنه الزمخشري كما سبق ذكره ، وأما على قراءة من غابر بين الفعلين غيبة وخطابا ، فالثانية عطفت على الأولى ، لا بدل ، كقولك : ما قام زيد فلا تظننه قائما ، وذكر الشيخ أبو علي في الحجة وجه البدل ، ونص على زيادة الفاء في - فلا - ومنع من وجه العطف ، وقال : ليس هذا موضع العطف ، لأن الكلام لم يتم ، ألا ترى أن المفعول الثاني لم يذكر بعد ، وفيما قاله نظر ، والله أعلم .

٥٨٤ - [هُنَا قَاتِلُوا أُخْرَ (ش) فَاءَ وَبَعْدُ فِي

بِرَاءَةِ أُخْرَ يَقْتُلُونَ (ش) مَرَدَلَا]

يعنى قوله تعالى :

(وَقَاتِلُوا وَقْتِلُوا - وفي براءة - قَيِّمْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ) .

قدم الجماعة في الموضعين : الفعل المبني للفاعل على الفعل المبني للمفعول ، وعكس ذلك حمزة والكسائي في الموضعين ، فأخرا المبني للفاعل ، وقدموا المبني للمفعول ، ووجهه من جهة المعنى أنهم - قاتلوا وقتلوا - بعد ما وقع القتل فيهم ، وقتل بعضهم ، لأن القتل أتى على جميعهم ، وهو كالمعنى السابق في قوله - قتل معه ربيون كثير فما وهنوا - وقوله شفاء : مصدر في موضع الحال ، أى أخره ذا شفاء ، والشين فيه وفي شمر دلا ، رمز ، ولو اختصر على الأخير : لحصل الغرض ، ولكن كرر زيادة في البيان ، لأنه محتاج إلى كلمة يقرن بها البيت في موضع شفاء ، فلو أتى بكلمة ليس أولها شين ، لكانت رمزا لمن دل عليه أول حروفها ، فعدل إلى كلمة أولها رمز القارى ، خوفا من اللبس ، والشمر دل : الخفيف ، والله أعلم :

٥٨٤ - [وَبَا آتِيهَا وَجِئِي وَإِنِّي كِلَاهُمَا وَمِئِي وَاجْعَلِي لِي وَأَنْصَارِي الْمَلَا]

يعنى - وجهي لله - فتحها نافع وابن عامر وحفص ، وإني موضعان أحدهما :

(وَإِنِّي أُعِيذُهَا) ^(١) .

فتحها نافع وحده والآخر :

(أَنِّي أَخْلَقْتُ لَكُمْ مِنَ الطَّيْنِ) ^(٢) .

فتحها نافع وابن كثير وأبو عمرو غير أن :

(أَنِّي) .

مفتوحة في قراءة غير نافع ، فلفظ بها في البيت على قراءة نافع :

(١) سورة يوسف عليه الصلاة والسلام ، الآية : ٤

(٢) سورة آل عمران ، آية : ٣٦ (٢) سورة آل عمران ، آية : ٤٩

(فَتَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ) (١).

فتحتها نافع وأبو عمرو ، و

(وَاجْعَلْ لِي آيَةً) (٢).

فتحتها أيضا أبو عمرو ونافع ،

(مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ) (٣).

فتحتها نافع وحده ، والملا : بكسر الميم والمد جمع ملء وهو الثقة ، وهو صفة لأنصارى أو صفة لقوله :
وياءاتها ، أى وياءاتها لللاهى كذا وكذا ، فهذه ست ياءات إضافة مختلف فى إسكانها وفتحها ، وفى هذه السورة
من ياءات الزوائد المختلف فى إثباتها وحذفها ياءان :

(وَمَنْ اتَّبَعَنِي) (٤).

أثبتها فى الوصل نافع وأبو عمرو :

(وَخَافُونَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) هـ

أثبتها أبو عمرو وحده فى الوصل ، وقلت فى ذلك :

مضافاتها ست وجاء زيادة وخافون إن كنتم من اتبعن ولا

أى وجاء وخافون ومن اتبعن زيادة ، أى ذوى زيادة فيهما الياء الزائدة على الرسم ، والولا المتابعة ، أى
ولى هذا هذا ولاء بكسر الواو ، والله أعلم .

(٢) سورة آل عمران ، آية : ١٤

(٤) سورة آل عمران ، آية :

(١) سورة آل عمران ، آية : ٣٥

(٣) سورة آل عمران ، آية : ٥٣

سورة النساء

٥٨٧ - [وَكُوفِيهِمْ نَسَاءً لَّوْنَ خُفِّمًا وَحَزْرَةٌ وَالْأَرْحَامَ بِالْخَفْضِ جَمَلًا]

نصف هذا البيت هو نصف هذه القصيدة أى الكوفيون قرءوا تساءلون بالتخفيف والأصل تساءلون فن خفف حذف التاء الثانية ومن شدد أدغمها فى السين وله نظائر مثل تذكرون- تزي- تصدى، وأما قراءة والأرحام بالنصب فعطف على موضع الجار والمجرور أو على اسم الله تعالى، أى واتقوا الأرحام، أى اتقوا حق الأرحام فصلوها ولا تقطعوها وفى الحديث «أنا الرحمن وهى الرحم»، شقت لها من اسمى من قطعها قطعته «فهذا وجه الأمر بالتقوى فيها مع الله تعالى وقرأها حمزة والأرحام بالجر وعبر الناظم عنه بالخفض، واستحسنه الشيخ هنا وقال: فيه تورية مليحة لأن خفض فى الجوارى الختان، ودو لهن جمال، والخفض الذى هو الإعراب جمال الأرحام لما فيه من تعظيم شأنها قلت: يعنى بسبب عطفها على اسم الله تعالى أو بسبب القسم بها، وبهذين الوجهين عللت هذه القراءة وفى كل تعليل منهما كلام، أما العطف فالمعروف لإعادة حرف الجر فى مثل ذلك، كقوله - وإنه لذكر لك ولقومك - فحسبنا به وبداره الأرض - ونحو ذلك: وقال الزجاج القراءة الجيدة نصب الأرحام، المعنى: واتقوا الأرحام أن تقطعوها؛ فأما الحذف فخطأ فى العربية لا يجوز إلا فى اضطراب شعر، وخطأ أيضا فى أمر الدين عظيم، لأن النبى صلى الله عليه وسلم قال «لا تخلفوا بأبائكم» فكيف يكون تساءلون بالله والأرحام على هذا قال: ورأيت إسماعيل بن إسحاق ينكر هذا، ويذهب إلى أن الحلف بغير الله أمر عظيم، وأن ذلك خاص لله تعالى على ما أتت به الرواية، فأما العربية فيجاء النحويين أنه يقبح أن ينسق باسم ظاهر على اسم مضمرة فى حال الحذف إلا بإظهار الحافض: قال بعضهم: لأن المحفوض حرف متصل غير منفصل فكأنه كالنحويين فى الاسم فقيح أن يعطف اسم يقوم بنفسه على اسم لا يقوم بنفسه: وقال المازنى، كما لا تقول مررت بزيد وبك لا تقول مررت بك وزيد قلت هاتان العلتان منقوصتان بالضمير المنصوب وقد جاز العطف عليه فالمجرور كذلك وأما إنكار هذه القراءة من جهة المعنى لأجل أنها سؤال بالرحم وهو حلف وقد نهى عن الحلف بغير الله تعالى فجوابه أن هذا حكاية ما كانوا عليه فحذفهم على صلة الرحم، ونهاهم عن قطعها ونههم على أنها بلغ من حرمتها عندهم أنهم يتساءلون بها ثم لم يقرهم الشرع على ذلك بل نهاهم عنه وحرمتها باقية وصلتها مطلوبة وقطعها محرم وجاء فى الحديث أن النبى صلى الله عليه وسلم تلا هذه الآية عند حثه على الصدقة يوم قدم عليه وقد مضى وهو إشارة إلى هذا سواء كان قرأها نصبا أو خفضا فكلاهما محتمل وخفى هذا على أبى جعفر النحاس فأورد هذا الحديث ترجيحاً لقراءة النصب ولا دليل له فى ذلك فقراءة النصب على تقدير واتقوا الأرحام التى تساءلون بها فحذف استغناء بما قبله عنه وفى قراءة الحذف حذف واتقوا الأرحام ونبه بأنهم يتساءلون بها على ذلك وحسن حذف الباء هنا أن موضعها معلوم فأنه كثر على ألسنتهم قولهم سألتك بالله والرحم وبالرحم فعومل تلك المعاملة مع الضمير فهو أقرب من قول رؤبة خير لمن قال له كيف أصبحت أى بخير لما كان ذلك معلوما قال الزمخشري فى كتاب الأحاجي فى قولهم لأبأ لك اللام مقدرة منوية وإن حذف من اللفظ الذى شجعهم على حذفها شهرة

مكانها وأنه صار معلوما لاستفاضة استعمالها فيه وهو نوع من دلالة الحال التي لسانها أنطق من لسان المقال ومنه حذف ، لا ، في :

(تَالَلَهُ تَفَقُّوْا تَذَكُّرُ يُوْسُفَ (١)) .

وحذف الجار في قوله روبة خير إذا أصبح وحمل قراءة حمزة - تساءلون به ولأرحام - عليه شديد لأن هذا الكلام قد شبر بتكرير الجار فقامت الشهرة مقام الذكر . وقال في الكشف وينصره قراءة ابن مسعود :

(نَسَاءُ لُونِ بِهٍ وَالْأَرْحَامُ (٢)) .

قال الفراء : حدثني شريك بن عبد الله عن الأعمش عن إبراهيم قال : والأرحام خفض الأرحام قال هو كقولهم أسألك بالله والرحم : قال وفيه قبح ، لأن العرب لا ترد مخفوضا على مخفوض قد كنى عنه ، قال : وقال الشاعر في جوازه :

فعلقي في مثل السواري سيوفنا وما بينهما واللعب غوط نغانف
قال : وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه . قال الزجاج وقد جاء ذلك في الشعر ، أنشد سيبويه :

• فاذهب فما بك والأيام من عجب •

وقال العباس بن مرداس :

أكر على الكتبية لأبالي أحتني كان فيها أم سواها
وأنشده الحق في إعرابه لحسان بن ثابت فأنظر بنا والحق كيف نوافقه والأيام المتقدمة وزاد :

إذا أوقدوا نارا للحرب عدوهم فقد خاب من يصلي بها وسعيرها

ثم أخذ في الاستدلال على صحة ذلك وقوته من حيث النظر وأصاب رحمه الله ، فإن الاستعمال قد وجد وكل ما يذكر من أسباب المنع فوجود في الضمير المنصوب مثله ، وقد أجازوا العطف عليه فالجور كذلك قياساً صحيحاً ، وقول أبي علي في الحجة هو ضعيف في القياس قليل في الاستعمال ممنوع ، ولقائل أن يقول العطف على الضمير المنصوب كذلك ، فقال الشيخ في شرحه : حكى قطرب ما فيها غيره وفرسه وقال في شرح الفصل وقد أجاز جماعة من النحويين الكوفيين أن يعطف على الضمير المجرور بغير إعادة الخافض واستدلوا بقراءة حمزة وهي قراءة مجاهد والنخعي وقتادة وابن رزبن ويحيى بن واب وطلحة والأعمش وأبي صالح وغيرهم ، وإذا شاع هذا فلا بعد في أن يقال مثل ذلك في قوله تعالى - وكفر به - والمسجد الحرام - أي وبجريمة المسجد الحرام ولا حاجة أن يعطف على سبيل الله كما قاله أبو علي وغيره ولا على الشهر الحرام كما قاله الفراء لوقوع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه وإن كان لكل وجه صحيح والله أعلم : والوجه الثاني في تعليل قراءة الخفص في الأرحام أنها على القسم وجوابه إن الله كان عليكم رقيباً أقسم سبحانه بذلك كما أقسم بما شاء من مخلوقاته من نحو : والتين والزيتون ، والعصر والضحى والليل : إما بها أنفسها أو على إضمار خالقها عز وجل وهو كإقسامه بالنصافات وما بعدها على أن الحكم لواحد وهذا الوجه وإن كان لا مطعن عليه من جهة العربية ، فهو بعيد لأن قراءة التصب وقراءة ابن مسعود بالباء

مصرحتان بالوصاة بالأرحام على ماقررناه ، وأما رد بعض أئمة العربية ذلك فقد سبق جوابه ، وحكى أبو نصر ابن القشيري رحمه الله في تفسيره كلام أبي إسحاق الزجاج الذى حكيناه ، ثم قال : ومثل هذا الكلام مردود عند أئمة الدين لأن القراءات التى قرأ بها أئمة القراء ثبتت عن النبي صلى الله عليه وسلم تواترا يعرفه أهل الصنعة وإذا ثبت شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم فمن رد ذلك فقد رد على النبي صلى الله عليه وسلم واستقبح ماقرأ به ، وهذا مقام محذور لا تقلد فيه أئمة اللغة والنحو ، ولعلهم أرادوا أنه صحيح فصيح ، وإن كان غيره أفصح منه ، فإننا لاندعى أن كل القراءات على أرفع الدرجات فى الفصاحة . قلت : وهذا كلام حسن صحيح والله أعلم

٥٨٨ - [وَقَضَرُ قِيَامًا (عَمَّ) يَضْلُونَ ضَمٌّ (كَ) م]

(ص) مَا نَافِعٌ بِالرَّفْعِ وَاحِدَةٌ جَلَا]

القيم والقيام واحد يوصف به الذى يقوم بالمصالح ، ومعناه الثبات والدوام ، وهما مضدران وصف بهما الأموال هنا والكعبة فى المائدة ، ووصف الدين فى الأنعام بالقيم ، والقيم أى : هو مستقيم ، قال حسان بن ثابت :
فنشأ . أنك عبد الإله أرسلت نوراً بدين قيم

فابن عامر قرأ الثلاثة قيا على وزن عب ونافع هنا فقط - وسيصلون سعيوا - بضم الباء وفتحها ظاهر ، وواحدة التى رفعها نافع وحده وهو - وإن كانت واحدة - جعل كان تامة ومن نصب طابق به قوله - فإن كن نساء فإن كانتا اثنتين - أى إن كان الوارث واحدة وإنما أنث الفعل وألحق علامتى الجمع والتثنية فى كن وكانتا ليطابق الاسم الخبر لفظاً ولم يأت الناطم فى هذا البيت بواو فاصلة وذلك فى موضعين إذ لاربية فى اتصال المسائل الثلاث وجلا فى آخر البيت ليس يرمز إذ قد تقدم مراراً بيان أنه لم يرمز قط مع التصريح بالاسم ولم يصرح بالاسم مع الرمز ولولا أن ذلك اصطلاحه لكان نافع محتتملاً أن يكون من جملة قراء سيصاون بالضم ورفع واحدة لورش وحده ، والله أعلم .

٥٨٩ - [وَبُوصَى بِفَتْحِ الصَّادِ (ص) ح (كَ) مَا (دَنَا)

وَوَاقَقَ حَفْصٌ فِي الْأَخِيرِ مُجْمَعٌ - جَلَا]

الكسر والفتح فى هذا ظاهر أن الأخير هو الذى بعده - غير مضار وصية من الله ومجملاً حال من حفص ، أى مجملاً ذلك على أئمة وناقلاً لفتح ذلك عنهم وفى قراءته جمع بين اللغتين وحق هذا البيت أن يكون بعد البيتين اللذين بعده لأن فلامه فى السورة قبل قوله يوصى بها ، والله أعلم .

٥٩٠ - [وَنِ أُمِّ مَعْ فِي أُمِّهَا فَلَا مُعْ]

لَدَى الْوَصْلِ ضَمٌّ الهمزة بالكسرة (ش) - جَلَا]

أراد (وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِي^(١)) - أول الزخرف - فى أُمِّهَا رَسُولًا^(٢)) .
فى القصص^(٣) - فلامه - فى موضعين هنا ضم الهمزة فى هذه المواضع أسرع بالكسر والأصل الضم ووجه كسر

الهمزة وجود الكسرة قبلها أو الياء وهي من جنس الكسر فكسروا الهمزة استئقلا للخروج من كسر وشبهه إلى ضم وهذا كما فعلوا في كسر هاء الضمير نحو بهم وفيهم والهمز مجترأ عليه حذفاً وإبدالاً وتسهيلاً فغير بعيد من القياس تغيير حركته وقد غيروا حركة حروف عدة كما مضى في بيوت وما سيأتى في جوب وعبون ، وشيوخ وغيوب ، قال أبو جعفر النحاس رحمه الله في كسر - فلأمه - هذه لغة حكاها سيبيويه قال هي لغة كثير من هوازن وهذيل وقوله لدى الوصل يريد به وصل حرف الجر بهمزة أم فلو فصلت بأن وقفت على حرف الجر ضمت الهمزة بلا خلاف لأنه لم يبق قبلها ما يقتضى كسرها فصارت كما لو كان قبلها غير الكسر والياء نحو - ماهن أمهاتهن - وأمه آية - وكذا إذا فصل بين الكسر والهمزة فاصل غير الياء نحو - إلى أم موسى فرددناه إلى أمه - لا خلاف في ضم كل ذلك فقول الناظم : وفي أم قيده بذكر في احترازاً من مثل ذلك ، وقوله وفي أم وما بعده مبتدأ وضم الهمزة بدل اشتغال من المبتدأ وشملنا خبر المبتدأ ومعناه أسرع :

٥٩١ - [وَفِي أُمّهَاتِ النَّجْمِ - وَالنُّورِ وَالزُّمَرِ

مَعَ النَّجْمِ (شَدَّ) أَفِي وَأَكْسِرِ الْمِيمَ (فَ) يَصَلَا]

في هنا حرف جر وليس كقوله وفي أم فإن في ثم من لفظ القرآن فلهذا أعربنا ذلك مبتدأ وهذا خبره مقدم والمبتدأ قوله شاف أى وفي هذه الكلمة التي هي أمهات من هذه السور الأربع كسر شاف أو يكون تقدير الكلام وأسرع ضم الهمز بالكسر في هذه المواضع وشاف خبر مبتدأ محذوف أى هو شاف ، وأسكن الراء من الرمز ضرورة نحو :

فالיום أشرب غير مستحقب إنما من الله ولا واغل

وهذه المواضع الأربعة - والله أخرجكم من بطون أمهاتكم - أو بيوت أمهاتكم - يخلفكم في بطون أمهاتكم - (وَإِذْ أَنْتُمْ أُخْتَةٌ فِي بَطُونِ أُمّهَاتِكُمْ^(١)) .

فالجميع قبله كسر فلهذا كسرت الهمزة اتباعاً وكسر حزة دون الكسائي الميم بعد الهمزة تبعاً لها في هذه المواضع الأربعة ، وفيصلاً حال من الضمير في اكسر ، أى فاصلاً بين قراءتهما فحزمة كسر الهمزة والميم معا ، والكسائي كسر الهمزة وحدها ، وكل ذلك في الوصل ، فإن وقفت على حرف الجر وابتدأت الكلمات ضمت الهمزة وفتحت الميم كقراءة الجماعة ، والله أعلم .

٥٩٢ - [وَنُدْخِلُهُ نُونٌ مَعَ طَلَاقٍ وَفَوْقُ مَعَ

نُكْفَرُ نَمْدَبُ مَفْعُهُ فِي الْفَتْحِ (إِ) ذُ (كَ) لَا]

أى ذونون هاهنا في موضعين - ندخله جنات - و- ندخله ناراً - مع الذى في آخر الطلاق وندخله جنات والذى فوق الطلاق يعنى سورة التغابن فيها ندخله مع نكفر يعنى قوله تعالى - نكفر عنه سيئاته وندخله - ثم قال نمدب معه أى مع ندخله في الفتح أى اجتماعاً في سورة الفتح في قوله - ومن يطع الله ورسوله ندخله جنات تجري من تحتها الأنهار ومن يتول نكذبه عذاباً ألياً - فذلك سبعة مواضع قرأهن بالنون نافع وابن عامر والباقون بالياء ، ووجه

القراءتين ظاهر وضاق عليه البيت عن بيان أن في هذه السورة موضعين كما قال في البقرة معا قدر : حرك ، ومثله قوله في الأعراف والخلف أبلغكم حلا ، ولم يقل معا وهو في قصتي نوح وهود وكلأى كلاه أى حفظه قارته فرواه لنا : والله أعلم .

٥٩٣- [وَهَذَانِ هَاتَيْنِ اللَّذَانِ اللَّذَيْنِ قُلْ

يُشَدِّدُ الْمَلَكِيُّ فَذَانِكَ (دُ) م (ح) لَا]

التشديد في هذه الكلمات في نوناتها ولم يبينه لظهوره أو لأن كلامه في النون في قوله ندخله نون فكانه قال تشدد نون هذه الكلمات لابن كثير ، والتشديد والتخفيف في ذلك كله لغتان ، وأراه :

(هَذَانِ خَصْمَانِ^(١) - إِنْ هَذَانِ لَسَاخِرَانِ^(٢) - إِنْ هَذَانِ لَسَاخِرَانِ^(٣) - وَاللَّذَانِ بَأْنِيَانِهَ^(٤) مِنْكُمْ^(٥) - أَرِنَا الْأَذْنَ أَصْلَانَا^(٦) - فَذَانِكَ بَرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ^(٧)) .

التشديد هوض من الألف المحذوفة من هاذان وهاتين وذنالك ومن الياء المحذوفة في اللذان واللذين حذفنا لكون ألف التثنية بعدهما ، شدد الجميع ابن كثير ووافقه أبو عمرو على تشديد - فذانك - ، وقراءة الباقيين بالتخفيف على قياس نونات التثنية مطلقا ، وقوله دم حلا ، أى : ذا حلا ، وأراد - فذالك - بالتشديد . لأن الكلام فيه ، ولقائل أن يقول : إنما لفظ به مخففا فيدخل في قوله : وباللفظ استغنى عن القيد ، وجوابه أنه لم يمكنه اللفظ به مشددا لامتناع اجتماع الساكنين في الشعر ، فلم يبق اللفظ جاليا للمقصود :

٥٩٤- [وَضُمُّ هُنَا كَرَهَا وَعَمْدَ بَرَاءَةٍ

(ش) هَابٌ وَفِي الْأَحْقَافِ (ز) بَتَّ (م) مَعْلَا]

الضم والفتح في هذا لغتان ، كالضعف والضعف ، وفي الأحقاف موضعان : وقوله : عند براءة ، أى فيها كما نقول هندی كذا ، أى في ملكي ، يريد فيما حوته براءة من الآيات ، وكما تجوز عما هو عندى بقى في قوله ولا ألفته في ها - هاتم - على ماسبق ، تجوز هنا بعكس ذلك ، وكان له أن يقول : وما في براءة أو وكرها هنا وفي براءة ضمه شهاب ، ومعقلا تمييز أو حال ، والضمير في ثبت للحرف لمختلف فيه ، أو لشهاب ، أى ثبت معتلا أو مشبا معتلا ؛ المعقل الملجأ ، يقال فلان معقل لقومه ، وأصله الحصن :

٥٩٥- [وَفِي الْكُلِّ فَانْتَحَ يَا مُبِينَةً (د) نَا

(ص) جِيْعًا وَكَسْرُ الْجَمْعِ (ك) م (ث) رَفَا (ع) لَا]

أى كم علا شرفا ، والمميز محذوف ، أى كم مرة علا شرفا ، والجمع يعنى به : مبینات ، جمع مبینة فوجه الفتح فيهما ظاهر ، أى بينها من يدعيها - وآيات مبینات - بينها الله سبحانه ، وبالكسر يجوز أن يكون لازما ،

(٢) سورة طه ، آية : ٦٤
(٤) سورة النساء ، آية : ١٦
(٦) سورة القصص ، آية : ٢٢

(١) سورة الحج ، آية : ١٩
(٣) سورة القصص ، آية : ٢٧
(٥) سورة فصلت ، آية : ٢٩

أى هى بيئة فى نفسها ، ظاهرة وبينات جمعها ، يقال : بينت الشيء تبين ، مثل تبين ، ويحوز أن يكون متعديا أى مبينة صدق مدعيها ، فهو لازم ومتعد ، وصحيحا حال من فاعل دنا ، وكسر الجمع أى كسريا المجموع من ذلك ، والله أعلم .

٥٩٦ - [وَفِي مُحْصَنَاتٍ فَاكْثِرِ الصَّادَ (رَ) أَوِيًّا
وَفِي الْمُحْصَنَاتِ اكْثِرِ لَهُ غَيْرَ أَوَّلًا]

يعنى اكسر المنكر والمعرف إلا الأول ، وهو :

(وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ^(١)) .

فى رأس الجزء ؛ لأنه بمعنى المزوجات فالكسر على معنى أنهى أحسن فروجهن . إما بالأزواج أو بالحفظ ، والفتح على أن الله تعالى أحسنهن ، أو يكون بمعنى الكسر ، قال الشيخ فى شرحه يقال : أحسن فهو محسن ، والفتح : إذا أقلس فهو ملفح ، وأشهب فهو مشهب ، نذرت بالفتح هذه الثلاثة ، وأولا مخفوض بغير ، ولكنه غير منصرف ، والتقدير غير حرف أول ، والله أعلم .

٥٩٧ - [وَضَمُّ وَكَسْرُ فِي أَحَلَّ صِحَابُهُ
وُجُوهٌ وَفِي أَحْصَنَ (ء) نَ . (تَفَرِّ) الْقَلَا]
يعنى (وَأَحَلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ^(٢)) .

ومعنى صحابه : وجوه ، أى روائه رؤساء من قلوبهم : هم وجوه القوم ، أى أشرفهم وكبارهم ، وعاد الضمير مفردا ل صحابه وإن كان الذى عاد إليه مثنى ، وهما : الضم والكسر لأنهما فى معنى المفرد ، وهو اللفظ والحرف ، أو صحاب هذا الفعل وجوه ، وهذه القراءة على مطابقتها :

(حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ^(٣)) .

ووجه الفتح إسناد الفعل إلى الله تعالى لقوله قبله :

(كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ^(٤)) .

قوله وفى أحسن ، أى : والضم والكسر فى الموضعين الفتح فى الحرفين أما كونه ضد الكسر ، فطرد ومنعكس ، وأما كونه ضد الضم فطرد غير منعكس ، على ما سبق بيانه فى شرح الخطبة ، ولم يقرأ أحد بالضم والكسر فى الكلمتين معا إلا حفص ، وقرأ أبو بكر بالفتح فيها معا ، وأما باقى القراء فن ضم وكسر فى - أحل - فتح فى - أحسن - ومن فتح فى - أحل - ضم وكسر فى - أحسن - فالفتح فى - أحسن - كالكسر فى - محصنات - أسند الفعل إلىهن ، والضم والكسر فى - أحسن - كفتح صاد - محصنات - والله أعلم .

٥٩٨ - [مَعَ الْحِجِّ ضَمُّوا مَدْخَلًا (هـ) ضَمُّهُ وَصَلُ
فَسَلَّ حَرَّكُوا بِالنَّقْلِ (ر) اَشْرَدُهُ (د) لَا]

أى خصص بالخلف مدخلا هنا وفى الحج :

(وَنُدْخِلُكُمْ مَدْخَلًا كَرِيمًا ^(١) - كَيْدُ خِلْفَتِهِمْ مَدْخَلًا بِرِضْوَانِهِ ^(٢)) .

دون الذى فى - سبحان - :

(مَدْخَلَ صِدْقٍ ^(٣)) .

فإنه بالضم اتفاقا ، وخصه فعل أمر وفتح الصاد لغة صحيحة ، خلافا لمن لم يحز فيه إلا الضم عند اتصال ضمير الغائب به اتباعا ، ويجوز أن يكون خصه فعل مالم يسم فاعله . على حذف حرف الجر اتساعا ، أى خص به ، ومدخلا بالضم : إما مصدر ، أو اسم مكان ، من أدخل ، وبالفتح أيضا كذلك ، من دخل ، فيكون على قراءة الفتح قد قرن بالفعل غير مصدره واسم مكانه ، أو يقدر له فعله على معنى : فيدخلون مدخلا ، وأما فعل الأمر من سأل ، فإن لم يكن قبله واو ولا فاء فقد أجمع القراء على حذف الهمزة بعد نقل حركتها إلى السين ، نحو :

(سَلَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ ^(٤)) .

وإن كان قبله واو أو فاء ، وكان أمراً لغير المخاطب ، فأجمعوا على هززه ، نحو :

(وَلَيْسَ تُلُوا مَا أَنْفَقُوا ^(٥)) .

وإن كان أمراً للمخاطب فالقراء أيضا أجمعوا على الهمز ، إلا ابن كثير والكسائى ، وعلته أن أمر المخاطب كثير الاستعمال فخفضوه ، والمستعمل بغير واو ولا فاء أكثر ، فناسب التخفيف ، والهمز الأصل ، والراشد : السالك طريق الرشd ، ودلا : أى وافق فى حصول مقصوده ، فإن معناه لغة : أخرج دلوه ملاء ، وذلك مقصود من أدلى دلوه ، فاستعاره الناظم لهذا المعنى وما يناسبه ، والله أعلم وأحكم .

٥٩٩ - [وَفِ عَاقَدَتِ قَصْرٍ (أ) وَى وَمَعَ الْخَلْدِ

دِ قَتَحُ سُكُونِ الْبُخْلِ وَالضَّمُّ (ش) مَدْخَلًا]

فى المفاعلة : عاقدت ظاهرة ، ومعنى عقدت أى عقدت أيمانكم عهدهم ، والأيمان هنا جمع يمين التى هى اليد ، وهنا وفى سورة الحديد :

(وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ ^(١)) .

(٢) سورة الحج ، آية : ٥٩

(٤) سورة البقرة ، آية : ٢١١

(٦) سورة الحديد ، آية : ٢٤

(١) سورة النساء ، آية : ٣١

(٣) سورة الإسراء ، آية : ٨٠

(٥) سورة المتحنة ، آية : ١٠

فتح السكون في الخاء ، وفتح الضم في الباء ، شملل : أى أسرع ، أى قراءة حمزة والكسائي بفتح الحرفين والباقيون بالضم والإسكان ، وهما لغتان ، كالخزَن والحزَن ، والعرب والعرب ، والله أعلم .

٦٠٠ - [وَفِي حَسَنَةٍ (حِرْيَةٍ) رَفَعَ وَضَمُّهُمْ

تَسْوَى (أ) مَا (حَقًّا) وَ (عَمَّ) مُثَقَّلًا]

يعنى (وَإِنْ تَكْ حَسَنَةٌ^(١)) .

الرفع على أن كان تامة ، والنصب على أنها ناقصة ، والاسم ضمير عائد على الذرة أو على المنقال ، وأنت ضميره ، لأنه مضاف إلى مؤنث كقوله :

* كما نهلت صدر القناة من الدم *

وأمكن الناظم الهاء من - حسنة - ضرورة كما سبق في هذه السورة ، وفي أمهات النحل والنور والزمر ، وفي الأصول ، وفي البقرة فقل :

(يُعَذِّبُ^(٢)) .

وقوله سبحانه :

(لَوْ تَسْوَى بِهِمُ الْأَرْضُ^(٣)) .

بضم التاء على البناء للمفعول والتثقيب ، أراد به التشديد مع فتح التاء ، أصله : لو تسوى ، فأدغم التاء في السين ، وحمزة والكسائي على حذفها مع فتح التاء ، مثل ماضى في تسألون أول السورة ، ونما أى ارتفع ، وحقا تمييز أو حا ، ومثقلا حال ، وفاعل نما ضمير الضم ، وفاعل عم : ضمير تسوى ، والله أعلم :

٦٠١ - [وَلَا مَسْتُمْ أَقْصَرُ نَحْتَهَا وَبِهَا (شَ) فَا

وَرَفَعَ قَلِيلٌ مِنْهُمْ النَّصَبَ (كُ) الْمَلَأَ]

يعنى قوله (وَلَا مَسْتُمْ النَّسَاءُ^(٤))

هنا وفي المائدة ، إذا قصر صا لمستم ، فيجوز أن يكون لامس بمعنى لمس ، ويجوز أن يكون على بابه ، واختلف الصحابة ومن بعدهم من الفقهاء في أن المراد به الجماع أو اللمس باليد ، مع اتفاقهم على أن المراد باللمس الجماع في قوله تعالى :

(مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ^(٥)) .

حيث وقع ، سواء قرئ بالمد أو بالقصر ، والذين مدوا لامس : قصرُوا تمسوهن ، وبالعكس ، مع أن معنى اللفظين واحد من حيث أصل اللغة ، وقد حققنا الكلام في هذا ، والله الحمد في المسائل الفقهية في الكتاب المذهب

(٣) سورة النساء ، آية : ٤٢

(٢) سورة البقرة ، آية : ٢٨٤

(١) سورة النساء ، آية : ٤٠

(٥) سورة البقرة ، آية : ٢٣٦

(٤) سورة المائدة ، آية : ٦

سهل الله إثمائه ، وأما :

(مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ^(١)) .

فالرفع فيه هو الوجه الأقوى عند النحويين ، على البدل من فاعل فعلوه ، كأنه قال ما فعله إلا قليل منهم ، ولو كان بهذه العبارة لم يكن إلا بالرفع ، ومعنى اللفظين واحد ، والنصب جائز على أصل باب الاستثناء ، كما في الإيجاب : أو قلت فعلوه إلا قليلا لم يجوز إلا النصب ، وقد أجمعوا على رفع :

(وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ ^(٢)) .

واختلفوا في :

(وَلَا يَلْتَقِ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرُكَ ^(٣)) .

وفيه بحث حسن سيأتي إن شاء الله تعالى ، قوله ورفع قليل : أى مرفوعه ، وهو اللام الأخيرة ككل النصب ، أى بالنصب ، أى جعل له كالإكليل ، وهو التاج أو يكون من قولهم : روضة مكحلة أى محفوفة بالنور ، فيكون قوله : رفع ، على ظاهره ليس بمعنى مرفوع ، يعنى أن النصب فى مثل هذا تابع للرفع ، كالنور التابع للروضة لأن أصل هذا الباب عند النحويين البدل كما ذكرنا ، فكان النصب طارىء على ماهو وجه الكلام وأصله .

٦٠٢ - [وَأَنْتَ يَكُنْ (ع) ن (د) اِرم (ت) ظَلَمُونَ غ]

بُ شُهَدِ (د) نَا إِذْ غَامُ بَيْتَ (ف) ي (ح) لَا]

يعنى (كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ ^(٤)) .

التأنيث لأجل لفظ مودة ، والتذكير لأجل الفصل الواقع بين الفعل والفاعل : مع أن المودة بمعنى الود ، والدارم : الذى يقارب الخطأ فى مشيه ، أى القراءة منقولة عن شيخ هذه صفته ، ودارم أيضا : اسم قبيلة من تميم ، وليس ابن كثير منهم ، خلافا لما وقع فى شرح الشيخ رحمه الله ، وقد بينا الوهم فى ذلك فى الشرح الكبير فى ترجمة ابن كثير ، وأما :

(وَلَا يُظْلَمُونَ قَتِيلًا ^(٥) - أَيْنَمَا تَكُونُوا ^(٦)) .

فقرئ بالغيب ، ردا على ما قبله من قوله :

(أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ ^(٧)) .

إلى آخر الآية ، والخطاب على الالتفات ، وإن كان المراد : قل لهم ، فالغيب والخطاب من باب قولك قل فزيد لا يضرب ولا تضرب ، بالياء والتاء ، ومنه ما سبق :

(٢) سورة النور ، آية : ٦

(٤) سورة النساء ، آية : ٧٣

(٧) سورة النساء ، آية : ٧٧

(١) سورة النساء ، آية : ٦٦

(٣) سورة هود ، آية : ٨١

(٥ و ٦ و ٧) سورة النساء ، آية : ٧٧ و ٧٨

(قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَعْيُهُمْ) - و - لَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ (٢) .
ولا خلاف في الأول أنه بالغيبة ، وهو :

(لَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا - أَنْظُرْ كَيْفَ يَقْرَءُونَ (٣) - وأما - بَيَّتَ طَائِفَةً (٤)) .

فأبو عمرو على أصله في إدغامه ، ووافقته حمزة فيه ، كما وافقه في مواضع أخر تأتي في أول سورة والصفات ولولا حمزة لما احتاج إلى ذكر هذا الحرف لأبي عمرو هنا ، بل كان ذلك معلوما من إدغام الحرفين المتقا بين فلما احتاج إلى ذكره لأجل حمزة رمز لأبي عمرو معه خشية أن يظن أنه لحمزة وحده ، ولهذا نظائر سابقة ولاحقة وكان يلزمه مثل ذلك في أول والصفات ، فلم يفعله ، وقد قيل إن إدغام :
(بَيَّتَ طَائِفَةً) .

ليس من باب الإدغام الكبير ، بل من الصغير ، والتاء ساكنة للتأنيث ، مثل :
(وَقَالَتْ طَائِفَةٌ (٥)) .

وقد ذكرنا وجه هذا القول على بعده في الشرح الكبير في باب الإدغام ، وفي هذا البيت ثلاث مسائل وصلها بغير واو فاصلة بينها : إذ لاربية في ذلك ، والله أعلم .

٦٠٣ - [وَإِشْمَامٌ مَ - إِدِ سَا كِنِ قَبْلَ دَالِهِ
كَأَصْدَقُ زَايَا (ش) عَ وَازِنَا حَ أَشْمُ - لًا]

يعنى نحو (تَصَدِّقَ (٦) - و - يَصْدِفُونَ (٧) - و - يَصْدُرُ (٨) - و - تَصْدِيقَ (٩) - و - فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ (١٠) - و - عَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ (١١) - و - مَنْ أَصْدَقُ (١٢)) .

وجه هذا الإشمام ما تقدم في - الصراط - لأن الدال مجهورة ، وقراءة الباقيين بالصاد الخالصة ، وقوله : زايًا بالنصب هو ثاني مفعولى وإشمام ، والأول أضيف إليه ، وهو صاد ، لأنك تقول أشم الصاد زايًا والمصدر يتعدى تعدية فعله ، وأشملا تمييز ، والارتياح : النشاط ، وأشملا : جمع شمال بكسر الشين ، وهو : الخلق واليد يشير إلى حسنه في العربية ، والله أعلم :

٦٠٤ - [وَفِيهَا وَنَحْتُ الْفَتْحِ قُلْ فَتَمَجَّبُوا مِنَ الثَّنْبِ وَالْغَيْرِ الْبَيَانِ تَبْدَلًا]

- | | |
|---------------------------------|-----------------------------|
| (١) سورة آل عمران ، آية : ١٢ | (٢) سورة البقرة ، آية ٨٣ |
| (٣) سورة النساء ، آية : ٤٩ و ٥٠ | (٤) سورة النساء ، آية : ٨١ |
| (٥) سورة آل عمران ، آية : ٧٢ | (٦) سورة الأنفال ، آية : ٣٥ |
| (٧) سورة الأنعام ، آية : ٤٦ | (٨) سورة يونس ، آية : ٣٧ |
| (٩) سورة الحجر ، آية : ٩٤ | (١٠) سورة النحل ، آية : ٣٩ |
| (١١) سورة النساء ، آية : ٩٤ | (١٢) سورة النساء ، آية : ٩٤ |

يعنى (إِذَا ضَرَرْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَقَبَّلُوا^(١)) - قَرَنَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَقَبَّلُوا^(٢)) .
وفي الحجرات :

(إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَقَبَّلُوا^(٣)) .

قرأها حمزة والكسائي من الثبات في الأمر ، والثبت هو خلاف الإقدام ، والمراد : التأني وخلاف العجلة ،
ومنه قوله تعالى :

(وَأَشَدُّ نَذِيقًا) .

أى وأشد وفقاً لهم عما وعظوا بأن لا يقدموا عليه ، وقرأها الباقر من بيان الأمر ، وهو ثمر الثبت فيه ،
فيستعمل في موضعه ، قال الأعشى :

• كما اشد تجدن أمراً تبين ثم ارعوى أو قدم •

قدم : أى أقدم ، قال أبو على : فاستعمل التبيين في الموضع الذى يقف فيه ناظراً في الشيء حتى يقدم عليه
أو يرتدع عنه ، وقال : في موضع : الزجر للنهى والتوقف :

لزيد مناة تواعد يا ابن تيم تبين أين تاه بك الوعيد

وقال الفراء : هما متقاربان في المعنى ، يقول ذلك للرجل : لا تعجل بإقامة الحد حتى يتبين ويتثبت ، وقول
الناظم من الثبت أى اشتقاقه من كلمة الثبت ، يقال رجل ثبت أى : ثابت القلب ، واستعمله العلماء الحائزون
أحوال الرواة ونقله الأحاديث في الحفاظ للذاكر لما حدث به ، الضابط له ، الذى لا تدخله شبهة في ذلك ولا
تشكك فيه ، فيقولون هو : ثقة ثبت ، وهو من ذلك ، وعسر على الناظم أن يقول من الثبت أو التثبيت ،
وكان هو وجه الكلام كما قال غيره ، فعدل إلى كلمة فيها الحروف الأصول التى مرجع جميع ما اشتق من ذلك
إليها ، وقال الشيخ : أشار إلى أن معنى القراءة طلب الثبت ، وهو تفعلوا بمعنى استفعلوا من طلب ثبات الأمر
والقراءة الأخرى أمر بطلب بيان الأمر • ثم قال الناظم : والغير تبدل من الثبت البيان ، أى جعله مشتقاً من
البيان ، لامن الثبت ، ولم يذكر للقراءة من الثبت رمزا اعتماداً على الرمز السابق في إشمام - أصدق - وبابه ، لأنه
أول رمز يليه .

فإن قلت : فلنائل أن يقول ينبغي أن يؤخذ لها ما يرمز به في المسئلة التى بعدها ، كما أنه جمع بين مسئلتين
لرمز واحد فيما مضى في البقرة ، وهما :

(قَالُوا آتَاكَ اللَّهُ وَلَدًا - وَ - كُنْ فَيَكُونُ) .

وجمع بين ثلاث مسائل لرمز واحد في آل عمران في البيت الذى أوتله : سنكتب .

قلت : اهتمامه ببيان قراءة الغير في هذا البيت قطع ذلك الاحتمال ، لأنه يعلم أنه ما شرع في بيان قراءة الغير
إلا وقد تمّ بيانه للقراءة الأخرى قيداً ورمزاً ، فتعين اعتبار الرمز السابق ، إذ ليس غيره ، فكأنه قال : اشما ،

وقرءا فثبتوا من الثبت ، وكان النظم يحتمل زيادة بيان فيقال في الثبت السابق كأصدق زايا شاع ، والتثبت شمللا إليها ، وتحت الفتح في - فثبتوا - وغيرهما لفظ الثبات تبديلا ، أى أسرع الثبت إلى هذه السورة وإلى الحجرات في لفظ - فثبتوا - وغير حمزة والكسائى يبدل عن ذلك لفظ البيان ، والله أعلم .

٦٠٥ - [وَ (عَمَّ فَ) تَى قَصْرُ السَّلَامِ مُؤَخَّرًا]

وَعَبَّرُ أُولَى بِالرَّفْعِ (فِى) (حَقُّ) (أَهْشَلًا)

فتى مفعول عم ، أى عم قصر السلام قارئا ذا فتوة ، أو سنيا بعلمه ، أو قويا فى العلم ، لأن الفتى يكنى به عن الشاب ، والشاب مظنة القوة ، فهو كما سبق شرحه فى قوله : وكمن من فتى كالمهدوى ، وقال الشيخ : فتى حال من قصر السلام ، ومؤخرا حال من السلام ، يريد قوله سبحانه وتعالى :

(لَئِنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ (١)) .

احترازاً من اللتين قبله ، ولا خلاف فى قصرهما - وألقوا إليكم السلم - وبعده -

(وَيُلْقُوا إِلَيْكُمُ السَّلَامَ (٢)) .

وكذا لاخلاف فى قصر التى فى النحل :

(وَأَلْقُوا إِلَى اللَّهِ يَوْمَئِذٍ السَّلَامَ (٣)) .

فعله أشار بالعموم إلى هذا ، إذ سخا القصر فى الجميع يقال : ألقى السلام ، والسلم ، إذا استسلم وانقاد ، وقيل السلام هنا التسليم :

(غَيْرُ أُولَى الضَّرَرِ) .

بالرفع صفة للقاعدين ، كقوله - غير المغضوب - لأن القاعدين كانوا نوعين : أولى الضرر وأصحاء ، فعناه غير أولى الضرر منهم ، فحصل الحصر بين القسمين ، أو يكون بدلا من القاعدين ، لأنه استثناء من المنفى ، فيجوز فيه البديل والنصب ، وقراءة النصب على الحال من القاعدين ، أو على الاستثناء ، وقرئ شاذاً بالجر على أنه صفة المؤمنين ، ونهشل : اسم قبيلة ، فلهذا لم يصرفه ، وأشار باشتقاقه إلى أولى الضرر ، لأنه من قولهم : نهشل الرجل : إذا أسن واضطرب ، أو بكون قوله : نهشلا فعلا ماضيا على حذف الموصوف ، أى فى حق الذى نهشل : أى جاء غير أولى بالرفع فى حق هؤلاء المعذورين ، لأنه وصف «القاعدون» بذلك ، ليخرج منهم أولى الضرر ، والله أعلم .

٦٠٦ - [وَنُوتِيهِ بِأَلْيَا (فِى) (حِ) مَاءُ وَضَمَّ يَدُ]

خُلُونِ وَفَتَحُ الضَّمُّ (حَقُّ) (مِرَى) (حَالًا)

(٢) سورة النساء ، آية : ٩١

(٤) سورة النساء ، آية :

(١) سورة النساء ، آية : ٩٤

(٣) سورة النحل ، آية : ٨٧

يريد (قَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا^(١)) .

القراءة بالنون والياء ظاهرة ، والهاء في حماء ، عائدة على يؤتية ، كقولك زيد بماله في داره ، ويدخلون الجنة بضم الياء وفتح الخاء على بناء الفعل للمفعول ، وبفتح الياء وضم الخاء على بنائه للفاعل ، وكلاهما ظاهر المعنى ، والصري بكسر الصاد وفتحها : الماء المجتمع المستنقع : يشير إلى عذوبة القراءة وكل عذب :

٦٠٧ - [وَفِي مَرْيَمَ وَالطُّوْلِ الْأَوَّلِ عَنْهُمْ]

وَفِي الثَّانِي (دُ) مَ (صَفْوَا) وَفِي فَاطِرِ (هَ) لَا]

وقع في نسخ القصيدة الأول بالرفع ، والأول أن يكون مجرورا على أنه بدل من الطول ، أو وفي مريم ، وحرف الطول الأول ، وبدل عليه قوله بعد ذلك : وفي الثانى أى فى الأول عنهم ، وفى الثانى عن دم صفوا ، وقوله : عنهم أى عن المذكورين بضم الياء وفتح الخاء ، والذي فى مريم :

(قَالُوا لَكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا^(٢)) .

والأول فى الطول :

(يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ يُرْزَقُونَ فِيهَا^(٣)) .

والثانى فيها

(سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ^(٤)) .

دم صفوا : أى ذا صفوا ، أو دام صفوك ، نحو طب نفسا ، وقر عينا ، فهو حال على الأول ، تمييز على الثانى ، وحلا فى آخر هذا البيت ليس بمعنى حلا فى آخر البيت الذى قبله ، وإن اتفقا لفظا ، بل هو من حلا فلان امرأته : أى جعلها ذات حلى ، كافى حرف فاطر ، وهو قوله تعالى :

(جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا يُحَلَّوْنَ فِيهَا^(٥)) .

لما صحبه ذكر الحلية كأنه قد حلا ، وقال الشيخ : كأن هذا الحرف على قراءة أبى عمرو قد جعل المعنى : ذا حلية لحسن القراءة ومشاكلتها للمعنى ، أو من حلوت فلانا : إذا أعطيته حلوانا ، والله أعلم .

٦٠٨ - [وَيَصْطَلِحَا فَاضْمُومَ وَسَكَنَ مُخَفَّاءَ]

مَعَ الْقَصْرِ الْكَبِيرِ لَامُهُ (:) ابْتِـمَ تَلَا]

يعنى قرأ الكوفيون :

(أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا^(٦)) .

(٢) سورة مريم ، آية : ٦٠

(٤) سورة غافر ، آية : ٦٠

(٥) سورة النساء ، آية : ١٢٨

(١) سورة النساء ، آية : ٧٤

(٣) سورة غافر ، آية : ٤٠

(٥) سورة غافر ، آية : ٢٢

من أصلح يصلح ، وقرأ الباقون بهذا اللفظ المنظوم ، وأصله يتصلحا ، فأدغمت التاء في الصاد ، وثابتاً : حال من اللام أو من الهاء في لامة ، أو من فاعل اكسر : أى فى حال ثباتك فيما تفعل ، فإنك على ثقة من أمرك وبصيرة من قراءتك ، أو يكون نعت مصدر محذوف : أى كسراً ثابتاً تلا ما قبله من الحركات المذكورة . أو هو : مفعول تلا ، أى تبع هذا المذكور أمراً ثابتاً ، وهو كل ما تقدم ذكره من الحروف ، وقال الشيخ : التلاء بالمد : الزمة ، وهو منصوب على التمييز .

٦٠٩ - [وَتَلَوُوا بِحَدِّ الْوَاوِ الْأُولَى وَلَامُهُ

فَضُمَّ سُكُونًا (آ) سَتَ (ف) بِهِ مُجْمَعًا — لَا]

يقال : لويت فلاناً حقه إذا دفعته ومطلته ، وقد جعلت القراءة الأخرى التى بحذف الواو بمعناها ، على تقدير أن الواو المضمومة همزت ، ثم أُلقيت حركتها على اللام وحذفت ، ذكر ذلك الفراء والزجاج والنحاس وأبو على ، غير أن أبا على قدم قبله وجهاً آخر اختاره ، وهو : أن جعله من اللولاية ، وقال : ولولاية الشيء إقبال عليه ، وخلاف الإعراض عنه ، وتابعه الزمخشري على هذا ولم يذكر غيره ، قال : وإن وليتم إقامة الشهادة أو أعرضتم عن إقامتها ، وقول الناظم ولامة ، فضم الفاء زائدة ، ولامة مفعول فعل مضمر يفسره ما بعده ، أى حرك لامة أو ضم لامة ، ثم فسر بقوله فضم سكوناً ، ولابد من ضمير يرجع إلى اللام ، كقولك : زيداً اضرب رأسه ، ولا تقول : رأساً ، فقوله سكوناً ، أى سكوناً فيه ، أو سكونه وقوله : لست فيه مجهلاً ، جملة فى موضع الصفة لقوله سكوناً ، أو هى مستأنفة ، ولو كان قدم لفظ فيه على لست ، لكان جيداً ، ورجع الضمير فى فيه إلى اللام ، فيقول : فضم سكوناً فيه لست مجهلاً ، ويكون فيه رمزاً بحاله ، كقوله فى آل عمران ، وكسر لما فيه وإن كان موهما فى الموضعين أنه تقييد للقراءة :

فإن قلت : سكوناً مصدر فى موضع الحال من اللام ، أى ضم لامة فى حال كونها ساكنة ، فلا حاجة إلى ضمير يرجع إلى اللام ، ولا إلى تقديم فيه على لست :

قلت : ضم اللام فى حال السكون محال ، والحال تقييد للفعل ، بخلاف الصفة ، فإذا قيل : اضرب زيداً ركباً ، تعين ضربه فى حال ركوبه ، وإذا قيل : اضرب زيداً الراكب ، كان الراكب صفة مبهنة لا غير ، فله ضربه ، وإن ترك الركوب ، فعلى هذا : يجوز أن يقال : ضم اللام الساكنة ، ولا يجوز : ضم اللام ساكنة . فاعرف ذلك .

٦١٠ - [وَنُزِّلَ فَتَنَحَّيَ الْكُفْرَ وَالْكَسْرَ (حِصْنُ) هـ

وَأَنْزَلَ عَنْهُمْ عَاصِمٌ بَعْدُ نَزْلًا]

يريد قوله تعالى :

(وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رُسُلِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ^(١)) .

فتحهما حصن وانفرد عاصم بفتح :

(وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ (١)) .

والقراءة في المواضع الثلاثة دائرة بين بناء الفعل للفاعل أو للمفعول ، وهما ظاهران ، والهاء في حصنه : تعود على نزل ، وهو خبر فتح الضم والكسر ، وهما خبر نزل ، ثم قال : وأزل كذلك عنهم ، والله أعلم :

٦١١ - [وَيَا سَوَفَ يُؤْتِيهِمْ (٢) زَيْزٌ وَخَزَرَةٌ

سَيُوتِيهِمْ فِي الدَّرَكِ كُوفٍ نَحْمَلًا]

يريد (سَوَفَ يُؤْتِيهِمْ أَجُورَهُمْ وَكَانَ اللَّهُ (٢)) - أُولَئِكَ سَيُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا (٣) .

الباء والنون فيهما ظاهران ، وقد سبق لهما نظائر ، والدرك من قوله تعالى :

(إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ (٤)) .

تحمله الكوفيون بإسكان رائه ، والباقون بفتحها ، وهما لغتان كالقدر والقدر ، والشمع والشمع ، ونحريك الراء اختيار أبي عبيد ، والله أعلم .

٦١٢ - [بِالْإِسْكَانِ تَفْعَلُوا سَكَنُوهُ وَخَفَّفُوا

(خُ صُوصًا وَأَخْفَى الْعَيْنَ قَالُونَ مُسْمِلًا]

قوله بالإسكان : متعلق بآخر البيت السابق ، ثم ابتدأ : تعدوا ، أى قرأه غير نافع بإسكان العين وتخفيف الدال ، من عدا يعدو ، كما قال سبحانه في موضع آخر :

(إِذْ يَمْدُونَ فِي السَّبْتِ (٥)) .

وقرأ نافع بفتح العين وتشديد الدال ، وكان الأصل يعتدوا كقوله :

(وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ (٦)) .

ثم أدغمت التاء في الدال ، وألقيت حركة التاء على العين ، وأخفى قالون حركة العين إيذاناً بأن أصلها السكون والكلام فيه كما سبق في إخفاء كسر العين في نعماً ، وقوله : مسملاً ، أى راكبا للطريق الأمهل ، وكأنه أشار بذلك إلى طريق آخر وعبر روى عنه ، لم ير الناظم ذكره لامتناع سلوكه ، قال صاحب التيسير : والنص عنه بالإسكان .

قلت : وكذا ذكر ابن مجاهد عن نافع ، قال أبو علي : وكثير من النحويين يتكرون الجمع بين الساكنين إذا كان الثاني منهما مدغماً ، ولم يكن الأول حرف لين ، نحو - دابة - وثمود - الشرب - وقيل لهم - ويقولون : إن المد يصير عوضاً من الحركة ، ثم قال : وإذا جاز نحو : أصم ، ومديق ، ودوية : مع نقصان المد الذي فيه لم يمتنع أن يجمع بين الساكنين في نحو تعدوا - لأن ما بين حرف اللين وغيره يسير ؟

(١) سورة النساء ، آية : ١٤٩ (٢) سورة النساء ، آية : ١٥٢ (٣) سورة النساء ، آية : ١٦٢

(٤) سورة النساء ، آية : ١٤٥ (٥) سورة الأعراف ، آية : ١٦٣ (٦) سورة البقرة ، آية : ٦٥

قلت : ذلك القدر اليسير هو الفارق ، لأنه هو القائم مقام الحركة ، وما ليس فيه ذلك اليسير فلا حركة فيه ولا ما يقوم مقامها ، فلا ينبغي أن يتكلف جوازه وصحته مع عسره على اللسان أو استحالتة ، وقد سبق في - نحا - تحقيق ذلك أيضا ، وإنكار أي على وغيره من أئمة العربية جواز إسكان العين ، وعجبت منه : كيف مهمل أمره هنا . قال ابن النحاس : لا يجوز إسكان العين ، والذي يقرأ بهذا إنما يروم الخطأ . قال الحوفي : وهذا شيء لا يجوز ، ولعل القارئ بذلك أراد الإخفاء ، فتوهم عليه الإسكان ، والله أعلم :

٦١٣ - [وَفِي الْأَنْبِيَاءِ غَمُّ الزَّبُورِ وَهُمْ نَا زَبُورًا وَفِي الْإِسْرَاءِ لِحَمَزَةِ أُسْجِلًا]

أُسْجِلًا ، أي أيسح لحمزة القراءة به ، والمسجل : المطلق المباح الذي لا يمتنع عن أحد ، وأُسْجِلَ الكلام إذا أرسله من غير تقييد ، وفتح الزاي من الزبور وضمها ، لغتان في اسم الكتاب المنزل على داود عليه السلام ، وإن كانت اللفظة عربية ، وهما مصدران سمي بهما الزبور ، وهو المكتوب ، يقال : زبر ، إذا كتب ، ويقال : زبرت الكتاب ، إذا أحكمت كتابته . وقال مكي : زبرت الكتاب : أي جمعته فهو مثل تسمية المكتوب كتابا ، ومثل الزبور بالفتح القبول ، وبالضم الشكور ، وقيل : المفتوح يصلح للمفرد والجمع ، كالعدو ، وذكر أبو علي في المضموم وجهين : أحدهما أنه جمع زبرا وقع على الزبور اسم الزبر ، كقولهم ضرب الأمير ، ونسج العين ، ثم جمع الزبر على زبور ، كما جمع الكاب على كتب ، والآخر أن يكون جمع زبور ، على تقدير حذف الحرف الزائد وهو الواو ، ولا ضرورة إلى هذا التكلف ، ووقع في شرح الشيخ أنه جمع زبر ، وهو الكتاب كقدر وقدر : وقال مكي : هو جمع زبر كدهر ودهور :

قلت : الأفراد وجهه ظاهر ، لأن المتيقن كتاب واحد ، أنزل على داود اسمه الزبور ، كالتوراة والإنجيل والقرآن ، أما وجه الجمع إن كان مراداً فله معنيان ، أحدهما أن الجمع توجه إلى أنواع ما فيه ، فكل نوع منها زبر ، والآخر أن يكون نزل على داود صحف متعددة كما جاء :

(صُحُفَ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى) (١) .

وليس في سورة النساء شيء من بإاءات الإضافة ولا بإاءات زوائد المختلف فيها ، والله أعلم .

سورة المائدة

٦١٤ - [وَسَكُنْ مَعَا شَنَانُ (ع) حَا (ك) لَاهَا
وَفِي كَثِيرٍ أَنْ صَدُّوكُمْ (حَا) مِيدٌ دُلَا]

أى وسكن كلمتى - شنان - معا يعنى :

(وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاانُ قَوْمِهِ^(١)).

فى موضعين فى هذه السورة ، وضد الإسكان المطلق : الفتح ، فقوله : حَا ، كلاهما رمز قراءة الإسكان وأشار بهذا اللفظ إلى صحة الإسكان والفتح ، أى صحت القراءة بهما فى هذه الكلمة ، ومعناها شدة البغض ، وهما لغتان ، ومن الإسكان قول الأحوص :

• وإن لام فيه ذو الشنان وفندا •

لأنه خفف الهمز بإلقاء حركته على الساكن قبله ، وحذفه على ما تقرر فى باب وقف حمزة - وأن تعتدوا - مفعول ثان لقوله - ولا يجر منكم - أى لا يلبسكم الشنان العدوان وأن صدوكم ، بالفتح : دليل ، أى لأنهم صدوكم ، وكان الصد قد وقع سنة ست ، ونزلت هذه الآية سنة ثمان ، فانضح معنى التعليل ، وقراءة الكسر على معنى : إن حصل صد ، ويصح أن يقال مثل ذلك ، وإن كان الصد قد وقع كقوله تعالى :

(وَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقُلْ لِي عَمَلٍ وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ)^(٢) .

أى إن يكونوا قد صدوكم ، وقال أبو على معناه : إن وقع مثل هذا الفعل ، وعلى ذلك قول الفرزدق :

• أتغضب أن أذنا قتيبة حزنا •

ودلا : معناه ساق سواقا رقيقا ، ودلا : أى أخرج دلوه ملاء ، وقد سبق وجه التجوز به فى مثل هذه المواضع ، وهو أنه أنجح وحصل مراده ، ولم يحقق مسعاه ونحو ذلك ، والله أعلم .

٦١٥ - [مَعَ الْقَضْرِ شَدَّ بَاءَ قَاسِيَةٍ (ش) تَا]

وَأَرْجِلِكُمْ بِالْقَضْبِ (عَمَر) ضَا (ء) - لَّا]

يريد (وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُحَرِّفُونَ^(٣)) .

فإذا قصر بحذف الألف وشددت الباء صار : قسية ، على وزن العيلة ، فالقراءتان بمعنى : عالة وعليمة ، وقيل : قسية ردية مغشوشة ، من قولهم : درهم قسى . قال الزنجشبرى وهو من القسوة ، لأن الذهب والفضة

(٢) سورة يونس ، آية : ٤١

(١) سورة المائدة ، آية : ٢

(٣) سورة المائدة ، آية : ١٣ .

الخالصين فيهما لين ، والمغشوش فيه يبس وصلابة ، قال أبو علي : والقسوة خلاف اللين والركة ، وقد وصف الله تعالى قلوب المؤمنين باللين فقال :

(نُمَّ تَلِينَ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ^(١)).

ويشهد لقراءة المد :

(قَوْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ^(٢) - وأما - وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى السَّكْبِينَ^(٣)).

فقرئت بتصب اللام وجرها ، أما النصب فوجهه العطف على وجوهكم وأيديكم ، لأن الجميع ثابت غسله من جهة السنة ، وإنما فصل بين المعطوف والمعطوف عليه بقوله - وامسحوا برءوسكم - للتنبيه على الترتيب المشروع ، سواء قيل بوجوبه أو استحبابه ، وأما الجز فوجهه ظاهر ، وهو : العطف على برءوسكم ، والمراد به المسح على الخفين ، وعلى ذلك حل الشافعي رحمه الله للقراءتين ، فقال : أراد بالنصب قوماً ، وبالجز آخرين :

فإن قلت : التحديد يمنع من ذلك ، فإن قوله - إلى الكعبين - كقوله - إلى المرافق - :

قلت : التحديد لادلالة فيه على غسل ولا مسح ، وإنما يذكر عند الحاجة إليه ، فلما كانت اليد والرجل لو لم يذكر التحديد فيهما لاقتصر على ما يجب قطعه في السركة ، أو لوجب استيعابها غسلًا ومسحًا إلى الإبط والخذ اعنى بالتحديد فيهما ، ولما لم يحتاج إلى التحديد لم يذكره ، لامع الغسل ولا المسح ، كما في الوجه والرأس .

فإن قلت : استيعاب المحدود بالمسح على الخلف غير واجب بالإجماع ،

قلت : فائدة التحديد أن الاقتصار على مسح ما جاوز ذلك غير مجز ، فليس المطلوب إلا المسح ، فيما دون الكعبين إلى أطراف الأصابع ، فهذا أرجح ما وجدت من الأقوال في تفسير هذه الآية وإعرابها ، ورضى : في موضع نصب على التمييز أو الحال ، أشار إلى أن قراءة النصب ظاهرة الموافقة لما ثبت في السنة ، وقراءة الجز خفية الموافقة ، وهي ما ذكرناه ، والله أعلم .

٦١٦ - [وَفِي رُسُلِنَا مَعَ رُسُلِكُمْ نُمَّ رُسُلُهُمْ

وَفِي سُبُلِنَا فِي الضَّمِّ الْإِسْكَانُ (حُصِّلًا]

يريد (وَلَقَدْ جَاءَهُمْ رُسُلًا بِالْبَيِّنَاتِ^(٤)).

وضم إلى ذلك ما يناسبه حيث جاء ، فالإسكان لأبي عمرو في سين هذه الكلمات ، وفي باء - سبلنا - للتخفيف والباقون بضمها على الأصل ، وهما لغتان ، وأجمعوا على ضم المضاف إلى ضمير المفرد نحو - رسله - وعلى ضم مالا ضمير معه نحو - الرسل - و - سبل السلام - .

٦١٧ - [وَفِي كَلِمَاتِ السُّحُتِ (عَمَّ نُهَى) (وَقَى

وَكَيْفَ أَتَى أَذُنٌ بِهٖ نَافِعٌ تَلَا]

السحت : مالا يحل ، وإنما قال كلمات السحت ، لأنه تكرر في مواضع من هذه السورة ، وفي عم ضمير يعود إلى الإسكان ، والنهى جمع نهية ، وهى : الغاية والنهاية ، والهاء فى به للإسكان أيضاً ، أى كيفما أتى لفظ أذن - منكراً أو معرفاً ، مفرداً أو مثنى : نحو :

(وَيَقُولُونَ هُوَ أَذْنٌ ^(١) - وَالْأَذْنُ بِالْأَذْنِ ^(٢) - فِي أذُنَيْهِ وَقَرَأَ ^(٣)) .

الضم والإسكان لغتان ، والله أعلم :

٦١٨ - [وَرُحْمًا سِوَى الشَّامِى وَنُذْرًا (صَحَابُ) هُمْ

(حَ) مَوَهُ وَنُكْرًا (ثَ) رُغُ (حَ) قِ (لَ) هُ (عُ) لَ]

الحق بالألفاظ السابقة مايشاكلها مما وقع فيه الخلاف المذكور فى غير هذه السورة ، أراد : (وَأَقْرَبَ رُحْمًا ^(٤) - فى الكهف - عُدْرًا أَوْ نُذْرًا ^(٥) - فى المرسلات - لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُكْرًا ^(٦)) .

فى الكهف ، ولا خلاف فى إسكان عُدْرًا :

٦١٩ - [وَنُكْرٍ (دَ) نَا وَالتَّغْيُ فَاَرْفَعُ وَعَظْفَهَا

(رِ) ضَى وَالْجُرُوحُ أَرْفَعُ (رِ) ضَى (نَفَرٍ) مَلَا]

يريد (إِلَى شَيْءٍ نُكْرٍ ^(٧)) .

فى سورة القمر ، سكنها ابن كثير وحده ، قوله والعين فارفع ، يريد :

(وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ) .

قوله : وعطفها ، أى ومعطوفها : يعنى ماعطف عليها ، وهو الأنف ، والأذن ، والسن .
والرفع ثلاثة أوجه :

أحدها : الرفع على استئناف جملة وعطفها على الجملة السابقة ، كقولك : فعلت كذا ، وزيد فعل كذا ، وعمرو وبكر ، قال أبو على : الواو عاطفة جملة على جملة ، وليست للاشتراك فى العامل ، كما كان كذلك فى قول من نصب ، ولكنها عطفت جملة على جملة كما يعطف المفرد على المفرد :

قال والوجه الثانى : أنه حمل الكلام على المعنى ، لأنه إذا قال :

(وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ^(٨)) .

(٢) سورة المائدة ، آية : ٤٥

(٤) سورة الكهف ، آية : ٨١

(٦) سورة الكهف ، آية : ٧٤

(٨) سورة المائدة ، آية : ٤٥

(١) سورة التوبة ، آية : ٦١

(٣) سورة لقمان ، آية : ٧

(٥) سورة المرسلات ، آية : ٦

(٧) سورة القمر ، آية : ٦

فمعنى الحديث : قلنا لهم النفس بالنفس ، فحملت العين بالعين على هذا .
قلت لأنّ "أنّ" ههنا لو حذفت لاستقام معنى الكلام بحذفها استقامته بشبوتها ، وتكون النفس مرفوعة ،
فصارت "أنّ" هنا كإن المكسورة في أن حذفها لا يخل بالجملة ، فجاز العطف على محل اسمها ، كما يجوز على محل
اسم المكسورة ، وقد دخل على ذلك :
(أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ^(١)) .

قال الشيخ أبو عمرو : ورسوله بالرفع معطوف على اسم "أنّ" ، وإن كانت مفتوحة ، لأنها في حكم المكسورة
وهذا موضع لم ينبه عليه النحويون ، ثم وجّه ذلك وقرره بما سنذكره إن شاء الله تعالى في شرح النظم في النحو
وقال الزمخشري : والعين بالرفع عطوف على محل :
(أَنَّ النَّفْسَ) .

لأن المعنى : وكتبنا عليهم النفس بالنفس ، إما لإجراء كتبنا مجرى قلنا ، وإما لأن معنى الجملة التي هي
النفس بالنفس مما يقع عليه الكتب ، كما تقع عليه القراءة . قال الزجاج : رفعه على وجهين : العطف على موضع
النفس بالنفس ، وعلى الاستئناف ، قال : وفيها وجه آخر : أن يكون عطفاً على الضمير في - بالنفس - المعنى
أن النفس مأخوذة هي بالنفس ، والعين معطوفة على هي :

قلت : ورفع الجروح على الابتداء ، وقصاص : خبره ، وعلى قراءة نصب الجروح يكون قصاص خبر
أن ، ولا يستقيم في رفع الجروح .

الوجه الثالث وهو : أنه عطف على الضمير الذي في خبر النفس ، وإن جاز فيما قبلها ، وسببه استقامة المعنى
في قولك مأخوذة هي بالنفس ، والعين مأخوذة بالعين ، ولا يستقيم ، والجروح مأخوذة قصاص ، هذامعنى
قول بعضهم لما خلا وله الجروح وقصاص ، عن الباقي الخبر خالف الأسماء التي قبلها فخولف بينها في الإعراب
وقال بعضهم : إنما رفع الجروح ولم ينصب تبعاً لما قبله ، فرقا بين الجملة والمفسر ، وقيل خولف ذلك الإعراب
لاختلاف الجراحات وتفاوتها ، فإذا اختلف بذلك الاختلاف ، قال أبو علي : فأما - والجروح قصاص - فن
رفعه يقطعه عما قبله ، فإنه يحتمل هذه الوجوه الثلاثة التي ذكرناها في قول من رفع ، والعين بالعين ، قال :
ويجوز أن يستأنف - والجروح قصاص - ليس على أنه مما كتب عليهم في التوراة ، ولكن على استئناف إيجاب
وابتداء شريعة في ذلك ، قال : ويقوى أنه من المكتوب عليهم في التوراة نصب من نصبه .

قلت : وفي هذا البيت رضى مرتين ، فالأول : حال من الضمير في ارفع ، والثاني : حال من مفعول ارفع
والملا : الأشراف ، أى أنه مرضى لهم ، والله أعلم :

٦٢٠ - [وَحِزَّةٌ يَمْشِيهَا كَمْ يَكْسِرُ وَنَصْبُهُ يُحَرِّكُهُ يَنْفَعُونَ خَاطَبَ (كُ) مَلَا]

أى : وحزة يمحرك - يكسر ونصبه ، فالهاء في نصبه لحزمة ، أو للفظ وليحكم ، والهاء في يحركه

لقوله : وليحكم ، فالكسر في اللام ، والنصب في الميم ، وإنما زاد قوله : يحركه لتأخذ ضد التحريك للقراءة الأخرى ، وهو الإسكان في الحرفين ، ولو لم يذكر لكان ضد الكسر الفتح ، وضد النصب الخفض ، أراد قوله تعالى :

(وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ بِمَا^(١)) .

قرأه حمزة على التعليل ، أى لأجل الحكم بما فيه - آتينا الإنجيل - وقرأه الباقون على الأمر ، وقوله :

(أَفْحُكُمُ الْجَاهِلِيَّةَ يَبْغُونَ^(٢)) .

الخطاب فيه لأهل الكتاب ، والغنية : إخبار عنهم ، وجعل يبغون كأنه خطاب الكمل مجازاً لما كان الخطاب فيه ، وعنى بالكمل : أهل الكتاب ، أى : لأنهم أهل علم وفهم ، فحسن توبيخهم ولومهم لصدهم عن حكم الله تعالى ، وهم يعلمونه ، والله أعلم ؟

٦٢١ - [وَقَبِلَ يَقُولُ الْوَاوُ (غ) ضَنْ وَرَافِعُ

سِوَى ابْنِ أَعْلَا مَنْ يَرْتَدُّ (عَم) مُرْسَلًا]

يعنى (وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا أَهْلًا^(٣)) .

ثبت الواو في مصاحف أهل العراق دون غيرهم ، وجعل الواو غصنا ، لأنها تصل مابعداً بما قبلها ، لأنها عاطفة ، كغصن امتد من شجرة إلى أخرى ، ووجه حذف الواو أنه على تقدير سائل سأل : ماذا يقول المؤمنون حينئذ ، ورفع يقول ظاهر على الاستئناف ، ونصبه أبو عمرو وحده عطفاً على :

(فَيُضَيِّحُوا^(٤)) .

لأن فيصبحوا منصوب بالفاء في جواب الترجى بعسى ، وهذا وجه جيد أفادته الشيخ أبو عمرو رحمه الله ، ولم أر أحداً ذكره ، وذكروا وجوها كلها بعيدة متعسفة ، قيل : هو عطفت على :

(أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ^(٥)) .

ولا يستقيم على ظاهره ، إذ يبقى التقدير فعسى الله أن يقوله الذين آمنوا فتحيل أبو على لصحته وجهين ، تبعه فيهما الناس ، أحدهما : أنه عطفت على معناه ، لأن معنى : عسى الله أن يأتي ، وعسى أن يأتي الله واحد ، فالتقدير : عسى أن يأتي الله ، وأن يقول الذين آمنوا ، والثاني أن يكون قوله : - أن يأتي - بدلا من اسم الله تعالى ، فيكون المعنى كما سبق ، وقيل : التقدير : ويقول الذين آمنوا به ، أى بالله . وأما الزحشرى فلم يقدر شيئا من ذلك ، بل أطلق القول بأنه عطفت على - أن يأتي - وذكر ابن النحاس وجها آخر ، وهو : أن يكون عطفاً على بالفتح ، لأن معناه بأن يفتح ، فأضمر أن قبل يقول ، ليكون عطف مصدر على مصدر ، كقوله :

• للبس عبادة وتقر عني •

(٢) سورة المائدة ، آية : ٥٠
(٤) سورة المائدة ، آية : ٥٢

(١) سورة المائدة ، آية : ٤٧
(٣) سورة المائدة ، آية : ٥٣

وأظن أن الذى حملهم على ارتكاب هذه الأوجه البعيدة ، وتركهم الوجه الواضح الذى ذكرته أولاً ، اعتقادهم أن فيصبحوا ليس نصباً على جواب الترجى ، لأن الترجى من الله تعالى إيجاب وتحقيق ، فلم يكن معنى الترجى حاصلًا ، فيكون - فيصبحوا - عطفًا على - أن يأتى بالفتح - ولا يستقيم عطف - ويقول - على ظاهر قوله - أن يأتى - فتأولوا هذه التأويلات ، ونحن نقول : وإن كان الأمر كذلك فلا يمتنع النصب اعتباراً بملظ الترجى ، وهذا متعين فى تعليل قراءة عاصم :

(فَتَنْفَعُهُ الَّذِى كَرَى ^(١)) .

بالنصب ؛ فى سورة عبس ، فهو فى جواب :

(لَعَلَّهُ يَرْزَى ^(٢)) .

فكذا ههنا ، والله أعلم ،

وقول الناظم : ورافع سوى ابن العلا : رافع خبر مقدم ، والمبتدأ قوله سوى ابن العلا ، أى غير ابن العلا رافع ليقول ، وفى هذه العبارة نظر ، فإن أكثر النحويين يقولون إن سوى التى بمعنى غير ، لازمة للنصب على الظرفية ، فلا يجوز أن يلها عامل يقتضى غير ذلك ، إلا أن المختار خلاف ما ذكره ، فى أبيات الحماسة :

• ولم يبق سوى العدوان •

فإذا جاز وقوع سوى فاعلة جاز وقوعها مبتدأة ؛ وأما :

(مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ ^(٣)) .

فرسم بدالين فى مصاحف المدينة والشام ، وبدال واحدة فى المصاحف الباقية ، فكل من القراء وافق مصحفه ، وهما لغتان : الإدغام لتيم ، والإظهار لأهل الحجاز ، وقد جاء التنزيل بالأمرين :

(وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى ^(٤) - وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ ^(٥)) .

والمرسل المطلق : يعنى أنه أطلق من عقال الإدغام ، والضمير فى عم : لقوله من يرتد ، ثم بين قراءة الباقيين ، فقال :

٦٢٢ - [وَحُرِّكَ بِالْإِدْغَامِ دَالُهُ

وَبِالْخَفْضِ وَالْكَفَّارَ (رَ) أَوْ (حَ) مَصْلًا]

يعنى : الدال الثانية حركت بالفتح مصاحبة لإدغام الأولى فيها ، فالباء فى الإدغام باء المصاحبة ، مثل : دخل عليه بتياب السفر ، وليست باء الاستعانة بالآلة ، نحو : كتبت بالقلم ، فإن الإدغام لا يصلح آلة للتنحريك فإن قلت : من أين علم أن مراده بالتنحريك الفتح ؟ قلت : لأنه ذكره غير مقيد ، وذلك هو الفتح فى اصطلاحه

(٢) سورة المائدة ، آية : ٤٤

(٥) سورة المفسر ، آية : ٤

(١) سورة عبس ، آية : ٣ و ٤

(٤) سورة النساء ، آية : ١١٥

كما سبق في شرح الخطبة ، وإنما فتحت الدال الثانية لسكون الأولى قبلها بسبب الإدغام ، ويجوز كسرها لغة ، لا قراءة - :

(وَالْكَفَّارَ أُولِيَاءَ^(١)) .

بخفض الراء عطفًا على قوله :

(مِنَ الَّذِينَ أَوْتُوا لِكِتَابِ^(٢)) .

وبالنصب عطفًا على :

(الَّذِينَ آتَخَذُوا دِينَكُمْ^(٣)) .

والواو في - والكفار - من التلاوة ، وهى مبتدأ ، والتقدير : والكفار بالخفض راويه حمله ، والله أعلم .

٦٢٤ - [وَبَا عِبْدَا اضْمُمْ وَأَخْفِضِ النَّا بَعْدُ (ةُ) ز]

رِسَالَتُهُ أَجْمَعُ وَكَسِيرِ النَّا (ك) مَا (أ) عْتَلَا]

يريد (وَعَبِيدَ الطَّاغُوتِ^(٤)) .

اضمم باء عبد ، واخفض التاء من الطاغوت ، فيكون عبد اسما مضافا إلى الطاغوت ، ويكون معطوفا على القردة ، وهو المبالغ في اليهودية المنتهى فيها ، كما يقال فطن وحذر ، للبليغ في الفطنة ، قال طرفة بن لبيس :
• إن أممكم أمة وإن أباكم عبد •

وعبد في قراءة الجماعة فعل ، والطاغوت مفعول ، والجملة عطف على صلة من ، وأما :

(فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَاتِهِ^(٥)) .

بالجمع فظاهر ، لأنه أريد جمع ما أرسل به من التوحيد والأحكام ، وما يشتمل عليه ذلك أنواع كثيرة ، والإفراد يدل على ذلك أيضاً ، لأن رسالته صلى الله عليه وسلم تضمنت تلك الأشياء كلها ، واستعمل الناظم لفظ الكسر في العبارة عن حركة التاء في الجمع ، واستعمل لفظ الفتح في العبارة عن حركة المفرد في قوله في سورة الأنعام - رسالات - فردوا - فتحوا دون علة ، والحركتان في الموضعين حركتا إعراب على القراءتين في كل حرف منها ، ووجهه أن كل كلمة منهما في القراءتين منصوبة ، غاية ما في الأمر أن علامة النصب في إحداهما فتحة ، وفي الأخرى كسرة ، فلفظ في الموضعين بعلامة النصب في إحدى القراءتين ، لتأخذ ضدها في القراءة الأخرى ولو قال انصبوا لتحير السامع ، إذ القراءة الأخرى في الموضعين منصوبة ، ومثل ذلك قوله في الأعراف : ويقصر ذريات مع فتح تائه ، والله أعلم .

(٣) سورة المائدة ، آية : ٦٠

(٥) سورة المائدة ، آية : ٨٣

(٢١) سورة المائدة ، آية : ٥٧

(٤) سورة المائدة ، آية : ٦٧

٦٢٤ - [(ص) فَأَوْتَوْكُمُ الرِّفْعَ (ح) حَجَّ (ش) هُوْدُهُ

وَعَقَّدْتُمُ التَّخْفِيفَ (م) نَ (صُحْبِي) وَلَا]

صفا من جملة رمز من قرأ رسالته بالجمع ، وهم : بن هاجر ، ونافع ، وأبو بكر ، وأما
(وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً^(١)) .

فنصبه ، ورفع له لوقوع حرف أن قبله من بعد فعل الحسبان ، وما كان كذلك جاز فيه الوجهان ، فالنصب
بناء على أن أن هي الناصبة للأفعال المضارعة ، والرفع بناء على أن أن هي المخففة من الثقلية ، وأما إذا جاءت أن
بعد فعل علم فالرفع لا غير ، نحو

(عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْغَبِي^(٢) - أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا^(٣)) .

وفي غير ذلك النصب لا غير ، نحو

(أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِيمَانِي^(٤) - إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنَكِّحَكَ^(٥)) .

ولم يختلف في نصب

(إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ^(٦) - تَنْظُرُونَ أَنْ يُفْعَلَ بِهِمَا فَاقِرَةٌ^(٧) - وأما - عَقَّدْتُمُ الْإِيمَانَ^(٨)) .

فالتخفيف فيه والتثقيب سببان ، وفي التشديد معنى التأكيد والتكرير ، وقوله : عقدتم مبتدأ ، والتخفيف
بدل منه بدل اشتغال أو مبتدأ ثان ، أي التخفيف فيه وخبره ولا : أي متابعة من صحبة النقل ، ويجوز أن يكون
التقدير ظهر من صحبة متابعة ، فيكون : ولا : حالا ومن صحبة خبر المبتدأ ، ويجوز أن يكون من صحبة متعلقا
بالتخفيف والخبر ، ولا : ويجوز أن يكون التخفيف : خبر وعقدتم ، أي هو ذو التخفيف من صحبة ، وولا على
هذا حال ، والله أعلم .

٦٢٥ - [وَفِي الْعَيْنِ فَأَمْدُدْ (م) مُسِطًّا فَجَزَاهُ نَوَ

وَتَوَا مِثْلُ مَا فِي خَفَضِ الرِّفْعِ (ن) مَلَا]

يعنى في عين عقدتم أى اتبع فتحتها ، فيتولد منها ألف عبر هنا بالمد ، وجعل المد في العين تجوزا ، وهو
على المعنى الذى ذكرناه في قوله : ولا ألف في هاء هاتم ، يعنى أن ابن ذكوان زاد ألفا بعد العين ، وهو ممن
خفف القاف ، فنصير قراءته - عاقدتم - وهو بمعنى عقدتم ، أو يكون من اثنين على أصل فاعلهم ، فهنا ثلاث
قراءات ، والذى سبق في سورة النساء فيه قراءتان : المد والتخفيف ، والثالثة هنا التشديد ، والمقسط : العادل
ونعلا : حال من الضمير في نوتوا وهو جمع ثامل ، وهو المصلح والمقيم أيضا ، يقال ثمل يشمل بضم الميم وكسرها

(٢) سورة الأعراف ، آية : ١٤٨

(٤) سورة القصص ، آية : ٢٧

(٦) سورة القيامة ، آية : ٢٥

(٨) سورة المائدة ، آية : ٨٩

(١) سورة المائدة ، آية : ٧١

(٣) سورة المائدة ، آية : ٢٩

(٥) سورة البقرة ، آية : ٢٣٠

(٧) سورة المائدة ، آية : ٨٩

في المضارع ثملا ، فهو ثامل ، وقوله : مثل ما في خفضه الرفع : جملة معترضة بين الحال وصاحبها ، وانتظامها كأنظام قولك : زيد في داره عمرو : أي قرءوا .
(فَجَزَا مِثْلَ مَا قَتَلَ^(١)) .

بتنوين جزاء ورفع مثل ، قتل في هذه القراءة صفة جزاء ، وكذا من النعم ، (أي فعلية جزاء مماثل ماقتل ، وذلك الجزاء من النعم ، والقراءة الأخرى بإضافة جزاء إلى مثل ، وقد أشكلت على قوم حتى قالوا : الجزاء إنما هو للصيد لامتله من النعم ، ووجهها أنها إضافة تخفيف ، لأن مثل مفعول جزاء ، أصله : فجزاء مثل ما ، أي فعلية أن يجزى المقتول مثله من النعم ، فمن النعم على قراءة الإضافة يجوز أن يكون متعلقا بالجزاء ، ويجوز أن يكون صفة له ، كما أنه متعين للصفة على قراءة التنوين ، وسببه أنك إذا نوت جزاء فقد وصفته بمثل ، ومتى وصف المصدر أو أكد أو عطف عليه امتنع تعلق شيء به ، نص أبو على على ذلك كله ، وعلى قراءة الإضافة لم يوصف ، فجاز تعلق من النعم به ، وجرى هنا بمنزلة قضى ، فكما تقول : قضيت زيدا حقه ، كذا تقول جزيت الصيد مثله ، فظهر أن تقدير الآية فعلية أن يجزى المقتول مثله من النعم . ثم حذف المفعول الأول لما في قوة الكلام من الدلالة عليه ، ثم أضيف الجزاء إلى المثل تخفيفا ، كما تقول : أعجبنى عزمك على إكرام زيد غدا ، وقال أبو على : هو من قولهم : أنا أكرم مثلك ، يريدون : أنا أكرمك ، فكذا إذا قال فجزاء مثل ماقتل ، فالمراد : جزاء ماقتل ، فالإضافة كغير الإضافة ، قال : ولو قدرت الجزاء تقدير المصدر فأضفته إلى المثل ، كما تضيف المصدر إلى المفعول به ، لكان في قوله : من جر : مثلا على الاتساع الذي وصفنا ، أي يكون مثل زائد ، والله أعلم .

٦٢٦ - [وَكَفَّارَةٌ نَوْنٌ طَعَامٌ يَرْفَعُ حَقَّةً

ضِيَهُ دُمٌ (غِ) تَى وَأَقْصِرُ قِيَامًا (أ) هُ (مُ) لَّا]

يريد (أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامٌ مَسَاكِينُ^(١)) .

الكلام في القراءتين هنا بالتنوين والإضافة ، كما سبق في البقرة

(فِدْيَةٌ طَعَامُ^(٢)) .

ولكن مساكين في هذه السورة لاختلاف في جمعه ، وقوله : دم غنا : أي غنيا ، أو دام غناك بالعلم والقناعة إن القنوع الغناء لا كثرة المال ، القناعة كنز لا يفند ، وتقدم الكلام في سورة النساء في - قياما - وقيا - والملا : بضم الميم جمع ملاة ، وهي : الملحفة ، كفى بها عن حجج القراء ، لأنها تسترها من طعن طاعن ، كما تستر الملا ، والله أعلم .

٦٢٧ - [وَضَمٌّ اسْتَحِقَّ لِحَفْصٍ وَكَثْرُهُ

وَفِي الْأَوَّلَيْنِ الْأَوَّلِيفَ (فَ) طِبُ (ص) لَّا]

يعنى افتح الباء المضمومة والحاء المكسورة ، وكان يمكنه أن يقول : وتاء استحق افتح لخص ، حاء ، ولكن المعنى كان يحتل في التاء دون الحاء ، فإن ضد الفتح الكسر ، والتاء في قراءة غير حفص مضمومة ، فاحتاج أن يقول : وضم استحق ، ثم قال : وكسره فهو أولى من أن يقول وحاء لوجهين : أحدهما المقابلة بين حركتي الضم والكسر ، والثاني زيادة البيان لقراءة الغير ، وإذا ابتدئت هذه الكلمة كسرت همزتها في قراءة حفص ، وضمت في قراءة غيره ، وأرادوا قرأ - الأولين - في موضع - الأوليان - أو - الأولين - استقر مكان - الأوليان - وأراد بالصل : الذكاء ، لأنهم يقولون : هو يتوقد ذكاء ، أو أراد : نار الضيافة ، كقوله :

متى نأتنا تلمم بنا في ديارنا تجد خطبا جزلا ونارا تأججا

وهو إشارة إلى حصول العلم منه ، فوضع صلا نصب على التمييز أو الحال ، مثل : دم غنا ، ودم بدا ، والأوليان على قراءة حفص رحمه الله فاعل استحق ، كأنهما استحقا على أصحابهما أن يقيموهما للشهادة ، والأوليان تنثية الأولى ، وهو في غير قراءة حفص مفعول مالم يسم فاعله ، على حذف مضاف ، أى استحق عليهم إقامة الأولين منهم للشهادة ، وقيل بدل من آخران ، أو من الضمير في يقومان ، أو على تقديرهما الأوليان ، وقيل : هو مبتدأ خبره آخران المقدم عليه ، أى فالأوليان آخران ، وقيل : هو صفة لآخران ، وإن كان لفظه نكرة ، لأنه قد اختص بالصفة في قوله : يقومان ، ومرفوع استحق على هذه الأقوال غير القول الأول محذوف . أى استحق عليهم الإثم ، فاستغنى عنه بقوله : عليهم ، كما تقول : جنى عليهم ، رقيق معناه استحق خصومهم الحق عليهم ، والأوليين في قراءة حمزة وأبى بكر : صفة الذين استحق ، لأنهم أول المذكورين في القصة ، وهم أولياء الميت ، أو لأنهم هم الذين دفعوا الحكومة أولا ، واعلم أن الآية من أشكال آى القرآن تفسيراً وإعراباً وفقها ، قال أبو محمد مكي في كتاب الكشف : هذه الآية في قراءتها وإعرابها وتفسيرها ومعانيها وأحكامها من أصعب آية في القرآن وأشكلها ، قال : ويحتمل أن يبسط مافيه من العلوم في ثلاثين ورقة أو أكثر ، قال : وقد ذكرناها مشروحة في كتاب منفرد ، قلت : وسأجتهد إن شاء الله تعالى في بيانها وكشف غامضها وتفصيل أحكامها في الكتاب [المذهب في علم المذهب] أو في كتاب [إيضاح مشكلات الآيات] .

٦٢٨ - [وَضَمَّ الْعُيُوبَ يَكْسِرَانِ عِيُونًا]

عِيُونٌ شَيْوَحًا (د) أَنَّهُ (صَحْبَةٌ مِ) لَا [

يعنى أن حمزة وأبى بكر كسرا الغين من العيوب ، لما تقدم من التعاميل في بيوت ، ثم أردفه ما اختلف القراء في كسره من هذا القبيل ، وهو عيون المنكر والمعروف ، نحو

(فِي جَنَاتٍ وَعُيُونٍ ^(١) - وَفَجَّرْنَا فِيهَا مِنَ الْعُيُونِ ^(٢)) .

وشيوخه في غافر ، كسر هذه الثلاثة ابن كثير وحمزة والكسائي وأبو بكر وابن ذكوان ، ومعنى : دانه ، أى دان به ، أى تدين بقراءته ، أى : دان له ، أى : أطاعه ، ملاء بكسر الميم والمد : جمع ملآن ، وهو صفة لصحية ، يعنى أنهم ملثوا علما ، ثم ذكر موضعا آخر ، فقال

٦٢٩ - [جُيُوبٍ (مُ) نِيرٍ (دُ) وَنَ (شَ) كٌ وَسَاحِرٌ
بِسِحْرٍ بِهَا مَعَ هُودَ وَالصَّفَّ (شَ) مُلَا]

أراد (عَلَى جُيُوبِهِنَّ ^(١)) .

في النور كسره الجماعة المتقدمون غير أبي بكر وقرأ حمزة والكسائي «ساحر» في موضع سحر هنا وفي أول هود
(إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ ^(٢) - وفي الصف - قَالُوا هَذَا سِحْرٌ ^(٣)) .

كذلك على تقدير ذو سحر ، وعبر عنه بالمصدر مبالغة أو تكون الإشارة إلى مجاء به ، وشمل : أى أسرع
ساحر بسحر في هذه السورة ، أى جاء به ، أشار بذلك إلى رجوع معنى سحر إلى معنى ساحر على ما ذكرناه ،
والله أعلم .

٦٣٠ - [وَخَاطَبَ هَلْ يَسْتَطِيعُ (رُ) وَاتَهُ
وَرَبُّكَ رَفَعُ السَّيِّئَاتِ (رُ) تَلَا]

أى قرءوا بالخطاب للكسائي ، ومعنى : قرأته ظاهر ، أى هل تطلب طاعة ربك في إزال المائدة ؛ يريدون
استجابة الله سبحانه دأه ، وقراءة الجماعة على معنى : هل يطلب ربك الطاعة من نزول المائدة ، ويجوز أن
يكون عبر عن الفعل بالاستطاعة ، لأنها شرطه ، والمعنى : هل ينزل ربك علينا مائدة من السماء إن دعوته
بها ، ومثله

(فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ ^(٤)) .

أى ظن أن لن نؤاخذله ، فعبّر بشرط المؤاخذه ، وهو القدرة على المشروط ، وهو المؤاخذه ، ومثله
في - حديث الذى أوصى بنيه بتحريقه وتذرية رماده في البحر قوله : « أن قدر الله على ليعذبني عذاباً ما عذبه
أحداً » أى لئن حكم بتعذبي ليكون عذاباً عظيماً ، ويقول الرجل للرجل بصورة المستفهم : تقدر تفعل كذا ؟
وهو يعلم قدرته عليه . وإنما معناه : افعله فإنك قادر على فعه ، وهذا معنى حسن ، يعم جميع هذه المواضع
المشكلة ، والله أعلم . ومثل ذلك في الإشكال ما رواه الهيثم ابن جمار وهو ضعيف عن ثابت بن أنس أن أبا طالب
مرض فعاده النبي صلى الله عليه وسلم فقال ؟ يا ابن أخى ادع ربك الذى تعبد فيعافيني ، فقال : اللهم اشف عمى
فقام أبو طالب كأنما نشط من عقال ، فقال يا ابن أخى إن ربك الذى تعبد ليطيعك ، قال : وأنت يا عمه لو أطعته
[أو قال لئن أطعته ، أو قال : لئن أطعت الله] ليطيعنك ، أى لجيبنك إلى مقصودك ، والله أعلم :

٦٣١ - [وَيَوْمَ يَرْفَعُ (حُ) ذُو الْإِنِّ ثَلَاثُهَا
وَلِي وَيَدِي أُمِّي مَضَامَاتُهَا (مَلَا)]

(٢) سورة هود ، آية : ٧

(٤) سورة الأَنْبياء ، آية : ٨٧

(١) سورة النور ، آية : ٣١

(٣) الآية : ٦

يريد (هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ) .

فالرفع على أن يوم خبر هذا ، أى هذا اليوم يوم ينفع الصادقين ، وهو يوم القيامة ، والنصب على الظرف أى قال الله تعالى ما تقدم ذكره فى هذا اليوم ، أو قال الله هذا الذى قصصته عليكم ينفع ذلك اليوم ، وقال القراء : يوم : خبر المبتدا ، على معنى قراءة الرفع ، وإنما بنى على الفتح لإضافته إلى غير اسم ، يعنى إلى غير اسم متمكن ، ومنع البصريون بناء ما يضاف إلى المضارع وخصوا ذلك بالمضاف إلى الماضى ، نحو . على حين عاتبت . لأن المضارع معرب والماضى مبنى ، فسرى البناء إلى ما ضيف إليه ، ثم ذكر الناظم ياءات الإضافة ، وهى ست ، منها ثلاث فى لفظ إني ، فهذا معنى قوله : وإني ثلاثها ، فالضمير فى ثلاثها يعود إلى إني الأول - إني أخاف - فتحتها الحرمين وأبو عمرو ، والأخريان

(إِنِّى أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ ^(١) - فَإِنِّى أَعِدُّبُهُ عَذَابًا ^(٢)) .

فتحتها نافع وحده ، والثلاث الآخر

(مَا يَسْكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ ^(٣)) .

فتحتها الحرمين وأبو عمرو

(يَدْرِى إِلَيْكَ ^(٤)) .

فتحتها نافع وأبو عمرو وحفص

(وَأَمِّى إِلَهَيْنِ ^(٥)) .

فتحتها هؤلاء وابن عامر ، وفيها زائدة واحدة

(وَآخِشُونَ وَلَا تَشْتَرُوا) .

أثبتها فى الوصل أبو عمرو وحده ، وقلت فى ذلك :

فيما أنها ست وفيها زيادة وعبر عنها قوله آخشون مع ولا

(٣) سورة المائدة ، آية : ١١٦

(٢) سورة المائدة ، آية : ١١٥

(٥) سورة المائدة ، آية : ٤٤

(١) سورة المائدة ، آية : ٢٩

(٤) سورة المائدة ، آية : ٢٨

سورة الأنعام

٦٣٢ - [وَصُحْبَةً) يُصْرِفُ فَتَحُ ضَمٌّ وَرَأَوْهُ

يَكْثُرُ وَذَكَرُ لَمْ يَكُنْ شَاعَ وَانْجَلَا]

أى الذى صحب يصرف فتح يائه ، وكسر رائه كما نقول : صحبة زيد عمرو ، وبكر : وإنما قال فتح ضم ولم يقل فتح ياء ، لما ذكرناه فى فتح ضم استحق ، يريد قوله تعالى :
(مَنْ يُصْرِفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ ^(١)).

قراءة صحبة على معنى من يصرف الله عنه العذاب ، وقراءة الباقيين على بناء الفعل للمفعول ، وأما :
(ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَنْتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ^(٢)).

فقراءة حمزة والكسائي يكن بالياء ، وهذا معنى التذكير الذى أشار إليه بقوله : وذكر ، فإن الباقيين قرءوا بالتاء على التأنيث ، فسم يكن على قراءتهما قوله : أَنْ قَالُوا ، وفتنتهم الخبر ، وأما قراءة الباقيين فن نصب فتنتهم ، فهذا وجهها ، ومن رفع فتنتهم جعلها الاسم ، والخبر : أَنْ قَالُوا ، والله أعلم .

٦٣٣ - [وَفَتَنْتَهُمْ بِالرِّفْعِ (ءَ) نَ (دَ) بِن (كَ) اِمِلْ

وَكَا رَبَّنَا بِالنَّصَبِ (شَ) رَفَ وَصَلَا]

من رفع الفتنة مع تأنيث يكن فقراءته ظاهرة ، ومن نصبها ففى قراءته إشكال ، فإن الاسم إن قالوا ، وهو مذكر ، فما وجه التأنيث ؟ وهى قراءة أبى عمرو ونافع وأبى بكر ؟ فقال أبو على : أنت أن قالوا لما كان الفتنة فى المعنى ، وفى التنزيل :

(قُلْ عَشْرُ أَمْثَلِهَا ^(٣)).

وقال لبيد :

ففى وقدها وكانت عادة منه إذ هى غردت لإقدامها

فأنت الإقدام لما كان العادة فى المعنى ، قال : وقد جاء فى الكلام : ما جاءت حاجتك ، فأنت ضمير ما حيث كان الحاجة فى المعنى ، ونصب الحاجة ، ومثل ذلك قولهم من كانت أمك ؟ فأنت ضمير من حيث كان ، الأم ، ومثله :

(وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ ^(٤)).

(٢) سورة الأنعام ، آية : ٢٣ .

(٤) سورة الأحزاب ، آية : ٣٢ .

(١) سورة الأنعام ، آية : ١٦ .

(٣) سورة الأنعام ، آية : ١٩٠ .

قال الزجاج : ويجوز أن يكون تأويل أن قالوا إلا مقالهم ، أى فيؤنث الفعل على هذا التقدير ، لأن المقالة مؤنثة والنصب فى :

(وَاللّٰهُ رَبَّنَا) .

على النداء أو بإضمار أعنى ، والخفض على النعت ، والثناء ، وقوله وصلا جمع واصل ، وهو مفعول شرف والقاعل ضمير يعود على الباء ، أى شرف هذا النداء الواصلين إلى الله ، لاهؤلاء الكفرة .

٦٣٤ - [نُنَكِّدُ نَصْبُ الرَّفْعِ (فَ) اَزَ (عَ) لِمِيَّةُ

وَفِي وَنَكُونُ اَنْصِبُهُ (فَ) اى (كَ) سَبِيْهِ (عَ) لَآ]

أى انصب الرفع ، وكان يمكنه أن يقول ، وفى ونكون النصب ، ولكن كان يلزم من تلك العبارة أن يكون ضده الخفض ، ولما قال : انصبه علم أن القراءة الأخرى الرفع ، والرفع فى الفعلين على العطف على : (نُرَدُّ) .

أى ياليتنا نرد ونوفق للإيمان والتصديق ، أو يكون على القطع ، أى ونحن لانكذب ونكون من المؤمنين ، أى قد عاينا وشاهدنا ما لا نكذب معه أبداً ، ومنه قولهم : دعنى ولا أهود ويجوز أن يكونا فى موضع الحال ، أى ياليتنا نرد غير مكذبهين وكاثنين من المؤمنين ، والنصب فيهما على جواب التثنى بالواو ، وابن عامر نصب - ونكون - على الجواب ، ورفع ولا نكذب على ماسبق من الوجوه الثلاثة ، وبشكل على قراءة النصب وعلى قراءة الرفع أن جعلنا لجميع معنى ، أو قلنا الواو للحال ، قوله سبحانه بعد ذلك :

(وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ^(١)) .

والمتمنى لا يوصف بصدق ولا كذب ، فيحمل ذلك على أنه استئناف إخبار عنهم بصفة ذم من جملة صفاتهم كما لو قال - وإنهم لظالمون :

٦٣٥ - [وَلَلْدَارُ حَذَفُ اللَّامِ الْآخَرَى ابْنُ عَامِرٍ

وَالْآخِرَةُ الْمَرْفُوعُ بِالْخَفْضِ وَكَلًّا]

يعنى حذف ابن عامر لام التعريف ، وأبقى لام الابتداء ، وأضاف للدار إلى الآخرة ، على تقدير ولدار الساعة الآخرة ، أو لدار الحياة الآخرة ، وكتبت فى مصاحف الشام بلام واحدة ، وقراءة الجاعة بالتعريف ، وجعل الآخرة صفة للدار .

٦٣٦ - [وَ (عَمَّ ءَ) لَآ يَنْفِقُونَ وَتَحْتَمَا

خَطَايَا وَقُلْ فِي يُوسُفَ (عَمَّ ءَ) يَسْطَلَا]

علا : تمييز أو حال ، أى عم علاه أو عاليا ، وفاعل عم : لا يعقلون وخطابا أيضا حال أى مخاطبا ، وذا خطاب ، ويجوز أن يكون خطابا تمييز على قولنا إن علا حال ، ونيطلا أيضا تمييز ، أى نصيبا ، وقال الشيخ : هو مفعول من أجله ، أى عطاء ، لأنه يستعمل فى العطاء ، وأصله للدلو ، ثم استعير للنصب كما قال تعالى :
(ذُنُوبًا مِّثْلَ ذُنُوبِ أَصْحَابِهِمْ^(١)) .

والغنية والخطاب فى ذلك ظاهران ، ولفظه فى السور الثلاث :
(أَفَلَا تَعْقِلُونَ) .

وبعده فى الأنعام :

(قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزَنُكَ^(٢)) .

وفى الأعراف وهى المراد بقوله وتحتها ، أى تحت هذه السورة بعده

(وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ^(٣)) .

وبعده فى يوسف :

(حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ^(٤)) .

الخطاب فى الثلاث لمع علا ، وتابعهم أبو بكر فى يوسف ، والذى فى يس لابن ذكوان ونافع ، وذلك قوله

٦٢٧ - [وَيَا سَيِّدَ (مِنْ) (أ) ضَلِّ وَلَا يُكْذِبُونَكَ إِلَّا

خَفِيفُ (أ) تَى (رُ) خَبَا وَطَابَ تَأْوَلَا]

يعنى الذى بعده :

(وَمَا عَلَّمَاهُ الشُّعْرَ^(٥)) .

وبقى موضع آخر فى القصص ذكره فى سورته :

(وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ أَفَلَا تَعْقِلُونَ^(٦)) .

الخطاب فيه لغير أبى عمرو ، وأما :

(فَأَنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ^(٧)) .

فالتخفيف فيه والتشديد من باب واحد : أكذب وكذب ، مثل أنزل ونزل ، وتأولا وتميز ، ورحبا حال من الضمير فى فى العائد على يكذبونك ، أو مفعول به أى صادفه ، مكانا رحبا من صدور قرأه ، لقبولهم له ،

(٢) سورة الأنعام ، آية : ٣٣

(٤) سورة ، آية : ١١٠

(٧) سورة الأنعام ، آية : ٣٣

(٦) آية : ٦٠

(١) سورة الذاريات ، آية : ٥٩

(٣) سورة الأعراف ، آية : ١٧٠

(٥) سورة يس ، آية : ٦٩

وتوجيههم لمعانيها ، إذ يجعل أن يكون من أكذبه ، أى وجدته كاذبا ، وأكذبه أيضا إذا نسبته إلى الكذب
كقول الحكيم : . فطائفة قد أكفرتنى بحبكم . أى نسبتنى إلى الكفر :

٦٣٨ - [أَرَيْتَ فِي الْأِسْتِفْهَامِ لَا عَيْنَ (ر) اِجْعُ

وَعَنْ نَافِعٍ سَهْلٌ وَكَمْ مُبْدِلٌ جَلًّا]

يعنى إذا جاء لفظ أيت ، أو رأيت ، بعد همزة الاستفهام ، فالكسائي وحده يسقط عين الكلمة ، وهى
الهمزة لأنها عين الفعل تخفيفا لاجتماعها مع همزة الاستفهام ، وهى لغة للعرب مشهورة ، كقوله :

أرأيت امرأة أ كنت لم أبله أتانى فقال : اتخذنى خليلا

وقد أجمع على إسقاطها فى المضارع ، نحو - يرى - مع الاستفهام وغيره ، فلم ترجع فى الماضى فى هذا
الموضع ، وهو الاستفهام ، فقوله راجع صفة لعين ، أى باعتبار الموضع ، ويجوز نصبه على هذا ، نحو : لارجل
ظريفا فيها : ولا رجل ظريف فيها ، كلاهما لغة ، وخبر لا محذوف . أى : راجع فيه ، ولو جعلت راجع خبر
لا ، لم يبق عائد إلى المبتدأ الذى هو رأيت ، فهذا كقولك زيد لا غلام ظريف له ، أو فى الدار ، ويجوز أن يكون
راجع خبر المبتدأ ، ولا عين على تقدير لا عين فيه : جملة حالية أى رأيت محذوف العين راجع فى المعنى إلى
الثابت العين ، لأنهما لغتان بمعنى واحد ، وهذا الوجه أولى ليكون قد رمز بعد كمال التقييد ، وعلى الوجه الأول
يلزم أن يكون راجع من جملة التقييد وهو رمز ، وليس ذلك من عادته ، ولأن هذا الباب لو فتح للزم أن تكون
كلمات التقييد رمزا ، وإلا فجعل البعض رمزا دون بعض فيه لباس ، وقد سبق التنبيه على أن لفظ : « فيه » ، فى
قوله : وكسر لما فيه ملبس ، وأنه لو قال فضم سكونا فيه لكان فيه محتملا للتقييد ، وهو رمز ، وأما قوله :
وفى ونكون انصبه ، فلولا لم يكن ظاهرا أكل الظهور أن لفظ النصب لا يأتى إلا بيانا للقراءة وتقييدا لها ، وإلا
لأوهم أنه رمز نافع ، ولم تكن له حاجة بذلك البيان ، فإن الكلمة التى قبلها مثلها فى القراءة ، فكانت الثانية
داخلية فى قيدها ، وهذه عادته كقوله فيما يأتى إذا فتحت شدد لثام ، وههنا فتحنا ، ولم يحتج أن يعيد لفظ شدد
وكذا وإن بفتح عم نصر أو بعدكم بناء ، وكذا « وينذر صندلا » ، ولم يحتج أن يقول بالغيب ، وقال بعضهم : تقدير
البيت اذكر رأيت كائنا فى الاستفهام ، ثم قال : وهن نافع سهل ، أى جعل الهمزة التى أسقطها الكسائي بين
بين ، على قياس تخفيف الهمز ، وأبدلها جماعة من مشايخ مشيخة المصربين لورثن ألفا ، وهذا على ما تقدم له من
الخلافا فى - أندرهم - وأنتم - والله أعلم :

٦٣٩ - [إِذَا فُتِحَتْ شَدُّ لِثَامٍ وَهَهُنَا فَتَحْنَا وَفِي الْأَعْرَافِ وَاقْتَرَبَتْ كَلَالًا]

يعنى (إِذَا فُتِحَتْ بِأَجُوجٍ وَمَأْجُوجٍ ^(١) - فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ ^(٢) - وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ
الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ ^(٣) - فَتَحْنَا أَبْوَابَ السَّمَاءِ ^(٤)) .

(٢) سورة الأنعام ، آية : ٤٤

(٤) سورة القمر ، آية : ١١

(١) سورة الأنبياء ، آية : ٩٦

(٣) سورة الأعراف ، آية : ٩٦

والتخفيف والتشديد في كل ذلك لغتان ، ومن عادته أن يجمع النظائر مقدما لما في سوره مهما أمكن ، وهما لم يمكنه ، فقدم الذى فى الأنبياء ثم رجع إلى مافى سورة الأنعام ، وغيرها ، ومعنى « كلا » حفظ ، وهو مهموز كما قال تعالى :

(قُلْ مَنْ يَكْلُوْهُ كُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ (٥)) .

واكن وقفت عليه فأبدل من الهمزة ألفا لسكونها . والله أعلم .

٦٤٠ - [وَالْغُدُوَّةِ الشَّامِيَّ بِالضَّمِّ هَهُنَا وَعَنْ أَلِفٍ وَآوٍ وَفِي الْكَهْفِ وَصَلًا]

أى يقرأ بن عامر بالغدوة والعشى بضم الغين وسكون الدال ، وبالواو موضع الألف فتصير بالغدوة ، ولم ينبه على كون الدال ساكنة استغناء باللفظ به ، وكان له أن يستغنى أيضا باللفظ عن ذكر الضم والواو وإنما ذكرها لتعرف القراءة الأخرى ، فنبه بالضم على الفتح ، ونص على الألف بدلا عن الواو ، وبقي فتح الدال استغنى عن التنبيه عليه لأن الألف لا يكون قبلها إلا مفتوح أو تركه لأنه قد لفظ بالدال فى قراءة ابن عامر ساكنة ، فكانه قال : بسكون الدال ولو قال : ذلك لكان ضدا ، لكون المطلق الحركة المطلقة وهى : الفتح ومعنى قوله عن ألف واو أى وثبت له بدلا عن واو ، ثم قال : « وفى الكهف وصلا » أى اتبع الذى فى الكهف الذى فى الأنعام ، فقرأ ذلك كما قرأ هذا ، أو وفى الكهف وصل ، هذه القراءة إلينا ورسمت الغدوة بالواو فى جميع المصاحف ، كالصلوة والزكوة والحياة ، قال الفراء فى سورة الكهف من كتاب المعانى : قرأ أبو عبد الرحمن السلمى بالغدوة والعشى ، ولا أعلم أحدا قرأ بها غيره . العرب لا تدخل الألف واللام فى الغدة لأنها معرفة بغير ألف ولام ، سمعت أبا الجراح يقول : مارأيت كغدوة قط ، يعنى برداً أصابه . يريد : كغداة يومه ، ألا نرى أن العرب لاتضيفها ، فكذلك لاتدخلها الألف واللام ، وإنما يقولون : أتيتك غداة خميس ، ولا يقولون غدوة الخميس ، فهذا دليل على أنها معرفة ، وقال أبو عبيد : كان عبد الله بن عامر وأهل الشام أو كثير منهم يقرءونها بالغدوة ، على واو ، كذلك يروى عن أبى عبد الرحمن السلمى ، وأما القراءة فعلى غير هذا قرءوا جميعاً بالغداة قال : وكذلك هى عندنا وإنما نرى ابن عامر والسلمى ، قرءا تلك القراءة اتباعاً للمخط ، قال : والذى نقول به : ليس فى إثباتهم الواو فى الكتاب دليل على القراءة بها ، لأنهم قد كتبوا الصلوة والزكوة بالواو . ولفظهما على تركها ، وكذلك الغداة على هذا وجدنا ألفاظ العرب قال ابن النحاس قرأ أبو عبد الرحمن السلمى وعبد الله بن عامر ومالك بن دينار : بالغدوة . قال : وباب غدوة أن يكون معرفة إلا أنه يجوز تنكيرها ، كما تنكر الأسماء الأعلام . فإذا نكرت دخلتها الألف واللام للتعريف ، وعشى وعشية نكرتان لا غير قال أبو على : وجه دخول لام المعرفة عليها أنه قد يجوز وإن كان معرفة أن ينكر ، كما حكاه زيد من أنهم يقولون : لقيته فينة ، والفينة بعد الفينة ففينته مثل الغلوة فى التعريف ، بدلالة امتناع الانصراف وقد دخلت عليه لام التعريف وذلك أن يقدر من أمة كلها له مثل هذا الاسم فيدخل التنكير لذلك ، وقول من قال : بالغداة أبين ، قال سيبويه : زعم الخليل أنه يجوز أن يقول أتيتك اليوم غدوة وبكرة ،

فجعلهما بمنزلة ضحوة ، قال أبو العباس المهدوى : حكى سيدييه والتحليل : أن بعضهم ينكره ، فيقول رأيت غدوة بالتنوين ، وبذلك قرأ ابن عامر نكرة ، فأدخل عليها الألف واللام . والله أعلم :

٦٤١ - [وَأَنَّ يَفْتَحَ (عَمَّ نَهْرًا وَبَعْدُ (كَ) م]

(نَ) مَا يَسْتَبِينَ (صُحْبَةً) ذَكَرُوا وَلَا]

نصرأ ، تمييز أو حال ، كما تقدم فى وعم علا ، ونما أى : ورد ، من قولهم : نما الحديث ، قال : من حديث نعى إلى عجيب ، أى كم مرة نعى ، أى نقل : أراد أنه :

(مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ^(١)).

والذى بعده :

(فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ).

قرأهما ابن عامر وعاصم بالفتح ، ونافع فتح الأول وكسر الثانى ، والباقون بكسرها ، فكسرها معا ظاهر أما الأول فوقع مستأنفا على وجه التفسير ، والثانية واقعة بعد فاء الجزاء ، فكانت مكسورة كدوله سبحانه :

(وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ^(٢)).

أجمعوا على كسرها ، وهذا وجه كسر نافع لها ، وأما فتح الأول فعلى البدل من الرحمة ، أو على تقدير : لأنه . وفتحت الثانية ، وإن كانت بعد فاء الجزاء على حذف مبتدا أى فأمره - أنه غفور رحيم - أو على تقدير حذف الخبر ، فالغفران حاصل له ، وقد أجمع على الفتح فى :

(أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ^(٣) - كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْ تَوَلَّاهُ فَأَنَّ يَضِلَّهُ^(٤)).

ومنهم من جعل الثانية تكريرا للأولى ، لأجل طول الكلام على حد قوله :

(أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ تُخْرَجُونَ^(٥)).

ودخلت الفاء فى :

(فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ).

على حد دخولها فى :

(فَلَا تَحْسَبْنَهُمْ بِمَقَازٍ).

(٢) سورة الجن ، آية : ٢٣

(٤) سورة الحج ، آية : ٤

(١) سورة الأنعام ، آية : ٥٤

(٣) سورة التوبة ، آية : ٦٣

(٥) سورة المؤمنون ، آية : ٣٥

على قول من جعله توكيدا لقوله :

(وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ) .

إلا أن هذا ليس مثل :

(أَبْعِدُكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمُ) .

لأن هذه لا شرط فيها ، وتلك فيها شرط فيبقى بغير جواب ، فقيل : الجواب محذوف لدلالة الكلام عليه ، تقديره : غفور له ، ومنهم من جعل الثانية معطوفة على الأولى بالفاء ، وكل هذا تكلف ، والوجه ما قدمناه ، وأجاز الزجاج كسر الأولى مع فتح الثانية ، وإن لم يقرأ به ، وأما :

(وَلِتَسُبِّحْنَ سَبِيلُ)

فذكره صحة متابعة للرواية ، أى قرعوه بالياء ، لأن لفظ السبيل مذكر في قوله تعالى :

(وَأِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا - وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا^(١)) .

ومن قرأه بالتاء أنشوه ، كما جاء :

(قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي^(٢) - وَيَبْعَثُونَهَا عِوَجًا^(٣)) .

وكل هذا على قراءة من رفع «سبيل» على أنه فاعل تسبين : وهم كل القراء غير نافع ، على ما سيأتى في أول البيت الآتى ، وأما قراءة نافع بنصب سبيل ، فعلى أنها مفعول تسبين ، والتاء للخطاب ، لالتأنيث ، أى - ولتسبين - أنت - سبيل المجرمين - أى تنبينها وتعرفها ، فقول الناظم : «صحته ذكروا» ، يريد أن غيرهم أنشوا ، ونافع لم يؤث ، وإنما جاء بناء المخاطبة ، ولكن العبارة ضاقت عليه ، فلم يمكنه التنبيه عليه ، واغتنر أمره ، لأن قراءته كقراءة الجماعة لفظا بالتاء ، إلا أنهما يفترقان في المعنى ، وذلك لا يقدح في التعريف بصورة القراءة ، وقوله : ولا : أى متابعة ، وهو في موضع نصب على الحال ، أو هو مفعول من أجله ، والله أ لم .

٦٤٢ - [سَبِيلَ يَرْفَعُ (خُذْ) وَيَقْضِ بِضَمٍّ سَا

كِنْ مَعَ ضَمٍّ الْكَسْرِ شَدَّدَ وَأَهْمِلًا]

مضى الكلام في رفع سبيل ونصبه ، وأما يقضى الحق ، فقرأ : بضم الساكن ، وهو القاف ، وبضم الكسر في الصاد مع تشديد الصاد وإمالتها ، وهو أن نجعلها غير منقوطة فتعود صادًا ، فتصير الكلمة يقص من القصص من قوله تعالى :

(نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُم بِالْحَقِّ^(٤)) .

وبمعنى الإتياع من قوله سبحانه :

(٢) سورة يوسف ، آية : ١٠٨

(١) سورة الكهف ، آية : ١٣٠

(١) سورة الأعراف ، آية : ١٤٦

(٣) سورة الأعراف ، آية : ٨٥

(فَارْتَدَّا عَلَى آثَارِهَا قَصَصًا^(١)) .

أى يتبع الحق فيما يفعل ، والقراءة الأخرى : من القضاء ، والحق : نعت مصدر محذوف ، أى يقضى القضاء الحق ، أو مفعول به على إسقاط الخافض ، أى يقضى بالحق كما قال :
(وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ^(٢)) .

وهو مفعول صريح ، على أن يقضى بمعنى يصنع الحق وتفعله ، والياء منه محذوفة فى الرسم باتفاق ، فلهذا احتمل القراءتين ، ثم رمز لمن قرأ يقص من القصص فى أول البيت الآتى فقال :

٦٤٣ - [(نَاقَمَ) (دُ) وَنَاقَسَ (ل) لِبَاسٍ وَذَكَرَ مُضْجِعًا
تَوَفَّاهُ وَاسْتَهْوَاهُ خَمْرَةً مُذْسِلًا]

ما أحسن ما عبر عن القراءتين فى يقص : وكأنه جعل حسن ذلك حالة نظمه فقال بعده : «نعم دون لباس» قدر كان سائلا سأل فقال : هل استوعبت قيود هاتين القراءتين ؟ فقال : نعم ، من غير لباس ، بل هو أمر واضح ظاهر ، ووقع لى أنه كان غنيا عن تكلف هذه العبارة ، وذلك بأن يلفظ بالقراءتين معا ، فهو أسهل مما أتى فلو قال :

سبيل برفع خذ ويقص يقص صا د حرمى نصر إذ بلا ياء انزلا

لحصل الغرض ، واجتمع فى بيت واحد بيان اللفظين فى القراءة : ورمزها وعرف بأن رسمها بلا ياء ، ولكن فيما عبر به الناظم رحمه الله صناعة حسنة ، وأسلوب غريب . وأما :

(تَوَفَّاهُ رُسُلُنَا^(٣) - كَالَّذِى أَسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ^(٤)) .

فقرأهما حمزة : توفاه ، واستهواه ، والخلاف فيهما كالذى سبق فى :

(فَتَدَاتَهُ الْمَلَائِكَةُ^(٥)) .

فى آل عمران ، أى ذكر حمزة لفظ هذا الفعل ، وأضجع ألفه ، أى أمالها على أصله ، ولو لم يذكر الإمالة لكان ذلك معلوما من أصله . كما أنه فى البيت الآتى لما ذكر الكوفيين قرءوا - أنجانا - فى موضع - أنجيننا - لم يتعرض للإمالة ، وكان ذلك مفهوما من بابها ، فهزمة والكسائى يميلان الألف ، وعاصم لا يميل على أصله ، وضد تذكير الفعل تأنيثه ، وذلك بإلحاق تاء ساكنة آخره ، فيلزم حذف الألف من آخر الفعل لسكونها ، وقوله منسلا ، ليس برمز ، لأنه صرح باسم القارئ ، ولم يأت بعده بواو فاصلة لظهور الأمر ، يقال : انسلت القوم : إذا تقدمتهم ، وهو حال من حمزة ، والله أعلم

٦٤٤ - مَعَا خُفِيَّةٌ فِي ضَمٍّ كَسَرُ شُعْبَةٍ وَأُنْجِيَتْ لِلْكَوْفِ أَنْجَى نَحْوَلَا]

(٢) سورة غافر ، آية : ٢٠

(١) سورة الكهف ، آية : ٦٤

(٥) آية : ٣٩

(٤) سورة الأنعام ، آية : ٧١

(٣) سورة الأنعام ، آية : ٦١

الضم والكسر في « خفية » لغتان ، وقوله معا يعنى هنا وفي الأعراف :

(تَدْعُونَهُ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ^(١) - ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ^(٢)) .

أى مظهرين للضرعة والاستكانة ، ومضميرين ذلك فى أنفسكم ، أى ادعوا ربكم وارغبوا إليه ظاهرا وباطنا وأما التى فى آخر الأعراف :

(وَادْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ^(٣)) .

فذلك من الخوف ، بتقديم الياء على الفاء ، وورنه فعلة ، كمجلسة وركبة ، فأبدلت الواو ياء لأجل الكسرة قبلها ، وأما قوله :

(لَنْ أَنْجِيَنَّكَ مِنْ هَذِهِ) ^(٤) .

فعلى الخطاب ، وقراءة الكوفيين على الغيبة ، أى : أنجانا الله ، وهما ظاهران ، أى وأنجيت تحول للكوفى أنجا ، وهم فى ذلك على أصولهم فى الإمامة فيميلها حمزة والكسائى ، ولم يبين ذاك كما بين فى - توفاه - واستهواه و « فناداه الملائكة » لضيق العبارة عليه ، والله أعلم .

٦٤٥ - [قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ يُثَقِّلُ مَعَهُمْ هِشَامٌ وَشَامٌ يُنْسِيَنَّكَ تَقَلًّا]

أى هشام مع الكوفيين ، على تشديد « ينجيكم » ، وابن عامر وحده على تشديد :

(يُنْسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ) ^(٥) .

والتخفيف والتشديد فيهما لغتان ، أنجى ونجى ، وأنسى ونسى ، كأنزك ونزل ، وأكمل وكل ، وأمتع ومتع :

٦٤٦ - [وَحَرَفِي رَأَى كَلًّا أَمِلَ (١) زَنَ صُحْبَةً]

وَفِي هَمْزِهِ (٢) - وَفِي الرَّاءِ (٣) جَتَلًا]

كلا بمعنى جميعا ، فهو حال من رأى ، أى : حيث أتى رأى فأمال حرفيه ، أى أمل حرفى رأى جميعا ، وليس كلا تأكيداً لحرفى ، لأن تأكيد المثنى إما يكون بلفظ كلا ، ولو أراد ذلك لأتى بلفظ « معاً » ، وأترن النظم به ، ولا هو تأكيد لرأى ، وإلا لكان مخفوضاً كما قال : المخلصين الكل ، فلا يتجه أن يكون كلا هنا إلا بمنزلة جميعا فى نحو قوله : عليهم إليهم حمزة ، ولديهم جميعا فيكون منصوبا على الحال من رأى ، ورأى هنا معرفة ، أى : وحرفى هذا اللفظ ، فجاز نصب الحال عنه ، وإن كان مضافا إليه ، لأنه من باب رأيت وجه القوم جميعا . ومزن صيغة منصوب على الحال أيضا ، أو على المدح ، وكنى بالمرن ، وهو السحاب عن العلم ، وعن بالحرفين الراء والهمزة ، وعلى التحقيق : الهمزة غير مائلة ، وإنما الإمامة فى الألف التى بعدها ، وإنما من ضرورة ذلك

(٢) سورة الأعراف ، آية : ٥٥

(٤) سورة يونس آية : ٢٢

(١) سورة الأنعام ، آية : ٦٣

(٣) سورة الأعراف ، آية : ٢٠٥

(٥) سورة الأنعام ، آية : ٦٨

إضجاع فتحة الهزمة ، والعرب تستحسن إمالة الراء ، لاسيما إذا كان بعدها ألف مماله ، ثم قال : وفي حمزه حسن ، أى : واقتصر على إمالة همز رأى : أبو عمرو ، وفي إمالة الراء خلاف عن السوسى ، و«مزن صحبة» أما لهما معا ، والله أعلم .

٦٤٧ - [يَخْلُفُ وَيُخْلَفُ فِيهِمَا مَعَ مُضْمِرٍ (مُ) صِيبٌ وَعَنْ عُمَرَ فِي الْكَلِّ قَلَلًا]

أى : وعن ابن ذكوان الخلف فى إمالة الهزمة والراء معا . إذا اتصلت الكلمة بالمضمر : نحو : (وَلَقَدْ رَأَاهُ نَزَلَةً أُخْرَى^(١) - رَأَاهَا تَهْتَرُ^(٢) - فَرَأَاهُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ^(٣)) .
وجه الخلاف بعد الألف عن الطرف باتصال الضمير بها . وعثمان هو : ورش ، أمال الحرفين حيث جاءت كلمة رأى : بين بين ، نحو : (رَأَى كَوْ كَبًا^(٤) - رَأَى نَارًا^(٥)) .

وقوله : يخلف فى أول البيت ، يعنى عن السوسى المرموز فى البيت السابق ، ثم ابتداء «ويخلف فيهما» ، فتوله فيهما : خبر المبتدأ إن كان مصيب صفته ، وإلا فهو صفته إن كان مصيب الخبر ، وفى «قللا» ضمير تثنية يرجع إلى حرفى رأى ، و«الكل» هنا هو كلا فى البيت السابق .

٦٤٨ - [وَقَبَلِ الشُّكُونِ الرَّاءَ أَمِلَ (فِى) (صَ) مَا يَدِ يَخْلُفِ وَقُلْ فِي الْهَمْزِ خَلْفٌ (بِ) يَ (صِ) - قَلَا]

يعنى : إذا وقع رأى قبل ساكن ، نحو : (رَأَى الْقَمَرَ^(١) - رَأَى الشَّمْسَ^(٢) - وَرَأَى الْمُجْرِمُونَ النَّارَ^(٣) - وَإِذَا رَأَى الَّذِينَ) .
فقد تعذرت إمالة الألف لسقوطها لأجل الساكن ، وإضجاع الهمز إنما كان لأجل إمالة الألف ، فأمال هؤلاء الراء تقدير أن الألف كلها موجودة بمالة يخلف عن السوسى وحده . وأما إمالة الهزمة ففيها الخلاف عن السوسى وعن أبى بكر ، لأنه إذا قدم ذكر الخلف وأطلقه كان لجميع من يأتى بعده ، وإن قدم ذكر القراء : اختص الخلف المطلق بالآخر منهم ، وإن قيد الخلف ظهر أمره ، ويخلف السوسى : أنه يميل الراء والهزمة معا ، ولا يميلهما معا ، ومثله الخلف المذكور لهشام فى باب الزوائد ، فى إثبات ياء - كيدونى - فى الإعراف وصلا ووقفًا ، أو لا يثبتها وصلا ووقفًا ، ووجه إمالة الهزمة اعتبار الأصل أيضاً ، فإن التقاء الساكنين عارض ، ولينبه على أنه لو وقف على الكلمة لأمال ، وقوله فى «صفايد» : أى فى صفا نعمة ، وقوله «بقى صلا» ، يعنى : العلم ، لأن معرفة الخلف تستلزمه ، أىبقى صلاء النار إن شاء الله تعالى ، وصلاء النار حرها ، صبح بالكسر والمد ، والفتح والقصر .

(١) سورة النجم ، آية : ١٣ (٢) سورة الصافات ، آية : ٥٥ (٣) سورة الأنعام ، آية : ٧٦
(٤) سورة طه ، آية : ١٠ (٥) سورة الكهف ، آية : ٥٣ (٦) سورة الانعام ، الآيتان : ٧٧ و٧٨
(٧) سورة الكهف ، آية : ٥٣

٦٤٩ - [وَقَفَ فِيهِ كَالأُولَى وَنَحْوُ رَأَتْ رَأَوْا

رَأَيْتُ يَفْتَحُ الْكُلَّ وَتَقَا وَمَوْصِلًا]

فيه : بمعنى عليه ، أى إذا وقفت على هذا الذى لقيه ساكن ، فالحكم فيه كالحكم فى الكلمة لأولى ، وهى :
(رَأَى كَوْ كَبَا^(١)) .

ونحوه ، فتميل الحرفين لحمزة والكسائي وأبى بكر وابن ذكوان ، وتميل لأبى عمرو فتحة الهزمة وحدها ، وأما السوسى فلا يختلف حكمه ، فإن الخلف له فى إمالة الراء فى الكلمتين ، وورش آمال الحرفين بين بين ، فهذه تفاصيل مذاهبهم فى نحو - رأى كوكبا - تطرد فى نحو :
(رَأَى الْقَمَرَ^(٢)) .

إذا وقفت على - رأى - لأن الساكن قد زال ، فرجعت الألف ، فأما إذا كان بعد الهمز ساكن لا ينفصل من الكلمة نحو :

(فَلَمَّا رَأَتْهُ حَسِبْتَهُ لُجَّةً^(٣) - رَأَتْهُمْ مِنْ مَسْكَانٍ بَعِيدٍ^(٤) - و - إِذَا رَأَوْكَ^(٥) - فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا^(٦) - و - إِذَا رَأَوْهُمْ قَالُوا^(٧) - فَلَمَّا رَأَيْتَهُ أَكْبَرْتَهُ^(٨) - وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ^(٩) - إِذَا رَأَيْتَهُمْ حَسِبْتَهُمْ^(١٠)) .

فكل للقراء يفتحون الراء والهمزة ، لأن الألف التى بعد الهمزة هنا معلومة لا ترجع أبدا ، وكسر فتحة الهزمة إنما كان لأجل إمالة الألف ، وكذلك الذين أمالوا الراء ، إنما فعلوا ذلك لأنهم كانوا يميلونها لإمالة الألف أو مع كونها فى حكم الموجودة فى نحو - رأى القمر - فأما فى موضع سقطت فيه الألف وليست فى حكم الموجودة فلأنهم فتحوا على الأصل فى الوقف والوصل ، وقوله بفتح الكل أى مقروء بفتح القراء كلهم ، واقفين وواصلين

٦٥٠ - [وَوَخَّفَ نُونًا قَبْلَ فِي اللَّهِ (مَ) نَ (أ)هُ

يُخْلَفِ (أ) ثَى وَالْخُذْفُ لَمْ يَكُ أَوْلاً]

بمعنى نون (أ)حاجوئى فى الله^(١٢) .

ولم يمكنه النطق بالكلمة فى نظمه لما فيها من اجتماع الساكنين ، وذلك لا يقع مغزنا ، ومثله ما يأتى فى سورة

(٣) سورة النمل ، آية : ٤٤

(٢) سورة الأنعام ، آية : ٧٧

(١) سورة الأنعام ، آية : ٧٦

(٦) سورة الأحقاف ، آية : ٢٤

(٥) سورة الفرقان ، آية : ٤١

(٤) سورة الفرقان ، آية : ١٢

(٩) سورة الأنعام ، آية : ٦٨

(٨) سورة يوسف ، آية : ٨٠

(٧) سورة المطففين ، آية : ٣٢

(١٢) سورة سبأ ، آية : ٣٣

(١١) الأنعام ، آية : ٨٠

(١٠) سورة الدهر ، آية : ١٩

(١٣) سورة الزمزم ، آية : ٦٤ .

التنحل ، ومن قبل فهم يكسر النون نافع ، ويشبه ذلك تعبيره عن - ستجدنى - بقوله : وما بعده إن شاء ، لأن فى ستجدنى خمس متحركات متواليات ، وذلك ممتنع فى الشعر ، والأصل أن حاجونى بنونين ، الأولى علامة رفع للفعل ، والثانية نون الوقاية ، فللعرب فى مثل ذلك ثلاث لغات : إبقاء النونين على حالهما ، كما قال تعالى فى سورة سبأ :

(وَإِذْ تَأْمُرُونَنَا أَنْ نَكْفُرَ بِآلِهَةِ (١)) .

وإدغام الأولى فى الثانية على أصل قاعدة الإدغام ، فيلزم من ذلك النطق بنون مشددة ، واللغة الثالثة حذف إحدى النونين فبقى نون واحدة مخففة كرهة للتضعيف ، وقد قرئ بهذه اللغات الثلاث فى سورة الزمر :

(أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونَنِي أَعْبُدُ (٢)) .

كما يأتى ، وقرئ :

(أُنْعِدْ أَيْنِي (٣)) .

فى لأحقاف بالإظهار والإدغام دون الحذف ، ولم يقرأ هنا بالإدغام والحذف ، وقيل : إن الحذف لغة غطفان ، وقوله : من له أئى ، أى خفف النون القارى الذى أئى التخفيف له ، أى الذى وصل إليه نقله ، وورد إليه خبره ، وعرفه قراءة ولغة ، خلافا لمن أنكر الحذف ، وقوله بخلف يعنى : ن هشام وحده لإطلاقه فرجع إلى من يليه ، وهو المرموز فى « له » دون « من » وقوله : « الحذف لم يك أولا » يعنى : أن المحذوفة من النونين هى الثانية دون الأولى ، لأن الاستئقال بها وقع ، ولأن الأولى تقوم مقامها فى وقاية الفعل ، وهى دالة على رفع الفعل ، ففى حذفها إخلال ، ولأن الأولى قد تكون ضمير الفاعل ، وذلك نون جماعة المؤنث ، نحو أكرمنى ، وقد جاء الحذف فى فليتى وتخوفنى ، والأصل فليتنى ، فلا يذبحنى أن يقال الفاعل حذف ، وبقى نون الوقاية ، وأيضا فقد حذفت نون الوقاية حيث لم يجتمع مع غيرها فى نحو قدى وليتى ؛ ولعل ففهم أنها هى المخترا على حذفها فى جميع المواضع ، ولا ضرورة تلجئ إلى الكشف عن مثل هذا ، والبحث عنه ، ولكنه من فوائد علم العربية ، وقد تعرض له أبو على فى الحجة ، ويأتى مثل هذا فى سورة الحجر :

٦٥١ - [وَفِي دَرَجَاتِ النُّوْبِ مَعَ يُوسُفَ (٤) وَى]

وَوَاللَّيْسَعِ الْحَنَفَانِ حَرَكَ مُثَقَّلًا

يعنى (نَرَفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَأَ (٤)) .

هنا مع حرف يوصف ، وعنى بالنون : التنوين فى درجات ، وثوى : أى أقام التنوين فيها ، وتقديرها نرفع درجات من نشأ ، فيكون درجات منصوبا على التمييز أو الحال ، أى ذوى درجات ، أو على إسقاط الخافض أى فى درجات ، ويشهد لهذه القراءة قوله تعالى :

(١) الآية : ٣٣

(٢) سورة الزمر ، آية : ٦٤

(٣) سورة الأحقاف ، آية : ١٧

(٤) سورة الانعام ، آية : ٨٣

(وَرَفَعَ بَعْضُهُمْ دَرَجَاتٍ وَأَتَيْنَا^(١) - وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ^(٢) - وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ^(٣)).

القراءة الأخرى على إضافة درجات ، إلى أصحابها ، فتكون هي المرفوعة ، ومنه قوله تعالى :
(رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ^(٤)).

وفي الحديث :

« اللَّهُمَّ اَرْفَعْ دَرَجَتَهُ فِي عِلِّيِّينَ ، وَمَنْ رَفَعْتَ دَرَجَتَهُ فَقَدْ رُفِعَ » .

قوله : ووالليسع ، لفظ القرآن - واليسع - فأدخل واو العطف الفاصلة على ذلك لتحصل حكاية لفظ القرآن وهي في موضعين : هنا ، وفي سورة ص ، وإليهما أشار بقوله : الحرفان ، لأن الحرف في اصطلاح القراء عبارة عن الكلمة المختلف في قراءتها ، وفي إعراب الحرفان نظر ، وذلك أنه جاء بلفظ الرفع ، فلزم أن يكون ووالليسع قبله مبتدأ ، والحرفان بدل منه بدل الاشتغال ، كأنه قال حرفاه ، أى موضعهما ، ويجوز أن يكون مبتدأ ثانيا . أى الحرفان من هذا اللفظ ، ولو قال : الحرفين بالنصب لكان أجود إعرابا ، وأقل إضمارا ، فإن قولك زيدا أضرب بنهصبة زيد ، أولى من رفعه بدرجات ، وقوله : ووالليسع حرك ، مثل زيدا أضرب سواء ، وأراد بالتحريك فتح اللام ، لأنه ليس في كلمة اليسع ساكن سواها ، ومثقلا حال من فاعل حرك ، أى مشددا اللام ثم تم الكلام فقال :

٦٥٢ - [وَسَكَنَ (شِ)فَاءَ وَاقْتَدِهْ حَذْفُ هَائِهِ

(شِ)فَاءُ وَبِالتَّخْرِيرِ بِالْكَسْرِ (كُ)فَلَا]

يعنى سكن الياء وضاق عليه النظم عن بيان محل التسكين ، فإنه محتمل أن يكون في الياء والسين ، وشفاء : حال ، أى ذا شفاء ، فقرأ حمزة والكسائي على أن اسمه ليسع ، على وزن لحمر ، فدخلت عليه آلة التعريف ، وعلى قراءة الجماعة يكون اسمه كأنه يسع ، على ومن يضع ، ثم دخله الألف واللام ، كقوله : رأيت الوليد ابن اليزيد ، وكل هذا من تصرفاتهم في الأسماء الأعجمية ، واختار أبو عبيد قراءة التثخيف ، وقال : كذلك وجدنا اسم هذا النبي في الأنبياء والأحاديث ، وقال القراء في قراءة التشديد : هي أشبه بأسماء المعجم ، وقوله تعالى :

(فِيهِدَاهُمْ أَقْتَدِهْ^(٥)).

الهاء في اقتده هاء السكت ، فحذفها في الوصل شفاء كما تقدم في - يتسنه - ومن أثبتها في الوصل أجراه مجرى الوقف ، واتباع الرسم ، وأجمعوا على إثبات هاء السكت في الوصل في - كتابيه - و حسابيه - في موضعين

(٢) سورة الأنعام ، آية : ١٦٥

(٤) سورة المؤمن : آية : ١٥

(١) سورة البقرة ، آية : ٢٥٣

(٣) سورة الزخرف ، آية : ٣٢

(٥) سورة الأنعام ، آية : ٣٠٦

في الحاقه ، واختلقوا في - ماله - و - سلطانيه - و - ماهيه - في سورة القارعة ، على ما يأتى وابن عامر حركه هاء - اقتده - بالكسر ، قال ابن مجاهد : يشم الهاء الكسر من غير بلوغ ياء ، قال : وهذا غلط ، لأن هذه الهاء هاء وقف ، لا تعرف في حال من الأحوال ، أى لا تحرك ، وإنما تدخل ليتبين بها حركة ما قبلها ، وقال أبو علي : ليس بغلط ، ووجهها أن تجعل الهاء كناية عن المصدر ؛ لا التى تلحق الوقف ، وحسن إضماره لذكر الفعل الدال عليه ، وعلى هذا قول الشاعر :

• هذا سراقه للقرآن يدرسه •

فالهاء كناية عن المصدر ، ودل يدرس على الدارس ، ولا يجوز أن يكون ضمير القرآن ، لأن الفعل قد تعدى إليه اللام ، فلا يجوز أن يتعدى إليه وإلى ضميره ، كما أنك إذا قلت : زيدا ضربته ، لم تنصب زيداً بضربت ، لتعديه إلى الضمير ، قلت : فالهاء على هذا ضمير الاقتداء الذى دل عليه اقتد ، وقيل : ضمير الهدى وقيل : إن هاء السكت تشبه بهاء الضمير ، فتحرك كما تشبه هاء الضمير بهاء السكت ، فتسكن ، وقوله : كفلاً ، أى جعل له كافلاً ، وهو الذى ينصره ، ويذب عنه ثم قال :

٦٥٣ - [وَمَدَّ بِخُلْفٍ (مَ) اَجَ وَالْكُلَّ وَاقِفٌ

بِإِسْكَانِهِ يَذْكُرُ عَجِيراً وَمَنْدَلًا]

أى : مد كسرة الهاء ابن ذكوان بخلاف عنه ، والمد فرع تحريكها ، فجرى فيها على القياس ، إذ هاء الضمير بعد المتحرك موصولة في قراءة - يؤده - و - فألقه - ونحوهما ، وهشام من مذهبه القصر فى ذلك ، فقصرها هنا ، وقوله : ماج ، أى : اضطرب ، وهو صفة لخلف ، وهو من زيادات هذه القصيدة ، فلم يذكر صاحب التيسير فيه عن ابن ذكوان غير المد ، وذكر النقاش عن هشام حذف الهاء ، كقراءة خزة والكسائى ، وذكر عن ابن ذكوان مثل قراءة نافع وغيره ، بالإسكان ، ويجوز فى قراءة الإسكان أن تكون الهاء ضميراً ، على ما ذكر فى قراءة ابن عامر ، وأسكنت كما أسكنت فى - فألقه - وينقه - ونحوهما ، فإذا وقفت على - اقتده - فكلهم أثبتوا الهاء ساكنة ، لأنها إن كانت هاء السكت فظاهر ، وإن كانت ضميراً فالوقوف يسكنها ، فهذا معنى قوله : والكل واقف بإسكانه ، أى بإسكان الهاء ، ويذكو معناه : يفوح ، من ذكت النار : أى اشتعلت والعبير أخلاط تجمع بالزعفران : عن الأصمعى ، وقال : أبو عبيدة ، هو الزعفران وحده ، والمندل : العود . يقال له المندل ، والمندى ، ذكره المبرد ، وأنشد :

• إذا أخذت يلقى عليها المندل الرطب •

وقال صاحب الصحاح رحمه الله المندى عطر ينسب إلى المندل ، وهى بلاد الهند ، وانتصب عجيراً ومندلاً على التمييز ، ويجوز أن يكونا حالين ، أى : مشبهاً ذلك ، والضمير فى يذكو للهاء . أو الإسكان ، وموضع الجملة من يذكو نصب على الحال ، لأن إثبات الهاء فى الوقف ساكنة لا كلام فيه ، والله أعلم .

٦٥٤ - [وَتَبْدُونَهَا تُخْفُونَ مَعَ تَجْمَلُونَهُ

عَلَى غَيْبٍ (مَ) قَا وَيُنْذِرَ (مَ) نَدَلًا]

يعنى (يَجْعَلُونَهُ قَرَارِطِيسَ يُبَدُّونَهَا وَيُخَفُّونَ كَثِيرًا ^(١)) .

وجه الغيب فيه الرد على قوله :

(إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ ^(٢)) .

والخطاب لقوله :

(قُلْ إِنِّي ^(٣)) .

قل لهم ذلك ، وقوله : وعلمتم على قراءة للغيب التفات ، والغيب فى :

(وَلِيُنذِرَ أُمَّ الْقُرَىٰ) .

يرجع إلى الكتاب ، فيكون فعل الإنذار مسندا إلى الكتاب ، والخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم ، وصندلا تمييز أو حال ، على ماسبق فى «عبرا ومنذلا» ، عطفت جميع مافى هذا البيت على مافى البيت السابق ، أى وهذا المذكور فى هذا البيت يذكو صندلا ، كما ذكا ذاك عبرا ومنذلا ، وقوله على غيبة ، أى : على مافيه من الغيبة فهو فى موضع الحال ، كقولك : هو على حدائته يقول الشعر ، أى : ويذكو يبدونها وما بعده على غيبة حقا ، مصدر مؤكد ، والصندل شجر طيب الرائحة ، والله أعلم .

٦٥٥ - [وَبَيْنَكُمْ أَرْفَعُ (فِى) مَا (نَفَرٍ) وَجَا

عِلُّ اِقْصُرْ وَفَتَحُ الْكَمَرِ وَالرَّفْعُ (؛) مَلَا]

أى : كائنا فى صفا نفر ، فقصر الممدود ، أو أراد فى صلابة الصفا لمقصورة لقوة الحججة فيه ، قال أبو عبيد وكذلك نفرؤها بالرفع ، لأننا قد وجدنا العرب تجعل بين اسما من غير « ما » ويدل على ذلك قوله :

(فَلَمَّا بَلَغَا بَلْعًا تَجَمَّعَ بَيْنَهُمَا ^(١)) .

فجعل « بين » اسما من غير « ما » وكذلك قوله :

(هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ ^(٢)) .

وقد سمعناه فى غير موضع من أشعارها ، وكان أبو عمرو يقول : معنى - تقطع بينكم - تقطع وصلكم ، قصارت ههنا اسما من غير أن يكون معها ما ، قال : وقرأها الكسائى نصبا وكان يعتبرها بحرف عبد الله ، لقد تقطع ما بينكم :

قال الزجاج : الرفع أجود ، ومعناه لقد تقطع وصلكم ، والنصب جائز المعنى ، لقد تقطع ما كان من الشرك بينكم ، قال أبو على : لما استعمل بين مع الشئين المتلاصين فى نحو : بينى وبينك شركة ، وبينى وبينه رحم وصداقة ، صارت لاستعمالها فى هذه المواضع بمقولة الوصاة ، وعلى خلاف للفرقة ، فلهذا جاء لقد تقطع وصلكم .

(٣) سورة الكهف ، آية : ٦١

(٢، ١) سورة الأنعام ، آية : ٩١

(٤) سورة الكهف ، آية : ٧٨

قلت : وقيل المعنى تفرق جمعكم وتشتت ، وقيل اتسع في الظرف ، فأسند الفعل إليه مجازاً ، كما أضيف إليه في قوله تعالى :

(شَهَادَةُ بَيْنَيْكُمْ ^(١) - و - تَجَمُّعَ بَيْنَهُمَا ^(٢)) .

(هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ) .

وقال عنترة : كأنها أقص الأكام عشية بقريب بين المنشين مصلم

وقول أبي عمرو : لقد تقطع وصلكم ، يعنى أن الين يطلق بمعنى الوصل ، فلا يكون الظرف متسعاً فيه ، هذا وجه آخر ، وقراءة النصب على أنه ظرف على أصله ، والفاعل مضمّر دل عليه سياق الكلام ، أى : لقد تقطع الاتصال بينكم ، وقيل لقد تقطع الذى بينكم ؛ فحلف الموصول ، وقيل : تقطع الأمر بينكم ، وقيل : بينكم صفة موصوف محذوف ، أى : لقد تقطع وصل بينكم ، كقولهم : مامنهما مات ، أى : أحد مات ، وقيل الفاعل :

(مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ) .

أى لقد تقطع وصل ما زعمت ، كقولك : قام وقعد زيد فأحد الفعلين رافع للفاعل الموجود ، والآخر فاعله مضمّر لدلالة الموجود عليه ، وأما قوله تعالى :

(وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا ^(٣)) .

فهذه القراءة موافقة لقوله تعالى :

(فَأَتَى الْإِبْرَاقَ ^(٤)) .

كلاهما اسم فاعل أضيف إلى مفعوله ، وقرأه الكوفيون ، - وجعل الليل - جعلوه فعلاً ماضياً ومفعولاً به ، لأن فائق بمعنى فلق ، فمطفوا - وجعل - عليه أراد فتح الكسر فى العين ، وفتح الرفع فى اللام ومعنى ثمل أصلح ، والله أعلم .

٦٥٦ - [وَعَنْهُمْ يَنْصَبِ اللَّيْلِ وَآكُمِرُ يُسْتَقَرُّ

رُ الْقَافَ (ح) قَا خَرَقُوا نَفْسُهُ (آ) نَجَلَا]

أى عن الكوفيين ، لأنه صار مفعولاً وفى قراءة الباقيين هو مضاف إليه ، فكان مجروراً ، وقوله سبحانه بعد ذلك - والشمس والقمر - بالنصب يقوى قراءة الكوفيين : أى وجعل ذلك حسبانا وقوله تعالى :

(وَهُوَ الَّذِى أَنْشَأَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ ^(٥)) .

هما بفتح القاف والبدال موضع الاستقرار والاستيداع فالتقدير فلکم مستقر وهو حيث يستقر الولد فى الرحم

(٢) سورة الكهف ، آية : ٦١

(٥) سورة الأفعام ، آية : ٩٨

(١) سورة البقرة ، آية : ١٨٠

(٤٣) سورة الأفعام ، آية : ٩٦

ولكم مستودع وهو حيث أودع المني في صلب الرجل وإذا كسرت القاف كان اسم فاعل أى فنكم مستقر في الرحم أى قد صار إليها واستقر فيها ومنكم من هو مستودع في صلب أبيه فعلى هذه القراءة يكون مستودع اسم مفعول لأن فعله متعد ولم يتجه في مستقر يفتح القاف أن يكون اسم مفعول لأن فعله لازم فلهذا عدل إلى جعله اسم مكان وعطفت مستودع عليه لفظا ومعنى لإمكان ذلك فيهما والتخفيف والتشديد في - وخرقوا له بنين - لغتان والتخفيف أكثر وفي التشديد معنى التكثير ولهذا قال انجلا أى ظهر وجهه وانكشف معناه وهو التكثير لأن المشركين ، قالوا : الملائكة بنات الله ، وقالت اليهود عزيز ابن الله ، وقالت النصارى المسيح ابن الله ، وكل طائفة من هؤلاء عالم لا يحصى ، ومعنى : وخرقوا ، أى افتروا ذلك ، يقال خرق ، واختلق ، واخترق ، إذا افترى والباء في بنصب زائدة ، أو التقدير : وثمل الفتح أيضا بنصب الليل عنهم .

٦٥٧- [وَضَمَانٍ مَعَ يَاسِيفَ فِي تَمْرٍ (شَ) نَا]

وَدَارَسْتُ (حَقَّ) مَدَّةً وَلَقَدْ حَلَا

أى : هنا ، ويس ، يريد :

(انظروا إلى تَمْرٍ إِذَا أُتِمَّ^(١) - لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ^(٢)) .

فالضمان في الثاء والميم فيكون جمع ثمرة ، كخشب في جمع خشبة ، أو جمع ثمار ، ككتب في جمع كتاب أو جمع ثمر ، كأسد في جمع أسد ، وقيل : هو اسم مفرد لما يجنى ، كطنب وعنق ، وأما ثمر بفتح الثاء والميم ، فجمع ثمرة ، كبقر وشجر ، وخرز ، واختلفوا أيضا في الذى في الكهف ، كما يأتى ، إلا أن حمزة والكسائي جريا فيه على ضم الحرفين ، كما ضما هنا وفي يس ، وعاصم وحده جرى على الفتحين في الجميع ، ونافع وابن كثير وابن عامر ضموا في الكهف وحدهما ، وزاد أبو عمرو : لإسكان الميم فيها ، وكل ذلك لغات ، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو :

(وَلَيَقُولُوا دَارَسْتَ^(٣)) .

على وزن فاعلت ، أى دارست غيرك هذا الذى جئنا به ، وللباقون بلا ألف - درست - أى قرأت ، وهو في الرسم بغير ألف كما فى :

(جَاعِلُ اللَّيْلِ) .

إلا أن الألفات كثير حذفها في أوساط الكلم من الرسم ، ثم ذكر قراءة أخرى ، فقال :

٦٥٨- [وَحَرَكٌ وَسَكَنٌ (ك) أَفِيَاً وَكَسِيرٌ أَنَهَا]

(ح) مِى (ص) - وَبِإِخْلَافٍ (د) رٍّ وَأَوْبَلًا

أى : حرك السين ، أى افتحها وسكن الغاء ، فقل : درست ، على وزن خرجت ، فالثاء على هذه القراءة

هى ثاء التأنيث الساكنة ، اللاحقة لأواخر الأفعال الماضية ، والتاء فى القراءتين السابقتين ثاء الخطاب المفتوحة ومعنى هذه القراءة : أى أحييت هذه الآيات وعفت ومضت عليها دهور ، فكانت من أساطير الأولين ، فأحييتها أنت وجئت بها ، وكافيا حال ، ثم قال : واكسر أنها : أراد :

(أنها إذا جاءت لا يؤمنون ^(١)) .

فأتى حركة الهمزة فى أنها على الراء الساكنة من اكسر ، فيجوز كسر الراء وفتحها على بناء حركة الهمزة المنقولة ، وفيها قراءتان : الكسر لأبى عمرو وابن كثير ، ولأبى بكر بخلاف عنه ، وهى ظاهرة ، لأنها استئناف لإخبار عنهم : أنهم لا يؤمنون إذا جاءت الآية ، ومعنى وما يشعركم - وما يدريككم إيمانهم إذا جاءت ، فحذف المفعول وابتدأ بالإخبار بنفى وقوعه ، والقراءة الأخرى بالفتح يوهم ظاهرها أنه عذر للكفرة ، فقيل : إن أنها بمعنى : لعلها ، وهى فى قراءة : أبى - لعلها - ذكر ذلك أبو عبيد وغيره ، ولعل تأتى كثيرا فى مثل هذا الموضع ، نحو :

(وَمَا يُدْرِيكَ أَمَلُ السَّاعَةِ قَرِيبٌ ^(٢) - وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلُّهُ يَزْكِي ^(٣)) .

وقيل إنها وما بعده مفعول يشعركم ، على أن لازائدة ، نحو :

(وَهَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ^(٤)) .

وهو قول الكسائى والقراء ، وقيل هو عذر للمؤمنين أنهم لا يعلمون ماسبق به القضاء على الكفار من أنهم لا يؤمنون إذا جاءت الآية ، على ما قاله تعالى :

(إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ ^(٥)) .

وقيل التقدير لأنها إذا جاءت : أى منعنا من الإتيان بالآية أنهم لا يؤمنون إذا جاءت ، قال الزجاج : زعم سيبيويه عن الخليل أن معناها لعلها إذا جاءت لا يؤمنون ، وهى قراءة أهل المدينة ، قال : وهذا الوجه أقوى وأجود فى العربية ، والذي ذكر أن « لا » لغو ، غلط ، لأن ما كان لغوا لا يكون بمنزلة لغو ، ومن قرأ بالكسر فالإجماع على أن « لا » غير لغو ، فليس يجوز أن يكون معنى لفظه : مرة لنفى ومرة لإيجاب ، وقد أجمعوا على أن معنى أن ههنا إذا فحت معنى لعل ، قلت : وقد تكلم أبو على فى الإصطلاح على هذا ، واقتصر لمن قال أن « لا » لغو ، واختار أن يكون التقدير : لأنها ، أى : فلا تؤذيهموها لإصرارهم على كفرهم عند ورودها ، فتكون هذه الآية كقوله تعالى :

(وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ ^(٦)) .

أى بالآيات المقترحة ، وقول الناظم : « حمى صوبه » أضاف حمى إلى الصوب ، وهو نزول المطر

(٢) سورة الصورى ، آية : ٤٢

(٤) سورة الأنباء ، آية : ٩٥

(٦) سورة الإسراء ، آية : ٥٩

(١) سورة الأنعام ، آية : ١٠٩

(٣) سورة عبس ، آية : ٣

(٥) يونس ، الآيتان : ٩٦ و ٩٧

والهاء في صوبه للكسر المفهوم من قوله « واكسر ودر » أى : تتابع صبه وصلاته ، وأوبل أى : صار ذا وبل وقد مضى الكلام فيه في قوله « جودا وموبلا » في الإدغام الصغير ، وأشار إلى ظهور حجة قراءة الكسر ، والله أعلم .

٦٥٩ - [وَخَاطَبَ فِيهَا يُؤْمِنُونَ (كَ) مَا (ة) شَا
وَصُحْبَةً (كُفُوًى فِي الشَّرِيعَةِ وَصَلَا]

فيها ، أى : في هذه الآية ، وفاعل خاطب : تؤمنون ، جعله مخاطباً لما كان فيه خطاب ، وقد تقدم نظيره ، فمن قرأ بالخطاب كان - وما يشعركم - خطاباً للكفار ، ومن قرأ بالغيبة فالخطاب للمؤمنين ، ويجوز أن يكون للكفار على قراءة الكسر ، وعلى تقدير لعل ، والخطاب في الشريعة وصله صحبة كفؤ ، يعنى : في قوله تعالى :

(فَيَأْتِي حَدِيثُ بَعْدَ اللَّهِ وَأَيَاتِهِ يُؤْمِنُونَ ^(١)) .

الخطاب للمرسل إليهم ، والغيبة ظاهرة ، والله أعلم :

٦٦٠ - [وَكَسَّرَ وَفَتَحَ ضَمٌّ فِي قَبْلًا (ح) مِ
ظَهْرًا وَلِلْكَوْفِ فِي الْكَهْفِ وَصَلَا]

ضم . إما فعل مالم يسم فاعله ، أو أمر ، فإن كان لم يسم فاعله فهو صفة لفتح ، وحذف مثله بعد قوله : وكسر تخفيفاً ، وأراد كسر ضم وفتح ضم ، أى القاف والباء من قبلاً مضمومتان ، فهو كقوله تعالى :

(وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ ^(٢)) .

وهذه الصفة المقدرة هي التي سوت جواز الابتداء بقوله وكسر ، وفي قبلاً : خبره ، وإن كان ضم فعل أمر : كان عدولاً عن الوجه الأقوى في الإعراب ، مع إمكانه إلى الوجه الأضعف حين رفع وكسر وفتح ، وكان الوجه نصبهما ، لأنهما مفعول ضم ، والظاهر أنه قصد هذا الوجه وغفل عن ضعف الرفع في مثل هذا ، فقد تكرر منه هذا النظم في قوله المتقدم ، و« والليسع » الحرفان حرك ، وفاعل حمى ضمير الضم المفهوم من قوله ضم وظهيرا حال منه أو مفعول به ، أى حمى من كان له ظهيراً ، أى : معيناً يحتاج له وينصره ، وإذا كان حالاً فعناه أن قراءة الضم ظهرت على الأخرى بكثرة وجوها ، والخلاف في قوله تعالى :

(وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبْلًا ^(٣)) .

وفي الكهف :

(أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْمَذَابُ قُبْلًا ^(٤)) .

يقرآن بضم القاف والباء ، وبكسر القاف وفتح الباء ، قبل القراءتان بمعنى واحد ، أى : عياناً ، وقيل : المضموم هنا جمع قبيل ، وهو الكفيل ، أى كفلاء بما وعدناهم ، والقبيل أيضاً : الجماعة ، أى جماعات تشهد

(٢) سورة التوبة ، آية : ٦٢

(٤) سورة الكهف ، آية : ٥٥

(١) سورة الباقية ، آية : ٦

(٣) سورة الأنعام ، آية : ١١١

بصدقك ، قال الفراء ، في سورة الأنعام : قبلا : جمع قبيل ، وهو : الكفيل ، قال : وإنما اخترت ههنا أن يكون القبيل في معنى الكفالة ، لقولهم :
(أَوْ تَأْتِي بَالَهُ الْمَلَائِكَةُ قَبِيلاً^(١)) .

يضمون ذلك ، قال : وقد يكون قبلا ، من قبل وجوههم ، كما نقول : أتيتك قبلا ، ولم أك دبرا ، وقد يكون القبيل : جمعا للقبيلة ، كأنك قلت : أو تأتي بالله والملائكة قبيلة قبيلة ، وجماعة جماعة ، وقال في الكهف - قبلا عيانا ، وقد يكون قبلا بهذا المعنى ، وقد يكون قبلا ، كأنه طوائف من العذاب ، مثل : قبيل وقيل ، قال أبو علي : قال أبو زيد : يقال لقيت فلانا قبلا ومقابلة ، وقبلا وقبلا ، وقبليا وقبيليا ، كله واحد ، وهو المواجهة ، ثم أتبع ذلك بكلام طويل مفيد رحمه الله :

٦٦١ - [وَقُلْ كَلِمَاتٌ دُونَ مَا أَلْفِ (نَ) وَيْ

وَفِي يُونُسَ وَالطُّوْلِ (حَ) أَمِيه (ظَ) لَمَلَا]

يعنى قرأ هؤلاء كلمة بالافراد ، وهو يؤدى معنى الجمع ، كما تقدم في - رسالته - في المائدة ، ويأتى له نظائر ، وأراد :

(وَتَمَّتْ كَلِمَاتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا^(٢)) - إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَاتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ^(٣) -
وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَاتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ^(٤) .

أفرد الكوفيون الثلاثة ، ووافقه ابن كثير وأبو عمرو في يونس والطول ، وما في قوله « دون ما ألف » :
زائدة :

٦٦٢ - [وَشَدَدَ حَفْصُ مُنْزَلٍ وَابْنُ عَامِرٍ

وَحُرِّمَ نَفْعُ الْفَمِّ وَالْكَسْرِ (لَ) ذِ (أَ) لَا]

أراد (أَنَّهُ مُنْزَلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ^(٥)) .

التخفيف والتشديد لغتان ، من أنزل ونزل ، وحرّم بفتح الحاء والراء ، على إسناد الفعل إلى الله ، وبضم الحاء وكسر الراء على بناء الفعل للمفعول ، وكذا توجه الخلاف في - فصل لكم - الذى قبله ، وهو قوله :

٦٦٣ - [وَفُصِّلَ (لَ) ذِ (نَ) بَيِّ يَصِلُونَ فَمَّ مَعَ

بَصِلُوا الَّذِي فِي يُونُسَ (نَ) ابْتِغَا وَلَا]

فقرأة نافع وحفص بإسناد الفعلين إلى الفاعل وقراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر بإسنادهما إلى المفعول

(٢) سورة الأنعام : آية ١١٥

(٤) سورة غافر ، آية : ٦

(١) سورة الإسراء ، آية : ٩٢

(٣) سورة يونس ، آية : ٩٧

(٥) سورة الأنعام ، آية : ١١٤

وقراءة حمزة والكسائي وأبي بكر بإسناد فصل إلى الفاعل ، وإسناد حرّم إلى المفعول ، ولم يأت عكس هذا ، ومعنى : إذ ثنى : أى أعاد الضمير فى فصل إلى اسم الله تعالى قبله ، فهو مثن بذكره ، ويقال : ضل فى نفسه وأضل غيره ، وأراد :

(وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ ^(١) - رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ ^(٢)) .

فى يونس ، ولا خلاف فى فتح التى فى صاد :

(إِنْ الَّذِينَ يَصِلُونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ^(٣)) .

وسبأى الخلاف فى التى فى إبراهيم وغيرها ، وقوله : ثابتا حال من مفعوله ضم ، وولا : تميز ، أى نصرأ أو يكون حالا ، على تقدير : « ذاء » ، « ولا » ، وساق الناظم رحمه الله هذه الأبيات الثلاثة على خلاف ترتيب التلاوة ، ولكن على ما تنبأ له نظمه ، وكان يمكنه أن يقول :

وشدد حفص منزل وابن عامر وفى كلمات القصر للكوف رتلا
وفى يونس والطور ظلل حاميا وفصل فتح الضم والكسرى ثى ألا
وحرّم إذ علا يضلون ضم مع يضلوا الذى فى يونس ثابتا ولا
[رِسَالَاتٌ قُرْءَا ، وَافْتَحُوا دُونَ عِلَّةٍ وَضَيْقًا مَعَ الْفُرْقَانِ حَرْكٌ مُثْقَلًا]

يريد قوله تعالى :

(اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْمَلُ رِسَالَتَهُ ^(٤)) .

وجه الإفراد والجمع فيه كما سبق فى :

(فَأَبْلَغَتْ رِسَالَتَهُ ^(٥)) .

فى سورة المائدة ، وتكلمنا ثم على فتح التاء وخفضها ، وقوله : وضيقا مع الفرقان ، أراد - يجعل صدره ضيقا حرجا -

(إِذَا أُلْقُوا مِنْهَا مَكَانًا ضَيِّقًا ^(٦)) .

شدد الياء ، وكسرها كل القراء ، سوى ابن كثير ، والقراءتان كما سبق فى الميث والميث ، ثم تم الكلام فقال :

٦٦٥ - [بِكَمَرٍ سَوَى الْكَمَى وَرَا حَرَجًا هُفَا

عَلَى كَسَرِهَا (١) لَف (ص) مَا وَتَوَسَّلَا]

بين التحريك ، أنه بالكسر ولو لم يبين لكان فتحا لإطلاقه ، وقوله : سوى الكمى ، مستثنى من محذوف

(٣) سورة ص ، آية : ٢٦

(٢) سورة يونس ، آية : ٨٨

(١) سورة الأنعام ، آية : ١١٩

(٦) سورة الفرقان ، آية : ١٣

(٥) سورة المائدة ، آية : ٦٧

(٤) سورة الأنعام ، آية : ١٢٤

أى : لكل سوى المكى ، والرواية بكسر التنوين ، وإلا لجاز أن يكون «بكسر» ، مضافا إلى سوى المكى ، وقوله ورا حرجاً ، أراد : وراء حرجا بالمد ، وإنما قصره ضرورة ، يريد :
(ضَيِّقًا حَرَجًا ^(١)) .

كسر راءه نافع وأبو بكر ، وفتحها الباقون ، وهما بمعنى واحد عند قوم ، وقيل هما كدنف ودنف يحتاج الفتح إلى تقدير مضاف ، أى ذا حرج ، لأنه مصدر ، والكسر اسم فاعل : كحذر وحذر ، قول الشيخ : وإذا تضايق الشجر والتف فلم تطلق الماشية تحمله لتضايقه سمي حرجا وحرجة ، فشبه به قلب الكافر ، لضيقه عن الحكمة والإلف الأليف وصفا أخلص ، يعنى : على كسر هذه الراء قارئ أليف مخلص ، متوسل إلى الله تعالى : أى متقرب إليه ، وقوله : هنا زيادة في البيان ، والله أعلم :

٦٦٦ — [وَبَصَّعْدُ خِفٌ سَاكِنٌ (د) مَ وَمَدَّةُ

(ص) جِيحٌ وَخِفٌ الْعَيْنِ (د) اَوْمَ (ص) نَدَلَا]

أى : ذو خف أى ذو حرف خفيف ساكن ، وهو الصاد في قراءة ابن كثير ، والباقون على تحريك الصاد بالفتح وتشديدها ، دم : يعنى على القراءة به ، ثم ذكر أن شعبه زاد مداً يعنى : بعد الصاد ، وأنه وابن كثير معا خففا العين ، فقرأ ابن كثير :
(كَأَنَّمَا يَصَّعْدُ ^(٢)) .

على وزن يذهب ويعلم ، وهو ظاهر لأنه مضارع صعد ، كعلم وقرأ شعبة بصاعد : أصله يتصاعد ، فأدغم التاء في الصاد ، وقرأ الجماعة :
(يَصَّعْدُ) .

بتشديد الصاد والعين ، أصله يتصعد ، فأدغم ، ومفعول قوله : داوم ، محذوف ، أى : داوم خف الصاد في قراءة ابن كثير ، وداوم المد بعدها في قراءة أبي بكر ، وصندلا : حال ، أى عطرأ مشبها صندلا .

٦٦٧ — [وَتَحْشُرُ مَعَ ثَانٍ يُونُسَ وَهُوَ فِي

سَبَأَ مَعَ تَقُولُ أَلْيَا فِي الْأَرْبَعِ (ء) مَلَا]

يعنى يحشر الذى بعد يصعد : وهو :

(وَوَمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ ^(٣)) .

والثانى في يونس هو الذى بعده :

(كَانَ كَمْ يَلْبَثُوا ^(٤)) .

(٢) سورة الأنعام ، آية : ١٢٥

(٤) الآية : ٤٥

(١) سورة الأنعام ، آية : ١٢٥

(٣) سورة الأنعام ، آية : ١٢٨

وقوله وهو يعنى يحشر فى سبأ مصاحب لقوله يقول، يعنى :

(وَيَوْمَ يُحْشَرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ)^(١).

الياء فى الأربع ، يعنى فى يقول مع يحشر فى السور الثلاث لخصص ، والياقون بالنون ، ووجه القراءتين ظاهر ؛ ولا خلاف فى الأول بيونس ، والأول بالأنعام أنهما بالنون ، وقوله ونحشر مع ما بعده مبتدأ ، والياء مبتدأ ثان ، وخبره عملا ، أى اعمل فيها ، وقوله : فى الأربع من باب إقامة الظاهر مقام الضمير ، وفيه زيادة فائدة العددية التى اندرج بسببها لفظ يقول فيما فيه الخلاف ، لأن العدة لاتم إلا بيقول ، وعمل وأعمل : واحد ، كأزول ونزل ، وقصر لفظ الياء ، ونقل حركة همزة فى الأربع ، وأبدل همزة سبأ ألفا بعد أن أمكنها بنية الوقف على قراءة قبل ، كما يأتى ، وكل ذلك سبق له نظائر ، والله أعلم .

٦٦٨ - [وَخَاطَبَ شَامَ تَعْلَمُونَ وَمَنْ تَكُونُ

نُ فِيهَا وَتَحْتَ الذَّمْلِ ذِكْرُهُ (ش) [شَلَا]

يعنى (وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ^(٢) - وَرَبُّكَ الْغَفِيُّ^(٣)) .

وجه الخطاب أن بعده :

(إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ) .

وما بعده إلى آخر الآية ، والغيب : رد على ما قبله من قوله :

(وَلِكُلِّ دَرَجَاتٍ مِمَّا عَمِلُوا^(٤) - وَأَمَّا - مَنْ يَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ^(٥)) .

هنا وفى القصص ، فتذكيره وتأنيته على ما سبق فى :

(وَلَا تَقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةً^(٦)) .

لأن تأنيث العاقبة غير حقيقى ، وشللا ، أى : خفيفا .

٦٦٩ - [مَكَانَاتٍ مَدَّ الدُّنْوَ فِي الْكُلِّ شُعْبَةً

بِرْزَمِهِمُ الْخُرْفَانِ بِالضَّمِّ رُتْلَا]

مكانات جمع مكانة وقد تقدم للكلام فى نظير ذلك من الجمع والإفراد من - كلمات - و - رسالات - وغيرها ، وقوله مد للنون ، لأنه إذا أشبع فتحها صارت ألفا ، فكان المد فيها ، وهو كما سبق فى سورة المائدة وفى العين فامدد ، وقوله فى الكل يعنى حيث جاء ، والزم بفتح الزاى وضمتها لفتان ، وقوله برزعمهم : الحرفان مبتدأ نحو : السمن منوان بدرهم ، أى الموضعان منه ، رتلا بالضم ، وليس مثل ما تقدم من قوله : واليسع الحرفان ، فقد سبق أنه لو قال : ثم الحرفين بالنصب ، لكاف أجود وأما هنا فالرفع لا غير :

(١) سورة سبأ ، آية : ٤٠ (٢) سورة الأنعام ، آية : ١٣٣ (٣) سورة الأنعام ، آية : ١٣٢
(٤) سورة الأنعام ، آية : ١٣٥ والقصص ، آية : ٢٧ (٥) سورة البقرة ، آية : ٤٨

- ٦٧٠ - [وَزَيْنَ فِي ضَمٍّ وَكَسْرٍ وَرَفْعٍ قَتَلَ
لَ أَوْلَادِهِمْ بِالنَّصْبِ شَامِيَهُمْ تَلَا]
٦٧١ - [وَيُخَفِّضُ عَنْهُ الرِّفْعُ فِي شُرْكَائِهِمْ
وَفِي مُصْحَفِ الشَّامِيَةِ بِالْيَاءِ مُثْلًا]

يعنى قوله تعالى :

(وَكَذَلِكَ زَيْنٌ أَكْثَرُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرْكَائِهِمْ^(١))

قراءة الجماعة على أن شركائهم فاعل زين ، والمفعول قتل المضاف إلى أولادهم ، وقراءة ابن عامر على أن زين فعل لم يسم فاعله ، وقتل بالرفع ، على أنه أقيم مقام الفاعل ، وأولادهم بالنصب مفعول قتل ، لأنه مصدر وشركائهم بالجور على إضافة قتل إليه ، أى قتل شركائهم أولادهم كقولك : عرف ضرب زيد عمرا ، أضيف المصدر إلى الفاعل ، فأنجز وبقي المفعول منصوبا ، لكن في قراءة ابن عامر زيادة على هذا ، وهو تقديم المفعول على الفاعل المجرور بالإضافة ، وسأيت توجيه ذلك ، فقوله وزين مبتدأ ، وفي ضم وكسر في موضع الحال ، أى كائنا في ضم الزاى وكسر الياء ، ورفع قتل عطف على : وزين أولادهم كذلك ، على حذف حرف العطف ، وبالنصب في موضع الحال ، أى منصوبا ، وشاميهم تلا جملة من مبتدأ ثان ، وخبر ، هى خبر وزين ، وما بعده أى تلا على هذه الصورة ، أو يكون وزين وما بعده مفعولا لقوله تلا ، مقدما عليه ، أى ابن عامر تلا ذلك ، وكان التعبير على هذا التقدير يقتضى أن يقول : وقتل بالرفع ، فلم يقزن له ، فقلب اللفظ لأمن الإلباس ، لأن من تلا قتل بالرفع ، فقد تلا الرفع ، وقيل : ورفع قتل مبتدأ ، خبره محذوف ، أى وله رفع قتل ، وله أولادهم بالنصب ، وقوله : وفي مصحف الشاميين ، حذف منه ياء النسبة المشددة ، وهذا سننكم عليه إن شاء الله تعالى في باب التكسير ، في قوله : وفيه عن المكين : أراد أن مصحف أهل الشام الذى أرسله عثمان رضى الله عنه إليهم رسم فيه شركائهم بالياء ، فدل ذلك على أنه مخفوض ، فهو شاهد لقراءته كذلك ، ولكن لدلالة فيه على نصب أولادهم ، فهو الذى استنكر من قراءته ، فيحتمل أن يكون أولادهم مجرورا بإضافة المصدر إلى مفعوله ، وشركائهم صفة له ، قال أبو عمرو الداني ، في مصاحف أهل الشام :

(أَوْلَادِهِمْ شُرْكَائِهِمْ).

بالياء ، وفي سائر المصاحف شركائهم بالواو ، قال أبو البرهسم في سورة الأنعام في إمام أهل الشام وأهل الحجاز : أولدهم شركائهم ، وفي إمام أهل العراق شركائهم ، قلت : ولم ترمم كذلك إلا باعتبار قراءتين فالمضموم عليه قراءة معظم القراء ، ويحتمل أيضا قراءة أبى عبد الرحمن السلمى ، على إسناد زين إلى القتل ، كما فعل ابن عامر ، ولكنه خفض الأولاد بالإضافة ، ورفع شركائهم على إضمار فعل ، كأنه قيل : من زينه ؟ فقال شركائهم ، فهو مثل ما يأتى في سورة النور - يسبح له فيها - بفتح الياء ، ثم قال : رجال ، أى يسبحه رجال ، وهى قراءة ابن عامر وأبى بكر ، وأما خفض شركائهم فيحتمل قراءة ابن عامر ، ويحتمل أن يكون نعتا للأولاد ،

وعلى قراءة أبي عبد الرحمن السلمى السابقة ، وهذا أوجه من القراءة ، لاستبعاد فيه : لفظا ولامعنى ، قال الزجاج وقد رويت شركائهم ، بالياء فى بعض المصاحف ، ولكن لا يجوز إلا على أن يكون شركاؤهم من نعت أولادهم لأن نعت أولادهم شركاؤهم فى أموالهم ، وقال ابن النحاس : فيها أربع قراءات ، فذكر ما ذكرناه ، ونسب قراءة السلمى إلى الحسن أيضا ، ونسب القراءة الرابعة إلى أهل الشام ، فقال : وحكى غير أبى عبيد عن أهل الشام أنهم قرءوا زين بالضم ، قتل ، بالرفع وخفض أولادهم شركائهم بالخفض أيضا على أن يبدل شركائهم من أولدهم ، لأنهم شركاؤهم فى النسب والميراث ، وذكر الفراء القراءتين الأوليين برفع شركائهم ، ثم قال : وفى بعض مصاحف أهل الشام شركائهم بالياء ، فإن تكن مثبتة عن الأولين . فينبغى أن يقرأ زين ، ويكون الشركاء هم الأولاد ، لأنهم منهم فى النسب والميراث ، فإن كانوا يقرءون زين بفتح الزاى ، فلست أعرف جهتها إلا أن يكونوا فيها آخذين بلغة قوم يقولون أتيها عشايا ، ويقولون فى ثنية حمراء حمرايان ، فهذا وجه أن يكونوا أرادوا :

(زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ)

بمعنى بياء مضمومة ، لأن شركائهم فاعل زين ، كما هو فى القراءة العامة ، قال : وإن شئت جعلت زين فعلا إذا فتحه لا بليس ثم يخفض الشركاء باتباع الأولاد : قلت : يعنى تقدير الكلام زين مزين ، فقد اتجه شركائهم بالجرا أن يكون نعتا للأولاد ، سواء قرئ زين بالفتح أو بالضم ، وتفسير الشركاء على قراءة الجماعة ، هم : خدم الأصنام أو الشياطين ، زينوا للكفرة أن يقتلوا أولادهم بالوآد ، وبالنحر للآلهة ، وعلى قراءة ابن عامر يكون الشركاء هم المقاتلين ، لأنهم لما زينوا للمشركين قتل أولادهم صاروا كأنهم كانوا المقاتلين فى المعنى والله أعلم :

٦٧٢ - [وَمَفْعُولُهُ بَيْنَ الْمُضَافَيْنِ فَاصِلٌ وَلَمْ يُلَفَّ غَيْرُ الظَّرْفِ فِي الشَّعْرِ فَيَصِلَ]

بمعنى أن المفعول فى قراءة ابن عامر وهو - أولادهم - الذى هو مفعول القتل ، وقع فاصلا بين المضاف والمضاف إليه ، لأن قتل مضاف إلى شركائهم ، وأكثر النحاة على أن الفصل بين المضافين لا يجوز إلا بالظرف فى الشعر خاصة : فهذا معنى قوله : ولم يلف ، أى لم يوجد غير الظرف فيصلا بين المضاف والمضاف إليه ، وأما فى كلام غير الشعر فلم يوجد الفصل بالظرف ، فكيف بغيره ، ذكر الناظم - رحمه الله - ما عترض به على قراءة ابن عامر ، ثم مثل بالظرف فقال :

٦٧٣ - [كَلِّلَهُ دُرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا فَلَا تَلَمْ مِنْ سُلَيْمَى النَّحْوِ إِلَّا مُجْهَلًا]

أراد : بيتا أنشده سيبويه وغيره ، وهو لعمر بن قتيبة :

لما رأت سائيد ما استعبرت لله در اليوم من لامها

يريد : لله در من لامها اليوم ، أنشد سيبويه أيضا لأبى حية النميرى

• كما خط الكتاب بكفت يوما يهودى •

أى بكفت يهودى يوما ، وأنشد لدرنا بنت عتبة :

• هما أنخوا في الحرب من لأنخا له •

أى أنخوا من لأنخا له في الحرب ، قال : وقال ذوالرمة :

كأن أصوات من إيغالهن بنا أواخر الميس أصوات الفرار يخ

أى كأن أصوات أواخر الميس ، وكل هذه الأبيات فصل فيها بالظرف الصريح ، وبالجار والمجرور بين المضاف والمضاف إليه ، ولا يجوز ذلك في غير الشعر ، قال سيبويه في قوله :

• ياسارق النيلة أهل الدار • بخفض النيلة على التجوز ، ونصب أهل على المفعولية ، ولا يجوز ياسارق النيلة أهل الدار إلا في شعر : كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور ، ثم : وقال مما جاء في الشعر قد فصل بينه وبين المجرور قول عمر بن قتيبة ، فذكر الأبيات المتقدمة وغيرها ، ثم قال : وهذا قبيح ، ويجوز في الشعر على هذا مررت بخير وأفضل من ثم ، قال أبو الفتح ابن جني : الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وحرف الجر كثير ، لكنه من ضرورة الشاعر ، وقوله : مليم ، هو اسم فاعل من ألأم الرجل إذا تى بما يلام عليه ، أى من مليم أهل النحو ، وهو اسم جنس ، هكذا وقع في روايتنا بلفظ المفرد . ولو كان بلفظ الجمع كان أحسن ، أى من مليمى النحو ، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ، وتقع كذلك في بعض النسخ ، وهو الأجود ، وحذفها إنما جاء من الكاتب ، لأن الناظم أملى ، فخفيت الياء على الكاتب ، لأنها ساقطة في اللفظ ، أى الذين تعرضوا لإنكار قراءة ابن هاجر هذه من النحاة على قسمين ، منهم من ضعفها ، ومنهم من جهل قارئها وكلهم قد أتى بما يلام عليه ، لأنه أنكر قراءة قد صححت عن إمام من أئمة المسلمين ، لكن من نفى ذلك ولم يجهل فأمره أقرب ، إذ لم يبلغ علة أكثر من ذلك ، ومن جهل فقد تعدى طوره . فبين أمره وله وجهه بما قد خفى عنه ، فإن هذه القراءة قد نقلها ابن عامر عن قرأها عليه ، ولم يقرأها من تلقاء نفسه ، وسيأتى توجيهها . قال أبو عبيد : وكان عبد الله بن عامر وأهل الشام يقرءونها - زين - بضم الزاى :

(قتل) .

بالرفع - أولادهم - بالنصب :

(شركاؤهم) .

بالخفض ، ويتأولونه - قتل شركاؤهم أولادهم - فيفرون بين الفعل وفاعله ، قال أبو عبيد : ولا أحب هذه القراءة ، لما فيها من الاستكراه ، والقراءة عندنا هي الأولى لصحتها في العربية ، مع إجماع أهل الحرمين والبصريين بالعراق عليها ، وقال أبو على : فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول والمفعول به مفعول المصدر وهو اقيح قليل في الاستعمال ، ولو عدل عنها إلى غيرها كان أولى ، ألا ترى أنه إذا لم يفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الكلام ، وحال السعة مع اتساعهم في الظروف حتى أوتقوها مواقع ، لا يقع فيها غيرها ، نحو :

(إنَّ فيها قومًا جبَّارين^(١)) .

تلقون للهجر حولاً كيلاً :

ولا تلحنى فيها فإني لحبها أخاك مصاب القلب جم بلابله

ألا ترى أنه قد فصل بين أن واسمها بما يتعلق بخبرها، ولو كان بغير الظرف لم يجر ذلك فإذا لم يميزوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الكلام ، مع اتساعهم في الظرف في الكلام ، وإنما جاء في الشعر ، فأن لا يجوز في المفعول به الذي لم يتسع فيه بالفصل به أجدر ، وقال الزمخشري : وأما قراءة ابن عامر بالفصل بينهما بغير الظرف ، فشيء لو كان في مكان الضرورات ، وهو الشعر ، لكان سمجاً مردوداً ، فكيف به في الكلام المنثور ، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته

قال : والذي حمله على ذلك أنه رأى في بعض المصاحف - شركائهم - مكتوباً بالياء ، ولو قرئ يجر الأولاد والشركاء ، لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم ، لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب :

قلت : فإلى هذا الكلام وشبهه أشار الناظم يلوم قائله ، ثم ذكر وجه هذه القراءة ، فقال :

٦٧٤ - [وَمَعَ رَنِيمِ زَجِّ الْقُلُوصِ أَبِي مَرْأَا دَةَ الْأَخْفَشِ النَّحْوِيُّ أَنْشَدَ مُجْمِلًا]

أى ومع كون الرسم شاهداً لقراءة ابن عامر ، وهو جر - شركائهم - وأما نصب الأولاد ، فليس فيه إلا النقل المحض ، لأن الرسم كما يحتمل نصب الأولاد يحتمل أيضاً جرهما ، كما سبق ، وهو الذى رجحه أهل النحو على القول باتباع هذا الرسم ، أى مع شهادة هذا البيت الذى ورد أيضاً بالفصل بين المضافين بالمفعول به ، وهو ما أنشده الأخفش ، ولعله أبو الحسن سعد بن مسعدة النحوى ، صاحب التحليل وسيبويه :

فرججتها بمزجة زج القلوص أبى مزادة

أى زج أبى مزادة القلوص ، فالقلوص مفعول ، ويروى فرججتها متمكناً ، ويروى فتدافعت ، قال الفراء [فى كتاب المعانى] بعد إنشاده لهذا البيت : وهذا مما كان يقوله نحويو أهل الحجاز ، ولم نجد مثله فى العربية ، وقال فى موضع آخر : ونحويو أهل المدينة ينشدون هذا البيت ، والصواب : زج القلوص بالخفض ، وقال أبو العلاء أحمد بن سليم المعرى [فى كتاب - شرح الجمل -] : واختار قوم أن يفصلوا بين المضاف والمضاف إليه بالمصدر ، كما يفصل بينهما بالظرف ، قال : وليس ذلك ببعيد ، وقد حكى أن بعض القراء قرأ :
(فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخَلِّفَ وَعْدِهِ رُسُلُهُ) .

على تقدير مخلف رسله وعده ، قال : وزعموا أن عيسى ابن ممر أنشد هذا البيت :

فرججته متعرضاً زج القلوص أبى مزاح

قال : هكذا الرواية عنه ، وقد روى أبى مزادة ، قال أبو على الفارمى : وجه ذلك على ضعفه وقلة الاستعمال له : أنه قد جاء فى الشعر الفصل ، على حد ما قرأ ، قال الطرماح :

يطفن بحوزى المراتع لم ترع بواديه من قرع القسى الكنائن

قال : وزعموا أن أبا الحسن أنشد « زج القلوص أبى مزادة » فهذان البيتان مثل قراءة ابن عامر ، قال ابن جني فى بيت الطرماح : لم نجد فيه بداً من الفصل ، لأن القوافى مجرورة ، قال فى زج القلوص فصل بينهما بالمفعول

به ، هذا مع قدرته على أن يقول رَج القواصى أبو مزادة ، كقولك سرقى أكل الخبز زيد ، قال : وفى هذا البيت عندى دليل على قوة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم ، وأنه فى نفوسهم أقوى من إضافته إلى المفعول ، ألا تراه ارتكب هنا الضرورة مع تمكنه من ترك ارتكابها ، لالشيء غير الرغبة فى إضافة المصدر إلى الفاعل دون المفعول قال أبو الحسن الحوفى ، احتج ابن الأنبارى لهذه القراءة فقال : قد جاء عن العرب : هو غلام إن شاء الله أخيك ففرق بإن شاء الله ، ويروى أن عبد الله بن ذكوان قال : سألتى الكسائى عن هذا الحرف وما بلغه من قرأنتنا فرأيت أنه أعجبه ، ونزع بهذا البيت :

تنفى يداها الحصى فى كل هاجرة تنفى الدراهم تنقاد الصياريف

فنصب الدراهم ، ورواه غيره بخفض الدراهم ، ورفع تنقاد على الصحة . قلت : وإنما أعجب الكسائى لأنه وافق عنده ما بلغه من جواره لغة ، ومثله ما أنشده غيره :

• فداهم دوس الحصاد الدائس •

أى دوس الدائس الحصاد ، وفى شعر أبى الطيب ،

• سقاها الحجى سقى الرياض السحاب •

أى سقى السحاب الرياض ، قال أبو الحسن ابن خروف : يجوز الفصل بين المصدر والمضاف إليه بالمفعول لكونه فى غير محله ، فهو فى نية التأخير ، ولا يجوز بالفاعل لكونه فى محله ، وعليه قراءة ابن عامر :

قلت : وقد أنشد الشيخ أبو العلاء المعرى فى شرحه بيتا فيه الفصل بالفاعل وبالجار والمجرور معا ، وهو

تمر على ماتستمر وقد شفت غلائل عبد القيس منها صدورها

أى : شفت عبد القيس غلائل صدورها منها

وجاء الفصل أيضا بالمتأدى المضاف ، أنشد ابن جنى فى كتاب الخصائص :

كأن برزون أبا عصام زيد حمار دق بالاجام

قال أى كأن برزون زيد بأبا عصام حمار دق بالاجام

قلت : ووجدت فى شعر أسند إلى الفرس معاوية يخاطب به عمرو بن العاص رحمهما الله تعالى :

نجوت وقد بل المرادى سيفه من ابن أبى شيخ الأباطح طالب

أى من ابن أبى طالب شيخ الأباطح ، ففصل بين مضاف ومضاف إليه ، وهو صفة لا لك المضاف والمضاف إليه ، وابن أبى طالب هو : على رضى الله عنه ، ولا يعدّ فيما استبعده أهل النحو من جهة المعنى ، وذلك أنه قد عهد تقدم المفعول على الفاعل لمرفوع لفظا ، فاستمرت له هذه المرتبة مع الفاعل المرفوع تقديرا ، فإن المصدر لو كان منونا لجاز تقدم المفعول على فاعله ، نحو أعجبنى ضرب عمرأ زيد ، فكذا فى الإضافة ، وقد ثبت جواز الفصل بين حرف الجر ومجروره مع شدة الاتصال بينهما أكثر من شدته بين المضاف والمضاف إليه ، فى نحو قوله تعالى :

(فِيمَا تَقْضِيهِمْ مِّمَّا قُضِيَ لَهُمْ ^(١) - فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ ^(٢)) .

فإن قالوا : ما زائدة ، فكأنها ساقطة في اللفظ لسقوطها في المعنى .

قلت : والمفعول المقدم هو في غير موضعه معنى ، فكأنه مؤخر لفظاً ، ولا التفات إلى قول من زعم أنه لم يأت في الكلام المنشور مثله ، لأنه ناف ، ومن أسند هذه القراءة مثبت والإثبات مرجح على التثني بإجماع ، ولو نقل إلى هذا الزاعم عن بعض العرب أنه استعمله في النثر لرجع عن قوله ، فما باله لا يكتفى بناقلي القراءة عن التابعين ، عن الصحابة رضي الله عنهم أجمعين ، ثم الذي حكاه ابن الأنباري فيه الفصل في غير الشعر يحمله مستقلة مركبة من فعل وفاعل ، مع حرف شرط ، مما يقوى ما ذكرناه أنهم التزموا أن انفصل بالجار والمجرور لم يأت إلا في الشعر ، وقد روت الرواة في أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم الفصل بهما ، وهو نحو قوله صلى الله عليه وسلم :

« قَهْلُ أَنْتُمْ تَارِكُوا لِي صَاحِبِي » ، و « تَارِكُوا لِي أَمْرَانِي » .

أى تاركوا صاحبي لى ، وتاركوا أمراني لى ، فلم يبق لهم تعلق بأنه لم يأت في الكلام لمنشور فصل بالمفعول ولا بالظرف ونحوه ، والله أعلم .

قال أبو القاسم الكرماني في لباب التفاسير : قراءة بن عامر وإن ضعفت في العربية للإحالة بين المضاف والمضاف إليه ، فقويت في الرواية عالية ، وفي كتاب الخصائص لابن جني بأن ما ردد عن العربي مخالفاً للجمهور ، إذا تفق شيء من ذلك ، نظر في حال العربي ، وفيما جاء به ، فإن كان فصيحاً وكان مأوردهما يقبله القياس ، فإن الأولى أن يحسن الظن به ، وقد يمكن أن يكون ذلك وقع لإيه من لغة قديمة قد طال عهدا وعفا رسمها ، أخبرنا أبو بكر جعفر بن محمد بن أبي الحجاج ، عن أبي خليفة الفضل ابن الحباب ، قال : قال ابن عون عن ابن سيرين ، قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : كان الشعر علم قوم لم يكن لهم علم أصح منه ، فجاء الإسلام فتشاغلت عنه العرب بالجهاد وغزو فارس والروم ، ولهيت عن الشعر وروايته ، فلما كثر الإسلام وجاءت الفتن واطمأنت العرب في الأمصار راجعوا رواية الشعر ، فلم يثوبوا إلى ديوان مدون ولا كتاب مكتوب ، وألفوا ذلك ، وقد هلك من هلك من العرب بالموت والقتل فحفظوا أقل ذلك ، وذهب عنهم كثيره ، قال : وحدثنا أبو بكر عن أبي خليفة قال : قال يونس بن حبيب قال أبو عمرو بن العلاء : ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ، ولو جاءكم وافرأ لجاءكم علم وشعر كثير ، قال أبو الفتح : إذا كان الأمر كذلك لم يقطع على الفصيح بسمع منه ما يخالف الجمهور بالخطأ ، ما وجد طريق إلى تقبل ما يورده إذا كان القياس يعاضده .

قلت : وقد بينا وجه القياس في هذه القراءة ، وقد حان نقلها من طريق صحيح ، وبالله التوفيق :

وقول الناظم رحمه الله أبي مزادة الأخفش بفتح الهاء من مزادة : أراد أن يأتي بلفظ الشاعر فأبني الهاء ساكنة فلقبها سكون اللام في الأخفش ، فلم يحرر تحريكها ففتحها ، على حد قوله سبحانه :

(أَلَمْ يَلَمْ) .

في أول آل عمران ، ولو أبدل الهاء تاء على الأصل وفتحها لكان له وجه ، لأنه واصل وشاعرها أبدلها هاء للوقف ، ولكن كان يفوت لفظ الحكاية ، وكان بعض الشيوخ يحجزوا قراءته بالتاء ، ولم نسمعه من الشيخ أبي الحسن رحمه الله إلا بالهاء ، واتفق أني رأيت الشيخ الشاطبي رحمه الله في المنام ، وسألته عنه : أهو بالتاء أو بالهاء ، فقال بالهاء ، والله أعلم :

٦٧٥ - [وَإِنْ يَكُنْ أَنْتَ (كُ) فَوَّ صِدْقٍ وَمَيَّةٌ

(د) نَا (كَ) أَفِيًّا وَافْتَحَ حِصَادٍ (كُ) لَذِي (حُ) لَا]

فتح نون يكن بإلقاء حركة همزة أنت إليها ، ثم حذف الهمزة وكسر الدال من حصاد ، على حكاية لفظ القرآن ، وكفو صدق : منصوب على الحال ، وكذا كافيا ، وكذي حلا ، في موضع الحال ، أي كأننا كصاحب حلا ، وهو جمع حلية ، أراد :

(وَإِنْ تَكْ مَيَّةٌ فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ^(١)) .

فرغ مية على أن كان تامة ، أي وإن يوجد في بطنها مية ، وتأنيث مية غير حقيقي ، فلهذا ذكر ابن كثير ومن نصب مية وأنت تكن قدر : وإن تكن الأجنة مية ، وهي قراءة أبي بكر ، وقراءة الباقيين على وإن يكن مافي بطنها مية ، وقول الناظم رحمه الله : ومية ، يعني بالرفع ، وإطلاقه دال على ذلك ، والحصاد بفتح الحاء وكسرها ، لغتان ، فالفتح قراءة ابن عامر وأبي عمرو ، وعاصم ، ورمزه في البيت الآتي ، وهو :

٦٧٦ - [(نَ) مَا وَسُكُونُ الْمَعَزِ (حِضْنُ) وَأَنْثُوا

يَسْكُونُ (كُ) مَا (فِ) ي (دِ) يَنْهَمُ مَيَّةٌ (كَ) لَا]

أشار بقوله : نما إلى عاصم ، ومعناه اشتهر وانتشر ، من نما المال وغيره ينمي ، إذا زاد ، والمعز بإسكان العين وفتحها ، لغتان : اسم جمع لما عز كتجر وخدم ، ومن أنت يكون ، ورفع مية : جعل كان تامة ، ومن نصب مية ، وأنت يكون ، فلي ما تقدم في مثالها ، في :

(ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَنَفْتَهُمْ^(٢)) .

بنصب الفتنة ، وتأنيث تكن ، أنت الفعل لتأنيث الخبر ، أو على تقدير إلا أن تكون الأنعام ، أو الجنة ، أو النفس مية ، ومن نصب مية ، وذكر يكون قدر إلا أن يكون الموجود مية ، وكلا : معناه حرس ، لأن الرفع مع التأنيث قراء واضحة ، بخلاف التأنيث مع النصب ، وموضع قوله : إن يكون مية نصب على البدل من محرما ، كما تقول لأحد كرمي إلا زيدا ، أو عمرا ، فقوله :

(أَوْ دَمَا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ أَوْ فِسْقًا^(٣)) .

كلها معطوفات على موضع أن يكون مية ، سواء قرئت صفة بالنصب أو بالرفع ، كأنه قال : لأجد

(٢) سورة الأنعام ، آية : ٢٣

(١) سورة الأنعام ، آية : ١٣٩

(٣) سورة الأنعام ، آية : ١٤٥ .

محرمًا إلا ميتة أو دماً أو لحم خنزير أو فسقاً ، ويجوز على قراءة ميتة بالنصب أن تكون المنصوبات بعدها عطفاً عليها ، والله أعلم .

٦٧٧ - [وَتَذَكَّرُونَ الْكُلُّ خَفَّ (ع) لِي (ش) ذَا]

وَأَنَّ اكْسِرُوا (ش) رَمَعًا وَبِالْخَفِّ (ك) - []

الكل : يعنى حيث جاء ، والتخفيف فى الذال لا فى الكاف ، الأصل تتذكرون ، فمن خفف حذف الناء الثانية ، ومن شاد أدغمها فى الذال ، والشذا : بقية القوة : والشدة ، أى خف على قوة من الحجج : (وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا^(١)) .

كسرة على لاستئناف ، والفتح على حذف حرف الجر ، أى : ولأن هذا صراطى مستقيماً فاتبعوه ، قال أبو على : من فتح أن ، فقياس قول سيبويه أنه حملها على فاتبعوه لأنه قال فى قوله : (لِإِيلَافٍ قُورَيْشٍ^(٢)) - وَإِنَّ هَذِهِ أُمَمُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ^(٣) - وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ^(٤)) .

إن المعنى : لهذا فليعبدوا رب ، ولأن هذه أمتكم ، ولأن المساجد لله : (فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا^(٥)) .

فكذلك قوله :

ول (أَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ^(٦)) .

قال : ومن خفف ، يعنى وفتح ، فإن الخففة فى قوله تتعلق بما تتعلق به المشددة ، وموضع هذا رفع بالابتداء وخبره : صراطى ، وفى أن ضمير القصة والحديث ، والفاء فى قوله فاتبعوه : مثل الفاء فى قولك يزيد فامرر ، وعلى قراءة الكسر عاطفة جملة على جملة ، وعلى القول الأول زائدة ، وقال الفراء : تفتح إن بوقوع ائل عليها وإن شئت جعلتها خفصاً ، يريد :

(ذَلِكَكُمْ وَمَا كُنْتُمْ بِهِ^(٧)) - وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ^(٨)) .

وقوله الناطم : وبالحف كلاً ، أى : كملت وجوه القراءة فيها ، لأنها ثلاثة ، وقد ذكرها ، والله أعلم :

٦٧٨ - [وَيَأْتِيهِمْ (ش) أَفٍ مَعَ النَّحْلِ فَارْقُوا]

مَعَ الرُّومِ مَدَاهُ خَفِيفًا وَعَدْلًا]

(٢) سورة قريش ، آية : ١
(٥) سورة الجن ، آية : ١٨

(١) سورة الأنعام ، آية : ١٥٣
(٣) سورة المؤمنون ، آية : ٥٢
(٦ و ٧ و ٨) سورة الأنعام ، آية : ١٥٣

يعنى (هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ^(١)) .

هنا وفي اللذلل ، قرأهما بالياء حمزة والكسائي على التذكير ، والباقون بالتاء ، ووجههما ظاهر ، لأن تأنيث الجماعة غير حقيقى ، وقرأ حمزة والكسائي أيضاً :
(فَارْقُوا بِهِمْ^(٢)) .

وفى الروم على وزن : قاتلوا ، والباقون - فرقوا - بتشديد الراء ، من التفريق والأول من المفارقة ، وهما متقاربان لأن من فرق دينه فأمن ببعض وكفر ببعض ، فقد فارق الدين المأمور به ، والله أعلم :

٦٧٩ - [وَكَسَّرَ وَفَتَحَ خَفَّ فِي قِيمًا ذَكََا

وَيَا آتَهَا وَجْهِي مَمَاتِي مُتَبِلًا]

خف صفة وفتح ، أى افتح من غير تشديد ، فالقراءة الأخرى بالكسر ، والتشديد فى الياء مع فتح القاف وقد تقدم الكلام فى :
(قِيمًا) .

فى سورة النساء ، ثم ذكر من ياءات الإضافة ياءين : أحدهما :
(وَجْهِي) .

للذى فتحها نافع وابن عامر وحفص ، والثانية «ومماتى» فتحها نافع وحده ، وقول الناظم : مقبلا ، حال من محذوف تقديره : خذه مقبلا عليه ، وهو اعتراض بين عدد الياءات ، ويجوز أن يكون التقدير : أتى ذلك مقبلا وظاهر الكلام فيه معنى حسن ، فإن الوجه معناه : القصد ، فكأنه قال : وجهى مماتى ، فى حال كون الممات مقبلا إلى الإنفكاك لى منه ، والله أعلم .

٦٨٠ - [وَرَبِّي صِرَاطِي ثُمَّ إِلَيَّ ثَلَاثَةٌ وَنَحْيَايَ وَالْإِنْشَاكَانُ صَحَّ تَحْمَلًا]

أراد (رَبِّي إِلَيَّ صِرَاطِي^(٣)) .

فتحها نافع وأبو عمرو ، و
(صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا^(٤)) .

فتحها ابن عامر وحده ، «إلى» فى ثلاثة مواضع :
(إِلَيَّ أُمِرْتُ^(٥)) .

فتحها نافع وحده :

(٢) سورة الأنعام ، آية : ١٥٩

(٤) سورة الأنعام ، آية : ١٥٣

(١) سورة الأنعام ، آية : ١٥٨

(٣) سورة الأنعام ، آية : ١٦١

(٥) سورة الأنعام ، آية : ١٤

(إِنِّي أَخَافُ أَنْ عَصَيْتُ^(١) - إِنِّي أَرَاكَ وَقَوْمَكَ^(٢)) .

فتحهما الحرمين وأبو عمرو ، و - محياى - أسكنها قالون وورث بخلاف عنه ، فهى ثمان ياءات ، ثم أكد صحة الإسكان فى - محياى - من جهة النقل بقوله : والإسكان صح تحملا ، لأن النحاة طعنوا فيه ، كما سبق ذكره ، ونصب تحملا على التمييز ، وإنما قال ذلك لأجل مقاله أبو عمرو الدانى فى كتاب الإيجاز ، قال : أوجه الروايتين وأولاهما بالصحة رواية من روى الإسكان ، إذ هو الذى رواه ورث عن نافع دون غيره ، وإنما الفتح اختيار من ورث ، وقد كان له اختيار يأخذه ، يخالف فيه مارواه عن نافع ، وربما لم يبينه للقارى متحملة عنه ، على أنه يرويه عن نافع ، وقال أبو الأزهر وداود بن أبى طيبة : أمرنى عثمان بن سعيد أن أنصبها مثل مثنوى ، وزعم أنه أقيس فى النحو ، وقال يونس بن عبد الأعلى ، قال لى عثمان بن سعيد : وأحب إلى أن ينصب - محياى - ويوقف - بماتى - .

قلت : ونعم ما اختاره ورث من فتح باء - محياى - وقد أتى فى باب ياءات الإضافة تقرير ذلك ، وفيها زائدة واحدة :

(وَقَدْ هَدَانِ - وَلَا أَخَافُ^(٣)) .

أثبتها فى الوصل أبو عمرو وحده ، وانتظمت لى موضع قوله ، والإسكان صح تحملا ، فقلت زيدات - قد هدانى - لمن تلا :

(٢) سورة الأنعام ، آية : ٧٤

(١) سورة الأنعام ، آية : ١٥

(٣) سورة الأنعام ، آية : ٨٠ .

سورة الأعراف

٦٨١ - [وَتَذَكَّرُونَ الْغَيْبَ زِدْ قَبْلَ تَأْتِيهِ
(ك) رِيَمًا وَخِيفُ الدَّالِ (ك) م (ش) رَفًا (ء) لَّا]

أى زاد ابن عامر ياء ، فقراً :

(قَلِيلًا مَا يَتَذَكَّرُونَ ^(١)) .

وخفف الدال ، والباقون لم يزيدوا هذه الياء الدالة على الغيب ، وهم فى تخفيف الدال وتشديدها مختلفون ، على ما سبق فى الأنعام ، وإنما احتاج إلى إعادة الكلام فى تخفيف الدال هنا لأجل زيادة ابن عامر على تخفيفها ، وقد سبق الكلام فى تحليل مثل هذه القراءات ، وفى معنى قوله : كم شرفاً علا فى سورة النساء ، والله أعلم .

٦٨٢ - [مَعَ الزُّخُرِفِ اعْكِسْ تَخْرُجُونَ بِفَتْحَةٍ
وَضَمٍّ وَأَوَّلَى الرُّومِ (ش) اِنْفِيْهِ (مُ) خَلَا]

أراد (وَمِنْهَا تَخْرُجُونَ . يَا بَنِي آدَمَ ^(٢)) .

وفى الزخرف :

(بَلَدَةٌ مَّيْنًا كَذَلِكَ تَخْرُجُونَ ^(٣)) .

والأولى من الروم :

(وَكَذَلِكَ تَخْرُجُونَ وَمِنْ آيَاتِهِ ^(٤)) .

احترز من الثانية ، وهى :

(تُمْ إِذَا دَهَاكُمْ دَعْوَةٌ مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ ^(٥)) .

فلأنهم أجمعوا على أن الفعل فيه مسند إلى الفاعل ، فاختلفوا فى المواضع الثلاثة المذكورة ، فقرأها حمزة والكسائى وابن ذكوان كذلك مسماة للفاعل ، وقرأها غيرهم على بناء الفعل للمفعول ، ووجه القراءتين ظاهر ، لأنهم أخرجوا فخرجوا ، فقوله بفتحة : يعنى فى التاء ، وضم يعنى فى الراء ، ولو قال : بفتحة فضم فمطف بالفاء كان أجود من الواو هنا ، لأن قراءة الباقيين أيضاً بضم وفتحة ، والواو لا تقتضى ترتيباً ، وإذا قيل ذلك بالفاء بان أن الضم بعد الفتحة ، فيفهم أنها على إسناد الفعل إلى الفاعل وفائدة قوله : اعكس ، أن يجعل مكان فتحة التاء ضمة ، ومكان الضم فتحة ، ولولا قوله : اعكس لجعلت مكان الفتحة كسرة ، لأنها ضدها .

(١) سورة الأعراف ، آية : ٣٠ (٢) سورة الأعراف ، آية : ٢٦ و ٢٧ (٣) سورة الأعراف ، آية : ١١

(٤) سورة الروم ، آية : ٢٥ (٥)

(٤) سورة الروم ، آية : ١٩ و ٢٠

٦٨٣ - [يُخْلَفُ (مَ) ضَى فِي الرُّومِ لَا يُخْرُجُونَ (فَ)ى]

(ر)ضا وَلِبَاسُ الرَّفْعُ (فَ)ى (حَقٌّ) نَهْشُ — لا

أى عن ابن ذكوان خلاف فى أولى الروم المذكورة ، وقوله : مضى رمزه ، ولو لم يرمز لكان معلوماً ، لأن ذكره للخلف مهما أطلقه بعد رمزين أو أكثر رجع إلى آخر رمز ، هذه عادته ، ولكنه اضطر هنا إلى كلمة يقزن البيت بها ، فلو أتى بغير ما فى أوله ميم لأوهم رمزاً لغير ابن ذكوان ، فكان رمز الميم أولى ، ولأن فيه زيادة بيان ، ويجوز أن يقال : هذا الموضع لانظير له ، فإن المواضع التى يطلق فيها الخلف بعد رمز متعدد ، يكون الخلف فيها راجعاً إلى الحرف المرموز له ، وهنا رجع الخلف إلى بعض المذكور ، وهو موضع واحد من ثلاثة : فلو قال : بخلف الذى فى الروم : لظن أن الخلف فيه للجميع ، وأن الموضعين الآخرين لاخلف فيهما ، فأزال الوهم بالرمز ، والله أعلم .

ثم قال : - لا يخرجون - يعنى الذى فى الجائية :

(فَالْيَوْمَ لَا يُخْرَجُونَ مِنْهَا^(١)) .

انفرد حمزة والكسائى عن ابن ذكوان بقراءته بفتح الياء وضم الراء ، وهو مشتبه بالذى فى الحشر :

(لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ^(٢)) .

فليس فى فتح يائه خلاف ، وقوله : فى رضى ، أى كائن فى رضى من قبول العلماء له ، وفى ظاهر العبارة أيضاً معنى حسن وهو : أن الكفار لا يخرجون مرضياً عنهم ، بل يخرجون من عذاب إلى عذاب ، أعاذنا الله برحمته والقراءتان فى جميع ذلك مثل - يرجعون - و - يرجعون - وأما :

(وَلِبَاسُ التَّقْوَى^(٣)) .

بالنصب فمطف على ما قبله ، قال أبو على : ومن رفع قطع اللباس فى الأول ، واستأنف به ، فجعله مبتداً وقوله : ذلك صفة أو بدل أو عطف بيان ، ومن قال : إن ذلك لغو : يعنى فصلاً لم يكن على قوله دلالة ، لأنه يجوز أن يكون على حد ما ذكرنا ، وخير خبر اللباس ، والمعنى لباس التقوى خير لصاحبه إذا أخذ به ، وأقرب له إلى الله تعالى مما خلق له من اللباس والرياش ، الذى يتجمل به ، وأضيف اللباس إلى التقوى ، كما أضيف إلى الجوع والخوف فى قوله تعالى :

(فَإِذَا هَا أَتَى اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ^(٤)) .

وقال غير أبى على : ولباس بالرفع خبر مبتداً ، أى وهو لباس التقوى ، فيكون وهو ضمير اللباس الموارى للسواة ، سماه لباس التقوى لستره العورة ، لأن كشفها محرم ينافى التقوى ، وإليه الإشارة بقوله - ذلك خير - أى خير فى نفس الأمر ، أى خير من الريش المتجمل به ، والذى يظهر من قراءة النصب أنه استعار التقوى

(٢) سورة الحشر ، آية : ١٢

(٤) سورة النحل ، آية : ١١٢

(١) سورة الجاثية ، آية : ٢٦

(٣) سورة الأعراف ، آية : ٢٦

لباسا ، كما استعار للجوع والخوف مجازا ، ثم أشار إليه بقوله - ذلك خير - أى مما تقدم ، أو المجوع خير في نفسه ، أو خير من عدمه ، كما قال سبحانه في موضع آخر :
(ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَأَطْهَرُ ^(١)) .

وإذا دللنا قراءة النصب على أن لباس التقوى غير اللباس الموارى للسوءة ، فالأولى جعل قراءة الرفع كذلك فيكون مبتدأ ، وذلك إشارة إليه للعلم به والحث عليه من الشارع في عدة مواضع ، وما أحسن قول الشاعر :

إذا المرء لم يلبس ثيابا من التقى تغلب عربانا وإن كان كاسيا

وإعراب قول الشاطبي : « ولباس الرفع » كما سبق في قوله ؛ والمينة الخلف نحولا ، في آل عمران ، وقد سبق تفسير قوله : « في حق نهشلا » في سورة النساء أى : يتسلى بذلك المنقول من الضعفاء العاجزين عن لباس الزينة في الدنيا ، والله أعلم .

٦٨٤ - [وَخَالِصَةٌ (أ) ضَلَّ وَلَا يَعْلَمُونَ قُلْ

الشُّعْبَةُ فِي الثَّانِي وَبِفَتْحٍ (شَدَّ مَلَا]

هذا البيت جامع لثلاث مسائل استعمل فيها الرفع والغيب والتذكير ، وهى الأمور التى يستغنى بها لفظا عن القيد :

المسألة الأولى :

(خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ^(٢)) .

القراءة فيها دائرة بين الرفع والنصب ، فكان إطلاقه لها من غير قيد دليلا على أنه أراد الرفع لمن رمز له ، وهو نافع وحده ، فالباقون بالنصب فوجه الرفع أن يكون - خالصة - خبر المبتدأ الذى - هو « هى » وقوله - للذين آمنوا - متعلق بالخبر ، وفي الحياة : معمول آمنوا ، أى هى خالصة يوم القيامة للمؤمنين في الدنيا ، ويجوز أن يكون للذين آمنوا خبر المبتدأ ، وخالصة خبر بعد خبر ، وفي الحياة الدنيا معمول الأول ، أى استقرت في الدنيا للمؤمنين ، وهى خالصة يوم القيامة ، وخالصة بالنصب على الحال ، أى : هى للمؤمنين في الدنيا ، على وجه الخلوص يوم القيامة ، بخلاف الكافرين ، فإنهم وإن نالوها في الدنيا فالهم في الآخرة منها شيء وذكر أبو على وجوها كثيرة فيما يتعلق به قوله في الدنيا ، قال الشيخ : ومعنى قوله : أصل ، أنها خلقت للذين آمنوا بطريق الأصالة في الدنيا والآخرة ، وإنما شاركهم غيرهم في الدنيا بطريق التبعية :

المسألة الثانية :

(قَالَ لِكُلِّ ضِعْفٍ وَلَكِنْ لَا تَعْلَمُونَ ^(٣)) .

القراءة فيها دائرة بين الغيب والخطاب ، فكان إطلاقه لها من غير قيد دليلا على أنه أراد الغيب لشعبة وحده والباقون بالخطاب ، ووجه القراءةين ظاهر سبق لهما نظائر ، وقوله : في الثانى ، احتراز به من قوله تعالى :

(٣) سورة الأعراف ، آية : ٣٨

(٢) سورة الأعراف ، آية : ٣٢

(١) سورة البقرة ، آية : ٢٣٢

(وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ^(١)).

فإنه بالخطاب من غير خلاف ، فإن قلت : هلا قال في الثالث ، فإن قبل هذين الموضعين ثالثاً ، وهو :
(إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ^(٢)).

وهو أيضاً بالخطاب بلا خلاف ، قلت : أراد الثاني بعد كلمة خالصة التي ذكر الخلاف فيها ، ولم يحتاج إلى الاحتراز عما تقدم خالصة ، فإن ذلك يعلم أنه لا خلاف فيه ، لأنه تعداه ، ولو كان فيه خلاف لذكره قبل خالصة ، هذا غالب نظمه ، وإن كان في بعض المواضع يقدم حرفاً على حرف ، على ما يواتيه النظم ، ولكن الأصل ما ذكرناه ، ونظير ما فعله هنا ما يأتي في سورة يونس من قوله : وذلك هو الثاني ، يعني لفظ ننجي بعد نجعل وهو ثالث إن ضمنت إليه آخر قبل نجعل على ماسيأتي في موضعه إن شاء الله تعالى ، والدليل على أنه يراعى ترتيب الحروف ، ولا يحتاج إلى أن يحتز عن السابق قوله في سورة المؤمنين : «صلاتهم شاف» ، أراد التي بعد أماناتهم ولم يحتز عن قوله :

(الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ^(٣)).

لأنها سبقت ذكر أماناتهم ، وهذه مواضع حسنة لطيفة يحتاج من يروم فهم هذا النظم أن ينظر فيها ، ولو أنه قال : وخالصة أصل ، وشعبة يعلمون بعد «ولكن لا» لما احتاج إلى ذكر ثان ولا ثالث :
المسئلة الثالثة :

(لَا يُفْتَحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ^(٤)).

اختلف فيها في موضعين : أحدهما المذكور في هذا البيت ، وهو التذكير والتأنيث ، وكان إطلاق الناظم في قوله ويفتح «شملًا» دليلاً على أنه أراد التذكير لحزمة والكسائي ، ووجه القراءتين ظاهر ، لأن تأنيث الأبواب ليس بحقيقي ، وقد وقع الفصل بين الفعل وبينها ، ثم ذكر للموضع الثاني فقال :

٦٨٥ - [وَحَفَّ (شَفَا) (حُ) كَمَا وَمَا الْوَاوُ دَعُ (كَفَى

وَحَيْثُ نَعَمْ بِالْكَسْرِ فِي الْمَعْنَى (رُ) تَلَا]

أى وافق أبو عمرو حمزة والكسائي على تخفيف - يفتح لهم - ولم يوافقهما في التذكير ، فصار فيها ثلاث قراءات : التذكير مع التخفيف ، والتأنيث مع التخفيف ، وقراءة الباقيين التأنيث مع التشديد ، فالتخفيف من فتح ، والتشديد من فتح ، وقد تقدم نظيرها ، وقوله : وما الواو دَعُ بالنصب : مفعول دَعُ ، أى اترك الواو : أسقطها من قوله تعالى :

(وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ^(٥)).

قرأها ابن عامر كذلك ، لأن الواو لم ترسم في مصحف الشام ، وهو نظير قراءته في سورة البقرة :

(٢) سورة الأعراف ، آية : ٢٨

(١) سورة الأعراف ، آية : ٣٣

(٤) سورة الأعراف ، آية : ٤٠ (٥) سورة الأعراف ، آية : ٤٣

(٣) سورة المؤمنون ، آية : ٢

(قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ^(١)).

والباقون بالوار بينهما ، على مارسم في مصاحفهم ، ووجه إثبات الواو فائدة العطف وسقوطها الاستئناف أو الاستثناء عنها ، وإليه الإشارة بقوله : كفى ؛ قال أبو علي كأن الجملة ملتبسة بما قبلها ، فأغنى القياس به عن حرف العطف ، قبل : ومثل ذلك قوله تعالى :

(سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَأَيْتُمْ^(٢) كَلْبَهُمْ^(٣)).

فاستغنى عن الحرف العاطف بالتباس إحدى الجملتين بالأخرى ، ونعم : بفتح العين وكسرها ، لغتان ، وهو حرف مستعمل تارة عدة وتارة تصديقا ، وقوله : وحيث نعم ، أى وحيث هذا اللفظ موجود في القرآن ، فقيه هذا الخلاف ، والله أعلم .

٦٨٦ - [وَأَنَّ لَعْنَةَ التَّخْفِيفِ وَالرَّفْعِ (نَ) هُـ

(سَمَا) مَا خَلَا الْبَرْزَى وَفِي النُّورِ (أ) وَصِرَافًا]

يريد (أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ^(٤)).

وتخفيفه في نون أن والرفع في آخر - لعنة - لأبه إذا خففت أن بطل عملها وارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر وأضمر بعد أن ضمير الشأن ، وقوا نافع وحده بمثل هذا في سورة النور في قوله سبحانه :

(أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ^(٥)).

وكذلك بقرا أيضا :

(أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ^(٦)).

على ماسأني في مكانه ، وقراءة الباقيين ظاهرة في المواضع الثلاثة بتشديد أن ونصب ما بعدها على أنه اسمها وأسكن « يا » البرى وخففها ضرورة ، والله أعلم .

٦٨٧ - [وَيُنْفِئُ بِهَا وَالرَّعْدَ نَقْلًا (صُحْبَةً)

وَالشَّمْسُ مَعَ عَطْفِ الثَّلَاثَةِ كَمَا لَافًا]

يريد (يُنْفِئُ الْإِيلَ النَّهَارَ^(٧)).

بهذه السورة وبلرعد ، التخفيف فيها ، والتشديد لغتان ، ويقال أعشى وغشى مثل : أنزل ونزل ، وأما (وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ^(٨)) .

بقرئت الأربعة بالرفع ، والنصب أما الرفع فعلى الابتداء ، والخبر مسخرات ، وأما النصب فعلى تقدير :

(٢) سورة الكهف ، آية : ٢٢

(٤) سورة النور ، آية : ١٧

(٧) سورة النحل ، آية : ١٢

(١) سورة الكهف ، آية : ٤

(٣) سورة الأعراف ، آية : ٤٤

(٦) سورة الأعراف ، آية : ٧

وخلق الشمس والقمر والنجوم مسخرات ، فيكون نصب مسخرات على الحال ، أو يكون على إضمار جعل ، فيكون مسخرات مفعولاً به ، فقوله : - والشمس - أدخلوا العطف الفاصلة على واو التلاوة ، وأطلق لفظ الشمس ولم يقيد حركتها ليعلم أنها رفع ، ثم قال : مع عطف الثلاثة ، يعنى بالثلاثة - والقمر والنجوم مسخرات - وهذه الثلاثة منها اثنان معطوفان ، والثالث وهو - مسخرات - ليس معطوفاً ، لكنه فى حيز ما عطف ، فأعطاه حكمه ، فلهذا قال : مع عطف الثلاثة ، أى مع الثلاثة المتصفة بالعطف ، فهو من باب : يحق عمامة ، أى عمامة موصوفة بأنها يحق ، أى ذلت يحق ، بمعنى بالية ، فكذا هذه الثلاثة موصوفة بأنها ذات عطف ، أى معطوفاً وقوله كل الرفع فى الأربعة ، والفاعل هو القارئ ، أو هذا للفظ لأن التكميل فيه كما سبق فى مخاطب .

٦٨٨ - [وَفِي النَّحْلِ مِمِّهِ فِي الْأَخِيرِينَ حَفْصُهُمْ

وَنُشْرًا سَكُونُ الْقَمَرُ فِي الْكُلِّ (ذ) لِلَا]

معه : أى مع ابن عامر فى رفع الأخيرين حفص ، أى وافقه على رفع - النجوم مسخرات - فى سورة النحل ولم يوافقه على رفع - والشمس والقمر - فى النحل ، ولا على رفع الأربعة هنا ، فى عبارة الناظم نظر ، وذلك أنها لا تغفل من تقديرين ، وكلاهما مشكل : أحدهما أن يكون تقدير الكلام : حفص وابن عامر على الرفع فى الأخيرين فى النحل ، فهذا صحيح ، ولكن لا يبنى فى نظمه دلالة على أن ابن عامر يرفع الأولين فى النحل ، لأن لفظه فى البيت الأول ، لم يأت فيه بما يدل على الموضوعين ، ولفظه فى هذا البيت لم يتناول إلا الأخيرين ، والتقدير الثالث أن يكون فى النحل متعلقاً بالبيت الأول ، كأنه قال يرفع هذه الأربعة هنا وفى النحل ، ثم ابتداء وقال معه فى الأخيرين حفص ، وهذا وإن كان محصلاً لعموم رفع الأربعة فى الموضوعين لابن عامر ، فلا يبنى فى اللفظ دلالة على أن حفصاً لم يوافقه لا على رفع الأخيرين فى النحل فقط ، بل يبنى ظاهر الكلام أن حفصاً موافقة على رفع الأخيرين فى الموضوعين ، فلو قال : وفى النحل حفص معه ، ثم فى الأخيرين نشرأ إلى آخر البيت لاتضح المعنى بقوله ثم لدلالته على تخصيص موافقة حفص بما فى النحل فقط ، والذي فى النحل هو :

(وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ ، وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ (١)) .

فرفع الأربعة ظاهر على ما سبق ، ورفع الأخيرين على الابتداء والخبر ، والشمس والقمر نصبهما على ما توجه به نصب الأربعة ، وذلك بفعل مضمر ، وهو خلق الشمس ، أو جعل الشمس وما بعدها ، فيكون مسخرات حالاً أو مفعول به ؛ كما مضى ، أو يقدر هذا الفعل قبل والنجوم ، ويكون الشمس والقمر معطوفين على الليل والنهار ، وإنما لم نقل ذلك فى والنجوم مسخرات ، لأن الفعل اللانصب هو : سخر فيصير المعنى ؛ وسخر النجوم مسخرات ، وهذا غير مستقيم ، ويجوز أن يكون المعنى وتعلم هذه الأشياء فى حال كونها مسخرات لما خلقن له ، أو يكون مسخرات بمعنى تسخيرات ، فيكون مصدراً ، أى سخرها أنواعاً من التسخير ، كقوله سرجه مسرحة ، ووقع فى تفسير الواحدى خلل فى نقل قراءة حفص فى النحل : فقال وقرأ حفص مسخرات بالرفع وحدها ، وجعلها خبر مبتدأ محذوف ، كأنه قال هى مسخرات ، وأما نشرأ من قوله تعالى :

(وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ تُنَشِّرُ^(١)) .

وحيث شاء ، فأسكن شيئا مدلول ذللا ، ومعنى ذلك سهل وقرب ، وقوله وصكان الضم مبتدأ ثان ، وقامت الألف واللام فى الكلمة مقام الضمير العائد على المبتدأ الأول ، أى فى كله أى فى جميع مواضعه ، ثم قال :

٦٨٩ - [وَفِي الثُّنُونِ فَتَحُ الضَّمُّ (شَ) أَفٍ وَعَاصِمٌ
رَوَى نُونُهُ بِالْبَاءِ نُقْطَةً اسْفَلًا]

قرأ حمزة والكسائى بفتح النون وسكون الشين ، على أنها مصدر فى موضع الحال ، أو مؤكدا أى ذات نشر أو ننشرها أى نحييها ، فنشرت نشر أى حييت ، من أنشر الله الموتى فنشرها ، وأقام قوله يرسل الريح مقام ينشرها ، قال أبو زيد : أنشر الله الريح إنشارا إذا بعثها ، وقراءة نافع وابن كثير وأبى عمرو نشرأ بضم النون والشين جمع نشور ، أو نشر ، وهى الريح الحية ، وقراءة ابن عامر على تخفيف هذ القراءة ، بضم النون وإسكان الشين ، وقراءة عاصم - بشرا - بياء مضمومة ، وإسكان الشين جمع بشير من قوله تعالى :

(يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ مُبَشِّرَاتٍ^(٢)) .

أى تبشر بالمطر والرحمة ، وقد مضى إعراب لفظ : نُقْطَةً اسْفَلًا ، فى سورة البقرة أى لمانقطة أسفلها ، قيدها بذلك خوفا من التصحيف ، والله أعلم .

٦٩٠ - [وَرَأَى مِنْ إِلَهِ غَيْرِهِ خَفَضُ رَفْعِهِ]

بِكُلِّ (رَ) سَاءَ وَانْخَفَأَ أُبْلَغُكُمْ (حَ) لَآ]

مجموع قوله - من إله غيره - فى موضع خفض بإضافة راء إليه ، أى وراء هذا اللفظ ، حيث الباء خفض رفعها رسا ، أى ثبت ووجه الخفض أنه صفة إله لفظاً ، والرفع صفة له معنى ، لأن التقدير : ما لكم إله غيره ، ومن زائد وأبلغ وبأغ لغتان ، كأغشى وغشى ، والقراءة بهما هنا فى موضعين ، وفى الأحقاف ، فقول الناظم وانخف : مبتدأ ، وخبر حلا . وأبلغكم منصوب بالمبتدأ ، لأنه مصدر ، كأنه قال : وتخفيف أبلغكم حلا ، فأقام الخف مقام التخفيف ، فلما أدخل عليه لام التعريف نصب المضاف إليه مفعولا به ، وكان التخفيف مضافا إلى المفعول ، كما تقول : ضرب زيد حسن ؛ ثم تقول : الضرب زيد أحسن ، ومنه قول الشاعر :

كدرت فلم أنكل عن الضرب مسمعا .

والأصل عن ضرب مسمع ، والله أعلم .

٦٩١ - [مَعَ أَحْقَافِهَا وَالْوَاوُ زِدَ بَعْدَ مُفْسِدِهِ]

نَ (كُ) نَوَأَ وَإِلِاخْتِبَارِ لِنَكْمُو (عَ) لَآ]

أى مع كلمة أحقافها ، وهى :

(وَأَبْلَغُكُمْ مَا أُزِيلَتْ بِهِ، وَلَكِنِّي (١)).

والهاء عائدة على سور القرآن ، للعلم بها ، ثم قال : وزد واوا ، بعد قوله مفسدين ، يريد قوله تعالى في قصة صالح :

(وَلَا تَقْنُوتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ (٢) - وَقَالَ الْمَلَأُ (٣)).

رسمت الواو في مصحف الشام دون غيره ، فقرأها ابن هاجر كذلك ، وحذفها الباقون ، كما أنه حذف واو (وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ).

وأثبتها الباقون ، وكفرا : حال من فاعل زد ، أو من الواو ، أى إلباتها مكافئ لحذفها ، إذ المعنى فيهما واحد ، قوله : وبالإخبار ، متعلق بعلا ، أى أنسكم علا وارتفع بقراءته على الخبر ، أى بهمزة واحدة في قوله (أَنْفَكُمْ لَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ (٤)).

أخبر عنهم بما كانوا عليه توبيخا لهم ، وقرأه الباقون بزيادة همزة الاستفهام الذى بمعنى الإنكار ، وهم على أصولهم في تحقيق الثانية وتسهيلها ، والمد بين الهمزتين ، وترك المد ، والذي قرأ بالإخبار حفص ونافع ، وقد رمز له في أول البيت الآتى :

فإن قلت : من أين يتعين أن الاستفهام ضد الإخبار حتى تعلم منه قراءة الباقيين ، وإنما هما قسمان من أقسام الكلام ، والأمر والنهى والتنبي والترجى كذلك .

قلت : قد نطق بلفظ الاستفهام في قوله أنسكم علا ، فأغنى عن أحد المضدين : الإخبار ؛ وكأنه قال : يقرأ هذا اللفظ على الخبر ، فيعلم أن قراءة الباقيين بهذا اللفظ ، ويجوز أن يندرج ذلك تحت الإثبات والحذف ، فالإخبار حذف لهمزة لاستفهام ، وضد إثباتها ، والله أعلم .

٦٩٢ - [(أ) لَا وَ (ء) لَى] (جِرْمِي) إِنْ لَنَا هُنَا

وَأَوْ أَمِنْ الْإِسْكَانَ (حِرْمِي) (ك) لَا]

ألا من تنمة رمز ما سبق ، وعلى في قوله : وعلى الحرى : فعل ماض ارتفع به الحرى ، وألا : حرف تنبيه ، أخبر بعد بأن قراءة الحرمين :

(إِنْ لَنَا لَأَجْرًا (٥)).

بالإخبار قد علمت ، ولو كان على حرف جر لكان له معنى مستقيم أيضاً ، أى على الحرمين قراءة - إن لنا - بالإخبار ، والواو في : وعلى ، للفصل ، والعين رمز حفص ، لأن الواو زائدة على الكلمة ، فكأنه قال : وحفص بخلاف العين في قوله : وعى نفر ، فإنها متوسطة ، وسيأتى لهذا نظائر ، وكل صحبة ياكاف ، ودون

(٢) سورة الأعراف ، الآية : ٧٤

(٤) سورة الأعراف ، الآية : ١١٣ .

(١) سورة الأحقاف ، الآية : ٢٣

(٣) سورة الشكوت ، الآية : ٢٨

(٥) سورة الشعراء ، الآية : ٤٣

عناده عم ، وحكم صحاب فصر همزة جاءنا وقد سبق في شرح الخطبة الكلام على هذا ، وقوله : هنا ، احترازا من الذى فى الشعراء ، فإنه بالاستفهام اتفاقا ، كقراءة الباقيين هنا ، وأما :
(أَوْ أَمِنْ أَهْلُ الْقُرَى^(١)) .

ففى واوه الإسكان والفتح ، فالإسكان على أنها حرف أو ، أى أفأمنوا هذا أو هذا ، وقراءة الجماعة على أنها واو العطف دخلت عليها همزة الاستفهام ، وهو استفهام بمعنى النفى ، وقوله : الإسكان : مبتدأ ثان ، والمائد إلى الأول محذوف ، أى الإسكان فيه ، ومعنى كلا : حفظ وحرس ، والله أعلم .

٦٩٣ - [عَلَىَّ عَلَىَّ (خ) صُوا وَفِي سَاحِرٍ بِهَا
وَبُونَسَ سَحَّار (ش) نَمَا وَتَسَلَّسَلَا]

أى خصوا على موضع على ، فى قوله تعالى :

(حَقِيقٌ عَلَىَّ أَنْ لَا أَقُولُ^(٢)) .

قراءة نافع واضحة ، أى واجب على قول الحق ، وأن لا أقول على الله غيره ، وعلى فى قراءة الجماعة متعلقة برسول ، وحقيق صفته أى انى رسول على هذه الصفة ، وهى أنى لا أقول إلا الحق ، وحقيق بمعنى حق أى أنا رسول حقيقة ، ورسالتى موصوفة بقول الحق ، قال ابن مقسم : حقيق من نعت الرسول ؛ أى رسول حقيق من رب العالمين أرسلت ، على أن لا أقول على الله إلا الحق ، وهذا معنى صحيح واضح ، وغفل أكثر المفسرين من أبواب اللغة عن تعلق حرف على برسول ، ولم يخطر لهم تعلقه إلا بقوله : حقيق ، فقال الأخفش والفراء على بمعنى الباء ، أى حقيق بأن لا أقول إلا الحق ، كما جاءت الباء بمعنى على فى :

(وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ^(٣)) .

وتبعهما الأكثرون على ذلك ، وذكر الزمخشري أربعة أوجه آخر :

أحدها : أن يكون من المقلوب لامن الإلباس ، كقوله :

• وتشقى الرماح بالضيا طرة الحمير •

ومعناه : وتشقى الضيا طرة بالرماح يعنى ، فتكون بمعنى قراءة نافع ، أى قول الحق حقيق على ، فقلب اللفظ ، فصار أنا حقيق على قول الحق ، قال :

والثانى : أن مالزملك فقد لزمته ، فلما كان قول الحق حقيقا عليه ، كان هو حقيقا على قول الحق ، أى لازماله :

والثالث : أن تضمن حقيق معنى حريص ، كما ضمن هيجنى : معنى ذكرنى فى بيت الكتاب : يعنى قوله :

إذا نغنى الحمام الورق هيجنى ولو تغربت عنها : أم* عمار

(٢) سورة الأعراف ، الآية : ١٠٥

(١) سورة الأعراف ، الآية : ٩٨

(٣) سورة الأعراف ، الآية : ٨٦٠

نصب أم عمار بهيجنى ، لأنه استعمله بمعنى ذكرنى .

قال : والرابع : أن يفرق موسى صلى الله عليه وسلم فى وصف نفسه بالصدق ، أى أنا حقيق على قول الحق ، أى واجب على أن أكون أنا قائله ، والقائم به ، وكل هذه وجوه متعسفة ، وليس المعنى إلا على ما ذكرته أولا ، وقراءة حمزة والكسائى :

(يَا تُؤْكُ بِكُلِّ سَحَّارٍ عَلِيمٍ ^(١)) .

والباقون - بكل ساحر - وكذا فى يونس :

(وَقَالَ فِرْعَوْنُ أَتُؤْتِرْنِى بِكُلِّ سَاحِرٍ عَلِيمٍ ^(٢)) .

ولا خلاف فى الذى فى الشعراء أنه سحَّار بألف بعد الحاء ، كما قرأ حمزة والكسائى فى الأعراف ويونس وساحر وسحار مثل عالم وعلام ، وفى التشديد مبالغة ، وتقدير نظم البيت وسحار شفا فى موضع ساحر فى الأعراف ويونس ، والمتسلسل الماء الذى يجرى فى الحلقي سائغا سهل الدخول فيه ، يشير إلى الميل إليه لموافقته لفظ ما جمع عليه فى الشعراء :

٦٩٤ - [وَفِى الْكُلِّ تَلَقَّفٌ خِفٌ حَفْصٌ وَضُمٌّ]

سَفَقَتْلُ أَكْمَرُ ضَمُّهُ مُتَقَفَّلًا]

لفظ فى هذا البيت بقراءة حفص ، ولفظ بقراءة الجماعة فى البقرة عند : ذكراآت النوى : ويروى : ثلاثا فى تلقف ، والتخفيف والتشديد فى القاف ، ويلزم التخفيف سكون اللام والتشديد فتحها ، ولم ينبه عليه للعلم به من لفظه ، وقد سبق له لظائر ، وقوله : وفى الكل يعنى : هنا تلقف ، وفى طه والشعراء ، وقراءة حفص من : لقف يلقف ، كعلم يعلم ، وقراءة الباقيين أصلها : تتلقف : فحذفت التاء الثانية تخفيفا ، كقوله تعالى :

(تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا ^(٣)) .

وتقدير النظم : وتلقف تخفف حفص فى الكل ، وأما :

(سَفَقَتْلُ أَكْمَرُ ضَمُّهُ ^(٣)) .

فالضم فى النون ، وكسر الضم مع التشديد فى التاء ، ومتقفا : حال من المكسور ، وهو الضم الذى يعنى المضموم ، ثم تمم الكلام فى ذلك فقال :

٦٩٥ - [وَحَرَّكَ (ذ) كَا (ح) سَنَ وَفِى يَقْعُلُونَ (ح) ذ]

مَعَا يَعْرِشُونَ الْكَسْرُ ضَمٌّ (ك) ذِى (ص) — لَّا]

أى : حرك القاف بالفتح ، فيصير مستقبل قتل بـ ديد التاء ، والقراءة الأخرى مستقبل قتل بتخفيف

(٢) سورة يونس ، الآية : ٧٩

(١) سورة الشعراء ، الآية : ٣٧

(٣) سورة القدر ، الآية : ٥

الناء ، وهما ظاهر ثان ، وفي التشديد معنى التكثير ، وذلك بضم الذال والمد : اسم الشمس ، وقصره ضرورة أى هى ذكا حسن ، يعنى القراءة : أى حرك مشبها شمس حسن ، ثم قال : وفي يقتلون خذ : أى فيه بما قيد به فى سنقتل ، يعنى :
(يُقَتِّلُونَ أَبْنَاءَكُمْ)^(١) .

لم يخففه غير نافع ، وأما سنقتل فخففه نافع وابن كثير ، ثم قال : معا يعرشون ، يعنى : هنا وفى النحل ، ضم الراء وكسرهما لغتان ، وقوله : كذى صلا ، أى كصاحب صلا ، والصلاء بالمد : ذكا النار بالقصر ، واستعارها ، وذلك يستعار للتعبير به عن الذكاء الممدود ، وهو الفطنة ، أى ضم الكسر فيه مشبها ذلك ، والله أعلم :

٦٩٦ - [وَفِي يَكْفُفُونَ الْغَمُّ يُكْسِرُ (ش) اِفِيَا
وَأُنْجَى بِحَذَفِ الْيَاءِ وَالنُّونِ (ك) فَلَآ]
ضم الكاف وكسرهما لغتان ، وقرأ ابن عامر :

(وَإِذْ أَنْجَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ^(٢) - والباقون - أَنْجَيْنَاكُمْ) وكلاهما ظاهر .

٦٩٧ - [وَدَكَاءَ لَا تَنْوِينَ وَامْدُدْهُ هَامِزًا
(ش) فَا وَعَنْ الْكُوفِيِّ فِي الْكَهْفِ وَصَلًا]

الدكاء بالمد : الرابية الناشرة من الأرض ، كالدكة ، أى جعله كذلك ، يعنى الجبل ، وهنا والسد فى الكهف ، أو جعله أرضا مستوية ، ومنه : فاقة دكاء : للمستوية السنام ، ودكا بالقصر والتنوين فى قراءة الجماعة مصدر ، بمعنى مدكوكا ، أو مندكا ، أى مندقا ، والمعنى دكه دكا : مثل قعد جلوسا ، ومرفوع وصلا ، ضمير عائد على دكا الممدود ، غير النون أى : وصل إلينا نقله عن الكوفيين فى حرف الكهف ، والله أعلم :

٦٩٨ - [وَجَعُ رِسَالَاتِي (هـ) مَتْنُهُ (ذ) كُورُهُ
وَفِي الرُّشْدِ حَرَكٌ وَافْتَحَ الْغَمُّ (ش) لَمْشَلًا]

يريد قوله تعالى :

(إِنِّي أَصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَاتِي^(٣)) .

وقد سبق الكلام فى إفراد رسالة وجمعها فى سورة المائدة والأنعام وذكره بمعنى سيوفه ، يشير بذلك إلى جميع القراءة وعدالة من نقلها ، والرشد والرشد : لغتان كالبلخل والبخل ، وقيل الرشد بالضم : الصلاح ، وبالفتح الدين ولهذا أجمع على ضم - فإن آنستم منهم رشدا - وعلى فتح - فمن أسلم فأولئك تحروا - رشدا - أى حرك الشين بالفتح وافتح ضم الراء فى حال خفته :

(٢) سورة الأعراف ، الآية : ١٤١

(١) سورة الأعراف ، الآية : ١٤١

(٣) سورة الأعراف ، الآية : ١٤٤

٦٩٩ - [وَفِي الْكَهْفِ (ح) سَنَاهُ وَضَمَّ حُلِيِّهِمْ

بِكَسْرٍ (ش) مَا وَافٍ وَالْإِتْبَاعُ ذُو حُلَا]

أى وفتح الذى فى الكهف أبو عمرو وحده وهو قوله تعالى - على أن تعلمن مما علمت رشدا - وضمه الباقون وقبل هذا الحرف فى الكهف موضعان لاختلاف فى فتحهما وهما - وهى - لنا من أمرنا رشدا - وقل عسى أن يهدين ربى لأقرب من هذا رشدا - وذلك لموازنة رءوس الآى قبلهما وبعدهما نحو - عجا - عددا - أحدا - وأما وجه الإسكان فى الثالث المختلف فيه فلأن قبله - علما - وبعده - صبرا - فرشدا بالضم والإسكان يوافقه ، فاتفق أن اللفظ المختلف فيه فى الصورتين هو واقع فى قضية موسى عليه السلام ولعل الناظم أشار بقوله « حسناه » إلى حسن القراءتين وهو مصدر على فعلى كحسنى أو هو ثنية حسن ، أى حسنا هذا اللفظ ، وحسنه قراءته ، وحلى جمع حلى : الأصل ضم الحاء ومن كسرها أتبعها كسرة اللام فلهذا قال ! والاتباع ذو حلا تعليلا لهذه القراءة أى الإتيان معروف فى لغة العرب مستحسن عندهم ، وليس قوله ذو حلا برمز ، فإن رمز قراءة الكسر فى قوله شفا ، والاتباع هى بكسر الحاء وهو بوم أنه رمز لقراءة أخرى فى بادئ الرأى ، فلو كان حذفه وقيد موضع الخلاف فى الكهف كان أولى فيقول : وفى ثالث فى الكهف حز وحليم بكسر لضم الحاء الاتباع شللا والله أعلم .

٧٠٠ - وَخَاطَبَ بِرَحْمَتِنَا وَيَغْفِرُ لَنَا (ش) ذَا

وَبَا رَبَّنَا رَفَعُ لِنَظِيرِهَا انْجَلَا

أى مشبها شذا ، أو ذا شذا وهو العود ؛ لأنهما قرءا على الخطاب ونصبا ربنا على حذف حرف النداء وقراءة الباقين على الغيب وإسناد الفعلين إلى ربنا ، فلهذا رفع على الفاعلية :

٧٠١ - [وَمِمَّ ابْنِ أُمِّ اكْسِرَ مَعَا (كُفُوًا) (صُحْبَةٍ)

وَأَصْحَارَهُمْ بِالْجَنَعِ وَالْمَدِّ (كُ) لَلَا]

معا يعنى : هنا وفى طه ، وفتح الميم وكسرها لفتان ، وإفراد الإصر وجمعه مضت نظائره ، وهو الثقل من التكليف وغيرها ، وكفؤا : حال من فاعل اكسر ، أو مفعوله ، وقد مضى فى النساء معنى كللا :

٧٠٢ - [خَطِيبَاتُكُمْ وَخَدَهُ عَنَّهُ وَرَفَعَهُ

(ك) مَا (أ) لَفُوا وَالضَّمِيرُ بِالْكَسْرِ عَدَلَا]

عنه أى عن ابن عامر ، ورفع التاء له ولنافع لأنهما قرءا يغفر : بإسناد الفعل إلى المفعول ، فلزم رفع خطيبتكم لابن عامر ، وخطيبتاتكم لنافع ، وإنما كسر الباقون التاء علامة للنصب فى - خطيبتاتكم - لأنهم يقرءون يغفر ، بإسناد الفعل إلى الفاعل ، فخطيبتاتكم مفعوله ، وأبو عمرو قرأ خطايا ، على جمع التكسير : فوضعها نصب ، ومعنى ألفوا : أجمعوا .

٧٠٣ - [وَلَكِنْ خَطَايَا (ح) جَّ فِيهَا وَنُوحِيَا

وَمَعْدِرَةٌ رَفَعُ سِوَى حَفِصِهِمْ تَلَا]

أى : وقرأ أبو عمرو في هذه السورة ، وفي سورة نوح - خطايا - على وزن مطايا ، والذي في نوح :
(مِمَّا خَطَايَاهُمْ أَنْزَلْنَاهُ) (١).

وقرأ الباقر بجمع السلامة - مما خطيئاتهم - وهو مشكل ، إذ لقائل أن يقول : من أين يعلم ذلك ، فحل الباقر قرءوا بالإنفراد ، أو بعضهم بجمع السلامة وبعضهم بالإنفراد ، كما قرءوا في الأعراف ، فأو أنه قال : بعد قوله : والغير بالكسر عدلا . كنوح خطايا فيها حج وحده . أى كحرف نوح ، وأبو عمرو يقرأ فيها ، أى في الأعراف ونوح : خطايا ، لم يبق مشكلا ، ولعله اجتزأ عن ذلك بقوله أولا « خطيئاتكم وحده » ، عنه فكأنه قال : وهذا اللفظ قرأه أبو عمرو هنا وفي نوح خطايا ، فبقى الباقر في السورتين على ما لفظ به ، وهو خطيئاتكم .

فإن قلت : هلا قال : والغير بالخفض أو بالجر ، لأنها حركة إعراب لبناء ؟

قلت : هذه العبارة جيدة في حرف نوح ، لأنه مجرور ، وأما الذى في الأعراف فنصب ، وعلامة نصبه الكسرة ، فعدل إلى لفظ الكسر ، لأنه يشمل الموضعين ، والله أعلم .
وأما (مَعْدِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّكُمْ) (٢) .

فهو بالرفع : خبر مبتدأ محذوف ، وبالنصب مصدر ، أو مفعول له ، وقال سيبويه بعد قوله : فقالت حنان ما أتى بك ههنا ، ومثله في أنه ، على الابتداء ، وليس على فعل قوله تعالى - قالوا معذرة إلى ربكم - لم يريدوا أن يعتذروا اعتذارا مستأنفا من أمر ليسوا عليه ، ولكنهم قيل لهم - لم تعظون قوما - فقالوا - معذرة - أى موعدتنا معذرة إلى ربكم - قال : ولو قال رجل لرجل : معذرة إلى الله وإليك من كذا وكذا لنصب ، والله أعلم :

٧٠٤ - [وَبَيْسَ بِيَاءِ (أ) مَ وَالْهَمْزُ (ك) نَهْ

وَمِثْلَ رَئِيسٍ غَيْرُ هَذَيْنِ عَوَلَا

أراد (بِعَذَابٍ بَيْسٍ) (٣) .

ومعنى أم : قصد ، فقرأه نافع بتسهيل قراءة ابن عامر ، وقراءة ابن عامر بهمزة ساكنة محققة من بئس ، كحدر كما يقال كبد في كبد ، وقراءة غيرهما على وزن فاعيل ظاهرة ، والكل صفة عذاب ، ومعناه الشدة من قولهم : يؤس الرجل بيؤس بأسا ، إذا كان شديد البأس ، فعذاب بئس : مثل عذاب شديد ، ويجوز أن يكون وصفا بالمصدر من البأساء ، يقال : بئس يئس يؤسا وبئسا وبأسا ، وقال أبو علي [في قراءة نافع] بئس ، فجعل بئس الذى هو فعل اسما ، فوصف به مثل :

« إِنَّ اللَّهَ يَنْهَىٰ عَنْ قِيلَ وَقَالَ » .

وقوله : عول ، ليس برمز ، لأنه صرح بالقارى في قوله : غير هذين ، وعولا : خبر غير هذين ، أى عول عليه ، أى على مثل رئيس ، فقرأ به ، والله أعلم .

٧٠٥ - [وَبَيْنَسِ اسْكِنَ بَيْنَ فَتَحَيْنِ (هَ) ادِقَا

بِحُلْفٍ وَخَفُفَ يُمَسِكُونَ (هَ) فَا وَلَا]

ألني همزة اسكن على تنوين بئيس ، فافتتح وحذفت الهمزة ، أى أسكن الياء بين فتح الباء وفتح الهمزة ، ولو قال : وبيس : الياء بين فتحتين ، كأن الأولى ، إنلا يقرأ بهمزة ساكنة بين الباء والياء ، على وزن فاعيل وكان يستفاد سكون الياء من لفظه بالحرف ، أى : قرأه أبو بكر على وزن فاعيل ، وهو صفة أيضا كضيغم ، والوجه الآخر لاني بكر مثل الجماعة ، فهم ذلك من قوله : غير هذين ، وأمسك ومسك : لغتان وصفان بالفتوين ، أى قويا ، وولاء : متابعة ، وهو تمييز من معناه ، أى قويا متابعته ، أو حال بعد حال ، أى ذا متابعة ، ويجوز أن يكون صفا بلا تنوين فعلا ماضيا ، وفي ولا : الوجهان ، ويجوز أن يكون صفا : بلا تنوين مضافا إلى : ولا ، أى قوى متابعته ، ويجوز أن يكون مقصورا من الممدود ، والله أعلم .

٧٠٦ - [وَيَقْصُرُ دُرِّيَّاتٍ مَعَ فَتَحِ تَائِدِ

وَفِي الطَّوْرِ فِي الثَّانِي (ظَا) وَيَرْتَحِمَلَا]

يريد (وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ دُرِّيَّاتِهِمْ^(١)) .

قصره الكوفيون وابن كثير ، أى حذفوا ألفه فصار مفردا بعد أن كان جمعا ، فلزم فتح الياء لأنه مفعول به وإنما كانت مكسورة في قراءة الباقيين بالجمع ، لأن الكسر هو علامة النصب في جمع المؤنث السالم وقال : فتح تائه ولم يقل نصب ، لما سبق تقريره في رسالته في سورة المائدة ، والثاني في الطور هو :
(أَخْلَقْنَا بِهِمْ دُرِّيَّاتِهِمْ) .

الخلاف في الموضعين واحد ، وكلتا القراءتين ظاهرة ثم قال :

٧٠٧ - [وَيَا سَيْنَ (دُ) مَ (غُ) ضَنَا وَيُكْسَرُ رَفْعُ أَوْ

وَلِ الطَّوْرِ لِلْبَصْرِى وَبِالْدُ (كَ) مَ (حَ) لَا]

زاد معهم أبو عمرو في إفراد الذى في يس ، وهو :

(أَنَا حَمَلْنَا دُرِّيَّتَهُمْ^(٢)) .

ومعنى : دم غصنا ، أى مشبها غصنا في الانتفاع بظله وثمره ، وكفى بذلك عن تعليم العلم ، وأول الظور هو :

(وَأَتَّبَعْتَهُمْ دُرِّيَّتَهُمْ^(٣)) .

قصره أيضا ابن كثير والكوفيون ، كما فعلوا بالثاني ، لكن تاء الأول مرفوعة ، لأنه فاعل ، وأبو عمرو

وابن عامر : جمعاهما ، وهو معنى قوله : وبالمذكر حلا ، فتاء الثانى مكسورة لهما ، لأنه مفعول ، وتاء الأول مضمومة لابن عامر ، لأنه فاعل ، ومكسورة لأبى عمرو ، لأنه مفعول ، لأنه يقرأ :
(وَأَتَمَعْنَاهُمْ ذُرِّيَّاتِهِمْ) .

مع ما يأتى فى سورة :

فإن قلت : لم قال : وبكسر ، ولم يقل : وينخفض ، وهى حركة إعراب ؟
قلت : لأنه نصب علامته الكسرة .

فإن قلت : هلا قال : وينصب ؟

قلت : لما كان المألوف من علامة النصب إنما هو الفتحة خافت على من لا يعرف النحو أن يفتح التاء فى جمع المؤنث السالم ، فعدل إلى التعبير بعلامة النصب هنا ، وهى الكسرة لهذا المعنى ، وهو حسن :

٧٠٨ - [يَقُولُوا مِمَّا غَيْبٌ (ح) مِيدٌ وَحَيْثُ يَلُاْ

حِدُونٌ يَفْتَحُ الضَّمُّ وَالْكَسْرُ (ة) هـ -]

يريد (شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا^(١)) .

- وبعده - أو يقولوا - الغيب . حميد لأنه قبله ما يرجع إليه ، والخطاب على الالتفات ، ولحد وألحد لغتان وهو فى ثلاث سور ، هنا :

(وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ^(٢)) .

وفى النحل :

لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ^(٣) .

وفى فصلت :

(إِنْ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا^(٤)) .

ثم ذكر أن الكسائى وافق حمزة فى حرف النحل ، فقال :

٧٠٩ - [وَفِي النَّحْلِ وَالْآهُ الْكِسَائِي وَجَزَمُهُمْ

يَذَرُهُمْ (ش) نأ وَالْيَاءُ (ع) ضن تَهْدَلَاْ]

والاه : أى تابع حمزة ، والجزم والرفع فى :

(يَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ^(٥)) .

(٣) سورة النحل ، آية : ١٠٣

(٢) سورة الأعراف ، آية : ١٨٠

(١) سورة الأعراف ، آية : ١٧٣

(٥) سورة الأعراف ، آية : ١٨٦

(٤) سورة فصلت ، آية : ٤٠

تقدم مثله في البقرة :

(وَيُكْفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ^(١)).

والياء لله ، والنون للعظمة ، ويقال : تهذل الغصن ، أى استرخى لكثرة ثمرته ، فقراءة حمزة والكسائى بالياء والجزم ، وقراءة عاصم وأبى عمرو بالياء ، والرفع : والباقون بالنون والرفع :

٧١٠ - [وَحَرَّكَ وَضُمَّ الْكَسْرَ وَامْدُدْهُ هَامِزًا

وَلَا نُونَ شِرْكًَا (ء) نَ (شَ) ذَا (نَفَرٍ) مَلَا]

شركا مفعول ، وحرك ولا نون : يعنى لاتنوين فيه ، وضم الكسر يعنى فى الشين ، والتحريك عبارة عن فتح الراء ، فيصير شركاء : جمع شريك ، على وزن كرماء ، وشركا على تقدير ذا شرك ، ويجوز أن يكون سمي الشريك شركاء على المبالغة ، وقوله عن شذا متعلق بمحذوف ، أى أخذنا ذلك ، والشذا يجوز أن يكون بمعنى بقية النفس ، أى : خذه عن بقية نفر ملا ، أى ثقة ، ويجوز أن يكون عبارة عن الطيب ، وكنى به عن العلم أى أخذنا ذلك عن علم نفر هذه صفتهم ، وعبر عن العلم بالشذا ؛ لأن العلم طيب العلماء ، والله أعلم :

٧١١ - [وَلَا يَتَّبِعُكُمْ خَفٍّ مَعَ فَتَحٍ بِأَنَّهُ

وَيَتَّبِعُهُمْ فِي الظَّلَّةِ (آ) حَتَلٌ وَاعْتَلَا]

يريد (وَأِنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَى لَا يَتَّبِعُكُمْ^(٢)).

التخفيف من تبع ، مثل علم ، والتشديد من اتبع مثل اتسق ، والظلة هى : سورة الشعراء : فى آخرها (وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمْ).

التخفيف فى الموضعين لنافع وحده ، وكذلك ويتبعهم فى الظلة ، وقوله احتل : أى حمل ذلك فى هاتين الكلمتين ، وهو تخفيف التاء بإسكانها وفتح الباء ، واعتلا : ارتفع ، والله أعلم .

٧١٢ - [وَقُلْ طَائِفٌ طَيْفٌ (ر) ضَى (حَقُّ)هُ وَيَا

يَمْدُونَ فَأَضْمُكُمْ وَاسْكُرِ الضَّمَّ (أ) عَدَلًا]

قل هنا بمعنى : اقرأ ، أى اقرأ هذه الكلمة التى هى طائف اقرأها طيف للكسائى وأبى عمرو وابن كثير ، يريد قوله تعالى :

(إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ^(٣)).

قال أبو عبيدة - طيف من الشيطان - أى يلم به لما قالوا أبو زيد : طاف الخيال يطيف طيفا - وطاف الرجل يطوف طوفا إذا أقبل وأدبر ، فن قرأ - طايض - كان اسم فاعل من أحد هذين ، ومن قرأ - طيف -

فهو مصدر أو تخفيف طيف كبيت ، ويكون طيف بمعنى : طايف ، يحتمل الوجهين ، وقال أبو علي : الطيف مصدر ، فكان المعنى : إذا مسهم وخطر لهم خطرة من الشيطان تذكروا ، قال : ويكون طايف بمعناه ، مثل العاقبة والعافية ، ويجوز ذلك مما جاء المصدر فيه على فاعل وفاعلة ، والطيف أكثر ، لأن المصدر على هذا الوزن أكثر منه على وزن فاعل ، فالطيف كالخطرة ، والطائف كالخاطر ، وقوله رضى حقه ، أى حقه رضى ، أى مرضى ، وأما :

(وَإِخْوَانُهُمْ يُمُدُّونَهُمْ فِي الْفَيِّ^(١)) .

فقراءة الجماعة من مدّ ، مثل شدّ ، لأنه هو المستعمل في المكروه ، نحو .

(وَيُمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ^(٢) - وَيُمُدُّ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ مَدًّا^(٣)) .

وقراءة نافع وحده من أمد ، مثل أعد ، وهو أكثر ما يستعمل في المحبوب ، نحو :

(وَأَمْدَدْنَاكُمْ بِقَاكِهَةٍ^(٤) - أَمْدَدُونِي بِمَالٍ^(٥) - وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَيْنَ^(٦) - إِنِّي مُدِّدْكُمْ

بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ^(٧) - أَيْحَسِبُونَ أَنَّمَا مُدِّدُهُمْ بِدَمْنٍ مَالٍ وَبَيْنَ^(٨)) .

قال أبو علي : فوجهه ههنا أنه بمنزلة قوله تعالى :

(فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ^(٩) - وَقوله - فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى^(١٠)) .

وقيل مدّ وأمد لغتان ، يقال مدّ النهر وأمدّه بحر آخر ، وأمددت الجيش بمدّ : إذا أعنتهم ، ومددتهم صرت لهم مددا ، وقال : سبيل أبيّ مدّه أنى ، وأعدلا حال : أى عادلا في بيان وجه ذلك :

٧١٣ - [وَرَبِّي مَعِيَ بَعْدِي وَإِنِّي كِلَاهُمَا عَذَابِي آيَاتِي مُضَافَاتُهَا الْفَلَآ]

فيها سبع ياءات إضافة :

(رَبِّي الْفَوَاحِشُ^(١١)) .

أسكنها حمزة وحده :

(مَعِيَ بَنِي إِسْرَائِيلَ) .

فتحها حفص وحده :

(مِنْ بَعْدِي أَعْجَلْتُمْ^(١٢)) .

(٣) سورة مريم ، آية : ٧٩

(٢) سورة البقرة ، آية : ١٥

(١) سورة الأعراف ، آية : ٢٠٢

(٦) سورة نوح ، آية : ١٢

(٥) سورة النمل ، آية : ٣٦

(٤) سورة الطور ، آية : ٢٢

(٨) سورة المؤمنون ، آية : ٥٥

(٧) سورة الأنفال ، آية : ٩

(١٠) سورة الليل ، آية : ١٠

(٩) سورة آل عمران ، آية : ٢١

(١٢) سورة الأعراف ، آية : ٣٣

(١١) سورة الأعراف ، آية : ٣٣

فتحها الحرميان وأبو عمرو :

(إِنِّ أَخَافُ عَلَيْكُمْ^(١)) .

في قصة نوح ، كذلك فتحها أبو عمرو والحرميان :

(إِنِّي أَصْطَفَيْتُكَ^(٢)) .

فتحها أبو عمرو وابن كثير ، فهذا معنى قوله : كلاهما ، أى «إني وإني» كلاهما ، أى جاء لفظ «إني» في موضعين وهذا كما سبق في معنى قوله : معا .

(قَالَ عَذَايَ أُصِيبُ^(٣)) .

فتحها نافع وحده :

(سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ^(٤)) .

أسكنها ابن عامر وحمة ، ويقع في بعض النسخ - عذابى - وآياتى - بإسكان ياء - عذابى - وإثبات واو العطف فى - وآياتى - وفى بعضها بفتح الباء وحذف الواو ، وفيها زائدة واحدة فى آخرها :

(ثُمَّ كِيدُونَ فَلَا^(٥)) .

أثبتها أبو عمرو فى الوصل ، وعن هشام خلافت فى الوصل والوقف ، وقلت فى ذلك :

مضافاتها سبع وفيها زيادة تحلت أخيراً ثم كيدون مع فلا

أى هى (كِيدُونَ فَلَا تَنْظُرُونَ^(٦)) .

(٢) سورة الأعراف ، آية : ٥٩

(٤) سورة الأعراف ، آية : ١٤٦

(٦) سورة النازعات ، آية : ٧ .

(١) سورة الأعراف ، آية : ١٥٠

(٣) سورة الأعراف ، آية ١٤٤

(٥) سورة الأعراف ، آية : ١٩٥

سورة الأنفال

٧١٤ - [وَفِي مُرْدِفَيْنِ الدَّالَ يَفْتَحُ نَافِعٌ وَعَنْ قُنْبُلٍ يُرْوَى وَلَيْسَ مُعَوَّلًا]

أى : وليس معولا عليه ، قال صاحب التيسير : قرأ نافع - مردفين - بفتح الدال ، وكذلك حكى لى محمد ابن أحمد عن ابن مجاهد أنه قرأ على قنبل ، قال : وهو واهم .

قلت : والقائل بأنه وهم ، هو ابن مجاهد ، فإنه قال فى كتاب السبعة [له] من رواية ابن بدهن : قرأت على قنبل مردفين بفتح الدال ، مثل نافع ، وهو وهم : حدثنى الجمال أحد ابن يزيد عن القواس عن أصحابه مردفين بكسر الدال .

قلت : والقواس هو شيخ قنبل ، وكان قنبل سنة قرأ عليه ابن مجاهد قد اختلط على ما بيناه عند اسمه فى الخطبة فى الشرح الكبير ، واختار أبو عبيد قراءة الفتح ، قال : وتأويله : أن الله تعالى أردف المسلمين بهم ، قال : وكان مجاهد يفسرها بمدين ، وهو تحقيق هذا المعنى ، قال : وفسرها أبو عمرو [على قراءة الكسر] أردف بعضهم بعضا ، قال أبو عبيدة : فالإرداف : أن يحمل الرجل صاحبه خلفه ، ولم يسمع هذا فى نعت الملائكة يوم بدر ، فإن تأول بعضهم مردفين ، بمعنى رادفين : لم أحبه أيضا ، لأن القرآن لم ينزل بهذه اللغة ، ألا تسمع قوله تعالى :

(تَتَّبِعُهُمَا الرَّادِفَةُ ^(١)) .

ولم يقل المردفة ، وكذلك قوله تعالى :

(رَدِفَ لَكُمْ ^(٢)) .

يقول : أردف لكم ، وقال الفراء : مردفين : متابعين ، يردف بعضهم بعضا ، ومردفين فعل بهم : قال الزجاج : يقال : أردفت الرجل إذا جئت بعده ، فعنى مردفين : يأتون فرقة بعد فرقة قال أبو على : من قال مردفين احتمل وجهين : أحدهما : أن يكونوا مردفين مثلهم ، تقول أردفت زيدا ، فيكون المفعول محذوفا فى الآية ، والآخر أن يكونوا جاءوا بعدهم : قال أبو الحسن : تقول العرب بنو فلان مردفوننا ، أى يحيثون بعدنا . قال أبو عبيدة : مردفين جاءوا بعد ، وردفنى وأردفتى واحد ، فردفين : صفة للألف ، اللذين هم الملائكة ، ومردفين على أردفوا الناس ، أى أنزلوا بعدهم ، فيجوز على هذا أن يكون حالا من الضمير المنصوب فى مدمكم ، مردفين بألف من الملائكة ، والله أعلم .

٧١٥ - [وَيُغِيثِي (سَمًا) خِفًّا وَفِي ضَمٍّ افْتَحُوا]

وَفِي السَّكْمَرِ (حَقًّا) وَالنَّهْمُ اسْرَفُوا وَلَا]

(٢) سورة النمل ، آية : ٧٢

(١) سورة النازعات ، آية : ٧

خفا : تمييز ، أو حال أى ارتفع تخفيفه ، أو ارتفع خفيفا أى ذا خف يعنى تخفيف الشين مع سكون الغين ، والباقون بفتح الغين وتشديد الشين ، وهما لغتان سبق ذكرهما فى الأعراف ، وزاد ابن كثير وأبو عمرو على تخفيف الشين : فتحها وفتح الياء الأولى ، وانقلبت الياء الأخيرة ألفا لانفتاح ما قبلها ، فقرأوا مما يغشاكم مضارع غشى ، كعمى يعمى ، فهذا معنى قوله : وفى ضمه افتحوا ، يعنى ضم الباء وفى الكسر يعنى كسر الشين فتحوا أيضا فتحا حقا ، والتقدير حق ذلك حقا ، ولزم من قراءتهما يغشى أن يرتفع النعاس على الفاعلية وأن ينتصب فى قراءة غيرهما على المفعولية ، ليتعدى الفعل إليه بالزيادة على غشى همزة أو تضعيفا ، فهذا معنى قوله : والنعاس ارفعوا ، أى لمدلول حقا ، ولا بالكسر ، أى : ذوى ولاء ، أى متابعة .

٧١٦ - [وَتَخْفِيفُهُمْ فِي الْأَوَّلِينَ هُنَا وَلَـ

كِنَّ اللَّهَ وَارْفَعُ هَاءَهُ (شَاعَ) (كُ) فَلَا]

يعنى الأولين (وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ ^(١)) - وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى ^(٢) - احتراز من - وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ ^(٣) - وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلَفَ بَيْنَهُمْ ^(٤)) .

فلهما مشددان بلا خلاف ، وموضع قوله - ولكن الله - نصب على أنه مفعول ، وتخفيفهم أى : وتخفيفهم - ولكن الله - فى الموضعين الأولين أى : تخفيف هذا اللفظ ، ولهذا قال : وارف هاءه ، أى : الهاء من اللفظ المذكور ، وهى التى فى اسم الله تعالى ، وفى الأولين ، هو : خبر المبتدأ ، ويجوز أن يكون من جملة ما يتعلق بالمبتدأ ، والخبر شاع ، وقوله : وارف هاءه : وقع معترضا ، لأنه من تنمة القراءة ، فليس بأجنى ، وقد سبق تحليل القراءتين فى :

(وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا ^(٥)) .

وكفلا : جمع كافل ، ونصبه على التمييز :

٧١٧ - [وَمُوْهِنُ بِالتَّخْفِيفِ (دَ) اَعَ وَفِيهِ كَمْ

يُنَوِّنُ لِحَفْصٍ كَيْدَ بِالْحَفْصِ عَوَّلَا]

يريد (مُوْهِنُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ ^(٦)) .

وهنت الشئ* وأوهنته واحد ، أى جعلته واهنا ضعيفا ، وتنوين موهن ونصب كيد هو الأصل ، لأنه اسم فاعل نصب مفعوله ، وإضافة حفص لإضافة تخفيف ، نحو - بالغ الكعبة - فى قراءة الجميع ، وبالغ أمره - فى قراءة حفص أيضا ، كما سيأتى ، ومعنى : ذاع ، انتشر وقوله : لم ينوّن ، أى لم يقع فيه تنوين لحفص ، فالفعل مسند إلى الجار والمجرور ، ولا ضمير فيه يرجع إلى موهن ، أغنى عن ذلك قوله : وفيه ، وكيد مبتدأ وخبره عول عليه :

(٤) سورة الأنفال ، آية : ٦٣

(٣) سورة الأنفال : آية ٤٣

(١ و٢) سورة الأنفال ، آية : ١٧

(٦) سورة الأنفال ، آية : ١٨ .

(٥) سورة البقرة ، آية : ١٠٢

٧١٨ - [وَبَعْدُ وَإِنَّ الْفَتْحُ (عَمَّاءُ) لَا وَفِيهِ
بِمَا الْعُدُوَّةُ اكْسِرُ (حَقَّ) الضَّمُّ وَأَعْنِدِلَا]

يعنى : وبعد موهن :

(وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ^(١)).

الفتح فيه عم علاه ، أو عم ذا علا ، وهو على إضمار حرف الجر ، أى ولأن الله مع المؤمنين ، امتنع هنا فتشكم ، وقرأ الباقون بكسر وأن على الاستثناء ، والعدوة بكسر العين وضمها : لغتان ، وهم جانب الوادى وقيل المكان المرتفع ، وقوله : فيها لأنها فى موضعين :

(إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدُوَّةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدُوَّةِ الْقُصْوَى^(٢)).

وهى مخصوصة فى العلم حكاية لما فى القرآن ، ولما موضعها رفع بالابتداء ، وتقدير الكلام : والعدوة اكسر الضم فى موضعها ، ويجوز أن يكون العدوة بدلا من الضمير فى فيها ، أو فى عطف بيان ، أى اكسر الضم فيها ، ثم بين ما أضمره فقال : العدوة كقولك : رأيت زيدا أو مررت به زيدا .

فإن قلت : كيف بدل مفرداً من ضمير ثنية ، وأنت لاتقول رأيتهما زيدا ، بل يجب أن تقول زيدا وعمراً أو الزيدين ، أو نحو ذلك ؟ قلت : لما كان المضمر فى هذا النظم لفظاً متحداً ، لم يحتاج إلى تثنية اللفظ المنفى ، بل اللفظ المفرد كاف فى البيان ، كالتمييز فى عشرون رجلاً ، لما كان الغرض بيان حقيقة المعدود المتحد الجنس كنى فى بيانه لفظ مفرد ، فكذا هذا ، ولما كان المضمر فى قولك : رأيتهما ومررت بهما يحتمل الاختلاف لزم البيان بلفظ التثنية ، أو ما يقوم مقامه ، والكلام فى حقا كما سبق ، إما نعت مصدر محذوف ، أى اكسر الضم كسراً حقا ، وهو مصدر مؤكد ، أى حق ذلك حقا ، والألف فى «واعدلا» بدل عن نون التأكيد الخفيفة ، أراد : واعدلن . قال الشيخ : لأن أبا عبيد زعم أن الضم أعرب اللغتين وأكثرهما ، وقد ذكر العزيدى أن الكسر لغة أهل الحجاز ، وأنكر أبو عمرو الضم ، فاعدل أنت ، ويقال : العدوة بالفتح أيضا ، والله أعلم .

٧١٩ - [وَمَنْ حَيَّيْ اكْسِرْ مُظْهَرًا (إِ) ذ (صَ) فَا (هَ) دَى

وَإِذْ يَتَوَفَّى أَنْثَوُهُ (أَ) هُ (مُ) ——— لَا]

يريد (وَيَحْيِي مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ^(٣)).

أصل هذا المدغم حى بيامين ، على وزن غمى ، فأدغم ، أراد اكسر الياء الأولى مظهرًا لما كان أدغم فى قراءة الغير ، والباقيين افتح مدغما وهما لغتان : نحو عبي وعبي ، وهدى : تمييز أو حال ، أى صفا هدها وصفا ذا هدى ، كما سبق فى عم علا وغيره ، والتأنيث والتذكير فى :

(يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ^(٤)).

(٢) سورة الأنفال ، آية : ٤٢

(٤) سورة الأنفال ، آية : ٥٠

(١) سورة الأنفال ، آية : ١٩

(٣) سورة الأنفال ، آية : ٤٢

سبق نظيرها في - تأنيهم الملائكة - في آخر الأنعام ، و للفظ الفاصل هنا بين الفعل والفاعل أكثر منه ثم ،
فلهذا كان الأكثر هنا على التذكير ، و ثم على التأنيث «والملا» بضم الميم جمع ملاءة ، وهى الملحفة كنى بذلك عن
الحجج ، وقد سبق أيضا تفسيره :

٧٢٠ - [وَبِالْغَيْبِ فِيهَا تَحْسِبَنَّ (ك) مَا (ف) شَأ
(ع) مِمَّا وَقُلْ فِي النُّورِ (فَأ) شَيْءٍ (ك) حَلًّا]
يريد (وَلَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا^(١)) .

قراءة الخطاب ظاهرة : الذين كفروا سبقوا : مفعول بلا تحسبن ، والخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم ،
وأما القراءة بالغيب ، فعلى تقدير : ولا يحسبن الرسول أو حاسب ، فبقى الذين كفروا سبقوا : مفعولين كما
ذكرنا ، وقيل الذين كفروا فاعل يحسبن ، وسبقوا : المفعول الثانى ، والأول محذوف تقديره : لإياهم سبقوا ،
كذا قدره أبو على ، وهو معنى تقدير أبى عبيد وغيره حين قالوا لا تحسبنهم سبقوا ، وقيل سسد سبقوا مسد
المفعولين ، على تقدير أنهم سبقوا ، أو أن سبقوا أو بأذن : قدره أبو على أيضا ثم حذف أن واسمها اختصارا
للعلم بمكانها ، ومعنى سبقوا : فاتوا ، كما قال سبحانه في موضع آخر :

(أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ يَمْعَمُونَ السَّيِّئَاتِ أَنْ يَسْبِقُونَا) .

والذى في النور :

(لَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ^(٢)) .

يتوجه فيه جميع الوجوه المذكورة ، إلا الأخير منها ، وهو تقدير : أنهم سبقوا لأن لفظ معجزين : منصوب ،
نعم يقوم مقامه وجه آخر لا يتأتى هناك ، وهو أن يكون معجزين : مفعولا أولا ، وفي الأرض : مفعولا ثانيا ،
أى : لا تحسبن أن في الأرض من يعجز الله ، وقوله عمما : حال من الضمير في فشا ، ومعناه : اشتهر في حال
عمومه ، يشير إلى أنه مقدر بقولنا : لا يحسبن أحد ، وكحلا بالتشديد ، مبالغة في كحل عينه ، استعاره هنا على
أنه شفا ، أو بصر ، ونور ، وهدى ، ونحو ذلك ، والله أعلم .

٧٢١ - [وَلَهُمْ افْتَحَ (ك) فَيَا وَاكْثِرُوا لِسَةً
بِمَا لَلْسَلَّمَ وَاكْثِرْ فِي الْقِتَالِ (ف) طَبْ (ص) لَا]

يريد (لَهُمْ لَا يُعْجِزُونَ^(٣)) .

كسره على الاستئناف ، والفتح على تقدير : لأنهم ، وقيل : هو مفعول : لا يحسبن ، على تقدير أن لازائدة
لأن ابن عامر الذى فتح أنهم ، بقرأ لا يحسبن ، بالغيب ؛ وتكون زيادة لا هنا كما سبق في الأنعام :

(٢) سورة النور ، آية : ٥٧

(١) سورة الأنفال ، آية : ٥٩

(٣) سورة الأنفال ، آية : ٥٢

(أَنْهَآ إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ^(١)).

بكسر السين وفتحها لغتان ، واللام ساكنة فيهما ، ويقال أيضاً : بفتح السين واللام ، ومعنى الجميع : المسألة ، والمصالحة ، يريد - وإن جنحوا للسلم - ولهذا قال : فاجنح لها ، لما كان السلم بمعنى المسألة ، والذي في سورة القتال :

(فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ^(٢)).

ومعنى قوله : فطب صلا أى : ذكاء ، لأنه قد سبق أن صلاء النار هو استعارها ، ويعبر به عن الذكاء ، كما يقال : هو يتوقد ذكاء ، ويجوز أن تكون : إشارة إلى نار القرى التى يتهدى بها الأضياف ، والتى تصلح طعامهم ، أى : طب ناراً ، على معنى : طب قرى لأضيافك ، أى طب علماً لمن قصدك مستفيداً ، فصلاً : تمييز ، والله أعلم .

٧٢٢ - [وَفَإِنِ يَكُنْ (غ) ضَنْ وَتَالَيْتُمْ سَا بَوَى

وَضَعُفًا يَفْتَحِ الضَّمَّ (ف) اِشْبِيهِ (ذ) فَلَا]

يريد (وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَفْلِكُوا^(٣)) .

هذه هى الثانية تذكير يكن وتأتيها ، لأن الفعل مسند إلى مائة ، وتأتيها غير حقيقي ، وقد وقع الفصل بين الفعل وبينها ، فحسن التذكير ، وأ التأنيث فهو الأصل نظراً إلى لفظ علامة التأنيث فى مائة ، والثالث قوله تعالى - بعد ذلك :

(فَإِنْ تَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ^(٤)) .

الكلام فيه كما سبق فى الثانية . لكن أبو عمرو فرق بينهما فى قراءته ، فأنت الثالث كما وصف المائة بقوله صابرة ، فتأكد التأنيث فى الموصوف بتأنيث الصفة ، فقوى مقتضى مشاكلة التأنيث فى يكن ، وإنما قال : ثانى وثالث ، لأن قبلهما أول لاختلاف فى تذكيره ، وهو :

(إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ^(٥)) .

وبعدهما رابع لاختلاف فى تذكيره أيضاً وهو :

(وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ) .

ودلنا على أن مراده التذكير فى الثانى والثالث : لإطلاقه وعدم تقييده ، وأما :

(٢) سورة محمد - صلى الله عليه وسلم - آية : ٣٥

(٤) سورة الأنفال ، آية : ٦٦

(١) سورة الأنعام ، آية : ١٠٩

(٣) سورة الأنفال ، آية : ٦٥

(٥) سورة الأنفال ، آية : ٦٥

(وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا) (١).

ففتح الضاد وضمها فيه لغتان ، ومعنى نفلا : أى أعطى نفلا ، وهي الغنيمة ، والله أعلم .

٧٢٣ - [وَفِي الرُّومِ (ص) ف (ع) نْ خُلِفَ (و) صْلِي وَأَنْتَ إِنْ

يَكُونَ مَعَ الْأُسْرَى الْأَسَارَى حُلَا (ح) -لَا]

يريد قوله تعالى :

(اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا) (٢).

الخلاف في الثلاثة كالتي في الأنفال ، سير أن حفصا اختار الضم في ثلاثة : الروم لما نذكر ، فصار له وجهان ، فلذا ذكر عنه خلافا دون أبي بكر وحمة ، قال صاحب التيسير في سورة الروم : أبو بكر وحمة من ضعف في الثلاثة بفتح الضاد ، وكذلك روى حفص عن عاصم فيهن ، غير أنه ترك ذلك واختار الضم اتباعا منه لرواية حدثه بها الفضل بن مرزوق ، عن عطية العوفي عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم أقرأه ذلك بالضم ورد عليه الفتح وأباه . قال : . وعطية يضعف ، وما رواه حفص عن عاصم عن أنتمه : أصح ، وبالوجهين أخذ في روايته لأتابع عاصما على قراءته ، وأوافق حفصا على اختياره :

قلت : وهذا معنى قول ابن مجاهد : عاصم وحمة من ضعف بفتح الضاد ، ثم قال حفص عن نفسه : بضم الضاد ، فقوله عن نفسه ، يعنى : اختيارا منه ، لانفلا من عاصم ، وفي كتاب مكي : قال حفص : ماخالفت عاصما في شيء مما قرأت به عليه إلا ضم هذه الثلاثة الأحرف . قال أبو عبيد : وبالضم يقرأ اتباعا للغة النبي صلى الله عليه وسلم ، سمعت الكسائي يحدث عن الفضل بن مرزوق عن عطية العوفي : قال : قرأت على ابن عمر - الله الذي خلقكم من ضعف بالفتح - فقا - إني قرأتها على رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قرأت - فقال لي من ضعف . قال أبو عبيد : يعنى بالضم ، قوله : وأنت أن يكون أراد قوله تعالى :

(أَنْ يَكُونَ لَهُ أَمْرٌ) (٣)

فألقى حركة أن على ثاء أنت ، وقد سبق أن تأنيث الجمع غير حقيقى ، فيجوز تذكير الفعل المسند إليه ، ثم قال : مع الأسرى : الأسارى يعنى :

(قُلْ لِّمَنِ فِي أَيْدِيكُمْ مِنَ الْأُسْرَى) (٤) .

يقرؤه أبو عمرو - الأسارى - وكلاهما جمع أسير ، ولا خلاف في الأولى - أن يكون له أسرى - وهو غير ملبس ، لأنه ذكرها معرفة باللام ، وتلك هى الثانية ، واتفق للناظم هنا اتفاق حسن ، وهو تكرير الرمز في حلاخلا بعد تكرار كلمتى القراءة ، وهما : تكون ، والأسارى ، فأنت أبو عمرو تكون ، وقرأ الأسارى ، ولم يرمز لقراءة تكون ، فجاء تكرير الرمز بعد الأسارى مناسبا حسنا ، وإن كان اولم يكرره لجاز ، كما جمع في

(٢) سورة الروم ، آية : ٦٧ .

(٤) سورة الانفال ، آية : ٧٠ .

(١) سورة الأنفال ، آية : ٥٤ .

(٣) سورة الانفال ، آية : ٦٧ .

البقرة مستلثين لابن عامر في قوله - عليم وقالوا - وقال في آخر البيت كفلا ، وكما جمع لحمزة ثلاث مسائل في آل عمران في قوله - سنكتب ، وقال في آخر البيت : فتكمل ، وتارة يكرر الرمز من غير تكرار الحرف المختلف فيه ، نحو : اعتاد أفضلا ، نعى علا علا ، وإنما انفق له مناسبة التكرار هنا ، وقوله : مع الأسرى ، أى مع قراءة موضع الأسرى : الأسارى ، ومن الممكن أن يقدر مع قراءة الأسرى موضع الأسارى ، فيفيد ضد المقصود ، ولكنه هنا لفظ بقراءتين من غير قيد ، فالرمز للثانية منهما ، كقوله : سكارى معا سكرى : وعالم قل علام شاع ، ولو كان قال : وفي الأسرى الأسارى ، لكان أظهر ، ولكنه قصد مزج الموضعين من غير تخلل واو فاصلة بينهما ، ولو قال : بالواو لكان له أسوة بقوله و - كن فيكون - وحلا : في موضع نصب على الحال من فاعل أنت ، أى أنت تكون مع قراءتك الأسارى ذا حلا ، وحلا صفة حلا ، وقال الشيخ رحمه الله معنى أن يكون مع الأسرى ، أى أنه مصاحباً له ، والأسارى مبتدأ وحلا حلا خبره .

قلت : هذا مشكل ، فإن تكون في القراءة مصاحبة للأسارى ، لالأسرى إن أراد أن يجمع قراءتي أبي عمرو وإن أراد بالمصاحبة المذكور في التلاوة بعد ، يكون فذلك أسرى لأسارى كما سبق بيانه ، ثم لو كان بعد يكون لفظ الأسرى لبقيت قراءة الجماعة في موضع الخلاف ، لادليل عليها ، فإن ذلك لا يفهم من لفظ الأسارى ، والله أعلم :

٧٢٤ - [وَلَا يَتَّبِعُهُمُ الْكَلْبُ (و) ز] وَيَكْفِيهِ
(ش) فَا وَمَعَا إِنِّي بَيَّاءُ بَيْنَ أَقْبَلًا

يريد (مَا لَكُمْ مِنْ وَلَا يَتَّبِعُهُمُ مِنْ شَيْءٍ^(١)) .
وفي الكهف :

(هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ^(٢)) .

قال أبو عبيد : يقال مولى بين الولاية من ولايتهم ، إذا فتحت ، فإذا كسرت فهو من وليت الشيء . قال الزجاج : الولاية من النصرة والنسب بفتح ، والتي بمنزلة الإمارة مكسورة . قال : وقد يجوز كسرهما ، لأن في تولى بعض القوم بعضاً جنساً من الصناعة والعمل ، وكلما كان من جنس الصناعة مكسور ، مثل القصارة والخطاطة . قال أبو علي . قال أبو الحسن : ما لكم من ولايتهم من شيء ، هذا من الولاية ، فهو مفتوح ، وأما في السلطان : فالولاية مكسورة ، وكسر الواو في الأخرى لغة ، وليست بذلك . قال أبو عبيد : والذي عندنا في هذا الأخذ بفتح الواو في الحرفين جميعاً ، يعنى في الأنفال والكهف . قال : لأن معناها من الموالاتة في الدين وأما الولاية فإنما هي من السلطان والإمارة ، ولا أحبها في هذا الموضع ، وقال الفراء :

(مَا لَكُمْ مِنْ وَلَا يَتَّبِعُهُمُ مِنْ شَيْءٍ^(٣)) .

يريد من مواويتهم من شيء وكسر الواو في - من ولايتهم - أعجب إلى من فتحها ، لأنها إنما تفتح إذا

كانت نصرة أكثر ذلك ؛ وكان الكسائي يذهب إلى النصرة بفتحها ، ولا أظنه علم التفسير ، ويختارون في وليته ولاية الكسر ، وقد سمعناها نالفتح والكسر في معنيهما جميعا ، والهاء في قوله : وبكهفه ، للقرآن للعلم به ، وإني : بياءين ، أي في موضعين وهما :

(إني أرى ما لا ترون - إني أخاف الله^(١)) .

فتحها الحرميان وأبو عمرو . وقوله : معا ، تأكيد ، وكذا أقبلا ، والألف في آخره ضمير الباءين ، أي : إني ملتبس بباءين أقبلا معا ، وإن كان أقبل : خبر إني ، والتقدير إني أقبل بباءين معا ، فالألف للإطلاق :

سورة التوبة

٧٢٥ - [وَيُكْسِرُ لَا أَيْمَانَ عِنْدَ ابْنِ عَامِرٍ
وَوَحَّدَ (حَقًّا) مَسْجِدَ اللَّهِ الْأَوَّلَ]
أراد (إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ^(١)).

الفتح جمع يمين ، والكسر بمعنى الإسلام ، أو بمعنى الأمان ، أى لا تؤمنهم من القتل ، وتقدير البيت : ويكسر عند ابن عامر - لا إيمان - ولا ينبغي من جهة الأدب أن يقرأ إلا بفتح الهمزة وإن كان كسرهما جائزاً في التلاوة وذلك لقبخ ما يوهمه تعلق - عند - بأيمان - وموضع لا إيمان - رفع : أى يكسر همز هذا اللفظ ، فليته قاله : وهمزة لا إيمان كسر ابن عامر ، وقوله تعالى :

(مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ) .

وحده ابن كثير وأبو عمرو لأن المراد به المسجد الحرام ؛ وليدل على أنه إنما جمع ثانياً باعتبار أن كل مكان منه مسجد ، وأريد به جميع المساجد ، والتوحيد يؤدى معناه ، كما تقدم فى مواضع ، ومن جمع فهذا المعنى ولوافقته الثانى - إنما يعمر مساجد الله - فجمعه متفق عليه .

٧٢٦ - [عَشِيرَاتُكُمْ بِالْجَمْعِ (ص) ذُقْ وَتَوَنُّوا
عَزِيزٌ (ر) ضَى (ن) صَّ وَبِالْكَسْرِ وَكَلًّا]

جمع أبو بكر : عشيرتكم ، كما جمع مكانات ، وعبر عن قراءته ثم بمد النون ، وهنا بالجمع ، لأنه لم يمكنه هنا أن يقول بمد الراء ، ولو قال بالمد لم يحصل الغرض ، لأن فى عشيرتكم مدين : الياء والألف ، فلو قال بالمد موضع بالجمع لظن أنه الياء ، فعدل إلى لفظ الجمع ، وكذا لو كان أطلق لفظ المسد فى مكانات ، لم يدر أى الألفين أراد ، ففقد بقوله : مد النون ، وقد سبق معناه ، ومن نون : عزيز ، فهو عنده اسم عربى ؛ فهو منصرف ، وكسر التنوين لالتقاء الساكنين ، وهو مبتدأ وابن خبره ، ومن لم ينون فهو عنده أعجمى ، فلم يصرفه ، وهذا اختيار الزمخشري * وقيل : بل عربى ، وإنما ابن صفة ، فحذف التنوين لوقوع ابن بين علمين والخبر محذوف ، أى : معبودنا ، أو نبينا ، أو يكون المحذوف هو المبتدأ : أى المعبود أو ، النبي عزيز ، وأنكر عبد القاهر الجرجاني فى كتاب [دلائل الإعجاز] هذا التأويل ، وقرره أحسن تقرير .

وحاصله أن الإنكار ينصرف إلى الخبر ، فيبقى الوصف كأنه مسلم ، كما تقول : قال فلان : زيد بن عمرو قادم ، وإنما يستعمل مثل هذا إذا لم يقدر خبر معين ، ويكون المعنى أنهم بلهجة جون بهذه العبارة كثيراتى محاوراتهم لا يذكرون عزيزاً إلا بهذا الوصف ، وقيل حذف التنوين لالتقاء الساكنين كما قرأ بعضهم :

(أَحَدَ اللَّهِ الصَّمَدِ^(١)) .

يحذف التنوين من أحد ، قال الفراء : سمعت كثيراً من الفصحاء يقرءونها ، ذكر هذين الوجهين أبو علي ، وقال ، لأن عزيراً ونحوه ينصرف : عجمياً كان أو عربياً . قال الزجاج : ولا اختلاف بين النحويين أن إثبات التنوين أجود : وقوله رضى نص أى : مرضى ، نص بمعنى نصه مرضى ، وهو نعت مصدر محذوف ، أى نونوه تنويناً مرضياً النص عليه ، وبالكسر ، وكل ذلك التنوين ، أو يكون حالا من فاعل نونوا ، أى ذوى رضى نص ، أى : راضين بالنص عليه ، والله أعلم :

٧٢٧- [يُضَاهُونَ ضَمَّ الْهَاءِ يَكْسِرُ عَامِمٌ

وَزِدْ هَمْزَةً مَضْمُومَةً عَنْهُ وَأَعْقِلًا]

أى زد همزة بعد الهاء المكسورة ، فيكون مضارع ضاهياً على وزن داراً ، ومعناه شابه ؛ وقرأة الجماعة من داراً على زن راما ، وهما لغتان ، مثل أرجيت وأرجأت قال الزجاج : والأكثر ترك الهمزة والألف فى : واعقل ، بدل من نون التأكيد الخفيفة ، والله أعلم :

٧٢٨- [يُضِلُّ بِضَمِّ الْيَاءِ مَعَ فَتْحِ ضَادِهِ

(صِحَابَ) وَلَمْ يَخْشَوْا هُنَاكَ مُضِلًّا]

أراد (يَضِلُّ بِدِ الْذَيْنَ كَفَرُوا^(٢)) .

قرأه صحاب على إسناد الفعل للمفعول ، وأسند الباقون إلى الفاعل ، وكلاهما ظاهر ، وتمم البيت بقوله : ولم يخشوا ، إلى آخره ، أى : لم يخافوا من عائب لقراءتهم :

٧٢٩- [وَأَنْ تُقْبَلَ التَّذْكِيرُ (ش)َاعَ وَصَالُهُ

وَرَحْمَةُ الْمَرْفُوعُ بِالْخَفْضِ (فَ)بِقَبْلًا]

يريد (أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ^(٣)) .

والتذكير والتأنيث كما سبق فى :

(وَلَا تُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ^(٤)) .

وغیره ؛ وأما :

(وَرَحْمَةُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ^(٥)) .

بالرفع لعطفه على - أذن خير - أى هو أذن خير ، وهو رحمة ، وقرأ حمزة بالخفض عطفاً على خير ،

(٢) سورة التوبة ، آية : ٣٧

(١) سورة الإخلاص ، آية : ٢ و ١

(٤) سورة البقرة ، آية : ٤٨ (٥) سورة التوبة ، آية : ٦١

(٣) سورة التوبة ، آية : ٥٤

والفاء في فاقبلا : زائدة ، وأرادا : قبله بالخفض ، والألف في آخره كالألف في آخر واعتلا .

٧٣٠- [وَيَعْفُ بِنُونٍ دُونَ ضَمٍّ وَقَاوُهُ

يُضَمُّ تُمَذِّبُ تَاءُ بِالنُّونِ وَمُضَلًا]

٧٣١- [وَفِي ذَالِهِ كَسْرٌ وَطَائِفَةٌ بِنَصْ

بِ مَرْفُوعِهِ عَنْ عَاصِمٍ كُلُّهُ أَعْمَلًا]

أراد (إن نَفُ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ تُعَذِّبُ طَائِفَةٌ^(١)) .

قرأ عاصم على بناء الفعلين ، وهما يعف وتعذب والفاعل المتكلم ، فلزم من ذلك النون في أولهما ، وفتحها في يعف مع ضم الفاء وكسر ذال تعذب ، ونصب طائفة بعدها ، وقراءة الجماعة على بناء الفعلين للمفعول الغائب ، فلزم من ذلك أن يكون أول يعف ياء مضمومة ، وفتح الفاء ، وأول تعذب تاء ، لأجل تأنيث طائفة فهي أولى من الياء لعدم الفعل ، ثم فتح اللذان ورفع طائفة بعدها ، لأنها مفعول مالم يسم فاعله ؛ وقوله : تاء ، أي تاءه ، فقصر الممدود :

٧٣٢- [وَحَقٌّ بِضَمِّ السُّوْرِ مَعَ ثَانٍ فَتَحَهَا

وَتَحْرِيكُ وَرَشٍ قُرْبَةً ضَمُّهُ جَلًا]

أراد (عَلَيْهِمْ دَاوْرَةُ السُّوْرِ^(٢)) .

وثاني سورة الفتح ، وهو :

(وَلَقَدْ نَفَخْنَا بِالْسُّوْرِ^(٣)) .

ولا خلاف في فتح الأول ، وهو :

(الظَّالِمِينَ بِاللَّهِ ظَنَّ السُّوْرِ - وكذا - مَا كَانَ أَبُوكَ أَمْرًا سَوِيْر - و - أَمْطَرَتِ مَطَرًا السُّوْرِ) .

والسوء بالضم العذاب ، كما قيل له سيئه ، والسوء بالفتح المصدر ، والهاء في فتحها للسور ، وحذف الياء

من ثاني للضرورة ، وقوله تعالى :

(أَلَا إِنَّهَا قُرْبَةٌ لَّهُمْ^(٤)) .

ضم الراء وإسكانها لغتان ، وقربة في النظم : مفعول التحريك ، وإنما رفعه حكاية لفظ القرآن ، وضمه

مفعول جلا ، وجلا : خبر التحريك الذي هو المبتدا :

(٢) سورة الفتح ، آية : ٦

(٤) سورة التوبة ، آية : ٩٩

(١) سورة التوبة ، آية : ٦٦

(٣) سورة الفتح ، آية : ١٢

٧٣٣- [وَمِنْ تَحْتِهَا الْمَكِّيَّ يَجْرُ وَزَادَ مِنْ
صَلَاتِكَ وَحَدَّ وَافْتَحَ التَّاءُ (شَ) ذَا (ءَ) لَا]

بمعنى (مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ) .
في الآية التي أولها :
(وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ) .

ثبتت في مصاحف مكة دون غيرها ، فقرأها ابن كثير ، وجر تحتها بها ، وحذفها الباقون ، فانتصب تحتها على الظرفية ، فقلوه : وزاد من : أى كلمة من ، ثم قال : صلاتك وحد ، يعنى :
(إِنْ صَلَّوْا تَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ^(١)) .

التوحيد فيه ، والجمع سبق نغيرهما ، والصلاة هنا بمعنى الدعاء ، فهو مصدر يقع على القليل والكثير ، وإنما جمع لاختلاف أنواعه ، فن وحد فتح التاء ، لأن الفتح علامة النصب في المفرد ، ومن جمع كسرهما ، لأن الكسر علامة النصب في جمع المؤنث السالم ، وشذا حال أى ذا شذا علا :
٧٣٤- [وَوَحَدَ لَهُمْ فِي هُودَ تَرْجِي هُودَ - رَمَعُ مَرْجُونَ وَقَدْ حَلَا]

(صَ) فَا (نَ) رَمَعُ مَرْجُونَ وَقَدْ حَلَا]
بمعنى (قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصْلَوْنَاكَ تَأْمُرُكُم ^(٢)) .

أى عيادتك ، ولم يتعرض للتاء ، لأنها مضمومة في قراءتي الإفراد والجمع ، لأنها مبتدأ ، ثم ذكر الخلاف في :

(تَرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُمْ ^(٣)) .

في سورة الأحزاب :

(وَأَخْرُوجُوا مَرْجُونَ ^(٤)) .

هنا بالهمز فيهما ، وبغير همز ، وهما لغتان ، قال صاحب المحكم : والهمز أجود ، وأرى ترجى مخففا من ترجى* ، لمكان توى : أى طلب المشاكلة بينهما ، وقد تقدم في الخطبة أن ضد الهمز لاهمز ، ثم ينظر في الكلمة المهموزة ، فإن كان الهمز لم يكتب له صورة نطقت بياق حروف الكلمة على صورتها ، وهو كقلوه - الصابئين - الهمز - والصابئون - خذ ، وإن كانت كتبت له صورة نطقت في موضع الهمز بالحرف الذي صورت به . كقلوه وبهمز - ضيفى - وفي هذا البيت المشروح الأمران ، يقرأ الباقون : ترجى بالياء التي هي صورة الهمز ،

(٢) سورة هود ، آية : ٨٧

(٤) سورة التوبة ، آية : ١٠٦

(١) سورة التوبة ، آية : ١٠٠

(٣) سورة الأحزاب ، آية : ٥١

ويقرون - مرجون - بواو بعد الجيم ، إذ لا صورة للهمزة ، وقوله ، صفا نقر ، خفض نقر بإضافة صفا المقصور أو الممدود إليه ، أى الهمز قوى وصاف من الكدورة :

٧٣٥ - [وَ (عَمَّ) بِلَا وَاوِ الَّذِينَ وَضُمَّ فِي مَنْ أَسَّسَ مَعَ كَسْرٍ وَبُنْيَانُهُ وَلَا]

نرى قرأ مداول عم جميع المذكور فى هذا البيت ، أراد :

(وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ^(١)) .

سقطت الواو فى مصاحفت المدينة والشام ، فقرأها نافع وابن عامر على الاستئناف ، وقرأ الباقرن بالواو عطفا بحملة على جملة ، فتقدير البيت : قرأ عم الذين بلا واو ، وحذف التنوين من واو لالتقاء الساكنين ، ولم يرو لإضافة واو إلى الذين ، فإن الذين لا واو فيه ، ولو كان : وَالَّذِينَ ، لأمكن تقدير ذلك ، ثم قال : وضم ، وهو فعل أمر ، أى ضمه لمداول عم أيضا ، ويجوز وضم بفتح الضاد ، على أن يكون فعلا ماضيا ، أى قرأ عم الذين ، وضم فى - أفن أسس - : ضم الهمزة وكسر السين ، جعله فعلا لم يسم فاعله ، فازم من ذلك رفع بنيانه لأنه مفعوله ، وقرأ الباقرن ببناء الفعل للفاعل ، وهو ضمير يرجع إلى من فتحوا الهمزة والسين ، ونصبوا بنيانه والخلفت فى الموضعين هنا ، ولم ينبه على ذلك ، فهو نظير ما ذكرناه فى قوله فى سورة النساء : وندخله نون ، ولم يقل معا :

فإن قلت : يكون إطلاقه دليلا على تعميم ما فى السورة من ذلك ، وقوله معا قدر حرك ، زيادة بيان : قلت : لا يستمر له هذا إذ يلزم أن يكون قوله : وعم بلا واو الذين : يشمل كل لفظ ، والذين من هذا الموضع إلى آخر السورة نحو :

(مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا ^(٢) - الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ ^(٣)) .

وقول الناظم : وبنيانه مفعول فعل مضمر ، أى : وارفع بنيانه لمداول عم ، أو ورفع عم بنيانه ، وإطلاقه له : دليل على رفعه ، ولا بكسر الواو مفعول له أى متابعة للنقل :

٧٣٦ - [وَجُرْفٍ سَكُونُ الضَّمِّ (فِى) (صَ) فَوِ (كَ) اِمِلِ

تَقَطَّعَ فَتَحُ الضَّمِّ (فِى) (كَ) اِمِلِ (عَ) - لَا]

الضم والإسكان فى راء جرف : لغتان ، وتقطع قلوبهم بضم التاء على بناء الفعل للمفعول ، وفتحه على بنائه للفاعل ، وأصله تتقطع ، فحذفت التاء الثانية مثل :

(تَنْزِلُ الْمَلَائِكَةُ) .

وسبق له نظائر .

(٢) سورة التوبة ، آية : ١١٣

(١) سورة التوبة ، آية : ١٠٧

(٣) سورة التوبة ، آية : ١١٧

٨٣٧ - [يَزِيغُ (ء) لَى (ف) ضَلَّ يَرَوْنَ مُخَاطَبُ
(ف) شَأْ وَمَعَى فِيهِمَا بَيَاءُ بِنِ جَمَّلاً]
يعنى (كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ^(١)) .

قرأ حفص وحزمة بالتذكير فى يزىغ ، لأن تأنيث قلوب غير حقيقى ، والباقون بالتأنيث ، وإطلاقه دل على إرادته لتذكير ، ثم قال : يرون مخاطب : جعله مخاطباً لما كان الخطاب فيه ، يعنى :

(أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّةً^(٢)) .

الخطاب للمؤمنين ، والغية للمنافقين ، وفى هذه السورة يأتى للإضافة ، كلاهما فى لفظ معنى أحدهما :
(مَعَى أَبَدًا) .

فتحتها الحرميان وأبو عمرو وابن عامر وحفص ، والثانية :

(مَعَى عَدُوًّا) .

فتحتها حفص وحده ، وليس فيها ، ولا فى الأنفال ، ولا فى يونس شىء من الزوائد ، والله أعلم .

سورة يونس عليه السلام

٧٣٨ - [وَإِضْجَاعُ رَا كُلُّ الْفَوَاتِحِ (ذِ) كُرُهُ

(ح) مَي غَيْرَ حَفْصٍ طَاوِيَا (صُحْبَةُ) وَلَا]

ذكر في هذا الموضع جميع ما وقع الخلاف في إمالاته من الحروف المقطعة في أوائل السور، ويقال لها للفواتح لأن السور استفتحت بها، وإنما أميلت لأنها أسماء ما يلفظ به من الأصوات المتقطعة، وقد أمالوا يا في النداء، وهي حرف، فإمالة هذه الأسماء أولى، فابتدأ بذكر الراء، لأنها أول حروفه الفواتح إمالة، سواء كانت في الراء، وذلك في: يونس، وهود، ويوسف، وإبراهيم، والحجر، أو في المراء، في أول الرعد، فلهذا قال: كل الفواتح، والإضجاع هو الإمالة، وأتى بلفظ را، فقصر، را، حكاية للفظه في القرآن، وكذا ما يأتي من: طا، ويا، وها، وحا، ولا نقول: إنه قصر ذلك ضرورة، وأشار بقوله: ذكره حتى إلى حسن الإضجاع، أي لا يصل أحد إلى الطعن عليه، فهو في حمى من ذلك، واستثنى منهم حفصا فإنه لا يميل شيئا في القرآن إلا كلمة - مجراها - وقد سبق ذكره في باب الإمالة ثم ذكر أن صحبة أمالوا طاويا فالطاء من: طه، وطسم وطس، والياء من يس، وأما الياء من كهيعص، فوافقهم على إمالتها ابن عامر كما يأتي في البيت الآتي، وولا في آخر البيت بكسر الواو في شرح الشيخ، ورأيت في بعض النسخ من القصيدة بفتحها، وهو أحسن، لأن قبله وبنياه ولا بالكسر، وهو قريب منه، فالكسر بمعنى متابعة، أي: أمال صحبة طاويا متابعة لنقل، فهو مفعول من أجله، والفتح على تقدير: ذا، ولا، أي نصر للإمالة ومحبة لها، فهو حال من صحبة، أي أمالوها ذوى ولا:

٧٣٩ - [وَ(كَ)مُ (صُحْبَةُ) يَا كَافٍ وَاخْلُفُ (يَ) أَسِرُّ

وَهَا (صِفْ) (رِ) ضَى (حُ) لَوْأَ وَتَحْتَ (جَنَى) (حَلَا]

الكاف في كم: رمز ابن عامر، كأنه قال: وابن عامر ومدلول صحبة على إمالة ياء - التي في أول سورة مريم وعبر عنها بقوله: كاف، لأنه أولها كما يقال: ص، ن، ق، وكذا صنع في غير هذا الموضع، كقوله في يوسف وفي كاف فتح اللام في - غلصا - ثوى، ومعنى الكلام في الظاهر وكم صحبة أمالوها، أي: أمالها كثير من القراء، ثم قال: واخلط في إمالتها عن السوسى والياسر في اللغة هو: اللاعب بقداح الميسر، وكان لا يتعاطاه من العرب إلا الكرماء، فكانه قال: واخلط خلطت كريم، أي هو صادر عن نقل صحيح، ثم قال: وها، أي وإمالة ها من - كهيعص - لأبي بكر والكسائي وأبي عمرو، ثم قال: وتحت، أي: وإمالة ها من السورة التي تحت مريم، وهي: طه، جنا حلا، أي: حلا جناه، وإمالاته لورش، ولأبي عمرو، ومن يأتي ذكره في البيت الآتي، وليس لورش ما يميله إمالة محضة غيرها من طه، وما عدا ذلك إنما يميله بين اللفظين:

٧٤٠ - [(شَقَا) (ص) إِدْقَا حَمَّ (خُ) تَارُ (صُحْبَةُ)]

وَبَضُرٍ وَمُمْ أَذْرَى وَبِاخْلُفِ (مُ) شَلَا]

هزة والكسائي وأبو بكر هم : تنمة من أمال - ها - من - طه - ثم قال - حم - أى أمال « حا » من - حم - في السور السبع ابن ذكوان وصحبه ، ثم قال : وهم وأبو عمرو أمالوا لفظ - أدرى - كيف أتى ، نحو - أدراك - وأدراكم - وعن ابن ذكوان خلافت فيه ، فقوله وبصر مبتدا وليس عطفاً على صحبة ، لامتناع الجمع بين الرمز والتصريح ، والله أعلم :

٧٤١- [وَذُو الرَّا لَوْرِشَ بَيْنَ بَيْنَ وَنَافِعَ
لَدَى مَرِيَمَ هَايَا وَحَا (ج) يَدُهُ (ح) لَ]

جمع في هذا البيت ذكر من أمال شيئاً من ذلك بين بين ، فورش فعل ذلك في را ، من :
(الرّ - و - الم -) .

ونافع بكماله في - ها يا - أول مريم ، وورش وأبو عمر و فعلاً ذلك في « حا » من :
(حَم -) .

في السور السبع ، وأما لفظ - أدرى - فقد غلم من مذهب ورش في إمالته بين بين من باب الإمالة ، وإنما ذكره الناظم هنا لأجل زيادة أبي بكر وابن ذكوان على أصحاب إمالته ، وإلا فهو داخل في قوله : وما بعدراء شاع حكماً ، فأبو عمرو وحمة والكسائي فيه على أصولهم ، والجيد كل العنق ، والله أعلم :

٧٤٢- [نَفْصَلُ يَا (حَقُّ) لَّا سَاحِرُ (ظ) بِي
وَحَيْثُ ضِيَاءٌ وَافَقَ الهمزُ قُنْبَلًا]

قصر لفظ - يا - ضرورة ، والخلاف في - نفصل الآيات - بالياء والذون ظاهر ، ثم قال ساحر ظي يعنى قوله تعالى قبل : يفصل :

(قَالَ الْكَافِرُونَ إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ مُبِينٌ ^(١)) .

أى ذو سحر ، قرأه مدلول ظي ساحر ، فقوله ساحر هو : مما استغنى لميه باللفظ عن القيد ، ولكنه لم يبين القراءة الأخرى ، والخلاف في مثل هذا دائرة تارة بين ساحر وسحار ، على مافى الأهراف ، والذي في آخر يونس ، وتارة هو دائرة بين ساحر وسحر ، على مامر في المائدة وما يأتي في طه ، وظي : جمع ظبة ، وهى من : السيف ، والسهم ، والستان حدها ، أى هو ذو ظي أى له حجج تحميه وتقوم بنصرته ، ثم قال : وحيث ضياء ، أى : حيث أتى هذا اللفظ فضياء مرفوع بالابتدا ، على ما عرفت فيما بعد حيث ، والخبر محذوف ، أى وحيث ضياء موجود ، ولا تنصب حكاية لما في يونس ، فإنه قد يكون مجروراً نحو مافى القصص :

(مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِضِيَاءٍ ^(٢)) .

ثم قال : وافق الهمز قنبلاً ، وهو من قولك : وافقتى كذا ، إذا صادفته من غرضك ، وأراد همز الياء ،

ولم يبين ذلك ، وفي آخر الكلمة همزة ، فربما يتوهم السامع أنه هو المعنى ، ثم لو فهم ذلك لم يكن مبينا للقراءة الأخرى ، فإن الهمز ليس ضده إلا تركه ، ولا يلزم من تركه إبداله ياء ، فقد حصل نقض في بيان هاتين المسألتين ، ساحر ، وضياء ، فلو أنه قال : ماتبين به الحرفان لقال : ساحر ، ظبي ، بسحر ، ضياء ، همزيا الكل زملا ، قالوا : ووجه هذا الهمزة أنه آخر الياء وقدم الهمزة ، فانقلبت الياء همزة لتطرفها بعد ألف زائدة كسقاء ووداء ، وهذه قراءة ضعيفة فإن قياس اللغة القراء من اجتماع هزتين إلى تخفيف إحداهما ، فكيف يتحيل بتقديم وتأخير إلى ما يؤدي إلى اجتماع هزتين لم نكرنا في الأصل ، هذا خلاف حكمة اللغة . قال ابن مجاهد ابن كثير وحده ضياء بهزتين في كل القرآن ، الهمزة الأولى قبل الألف ، والثانية بعدها ، كذلك قرأت على قنبل ، وهى غلط ، وكان أصحاب البزى وابن فليح ينكرون هذا ، ويقروون ضياء مثل الناس ، قال أبو علي : ضياء مصدرا ، وجمع ضوء ، كبساط ،

٧٤٣ - [وَفِي قُضَى الْفَتْحِ إِنْ مَعَ أَلِفٍ هُنَا
وَقُلْ أَجَلُ الْمَرْفُوعِ بِالنَّصْبِ (كُ) مِلًّا]

يريد (أَلْفِي إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ) (٤) .
قراءة ابن عامر على البناء للفاعل ، فنصب أجَلُهُمْ على المفعولية ، وقراءة الباقيين على بناء الفعل للمفعول ، وهو : أجَلُهُمْ ، فلزم رفعه ، فقول الناظم الفتحان يعنى في القاف والضاد ، والألف بعدهما ، والقراءة الأخرى علمت بما لفظ به ، لا من الضدية ، ولو بين القراءة الأخرى باللفظ فقال : قضى ، موضع قوله : هنا ، أو موضع قوله : وقل ، لكان أولى وأكثر فائدة ، لما فيه من الإيضاح ، ورفع وهم احتمال أن يريد زيادة ألف على الياء ، فيصير قضيا ، وإنما قال : هنا ، احترازاً من التثنية في الزمر : (قَضَىٰ عَلَيْهِمُ الْمَوْتُ) (٢) .

فإن الخلاف فيها أيضاً كهذا الخلاف وإن كان الأكثر ثم على مثل قراءة ابن عامر هنا ، وكان مستغنيا عن هذا الاحتراز ، فإن الإطلاق لا يعم غير ما في السورة التي هو في نظم خلفها ، على ما بيناه مراراً ، والله أعلم .

٧٤٤ - [وَقَصْرُ وَلَا (هـ) إِدٍ يَخْلُفِ (ز) كَا وَفِي أَلِ
قِيَامَةٍ لَا أَوَّلَىٰ وَبِالْحَالِ أَوَّلًا]

يعنى بالقصر : حذف ألف ولا ، من قوله :

(وَلَا أَذْرَاكُمْ يَدٍ) (٣) .

ومن قوله :

(لَا أَقِيمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) (٤) .

(٢) سورة الزمر ، آية : ٤٢

(٤) سورة القيامة ، آية : ١

(١) سورة يونس ، آية : ١١

(٣) سورة يونس ، آية : ١٦

دُونُ قَوْلِهِ :

(وَلَا أَقْسِمُ بِالنَّفْسِ^(١)) .

فهذا معنى قوله : لا الأولى ، أى وقصر لا الواردة فى سورة القيامة أولا ، فالمعنى على القصر - لو شاء لأدراكم به - فتكون اللام جواب لو ، قال ابن مجاهد : قرأت على قنبل :

(وَلَا أَدْرَاكُمْ) .

فقال - ولا دراكم - فجعلها لامادخلت على أدراكم ، فراجعته غير مرة فلم يرجع ، ذكر ذلك فى غير كتاب السبعة ، ويوجد فى بعض نسخها ، ومعنى القصر فى - لا أقسم - مؤول بأنها لام الابتداء دخلت على فعل الحال ، أى لانا أقسم ، فهذا معنى قوله : وبالحال أولا ، وقراءة الباقيين بالمد ظاهرة فى :

(وَلَا أَدْرَاكُمْ)

يكون لانافية ، وأما فى القيامة فيكون موافقة لما بعدها ، وفى معناها : اختلاف للمفسرين . قيل : لازائدة وقيل نافية ردا على الكفرة ، ثم استأنف - أقسم بيوم القيامة - فيتفق معنى القراءتين على هذا ، واختار الزمخشري أنه نقي للقسم ، على معنى أن المذكور قدره فوق ذلك ، والله أعلم .

٧٤٥ - وَخَاطَبَ عَمَّا يُشِيرُ كُونَ هُنَا (شَذَا)

وَفِي الرُّومِ وَالْحَرْقِينَ فِي النَّحْلِ أَوَّلًا]

عما يشير كون ، فاعل خاطب ، وشذا حال منه ، ولو قدمه على هنا لكان أولى ، ليتصل المعطوف ، وهو قوله : وفى الروم وما بعده بالمعطوف عليه ، وهو هنا ، ولثلا يتوهم أن الذى فى الروم والنحل خطابه لغير حمزة والكسائي ، ولا سببا وقد قال فى آخر البيت أولا ، فيتوهم أنه رمز لنافع ، وإنما هو ظرف للحرقين ، أى اللفظين الواقعين أول سورة النحل ، ولم يحتز بذلك من شئ بعدهما وإنما هو زيادة بيان ، وهذا مما يقوى ذلك الوهم ، ولو كان احتراز أنخف أمره ، والذى هنا بعده :

(وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً^(٢)) .

والذى فى الروم بعده :

(ظَهَرَ الْفَسَادُ^(٣)) .

والذان فى النحل :

(سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ^(٤)) - بِالْحَقِّ تَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ^(٥) .

الخطاب فى الجميع للمشركين ، والغيب لإخبار عنهم ، والله أعلم ،

(٣) سورة الروم ، آية : ٤١

(٢) سورة يونس ، آية : ١٩

(١) سورة القيامة ، آية : ١

(٥) سورة النحل ، آية : ٢

(٤) سورة النحل ، آية : ١

٧٤٦ - [يُسَيِّرُكُمْ قُلْ فِيهِ يَنْشُرُكُمْ (ك) نَحْي]

مَتَاعٌ سِوَى حَفْصٍ يَرْفَعُ تَحْمَلًا

أى جعل مكان يسيركم ينشركم من قوله تعالى :

(فَأَنْذِرُوا فِي الْأَرْضِ ^(١) - وَ- مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ^(٢)) .

بالرفع خبر - بغيركم - أو خبر مبتدأ محذوف ، أى هو متاع ، وخبر : بغيركم - قوله - على أنفسكم - أى لا يتجاوزها ، ونصب متاع على أنه مصدر ، أى تمتعون متاعا ، وقال أبو على تبغون متاع الحياة الدنيا ، أو يكون متعلقا بقوله بغيركم ، وخبر بغيركم محذوف لطول الكلام .

٧٤٧ - [وَإِسْكَانُ قَطْعًا (د) وَنَ (ر) يَبِ وَرُودُهُ]

وَفِي بَاءٍ تَبَلُّو التَّاءَ (ش) بَاعَ تَنْزِلًا

القطع بسكون الطاء : الجزء من الليل الذى فيه ظلمة ، قال الله تعالى :

(فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِصْعٍ مِنَ اللَّيْلِ ^(٣)) .

وقال الشاعر :

افتحى الباب فانظري فى النجوم كم علينا من قطع ليل بهم

وبفتح الطاء : جمع قطعة ، وكلنا القراءتين ظاهرة ، وقوله مظلما : صفة قطعا ، على قراءة الإسكان ، وعلى قراءة الفتح هو حال من الليل ، وأما :

(هُنَالِكَ تَبَلُّوْا كُلُّ نَفْسٍ ^(٤)) .

فقرأها حمزة والكسائي بتاءين . من التلاوة أو من التلو ، وهو : الإتيان ، وقرأها الباقر بن بقاء موحدة قبل اللام ، من الاختيار ، وتنزلا : نصب على التمييز ، ولم يقيد الناظم حرفى القراءة عما لا يَحْتَمِلُ التصحيف على عادته ، مثل شاع بالثا مثلنا ، وغيرهما بالباء : نقطة أسفلا ، وهو مشكل إذ من الجائز أن نقرأ : وفى تاء تبلوا الباء شاع ، فيكون عكس مراده ، فلو أنه قال فى البيت الأول : متاع سوى حفص وقطعا رضى دلا :

بالإسكان تبلو كل نفس من التلاوة والباقرن تبلو من البلا

لأنصح المراد ، ويكون الإطلاق فى متاع دالا على رفعه ، فلا يحتاج إلى قيد ، على ما عرف من اصطلاحه والله أعلم .

٧٤٨ - [وَيَا لَا يَهْدَىٰ آكْسِرُ (ص) فِيمَا وَهَاهُ (ن) لَ]

وَأَخْنِي (ب) نُو (ح) مُدِيرٍ وَخُفِّفَ (ش) لَمُشَلًا

(٢) سورة القصص ، آية : ٦٠

(٤) سورة يونس ، آية : ٣٠

(١) سورة الجمعة ، آية : ١٠

(٣) سورة الحجر ، آية : ٦٥

قصر : يا ، وها ، ضرورة أراد :

(أَمْ مَنْ لَا يَهْدَى^(١)).

قرأه حمزة والكسائي من هدى يهدى ، كرمى يرمى ، وهو بمعنى يهتدى ، أو على أنه على تقدير إلا بأن يهدى وحرف الجر يحذف مع أن كثيراً ، وقراءة الباقيين : أصلها يهتدى ، فأريد إدغام التاء في الدال ، فألغيت حركتها على الهاء لتدل على حركة المدغم ، كما قالوا : بعض ، ويرد ، ويفر ، والأصل : بعضض ، ويردد ، ويفرر ، وكسر عاصم الهاء لالتقاء الساكنين ، ولم ينبه على حركة المدغم ، لأنه قد علم أن تاء الافتعال لا تكون إلا مفتوحة بخلاف عين الفعل المدغمة في بعض ويرد ويفر ، فإن حركتها اختلفت كما ترى ، ولم يفعل ذلك عاصم في :

(لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ^(٢)).

ففتح كغيره ، ولم يكسر ، لأن الكسر في لا يهدى أنسب للياء قبلها ، وكسر شعبة الياء إتباعاً للهاء ، ولا يجوز كسر ياء المضارعة إلا في مثل هذا ، وفي يبجل ، لتقلب الواو ياء ، ومن أخفى حركة الهاء به بذلك على أن أصلها السكون : قال في التيسير : والنص عن قالون بالإسكان .

قلت : والكلام عليه كما سبق في - لا تعدو - و - نعم - وغيرهما ، لأنه جمع بين الساكنين على غير أحدهما ، فلا يستقيم ، وشلشلا : حال ، لأنه كتب في المصحف بغير تاء ، فخفضت قراءة في حال كونها خفيفاً في الرسم ، ويجوز أن يكون شلشلا : صفة قامت مقام المصدر ، وهي في معناه ، لامن لفظه ل فكأنه قال : وخفضت خفيفاً : أى تخفيفاً ، كما قال : قم قائماً ، أى قياماً ، وعنى بالتخفيف : قراءة ترك تشديد الدال ، وبقي سكون الهاء ينبه عليه ، وهذا قد سبق له نظائر ، ولكنه نطق فيها بالكلمات مخففة ، نحو : وفي الكل تلقف خف حفص ، ولا يتبعوكم خف ، وبغشى سما خفا ، وموهن بالتخفيف ذاع ، ولو قال في موضع وخفض شلشلا : ويهدى شمر دلا ، لكان أبين ، لكونه نص على لفظ القراءة ، كما نص على لفظ قراءة الباقيين في قوله : ويا لا يهدى اكسر ، فيكون المعنى ، وقرئ : يهدى في حال كونه شمر دلاً أى خفيفاً .

٧٤٩ - [وَلَكِنَّ خَفِيفٌ وَارْفَعِ النَّاسَ عَنْهُمْ]

وَخَاطَبَ فِيهَا بِجَمْعُونَ (أ) هُ (مُ) لَا]

أراد (وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ^(٣)).

الخلافاً فيها كما سبق في :

(وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا^(٤) - وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ^(٥) - وَلَكِنَّ اللَّهَ رَحِيمٌ^(٦))

وقوله : عنهما ، أى عن حمزة والكسائي ، والغيبة والخطاب في قوله : - هو خير مما يجمعون - ظاهر أن

(٢) سورة النساء ، آية : ١٥٤

(٤) سورة البقرة ، آية : ١٠٢

(٦) سورة الأهل ، آية : ١٧

(١) سورة يونس ، آية : ٣٥

(٣) سورة البقرة ، آية : ٥٧

(٥) سورة البقرة ، آية : ١٧٧

الخطاب للكفار ، والغيب : إخبار عنهم ، وقوله فيها : أى فى هذه السورة ، وملا جمع ملاءة ، وهى : الملحفة ، وقد ذكرنا المراد بها .

٧٥٠- [وَيَعْزُبُ كَسْرُ الضَّمِّ مَعَ سَبْأ (ر) سَأَ

وَأَصْفَرَ فَاَرْفَعَهُ وَأَكْبَرَ (ف) يَصْلَا

أى مع حرف سبأ ، والكسر والضم فى زاي يعزب : لغتان ، ومعناه وما يبعد وما يغيب ، ومعنى رسأ ، ثبت واستقر ورفع ، ولا أصغر على الابتداء ، والفتح على أنه اسم لا ، بنى معها كالوجهين فى لاحول ولا قوة إلا بالله ، بفتحهما ورفعهما ، على ما ذكرناه : وقال كثير من الناس : أن الرفع عطف على موضع من مثقال ، والفتح على لفظ مثقال ، أو على ذرة ولكنه لا ينصرف ، وهو مشكل من جهة المعنى ، ويزيل الإشكال أن يقدر قبل قوله - إلا فى كتاب - ليس شيء من ذلك إلا فى كتاب مبين ، وكذا يقدر فى آية الأنعام : (وَعِنْدَهُ مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ^(١)) .

وأما الذى فى سورة سبأ فلم يقرأ :

(وَلَا أَصْفَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ^(٢)) .

إلا بالرفع فقط ، وهو يقوى قول من يقول : إنه معطوف ، وسببه أن - مثقال - فيها بالرفع ، لأنه ليس قبله حرف جر ، وفيصلاً : حال من المرفوع ، وكأنه أشار إلى الوجه المذكور أولاً ، أى انفصل مما قبله فى المعنى فارتفع بالإبتداء والخبر ، وقال الشيخ : فيصلاً : حال من الفاعل فى ارفعه ، أى حاكماً فى ذلك :

٧٥١- [مَعَ الْمَدِّ قَطْعُ السَّحْرِ (ح) كَمْ تَبَوَّأَ

بَيْأَ وَقَفَ حَفْصٍ كَمْ يَصِحُّ فَيَجْمَعُ لَا]

أى قطع همز السحر مع ما بعدها حكم من الأحكام المنقولة فى علم القراءات ، يريد قوله تعالى : (مَا جِئْتُمْ بِهِ السَّحْرَ) .

قرأه أبو عمرو بقطع الهمزة ، على أنها للاستفهام ، وبالمد بعدها بدلاً من همزة الوصل ، فصار مثل - المذكورين - وهو استفهام بمعنى التقرير والإنكار عليهم ، وما فى - ما جئتم به - استفهامية أيضاً ، أى : أى شيء جئتم به ، ثم ابتداء - السحر - أى أهو السحر ؟ وقراءة الجماعة بهمزة وصل من غير مد : على أن ماموصولة بجئتم به ، وهى مبتدأ ، والسحر خبرها ، أى الذى جئتم به السحر حقيقة ، وحكى أبو على الأهوازي من طريق الأصمعي عن أبي عمرو مثل قراءة الجماعة ، وأما :

(أَنْ تَبَوَّأَ لِقَوْمِكُمْ^(٣)) .

فروى عن حفص أنه إذا وقف عليه أبدل الهمزة ياء مفتوحة ، وأنكر ذلك أبو العباس الأشناني فيما حكاه

ابن أبي هاشم عنه ، ولم يعرفه . قال : وقال في الوقف مثل الوصل ، يعنى بالهمز ، قال الداني : وبذلك قرأت وبه أخذ .

قلت : وهو أيضا فاسد من جهة العربية ، فإنه ليس على قياس تسهيل الهمز ، وقول الناظم : تبوءا ، مبتدأ ووقفت حفص إن كان مرفوعا فهو مبتدأ ثان ، أى وقفت حفص عليه بياء لم يصح ، وإن كان وقفت مجرورا بإضافة ياء إليه ، فالتخبر لم يصح ، أى تبوءا بالياء : لم يصح ، ونصب ، فيحملا في جواب النفي بالفاء .

٧٥٢- [وَتَتَّبِعَانِ النُّونُ خَفَّ (مَ) سُدَّا وَمَا

جَ بِالْفَتْحِ وَالْإِسْكَانِ قَبْلُ مُثَقَّلاً]

أى خفت مداه ، لأن الناطق بالخفيفة أقصر مدا من الناطق بالشديدة ، وهى نون رفع الفعل على أن تكون لالنتى لالنهى ، والواو للحال : أى فاستقيا غير متعين ، أو تكون جملة خبرية معناها النهى ، كقوله تعالى : (لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ ^(١)) .

أو يكون إخباراً محضاً بجملة مستأنفة ، أى : ولستا تتبعان ، وإن قلنا : إن لا : نهى ، كانت النون نون التأکید الخفيفة على قول يونس والفراء ، وكسرت لالتقاء الساكنين ، وقيل : خففت الثقيلة للتضعيف ، كما تخففت رب وإن ، ثم إن الناظم ذكر رواية أخرى عن ابن ذكوان ، وليست في التيسير ، وهى بسكون التاء ، وفتح الباء وتشديد النون من تبع يتبع ، والنون المشددة للتأکید ، فهذا معنى قوله : وماج ، أى اضطرب بالفتح في الباء والإسكان في التاء قبل الباء ، ومثقلا : حال من فاعل ماج ، وهو ضمير تتبعان ، وهذه قراءة جيدة لإشكال فيها . قال الداني في غير التيسير : وقد ظن عامة البغداديين أن ابن ذكوان أراد تخفيف التاء دون النون ، لأنه قال في كتابه بالتخفيف ، ولم يذكر حرفا بعينه ، قال : وليس كما ظنوا ، لأن الذين تلقوا ذلك أداء وأخذوه منه مشافهة : أولى أن يصار إلى قولهم ، ويعتمد على روايتهم ، وإن لم يتفق ذلك في قياس العربية ، ولم يذكر ابن مجاهد عن ابن ذكوان غير هذا الوجه ، وذكر الأهوازي عن ابن عامر في هذه الكلمة أربع قراءات تشديد التاء والنون كالجاعة ، وتخفيفهما وتشديد التاء ، وتخفيف النون ، وعكسه : تخفيف التاء وتشديد النون وهما الوجهان المذكوران في القصيدة ، وساق الأخير من طريق ابن ذكوان :

فان قلت : هل يجوز أن تكون الميم في : وماج ، رمزا نحو الكاف من كم صحبة ، لأنها قراءة ولم يذكر لها قارئاً :

قلت : لا يجوز ؛ لأن الرمز الحرفي إذا تمحض يجب تأخيرها عن القراءة ، بل تكون هذه القراءة لمن رمز له في القراءة قبلها ، كقوله : وعم بلا واو الذين : البيت ، فالقراءتان متى اجتمعتا في بيت لقارئ متحد ، تارة يتقدم رمزه ، وتارة يتأخر ، مثل كفلا ، في البيت الذى أوله عليم ، وقالوا : وقد رد القراءة في بيت لارمز فيه على رمز في بيت قبله ، في قراءة فثبتوا في سورة النساء ، فما هنا أولى ، والله أعلم :

٧٥٣ - [وَفِي أَنَّهُ اكْتَسِرَ (ش) - أَفِيًّا وَبَنُونَهُ
وَنَجْعَلُ (صِف) وَانْخَفُ نُفْجِر (رِ ضَى (ء) لَ]

يريد قوله تعالى :

(آمَنْتُ أَفِيًّا) .

الكسر فيه للإستئناف ، أو على إضمار القول ، والقول هنا هو المعبر عنه بالإيمان ، أو ضمن - آمنت - معنى قلت ، والفتح على حذف الباء ، أى : آمنت بأنه كذا ، نحو يؤمنون بالغيب ، وهو مفعوله من غير تقدير حرف جر ، أى صدقت أنه كذا ، وانخلف فى قوله سبحانه :

(وَنَجْعَلُ الرَّجْسَ) .

بالنون والياء ظاهر ، النون للعظمة والياء لأن قبله - إلا بإذن الله - والهاء فى قوله ، وبنونه لقوله : ونجعل نحو : فى داره زيد ، لأن الواو فى - ونجعل - من التلاوة ، فيكون - ونجعل - مبتدا ، وبنونه : خبر مقدم ، أى استقر بنونه ، ويجوز أن تكون - ونجعل - مفعول صفت ، أى : صف بنونه ، وانخلف مبتداً ، وننجى مفعول به ، كما ذكرنا فى قوله فى الأعراف ؛ وانخلف أبلغكم ، ورضى : خبر المبتدا ، وعلا : تمييز ، أو خبر بعد خبر ، وننجى المختلف فى تخفيفه وتشديده ، هو :

(كَذَلِكَ حَقًّا عَلَيْنَا نُنْجِ الْمُؤْمِنِينَ) .

وهما لغتان : أنجى ونجى ، كأنزل ونزل ، ولا خلاف فى تشديد الذى قبله :

(ثُمَّ نُنْجِ رَسُولَنَا) .

ولا فى تشديد - ننجيك ببدنك - فى هذه الطريقة المنظومة ، وقد ذكر أبو على الأهوازى الخلاف فيها أيضاً ، ونسب تخفيفهما إلى أبى عمرو والكسائى ، وكتبت ننجى المؤمنين بلا ياء فى المصاحف الأئمة ؛ فلهذا يقع فى كتب مصنفى القراءات بلا ياء . قال الشيخ : والوقف عليه على رسمه بغير ياء :

قلت : ويقع فى نسخ القصيدة ننج بلا ياء ، والأصل الياء كتابة ولفظاً :

فان قلت : لعله ذكره بلا ياء ليدل على موضع الخلاف ، لأن الياء فيه محذوفة فى الوصل لالتقاء الساكنين :

قلت : لو كان أراد ذلك لم يحتج إلى تقييده بما ذكره فى البيت الآتى ، وهو :

٧٥٤ - [وَذَاكَ هُوَ الثَّانِى وَنَفْسِ تَأْوَهَا

وَرَبِّى مَعَ أَجْرِى وَإِىَّ وَلِى حَالًا]

يعنى : هو الثانى بعد كلمة - ونجعل الرجس - وإلا فهو الثالث لوعد - ننجيك - والكلام فى هذا كما سبق

فى الأعراف فى قوله - لا يعلمون - قل لشعبة فى الثانى ، يعنى بعد خالصة ، وإلا فهو ثالث ، ثم ذكر ياءات الإضافة ، وهى خمس ، وأراد :

(مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَنْتَبَيْعُ ^(١) - قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ ^(٢)) .

فتحتها نافع وأبو عمرو :

(إِنْ أَجْرِي إِلَّا عَلَى اللَّهِ ^(٣)) .

فتحتها نافع وأبو عمرو وابن عامر وحفص :

(إِنِّى أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ ^(٤) - لِي أَنْ أَبَدَّلَهُ) .

فتحتها الحرميان وأبو عمرو ، وحلا : ليس برمز ، وكذا كل ما كان مثله مما مضى وما يأتى من الأبيات المذكور فيها عدد ياءات الإضافة ، لأنه لم يذكر أحكامها فى أواخر السور ، كما سبق بيانه ، والهاء فى ياؤها للسورة ، وليس فيها من الزوائد شىء ، والله أعلم :

(٢) سورة برأس ، آية : ٥٣

(٤) سورة يونس ، آية : ١٥

(١) سورة يونس ، آية : ١٥

(٣) سورة يونس ، آية : ٧٢

سورة هود

٧٥٥ - [وَأَنِّي لَكُمْ بِالْفَتْحِ (حَقُّرُ) وَأَنِّي
وَبَادِي بِمَدِّ الدَّالِ يَا لَهْمَزٍ (ح) لَمَلًا]
يريد (إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ) .

في أول قصة نوح : الفتح على حذف الباء ، أى أرسلناه بهذا الكلام ، والكسر على : فقال - إني لكم -
وأما - بادىء الراى - فذكر أن أباعمر قرأه بهمزة بعد الدال ، وبدأ الشيء : أوله ، ولم يبين قراءة الجماعة ،
وهى بياء مفتوحة ، إما من بدأ إذا ظهر ، أو يكون خفف الهمز الذى فى قراءة أبى عمرو ، وقياس تخفيفه أنه
يبدل ياء لانفتاحه وكسر ما قبله ، فهو كما فى ضياء فى قراءة قنبل ، ولو قال : وبادىء همز الياء عن ولد العلا ،
لكان أجلى وأحلى ، وحللا من التحليل :

٧٥٦ - [وَمِنْ كُلِّ نَوْى مَعَ قَدْ أَفْلَحَ عَالِمًا
فَعَمِيَّتْ أَضْمُنُهُ وَتَقَلُّ (ش) - ذَا (ء) لًا]
يريد (مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ آتَيْنِ) .

هنا وفى سورة :

(قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ^(١)) .

التنوين فى تقدير : من كل شىء زوجين ، ويكون زوجين : مفعولا ، واثنين تأكيداً ، وعلى قراءة غير
حفص يكون اثنين : مفعول احمل ، وأما :
(فَعَمِيَّتْ عَلَيْكُمْ^(٢)) .

فاضمم عينه وشدّ ميمه ، فيكون معناه : أخفيت ، وقراءة الباقيين بالتخفيف على معنى : خفيت ،
ووزنه ، ولا خلاف فى تخفيف :
(فَعَمِيَّتْ عَلَيْهِمُ الْأَنْبَاءُ^(٣)) .

فى سورة القصص ، وإعراضه عن ذكرها دليل على أن الخلف المذكور يختص بما فى هذه السورة ، ألا
ترى أن - من كل زوجين - لما كان فى سورتين ، ذكرهما ، وهو : أول هذا البيت ، ويجوز فى البيت ضم تاء ،
فعميت وكسرهما ، كما قرئ بهما قوله تعالى :
(قَالَتْ أَخْرِجِي^(٤)) .

(٣) سورة يوسف ، آية : ٣١
(٦٥ - إبراز المائى)

(٢) سورة القصص ، آية : ٦٦

(١) سورة المؤمنون ، آية : ١

الكسر على التقاء الساكنين ، والضم للإتباع ، وشذا : حال من الفاعل أو المفعول في اضممه ، ونقل أى ذا شذا عال ، والله أعلم :

٧٥٧- [وَفِي ضَمٍّ مَجْرَاهَا سِيَمٌ وَأَمُّ وَفَتْحٌ يَأ]

بُنَى هُنَا (نَ) صٌ وَفِي الْكُلِّ (ء) وَلاَ [

أى غير حزمة والكسائي وحفص : ضم ميم - مجراها - على أنه مصدر : أجرى ، وهؤلاء فتحوها على أنها مصدر : جرى «وفى» فى قوله : وفى ضم بمعنى على ، أى : على ضمها من عدا هؤلاء ، وأما يابنى بفتح الياء وكسرها ، فلغتان : مثل ما تقدم فى - يابن أم - بفتح الميم وكسرها ، ففتح حفص الجميع ، ووافقه أبو بكر هنا ، فعلى الكسر أصله : يبنى ، فحذف الياء كما تقول : يا غلام ، والأصل يا غلامى ، وعلى الفتح أبدلت الياء ألفا ، لتوالى الياءات والكسرات ، ثم حذفت الألف ، وبقيت الفتحة دالة عليها .

٧٥٨- [وَآخِرَ لَقْمَانٍ يُولِيهِ أَحَدٌ

وَسَكَنُهُ (زَ) كِ وَشَيْخُهُ الْأَوَّلَ [

فى لقمان ثلاثة مواضع :

(يَا بُنَى لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ^(١) - يَا بُنَى إِنَّهَا إِنْ تَكُ^(٢) - يَا بُنَى أَقِمِ الصَّلَاةَ^(٣)) .

فالوسطى على ما تقدم تفتح لحفص ، وتكسر لابن كثير وغيره . والأولى والأخيرة فتحهما حفص ، وكسرها من عدا ابن كثير ، وأما ابن كثير فسكن الأولى ، وله فى الأخيرة وجهان ، فتحها البرزى ، فوافق حفصا فى ذلك وسكنها قبل ، ووجه الإسكان : أن بعد حذف ياء الإضافة بقى ياء مشددة ، هى مجموع ياء التصغير ، وياء لام الفعل ، فخفف ذلك التشديد بحذف الياء الأخيرة ، وهى لام : الفعل ، وبقيت ياء التصغير وهى ساكنة ، وكأنه عند التحقيق وصل بنية الوقف ، فإذا وقف على المشدّد جاز تخفيفه ، وفى قراءة ابن كثير جمع بين اللغات الثلاث ، ففتح وسكن ، وكسر الأكثر ، ومعنى يوليه : يتابعه ، وأحد هو : اسم البرزى ، وزاك عبارة عن قبل ، وشيخه هو : ابن كثير .

٧٥٩- [وَفِي عَمَلٍ فَتَحٌ وَرَفْعٌ وَنَوْنٌ

وَعَبْرَ أَرْفَعُوا إِلَّا الْكِسَائِيَّ ذَا الْمَلَأَ

يريد (إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ) .

فالفتح فى الميم ، والرفع والتنوين فى اللام ، فقراءة الكسائي واضحة ، أى إنه عمل عملا غير صالح ، وقراءة الجماعة على تقدير إنه ذو عمل ، وإن كانت الهاء فى إنه عائدة على النداء ، فقراءتهم أيضا واضحة ، والملا : الأشراف ، ويريد : مشايخه أو أصحابه :

٧٦٠ - [وَتَسْتَلْنِ خِفَ الْكَهْفِ (ظ) لَ (ح) مَيَّ وَهَأ
هَئَا (غ) ضَمُّهُ وَافْتَحَ هُئَا نُونَهُ (د) لَا]

الذى فى الكهف :

(فَلَا تَسْتَلْنِ عَنْ شَيْءٍ - وَالَّذِى هُنَا - فَلَا تَسْتَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ) .

وأصله : فلا تستل ، لحقته نون الوقاية ، بعدها ياء المفعول ، وهى ثابتة فى الكهف لثبوتها فى الرسم ، إلا فى وجهه : عن ابن ذكوان ، تقدم ذكره فى آخر باب الزوائد ، وأما هنا فحذفت الياء تخفيفاً ، فهذه قراءة الجماعة المرموزين فى هذا البيت ، والمراد بالتخفيف : تخفيف النون ، والباقيون ألحقوا نون التأكيد الخفيفة فى آخر الفعل ، فأدغمت فى نون الوقاية ، ففتحت اللام ، وكانت ساكنة ، لأجل التقاء الساكنين بقيت نون مشددة مكسورة ، فهذا قرأ نافع فى الكهف ، مع إثبات الياء ، وكذا ابن عامر ، وفى وجه حذف ابن ذكوان الياء ، وأما هنا فقرأ ابن عامر ونافع وابن كثير بالتشديد ، إلا أن نافعاً وابن عامراً كسرا نون من غير ياء ، وابن كثير فتح النون ، لأنه ألحق الفعل نون التأكيد الثقيلة ، ولم يأت بنون الوقاية ، ولا ياء المفعول ، وإنما لم يفعل فى الكهف . مثل هذه ، لأن الياء فيه ثابتة فى الرسم ، ويلزم من إثبات الياء كسر النون ، وأما التى فى هود فلم ترسم فيها ياء ، فأمكن فيها القراءتان ، وقول الناظم : خف الكهف صفة - تستلن - أى الخفيف فى سورة الكهف ، وظلحى : خبره ، ولفظ بقوله - تستلن - بلا ياء ، ليشمل لفظ ما فى السورتين ، وقوله وههنا غصنه أى فرع ذلك ، لأن من خففه أقل عدداً من مخفف الكهف ، وقد سبق معنى ولا ، وفاعله : ضمير عائذ على تسألن ، أى جمع وجوه القراءات فيه ، من فتح وكسر ، وتخفيف وتشديد فى السورتين ، فهو كن أخرج دلوه ملائنا .

٧٦١ - [وَيَوْمَئِذٍ مَعَ سَالٍ فَأَفْتَحَ (أ) تَيَّ (ر) ضَا
وَفِى النَّمْلِ (حِصْنٌ) قَبْلَهُ النُّونُ (د) مَلَا]

يريد (وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ) .

وفى سورة - سأل سائل -

(لَوْ يَفْقَدِى مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ ^(١)) .

قرئ بفتح الميم وجرها ، فأما جرهما فظاهر ، لأنه اسم أضيف إليه ما قبله ، فكان مجروراً ، وأما وجه الفتح فكونه أضيف إلى غير متمكن ، وهو « إذ » وهذه حالة كل ظرف لزم الإضافة ، إذا أضيف إلى غير متمكن ، ويجوز أن لا يبنى ، وعليه القراءة الأخرى . وأما الذى فى النمل ، وهو :

(وَهُمْ مِنْ فَرْعٍ يَوْمِئِذٍ ^(٢)) .

فزاد على فتح الميم عاصم وحزة ، لكن الكوفيون نونوا قبله - من فرع - فهذا معنى قوله : قبله النون ،

أى قبل يومئذ زاد الكوفيون نونا أو تنويناً ، والباقون أضافوا - من فزع - إلى - يومئذ - فن جسر الميم مع الإضافة فقرأته واضحة ، كما سبق شرحه ، وهو ابن كثير وأبو عمرو ، وابن عامر ، على أصلهم ، ومن فتحها مع الإضافة ، وهو : نافع وحده ، فوجهه ما تقدم . فقرأته في السور الثلاث على طريقة واحدة ، وأما فتح الميم بعد التنوين ، فهو في قراءة عاصم وحزمة يكون حركة إعراب ، وهو ظرفك منصوب إما بفزع ، وإما بآمنون ، وقراءة الكسائي تحتمل الأمرين ، لأنه فتح الذى فى هود وسأل ، لاعتقاده فيه البناء ، فكذا لو وجه هذا التنكير فى فزع أنه أريد تهويله ، أى من فزع عظيم ، وهو الفزع الأكبر : آمنا الله تعالى منه ، ومعنى ثمل : أصلح ، لأن التنوين جوّد الفتح على الظرفية ، ولم يخرج إلى وجه البناء ، والله أعلم

٧٦٢ - [ثَمُودَ مَعَ الْفُرْقَانِ وَالْعَنْكَبُوتِ لَمْ

يُنَوِّنْ (ءَ) لِي (فَ) ضَلَّ فِي النَّجْمِ (فُ) ضَلَّ]

أراد (أَلَا إِنَّ ثَمُودًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ) .

وفى الفرقان :

(وَعَادًا وَثَمُودَ وَأَصْحَابَ الرَّسِّ^(١)) .

وفى العنكبوت :

(وَعَادًا وَثَمُودَ وَقَدْ تَبَيَّنَ لَكُمْ مِنْ مَسَاكِينِهِمْ^(٢)) .

وفى النجم :

(وَتَمُودًا فَإِذَا بَقِيَ^(٣)) .

لم ينون الجميع حفص وحزمة ، ووافقهما أبو بكر على عدم تنوين الذى فى النجم ، ورمزه فى أول البيت الآتى : «نماء» ، لأن النون لعاصم بكماله فى اصطلاح هذه الطريقة ، عبارة عن أبى بكر وحفص معا ، والباقون نونوا فى الجميع ، ووجه التنوين وعدمه مبنى على صرف هذه الكلمة وعدم صرفها ، وللعرب فيها مذهبان : نارة تصرفها ذهاباً إلى اسم الحى ، ونارة ترك صرفها ذهاباً إلى اسم القبيلة ، وكذا الخلاف فى سبأ لما سبأ فى سورة النمل . فإن قلت : أطلق قوله : ثمود هنا ، فما المانع أن يظن أنه أراد التى فى أول القصة - وإلى ثمود أخاهم صالحاً - وهو غير منصرف اتفاقاً ، قلت : منع منه أمران .

أحدهما أن هذا سابق على كلمة يومئذ ، فلو كان فيه خلاف لذكره قبل مسألة يومئذ ، لا يقال : إنه فى بعض المواضع يقدم ما تأخر من الحروف ويؤخر ما تقدم ، كقوله بعد هذا البيت : ويعقوب ، ثم قال هنا : قال سلم ، ومثله ودرى اكسر ، ثم قال : يسبح فتح الباء . كذا صف ، وتوقد البيت ، ولفظ توقد قبل يسبح ، وإنما ضرورة النظم تخرج إلى مثل هذا ، فإن جوابه أنه لضرورة هنا ، لأن مسألة يومئذ فى بيت مستقل ، فكان يمكنه تأخيرها .

الأمر الثاني : أن جميع هذه المواضع الأربعة المختلف فيها منصوبة والخلاف واقع في إثبات التنوين وعدمه فقط ، وأما قوله : وإلى ثمود ، فمجرد ، فلا يكفي فيه ذكر التنوين ، بل لابد من جره عند من صرفه ، كما ذكر بعد ذلك في لثمود ، فلم يدخل في مراده ، والله أعلم : قال سيديوه وثمود وسبأها : مرة للقبيلتين ، ومرة للحيين ، وكثرتهما سواء . قال أبو علي : فمن صرف في جميع المواضع كان حسنا ، ومن لم يصرف في جميع المواضع فكذلك ، وكذلك إن صرف في موضع ولم يصرف في موضع آخر ، إلا أنه لا ينبغي أن يخرج عما قرأت به القراء ، لأن القراءة سنة ، فلا ينبغي أن نحمل على ما تجوزة العربية حتى ينضم إلى ذلك الأثر من قراءة القراء وقول الناظم : على فصل : أى على قول فصل ، والله أعلم .

واختار أبو عبيد قراءة التنوين في هذه المواضع الأربعة ، لأنها رسمت بالالف بعد الدال ، وهو دليل الصرف .

٧٦٣ - [(نـ) مآ لثمود نوؤوا وآخفصوا (ر) ضآ
ويعقوب نصب الرفع (ع) ن (ف) باضيل (ك) لا]

نما من تنمة رمز الذى فى النجم ، ثم ابتداء لثمود أراد :

(ألا بعداً لثمود) .

صرفه الكسائي فخفضه ونونه موافقة لما قبله ، وهو :

(ألا إن ثموداً) .

وفتحه الباقون غير منون ، لأنه غير مصروف ، وقوله : رضى ، أى : ذوى رضى وموضع لثمود نصب بما بعده ، وقرئ يعقوب بالنصب والرفع ، فالنصب على تقدير ووهبنا لها يعقوب من وراء إسحاق ، ودلى عليه معنى قوله تعالى :

(فَبَشِّرْ نَاهَا بِإِسْحَاقَ) .

لأنه فى معنى وهبنا، واختاره أبو على ، وذكر وجهين آخرين على ضعف فيهما : أحدهما أن يكون مجرداً ، عطفاً على إسحاق ، والثاني أن يكون منصوباً ، عطفاً على موضع إسحاق ، أى فبشرناها - بإسحاق - ، ويعقوب ، من وراء إسحاق ، وضعفهما من جهة الفصل بين واو العطف والمعطوف بالظرف ، فهو كالفصل بين الجار والمجرور ، ولو قلت مررت بزيد اليوم وأمس عمرو على تقدير وبعمرو وأمس ، لم يحسن ، ولكن فى الشعر يحتمل مثل ذلك كما جاء بكف يوماً يهودى .

ومثله فى الفصل بين حرف العطف والمرفوع ، وآونة أثالى ، وفى المنصوب .

• ويوما أديهما نعلا •

فى بهتين معروفين أنشدتهما أبو على وغيره ، الأول لابن أحرر ، والثاني للأعشى ، وله نظير فى إعراب بعضهم :

(وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ^(١)) .

على أن هاد عطف على منذر ، أى أنت منذر وهاد لكل قوم ، وقد مضى فى هذه القصيدة ، وسيأتى نحو من ذلك فى نظم الناظم ، وذكر وجه العطف جماعة من أئمة العربية ، وأما قراءة يعقوب بالرفع ، فعلى الابتداء وخبره ما قبله ، أى مولود لها من وراء إسحاق يعقوب ، أو يكون فاعل من وراء ، على قول الأخفش : أى واستقر لها من وراء إسحاق يعقوب : قال أبو جعفر النحاس : وتكون الجملة فى موضع الحال ، وأظنه فى البشارة أى فهشراها بإسحاق متصلا به يعقوب ، قال : ويجوز على إضمار فعل ، أى : ويحدث من وراء إسحاق يعقوب وقوله نصب الرفع ، أى نصب رفعه ، أو نصب الرفع فيه منقول عن فاضل ، كلاًه : أى حفظه :

٧٦٤ - [هُنَا قَالَ سَـلَمٌ كَسْرُهُ وَسُكُونُهُ

وَقَصْرٌ وَفَوْقَ الطَّوْرِ (ش) شَاعَ تَنْزِلاً]

كسره : مبتدأ وسكونه وقصر عطف عليه ، وشاع خبر المبتدأ ، وتنزلاً تمييز ، وفوق الطور : عطف على هنا ، أى قوله : قال سلم موضع قال سلام - هنا وفى الذاريات ، وهما لغتان ، كحرم وحرام ، وحل وحلال ، وقيل سلم ضد حرب ، وذلك لأنه نكرهم ، فقال : أنا مسالم لكم ، ورفع على حكاية قوله ، أى : سلام عليكم ، أو امرى سلام ونصب - قالوا سلاما - أى قولاً ذا سلامة ، لم يقصد فيه حكاية قولهم ، وكذا معنى قوله تعالى :

(وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا^(٢)) .

وأما فى كل موضع يقصد التسليم ، فلم يأت الأمر معرفة ، والأكثر تنكيره :

(سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ^(٣) - سَلَامٌ قَوْلًا مِنْ رَبِّ رَحِيمٍ^(٤) - سَلَامٌ عَلَى نُوحٍ^(٥) - وَسَلَامٌ

عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ^(٦)) .

وجاء معرفة فى :

(وَالسَّلَامُ عَلَى يَوْمٍ وُلِدْتُ^(٧) - وَالسَّلَامُ عَلَى مَنْ أَنْبَعَ الْهُدَى^(٨)) .

وقيل التقدير : سلمنا سلاما ، وله نظائر ، والله أعلم .

٧٦٥ - [وَفَأَمْرٍ أَنْ أَمْرٍ الْوَصْلُ (أ) ضَلَّ (د) نَا وَهَا

هُنَا (حَقٌّ) إِلَّا أَمْرَانِكَ ازْنَعِ وَأَبْدِلَا]

يريد : حيث جاء هذان اللفظان ، وجاء فأمر فى ثلاث سور : هنا :

(٢) سورة الفرقان ، آية : ٦٣

(٤) سورة يس ، آية : ٥٨

(٦) سورة مريم ، آية : ١٦

(٨) سورة طه ، آية : ٤٧

(١) سورة الرعد ، آية : ٧

(٣) سورة الرعد ، آية : ٢٤

(٥) سورة الصافات ، آية : ٧٩

(٧) سورة مريم ، آية : ٣٢

(فَأَمْرٍ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ ^(٩)) .

ومثله في الحجر والدخان :

(فَأَمْرٍ يَمْبِغِي لَيْلًا ^(١١)) .

وأما (أَنْ أَمْرٍ) .

ففي طه والشعراء ، عني بالوصل : همزة الوصل ولا يظهر لفظها إلا على تقدير : أَنْ نقف على أَنْ ، فتبتدى :
إسرى ، بكسر الهمزة ، وأما إذا وصلت فلا يظهر إلا أثرها ، وهو حذفها في الدرج ، وكسر الذنون من أَنْ
لالتقاء الساكنين لورش وغيره ، وأما في كلمة فأسر ، فلا يظهر أثر إلا في حذفها ، وقرأ الباقون بهمزة القطع
المفتوحة ، فالنون من أَنْ ساكنة على أصلها ، لكنها تفتح لهمزة إذا وقف على أَنْ أسرى ، على رواية نقل الحركة
له في الوقف ، والقراءتان مبيتان على الفعل للذي منه هذا الأمر ، وفيه لغتان : سرى ، وأسرى ، فعلى لغة
سرى : جاءت همزة الوصل في الأمر ، كقولك : ارم ، من رمى ، وعلى لغة : أسرى ، جاءت همزة القطع ،
كقولك من أعطى : أعط ، ويشهد لسرى قوله سبحانه :

(وَاللَّيْلِ إِذَا يَسِر ^(١٢)) .

ويشهد لأسرى قوله تعالى :

(سُبْحَانَ الَّذِي أَمْرِي ^(١٣)) .

ويتعلق بهما بحث كما ذكرناه في تفسير آية صبحان ، فأما قوله تعالى :

(وَلَا يُلَاقِيكَ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا تَك) .

فقرئ : برفع امرأتك ونصبها ، فقوله : ههنا ، احترازا من الذي في العنكبوت :

(إِنْ أَرَادْتَ مُخَاجَاتِي فَقُلْ إِنَّ أَمْرًا تَك) .

فإنه منصوب باتفاق ، لأنه مستثنى من موجب ، وأما هنا فمستثنى من غير موجب ، فجري فيه الوجهان
النصب والرفع ، كما سبق في سورة النساء :

(مَا قَلِيلُهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ) .

(إِلَّا قَلِيلًا) .

لكن لم يقرأ بالنصب ثم إلا واحد ، وههنا الأكثر على النصب : فلهذا قال جماعة من أئمة العربية : إنه
مستثنى من قوله تعالى :

(١) سورة الحجر ، آية : ٦٥ ، وسورة الدخان ، آية : ٢٣

(٣) أول سورة الإسراء

(٢) سورة الفجر ، آية : ٤

(فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ) .

ليكون مستثنى من موجب ، وهذا فيه إشكال من جهة المعنى ؛ إذ يلزم من استثنائه من :

(فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ) .

أن لا يكون أسرى بها ، وإذا لم يسر بها ، كيف يقال :

(لَا يَلْقَفَتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَاتُكَ) .

على قراءة الرفع ، فكيف تؤثر بالالتفات ، وقد أمر أن لا يسرى بها ، فهي لما التفتت كانت قد سرت معهم قطعاً ، فيجوز أن يكون هو لم يسر بها ، ولكنها تبعته ، والتفتت ، فأصابها ما أصاب قومها ، والذي يظهر لى أن الاستثناء على القراءتين منقطع ، لم يقصد به إخراجها من المأمور بالإمراء بهم ، ولا من المنهين عن الالتفات ، ولكن استؤلف الإخبار عنها بمعنى : لكن امرأتك يجرى لها كيت وكيت ، والدليل على صحة هذا المعنى أن مثل هذه الآية جاءت في سورة الحجر ، وليس فيها استثناء أصلاً ، فقال تعالى :

(فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَاتَّبِعْ أذْيَارَهُمْ وَلَا يَلْقَفَتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ وَامْضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ ^(١)) .

فلم تقع العناية إلا بذكر من أنجاهم الله تعالى ، فجاء شرح حال امرأته في سورة هود تبعاً لامقصود الإخراج بما تقدم ، ونحو ذلك قوله تعالى في سورة الحجر :

(إِنْ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ آتَيْنَاكَ مِنَ الْغَاوِينَ ^(٢)) .

قال كثير من المفسرين : إنه استثناء متصل ، وبني قوم على ذلك جواب الاستثناء : الأكثر من الأقل ، لأن الغاوى أكثر من المهتدى ، وعندى أنه منقطع ، بدليل أنه في سورة سبحان :

(إِنْ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ ، وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ وَكِيلًا ^(٣)) .

فأطلق ولم يستثن الغاوين ، دل على أنه أراد بقوله تعالى - عبادى المخلصين - المكلفين ، وهم ليس للشيطان عليهم سلطان ، فلا حاجة إلى استثناء الغواة منهم ، فحيث جاء في الحجر استثناء الغواة ؛ كان على سبيل الانقطاع أى لكن من اتبعك من الغاوين لك عليهم سلطان ، فإذا انضج هذا المعنى لك ؛ علمت أن القراءتين واردتان على ما يقتضيه العربية في الاستثناء المنقطع ، ففيه لغتان ، النصب والرفع ، فالنصب لغة أهل الحجاز ، وعليها الأكثر ، والرفع لبني تميم ، وعليها اثنان من القراء ، ولهذا قلت في المنظومة التى في النحو :

واحمل على المنقطع إلا امرأتك فى هود مطلقاً فتقوى حجتك

وقول الناظم : ارفع وأبدلاً ، يجوز بضم الهمزة وفتحها ، فضمها على أنه فعل لم يسم فاعله ، وفتحها على الأمر ، والألف فى آخره بدل من نون التأكيد الخفيفة ، والمعنى : واحكم على المرفوع أنه بدل من أحد

قوله - ولا يلتفت منكم أحد - هذا على قول الجعاعة إنه مستثنى من ذلك ، ولم يختلفوا فيه ، وإنما الخلاف بينهم في قراءة النصب ، منهم من استثناهما من ذلك ، ومنهم من استثناهما من - فأمر بأهلك - وقوله - إلا امرأتك - أبدل فيه الهمزة ألفا ، ليتزن له النظم ، وقد سمع نحو ذلك من العرب يقولون : المرأة والكمأة ، فيبدلونها ألفا ولزم من هذه العبارة في نظمه إيهام ، وذلك أنه قال : ارفع وأبدلا ، فيظن أنه أراد ما لفظ به من إبدال الهمزة ألفا ، وإنما أراد الإبدال من جهة الإعراب ، ووقع لي في تصحيح ما أعربه النحاة معنى حسن ، وذلك أن يكون في الكلام اختصار ، نبه عليه اختلاف القراءتين ، وكأنه قيل فأمر بأهلك إلا امرأتك ، وكذا روى أبو هيب وغيره : أنها في قراءة ابن مسعود هكذا ، وليس فيها - ولا يلتفت منكم أحد - فهذا دليل على استثنائها من المسرى بهم ، ثم كأنه سبحانه قال : فإن خرجت معكم أو تبعتمكم من غير أن تكون أنت سرية بها فإنه أهلك عن الالتفات غيرها ، فإنها ستلتفت ويصيبها ما أصاب قومها ، فكانت قراءة النصب دالة على ذلك المعنى المتقدم ، وقراءة الرفع دالة على هذا المعنى المتأخر ، ومجموعها يدل على جملة المعنى المشروح .

٧٦٦ - [وَفِي سَعْدُوا فَأَضْمُ (صِحَابًا) وَسَلْ]

يَرْوِخُ وَإِنْ كَلَّا (إِلَى) (مَهْ) فَوَه (دَ) لَا]

صحابا أى ذا صحاب ، ويقال : سال عنه وسال به بمعنى ، وعليه حل قوله تعالى :

(سَالًا سَائِلٌ بِعَذَابٍ ^(١)) .

أى هن عذاب ، ومنه :

(فَسْتَلْ بِرُحْبٍ ^(٢)) .

وقال علقمة : فإن تسألوني بالنساء فإننى *

وقال الشيخ : سل به بمعنى اعتن به ، واشتغل به كما يقال سل عنه ، بمعنى ابحث عنه وقتش عنه ، وإنما قال ذلك لصعوبة تحريك وجه الضم ، لأنه يقتضى أن يكون سعد متعديا ، وهى لغة مجهولة ، ويدل على وجودها قولهم : مسعود ، والمعروف أسعده الله ، بالألف ، وقيل إن سعد لغة هذيل ، يقال : سعد كما يقال : جن ، وأما - وإن كلا لما ليوفينهم - فعناها على القراءات من أشكال الآيات ، وقد نظم في هذا البيت الخلاف في أن ، وفى البيت الآتى الخلاف في لما ، والخلاف فيهما في التشديد والتخفيف ، فقوله - وإن كلا - في موضع خفض بإضافة ، وخف إليه ، واعلم أن إن يجوز تخفيفها ، وهى باقية على إعمالها ، فقوله : كلا اسمها مخففة كانت أو مشددة ، ولا يجوز أن يكون المخففة نافية ، لأنها قد نصبت كلها ، وقد دخلت اللام في الخبر ، إلا في قراءة من شدد كما يأتى . فهى قراءة أبى بكر وحده ، وقوله إلى صفوه دلا : خبر وخف وإن كلا والهاء في صفوه للخف ، وفاعل دلا : ضمير عائد إلى القارئ ، أى إلى صفوه الخف أدلى القارئ دلوه ، ثم استخرجها : أى وجد قراءة حلوة فقرأ بها ، يقال : دلوت الدلو : نزعها ، وأدائها أرسلتها فى البئر ، قال الله تعالى :

(٢) سورة الفرقان ، آية : ٥٩

(١) سورة المارج ، آية : ١

(فَأَذَلِّيْ دَلْوَهُ ^(١)) .

واجتزى الشاطبي بقوله : دلا عن أن يقول : أدلى ، فدلا لأنه لا يوصف بأنه دلا إلا بعد أن يكون أدلى دلوه . وقال صاحب الصحاح : قد جاء في الشعر : الدالى بمعنى المدلى ، فإذا كان الأمر كذلك ظهر قول الناظم دأى لا إلى صفوه بمعنى أدلى دلوه إليه ، والله أعلم :

٧٦٧ - [وَفِيهَا وَفِي يَسِّ وَالطَّارِقِ الْهَلَا]

يُشَدُّ لَمَّا (كَدَ) اِمِلْ (؛) ص (هَ) اَعْتَلَا]

العلی : نعت للطارق ، وفي جعله نعتا للسرور الثلاث نظر من جهة أن بعضها معبر عنه بالضمير ، والمضمر لا يوصف ، فأشار إلى قوة قراءة من شدد لما بقوله كامل نص فاعتلا ، فالقراءات في هاتين الكلمتين :

(أَنْ وَكَلَا) .

أربع : تخفيفهما لنافع وابن كثير ، تشديدهما لابن عامر وخزعة وحفص ، تخفيف إن وتشديد لما لأبي بكر وحده ، تشديد إن وتخفيف لما لأبي عمرو والكسائي ، فن شدد إن وعطف لما ، فاللام في لما : هي التي تدخل فيما كان في خبر إن واللام في - ليوفينهم - جواب قسم محذوف ، ومثله :

(وَإِنْ مِنْكُمْ لَمَنْ لَا يَبْطِئُ ^(٢)) .

غير أن اللام في ، لمن داخل على الاسم ، وفي لما داخل على موضع الخبر ، وقام القسم وجوابه مقام الخبر ، و - ما - في لما زائدة ، لتفرق بين اللامين : لام التوكيد ولام القسم ، وقيل بمعنى الذي ، وزاد بعضهم فجعلها بمعنى من ، وقيل اللام في لما موطئة للقسم ، مثل :

(كَأَنْ أَشْرَكَتَ لَيْتَخْطِئَنَّ عَمَلُكَ ^(٣)) .

والمعنى : وإن جميعهم ، والله ليوفينهم ربك أعمالهم من حسن وقبح وإيمان وجحود ، فهذا تعليل قراءة أبي عمرو والكسائي . قال الفراء : جعل ما اسما للنامى كما جاز :

(فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ أَنْكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ^(٤)) .

ثم جعل اللام التي فيها جوابا لأن ، وجعل اللام التي في ليوفينهم لا مادخلت على نية يمين فيما بين ماوصلتها كما تقول : هذا من ليذهبن ، وعندى : ما ، لغيره خير منه ، ومثله :

(وَإِنْ مِنْكُمْ لَمَنْ لَا يَبْطِئُ) .

ثم قال بعد ذلك مايدل على أن اللام مكررة ، فقال : إذا عجلت العرب باللام في غير موضعها أعادوها إليه ، نحو إن زيدا لإليك المحسن ، ومثله :

(٢) سورة النساء ، آية : ٧٣

(٤) سورة النساء ، آية : ٣

(١) سورة يوسف ، آية : ١٩

(٣) سورة الزمر ، آية : ٦٥

ولو أن قوى لم يكونوا عزة . بعد لقد لالقيت لابدا مصرعا

قال : أدخلها في بعد وليس بموضعا ، وسمعت أبا الجراح يقول : إني بحمد الله لصالح ، وقال أبو علي قراءة من شدد إن وخفف لما : وجهها بين ، وهو أنه نصب كلا بأن ، وأدخل لام الابتداء على الخبر ، وقد دخل في الخبر لام - ليوفى - وهى التى يتلقى بها القسم ، وتختص بالدخول على الفعل ، فلما اجتمع اللامان فصل بينهما كما فصل بين أن واللام ، فدخلت ما ، وإن كانت زائدة : للفصل ، ومثله فى الكلام إن زيدا لما لينطلقن : قال : هذا بين ، ويل هذا الوجه فى البيان قراءة من خفف : (إنَّ وَلَمَّا) .

وهى قراءة ابن كثير ونافع . قال سيبويه : حدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول : إن عمرأ لمنطلق كما قالوا : كأن ثدييه حقان ، قال : ووجهه من القياس : (أَنَّ : إِنَّ) .

مشبهة فى نصبها بالفعل ، والفعل يعمل محذوفا كما يعمل غير محذوف ، نحو لم يك زيد منطلقا : (فَلَا تَكُ فى مَرِيَّةٍ) . وكذلك لا أدر ؟

قلت : فتعليل هذه القراءة كالتى قبلها سواء ، واللام فى لَمَّا هى الفارقة بين المخففة من الثقيلة والنافية ، وقال القراء : وأما الذين خففوا أنَّ فإنهم نصبوا ، وهو وجه لا أشتهيه ، لأن اللام لا يقع الفعل الذى بعدها على شيء قبله ، فلو وقعت كل لصلح ذلك كما يصلح أن يقول : إن زيدا لقائم ، لا يصلح إن زيدا لأضرب ، لأن تأويلها كتأويل إلا .

قلت : واستشكل أبو علي وغيره قراءة من شدد لَمَّا هنا فى سورة هود ، سواء شدد إن أو خففها ، لأنه قد نصب بها - كلا - وإذا نصب بالمخففة كانت بمنزلة المنقلة ، فكما لا يحسن إن زيدا إلا منطلق ، لأنَّ إلا إيجاب بعد نفي ، ولم يتقدم هذا إلا إيجاب مؤكد ، فكذا لا يحسن إن زيدا لما منطلق ، لأنه بمعناه ، وإنما شاع نشدتك بالله إلا فعلت ، ولما ، لأن معنا : الطلب ، فكأنه قال : ما أطلب منك إلا فعلك ، فحرفت النفي مراد مثل : (تَاللَّهِ تَفَعَّلًا^(١)) .

ومثل أبو علي بقولهم : شر أهر ذا ناب ، أى ما أهره إلا شر ، قال : وليس فى الآية معنى النفي ولا الطلب ، وحكى عن الكسائى أنه قال : لأعرف وجه الثقيل فى لَمَّا . قال أبو علي : ولم يبعد قيا قال : قال أبو جعفر النحاس : القراءة بتشديدها عند أكثر النحويين لحن ، حكى عن محمد بن يزيد أن هذا لا يجوز ، ولا يقال : إن زيدا إلا لأضربه ، ولا لما لأضربه ، قال : وقال الكسائى : الله جل وعز أعلم بهله للقراءة ، ما أعرفت لها وجهها قال : وللنحويين بعد هذا فيها أربعة أقوال : فذكرها مختصرة ، وأنا أبسطها ، وأنبه على ما فيها ، ثم أذكر وجهها خامساً هو الحق إن شاء الله تعالى .

الأول قاله القراء ، وتبعه فيه جماعة ، قال : أراد لمن ما ، فلما اجتمع ثلاث ميات حذف واحدة ، فبقيت ثنتان ، فأدغمت إحداهما في الأخرى كما قال الشاعر :

وإني لما أصدر الأمر وجهه إذا هو أعيأ بالسبيل مصادر

قال نصر بن على الشيرازي : وصل من الجارة بما ، فانقلبت النون أيضا ميا الإدغام ، فاجتمعت ثلاث ميات فحذفت أحدين ، فبقي لمّا بالتشديد ، قال : وما هاهنا بمعنى : من ، وهو اسم لجماعة الناس ، كما قال تعالى :
(فَأَنكِحُوا مَا طَآءَ) .

ألى من طاب ، والمعنى : وإن كلا من الذين ليوفينهم ربك أعمالهم ، أو من جماعة ليوفينهم ربك أعمالهم ، قال المهدوي : حذفت الميم المكسورة ، والتقدير لمن خلق ليوفينهم ، وجوز أن يكون تقدير هذا الوجه : لمن ما ، بفتح الميم ، وتكون اللام داخلة على من التي بمعنى الذى ، وما بعدها زائدة .

قال : فنقلبت النون ميا ، وأدغمت في الميم التي بعدها ، فاجتمعت ثلاث ميات ، فحذفت الوسطى منهن ، وهى المبدلة من النون ، فقبل لما قلت ، فقد صار لهذا الوجه الذى استنبطه القراء تقديران ، وسبق المهدوي إلى التقدير الثانى : أبو محمد مكي ، وقال : التقدير : وإن كلا لخلق ليوفينهم ربك ، قال : فيرجع إلى معنى القراءة الأولى التى بالتخفيف ، وهذا هو الذى حكاه الزجاج ، فقال : زعم بعض النحويين أن معناه لمن ما ، ثم قلبت النون ميا ، فاجتمعت ثلاث ميات ، فحذفت الوسطى ، قال : وهذا القول ليس بشيء ، لأن من لا يجوز حذفها ، لأنها اسم على حرفين وقال النحاس : قال أبو إسحاق : هذا خطأ ، لأنه يحذف النون من من ، فيبقى حرف واحد ، وقال أبو على : إذا لم يبق الإدغام على تحريك الساكن قبل الحرف المدغم فى نحو : قوم مالك ، فإن لا يجوز الحذف أجدر ، قال على : إن فى هذه السورة ميات اجتمعت فى الإدغام أكثر مما كان يجتمع فى لمن ما ، ولم يحذف منها شيء ، وذلك قوله :

(وَعَلَىٰ أُمَمٍ مِّمَّنْ مَعَكَ) .

فإذا لم يحذف شيء من هذا ، فإن لا يحذف ثم أجدر .

قلت : وما ذكره القراء استنباط حسن ، وهو قريب من قولهم فى :

(لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي)^(١) .

أصله : لكن أنا ، تم حذفت الهمزة وأدغمت النون فى النون ، وكذا قولهم أما أنت منطلقا انطلقت ، قالوا المعنى لأن كنت منطلقا ، وما أحسن ما استخرج الشاهد من البيت الذى أنشده ، واجتمع فى - أمم ممن معك - ثمانى ميات ، خمس ظاهرة ، والتنوين فى أمم ، والنون من ممن ، كلاهما تقلب ميا وتدغم فى الميم بعده ، على ما تمهد فى بابهما فى الأصول ، ثم إن القراء أراد أن يجمع بين قراءتى التخفيف والتشديد من لمّا فى معنى واحد فقال : ثم يخفف كما قرأ بعض القراء :

(وَالْبَنَىٰ بَعْضُكُمْ) .

يحذف الياء عند الياء ، أنشدني الكسائي شعراً :

واشمت العداة بنا فأضحوا لدى تباشرون بما لقينا

معناه يتباشرون ، فحذف ياؤه لاجتماع الياءات ، قلت : الأولى أن يقال : حذفت ياء الإضافة من لدى ، فبقيت الياء الساكنة قبلها ، المنقلبة عن ألف لدى ، وهو مثل قراءة من قراءة - يابني - بالإسكان على ما سبق ، وأما الياء من يتباشرون فثابتة للدلالة على المضارعة ، قال : ومثله كأن من آخرها القادم ، يريد إلى القادم ، فحذف عند اللام اللام الأولى ، قلت : لأن آخر إلى حذفت لالتقاء الساكنين ، وهمزة الوصل من القادم تحذف في الدرج ، فانصلت لام إلى بلام التعريف في القادم ، فحذفت الثانية على رأيه ، والأولى أن يقال : حذفت الأولى ، لأن الثانية دالة على التعريف ، فلم يبق من حروف « إلى » غير الهمزة ، فانصلت بلام القادم ، فبقيت الهمزة على كسرهما ، وهذا قريب من قوله :

(مِلْكَذِبِ).

في من من الكذب :

(وَبِالْعَبْرِ).

في بني العنبر :

(وَعَلَسَاء).

بنو فلان ، أى على الماء :

القول الثاني : قال الزجاج : زعم المازني أن أصلها لما بالتحفيف ، ثم شددت الميم ، قال : وهذا ليس بشيء لأن الحروف نحو « رب » وما أشبهها تحفف ، ولستنا نثقل ما كان على حرفين .

الثالث : قال النحاس : قال أبو عبيد القاسم بن سلام : الأصل - وإن كلا لما ليوفينهم - بالتنوين ، من لمته لما ، أى جمعته ، ثم بنى منه فعلى ، كما قرئ - ثم أرسلنا رسلنا تترأ - بغير تنوين وتنوين .

قلت : الذي في كتاب القراءات لأبي عبيد ، وروى عن بعض القراء - وإن كلا لما - منونة يريد جميعاً . قال : وهى صحيحة المعنى ، إلا أنها خارجة عن قراءة الناس ، وقال الفراء : المعنى - وإن كلا - شديداً - ليوفينهم - وإن كلا - حقاً - ليوفينهم - وقال أبو علي : وقد روى أنه قرئ - وإن كلا لما - منونا ، كما قال : - وتأكولون التراث أكلا لما - فوصف بالمصدر ، وينبغي أن يقدر المضاف إليه كل نكرة ، ليحسن وصفه بالنكرة ولا يقدر إضافته إلى معرفة ، فيمتنع أن تكون لما وصفاً له ، ولا يجوز أن تكون حالا ، لأنه لا شيء في الكلام عامل في الحال ، قال : فإن قال : إن لما فيمن ثقل ، إنما هى لما هذه ، وقف عليها بالآلاف ، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف ، فذلك مما يجوز في الشعر . قال ابن جنى : معنى «لما بالتنوين توفية جامعة لأعمالهم جمعاً ، ومحصلة لأعمالهم تحصيلاً ، فهو كقولك قياماً لأقومن» ، وقعوداً لأقعدن» ، قال الشيخ أبو عمرو رحمه الله : استعمال لما في هذا المعنى بعيد . وحذف التنوين من المنصرف في الوصل أبعد ، قال : وقيل : لما فعلى من اللم ، ومنع الصرف لأجل ألف التأنيث ، والمعنى فيه مثل مضى لما المنصرف ، قال : وهذا أبعد ، إذ لا تعرف لما فعلى بهذا

المعنى ولا بغيره ، ثم كان يلزم هؤلاء أن يميلوا لمن أمال ، وهو خلاف الإجماع ، وأن يكتبوها بالياء ، وليس ذلك بمستقيم .

قلت : فهذه ثلاثة أوجه ، وهى خمسة فى المعنى ، لأن الأول اختلفت فى تقديره على وجهين : لمن ما بكسر الميم وفتحها ، وهذا الثالث اختلف فى ألفه على وجهين : أحدها أنها بدل من التنوين ، والثانى أنها للأنثى : القول الرابع : قال الزجاج : وقال بعضهم قولاً ولا يجوز غيره :

(إن أماً) فى معنى (إلا) مثل :

(إن كلُّ نفسٍ لَمَّا عَلِمَها حَافِظٌ ^(١)) .

ثم أتبع ذلك بكلام طويل مشكل ، حاصله : أن معنى إن زيد لمنطلق : ما زيد إلا منطلق ، فأجريت المشددة كذلك فى هذا المعنى إذا كانت اللام فى خبرها ، وعملها النصب فى اسمها باق بحاله ، مشددة ومخففة ، والمعنى نفى بأن وإثبات باللام التى فى معنى إلا ، ولما ، بمعنى إلا ، قلت : قد تقدم إنكار أبى على جواز إلا فى مثل هذا لموضع ، فكيف يجوز لما التى بمعناها ، على أن من الأئمة من أنكر مجئ لما بمعنى إلا ، قال أبو عبيد : أما من شدد لما يتأولها إلا فلم نجد هذا فى كلام العرب ، ومن قال هذا لزمه أن يقول : رأيت القوم لما أخاك ، يريد إلا أخاك ، وهو غير موجود . قال القراء : وأما من جعل لما بمنزلة إلا فإنه وجه لانعريفه ، وقد قالت العرب مع اليمين : بالله لما قتت عنا ، وإلا قتت عنا ، فأما فى الاستثناء فلم تقله فى شعر ولا غيره : ألا ترى أن ذلك لو حاز لسمعت فى الكلام : ذهب الناس لما زيداً :

قالت : وقد ذكر ابن جى وغيره أن لا تقع زائدة ، فلا بعد فى أن تقع لما التى بمعناها زائدة ، فهذا وجه آخر ، فصارت الوجوه سبعة ؛ والصحيح فى معنى لما المدة فى هذه السورة ما قاله الشيخ أبو عمرو رحمه الله فى أماليه المفرقة على مواضع من القرآن وغيره ، قال : لما هذه هى لما الجازلة ، حذف فعلها للدلالة عليه ، لما ثبت من جواز حذف فعلها فى قولهم : خرجت ولما ، وسافرت ولما ، ونحوه ، وهو سائغ فصيح : فيكون المعنى : وإن كلا لما يهملوا ، ولما يتركوا ، لما تقدم من الدلالة عليه من تفصيل المجموعين ، كقوله تعالى :

(قَمِئَتْهُمْ شِقَاقٌ وَسَمِيدٌ)

ثم ذكر الأشقياء والسعداء ومجازاتهم ، ثم بين ذلك بقوله : - ليوفينهم ربك أعمالهم - قال : وما أعرف وجهاً أشبه من هذا ، وإن كانت الفاعل تستبعده من جهة أن مثله لم يقع فى القرآن ، قال والتحقيق بأبى استبعاد ذلك ، قلت : هذا وجه مליح ومعنى صحيح ، والسكوت على لما دون فعلها قد نص عليه اللزخشرى فى مفصله وأنشد ابن السكيت شاهداً على ذلك فى كتاب معانى الشعر له :

فَحِثُّ قُبُورِهِمْ بَدْءٌ وَلَمَّا فَنَادَيْتُ الْقُبُورَ فَلَمْ يُجِئْنِيْ

وقاله فى معناه بَدْءٌ أى سيداً ، وبدء القوم أى سيدهم ، وبدء الجزور ، خبر أنصابتها ، قال : وقوله ولما ، أى لم أكرم سيداً إلا حين ماتوا ، فإنى سدت بعدهم ، كما قال الآخر :

خَلَّتِ الدِّبَارُ فَسُدَّتْ غَيْرَ مُدَافِعٍ وَمِنْ الشَّقَاءِ تَفَرَّدِي بِالشُّوْدِ

قلت : ونظير السكوت على لما دون فعلها سكوت النابغة على قد ، دون فعلها في قبله :

أَزِفَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنْ رَكَبْنَا لَمَّا نَزَلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِ

أى : وكأن قد زالت ، قال الشيخ أبو عمرو : وأما قراءة أبي بكر فلها وجهان ، أحدهما : الوجوه المذكورة في قراءة ابن عامر وغيره ، فتكون أن مخففة من الثقيلة في قراءتهم ، والوجه الثاني : أن تكون أن نافية ، ويكون كلا منصوبا بفعل مضمر تقديره ، وإن أرى كلا أو وإن أعلم ، ونحوه ولما بمعنى إلا نحو - إن كل نفس لما عاها حافظ - ومن هاهنا كانت أقل إشكالا من قراءة ابن عامر ، لقبولها هذا الوجه الذى هو غير مستبعد ذلك الاستبعاد ، وإن كان في نصب الاسم الواقع بعد حرف المنى استبعاد ، ولذلك اختلف في مثل قوله : إلا رجلا جزاه الله خيرا ، هل هو منصوب بفعل مقدر ونون ضرورة ، فاختار الخطيب : إضمار الفعل ، واختار يونس : التنوين للضرورة ، قلت : فهذا ما يتعلق بتوجيه القرارات في تشديدان ولما في تخفيفها في هذه السورة ، وهو من المواضع المشكلة غاية الإشكال ، وقد اتضحت والحمد لله ، وإن كان قد طال الكلام فيها ، فلا بد في المواضع المشكلة من التطويل زيادة في البيان ولو كان الشرح الكبير بلغ هذا الموضع لم يحتاج إلى هذا التطويل في هذا المختصر ، والله الموفق :

والذى في يس :

(إِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُخَضَّرُونَ^(١)).

وفي الطارق :

(إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ^(٢)).

إن في الموضعين للنفي ، لأن كل مرفوع بعدها ، فلم يحتاج أن تجعلها المخففة من الثقيلة ، على قراءة من شدد لما ، ولما بمعنى إلا ، ومن خففها فهي لام الابتداء ، وما زائدة ، وإن هي المخففة من الثقيلة ، ولم تعمل ، والله أعلم .

٧٦٨ - [وَفِي زُخْرَفٍ (و) ي (ز) ص (ل) سَنِينَ بِمُخْلَفِهِ

وَيَرْجِعُ فِيهِ الضَّمُّ وَالْفَتْحُ (إ) ذ (ء) لَا]

يريد - وإن كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا - الكلام فيه كالكلام في الذى في يس والطارق ، ولن جمع لسن بكسر السين ، وهو الفصيح ، لأن اللسن بفتح السين : الفصاحة ، يقال : لسن بالكسر ، فهو اللسن ولسن ، وقوم لسنى ، لم يوافق ابن ذكوان على تشديد التى في الزخرف ، وعن هشام : فيها خلاف ، وتقدير البيت : والتشديد في حرف الزخرف مستقر في نصي قوم فصحاء نقلوه ، وأما : - وإليه يرجع الأمر كله - فاختلاف فيه ظاهر ، سبق له نظائر ، وهو إسناد الفعل إلى المفعول أو الفاعل :

٧٦٩- [وَخَاطَبَ عَمَّا يَعْمَلُونَ بِهَا وَأَ]

خِرَ النَّملِ (ءِ) لَمَّا (عَمَّ) وَارْتَادَ مَنَزِلًا]

عما يعملون فاعل خاطب ، جعله مخاطبا لما كان الخطاب فيه ، وعلمنا : مفعول خاطب ، أى خاطب ذوى علم وفهم ، وهم بنو آدم ، وقال الشيخ : هو مصدر ، أى : اعلم ذلك علما ؛ وآخر النمل ، يروى بجر الراء ونصبها ، فالجر عطفًا على الضمير فى بها ، مثل قراءة - به والأرحام - والنصب عطفًا على موضع الجار والحجور كأنه قال : هنا وآخر النمل ، وكلا الموضعين فى آخر السورة^(١) - وما ربك بغافل عما تعملون - فالخطاب هنا للنبي عليه السلام والمؤمنين ، والغيبة رد على قوله :

(وَقُلْ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ^(٢)) .

والخطاب فى آخر النمل رد على قوله :

(سِيرَ يَكُمُ آيَاتِهِ) .

والغيبة لإخبار عنهم ، وارتاد معناه : طلب ، والضمير فى عم وارتاد : للعلم ، أى علما عم العقلاء من بنى آدم المخاطبين ، واختار موضعا لنزوله وحلوه فيهم ، والله أعلم ، ثم ذكر يا آت الإضافة فقال :

٧٧٠- [وَمَا آتَاهَا عَنِّي وَإِنِّي تَمَانِيًا]

وَضَيْقِي وَلِصْكِي وَنُصْحِي فَأَقْبِلَا]

أراد: عنى - إنه لفرح - فتحها نافع ، وأبو عمرو ، و - إنى - فى ثمانية مواضع :

(إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ - إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ) .

فى قصتى نوح وشعب :

(إِنِّي أَعْطُكَ - إِنِّي أَعُوذُ بِكَ) .

إنى أعوذ بك ، فتح الخمس الحرمين وأبو عمرو :

(إِنِّي أَرَاكُمْ بِخَيْرٍ^(٣)) .

فتحها نافع وأبو عمرو والبزى :

(إِنِّي إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ^(٤)) .

فتحها نافع وأبو عمرو :

(إِنِّي أَشْهَدُ اللَّهَ^(٥)) .

فتحها نافع وقد ضبطت هذه الثمانية فى بيت ، فقلت :

أراكم أعوذ أشهد الوعظ مع إذا أخافت ثلاثا بعد أن تكمل

أى هذه الألفاظ بعد إني ، ونهت بالوعظ على أعظمكم :

(وَضَيْفِي أَلَيْسَ) .

فتحها نافع وأبو عمرو :

(وَالِكُنِّي أَرَاكُمْ)

فتحها البزى ونافع وأبو عمرو - ولا ينفعكم نصحي إن أردت فتحها نافع وأبو عمرو ، فهذه اثنتا عشرة ياء لقوله ثمانيا نصب على الحال من إني ، أى خذها ثمانيا ، أو فاقبلها ثمانيا ، وثمانيا مصروف ، قال الجوهري : لأنه ليس بجمع ، فيجرى مجرى : جوار ، وسوار في ترك الصرف ، وما جاء في الشعر غير مصروف فهو على توهم أنه جمع ، وأراد فاقبلن ، فأبدل من نون التأكيد ألفاً وياءاتها مبتدأ ويجوز نصبه بكسر التاء مفعولا ، لقوله : فاقبلا ، وعنى وما بعده بدل منه ، وما أحلى ما اتفق له من اتصال هاتين اللفظتين ونصحي فاقبلا ، والله أعلم :

٧٧١ - [شِقَاقِي وَتَوَفِّيَتِي وَرَهْطِي عُدَّهَا

وَمَعَ فَطَرَنَ أَجْرِي مَعَ تَحْصِي مُكْمِلًا]

أراد (شِقَاقِي أَنْ يُصِيبَكُمُ) .

فتحها الحِميان وأبو عمرو :

(وَمَا تَوَفِّيَتِي إِلَّا بِاللَّهِ) .

فتحها نافع وأبو عمرو وابن عامر :

(أَرَهْطِي أَعَزُّ)

فتحها الحرميان وأبو عمرو وابن ذكوان :

(فَطَرَنِي أَفَلَا تَعْقِلُونَ) .

فتحها نافع والبزى :

(إِنْ أَجْرِي إِلَّا) .

موضعان في قصتي نوح وهود ، فلهذا قال : أجرى معا ، سكنهما ابن كثير وحمة والكسائي ؛ وأبو بكر ونصب معا كنصب ثمانيا ، فهذه ثمانى عشرة ياء إضافة ، وقوله : تحصى ، مجزوم لأنه جواب قوله : عدها ، ومكملا حال من فاعل تحصى ، وفيها ثلاث زوائد :

(فَلَا تَسْتَلْنِي) .

أثبتها في الوصل أبو عمرو وورش :

(وَلَا تُخْزُونِ فِي ضَيْفِي) .

أنبتها في الوصل أبو عمرو وحده :

(يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمْ نَفْسٌ) .

أنبتها في الوصل نافع وأبو عمرو والكسائي ، وأنبتها ابن كثير في الحاليين ، وقلت في ذلك :
وزيدت فلا تستلن ما يوم يأت لا تكلم لا تخزون في ضيفي العلا

سورة يوسف عليه السلام

٧٧٢- [وَيَا أَبَتِ افْتَحْ حَيْثُ جَاءَ لِابْنِ عَامِرٍ

وَوُحِّدَ لِلنَّكِيِّ آيَاتُ الْوَلَا]

الخلافاً في يَأْبَت مثل ماسبق في يابن أم ويابني ، بالفتح والكسر ، والتاء في يَأْبَت : تاء تأنيث ، عوضت عن ياء الإضافة في قراءة من كسرهما ، لأنه حركها بحركة ما قبل ياء الإضافة ، لتدل على ذلك ، وهى في قراءة من فتح هوهى من الألف المبذلة من ياء الإضافة في قولك يَأْبَا ، وفتحت تحريكها بحركة ما قبل الألف ، وقيل : يجوز أن يكون الفتح على حد قولهم في الترخيم : يَأْمِيمة ، بالفتح ، وقراءة ابن كثير : (آيَةُ لِلْسَائِلِينَ) .

بالإفراد ، أى آية عجيبة ، كما جاء في آخر السورة :

(لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ) .

والباقون بالجمع ، كما جاء في مواضع :

(إِنْ فِي ذَلِكَ لَآيَةٌ - إِنْ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ) .

ووجه القراءتين ظاهر ، وكمن آية في ضمنها آيات ، واختار أبو عبيد قراءة الجمع ، وقال : لأنها عبر كثيرة قد كانت فيهم ، والولا : القرب ، وهو صفة لقوله : (آيَاتُ لِلْسَائِلِينَ) .

أى ذات الولا ، أى القرية ، من قوله يَأْبَت ، ولا خلافاً في إفراد التى في آخر السورة :

(وَكَأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) .

٧٧٣- [غَيَابَاتٍ فِي الْحَرْفَيْنِ بِالْجَمْعِ نَافِعٌ وَتَأْمَنَّا لِلْكُلِّ يُخْفَى مُفَصَّلًا]

يريد بالحرفين موضعين : وهما :

(وَأَلْقَوْهُ فِي غِيَابَاتِ الْجُبِّ - وَاجْتَمَعُوا أَنْ يَجْمَعُوهُ فِي غِيَابَاتِ الْجُبِّ) .

والغياية ما يغيب فيه شئ ، وغياية البئر : في جانبه فوق الماء ، فوجه الإفراد ظاهر ، ووجه الجمع : أن يجعل كل موضع مما يغيب غياية ، ثم يجمع ، أو كان في الجب غيايات ، أى ألقوه في بعض غيايات الجب ، أو أريد بالجب : الجنس أى ألقوه في بعض غيايات الأجبية ، وأما : (مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا) .

فأصله لا تأمننا : بنونين ، على وزن : تعلمنا ، وقد قرئ كذلك على الأصل ، وهى قراءة شاذة ، لأنها على خلاف خط المصحف ، لأنه رسم بنون واحدة ، فاختلفت عبارة المصنفين عن قراءة القراء المشهورين له ؟

وحاصل ما ذكره ثلاثة أوجه : إدغام إحدى النونين في الأخرى إدغاماً محضاً بغير إشمام ، إدغام محض مع الإشمام ، إخفاء لإدغام ، وهذه الوجوه الثلاثة هي المحكية عن أبي عمرو في باب الإدغام الكبير ، والإخفاء هو المعبر عنه بالروم ، ولم يذكر الشاطبي في نظمه هنا غير وجهين : الإخفاء في هذا البيت ، والإدغام مع الإشمام في البيت الآتي ، ومال صاحب التيسير إلى الإخفاء ، وأكثرهم على نفيه ، قال في التيسير : مالك لا تأمننا بإدغام النون الأولى في الثانية ، وإشمامها الضم ، قال : وحقيقة الإشمام في ذلك أن يشار بالحركة إلى النون ، لا بالعضو إليها ، فيكون ذلك إخفاء لإدغاماً صحيحاً ، لأن الحركة لا تسكن رأساً ، بل يضعف الصوت بها ، فيفصل بين المدغم والمدغم فيه لذلك ، وهذا قول عامة أئمتنا ، وهو الصواب . لتأكيد دلالة وصحته في القياس ، فهذا معنى قول الناظم « للكل يخفى مفصلاً » أي تفصل إحدى النونين عن الآخر ، بخلاف حقيقة الإدغام ، وقال أبو بكر ابن مهران في كتاب « الإدغام » مالك لا تأمننا ، بالإشارة إلى الضمة وتركها ، قال : ولم يحك عن أحد منهم إلا الإدغام المحض ، من أشار منهم ومن ترك ، ولو أراد من أشار الإخفاء دون الإدغام لفرقوا وبينوا ، وقالوا : ادغم فلان وأخفى فلان ؛ فلما قالوا : ادغم فلان وأشار ، وأدغم فلان ولم يشر درينا أنهم أرادوا الإدغام دون الإخفاء ، وأنه لا فرق عندهم بين الإشارة وتركها ، والله أعلم .

وقال صاحب الروضة : لاختلاف بين جماهم في التشديد ، والله أعلم :

٧٧٤ - [وَأَدْغَمَ مَعَ إِشْمَامِهِ الْبَعْضُ عَنْهُمْ وَزَرَعَ وَنَلَعَبَ يَأْ (حِصْنٍ) تَطَوَّلَا]

أى فعل ذلك بعض المشايخ عن جميع القراء ، وهذا الوجه ليس في التيسير ، وقد ذكره غير واحد من القراء والنحاة ، حتى قال بعضهم : أجمعوا على إدغام لا تأمننا ، قال ابن مجاهد : كلهم قرأوا لا تأمننا بفتح الميم وإدغام النون الأولى في الثانية . والإشارة إلى إعراب النون المدغمة بالضم اتفاقاً ، قال أبو علي : وجهة أن الحرف المدغم بمنزلة الحرف الموقوف عليه من حيث جمعهما السكون ، فن حيث أشموا الحرف الموقوف عليه إذا كان مرفوعاً في الإدراج أشموا النون المدغمة في تأمننا ، قال : وليس هذا بصوت خارج إلى ذلك اللفظ ، إنما هو تهيئة العضو لإخراج ذلك الصوت به ، ليعلم بالتهئية أنه يريد ذلك المهيأ له ، قال : وقد يجوز في ذلك وجه آخر في العربية ، وهو أن يتبين ولا يدغم ، ولكنك تخفى الحركة ، وإخفاؤها هو أن لا تشيعها بالتعطيط ، ولكنك تحتلها إخلاصاً ، قلت ، وهذا هو الوجه المذكور في البيت الأول ، وقال أبو الحسن الحوفي : جمهور القراء على الإشمام ، للإعلام بأن النون من « تأمن » كانت مرفوعة ، وصفة ذلك أنك تشير إلى الضمة من غير صوت مع لفظك بالنون المدغمة ، وهو شئ يحتاج إلى رباضة ، قال مسكي : لا تأمننا ، بإشمام النون الساكنة الضم بعد الإدغام ، وقبل استكمال التشديد ، هذه ترجمة القراء ، قلت : ووجه الإشمام الفرق بين إدغام المتحرك وإدغام الساكن ، قال القراء : تشير إلى الرفع ، وإن تركت فلا بأس ، كل قد قرئ به ، والياء في :

(يَرَعَ وَيَلْعَبُ)

ليوسف ، والنون لجميع الإضافة ، ثم ذكر خلاف القراء في العين ، فقال :

٧٧٥ - [وَيَرَعَ سَكُونُ السَّكَنِ فِي الْعَيْنِ (ذُ) ، (حِمْ)]

وَبُشْرَى حَذَفُ الْيَاءِ (ئ) بُتٌ وَمِثْلًا]

من أسكن العين فللجزم ، وقراءته من رتج يرتج ، أى يتسع فى الحصب ، ومن كسرهما فهو من ارتعى يرتعى ، يفتعل من الرعى ، فحذف الياء للجزم وأثبتها قنبل فى وجهه على ما تقدم فى باب الزوائد ، فقرأه السكوفيون بالياء وسكون العين ، وقراءة نافع بالياء وكسر العين ، وقراءة ابن عامر وأبى عمرو بالنون وسكون العين ؛ وقراءة ابن كثير بالنون وكسر العين وبإشباع كسرتها فى وجهه ، ففى يرتج خمس قراءات ، وفى يلعب قراءتان : الياء لحصن ، والنون للباقيين ، وأما :

(بُشْرَاى) .

فن حذف ياءه كأن قد نادى البشرى من غير إضافة أى : أقبل فهذا وقتك ، والباقون على إضافة البشرى إليه ، وكلاهما ظاهر ، وقوله : « ثبت » أى قراءة ثبت ، يقال : رجل ثبت أى ثابت القلب ، ثم ذكر فى البيت الآتى أن حمزة والكسائى أمالا الألف على أصلهما ، لأنها ألف تأنث ، لاسياً وقبلها راء ، فقال :

٧٧٦ - [(شِـ) شَفَاءٌ وَقَلَّلَ (جِ) هَيْدًا وَكَلَاهَا
عَنِ ابْنِ الْعَلَا وَالْفَتْحُ عَنْهُ تَفَضُّلاً]

« شفاء » حال من الممال ، أى ذا شفاء ، وقلل أى أمل بين بين . وجهذا : أى مشبها جهبذا ، وهو الناقد الحاذق فى نقده ، وجمعه جهابذة ، كأنه أشار بذلك إلى التأنيق فى التلفظ بين بين ، فلمنا صعبة على كثير ممن يتعاطى علم القراءة ، أى أمالها ورش بين اللفظين ، على أصله فى إمالة ذوات الراء ، ثم قال : وكلاهما بمعنى الإمالة والتقليل ، روى عن أبى عمرو ، وروى عنه الفتح ، وهو الأشهر ، وعليه أكثر أهل الأداء ، وليس فى التيسير غيره ، واختاره أبو الطيب ابن غلبون بين اللفظين . قال مكى : وقد ذكر عن أبى عمرو مثل ورش ، والفتح أشهر ، وحكى أبو على الأهوازى الإمالة عن أبى عمرو من طريق اليزيدى ، قال مكى : أما الإمالة المحضة فهى أقيس من الوجهين الأخيرين ، لأنه أمال البشرى إمالة محضة ، وأمال الرؤيا بين اللفظين ، فكما أمال رؤياى بين اللفظين ، كذلك يقتضى أن يميل بشرى على قياس أصله ، والفتح فيه ، وبين اللفظين خروج عن الأصل الذى طرده فى إمالته ، قلت : وعلل الدانى الفتح بأن ألف التأنث هنا رسمت ألفا ، ففتح ليدل على ذلك ويلزم على هذا القياس أن لا يميل رؤياى بين اللفظين كذلك ، والله أعلم .

٧٧٧ - [وَهَيْتَ بِكَسْرِ (أ) ضَلُّ (كُ) فَوٍّ وَهَزْرَهْ]

(لِ) سَانَ وَضَمُّ الْعَا (لِ) وَى خُلْفُهُ (دُ) لَا]

أى أصل عالم كفؤ وهززه لسان ، أى : لغة ، وقصر لفظ التاء ، ولوى ضرورة ، ولوى خلفه مبتدأ ، ودلا : خبره ، وقد سبق معناه ، يقال : هيت : كآين ، وهيت : كحيث ، وهيت : مثل غيظ ، قرئ بهذه الثلاث اللغات ، وزاد هشام الهمز ، وهو من أهل كسر الهاء وضم التاء وفتحها ، وهو اسم فعل ، بمعنى : هلم وأسرع ، ويقال أيضا : هيت كعير ، ولم يقرأ بهذه اللغة ، وقيل : المهموز فعل : من هاء يهى ، كجاء يجهى إذا تهاى ، فعلى الفتح : وهو المشهور عن هشام ، يكون خطا با ليوسف ، على معنى حسنت هيئتك ، أو على معنى تهاى أمرك الذى كنت أطلبه ، لأنها ما كانت تقدر فى كل وقت على الخلوة به ، وتحتمل قراءة نافع وابن

ذكوان أن أصلها الهمز ، فخففت ، وقال أبو علي : يشبه أن يكون هيت مهموزا بفتح التاء ، وهما من الراوى ، لأن الخطاب يكون من المرأة ليوسف ، وهو لم يتبها لها ، ولو كان : لقالت له هيت لى ، وجوابه : أن يقال : وقع قولها لك بيانا ، لامتعلقا بهيت ، والمعنى : لك أقول والخطاب لك ، ومثله :

(وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ^(١) - بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيُ^(٢)) والله أعلم .

٧٧٨ - [وَفِي كَافٍ فَتَحُ اللَّامِ فِي مُخْلِصًا (ة) وَى]

وَفِي الْمُخْلِصِينَ السُّكُلِ (حِصْنٌ) تَجَمَّلًا

يريد (إنه كان مُخْلِصًا) .

في سورة مريم^(١) وسماها «كاف» لأنها استفتحت بهذه الحروف : فصارت كصاد ، ونون ، وقاف ، وفي قوله : وفي المخلصين الكل : أى حيث جاء معرفا باللام ، فقوله مخلصين له الدين ، لاختلاف في كسر لامة ، ومعنى الكسر : أنهم أخلصوا لله تعالى دينهم ، ومعنى الفتح أخلصهم الله ، أى اجتباهم وأخلصهم من السوء ، والله أعلم .

٧٧٩ - [مَعًا وَضَلُ حَاشَا (ح) حَجَّ دَأْبًا لِحَقْصِهِمْ

فَحَرُّكُ وَحَاطِبُ يَغْصِرُنَ (ش) - مَرْدَلًا]

يريد : أن لفظ : حاشا جاء في موضعين في هذه السورة :

(قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا - قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ) .

أثبت أبو عمرو الألف بعد الشين في الموضعين ، إذا وصل الكلمة بما بعدها ، فإن وقفت عليها حذف الألف كسائر القراء وقفا ووصلا ، اتباعا للرسم ، ولا يكاد يفهم هذا المجموع من هذا اللفظ اليسير ، وهو قوله «معا وصل حاشا حج» فإنه إن أراد بوصل حاشا إثبات ألفها في الوصل دون الوقف على معنى وصل هذا اللفظ ، فيكون من باب قوله : وبالله اللفظ استغنى عن القيد إن جلا : فكأنه قال : وصل حاشا بالمد لم يعلم أى المدين يريد ، ففي هذه اللفظة ألفان : أحدهما بعد الحاء ، والأخرى بعد الشين ، وكل واحدة منهما قد قرئ بحذفها قرأ الأعمش - حشا لله - وأنشد ابن الأنبارى على هذه القراءة :

حشا رهط النبي فإن منهم بحورا لا تكدرها الدلاء

وإن كان أراد بقوله «وصل حاشا» وصل فتحة الشين بألف ، كما توصل الضمة بواو ، والكسرة بياء ، لم يكن مبينا لحذفها في الوقف ، وتقدير البيت : وصل كلمتى حاشا معا حج : أى غلب ، وحاشا حرف جر يفيد معنى البراءة ، وبهذا المعنى استعمل في الاستثناء ، ثم وضع موضع البراءة ، فاستعمل كاستعمال المصادر ، فقيل : حاشا لله ، كما يقال : براءة لله ، فلما تنزل منزلة الأسماء تصرفوا فيه بحذف الألف الأولى تارة وبحذف الثانية أخرى ، وتارة بتبوينه قرأ أبو السمال - حاشا لله - هذا معنى ما ذكره الزنجشیری ، ومال أبو علي إلى أنه فعل ، فقال : هو على فاعل ، مأخوذ من الحشا الذى يعنى به الناحية ، والمعنى : أنه صار فى حشا : أى فى ناحية مما قرن به ، أى لم يقترنه ولم يلابسه ، وصار فى عزل عنه وناحية ، وفاعله يوسف :

أى بعد عن هذا الذى رى به : لله ، أى لخوفه ومراقبة أمره :
(والدأبُ والدأبُ : لفتان ، كالمز والممزُ) .

والفاء فى « فحرك » زائدة ، أى حرك دأبا لحفص ، ويعصرون : بالخطاب والغيبة ظاهر ، وما فيه الخطاب تارة يجعله مفعولا بالخطاب كهذا ، وتارة فاعلا نحو وخاطب عما يعملون ، وكل ذلك لأن الخطاب فيه ، وشمردلا حال من فاعل خاطب ، أو مفعوله ، ومعناه خفيفا ، والله أعلم .

٧٨٠ - [وَنَكْتَلُ بِيَا (ش) اِفِ وَحَيْثُ بِشَاءُ نُؤ
نُ (دَ) اِرِ وَحِفْظًا حَافِظًا (ش) اِعَ مُقَلًا]
يريد (فَأَرْسِلْ مَعَنَا أَخَاكَ نَكْتَلُ) .

الياء للأخ ، والنون لجماعة الأخوة ، وقوله تعالى :
(يَتَّبِعُوا مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ) .

الياء ليوסף ، والنون نون العظمة ، ولا خلاف فى قوله :
(نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَنْ نَشَاءُ) .

أنه بالنون ودار : اسم فاعل من دريت ، والتقدير : ذو نون قارى دار ، وشاف كذلك ، أى بياء قارى شاف ، ويجوز أن يكون « شاف » صفة يا ، أو خبر نكتل ، وبيا متعلق به ، أى ونكتل شاف بياو ، ووزن نكتل : نفتل ، والعين محذوفة ، والأصل نكتال : حذف الألف لالتقاء الساكنين فى حال الجزم ، وأصل نكتال نكتيل : على وزن نفتعل ، مثل نكتحل ، ويتعلق بذلك حكاية طريقة جرت بين أبى عثمان المازنى وابن السكيت فى مجلس المتوكل أو وزيره ابن الزيات ، قد ذكرتها فى ترجمة يعقوب بن السكيت فى مختصر تاريخ دمشق ، وقوله حفظا مبتدا ، وخبره مضممر : أى بقرا حافظا ، أو يكون خبره شاع عقلا ، وعقلا ، تمييز ، وهو جمع عاقل ، أى شاع ذكر الذين عقلوه ، وحافظا : حال ، أى شاع على هذه الحالة فى القراءة ، ويجوز أن يكون عقلا حال ، على معنى ذا عقل ، وانتصب حفظا فى الآية ، وحافظا على التمييز ، وجوز الزخشرى : أن يكون حافظا حالا ، ومنه أبو على ، والتمييز فى حفظا ظاهر : أى حفظ لله خبر من حفظكم ، ووجه حافظا أن لله تعالى حفظة ، كماله حفظ ، نحو قوله تعالى :

(وَأَرْسِلْ عَلَيْهِمْ حَفَظَةً) .

فالتقدير : حافظه خير من حافظكم ، كما كان حفظه خيرا من حفظكم ، ويجوز أن يكون التمييز من باب قولهم : لله دره فارسا ، أى در فروسيته ، فيرجع المعنى إلى القراءة الأخرى ، وهذا التمييز الذى هو حافظ : يجوز لإضافة خبر إليه ، وقد قرئ - خير حافظ - ولا تجوز الإضافة إلى حفظ إلا على تقدير خبر ذى حفظ ، والله أعلم :

وقدم ذكر الخلاف في - نكتل - على - حيث يشاء - ضرورة للنظم ، وإلا فالأمر بالعكس ، وقدمه .

٧٨١ - [وَفَتِيَّتُهُ فِتْيَانُهُ (ع) ن (ش) ذَا وَرُدُّ

بِالْأَخْبَارِ فِي قَالُوا أَنْتَكَ (د) غَفَلًا]

أى يقرأ فتيانهُ ، أو التقدير وقراءة فتيتهُ بلفظ فتيانهُ لحفص وحزرة والكسائى ، وهم الذين قرءوا - حافظا - فلو قال « عنهم » موضع قوله « عن شذا » لاستقام لفظا ومعنى ، وفتية وفتيان كلاهما جمع فتى ، كإخوة وإخوان : الأول للقلة ، والثانى للكثرة ، فكأن الخطاب كان لجميع الأتباع ، والذين باشروا الفعل قليل منهم وقوله : ورد ، أى : اطلب : من راد ، وارتاد إذا طلب الكلاء ، ود غفلا مفعول به ، وهو العيش الواسع ، أى اطلب عيشا وسعا بالقراءة بالأخبار فى قوله :
(إِنَّكَ لَأَنْتَ يَوْسُفُ) .

لأنها ظاهرة المعنى ، وذلك أنهم جزموا بمعرفته لما انتضح لهم من قرآن دالة على ذلك ، فهذه قراءة ابن كثير وقرأ الباقون بالاستفهام ، وهم على أصولهم فى التحقيق والتسهيل والمد بين الهمزتين ، ثم يحتمل أن يكون استفهاما على الحقيقة ، ولم يكن بعد قد تحقق عندهم ، وتكون قراءة ابن كثير على حذف همزة الاستفهام ، كما قيل ذلك فى قوله :

(وَلَيْكَ نِعْمَةٌ تَمَّتْهُمْ عَلَى^(١)) .

أى : وتلك نعمة ، وله ظائر ، ويحتمل أن يكون استفهاما على سبيل الاستغراب والاستعظام ، وإن كانوا قد عرفوه حق المعرفة ، أى إنك لهو ، ونحن وأنت يعامل بعضنا بعضا معاملة الغرباء ، ولعل بعض الإخوة قالوه خبرا ، وبعضهم استفهاما ، فجاءت القراءتان كذلك ، ومن عادة النظم أن يجعل الاستفهام ضد الإخبار ، وقد تقدم تقرير ذلك فى سورة الأعراف ، وسيأتى مثله فى الرعد ، واتفق لى نظم أربعة أبيات عوض الثلاثة المتقدمة ، تبين فيها القراءتان فى حاشا وصلاووقفا ، وذكر فيها الخبر والاستفهام فى أثنك مع التنبيه على أنهم على أصولهم فى ذلك ، تجديدا للعهد بما تقدمت معرفته ، وتذكيرا بذلك خوفا من الدهول عنه ، ولم يستقم لى إيضاح جميع ذلك إلا بزيادة بيت ، فقلت :

وفى الوصل حاشا حج بالمد آخرأ معاد ، أبا حرك لحفص فتقبلا

أراد بالمد بعد الشين احترازا عن المد بعد الحاء ، ثم قال :

ونكتل ، بياء يعصرون الخطاب شد وحيث يشا ، التون دار وأقبلا

استغنى برمز واحد ، وهو قوله شد للقراءتين فى نكتل ويعصرون ، ثم قال :

وفى حافظا حفظا صفا حق عمهم وفتيته عنهم لفتيانهُ انجلا

والأخبار فى قالوا أثنك دغفلا ويستفهم الباقى على ماتأصلا

٧٨٢ - [وَبَيَّاسُ مَمَّا وَاسْتَيْسَاسُ اسْتَيْسَاسُوا وَتَتِ

أُسُوا أَقْلِبَ عَنِ الْبَرْئِ بِخُلْفٍ وَأَبْدَلًا]

« معاً » يعنى هنا وفى الرعد :

(إِنَّهُ لَا يَنْتَاسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ^(١) - أَفَلَمْ يَنْتَاسِ الَّذِينَ آمَنُوا^(٢) - حَتَّىٰ إِذَا اسْتَنْتَاسَ الرَّسُلُ^(٣) - فَلَمَّا اسْتَنْتَاسُوا مِنْهُ^(٤) - وَلَا تَنْتَاسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ^(٥)).

فهذه خمسة مواضع ، استفعل فيها بمعنى : فعل ، كاستعجب واستسخر ، بمعنى : عجب وسخر ، وكلاهما من اليأس من الشيء ، وهو عدم توقعه ، لالتى فى الرعد ، قيل : لأنها بمعنى علم ، فقراءة الجماعة فى هذه المواضع على الأصل : الهمز فيها بين الياء والسين ، وروى عن البرزى أنه قرأها بألف مكان الياء ، وبياء مكان الهمزة ، وكذلك رسمت فى المصحف ، وحل ذلك على القلب والإبدال قال أبو على : قلبت العين إلى موضع الفاء ، فصار استفعل ، وأصله : استيأس ، ثم خفف الهمزة وأبدلها ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها ، فصار مثل : راس وفاس ، فهذا معنى قول الناظم : اقلب وأبدل ، ولم يذكر ما هو المقلوب وما هو المبدل ، وأراد بالقلب : التقديم والتأخير ، وعرفنا أن مراده تقديم الهمزة على الياء ، قوله وأبدل ، فإن الإبدال فى الهمز ، ثم لم يبين أى شيء يبدل ، بل أحال ذلك على قياس تسهيلها ، لأنها إذا جعلت فى موضع الياء وأعطيته حكمها بقيت ساكنة بعد فتح ، وبقيت الياء مفتوحة على ما كانت عليه الهمزة ، ثم لما انصرفت الهمزة بالسكون جاز إبدالها ألفا ، فقرأ البرزى بذلك فى وجه ، وإن لم يكن من أصله إبدال الهمزة المنفردة ، كما أنه سهل همزة : (لَا عَفَتَكُمْ).

بين بين فى وجه ، وإن لم يكن ذلك من أصله ، جمعا بين اللغات : القلب فى هذه اللغة فى الفعل الماضى ، يقال : يئس وأيس ، فيبنى المضارع على ذلك ، فقراءة الجماعة من لغة يئس ، وهى الأصل عندهم ، وقراءة البرزى من لغة أيس ، فصارعه : ييأس ، وأراد الناظم : وأبدلن ، فأبدل النون ألفا .

٧٨٣ - [وَيُوحَىٰ إِلَيْهِمْ كَسْرُ حَاءَ جَمِيعٍ، —

وَنُونٌ عَلَاءٌ يُوحَىٰ إِلَيْهِ (شَذَا) (عَ) لَا]

أى وحيث أتى وعلا خبر : أى القراءة بالكسر والنون ذات علا ، لإسناد الفعل فيها إلى الله تعالى ، والقراءة الأخرى بالياء رفعت الحاء ، على أنه فعل مالم يسم فاعله ، وأراد بقوله : يوحى إليه ، قوله تعالى فى سورة الأنبياء :

(إِلَّا نُوْحِيَ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ).

فقرأ حفص الجميع بالنون وكسر الحاء ، وافقه حمزة والكسائى على الذى فى الأنبياء ، ولا خلاف فى الذى فى أول الشورى :

(كَذَٰلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ أَنَّهُ).

(٢) سورة الرعد ، آية : ٣١

(٤) سورة يوسف ، آية : ٨٠

(١) سورة يوسف ، آية : ٨٧

(٣) سورة يوسف ، آية : ١١٠

(٥) سورة يوسف ، آية : ٨٧

بالياء ، وختلف في كسر الحاء وفتحها ، كما سيأتي ، وتقدم معنى : شذا علا :

٧٨٤ - [وَتَأْتِي فُتُجْرَ أَحْذِفْ وَشَدِّدْ وَحَرَّ كَنْ

(كَ) ذَا (نَ) لَ وَخَفَّفْ (كُ) ذُبُوا (نَ) ابْتِأَ تَلَا]

يريد حذف النون الثانية وتشديد الجيم وتحريك الياء بالفتح ، فيصير فعلا ماضيا لم يعم فاعله ، من أنجى ، والقراءة الأخرى على أنه فعل مضارع من « أنجى » وهو قوله تعالى : (فَتُجِّى مَن نَّشَاءُ) .

فالنون الأولى حرف المضارعة ، والثانية من أصل الفعل ، فالحذوف في قراءة التشديد هي الأولى حقيقة ، لأن الفعل فيها ماض ، ولكن الناظم أراد حذف الثاني صورة لاحقيقة ، وكانت هذه العبارة أخصر ، لبقاء النون الأولى مضمومة ، فلو كان نص على حذف الأولى لاحتاج إلى أن يقول : وضم الثانية ، ولولا الاحتياج إلى هذا لأمكن أن يقال : أراد الثاني من فتنجى ، لأن لفظ القرآن كذلك ، والثاني من فتنجى هي النون الأولى وكان يستقيم له أن يقول : وثاني فتنجى احذف ، ولكنه عدل إلى تلك العبارة لما ذكرناه ، والنون في قوله : وحركن ، نون التأكيد الخفيفة التي تبدل ألفا في الوقف ، وقوله « كذائل » دعاء للمخاطب بالنجاة ، وأما : (وَظَنُوا أَنَّهُمْ قَدْ كَذِبُوا) .

فخفف الكوفيون الذال ، وثابتا : حال من التخفيف ، وتلا بمعنى : تبع ما قبله من القراءات الثابتة ، وقيل : أراد تلا بالمد : أى ذمة ، فالتشديد وجه ظاهر ، هو من التكذيب ، ويكون ظنوا بمعنى تيقنوا ، وجوز أبو على : أن يكون بمعنى حسبوا ، والتكذيب من الكافر كان مقطوعا به ، فلا وجه للحسبان على هذا إلا ما سنذكره من تفسير صحيح عن عائشة رضى الله عنها ، وأما قراءة التخفيف فن قولهم : كذبت الحديث ، أى لم أصدقه فيه ، ومنه :

(وَقَعَدَ الَّذِينَ كَذَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ) .

فالمفعول الثاني في الآيتين محذوف ، ثم في تأويل هذه القراءة وجوه أربعة : اثنان على تقدير أن يكون الضمير في - وظنوا أنهم - الرسل ، واثنان على تقدير أن يكون الضمير المرسل إليهم ، وقد تقدم ذكرهم في قوله : (عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ) .

ولفظ الرسل أيضا : دال على مرسل إليهم ، فإن عاد الضمير على المرسل ، وهو الظاهر لجرى الضمير على الظاهر قبله ، فله وجهان : أحدهما : وظن الرسل أن أنفسهم كذبتهم حين حدثتهم بالنصر ، أو كذبهم رجاؤهم كذلك وانتظارهم له من غير أن يكون الله تعالى وعدهم به ، ولهذا يقال : رجا صادق ، ورجا كاذب ، وقوله بعد ذلك جاءهم نصرنا أى جاءهم بفترة من غير موعد ، ولوجه الثاني منقول عن ابن عباس ، قال : وظن من أعطاهم الرضى في العلانية وأن يكذبهم في السريرة ، وذلك لطول البلاء عليهم : أى على الأتباع ، وقد قيل في قراءة التشديد نحو من هذا ، روى عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت : « لم يزل البلاء بالأنبياء صلوات الله

عليهم حتى خافوا أن يكون من معهم من المؤمنين كذبوهم « وفي صحيح البخارى عن عائشة في قراءة التشديد : قالت : « هم أتباع الرسل الذين آمنوا برهم وصدقوا وطال عليهم البلاء واستأخر عنهم النصر ، حتى إذا استقيأ الرسل ممن كذبهم من قومهم ، وظنت الرسل أن أتباعهم قد كذبوهم جاءهم نصر الله عند ذلك ، فاتحد على ذلك معنى القراءتين ، وأما إن كان الضمير في - وظنوا أنهم - للمرسل إليهم فلنأوله وجهان : أحدهما : وظن المرسل إليهم أن الرسل قد كذبوا فيما وعدوا به من النصر ، والثاني : وظن المرسل إليهم أنهم قد كذبوا من جهة الرسل فيما أخبروا به من أنهم ينصرون عليهم ، وهذا قول يحكى عن سعيد بن جبير رضى الله عنه ، مثل عن ذلك فقال نعم حتى إذا استقيأ الرسل من قومهم أن يصدقوهم ، وظن المرسل إليهم أن الرسل قد كذبوهم ، فقال الضحاك ابن مزاحم وكان حاضرا ، لو رحلت في هذه إلى اليمن كان قليلا ، قال أبو على : وإن ذهب ذاهب إلى أن المعنى ظن الرسل أن الذى وعد الله أمهم على لسانهم قد كذبوا فيه ، فقد أتى عظيما لا يجوز أن ينسب مثله إلى الأنبياء ولا إلى صالحى عباد الله ، قال : وكذلك من زعم أن ابن عباس ذهب إلى أن الرسل قد ضعفوا وظنوا أنهم قد أخطفوا ، لأن الله لا يخلف الميعاد ، ولا مبدل لكلمات الله ، قلت : وإنما قال ابن عباس ما تقدم ذكره فخفى معناه على من عبر بهذه العبارة ، والله أعلم .

٧٨٥ - [وَأَنِّي وَالْخَمْسُ رَبِّي بِأَرْبَعِ

أَرَانِي مَعَا نَفْسِي لِيُخْزِنُنِي حُلَا]

أنى وما عطف عليه مبتدا ، وحلا : خبره ، والخمس : نعت لإنى المكسورة وحدها ، والمفتوحة واحدة وهى - أنى أوف الكليل - فتحها نافع وحده ، والخمس المكسورة - إنى أرانى - مرتين ، فتحهما نافع وأبو عمرو - إنى أرى سبع بقرات - إنى أنا أخوك - إنى أعلم من الله - فتحهن الحرمان وأبو عمرو ، وربى فى أربعة مواضع - ربى أحسن مثواى - فتحها أيضا الحرمان وأبو عمرو - ذلكما ماعلنى ربى إنى تركت - إلا مارحم ربى إله - سوف أستغفر لكم ربى إنه - فتحهن نافع وأبو عمرو ، و« أرانى » معا ، يعنى أرانى أعصر - أرانى أحمل - فتحهما الحرمان وأبو عمرو - وما أبرئ نفسي إن - فتحها نافع وأبو عمرو - وقال إنى ليحزنى - فتحها الحرمان ، فهذه أربع عشرة ياء من جملة اثنين وعشرين ، ثم ذكر الثمانى الباقية فقال :

٧٨٦ - [وَفِي إِخْوَتِي حَزْنِي سَبِيلِي فِي وَلِي

لَعَلِّي أَبَايَ أَيْ فَاخْشَ مَوْحَلَا]

أراد - وبين إخوتى إن - فتحها ورش وحده - وحزنى إلى الله - فتحها نافع وأبو عمرو وابن عامر - هاه سبيلى أدعو - فتحها نافع وحده - بى إذ أخرجنى - لى أئى - فتحهما نافع وأبو عمرو - لعل أرجع - فتحها الحرمان وأبو عمرو وابن عامر - ملة أبائى إبراهيم كذلك - أبى أو يحكم - فتحها الحرمان وأبو عمرو ، وقوله « وفى إخوتى » تقديره : والبيات المختلف فيها أيضا فى هذه الألفاظ إخوتى وما بعده ، وقوله « فاختش موحلا » يعنى فى عددها واستخراج مواضعها ، فإنها ملبسة ، لاسيما قوله : الخمس ، فقد يظن أنه نعت لأنى المفتوحة ، ونقرأ الأولى بالكسر ، وإنما هو نعت للمكسورة ، والأولى مفتوحة ، وقد يظن أن الخمس نعت لهما ، ومجموعهما خمسة مواضع ، أحدهما : اثنان ، والآخر ثلاثة كما قال : « وفى مريم والنحل خمسة أحرف » وقال - تسو - و - نشأ -

صت أى مجموعهما ست ، كل واحد ثلاثة ، وقد تقدم بيان ذلك ، أو فاختش غلطا فى استخراجها من السورة فلا تعدّ ما ليس منها نحو - إن ربى لطيف لما يشاء - إنى حفيظ عليم - ونحو ذلك ، ولا خلاف فى تسكينه ، والموحد : مصدر وحل الرجل بكسر الحاء ، إذا وقع فى الوحل بفتح الحاء ، وهو الطين الرقيق ، وقال الشيخ رحمه الله : أى فاختش موحلا فى إخوتى وما نسق عليه ، كما تقول : وفى دار عمرو فاجلس ، وفيها ثلاث زوائد نرتع أثبت بآءه قنبيل بخلاف عنه فى الحالين - حتى تؤتوني موثقا - أثبتها ابن كثير فى الحالين ، وأبو عمرو فى الوصل - من يتقى ويصبر - أثبتها قنبيل وحاءه ، وقلت فى ذلك :

رواندها نرتع وتؤتون موثقا ومن يتقى أيضا ثلاث تجملا

سورة الرعد

٧٨٧ - [وَزَرَعَ نَخِيلٌ غَيْرُ صِنَوَانٍ أَوْ لَا

لَدَى حَفْصٍ رَفَعَ (ء) لِي (حَقُّهُ) طَلَا]

يريد الحفص رفع في هذه الكلمات الأربع ، وهى قوله تعالى - وزرع ونخيل صنوان وغير صنوان - وقوله « أو لا » قيد لصنوان ، ونصبه على الظرف بعامل مقدر ، أى الواقع أولا ، احترز بذلك من صنوان الذى بعد غير ، فإنه مخفوض اتفاقا ، لأنه مضاف إليه ، ووجه الرفع فى هذه الكلمات أنه عطف - وزرع ونخيل - على قوله - وفى الأرض قطع متجاورات وجنات - أى فيها ذا وذا - وزرع ونخيل - وقوله صنوان : نعت لنخيل ، وغير : عطف على صنوان ، والصنوان : جمع صنو ، وهو أن يكون الأصل واحدا ، وفيه النخلتان والثلاث والأربع ، وصنو الشيء : مثله الذى أصلهما واحد ، وفى الحديث « عم الرجل صنو أبيه » ويتعلق بهذه اللفظة بحث حسن يتعلق بصناعة النحو من جهة أن صنوان جمع تكسير ، وقد سلم فيه لفظ المفرد ، كما يسلم فى جمع السلامة ، وقد ذكرت ذلك فى المجموع من نظم المفصل ، ووجه قراءة الحفص فى هذه الكلمات الأربع أنها عطفت على أعناب ، أى احتوت الجنات التى فى الأرض على أعناب وزرع ونخيل ، كما قال تعالى : فى موضع آخر :

(وَجَعَلْنَا فِيهَا جَنَّاتٍ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ) .

وقال تعالى :

(أَوْ تَكُونُ لَكَ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَعِنَبٍ) .

وقال تعالى :

(جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَابٍ وَحَفَفْنَاهُمَا بِنَخْلٍ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زَرْعًا) (٣) .

وقال فى سورة الأنعام :

(وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ) .

وذكر الزرع والنخل قبل ذلك ، وقال فى آخر السورة :

(وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ) .

فعطف النخل والزرع على جنات ، فهذا موافق لقراءة الرفع هنا ، وكل واحد من هذه الأنواع موجود ، فجاءت الآيات والقراءات على وجوه ما الأمر عليه ، وقوله « طلا » فى موضع نصب على التمييز : وهو جمع طلية ، وهو العنق ، أى علت أعناق حقه ، ومنه « المؤذنون أطول الناس أعناقاً يوم القيامة » إشارة إلى أمنهم وسرورهم ذلك اليوم الذى يحزن فيه الكافر ، ويخجل فيه المقصرون ، وهذا البيت أتى به الناظم

مقفى كما فعل في أول سورة الأنبياء وفي سأل ، وباب التكبير كما يأتي ، وهو : أنه جعل لفظ عروضه موافقا للفظ ضربه ، على حد ما ابتدأ به القصيدة فقال :

وقل قال عن شهد وآخرها حلا

إلى نصب فاضمم وحرك به حلا

روى القلب ذكر الله فاستسق مقبلا

وذلك جائز في وسط القصيدة جوازه في أولها ، كما فعل امرء القيس في التفریع :

ألا أنعم صباحا أيها الطلل البالي وهل ينعمن من كان في الزمن الخالي

ثم قال بعد بيتين آخرين :

• ديار لسلمي عافيات بلدى الخال : : الخ •

• عليها كل أسحم هطال •

وقال في التقفية في أثناء قصيدته المشهورة :

• قفانك من ذكرى حبيب ومقر •

أفاطم مهلا بعض هذا التدلل وإن كنت قد أزمعت صرى فأجلى

٧٨٨ - [وَذَكَرَ شَقِي عَاصِمٌ وَابْنُ عَامِرٍ

وَقُلُّ بْنُ بَدَدَةَ بِالنِّسْبَةِ يُفَضِّلُ (ش) لَشُلَا]

التذكير على تقدير : يسقى المذكور ، والثانيث على تسقى هذه الأشياء ، ويفضل بعضها بالياء والنون ظاهر أن النون للعظمة ، والياء رد إلى اسم الله في قوله :

(اللهُ الَّذِي رَفَعَ) .

وما بعده ، وشلشلا : حال من فاعل قل ، أى خفيفا ، والله أعلم .

٧٨٩ - [وَمَا كُرِّرَ اسْتِفْهَامُهُ نَحْوُ آئِذَا

أَيْنَا فَذُو اسْتِفْهَامٍ الْكُلُّ أَوْ لَا]

أى كل موضع تكرر فيه لفظ الاستفهام على التعاقب في آية واحدة ، أو كلام واحد ، نحو هذا الذى وقع في سورة الرعد ، وهو :

(أَيْنَذَا كُنَّا نُرَآبَا أَيْنَا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ) .

وهذا قد جاء في القرآن في أحد عشر موضعا هذا أولها ، وفي صبحان موضعان كلاهما :

(أَيْنَذَا كُنَّا عِظَامًا وَرُفَاتًا أَمِنَّا لِمَعْمُوتُونَ خَلَقًا جَدِيدًا ^(١)) .

وفي - قد أفلح - :

(قَالُوا أَمِذَا كُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ^(١)) .

وفي النمل :

(أَمِذَا كُنَّا تُرَابًا وَآبَاءُنَا أَمْ نَا لْخُرَجُونَ^(٢)) .

وفي العنكبوت :

(أَمِنْكُمْ لَتَأْتُنَّ الْقَارِحَةُ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ . أَوْفَكُمْ لَتَأْتُنَّ الرَّجَالُ^(٣)) .

وفي آلم السجدة :

(أَمِذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ أَأَمْ نَا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ^(٤)) .

وفي الصافات موضعان :

(أَمِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَمْ نَا لَمَبْعُوثُونَ^(٥)) .

والثاني مثله :

(أَمْ نَا لَمَدِبْنُونَ^(٦)) .

وفي الواقعة :

(وَكَانُوا يَقُولُونَ أَمِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَمْ نَا لَمَبْعُوثُونَ^(٧)) .

وفي النازعات :

(أَمْ نَا لَمُرْدُودُونَ فِي الْخَافِرَةِ . أَمِذَا كُنَّا عِظَامًا تَحَرَّةً^(٨)) .

وقد جمعت ذلك ، في بيئين ، وقلت :

بواقعة قد افلح النازعات سجدة عنكبوت الرعد والنمل أولا

وسبعان فيها موضعان وفوق صا د ايضا فإحدى عشرة لكل مجتلا

ونظمته على بحر البسيط فقلت :

رعد قد افلح نمل عنكبوت ومسحدة واقعة والنازعات ولا

وموضعان بسبعان ومثلهما فويق صاد فإحدى عشرة النمل

(٣) الآيتان : ٢٨ و ٢٩ .

(٦) آية : ٥٣ .

(٢) آية : ١٧ .

(٥) آية : ١٦ .

(٨) آية : ١٠ .

(١) آية : ٨٢ .

(٤) آية : ١٠ .

(٧) آية : ٤٧ .

فالجميع واقع في أنه واحد على لفظ واحد ، وما نظمه صاحب القصيدة - أعذا - أعنا - إلا في موضعين في النازعات ، فإنه في آيتين متجاورتين ، ولفظه على عكس مذكوره ، وهو - أعنا - وأعذا - والذي في العنكبوت في آيتين ولكنه بلفظ آخر متحد ، وهو - أعنكم - أننكم - فما أراد الناظم بقوله نحو - أعذا - أعنا - إلا تشبيه تعاقب الاستفهامين على ما بيناه ، فإن قلت : قد تكرر في سورة والصفات - يقول :

(أَوَلَيْكَ لِمَنِ الْمُصَدِّقِينَ . أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَئِنَّا لَمَدِينُونَ) .

فيأخذ الوسط مع الذي قبله ، أم الذي بعده ؟ قلت : بل مع الذي بعده ، فإنهما اللفظان ، ونص عليهما الناظم ، فلا معدل عنهما ، إلا إذا لم يجدها كما في العنكبوت ، كيف وإن أتت قد تقدم ذكرها في باب الهمزتين من كلمة ، فإن لم يذكر ثم شيئاً من الاستفهامين ، وإن كان الجميع لاخلف عن هشام في مده ، وضابطه أن يتكرر الاستفهام ، وفي كل واحد همزتان ، وإلا فقد يوجد أحد الشرطين ولا يكونا من هذا الباب ، بيانه أن المتكرر يوجد وليس في كل واحد همزتان ، كالذي في قصة لوط في سورة الأعراف :

(أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ - أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ) .

فهذا استفهام مكرر ، لكن الأول همزه واحد ، والثاني كذلك في قراءة نافع وحفص ، وفي قراءة غيرهما ويوجد الهمزتان ، ولا يكرر ، وهذا كثير نحو :

(أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا - أَئِنَّكَ لَأَنْتَ بُسُوفٌ - أَئِنَّا لَمُفْرَمُونَ) .

كل ذلك يقرأ بالاستفهام والخبر ، وليس من هذا الباب ، ومنه ما أجمع فيه على الاستفهام نحو :

(أَئِذَا مَا مِثٌ - أَئِنَّا لَتَارِكُوا آلِهَتِنَا - أَئِنَّكَ لِمَنِ الْمُصَدِّقِينَ - أَئِنَّ ذُرِّيَّتُنَا) .

ولفظ الناظم بقوله - أعذا - أعنا - مد الأول وقصر الثاني لأجل الوزن ، وكلاهما قرئ به كما بينه ، ولكن لم يخص أحد بالمد الأول دون الثاني ، بل منهم من مدها ومنهم من قصرهما في جميع هذه المواضع ، ثم بين الناظم اختلاف القراء في هذا الاستفهام المكرر على الصفة المذكورة ، فقال : « فذو استفهام للكل أولاً » أي كل القراء يقرأ أول بلفظ الاستفهام ، أي بهمزتين ، والتحقيق والتسهيل يوجدان من أصولهم في ذلك ، ونصب قوله أولاً على الظرف ، أي أول الاستفهامين ، يدل على ذلك أنه قال بعد ذلك : « وهو في الثاني » أي والإخبار في اللفظ الثاني ، على ما سنبينه ، ولو كان قال الأول بالألف واللام ، ولو نصبه على أنه مفعول بالاستفهام لأنه مصدر ، لكان جائزاً ، ويكون معنى استفهامه : جعلوه بلفظ الاستفهام ، فقوله الكل مبتدأ ، وذو استفهام خبره مقدم عليه ، والجملة خبر ، وما كرر استفهامه والعائد إليه محذوف ، أي الكل ذو استفهام فيه أولاً ، ويجوز أن يكون المعنى كله ذو استفهام ، على أن يكون الكل عبارة عن المواضع لاعتناء القراء ، والمعنى الأول ، لقوله بعده سوى نافع ، وعلى المعنى الثاني نحتاج أن يقدر للقراء سوى نافع ، والله أعلم .

٧٩٠ - [سَوَى نَافِعٍ فِي النَّمْلِ وَالشَّامِ مُخْبِرٌ

سَوَى النَّازِعَاتِ مَعَ إِذَا وَقَعَتْ وَلَا]

أي استثنى نافع وحده الذي في النمل ، فقرأ الأول فيه بالإخبار أي بهمزة واحدة :

(أَمْ ذَا كُنَّا تُرَابًا) .

ووافق الجماعة كلهم في المواضع الباقية على الاستفهام في الأول ، ثم ذكر قراء ابن عامر ، وهي أنه يقرأ بالإخبار في جميع المواضع ، ماعدا : النمل ، واستثنى له أيضا من غير النمل الواقعة والنازعات فلزم من ذلك أن الأول في النازعات والواقعة لم يقرأه أحد بالإخبار ، والذي في النمل الإخبار فيه لنافع وحده ، وماعدا ذلك الإخبار فيه لابن عامر وحده ، إلا الذي في العنكبوت ، فإنه وافقه على الإخبار في الأول جماعة ، كما يأتي في البيت الآتي ، فهذا معنى قوله « والشام مخبر » يعني في غير النمل سوى كذا وكذا ، وولا في آخر البيت بكسر الواو ، أى والشام مخبر متابعة ، فهو في موضع نصب على أنه مفعول من أجله ، فكان أصحاب الناظم رحمه الله قد استشكلوا استخراج ذلك ، لأنهم قدروا قوله « فذوا استفهام الكل أولا » سوى نافع ، فبذلك فسرهُ الشيخ ، ونظم هذا المعنى في بيتين نذكرهما « وإذا كان المعنى كذلك لزم أن يكون قد بين الخلاف في موضع واحد ، وليس هو في السورة التي النظم فيها ، ثم رام بيانه في جملة المواضع ، وعكس هذا أولى ، فغير الشاطبي هذا البيت بمادل على أن مراده : فذوا استفهام الكل في جميع المواضع ، فقال :

سوى الشام غير النازعات وواقعه له نافع في النمل أخبر فاعتلا

أى نافع وحده قرأ في النمل بالإخبار ، ودل على أنه منفرد بذلك أنه لم بعد ذكر ابن عامر معه ، وذلك لازم كما بيناه ، قوله « رمى صحبة » وفي غير ذلك قال الشيخ رحمه الله ومعنى البيتين يعود إلى شيء واحد ، والأول أحسن ، وعايه أعول :

قلت : في البيت الثاني تنكير لفظ واقعة وإسكانها ، وذلك وإن كان جائز للضرورة فاجتنابه مهما أمكن أولى ، وقوله له زيادة لاحاجة إليها ، قال : ولو قال الناظم رحمه الله : فالاستفهام في النمل أولا :

خصوص وبالإخبار شام بغيرها سوى النازعات مع إذا وقعت ولا

لا ارتفع الإشكال وظهر المراد ، وانحاء في خصوص رمز.

٧٩١ - [وَ (دُ) وَ (عِ) مَا دِ (عَم) فِي لَمْعَنَكَبُوتِ مَحْ]

بِرًا وَهُوَ فِي الثَّانِي (أ) تِي (ر) اشِدْأ وَلَا [

أى تابع ابن كثير وحفص ونافع ابن عامر في الإخبار في أول الذي في العنكبوت ، فقرأوا - إنكم - بهجمة إن المكسورة ، وهذا أحد المواضع التي رمز فيها بعد الواو الفاصلة في كلمة واحدة ، ومخبرا حال من الضمير في عم ، وهو عائد على الأول من الاستفهامين جعله مخبرا ، لأن الإخبار فيه كما يجعل مافيه الخطاب مخاطبا في نحو وخاطب عما تعلمون .

ثم قال : وهو « يعني الإخبار » في الثاني أى في الاستفهام الثاني في كل المواضع الاخذ عشر المذكورة إلا ما يأتي استثناءه ، وكل ما تقدم ذكره كان مختصا بالاختلاف في الأول .

وقوله « أتى راشدا ، رمز لنافع والكسائي ، فهما المخبران في الثاني فقرأ - لنا - بهجمة واحدة مكسورة وراشدا حال أو مفعول به ، أى أتى الإخبار قارئا راشدا ، وولا بفتح الواو في موضع نصب على التمييز ، أى

راشداً ولاؤه ، وهو وما قبله المكسور الواو ممدودان ، وإنما قصرا للوقف عن ما ذكرناه مرارا :

٧٩٢ - [سِوَى الْعَنْكَبُوتِ وَهُوَ فِي النُّزْلِ (كُ) ن (رِ) ضَا
وَزَادَاهُ نُونا إِنَّمَا عَنْهُمَا آعَتَ لَ]

أى لم يقرأ أحد في ثانى العنكبوت بالإخبار ، وهو يعنى الإخبار في ثانى النمل لابن عامر والكسائى ، وأما نافع فاستفهم كالباقين ، لأنه قرأ الأول بالخبر كما سبق ، وكذا فعل في العنكبوت لما أخبر في الأول استفهم في الثانى وابن عامر لما كان مستفهما في أول النمل على خلاف أصله أخبر في الثانى هنا على خلاف أصله أيضا ، ثم قال : وزاده نونا ، أى زاد ابن عامر والكسائى الثانى في النمل نونا ، فقراءة :
(أُنِنَا لَمْخَرْجُون) .

والباقون بنون واحدة ، والاستفهام - أثنا - ثم قال :

٧٩٣ - [وَ (عَم) (رِ) ضَا فِي النَّازِعَاتِ وَهُمْ عَلَى
أُصُولِهِمْ وَأَمْدُدُ (لِ) وَى (ح) اِفْظِر (بَ) لَ]

رضى في موضع نصب على التمييز أى عم رضا الإخبار في ثانى النازعات ، فقرأ - إذا كنا - بهجزة واحدة فوافق ابن عامر نافعا والكسائى في أصلهما الذى هو الإخبار في الثانى ، لأنه يقرأ - الأول بالاستفهام ، فهو كما قرأ في النمل ، وكان القياس أن يفعل في الراجعة كذلك ، لكنه استفهم في الموضعين . كما أن الكسائى استفهم في موضعى العنكبوت ، فخالفا أصلهما فيهما ، والباقون على الاستفهام مطلقا ، وهم على أصولهم في ذلك ، لأنه اجتمع في قراءتهم بالاستفهام همزان في الأول وهمزان في الثانى .
فن مذهبه تحقيق الهمزتين وهم الكوفيون وابن عامر : حقق :

ومن مذهبه تسهيل الثانية سهل ، وهم الحرميان وأبو عمرو ، على ما تمهد في باب الهمزتين من كلمة .
ومن مذهبه المد بين الهمزتين سواء كانت الثانية محققة أو مسهلة مدهنا ، وهم أبو عمرو وقالون وهشام . وقد رمزهم هنا بقوله « وامدد لوى حافظ بلا » وإنما اعتنى ببيان ذلك ولم يكتف بما تقدم في باب الهمزتين من كلمة « إعلاما » بأن هشاما يد هنا بغير خلاف عنه ، بخلاف ما تقدم في الباب المذكور ، وقد ذكر هشام فيه سبعة مواضع لاخلف عنه في مدها ، فهذا الباب كذلك ، وقوله « وامدد لوى » أراد « لوا » الممدود ، فقصره ضرورة ، وهو مفعول امدد وإذا مد اللواء ظهر واشتهر أمره ، لأن مده نشره بعد طيه ، فكأنه يقول انشر علم الحفظة القراء وأشهر قراءاتهم ، ومعنى ابتلا : اختبار ، وهو صفة لحافظ ، وأشار الشيخ إلى أن لوى في موضع نصب على الحال ، أى في علو لواء الحافظ وشهرته ، واعلم أن القراءة بالاستفهام في هذه المواضع في الأصل ، وهو استفهام : الانكار والتعجب ، ومن قرأ بالخبر في الأول أو الثانى استغنى بأحد الاستفهامين عن الآخر ، وهو مرا فيه ، ومن جمع بينهما فهو أقوى تأكيداً ، والعامل في إذا من قوله - إذا كنا - في أول المواضع التسع ،

وثاني النازعات فعل مضمر يدل عليه ما بعده في الأول وما قبله في الثاني . تقديره أنبعث إذا كنا تراباً ؟ أريد إذا كنا عظما نخرة ؟ ومن قرأ بالإخبار في ثاني النازعات جاز أن يتعلق إذا بما قبله ، وهو - لمردودون - وأما الإخبار في باقي المواضع فللفظة « إنا » فلا يعمل ما بعد إن فيما قبلها ، كما لا يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله ، نص عليه أبو علي ، وأما الموضع الحامى عشر ، وهو الذي في العنكبوت ، فليس فيه لفظ إذا ، فالأمر فيه ظاهر

٧٩٤ - [وَهَادٍ وَوَالٍ قِفْ وَوَاقٍ بِبِئْسَ أَتَاهِ
وَبَاقٍ (د) نَا هَلْ يَسْتَوِي (صُحْبَةٌ) تَلَا]

يعنى حيث وقعت هذه الكلم في هذه السورة أو غيرها نحو :

(وَأَكَلُوا قَوْمَهُ هَادٍ^(١) - وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ^(٢) - وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ^(٣) - وَمَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَاقٍ^(٤) - مَا عِنْدَ كُمْ يَنْفَعُهُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ^(٥)) .

ابن كثير يقف بالباء على الأصل ، وإنما حذف في الوصل لاجتماعها مع سكون التنوين ، فإذا زال التنوين بالوقف رجعت الباء ، والباقون يحدفونها تبعاً لحالة الوصل ، وهما لغتان ، والحذف أكثر وفيه متابعة الرسم ، وأما ما يستوى المختلف فيه فهو قوله تعالى - أم هل تستوى الظلمات والنور - لما كان تأنيث الظلمات غير حقيقى جاز أن يأتي الفعل المسند إليها بالتذكير والتأنيث ، فقراءة صحبة بالتذكير ، وإطلاق الناظم له دال على أنه ذلك ، وقبل هذا - هل يستوى الأعمى والبصير - لاختلاف في تذكيره ، إذ لا يتجه فيه التأنيث مع تذكير الفاعل ، فلم يحتاج إلى أن يقيد موضع الخلاف ، بأن يقول الثانى أو نحو ذلك ، وقد سبق في الأصول أن هذا الموضع لإدغام فيه لأحد من القراء ، لأن من مذهبه إدغام لام هل عند التاء وهما حمزة والكسائي قرأ هنا يالباء ، وهشام استثنى هذا الموضع من أصله ، وفي « تلا » ضمير يعود على صحبه لأن لفظه مفرد ، والله أعلم .

٧٩٥ - [وَبَعْدُ (صِحَابٌ) يُوقِدُونَ وَضَمُّهُمْ
وَصَدُّوا (ت) وَى مَعْ صُدُّوا فِي الطَّوْلِ وَانْجِلَا]

أى وبعد يستوى قراءة صحاب يوقدون بالغيبة ردا إلى قوله تعالى - أم جعلوا الله - وقراءة الباقي بالخطاب ظاهرة ، وصدوا ثوى مع صدأى أقام الضم في - وصدوا - مع الضم في - وصد عن السبيل - في غافر للكوفيين ، والباقون بفتح الصاد ، وتوجيه القراءتين ظاهر ، لأن الله تعالى لما صداهم عن سبيله صدوهم ، لا راد لحكمه ، والضمير في وضمهم للقراء ، أهل الأداء وهو يوم أنه ضمير صحاب ، ولا يمكن ذلك ، لأجل أبى بكر ، ولأن ثوى حيث لا يبقى رمزا مع التصريح .

(٢) سورة الرعد ، آية : ٣٣

(٤) سورة الرعد ، آية : ٣٤

(١) سورة الرعد ، آية : ٧

(٣) سورة الرعد ، آية : ١١

(٥) سورة النحل ، الآية : ٩٦

٧٩٦- [وَيُذَبِّتُ فِي تَخْفِيفِهِ (حَقُّ نَ) اصِرْ
وَفِي الْكَافِرِ الْكَفَّارُ بِالْجَمْعِ (ذُ) لِلَّ]

يريد (يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُذَبِّتُ) .

التخفيف والتشديد لغتان ، من أثبت رثبت ، مثل أنزل ونزل والكافر في قوله تعالى - وسيعلم الكافر -
أريد به الجنس ، ووجه الجمع ظاهر ، ولهذا قال ذللا ، أى سهل معناه حين جمع ، والله أعلم ، وفيها زائدة
واحدة - الكبير المتعال - أثبتنا في الحالين ابن كثير وحده . وقلت في ذلك .

ولا ياء فيها للإضافة وارد وفي المتعالى زائد قد تحصلا

سورة إبراهيم عليه السلام

٧٩٧ - [وَفِي الْخَفْضِ فِي اللَّهِ الَّذِي الرَّفْعُ (عَمَّ) خَا

اِقْ أَمْدُدْهُ وَآكْسِرْ وَأَرْفَعِ الْقَافَ (شُ) لَشَلَا]

يريد اسم الله تعالى الذى فى قوله :

(إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ . اللَّهُ الَّذِي لَهُ) .

فرفعه على الابتداء ، وانخفض على البذل من - العزيز الحميد - أوهو عطف بيان ، وأما - ألم تر أن الله خلق السموات - فقرأه حمزة والكسائي - خالق - على أنه اسم فاعل ، فدا بعد الخاء وكسرا اللام ورفعا القاف ، لأنه خبر - أن - وقراءة الباقيين خلق على أنه فعل ماض ، ثم قال :

٧٩٨ - [وَفِي النُّورِ وَاخْفِضْ كُلَّ فِيهَا وَالْأَرْضَ هَا

هُنَا مُصْرَخِيْ آكْسِرْ لِحَمْزَةِ مُجْمَلًا]

أى وافعل مثل ذلك فى سورة النور ، فى قوله تعالى :

(وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَّاءٍ^(١)) .

واخفض لفظ - كل - فيها بإضافة خالق إليه ، والباقون نصبوا - كل - لأنه مفعول خالق ، وقوله - والأرض - ههنا أى واخفض لفظ الأرض فى سورة إبراهيم على قراءة حمزة والكسائي ، لأنه معطوف على السموات ، والسموات فى قراءتهما مخفوضه لإضافة خالق إليها ، والسموات فى قراءة غيرهما مفعولة بقوله خلق ، فهى منصوبة ، وإنما علامة نصبها الكسرة ، فلما اتحد لفظ النصب والجر لم يحتج إلى ذكر السموات ، وذكر ما عطف عليها ، وهو الأرض ، لأن فيها يبين النصب من الجر ، فن كانت السموات فى قراءته منصوبة نصب الأرض بالعطف عليها ، وقرأ حمزة - وما أنتم بمصرخي - بكسر الياء المشددة وقرأ الباقيون بفتحها ، وهو الوجه ، لأن حركة ياء الإضافة الفتح مطلقا ، سكن ما قبلها أو تحرك ، وقوله : مجملا ، يعنى فى تعليل قراءة حمزة ، وهو من قولهم أحسن وأجل فى قوله أو فعله ، أى اكسر غير طاعن على هذه القراءة ، كما فعل من أنكرها من النحاة ، ثم ذكر وجهها فقال :

٧٩٩ - [كَمَا وَضَلِ أَوْ لِلْسَّاكِنِينَ وَقَطْرُبْ

حَسَكَاهَا مَعَ الْقَرَاءِ مَعَ وَلَدِ الْمُعْلَا]

ذكر لها وجهين من القياس العربى ، مع كونها لغة محكية ، وإنما تكلف ذلك لأن جماعة من النحاة أنكروا هذه القراءة ، ونسبوها إلى الوهم واللحن . قال الفراء فى كتاب المعانى : وقد خفض الياء من مصرخي : الأعمش

ويحيى بن وثاب جميعا . حدثني بذلك القاسم بن معن عن الأعمش عن يحيى بن وثاب ، ولعلها من وهم القراء طبقة يحيى ، فإنه قل من سلم منهم من الوهم . ولعله ظن أن الباء في - مصرخى - حافظة للفظ كله والياء للمتكلم خارجة من ذلك ، قال : ومما نرى أنهم أوهمو فيه - نوله ماتولى ونصله - بالجزم ظنوا أن الجزم في الهاء ثم ذكر غير ذلك ، مما لم يثبت قراءة ، وقد تقدم وجه الإسكان في - نوله ونحوه وسنقرر كسر ياء بمصرخى - وقال أبو عبيد : أما الخفض فإننا نراه غاطا ، لأنهم ظنوا أن الياء التي في قوله - بمصرخى - تكسر كل ما بعدها ، قال : وقد كان في القراء من يجعله لحنًا ، ولا أحب أن أبلغ به هذا كله ولكن وجه القراءة عندنا غيرها . قال الزجاج : هذه القراءة عند جميع النحويين ردية مردولة . ولا وجه لها إلا وجهه ضعيف ذكر ، وبعض النحويين يعنى : القراءة ، فذكر ما سنذكره في الحركة لالتقاء الساكنين :

وقال ابن النحاس : قال الأخفش سعيد : ما سمعت هذا من أحد من العرب ولا من أحد من النحويين قال أبو جعفر : قد صار هذا بإجماع ، لا يجوز ولا ينبغي أن يحمل كتاب الله تعالى على الشذوذ قال أبو نصر بن القشيري في تفسيره : ما ثبت بالتواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا يجوز أن يقال هو خطأ أو قبيح أو ردى بل في القرآن فصيح ، وفيه ما هو أفصح . فلعل هؤلاء أرادوا أن غير هذا الذي قرأ حزة أفصح :

قلت : يستفاد من كلام أهل اللغة في هذا ضعف هذه القراءة وشذوذها ، على ما قررنا في ضبط القراءة القوية والشاذة ، وأما عدم الجواز فلا ، فقد نقل جماعة من أهل اللغة أن هذه لغة وإن شذت وقل استعمالها ، قال أبو علي : قال الفراء في كتابه في التصريف : زعم القاسم بن معن أنه صواب ، قال ، وكان ثقة بصيرا ، وزعم قطرب أنه لغة في بني يربوع ، يزيدون على ياء الإضافة ياء وأنشد :

ماض إذا ما هم بالمضى قال لها هل لك يا قافى

قال : وقد أنشد الفراء ذلك أيضا :

قلت : فهذا معنى قول الناظم : وقطرب حكاه مع الفراء فالهاء في حكاه : ضمير هذه اللغة ، ولم يتقدم ذكرها . ولكنها مفهومة من سياق الخفض في تقرير هذه القراءة ، فهو مثل قوله تعالى : - فلما جاء أمرنا جعلنا عاليها سافلها (١) - أى على مدائن قوم لوط ولم يتقدم لها ذكر . ولكن علم ذلك من سياق القصة ، وقال الفراء في كتاب المعاني : وقد سمعت بعض العرب ينشد :

قال لها هل لك يا قافى قالت له ما أنت بالمرضى

فخفض الباء من في ، فإن يكن ذلك صحيحا فهو مما يلتقي من الساكنين ، وتتمام كلام سننقله فيما بعد ، فانظر إلى الفراء كيف يتوقف في صحة ما أنشده ، ومعناه ياهذه ، هل لك في ، قال الزجاج : هذا الشعر مما لا يلتفت إليه وعمل مثل هذا سهل ، وليس يعرف قائل هذا الشعر من العرب ، ولا هو مما يحتاج به في كتاب الله تعالى اسمه ، وقال الزجاج شري : هي قراءة ضعيفة ، واستشهدوا لها ببيت مجهول ، فذكره .

قلت : ليس بمجهول ، فقد نسبه غيره إلى الأغلب المعجلي الراجز ، ورأيت أنه في أول ديوانه ، وأول هذا الراجز :

أقبل في ثوبى معافرى بين اختلاط الليل والعشى

وهذه اللغة باقية في أفواه الناس إلى اليوم ، يقول القائل مافى أفعل كذا ، وفي شرح الشيخ ، قال حسين الجعفي : سألت أبا عمرو بن العلاء عن كسر الياء ، فأجازه ، وهذه الحكاية تروى على وجوه ذكرها ابن مجاهد في كتاب « الياءات » من طرق ، قال خلاد المقرئ : حدثنا حسين الجعفي ، قال : قلت لأبي عمرو بن العلاء : إن أصحاب النحو يلحنوننا فيها ، فقال : هي جائزة أيضا ، إنما أراد تحريك الياء فليس يبالى إذا حركتها ، وفي رواية لابن أبي عمير إلى أسفل حركتها أو إلى فوق ، وفي رواية : سألت أبا عمرو بن العلاء عنها فقال : من شاء فتح ومن شاء كسر ، وقال خلف : سمعت حسين الجعفي يروى عن أبي عمرو بن العلاء فقال : إنها بالخفض حسنة ، وقال محمد بن عمر الرومي : حدثني الثقة عن حسين الجعفي ، قال : قدم علينا أبو عمرو بن العلاء . فسألته عن القرآن فوجدته به علما ، فسألته عن شيء قرأ به الأعمش واستشعته - وما أنتم بمصرخي - بالجر فقال : جائزة قال : فلما أجازها أبو عمرو ، وقرأ بها الأعمش أخذت بها ، قال : وهي عند أهل الأعراب ليست بذلك ، فهذا معنى قول الناظم « مع ولد العلاء » يعني أن أبا عمرو حكى هذه اللغة ونقلها ، وعلى ضعفها وشذوذها قد وجهها العلماء بوجهين : أحدهما أن ياء الإضافة شبهت بياء الضمير التي توصل بواو إذا كانت مضمومة ، وبياء إذا كانت مكسورة ، وتكسر بعد الكسر والياء الساكنة ، ووجه المشابهة أن الياء ضمير ، كالماء ، كلاهما على حرف واحد يشترك في لفظه النصب والجر ، وقد وقع قبل الياء هنا ياء ساكنة ، فكسرت كما تكسر الهاء في عليه ، وبنو يربوع يصلونها بياء كما يصل ابن كثير نحو عليه بياء ، وحمزة كسر هذه الياء من غير صاة ، لأن الصلة ليست من مذهبه ومعنى المصرخ : المغيث ، وأصل مصرخي : مصرخني ، حذف النون للإضافة ، فالتقت الياء التي هي علامة الجر ، مع ياء الإضافة ، فادغمت فيها ، وتوجيه هذه اللغة بهذا الوجه ، هو الذي اعتمد عليه أبو علي في كتاب « الحجة » فقال : وجه ذلك من القياس أن الياء ليست تخلو من أن تكون في موضع نصب أو جر ، فالياء في النصب والجر كالماء فيهما ، وكالكاف في أكرمك ، وهذا لك . فكما أن الهاء قد لحقتا الزيادة في هذا هو ، وضمه ، ولحق الكاف أيضا الزيادة في قول من قال : أعطيتكاه وأعطيتكيه ، فيما حكاه سيبويه وهما اختا الياء ، ولحقت الياء الزيادة في نحو قول الشاعر :

• رميته فأصميت وما أخطأت الرمية •

كذلك ألحقوا الياء الزيادة من المد ، فقالوا في ، ثم حذف الياء الزائدة على الياء كما حذف للزيادة من الهاء في قول من قال له : أرقان ، وزعم أبو الحسن أنها لغة :

قلت ليس التثيل بقوله : له أرقان ، مطابقا لمقصوده ، فإن الهاء ساكنة حذفت حركتها مع حذف صلتها ، وليس مراده إلا حذف الصلة فقط ، فالأولى لو كان مثل بنحو : عليه ، وفيه ، ثم قال أبو علي : وكما حذفت الزيادة من الكاف ، فقبل أعطيتكه وأعطيتكيه ، كذلك حذفت الياء اللاحقة للياء كما حذفت من أختها ، وأقرت الكسرة التي كانت تلي الياء المحذوفة ، فبقيت الياء على ما كانت عليه من الكسر ، قال : فإذا كانت هذه الكسرة في الياء على هذه اللغة وإن كان غيرها أفشى منها ، وعضده من القياس ما ذكرنا ، لم يجوز لقائل أن يقول إن القراءة

بذلك الحن ، لاستقامة ذلك في السماع والقياس ، وما كان كذلك لا يكون لحنًا ، قلت : فهذا معنى قول الشاطبي رحمه الله : كها وصل ، أى : نزلت الياء في - مصرخى - مفردة هاء الضمير الموصلة بحرف المد ، فوصلت هذه الياء أيضا بما يليق بها ، وهو الياء ، ثم حذفت الصلة منها ، كما تحذف من الهاء الوجه الثانى : أشار لإيه الناظم بقوله أو للساكنين أى أو يكون الكسر في - بمصرخى - لأجل لتقاء الساكنين ، وذلك بأن تقدر ياء الإضافة ساكنة ، وقبلها ياء الإعراب ساكنة أيضا ، ولم يمكن تحريكها لأنها علامة الجر ، ولأنها مدغمة في الثانية ، فلزم تحريك ياء الإضافة فكسرت تحريكها بما هو الأصل في التقاء الساكنين ، وهذا الوجه نبه عليه الفراء أولا ، وتبعه فيه الناس ، قال الزجاج : أجاز الفراء على وجه ضعيف الكسر ، لأن أصل التقاء الساكنين الكسر ، قال الفراء : ألا ترى أنهم يقولون : لم أره منذ اليوم ومنذ اليوم ، والرفع في الذال هو الوجه ، لأنه أصل حركة مند ، والخفض جائز ، فكذلك الياء من - مصرخى - خفضت ولها أصل في النصب ، قال الزمخشري كأنه قدّر ياء الإضافة ساكنة ، ولكنه غير فصيح ، لأن ياء الإضافة لا تكون إلا مفتوحة حيث قبلها ألف في نحو - عصا - فما بالها وقبلها ياء ، وقال بعضهم : كسرها لإتباعها للكسرة التي بعدها ، كما قرأ بعضهم الحمد لله بكسر الدال إتباعا لكسر اللام بعدها ، فكما تقول للعرب ، بعير ، وشعير ، ورحيم ، بكسر أوائلها إتباعا لما بعدها ، فهذا وجه ثالث ، وكلها ضعيفة ، والله أعلم .

٨٠٠ - [وَضُمَّ (كِ) فَا (حِصْنِ) يَصِلُوا بِضِلَّ عَنْ

وَأَفْتَدَ بِأَيَّا بِخُفِّ (لَ) وَلَا]

الكفا بكسر الكاف : النظير والمثل ، أى ضم مماثلا لحصن ، فهو في موضع نصب على الحال ، وهو ممدود قصره ضرورة كما قصر الهاء في قوله في البيت السابق « كها وصل » يريد ضموا الياء من - ليضلوا عن سبيله - ومن - :

(لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ) في الحج^(١) ولقمان^(٢) .

و (لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِهِ) في الزمر^(٣) .

ووجه القراءتين ظاهر ، وقال صاحب التيسير هشام : من قراءتي على أبي الفتح - أفتدة من الناس - بياء بعد الهمزة ، قال : وكذلك نص عليه الخواص عنه ، قال الشيخ : وذكر أبو الفتح في كتابه في قراءة السبعة ، وروى هشام وحده عن ابن عامر - فاجعل أفتدة - بياء ساكنة بعد الهمزة ، قال : وهذه القراءة وجهها الإشباع ، والإشباع : أن تزيد في الحركة حتى تبلغ بها الحرف الذي أخذت منه ، والغرض بذلك : الفرق بين الهمزة والدال ، لأنهما حرفان شديدان ، والولاء : مصدر ولى ولاء ، قلت الولاء النصر ، وهذه أيضا

(٢) سورة لقمان الآية : ٦

(١) سورة الحج ، الآية : ٩

(٣) الآية : ٨

قراءة ضعيفة بعيدة عن فصاحة القرآن ، وقل من ذكرها من مصنفى القراءات ، بل أعرض عنها جمهور الأكابر ، ونعم ما فعلوا ، فاكل ما روى عن هؤلاء الأئمة يكون مختارا ، بل قد روي عنهم وجوه ضيقة ، وعجيب من صاحب التيسير : كيف ذكر هذه القراء مع كونه أسقط وجوها كثيرة لم يذكرها ، نحو ما بينها عليه مما زاده ناظم هذه القصيدة ، وها هنا قراءة صحيحة تروى عن عاصم وأبي عمرو - وإنما تؤخرهم ليوم - بالنون ذكرها ابن مجاهد وغيره من كبار أئمة القراءة ولم يذكرها صاحب التيسير ، لأنها ليست من طريق اليزيدى ، وقد أشبعت الكلام في هذا في الشرح الكبير في آخر سورة أم القرآن ، وما وازان هذه القراءة إلا أن يقال في أعمدة وأنجدة أعمدة وأنجدة ، بزيادة ياء بعد الميم والجيم ، وكان بعض شيوخوا يقول : يحتمل أن هشاما قرأها بإبدال الهمزة ياء ، أو بتسهيلها كالياء ، فعبر الراوى لها بالياء ، فظن من أخطأ فهمه أنها يياء بعد الهمزة ، وإنما كان المراد يياء عوضا من الهمزة ، فيكون هذا التحريف من جنس التحريف المنسوب إلى من روى عن أبي عمرو - بارئكم - و - بأمركم - ونحوه بإسكان حركة الإعراب ، وإنما كان ذلك اختلاسا ، وفي هذه الكلمة قراءة أخرى ذكرها الزمخشري في تفسيره ، وإن كان قد وهم في توجيهها ، وهى بكسر الفاء من غير همز ووجهها أنها : ألقيت حركة الهمزة على الساكن قبلها ، وحذفت ، فهذه قراءة جيدة ، وهى صورة ما يفعله حمزة في الوقت عليها ، ولعل من روى قراءة الإشباع كان قد قرأها بلا همز ، فرد هشام عليه متلفظا بالهمزة ، وأشبع كسرتها زيادة في التنبيه على الهمزة ، فظن أن الإشباع مقصود ، فلزمه ورواه ، والله أعلم .

٨٠١ - [وَفِي لَتَزُولَ الْفَجْجُ وَارْفَعُهُ (ر) اِشْدَا]

وَمَا كَانَ لِي إِلَى عِبَادِي خُذْ مَلًا]

يعنى فتح اللام الأولى ورفع الثانية . فالهاء في «ارفعه» لهذا اللفظ ، فإن على قراءة الكسائي مخففة من الثقيلة مبالغة في الإخبار بشدة مكرهم ، كقوله - ومكروا مكرا كبيرا - أى قد كان مكرهم من كبره وعظمه بزيل ما هو مثل الجبال في الامتناع على من أراد لإزالتها في ثباتها . وعلى قراءة الباقيين تكون «إن» إما شرطية ، أى : وإن كان مكرهم معادلا لإزالة أشباه الجبال الرواسي ، وهى المعجزات ، والآيات ، فالله مجازيهم بمكر أعظم منه ، وإما أن يكون «إن» نافية ، واللام في «لتزول» مؤكدة لها ، أى وما كان مكرهم بالذى يزيل ما هو بمنزلة الجبال ، وهى الشرائع ودين الله تعالى ، فإن قلت : على هذا كيف يجمع بين القراءتين ؟

فإن قراءة الكسائي أثبتت أن مكرهم تزول منه الجبال وقراءة غيره نفتته ؟

قلت تكون الجبال في قراءة الكسائي إشارة إلى أمور عظيمة غير الإسلام ومعجزاته ، لمكرهم صلاحية لإزالتها ، والجبال في قراءة الجماعة إشارة لما جاء به النبي عليه السلام من الدين الحق ، فلا تعارض حينئذ ، والله أعلم ،

وأريد حقيقة الجبال قراءة الكسائي ، كما قال صبحانه في موضع آخر .

(تَسْكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًا . أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا (١)) .

وفى قراءة غيره أريد بالجبال ما سبق ذكره ، ثم ذكر الناظم ياءات الإضافة ، وهى ثلاثة فى هذه السورة :

(وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ ^(١)) .

فتحتها حفص وحده :

(رَبَّنَا إِنِّي أَسْأَلُكَ ^(٢)) .

فتحتها الحرميان وأبو عمرو :

(وَقُلْ لِّلْعِبَادِ الَّذِينَ آمَنُوا ^(٣)) .

فتحتها هؤلاء وعاصم ، وملاجم ملاءة ، أى خذ ذاملاء أى ذاحجيج ووجوه مستقيمة ، وفيها ثلاث زوائد :

(وَخَافَ وَعِيدِ)

اثبتها فى الوصل ورش وحده - بما أشركتمون من قبل - أثبتها فى الوصل أبو عمر وحده - دعائى - أثبتها فى الوصل أبو عمرو وحزة وورش ، وأثبتها فى الخالين البزى وحده ، وقلت فى ذلك :
دعائى بما أشركتمون وقوله وخاف وعيدى لازوائد أجملا

(١) سورة إبراهيم ، آية : ٢٢

(٢) سورة إبراهيم ، آية : ٣٧

(٣) سورة إبراهيم ، آية : ٣١

سورة الحجر

٨٠٢ - [وَرُبَّ خَفِيفٍ (إِ) ذِ (نَ) مَا سُكِّرَتْ (دَ) نَا

تَنْزَلُ ضَمُّ الْقَا إِشْعَبَةُ مُثْلًا

يريد (رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا) .

التخفيف والتشديد ، فيها لغتان ، ومعنى نما : بلغ من قول الشاعر :

• من حديث نعي إلى عجب •

أو من نعي المال إذا زاد ، لأن لفظه - رب - فيه لغات كثيرة وسكرت بالتخفيف ، أى حبست من قولهم وسكرت النهر ، وبالتشديد ، يجوز أن يكون من هذا شدد للكثرة وأن يكون بمعنى حيرت ، من السكر ، ويجوز أن يقرأ فى البيت مخففا ومشددا ، والتخفيف أولى ليطابق الرمز بعده ، والتشديد قد يوهم من قلت معرفته بهذا النظم أنه من باب ، وباللفظ استغنى عن القيد ، فيقرأ لابن كثير بالتشديد ، وإنما هو مقيد بما تقدمه من ذكر التخفيف ، كقوله :

• وفصل إذثنى وفى أحصن عن نفر العلاء •

استغنى عن تقيدهما بالقيد المذكور قبل كل واحد منهما ، وكذا فى هذه السورة - منجوك - وقدرنا - وقوله - ما تنزل الملائكة - بضم التاء ظاهر ، وبفتحها على حذف إحدى التائين . أصله تنزل الملائكة ، والله أعلم .

٨٠٣ - [وَبِالنُّونِ فِيهَا وَكَسْرُ الزَّائِ وَأَنْصِبِ الْ

مَلَائِكَةَ الْمَرْفُوعَ عَنْ (شَ) إِئِدِ عَلَا]

أى واقرأ بالنون فى هذه الكلمة موضع التاء واكسر الزاى ، فيصير - ينزل - على وزن يحول ، ويلزم من ذلك نصب الملائكة ، لأنه مفعول به ، ومن قرأ بالتاء رفع الملائكة ، لأنه فاعل ، على قراءة من فتح التاء ، ومفعول مالم يسم فاعله على قراءة من ضمها ، ولم ينبه على ضم النون وكان الأولى أن يذكره فيقول : وبالنون ضما أى ضم ولا حاجة إلى قوله « فيها » لأنه معلوم ، وقوله « المرفوع » نعت الملائكة لأنه لفظ ، وقوله « عن شائد علا » أى ناقلا له عن عالم هذه صفته ، أى عن من بنى المناقب العلاء ورفعها وحصلها بعلمه ومعرفته ، ولا خلاف فى تشديد الزاى هنا ، وقد تقدم فى البقرة .

٨٠٤ - [وَتُؤْتِلَ لِلَّهِ كُيُّ نُوبُ تُبَشِّرُو

نَ وَكَسْرُهُ (حَرْمِيًّا) وَمَا الْخُذْفُ أَوْ لَا]

قراءة الجماعة ظاهرة النون مفتوحة ، لأنها العلامة لرفع الفعل ، ومن كسرها قدر أصل الكلمة تبشرنى بنونين ، وباء الضمير المفعولة ، فحذف نافع نون الوقاية كما حذفها فى - أتحاجونى فى الله - وأدغم ابن كثير نون علامة الرفع فيها ، كقراءة الجماعة فى - أتحاجونى - ثم حذف نافع وابن كثير الياء كما حذف فى نظائره من رؤوس الآمى ، نحو - عقاب - و - متاب - وأبقيا كسرة النون دالة على الياء المحذوفة ، وقوله « حرميا » حال من

فاعل « واكسره » أى قارئاً يقرؤه الحرمى ، أو من مفعوله ، لأنه فعل منسوب إلى الحرمى ، وقد سبق معنى « وما الحذف أولاً » فى سورة الأنعام ، يعنى أن من قرأ بالتخفيف مع الكسرة ، وهو نافع حذف إحدى النونين ، وليس الحذف فى الأولى منهما ، بل فى الثانية توفيراً على الفعل علامة رفعه ، والتقدير : وما وقع الحذف أولاً ، ولو قال الأول على تقدير : وما المحذوف الأول من النونين ، لكان جائزاً .

٨٠٥ - [وَيَقْنَطُ مَنَّهُ يَقْنَطُونَ وَتَقْنَطُوا]

وَهُنَّ يَكْسِرُ النُّونَ (رَ) اقْنَنَ (حُ) مَلَا]

يريد - قال ومن يقنط من رحمة ربه - وفى الروم - إذا هم يقنطون - (١) وفى الزمر - لا تقنطوا من رحمة الله - (٢) فتح النون فيها وكسرها لغتان ، فماضى المفتوح قنط بالكسر ، وماضى المكسور قنط بالفتح ، وهى أفصح اللغتين ، وقد أجمعوا على الفتح فى الماضى فى قوله تعالى فى الشورى - من بعد ما قنطوا - « وحمل » جمع حامل ، وقوله ويقنط مبتدأ ، ومعه يقنطون خبره ، أى هذه الكلمات اجتمعت واتحد لحكم فيها ، ثم ابتدأ مبيناً حكمها ، فقال : هن بكسر النون وفتحها ، ولو قال : موضع وهن جميعاً لكان أحسن وأظهر معنى ، والله أعلم .

٨٠٦ - [وَمُنْجُوهُمْ خِفٌ وَفِي الْعَذَابِ كِبُوتٌ تَنْدٌ]

جَيْنٌ (شَ) مَا مُنْجُوكَ (صُحْبَةُ) هُ (دَ) لَا]

أى ذو خف ، أى خفيف ، أراد - إنا لمنجوههم أجمعين - لننجينهم وأعماله - إنا منجوك وأهلك - التخفيف والثقل فيها من أنجى ونجى ، كأَنْزَلَ وَنَزَلَ ، وهما لغتان خفف الثلاثة حمزة والكسائي ، ووافقهما أبو بكر وابن كثير على تخفيف منجوك ، ولو قال : لمنجوههم خفف باللام بدل الواو لكان أحسن حكاية ، لما فى الحجر ، ولا حاجة إلى واو فاصلة لظهور الأمر ، كما قال بعد ذلك : قدرنا بها والنمل ، وقد مضى معنى دلا فى مواضع ، وفيه ضمير راجع إلى لفظ صحبة ، لأنه مفرد ، وهو كما سبق فى الرعد : صحبة تلا ، والله أعلم .

٨٠٧ - [قَدَرْنَا سَهَا وَالنَّمْلَ (صِ) فٌ وَعِبَادٍ مَعَ]

بَنَاتِي وَأَتَى نُمَّ إِنِّي فَأَعْرِضْ لَهَا]

يريد - إلا أمرأته قدرناها - وفى النمل التخفيف والتشديد فهما أيضاً لغتان ، واستغنى بقيد التخفيف فى منجوههم عن القيد فهما ، كما سبق فى - سكرت - وهو من التقدير لا من القدرة ، ومثل ذلك سيأتى فى الواقعة والمرسلات والأعلى ، ثم ذكريات الإضافة ، وهى أربع - بناتى إن كنتم - فتحها نافع وحده - عبادى فى أنا - وقل لى أنا النذير - فتح الثلاث الحرميان وأبو عمرو .

سورة النحل

٨٠٨- [وَيُنَبِّئُ نُونٌ (ص) حَجَّ يَدْعُونَ عَاصِمٌ
وَفِي شُرَكَائِي الْخُلَفُ فِي الْهَمَزِ (هـ) لَهْلَآ]

أى ذو نون . يريد - ينبت لكم به الزرع - النون للعظمة ، والياء : زد إلى اسم الله تعالى فى قوله تعالى
- أئى أمر الله - وما بعدها من ضمائر الغيبة إلى قوله - وعلى الله قصد السبيل - وهو الذى أنزل - ينبت اسم -
ثم قال الناظم ، يدعون عاصم ، أى قرأه عاصم بالياء على الغيبة ، يريد - والذين يدعون من دون الله - لأن
قبله - وبالنجم هم يهتدون - بالغيبة والباقون قرءوا بالتاء على الخطاب ، ووجهه ما قبله من قوله - والله يعلم
ماتسرون وماتعلنون :-

فإن قلت : من أين علمت أن قراءة عاصم بالغيب :
قلت : لعدم التقييد ، فهو أحد الأمور الثلاثة التى لإطلاقه يغنى عن قيدها ، وهى الرفع ،
والتذكير ، والغيب .

فإن قلت : لم لم يحمل هذا الإطلاق على التقيد السابق فى - وتنبئ - نون ، فيكون كما تقدم فى - مسكوت -
وقدرنا .

قلت : لا يستقيم لفظ النون فى يدعون ، ولولا ذلك لآتجه هذا الاحتمال ، وروى البزى ترك الهمز فى قوله -
أين شركائى الذين كنتم - ولزم من ذلك عدم المد الزائد على الألف ، لأجل الهمزة ، وهذا معنى قول بعض
المصنفين : بغير همز ولا مد ، قطعاً لوهم من عداه أن يظن أن المديبق وإن سقطت الهمزة ، وإنما قرأ كذلك
قصرأ للمدود ، ولم يفعل ذلك فى الذى فى الققص وغيرها ، ولا يلزم الناظم الاحتراز عن ذلك ، لما ذكرناه
مرارا : أن الإطلاق لا يتناول إلا ما فى السورة التى هو فيها ، وما شذ عن ذلك كالتوراة و - كائن - فهو الذى
يعتذر عنه وقصر المدود ضعيف لا يجيزه النحويون إلا فى ضرورة الشعر ، فهذه قراءة ضعيفة أيضا ، فلم
يكن لصاحب التيسير حاجة إلى تضمين كتابه مثل هذه القراءات الضعاف . وعن قارئها فيها خلاف ، وترك
ذكر ما ذكره ابن مجاهد وغيره عن أبى بكر عن عاصم - تنزل الملائكة بالروح من أمره - بالتاء المضمومة وفتح
الزاي ورفع الملائكة على ما لم يسم فاعله ، فهذه قراءة واضحة من جهة العربية ، وقد دونها الأئمة فى كتبهم ، ولم
يلذكروا قصر - شركائى - إلا قليل منهم ، فترى من قلت معرفته ولم يطلع إلا على كتاب التيسير ونحوه يعقد
أن قصر - شركائى - من القراءات السبع ، وتنزل الملائكة - ليس منها ، وكذا - إلا بشق الأنفس - ذكر أبو على
الأهوازى وغيره عن أبى عمرو وابن عامر أنه بفتح الشين ، ولهذا نظائر كثيرة ، وقول الناظم « لهل » من
قولهم : لهللهل النساج الثوب ، إذا خفف نسجه ، وثوب لهللهل وشعر لهللهل من ذلك ، فإن كان فعلا فعناه لم
يتيقن الخلاف فيه ، وإن كان اسما وهو منصوب على الحال ، أى استقر الخلف فيه فى الهمز « لهللا » بشير
إلى ضعف الرواية بترك الهمز وضعف القراءة .

فإن قلت : من أين تعلم قراءة الجماعة أنها بالهمز .

قلت : لأن تقدير كلامه الخلف في الهمز للجزى « هلهلا » قصده لا خلف في الهمز عن غير الجزى ، وهو المراد ، والله أعلم .

٨٠٩ - [وَمِنْ قَبْلِ فِيهِمْ يَكْسِرُ النُّونَ نَافِعَ

مَمَّا يَتَوَفَّاهُمْ لِحَمْزَةٍ وُصِّلَا]

يعنى نون - تشاقون فيهم - وإنما لم يقله بهذه العبارة لأنها لا تستقيم في النظم إلا مخففة القاف ، ولم يقرأ أحد بذلك ، وكسر نافع وحده النون وفتحها الباقون ، والكلام في ذلك كما سبق في - تبشرون - في الحجر : ولم يشدد أحد النون هنا ، وقوله « معا » هو حال من - يتوفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم - الذين يتوفاهم الملائكة طيبين - قرأها حمزة بالياء على التذكير ، وإطلاقه دل على ذلك ، والباقون قرأوهما بالتأنيث ، ووجهها ظاهر ، وفي « وصلا » ضمير تثنية .

٨١٠ - [سَمَا ك) اِمِلًا يَهْدِي بِضَمٍّ وَفَتْحَةٍ

وَخَاطِبٌ تَرَوَا (شَ) رَعًا وَالْآخِرُ (فِ)ى (كِ)لَا]

يريد - فإن الله لا يهدي من يضل - كما قال في موضع آخر - من يضال الله فلا هادي له - أى من يضلله فلا يهدي فالفعل مبنى لما لم يسم فاعله ، فقوله يهدي فاعل « سما » و « كاملا » حال منه ، وقرأ الكوفيون بفتح الياء وكسر الدال ، على سناد الفعل إلى الفاعل ، أى لا يهدي الله من يضلله ، أو يكون يهدي بمعنى يهتدى كما تقدم في يونس ، ثم قال الناظم : « وخاطب يروا » يريد - أو لم يروا إلى ما خلق الله من شيء - أى أقرأه بالخطاب ، جعله مخاطباً لما كان الخطاب فيه « وشرعا » مفعول مطلق ، أى شرع ذلك شرعا ، أو في موضع الحال ، أى ذا شرع ، فإن كان حالا من المفعول ، فتقديره مشروعا ، وإن كان من فاعل خطاب ، فتقدير : ناطقا بما هو مشروع ، ثم قال : « والآخرة » بكسر الخاء ، يريد - ألم تروا إلى الطير مسخرات - الخطاب فيه لحمزة وابن عامر ، والأول لحمزة والكسائى ، ولو فتحت الخاء من الآخر لم يتضح الأمر لإيهامه ، فلم يعلم الذى قرأه الكسائى من الذى قرأه ابن عامر إلا بقربنة تقدم الذكر ، وذلك قد يخفى ، وقد ترك الناظم الترتيب في مواضع ، وقوله « فى كلا » أى فى اللفظ وحراسة - وهو ممدود ، ووجه القراءتين فى الموضعين ظاهر ، والله أعلم :

٨١١ - [وَرَا مُفْرَطُونَ اكْسِرْ (أ) ضَا يَتَفَيَّوْا أَلْ

مُؤْنْتُ لِلْبَعْضَرِيِّ قَبْلُ تَقْبَلَا]

أى ذا أضواء ، أو مشها أضواء فى الانتفاع بعلمك كما ينتفع بمائه ، والإضاء جمع أضواء بفتح الهمزة ، وهو الغدير ، والجمع بكسر الهمزة والمد ، كأ كام وبفتحها والقصر كفتى ، ومفراطون بالكسرة من أفرط فى المعصية إذا تغفل فيها ، وبالفتح أى مقدمون إلى النار ، من أفرطته : إذا قدمته فى طلب الماء ، أو هم منسيون من رحمة الله ، من أفرطت فلانا خلقى إذا تركته ونسيته ، وأما يتفبؤ ظلالة - فهو فى التلاوة قبل مفراطون ، أخره ضرورة النظم ، فلماذا قال « قبل » أى قبل مفراطون ، ووجه التأنيث والتذكير فيه ظاهر ، لأن تأنيث الظلال غير حقيقى ، والله أعلم :

٨١٢- [وَ (حَقُّ صِحَةٍ) سَابَ ضَمٌّ تَسْقِيكُمْ مِمَّا

الشَّعْبَةِ خَاطِبَ يَجْعِدُونَ مَعْلَلًا]

معا : يعنى هنا وفى - قد أفلح - ضم النون وفتحها لغتان ، فالضم من أسقى ، والفتح من سقى ، قال الشاعر فجمع بينهما .

سقى قوى بنى محمد وأسقى نعيما والقبائل من هلال

دعاء للجميع بما ينصب بلادهم ، وفى التنزيل :

(وَسَقَّاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا ^(١)) .

(وَسُقُوا مَاءً حَمِيمًا ^(٢)) .

(وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّاحَ لَوَاحِحَ فَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَسْقَيْنَا كُومَهُ ^(٣)) .

(وَأَسْقَيْنَاكُمْ مَاءً فُرَاتًا ^(٤)) .

وقيل الأصل فى أسقى جعل له سقيا ، وفى سقى رواه من العطش ، ثم استعمل فى المعنى الواحد لتقارب المعنيين وأجمعوا على الضم فى الفرقان ، فى قوله تعالى :

(لِنُخَبِّئَ بِهِ بَلَدَةً مَّيْمَنًا وَنُسْقِيَهُ ^(٥)) .

وحكى فيه الفتح عن الأعمش وعاصم من رواية المفضل عنهما ، ثم قال الناظم : « لشعبة خاطب يجدون » يريد - أفنعم الله يجدون - وجه الخطاب أن قبله - والله فضل بعضكم على بعض - ووجه الغيب أن قبله - فما الذين فضلوا - وأجاز معللا بفتح اللام وكسرهما - ووجه الجمع ظاهر :

٨١٣- [وَظَفَنِيكُمْ إِسْكَانُهُ (ذَا) ائِيعَ وَجَعَدَ

زَيْنَ الَّذِينَ النَّوْنُ (ذَا) ائِيعَ (:) وَلَا]

إسكان العين فى ظعن وفتحها لغتان ، كعز ومعز ، ونهر ونهر ، وشعر وشعر ، فهذا قال « ذائع » أى مشتهر مستفيض ، والنون فى - ولنجزين الذين صبروا - والياء ظاهران ، ولا خلاف فى التى بعدها ، - ولنجزينهم - أنه بالنون ، فهذا قيد موضع الخلاف بقوله « الذين » ويجوز النون بالرفع على أنه مبتدأ ثان ، وبالنصب على أنه مفعول نول ، أى داعى نجزين نول النون فيه :

٨١٤- [(مَ) لَكْتُ وَعَفَنُ نَعْنُ الْأَخْفَشُ يَاءُ

وَعَفَنُ رَوَى النَّقَّاشُ نُونًا مُوَهَّلًا]

(١٢) سورة النساء ، آية : ٩٤

(٣) سورة الأنعام ، آية : ١٤٥ .

(٩) سورة الحجر ، آية : ٩٤

(١١) سورة النساء ، آية : ٤٩

(١) سورة الأنعام ، آية : ١٣٩

الميم في « ملكة » رمز ابن ذكوان أى أنه في جملة من روى عنه النون ، ثم بين أن الصحيح عنه القراءة بالياء ، فقال « عنه » يعنى عن ابن ذكوان نص الأخفش على الياء . وهو هارون بن موسى ابن شريك الدمشقي تلميذ ابن ذكوان ، وكان يعرف بأخفش باب الحايية ، والهاء ، في ياءه ترجع إلى لفظ - نجيز - المختلف فيه ، ثم قال : وعنه ، يعنى عن الأخفش روى النقاش ، وهو محمد بن الحسن بن محمد بن زياد بن هارون بن جعفر ابن سند البغدادى المفسر ، وهو ضعيف عند أهل النقل ، روى عن شيخه الأخفش في قراءة ابن ذكوان لهذا الحرف نونا ، قال صاحب التيسير ابن كثير وعاصم - لنجيزن الذين - بالنون وكذلك روى النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان ، ال : وهو عندى وهم ، لأن الأخفش ذكر ذلك في كتابه عنه بالياء ، وذكر بالآهوازي في كتاب الإيضاح النون عن ابن ذكوان وعن هشام أيضا ، وعن ابن عامر وأبي عمرو من بعض الطرق ، وقال : قال النقاش : أشك كيف قرأته على الأخفش عن ابن ذكوان ، وقول الناظم « موهلا » هو حال من النقاش ، أو صفة للنون ، أى مغطا ، يقال : وهل في الشيء . وعنه بكسر الهاء إذا غلط وسهى ، وهل وهلا ، وهلات لايه بالفتح أهل وهلا ساكن الهاء إذا ذهب ، وهمل إليه فأتت تريد غيره مثل وهمت ، هكذا في صحاح الجوهري ، قال الشيخ : موهلا من قولهم وهله فتوهل ، أى وهم فتوهم ، وهو منصوب على الحال من النقاش ، أى منسوبا إلى الوهم فيما نقل ، يريد ما قال صاحب التيسير هو عندى وهم ، وقد ذكرناه ، والله أعلم .

٨١٥ - [سَوَى الشَّامِ ضُمُّوا وَاسْكُرُوا فَتَنُوا لَمْ

وَبُكْسِرُ فِي ضَيْقٍ مَعَ النَّمْلِ (دُ) خُلَا]

لهم أى لجميع القراء السبعة سوى الشامي ، فحذف ياء النسبة ، أو التقدير سوى قارئ الشام ، فحذف المضاف ، يريد - ثم إن ربك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا - أى فتنهم الكفار بالإكراه على النطق بكلمة الكفر ، وقلوبهم مطمئنة بالإيمان ، وذلك نحو ماجرى لعمار بن ياسر وأصحابه بمكة رضى الله عنهم ، وهو موافق للآية الأولى - والذين هاجروا في الله من بعد ما ظلموا - لم يخاف فيه أنه على ما لم يسم فاعله ، وقرأ ابن عامر : « فتنوا » بإسنا . الفعل إلى الفاعل بفتح الفاء والتاء . لأن الفتح ضد الضم والكسر معا ، ووجه هذه القراءة أن تكون الآية نزلت في الفاتنين الذين عذبوا المؤمنين على الكفر ، وأوقعوا الفتن في الذين أسلموا وهاجروا واجاهدوا وصبروا ، وذلك نحو ماجرى لمن تأخر إسلامه كمكرمة بن أبي جهل ، وعنه الحارث ، وسهيل بن عمرو وأضرابهم رضى الله عنهم ، وتكون القراءتان في الطائفتين الفاتنين والمتنوين ، وقيل التقدير فتنوا أنفسهم حين أظهروا ما أظهروا من كلمة الكفر ، ومعنى القراءتين متحد المراد بهما المتنون ، وقيل معنى فتنوا : افتتوا ، قال الشيخ : روى أبو عبيد عن أبي زيد فتن الرجل يفتن فتونا إذا وقع في الفتنة ، وتحول من الحال الصالحة إلى السيئة ، وفتن إلى النساء أراد الفجور بهن ، وقيل الضمير في فتنوا يعود إلى الخاسرون . والمفعول محذوف أى من بعد ما فتنهم أولئك الخاسرون ، وأما - في ضيق مما يمسكون - هنا وفي النمل ، ففتح الضاد وكسرها لفتان ، كالقول والقليل ، وقيل المفتوح تخفيف ضيق كهين وميت ، أى في أمر ضيق ، وقوله سوى الشامي استثنى من الضمير في لهم كما سبق ، ويجوز أن يكون مبتدأ وما بعده الخبر ، ويجوز أن يكون في موضع نصب بفعل مضمر ، كقولك زيدا أكتب الكتاب له ، أى لابسه وخلطه بذلك « ودخله » حال من قوله في ضيق أى هو دخيل مع الذي في النمل مشابه له في الكسر ، والله أعلم :

سورة الإسراء

٨١٦- [وَيَقْنِذُوا غَيْبٌ (ح) لَا يَسُوءُ نُؤْ

نُ (ر) اِوِ وَصَمُّ الْهَمَزِ وَالْمَدُّ (ء) دَلَالًا]

أى ذو غيب حلوا لأن قبله - لبنى إسرائيل - والخطاب حكاية ما فى الكتاب ، وهما مثل ما فى البقرة - لا تعبدون إلا الله - كلاهما فى بنى إسرائيل ، والمعنى واحد ، ولو دخلت أن فى الذى فى البقرة لكانت - أن لا تعبدوا - مثل - أن لا تتخذوا سواء ، فاتحد اللفظ والمعنى ، وأما - ليسوء وا وجوهكم - فقراءة الكسائى بالنون ظاهرة لكثرة ما قبله من نونات العظمة ، وقرأ غيره بالياء ، فن فتح الهزمة وقصره كما فعل الكسائى ، فالفاعل هو الله تعالى ، كما قال - سبحانه الذى أمرى بعبده - وبعده - عسى ربكم - أو يكون الفاعل الوعد ، أو البعث ، وهذه قراءة ابن عامر وحزمة وأبى بكر ، وضم الهمز ومدّه حفص ، وهو المرموز فى قوله « عدلا » والحرمان وأبو عمرو رمز لهم فى البيت الآتى بقوله « سما » فالضمير المرفوع فى - ليسوءوا - للعباد الذين هم - أولوا بأس شديد - واللام فى - ليسوءوا - على القراءات الثلاث متعلقة بفعل مضمر ، أى بعثناهم ليقع ذلك ، وقول الناظم والمد بالرفع ، عطف على ضم همز :

٨١٧- [(سَمَا) وَيُقْلِقُ سَاهُ يُضَمُّ مُشَدِّدًا

(ك) فِى يَبْلُغَنَّ آمَدُهُ وَاكْسِرَ (ش) مَزْدَلًا]

أراد كتابه يلقاه - أى يستقبل به ، وقرأ الباقون يلقاه بفتح الياء والتخفيف ، وذلك ظاهر المعنى ، والهاء للكتاب أو للإنسان ، لأن ما قبلك فقد لقيته - وإما يبلغن عندك الكبر - قد بعد الغين ، أى زد ألفا واكسر النون المشددة ، فيصير يبلغان والضمير للوالدين ، وأحدهما بدل منه ، وهو فاعل على قراءة القصر ، والنون للتأكيد فيها ، والله أعلم :

٨١٨- [وَعَنْ كُلِّهِمْ شَدَّذٌ وَفَأْ كُلُّهَا

يَفْتَحُ (د) نَا (ك) فَنُؤَا وَنُونُ (ء) لَى (آ) عَتَلًا]

يعنى أجمعوا على تشديد النون ، وهذا منه زيادة فى البيان ، وإلا فهو معلوم مما تقدم ، لأنه لفظ بقوله « يبلغن » مشدد النون وأمر بكسرها ، ولم يتعرض للتشديد بنى ولا إثبات ، فدل على أنه لا خلاف فيه ، وأما « أف » ففيها لغات كثيرة ، لم يقرأ فيها إلا بثلاث : الفتح ، والكسر ، والتنوين مع الكسر ، وهى قراءة نافع وحفص ، وهو معنى قوله « على اعتلا » أى معتمدا على اعتلا ، وقوله « كلها » بالجر تأكيد « لاف » يعنى حيث جاء ، وهو : هنا وفى الأنبياء والأحقاف ، والله أعلم .

٨١٩- [وَبِالْفَتْحِ وَالْقَحْرِ يَكِ خِطَأٌ (مُ) صَوَّبٌ

وَحَرَ كَهُ الْمَكَى وَمَدَّ وَجَمَلًا]

يريد - إن قتلهم كان خطأ - فلفظ بقراءة الجماعة ، وذكر أن ابن ذكوان فتح الخاء والطاء ، وجره عنه

بالتحريك المطلق ، وهو الفتح ليؤخذ للباقيين ضده وهو السكون ، وهو عن حركة الخاء بلفظ الفتح ليؤخذ للباقيين ضده ، وهو الكسر ، فدخل ابن كثير من الباقيين في هذا ، ولم يخالفهم فيه ، ولما خالفهم في إسكان الطاء تعرض له ، فقال : وحركه المكى ، وزاد مدأ بعد الطاء ، فقرأه الجلمة خطأ بمعنى إنما يقال : خطأ كلاً ثم إنما ، وهو في قراءة ابن ذكون ضد الصواب ، وقيل هما لغتان كالحذر والحذر والمثل والمثل .

قال الزجاج : وقد يكون من خطأ خطأ إذا لم يصب ، وقراءة ابن كثير خطأ خطأ ، مثل غاطر خطارا : قال أبو علي : وإن لم يسمع خطأ ولكن قد جاء ما يدل عليه ، وهو : خطأ لأنه مطاوعة .

قال : وقد قالوا أخطى في معنى خطى ، كما أن خطى في معنى أخطى :

قلت : فإلى هذا أشار الناظم بقوله « مصوب » لأن قوما استبعدوا قراءة ابن ذكون ، فقالوا : الخطأ ما لم يتعمد ، وجوابه أنه استعمل في التعمد أيضاً ، وقول الناظم خطأ مصوب مبتدأ وخبر ، أى هو مصوب بالفتح والتحريك ، فقابل بين لفظي الخطأ والتصويب ، وإخباره عن الخطأ بالتصويب من عجائب هذا النظم ، ومحاسنه ، والله أعلم :

٨٢٠- [وَحَاطَبَ فِي يُنْفِرِ (ش) هُودَ وَضَمْنَا

بِحَرْفَيْنِ بِالْقِسْطِ كَسْرُ (ش) ذِي (ع) لَآ]

أى قراءة شهود أراد - فلا تسرف في القتل - الخطاب للولى أو الإنسان ، والياء للولى ، وضم القسطاس وكسره لغتان ، والهاء في « بحرفيه » للقسطاس ، والباء في « بالقسطاس » من نفس التلاوة ، أى وضمنا هذا اللفظ بموضعيه ، يعنى هنا وفي الشعراء ، فأخبر عن الضم بالكسر على تقدير : وموضع ضمنا كسر هؤلاء ، أى كسر ذوى شذا عال ، أى ذوى بقية حسنة وطيب فائق ، والله أعلم :

٨٢١- [وَسَيِّئَةٌ فِي هَمَزِهِ أَضْمُ وَهَاءُ

وَذَكَرُ وَلَا تَنْوِينَ (ذ) كَرَا مُكْمَلًا]

يريد - كل ذلك كان سيئة - فقولته ذلك إشارة إلى المنهى عنه ، وإذا ضمنت الهمز والهاء وذكرت : أى لم تجعل الهاء للتأنيث ، بل ضمير مذكر ، فلا تنوين حينئذ ، فيكون الذى مضافاً إلى ما تقدم ، أى كان سىء المذكور مكروهاً ، فيكون ذلك إشارة إلى جميع ما تقدم مما وصى به الإنسان ، وفيه حسن ؛ وهو المأمور به ، وسىء ، وهو المنهى عنه ، ومكروهاً على القراءة بالتأنيث خبر لكان بعد خبر ، وقوله ذكرًا مكملًا : مصدر مؤكد من لفظ ذكر ، وإن لم يكن مصدره ، أراد تذكيراً مكملًا ، ويجوز أن يكون فعله مضمرًا : أى ذكرت ذلك ذكرًا مكملًا لجميع قبوده ، وقال الشيخ : التقدير أذكر ذكرًا ، والله أعلم .

٨٢٢- [وَحَفَّتْ مَعَ الْفُرْقَانِ وَأَضْمُ لِيَذْكُرُوا

(ش) — فَاءَ وَفِي الْفُرْقَانِ يَذْكُرُ فَضْلًا]

أى خفف لفظ - ليذكروا - هنا وفي الفرقان ، أراد - ولقد صرفنا في هذا القرآن ليدكروا - ولقد صرفناه بينهم ليذكروا - والتخفيف في هذين لحزمة والكسائي . أراد تخفيف الذال والكاف ، وهو حذف تشديدهما ، وهما مفتوحان ، فنصن على ضم الكاف ولم ينص على إسكان الذال لوضوحه ، وهو مضارع ذكر يذكر ، والمشدد مضارع تذكر ، والأصل ليتذكر ، فأدغمت التاء في الذال وقوله « شفاء » : حال من - ليذكروا - أو من فاعل « خفف » واضح أى ذا شفاء ، ثم ذكر أن في الفرقان موضعاً آخر اختص حمزة بتخفيفه ، وهو - لمن أراد أن يذكر أو أراد شكورا

٨٢٣ - [وَفِي مَرِّمٍ بِالْعَكْسِ (حَقَّ شِ) - مَأْوُهُ

يَقُولُونَ (ء) ن (د) اِرِ وَفِي الثَّانِ (نُ) زَلَا]

بالعكس ، أى بالتشديد وفتح الكاف يريد أولاً يذكر الإنسان ، ولو كان جرى على سنه ورمز لمن خفف كان أحسن . وقلت أنا في ذلك :

وفي كاف نل إذكم يقولون دم علا وفي الثاني نل كفا سما وتبجلا
وأنت تسبح عن حمى شاع وصله وبعد اكسروا اسكان رجلك عملا
ولم يبق في البيت تضمين ، واجتمع الرمز المفرق وهو قوله هنا نزلا ، وفي البيت الآتي سما كفله ، ويقولون في
الموضعين بالغيب ، والخطاب ظاهر ، أراد بالثاني - سبحانه وتعالى عما يقولون علوا كبيرا - .
وقبله - قل لو كان معه آلهة كما يقولون .

٨٢٤ - [(سَمَا كِر) فَلَهُ أَنْتَ يُسَبِّحُ (ء) ن (ح) مَي

(ش) نَمَا وَاسْكُرُوا إِسْكَانَ رَجَلِكَ (ء) مَلَا]

أراد تسبح له السموات السبع التأنيث والتذكير فيه ظاهران ، ورجلك بإسكان الجيم اسم جمع للرجل كصحب ورجل وبكسر الجيم بمعنى راجل ، كتب وتاعب ، وحذر حاذر ، وبمعنى رجل بضم الجيم الذى بمعنى راجل ، فيكون كسر الجيم وضمها لغتين نحو ندى وندس ، والمعنى وجعلك الرجل واستغنى بالفرد عن الجمع لدلالته عليه بالجنسية ، وقيل : يجوز أن تكون قراءة الإسكان من هذا سكنت الكسرة أو الضمة تخفيفا ، نحو فخذ وعضد ، وعملا جمع عامل ، هو حال من الضمير في اكسروا :

٨٢٥ - [وَيَخْسِفَ (حَوْ) نُونُهُ وَيُعِيدَ كُمْ

فَيُفَرِّقْكُمْ وَأَنْفُسَ أَنْ يُرْسِلَ بُرْسِلًا]

الخلافا في هذه الخمسة دأثر بين النون والباء ، فكلاهما ظاهر ، أراد - أفأنتم أن يخسف بكم جانب البر أو يرسل - أم أنتم أن يعيد فيه تارة أخرى - فيرسل عليكم قاصفا من الريح فيفرقكم - وقوله يرسل يرسل - كلاهما بدل من اثنان ، ونصهما على الحكاية .

٨٢٦ - [خِلَافُكَ فَأَتَتْ مَعَ سُكُونٍ وَقَصْرِهِ

(سَمَا ص) فَنَ نَأَى أُخْرَ مَمَّا هَمْزُهُ (م) لَآ]

أراد : وإذا لا يلبثون خلافاً إلا قليلاً - أى افتح الحاء مع سكون اللام وحذف الألف ، وكلتا القراءتين بمعنى بعدك ، ونأ وناء ، مثل أى وراء ، كلاهما على وزن رعى وراع : لغتان ، وتأخير الهمز من الفعلين على القلب ، فيصير وزنها : فلع قال الشاعر :

• وكل خليل رآنى فهو قائل •

ونقل الشارح في كتاب « الغاية » ن أبى بكر بن مقسم قال : نأى بوزن نعى لغة قريش ، وكثير من العرب وناء بوزن باع : لغة هوازن بن سعد بن بكر وبني كنانة وهزيل وكثير من الأنصار ، قال شاعرهم

نجالد عنه بأسيا فتنا وناءت معد بأرض الحرم

وقول الآخر : وناء بكلكل

قلت : ناء في قول امرئ القيس • وأردف أعجازاً وناء بكلكل •

ليس من هذا ، وذلك معناه نهض ينهض نهوضاً ثقيلاً لطول صدره ، وقوله معاً : يعنى هنا وفي سورة فصلت :

٨٢٧- [تَفْجَّرَ فِي الْأُولَى كَتَقَتَّلَ (١) ابْتِ

وَ (عَمَّ نَدَى كَسَفًا بِتَحْرِيكِه وَلَا

أى بالتخفيف على وزن تفتل ، والأولى قوله - حتى تفجر لنا من الأرض - احترازاً من الثانية - فتفجر الأنهار - فلا خلافت في تشديدها لقوله في مصدرها : تفجيرا وفجر ، وفجر كسجر وسجر ، يقال : فجر الماء وفجره إذا فتح سكره وشقه ، وقوله تعالى - فأنفجرت منه - هو : مطاوع فجر بالتخفيف ، وكسفا بإسكان السين وفتحها : لغتان : جمع كسفة ، وهو القطعة ، ومثلها : سدره وسدر ، ولقحة ولقح ، وندي تمييز ، وكسفا فاعل عم ، ولا مفعول له ، أى بتحريكه متابعة للنقل :

٨٢٨- [وَفِي سَبَبٍ حَفْصٌ مَعَ الشُّعْرَاءِ قُلْ

وَفِي الرُّومِ سَكَنٌ (ك) يَسَ بِالْخَلْفِ مُشْكِلًا

أراد - أو نسقط عليهم كسفا - فاسقط علينا كسفا - حركهما حفص وحده ، وفي الروم : (وَيَجْمَعُهُ كِسْفًا^(١)) .

سكنه ابن عامر : ولم يختلف في إسكان الذى في الطور - وإن يروا كسفا من السماء ساقطاً - والله أعلم :

٨٢٩- [وَقُلْ قَالِ الْأُولَى (ك) نَيْفَ (د) أَرَوْضَمَ تَا

عَلِمَتْ (ر) ضَى وَالْيَا فِي رَبِّي أَنْجَلًا

أراد (قُلْ سُبْحَانَ رَبِّيَ) .

هذه هي الأولى ، والثانية قوله :

(قُلْ لَوْ كَانَ فِي الْأَرْضِ مَلَائِكَةٌ)

لا خلاف في قراءة هذه على الأمر، وقرأ الأولى بلفظ المضى ابن عامر وابن كثير، وقول الناظم: الأولى، هو نعت لقوله: قل لا، لقوله قال، أى: وقل الأولى تقرأ قال، لمن رمز له، ومثله قوله في أول الأنبياء: وقل قال عن شهد، وقوله: «كيف دار» أى كيف دار اللفظ، فإحدى القراءتين راجعة إلى معنى الأخرى، لأنه أمر بالقول فقال، و«تاء» علمت بالضم لموسى، وبالفتح للفرعون، و«رضا» حال من فاعل ضم أو مفعوله أى ذارضى، ثم ذكر بياء الإضافة في موضع واحد، وهو - ربى إذا أُمسكتم - فتحها نافع وأبو عمرو، وفيها زائدتان ولئن أخرتن إلى - أثبتها في الوصل نافع وأبو عمرو، وأثبتها ابن كثير في الحالين - ومن يهتدى الله فهو المهتد - أثبتها في الوصل نافع وأبو عمرو، وقلت في ذلك.

وفيها لئن أخرتنى زيدباؤه كذلك فهو المهتدى قد تكفلا

سورة الكهف

٨٣٠ - [وَسَكَنَتْ حَفْصٌ دُونَ قَطْعٍ لَطِيفَةً

عَلَى أَلِفِ التَّنْوِينِ فِي عِوَجًا بَلَا]

قال صاحب «التيسير» قرأ حفص عوجا ، يسكت على الألف سكتة لطيفة من غير قطع ولا تنوين ، ثم يقول : قيا ، وقال مكي : كان حفص يقف على عوجا وقفة خفيفة في وصله :

قلت : فهذا معنى قوله دون قطع ، أى : دون قطع نفس ، لأنه في وقفه واصل ، وغرضه من ذلك إيضاح المعنى لثلاث يتوهم أن قيا نعت عوجا ، وإنما قيا حال من الكتاب المنزل ، أو منصوب بفعل مضمر ، أى جعله قيا ، ولما ألزم صورة الوقف لأجل ذلك لزمه أن يبدل من التنوين ألفا يقف عليها ، لأن التنوين لا يوقف عليه ، فهذا معنى قوله ، على ألف التنوين ، أى على الألف المبدلة من التنوين ، وفي ذلك نظر ، فإنه لو وقف على التنوين لكان أدل على غرضه ، وهو : أنه واقف بنه الوصل ، وكثير من المصنفين ، كالأهوازي وابن غلبون ، يقولون : نقف على عوجا ، ولا يذكرون إبدال التنوين ألفا ، وقال الأهوازي : ليس هو وقفا مختارا لأن في الكلام تقديم وتأخير ، معناه : أنزل على عبده السكيا قيا ، ولم يجعل له عوجا ، ومعنى بلا : اختبر ، وفاعله ضمير عائذ إلى حفص ثم قال :

٨٣١ - [وَفِي نُوبٍ مِّن رَّاقٍ وَمَرْقَدِنَا وَلَا

م بَلْ رَانَ وَالْبَاقُونَ لَا سَكَتَ مُوصَلًا]

أى وسكت في هذه المواضع الثلاثة أيضا أحدها : النون من - من راق - في سورة القيامة لما اندغمت النون في الراء بغير غنة وقف على - من - ليعلم أنهما كلمتان ، وليست اللفظة على وزن فعال ، وكذا الكلام في لام - بل ران على قلوبهم^(١) - وأما - من بعثنا من مرقدنا -^(٢) فوقف على مرقدنا ، لثلاث يتوهم أن هذا الذي بعده صفة للمرقد ، وإنما هو مبتدأ ، قال مكي : ولو اختار متعقب الوقف على - عوجا - وعلى - مرقدنا - لجميع القراء لكان ذلك حسنا ، لأنه يفرق بين معنيين فهو تمام ، مختار الوقف عليه ، قال : وقرأ الباقر ذلك كله بغير وقف مروي عنهم ، لأنه متصل في الخط ، والإدغام فرع ، ولا كراهة فيه ، ولولزم الوقف على اللام والنون ليظهر للزم في كل مدغم ، فهذا معنى قول الناظم : « والباقر » لا سكت و « موصلا » نعت لسكت ، أى لا سكت لهم منقولا عنهم موصلا إلينا ، وقال الشيخ : موصلا نصب على الحال ، أى في حال إيصال المذكور في المواضع المذكورة بما بعده ، قال المهدي : وكان يلزم حفصا مثل ذلك في ما شاكل هذه المواضع ، وهو لا يفعله ، فليس لقراءته وجه من الاحتجاج يعتمد عليه إلا اتباع الرواية ، قلت أولى من هذه المواضع بمراعاة الوقف عليها - ولا يحزنك قولهم ، إن العزة لله جميعا - فينبغي الوقف على « قولهم » ، لثلاث يتوهم أن ما بعده هو المفعول ، وكذا - أنهم أصحاب النار . الذين يحملون العرش - ينبغي الاعتناء بالوقف على النار ، ثم يبتدأ بما بعده لثلاث يتوهم الصفة ، ولذلك نظائر ، والله أعلم :

٨٣٢- [وَمِنْ لَدُنْهِ فِي الضَّمِّ أَسْكَنَ مُشْمَهُ
وَمِنْ بَعْدِهِ كَسْرَانِ عَنْ شُعْبَةَ أَهْتَلًا]

أى أسكن ضم الدال فى حال كونك مشمه ، فالهاء فى مشمه للضم ، والكسران فى النون والهاء ، وهذا معنى قول صاحب التيسير : قرأ أبو بكر - من لدنه - بإسكان الدال وإشمامها شيئاً من الضم ، وبكسر النون والهاء ، ويصل الهاء بياء ، وكذا قال صاحب الروضة : لإشمامها شيئاً من الضم ، وصرح الأهوازى فقال باختلاس ضمة الدال ، وأما مكى فقال : الإشمام فى هذا إنما هو بعد الدال ، لأنها ساكنة فهى بمنزلة دال زيد المرفوع فى الوقف ، وليس بمنزلة الإشمام فى - سيئت - وقيل لأن هذا متحرك ، ولم يذكر الشيخ فى شرحه غير هذا القول ، فقال : حقيقة هذا الإشمام أن يشير بالعضو إلى الضمة بعد إسكان الدال ، ولا يدركه الأعشى لكونه إشارة بالعضو من غير صوت ، قال أبو على : وهذا الإشمام ليس فى حركة خرجت إلى اللفظ ، وإنما هو تهيئة العضو لإخراج الضمة ليعلم أن الأصل كان فى الدال للضم ، فأسكنت كما أسكنت الباء فى سيع ، والكسر من النون لالتقاء الساكنين ، وكسرت الهاء بعدها لأجل كسرة النون ، نحو : به ، ومن أجله :

٨٣٣- [وَضُمَّ وَسَكَّنَ ثُمَّ ضُمَّ لِنَصِيرِهِ وَكُلُّهُنَّ فِي الْهَاءِ عَلَى أَصْلِهِ تَلَا]

أى ضم الدال وسكن النون ، ثم ضم الهاء لغير شعبة ، وأما حكم الهاء فى الضم والكسر والصلة فعلى ما عرف من أصولهم فى باب هاء الكناية ، فتكسر الهاء وتصلها بياء فى قراءة شعبة ، لأجل كسر ما قبلها ، وتضم الهاء فى قراءة غيره لعدم الكسر قبلها ، وابن كثير وحده يصلها بواو كما يقرأ - منهو - و - عنهو - والباقيون يضمون ولا يصلون كما يقرءون - منه - وعنه .

٨٣٤- [وَقُلْ مِرْقًا فَتَحْ مَعَ الْكَسْرِ (ع) هـ
وَتَزَوَّرُ لِلشَّائِي كَتَعْمَرُ وَمَصَلَا]

أى عم مرفقا فتح فى الميم مع الكسر فى الفاء ، والباقيون بعكس ذلك : كسروا الميم وفتحوا الفاء ، وهما لغتان فى مرفق اليد ، وفيما يرتفق به ، وقيل : هما لغتان فيما يرتفق به ، وأما مرفق اليد فبكسر الميم وفتح الفاء لا غير ، - وتزور - ظاهر .

٨٣٥- [وَتَزَوَّرُ التَّخْفِيفُ فِي الزَّائِي (ت) اب
(وَحَرَمِيَّةُ) هُمُ مُلْتَتِ فِي اللَّامِ تَقْلًا]

أصله تزاور ، فن شدد أدغم التاء الثانية فى الزاى ، ومن خفف حذفها كما مضى فى نحو - تنزل الملائكة - وتذكرون - وهما وقراءة ابن عامر سواء : الكل بمعنى العدول والانحراف ، والتخفيف والتشديد فى - ملكت - لغتان فى التشديد الكثير .

٨٣٦ - [يُوزَقِكُمُ الْإِسْكَانُ (ف) ي (ص) فَو (ح) لَوِه]

وَقِيَسِدِ عَنِ الْبَاقِينَ كَثْرَتُهُ تَأْصِلًا

يعنى أن الأصل كسر الراء ، والإسكان تخفيف نحو كبد وفخذ - والورق : الفضة ، ويقال له الرقة أيضا .

٨٣٧ - [وَحَذَفَكَ لِلتَّنَوِينِ مِنْ مِائَةِ شَفَا]

وَتُشْرِكُ خِطَابَ وَهُوَ بِالْجُزْمِ (ك) حَلَا

يريد ثلاثمائة سنين ، من حذف التنوين من مائة ، أضافها إلى سنين كما يقال ثلاثمائة سنة ، وإنما أوقع الجمع موقع المفرد كقوله تعالى - بالأخسرين أعمالا^(١) - .
وقال الفرزدق :

• ثلاث مئين للملوك وقابها دارى •

وقال آخر :

• وخمس مئ منها قسى وزالف •

ونحو ذلك نحو قول عنترة :

• فيها اثنتان وأربعون حلوبة • سوداً

فلفظ الحلوبة يستعمل للواحد والجمع ، فلما وصفها هنا بالجمع فى قوله سود أشعر ذلك بأنه استعملها جمعا ، فيكون التمييز بالجمع فى موضع المفرد ، وهو الأصل ، بدليل أن ميم العشرة فا دونها مجموع ، وإنما أفرد فيما عدا ذلك اختصارا لما كثر المعداد ، قال الفراء : من العرب من يضع سنين فى موضع سنة ، وأما من نون ثلاثمائة : فسنين عنده إما تمييز منصوب ، كقوله إذا عاش الفتى مائتين عاما ، ووجه جمعها ماسبق ، وإما أن يكون عطف بيان أو بدلا من مائة ، فيكون مجرورا وقيل البدل أجود من عطف البيان ، لأن عطاف البيان من النكرة غير سائغ عند البصريين ، أى ولبثوا فى كهفهم سنين ثلاث مائة ، قال الزجاج سنين عطف على ثلاث : عطف البيان والتوكيد ، قال : وجائز أن يكون سنين من نعت المائة ، وهو راجع فى المعنى إلى ثلاث ، كما قال :

• فيها اثنتان وأربعون حلوبة • سودا

فجعل سودا نعتا لحلوبة ، وهو فى المعنى نعت لجملة العدد ، وكذا قال أبو جعفر النحاس : انخفض رد على مائة ، لأنها بمعنى مائتين ، وقال الفراء : من نون وهو يريد الإضافة نصب سنين بالتفسير للعدد ، ونقل الزمخشري فى مفصله عن أبى إسحاق أنه قال : لو انتصب سنين على التمييز لوجب أن يكونوا قد لبثوا تسع مائة سنة ، فكأنه قصد بذلك الرد على الفراء ، وهو غير لازم ، لأن قراءة الإضافة لا تشعر بذلك وستقرر ذلك فى شرح النظم إن شاء الله ، وأما - ولا تشرك فى حكمه أحدا فقراءة ابن عامر بلفظ النهى ، وهو ظاهر ، وقراءة الباقيين على الإخبار على لفظ النبية ، أى ولا يشرك الله أحدا فى حكمه ، وقوله خطاب أى ذو خطاب ، والله أعلم

٨٣٨- [وَفِي ثَمَرٍ ذَيْنِهُ يَفْتَحُ عَاصِمٌ

بِحَرْفَيْهِ وَالْإِسْكَانُ فِي الْمِيمِ حُصْلًا]

معنى الكلام في ثمر بضم الثاء والميم وفتحهما في سورة الأنعام ، وزاد هنا إسكان الميم تخفيفا ، وكل ذلك لغات ، وقوله : بحرفيه ، بمعنى موضعيه في هذه السورة ، وكان له - ثمر - وأحيط بثمره - وقد تقدم ذكر الذى فى يس فى سورة الأنعام ، فثمر بضمثين جمع ثمار ، وثمار جمع ثمرة ، وثمر بفتحثين جمع ثمرة ، كبقر فى جمع بقرة ، وثمر يسكون الميم جمع ثمرة أيضا ، كبذنة وبدن ، ويجوز أن يكون مخففا من مضموم الميم الذى هو جمع ثمار ، ويجوز أن يكون المضموم الميم مفردا ، كعنتى وطنب ، وقبل الثمرة بالضم المال ، وبالفتح المأكول ، وقيل : يقال فى المفرد ثمرة بضم الميم ، كسمرة ، والله أعلم .

٨٣٩- [وَدَعِ مِيمَ خَيْرًا مِنْهُمَا (هـ) كَمْ (ز) آيَاتِ

وَفِي الْوَصْلِ لِكَيَّا فَذُ (ل) (م) (ن) لَ]

يريد خيرا منهما منقلبا : أى من الجنتين ، ومنها على إسقاط الميم ، رد على قوله - و خل جنته - والميم ساقطة فى الرسم من مصاحف العراق دون غيرها ، وعلى ذلك قراءة الفريقيين ، وحكم ثابت بالضم ، على تقدير ، هو حكم ثابت ، ويجوز نصبه على أنه مصدر مؤكد نحو - صيغة الله - وصنع الله وأما - لكننا هو الله - فأجمعوا على إثبات ألفه فى الوقف ، واختلفوا فى الوصل ، فأثبتها ابن عامر إجراء للوصل مجرى الوقف ، وحذفها الباقون ، لأن هذه الألف هى ألف أنا . وقد تقدم فى سورة البقرة أنها تحذف فى الوصل دون الوقف ، ونافع أثبتها وصلا ، وقيل الهزمة خاصة ، قالوا : وأصل هذه الكلمة : لكن أنا ، بإسكان النون من لكن ، وبعدها ضمير المتكلم ، منفصلا مرفوعا . وهو : أنا ، فألقيت حركة همزة أنا على نون لكن ، فانفتحت وحذفت الهزمة ، فاتصلت النونان فأدغمت الأولى فى الثانية ، وحذفت ألف أنا فى الوصل ، على ما عرف من اللغة ، وثبت فى الوقف ، وخرجوا على هذا التقدير قول الشاعر :

• وتقليدنى لكن إياك لا أقلى •

أى لكن أنا ، قال الزجاج : إثبات ألف أنا فى الوصل شاذ ، ولكن من أثبت فعلى الوقف ، كما يثبت الهاء فى قوله - ماهيه - و - كتابيه - :

وأجاز أبو على أن يكون الضمير المتصل بلكن ، مثل المنفصل الذى هو نحن ، نحو لم يعتنا ، فأدغمت نون لكن فيها ، فالألف ثابتة وقفا ووصلا ، لأن ألف فعلنا لا تحذف ، قال - وعاد الضمير على الضمير الذى دخلت عليه ، لكن على المعنى ، ولو عاد على اللفظ لكان لكننا هو الله ربنا ، قال الزجاج فأما - لكننا هو الله ربى - فهو الجيد بإثبات الألف ، لأن الهزمة قد حذفت من أنا ، وصار لإثبات الألف عوضا من الهزمة ، قال : وقرئ - لكن بإسكان النون ، ولكن - بنونين بلا إدغام ، لأن النونين من كلمتين - ولكننا بنونين وألف ، قال : والجيد البالغ ما فى مصحف أبى - لكن أنا هو الله ربى فهذا هو الأصل وجميع ما قرئ به جيد بالغ ، ولا أنكر القراءة بهذا ، والأجود اتباع القراءة ولزوم الرواية ، فإن القراءة سنة ، وكلما كثرت الرواية فى الحرف ، وكثرت به القراءة ، فهو المتبع ، وما جاز فى العربية ولم يقرأ به قارئ فلا نقر أن به ، فإن القراءة به بدعة ، وكل

ما قلت به الرواية وضعف عند أهل العربية فهو داخل في الشذوذ ، فلا ينبغي أن يقرأ به ، قال أبو عبيد ، وكتبت - لكننا - يعني بألف قال : هكذا ، ورأيتها في المصحف الذي يقال : إنه الإمام : مصحف عثمان ، والفاء في قوله قد زائدة وملا جمع ملاء أشار إلى حجمه وعمله ، وقد سبق تفسيره .

٨٤٠- [وَذَكَّرْ تَكُنْ (ش) اِفِ وَفِي الْحَقِّ جَرُّهُ

عَلَى رَفْعِهِ (ح) بَرُّ (س) حِيد (ذ) أَوَّلًا]

يريد - ولم تكن له فته - تذكير الفعل وتأنيثه ظاهران ، وأما هنالك الولاية لله الحق - فجزر الحق على أنه صفة لله ، ورفعته على أنه صفة للولاية ، والحق : مصدر ، فالوصف به على تقدير ذى الحق ، وذات الحق ، ويشهد لقراءة الجر : قراءة ابن مسعود رضى الله عنه . هنالك الولاية لله وهو الحق - وقوله تعالى - ثم ردوا إلى الله مولاهم الحق - ويشهد لقراءة الرفع قراءة أبى - هنالك الولاية الحق لله ، وقوله سبحانه - الملك يومئذ الحق للرحمن قال الفراء : والولاية الملك ، ولونصب الحق على معنى حقا كان صوابا ، قال أبو على : ومعنى وصف الولاية بالحق ، أنه لا يشوبها غيره ، ولا يخاف فيها ما فى سائر الآيات من غير الحق ، وقول الناظم : وفى الحق جره ، مبتدأ وخبره ، ثم استأنف على رفعه خبر ، أى عالم ، سعيد ، نعت خبر تأول للرفع ما ذكرناه ، والله أعلم .

٨٤١- [وَعَقَبًا سَكُونُ الضَّمُّ (ذ) صُ (ف) تَى وَيَا

نَسِيرُ وَالَى فَتَحَهَا (نَفَرُ) مَلَا]

يريد - وخبر عقبا ضم القاف وإسكانها لغتان ، وهى العاقبة والعقبى والعقبة ، ومعناها الآخرة ، وأما - ويوم نسير الجبال - فقرأه على البناء للمفعول نفر ملا ، وهو جمع مى ، وهو الثقة ، ثم ذكر تمام تقييد القراءة ، فقال :

٨٤٢- [وَفِي النَّوْنِ أَنْتُ وَالْجِبَالُ رَفْعُهُمْ

وَيَوْمُ يَقُولُ النَّوْنُ حَزْرَةٌ فَضَّلَا]

أنث أى اجعل دلالة التأنيث موضع النون ، وهى التاء ، وإنما نص على النون لتعلم قراءة الباقيين ، ولولم يذكر ذلك لأخذ التذكير ضدا للتأنيث ، ورفع الجبال لأنه مفعول فعل مالم يسم فاعله ، وقرأ الباقيون بالنون وكسر الياء ، ونصب الجبال لأنه مفعول فعل مسند للفاعل ، وقد شرح بمعنى القراءة الأولى فى :

(وَسَيَّرَتِ الْجِبَالُ فَسَكَتَتْ سَرَابًا^(١) - وَإِذَا الْجِبَالُ سَيَّرَتْ^(٢)) .

وقد نسب السير إلى الجبال فى يوم تمور السماء مورا ، وتسير الجبال سيرا ويقوى النون فى نسير قوله تعالى بعده - وحشرناهم فلم تغادر - والضهير فى برفعهم عائد على نفر - ويوم يقول نادوا شركائى - الياء فيه لله تعالى والنون للعظمة ، وفضلها حزة نقرأ بها :

٨٤٣ - [لَمَهْلِكِهِمْ ضَمُّوا وَمَهْلِكَ أَهْلِهِ

سَوَى عَاصِمٍ وَالْكَسْرُ فِي اللَّامِ (ء) وَلَا]

يريد ضم الميم في وجعلنا لمهلكهم موعدا ماشهدنا مهلك أهله^(١) في سورة النمل . وكلهم سوى عاصم ضموا الميم وفتحوا اللام ، لأنه يعنى الإهلاك ، وفعله أهلك ، نحو :
- ولقد أهلكنا القرون من قبلكم^(٢) . وعاصم فتح الميم ، فيكون من الهلاك ، وفعله هلك ، والمصدر مضاف إلى الفاعل ، وعلى قراءة الضم إلى المفعول ، ويجوز أن يكون المفتوح الميم بمعنى المضموم ، فقد قيل : إن هلك استعمل لازما ومتعديا ، نحو رجع ورجعته ، وفتح اللام مع فتح الميم قراءة أبي بكر عن عاصم ، وهى أشيع اللغتين ، وكسر اللام رواية حفص عن عاصم ، ونظيره مرجع ومحيض ، والفتح هو الباب والقياس ومعنى عول جوز أى عول عليه .

٨٤٤ - [وَهَا كَسَرَ أَنْسَانِيهِ ضَمَّ لِحَفْصِهِمْ

وَمَنْعَهُ عَلَيْهِ اللَّهُ فِي الْفَتْحِ وَصَلًا]

أضاف ها إلى الكسر لما كان الكسر فيها ، وقصرها ضرورة ، ويجوز أن يكون من باب القلب لأمن الإلباس ، أراد وكسر هاء - أنسانيه - ضم ، والضم هو الأصل في هاء الضمير على ما سبق تقريره في باب هاء الكناية ؛ وهذا حكم من أحكام ذلك الباب ، ومثله ما يأتي في أول طه .
(لِأَهْلِهِ أَمْسَكُوا^(٣)) .

ووجه الكسر فيهما مجاورة الهاء للياء الساكنة والكسرة : نحو فيه وبه ، وقوله في آخر البيت وصلًا ، ذكره الشيخ بفتح الواو والصاد ، أى وصله حفص بما قبله ، وبضم الواو وكسر الصاد ، أى وصل ذلك ونقل له :

٨٤٥ - [لَتُفَرِّقَ فَتْحُ الضَّمِّ وَالْكَسْرُ غَيْبَةً

وَقُلْ أَهْلَهَا بِالرَّفْعِ (رَ) أَوْ بِه (فَ) صَلًا]

يعنى فتح ضم الياء وكسر الراء ، وغيبة : حال أى ذا غيبة ، وفتح خبر - لتفرق - أى هو مفتوح الضم والكسر فى حال غيبته ، أى بالياء مكان التاء ، أسند الفعل إلى الأهل فارتفع الأهل بالفاعلية ، أى ليغرقوا ، وفى القراءة الأخرى أسند الفعل إلى المخاطب ، فانتصب أهلها على أنه مفعول به واللام فى ليغرق لأم العاقبة على القراءتين ، ومعنى فصل : بين ، والله أعلم :

٨٤٦ - [وَمُدَّ وَخَفَّ يَاءَ زَاكِيةً (سَ) مَا

وَنُونٌ لَدُنْ خَفَّ (صَ) أَحْبَبَهُ إِلَى]

أراد - نفسا زاكية - وكلتا القراءتين ظاهرة: الزاكي والزكي واحد، ومثل هاتين القراءتين ماسبق في المائة قاسية - وقسية - وقوله - قد بلغت من لدنى عذرا - تشديد نونه ، من جهة أن نون - لدن - ساكنة ، الحق بها نون الوقاية لتقى نونها من الكسر الواجب قبل ياء المتكلم في الحروف الصحيحة ، كما فعل ذلك في من وعن محافظة على سكونها ، فاجتمع نونان ، فأدغمت نون لدن في نون الوقاية ، ونافع لم يلحق نون الوقاية فأنكسرت نون لدن ، وإذا كان قد حذفها من - أنماجوني - وتبشرون - مع كونها قد اتصلت بنون رفع الفعل ، فحذفها من هذا أولى ، وإلى في آخر البيت : واحد الآلاء ، وهى : النعم ، قال الجوهري : واحدها ألى بالفتح ، وقد نكسر وتكتب بالياء ، مثاله : معى وأمعاء ، وإعراب صاحبة مبتدأ وإلى خبره ، أى ذو إلى ، أى ذونعمة ، ويجوز أن يكون صاحب فاعل خف ، وإلى حال ، أى ذا نعمة ، ثم بين قراء أبى بكر فقال .

٨٤٧ - [وَسَكَنَ وَأَثِمَ ضَمَّةُ الدَّالِ (صَ) إِدْقَا

تَحَذَّتْ فَخَفَّ وَ كَسِرِ الْخَاءَ (دُ) مَ (حُ) لَا]

أى سكن الدال تخفيفا كما تسكن عضد وسبع ، وأهل هذه اللغة يكسرون نون لدن لالتقاء الساكنين ؛ فلم يحتج شعبة إلى إلحاق نون الوقاية ، لأن نون لدن مكسورة ؛ فلهذا جاءت قراءته بتخفيف النون ، واما إثمائه ضمة الدال فللدلالة على أن أصلها الضم ، وفي حقيقة هذا الإثمائم من الخلاف ماسبق في من لدنه في أول السورة ، وصرح ابن مجاهد هنا بما صرح به صاحب التيسير ثم ، فقال : يشم الدال شيئا من الضم ، وقال هناك بإثمائم الدال الضمة ، وفسره أبو على بأنه تهينة العضو لإخراج الضمة ، وصاحب التيسير قال : هنا أبو بكر بإسكان الدال وإثمائمها الضم وتخفيف النون ، وقال هناك : وإثمائمها شيئا من الضم ، ونقل الشيخ في شرحه عنه أنه قال يجوز أن يكون هنا الإشارة بالضمة إلى للدال فيكون إخفاء لا سكونا ، ويدرك ذلك بحاسة السمع ، وقال الشيخ يشمها الضم على ما تقدم في - من لدنه - من الإشارة بالعضو

قلت : وجه اختلاس الضمة هنا أظهر منه هناك ، من جهة أن كسر النون هناك ، إنما كان لالتقاء الساكنين ، فلو لم تكن الدال ساكنة سكونا محضاً لم يحتج إلى كسر النون ، وبقيت على سكونها ، وهنا كسر النون لأجل إيصالها بياء المتكلم ، كما أن نافعا يكسرها مع إشباعه لضمة الدال ، غير أن الظاهر أن قراءته في الموضعين واحدة . وقد بان أن الصواب ثم الإشارة بالعضو ، فكذا هنا ، والله أعلم .

وأما لتخذت عليه أجرا - فخفف التاء وكسر الخاء ابن كثير وأبو عمرو فيكون الفعل تخذ مثل علم ، قال أبو عبيد هو مكتوبة هكذا ، وهى لغة هذيل ، وقرأ الباقر بتشديد التاء وفتح الخاء ، فيكون الفعل اتخذ نحو - اتخذوا إيمانهم جنة - واتخذوا آياتى ورسلى هزوا - وذلك كثير في القرآن ماضيه ومضارعه نحو - ومن الناس من يتخذ - وتلك اللغة لم يأت مضارعها في القرآن ، ولما ضيها في غير هذا الموضع ، وإعراب قوله : دم حلا ، كإعراب دم يدا ، أى ذا حلا ، أو يكون نبيزا ، نحو : طب نفسا ، والله أعلم .

٨٤٨ [وَمِنْ بَعْدُ بِالْتَّخْفِيفِ يُبْدِلُ هُنَا

وَفَوْقَ وَتَحْتَ الْمَلِكِ (كَ) أَفِيهِ (ظَا) لَمَلًا]

أى من بعد لتخذت - أن يبدلها ربهما - وفوق الملك وتحتها : يعنى : سورى التحريم ، ونون - أن يبدله أزواجاً .

(عَسَى رَبُّنَا أَنْ يُبَدِّلَنَا^(١)) .

فحذف الناظم المضاف إليه بعد فوق اكتفاء بذكره له بعد تحت ، ومثله : بين ذراعي وجهه الأسد ، قال أبو علي : بدل وأبدل يتقاربان في المعنى ، كما أن نزل وأنزل ، كذلك ، إلا أن بدل ينبغي أن يكون أرجح لما جاء في التنزيل من قوله :

(لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ^(٢)) .

ولم يجيء فيه الإبدال ، وقال - وإذا بدلنا آية مكان آية :

(فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا^(٣) - وَبَدَّلْنَا هُمْ بِجَنَّتَيْنِ^(٤)) .

وسمى ذكر الخلاف في الذي في سورة النور :

(وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا^(٥)) .

قال الشيخ والهاء في كافيه عائده على يبدل بالتخفيف في المواضع الثلاثة ، وإنما ظلل لأنه بإجماع من أهل العربية لا مطعن فيه ، لأنه في المواضع الثلاثة تبديل الجوهرة بأخرى ، وإنما تكلم النحاة في قراءة التشديد ، لأنهم زعموا أن التشديد إنما يستعمل في تغير الصفة دون الجوهر .

قلت : هذا قول بعضهم ، وليس بمتطرد ، وقد رده أبو علي ، وقال المبرد يستعمل كل واحد منهما في مكان الآخر ، والله أعلم

٨٤٩ - [فَأَتْبَعَ خَفَّ فِي الثَّلَاثَةِ (ذ) اِكْرَا

وَحَامِيَةً بِالْمَدِّ (صُحْبَةُ) هُ (كَ) لَا]

أى خفف الباء من - فأتابع سببا حتى إذا بلغ مغرب الشمس - ثم أتبع سببا حتى إذا بلغ مطلع الشمس - ثم أتبع سببا حتى إذا بلغ بين السدين - فهذا معنى قوله في الثلاثة ، والأولى أن يقرأ أول بيت الشاطبي ، وأتبع خفف بالواو ، وتكون الواو للعطف أنت للفصل ، ويقع في كثير من النسخ فأتابع بالفاء ، وليس جيدا إذ ليس الجميع بلفظ فأتابع بالفاء ، إنما الأول وحده بالفاء ، والآخران خاليتان منهما ، ولم ينبه على قطع الهمزة ، ولا بد منه فليته قال ، وأتبع كل أقطع هنا خفف ذاكر ، أى كله وذهب التنوين للقاء الساكنين - والتخفيف والتشديد لغتان ، وهما بمعنى تبع كعلم ، قال الله تعالى :

(قَدْ تَبِعَ هُدَايَ^(٦)) .

في البقرة ، وقال في طه :

(٢) سورة النور آية : ٥٥

(٤) سورة البقرة ، آية : ٢٨

(١) سورة التوبة ، آية : ٣٦

(٣) سورة البقرة ، آية : ٥٩

(٥) سورة سبأ ، آية : ١٦

(فَمَنِ اتَّبَعَ - وقال - فَأَتْبَعَهُ شِهَابٌ ثَاقِبٌ ^(١) - فَأَتَّبَعُوهُمْ مُشْرِقِينَ ^(٢)) .

وهذه المواضع مجمع عليها ، واختلف هنا وفي الذي في آخر الأعراف والشعراء ، وقيل اتبع يتعدى إلى المفعولين ، بدليل :

(وَأَتَّبَعْنَاهُمْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً ^(٣)) .

فالتقدير أتبع أمره سببا ، وقيل : اتبع الحق واتبع بمعنى ، واختار أبو عبيد قراءة التشديد ، قال : لأنها من المسير إنما هي افتعل من قولك : تبع القوم وأما الانباع بهمز الألف ، فلأنما معناه اللحاق كقولك :

(فَأَتَّبَعُوهُمْ مُشْرِقِينَ - فَأَتْبَعَهُ شِهَابٌ) .

ونحوه واختار الفراء قراءة التخفيف فقال أتبع أحسن من اتبع ، لأن اتبع الرجل إذا كان يسير وأنت تسير وراءه . فإذا قلت اتبعته فكأنك قفوت ، قال أبو جعفر النحاس وغيره : الحق أنهما لغتان بمعنى السير ، فيجوز أن يكون معه اللحاق وأن لا يكون :

قلت ومعنى الآية - وآتيناه من كل شيء أى من أسباب كل شيء : أراد من أغراضه ، ومقاصده في ملكه سببا طريقا موصلا إليه : والسبب ما يتوصل به إلى المقصود من علم ، أو قدرة ، وآلة : فأراد بلوغ المغرب :

(فَأَتَّبَعَ سَبَبًا) .

يوصله إليه :

(حَتَّى بَلَغَ) .

وكذلك أراد بلوغ المشرق .

(فَأَتَّبَعَ سَبَبًا) .

وأراد بلوغ السدين .

(فَأَتَّبَعَ سَبَبًا)

هذه عبارة الزمخشري في ذلك وقال أبو علي :

(وَآتَيْنَاهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ) .

بالخلق إليه حاجة سببا أى علما ومعونة له على ما مكناه فيه ، فاتجه في كل وجه وجهناه له ، وأمرناه به ، للسبب ، الذى ينال به صلاح ما مكن منه ، وقوله .

(٣) سورة القصص ، آية : ٤٢

(٢) سورة الشعراء ، آية : ٦٠

(١) سورة الصافات ، آية : ١٠

(فِي عَيْنِ حَامِيَةٍ) .

هذه القراءة بزيادة ألف بعد الحاء ، وبياء صريحة بعد الميم أى حارة من حيث تحمى فهي حامية قال أبو علي : ويجوز أن تكون فاعلة من الحمأة ، فخففت الهمزة بقلبها ياء محضة ، قلت : لأنها مفتوحة ، بعد مكسورة ، فإبداءها ياء ، هو قياس تخفيفها على ما سبق في باب وقف حمزة . وفي هذا الوجه ، جمع بين معنى القراءتين كما يأتي ، ثم تم الكلام في بيان هذه القراءة في البيت الآتي . وأخبر عن لفظ صحبة بقوله : كلا أى حفظ ، كما أخبر عنها فيما تقدم بقوله : « تلا » وفي موضع آخر « ولا » لأنه مفرد :

٨٥٠ - [وَفِي الْهَمْزِ يَاءٌ عَنْهُمْ وَ (صِحَابُ) هُمْ]

جَزَاءَهُ فَتَوَوَّنَ وَأَنْصَبَ الرَّفْعَ وَأَقْبَلَ

فالقراءة الأخرى بالقصر والهمز حمزة أى فيها الحمأة . وهو الطين الأسود . وروى أن معاوية : سأل كعباً ابن نجد الشمس تغرب في التوراة . فقال : في « ماء وطين » وفي رواية : في « حمأة وطين » وفي أخرى في طينة سوداء ، أخرجهن أبو عبيد في كتابه ، وروى في شعر تبع في ذي القرنين .

فرأى مغيب الشمس عند ماها في غير ذي خلب دناط حرمد

أى في عين ماء ذي طين ، وحمأ أسود قال الزجاج : يقال حميت البئر فهي حمئة ، إذا صار فيها الحمأة : ومن قرأ حامية بغير همز ، أراد حارة ، قال : وقد تكون حارة ذات حمأة بمعنى جمع بين القراءتين : وقرأ مداول صحاب (فله جزاء الحسنى) أى : فله الحسنى جزاء ، فجزاء مصدر منصوب ، في موضع الحال . المعنى فله الحسنى مجزية ، أو مجزيا بها . والمراد بالحسن على هذه القراءة الجنة ، وقرأ الباقون بإضافة جزاء إلى الحسنى . قال الفراء : الحسنى حسناته فله جزاؤها ، وتكون الحسنى الجنة ، ويضيف الجزاء إليها وهي هو ، كما قال « دين القيمة » ولدار الآخرة . وقال أبو علي : له جزاء الخصال الحسنة التي أتاها وعملها ، واختار أبو عبيد قراءة النصب ، وقال أبو علي : قال أبو الحسن : هذا لا تكاد العرب تتكلم مقدما إلا في الشعر ، وقول الناظم « وأقبلا » أراد وأقبلن ، فأبدل من نون التأكيد الخفيفة ألفا :

٨٥١ - [(عَلَى حَ) قِ السُّدَيْنِ سَدًا (صِحَابُ حَ)

قِ الضَّمُّ مَفْتُوحٌ وَيَسْ (شِ) ذِ (عُ) لَآ]

رمز في المواضع الثلاثة لمن فتح السين فيها ، والفتح ، والضّم ، لغتان ، فوضعنا منها هنا حتى إذ بلغ بين السدين (على ان تجعل بيننا وبينهم سدا) والذي في يس : موضعان :

(وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًا^(١)) .

أى الضم مفتوح فيهما ، وفي يس ، ولولا أن الخلاف في السين واقع بين الضم ، والفتح ، دون الرفع ، والنصب ، لكان قوله : على حق السدين موها ، أنه بالضم لإطلاقه وبكون قوله : الضم مفتوح مختصا بسدا ولكن ما ذكره في الخطبة من قوله : وفي الرفع ، والتذكير ، والغيب ، مختص بالرفع ، والرفع غير الضم

على ماسبق بيانه هناك وشد علا ، من شاد البناء ، اذارفعه ، وطلاه بانثيد ، وهو الحص : وعلا : جمع عليا أو مفرد .

٨٥٢ - [وَبَأْجُوجَ مَأْجُوجَ أَهْمَزِ الْكُلَّ (نَ) اصِرًا

وَفِي يَفْقَهُونَ اللَّضْمُ وَالْكَسْرُ (ش) سَكَلًا]

يعنى بالكل هنا : وفي الأنبياء ، وهما إسمان أعجيبان ، لطافتين عظيمتين ، قيل لا يموت الواحد منهم حتى يخلف من صلبه ألفا ، ومصادق هذا من الحديث الصحيح ، لما ذكر نعت النار . قال إن منكم واحدا ، ومن يأجوج ومأجوج ألفا . وقيل : يأجوج اسم لذكرانهم ومأجوج اسم لأنثاهم ، وهما على أوزان كثير من أعلام العجمة . كطالوت ، وجالوت ، ودواد ، وهاروت ، وماروت ، فالألف فيهما كالألف في هذه الأسماء وأما همز هذه الألف فلا وجه له عندي ، الا اللغة المحكية عن العجاج ، أنه كان يهمز العالم ، والخاصم ، وقد حاول جماعة من أئمة العربية لهما اشتقاقا كما يفعلون ذلك في نحو آدم ، ومريم ، وعيسى ، على وجه الرياضة في علم التصريف ، والا فلا خفاء أنها كلها أعجمية ، وهذه طريقة الزمخشري وغيره من المحققين . وأقرب ما قيل في اشتقاقها ، أن يأجوج من الأج ، وهو الاختلاط وسرعة العدو ، أو من أجيح النار ، فوزن يأجوج يعقول ، ومأجوج معقول ، فيكون الهمز فيهما هو الأصل ، وتركه من باب تخفيف الهمز ، وقيل مأجوج من ماج يمج إذا اضطرب ، وبشهد لهذه المعاني ما وصفهم الله تعالى به ، فإفسادهم في الأرض على وجه القهر والغلبة ، يشبه تأجيج النار والنهابها عاصية على موقدها ، وكونهم « من كل حذب ينسلون » يناسب سرعة العدو ، وكون بعضهم « يمج في بعض » هو الاختلاط ، فالمانع لها من الصرف ، هو العجمة مع الملمية ، وإن قيل هما عربيان ، فالتأنيث عوض العجمة ، لأنهما إسمان لقبيلتين ، ويفقهون بفتح الياء والقاف . أى لا يفقهون لجهلهم بلسان من يخاطبهم ، وبضم الياء وكسر القاف لا يفقهون غيرهم قولا لعجمة ألسنتهم ، فالملعول الأول محذوف نحو : (لينذر بأسا شديدا) أو الألف في شكلا للضم ، والكسر ، أى : جعللا شكلا في يفقهون :

٨٥٣ - [وَحَرَّكَ بِهَا وَالْمُؤْمِنِينَ وَمُـدَّةُ

خَرَّاجًا (ش) فَا وَاعْكُسْ فَخَرَجُ (أ) هُ (م) لًا]

خرأجا مفعول حرك : أى بهذه السورة ، وبسورة المؤمنين أراد فتح الرء ، ومد ذلك الفتح فيصير ألفا ، والقراءة الأخرى بإسكان الرء : لأنه ضد التحريك ، وإذا بطلت الحركة بطل مدها ، وانخرج وانخرج واحد ، كالتول والتوال . أى جعللا يخرج من الأموال ، فلهذا هنا « فهل نجعل لك خرجا » والذي في المؤمنين « أم تسألهم خرجا ^(١) » وقوله : واعكس فخرج يعنى الثاني في سورة المؤمنين « فخرج ربك ^(٢) خير » أى اقرأه لابن عامر وحده بالإسكان ، والقصر . أى ما يعطيه الله سبحانه خيرا مما يعطيه هؤلاء . فقد صار في حرفي المؤمنين ثلاث قراءات ، مدهما لحزة ، والكسائي ، وقصرهما لابن عامر ، ومد الأول وقصر الثاني للباقيين ، وأمامد الأول وقصر الثاني فلا والله أعلم . وقد مضى معنى ملا وأنه جمع ملاءة وهى المحفة ، ويمكن به الحجة لأنها جبة وسترة :

٨٥٤ - [وَمَكَّنِي أَظْهَرِ (د) لِيْلًا وَسَكَّنُوا

مَعَ الضَّمِّ فِي الصَّدْفَيْنِ عَنْ شُعْبَةَ الْمَلَا]

دليلا حال من مكنتي : أى أظهره دليلا على أن القراءة الأخرى بالإدغام ، هذا أصلها ، النون الأولى من أصل الفعل ، والثانية نون الوقاية ، فلما اجتمع المثلان ساغ الإدغام ، والاضهار ، ورسم في مصحف أهل مكة بنونين ، وفي غيره بنون واحدة ، فكل قراءة على موافقة خط مصحف ، وقال الشيخ : دليلا حال من الضمير في أظهر المروع ، أو المنصوب ، أو على أنه مفعول . وقوله وسكنوا يعنى المشايخ ، والرواة سكنوا الدال وضموا الصاد نائلين ذلك عن شعبة ، ووجه الإسكان التخفيف لاجتماع ضمتين كما في قراءة غيره كما يأتى ، وأضاف شعبة إلى الملاوهم الأشراف فلهذا جره وإلأشعبة غير منصرف ، كذا ذكره الشيخ في شرحه ، ويجوز أن يكون غير منصرف ، ولم يصفه إلى الملا ويكون الملا فاعل ، وسكنوا على لغة أكلوني البراغيث فيكون فيه من البحث ما في قوله تعالى :

(عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ^(١)) .

وقوله سبحانه :

(وَأَسْرَوْا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا^(٢)) .

والملا ليس برمز مع شعبة ، لأن الرمز لا يجتمع مع مصرح باسمه ، ولكنه مشكل من جهة ما بعده فإن قوله : كما حقه رمز . ولأمانع من أن يكون الملا منضمّا إلى ذلك رمز للقراءة الآتية ، إلا كونه أضاف شعبة إليه . وفى ذلك نظر ، وكان يمكنه أن يقول عن شعبة ولا ، والله أعلم :

٨٥٥ - [(كَمَا حَقُّهُ) وَاهِزْ مُسَكَّنًا

لَدَى رَدْمًا أَنْتُونِي وَقَبِلَ أَكْسِرِ الْوِلَا]

الماء في حقه ، وضاه للفظ الصدفين ، أى إنه يستحق في الأصل ضمين ، هذا معنى ظاهر اللفظ ، وباطنه أن ابن عامر ، وابن كثير ، وأبا عمرو قرءوا بضم الصاد والدال معا ، والكاف في كما ، نحو : التى في قوله تعالى :

(وَنُقَلِّبُ أَنْفُسَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ^(٣)) .

فما بعدها علة لما قبلها في الموضعين ، والضمان علة الإسكان ، وقرأ الباقون وهم نافع ، وحزمة . والكسائي ، وحفص ، بفتحهما فالفتح فيهما والضم لغتان ، والإسكان لغة ثالثة . والمعنى بالصدفين ناحيتا الجبلين المرتفعين المتقابلين ، وقوله واهز مسكنا أى اثت بهزمة ساكنة في لفظ « ردما انتوني » وقد لفظ في نظمه بصورة القراءة المقصودة ، وكسر التنوين قبلها ، وهو المراد بقوله : وقبل اكسر ، أى وقبل هذا الهمز الساكن اكسر ماوليه ودنا منه ، وهو التنوين . وإنما كسره لأنه التقى مع الهمز الساكن ، أى اكسر ذا الولا يقال : والى ولاء :

(٢) سورة الأنبياء ، آية : ٢١

(١) سورة المائدة ، آية : ٧١

(٣) سورة الأنعام ، آية : ١١٠

وفعلته على الولاء، أى شيئاً جديداً ، وإلى هذا أى اتصل به ويقع فى بعض النسخ اكسروا بضمير الجمع ولا حاجة إليه ، والإفراد أولى لقوله قبله واهمز ، ويأتى ، وابدأ ، وزد فى البيتين الباقيين ، ووجه هذه القراءة أنها من أتى يأتى ، أى « جيئنى بزبر الحديد » وحذفت الباء فتعدى الفعل فنصب ، قال أبو على : « ابتونى » أشبه بقوله :

(فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ) .

لأنه كلفهم المعونة على عمل السد ، ولم يقبل الخراج الذى بذلوه له ، فقوله : « انتونى » الذى معناه « جيئنى » إنما هو معونة على ما كلفهم من قوله : « فأعينونى بقوة » ثم ذكر من له هذه القراءة فقال :

٨٥٦ - [لَشُعْبَةٍ وَالثَّانِي (فَ) شَأ (ص) فَنَ يُخْلَفُو

وَلَا كَسَرَ وَابْدَأُ فِيهِمَا إِلَاءَ مُبْدِلًا]

الثانى قوله :

قَالَ (اَنْتُونِى اَفْرِغْ عَلَيَّ) .

سكن همزة حمزة ، وعن شعبة خلاف ، فكأنه فى أحد الوجهين : جمع بين القراءتين فى الموضعين ، وهذا الموضع الثانى ليس قبله تنوين ولا ساكن غيره ، فلهذا قال : ولا كسر ، إنما قبله فتحة لام ، قا والمعنى فى الموضع الثانى كما سبق فى الأول ، والياء محذوفة من قطرا ، إن كان مفعوله ، وإن كان قطرا مفعول أفرغ ، فالتقدير « انتونى بقطر » أفرغه عليه ، فحذف الأول لدلالة الثانى عليه ، ولم يحتج قطرا المذكور إلى باء ، لأنه مفعول أفرغ . فهذا بيان هذه القراءة فى الموضعين فى حال الوصل ، ثم شرع يبين الابتداء بالكلمتين على تقدير الوقف قبلها ، فقال : وابدأ فيهما أى فى الموضعين بإبدال الباء من الهمزتين ، لأن فى كل موضع حمزة ساكنة بعد كسر همزة الوصل ، فوجب قلبها ياء كما يفعل فى « انت بقرآن » فهذا معنى قوله :

٨٥٧ - [وَزِدْ قَبْلَ هَمْزِ الْوَصْلِ وَالْفَيْزِ فِيهِمَا

بِقَطْعِهِمَا وَالْمَدَّ بَدَأَ وَمَوْصِلًا]

أى قبل هذه الياء المبدلة من الهمزة الساكنة زد همزة الوصل المكسورة لممكن للنطق بالياء الساكنة قال القراء : قول حمزة صواب من وجهين ، يكون مثل أخذت الخطام ، وأخذت بالخطام ، ويكون على ترك الهمزة الأولى فى أنتونى ، فإذا سقطت الأولى همزت الثانية ، قلت لهذا وجه آخر لأن المقتضى لإبدال الثانية ألفا اجتماعها مع الأولى ، فإذا حذفت الأولى انهمزت الثانية ، وهو مثل ما قيل فى قراءة قالون « عاد الولى » فى أحد الوجهين ، وينبغى على هذا الوجه إذا ابتدأت أن تقيد الهمزة المفتوحة التى حذفت فهى أولى من اجتلاب همزة وصل ، والله أعلم ، ثم بين قراءة باقى القراء فقال : والغيربغى غير حمزة وشعبة فيهما ، أى فى الموضعين بقطعهما ، أى بقطع الهمزتين ولم يبين فتحهما ، لأن فعل الأمر لا يكون فيه همزة قطع إلا مفتوحة ، ثم قال : والمد أى

وبالمد بعد همزة القطع وبدأ وموصلا ، حالان : أى هذه قراءة غيرها بادئا ، وواصلا لا يختلف الحال فى ذلك . ومعنى هذه القراءة من الإيتاء وهو الإعطاء ، فعنى آتوني ، أعطوني ، وهو يحتمل المناولة والانتهاج ، وقام الدليل على أنه لم يرد الانتهاج لامتناعه عن أخذ الخرج ، فنعين الإعانة بالمناولة وتحصيل الأدلة والله أعلم .

٨٥٨ - [وطاءَ فَا اسْطَاعُوا لِحِمْزَةَ شَدَّوْا

وَأَنْ يَنْفَعَهُ التَّنْكِيرُ (ش) - فَا تَأَوَّلَا]

يريد (فَا اسْطَاعُوا أَنْ يَنْفَعَهُ) .

أى طاء هذه اللفظة ، فقيده بالفاء ، لأن الذى بعده بالواو ، وطاء منصوب ، لأنه مفعول «شدوا ، والأصل استطاعوا ، فقراءة الجماعة بخلاف التاء . وروى عن حمزة إدغامها فى الطاء . قال ابن مجاهد : هو ردى ، لأنه جمع بين ساكنين . وقال الزجاج : من قرأ بإدغام التاء فى الطاء فلاحن مخطئ ، زعم ذلك النحويون ، الخليل ، ويونس ، وسيبويه ، وجميع من قال بقولهم : لأن السين ساكنة ، فإذا أدغمت التاء صارت طاء ساكنة ، ولا يجمع بين ساكنين ، فإن قال اطرح حركة التاء على السين فخطأ أيضا . لأن سين استفعال لم تحرك قط .

قلت : إنما قال ذلك . لأنه لا يتحقق محض الإدغام إلا بتحريك السين . قال أبو جعفر النحاس : حكى أبو عبيد : أن حمزة كان يدغم التاء فى الطاء ، ويشدد الطاء . قال أبو جعفر النحاس : ولا يقدر أحد أن ينطق به ، لأن السين ساكنة ، والتاء المدغمة ساكنة . قال سيبويه : هذا محال . وقال الجوهري : فى باب روم من جمع بين الساكنين فى موضع لا يصح فيه اختلاس الحركة فهو مخطئ ، كقراءة حمزة « فَا اسْطَاعُوا ، لأن سين الاستفعال لا يجوز محريكها بوجه من الوجوه ، وأما .

(وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا) .

فلم يختلفوا فى إظهار التاء فيها . وأما التنكير فى «أن تنفذ كلمات ربى » والتأنيث فظاهران ، وتأولا تمييز .

٨٥٩ - [ثَلَاثٌ مَعَى دُونِي وَرَبِّي بِأَرْبَعٍ

وَمَا قِيلَ إِنْ شَاءَ الْمُضَافَاتُ مُجْتَمَلًا]

ثلاث مبتدأ ، وهو مضاف إلى كلمة معى ، وما بعد ثلاث عطف عليه . والمضافات خبر المبتدأ أو هو مبتدأ ، وثلاث خبره مقدم عليه . أى الياآت المضافة فى هذه السورة تجتلى ، أى تكشف فى هذه الكلمات ، وهى « معى » ثلاث مواضع يريد « معى صبرا » فتجتهن حفص وحده « من دونى أولياء » فتحها نافع وأبو عمرو « وربى » فى أربع كلمات « قل ربى أعلم بعدتهم - فعسى ربى أن يؤتىن - ربى أحدا ولولا إذ دخلت - ربى أحدا ولم تكن له فئة » فتح الأربع الحرمان ، وأبو عمرو ، وقوله : وما قبل إن شاء ، أى والذى قبل قوله إن شاء الله وهو «ستجدنى إن شاء الله صابرا » فتحها نافع وحده فهذه تسع ياءات إضافة ، وفيها سبع زوايد : المهتد ، أثبتنها فى الوصل نافع وأبو عمرو « أن يهدين ربى لأقرب » ، « فعسى ربى أن يؤتىن » على « أن تعلقن » أثبتن فى الوصل أيضا نافع ، وأبو عمرو ، وأثبتن فى الحالين ابن كثير ، « إن ترن أنا أقل » أثبتها فى الوصل أبو عمرو ،

وقالون ، وأثبتها في الحالين ابن كثير . « ما كنا نبغ فارتدا » أثبتها في الحالين ابن كثير ، وفي الوصل نافع ، وأبو عمرو ، والكسائي ، « فلا تسئلن عن شيء » أثبتها الجميع في الحالين ، واختلف عن ابن ذكوان في حذفها وقلت في ذلك :

زوائدها سبع فلا تسئلن أن تعلمني نبغي وإن ترني تلا
ويهدني ربي هذا المهتدي ومن يؤتيني خيرا فصادت منها

سورة مريم عليها السلام

٨٦٠ - [وَحَرَفًا يَرِثُ بِالْجَزْمِ (ح) لَوْ (ر) ضَى وَقُلْ

خَلَقْتُ خَلَقْنَا (ش) سَاعَ وَجْهًا مُجَمَّلًا]

يريد « يرثي ويرث » الجزم على جواب « هب لي » والرفع على أن يكون صفة « لولها » أى ولياً وارثاً للعلم والنبوة ، ومثله « فأرسله معي رداً بصدقتي » يقرأ أيضاً بالجزم والرفع ، والأقل على الجزم فى « يرث » وعلى الرفع فى « بصدقتي » وأجمعوا على رفع :

(أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا ^(١)) .

واستبعد أبو عبيد : قراءة الجزم : وقال الذى يجزم يريد الشرط أى إنك إذا وهبت لى ولياً ورثتى ، فكيف يخبر بهذا زكرياء ربه ، وهو أعلم به منه ، وجوابه أن من يطلب من الأنبياء ولداً من الله سبحانه لا يطلبه إلا صالحاً ، فهذه الصفة مقدرة ، فجزم بالوراثه بناء على ظاهر الحال نحو :

(أَخْرَجْنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ نَجِبَ دَعْوَتَكَ وَنَتَّبِعِ الرَّسُولَ) .

ثم وجه الجزم مراعاة لفظ الأمر ، وإن لم تكن الوراثه لازمة من الهبة ، فهذا أقوى من الجزم فى مثل :

(وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ) .

ونحوه وقال أبو على : أوقع العام موقع الخاص ، وأراد بالولى ولياً وارثاً : وقول الناظم « حاو رضى » خبر قوله وحرفاً . فإن قلت الخبر مفرد ، والمبتدأ منقضى ، فكيف يسوغ هذا . قلت من وجوه : [أحدها أن التقدير ولفظ حرفى يرث بالجزم حلو ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه] والثانى التقدير كل واحد منهما حلو ، [والثالث تنزيل الحرفين منزلة حرف واحد فكأنه قال : ويرث فى الموضعين حلو ، وأنشد النحاة على ذلك :

وكان فى العين حب قرنفل أو سنبلا كحلت به فأنهلت

والرابع مجموع قوله حلو رضى خبر عن الحرفين ، أى هذا حلو ، وهذا رضى . ويلزم من انصاف أحدهما بأحد الوصفين انصافه بالآخر من حيث المعنى : فإن الحلو مرضى ، والمرضى حلو ، ويجوز وجه خامس أن يكون بالجزم خبر حرفاً أى مستقران بالجزم كما نقول الزيدان بالدار . ثم قال حاو أى الجزم فيهما حلو رضى . وأما :

(وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِنْ قَبْلُ) .

بالتاء وبنون العظمة فظاهر ونصب وجهها على التمييز مجملاً نعمته .

٨٦١- [وَضَمُّ بُكْيَا كَسْرُهُ عَنْهُمَا وَقُلْ

عَتِيًّا صُلِيًّا مَعَ جُثِيًّا (شَ) ذَا (ءَ) لَا]

أى عن حمزة والكسائي ، ووافقهما حفص على كسر « عتيا . وصليا ، وجثيا » فبكيا وجثيا جمعا بك ، وجاث ، « وعتيا وصليا » مصدرا عتي ، وصلى ، وأصل الجمع فعول ، وبكيا ، وصليا - لامهما ياء ويجب إدغام واو فعول فيها ، لأن اجتماع واو وياء . وقد سبقت لإحدهما بالسكون موجب لذلك بعد قلب الواو ياء ، كقولهم طيا وليا . فإذا انقلبت واو فعول ياء وجب كسر ما قبلها ، لأن ياء ساكنة قبلها ضمة غير موجود في اللغة . فصار بكيا ، وصليا على لفظ قراءة الجماعة ومن كسر الياء والصاد فللتابع وأما عتيا وجثيا فلا مهمالواو ، وقد رفضوا أن توجد واو متطرفة بعد متحرك ، ولم ينظروا إلى حجز واو فعول . ففعلوا فيه ما فعلوا في نحو : أدل كسروا ما قبل واو فعول ، فانقلبت ياء ، فلزم قلب الواو الثانية ياء ثم الإدغام فصار « عتيا وجثيا » ومن كسر العين والجيم فللتابع . وهذا الصنيع في الغالب واجب فيما كان جمعا نحو : جثيا وغير لازم في المصادر نحو : عتيا فيجوز عتوا كقوله تعالى :

(وَعَتَوْا عُتْوًا كَبِيرًا)

واختار أبو عبيد قراءة الضم وقال : هي أنصح اللغتين وأفخمها ، وتقدير البيت كسر عتيا وما بعده على شذا أى ذو شذا عال ، قال : وقد تقدم معنى شذا علا في مواضع ، وأن معنى الشذا الطيب ، أو نقية النفس .

٨٦٢- [وَهَمْزُ أَهَبٍ بِأَلْيَا (جَ) رَأَى (حُ) لَوْ (بَ) حَرِهَ

يُخْلَفِ وَنِسِيًّا فَتَحُّهُ (فَدَا) ثَرَّ (ءَ) لَا]

يريد (لَأَهَبَ لَكَ غُلَامًا زَكِيًّا) .

فالهمز للمتكلم ، والياء للرب تعالى ، أو لرسوله . وإنما جاز نسبة الهمزة إلى الرسول ، سواء كان بالهمزة ، أو الباء ، لكونه أرسل لذلك ويجوز أن تكون الباء بدلا من الهمزة ، لأنها همزة مفتوحة بعد مكسور ، فقياس تخفيفها قلبها ياء نحو : لئلا فيتفق معنى القراءتين ولفظهما ، لأن الهمزة المخففة كالحققة ، وقد كتبت في المصحف بالألف ، وقوله جرى حلو بجره عبارة حسنة والباء من أهَب مفتوحة . ولكنه أدغمها في باء بالياء . لما التقا المثلان ، كما يدغم أبو عمرو «لذهب بسمعهم» وهذا أولى من حملة على أنه أسكن المتحرك للضرورة ، «ونسيا» بالفتح والكسر واحد ، وهو الشيء الحقير ينسى ، وقيل ما أغفل من شيء حقير . وقيل ما إذا ذكر لم يطلق ، والكل متقارب المعنى ، وعلا بميز :

٨٦٣- [وَمِنْ تَحْتَهَا اكْسِرْ وَاخْفِضِ (ا) لَدَّرَ (ءَ) نَ (شَ) ذَا

وَحَفَّ تَسَاقَطَ (فَ) اصْطَلَا فَتَحُّهَا]

يريد (فَقَادَاهَا مِنْ تَحْتِهَا) .

أى أكسر الميم ، واخفض التاء : أى ناداها المولود من تحتها ، والقراءة الأخرى بالفتح والنصب : أى ناداها الذى تحتها ، ونصب الدهر على الظرف كقوله :
(إذا ما أردت الدهر تقرأ فاستعد) :

وقوله عن شذا : أى عن ذى شذا ، وفى لفظ تساقط قراآت كثيرة المشهور منها فى طريقة الناظم ثلاث « تساقط » بتشديد السين ، والأصل يتساقط فأدغمت التاء الثانية فى السين ، هذه قراءة الجميع غير حمزة ، وحفص . وأما حمزة فحذف التاء فخففت السين ، وقراءة حفص فى البيت الآتى ، وقول الناظم : وخف تساقط تساقط فاعل خف ، وفاصلا حال من تساقط يعنى أنه فصل بين المفعول وهو رطبا ، وبين العامل فيه وهو « هزى » وهذا قول المبرد فى ما حكاه الزجاج وغيره عنه . ولهذا قال فتحملا : أى تحمله التحويلون عنه ، أو تحملا ذلك ، وجوزوه لخفته فى الفصل . وقال الزنجشرى « رطبا » تمييز أو مفعول على حسب القراءة ، يعنى على قراءة حفص ونحوها :

ثم قال : وعن المبرد جواز انتصابه « هزى » وليس « بذاك » وقال أبو على : فاعل تساقط النخلة أو جذعها ، ثم حذف المضاف فأسند الفعل إلى النخلة ، ويكون سقوط الرطب من الجذع أنه لها ، « ورطبا » منصوب على أنه مفعول به ، ويجوز أن يكون فاعل تساقط ثمرة النخلة ، ورطبا حال وإن لم يجر للثمرة ذكر ، فلفظ النخلة يدل عليها ، والباء فى يجذع زائدة مثل : ألقى بيده قال : ويجوز أن يكون المعنى « وهزى إليك » بهز جذع النخلة رطبا ، أى إذا هزرت الجذع هزرت بهز رطبا ، فإذا هزرت الرطب سقط ، قلت يعنى هزى إليك رطبا بسبب هزك للجذع ، وهذا تقرير المعنى الذى ذهب إليه المبرد ، والله أعلم .

٨٦٤ - [وَبِالضَّمِّ وَالتَّخْفِيفِ حَفْصُهمْ]

وَفِي رَفْعِ قَوْلِ الْحَقِّ نَصْبُ (نَ) لِـ (كَ) لَا [

أى ضم الياء ، وخفف السين ، وكسر القاف : أى تساقط النخلة رطبا ، فرطبا مفعول به ، ونصب قول الحق على أنه مصدر مؤكد لقوله .
(ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ) .

أى قلت قول الصدق ، أى قولاً صدقاً حقاً ، وقيل هو نصب على المدح ، والحق اسم الله تعالى ، والرفع على تقدير هو قول الحق : أى عيسى كلمة الله ، أو هذا الكلام قول الحق أى الصدق ، أو كلام الله الذى هو الحق المبين ، وقوله نصب ند ، أى قارى ، هذه صفة . يقال فلان ند أى جواد ، وكلا حفظ وحرث .

٨٦٥ - [وَكَسَرُ وَأَنَّ اللَّهَ (ذَ) الْوَخْـبِـرَ]

يُخْلِفُ إِذَا مَا مَتَّ (مَ) فِينَ وَصَلًا [

السكسر على الاستئناف ، أو عطف على قوله
(إِنِّى عَبْدُ اللَّهِ) .

والفتح على تقدير ولأن :

(اللَّهُ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَأَعْبُدُوهُ) .

أو عطف على :

(وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ) .

وبأن (اللَّهُ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَأَعْبُدُوهُ) .

وقوله (ذلك عيسى ابن مريم) إلى قوله (كن فيكون) كلام معترض ، وقوله : ذاك من ذكا الطيب يذكروا إذا فاحت ريحه ، أى وجه الكسر بين ظاهر ، وأخبروا يعنى الرواة باختلاف بينهم من ابن ذكوان ، وموفين ، جمع موف ، ووصلا ، جمع واصل هما حالان من فاعل أخبروا ، يريد قوله تعالى :

(أَهَذَا مَا مِثُّ لَسَوْفَ أُخْرِجُ) .

قراءة الجماعة بالاستفهام الذى يقال على وجه الإنكار ، وهم على أصولهم فى ذلك فيما يتعلق بتحقيق لهزمة الثانية وتسهيلها ، وإدخال الألف بين الهمزتين . وروى عن ابن ذكوان حذف همزة الإنكار وهى مرادة فى المعنى ، وله نظائر ومثل هذا يعبر عنه بالإخبار ، لأنه على لفظ الخبر المحض ، ويجوز أن يكون حكاية منه للفظ الذى قيل له بعينه كما قال لسوف ، وليس ، بموضع تأكيد بالنسبة إلى حال هذا المنكر ، وإنما كأنه قيل له : لسوف تخرج حيا إذا مامت ، فحكى هذا اللفظ منكرا له : وقد تقدم تقدير أن ضد الأخبار عند الناظم الاستفهام فى سورة الأعراف ، والرعد ، والله أعلم :

٨٦٦ - [وَنُنَجِّيْ خَفِيَةً (رُ) ض مَقَامًا يَضْمُ]

(دَ) نَاوِيَا اِبْدِلْ مُدْغِمًا (بَ) بِاسِطًا (مُ) لَا [

ذكر فى هذا البيت ثلاثة أحرف : ننجى ، مقاما ، رثياء ، وننجى مفعول رضى ، وخفيها حال منه ، ومقاما مبتدأ ، ورثياء مفعول أبدل ، وفتح التنوين من رثيا بإلقاء حركة همزة أبدل عليه ، ومدغما باسطا حالان من فاعل أبدل ، وملا مفعول باسطا ، وصبق تفسير ملا ، والتخفيف والتشديد فى « ثم ننجى الذين انتقوا » لغتان . وقد سبق ذكر ذلك فى مواضع ، والمقام بالضم الإقامة ، وموضعها وبالفتح القيام ، أو موضعه ، والخلاف فى هذه السورة فى قوله تعالى :

(خَيْرٌ مِّمَّا وَاحْسِنُ نَدِيًّا) .

وسياق الخلاف فى الذى بالأحزاب ، والدخان . ولا خلاف فى ضم للذى فى آخر الفرقان ، وأما رثيا فى قوله :

(هُمْ أَحْسَنُ أَمَّا تَأْمَنَّا وَرَثِيًّا) .

فأبدل قالون ، وابن ذكوان ، همزة باء لسكونه وكسر ما قبله ، كما يفعل حمزة فى الوقف ، فالتنى با آن

فأدغم الأولى في الثانية ، وهو أحد الوجهين لحمزة ، وقد سبق توجيههما في باب وقف حمزة ، وضمف مكى وجه الإدغام نظرا إلى أن أصل الباء الحمزة ، وكما أن حمزة لا يدغم - رثيا - إذا خفف همزها في الوقف ، وواجب فيه غير ذلك إدغام الواو الساكنة قبل الياء ، ويمكن الفرق بأن التقاء المثلين أنقل من التقاء واو وياء ، على أنه قد قيل في قراءة من لم يهجرز وأدغم لأنها من اللى ، وهو يستعار لمن ظهر عليه أثر النعمة ، فلا يكون في الكلمة إبدال ، ولذلك امتنع السوسى من إبدال همزها ، وقد تقدم ، والله أعلم .

٨٦٧ - [وَوَلَدًا بِهَا وَالزُّخْرَفِ أَضْمُومٌ وَسَكَنٌ

(ش) فَأَاءَ وَفِي نُوحٍ (ش) مَا حَقُّهُ وَلَا]

هنا أربعة مواضع :

(لَا وَتَيْنَ مَالًا وَوَلَدًا - وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا - أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا - وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا)

وفي للزخرف :

(قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ (١)) .

أى ضم الواو وسكن اللام لحمزة ، والكسائي ، والباقون بفتحهما وهما لغتان نحو : العرب والعرب ، والمعجم والمعجم وقيل : ولدا بالضم جمع ولد بالفتح ، كأسد وأسد ، ووافق ابن كثير ، وأبو عمرو لحمزة والكسائي على ضم الذى في نوح ، وهو : (وَاتَّبَعُوا مَنْ كَمْ يَزِدُّهُ مَالُهُ وَوَلَدُهُ (٢)) .

وقوله وسكننا أدخل نون التأكيد الخفيفة في فعل الأمر ، ويجوز كتابتها بالألف اعتبارا بحالة الوقف عليها ، فأيها بالألف ، وشفا حال ، أى ذا شفاء ، وولا في آخر البيت بالفتح وهو تمييز أو حال ، أى ذا ولاء . أو و مفعول شفا كما تقول : شفى الله فلانا ، أى شفى الحق ولاء ، وذكر الشيخ أن ولا ههنا بالفتح ، والكسر : قلت : الكسر بعيد فإنه سيأتى بعد بيت واحد ، «حلا صفوه» ولا بالكسر ، فلا حاجة إلى تكرار القافية على قرب من غير ضرورة :

٨٦٨ - [وَفِيهَا وَفِي الشُّورَى يَكَادُ (أ) تَى (ر) ضَا

وَطَا يَتَفَطَّرْنَ اكْسِرُوا غَيْرَ أَتَقَلَّا]

التذكير ، والتأنيث . فى - يكاد السموات فى السورتين أمرهما ظاهر ، سبقت أمثاله ، ورضا حال : أى أتى التذكير ذا رضى ، أى مرضيا . لأن تأنيث السموات غير حقيقى ، وطا يتفطرن مفعول اكسروا ، وقصره ضرورة . وقوله غير أتقلا حال من الطاء : أى غير مشدد أثقل بمعنى ثقيل . ثم ذكر تمام تقييد القراءة فقال :

٨٦٩ - [وَفِي النَّاءِ نُونٌ سَاكِنٌ (ح) ج (ف) ي ص ه (أ)

(ك) مَالٍ وَفِي الشُّورَى (ح) لَا (ص) فَوُوهٌ وَلَا]

أى وفى موضع الناء نون ساكن ، فيصير ينفطرن مضارع انفطر ، والقراءة الأخرى مضارع تفطر ، وانفطر ، وتنفطر ، مطاوعا فطرته فطّرتَه وكلاهما بمعنى شققته ، وفى التشديد معنى التكرير ، والتكثير والمبالغة ، وأكثر ما جاء فى القرآن مخففا نحو :

(إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ ^(١) - السَّمَاءُ مُنْفَطِرَةٌ بِهِ ^(٢) - فَأَطِرُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ^(٣)) .

ولكن هنا المقصود تعظيم أمر قولهم وتهويله . فناسب التشديد ، والأكثر على التشديد فى الشورى : لم يخفف غير أبى بكر ، وأبى عمرو ، وولا فى آخر البيت بالكسر ، ومعناه المتابعة ، وهو تمييز أو حال كما سبق فى قوله : شفا حقه ولا . لكن لا يستقيم هنا أن يكون مفعولا به ، لأن خلافاً لازماً بخلاف شفا فى ذلك البيت وصفاً فى قوله صفاً كمال ممدود ، وقصره الناظم ضرورة ، والله أعلم -

٨٧٠ - [وَرَأَى وَاجْتَمَلَ لِي وَإِنِّي كَلَامًا

وَرَبِّى وَأَتَانِ مَضَافَاتُهَا الْوُلَا]

فيها ست ياءات إضافة :

(مِنْ وَرَأَى وَكَانَتْ) .

فتحتها ابن كثير وحده :

(اجْمَلْ لِي آيَةً) .

فتحتها نافع وأبو عمرو :

(إِنِّي أُعَوِّذُ بِالرَّحْمَنِ) .

(إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ) .

فتحتها الحرميان ، وأبو عمر :

(سَأَسْتَفْهِرُ لَكَ رَبِّى إِنَّهُ) .

فتحتها نافع ، وأبو عمرو :

(أَتَانِى الْكِتَابُ) .

سكنها حمزة وحده ، وقوله : مضافاتها خبر قوله « ورأى » وما بعده ، والولاء جمع الولياء ، والولياء ، تأنيث الأولى ، أى الولا بالضبط والحفظ ، ومعرفة الخلف فيها ، والله أعلم .

سورة طه

٨٧١ - [لِحِمَزَةٍ فَاضْمُمْ كَسْرَهَا أَهْلُهُ أَمْكُثُوا

مَمَّا وَافْتَحُوا إِنِّي أَنَا (دَ) إِنَّمَا (حُ) - لا]

قصر لفظ «ها» ضرورة ، وقوله «مما» أى هنا ، وفى القصص ، وقد تقدم أن الضم هو الأصل فى هاء الكناية ، وإنما الكسر لأجل كسر ما قبلها ، وأما فتح :
(إِنِّي أَنَا رَبُّكَ) .

فعلى تقدير «نودى موسى» بكذا ، والكسر هنا أولى : وعليه الأكثر لقوله : ياموسى ، فصرح بالفظ النداء فكان الكسر بعده واضحا نحو :

(يَا زَكَرِيَّا إِنَّا نُبَشِّرُكَ^(١)) .

(يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ^(٢)) .

وليس مثل الذى فى آل عمران :

(فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ) .

(أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بَيْحَتَيْ^(٣))

فليس ثم لفظ النداء ، فأمكن تقدير فنادته بكذا ، قال أبو على : من كسر فلان الكلام حكاية ، كأنه نودى فقبل :

(يَا مُوسَى إِنِّي أَنَا رَبُّكَ) .

فالكسر أشبه بما بعده مما هو حكاية ، وذلك قوله :

(إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا)

وقوله : (وَأَنَا آخِزَتُكَ) .

فهذه كلها حكاية ، فالأشبه أن يكون قوله :

(إِنِّي أَنَا رَبُّكَ) .

كذلك أيضا . وقول النظم دائما حال من مفعول افتحوا ، وحلا تمييز : أى دائما حلاه ، أو حال من فاعل دائما . أى دائما ذا حلا ، ويجوز أن يكون دائما نعت مصدر ، أى فتحا دائما ، والله أعلم .

٨٧٢- [وَنُؤِنَ بِهَا وَالنَّازِعَاتِ طَوًى (ذَ) كَا

وَفِي اخْتَرْتُكَ اخْتَرْتُكَ (فَ) اَزَ وَثَقَلَا]

طوى مفعول نون ، ووجه تنوينه ظاهر ، لأنه اسم واد ، وهو مذكر مصروف ، ومن لم ينونه لم يصرفه جعله اقما لبقعة ، أو لأرض ، أو هو معدول عن طاو ، تقديرًا كعمر عن عامر . واختار أبو عبيد صرفه ، وقال عجبت ممن أجرى سبًا ، وترك إجراء طوى ، وذلك أنقل من هذا ، وقرأ حمزة وحده « وأنا اخترناك » بضمير الجمع في الكلمتين للتعظيم ، والباقون « وأنا اخترتك » بضمير التكلم المفرد ، ومفعول قوله : وثقلا أول البيت الآتي أى شدد لفظ وأنا .

٨٧٣ [وَأَنَا وَشَامِرٌ قَطَعُ اشْدُدْ وَضُمِّ فِي ابْنِ

مَدَا غَيْرِهِ وَاضْمُمْ وَأَشْرِكْهُ (كَ) لِمَكَلًا]

أى وقراءة ابن عامر قطع همزة « اشدده به أزرى » قرأه بهمزة مفتوحة جهله فعلا مضارعًا مجزومًا : على جواب الدعاء في قوله :

(وَاجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِنْ أَهْلِي) .

أى أشدد أنا ، ولزم فتح الهمزة لأنها همزة متكلم من فعل ثلاثي كقولك أضرب أنا وأخرج وأذهب ، وقراءة الباقيين على الدعاء ، وهمزته همزة وصل مضمومة إذا ابتدئ بالكلمة ضمت ، وإذا وصلت الكلمة بما قبلها سقطت ، لأنه أمر من فعل ثلاثي كما تقول : يازيد اخرج وادخل : فهذا معنى قوله : وضم في ابتداء غيره ، أى ضم الهمزة ، وابن عامر يفتحها وصلًا ووقفًا ، لأنها همزة قطع وأما « وأشركه في أمرى » فالقراءة فيه كما مضى من حيث المعنى بالعطف عليه ، فالهمزة في قراءة ابن عامر للمتكلم ، إلا أن فعلها رباعى فلزم ضم الهمزة كما لزم ، وأحسن أى أشدد أنا به أزرى وأشركه أنا أيضًا في أمرى ، وقراءة الجماعة على أنه دعاء معطوف على على اشدد : طلب من الله سبحانه أن يشدبه أزره ، وأن يشركه في أمره ، ولفظ الأمر من الرباعى بفتح الهمزة وقطعها نحو أكرم زيدًا وأحسن إليه . قال أبو على : الوجه الدعاء دون الإخبار لأن ذلك معطوف على ما تقدمه من قوله .

(رَبِّ أَشْرِحْ لِي صَدْرِي . وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي) .

فكما أن ذلك كله دعاء فكذلك ما عطف عليه ، فأما الإشراك فيبعد فيه الحمل على غير الدعاء ، لأن الإشراك في النبوة لا يكون إلا من الله تعالى ، اللهم إلا أن يجعل أمره شأنه الذى هو غير النبوة ، وإنما ينبغى أن تكون النبوة لقوله :

(فَأَرْسِلْهُ مِمَّنْ رِئَاسَةً يُصَدِّقُنِي) .

وقوله (كُنْ نَسِيحًا) .

كالجواب بعد هذه الأشياء التي سألتها ، فأما أشدد به أزرى ، فحمله على الإخبار أسهل : وقول الناظم كل كلا بدل من قوله : وأشركه بدل البعض من الكل والكل للصدر أى اضمم صدره وهو الهزمة :

٨٧٤ - [مع الزخرف اقصر بفسد فتع وساكن]

مهادا (:) وى واضم سوى (ف) ي (:) د (ك) لا [

أى اقصر مهادا بعد فتح ميمه وإسكان هائه فيصير مهدا ، هنا وفى سورة الزخرف .

(الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مِهَادًا ^(١)) .

ولا خلاف فى التى فى عم يتساءلون :

(أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهَادًا ^(٢))

لنشاكل الفواصل . والمهد والمهاد الغى المهد ، مما المفعول بالمصدر : كقوله : فى الدرهم ضرب الأمير أى مضروبه ، ومنه تسمية المكتوب كتابا ، وفعل وفعل كلاهما مصدر ، ومنه مهد الصبي ، والقراش ، والبساط . قال أبو على : المهد مصدر كالقراش ، والمهاد كالقراش فى قوله :

(الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا ^(٣)) .

(وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ بِسَاطًا ^(٤))

وهما اسم ما يفرش ويبسط ، قال ويجوز أن يكون المهد استعمال الأسماء : فجمع كما يجمع فعل على فعال ، ويجوز أن يكون المعنى ذا مهد ، فيكون فى المعنى كقول من قال مهادا . ثم قال الناظم : « واضم سوى » يعنى مكانا سوى ، أى عدلا ، لا يكون أحد الفريقين فيه أرجح حالا من الآخر . قال أبو عبيد : يضم أوله ويكسر مثل طوى ، وطوى ، قال أبو على : سوى فعل من النسوية ، فكان المعنى مكانا تستوى مسافته على الفريقين ، وهذا بناء بقل فى الصفات ، ومثله قوم عدى . فأما فعل فهو فى الصفات أكثر ، وقوله فى ند كلا أى : فى قراءة جواد حفظه ، وحرسه من الطعن ، أو فى مكان ند ذى كلاء ، أى كائنا فى خصب ، يشير إلى ما قاله أبو على : إن الضم أكثر فى مثل هذا الوزن فى الصفات من الكسر ، واختار أبو عبيد قراءة الكسر قال لأنها أفشى اللغتين : ثم بين قراءة الباقيين لأن الكسر ليس ضداً للضم فقال :

٨٧٥ - [وَيُكْسَرُ بِأَقِيمِهِمْ وَفِي سُودَى]

مما فى الوقوف فى الأصول تأصلاً

مما يعنى إمالة : فى هذين اللفظين : « سوى وسدى » إمالة فى الوقوف لزوال التنوين المانع من إمالتها وصلها ، ثم قال فى الأصول تأصل أى تأصل ذلك وتبين فى باب الإمالة من أبواب الأصول المقدمة قبل السور فى قوله : « سوى وسدى » فى الوقوف عنهم ، أى عن صحبة أمالوها إمالة محضة ، وأبو عمرو وورش يقرأهما بين اللفظين

(٢) آية : ٦

(٤) سورة نوح ، آية : ١٩

(١) آية : ١٠

(٣) سورة البقرة ، آية : ٢٢

كغيرها من رموس الآي ، وإنما ذكر ذلك هنا تجديدا للعهد بما تقدم وزيادة بيان . وتأكيذا لذلك ، لتلايقن أن ضم السين مانع من الإمالة لحمزة وأبي بكر ، فقال : أمر الإمالة على ما سبق سواء في ذلك من كسر السين ، وهو الكسائي ، ومن ضمها وهو حمزة ، وأبو بكر ، والله أعلم .

٨٧٦ - [فَيُشْهِقُكُمْ ضَمْ وَكَسْرٌ (صِحَابُ) مُنْ]

وَتَخْفِيفٌ قَالُوا إِنَّ (ء) إِلَهُ (د) لَا

أى ذو ضم في الياء ، وكسر في الخاء ، وصحابهم فاعل المصدر كأنه قال ضمه وكسره صحابهم : فقراءتهم من أسحت ، وفتح غيرهم الياء والحاء ، فقراءتهم من سحت وهما لغتان ، يقال سحته وأسحته إذا استأصله ، وخفف حفص ، وابن كثير ، إن من قوله سبحانه « قالوا إن هذان لساحران » وهذه قراءة واضحة جيدة غير هجوة إلى تكلف ، في تأويل رفع هذان بعدها لأن إن إذا خففت جاز أن لا تعمل النصب في الاسم نحو :

(وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ ^(١)) .

(إِنْ كُلٌّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا ^(٢))

ويرتفع ما بعدها على الابتداء والخبر ، واللام في الخبر هي الفارقة بين المخففة من الثقيلة ، وبين النافية ، هذه عبارة البصريين في كل ماجاء من هذا القبيل نحو :

(وَإِنْ نَفْثُكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ^(٣)) .

(وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الْكَافِرِينَ ^(٤)) .

والكوفيون يقولون : إن نافية ، واللام بمعنى إلا . أى ما هذان إلا ساحران وكذلك البواقي فعالم هذه القراءة دلا أى أخرج دلوه ملأى فاستراح خاطره لحصول غرضه وتمام أمره قال الزجاج : روى عن الخليل « إن هذان لساحران » بالتخفيف قال : والإجماع أنه لم يكن أحد بالفحو أعلم من الخليل :

(إِنْ هَذَانِ لَسَاْحِرَانِ) .

بالتخفيف ، قال : والإجماع أنه لم يكن أحد بالنحو أعلم من الخليل .

٨٧٧ - [وَهَٰذَيْنِ فِي هَٰذَا ذَانِ (ح) بَجَّ وَثَقُلَهُ]

(د) نَأَقَا جَمَعُوا صِلَ وَافْتَحَ الْمِيمَ (ح) وَلَا

أى قرأ أبو عمرو : « إن هذين » بنصب « هذين » لأنه اسم إن ، فهذه قراءة جلية أيضا ، فلماذا قال حج أى غلب في حجته لذلك ، ثم قال : وثقله دنا أى : أن ابن كثير شدد النون من هذان ، وهذا قد تقدم ذكره في النساء ، وإنما أعاد ذكره تجديدا للعهد به ، وتذكيرا بما لعله نسي كما قلنا في « سوى وسدى » وأما قراءة

(٢) سورة الطارق، آية : ٤

(٤) سورة يوسف، آية : ٣

(١) سورة يس، آية : ٣٢

(٣) سورة الأعراف، آية : ٦٦

غير أبي عمرو ، وابن كثير ، وحفص ، فبنشديدان ، وهذان بألف . قال أبو عبيد : ورأيتها أنا في الذي يقال : إنه الإمام مصحف عثمان بن عفان بهذا الخط - هذان - ليس فيها ألف ، وهكذا رأت رفع الاثنين في جميع ذلك المصحف بإسقاط الألف ، فإذا كتبوا النصب والحذف كتبوها بالياء ، ولا يسقطونها .

قلت : فلهذا قرئت بالألف إتباعاً للرسم ، واختارها أبو عبيد وقال : لا يجوز لأحد مفارقة الكتاب وما اجتمعت عليه الأمة . وقال الزجاج . أما قراءة أبي عمرو فلا أجيزها . لأنها خلاف المصحف ، وكلما وجدت إلى موافقة المصحف سهيلاً لم أجز مخالفته ، لأن إتباعه سنة وما عليه أكثر القراء ، ولكني أستحسن إن هذان بتخفيف إن ، وفيه إمامان : عاصم ، والخليل ، وموافقة أبي في المعنى ، وإن خالفه اللفظ . يروى عنه أنه قرأ « ماهذان إلا ساحران » وفي رواية « إن هذان إلا ساحران » قال ويستحسن أيضاً :

(إن هذان لساحران) .

لأنه مذهب أكثر القراء ، وبه يقرأ . قال : وهذا حرف مشكل على أهل اللغة : وقد كثرت اختلافهم في تفسيره .

قلت : مدار الأقوال المنقولة عنهم في ذلك على وجهين . أحدهما : أن يكون هذان اسماً لأن ، والآخر : أن يكون مبتدأ ، فإن كان اسماً لأن فلا يتوجه إلا على أنه لغة لبعض العرب ، يقولون هذان في الرفع ، والنصب ، والجهر ، كما يلفظون لساثر الأسماء المقصورة : كعصى ، وموسى . وكذا مامعناه التثنية نحو : كلا إذا أضيف إلى الظاهر اتفاقاً من الفصحاء ، وإلى الضمير في بعض اللغات . قال الزجاج : حكى أبو عبيد عن أبي الخطاب وهو رأس من رؤساء الرواة ، إنها لغة كثانة يجعلون ألف الإثنين في الرفع ، والنصب والحذف ، على لفظ واحد . يقولون آتاني الزيدان ، ورأيت الزيدان ، ومررت بالزيدان ، ويقولون ضربته من أذناه ، ومن يشتري مني الحقان ، قال : وكذلك روى أهل الكوفة أنها لغة بني الحارث بن كعب ، وقال أبو عبيد : كان الكسائي يحكى هذه اللغة عن بني الحارث بن كعب ، وخيثم ، وزيد ، وأهل تلك الناحية : وقال القراء : أنشدني رجل من الأسديين بعض بني الحارث :

فاطرق اطراق الشجاع ولو ترى مساعاً لناباه الشجاع لصمما

قال وحكى عنه أيضاً هذا خط يدا أخي أعرفه . قال أبو جعفر النحاس : هذا الوجه من أحسن ما حملت عليه الآية : إذ كانت هذه اللغة معروفة قد حكاهما من يرتضى علمه ، وصدقه ، وأمانته ، منهم : أبو زيد الأنصاري وهو الذي يقال إذا قال سيبويه : حدثني من أتق به فأعجب بعينه ، وأبو الخطاب الأخفش وهو رئيس من رؤساء أهل اللغة روى عنه سيبويه وغيره وقال غيره هي لغة بني العنبر ، وبني الهجيم . ومراد وعدرة ، وبعضهم يفر من الياء مطلقاً في التثنية ، والأسماء الستة ، وعلى وإلى قال الراجز :

أى قلو من راكب تراها طاروا على هن فطر علاها

إن أباه وأبا أباه قد بلغا في المحب غايتها

قال هويز الحارثي : أنشده الكسائي :

تزود منا بين أذناه ضربة دعتني إلى هابي التراب خقيم

معناه وإلى موضع هاء التراب أى ترابه ، مثل الهباء يريد به اللقير ، ثم وصفه بأنه عقيم أى لا مسكن له بعده وأنشد غيره :

كأن صريف ناباه إذا ما أمرها ترنم الخطبان

وقال أبو حاتم . قال أبو زيد سمعت من العرب من يقلب كل ياء يفتح ما قبلها ألفا فيقول : جئت إلاك وسلمت علاك . قلت فإذا ثبتت هذه اللغة فقد وجهها النحاة بوجه منها : ما يشمل جميع مواضع الثنية ، ومنها ما يختص باسم الإشارة ، قيل شبهت ألف الثنية بألف يفعلان ، فلم تغير . وقيل لأن الألف حرف الإعراب عند سيويه ، وحرف الإعراب لا يتغير ، وقيل الألف فى هذان هى ألف هذا ، وألف الثنية ، حذفت لالتقاء الساكنين ، وقيل : جعلوا هذان لفظا موضوعاً للثنية مبنيًا على هذه الصفة ، كما قالوا فى المضمر أنتما وهما ، لأن أسماء الإشارة أسماء مبنيات كالمضمرات ، فلم تعرب تثنيتهما ، وقيل فروا من ثقل الياء إلى خفة الألف ، لما لم يكن هنا على حقيقة الثنية دليل أنه لم يقلل ذيان ، كما يقال رحيان ، وحيلان . وقال الفراء : الألف من هذا دهامة ، وليست بلام فعل ، فلما تثنيته زدته عليها نونا ، ثم تركت الألف ثابتة على حالها لا تزول فى كل حال ، كما قالت العرب الذى ثم زادو نونا تدل على الجمع ، فقالوا الذين فى رفهم ، ونصبهم ، وخفضهم ، كذا تركوا هذان فى رفهم ، ونصبه ، وخفضه ، قلت : وإنما اكتفوا بالنون فى هذين الضريين لأنها لا تحذف لإضافة ، ولما كانت النون تحذف من غيرهما للإضافة احتاجوا إلى ألف تبقى دلالة على الثنية قال وكثانته تقول ألدون ، وقال النحاس : سألت أبا الحسن بن كيسان عنها فقال سألنى : عنها إسماعيل بن إسحاق فقلت لما كان يقال هذا فى موضع النصب والخفض والرفع على حال واحد ، وكانت الثنية يجب أن لا يغير لها الواحد أجريت الثنية بجرى الواحد : قلت : هذه سبعة أوجه صالحة لتعليل لغة من لا يقلب ألف هذا ، وهى مفرقة فى كتب جماعة من المصنفين يوردونها على أنها وجوه فى الاحتجاج لهذه القراءة ، وليست الحجة إلا فى كونها لغة لبعض العرب ، إذ لو لم يثبت كونها لغة لما ساغ لأحد برأيه أن يفعل ذلك لأجل هذه المعانى أو بعضها فترى بعضهم يقول ، فى تقليل هذه القراءة خمسة أقوال ، وبعضهم يقول ستة وبعضهم بلغ بها تسعة ، وليس لها عندى إلا ثلاثة أقوال ذكرنا منها قولاً واحداً وهو : أنها على لغة هؤلاء القوم ووجهنا هذه اللغة بوجه سبعة ، وهذان فيها كلها اسم لأن ، القول الثانى أن تكون أن بمعنى نعم . وقد ثبت ذلك فى اللغة كأهم لما :

(تَفَارَعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى) .

أفصى بعضهم إلى بعض ذلك فقال المخاطبون نعم . هو : كما تقولون أو قال لهم فرعون وملاؤه :

(هَذَانِ سَاحِرَانِ) .

فانظروا كيف تصنعون فى إبطال ما جاء به ؟ فقالوا : نعم ، ثم استأنفوا جملة ابتدائية فقالوا :

« هَذَا إِنْ كَسَا حِرَانٍ » .

وهذا القول يحكى عن جماعة من النحاة المتقدمين . قال النحاس : وإلى هذا القول كان محمد بن يزيد وإسماعيل

ابن إسحاق يذهبان ، قال ورأيت أبا إسحاق ، وأبا الحسن ، على بن سليمان يذهبان إليه : قلت : وهذا القول يضعفه دخول اللام في خبر المبتدأ ، فأنشدوا على ذلك أبياتاً وقع فيها مثل ذلك ، واستنبط الزجاج لها تقديراً آخر وهو :
لهما ساحران ، فتكون داخله على مبتدأ ، ثم حذف للعلم به . واتصلت اللام بالخبر دلالة على ذلك ، قال :
وكنيت عرضته على عالمنا محمد بن يزيد ، وعلى إسماعيل بن إسحاق بن حماد بن يزيد يعني القاضي فقبلاه ، وذكرنا
أنه أجود ما سمعناه في هذا وقال أبو علي : هذا تأويل غير مرضي عندي إذ يقبح أن يذكر التأكيد ، ويحذف
تفسير المؤكد أو شيء من المؤكد [القول الثالث] قال الزجاج : النحويون القدماء . الهاء ههنا مضمرة . المعنى
« إِنَّهُ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ » .

يعنى إنه ضمير الشأن والجملة بعده مبتدأ وخبر ، وفيه بعد من جهة اللام كما سبق ، ومن جهة أخرى . وهى
حذف ضمير الشأن فذلك ما يجيء إلا في الشعر . ومنهم من قال ضمير الشأن والقصة موجود ، وهوانها ذان
فيكون اسم الإشارة خالياً من حرف التنبيه ، ولكن هذا يضعفه مخالفة خط المصحف ، فإن لمجموع ذلك ضعف
هذه القراءة فإنها إن حملت على تلك اللغة فهى لغة مهجورة غير فصيحة ، ولأن لغة القرآن خلافها بدليل
قوله تعالى :

(إِمْحَدَى أَبْنَدَى هَاتَيْنِ) .

وجميع ما فيه من ألفاظ التنبيه فإنما جاءت على اللغة الفصيحة التى في الرفع بالألف ، وبالياء في النصب
والجر ، وإن حملت على أن إن بمعنى نعم ، فهى أيضاً لغة قليلة الاستعمال ، ويلزم منه شذوذ إدخال لام
التوكيد في الخبر كما سبق ، وإن حملت على حذف ضمير الشأن فهو أيضاً ضعيف ، ويضعفه أيضاً اللام في الخبر
وقراءة هذين بالياء ، ووجهها ظاهر من جهة اللغة الفصيحة ، لكنها على مخالفة ظاهر الرسم ، فليس الأقوى من
جهة الرسم واللغة معا ، إلا القراءة بتخفيف إن ورفع هذان والله المستعان ، وقول الناظم فأجمعوا صل أى انت
بهزمة الوصل في قوله تعالى :

(فَأَجْمَعُوا كَيْدَهُمْ) .

وافتح الميم فهو موافق لقوله :

(فَجَمَعَ كَيْدَهُ) .

المتفق عليه وقراءة الباقي بهزمة القطع ، وكسر الميم من أجمع أمره إذا أحكم ، وعزم عليه ، وكلاهما
مقترب . والذي في يونس بالقطع :

(فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ) .

وحولاً حال وهو المعارف بنحو ، الأمور والله أعلم .

٨٧٨ - [وَقُلْ سَاحِرٌ سِحْرٍ (ش) فَا وَتَلَقَّفُ آز

فَعِ الْجَزَمَ مَعَ أَتْنَى بُحَيْلُ (م) قَبِلَا]

يريد « إنما صنعوا كيد سحر » : أى الذى صنعوه كيد من صناعة السحر ، وقرأ حمزة والكسائي « كيد سحر » على تقدير « كيد من سحر » أو « كيد لسحر » نحو باب ساج ، وضرب زيد ، والتقدير « كيد ذى سحر » أو عبر « عن الساحر بالسحر مبالغة ، فيشدد معنى القراءتين ، (وَتَلَقَّفْ مَا صَفَعُوا) .

الرفع على الاستئناف ، أو فى موضع الحال المقدرة من فاعل أنى ، أو مفعوله : فالتاء للخطاب على الأول ، وللتأنيث على الثانى . وإنما أنت والمفعول هو ما بمعنى الذى اعتبارا بالمدلول وهو العصا ، وجزم تلقفت على جواب الأمر ، وهى قراء الجماعة ، ولم يرفع غير ابن ذكوان وحده ، وهو الذى قرأ تخيل إليه بالتأنيث فقول الناظم « مقبلا » رمز للحرفين تلقف ، وتخيل ، ومقبلا حال من فاعل ارفع . وأقام قوله أنى مقام تأنيث إقامة للاسم مقام المصدر ، وهو استعمال بعيد فى مثل هذا ، أو أراد مع كلمة أنى أى مؤنثة : ثم بينها بقوله : تخيل أى هى تخيل ، وجعلها أنى ، لما كان التأنيث فيها ، ووجه التأنيث أن يكون الضمير فى تخيل للرجال ، والعصى . ويكون قوله : أنها تسعى « بدل اشتغال منه ، وعلى قراءة التذكير يكون قوله : « أنها تسعى » وهو مرفوع تخيل أى تخيل إليه سعيها .

٨٧٩ - [وَأَنْجِيْتُمْكُمْ وَأَعَدْتُمْكُمْ مَا رَزَقْتُمْكُمْ
(ش) مَا لَا تَخَفُ بِالْقَصْرِ وَالْجَزْمِ (ف) صِلَا]

يريد :

(قَدْ أَنْجَيْنَاكُمْ مِنْ عَدُوِّكُمْ وَوَعَدْنَاكُمْ - يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ كُلُّوْا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ) .
الكل بنون العظمة فى قراءة الجماعة ، وقرأ الثلاثة : حمزة والكسائي ، بناء المتكلم على ما لفظ به الناظم ، ولم يبين القراءة الأخرى لظهور أمرها ، وأجمعوا على النون فى قوله : (وَنَزَّلْنَا عَلَيْكُمْ الْمَنِّ وَالسَّلْوَى) .

وهو متوسط بين هذه الكلم ، وبه احتج أبو عمرو فى اختيار قراءته ، ووافقه أبو عبيد على صحة الاحتجاج ، ووجه قراءة التاء قوله بعد ذلك :

(فَيَحِلُّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي) .

ولم يقل غضبنا وكل ذلك من باب الالتفات وتلوين الخطاب : وهو باب من أبواب الفصاحة معروف فى علم البيان ، وقرأ حمزة وحده :

(لَا تَخَفْ دَرْسًا) .

بالجزم على جواب الأمر وهو : قوله :

(فَأَضْرِبْ لَئِمَّ طَرِيقًا^(١)).

أى إن تضرب لا تخف ، ويجوز أن يكون استئناف نهى . ولما سكنت الفاء للجزم سقطت الألف من تخاف لإلتقاء الساكنين ، فعبر الناظم بالقصر عن حذف الألف ، وبالجزم عن سكون الفاء ، وقرأ غير حمزة لا تخاف بإثبات الألف ، ورفع الفاء ، وهو فى موضع الحال . أى اضرب غير خائف ولا خاش ، أو يكون مستأنفاً ، أى لست تخاف ولا تخشى وعلى قراءة الجزم يكون ولا تخشى بعده منقطعاً أو مشبع الفتحة لأجل الفاصلة والله أعلم .

٨٨- [وَحَا فَيَجِلَّ الضَّمُّ فِي كَثَرِهِ (رِ) ضَا
وَفِي لَامٍ يَحْلِلُ عَنْهُ وَاقٍ مُحَلَّلًا]

يريد (فَيَجِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي وَمَنْ يَحْلِلْ)^(٢) .

قراها الكسائى بضم الحاء من حلّ يحلّ إذا نزل ، وغيره بالكسر من حلّ يحلّ إذا وجب ، من حل الدين يحل : وقد أجمعوا على كسر :

(أَنْ يَحْلَ عَلَيْكُمْ غَضَبٌ مِنْ رَبِّكُمْ^(٣) - وَيَحْلُ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُقِيمٌ^(٤)).

وعلى ضم :

(أَوْ تَحُلْ قَرِيبًا مِنْ دَارِهِمْ^(٥)).

وأشار بقوله : (واقى محلاً) إلى جوازه ، وفاعل واقى ضمير عائد على الضم فى كسره . أى واقى ذلك فى لام يحل أيضاً .

٨٨١- [وَفِي مُلْكِنَا ضَمٌّ (شَ) مَا وَافْتَحُوا (أ) وَلِي
(نُ) هَي وَحَلْنَا ضَمٌّ وَكُسِرَ مُثَقَّلًا]

يريد (ما أخلفنا موعدك بملكنا) ضم الميم حمزة والكسائى ، وفتحها نافع وعاصم ، وكسرها الباقون ، فالملك بالضم السلطان ، وبالفتح مصدر ملك ، وبالكسر ما حازته اليد . أى بسلطاننا أو بأن ملكنا أمرنا أو باختيارنا . واختار أبو عبيد قراءة الكسر ، واستبعد الضمة وقال : أى ملك كان لبني إسرائيل يومئذ ، وقوله «أولى نهى» أى أصحاب عقول ، وهو حال من فاعل افتحوا أو منادى على حذف حرف النداء ، وحلنا ، وحلنا بضم الحاء وكسر الهم وتشديد ما ظاهراً ، والله أعلم :

٨٨٢- [(ك) مَا (ء) غَدَ (حِرْمِي) وَخَاطَبَ تَبِصْرُوا
(شَ) ذَا وَبَكْسِرِ اللَّامِ مُخَلِّفَهُ (حَ) لَا]

(٢) سورة طه ، آية : ٨١

(٤) سورة الرعد ، آية : ٢١

(١) سورة طه ، آية : ٧٧

(٣) سورة الزمر ، آية : ٤٠

هؤلاء هم الذين قرءوا حملنا بالضم والتشديد : أى افعل كما فى مذهب هؤلاء فى هذا الحرف ، والغيبة فى يبصروا به لبنى إسرائيل ، والخطاب لأجل قوله « فما خطبك » وتبصروا فاعل خاطب لما كان الخطاب فيه ، وشذا حال . أى ذا شذا : ثم قال وتخلفه حلا بكسر اللام ، أى لا يقدر على إخلافه وبفتح اللام أى لا يخلفك الله إياه ثم قال :

٨٨٣- [(دُرَاكِ وَمَعَ يَاءٍ يَنْفَخُ ضَمُّهُ

وَفِي ضَمِّهِ أَفْتَحُ عَنْ سِوَايَ وَلَدِ الْمَلَا]

دراك أى أدرك . ومراده لحق بمن سبق . وهو رمز لابن كثير على كسر لام لن تخلفه ثم ذكو - يوم ينفخ فى الصور قرأه أبو عمرو بالنون على إسناد الفعل إلى الله تعالى بنون العظمة ، أى تأمر بالنفخ فيه ، فهو موافق لقوله بعده وعشر ، وقرأ الباقون بياء مضمومة وفتح الفاء على أنه فعل مالم يسم فاعله ، والهاء فى ضمه الأولى للياء ، وهو مبتدأ ، وما قبله خبره كما تقول مع زيد بالدار غلامه والهاء فى ضمه الثانية للفظ ينفخ يريد ضم الفاء والله أعلم :

٨٨٤- [وَبِالْقَصْرِ الْكَسْبُ وَأَجْزِمُ فَلَا يَخْفُ

وَأَنَّكَ لَا فِي كَسْرِهِ (ص) فَوْهُ (أ) لَمَلَا]

يريد - فلا يخاف ظلما ولا هضمًا - الجزم على نهى الغائب ، والرفع على الإخبار ولا خلاف فى الذى فى سورة الجن :

(فَلَا يَخَافُ يَخْشَى وَلَا رَهَقًا) .

أنه مرفوع ، « وأنت لا تظمؤ » بالكسر عطفت على « إن لك أن لا تجوع - وإن ذلك أن لا نظماً » وبالفتح عطفت على « أن لا تجوع » ولا يلزم من ذلك إدخال إن المكسورة على المفتوحة لأن هذا هنا تقدير ولأن « لك » قد فصل بينهما والله أعلم :

٨٨٥- [وَبِالْقَصْرِ تَرْضَى (ص) ف (ر) ضًا بِأَتْنِهِمْ مَوْهُ

نَتْ (ع) ن (أ) وَلِي (ح) نَفْظٍ أَعْلَى أُخِي حَلَا]

يريد « لعلك » بضم التاء وفتحها ظاهر وكذا « أولم يأتهم بيعة » بالتاء والياء لأن تأنيث بيعة غير حقيقى . أى صف ترضى بالضم إذا رضى . ويأتهم مؤنث عن أصحاب حفظ أى منقول عن العلماء الحفاظ ، ثم ذكر براءات الإضافة وهى ثلاث عشرة فى هذه السورة لعل آتيسكم فتحها الحرمان وأبو عمرو وابن عامر « أئنى أشدده » فتحها ابن كثير وأبو عمرو وقوله حلا : أى ذو حلا ، أو يكون أخبر بلفظ الجمع عن الاثنين ، لأنهما أقل الجمع على الرأى المختار :

٨٨٦- [وَذِكْرِي مَعًا إِنِّي مَعًا لِي مَعًا حَشَرُ

تَنِي عَيْنِ نَفْسِي إِنِّي رَأَيْتِي أَنْجَسًا]

يعنى - وأقم الصلاة لذكرى إن الساعة فتحها نافع وأبو عمرو ، فى ذكرى اذهب إلى آتست نار- إلى أناربك
لى أمرى - لنفسى اذهب إلى أنا الله - فتح الستة هذه الحرميان ، وأبو عمرو (ولى فيها مآرب) فتحها ورشى
وحفص (حشرتنى أعمى) فتحها الحرميان - على عيني إذ تمشى ولا برأسى إلى خشيت - فتحهما نافع وأبو عمرو
وحذف الياء من «عيني» ضرورة وفيها زائدة واحدة - أن لا تتبعن أفعصيت - أثبتها فى الوصل نافع وأبو عمرو
وفى الخالين ابن كثير وقلت فى ذلك :

فتلك ثلاث بعد عشر وزائد يتبعنى الآت من بعد لفظ لا

أى الذى أتى من بعد لفظ لا

سورة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام

٨٨٧ - [وَقُلْ قَالِ (ع) نِ (ش) هُذِ وَأَخِرُهَا (ع) لَا

وَقُلْ أَوْ لَمْ لَا وَآو (د) اِرِيهِ وَصَلَا]

أى مقروء قال يريد - قل ربى يعلم القول - قرأه حمزة والكسائى وحفص على رسمها فى مصاحف الكوفة دون غيرهم ، وفى آخر السورة - قل رب احكم بالحق - قرأه حفص وحده ، قال أى قال الرسول ، وقل أمر له بذلك ولما أمر به قاله ، والواو فى « أولم ير الذين كفروا » لم تكتب فى مصاحف أهل مكة ، فلم تثبت فى قراءة ابن كثير ، وفائدتها العطف ، ومعنى « داريه وصلا » أى علمه وصله ، أى نقله وعلمه ، والله أعلم :

٨٨٨ - [وَتُسْمِعُ فَنَفَحُ الضَّمِّ وَالْكَسْرِ غَيْبَةً

سِوَى الْيَحْصَى وَالضَّمِّ بِالرَّفْعِ وَكَلَا]

يريد ولا تسمع الضم الدعاء - قراءة ابن عامر على الخطاب للنبي ﷺ فلزم أن تكون التاء مضمومة ، والميم مكسورة ، لأنه مضارع اسمع ، ونصب لفظ الضم لأنه مفعول به ، وغيره جعل الضم فاعلا فرفعه ، وأسند نفي السماع إليه ، فلزم فتح ضم الياء وكسر الميم ، لأنه مضارع اسمع ، ولزم أن يكون أوله باء على الغيبة ، فقوله غيبة : أى ذا غيبة :

٨٨٩ - [وَقَالَ يَدِ فِي النَّمْلِ وَالرُّومِ (د) اِرِمِّ

وَمِثْقَالُ مَعَ اُتْمَانِ بِالرَّفْعِ (أ) كَمِلَا]

به أى بما ذكرناه دارم . أى شيخ معمر وقد سبق معناه فى سورة النساء . يعنى أن ابن كثير وحده قرأ فى مثل هذا فى النمل ، والروم بما قرأ به الجماعة هنا ، ووافق الباقون لابن عامر على ما قرأ به وحده هنا ، وأما - وإن كان مثقال حبة وفى لقمان :

(يَا بُنَيَّ إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ ^(١)) .

فرفعه نافع وحده فى الموضعين على أن « كان » تامة ، كما قرأ هو وابن كثير فى سورة النساء :

(وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَافْهَا ^(٢)) .

وكما أجمعوا على وإن كان ذو عسرة والنصب على أنه خبر كان ، والتقدير ، وإن كان الشيء مثقال حبة وفى لقمان تلك المظلمة مثقال . وعلى قراءة نافع يكون تأنيث الفعل على المعنى ، لأن المثلث سبغة أو حسنة ، كما قال : (فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ^(٣)) .

بقوله بالرفع أكلا إلى أن الجملة على قراءة الرفع لا تحتاج إلى تقدير اسم لكان ، والله أعلم :

٨٩٠ - [جُذَاذًا يَكْتَسِرُ الضَّمُّ (ر) اِوِ وُتُوهُ
لِيُحْصِنَكُمْ (ص) اِنِى وَأَنْتَ (ع) نِ (ك) لَآ]

أى قرأه راو : فالمكسور جمع جديد بمعنى مجذوذ ، كخفافه وكرام فى جمع خفيف ، وكريم ، والمضموم جمع جذاذه كزجاجة ، وزجاج : وقيل الضم واحد فى معنى الجمع كالرفاة والفتاة : وهذا بناء ما كسر وفرقت أجزاءه وقيل هما لغتان . قال أبو على : جذاذ الشيء إذا قطعت ، ومثل الجذاذ الحطام والرفات ، والضم فى هذا النحو أكثر ، والكسر فيما زعموا لغة ، وهى قراءة الأعمش ، وقرأ أبو بكر وحده لنحصنكم من بأسكم بالنون لقوله وعامناه صنعة لبوس لكم - فهى نون العظمة وقرأه حفص ، وابن عامر بالتاء تأنيثا للفعل على الحمل على المعنى : أى ليحصنكم اللبوس ، لأن المراد بها الدروع أو التقدير لتحصنكم الصنعة ، وقرأ الباقون بالياء على التذكير أى ليحصنكم الله تعالى ، أو « داود » ، أو اللبوس . لأنه بمعنى ملبوس ، أو التعليم الذى دل عليه ، وعلمناه كل ذلك قد قيل وهو صحيح ، واختار أبو عبيد قراءة الياء : قال لأن اللبوس أقرب الى الفعل ، وهو ذكر فكان أولى به : وقول الناظم ونونه على تقدير ونحصنكم نونه صافى على التقديم والتأخير ومثله ماسبق فى يونس ، وبنونه ونجعل صف أى ونجعل صف بنونه ، ويجوز أن يكون لنحصنكم ، ونجعل كلاهما بدلا من الهاء كما تقول : ضربته زيدا ، واضمر ذلك على شريطة التفسير نفخيا له وصافا فعل من المصافة ، وقراءة الجماعة بالياء يجوز أن تأخذها من كونها تذكيرا ، فهو ضد للتأنيث إن عادت على اللبوس ، ويجوز أن تأخذها من الضد للنون إن عادت على الله سبحانه ، أو على داود عليه السلام ، أو على التعليم : وإنما لم يقل وبالتاء عن كلا لئلا يشتبه بلفظ الياء .

٨٩١ - [وَسَكَنَ بَيْنَ الْكَسْرِ وَالْقَصْرِ (صُحْبَةٌ)]

وَحَرَمٌ وَنُنَجِّى إِحْذِفْ وَثَقُلْ (ك) ذِى (ص) لَآ]

وحرَم مفعول وسكن ، أى صحبة راء هذا اللفظ وقبله كسر الحاء ، وبعده حذف الألف ، وهو المعبر عنه بالقصر ، وقراءة الباين « وحرام » بفتح الحاء والراء ، وإثبات الألف « وحرَم وحرَام » لغتان كحل وحلال ، يريد قوله تعالى - وحرام على قرية أهلكناها ، وأما - وكذلك ننجي المؤمنين - فكتبت فى المصحف بنون واحدة ، فقرأه ابن عامر وأبو بكر كذلك . فهذا معنى قوله احذف : أى احذف نونه الثانية ، كما قال فى سورة يوسف وثان ننج احذف ، وكلا الموضعين كتب بنون واحدة : وقوله وثقل يعنى شدد الجيم ، وباقي القراء بنونين ، وتخفيف الجيم من أنجى ينجى ، وقراءة ابن عامر ، وأبى بكر من نجى ينجى ، كما قال قبله - ونجيناها من الغم - واختار أبو عبيد هذه القراءة ، وضعفها النحاة وعسر تخريج وجهها على معظم المصنفين . قال أبو عبيد هذه القراءة أحب إلى لأننا لا نعلم المصاحف فى الأمصار كلها كتبت إلا بنون واحدة ، ثم رأيتها فى الذى يسمى الإمام « مصحف عثمان بن عفان » أيضا بنون واحد وقال إنما قرأها عاصم كذلك اتباعا للخط ، وقد كان بعضهم يحمله من عاصم على اللحن :

قال ابن مجاهد : قرأ عاصم وحده فى رواية أبى بكر نجى بنون واحد مشدد الجيم على ما لم يسم فاعله ، قال وروى عن أبى عمرو نجى مدغمة ، قال : وهذا وهم لا يجوز ههنا الإدغام لأن النون الأولى متحركة ، والثانية

ساكنة ، والنون لا تدغم في الجيم ، وإنما خفيت النون لأنها ساكنة تخرج من الحياشيم ، فحذفت من الكتاب ، وهى فى اللفظ ثابتة ، ومن قال إنها مدغمة فقد غلط ، قال الزجاج : أما ما روى عن عاصم بنون واحدة فلحن لاوجه له لأن ما لم يسم فاعله لا يكون بغير فاعل : قال : وقد قال بعضهم : المعنى نجى النجاء المؤمنين ، وهذا خطأ بإجماع النحويين كلهم ، لا يجوز ضرب زيدا ، يريد ضرب الضرب زيدا ، لأنك إذا قلت ضرب زيدا فقد علم أن الذى ضربه ضرب فلا فائدة فى إضماره وإقامته مقام الفاعل ، وإنما قال الزجاج ذلك ، لأن الفراء وأبا عبيد تحيلا فى تخريج وجه هذه القراءة على هذا قال الفراء : القراء يقرءونها بنونين ، وكتابتها بنون واحدة وذلك لأن النون الثانية ساكنة ، ولا يظهر الساكنة على اللسان ، فلما خفيت حذفت ، وقد قرأها عاصم فيما أعلم بنون واحدة ، ونصب المؤمنين كأنه احتمل اللحن لا يعرف لها جهة إلا تلك ، لأن ما لم يسم فاعله إذا خلا باسم رفعه إلا أن يكون أضمر المصدر فى نجى ، فنوى به الرفع ، ونصب المؤمنين فيكون كقوله : ضرب الضرب زيدا ثم يكفى عن الضرب فتقول : ضرب زيدا وكذلك نجى النجاء المؤمنين وقال أبو عبيد الذى عندنا فيه أنه ليس بلحن وله مخرجان فى العربية .

أحدهما أن يريد نجي مشددة لقوله - ونجيناها من الغم - ثم تدغم الثانية فى الجيم والمخرج الآخر أن يريد نجى فعل ، فيكون معناه نجى النجاء المؤمنين ، فيكون نصب المؤمنين على هذا ، ثم ترسل الياء فلا ينصبها .

قلت الوجه الثانى قد أبطله الزجاج على ماسبق ، والأوّل فاسد ، لأنه قدر الكلمة مشددة الجيم ، ثم جوز أن ندغم النون الثانية فى الجيم ، ولا يتصور الإدغام فى حرف مشدد ، ولم يكن له حاجة إلى تقدير الكلمة مشددة الجيم ، بل لو ادعى أن الأصل ما قرأ به الجماعة بتخفيف الجيم ، ثم زعم الإدغام لكان أقرب على أنه أيضا ممتنع : قال النحاس : هذا القول لا يجوز عند أحد من النحويين لبعدها عن الجيم ، فلا تدغم فيها ، فلا يجوز فى - من جاء بالحسنة - مجاء بالحسنة وقال الزجاج شرى : النون لا تدغم فى الجيم ومن تحمل لصحته فجعله فعل : وقال نجى النجاء المؤمنين ، فأرسل الياء وأسندته إلى مصدره فتعسف بارد التعسف .

قلت ومعنى قولهم أرسل الياء أى أسكنها ، وقال مكى فيه بعد من وجهين :

أحدهما أن الأصل أن يقوم المفعول مقام الفاعل دون المصدر .

والثانى أنه كان يجب فتح الياء من نجى ، لأنه فعل ماض ، قال وقيل : إن هذه القراءة على طريق إخفاء النون فى الجيم قلت وهذا تأويل أبى على فى الحجة . قال مكى : وهذا أيضا بعيد . لأن الرواية بتشديد الجيم والإخفاء لا يكون معه تشديد قال : وقيل أدغم النون فى الجيم وهذا أيضا لا نظير له ، لا يدغم النون فى الجيم فى شىء من كلام العرب لبعدهما بينهما ، وإنما تعلق من قرأ هذه القراءة بأن هذه اللفظة فى المصاحف بنون واحدة قال : فهذه القراءة إذا قرئت بشد الجيم وضم النون وإسكان الياء غير ممكنة فى العربية قال أبو على : فأما قول من قال إنه يسند الفعل إلى المصدر ويضمر لأن الفعل دل عليه ، فذلك مما لا يجوز فى ضرورة الشعر والبيت الذى أنشده ابن قتيبة :

ولو ولدت فقيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلابا

لا يكون حجة فى هذه القراءة وإنما وجهها ما ذكرنا لأن الراوى حسب الإخفاء إدغاما .

قال الشيخ : واحتجوا لإسكان الياء بقراءة الحسن :

(وَذَرُّوا مَا بَقِيَ مِنَ الرَّبِّاءِ^(١)) .

ويقول النابغة [ردت عليه أقاضيه وليده] قال : وقد قرأ أبو جعفر ليجزى قوما أى ليجزى الجزاء قوما [قلت وكل هذا استدلال بقراءات ضعيفة شاذة ، وبضرورات شعر ، وكل ذلك مما يشهد بضعف هذه القراءة ، وعجبت عن يذكرها ويترك غيرها مما هو شائع لغة ونقلًا ، وموافق خطا نحو - ونبلوكم بالشر والخير فنته وإلينا ترجعون - ذكر ابن مجاهد رواية عن أبي عمرو بياء مضمومة ، ورواية عن ابن عامر بقاء مفتوحة كسر الجيم ، وأجود ما وقفت عليه في توجيه هذه القراءة ما نقله أبو جعفر النحاس قال : لم أسمع في هذا بأحسن من شيء سمعته من علي ابن سليمان : قال الأصل ننجي فحذف إحدى النونين لاجتماعهما كما تحذف إحدى النونين لاجتماعهما نحو قوله تعالى - ولا تفرقوا - الأصل تنفرقوا قال : والدليل على صحة ما قال أن عاصما يقرأ نجى بإسكان الياء ، ولو كان على ما تأوله من ذكرنا لسكان مفتوحا ، وقال أبو الفتح ابن جني في كتاب الخصائص في باب امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس : أجاز أبو الحسن ضرب الضرب الشديد زيدا وقتل يوم أخاك ، قال هو جائز في القياس وإن لم يرد به الاستعمال ، ثم أنشد ابن جني [لسب بذلك الجرو الكلابا] قال هذا من أقبح الضرورة ، ومثاله لا يعتد به أصلا ، بل لا يثبت الا محققا شاذًا ، قال : وأما قراءة من قرأ - وكذلك نجى المؤمنين - فليس على إقامة المصدر مقام الفاعل ، لأنه عندنا على حذف إحدى نوني ننجي كما حذف ما بعد حرف المضارعة في قوله تعالى : - تذكرون - أى تذكرون ، ويشهد لذلك أيضا سكون لام نجى ولو كان ماضيا لا نفتحت اللام إلا في الضرورة ، وقال في كتاب المحتسب : روى عن ابن كثير وأهل مكة - ونزل الملائكة تنزيلا - يعنى في سورة الفرقان ، قال وكذلك روى خارجة عن أبي عمرو قال : أبو الفتح ينبغي أن يكون محمولا على أنه أراد - ونزل الملائكة - إلا أنه حذف النون الثانية التى هى فاء فعل لالتقاء النونين استخفافا ، وشبهها بما حذف من أحد المثليين الزائدين في نحو : قولك أنتم تفكرون وتظهرون وأنت تريد تفكرون وتظهرون. قال ونحوه قراءة من قرأ « وكذلك نجى المؤمنين » ألا تراه يريد ننجي فحذف النون الثانية وإن كانت أصلا لما ذكرنا ، قلت ونقل هذه القراءة وتعليقها المذكور الزمخشري في تفسيره ، وذكره المهدوى في قراءة « ننجي المؤمنين » وهو وجه شديد غريب لا تعسف فيه ، ويشهد له أيضا حذف إحدى النونين من « أتجاجونى ، وتبشرونى وتأمرونى وأعبد » وعجبت من شيعتنا أبي الحسن رحمه الله كيف لم ينقل هذا التعليل في شرحه مع كونه في إعراب النحاس وهو كثير الأخذ منه ، وقراءة الجماعة فنجي بنونين الثانية ساكنة وبتخفيف الجيم من الإنجاء ، وقبله « ونجينا من الغم » بالتشديد جمعا بين اللغتين ، كما جمع بينهما في كثير من القرآن نحو .

(قَهْلُ الْكَافِرِينَ أَمَهُلُهُمْ رُوَيْدًا^(٢)) .

(وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا لَوْلَا نُزِّلَتْ سُورَةٌ فَإِذَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ مُحْكَمَةٌ^(٣)) .

(٢) سورة الطارق ، آية : ١٧

(١) سورة البقرة ، آية : ٢٧٨

(٣) سورة محمد صلى الله عليه وسلم ، آية : ٢٠

وقول الناظم «كذى صلا» إشارة إلى النظر ، والفكرة في وجه هذه القراءة : أى كن في الذكاء والبحث كذى صلا ، وقد سبق تفسيره ويقال بكسر الصاد وفتحها والله أعلم ،

٨٩٢ - [وَلَا تَكْتُبِ اجْمَعْ (ء) ن (ش) ذَا وَمُضَافُهَا

مَعِي مَسْنَى لَأَنِّي عِبَادِي مُجْتَمِلًا]

أى عن ذى شدا ، يريد - كطى - السجل للكتاب - فالقراءة دائرة بين الجمع والإفراد قد سبق لهما نظائر فالكتب جمع كتاب ، والكتاب فى الأصل مصدر كتب كتابا مثل : بنى بناء ، ثم قيل للمكتوب كتاب ، وقد اختلف فى معنى السجل فقيل : هو ملك يطوى صحائف بنى آدم : وقيل كتاب كان للنبي صلى الله عليه وسلم ، فالمعنى على هذين القولين ظاهر أى كما يطوى السجل الكتاب ، أو الكتب . فالفرد اسم جنس يغنى عن الجمع ، فهو واحد يراد به الكثرة ، واللام فى الكتب ، أو للكتاب زائدة وحسبنا اتصالها بمعمول المصدر تقوية لتعديته نحو : عرفت ضرب زيد لعمره ، والأصل ضرب زيد عمرا ، فكهذا هنا «كطى» السجل للكتاب « فإضافة طى» إلى السجل من باب إضافة المصدر إلى فاعله ، وقيل إن السجل هو اسم الصحيفة ، فيكون المصدر مضافا إلى مفعوله ، نحو :

(بِسْوَإِ لِنَفْجَتِكَ إِلَى فَمَاجِهٍ ^(١)) .

والمعنى كطى الصحيفة للكتابة فيها ، أو لأجل المكتوب فيها قال قتادة : كطى الصحيفة فيها الكتب . قال أبو على كطى الصحيفة مدرجا فيه الكتب : أى لدرج الكتب فيها ، فإن كان الجمع للمكتوب فظاهر ، وإن كان للمصدر فلاجل اختلاف أنواعه ، وقول الناظم : « مجتلا » خبر قوله ومضافها ، ومع وما بعده عطف بيان لمضافها أو صفة له على تقدير الذى هو كذا وكذا ، وأراد هذا « ذكر من معي » فتحها حفص وحده - إني إله من دونه - فتحها نافع وأبو عمرو « مسنى الضر » عبادى الصالحون « سكنهما حمزة والله أعلم :

سورة الحج

٨٩٣- [سُكَّارِي مَعَا سَكَّرِي (شَافَا) وَتَحَرَّكَ

لِيَقْطَعَ بِكَسْرِ اللَّامِ (كَ) م (ج) يَدُهُ (ح) لَا]

يريد - وتري الناس سكارى وما هم بسكارى - قرأها مخزاة والغسائي «سكري» كلاهما جمع سكران، وأجمعوا على :
(لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ^(١)) .

ونظير القراءتين «أسارى وأسرى» كما سبق في الأنفال، والبقرة، وجمع سكران على سكارى بضم السين، السين، وبالألف بعد الكاف هو القياس، كمجعلان وعجالي، وكسلان وكسالي . وإنما جمع على سكري بفتح السين والقصر حملا له على فاعيل بمعنى مفعول، إذا كان ذا آفة، وبلية فحمل سكران عليه للملاقاة إياه في المعنى، كجرحي، وقتلي : ونظيره قولهم : «روبان وروبي» وهو الذي سكر من شرب اللبن الرائب : والمختلط من كثرة السير، والتعب قال الشاعر :

فأما تميم تميم بن مر فآلقاهم القوم روبي نياما

قال سيبويه : قالوا رجل سكران : وقوم سكري، وذلك لأنهم جعلوه كالمرضى . قال : وقالوا رجال روبي جعلوه بمنزلة سكري، والروبي الذين قد استقلوا نوما فشبهوه بالسكران . قال أبو علي : ويجوز أن يجمع سكران على سكري من وجه آخر، وهو أن سيبويه حكى : رجل سكر، وقد جمعوا هذا البناء على فعال، فقالوا هرم وهرى، وزمن وزمنى، وضمن وضمنى، لأنه من باب الأدواء والأمراض التي يصاب بها، وأما كسر اللام في ثم ليقطع فهو الأصل، لأنها لا أمر، فهي مكسورة بدليل أنها إذا لم يدخل عليها أحد الحروف الثلاثة الفاء، والواو، وثم لاتكون إلا مكسورة، وهذه الحروف إذا اتصلت بها فنهم من سكنها تخفيفا لتوسطها باتصال حرف العطف بها، واتصال الفاء والواو بها أشد من اتصال ثم، لأن ثم كلمة مستقلة بخلافهما، فإنهما يصيران إذا اتصلا بكلمة كأنهما بعضن حروفها، فلهذا يسكن مع الفاء والواو من لا يسكن مع ثم، وذلك نظير ماسبت في أول البقرة في إسكان «فهو» وهو «ثم هو والفاء أشد اتصالا من الواو لأنها متصلة لفظا وخطا، والواو منفصلة خطا، فلهذا اتفق القراء على إسكان اللام مع الفاء نحو «فليمدد» فليظن «واختلفوا مع الواو وثم، كما يأتي فإسكانها مع الفاء أحسن، ومع ثم أبعد ومع الواو متوسط، فإن قلت : فلم يختلف القراء في ترك الإسكان مع الفاء في فهو وفهى، وأجمعوا على إسكان اللام مع الفاء، قلت لخفة الكلمتين لقل حروفهما بخلاف ما دخل عليه لام الأمر، فإنها أكثر حروفا، فناسب التخفيف، ولهذا كان الأكثر على الإسكان هنا مع الواو، ومع ثم، وفي، وهو، وفهو الأكثر على التحريك، وتقدير البيت وليقطع محرك بكسر اللام، وميزكم محذوف . أى كم مرة «حلا جيده» والجيد العتيق .

٨٩٤ - [لِيُوقُوا آتَنُ ذَكَوَانٍ لِيَسْطَوْفُوا لَهُ

لِيَقْضُوا سِوَى بَرِيهِمْ (نَفَرَجَ) لَا]

أراد ليقفوا ندورهم وليطوفوا لم يكسرهما سوى ابن ذكوان ، وأجمعوا على إسكان :

(فَلَيْسَتْ حِيْبُوا إِلَى وَلِيُوْمِنُوا بِى) .

فى البقرة^(١) ، وفى النور :

(وَلْيَضْرِبْنَ حِمْرَهُنَّ^(٢)) .

وأما ثم ليقضوا نفهم فهو بعد ثم ، فكسر اللام أبو عمرو ، وابن عامر ، وقنبل ، وورش لأنه استغنى البزى من نفر ، ومدلول نفر : ابن كثير ، وأبو عمرو ، وابن عامر ، ورمز مع نفر اورش ، بقوله « جلا » فكسر قنبل ليقضوا ، ولم يكسر ليقطع جمعا بين اللغتين إعلاما بجوازا هما .

٨٩٥ - [وَمَعَ فَاطِرَ أَنْصِبْ لَوْلُوا (أَ) ظُمُ (إِ) لَفَةً

وَرَفَعَ سَاءَ غَيْرُ حَفْصٍ تَفَخَّلَا]

أى انصب لؤلؤا هنا مع حرف فاطر ، ريد :

(يُحْلُونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلَوْلُوا^(٣)) .

فوجه الخفض العطف على « أساور من ذهب » ، وجه النصب العطف على موضع من أساور أو على تقدير ويحلون لؤلؤا ، ورسم بالألف فى الحج خاصة دون فاطر ، والقراءة نقل فما وافق منها ظاهر الخط كان أقوى وليس اتباع الخط بمجرد واجبا مالم يعضده نقل ، فإن وافق فيها ونعمت ذلك نور على نور . قال الشيخ : وهذا الموضع أدل دليل على اتباع النقل فى القراءة ، لأنهم لو اتبعوا الخط وكانت القراءة إماما هى مستندة إليه لقرءوا هنا بألف ، وفى الملائكة بالخفض . قال أبو عبيد : ولولا الكراهة لخلاف الناس لكان اتباع الخط أحب إلى ، فيكون هذا بالنصب ، والآخر بالخفض ، وقول الناظم : نظم ألفة مصدر وقع وصفا للؤلؤ ، وحسن ذكر النظم مع ذكر اللؤلؤ ، وهو إشارة إلى الائتلاف الواقع للمؤمنين فى الجنة كقوله تعالى :

(وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا^(٤)) .

الآية ، جعلنا الله بكرمه منهم ، وقوله ورفع سواء مفعول قوله : « تفخلا » أى غير حفص تنخل : أى اختار رفع - سواء العاكف فيه - وحفص وحده نصبه ، فوجه رفعه أنه خبر ، والعاكف ، مبتدأ ، والجملة ثانى مفعولى جعلناه ، ونصبه على أن يكون هو المفعول الثانى ، فالعاكف فاعل ، لأنه مصدر ، أى مستويا فيه العاكف والبادى ، ويجوز أن يكون حالا من هما فى جعلناه ، وللناس هو المفعول الثانى ، أى جعلناه لهم فى حال استواء العاكف فيه والبادى فيه ، وعند هذا يجوز أن يكون حالا من الذكر فى المستقر .

٨٩٦- [وَعَيَّرَ (صَحَابِ) فِي الشَّرِّ بِمَنْ ثُمَّ وَلَّى]

يُؤَفُّوا فَحَرَّكَهُ لَشُعْبَةَ أَتَقَلَّا]

أى وغير صحاب اختاروا رفع الذى فى الشريعة، يعنى فى سورة الجاثية وهو - سواء محياهم ومماتهم - ننصبه مع حفص حمزة والكسائى على الحال ، ومحياهم فاعله ، ورفع الباقون على أنه خبر مقدم والجملة بدل من الكاف فى - كالدين آمنوا - فهى فى موضع نصب على المفعولية ، وقرأ شعبة - وليؤفوا نذورهم - بفتح الواو وتشديد الفاء من « وى » ، والباقيون من « أوفى » وهما لغتان وهذا كاختلاف فى : (وَلِتُكْمِلُوا أَمَدَهُ) .

فى البقرة ^(١) فقرأ شعبة هنا كما قرأ ثم ، ونبه الناظم هنا على فتح ما قبل المشدد ، ولم ينبه ثم على ما سبق ذكره « وأتقلا » حال من المفاء فى فحرركه أى ثقيلًا ، وقوله ثم لإقامة الوزن ، وأجمعوا على - أوفوا بالعقود - بالألف - وإبراهيم للذى وفى - بالتشديد

و (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ) ^(٢) بالألف ..

٨٩٧- [فَتَخَطَّفَهُ عَنْ نَافِعٍ مِثْلُهُ وَقُلْ

مَعَا مُنْكَسَكًا بِالْكَسْرِ فِي السَّيْنِ (شُ) لَمْثَلًا]

أى وليؤفوا فى تحريك الخاء بالفتح ، وتشديد الطاء ، والأصل « فتخططفه الطير » حذفت إحدى التائين قال الجوهري اختطفه وتخططفه بمعنى ، وقراءة الباقين من خطف يخطف ، وتعصف بعضهم فى توجية قراءة نافع وجها ، ذكره الشيخ فى شرحه لاجابة لايه ، والنسك بالفتح يقال فى المصدر ، واسم الزمان والمكان وهو جار على القياس ، والكسر لغة فيه ، وتقدير البيت : وقل مسرعًا منكسا مستقرًا بالكسر فى السين معا ، يعنى فى موضعين - ولكل أمة جعلنا منكسا - ليذكر اسم الله - لكل أمة جعلنا منكسًا كما هو (اسكوه) .

٨٩٨- [وَيُدْفَعُ (ح) قُ بَيْنَ فَتَحَيْنِ سَاكِنِ

يُدَافِعُ وَالْمَضْمُومُ فِي أَذِنَ (آ) عَتَلًا]

يريد إن الله يدفع فقولوه : « ويدفع » حق جملة من مبتدأ وخبر أى قراءة « يدفع حق » ثم قيد هذه القراءة بقوله بين فتحه ساكن ، يعنى سكون الدال بين فتح الياء ، والفاء - لأن القراءة الأخرى لاتعلم من ضد هذا القيد ، فاحتاج إلى بيانها بقوله : يدافع ، فحذف المضاف للعلم به ، ولم تكن له حاجة إلى تقييد قراءة يدفع لأنه قد لفظ بالقراءتين ، وكان له أن يقول :

ويدفع حق فى يدافع وارد وفى إذن اضمم ناصراً أنه حلا

ومن بعد هذا الفتح فى « نا » بقائلون ، فيتصل رمز أذن فى بيت واحد ، وقد مضى الكلام فى سورة البقرة فى مصدر هذين الفعلين - ولولا دفع الله - ودفاع الله ، ومثله هنا أيضا فقراءة نافع بدافع موافقة لقراءة دفاع ،

وقراءة ابن كثير ، وأبى عمرو يدفع لقراءتهما ، « ولولا دفع الله » ، والباقون جمعوا بينهما فقرعوا « يدافع » ولولا دفع « إشعارا بتقاربهما في المعنى » ، فإن المراد من يدافع يدفع ، فهو من باب طارقت النعل ، وعاقبت اللص ، وعافاه الله . ثم تمم الكلام في أذن فقال :

٨٩٩ [(نَ) مَمَ (حَ) فِظُوا وَالْفَتْحُ فِي تَا يُقَاتِلُوا]

نَ (عَمَّ) لَاهُ هُدِمَتْ خَفَّ (لِمَ) ذُ (دُ) لَا [

أى : ضم أذن للذين نافع ، وعاصم ، وأبو عمر ، وعلى ما لم يسم فاعله ، وفتح الباقر على تقدير « أذن الله لهم » يقاتلون بفتح التاء على بناء الفعل للمفعول أيضا ، وبكسرها على بناءه للفاعل ، والتخفيف والتشديد في هذين ظاهران ، وسبق معنى ولا .

٩٠٠ - [وَبَصْرِيٌّ أَهْلَكُنَا بِتَاءٍ وَضَمِّهَا]

يَعْدُونَ فِيهِ الْغَيْبُ (شَ) اِيَع (دُ) خَلَا [

يريد فكأن من قرية أهلكتها بنون العظمة قرأه أبو عمرو بتاء مضمومة أهلكتها ، والغيب في (كالف سنة مما تعدون) لقوله قبله : « ويستعجلونك » وهذا هو الدخيل الذى شايعه ، أى المداخل أى المناسب والخطاب ظاهر :

٩٠١ [وَفِي سَبَإٍ حَرْفَانِ مَعَهَا مُعَاجِزِدِ]

نَ (حَ) قُ (لَ) مَ مَدَّ وَفِي الْجِيمِ ثَقَلَا [

يريد (وَالَّذِينَ سَعَوْا فِي آيَاتِنَا مُعْجِزِينَ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مِنْ رِجْزِ أَلِيمٍ) .

(وَالَّذِينَ يَسْعَوْنَ فِي آيَاتِنَا مُعْجِزِينَ أُولَئِكَ فِي الْعَذَابِ مُخْفَرُونَ)

هذان في سبأ^(١) ، وقوله « معها » أى مع حرف هذه السورة وهو « والذين سَعَوْا في آياتنا معجزين أولئك أصحاب الجحيم » ففنى معجزين ، ينسبون من تبع النبي صلى الله عليه وسلم إلى العجز ، وقيل مثبطين الناس عنه ، وقيل معناه يطلبون تعجزنا ، وفي المد معنى أنهم يسابق بعضهم بعضا في التععيز ، واختار أبو عبيد قراءة المد ، ورواها عن ابن عباس وقال معناها مشاقين : وقال أبو على معاجزين ظانين ، ومقدرين أنهم يعجزوننا ، لأنهم ظنوا أن لا يبعث ولا نشور ، فيكون ثواب وعقاب ، وقال الشيخ سَعَوْا معجزين ومعاجزين ، أى بالظن فينا ، وقولهم سحر وشعر وغم ، ذلك من البهتان .

٩٠٢ - [وَالْأَوَّلُ مَعَ أَقْمَانَ يَدْعُونَ غَلَبُوا]

سَوَى شَعْبِي وَالْيَاءُ بَيْتِي جَمَلَا [

يريد بالأول - وأن ما يدعون من دونه - ومثله في لقمان ، واحترز بقوله الأول من الذي بعده ، وهو - إن الذين تدعون من دون الله - وأراد يدعون الأول فلما قدم الصفة أتبعها الموصوف بيانا فهو من باب قول النابغة :
• والمؤمن العائدات الطير • أى قرأ يدعون في الموضعين بالغيبة أبو عمرو وصحاب والباقون بالخطاب ، ووجهها ظاهر ، وفي هذه السورة ياء واحدة للاضافة - و - طهر بيتي - فتحها نافع وهشام وحفص ، وفيها زائدتان ، و - الباد - أثبتتها في الجالين ابن كثير ، وفي الوصل ورش وأبو عمرو - نكير - أثبتتها في الوصل ورش وحده وقلت في ذلك :

زوائدها ياءان والباد بعده نكير وما شئىء إلى النمل أنزلا
أى وما شئىء من الزوائد فيما بعد الحج من السور إلى سورة النمل ، والله أعلم .

سورة المؤمنون

٩٠٣- [أَمَانَاتِهِمْ وَحُذِّ فِي سَال (د) اِرِبَا

صَلَاتِهِمْ (ش) افِ وَعَظْمًا (ك) ذِي (ص) لَّا]

يريد - والذين هم لأماناتهم - هنا ، وفي سورة سأل ، وحدهما ابن كثير وحده - والذين هم على صلاتهم يحافظون - وحده هنا حمزة والكسائي ، ولا خلاف في إفراد الذي في سورة سأل ، ولا في الأول هنا وهو قوله :
الذين هم في صلاتهم خاشعون - وعلم أن موضع الخلاف هو الثاني لذكره إياه بعد أماناتهم ، فالتوحيد يدل على الجنس ، والجمع لاختلاف الأنواع ، وقد اتفق على الجمع في - أن تؤدوا الأمانات - وعلى الأفراد في :

(إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ) .

وعلى جمع :

(حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ) .

وعلى الإفراد في - أقيموا الصلاة - قوله : « وعظما » ، أى ووجد عظاما يعنى - فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما - وقد ذكره في البيت الآتي في قوله : مع العظم وحدهما ابن عامر ، وأبو بكر . كما قال الراجز : في حلقكم عظم ، وقد شجيناها أى في حلقكم عظام ، والعظام بالجمع ، وموضع « كدى صلا » نصب على الحال من فاعل وحده وقد سبق تفسيره .

٩٠٤- [مَعَ الْعَظْمِ وَأَضْمُمُ وَالْكَسْرِ الضَّمُّ (ح) ٤]

بَقَنْتُ وَالْمَفْتُوحُ سِينَاء (ذ) لَّا]

يريد - ثبتت بالدهن - اضمم التاء ، واكسر الباء ، فيصير من أنبت وهو بمعنى نبت ، فيتحد معنى القراءتين : أى ثبتت ومعها الدهن ، وقيل المفعول محذوف : أى يثبت زيتونها ، وبالدهن في موضع الحال من الشجرة على الوجه الأول . أى ملتبسة بالدهن ، وعلى الوجه الثاني يكون حالا ، إما من الشجرة ، أو من المفعول المحذوف ، وقيل الباء زائدة ، والمعنى ثبت الدهن كقوله - ومن يرد فيه بإلحاد بظلم - ومن قرأه من ثبت فالباء للتعدي ، أو مع مجرورها للحال ، وقوله « حقه » أى هو حقه (و ثبت) متعلق باضمم ، أو باكسر ، أو بالضم ، وقوله والمفتوح « سيناء » أى وسيناء المفتوح فقدم الصفة ضرورة ، وأتى بما بعدها بيانا كالعائدات الطير ، ومعنى ذلك قرب وسهل ، أراد بفتح السين والباقون بكسرها وهو اسم أعجمي تكلمت به العرب مفتوحا ومكسورا ، وقالوا أيضا « سنين » والمانع له من الصرف مع العلمية العجبة ، وقيل « طورسينا » مركب كحضر موت على لغة الإضافة .

٩٠٥- [وَضَمُّ وَفَتْحُ مَنْزِلًا غَيْرُ شُعْبَةٍ

وَنَوْنٌ تَقَرُّا (حَقٌّ) ١ وَكَسْرُ الْوَلَا]

التقدير غير شعبة «وذو ضم وفتح» لفظ «منزلاً» فنزلاً مفعول بأحد المصدرين قبله، يريد -وقل رب أنزلنى منزلاً- فضم الميم، وفتح الزاى يجعله مصدراً، أو اسم مكان من أنزل، وقرأه شعبة بفتح الميم وكسر الزاى - على أنه كذلك من نزل ، ونظير القراءتين ما تقدم فى «مدخلا» و«تترى» مصدر من الموازنة فمن نونه جعل وزنه فعلاً كضرباً ، ومن لم ينون جعله فعلى كدعوى من المصادر التى لحقتها ألف التأنيث المقصورة ، وقد سبق ما يتعلق بإمالتها فى باب الإمالة ، ثم قال : «واكسر الوا، أى ذا الوا لا يعنى الموالى لتترى ، أى الذى هو قريب منه بعده ، ثم بينه فقال :

٩٠٦- [وَأَنَّ (نَ) وَى وَالنُّونَ خَفَّفَ (كَ) فِى وَتَهْـ

جُرُونٍ بِضَمٍّ ٢ وَكَسْرٍ الضَّمُّ (أ) جَمَلًا]

يريد - وإن هذه أمتكم - الكسر على الاستئناف ، والفتح على تقدير ولأن هذه على ما تقدم فى الأنعام فى قوله تعالى :
[وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِى مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ (١)] .

وخفف ابن عامر النون فى الموضعين كما قال سبحانه :

(وَأَخِرُّ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (٢)) .

وقرأ نافع وحده - سامراً تهجرون - بضم التاء وكسر الجيم ، من أهجروا فى منطقته إذا أفحش فيه ، وقرأ غيره بفتح التاء وضم الجيم ، من هجروا إذا هذى . وقال أبو على «تهجرون آياتى مما يتلى عليكم من كتابى فلا تنقادون له ، وتهجرون تأتون بالهجر ، وهو الهديان ، وما لا خير فيه من الكلام . وفى الحديث فى زيارة القبور ولا تقولوا هجراً ، وقال أبو عبيد : القراءة الأولى أحب إلينا لىكون من الصدود والهجران كقوله :

(فَكُنْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ تَنكِصُونَ (٣)) .

هذا يشبه الهجران ، ومن قرأها تهجرون أراد الإفحاش فى المنطق : وقد فسرهما بعضهم على الشرك وقول الناظم «أجلاً» هو حال من فاعل اكسر أو مفعول ، أوتعت مصدر محذوف أى كسراً جميلاً .

٩٠٧- [وَفِى لَأْمٍ لِلَّهِ الْأَخِيرِينَ حَدَّثَهَا

وَفِى الْهَاءِ رَفَعُ الْجُرِّ عَنْ وَلَدِ الْهَاءِ - لَ]

فى هذه السورة - سبقولون لله - فى ثلاثة مواضع : الأول لاختلاف فيه أنه لله بثبوت لام الجر وهو جواب قوله - قل لمن الأرض ومن فيها - والاختلاف فى الثانى والثالث وهما جواب قوله - قل من رب السموات (قل من

(٢) سورة يونس ، آية : ١٠

(١) آية : ١٥٣

(٣) سورة المؤمنون ، آية : ٦٦

بيده ملكوت كل شيء ، فقرأهما أبو عمرو بحذف حرف الجر ، فارتفع الاسم الجليل على أنه خبر مبتدأ ، أي هو الله فهو جواب مطابق للفظ السؤال ، وكذلك كتب في مصاحف البصرة ، وقرأهما غيره كالأول بإثبات لام الجر ، وكذلك كتب في مصاحفهم ، وهو جواب من حيث المعنى ، لأن قولك : من مالك هذه الدار ، ولمن هذه الدار ، معناهما واحد ، قال أبو عبيدة : كان الكسائي يحكى عن العرب أنه يقال للرجل : من رب هذه الدار ، فيقول لفلان ، بمعنى هي لفلان ، وقول الناظم الأخيرين هو مضاف إليه ، أي وفي لام هذا اللفظ الذى فى الموضوعين الأخيرين كما تقدم فى قوله « وأخرتنى » الإسراء وحذفها مبتدأ فهو كقولك فى صدر سيد الرجلين علم ، والله أعلم :

٩٠٨ - [وَعَالِمٌ خَفَضَ الرَّفْعَ (ء) بَ (نَفَرٍ) وَفَتَّ

حُ شِقْوَتُنَا وَأَمَدُّ وَحَرَّ كُهُ (ش) مُشَلًّا]

يريد سبحانه الله عما يصفون عالم الغيب فبالخفض هو نعت لاسم الله تعالى ، وبالرفع على تقدير هو عالم ، والشقاوة على لفظ السعادة والشقوة كالردة والفتنة لغتان : أى افتتح الشين ، وحرك القاف بالفتح ومدها ، وقدم ذكر المد على التحريك لضرورة الوزن ولتعيين القاف لذلك ، فليس فى حرف شقوتنا ما يقبل التحريك غير القاف ، لأنها ساكنة ، والبواقي متحرك : وقوله « عن نفر » أى منقول عن نفر وفتح شقوتنا كذلك من حيث المعنى أى عن جماعة قرءوا به والله أعلم :

٩٠٩ - [وَكَمَرُكَ سُخْرِيًّا بِهَا وَيَصَادِهَا

عَلَى ضَمِّهِ (أ) غَطَى (ش) هَاءٌ وَأَكْمَلًا]

يريد فاتخذهم سخرى وفى ضم أخذناهم سخرى من سخرت إذا ضحكك منه ، وقيل الكسر فى سبعين ذلك وضمها لغتان ، وقيل الضم من السخرة والعبودية ، والكسر من المفزق واللعب ، وأجمعوا على ضم الذى فى الزخرف :

(لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا) (١) .

لأن المراد المعنى الأول لينتظم قوام العالم ، والهاء فى قوله . وبصاها تعود على سور القرآن للعلم بذلك ، كما أنه إذا قال حفصهم يعلم أنه أراد حفص القراء والهاء فى على ضمه للكسر وقوله بها معمول وكسرك وعلى ضمه خبر المبتدأ ويجوز أن يكون بها خبر قوله : وكسرك أى اختص ذلك بهذه السورة : وبسورة ض ، ثم استأنفت فقال على ضمه أعطى سخرى شفاء ، وفاعل أعطى ضمير عائد على سخرى لا على كسرك ، ولو عاد على كسرك لكان هو خبر المبتدأ ، ولزم أن يكون الرمز للكسر ، وليس للرمز إلا للضم وأشار بقوله وأكمل إلى إكمال الضم فى مواضع سخرى الثلاثة والله أعلم . قال أبو عبيد : وكذلك هى عندنا لأنهن إنما يرجعن إلى معنى واحد ، وهما لغتان « سخرى وسخرى » وقد رأيناهم أجمعوا على ضم التى فى الزخرف فكذلك الآخران :

٩١٠ - [وَفِي أَنَّهُمْ كَسْرٌ (ش) مَرِيفٌ وَتَرْجَعُ -

نَ فِي الضَّمِّ فَتَنْحَ وَكَسْرُ الْجِيمِ وَكُمَلًا]

يريد «أنهم هم الفائزون» الكسر على الاستئناف ، والفتح على تقدير لأنهم ، أو بأنهم ، أو هو مفعول جزيتهم ، أى جزيتهم الفوز ، فحمزة والكسائي قرءا بالكسر ، وهما قرءا (وأنكم إلينا لا ترجعون) بفتح التاء وكسر الجيم ، والباقون بضم التاء وفتح الجيم ، ووجه القراءتين ظاهر : وقد سبق له نظائر وبأنى الخلاف فى حرف القصص فى موضعه ، وحمزة والكسائي قرءا ذلك الموضع أيضا كهذا على إسناد الفعل إلى الفاعل ، ولعله أشار بقوله واكتملا إلى هذا أى كملت قراءتهما فى الموضعين فلم تختلف ، أى وأكمل أيها المخاطب فى قراءتك لهما لما كان الكمال فى قراءته جعله فيه مجازا ، وأراد وأكملن فأبدل من النون ألفا :

٩١١ - [وَفِي قَالِ كَمْ قُلْ دُونَ (ش) لِكَ وَبَعْدَهُ

(ش) فَا وَبِهَا يَلَا لَمَلَى عَلَلًا]

يريد «قال كم لستم» قرأها ابن كثير وحمزة والكسائي ، «قل» على الأمر ، والذي بعد هذا قال «إن لبستم» لم يقرأه على الأمر إلا حمزة والكسائي : فجريا على الأمر فى الموضعين وهو أمر لمن عينه الله سبحانه للسؤال ، وقرأ الباقر بالخبر فى الموضعين : أى قال الله ، أو الملك ، وقرأ ابن كثير الأولى بالأمر ، والثانية بالخبر ، فكانه مردود على المأمور أولا : أى قل ذلك المأمور : قال أبو على وزعموا أن فى مصحف الكوفة قل فى الموضعين . قال أبو عبيد : والقراءة عندنا على الخبر كلاهما لأن عليهما مصاحف أهل الحجاز ، وأهل البصرة ، وأهل الشام ، ولا أعلم مصاحف مكة أيضا إلا عليها ، وإنما انفردت مصاحف أهل الكوفة بأخرى قال أبو عمرو الداني : وينبغي أن يكون الحرف الأول بغير ألف فى مصاحف أهل مكة ، والثانى بالألف لأن قراءتهم كذلك ، ولا خبر عندنا فى ذلك عن مصاحفهم إلا ما روينا عن أبي عبيد ، ثم قال وبها ياء أى ياء لإضافة واحدة ، ثم بينها بقوله لملى : أراد «لملى أعمل صالحا فتحها الحرمين ، وأبو عمرو : وابن عامر وقوله «عللا» أى علل قائل هذا الكلام نفسه عند الموت بذلك . فقال علله بالشيء أى ألصاه به : والله أعلم .

سورة النور

٩١٢- [وَأَقْرَبُ] وَفَرَضْنَا قَبِيلاً وَرَأْفَةً

يُحَرِّكُهُ الْمَكِيُّ وَأَرْبَعُ أَوَّلًا

يريد - وفرضنا - أى فرضنا أحكامها ، وفى التقبيل إشعار بكثرة ما فيها من الأحكام المختصة بها لا توجد فى غيرها من السور ، كالزنا ، وللقذف ، واللعان ، والاستئذان ، وغض الطرف والكتابة وغير ذلك ، فسرهما أبو عمرو : فصلنا ، ومعناها بالتخفيف أوجبنا حدودها جعلناها فرضاً : وقول الناظم : « وحق » هو خبر مقدم وثقيلاً حال من المنوى فيه أى وفرضنا حق ثقيلاً ، وأما - ولا تأخذكم بهما رأفة - بإسكان الهمزة ففتحها ابن كثير وكلاهما لغة ، ولا خلاف فى إسكان التى فى الحديد : وجعلنا فى قلوب الذين اتبعوه رأفة قال ابن مجاهد : قال لى قبيل : كان ابن أبى بزة قد أوهم وقرأهما جميعاً بالتحريك ، فلما أخبرته إنما هى هذه وحدها رجع :

قلت : وهذا مما جمع فيه بين اللغتين ، واختير الإسكان فى التى فى الحديد ، لتجانس لفظ رحمة التى بعدها ، ونظير هاتين القراءتين « دأباً ودأباً » والمعز وظعنكم من باب الإسكان ، لأجل حرف الخلق مثل : شعرة وشعرة ، ثم قال « وأربع أولاً » أى الواقع أولاً ، يريد فشادة أحدهم أربع شهادات اختلف فى رفعه ونصبه ، وخبر قوله : « وأربع فى أول البيت الآتى » وهو صحاب ، أى وأربع بالرفع ، قراءة صحاب ، ودلنا على الرفع لإطلاقه ووجه الرفع أنه خبر « فشادة أحدهم » ونصبه على المصدر كما تقول شهدت أربع شهادات ، والخبر محذوف أى فواجب شهادة أحدهم ، أو المحذوف المبتدأ وهو فالواجب شهادة أحدهم نحو : والذين يظهرون من نسائهم فتحرير رقبة » والجملة خبر « والذين » ولا خلاف فى نصب الثانى ، وهو أن تشهد أربع شهادات (لأنه مصدر لا غير للتصريح بالفعل قبله ، وهو قوله أن تشهد .

٩١٣- [صَحَابٌ وَغَيْرُ الْخَفْصِ خَامِسَةُ الْآخِرَةِ]

رُ أَنْ غَضِبَ التَّخْفِيفُ وَالْكَسْرُ أَدْخِلًا

أى وكل القراء غير حفص رفعوا والخامسة أن غضب الله وهو الأخير ، ولا خلاف فى رفع الأول والخامسة أن لعنة الله فالرفع فيها على الابتداء ، وما بعده خبره أى والشهادة الخامسة هى لفظ كذا : ونصب الثانى على وتشهد الخامسة . لأن قبله « أن تشهد أربع شهادات » ثم أبدل « أن غضب الله » منه . قال أبو على : ويجوز فى القياس النصب فى الخامسة الأولى رفع أربع شهادات ، أو نصب وقول الناظم الأخير هو نعت خامسة ، ولا نظر إلى التأنيث فيها لأن المراد هذا اللفظ الأخير ، وأسقط الألف واللام من الخامسة ضرورة وزن النظم : وأدخلها فى حفص كذلك أيضاً ، فكأنه عوض ما حذف ، وهما زائدتان فى الحفص كقول الشاعر « والزيد زيد المعارك » وقد وقع فى مسند ابن أبى شيبة وغيره حدثنا حسين بن على الجعفى ، عن شيخ يقال له الحفص عن أبيه عن جده قال : أذن بلال حياة رسول الله ﷺ : قال الحافظ أبو القاسم حفص هو بن عمر بن سعد القرظ ، ولغرابة هذه العبارة بهم كثير فيها ويسبق لسان القارىء لما إلى لفظ الحفص بالخاء والضاد المعجمتين الذى هو أخو الكسر

حفص ، وابن عامر ، والحرميان بضم الدال وتشديد الباء ، فلامد ولاهمز : وهذه أجود القراءات عندهم جعلوها نسبة إلى الدر في الصفا والإضاءة ، وإنما نسب الكوكب مع عظم ضوئه إلى الدر باعتبار أن فضل ضوء ذلك الكوكب على غيره من الكواكب ، كفضل الدر على غيره من الحب . قال أبو عبيد : القراءة التي نختارها درى وهو في التفسير المنسوب إلى الدر في إضاءته وحسنه ، وفي الحديث المرفوع « إن أهل الجنة ليترءون أهل عليين كما ترءون الكوكب الدرى في أفق السماء » هكذا نقلته العلماء إلينا بهذا اللفظ . قال أبو علي : ويجوز أن يكون فعلا من الدرع ، فخفض الهمز فانقلبت باء ، كما تنقلب من النسب والنسب إذا خففت باء .

قلت يعنى أنها تكون مخففة من القراءة الأخرى المنسوبة إلى حمزة ، وأبي بكر . قال أبو علي : هو فعيل من الدرع الذى هو الدفع . قال ومما يمكن أن يكون من هذا البناء قولهم : العلية ألا تراه من علا . فهو فعيل وقال الزجاج : النحويون أجمعون لا يعرفون الوجه فيه ، لأنه ليس في الكلام شيء على فعيل . قال أبو علي : هذا غلط . قال سيبويه : ويكون على فعيل وهو قليل في الكلام المرتق . حدثنا أبو الخطاب عن العرب . وقالوا : « كوكب درى » وهو صفة هكذا قرأه على أبي بكر بالهمز في درى . قال أبو عبيد : كان بعض أهل العربية يراه لحنًا لا يجوز ، والأصل فيها عندنا فعول . مثل : شيوخ . ثم تستقل الضمات المحتمة فيه لو قال دروء ، فترد بعض تلك الضمات إلى الكسرة ، فيقال درى . قال : وقد وجدنا العرب تفعل هذا في فقول ، وهو أخف من الأول . وذلك كقولهم « عتوا وعتيا » وكلتا اللغتين في التنزيل . وأما قراءة أبي عمرو ، والكسائي بكسر الدال والهمزة . فقال الزجاج : الكسر جيد بالهمز يكون على وزن فعيل ، ويكون من النجوم الدرارى التي تدرأ . أى تنحط وتسير متدافعة . يقال ، درأ الكوكب يدرأ إذا تدافع منقضا فتضاعف ضوؤه ، يقال تدارأ الرجلان إذا تدافعا . قال الفراء : الدرى من الكواكب الناصعة ، وهو من درأ الكوكب إذا انحط ، كأنه رجم به الشيطان . قالوا والعرب تسمى الكواكب العظام التي لاتعرف أسماءها الدرارى . قال : ومن العرب من يقول : كوكب درى ينسبه إلى الدر فيكسر أوله ، ولا يهز كما يقال « سخرى وسخرى » ، « ويجر لجى ولجى » . قال النحاس : ومن قرأ درى بالفتح وتشديد الباء أبدل من الضمة فتحة ، لأن النسب باب تغيير .

قلت : هى قراءة شاذة حكيت عن قتادة وغيره . قال : وضعف أبو عبيد قراءة أبي عمرو ، والكسائي لأنه تأولها من درأت . أى وقعت ، أى كوكب يجرى من الأفق وإذا كان التأويل على ما تأولته لم يكن في الكلام فائدة . ولا كان لهذا الكوكب مزية على أكثر الكواكب . قال : وروى عن محمد بن يزيد أن المعنى كوكب يندفع بالنور كما يقال اندرأ الحريق . أى اندفع ، وحكى سعيد بن مسعدة درأ الكوكب بضوئه إذا امتد ضوؤه وعلا - قيل هو من قولهم : درأ علينا فلان إذا طلع مفاجأة - وكذلك طواع الكوكب ، حكاه الجوهري . وقال : قل أبو عمرو بن العلاء : سألت رجلا من سعد بن بكر من أهل ذات عرق وكان من أفصح الناس : ماتسمون الكوكب الضخم ، فقال الدرى : وحكى أبو علي عن أبي بكر ، عن أبي العباس قال : أخبرني أبو عثمان عن الأصمعي عن أبي عمر وقال : قد خرجت من الخندق لم أسمع أعرابيا يقول إلا كأنه كوكب درى بكسر الدال . قال الأصمعي : فقلت أفهمزون . قال : إذا كسروا فبحسبك . قال أمخوذة من درأت النجوم تدرأ إذا اندفعت : وهذا فعيل منه ، قال أبو علي : يعنى أنهم إذا كسروا أوله دل الكسر على إرادتهم الهمز وتخفيفهم ، قال صاحب المحكم : درأ دفعه ، ودرأ عليهم ، خرج فجأة ، وادرأ الحريق انتشر ، وكوكب

درى مندفع فى مضيه من المشرق إلى ذلك ، والجمع درائى على وزن دراعيع ، قلت : وكونه من درأ إذا دفع أحسن ، لأنه يدفع الظلام بنوره والله أعلم .

٩١٦ - [يُسَبِّحُ فَتَحُ الْبَا (كَ) ذَا (صِ) فِ وَيَوْقُدُ أَلْ

مُؤَاتُ (صِ) فِ (شَ) رَعَا وَ (حَقَّ) تَفَعَّلَا]

يعنى « يسبح له فيها » بفتح الباء على ما لم يسم فاعله ، وكسرها على تسمية الفاعل ، وهو رجال ، وعلى قراءة الفتح يكون رجال فاعل فعل مضمر . أى يسبحه رجال أو مبتدأ خبره مقدم عليه ، وهو فى بيوت ، وقرأ أبو بكر ، وحزة ، والكسائى ، توقد بالتأنيث : أى توقد الزجاجة أو المشكاة كما تقول : أوقدت البيت وقرأ نافع وابن عامر وحفص يوقد بالتذكير ، أى يوقد المصباح ، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو توقد بفتح التاء والواو ، وتشديد القاف ، وفتح الدال على أنه فعل ماض . أى توقد المصباح وهو معنى قوله « وحق تفعلا » أى قرأ على وزن تفعل ، مثل تكرم وتبصر ، والألف للإطلاق لا ضمير تنثيه ، وأعرابه أن يقال حق خبر مقدم ، وتفعل مبتدأ مؤخر ، أراد . والقراءة على وزن تفعل حق ، وحكى ابن مجاهد رواية عن عاصم ، وأهل الكوفة توقد على وزن قراءة أبي عمرو ، إلا أن الدال مرفوعة فيكون مضارع قراءة أبي عمرو ، والأصل تتوقد ، فحذفت التاء الثانية نحو « لانكلم نفس » ، وحكى أبو عبيد هذه القراءة عن ابن محيصن ، والضمير فيها للزجاجة كما سبق فى القراءة الأولى ، فهذه أرفع قراءات الأولى والأخيرة راجعة إلى الزجاجة ، والثانية والثالثة إلى المصباح ، قال أبو على : توقد على أن فاعل توقد المصباح هو الين ، لأن المصباح هو الذى يتوقد ، قال : سموت إليها والنجوم كأنها مصابيح رهبان تشبه لقفال أى ويوقد مثله يعنى بالتذكير والله أعلم .

٩١٧ - [وَمَا نَوَّنَ الْبَرْزَى سَحَابٌ وَرَفَعَهُمْ

لَدَى ظُلُمَاتٍ جَرَّ (دَ) اِرِ وَأَوْصَلَا]

يريد : (سحب ظلمات بعضها فوق بعض) فقرأه البرزى على إضافة سحب إلى ظلمات : أى سحب ظلمات متراكمة بعضها فوق بعض ، وهى ما تقدم تفصيله فى قوله : (أو كظلمات فى بحر لجى) قال أبو على أضاف السحاب إلى الظلمات لاستقلال السحاب وارتفاعه فى وقت هذه الظلمات ، كما تقول سحب رحمة ، وسحب مطر ، إذا ارتفع فى الوقت الذى يكون فيه المطر ، ومن نَوَّنَ سحب ورفع ظلمات وهى قراءة غير ابن كثير كان ظلمات خبر مبتدأ محذوف ، أى تلك ظلمات مجمعة ، وقرأ قبيل بالتنوين ، وجر ظلمات على أنها وردت تكريرا ، وبدلا من ظلمات الأولى ، وقوله : ورفعهم لدى ظلمات ، أى ورفع القراء فى ظلمات ، جره من درى ذلك ، فقوله : جر فعل ماض ، ودار فاعله وأوصل عطف على جر ، أى قرأ ذلك وأوصله إلينا ويجوز فى قوله ورفعهم النصب لأنه مفعول جر ، والرفع على الابتداء نحو : (وكل وعد الله) والنصب أقوى عند أهل العربية والله أعلم .

٩١٨ - [كَمَا اسْتُخْلِفَ اضْمُئِمَهُ مَعَ الْكَمَرِ (هَ) اِدِقَا

وَفِ يَبْدُلَنَّ اِخْلَفُ (هَ) اِحْبُهُ (دَ) لَا]

أى اضمم التاء مع أنك تنكسر اللام ، فيصير فعل مالم يسم فاعله ، وقراءة الباقيين على إسناد الفعل للفاعل وهو الله تعالى فهو موافق لقراءة « ليستخلفنهم » والخلاف في « وليبدلنهم » بالتخفيف والتشديد سبق في الكهف أنهما لغتان ، وسبق معنى دلا .

٩١٩ - [وَتَأْتِي ثَلَاثَ أَرْفَعٍ سِوَى (مُحِبَّةٍ) وَقِفْ

وَلَا وَقِفْ قَبْلَ النَّصْبِ إِنْ قُلْتَ أَبْدِلًا]

يعنى (ثلاث عورات لكم) فهذا الثانى ، والأول لاختلاف فى نصبه ، وهو ثلاث مرات ، لأنه ظرف ، فرفع الثانى على معنى هذه الأوقات ، أوقات ثلاث عورات ، فيجوز لك أن تقف على ما قبلها ، وهو صلاة العشاء ، ثم تبتدى « ثلاث عورات » وأما قراءة النصب فتحتمل وجهين : أحدهما : أن يكون بدلا من ثلاث مرات ، فلا وقف على هذا التقدير ، لأن الكلام لم يتم ، وليس برأس آية فيغتنر ذلك لأجله نحو :
(أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ^(١)) .

(وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ^(٢)) .

(لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ^(٣)) .

فهذا قوله ، ولا وقف قبل النصب إن قلت أبديلا : أى إن قلت هو بدل من الأول وإن قدرت « ثلاث عورات » منصوبا بفعل مضمر جاز الوقف مثل : قراءة الرفع ، والتقدير (ثلاث عورات لكم) أى احفظوها وراعوها ، والله أعلم .

سورة الفرقان

٩٢٠- [وَيَأْكُلُ مِنْهَا النَّوْنُ (شَ) اِعَ وَجَزُّنَا

وَيَجْعَلُ بَرَفَعِ (دَ) لَ (صَ) اِفِيهِ (كُ) مَلَا]

يريد - أو تكون له جنة يأكل منها - الباء في يأكل والنون ظاهران ، وأما (ونجعل لك قصورا) فرفعه على الاستئناف ، وجزمه على العطف على موضع جواب الشرط الذي هو جعل لك على لغة من يجزم جواب الشرط إذا كان فعل الشرط ماضيا ، وهو اللغة الفصحى ، ويجوز أن تكون هذه القراءة بالرفع ، وإنما أدغم اللام من يجعل في لام لك ، كما يفعل أبو عمرو في غير هذا الموضع ، فيتحد تقدير القراءتين « وكلا » جمع كامل ، وهو مفعول « دل » ، أى دل حسن هذا اللفظ وصفاءه رجالا كاملين عقلا ومعرفة ، فقرءوا به وإن كانت القراءة الأخرى كذلك والله أعلم .

٩٢١- [وَنَحْشُرُ يَا (دَ) اِرِ (ءَ) لَّا فَيَقُولُ نُ

نُ شَامُ وَخَاطِبُ اسْتَطِيعُونَ (ءَ) مَلَا]

يريد - ويوم نحشرهم وما يعبدون من دون الله - الباء فيه ، والنون أيضا ظاهران ، وأراد ذو ياقارى دار أى عارف ، وعملا صفة دار ، أو صفة يا ، والخلاف أيضا في ، فيقول بالياء والنون ظاهر ، فإن عامر قرأ بالنون فيهما ، وابن كثير وحفص بالياء فيهما ، والباقيون بالنون في نحشرهم ، والياء في فيقول لقوله بعد - أنتم أضللتهم عبادى - وكل ذلك من تلاوين الخطاب كما في أول سورة الإسراء ، والياء في يستطيعون للآله ، والخطاب لعبادها ، وتستطيعون في البيت مفعول خاطب ، جعله مخاطبا لما كان الخطاب فيه ، ومثله في الفعل وتخفون خاطب ، وتقدم في الأنعام ، وخاطب شام : ويجوز أن يكون في كل هذه المواضع على حذف حرف الجر . أى خاطب بهذا اللفظ ، وعملا جمع عامل وهو حال من فاعل خاطب ، وهو وإن كان لفظه أمر المفرد فالمراد به الجمع ، كأنه قال : وخاطب أيها الرهط والقوم أو الفريق القراءة ، وقال الشيخ يستطيعون ، بدل من قوله وخاطب ، أو عطف بيان ، وعملا مفعول خاطب

قلت لا بين لي وجه مذكور في يستطيعون ، وأما جعل عملا مفعول خاطب ، فيجوز على أن يكون يستطيعون مفعولا بعامل مقدر ، أى قارئا يستطيعون ، وأراد بالعمل المخاطبين يستطيعون ، لأنهم كما قال الله تعالى :

(عَامِلَةٌ نَاصِبَةٌ) (١)

وإن كان مراد الشيخ بما ذكره أن الأمور بالخطاب هو لفظ يستطيعون جعله مخاطبا لهم لما كان الخطاب فيه كقولك : قم زيد . فهذا على حذف النداء ، أى قم يا زيد فكذا التقدير ، وخاطب يا يستطيعون : أى يا هذا اللفظ ، ولا يبعد في التجوز تمثيل ذلك كما تخاطب الديار والآثار ، ويترد هذا الوجه في نحو : وخاطب تعصرون وما أشبهه :

(١) سورة الناصية ، آية : ٣

٩٢٢ - [وَنُزِّلَ زِدُهُ النُّونَ وَارْفَعْ وَخِفْ وَالْ
مَلَايِكَةُ الْمَرْفُوعُ يُنْصَبُ دُخْلًا]

لفظ بقراءة ابن كثير ، وبين ما فعل فيها فقال : « زده النون » أى زده النون الساكنة ، لأن النون المضمومة موجودة في قراءة الباقيين ، وارفح يعنى اللام لأنه صار فعلا مضارعا ، فوجب رفعه . وخف يعنى تخفيف الزاى ، لأن قراءة الباقيين بتشديدها على أنه فعل ماض لما لم يسم فاعله ، وهو مطابق للمصدر الذى ختمت به الآية ، وهو تنزيلا ، ومصدر قراءة ابن كثير لإنزالا إلا أن كل واحد منهما يوضع موضع الآخر ، أنشد أبو على :

• وقد تطوَّرت انطواء الخصب •

وقال : حيث كان تطوَّرت وانطويت يتقاربان ، حمل مصدر ذا على مصدر ذا ، ولا حاجة إلى أن يقال الناظم لم ينبه على إسكان النون ذهابا إلى أن الزائدة هي الأولى ، بل تجعل الزائدة هي الثانية ، وتخلص من الاعتراض ، ومن الجواب بأن خف يبنى عن ذلك ، وبأن الزاى إذا خففت لم يكن بد من إسكان النون ، فهب أن الأمر كذلك فن أين تعلم قراءة الباقيين أنها بالضم ، وهو لم يلفظ بها .

فإن قالت : في التحقيق الزائدة هي الأولى لأنها حرف المضارعة ، والثانية هي أول الفعل الماضى قلت : صحيح إلا أن الناظم لا يعتبر في تعريفه إلا صورة اللفظ : ألا تراه كيف قال في يوسف وثان نزع احذف فأورد الحذف على الثانية ليصير الفعل ماضيا ، وإنما المحذوف حرف المضارعة ، فكذا هنا ، ونصب ابن كثير الملايكة لأنه مفعول « ونزل » ورفع الباقون ، لأنه مفعول « ونزل ودخللا » حال لأن قيله (لولا أنزل علينا الملايكة) فهو مداخلة ومرافقة في اللفظ والمعنى .

٩٢٣ - [تَشَقَّقْ خِفُ الشَّيْنِ مَعَ قَافَ (غَ) الْبِ
وَيَأْمُرُ (شَ) فِ وَأَجْمَعُوا سُرْجًا وَلَا]

يريد (ويوم تشقق السماء بالغمام) وفي سورة ق :

(يَوْمَ تَشَقَّقُ الْأَرْضُ عَنْهُمْ سِرَاجًا) (٢) .

الأصل فيها تشقق ، فن خفف حذف إحدى التائين ، ومن شدد أدغم الثانية في الشين ، قال أبو على قال أبو الحسن : الخفيفة أكثر في الكلام لأنهم أرادوا الخفة فكان الحذف أخف عليهم من الإدغام فهذا معنى قوله : غالب أى تخفيف الشين فيه مع حرف قاف أكثر من تشديدها في اللغة ، ثم قال : « ويأمر شاف » أراد - أنسجد لما تأمرنا - أى بالغيث لإطلاقه ، والباقون بالخطاب الرسول صلى الله عليه وسلم ، والياء إخبار عنه ، قال ذلك بعضهم لبعض ، وخاطبه بعضهم به : وقيل لما تأمرنا - المسمى بالرحمن ، وإن كنا لانعرفه ثم قال : « وأجمعوا سرجا » يعنى (وجعل فيها سراجا) يقرؤه حمزة والكسائى بالجمع على إرادة الشمس : والنجوم العظام ، وقال الزجاج : أراد الشمس والقمر والكواكب العظام معهما :

قلت : فعلى هذا يكون قوله بعد ذلك : (وقرأ منيراً) من باب قوله : وملائكته - وجبريل وميكال - ، والإفراد للشمس كما جاء في سورة النبأ - وجعلنا سراجاً وهاجاً) وفي سورة نوح : (وَجَعَلَ الشَّمْسُ سِرَاجاً ^(٢)) .

وقيل المراد بالسراج النجوم دون الشمس ، وهى المصابيح المذكورة في الآية الأخرى ، فكأنه سبحانه أشار إلى ما يظهر في السماء ليلاً وهو القمر والنجوم ، والقراءة بالإفراد تحتل ذلك على إرادة الجنس ، كما في نظائره أو أراد به الشمس فيكون مجموع القراءتين الصحيحتين قد أفاد مجموع النجوم ، والقمرين « وولاً » بالكسر وهو مفعول له أو حال ، أى لأجل المتابعة ، أو ذوى متابعة .

٩٢٤ - [وَلَمْ يَقْتَرُوا اضْمُمْ (عَمَّ) وَالْكَسْرَ ضُمَّ (ذِ) ق]

يُضَاعَفُ وَيَخْلَدُ رَفَعُ جَزَمَ (كَ) لَذَى (صِ) لَآ

أى اضمم أوله ، وضم أيضاً كسره ، وهو في الثاني . وإنما قال في الثاني ضم الكسر ، ولم يقل في الأول ضم الفتح ، لأن الكسر ليس ضداً للضم ، والفتح ضده ، فالذين ضموا الثاني فتحوا الأول ، والذين ضموا الأول كسروا الثاني ، والباقيون فتحوا الأول وكسروا الثاني ، وهم ابن كثير ، وأبو عمرو : قرءا امن قتر يقر ، مثل : ضرب ، والكوفيون من قتر يقر ، مثل يقتل ، ونافع وابن عامر من أقر يقر ، مثل : أكرم بكرم ، وكل ذلك لغات في تضيق النفقة ، وقيل أقر خلاف أيسر يدل عليه على الموسع قدره وعلى المقتر قدره وقال في معنى التضيق وكان الإنسان قتورا فهذا من قتر ، وفي مضارعه لغتان الكسر والضم مثل : يعكفون ويعرشون : وقال أبو حاتم لا وجه للإقتار ههنا . إلا أن يذهب به إلى أن المسرف يفتقر سريعاً . قال أبو جعفر النحاس : تعجب أبو حاتم من قراءة أهل المدينة هذه لأن أهل المدينة عنده لا يقع في قراءتهم الشاذ ، وتأول لهم أن المسرف يفتقر سريعاً . قال : وهذا تأويل بعيد ، ولكن التأويل لهم أن أبا عمرو الجري حكى عن الأصمعي أنه يقال للإنسان إذا ضيق قتر ، يقر ويقر . وقتر يقر ، وأقر يقر : قال فعلى هذا تنضح القراءة وإن كان فتح الياء أصح وأقرب متأولاً ، وأشهر وأعرف . ومن أحسن ما قيل في معناه : قول أبي عبد الرحمن الجبلي : من أنفق في غير طاعة الله فهو الإسراف ، ومن أمسك عن طاعة الله فهو الإقتار ، ومن أنفق في طاعة الله فهو القوام ، وأما يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فالرفع فيهما على الاستثناء ، والجزم على البدل من يلن أئاماً لأنهما في معنى واحد . وقوله : رفع جزم . أى ذو رفع جزم فيهما . وقوله « كذى صلاً » في موضع الحال . أى مشتهراً اشتهاى ذى الصلاء : أى موقد النار لقصد جمع الأصناف أو يكون التقدير « كن كذى صلاً » أى تقرأ العلم لأضيافك وهم المستفيدون المستحقون لذلك .

٩٢٥ - [وَوَحَّدَ ذُرِّيَّتَنَا (حِ) فُظُ (صُحْبَةِ)

وَيَلْقَوْنَ فَاضْمُهُ وَحَرَكَ مُشَقَّلاً]

يريد ربنا هب لنا من أزواجنا وذرياتنا أفراد الذرية وجمعها ظاهراً : وقد سبق مثلها في الأعراف :

وأما ويلقون فيها نحية - فاضمم ياءه ، وافتح لامه ، وثقل قافه لغير صحبة من قوله - ولقاهم نضرة وسرورا - وهو موافق لقوله - يجزون الغرفة - وقرأه صحبة من لقي يلقى نحو - تحبهم يوم يلقونه سلام - وقال في ضددهم - فسوف يلقون غيا - وهما ظاهران أيضا والله أعلم .

٩٢٦ - [سَوَى (صُحْبَةٍ) وَآلِيَاءِ قَوْمِي وَلَيْتَنِي

وَكَمَّ أَوْ وَلَيْتَ تُوْرِثُ الْقَلْبَ أَنْصُلًا]

سوى صحبة خبر قوله - . ويلقون - أى هو قراءة سوى صحبة ، فحذف المضاف واعترض بين المبتدأ وخبره بقوله : فاضممه ، وحرك مثقلا ، وحقه أن يتأخر ، وفيها من ياءات الإضافة ياءان - إن قوى اتخذوا - فتحتها نافع ، وأبو عمرو ، والبزى - ياليتنى اتخذت - فتحتها أبو عمرو وحده ثم أن لفظ ليتنى أذكر الناظم رحمه الله قصة الظالم للذى يعرض على يديه يوم القيامة ويقول - ياليتنى اتخذت مع الرسول - يا ويلقى لم اتخذ - فيندم ويتأسف ، ويتمنى في وقت لا ينفعه ذلك ، فتمم الناظم البيت بما بينه العقلاء على الاستعداد خوفا من وقوع مثل ذلك « وأنصلا » جمع نصل أى تورث القلب ألسالكالم ووقوع التصول في القلب ، فيقول المنتدم المتأسف : لو أنى فعلت كذا ، ولو أنى ما فعلت ، وهذه كلمة قد نهى الشرع عنها . ففي صحيح مسلم . أن النبي ﷺ قال : « إن أصابك شئ فلا تقل لولا أنى فعلت ، ولكن قدر الله وما شاء فعل ، فإن لو تفتح عمل الشيطان » وأضاف الناظم « كم » إلى حرفى « لو » و « ليت » ، والمراد المرات المقولة بهذين اللفظين . حكى « لو » بلفظها وأعرب « ليت » فخفضها ونونها ، لأنه أجراها ههنا مجرى الأسماء في الإخبار عنها . وقد استعمل الفصحاء ذلك ، فتارة حكوا ، وتارة أعربوا . قال أبو زيد الطائى :

ليت شعرى وأين منى ليت إن ليتا وإن لَوَا عناء

وقال أبو تمام :

قولى نعم ، ونعم إن قلت واجبة قالت عسى وعسى جسرا إلى نعم
وأدخل بعضهم الألف واللام فقال :

والمرء مرتن بسوف وليتنى وهلاكه فى السوف ثم الليت

وأفرد تورث ، وهو خبر عن اثنين اختصارا واستغناء بالخبر عن أحدهما نحو ولا ينفقونها فى سبيل الله - وأث لفظ تورث باعتبار الكلمة . ويجوز تذكره باعتبار اللفظ والحرف :

سورة الشعراء

٩٢٧ [وَفِي حَازِرُونَ أَلَدُّ (مَ) ١ (نُ) لَ فَاَرِهِي

نَ (ذَ) اَعَ وَخَاقُ اَضْمُمُ وَحَرَكُ بِدِ (اَلْ) مُلَا]

يريد - ولما لجميع حاذرون - قبل الحذر ، والحاذر سواء ، وقيل الحذر من طبع على الحذر ، وقيل المتيقظ والحاذر الذى يحذر ما حدث ، أو المستعد كأنه أخذ حذره ، ومعنى قوله : مائل أى مازال من قولهم ثلثت الحائط إذا هدمته ، ويقال للقوم إذا اذهب عزهم قد ثل عرشهم ، ثم قال « فارهين ذاع ، أى قرأه بالمد من قرأ حاذرون ، وزاد معهم هشام يريد - وتنتحون من الجبال بيوتا فارهين - وقيل أيضا فارهين وفرهين سواء ، وقيل فارهين حاذقين ، وفرهين أشربن أو كيسين أو فرحين . ثم قال وخلق اضمم يريد - إن هذا الإخلاق الأولين - اضمم خاءه وحرك به . أى حرك اللام بالضم ، وانما احتاج إلى قوله به ، لأن مطلق التحريك هو الفتح ، فيصير خلق أى إن هذا لإعادة الأولين يشيرون إلى الحياة والموت ، أو إلى دينهم ، أو إلى ما جاء به . كما قالوا عنه - أساطير الأولين - وخلق بفتح الخاء وسكون اللام بمعنى كذب الأولين ، أو يكون إشارة إلى خلقهم . أى مانحن إلا كالأوليين فى الحياة والموت ، ثم رمز لمن ضم الخاء واللام . فقال العلام كما فى ند فى البيت الآتى ، فالعلاء مبتدأ وما بعده الخبر . أى ذو العلاء كالذى فى مكان ند ، أو كالذى فى كرم ، أو أراد أنه خبر مبتدأ محذوف ، ذاك هو العلا والله أعلم .

٩٢٨ - [(ك) مَا (فِ)ى (نِ) لَ وَالْاَيْكَةُ اللَّامُ سَا كِنَ

مَعَ الْمَمَرِ وَخَفِضَهُ وَفِي صَادَ (غَ) يَطْلَا]

يريد - أصحاب الأيكة - هنا ، وفى صاد ، قرأهما الحرميان ، وابن عامر - ليكة - بفتح اللام من غير همز : وفتح الناء . وأجمعوا على الذى فى الحجر ، والذى فى قاف أنها الأيكة بإسكان اللام ، وبعده همزة وبخفض الناء ، وإنما خصص ما فى الشعراء ، وصحبت تلك القراءة . لأن صورته فى الرسم كذلك واختارها أبو عبيد ، وضعفها علماء العربية . قال أبو عبيد : لا أحب مفارقة الخط فى شئ من القرآن إلا ما تخرج من كلام العرب ، وهما ليس بخارج من كلامهما مع صحة المعنى فى هذه الحروف ، وذاك أنا وجدنا فى بعض التفسير الفرق بين الأيكة ، وليكة فقيل : ليكة هى اسم القرية التى زانوا فيها ، والأيكة البلاد كلها ، فصار الفرق فيما بينهما شيها بفرق ما بين بكة ، ومكة ، ورأيتن مع هذا فى الذى يقال له الإمام مصحف عثمان . ففرقات ، فوجدت التى فى الحجر ، والتى فى قاف الأيكة ، ووجدت التى فى الشعراء والتى فى صاد ليكة ، ثم أجمعت عليها مصاحف الأمصار كلها بعد ، فلا نعلمها إذا اختلفت فيها ، وقرأها أهل المدينة على هذا اللفظ الذى قصصنا ، يعنى بغير ألف ولام ، ولا إجراء ، هذه عبارته ، وليست سيديدة . فإن اللام موجودة فى ليكة ، وصوابه بغير ألف وهمزة ، قال : فأى حجة تلمس أكثر من هذا ، فهذه نقرأ على ما وجدناه مخطوطا بين اللوحين :

قال أبو العباس المبرد فى كتاب الخط : كتبوا فى بعض المواضع - كذب أصحاب ليكة المرسلين - بغير ألف ، لأن الألف تذهب فى الوصل ، ولذلك غلط القارئ بالفتح فتوهم أن - ليكة - اسم شئ ، وأن اللام أصل :

فقرأ أصحاب ليكة المرسلين قال القراء : نرى والله أعلم أنها كتبت في هذين الموضعين على ترك الهمة ، فسقطت الألف لتحريك اللام . قال مكي : تعقب ابن قتيبة على أبي عبيد فاختار الأيكة بالألف والهمةزة : والخفض وقال : إنما كتبت بغير ألف على تخفيف الهمة : قال : وقد أجمع الناس على ذلك ، يعني في الحجر ، وقت : فوجب أن يلحق مافي الشعراء ، وصح بما أجمع عليه ، فما أجمعوا عليه شاهد لما اختلفوا فيه قال الزجاج : القراءة بجر ليكة ، وأنت تريد الأيكة أجود من أن تجعلها ليكة ، وتفتتحها لأنها لا تنصرف : لأن - ليكة - لا تعرف وإنما هو أيكة للواحد ، وأيك للجمع : مثل أجمة وأجم ، والأيكة : الشجر الملتف ، فأجود القراءات فيها الكسر وإسقاط الهمز لموافقة المصحف ، ولا أعلمه إلا قد قرئ به ، قال النحاس : أجمع القراء على خفض التي في الحجر ، والتي في سورة ق ، فيجب أن يرد ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه ، إذا كان المعنى واحدا . فأما ما حكاه أبو عبيد من أن - ليكة - اسم القرية التي كانوا فيها ، وأن الأيكة اسم البلد كله ، فشيء لا يثبت ولا يعرف من قاله ، ولو عرف من قاله لكان فيه نظر . لأن أهل العالم جميعا من أهل التفسير ، والعلم بكلام العرب على خلافه ، لا تعلم بين اللغة اختلافا أن الأيكة الشجر الملتف : فما احتجاج بعض من احتج لقراءة من قرأ في هذين الموضعين بالفتح أنه في السواد - ليكة - فلا حجة له فيه . والقول فيه أن أصله الأيكة ، ثم خففت الهمة فألقت حركتها على اللام فسقطت ، فاستغنت عن ألف الوصل . لأن اللام قد تحركت ، فلا يجوز على هذا إلا الخفض كما تقول : « مرت بالأحمر » على تحقيق الهمة ، ثم تخفيفها فتقول : بلحمر فإن شئت كتبت في الخط على ما كتبه أولا ، وأن شئت كتبت بالحدف ، ولم يجر إلا الخفض ، فكذلك لا يجوز في الأيكة إلا الخفض : قال سيبويه : واعلم أن كل ما لا ينصرف إذا دخلته الألف واللام ، أو أضفته انصرف . قال : ولانعلم أحدا خالف سيبويه في هذا . وقال أبو علي : قول من قال ليكة ففتح التاء مشكل ، لأنه فتح مع لحاق اللام الكلمة ، وهذا في الامتناع كقول من قال : مرت بلحمر ، فيفتح الآخر مع لحاق لام المعرفة الكلمة . وقال : إنما كتبت - ليكة - على تخفيف الهمز والفتح ، لا يصح في العربية لأنه فتح حرف الإعراب في موضع الجر مع لام المعرفة ، فهو على قياس من قال : مرت بلحمر قال : ويبعد أن يفتح نافع ذلك مع مقاله ورش .

قلت : يعني أن ورشا مذهبه عنه نقل الحركة . وقد فعل ذلك في الحجر ، وقت مع الخفض ، فكذا في الشعراء ، وصح . وقال الزمخشري : قرئ أصحاب الأيكة بالهمز وتخفيفها ، وبالجر على الإضافة ، وبالوجه ومن قرأ بالنصب وزعم أن - ليكة - بوزن ليلة اسم بلد فوهم قاد إليه خط المصحف ، وإنما كتبت على حكم لفظ الالفاظ كما تكتب أصحاب النحو لأن ولولى على هذه الصورة لبيان لفظ الخفيف وقد كتب في سائر القرآن على الأصل ، والقصة واحدة على أن ليكة اسم لا يعرف ، وروى : أن أصحاب الأيكة كانوا أصحاب شجر ملتف : وكان شجرهم الدوم ، قلت ، يعني فهذا اللفظ مطابق للحام ، وأما لفظ ليكة على أن تكون اللام فاء الكلمة ، وهى مركبة من لام وياء وكاف ، فهذا شيء غير موجود في لسان العرب ، بل هذا التركيب مما أهملته فلم يتلفظ به ، فهو مشبه بالحاء والدال المعجمتين مع الجيم ، فإنه مما نص عليه أهل اللغة أنه أهمل فلم تنطق به العرب ، ولكن لا وجه لهذه القراءة غير ذلك . قال الزجاج : أهل المدينة يفتحون على ما جاء في التفسير أن اسم المدينة التي كان فيها شعيب ليكة : قال ابن القشيري : قال أبو علي : أوصح هذا فلم أجمع القراء على الهمز في قوله - وإن كان أصحاب الأيكة - في سورة الحجر ، والأبيكة التي ذكرت

هاهنا ، هي التي ذكرت هناك ؟ وقد قال ابن عباس : الأيكة الغيضة ولم يعبرها بالمدينة والبلد ، قال : وهذا الاعتراض مردود إذا ثبتت هذه القراءة ، ولا يبعد أن تسمى بقعة ليسكة ثم يعبر عن ذلك . البقعة بالغيضة ، والأيكة لكثرة أشجارها ، وقال الخليل : الأيكة غيضة تنبت السدر والأراك ونحوهما من ناعم الشجر ، وقيل الأيكة شجر الدوم ، وهو المقل ، وهو أكثر شجر مدين وقيل بعث شعيب إلى مدين ، والأيكة وهما قربتان . قال صاحب الصحاح : من قرأ أصحاب الأيكة فهي الغيضة ومن قرأ - لايكة - فهي اسم القرية ويقال هما مثل بكة ومكة

قلت إنما قال ذلك تقليدا لما ذكره أبو عبيد ، وإلا فلم يذكر في حرف الكاف فصلا للام ، ولا ذكره غيره فيما علمت ، وقول الناظم : « غيطلا » منصوب على الحال من مفعول أخفضه أى مفسرا بذلك ، لأن الغيطل جمع غيطلة وهي الشجر الكبير ، وجعله الشيخ حالا من الفاعل ، فقال أخفضه مفسرا أو متأولا ذلك بالغيطل . أى أنك في القراءة الأخرى إنما تتأوله بالبقعة ، فقد صار للأيكة حالان ، حال هو فيها بقعة ، وحال هو فيها غيطلة ، فافعل ذلك به غيطلا .

٩٢٩ - [وَفِي نَزَلِ التَّخْفِيفِ وَالرُّوحِ وَالْأَمِيمِ

بَيْنَ رَفْعُهُمَا (ء) لَمَوْ (سَمَا) وَنَبَجٍ - لا]

يريد نزل به الروح الأمين فع التخفيف رفع الروح ، لأنه فاعل : والأمين صفته ، ومع التشديد نصبهما على المفعولية ، ويناسب التشديد ما قبله من قوله : وإنه لتنزىل رب العالمين وعلو : بضم العين وكسرها نقيض السفل بضم السين وكسرها .

٩٣٠ - [وَأَنْتَ يَكُنْ لِلْيَحْصَى وَازْقَعِ آيَةَ

وَقَا فَتَوَكَّلْ وَأَوْ (ظَا) مَثَانِيرَ (ح) - لا]

يريد أولم يكن لهم آية قرأ الجماعة بتذكير يكن ، ونصب آية على أنها خبر كان ، وانضمها أن يعلمه علماء بنى إسرائيل أى أولم يكن علم العلماء آية لهم على صدقك ، وعلى قراءة ابن عامر قال الزمخشري : جعلت آية اسما ، وأن يعلمه خبرا . قال : وليست كالأولى لوقوع النكرة اسما ، والمعرفة خبرا . وقد خرج لها وجه آخر ليتخلص من ذلك ، فقيل : في يكن ضمير القصة ، وآية أن يعلمه جملة واقعة موقع الخبر :

قال : ويجوز على هذا أن يكون لهم آية هي جملة لشان وأن يعلمه بدل عن آية ، ويجوز مع نصب الآية تأنيث يكن كقوله ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا قلت : ولكن لم يقرأ به . وأما فتوكل على العزيز الرحيم فرسم بالفاء في المدنى ، والهاوى ، وبالواو في غيرهما ، قال أبو على : الوجهان حسنان ، قال الشيخ : الواو عطف جملة على جملة ، والفاء على أنه كالجزء لما قبله ، وقال الزمخشري : له محملان في العطف ، أن يعطف على فقل : أو فلا تدع [قلت لا حاجة إلى جعلها عاطفة بل لها حكم قوله ، فلا تدع ، فإن عصوك فهي في الجميع نفيد استئناف أمر غير مانقدهم ، والهاء في قول الناظم : ظمأنه تعود إلى الفاء ، لأن الفاء لما جعلت الواو مكانها هنا ، ظمى المكان إليها فقال : الواو أيضا ظلت هنا والله أعلم ،

٩٣١- [وَيَا خَمْسَ أَجْرِي مَعَ عِبَادِي وَلِي مَعِيَ

مَعًا مَعَ أَبِي إِيَّائِي مَعًا رَبِّي انجلا]

أضاف لفظ «يا» إلى «خمس» ، وقصره ضرورة كما قصر لفظ «فا» في البيت السابق في قوله «وفا فتوكل» يريد إن أجرى إلا في خمسة مواضع في قصة نوح ، وهود ، وصالح ، ولوط ، وشعيب ، عليهم السلام فتحهن نافع ، وأبو عمرو ، وابن عامر ، وحفص ، وأراد بعبادى إنكم متبعون فتحها نافع وحده معي ربى سيهدين فتحها حفص وحده ، ومن معي من المؤمنين فتحها حفص وورش عدوى إلا اغفر لأبي لأنه فتحهما نافع وأبو عمرو «إني أخاف» موضعان في قصة موسى ، وهود عليهما السلام ربى أعلم في قصة شعيب عليه السلام ، فتح الثلاث : الحرميان ، وأبو عمرو ، فتلك ثلاث هشزة ياء إضافة .

سورة النمل

٩٣٢ - [شَهَابٍ بَنُونٍ (ز) قِ وَقُلْ يَا بَنِيَّ

(د) نَا مَكَثَ أَفْتَحَ ضَمَّةَ الْكَافِ (ز) وَقَلَّا]

أراد بشهاب قبس وقوله بنون : أى زيادة تنوين للكوفيين ، فيكون قبس صفة لشهاب : أى مقبوس ، يقال : قبست ناراً ، وقيل هو بدل ، ومن أضاف فهو من باب ثوب خز ، لأن القبس الشعلة من النار ، وكذلك الشهاب ، لكن الشهاب يطلق أيضاً على الكوكب ، وعلى كل أبيض ذى نور ، فأضيف للبيان . وحكى أبو على عن أبي الحسن أن الإضافة أكثر وأجود في القراءة ، كما تقول دار آجر ، وسوار ذهب ، قال : ولو قلت سوار ذهب ودار آجر لكان عربياً إلا أن الأكثر في كلام العرب الإضافة ، ثم قال : وقل يا بني دنا ، أى زيادة نون أيضاً . فاستغنى بقيد شهاب عن تقييده ، كما استغنى في التثنية والتثقيب بقيد المسألة الأولى عن الثانية ، نحو سكرت فاسعرت عن أولى ملاد ، وفى اللفظ ما بنى عن ذلك ، فهو فهمان من باب الإثبات والحذف ، - أراد أولاً أن يبنى بسلطان ميم - زاده ابن كثير نونا وهى نون الوقاية ، وقبلها نون التأكيده الشديدة ، وقراءة الجماعة إما على إسقاط نون الوقاية أو على أن الفعل مؤكد بالنون الحفيفة ثم أدغمت في نون الوقاية ، وأما مكث ففتح الكاف منه وضمها لغتان ويقوى الفتح أنكم ما كثون ما كئين فيه أبداً ونوفلا حال من فاعل افتح وقد تقدم .

٩٣٣ - [مَمَّا سَبَأَ أَفْتَحَ دُونَ نُونِ (ح) مَيَّ (هـ) دَى

وَسَكَنَهُ وَأَنُو الْوَقْفِ (ز) هَرَأَ وَمَنْدَلَا]

يريد - وجئتك من سبأ - :

(لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ^(١))

فهذا معنى قوله « معا » أى هنا وفى سورة سبأ افتتح الهمز من لفظ سبأ دون نون ، أى من غير تنوين ، لأنه لا ينصرف وحى هدى حال ، وقراءة الباقيين بالصرف ، كسروا الهمزة ونونوا ، وهما لغتان فى لفظ سبأ وثمود الصرف وتركه ، نص سيبويه وغيره عليهما ، بناء على أنه يقصد بهما الحى أو القبيلة ، وحسن لفظ الصرف هنا ليناسب الكلمة التى بعده ، وهى قوله « بنبل » فهو أولى من صرف سلاسل وقوريرا لتناسب على ما يأتى فى موضعه ، وروى قبل إسكان الهمزة ، وقرأ به ابن مجاهد عليه ، وقال : هو وهم ، وبين الناظم علته بقوله وانو الوقف ، أى تكون واصلاً بنية الوقف ، وهذا باب لو فتح لذهب الإعراب من كلام العرب ، واستوى الوقف والوصل ، ولكن يقع مثل هذا نادراً فى ضرورة الشعر ، قال مكى : الإسكان فى الوصل بعيد غير مختار ولا قوى ، وقوله : زهرا ومنذلاً حالان من فاعل سكنه أو مفعوله ، نى ذاهراً ومنذلاً أى ذا طيب بمعنى طيباً ، أى خذه بقول غير متكرره له :

٩٢٤ - [أَلَا يَسْجُدُوا رَاوٍ وَقِفْ مُبْتَسِلِي أَلَا

وَيَا وَاسْجُدُوا وَأَبْدَأَهُ بِالضَّمِّ مُوَصِّلاً]

أى قراءة الكسائي بتخفيف «ألا» جعله حرف تنبيه نحو :

(أَلَا إِنْ أَوْلِيَاءُ اللَّهِ - أَلَا إِنَّهُمْ يَنْفُونَ صُدُورَهُمْ^(١)).

وتقدير البية ألا يسجدوا ، قراءة راو فيكون يسجدوا بعده كلمتين تقريرهما يا اسجدوا بحرف النداء ، وفعل الأمر ، والمنادى محذوف أى يا قوم اسجدوا ، وهذه لغة فصيحة مشهورة كثيرة ، ومنها قول الشماخ :
هـ ألا يا أصيحاني قبل غارة سنجال هـ

أى يا صيحي أصيحاني إلا أنه لم يكتب في المصحف إلا على هذه الصورة ، بحذف الأيا ، وحذف ألف الوصل من اسجدوا ، وحذف الألف من «يا» مطرد في رسم المصاحف ، فهو ينوح يقوم فى يانوح يا قوم ، وحذفت ألف الوصل أيضاً فى نحو بسم الله فلما اجتماعاً فى هذه الكلمة حذفاً ، ونظيرها فى الرسم - يبنؤم - فى بابن أم ، حذفت الألف من يا وألف الوصل من ابن ، فحصل من هذا أن الرسم احتمال ماقرأه الكسائي وما قرأ به غيره ، واختار أبو عبيد قراءة الجماعة ، وقال : لأنها فى بعض التفاسير : وزين لهم الشيطان أن لا يسجدوا ، قال : ومن قرأها بالتخفيف جعلها أمراً مستأنفاً بمعنى : ألا بأيتها اسجدوا ، وهذا وجه حسن إلا أن فيه انقطاع الجزء الذى كان من أمر ملكة سبأ وقومها ، ثم رجع بعد إلى ذكرهم ، والقراءة الأولى خبر يتبع بعضه بعضاً لا انقطاع فيه ، قال أبو على : وهذا هو الوجه ، ولتجرى القصة على سننها ، ولا يفصل بين بعضها وبعض بما ليس منها ، وإن كان الفصل بهذا النحو غير ممتنع ، لأنه يجرى مجرى الاعتراض ، وما يساد القصة . وكأنه لما قيل - وزين لهم الشيطان أعمالهم - الآية قد دل هذا الكلام على أنهم لا يسجدون لله تعالى ولا يتدبنون بدين ، فقال : ألا يا قوم ، أو يا مسلمون اسجدوا لله الذى يخرج الخبء فى السموات والأرض خلافاً عليهم ، وحداً لله مكان ما هداهم لتوحيدهم ، فلم يكونوا مثلهم فى الطغيان والكفر ، قال الفراء : قرأها أبو عبد الرحمن السامى والحسن وحيد الأعرج مخففة ، على معنى ألا ياء هؤلاء اسجدوا . فيضمر هؤلاء ويكتفى بقوله «يا» وسمع بعض العرب يقول ألا يارحونا ألا ياتصدقوا علينا ، وحديث الكسائي أن عيسى الهمداني قال : ما كنت أسمع الشيخة يقرأونها إلا بالتخفيف على نية الأمر ، وهى فى قراءة عبد الله هلا تسجدوا بالتاء . فهذه حجة لمن خفف ، لأن قولك ألا تقوم بمنزلة قولك قم ، وفى قراءة أبى ألا يسجدون لله الذى يعلم سركم وما تعلنون ، قال : وهو وجه الكلام ، لأنها سجدة ، ومن قرأ أن لا يسجدوا ، فشدّد فلا ينهى لها أن تكون سجدة لأن المعنى زين لهم الشيطان أن لا يسجدوا ، وقول الناظم : وقف مبتلا أيا ، أورد أن يبين هذه الكلمات المتصلة لينفصل بعضها من بعض لفظاً ، كما هى منفصلة تقديرأ ، فقال : إذا ابتليت بالوقف أى اخترت وسئلت عن ذلك على وجه الامتحان ، أو أراد بالابتلا الاضطراب . أى إذا اضطرت إلى ذلك لانقطاع نفس أو نسيان ، فلك أن تقف على «وأي» لأنه عرف مستقل لانصال له بما بعده ، بخلافها إذا شددت فى قراءة الجماعة على ماأتى ، ولك أن تقف على «يا» لأنها حرف النداء والمنادى بها محذوف ، فهذا موضع الاختبار ، لأن الياء متصلة بالفعل

لفظا وخطا ، وأما الوقف على «الام» فلا يحتاج إلى الاختبار إذ لا يخفى أنه كلمة ، وكذا الوقف على اسجدوا ، بل الوقف عليهما من باب الاضطرار لا الاختبار ، فلما كان قوله مبتلا يحتمل الأمرين ذكر موجهما على كل واحد من التقديرين ، ونصب مبتلا على الحال ، وكذا ما بعده ، لأن التقدير قائلا : ألا ، وبأ ، واسجدوا ، ثم قال : وابدأه بالضم ، أى ابدأ اسجدو بضم همزة الوصل ، لأنه فعل أمر من المضارع المضموم الوسط ، كإخراج وادخل ، فكما تضم همزة إذا ابتدأت - ادخلوا مصر - كذلك تضم فى - اسجدوا - إذا ابتدأت بها . وغير الناظم من المصنفين لا يذكرون الوقف إلا على ألا يا ، لأنه موضع الاختبار ، وفي شرح الغاية لابن مهران : روى عن الكسائى أنه وقف ألا يا . وابتدأ اسجدوا ، قال : فإن صح ذلك فعلى طريق إظهار الأصل ، لا على طريق الاختبار فى الوقف ، كأنه قيل له فعلا أثبت النون كما فى - ألا يتقون - ألا تتقاتلون - ألا تجدون ، فأخبرهم بأصل الكلمة ، وقوله موصلا : حال من أوصلته أى بلغته ، أى مبلغا علم ذلك إلى من لا يعرفه ، وذكر الشيخ فيه وجهين : أحدهما أن معنى موصلا ناطقا بهمزة الوصل ، والثانى فى حال وصلك أى إنه ليس بابتداء تستمر عليه إنما أنت تبتدى للضم للاختبار ثم تصله بما قبله تاليا ، قلت فهى على هذا المعنى حال مقدرة إلا أن فى استعمال موصلا بهذا المعنى نظرا وقد سبق التنبيه عليه فى باب الهمزتين من كلمة ، وفى سورة البقرة لأنه بمعنى واصلا ثم

٩٣٥ - [أَرَادَ لَا يَأْهُوْلَاءَ اسْجُدُوا وَقِفْ

لَهُ قَبْلَهُ وَالْفَيْرُ أَدْرَجَ مُبْدِلًا]

أى أراد الكسائى هذا التقدير وقد سبق شرحه ، ثم قال : وقف له أى للكسائى قبله ، أى قبل ألا يسجدوا - أى يجوز لك الوقف على - فهم لا يهتدون - إذ لا تعلق لما بعده به ، ثم قال والغير أدرج أى غير الكسائى أدرج يهتدون مع ألا يسجدوا ولم يقف قبله وجعله بدلا من أعمالهم أو من السبيل على زيادة «لا» فقله مبدلا بفتح الدل مفعول أدرج ، أى أدرج لفظا مبدلا أو حال من المفعول ، أى أدرجه فى حال كونه مبدلا مما قبله ، ثم ذكر وجها آخر فقال :

٩٣٦ - [وَقَدْ قِيلَ مَفْعُولًا وَإِنْ أَدْعَوْا بِلَا

وَلَبَسَ بِمَقْطُوعٍ قِفْ يَسْجُدُوا وَلَا]

أى أدرج مفعولا . وفى نصب مفعول الوجهان المقدمان : إمام مفعول به ، وإما حال ، أى أعرب - ألا يسجدوا - بأنه مفعول ، واختلفت فى ذلك فقيل : هو مفعول به أى فهم لا يهتدون أن يسجدوا ، ولا زائدة وقيل : هو مفعول له أى زين لهم لئلا يسجدوا أو قصدهم لئلا يسجدوا ، وهذا الوجه ، والأول الذى هو بدل من أعمالهم يكون فيه «لا» غير زائدة بخلاف البدل من السبيل والنصب يهتدون ، فهى فيها زائدة ، فلا يجوز فى قراءة الجماعة الوقف على يهتدون لأجل هذا التعلق على الوجه الأربعة بخلاف قراءة الكسائى فلا تعلق لها بما قبلها وهذا كله يقال : إظهارا لمعانى الكلام وتعريفا بتعلق بعضه ببعض ليتدرب فيه الطالب وإلا فالخيار عندنا جواز الوقت على رءوس الآى مطلقة :

قال : وإن أَدْعَوْا بِلا يعنى أن ألا أصلها أن «لا» فأدغمت النون فى اللام إدغاما واجبا لسكونها على ما عرف

في باب النون الساكنة فن ثم جاء التشديد .

ثم قال وليس بمقطوع يعني لم يفصل بين الحرفين في الرسم فلم يكتب أن لا بل لم تكتب النون صورة أصلا بل كتبت على لفظ الادغام فلاجل ذلك احتمل الرسم قراءة الكسائي وقراءة الجماعة وهي أن الناصبة للفعل ولا بعدها للنون أوزائدة على ماقرر من المعاني .

ثم قال فقف يسجدوا يعني أنه ليس لك أن تقف في الابتلاء ثلاث وقفات كما ذكرنا للكسائي لأن تلك المواضع كل كلمة مستقلة بمقصودها لأن لإفادات الاستفتاح و (يا) مع المنادى المحذوف أفادت النداء :

ثم قال اسجدوا وهو أمر تام وههنا إن وقفت على ألا كنت قد وقفت على أن الناصبة دون منصوبها فلا يتم الكلام إلا بقوله يسجدوا وههنا إشكالان :

الأول أن ظاهر قوله أن لا وقف للجماعة إلا على يسجدوا فإن أراد وقف الاختيار فذاك في آخر الآية ، وإن أراد وقف الاضطراب جاز على (ألا) وهذا هو المنقول قد صرح به جماعة من المصنفين :

قال ابن الأنباري من قرأ بالثقل وقف على ألا ، وابتدأ يسجدوا ، وهو ظاهر كلام صاحب التيسير فإنه قال الكسائي ألا يسجدوا بتخفيف اللام ويلف أليا ، وابتدأ يسجدوا على الأمر أي ألا يا أيها الناس اسجدوا ، والباقون يشددون اللام لاندغام النون فيها ويقفون على الكلمة بأسرها .

وقال شيخه أبو الحسن ابن غلبون : لا ينبغي أن يعتمد الوقف والابتداء ههنا . لأن الكلام مرتبط ببعضه ببعض من حيث النداء وخطابه ، فلا يفصل بعضه من بعض :

قال : ولا يجوز الوقف للباقيين إلا على آخر الآية ، وإن انقطع نفس القاري لم على (ألا) رجع إلى أول الكلام ، فإن لم يفعل ابتداء يسجدوا بالياء مفتوحة قال الأهوازي : يقفون عليه ألا وابتدئون يسجدوا كما في الكتاب .

وقال صاحب الروضة : الوقف عليه قبيح فإن وقف واقف عليه مضطرا ابتداء يسجدوا كما يصل .

وقال ابن الفحاح يبتدئ الياء معجمة الأسفل في أول الفعل :

وجواب هذا الإشكال أن الناظم استغنى عن ذكر الوقف على ألا لظهور الأمر فيه فلم يكن لهم عنده إلامنع الوقوف ، على أن من (ألا) ، فنح ذلك بقوله : وليس بمقطوع ثم اهتم بمنع فصل الياء من يسجدوا ، كما فعل الكسائي فقال : فقف يسجدوا وضاق عليه البيت فلم يتمكن من التنصيص على التفاصيل كلها ، ويجوز أن يكون الناظم ما أراد بقوله ، وليس بمقطوع . إلا أن هذا اللفظ متصل في قراءة الجماعة الياء مع السين لأنها حرف المضارعة بخلافها في قراءة الكسائي فإنها مفصولة منها تقديرا لأنها من حرف النداء لا من الفعل :

الإشكال الثاني : لم كان حذف النون من أن في الخط مانعا من الوقوف على هذه الكلمة للجماعة ورد النون في الوقف .

فإن قلت لأنها لم ترسم فالألف من يالم ترسم في يسجدوا ، وقد وقفت الكسائي عليها وجوابه : أن النون من أن صارت لا ما للادغام والألف من يا حذفتم ولم تتعوض لفظا آخر فعادت في الوقف :

فإن قلت : فقد حلت على اللام من :

(بَلْ رَانَ^(١)) .

وهى اللفظ راء لإدغامها فى الراء ، وكذا النون فى :

(مَنْ رَانِي^(٢)) .

قلت سببه أن اللام والنون رسمتا ، ولو رسمت هنا لفعل مثل ذلك ، والله أعلم :
وقول الناظم فى آخر البيت : « ولا » هو بفتح الواو أى ذا ولاء أى نصر ، أى ناصرا للقراءة أن منصورا بها
لوضوحها وعدم الكلفة فى تقديرها ، لأن ما يضاف إلى المصدر يكون نارة فى المعنى فاعلا وتارة مفعولا ، كما أن
المصدر يضاف مرة إلى فاعله وتارة إلى مفعوله ،

٩٣٧ - [وَيُخْفُونَ خَاطِبَ يُعْلِفُونَ (ع) لِي (ر) ضَا]

تَمْدُونَنِي الإِدْغَامُ (ة) اَزَ فَمَثَلًا]

يريد - ويعلم ما يخفون وما يعلنون - قرأهما الكسائى بالخطاب بناء على قراءته بالأمر بالسجود على من قص
عليه حكايته ، وقراءة حفص على ابتداء المخاطبة كما ابتدأها الكسائى فى ألا يا اسجدوا وقراءة الباقر الغيب
فيهما ظاهرة ، وقوله « على رضا » أى كائنا على رضا من ناقله له ، وإن كان « علا » فعلا فرضى تمييز أحوال ، أى
علا رضاه أو على ذارضى ، وأما - أتمدونن بمال - ففيه نونان فجاز الإدغام كما فى أنحاجونى والإظهار الأصل وعليه
الرسم قال أبو عبيد : إنما هو نونان فى كل المصاحف ، وقوله الإدغام أى ذو الإدغام فيه أى قارئه فاز فمثلا :

٩٣٨ - [مَعَ السُّوقِ سَاقِبَهَا وَسُوقِ أَهْرُؤَا (ز) كَا]

وَوَجْهٌ يَهْمَزُ بِمُدَّةِ الْوَاوِ وَكَلًّا]

يريد - بالسوق والأعناق - وكشفت عن ساقها :

(فَاسْتَوَىٰ هَلَىٰ سَوْقٍ^(٣))

وسوق فى الموضعين جمع ساق فوجه الهمز فى الجميع إن الواحد مهموز ، وإن لم يكن الواحد مهموزا فوجهه
إن كان على وزن فعل ضمة الواو ، كما قالوا - أَقْتَت - فى وقتت ثم أسكن تخفيفا ، وإن كان على وزن فعل فوجهه
مجاورة الضمة للواو كما تقدم فى عادا له لى وأما الهمز فى المفرد فقليل هو لغة كهمز رأس وكأس ، وقبل أجرى على
الجمع تابعا له ، وقبل : من العرب من يقلب حرف المد همزة كما يقلب الهمزة حرف المد ومن ذلك همز العجاج
والعالم والحاتم ، ومنه همز - يأجوج ومأجوج - كما سبق ، فاعلم أن وجه همز الجمع أقوى من همز المفرد ، قال
أبو على أما الهمز فى ساق فلا وجه له ، وأما على سوقه وبالسوق فهمز ما كان من الواوات الساكنة إذا كان قبلها ضمة
قد جاء فى كلامهم ، وإن لم يكن بالفا شئ زعم أبو عثمان أن أبا الحسن أخبره : قال أبو حية النيرى : يهمز كل
واو ساكنة قبلها ضمة وينشد :

* لحب المؤقذان إلى مؤسى *

قال ابن مجاهد همز ابن كثير وحده - وكشفت عن ساقها - فى رواية أبى الإخريط ، ولم يهمز غيره ،
وكذلك بالسوق وسوقه وهكذا قرأت على قنبل عن النبأل وحدثنى مضر بن محمد عن ابن أبى بزة قال : كان :

وهب بن واضح يهزم ذلك ، وأنا لا أهزم من ذلك شيئا ، وكذلك ابن فليح لا يهزم من هذا شيئا ، قال : ولم يهزم أحد - يوم يكشف عن ساق - ولا وجه للهمز في ذلك والصواب بلا همز ، ثم زاد الناظم ذكر وجه ليس في التيسير يختص بالجمع وهو بواو بعد همز سؤوق على وزن فقول ويهزم الواو الأولى لانضمامها في نفسها ، قال ابن مجاهد : وقال علي بن نصر عن أبي عمرو سمعت ابن كثير يقرأ بالسؤوق بواو بعد الهمز قال أبو بكر رواية أبي عمرو عن ابن كثير هذه هي الصواب من قبل أن الواو انضمت فهزمت لانضمامها ، والأول لا وجه له لم يذكر ابن مجاهد هذا الوجه إلا في حرف ص ولم ينقله في حرف الفتح ونقله صاحب الروضة في ص على وجه آخر فقال : روى بكار عن ابن مجاهد عن قبل بالسؤوق بضم الهمزة وروى نظيف عن قبل بهمزة ساكنة ، وكذا قال ابن الفحام رواه الفارسي عن ابن مجاهد من طريق ابن بكار عن قبل بهمزة مضمومة ، وقال ابن رضون في كتاب الموضح : روى بكار عن ابن مجاهد ضم الهمز وإثبات واو بعدها من قوله تعالى - بالسوق - فيصير اللفظ فيها مثل بالسوق وكذا قال صاحب « الشمس المنيرة » والشيخ أبو محمد : وقالوا في قوله بالسوق خاصة يعني في ص دون التي في الفتح ، وأظن من عبر بهمزة مضمومة ولم يذكر الواو أراد مع الواو ، لأن مرجع الجميع إلى نقل ابن مجاهد وابن مجاهد صرح في كتاب « السبعة » له في سورة ص بأنه بواو بعد الهمزة ولم يخص الناظم بهذا الوجه حرف ص - ولكن لم أر من ذكره في حرف الفتح والله أعلم ولا بعد في ذلك فإنه قد خصص سابقها بالهمز دون (وَالتَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ ^(١) - وَيَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ ^(٢)) .

وأما قراءة الجماعة من غير همز فواضحة لأن وزن ساق فعل بفتح العين ، فجمع على فعل بإسكانها كاسد وأسد :

٩٣٩ - [تَقُولْنَ فَأَضْمُنَّ رَابِعًا] وَنُبَيِّنَنَّ

مَنْهُ وَمَعًا فِي النَّوْنِ خَاطِبُ (ش) مَرَدَلًا

أراد قالوا تقاسموا بالله لنبيته وأهله ثم نقولن فالنون عبارة عنهم والتاء خطاب بعضهم لبعض ، وقوله اضمم رابعا أى الحرف الرابع في الكلمة ، وهو اللام والتاء ، وإنما وجب ضمه لأن كل واحد من الفعلين خطاب لجماعة والأصل تقولن وتبيتون بضم اللام والتاء فلما لحقت الفعل نون التأکید حذفت الواو لالتقاء الساكنين ومثله لتؤمنن به ولتنصرنه وعلى القراءة بالنون الفعلان لاواو فيهما لأنهما نقول ونبيت ، فلما اتصلت بها دون التأکید بنى أحدهما على الفتح نحو لنصدقن ولنخرجن معكم والفاء في فاضممن زائدة رابعا مفعول لاضمم إن كان تقولن مبتدأ وإن كان تقولن مفعول لاضمم فرابعا تمييز ، لأنه تبيين لأى الحروف بضم أو بدل البعض نحو اضرب زيداً ظهراً أى اضرب ظهره ونبيته عطف على نقولن ومعاً حال فيهما أى وخاطب فيهما معاً في موضع النون أى أنت بقاء الخطاب عوضاً من نون المتكلمين وحركتهما حركة النون فهى في نقولن مفتوحة لأنه مضارع فعل ثلاثى وهو قال وفي نبيته مضمومة لأنه مضارع فعل رباعى وهو نبيت وشمر د لاحقاً من فاعل مخاطب أو مفعول به أى خاطب من يسرع إلى إجابتك ويخف في قضاء حاجتك وحصل في ضمن ذلك المقصود من تقييد القراءة والتعريف بها والله أعلم :

٩٤٠- [وَمَعَ فَتَحَ أَنَّ النَّاسَ مَا بَعْدَ مَكْرِهِمْ

اِكُوفٍ وَأَمَّا بُشْرُكُونَ (ذ) يَدِ (ح) لَآ]

يريد - أن الناس كانوا بآياتنا لا يوقنون - والذي بعد مكروهم - فانظر كيف كان عاقبة مكروهم أنا دمرناهم - أى ومع فتح هذا الذى بعد مكروهم أى فتحهما الكوفيون ، أما أن الناس فعلى تقدير تكلمهم بأن الناس أى بهذا الكلام والكسر حكاية قول الدابة ، ويجوز أن يكون على القراءتين من كلام الله تعالى مستأنفا على الكسر وتعليل على الفتح ، أى لكونهم كانوا لا يوقنون بالآيات أخرجنا لهم هذه الآية العظيمة الهائلة مخاطبهم بأن هذا مؤمن وهذا كافر ، ونحو ذلك ، وأما كسر أنا دمرناهم فعلى الاستئناف والفتح على تقدير لأنا ، أو هو خبر كان أو بدل من عاقبة أو خبر مبتدأ أى هى أنا ، والخلاف فى أما يشركون بالغيب والخطاب ظاهر والرمز لقراءة الغيب لأنه أطلقها كأنه قال والغيب فيه ندخلو والله أعلم :

٩٤١- [وَشَدَّدَ وَصِلَ وَأَمْدَدَ بَلِّ آدَارَكَ (ا) لَدِى

(ذ) كَا قَبْلَهُ يَدٌ كَرُونَ (آ) هُ (ح) لَآ]

أى شدد الدال وصل الهمزة أى اجعلها همزة وصل وامدد بعد الدال ثم لفظ بالقراءة التى قيدها فالقراءة الأخرى بقطع الهمزة ، وقد سبق أن همزة القطع فى الماضى لاتكون إلا مفتوحة وبتخفيف الدال ، وهو هنا سكونها ، ولا يلزم من التخفيف السكون ولكن لظهوره تسامح بعدم ذكره وبترك المد ، فيبقى رك مثل أدغم ، ولو أنه لفظ بالقراءتين كان أسهل ، فيقول وبلى أدرك اجعله بل ادرك الذى ومعنى أدرك بلغ وانتهى ، وهى قراءة ابن كثير وأبى عمرو وقراءة الباقرين أصلها تدارك أى تتابع فأدغمت التاء فى الدال فاحتسب إلى همزة الوصل ، لأن الأوّل صار ساكنا ومثله - اثقلت - اطيرنا بك وحكم همزة الوصل كسرها فى الابتداء بها وحذفها فى الوصل فتكسر اللام من « بل » لالتقاء الساكنين ولام بل ساكنة فى قراءة أدرك إذ لم يلقها ساكن ، وفى هذه الكلمة أيضا عشر قراءات غير هاتين القراءتين ، ذكرها أبو القاسم الزخشرى فى تفسيره ثم قال قبله يدكرون أى قبل - بل ادرك - قليلا ما يدكرون - قرأه بالغيب أبو عمرو وهشام وفهم ذلك من الإطلاق والبقون بالخطاب ووجهها ظاهر ، والله أعلم :

٩٤٢- [بِهَادِى مَعًا تَهْدِى (ف) شَا الْعُمَى نَاصِبًا

وَبِأَيَّاسٍ لِسَكُلٍ قِفْ وَفِى الرُّومِ (ش) شَمَلًا]

يريد - وما أنت بهادى العمى عن ضلالهم - هنا وفى آخر الروم يقرؤه همزة - تهدى - فيلزم نصب العمى لأنه مفعوله وهو مجرور فى قراءة غيره لأنه مضاف إليه وتقدير البيت فشا تهدى فى موضع بهادى فى حال كونه ناصبا للعمى والقراءتان ظاهرتان :

وقال الشيخ صاحب الحال : فشا لأنه يريد به همزة ، ثم قال : وبالياء لكل قف ، أى فى حرف النمل سواء فى ذلك من قرأ بهادى ومن قرأ تهدى لأنها رسمت بالياء .

ثم قال : وفى الروم شمللا ، أى ووقف بالياء فى حرف الروم همزة والكسافى على الأصل وحذفها بالهاون لأنها لم ترسم وهذا الموضع مما يشكل على المبتدى فيظن أن الوقوف بالياء فى الموضعين للكل وأن قوله وفى الروم

شملل، أي قرأ الكسائي وحمة في الروم بما قرأ به حمة وحده في النمل، وهو - تهدي العمى - وليس كذلك ، لقوله في أول البيت «معا» قال ابن مجاهد كتب بهادي العمى بياء في هذه السورة على الوقف وكتب الذي في الروم بغير ياء على الوصل ، وقال خلف كان الكسائي يقف عليهما بالياء :

وقال مكى : هذا الحرف في المصاحف بالياء والذي في الروم بغير ياء ووقف عليهما حمة والكسائي بالياء وهو مذهب شيخنا يعني أبا الطيب ابن غلبون ، قال : وقد روى عن الكسائي أنه وقف عليهما بغير ياء ، ووقف الباقر ههنا بالياء ، وفي الروم بغير ياء اتباعا للمصحف ، ولا ينبغي أن يعتمد الوقف عليهما لأنه ليس بهتمام ولا قطع كاف لاسيما للذي في الروم لأنه كتب بغير ياء على نية الوصل ، فإن وقف بياء مخالفت السواد وإنما ذكرنا مذاهب القراء في الوقف عند الضرورة ، فأما على الاختيار فلا ، وكذلك ما شابه هذا فاعلمه :

٩٤٣- [وَأَتَوْهُ فَأَقْصُرْ وَافْتَحِ الضَّمَّ (ء) لَمْهُ

فَشَأْ تَفْعَلُونَ النَّيْبُ (حَقَّ لَ)هُ وَلَا]

يريد - وكل أتوه داخرين - هو بالمد جمع آت مضارع إلى الهاء كما في سورة مريم .

(وَكَلَّمَهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا^(١)).

وهو كقولك عابده وداعوه وأتوه بالقصر وفتح التاء فعل وفاعل ومفعول ، نحو رده وقضوه والغيب والخطاب في بما يفعلون ظاهران :

٩٤٤- [وَمَالِي وَأَوْزِغْنِي وَإِنِّي كِلَاهُمَا

إِيْبِلُونِي الْيَاءَاتُ فِي قَوْلٍ مِّنْ بَلَا]

الياءات خبر قوله «ومالي» وما بعده أي هذه ياءات الإضافة التي في هذه السورة ولا بمعنى اختبر ، أي قل ذلك في جواب من اختبرك وسألك عنها فالقول مصدر أخبفت إلى المقول له ، وهو المفعول والمصدر كما يضاف إلى فاعله يضاف إلى مفعوله ، ويجوز أن يكون مضافه إلى الفاعل ، أي عرفت هذا من يريد أن يختبر غيره بها ، وهي خمس ياءات - مالى لا أرى المهدد - فتحها ابن كثير وعاصم والكسائي وهشام - أوزعني أن أشكر - فتحها ورش واليزي - إلى آتست فتحها الحرميان وأبو عمرو - إلى ألقى ليلوني أشكر - فتحها نافع وحده ، وفيها زائدتان - أتمدون بمال - أثبتها في الوصل نافع وأبو عمرو ، وفي الحالين ابن كثير وحمة ، وقد سبق أن حمة يدغم النون الأولى في الثانية ، - فما آتاني الله - أثبتها مفتوحة في الوصل ساكنة في الوقف قالون وحفص وأبو عمرو ، بخلاف عنهم في الوقف ، وفتحها في الوصل وحذفها في الوقف ورش وقلت في ذلك :

وفيها فما آتاني الله قبله تمدونني زيدا فلا تك مغفلا

سورة القصص

٩٤٥- [وَفِي نُرٍ الْقَتْحَانِ مَعَ الْفِ وَيَا
يُدْ وَنَلَاثُ رَفْعُهُ (ش) كَلَا]

الفتحان في الراء والحرف الـ ي قبلها والألف بعد الراء والياء مكان النون ، وهى الحرف الذى قبل الراء
فيصير اللفظ ويرى ويلزم من ذلك رفع الكلم الثلاث التى بعدها على الفاعلية وهى - فرعون وهامان وجنودهما -
وفى القراءة الأخرى الثلاث منصوبة على المنفعية ، ويجوز فى وبائه الجر عطفًا على ألف ، ويجوز وبأوه بالرفع
عطفًا على الفتحان ، ومعنى شكل صور والقراءة بالنون المضمومة وكسر الراء وفتح الياء توجد من تلفظ
الناظم بها لامن ضد ما ذكره ، ووجه القراءتين ظاهر :

٩٤٦- [وَحُزْنَا بِضَمٍّ مَعَ سُكُونِ (ش) مَا وَيَصْ
دَرِ اضْمُمْ وَكُسْرُ الضَّمِّ (ظ) امِيدِ (أ) نَهَلَا]

قيد فى خرننا ما لفظ به لياخذ ضده للقراءة الأخرى ، وضد الضم والسكون معا الفتح فيهما ، فالحزن
والحزن لفتان مثل العجم ، والعجم والعرب والعرب ، والبخل ، والبخل قرئ بهما ههنا فى قوله - ليكون لهم عدواً
وحزنا - وأجمعوا على الفتح فى -

(الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزْنَ^(١)).

وفى (وَأَعْيَيْنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا^(٢)).

- وعلى الضم فى -

(وَابْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحَزَنِ^(٣)).

(إِنَّمَا أَشْكُوا بَثْنِي وَحُزْنَى إِلَى اللَّهِ^(٤)).

وإدعى بعضهم أن الضم يكون فى المرفوع والحرور والفتح فى الذى ظهر فيه النصب ، وأما - حتى
يصدر الرعاء فأراد ضم يائه وكسر داله ، فيكون مضارع أصدر ، والمفعول محذوف أى يصدر الرعاء
مواشيهم ، ويصدر بفتح الياء وضَم الدال من صدر وهو فعل لازم ، والصدر الانصراف ، وأصدرت الماشية
صرفتُها وإنما يصدرونها بعد ربيها ، فلهذا قال « ظاميه أنها » ، ويعنى بالظامى الذى ظمئت ماشيته ، أى عطشت
أو يكون إشارة إلى حال موسى عليه السلام ، فإنه كان حينئذ ظمآن ذا تعب وجوع وقد سقى المواشى وهو
ظمآن منهل ، أى ساقى النهل وهو الشرب الأول :

(٢) سورة التوبة آية : ٨٢

(٤) سورة يوسف ، آية : ٨٦

(١) سورة فاطر ، آية : ٣٤

(٣) سورة يوسف ، آية : ٨٤

٩٤٧ - [وَجِدُوهُ أَضْمُ (ذ) زَتْ وَالْفَتْحُ (ز) لَ وَ (صَحْ

بَةِ كَ) هُفُ ضَمُّ الرَّهْبِ وَاسْكِنَهُ (ذ) بَلَا]

جميع ما في هذا البيت من القراءات لغات ، والأكثر على كسر الجيم ، وضما حمزة وفتحها عاصم وأخذت قراءتهم من ضد الفتح ويقال أيضا جليه بالياء ، وفي الجيم الحركات الثلاث ، وقال أبو عبيد القطعة الغليظة من الخشب كأن في طرفها نارا ولم تكن ، والرهب الخوف قرأه حفص بفتح الراء وإسكان الهاء ، وأبو بكر وحمزة والكسائي وابن عامر بضم الراء وإسكان الهاء ، والباقون بفتحهما لأن الفتح ضد الضم والإسكان المطلق ويجوز ضمهما لغة ووصل الناظم همزه وأسكنه ضرورة وذلك جائز ، أنشد أبو علي :

إن لم أقاتل فألبسوني برقعا يا أبا المغيرة رب أمر مفصل

قال وهذا النحو في الشعر غير ضيق ، وذبل جمع ذابل وهي الراح ، ونصبه على الحال أي ذا ذبل يشير إلى الحجج والأدلة . والله أعلم .

٩٤٨ - [يُصَدِّقُنِي أَرْفَعُ جَزْمَهُ (ز) ي (ز) هُوصِدِ

وَقُلْ قَالَ مُوسَى وَأَحْذِفِ الْوَاوَ (ذ) خَلَلَا]

الجزم على جواب أرسله معي والرفع على أنها جملة في موضع الحال أي أرسله مصدقا ، وإنما قال أرفع جزمه لأن الجزم ليس ضد الرفع وإن كان الرفع ضد الجزم ومثله ماسبق في الفرقان .

يضاعف ويخلد رفع جزم والواو من - وقال موسى ربى أعلم - محذوفة من المصحف المكي دون غيره فلهذا ، أمسقطها ابن كثير وأثنى غيره ؟ ودخل لا حال من قال موسى ، أي هي بحذف الواو مدخل لما قبله وهو - قال رب إنى قتلتم منهم نفسا - ونو قال الناظم موضع دخلا دم ولا أي ذا ولا لكان أولى لأنه لم يأت بواو فاصلة بين هذه المسئلة والتي بعدها : وقد افتتح البيت الآتي بالرمز في كلمتين ، فالكلمة الأولى وهي « نما » مترددة بين أن تكون تابعة لما في هذا البيت أو لما بعدها ، بل نما نفر بجملته ، يجوز أن يكون من تنمة رمز قال موسى ، ويكون رمز يرجعون مابعد وهو ثقل الذي هو رمز سحران فيكون للكوفيين الحرفان كتنظائر له سبقت ، والله أعلم .

٩٤٩ - [(نَ) مَا (نَفَرُ) بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ يَرْجِعُمو

نَ سِحْرَانِ (ز) قِي فِي سَاحِرَانِ فَتَقَبَّلَا]

نما أي نقل ، فالمعنى : نقل جماعة يرجعون بضم الياء وفتح الجيم على بناء الفعل للمفعول ، والباقون بفتح الياء وكسر الجيم على بناء الفعل للفاعل ، وقد سبق نظيرهما يريد وظنوا أنهم لنا لا يرجعون وقرأ الكوفيون - قالوا سحران تظاهرا - والباقون سحران يعنون موسى وهارون ، وقيل ومحمدا صلوات الله عليهم أجمعين ، وسحران كذلك على حذف مضاف ، أي كل واحد منهما ذو سحر وقيل : عني بذلك التوراة والقرآن . ونصب فتقبلا على جواب الأمر بقوله ثقل ، والله أعلم .

٩٥٠ - [وَيَجِبَى خَلِيطٌ يَمْقِلُونِ (ح) فِظَقَهُ

وَفِي خُسْفٍ الْفَتْحَيْنِ حَفْصٌ تَفَخَّخَا]

اتخلاف في - يجي إليه - بالتذكير والتأنيث ظاهر، لأن تأنيث الثمرات غير حقيقى ، ومعنى قوله خلط أى مألوف معروف ليس بغريب ، أى تذكير يجي خلط لم يؤثته سوى نافع ، وأما وما عند الله خير وأبقى أفلا تعقلون فقرأه أبو عمرو وحده بالغيب وغيره بالخطاب وهما أيضا ظاهران ، وأما - لخسف بنا فقرأه على بناء الفعل للفاعل حفص على معنى لخسف الله بنا وقرأ غيره على بناء الفعل للمفعول بضم الخاء وكسر السين ومعنى تنخلا اختار حفص فى خسف الفتحين يعنى فتح الخاء والسين ولم يذكر قراءة الباقيين ولا يؤخذ من الضد إلا كسر السين ، وأما ضم الخاء فإن الضم ضد الجزم ونظير القراءتين هنا : (اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ)^(١) .

فى المائدة وعبارته هناك جيدة وضم استحقq افتح لحفص وكسره وكأنه أشار هنا بالفتحين إلى قراءته هناك أو إلى قوله فى أول السورة وفى نرى الفتحة فإنهما فتحا ضم وكسر فكذا فى خسف ، والله أعلم :

٩٥١ - [وَعِنْدِي وَذُو الثَّنِيَا وَإِنِّي أَرْبَعٌ

لَعَلِّي مِمَّا رَّبِّي ثَلَاثٌ مِّمِّي أَعْتَلَا]

فيها اثنا عشرة باء إضافة عندى أو لم يعلم فتحها نافع وأبو عمرو واختلف فيها عن ابن كثير - مستجدي إن شاء الله - فتحها نافع وحده وهى التى عبر عنها بقوله وذو الثنيا ، أى واللفظ المصاحب للثنيا والثنيا الاسم من الاستثناء وإنما عبر عنها بذلك لأن بعدها إن شاء الله ، وهذا اللفظ يطلق عليه علماء الشريعة وغيرهم لفظ الاستثناء باعتبار أصل اللغة لأنها ثبت اللفظ المعلق بها عن القطع بوقوع موجه وفى الحديث : «إذا حلف الرجل فقال إن شاء الله فقد استثنى » وقد تقدم فى باب باءات الإضافة التعبير عنها بقوله وما بعده إن شاء ، وإنما لم ينص عليها بلفظها كما فعل فى أخواتها لأنها لفظة لا يمكن أن تدخل فى وزن الشعر أصلا لاجتماع خمس حركات فيها متوالية ، ثم قال : وإنى أربع ، أى أربع كلمات فتارة يؤنث هذه الألفاظ باعتبار الكلمات كقوله بعده ربى ثلاث ، وتارة يذكر باعتبار اللفظ كقوله وذو الثنيا ، وذلك على حسب ما يؤاثره نظمه أراد - إلى آنست - إلى أنا الله رب العالمين - إلى أخاف أن يكذبون - فتح الثلاث الحرميان وأبو عمرو - وإنى أريد أن أنكحك - فتحها نافع وحده - لعل آتيكم لعل أطلع فتحهما الحرميان وأبو عمرو وابن عامر - عسى ربى أن يهدينى - ربى أعلم بمن - ربى أعلم من فتح الثلاث الحرميان وأبو عمرو - فأرسله معى ردا - فتحها حفص وحده ، وقوله فى آخر البيت اعتلا . هو خبر وعندى وما بعده أى اعتلا المذكور فى تبين يأت الإضافة فى هذه السورة ، وكان الواجب على هذا التقدير نصب أربعا وثلاثا على الحال ، أى اعتلا هذا وإذا فى حال كونهما على هذا العدد ، كما قال فى آخر سورة هود «وباءاتها عني وإنى ثمانيا ، وإن جبل إلى أربع مبتدأ وخبر ، وكذا ربى ثلاث . احتاج كل واحد من هذه الألفاظ إلى خبر فيرك الكلام ، ويكثر الإضمار ، فلا حاجة إلى ذلك ، وفيها زائدة واحدة - يكذبون - قال سنشد : أثبتنا فى الوصل ورش وحده ، وقلت فى ذلك :

وواحدة فيها تزداد يكذبون ن قال وما شئ إلى سبأ تلا

أى لم يبق شئ من الزوائد إلى سورة سبأ ؛ وتلا بمعنى تبع ما تقدم من باءات الزوائد ، والله أعلم .

سورة العنكبوت

٩٥٢ - [يَرَوَا (صَحْبَةً) خَاطِبٌ وَحَرَكٌ وَمُدٌّ فِي الذِّ

نَشَاءَةٍ (حَقًّا) وَهُوَ حَيْثُ تَنْزَلًا]

أى تروا قراءة صحبة، فحذف المضاف للعلم به، ثم بين القراءة: ما هى، فقال خاطب أى بالخطاب، ولم ولو لم يبينها لما حلت إلا على ضد الخطاب وهو الغيب، لإطلاقه يريد - أو لم يروا كيف يبدىء الله الخلق - وجه الخطاب أن قبله - وإن تكذبوا - ووجه الغيبة - فقد كذب أمم من قبلكم -، والنشأة بإسكان الشين والقصر على وزان الرأفة والرحمة، والنشأة بفتح الشين والمد على وزان الكأبة، كلاهما لغة، وقد حكى فتح همزة للرأفة ومدّها أيضا، ولغة القصر أقوى، قال أبو عبيد: هى اللغة السائرة والقراءة المعروفة، قال أبو على: حكى أبو عبيد النشأة لم يذكر الممدود، قال: وهو فى القياس كالأفة والأرأة والكأبة والكأبة، قال مكى: وهو مصدر من غير لفظ ينشئ، والتقدير ثم الله ينشئ الأموات فينشئون النشأة الآخرة، وقوله وهو حيث تنزلا يعنى هنا وفى سورتي النجم والواقعة وأن عليه النشأة:

(وَأَقْدَمَ عَلَيْكُمْ النِّشَاءَةَ الْأُولَى^(١)).

قال صاحب التيسير: ووقف همزة على وجهين فى ذلك: أحدهما أن يلتقى حركة همزة على الشين ثم يسقطها طردا للقياس، والثانى أن يفتح الشين ويبدل همزة ألفا اتباعا للخط، قال: ومثله قد سمع من العرب والله أعلم.

٩٥٣ - [مَوْدَّةٌ الْمَرْفُوعُ (حَ) قُ (رُ) وَاتِدِ

وَنَوْنُهُ وَأَنْصِبَ بَيْنَكُمْ (عَمَّ صَ) سَنَدَلًا]

رفع «مودة» على أنها خبر «إن» إن كانت «ما» موصولة أى إن الذى اتخذتموه من دون الله أو ثاناذو مودة بينكم، وإن كانت «ما» كافة فمودة خبر مبتدأ محذوف، أى هى مودة بينكم أو مبتدأ والخبر فى الحياة الدنيا ومن نصب مودة فلا يكون مافى إنما إلا كافة ونصبها على أنها مفعول من أجله، ويكون اتخذ على هذا الوجه وعلى قراءة الرفع متعلبا إلى مفعول واحد نحو:

(أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ^(٢))

ويجوز أن يكون مودة ثانى مفعولى اتخذوا أيمانهم جنة وبينكم بالنصب ظرف منصوب بالمصدر الذى هو مودة، ويجوز أن يكون صفة له أى مودة كائنة بينكم، وخفض بينكم بالإضافة إلى مودة المنصوبة والمرفوعة على وجه الاتساع فى الظروف نحو:

(شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ^(٣)).

والمعنى على ما تعطيه قراءة النصب ولم يقرأ أحد برفع مودة ونصب بينكم ولو قرئ لجاز وإنما كل من رفع مودة خفض بينكم وهم ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ، ومن نصب مودة اختلفوا فمنهم من خفض بينكم أيضا وهم حمزة وحنف ومنهم من نصبها معا وهو نافع وابن هاشم وأبو بكر ولا يستقيم النصب إلا بتنوين مودة ، وكل من خفض بينكم أسقط التنوين من مودة ، لأجل الإضافة ، سواء في ذلك من رفع ومن نصب ، وقد سبق معنى صندلا في سورة الأنعام ، ونصبه هنا على التمييز أو الحال ، على تقدير ذا صندل ، يشير إلى حسنه وطيبه ، والله أعلم :

٩٥٤ - [وَيَدْعُونَ (نَ) جَمَ (حَ) - فَاِظْ وَمَوْحِدٌ]

هَـنَا آيَةٌ مِنْ رَبِّ (صُحْبَةٌ دَ) لَا [

أى قراءة نجم حافظ ، والعالم يعبر عنه بالنجم للاهتمام به ، أراد - إن الله يعلم ما يدعون من دونه من شىء - فالغيب فيه والخطاب ظاهران ، فالغيبه تعود إلى مثل الذين اتخذوا والخطاب لهم ، وأما التوحيد والجمع في - وقالوا لولا أنزل عليه آيات من ربه - فقد تقدم مثلها مراراً : وموحد ، خبر مقدم وآية من ربه مفعول به ، وصحبة مبتدأ ، وقد سبق معنى « دلا » وذكر الخبر ، ولفظ « دلا » مفرد باعتبار لفظ صحبة لأنه مفرد ، ويجوز أن يكون موحد مبتدأ ، وصحبة فاعله ، على رأى من يقول اسم الفاعل غير معتمد ، والله أعلم .

٩٥٥ - [وَفِي وَتَقُولُ الْبَاءَ (حِضْنٌ) وَيُرْجَمُ]

نَ (صَ) فَوَّ وَحَرَفُ الرُّومِ (صَ) أَفِيهِ (حُ) مَلَأَ [

يريد - ويقول ذوقوا ما كنتم تعملون - الباء والنون فيه ظاهران ، وقد سبق لهما نظائر ، والغيب في قوله : - ثم إلينا يرجعون - لأن قبله - يوم يغشاهم العذاب - والخطاب لقوله تعالى - يا عبادى الذين آمنوا - والذي في الروم :

(ثُمَّ يُعِيدُهُ ثُمَّ إِلَيْنَا يُرْجَعُونَ) (٢) .

وقيد الناظم بقوله الباء ، لأن ضده النون ، وأطلق يرجعون لأن ضده الخطاب ولا يجوز أن يكون استغنى عن تقييد يرجعون بالياء بتقييد يقول كما قال في سورة النساء وبأسوف يؤتهم عزيز وحزة سنؤتهم ، لأن الضد ثم في القراءتين متعده ، وهو النون وهنا اختلف الضد ، فالقراءة بالغيب لا يقيدها بالياء أبداً إنما يطلقها ويقول بالغيب وهذا من دقائق ما اشتمل عليه هذا النظم فاعرفه ، وما أحسن قوله « صافيه حللا » أى كثير الحلول فيه لأجل صفائه .

٩٥٦ - [وَذَاتُ ثَلَاثٍ سَكَنَتْ بِأَنْبِؤُنَا]

نَ مَعَ خِفِّ وَالْهَمْزُ بِالْيَاءِ (شَ) مَلَأَ [

أى « بآ » قوله تعالى - لنبؤنهم من الجنة غرقا - فقصر لفظ « بآ » ضرورة وهو مبتدأ وذات ثلاث خبره مقدم عليه ، أى

صارت ذات ثلاث نقط ، وإذا انقطت صورة الباء بثلاث صارت ثاء ، وقوله سكنت صفة للذات ثلاث كما تقول : هند امرأة حسنة ، أى هذه الباء ثاء ساكنة ، والهاء فى خفة تعود على لفظ نبوئن ، أراد تخفيف الواو ، وهو مشكل فإن فى لفظ نبوئن حرفين مشددين الواو والنون ، وليس فى تشديد النون خلاف ، والواو فى قوله والهمز واو الحال ، أى صار ثاء ساكنة مع خفة الواو فى حال كون الهمز أسرع بالياء ، أى أتى بالياء فى مكانه ، أى أبدل الهمز ياء فصارت القراءة لنثوينهم ، من الثولة وهو الإقامة ، قال الزجاج : يقال ثوى الرجل إذا أقام ، وأثويته إذا أنزلته مغزلاً يقيم فيه ، قال الفراء :

« وكل حسن بوائه وأثويته مغزلاً »

سواء معناه أنزلته ، قال الزخشرى : ثوى غير متعد فإذا تعدى بزيادة همزة النقل لم يتجاوز مفعولاً واحداً نحو ذهب وأذهبته ، والوجه فى تعديته إلى ضمير المؤمنين وإلى الغرف إما لإجراؤه مجرى لنفولهم ونبوئنهم أو حذف الجار واتصال الفعل ، أو تشبيه الظرف المؤقت بالمبهم :

قلت : فهذا جواب ماروى عن اليزيدى أنه قال : لو كان لنثوينهم لكان فى غرف واختار أبو عبيد القراءة الأخرى لإجماعهم على التثنية فى النحل (لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً^(١)) .

قال : لانعلم الناس يختلفون فيه ، فهذا مثله وإن كان ذاك فى الدنيا وهذا فى الآخرة فالمعنى فيهما واحد قال ورأيت هذا الحرف الذى هو فى العنكبوت فى الذى يقال له الإمام مصحف عثمان بالياء معجمة . قلت : وهذا بعد ما انقطت المصاحف ، وكثر هذا اللفظ فى القرآن ، نحو

(وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَءِيلَ مَبُوءًا^(٢) صِدْقِي^(٣)) .

(وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ^(٤)) .

وقال (يَذَّبُوا^(٥) مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ^(٦)) .

وقال (نَذَّبُوا^(٧) مِنَ الْجَفَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ^(٨)) .

وقال (أَنْ تَبُوءُوا^(٩) لِقَوْمِكُمْ بِمِصْرَ بَيْوْتًا^(١٠)) .

وقيل لفظ الثواء لائق بأهل الآخرة هى دار القرار ، وروى عن الربيع بن خيثم أنه قرأها كذلك ، وقال الثواء فى الآخرة والتبوء فى الدنيا ، وقد قال الله تعالى فى حق الكفرة :

(أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى^(١١) لِّلْكَافِرِينَ^(١٢)) .

وهو فى آخر هذه السورة ، فناسب أن يقال للمؤمنين نحو ذلك فى الجنة ، وقال سبحانه وتعالى :

(٢) سورة يونس ، آية : ٩٣

(٤) سورة يوسف ، آية : ٥٦

(٦) سورة يونس ، آية : ٨٧

(١) آية ٤١

(٣) سورة الحج آية : ٢٦

(٥) سورة الزمر ، آية : ٧٤

(٧) سورة العنكبوت ، آية : ٦٨

(وَمَا كُنْتَ ثَاوِيًا فِي أَهْلِ مَدْيَنَ^(١)).

أى مقيا عندهم مستمرا بين أظهرهم ، والله أعلم :

٩٥٧ - [وَأَسْكَنْهُ وَلَئِنْ فَكَّرَ (ك) مَا (ح) يَجَّ (ج) ! (ز) دَى

وَرَبِّي عَبَادِي أَرْضِي أَلْبَابَهَا أَنْجَلًا]

يعنى كسر لام وليتمتعوا وقد تقدم في الحج أن لام الأمر يجوز كسرها وإسكانها ، وهى معطوفة على - ليكفروا - وهى أيضا لام الأمر بدليل إسكان ما عطف عليها وهو أمر تهديد نحو - اعملوا ما شئتم - وقيل الأولى لام كي والثانية لام الأمر ، ونظير ذلك قوله تعالى في النحل :

(لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ فَتَمَقَّقُوا^(٢)).

قال أبو عبيد : إنما يجوز هذا لو كانت فليتمتعوا بالفاء ، لأن الفاء قد يستأنف بها الخبر ، وإنما معنى الواو العطف ، فكيف يترك العطف ويرجع إلى الأمر ، والفاء في قوله فاكسر زائدة وفيها ثلاث يا آت إضافة مهاجر إلى ربى إنه - فتحها نافع وأبو عمرو - ياعبادى الذين آمنوا - أسكنها حمزة والكسائى وأبو عمرو - إن أرضى واسعة - فتحها ابن عامر وحده :

ومن سورة الروم إلى سورة سبأ

إنما ذكر هذا الترجمة على هذه الصورة لأنه لم يتمحض بيت لآخر سورة من هذه السور الأربع ، فإن آخر ما يتعلق بالروم قوله وينفع كوفي فتمم البيت بذكر رحمة الله من لقمان ، ثم ذكر البحر من لقمان مع أنحنى من سورة السجدة ، ثم ذكر لما صبروا من سورة السجدة مع يعملون من سورة الأحزاب ، في بيت وكل موضع جمع فيه سوراً في ترجمة فهذا سببه ، وسيأتى إن شاء الله تعالى :

٩٥٨ - [وَعَاقِبَةُ الثَّانِي (سَمَا) وَيُنَوِّنُهُ

نُذِيقُ (زَ) كَا لِلْعَالَمِينَ اكْشِرُوا (ء) لَا]

يريد - ثم كان عاقبة الذين أساءوا - هذا هو الثاني المختلف في رفعه ونصبه . والأول لاختلاف في رفعه ، وهو كيف كان عاقبة الذين من قبلهم - فوصف عاقبة وهو مؤنث بالثاني على تأويل وهذا اللفظ الثاني ، وإنما لم ينونه لأنه حكى لفظه في القرآن وهو غير منون لأنه مضاف إلى الذين ، واعتذر الشيخ عن كونه لم ينونه بأنه حذف التنوين لالتقاء الساكنين ، أو أراد - عاقبة - الموضع الثاني ولا حاجة إلى هذا الاعتذار ، فالكلمة في القرآن لاتنوين فيها . وقد قال بعد هذا: يذيق ذكاً بالنصب ، فأى عذر لنصبه لولا أنه حكى لفظه في القرآن وهو لنذيقهم بعض الذي عملوا وهو ملبس بقوله تعالى - وليذيقكم من رحمته - ولم يقيد القراءة في عاقبة ، وكان ذلك إشارة إلى رفعها للدلول سما ، والباقون بنصبها ، فهى إن رفعت اسم كان ، وإن نصبت خبرها ، والسوأت بعد ذلك هو الخبر أو الاسم ، وهو كناية عن العذاب ، وهو تأنيث الأسوأ ، وإن كذبوا على تقدير لأن كذبوا ويجوز أن يكون السوأت مصدر كالرجعى والبشرى ، أى أساءوا الإساءة الشنيعة ، وهى الكفر أو نعتاً لموصوف محذوف أى أساءوا والخلال السوأت والخبر أو الاسم قوله - أن كذبوا - ومعنى الذين أساءوا أى أشركوا ، والتقدير - ثم كان عاقبة المسوء التكذيب بآيات الله تعالى ، أى لم يظفر في كفره وشركه بشيء إلا بالتكذيب بآيات الله ، ويجوز أن يكون السوأت هو الخبر ، أو الإسم لأعلى المعنى المتقدم ، بل على تقدير الفعلة السوأت ، ثم بينها بقوله - أن كذبوا - فيكون - أن كذبوا عطفت بيان أو بدلاً ، ويجوز على هذا التقدير على قراءة الرفع أن لا يكون للسوأت خبراً ، بل معنى أساءوا السوأت أى فعلوا الخطيئة السوأت ، وخبر كان محذوف إرادة الإبهام ، ليذهب اللوم إلى كل مكروه ، كل هذه الأوجه منقولة ، وهى حسنة ، وقبل يجوز أن تكون إن في قوله - أن كذبوا - مقسرة بمعنى أى كذبوا . وهذا فيه نظر ، فإن من شرط أن المفسرة أن يأتى بعدها فعل في معنى القول ، ثم قال . وينونه نذيق أى ونذيق زكاً ، وهى نون للعظمة وقراءة الباقيين بالياء أى ليذيقهم الله وكسر حفص اللام من قوله - إن في ذلك لآيات للعالمين - جعله جمع عالم واحد العلماء ، وكما قال تعالى في آية أخرى :

(وَمَا يَمْلِكُهَا إِلَّا الْعَالَمُونَ^(١))

وفي موضع آخر :

(إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ^(٢))

وفتح الباقون اللام ، جعلوها جمع عالم أى لكافة الناس ، وعلا حال : أى ذو علا :

٩٥٩- [لِيَرْبُوا خِطَابَ ضُمٍّ وَالْوَاوُ سَاكِنٌ

(أ) تَى وَاجْمَعُوا آثَارَ (كَمْ) (ث) رَفَا (ء) لَ]

أى ذو خطاب مضموم ، يعنى تاء مضمومة :

وقال الشيخ ، يجوز أن يكون ضم أمرا

قلت : خطاب على هذا التقدير يكون حالا ، أى ضم لتربوا ذا خطاب ، فكان الواجب نصبه أى - وما أتيت من ربا لتربوا - أنتم سكنت الواو لأنها واو الضمير فى تربون ، وحذفت النون للنصب ، هذه - قراءة نافع وحده وقراءة الباقيين على الغيب بياء مفتوحة وواو منصوبة لأنه فعل مضارع خال من ضمير بارز مرفوع فظهر النصب فى آخره ، والتقدير ليربوا ذلك الربا .

وأما - فانظر إلى آثار رحمة الله - فالأفراد فيه والجمع سبق لهما نظائر مثل - رسالته ورسالاته ، وكلمة وكلمات : وذرية وذريات - الأفراد يراد به الجنس ووجه الجمع ظاهر ، ومعنى كم شرفا علا : كم علا شرفا ، والمميز محذوف أى كم مرة وقع ذلك ، والله أعلم :

٩٦٠- [وَيَنْفَعُ كُوفِيٌّ وَفِي الطَّوْلِ (حِصْنُهُ)

وَرَحْمَةُ آرَفَعِ (فَ) اِرْزَا وَحُصَّالًا]

يريد - فيومئذ لا ينفع الذين ظلموا معذرتهم - وفى غافر :

(يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعَذَرَتُهُمْ^(١)) .

تذكير الفعل فى ذلك وتأنيثه ظاهرا من قبل أن لفظ معذرة مؤنث ، ولكنه تأنيث غير حقيقى ، ونافع أنث هنا وذكر فى سورة الطور جمعا بين اللغتين ، وأما - ورحمة - فى أول لقمان فهى معطوفة على هدى ، وهدى فى موضع نصب على الحال أو المدح ، أو فى موضع رفع على تقدير هو هدى ورحمة أو خبر بعد خبر ، أى تلك هدى ورحمة ، أو يكون هدى منصوبا ورحمة مرفوعا ، أى وهو رحمة والله أعلم :

٩٦١- [وَيَتَّخِذَ الْمَرْفُوعُ غَيْرُ (صِيحَابِهِ) م]

نُصْعَرُ عِدَّ خَفَّ (إِ) ذ (ث) رُعُهُ (ح) لَ]

يريد - ويتخذها هزوا - النصب عطف على ليضل والرفع على يشتري أو على الاستئناف والهاء فى يتخذها آيات الكتاب أو للسبيل . وتقدير البيت قراءة غير صحابهم على حذف مضاف ، وصاعرخده وصعره واحد كضاعف وضعف ، ومعناها الإعراض عن الناس تسكيرا والصغر الميل فى الخد خاصة ؛ وقوله : خف ليس صفة للمدول لكنه خبر بعد خبر لأن الخف فى العين أى نصاعرمدود خفيف :

٩٦٢- [وَفِي نِعْمَةٍ حَرَّكَ وَذُكِّرَ هَاوُهَا

وَضُمَّ وَلَا تَنْوِينَ (ع) نَ (ح) مَن (آ) عَتَلَا

يريد - وأسبغ عليكم نعمه - حرك أى افتح العين وذكر هاؤها أى جعلت هاء الضمير التى للمذكر المفرد فى مثل :

(أ) كَرَّمَهُ وَنَعَّمَهُ^(١) .

ولست هاء تأنيث ، ثم قال وضم أى وضم ذلك الهاء ولا تنوين لتأخذ بضد ذلك للقراءة الأخرى ، وهى التى لفظ بها ، فحاصل الخلاف أن هذا الحرف يقرأ بالإفراد والجمع كنظائر له سلفت ، وقوله - ظاهرة وباطنة - صفة لنعمة فى قراءة الإفراد ، وحال فى قراءة الجمع وقد قال تعالى

(وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا^(٢)) .

لم يختلف فى إفراده :

٩٦٣- [سَوَى ابْنِ الْعَلَا وَالْبَحْرُ أَخْفَى سُكُونُهُ

(ف) شَأْ خَلَقَهُ التَّحْرِيكَ (حِصْنٌ) تَطَوَّلَا

والبحر مبتدأ خبره سوى ابن الملا على تقدير قراءة غير أبى عمرو فأبو عمرو وحده نصبه عطفا على اسم أن أى ولو أن البحر بمده ، والرفع على وجهين منقولين ذكرهما الزجاج والزغشرى وغيرهما :

أحدهما : أنه مبتدأ ويمده الخبر والجملة فى موضع الحال :

والثانى : أن يكون عطفا على موضع إن واسمها وخبرها ، لأن الجميع فى موضع رفع ، لأنه فاعل فعل مضممر . أى ولو وقع ذلك والبحر ممدودا بسبعة أبحر ، فيمده على هذا الوجه حال من البحر ، وهذا العطف جائز بلا خلاف وإنما الممتنع العطف محل على اسم أن المفتوحة فقط دون محل المجموع منها ، ومن اسمها وخبرها ، وإنما يجوز العطف بالرفع على محل الاسم فقط : مع إن المكسورة والفرق أن اسم المفتوحة بعض كلمة فى التقدير ، بخلاف اسم المكسورة ، فهما وقعت المفتوحة فى موضع رفع جاز العطف بالرفع على محل المجموع منها ، ومن اسمها وخبرها ، كما أن العطف على محل المكسورة إنما كان من أجل ذلك ، وعليه يحمل قوله تعالى :

(إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ^(١)) .

لأن أن وما بعدها مبتدأ ، ورسوله عطف عليه - وإذا ن من الله - خير مقدم عليه ، وقد سبق تقرير هذا الفصل فى سورة المائدة ، ولذلك قال أبو عبيد : الرفع هنا حجة لمن قرأ التى فى المائدة العين بالعين رفعا ، فكذلك كان يلزم أهل هذه القراءة أن يرفعوا تلك ، وأما فلا تعلم نفس ما أخفى بفتح الياء فعلى أنه فعل ماض

وبسكونها هو فعل مضارع مسند إلى المتكلم سبحانه ، وأما - أحسن كل شيء خلقه - بفتح اللام فعل أن يكون جملة واقعه صفة لشيء قبله فيكون في موضع خبر ، ويجوز أن يكون صفة لقوله - كل شيء - فتكون في موضع نصب ، وإذا سكنت اللام بقي لفظه مصدرا ونصبه على البدل من كل شيء ، أو هو منصوب على أنه مصدر دل عليه ما تقدم من قوله - أحسن كل شيء - فكأنه قال خلق كل شيء فهو من باب اقتران المصدر بغير فعله اللفظي ، ولكن بما هو في معناه والهاء في خلقه على هذا تعود إلى الله تعالى :

٩٦٤ - [لَمَّا صَبَرُوا فَاسْتَكْبَرُوا وَخَفَّتْ (شَ) ذَا وَقُلْ]

بِمَا يَعْمَلُونَ إِنَّهُمْ كَانُوا مِنْ دُونِ الْعَمَلِ]

أى اكسر اللام وخفت الميم ، فالمعنى لصبرهم كما قال في الأعراف :
(وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ الْحُسْنَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ بِمَا صَبَرُوا ^(٢)) .

أى بصبرهم والقراءة الأخرى لما بفتح اللام ولشديد الميم أى حين صبروا وقوله شذا أى ذا شذاء وقرأ أبو عمرو :

(بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرًا ^(٣)) .

في أول الأحزاب وبعده :

(بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا إِذْ جَاءَكُمْ ^(٤)) .

بالغيب فيهما والباقيون بالخطاب ووجههما ظاهر ، فهذا معنى قوله بما يعملون اثنان وفي سورة الفتح أيضا اثنان :

(بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا بَلْ ظَنَنْتُمْ ^(٥)) .

(بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا . هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا ^(٦)) .

والخلاف في الثاني كما يأتي في موضعة ، والأول بناء الخطاب أجماعا ، والله أعلم :

٩٦٥ - [وَبِالْهَمَزِ كُلُّ اللَّائِ وَالْيَاءِ بَنِي - - دَهْ]

(ذَ) كَا وَيِيَاءَ سَا كِنِ (حَ) جِ (هُ) مَلَا]

أى حيث جاء : هنا - وما جعل أزواجكم اللاء في المجادلة :

(إِلَّا اللَّاءُ وَلَدَهُمْ ^(٦)) .

(٢) سورة الأعراف ، آية ٢٠

(٤) آية ١١ و ١٢

(٦) آية ٢

(١) سورة الأعراف ، آية ١٣٧

(٣) سورة الأحزاب ، آية ٩ و ١٠

(٥) آية ٢٤ و ٢٥

وفي الطلاق :

(وَاللَّاءُ يَتَسَنُّ - وَاللَّاءُ لَمْ يَحِضْنَ^(١)).

قرأ الجميع الكوفيون وابن عامر بهمزة بعدها ياء ساكنة : اللاءى على وزن القاضى والداعى ، فهذا هو أصل الكلمة ، أى كل اللاء بالهمز والياء بعده ويجوز والياء بالرفع على الابتداء ، ثم ذكر أن أبا عمرو والبخارى قرأا بياء ساكنة من غير همز ، فكأنهما حذفوا الهمز وبقيت الياء الساكنة إلا أنهم لا يوجهون هذه القراءة بهذا ، إنما يقولون : حذفت الياء لتظرفها كما تحذف من القاضى ونحوه ، ثم أبدل من الهمزة ياء ساكنة ، وهذه القراءة على هذا الوجه ضعيفة ، لأن فيها جمعا بين ساكنين ، فالكلام فيها كما سبق فى - محياى - فى قراءة من سكن ياءا وشبهه ، جوز ذلك ما فى الألف من المد ، ولكن شرط جواز مثل هذا عند أئمة اللغة المعبرين أن يكون للسكان الثانى مدغما ولا يرد على هذا ص ن ق لأن أسماء حروف التهجى موضوعة على الوقف ، والوقف يحتمل اجتماع الساكنين ، فإن وقفت على - محياى - أو اللانى - فهو مثله ، وإنما الكلام فى اللوصل ، وأما إجازة بعضهم اضربان واضربتان بإسكان النون والتقت حلقتهما بالبطان بالفتحة الألف فشاذا ضعيف عندهم ، والله أعلم ، وقوله حج هملا أى غلبهم فى الحجة ، وقد تقدم شرح هملا فى باب ياءات الإضافة فى قوله : إلا مواضع هملا ، وهو جمع هامل ، والهمال البعير المتروك بلا راع ، أى غلب فى الحجة قوما غير محتفل بهم ، يشير إلى تقوية الإسكان ، وأنه له ضعف .

٩٦٦ - [وَكَاثِلَيْهِمَا مَكْسُورًا لَوَزْشٍ وَعَنْهُمَا

وَقَفْتُ مُسْكِنًا وَالْهَمْزُ (زَ) أَكِيهِ (؟) جَلًّا]

أى وسهل ورش الهمزة بين بين ، وهو المراد بقوله كالياء مكسورا لأنها صارت بين الهمزة والياء المكسورة ، وهذا قياس تخفيفها لأنها همزة مكسورة بعد ألف ، وهذه القراءة مروية عنهما ، أى عن أبى عمرو والبزى ، وهو وجه قوى لا كلام فيه ، ذكره جماعة من الأئمة المصنفين كصاحب الروضة : قال : قرأ أبو عمرو وورش والبزى وذكر غيرهم بتلين الهمزة من غير ياء بعدها ، وهو ظاهر كلام ابن مجاهد ، فإنه قال ، قرأ ابن كثير ونافع - اللاء - ليس بعد الهمزة ياء ، وقرأ أبو عمرو وشيبه بذلك ، غير أنه لا يهمز ، وكذا قال أبو عبيد : قرأ نافع وأبو عمرو - اللاء - مخفوضة غير مهموزة ولا ممدودة - ونص مكى على الإسكان ، ولم يذكر صاحب التيسير غيره لهما ، وقال فى غيره : قرأت على فارس بن أحمد بكسر الياء كسرة مختلصة من غير سكون ، وبذلك كان يأخذ أبو الحسين بن المنادى وغيره ، وهو قياس تسهيل الهمز ، قال الشيخ : وقد قيل : إن الفراء عبروا عن التلين لهؤلاء بالإسكان .

قالوا : وإظهار أبى عمرو فى - اللاء يتسن - مما يدل على أنه تلين وليس بإسكان .

قلت : قد سبق فى باب الإدغام الكبير تقرير هذا ، وذكر أبو على الأهوازي الوجهين عنهما .

قوله : وقفت مسكنا ، أى مسكنا لياء لهؤلاء ، لأن الوقف يحتمل اجتماع الساكنين .

قال فى التيسير : وإذا وقفت يعنى ورشا صيرها ياء ساكنة ، قال وحمزة إذا وقفت جعل الهمزة بين بين على

أصله ، ومن همز منهم ومن لم يهمز أشيع التمكن للألف في الحالين ، إلا ورشا ، فإن المد والعصر جائزان في مذهبه ، لما ذكرناه في باب الهمزتين :
قلت : هو مانظمه الشاطبي رحمه الله بقوله :

وإن حرف مد قبل همز مغير « البيت »

ثم ذكر أن قنبلا وقالون قرأ بالهمز من غير ياء بعده ، فإذا وقفنا أسكننا الهمز ، وفي قراءة أبي عمرو والبزى من المد والقصر مثل مامر في قراءة ورش ، والله أعلم :

٩٦٧ - [وَتَظَاهَرُونَ أَضْمُهُ وَأَكْسَرُ لِمَعْصِمٍ

وَفِي الْمَاءِ خَفَفَ وَأَمْدَدَ الظَّاءُ (ذُ) بَلَا]

أي اضمم التاء واكسر الهاء لعاصم ، وهو داخل أيضا في رمز من خفف الهاء ومد الظاء وخففها ، كما في البيت الآتي ، فقراءة عاصم تظاهرون مضارع ظاهر ، مثل قاتل ، وقرأ ابن عامر تظاهرون على اللفظ الذي في بيت الناظم ، وهو مضارع تظاهر ، مثل تقاتل ، والأصل تتظاهرون ، فأدغم التاء في الظاء وقرأ حمزة والكسائي مثله إلا أنهما خففا الظاء لأنهما حذفوا الياء التي أدغمها ابن عامر وقرأ الباقون - تظهرون - بتشديد الظاء والهاء من تظهر مثل تكلم وأدغمو التاء في الظاء :

٩٦٨ - [وَخَفَّهْ (تُ) نَبْتُ وَفِي قَدْ سَمِعَ كَمَا

هَذَا وَهَذَاكَ الظَّاءُ خَفَفَ (تُ) وَفَلَا]

أي خفف الظاء قارئ ثبت وهم الكوفيون وفي قد سمع الله موضعان حكمهما ما ذكر هنا إلا أن الظاء تم لم يخففه إلا عاصم وحده لأنه يقرأ بظاهرون من ظاهر ولم يخفف الظاء حمزة والكسائي لأنه لم يجتمع تا آن فتحذف الثانية منهما لأن موضعي سورة قد سمع فعلهما للغيبة لا للخطاب الذين يظهرون منكم والذين يظاهرون من نسايتهم ولكن أدغما التاء في الظاء كما يقرأ ابن عامر ، والنوفل : السيد المعطاء ، ونصبه على الحال أي ذا نوفل ، أي قارئ صيد :

٩٦٩ - [وَ(حَقُّ صِحَابٍ) قَصُرُ وَضَلِ الظَّنُّونَ وَالرَّ

رَسُولَ السَّبِيلَا وَهُوَ فِي الْوَقْفِ (فُ) ي (حُ) لَا]

أي قصروا هذه الكلمات الثلاث في الوصل ، وهي - وتظنون بالله الظنونا - ياليتنا أطعنا الله وأطعنا الرسولا - وبعده - فأضلونا السبيلا - رسمت هذه الثلاثة بالألف هنا ولم ترسم في قوله - ويهدي السبيل - وإثبات الألف في تلك المواضع لتشاكل الفواصل ، وهو مطلوب مراعا في أكثر القرآن ، وقد يندر في بعض الصور مالا يشاكل ، ومنه :

(أَنْ لَنْ يَحُورَ^(١)) .

في سورة الانشقاق ، فإنه بغير ألف بعد الراء - وكل يوم هو في شأن^(٢) بالهمز وكذا - بالخاطئة^(٣) في الخاطئة وخاطئة^(٤) في اقرأ ، كلتاها مهموز ، وأنا أختار ترك الهمز في هذه الثلاثة على قراءة حمزة في الوقف لتساكل الفواصل ، ثم قال : وهو في الوقف ، أى والقصر في الوقف ، لحمزة وأبى عمرو فهما يقصران وقفا ووصلا على الأصل ، ومد نافع وابن عامر وشعبة في الحاليين تبعاً لخط المصحف ، وابن كثير والكسائي وحفص جمعوا بين الخط ولأصل في الحاليين ، فدوا في الوقف لأنه يحتمل ذلك كما في القوافي كقولها :

• وولى الملامة الرجلا •

وقصروا في الوصل ونحواً بذلك منحنى هاء السكت ، وهذه القراءة هي المختارة . قال أبو عبيد : والذي أحب في هذه الحروف أن يعتمد الوقف عليهن تعمداً ، وذلك لأن في إسقاط الألفات منهن مفارقة الخط ، وقد رأيتهن في الذى يقال لـ « الإمام » مصحف عثمان ، مثبتات كلهن ، ثم أجمعت عليها مصاحف الأمصار ، فإن تعلمها اختلفت ، فكيف يمكن التقدم على حذفها ، وأكره أيضاً أن أثبتن مع إدماج القراءة ، لأنه خروج من العربية . لم نجد هذا عندهم جائزاً في اضطرار ولا غيره . فإذا صرت إن الوقف عليها فأثبت الألفات كنت متبعا للكتاب . ويكون مع هذا فيما موافقة لبعض مذاهب العرب ، وذلك أنهم يثبتون مثل هذه الألفات في قوافي أشعارهم ومصاريحها ، لأنها مواضع قطع وسكت ، فأما في حشو لأبيات فعدم غير موجود على حال من الحالات ، وقال الزجاج : الذى عليه حذاق النحويين والمتبعون السنة من حذفهم أن يقرءوا - الظنون - ويقفوا على الألف ولا يصلوا وإنما فعلوا ذلك لأن أواخر الآيات عندهم فواصل ، يثبتون في آخرها في الوقف ما يحذف مثله في الوصل ، فهؤلاء لا يتبعون المصحف ، ويكرهون أن يصلوا فيثبتوا الألف لأن الآخر لم يقفوا عليه ، فيجروه مجرى الفواصل ومثل هذا في كلام العرب في القوافي ، نحو قوله :

أقلنى الوم عاذل والعنابا وقولى إن أصبت لقد أصابن
فأثبت الألف ، لأنها في موضع فاصلة وهي القافضة ، وأنشد أبو عمرو الداني في كتاب الإيجاز :

إذا الجوزاء أردفت الثريا ظننت بآل فاطمة الظنونا

ومن ذلك قول الأعشى :

استأثر الله بالوفاء وبالعدل وولى الملامة الرجلا
وقال أبو علي : وجه من أثبت في الوصل أنها في المصحف كذلك ، وهى رأس آية ، ورأس الآى تشبه بالقوافي من حيث كانت مقاطع ، كما كانت القوافي مقاطع ، فكما شبه - أكرمن - وأهانن - بالقوافي في حذف الياء منهن نحو :

من حذر الموت أن يأتيه وإذا ما انتسبت له أتىكون
كذلك يشبه هذا في إثبات الألف بالقوافي ، وأما في الوصل فلا يتون ، ويحمل على لغة من لا يتون ذلك إذا وصل في الشعر ، لأن من لا يتون أكثر ، قال أبو الحسن : وهى لغة أهل الحجاز ، فأما من طرح الألف في الوصل فإنهم ذهبوا إلى أن ذلك في القوافي ، وليس رموس الآى بقواف ، فيحذف في الوصل كما يحذف غيرها ، فما يثبت في الوقف ، نحو التشديد الذى يلحق الحرف الموقوف عليه .

قال : وهذا إذا ثبت في الخط فينبغي أن لا يمحذف كما لا تحذف هاء الوقت من - حسابه - وكتابه - وأن يجرى مجرى الموقوف عليه فهو وجه . وإذا ثبت ذلك في القوافي في الوصل فشأنه في الفواصل حسن :
قال غيره : وأما من قرأ بغير ألف فهو الأصل المشتهر في كلامهم ، تقول رأيت الرجل باسكان اللام ،
ومن العرب من يجرى القوافي في الإنشاد يجرى الكلام الموزون ، فيقول :

أقلل اللوم عاذل والعتاب .

واسئل بمصقله البكرى ما فعل .

فإذا كانوا يجرى القوافي يجرى الكلام غير الموزون ، فلأن يتركوا الكلام غير الموزون على حالته ولم يشبهوه بالموزون أولى ، والله أعلم :

٩٧٠ -- [مَقَامَ لِحْفَصٍ ضُمَّ وَالْثَانِ (عَمَّ) فِي الدُّ

دُخَانٍ وَأَتَوْهَا عَلَى الْمَدِّ (ذُ) وَ (حُ) لَا]

يريد - لا مقام لكم فارجمو - والثاني في الدخان :

(إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ) (١) .

والأول فيها لاخلاف في فتحه ، وهو - :

(وَزُرُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ) (٢)

كما أجمعوا على فتح مقدم ابراهيم وقد سبق في ريم الكلام على القراءتين ، وإن المفتوح موضع القيام ،
والمضموم بمعنى الإقامة ، وأراد ضم الميم الأولى ، ولا جائز أن تحمل على الميم الثانية ، لوجهين :
أحدهما : أن ذلك في الميم الثانية لو كان لعبر عنه بالرفع لا بالضم ، لأنها حركة لإعراب :
والثاني لو أريد ذلك لذكر معه التنوين ، لأنه من باب وبالرفع نونه - فلا رفث - ولا بيع - نونه - ولا حلة
ولا شفاعه - وارفعهن .

وأما لآتوها - بالمد فإنه بمعنى أعطوها أى أجابوا إلى ما سئلوه ، وأتوها بالقصر بمعنى فعلوها . وجاءوها
يقال أثبت الخبير إذا فعلته ، والمعنى ثم سئلوا فعل الفتنة لفعلوها ، واختار أبو عبيد قراءة المد ، وقال : قد
جاءت الآثار في الذين كانوا يفتنون بالتعذيب في الله أنهم أعطوا ما سألهم المشركون غير بلال ، وليس في شيء
من الحديث أنهم جاءوا ما سألهم المشركون ، ففي هذا اعتبار للمد في قوله - لآتوها - بمعنى أعطوها .
قال أبو علي : ومما يحسن المد قوله - سئلوا - والإعطاء مع السؤال حسن ، والمعنى لوقيل لهم كونوا على
المسلمين مع المشركين لفعلوا ذلك ، وحلا في آخر البيت ، مصدر مفتوح الحاء وليس بفعل ماض .

حكى الشيخ في شرحه عن الناظم رحمهما الله : يقال ذو حلا أى ذو حسن من حلى في عينه وصدره ، يحلى
قال ويقال أيضا حلى بالشئ أى ظفربه يحلى وقد قال ابن ولاد إن « حلا » لا يعرف ، يعنى أن المصدر المعروف
من هذين الفعلين إنما هو حلاوة :

قال الشيخ : ويجوز أن يكون ذو معنى الذى ، أى على المد الذى حلا ، كقول الطائى :
• ويثرى ذو حفرت وذو طويت •

قلت : وكأنه أشار بقوله حلا إلى ما ذكره أبو عبيد ، وأبو على :

٩٧١ - [وَفِي الْكَلِّ ضَمُّ الْكَسْرِ فِي أُسْوَةٍ (نَ) لَدَى

وَقَصْرُ (كَ) فَأَ (حَ) قٌ يَضَاعَفُ مُثَقَّلًا]

الضم والكسر فى أسوة لغتان ومثله قدوة وعدوة بضم القاف والعين وكسرها وقوله فى الكل يعنى هنا وفى
المتحنة موضعان ، ويجوز ضم الكسر على الأمر وضم الكسر على الابتدا ، ويضاعف مبتدا ، وقصر كفاحق
خبره ، ومثقلا حال منه ، أى يضعف لها العذاب بالقصر مع تشديد العين ، وقد تقدم فى سورة البقرة أن
ضاعف وضعف لغتان ، فابن كثير وابن عامر قرأوا من لغة ضعف هناك وهنا ، وأبو عمرو شدد هنا دون ثم ،
والباقون قرؤا من لغة ضاعف فى الموضعين والله أعلم :

قال أبو عبيد : كان أبو عمرو يقرأ هذه وحدها يضعف مشددة بغير ألف لقوله - ضعفين - وقال ما كان
أضعافا كثيرة فإنه يضاعف ، وما كان ضعفين فإنه يضعف :
قال أبو عبيد : لانعلم بين ما فرق أبو عمرو فرقا :

٩٧٢ - [وَبِالْيَاءِ وَقَفَّحَ الْعَيْنِ رَفْعُ الْعَذَابِ (حِصْ)

نُ حُسْنٍ وَتَعْمَلُ نُوتٌ بِالْيَاءِ (شَ) مُثَقَّلًا]

الواو فى وبالياء فاصلة ، لأن هذ مسئلة غير المتقدمة ، وإن كان الجميع متعلقا بكلام واحد فالذى تقدم
بيان الخلاف فى القصر والتشديد : وهذا بيان قراءة من يقرأ بالياء وفتح العين ورفع العذاب وضدها : وهى
القراءة بالنون وكسر العين ، ونصب "عذاب" . فكأنه قال : ويضاعف بالياء وفتح العين على ما لم يسم فاعله ،
ورفع العذاب لأنه مفعول ما لم يسم فاعله . فأسقط حرف العطف من « ورفع العذاب » ضرورة للعلم به . وقوله
حصن حسن أى رمز ذلك ، وهو خبر المبتدا المقدر : وهو يضاعف وما عطف عليه ، وهو رفع العذاب ، أى
المجموع حصن حسن فاجتمع أبو عمرو مع حصن فى الياء وفتح العين . وخالفهم فى المد فقرؤوا - يضاعف -
وقرأ هو وحده يضعف ، وكلا الفعلين لما لم يسم فاعله فاتفق معهم على رفع العذاب ، فبقى ابن كثير وابن
عامر على النون وكسر العين على بناء الفعل للفاعل ، فلزم نصب العذاب لأنه مفعوله والنون للعظمة ، هما من
أهل القصر والتشديد فقرؤا - تضعف لها العذاب - والقراءات ههنا ثلاث ، ووجوهها ظاهرة ، إنما كان مشكلا
استخرجها من هذا النظم ، وقد سهله الله تعالى فاتضح والله الحمد :

قوله ويعمل يؤت أراد ويعمل صالحا نوتها - قرأها حازة والكسائى بالياء أما الياء فى يعمل - فعطف على
يقنت - وأجمعوا فى يقنت على لفظ التذكير ردا على لفظ « من » فكذا ما عطف عليه . وهو - يعمل - وقرأ
الباقون بالتاء على التأنيث ردا على معنى « من » لأنها عبارة عن النساء ، ولهذا رجعت الضمائر بلفظ التأنيث فى
نوتها أجزأها مرتين وأعتدنا لها - وأما الياء فى يؤتها فله تعالى ، وقرأ الباقون بالنون للعظمة ، فقول الناظم بالياء
تقييد لقوله يؤت ، ليكون النون للباقيين ، لأنها أخت الياء فى اصطلاحه ، ولا تكون تقييد لعمل أيضا ، وإن

نكلم فيها ، وأما وخاتم النبيين - فوجه الفتح فيه أن الذي يختم به يقال بفتح التاء وكسر ها ، فكأنه صلى الله عليه وسلم جعل كالحاتم لما ختم به الأنبياء ، قال أبو عبيد : وبالكسر نقراً ، لأن التأويل أنه صلى الله عليه وسلم ختمهم فهو خاتمهم ، وكذلك رويت الآثار عنه في صفة نفسه أنه قال « أنا خاتم النبيين » لم نسمع واحداً من فقهاءنا يروى هذا الحرف في حديثه إلا بكسر التاء ، قال الزجاج : من كسر فعناه ختم النبيين ، ومن فصح فعناه آخر النبيين لأنبي بعده ، والواو في قول الناظم ، وقرن وخاتم ، ليست فاصلة ، بل هي من نفس الكلمة في القرآن ، كالياء في يسكون ويحل ، وأما الواو في - وكلا - فليست فاصلة أيضاً ، ولا معنى لها هنا ، فلو أتى بكلمة أولها نون رمزاً لقراء الفتح لكان أولى ، فيقول نولاً أو نحو ذلك ، ويستغنى عن الرمز بعد قوله في البيت الآتي ، ويأتي بالواو الفاصلة ، ثم فيقول : وخاتم نزلاً بفتح ، وقول : ساداتنا اجمع إلى آخره :

فإن قلت : لو قال كذلك لكان قد رمز قبل تقييد القراءة ، وهو قد قال ، ومن بعد ذكرى الحرف اسمي رجاله ، قلت : الذي ألزمه أن لا يتقدم الرمز على الحرف المخفوف فيه ، أما تقدمه على التثنية فلا ، كقوله سما العلا شذا الجزم .

٩٧٤ [يَفْتَحُ (ز) مَا سَادَاتِنَا اِجْمَعُ بِكَسْرَةِ

(ك) فِي وَكثيراً نَقْطَةُ تَحْتُ (ز) مَلَا]

يريد - إنا أطعنا ساداتنا - هو جمع سيد ، وسادات جمع هذا الجمع ، وكسراته علامة النصب ، لأنه جمع سلامة وفتح تاء سادة علامة نصبه ، لأنه جمع تكسير ومثله كعبة وفجرة ، وأما - والعنهم لعنا كبيراً - فقراءة عاصم وحده بالباء الموحدة والقراءتان وجههما كما سبق في البقرة في - إثم كبير - قال أبو علي : التكبير مثل العظم ، والكثرة أشبه بالمعنى ، لأنهم يلعنون مرة بعد مرة ، وقوله : نفل معناه أعطى نقطة من تحته والتنزيل الإعطاء . فقوله نقطة بالنصب ثافي مفعول نفلا ، وجعل النقطة نفلا لأنها دون الثلاث التي للتاء ، فتلك بمنزلة النفل في قسم الغنيمة ، لأنها دون سهم الغانم ، والله أعلم :

سورة سبأ وفاطر

٩٧٥ - [وَعَالِمِ قُلْ عَلَامٍ (شَ) اَعِ وَرَفَعُ خَفْ

ضِدْ (عَمَّ) مِنْ رَجَزٍ أَلِيمٍ مَعًا وَلَا]

أى قرأه علام وعالم وعلام ، كلاهما من الصفات كضارب وضراب ، وفى التشديد مبالغة وفى القرآن عالم الغيب - فى مواضع مجمع عليها - وعلام الغيوب^(١) فى المائدة ، وفى آخر هذه السورة ، ولم يحىء علام الغيب إلا فى قراءة حمزة والكسائى ههنا ، والخفض فى عالم وعلام على اتباع وربى أوله فى قوله - الحمد لله - ورفع عالم على المدح ، أى هو عالم الغيب ، أو مبتدأ وخبره - لا يعزب عنه - ومن رجز أليم - موضعان هنا وفى الجاثية ، والرجز أشد العذاب وسيئه ، وقيل : إنه كالرجس بمعنى القدر ، فهذا فائدة جعل العذاب فيه باعتبار صفته ، والواو فى قوله : ولا ، ليست فاصلة كالواو فى وكلا التى سبق ذكرها ، وأما أقل ما انفق له فى هذه القصيدة من أمثال هذا نحو وخاتم وكلا وإلياسين بالكسر ، وصلا فإن الواوات فى أوائل هذه الكلم توهم الفصل ، لأنها كلمات لم تسبق تقييدا بخلاف الواو فى قوله :

• وبالضم واقصر واكسر التاء فالتوا •

فهذه الكلمات كلها تقييد ، فلم تضر الواوات فى أوائلها ، ومعنى ، ولا بكسر الواو متابعة ، وهو مفعول من أجله من الكلام الذى يأتى بعده ، أى رفع متابعة ومن رجز أليم مبتدأ ، وخبره أول البيت الآتى ، وهو :

٩٧٦ - [عَلَى رَفَعِ خَفَضِ الْمِيمِ (دَلْ) (ءَ) لِمِيمُهُ

وَنَخِيفُ نَشَأُ نُسْقُطُ بِهَا الْيَاءُ (شَ) مَلَلًا]

خفَض الميم من - أليم - على أنه صفة لرجز ورفعها على أنه نعت لعذاب ، أى لهم عذاب أليم من رجز ، والياء والنون فى قوله تعالى - إن نشأ نخسف بهم الأرض أو نسقط - ظهران ، بمعنى شمللا أى حكم على الياء بالشمول لهذه الثلاثة :

٩٧٧ - [وَفِي الرِّيحِ رَفَعُ (صَحْ) مِنْسَأَتُهُ سُسْكُو

نُ هَمْزَتُهُ (مَ) اَضِي وَأَبْدَلُهُ (إِ) ذُ (حَ) لَا]

يريد - ولسليمان الريح - رفع الريح على الابتداء ولسليمان خبره ، كما يقول لزيد المال ، والنصب على إضمار ومخبرنا لسليمان الريح ، عطفًا على معنى - وإلناله الحديد - لأن ذلك تسخير لداود عليه السلام ، والمنسأة العصا العظيمة التى تكون مع الراعى ، على وزن محبرة ، وأصلها همز ، لأنها من نَسأت البعير ، زجرته وسقته وطردته ، فهى اسم آلة من ذلك كالمقدحة والمجرفة ، فقرأتها الجماعة كذلك على الأصل ،

وأبدل الهززة ألفا نافع وأبو عمرو ، والهمز المتحرك لا يبدل حرف مد إلا سماعا ، وهذا مسموع قال الشاعر :

• إذا دُئيتَ على المنساء من كبر •

وأسكن ابن ذكوان الهمز تخفيفا ، وهو عند النحاة ضعيف : فإنه يلزم منه أن يوجد ساكن غير الألف قبل هاء التأنيث ، وهذا لا يوجد وقال بعضهم ، يمكن أن تكون القراءة بها بين بين وهو القياس في تخفيف هذه الهززة ، لكن الراوى لم يضبط ، وقال صاحب التيسير ابن ذكوان : بهززة ساكنة ومثله قد يجيء في الشعر لإقامة الوزن ، وأنشد الأخفش الدمشقي : زاد الشيخ لبعض الأعراب :
صريع خر قام من وكاته كقومة الشيخ إلى منسأته
فقوله ماض إشارة إلى جوازه ، أى قد مضى حكمه ، والهاء في أبدله للهمز ، أى أبدل ذلك الهمز الساكن إذ خلا لإبداله ، والله أعلم .

٩٧٨ - [مَسَاكِينِهِمْ سَكَنَهُ وَأَقْصُرْ عَلَى (ش) ذَا]

وَفِي الْكَافِ فَافْتَحْ (ع) اِلْمَا (ة) تَبْجَلًا]

يريد - لقد كان لسبأ في مساكنهم - هذه قراءة الجماعة بالجمع ، وأفرده حمزة والكسائي وحفص فقرءوا ، - مسكنهم - إلا أن الكسائي كسر الكاف ، وفتحها حمزة وحفص وكلاهما لغة والفتح أقيس والجمع يجوز أن يكون لكل واحد منهما والله أعلم .

٩٧٩ - [نَجَازَى بِبَاءٍ وَافْتَحَ الرَّزَاىَ وَالْكَفَوُ

رَ رَفَعُ (سَمَا كَ) م (ص) أَبَ أَكَلِ أَخِيفَ (م) لَآ]

- يجازى إلا الكفور - على بناء الفعل للمفعول ؛ ونجازى بالنون ، ليكون الفعل مستنداً للفاعل ، والكفور منصوب لأنه مفعول ، وهو موافق لما قبله - ذلك جزيناهم بما كفروا - وصاب أى نزل ، يعنى قد نزل نظائر في القرآن ، فيها الفعل مبنى لما لم يسم فاعله ، نحو - هل يجوزون إلا - وقوله : سما ، هو خبر يجازى ، والكفور رفع جملة حالية ، وكـ صاب جملة أخرى خبرية عنه ، أى كم مرة ورد ، وسيأتى في فاطر :
(كَذَلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَفُورٍ ^(١)) .

ثم قال أكل أضف حلا ، أى ذا حلا ، يريد - ذواتى أكل نخط - أضاف أبو عمرو أكل إلى نخط فأنحذف التنوين من أكل ، والباقون لم يضيفوا فبقى منوناً ، وأما الخلاف في إسكان الكاف وضمها فقد سبق في سورة البقرة ، واختار أبو عمرو التنوين ، قال : لأن الأكل ههنا هو النخط في التفسير ، فالتنوين أولى به من الإضافة ، مع أن أهل هذه القراءة أكثر ، قلت : الأكل المأكول ، وهو الجنا ، كما قال :

(تَوَاتَىٰ أَكْلَهُ كُلَّ حِينٍ^(١)).

وتمر كل شيء يطلق عليه اسم شجرته ، وعلى الشجرة اسم ثمرها ، فكما تقول عندى ثمرتان وعنب ورمان برفع الجميع وتنوينه ، فكذلك تقول هذا أكل نخط وأثل وسدر ، والإضافة على تقدير ثمرة هذا النوع من الشجر وإنما ذكر سبحانه الأكل نصريحا بأن هذا صار مأكلهم بعد ما كانوا يخولين فى ماشاءوا من ثمار الجنة المقدم ذكرهما - كلوا من رزق ربكم واشكروا له - قال أبو عبيد : الخمط كل شجرة مرة ذات شوك ، وقال الزجاج : كل نبت أخذ طعما من مرارة فلم يمكن أكله خمط ، وقيل فى كتاب الخليل : الخمط شجرة الأراك وقال الجوهري : هو ضرب من الأراك له حمل يؤكل ، والأثل شجر يشبه الطرفاء أعظم منه ، قال الزمخشري : وجه من نون ، أن أصله ذواتى أكل أكل خمط ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، أو وصف الأكل بالخمط ، كأنه قيل : ذواتى أكل شفع ،

قلت : هو نحو قولهم مررت بقاع عرفج كله ، أو على تقدير ذى خمط - كما قيل ذلك فى قوله تعالى :

(وَبُسْقَىٰ مِنْ مَّاءٍ صَدِيدٍ^(٢)).

أى ذى صديد ، وأجاز جماعة أن يكون بدلا ، ومنعه أبو على فاختر أن يكون عطف بيان ، ورجح قراءة الإضافة فقال : ماذهب إليه أبو عمرو فى قراءته بالإضافة حسن ، فإن الأكل إذا كان الجنة فإن جنة كل شجرة منه ؛ قال : وخير الإضافة ليس فى حسن الإضافة ، وذلك لأن الخمط - إنما هو اسم شجرة ، وليس بوصف ، وإذا لم يكن وصفا ولم يجرى على ما قبله كما يجرى الوصف على الموصوف ، والبدل ليس بالسهل أيضا ، لأنه ليس هو هو ولا بعضه ، لأن الجنة من الشجرة ، وليس الشجرة من الجنة ، قال : فيكون إجراؤه عليه على وجه عطف البيان ، كأنه بين أن الجنة لهذا الشجر ومنه ، وكان الذى حسن ذلك أنهم قد استعملوا هذه الكلمة استعمال الصفة ، قال الشاعر فى صفته :

• القفار ليست بخطمه •

قال أبو الحسن : الأحسن فى كلام العرب أن يضيفوا ما كان من نحو هذا مثل دار آجر وثوب خز ، قال : وأكل خمط قراءة كثيرة ، وليست بالجيذة فى العربية ، وقال الفراء : الخمط فى التفسير هو الأراك ، وهو البربر ، قال النحاس : قال محمد بن يزيد : الخمط كل مانعير إلى مالا تشتهى واللبن خط إذا حمض ، والأولى عنده فى القراءة - ذواتى أكل خمط - بالتنوين على أنه نعت لأكل أو بدل منه ، لأن الأكل هو الخمط بعينه عنده ، فأما الإضافة فباب جوازها أن يكون تقديرها ذواتى أكل حوضه وأكل مرارة ، والله أعلم :

٩٨٠ - [وَ (حَقٌّ) لِّوَا بَاعِدٌ يَقْصُرُ مُشَدَّدًا

وَصَدَقَ لِلْكُوفِيِّ جَاءَ مُثَقَّلًا]

باعد مبتدأ وخبره : حق «لوا» ، ويقصر مشددا حالان من باعد ، عاملهما : حق ، لأنه مصدر ، وقصر لفظ اللوا ضرورة ، وكفى بذلك عن شهرة القراءة ، وكلتاها واضحة : باعد ، وبعد ، مثل ضاعفت وضعت

يريد قوله سبحانه - باعـد بين أسفارنا - وصدق عليهم إبليس ظنه - بالتخفيف والتشديد ، قبل هما سواء ، وظنه - مفعول به ، يقال : وعد مصدوق ومكذوب ، قال الله تعالى :
(ذَلِكَ وَعْدٌ غَيْرُ مَكْذُوبٍ ^(١)) .

ومن آيات الحماسة :
• فوارس صدقوا فيهم ظنوني •
أى كان منهم ماظنت فيهم ، وكذا إبليس ظن أنه يقوهم إلا قليلا ، فوقع ذلك ، وقيل : التقدير فى قراءة التخفيف فى ظنه ، فحذف الجار متعدي الفعل ، فنصب وقبل التقدير ظن ظنه ، نحو فعلته جهدا ، وقيل : فى التشديد حق عليهم ظنه أو وجدته صادقا ، وروى وظنه بالرفع على تخفيف صدق ، فيكون ظنه بدلا من إبليس ، وقيل أيضا بجواز نصب إبليس ورفع ظنه ، فكما صدق إبليس ظنه فكذا صدق ظنه ، وظنه هو قوله لأقوينهم أجمعين ، قال ذلك ظنا .

٩٨١ - [وَفَرَعَ فَتَحُ الضَّمِّ وَالْكَسْرِ (كَ) امِلْ]

وَمَنْ أَذِنَ أَضْمَمَ (ح) لَوْ (هـ) رَزَعَ تَسْلَلًا]

انخلف فى هذين الفعلين فى إسناد الفعل إلى الفاعل ، وهو الله عز وجل ، أو لما لم يسم فاعله ، وكلاهما ظاهر ، فإن أسند فزع إلى الفاعل ، فالفاعل هو الله تعالى ، أو ما هناك من الحال ، قال ابن جنى : إضمار الفاعل لدلالة الحال عليه كثير ، منه ما حكاه سيبويه من قولهم :
• إذا كان غدا فأتني • .

وكذلك قول الآخر :

فإن كان لا يرضيك حتى تردنى إلى قطرى لا أخالك راضيا

أى إن كان لا يرضيك ماجرى أو ما الحال عليه :

قلت : وقرئ شاذاً فزع بتخفيف الزاى مع البناء للمفعول ، وقرئ أيضا بالراء المهملة والعين المعجمة مع البناء للفاعل أو المفعول ، والراء مشددة ومخففة ، فهذه ست قراءات مع البناء للمفعول ، واثنان مع البناء للفاعل ، ومفعول ما لم يسم فاعله قوله : - عن قلوبهم - نحو سير عن البلد .

قال ابن جنى : المعنى فى جميع ذلك إذا كشف عن قلوبهم ، وقوله : « حاور شرع » حال من مفعول اضمم .

٩٨٢ - [وَفِي الْغُرَفَةِ التَّوْحِيدُ (هـ) اَزَ وَيُهْمَزُ التَّ]

تَنَاقَشُوا (ح) لَوْ (هـ) صُحْبَةً (وَتَوَضَّلَا]

يريد - وهم فى الغرفات آمنون - ووجه الجمع ظاهر كما جاء فى موضع آخر :

(لَّهُمْ غُرْفٌ مِّنْ فَوْقَ غُرْفٍ مَّيْلِيَّةٌ ^(١)) - كُنُبُوا نَحْمُ مِنَ الْجَفَّةِ غُرْفًا ^(٢)) .

ووجه الإفراد قوله : - أولئك يمزون الغرفة بما صبروا - فهو اسم جنس يراد به الجمع والكثرة ، والتناوش

(٢) سورة الزمر ، آية : ٢٠

(١) سورة هود ، آية : ٦٥

(٣) سورة سبأ ، آية : ٣٧

التناول بغير همز ووجه الهمز ضم الواو مثل : أقتت ، وأدور ، وأجوه وتيل : هو من ناشت : إذا تأخرت وأبطأت ، وإذا وقفت حمزة جعل الهمزة بين بين على أصله ، وذكر صاحب التيسير له وجه آخر هنا : أنه يقف بضم الواو على تحليل الهمز بأن سببه ضمة الواو ، فقال : فعلى هذا يقف بضم الواو ، ويرد ذلك إلى أصله ، ولم يتعرض الناظم رحمه الله لهذا الوجه في نظمه هنا ، واعتذر عن ذلك فيما وجدته في حاشية النسخة المقررة عليه ، فقال : تركه لضعف هذا للتأويل ، قال : ثم لو صح كيف يرد الوقت الشيء إلى أصله ، وهو عارض وأن له نظير حتى يبنى عليه ويلزمه ذلك في عطاء وجزاء :

قلت : وهذا الوجه صحيح لحمزة ، ولكن مأخذه اتباع الرسم كما سبق في بابه ، واستغنى الناظم بذلك عن ذكره هنا ، والله أعلم :

وقواه « حلوا » حال من التناوُس ، وصحبه وتوصلا تمييزان من الحال أى حلوا صحبته وتوصله :

٩٨٣ - [وَأَجْرِي عِبَادِي رَبِّيَ أَلَيْسَ مُضَعَّفًا]

وَقُلْ رَفَعُ غَيْرُ اللَّهِ بِالْخَفْضِ (ش) كَلَّا]

يريد : الباء في هذه الكلمات الثلاث هي مضافها ، أى الذى يجرى عليه أحكام بلاءات الإضافة بالفتح والإسكان ، فقوله - إن أجرى إلا على الله وهو على كل - فتحها نافع وأبو عمرو ، وابن عامر وحفص - عبادى الشكور - فتحها كلهم غير حمزة - رنى لأنه سميع قريب - فتحها نافع وأبو عمرو وفى صبا زائدتان ، كالجوارى أثبتها أبو عمرو وورش فى الوصل ، وابن كثير فى الحالين - فكذبوا رسلى فكيف كان نكير - أثبتها فى الوصل وورش وحده ، وأما :

(هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ ^(١)) .

فى سورة فاطر فالخفص صفة لخالق على اللفظ ، والرفع صفة على المعنى لأن التقدير : هل خالق غير الله ، ومعنى شكل صدر ، والله أعلم :

٩٨٤ - [وَتَجْزَى بِمَاءٍ مُمْ مَعٍ فَتَحِ زَائِدٍ]

وَكُلٌّ يَدِ أَرْفَعُ وَهُوَ عَنْ وَلَدِ الْمَلَأَ]

يريد - كذلك تجزى كل كفور - قرأه أبو عمرو بضم الباء على بناء الفعل للمفعول ، وقرأه الباقون بفتح النون على بئانه للفاعل ، والماء فى « به » تعود على تجزى ، لأن كل مرفوع به ، لأنه مفعوله الذى أقيم مقام فاعله ، ونصبه الباقون على المفعولية :

٩٨٥ - [وَفِي السَّيِّئِ الْمَخْفُوضِ هَمَزًا سَكُونُهُ]

(فَ) شَأْنًا بَيْنَاتٍ قَصْرُ (حَقُّ) تَى (ع) لَا]

ههنا منصوب على التمييز : أى المخفوض همزه ، يريد ومكر السيئ - احترازاً من المرفوع بعده ، وهو

- ولا يبحى المكر السبيء - فإنه لا خلاف في تحريك همزة ، وأما ذلك المخفوضى فروى عن حمزة سكون همزة تخفيفاً ، لأجل كثرة الحركات ، وقد سبق ما في هذا في قراءة - بارئكم - وبأمركم ، ونحوه ، وقيل : إنه وصل بنية الوقف ، وعندى أنه أسكنه وقفاً ، فظن الراوى أنه بفعل ذلك وصلاً ، وسبب كونه أسكن هذه الهمزة وقفاً أن من مذهبه تخفيف الهمز في الوقف على الطريقة المذكورة في بابه ، وقياسها أن تبدل هذه الهمزة ياء ، لأنها تسكن للوقف ، وقبلها مكسور ، فيجب قلبها ياء : إذا خففت فكأنه استنقل اجتماع ثلاث ياءات : الوسطى مكسورة ، فترك الهمز ساكناً على حاله ، فهو أخف من إبداله ، فهو نظير ما فعله أبو عمرو في - تؤوى - وتؤوبه حين لم يبدل همزة استنقالات الإبدال ، وهو معنى قول الناظم فيما سبق أخف بهمزة ، وقال الزمخشري : لعله اختلس فظن سكونا ، أو وقفت وقفة خفيفة ، ثم ابتدأ ولا يبحى ، قال أبو جعفر ، النحاس : قال الأعمش وحمزة - ومكر السبيء ولا يبحى المكر السبيء - فحذفت الإعراب من الأول وأثبتت في الثاني ، قال أبو إسحق : وهو لحن ، قال أبو جعفر : وإنما صار لحناً لأنه حذفت الإعراب منه ، وزعم محمد بن يزيد أن هذا لا يجوز في كلام ولا شعر لأن حركات الإعراب لا يجوز حذفها دخلت للفرق بين المعاني ، وقد عظم بعض النحويين أن يكون الأعمش يقرأ بهذا : وقال : إنما كان يفت عليه ، فغلط من أدعى عنه ، قال : والدليل على هذا أنه تمام الكلام ، وأن الثاني لما لم يكن الكلام أحر به ، والحركة في الثاني أقل منها في الأول ، لأنها ضمة بين كسرتين قال : واحتج بعض النحويين لحمزة في هذا بأن سيبويه أنشد :

، إذا عوججن قلت صاحب قوم • ، فالיום أشرب غير مستحب •

قال : وهذا لاحجة فيه : لأن سيبويه لم يجره ، وإنما حكاه على الشذوذ وضرورة الشعر ، وقد خولفت فيه وقيل : إنما هو : صاحب قوم : وفاليوم فاشرب : قال الزجاج - ومكر السبيء - موقوفاً ، وهذا عند النحويين من الخذاق بالنحو ، وإنما يجوز في الشعر في الاضطراب ، وأنشدوا .

قلت : صاحب قوم اليوم اشرب غير

قال : وهذان البيتان قد أنشدهما جميع النحويين المذكورين ، وزعموا كلهم أن هذا من الاضطراب في الشعر ولا يجوز مثله في كتاب الله تعالى أنشدناهما أبو العباس محمد بن يزيد رحمه الله تعالى : إذا عوججن قلت صالح قوم • وهذا جيد بالغ وأنشدنا • فالיום فاشرب غير مستحب •

فأما ما يروى عن أبي عمرو بن العلاء - إلى بارئكم - فلأنما هو أن يختلس الكسر اختلاصاً ولا يجرم بارئكم ، قال : وهذا إنما رواه عن أبي عمرو من لا يضبط النحو ، كضبط سيبويه والتحليل ، ورواه سيبويه باختلاص الكسر ، كأنه يقلل صوته عند الكسر ، وأكثر أبو حلى في الحجة من الاستشهاد والاحتجاج للإسكان لأجل توالى الكسرات ، والاضطراب : وللا وصل بنية الوقف ، ثم قال : وإذا ساغ ما ذكرنا في هذه القراءة من التأويل ، لم يسغ لقائل أن يقول : إنه لحن ، ألا ترى أن العرب قد استعملوا ما في قياس ذلك .

ثم قال : وهذه القراءة وإن كان لها مخلص من الطعن ، فالوجه قراءة الحرف على ما عليه الجمهور

في المدرج ، وقال ابن القشيري ما ثبت بالاستفاضة والتواتر أن النبي ﷺ قرأه فلا بد من جوازه ، ولا يجوز أن يقال : إنه لحن ، ولعل مراد من صار إلى التخطئة أن غيره أفصح منه ، وإن كان هو فصيحاً : قلت : وعلى الجملة فلا سكان - السوء أهون من إسكان بارئكم لإمكان حل ذلك على الوقف كما سبق ، ولا يمكن تقدير ذلك في بارئكم وبأمركم ، والله أعلم .
وقال مكى : لو نوى الوقف لخفف الهمزة على أصله ، وهذا قد سبق الاعتذار عنه :
وقوله « بينات قصر حق فنى » بإضافة حق إلى فنى ، علا ، يريد قوله تعالى - فهم على بينة منه - فالإفراد فيه والجمع قد سبق لهما نظائر ، وليس في سورة فاطر باء إضافية : وفيها زائدة واحدة ، - فكيف كان نكبرى - أثبتتها في الوصل ورش وحده :
وقلت في ذلك مع الياءين اللتين ذكرناهما في سورة سبأ :
وزاد نكبرى والجوارى لذى سبأ وفي فاطر أيضا نكبرى تقبلا

سورة يس

٩٨٦ - [وَتَنْزِيلُ نَصْبُ الرَّفْعِ (كَ) نَفْثٌ (ص) حَايِدٌ

وَخَفَفَ فَعَزَزْنَا إِشْمَبَةً مُجَلًّا]

النصب على المصدر أى نزل الله ذلك تنزيلا يعنى الرسالة إليه التى دل عليها قوله تعالى - إنك لمن المرسلين - أو يكون تفسيراً للصراط المستقيم ، وجعله الزنخشري منصوباً بإضمار أضحى ، وهو النصب على المدح ، ووجه الرفع أنه خبر مبتدأ محذوف الخبر ، قدر أبو على الأمرين ، فقال : من رفع فعلى هو - تنزيل العزيز الرحيم - أو تنزيل العزيز الرحيم - هذا وقال القراء القراءة بالنصب يريد - إنك لمن المرسلين - تنزيلا حقا : ومن رفع جعله خبر إنك لتنزيل العزيز ، أو على الاستشاف ، أى : ذلك تنزيل ، وقال أبو عبيد : هى مثل صنع الله وصيغة الله والرافعون يريدون هنا - تنزيل العزيز الرحيم - ومن خفف فعززنا فعناه غلبنا ، وهو مطاوع عازف في فعززته ، أى غالبى فغلبته ، ومعناه بالتشديد قوينا ، قال أبو عبيد : وهذا أشبه بالمعنى ، وقول الناظم « محملا ، أى معينا على الحمل يقال : أحلته أى أعتته على الحمل ، فعناه مكثرا حملة هذه القراءة ، والله أعلم :

٩٨٧ - [وَمَا عَمِلَتْهُ يَحْذِفُ الْمَاءَ (صُحْبَةٌ)

وَوَالْقَمَرَ أَرْفَمَهُ (سَمَا) وَلَقَدْ حَلَا]

اختلفت المصاحف فى إثبات الماء وحذفها ، وهى ضمير راجع إلى ما إن كانت بمعنى الذى ، وقد أجمع فى القرآن على إثبات الماء فى :

(كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ ^(١)) .

وعلى حذفها فى مواضع :

(أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ^(٢)) .

(وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى ^(٣)) .

(إِلَّا مَنْ رَحِمَ ^(٤)) .

ويجوز على حذف الماء أن تكون « ما » مصدرية أى ومن عمل أيديهم ، ويجوز على إثبات الماء أن تكون « ما » نافية أى وما عملت أيديهم ذلك ، ورفع والقمر ونصبه من باب زيد ضربته ، وفيه اللغتان ، وحسن للنصب ما قبله من الجملة الفعلية من قوله - أحييناهما وأخرجنا منها حيا - وجعلنا - ونسلط منه النهار - فهو مثل - والسماء بينناها بأبد :

(٢) سورة الفرقان ، آية : ٤١

(٤) سورة هود ، آية : ٤٣

(١) سورة البقرة ، آية : ٢٧٥

(٣) سورة : آية :

(وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا^(١)) (وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا^(٢)).

أجمعوا على نصب كل ذلك ، وحسن الرفع أن المعنى وآية لهم القمر كما قال تعالى قبله - وآية لهم الأرض - وآية لهم الليل - فكذا التقدير وآية لهم الشمس وآية لهم القمر ؛ فيكون مبتدأ وخبره ما بعده أو ما قبله ، على اختلاف في ذلك ، لاحتمال المعنى كلا منه ، ونستقصي إن شاء الله توجيه ذلك في شرح نظم المفصل في النحو ، وإلى هذا أشار الناظم بقوله « ولقد حلا » وكذا قال الفراء ؛ الرفع أحب إلى من النصب ، لأنه قال - وآية لهم الليل - ثم جعل الشمس والقمر متبعين الليل فهما في مذهبه آيات مثله ،

٩٨٨ - [وَخَا يَخْصِيُونَ أَفْتَحَ (سَمَاءُ) ذُو وَأَخْفِ (حُ) لُ

وَوَبَرٌّ وَسَكَنَهُ وَخَفَّفَ (فَ) تَسْكَمِلًا]

قرأ حمزة ما لفظ به الناظم سكن الخاء وخفف الصاد ، فهي من خصم يخضم إذا غلب في الخضومة أى يخضم بعضهم بعضا ، وقيل يجوز أن يكون الأصل يخضمون ، كما هو أصل قراءة غيره ، فحذف هو التاء ، وغيره أودغمها في الصاد ، فلهذا شددت الصاد ، ثم لما أودغت التاء في الصاد اجتمع ساكنان : التاء المدغمة والحاء ، فنهى من كسر الخاء لالتقاء الساكنين ، وهم عاصم والكسائي وابن ذكوان ، ومنهم من فتح الخاء بنقل حركة التاء المدغمة إليها ، مثل هذا الاختلاف ما سبق في سورة يونس في قوله تعالى :

(أَمَّنْ لَا يَهْدِي^(٣)).

فعاصم طرد مذهبه في كسر ما قبل التاء المدغمة ، وزعم الفراء أن الكسر أكثر وأجود ، وخالفه غيره ، وحكى ابن مجاهد وغيره عن أبي بكر كسر التاء في - يخضمون - تبعاً للحاء كما كسر ياء يهْدِي ، وأبو عمرو وقالون أخفيا فتحة الخاء كما أخفيا فتحة الياء في يهْدِي ووجه الدلالة على أن أصل هذا الحرف : السكون ، وقال صاحب التيسير : النص عن قالون الإسكان فيهما ، وكذا ذكر ابن مجاهد وغيره ، وضعف ذلك الحدائق لما فيه من الجمع بين الساكنين ، قال الزجاج : هي ردية ، وكان بعض من روى قراءة أهل المدينة يذهب إلى أن هذا لم يضبط عن أهل المدينة ، كما لم يضبط عن أبي عمرو :

(إِلَى بَارِئِكُمْ^(٤)).

ولمّا زعم أن هذا يختلس فيه الحركة اختلاسا ، وهي فتحة الخاء ، والقول كما قال : والقراءة الجيدة بفتح الخاء وكسرها جيد أيضا ، وقال للنجاشي ، إسكان الخاء لا يجوز لأنه جمع بين الساكنين ، وليس الأول حرف مد ولين ، ولما يجوز في هذا إخفاء الحركة ، فلم يضبط الراوى كما لم يضبط عن أبي عمرو :

(فَتَوَبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ^(٥)).

إلا من رواية من يضبط اللغة ، كما روى سيبويه عنه أنه كان يختلس الحركة .

(١) سورة النازعات ، آية : ٣٠

(١) سورة الذاريات ، الآيتان : ٤٧ و ٤٨

(٥) سورة البقرة ، آية : ٥٤

(٤) سورة البقرة ، آية : ٥٤

(٣) آية : ٣٥

وقال بعض المتأخرين : ليس هذا بمنكر ، لأن الساكن الثاني مدغم في حرف آخر ، والحرفان اللذان أدغم أحدهما في الآخر يرفع اللسان عنهما ارتفاعاً واحدة ، فيصيران كحرف واحد متحرك ، فكأنه لم يلتق ههنا ساكنان :

قلت : هذا خلاف ما يشهد به الخبر لفظاً ووزناً في الشعر ، بل الحرف المشدد حرفان حقيقة ، ولا يمكن الجمع بين الأول منهما وساكن قبله غير حرف مد ، وأما قول أبي علي : من زعم أن ذلك ليس في طاقة اللسان يعلم فساده بغير استدلال فقابل بمثله ، وقوله « حلور » منصوب على الحال من فاعل أخفت أو مفعوله ، أي أخفت الفتحة في حال حلاوتها ، وير يجوز بفتح الباء وكسرها ، وكلاهما له حلاوة شبه بها حلاوة الإخفاء ، ولكونه بين المزلتين دال على كل واحد من الأمرين : الحركة والسكون :

٩٨٩ - [وَسَاكِنٌ شَغَلِ ضَمٌّ (ذِ) كَرًا وَكَثُرَ فِي

ظِلَالٍ بِضَمٍّ وَأَقْصَرَ اللَّامَ (شُ) لَمَشَلًا]

أي ضم الغين ذا ذكر ، وضمها وإسكانها لفتان ، وإذا ضم الكسر من قوله : في ظلال ، وهو كسر الظاء وقصر اللام ، أي لم تشيع فتحها فتصير ألفاً وصارت الكلمة ، في ظلال جمع ظلة : كحلة وحلل ، وظلال جمع ظل ، كقذح وقذاح ، أو يكون أيضاً جمع ظلة ، كبرمة وبرام ، وأجمعوا على أن : (يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلُلٍ^(١)) .

بالضم والقصر وعلى - يفتيوا ظلاله - بالكسر والمد ، وشلا حال من فاعل أقصر أي خفياً :

٩٩٠ - [وَقُلْ جَبَلًا مَعَ كَسْرٍ ضَمِينُهُ نَقْلُهُ

(أ) خُو (ز) حَرَقَ وَأَضْمَمَ وَسَكَنَ (كَ) ذِي (ح) لًا]

أي مع كسر الجيم والباء نقل اللام أي نقلها ، يقال : نقل ونقل بسكون القاف وفتحها ، وتقدير النظم نقله مع كسر ضميمه أخو نصره ؛ فهذه قراءة نافع وعاصم جمع جبلة ، وقرأ ابن عامر وأبو عمرو بضم الجيم وسكون الباء ، وهو تخفيف قراءة الباقيين بضمهما ، قال الجوهري : جميع ذلك لغات ، وهو الجماعة من الناس ، وقيل جبلا جمع جبيل كرجف ورغيف ، والجبل المخلق ، وحلا في آخر البيت بفتح الحاء ، ومعناه الظفر ، وهو منصوب ، وقد سبق في سورة الأحزاب مثله ، فعني كدى حلا ، أي كدى ظفر ، وهو في موضع الحال من فاعل وسكن :

٨٩١ - [وَتَنَكَّسَهُ فَأَضْمَمَهُ وَحَرَّكَ لِقَامِهِ

وَحَزَزَهُ وَأَكْسَرَ عَنْهُ الْفَمُ أَنْفَلًا]

أي ضم نونه الأولى وفتح الثانية وأكسر الكاف وشددها ، فيصير - لنكسه - من لكسه ، مثله كسله ، وهو

مبالغة في نكسه بالتخفيف ، وقيل المخفف أكثر استعمالاً ، وفي المشدد موافقة - نعمره - في اللفظ ، وأرادوا كسر ذا الضم وهو السكاف ، وأثقل حال منه بمعنى ثقيلاً :

٩٩٢ - [لِيُنْذِرَ (دُ) مَ (غُ) ضَنْكًا وَالْأَحْقَافُ هُمْ

بِهَا يَخْلُفُ (هَ) دَى مَالِي وَإِنِّي مَعَكُمْ حَلًا]

أى مشبها غصنا في حملك للعلم المشفع به ، كما يحمل الغصن الثمر ، يريد - لينذر من كان حيا - الغيب للقرآن والخطاب للنبي ﷺ ، وفي الأحقاف :

(لِيُنْذِرَ الَّذِينَ ظَلَمُوا ^(١)) .

وقوله ، هم بها ، أى قرءوا فيها بما قرءوا به هنا وهو الغيب الذى دل عليه إطلاقه للحرف وعدم تقييده ، واختلف عن البرزى في الأحقاف فقط ، ثم ذكرىاءات لإضافة في يسن وهى ثلاث - ومالى لا أعبد - سكنها حمزة وحده - إني إذا لقي ضلال - فتحها نافع وأبو عمرو ، و - إني آمنت بربكم فاسمعون - فتحها الحرميان وأبو عمرو وفيها زائدة واحدة - ولا ينقدون - أثبتها في الوصل ورش وحده ، وقلت في ذلك :

ويسّ زد فيها ولا ينقدون مع لتردين فيما فوق صاد تنزلا

سورة والصفات

٩٩٣ - [وَصَفًا وَزَجْرًا ذِكْرًا أَدْغَمَ حَمْزَةً

وَذَرَوْا بِلَا رَوْنٍ بِهـ التَّاءُ فَتَقْلًا]

أى وذكرنا حرف العطف وذروا عطف عليها أيضا ، فصل بينهما بقوله أدغم حمزة ، وقوله بلا روم أى إدغاما محضا ، بخلاف ماسبق ذكره فى مذهب أبى عمرو فى الإدغام فى شرح قوله : واشتم ورم فى غير باء وميمها ، وقوله بها أى فى أوائل هذه الكلمات الأربع ، التاء مفعول أدغم ، أى أدغم حمزة التاء الموجودة قبل كل واحد من هذه الألفاظ فى هذه الألفاظ فى أوائلها ، فنقل أى فشدد ، لأن الإدغام بوجوب ذلك ، أراد إدغام والصفات صفا - فالزجرات زجرا ، فالتاليات ذكرا - هذه الثلاثة هنا والرابعة :

(وَالذَّارِيَّاتِ ذَرَوْا ^(١)) .

فإن قلت ما للناظم لم يذكر أبى عمر ومع حمزة فى إدغام هذه المواضع ، وهو مشاركة فى هذا المذهب وتقدم ذكر باب الإدغام لأبى عمرو غير مانع له من ذلك ، كما ذكره معه فى قوله : إدغام بيت فى حلا ، وقد تقدم فى سورة النساء .

قلت : مذهب أبى عمرو فى الإدغام غير مذهب حمزة ، وذلك أن المنقول عن أبى عمرو أنه كان يفعل ذلك عند الإدراج والتخفيف ، وترك الهمز الساكن ، فإذا همز أو حقق لم يدغم من الحروف المتحركة شيئا إلا :

(بَيْتَ طَائِفَةٍ ^(٢)) .

فلما كان يدغم - بيت طائفة - مطلقا أشبه ذلك مذهب حمزة ، فذكره معه فيها ، ولما كان أمره فى - والصفات صفا - على خلاف ذلك لم يذكره معه ، ولهذا قال ابن مجاهد : قرأ أبو عمرو وإذا أدغم وخمزة على كل حال - والصفات صفا - فقيد ذكر أبى عمرو بقوله إذا أدغم ، وقال فى حمزة : على كل حال ، وترك الإدغام هو المختار فى ذلك ، قال الفراء : كان ابن مسعود يدغم التاء من - والصفات ، فالزجرات ، فالتاليات والتبيان أجود لأن القراءة ثبتت على التكمين والتفصيل والبيان ، وقال أبو عبيد : وكان الأعمش يدغمهن ، والقراءة التى نختارها هى الأولى بالتحقيق والبيان على ما ذكرنا من مذهبنا فى جميع القرآن ، إلا ما كان يخالف الخط ويخرج من لغات العرب ، وقال النحاس : وهذه القراءة التى نقر منها أحمد بن حنبل لما سمعها يعنى الإدغام والله أعلم :

٩٩٤ - [وَخَلَادُهُمْ بِاخْتِلَافٍ فَاَلْمَلَقِيَّاتِ فَالْ

مُغِيرَاتِ فِي ذِكْرًا وَصُيْحَبًا فَحَصْلًا]

أى وأدغم خلاد بخلاف عنه - فالملقيات - فى سورة - والمرسلات - فى ذال ذكرأ وتاء - فالغيرات - فى

سورة والعاديات - في صاد - صبحا - وزاد أبو عمرو في مذهب الإدغام على ذلك إدغام - والعاديات ضبيحا ، وإدغام - والسابحات سبيحا ، فالسابقات سبقا - في سورة والنازعات وابن مجاهد وغيره من أكابر المصنفين لم يذكروا لحمزة إدغاما إلا في الكلمات الأربع المتقدمة ، ولم يذكر أبو عبيد سوى الثلاث التي في الضافات ، وأما هذا المذكور عن خلاد في إدغام هذين الموضعين فقريب ، وعنى به قول صاحب التيسير : وأقرأني أبو الفتح في رواية خلاد - فالملقيات ذكرا ، فالغيرات ضبيحا - بالإدغام أيضا من غير إشارة وذكر في غير التيسير أن حمزة لم يدغم إلا الأربعة الأول :

قال الشيخ : وكذا ذكر ابن غلبون وغيره ، ولم يذكر أبو الفتح في كتابه إلا المواضع الأربعة عن حمزة والفاء في فحصولا ليست برمز ؛ لأنه قد صرح أولا بالقارئ وهو خلاد .
فإن قلت : يحتمل أنه أراد الخلف عن خلاد في المواضع المتقدمة كما قال في آخر يسي : بخلف هدى : ويكون إدغام هذين الموضعين لحمزة :

قلت : يمنع من ذلك أن الواو في : وخلادهم فاصلة :
فإن قلت : قد جاء أشياء على هذه الصورة والخلف لما مضى نحو : وقالون ذو خلفت ووجهان فيه لابن ذكوان ، ههنا وخلف فيهما مع مضمير مصيب :
قلت : قوله فيه وفيهما بيان لموضع الخلاف ، والواو بعد ذلك فاصلة أيضا في المواضع الثلاثة المذكورة :

٩٩٥ - [بِزِينَةٍ نَوْنٌ (ف) ي (ي) وَالْكَوَاكِبِ آدْ

صَبُّوا (ص) قُوَّةَ يَسْمَعُونَ (ش) ذَا (ع) لَآ]

أى كائنا في مكان ند ، وفي بعض النسخ في ندا ، بزيادة ألف ، أى كائنا في ندا ، وهو الكرم وأشار بذلك إلى وجوه هذه القراءة ، وصفوة : حال من الكواكب أو من المخاطبين ، وهو جمع صنى مثل صبي وصبية ، شذا حال من فاعل علا أو هو مفعول به ، أى علاه ، نحو : علا زيدنا يوم النقا زيدكم :

وهو تمييز مقدم على عامله على رأى من جوز ذلك ، أى على شذاه ، أى طيبه والقراءات في - بزينة الكواكب ثلاث قرأ حمزة وحفص بثنوين زينة وخفض الكواكب ، وأبو بكر بثنوين زينة ونصب الكواكب ، والباقون بإضافة زينة إلى للكواكب ، والزينة مصدر كالنسبة ، واسم لما يقرن به كما قوله سبحانه :

(الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا^(١)) .

ويحتمل الأمرين : قراءة الإضافة فإن فسر بالمصدر كان مضافا إلى فاعله أو مفعوله ، أى بأن زانتها للكواكب ، أو بأن زان الله الكواكب وحسناها لأنها إنما زينت السماء لحسناها في أنفسها ، وإن فسر الزينة بالاسم ، فالإضافة للبيان نحو خاتم حديد ، لأن الزينة مبهمة في الكواكب وغيرها ، فسا يزان به أو يراد بما زينت به الكواكب ، أى بجليتها وهو ضوءها وأشكالها المختلفة ، كالثرى ، والجوزاء ، وبنات نعش ، وأما

قراءة التنوين وجر الكواكب ، فالكواكب عطف بيان أو بدل ، والزينة فيها اسم لما يزين به ، ونكر للتعظيم ، أى زينة لها شأن عظيم ثم بينها بما هو مشاهد معلوم حسنه وزينه ، فقال ، الكواكب ، وقبل يجوز على هذه القراءة أن تكون الزينة مصدراً ، وتجعل الكواكب زينة مبالغة ، أو على تقدير زينة الكواكب ، فحذف المضاف ، وأما القراءة بنصب الكواكب مع التنوين ، فالزينة فيها مصدر ، والكواكب مفعول به ، وجوز الزجاج وغيره أن يكون بدلاً من موضع زينة ، وقيل : هو منصوب بإضمار أعنى بعد التذكير المشعر بالتعظيم ، فعلى هذين القولين : يجوز أن تكون الزينة اسماً لمصدراً ، ويجوز أن تكون مصدرأ على المبالغة إن قلنا الكواكب بدلاً من الموضع ، وعلى تقدير : أعنى زينة الكواكب إن قلنا هو منصوب بإضمار أعنى ، وجوز الشيخ أبو عمرو أن تكون الكواكب بدلاً من السماء ، بدل الاشتغال ، قال كأنه قيل إنا زينا الكواكب في السماء الدنيا بزينة ، فيكون للزينة مصدرأ ، قال الزجاج : بزينة الكواكب يعنى بتنوين زينة ورفع الكواكب ، قال ولا أعلم أحداً قرأ بها ؛ فلا تقرأن إلا بها إلا أن تثبت رواية صحيحة لأن القراءة سنة ، والرفع في الكواكب على معنى : إنا زينا السماء الدنيا بأن زينتها الكواكب ، أو بأن زينت الكواكب :

قال النحاس : هو على ما حكى النحويون عجيبت من قراءة في الحمام القرآن ، بمعنى : إن قرئ ، وأما - لا يسمعون إلى الملاء الأعلى - فنشرحها في البيت الآتي ، وهو :

٩٩٦ - [بِثَقْلَيْهِ وَاضْمُ تَأْجَبْتِ (شَ) ذَا وَمَا

كَيْنَ مَمَّا أَوْ آهَؤُنَا (كَ) يَفَ (بَ) مَلَأَ]

أى على بثقله أراد تشديد السين والميم على ما لفظ به ، وأصله يتسمعون ، فأدغمت التاء في السين ، وقراءة الباقين - لا يسمعون - من سمع إليه إذا أصغى مع الإدراك ، ولم ينبه على إسكان السين لظهوره ، وإلا فلا يلزم من ضد النقل الإسكان ، بل يكفى ترك النقل ، وذلك يكون تارة مع حركة ، كما في الميم وتارة مع سكون ، واختار أبو عبيد قراءة التشديد ، لأجل تعدية الفعل يلى . وإنما عدى بها على قراءة التخفيف لتضمين الفعل معنى الإصغاء ، قوله : « واضمم تاء عجيبت شذا » أى ذا شذا ، فهو حال من الفاعل أو المفعول ، وإضافة العجب إلى الله تعالى ، وكذا سائر ما أضيف إليه مما لا يصح انحصافه بأعيانه : المراد منه لوازمه وثمراته ، فالمعنى هنا أن حال هؤلاء انتهت في اللقيح إلى حد يتعجب منه تعجب الإنكار والذم ، وذكر أبو عبيد أنها قراءة ابن مسعود وابن عباس وعبد الله بن مقل وإبراهيم ويحيى بن وثاب والأعمش رضى الله عنهم ، ويشهد لها - وإن تعجب فمعجب - فأخبر الله جل جلاله أنه عجب ، والحديث المرفوع : « لقد عجب الله البارحة من فلان » .

قلت : وفي حديث آخر « يعجب ربكم من إلكم^(١) وقنوطكم » .

واختار أبو عبيد قراءة الرفع ، وقال الفراء : الرفع أحب إلينا لأنها قراءة على وعبد الله وابن عباس رضى الله عنهم ، قال : والعجب وإن أسند إلى الله تعالى فليس معناه منه كعنايه من العباد ، كما أنه قال :

(١) قوله إلكم : الإلّ أشد القنوط ، وقيل هو رفع الصوت بالبكاء اه خطيب .

(سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ^(١)) .

(اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ^(٢)) .

وعجبت بالفتح خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم ، وقيل التقدير في الضم قل يا محمد بل عجبت ، وأما - أو آباؤنا الأولون - هنا وفي الواقعة ، وإلى ذلك الإشارة بقوله معا ، فإسكان الواو وفتحها كما مضى في :
(أَوْ آمِنَ^(٣)) .

في سورة الأعراف وتقدير النظم أو آباؤنا ساكن معا فالواو للمعطف نحو :
(أَوْ عَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ^(٤)) .

قال الشيخ ومعنى كيف بلا أى على تبليبه وقتله ، أى لم يقرأ به سوى ابن عامر وقالون :

٩٩٧ - [وَفِي يُنْزِفُونَ الزَّأْيَ فَاسْكُرْ (ش) ذَا وَقُلْ

فِي الْآخِرَى (:) وَهِيَ وَاضِعٌ يَرْفُونَ (ف) اكْمَلًا]

هو بكسر الزاى من أنزف إذا سكر وذهب عقله ، كما قال « لعمري لئن أنزفتم أو صومتم ، أو من أنزف إذا نفد شرابه ، ويفتح الزاى بنى الفعل لما لم يسم فاعله ، وليس هو الفعل المذكور فإنه لازم ، ولكن يقال نزف فهو منزوف ونزيف إذا سكر ، وعنى بالآخرى التى فى الواقعة ، ثم قال واضعهم يزفون يعنى ضم الباء لحمزة وافتحها لغيره ، ولا خلاف فى كسر الزاى ، والخلاف الذى مضى فى ينزفون فى الزاى فتحا وكسرا ، ولا خلاف فى ضم الباء ، أراحوا فقبلوا إليه يزفون - ومعناه بفتح الباء يسرعون من زف الظلم والبغير يزف زفيفا ، ويزفون بالضم يصيرون إلى الزفيف ، أو من أزف غيره إذا حمله على الزفيف ، والألف فى قوله فأكملا كالألف السابقة فى فحصلا كلاهما بدل من نون التأكيد الخفيفة ، وقد سبق مثله مرارا :

٩٩٨ - [وَمَاذَا تَرَى بِالضِّمِّ وَالْكَسْرِ (ش) ائِصْ

وَالْيَاسَ حَذْفُ الهمزة بِالْخَلْفِ (م) ثَلَا]

أى قرأ حمزة والكسافى بضم التاء وكسر الراء من غير لفظ إمالة على وزن رى ودعى لفظا ، ومعناه ماذا تظهر من الإذعان والانقياد لأمر الله تعالى ، وقراءة الباقيين بفتح التاء والراء ، وهو من الرأى ، اختبروا رأيه فى ذلك فوجدوا ، كما يجب صلى الله عليه وسلم ، وأمال الراء أبو عمرو على أصله وورث بين اللفظين ، وإلياس سريانى تكلمت به العرب على وجوه ، كما فعوا فى جبريل وميكال ، فقالوا إلياسين كجبرائيل ، وإلياس كإسحاق ، ووصلوا همزته كأنه فى الأصل ياس ، دخلته آلة التعريف ، وموضع هذا الخلاف - وإن إلياس - وصل همزته ابن ذكوان وقطعها غيره .

(٢) سورة البقرة ، آية :

(٤) سورة الأعراف ، آية : ٦٢ ، ٦٩

(١) سورة التوبة ، آية : ٧٩

(٣) سورة الأعراف ، آية : ٩٨

٩٩٩- [وَعَبِيرُ (صَحَابِ) رَفَعَهُ اللهُ رَبَّكُمْ

وَرَبُّ وَإِلْيَاسِينَ بِالْكَسْرِ وَمُصْلًا]

الهاء في رفعه لغير صحاب أي مرفوعه ، أي الذي رفعه غير صحاب ، هو لقوله - الله ربكم ورب - جعلوه مبتدأ وخبراً ، ولو قال برفع - الله ربكم - لحصل الغرض وكان أبين لفظاً ، ونصب الثلاث صحاب جعلوا ذلك بدلاً من - أحسن الخالقين - أو عطفت بيان وأما - سلام على إلياسين - فكسر همزتها وقصرها وأسكن كسر لامها من ذكره في قوله :

١٠٠٠- [مَعَ الْقَصْرِ مَعَ إِسْكَانٍ كَسْرٍ (د) نَا (غ) نَى

وَإِنِّي وَذُو الثَّنِيَا وَإِنِّي أَجْمَلًا]

عنى بالقصر حذف المسد بين الهزمة المفتوحة واللام المكسورة ، فقرأ مدلول قوله : دنا ، غنا ، على ما لفظ به في البيت السابق ، وغنا في موضع نصب على التمييز ، أو الحال أي دنا غناه ، أو ذا غناه ، لأن هذه القراءة استغنت بوضوحها عن تأويل القراءة الأخرى ، لأن هذه لغة في اسم إلياس على ماسبق ، وقرأه نافع وابن عامر - آل ياسين - كما جاء - آل عمران - وكتبت كذا مفصولة في المصحف كأن اسمه يس على وزن ميكال ، فيكون اسمه جاء في القرآن بأربع لغات وكذا سبق في قراءة اسم جبريل ، وهى إلياس يقطع الهزمة ووصلها ، وياسين وإلياسين ، وتكون القراءتان قد تضمنتا التسليم عليه وعلى آل ه ، وقيل : أريد بآله نفسه ، وقيل سلم عليهم من أجله تنبيها على استحقاقهم لذلك لعدم شهرتهم بخلاف آل باقى الأنبياء المسلم عليهم في هذه السورة ، وقيل : المراد بالقراءتين آل ه ، وإلياسين جمع ، فهو من باب قول الراجز :

• قدنى من نصر الخبيس قدنى •

وردّ هذا بأنه لو أريد لكان الوجه تعريفه ، فيقال الإلياسين كقوله الخبيسين ، وقرئ على إلياسين بوصل الهزمة ، فهذا يمكن فيه ذلك ، لأن فيه آلة التعريف ، وقيل ياسين اسم أبى إلياس ، أضيف الآل إليه فدخل إلياس فيهم ، ثم ذكر ياءات الإضافة في هذه السورة ، وهى ثلاث : - [إنى أرى فى المنام أنى أذبحك - فتحهما الحرميان وأبو عمرو - ستجدنى إن شاء الله - فتحما نافع وحده ، وهى المراد بقوله وذو الثنينا ، وقد سبق معنى ذلك فى آخر سورة القصص ، وفيها زائدة واحدة - لقردين - أثبتها ورش وحده فى الوصل ، وقد سبق نظمها مع زائدة - ولا يتقذون - فى آخر سورة يس^(١) ، والألف فى قوله أجمل للإطلاق لا للثنية ، لأن المذكور ثلاث ياءات نهت على المذكور على وجه الإجمال دون التفصيل ، كما قال فى باب ياءات الإضافة أحكيه مجملاً ، ويجوز أن تكون الألف للثنية ، ويكون الضمير لأنى وإنى ، فهما المجرمان بين ألفاظ السورة ، أما - ستجدنى - فلا ، فإنها بقوله وذو الثنينا متميزة ، فكانها مذكورة بعينها :

سورة ص

١٠٠١ - [وَضَمُّ فَوَاقٍ (ش)َاعَ خَالِصَةٍ أَضِفْ

لَهُ (أ) تَرْحَبُ وَحَدُّ عَبْدَنَا قَبْلُ (دُ) خَلَلًا]

فواق بضم الفاء وفتحها لغتان ، وقيل الفتح بمعنى الإفاقة والضم ما بين شخب الحليتين ، أى ما لها من رجوع ، أو ما يجعلهم ولا مقدار فواق - وخالصة ذكرى الدار - بالإضافة أى بما خلص من ذكراها ، أى لا يخلطون ذكر الآخرة بالدنيا ، وتقدير قراءة التنوين يخلصه خالصة ، ثم بينها فقال هى - ذكرى الدار - وقوله : وحدنا عبدنا قبل ، أى الذى قبل خالصة احترازاً من توحيد غيره ، فإنه يجمع عليه ، وعبادنا بالجمع ظاهر لأن بعده إبراهيم وإسحق ويعقوب ، ووجه الأفراد تمييز إبراهيم عليه السلام على ولده بتشريفه بوصفه بالعبودية ، كما ميز بالخلعة ، وعطف عليه ما بعده ، ولهذا قال : دخلنا ، أى هو خاص دخلاً لإبراهيم ، ودخيل الرجل ودخله الذى بداخله فى أموره ويخص به ، ويجوز أن يكون المراد به أنه مداخل لما قبله فى الأفراد ، وهو قوله تعالى : - واذكر عبدنا أيوب نعم العبد - ، وقبل ذلك : - واذكر عبدنا داود - فصرح هؤلاء بوصف العبودية لفظاً ، وهى مرادة للكل تقديراً ، لأنهم جميعهم من الطبقة العليا المصطفين من الخلق :

فإن قلت مفهوم قوله : أضفت أن قراءة الباقي بترك الإضافة ، وترك الإضافة تارة يكون لأجل التنوين ، وتارة لأجل الألف واللام ، فن أين تعين التنوين لقراءة الباقي ؟

قلت : من وجهين ، أحدهما أنه لفظ بها منوثة فى نظمه ، فكأنه قال : أضف هذا اللفظ ، فضده لانضف هذا اللفظ ، والثانى أن الألف واللام زيادة على رسم الكلمة ، فلا يذهب وهم إليها :

١٠٠٢ - [وَفِي يُوعَدُونَ (ذ) م (ح) لَّا وَبِقَافٍ (د) م

وَنَقْلَ غَسَاقًا مَّأ (ش)َائِدٌ (ع) لَّا]

يريد - هذا ما توعدون ليوم الحساب - وجه الغيب أن قبله - وعندهم - والخطاب للمؤمنين ، وفى ق :

(هَذَا مَا تُوعَدُونَ لِكُلِّ أَوَّابٍ حَفِيفٍ ^(١)) .

لم يقرأه بالغيب إلا ابن كثير وحده ، لأن قبله :

(وَأَزَلَّتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَمِّينِ ^(٢)) .

وقوله دم حلا ، أى ذا حلا أو دامت حلاك ، نحو : طب نفساً ، فهو حال أو تمييز ، والجملة دعا له بذلك ، والغساق بتخفيف السين وتشديد هاء واحد ، وهو ما يسيل من صديد أهل النار : أعاذنا الله بكرمه منها ، وقوله شائد علا : فاعل نقل ، أى قارئ هذه صفته شاد العلا فيما حصل من العلم والمعرفة ، وقوله : معا يعنى هنا - هذا قليد وقوه حميم وغساق - وفى سورة النبأ :

(إِلَّا حِمِيًّا وَغَسَاقًا ^(٣)) .

١٠٠٣ - [وَأَخْسَرُ فَبَصُرِي بِغَمٍّ وَقَصْرِهِ

وَوَصْلُ اتَّخَذْنَاكُمْ (ح) لَا (ش) رَعُهُ وَلَا]

يريد - وآخر من شكله - أى وعذاب آخر ، وقراه أبو عمرو ، وآخر بضم الهمزة ولامدّ بعدها ، فصار على وزن كبر جمع أخرى ، أى وعقوبات آخر ، وقوله بعد ذلك : أزواج ، خبر وآخر على القراءتين ، وجاز أن يكون لفظ المبتدأ واحداً والخبر جمعا ، لأن العذاب يشتمل على ضروب ، كما تقول عذاب فلان أنواع شتى ، وقرئ - اتخذناهم سخريا - بوصل الهمزة : فتذهب في الدرج وتكسر إذا ابتدئ بها ، وقرئت بالقطع فتفتح مطلقا :

فإن قلت : من أين علم أن همزة القطع هنا مفتوحة ؟ .

قلت : من جهة أنها همزة فى أول فعل ماض ، فلا تكون إذا كانت للقطع إلا مفتوحة ، لأنها همزة استفهام هنا ، وتقع فى غير الاستفهام فى نحو أكرم ، لا تخرج همزة الفعل الماضى المقطوعة عن ذلك ، : - واتخذناهم - بالوصل جملة صفة واقعة لرجالا بعد صفة ، وبالقطع على أنه استفهام إنكار على أنفسهم ، وأم بعد الاستفهام متصلة ، وبعد الخبر منقطعة ، وولا بالكسر حال ، أى ذا ولاء أى متابعة ، أو يكون مفعولا من أجله ، أى حلا شرعه من أجل ما لزمه من المتابعة ، ويجوز أن يكون تمييزا ، أى حلت متابعة شرعه .

١٠٠٤ - [وَفَالْحَقُّ (ف)ى (ن)َضْرٍ وَخُذْ بَاءً لِي مَعًا

وَإِنِّي وَبَعْدِي مَسْنَى لَعْنَتِي إِلَى]

أى فالحق أنا ، أو فالحق بنى ، والنصب على الأخرى أى فالقرموا الحق ، أو على حذف حرفى القسم ، نحو والله لأفعلن ، ولا خلاف فى نصب : والحق أقول ، وفيها ست ياءات لإضافة : ولى نعمة - ماكانلى من - ثم فتحهما حفص ، وحيث لى أحببت وفتحها ، وكان أبو عمرو وجدنان وأبو عمر : لأجد من بعدى إناءة فتحها نافع وأبو عمرو : مسنى الضر ، سكنها همزة وحده - لعنتى إلى يوم الدين - وفتحها نافع وحده :

سورة الزمر

١٠٠٥ - [أَمِنْ خَفٍّ (حِرْمِيَّةٍ) شَأْمًا مَدًّا سَالِمًا

مَعَ الْكَسْرِ (حَقٍّ) عَبْدُهُ انْجَمَ (شَاءَ) رَدْلًا]

يريد - آمن هو قانت - من خفف جعل الهمزة للنداء أو الاستفهام والخبر محذوف أى كغيره كقوله تعالى - أفن شرح الله صدره للإسلام - فهى أم دخلت على من فأدغمت الميم فى مثلها والمعادل لأن محذوف تقديره الكافر المتخذ من دون الله أندادا خير أم من هو قانت ، ومثلها - اتخذناهم سحريا أم زاغت - على قراءة الوصل معناه مفقودون هم أم زاغت الأبصار عنهم ، ونحوه - مالى لأرى الهدى أم كان من الغائبين - أى أحاضر هو أم غائب ، ويجوز أن تكون أم منقطعة فى جميع ذلك وتقدير موضعها بل ، وهمزة الاستفهام فيتحدد تقدير المحذوف فى القراءة تين هنا وهو الخبر ، وعلى التقدير الأول يكون المحذوف هو المبتدأ - ونظيره قوله تعالى فى سورة محمد صلى الله عليه وسلم - كن هو خالد فى النار - أى أهؤلاء كن هو خالد فى النار ، ومن الانفاق العجيب أنه أوجع بين اللفظين فى السورتين لانتظام مضى ما قدر فى كل واحد منهما ، وهو - آمن هو قانت - كن هو خالد ، وقول الناظم آمن مبتدأ خبره حرمى فشا ، وخف فى موضع الحال من آمن أى آمن لفظ حرمى فشا خفيفا ، ثم استأنف جملة أخرى فعلية أو اسمية ، فقوله مد إما فعل ماض فاعله حق ، وإما مبتدأ خبره حق أراد ، ورجلا سلما لرجل - فقوله سلما مصدر سلم ذا سلامة ، يقال سلم سلما وسلما وسلامة ، ومن قرأ بالمد وكسر اللام فظاهر ، - وأليس الله بكاف عبده - الإفراد للجنس ، ووجه الجمع ظاهر ، وشمردلا : أى خفيفا ، وهو حال من الفاعل أو المفعول :

١٠٠٦ - [وَقُلْ كَاشِفَاتُ مُمَسِكَاتٍ مُنَوِّنَاتُ

وَرَحْمَتُهُ مَعَ ضُرِّهِ النَّصْبُ (حُمْلًا)]

يريد - كاشفات ضره - و - ممسكات رحمته - قراءة أبى عمرو على الأصل بالتثنية ونصب ضره ورحمته لأنهما مفعولا كاشفات ممسكات ، وقراءة الباقيين على الإضافة فهما مثل زيد ضارب عمرا ، وضارب عمرو ، وفى قوله حملا ضمير تثنية ، وهو الألف يرجع إلى رحمته وضره ، والنصب مفعول ثان لحملا أى حملا للنصب ، ومنونا حال من فاعل قال :

١٠٠٧ - [وَضُمُّ قَضَىٰ وَاكْثِرَ وَحَرَكُ وَبَعْدَ رَفٍّ

حُ (شَاءَ) أَفِ مَفَازَاتٍ انْجَمُوا (شَاءَ) (صَدًّا) نَدْلًا]

أى ضم القاف واكسر الضاد وافتح الباء وارفع ما بعد ذلك ، وهو الموت ، لأنه مفعول قضى المبني لما لم يسم فاعله ، وقراءة الباقيين على بناء الفعل للفاعل ، والموت مفعول به منصوب ، وقوله : رفع شافت أى رفع قارئه شافت ، وأما بمفازاتهم فالجمع والأفراد فيه ظاهران مثل مكاناتكم ومكانتكم ، وصندلا حال أو تمييز ، أى ذا صندل ، أو شاع صندله أى طيبه :

١٠٠٨ - [وَزِدْ تَأْمُرُونِي النَّوْنَ (كَ) هَمَّا وَ (عَمَّ) خِفْ

فَهُ فَتُحَّتْ خَفَّفَ وَفِي النَّبَأِ الْمَلَأَ]

يريد - أفغير الله تأمروني قرأه بنونين ابن عامر على الأصل ، وهما نون رفع الفعل و نون الوقاية ، وحذف نون الوقاية نافع وحده ، وأدغم الباقون نون الرفع في نون الوقاية ، ولما أظهر ابن هاجر النون زال الادغام فزال التشديد في قراءته ، فلهذا ذكره مع نافع في تخفيف النون ، ولو لم يقل ذلك لزيدت نون مع بقاء الأخرى على تشديدها ، وأما - فتحت أبوابها - في الموضعين فخفض الكوفيون تاءه وشددها غيرهم ، وكذا في سورة النبأ .

(وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ^(١)) .

وقد سبق في الأنعام والأعراف نظير ذلك ، والملائكة لسورة النبأ ، وليس برمز ، لأنه قد صرح بصاحب هذه القراءة في البيت الآتي ، وهو :

١٠٠٩ - [لِكُوفٍ وَخُذْ يَا تَأْمُرُونِي أَرَادَنِي

وَأَنِّي مَعًا مَعَ يَا عِبَادِي فَخَصَّ الْمَلَأَ]

محصولا حال من فاعل خذ ياء هذه الكلمات محصلا لها ، فهي التي اختلفت في إسكانها وفتحها ، أراد - تأمروني أعبد - فتحها الحرميان - أرادني الله بضر - أسكنها حمزة وحده ، ولا خلاف في إسكان - أو أرادني برحمة - وقوله : وإني معاً ، أراد - إني أمرت - فتحها نافع وحده - إني أخاف إن عصبت - فتحها الحرميان وأبو عمرو - ياعبادي الذين أسرفوا - أسكنها أبو عمرو وحمزة والكسائي ، وفيها زائدة واحدة - فبشر عبادي الذين يستمعون القول - أثبتتها السومى وقفا ووصلا ، وفتحها في الوصل ، وهذا على رأى صاحب القصيدة ، وأما صاحب التيسير فعدها في ياءات الإضافة ، فلهذا قال الناظم : مع ياعبادي ، فزاد حرف الندا ، وهو يا : ليميز بينهما وقالت في ذلك :

فبشر عبادي زائد في نظومنا مضاف لمدى التيسير ، والكل قد جلا

أى ولكل قول من ذلك وجه صحيح :

سورة غافر

١٠١٠ - [وَيَدْعُونَ خَاطِبَ (ل) ذ (ل) وَيَأْتِي هَاءُ مِنْهُمْ

يَكْفَى (ك) فِي زِدِ الْمَعَزَ (ز) مُسْلَاً]

أراد - والذين تدعون من دونه - الخلاف فيه في الغيب ، والخطاب ظاهر ، وقوله لإذ لوى ، أى أعرض لأنه عدل إلى الخطاب فأعرض عن إجراء الكلام على الغائبين في قوله - مالم الظالمين من حميم ولا شفيع - وأما - أشد منهم قوة - فكتب في مصاحف الشام موضع منهم بالهاء منكم بالكاف ، فكل قرأ بما في مصحفه ، والكلام فيه كما في يدعون لأنه خطاب وغيب ، وأما - إني أخاف أن يبدل دينكم وأن - فقرأه الجماعة بواو العطف ، وزاد الكوفيون قبل الواو همزة ، وأسكنوا الواو فصارت أو أن ، بحرف أو ، وهو للعطف أيضاً ، لأنه للترديد بين أمرين ، والواو للجمع بينهما ، وكذلك هي في مصاحف الكوفة بزيادة همزة ، وكل واحد من الأمرين مخوف عنده ، فوجه الجمع ظاهر ووجه الترديد أن كل واحد منهما كان في التحذير ، فكيف إذا اجتماعاً ، وقوله ثلما هو جمع ثامل وهو المصلح والمقيم ، وقد سبق شرحه في المائة ، ونصبه هنا على أنه ثاني مفعولى زد ، كما تقول زد الدراهم قوما صالحين ، ويجوز أن يكون حالا من همزة ، على تقدير ذا ثمل ، أى حاجة مصلحين للمعنى مقيمين على القراءة به ، ويجوز أن يكون حالا من فاعل زد ، لأنه لم يرد به واحداً وإنما هو خطاب لكل قارئ ، فهو كما تقدم في الفرقان وخاطب يستطيعون عملاً ، والله أعلم .

١٠١١ - [وَسَكَنَ لَهُمْ وَاضَمُّمٌ بَيِّظُهُرٌ وَاكْسِرَنَ

وَرَفَعَ الْفَسَادَ أَنْصَبَ (ل) لِي (ع) عَاقِلٍ (ح) لَأَ]

أى سكن الواو للكوفيين كما تقدم ، ثم تكلم في خلاف كلمة يظهر ، فقال : ضم تاء - واكسر هاء فيصير يظهر من أظهر ، فهو فعلى متعد ، فلزم نصب الفساد لأنه مفعوله وفاعله ضمير يرجع إلى موسى عليه السلام ، وقراءة الباقيين بفتح الياء والهاء وفتح الفساد على أنه فاعل يظهر ، فقوله : واضمم بيظهر أى بهذا اللفظ ، والنون في واكسر للتأكيد ، وإلى عاقل متعلق بحال محذوف ، أى وانصب رفع الفساد مضافاً ما ذكرت إلى قارئ عاقل حلاً :

١٠١٢ - [فَاطَّلَعَ أَرْفَعَ غَمَزَ حَقَصَ وَقَلْبَ نَوَ

وَنَوَا (م) نَ (ح) يَمِيدَ ادْخُلُوا (نَفَرٌ ص) لَأَ]

فاطلع بالرفع عطف على أبلغ وبالنصب لأنه في جواب الترجى ، ونظيره ما يأتي في سورة عبس ، وأما - على كل قلب متكبر - فنون قلب فتكبر صفة له ، لأنه محل التكبر ، ومن أضاف كان متكبر صفة للجملة ، والتقدير على قلب المتكبر ، وقدر أبو على على كل قلب كل متكبر ، فحذفت كل الثانية ، وقدر الزخشرى على قراءة النونين : على كل ذى قلب ، ولا حاجة إلى شيء من ذلك ، فالمعنى في القراءتين أوضح من أن يحتاج إلى حذف ، وإنما قدر أبو على على « كل » الثانية لتقيد العموم في أصحاب القلوب ، لأنه ظن أن ظاهر

الآية لا تفيد إلا الطبع على جملة القلب ، وجوابه أن عموم « كل » المضاف إلى « القلب » للقلوب وأصحابها ، لأنه شامل لقلوب المتكبرين ، فاستقر على العموم على الكلمتين ، لأن المضاف إلى المضاف إلى كل كالمضاف إليها نفسها ، والدليل عليه أن ما من قلب لم تكبر إلا وهو داخل في هذا اللفظ ، وذلك هو المقصود ، فلا فرق بين أن نقول كل قلب متكبر ، أو قلب كل متكبر ، وروى أن ابن مسعود قرأها كذلك ، فهو شاهد لقراءة الإضافة ، قال أبو عبيد معنى على قلب متكبر ، وعلى قلب كل متكبر يرجعان إلى معنى واحد ، وقال الفراء المعنى في تقدم القلب وتأخره واحد ، سمعت بعض العرب يقول : يرآجل شعره يوم كل جمعة يريد كل جمعة ، والمعنى واحد ، وقوله غير حفص يحتل أمرين : أحدهما أن يكون على حذف حرف النداء ، أى يا غير حفص ، كأنه نادى القارئين لذلك ، والثاني أن يكون حالا أى غير قارى لحفص أى إذا قرأت لغيره فارفع ، وقوله من حميد أى هو نزيل من حميد ، يعنى الله تعالى ، كما قال - نزيل من حكيم حميد - ويجوز أن يقدر آخذين للتونين من قارى حميد ، أى محمود الطريقة فى الثقة والعلم ، ثم قال : ادخلوا أى ادخلوا آل فرعون نفرصلا ، أى ذووصلا ، يريد الذكاء ، على ما سبق تفسيره فى سورة الأنعام وغيرها ، وهو خبرا ادخلوا ، ثم ذكر ما يفعل فيه هؤلاء ، فقال :

١٠١٣ - [عَلَى الْوَصْلِ وَاضُمْ كَمَرُهُ بَتَذَكْرُو

نَ (كَهْفُ) (سَمَا) وَاحْفَظْ مُضَافَاتِهَا أَعْلَا]

أى على وصل همزة وضم خاءه المكسورة فيكون فعل أمر من دخل ، وقرأ الباقون بقطع الهمزة وفتحها على ما سبق فى نظائره ، وبكسر الخاء فيكون فعل أمر من دخل ، فعلى الأول هو أمر لهم أى ادخلوا يا آل فرعون ، وعلى الثانى هو أمر للملائكة ، وآل فرعون مفعول به ، والغيب والخطاب فى - قليلا مايتذكرون - ظاهرا ثم ذكر اليباءات ،

١٠١٤ - [ذَرُونِي وَادْعُونِي وَإِنِّي ثَلَاثَةٌ

لَعَلِّي وَفِي مَالِي وَأُمْرِي مَعِ إِلَى]

يريد - ذرونى أقتل موسى - ادعونى أستجب - فتحهما ابن كثير وحده - إلى أخاف - ثلاثة مواضع واحد من قول فرعون - إلى أخاف أن يبدل دينكم - واثنان من قول مؤمن آل فرعون - إلى أخاف عليكم مثل يوم الأحزاب - إلى أخاف عليكم يوم التثاء - فتحهن الحرميان وأبو عمرو - لعلى أبلغ الأسباب - فتحها الحرميان وأبو عمرو وابن عامر - مالى أدعوكم إلى النجاة - كذلك إلا ابن ذكوان وأفوض أمرى إلى الله فتحها نافع وأبو عمرو ، وهذا معنى قوله « مع إلى » وموضع هذه الكلمات رفع أى ، هى ذرونى وكذا وكذا ، أو نصب على البدل من مضافاتهما فى البيت السابق ، وقوله : وإنى ثلاثة ينبغى أن يكون ثلاثة منصوبا على الحال ، وهو كما سبق تقريره فى سورة القصص ، وأنت العدد هناك وذكره هنا باعتبار الكلمات والألفاظ ، وقوله لعلى على حذف حرف العطف وفى مالى ، أى وباء الإضافة فى مالى أيضا ، وهو عطف على المعنى لأن ما تقدم فيه ذكر لك ياءات الإضافة ، فهو قريب من قوله تعالى :

(إِنَّمَا لِلصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ^(١))

إلى أن قال وفي الرقاب ، أى وتدفع أيضا في فك الرقاب وفي الإنفاق في سبيل الله تعالى ، وموضع قوله « مع إلى » نصب على الحال ، أى مصاحبا للفظ إلى ، والله أعلم ،
وفيها ثلاث زوائد « يوم التلاق - يوم التناد » أثبتهما نافع في الوصل ، وابن كثير في الحالين « اتبعوني أهدكم » أثبتها في الوصل أبو عمرو وقالون وفي الحالين ابن كثير ، وقلت في ذلك :
يا اتبعوني أهدكم والتلاق والتناد ثلاث في الروائد يجتلا

سورة فصلت

١٠١٥- [وَإِنْ كَانَ نَحْسَاتٍ يَدِ كَسْرُهَا (ذَ) كَا

وَقَوْلُ مُبِمِلِ السَّيْنِ لِأَيْتٍ أَخِيلاً]

النحس بالاسكان مصدر نحس نحسا نقيض سعد سعداء واسم الفاعل نحس بكسر الحاء والقراءة بالكسرة ظاهرة ، لأنها نعت لأيام ، وأما القراءة بالإسكان فلما مخففه منه أو صفة على فعل نحو صب وسهل ، أو وصف بالمصدر نحو عدل وقوله سبحانه - في يوم نحس - لادلالة فيه على قراءة الإسكان لأنه مضاف الى المصدر قال أبو علي : قال المفسرون في نحسات قولين : أحدهما الشديديات البعد ، والآخر أنها المشؤومات عليهم ، فتقدير قوله في يوم نحس مستتر في يوم شؤم ، قال صاحب التيسير ، وروى للفارسي عن أبي طاهر عن أصحابه عن أبي الحارث إمالة فتحة السين ، قال ولم أقرأ بذلك ، وأحسبه وهما ، فهذا معنى قول الناظم : أخل ، أي ترك قول من نقل ذلك عن اللبث ، وهو أبو الحارث راوي الكسائي ، وإنما أضافت الإمالة إلى السين ، وهي للألف في التحقيق أميلت للكسرة بعدها لما تقدم من أنه يلزم من إمالة كل ألف إمالة الآخر ، إذ يلزم في إمالة الفتحة إمالة فتحة الحرف الذي قبلها ، وإذا كان كذلك فيجوز الاختصار على ذكر أحدهما لدلالته على الألف ، وقد ذكرنا في شرح قوله وراء تراء فاز ، وفي إمالة رأى في سورة الأنعام :

١٠١٦- [وَنَحْشُرُ بَا ضُمٌّ مَعَ فَفَحَ صَةً—و

وَأَعْدَاءُ (خُ) ذُ وَالْجَنُوعُ (عَمَّ) قَنَقَلًا]

أي ذوباء ، وأعداء بالرفع ، لأنه مفعول مالم يعم فاعله ، وهو يحشر بضم الباء وفتح السين وأما نافع وحده فقرأ بفتح النون وضم السين أي نحشر نحن أعداء الله بالنصب لأنه مفعول به ، وأما - وما تخرج من ثمرات من أكمامها - فقرأ بالافراد وبالجمع ، ووجهها ظاهر ، قال الجوهري : العقنقل الكتيب العظيم المتداخل الرمل ، وقال غيره في قول امرئ القيس :

بنا بطن غبت ذي حقاظ • وروى بطن حقاظ ذي قلاظ عقنقل •

أي رمل منعقد داخل بعضه ، بعض ، وقال ابن سيده العقنقل من الأودية ما عظم واتسع ، ونصبه الناظم على الحال أي عم الجميع مشبها عقنقلا في الكثرة والاجتماع والعظمة والسعة بخلاف الأفراد ، ثم ذكر الكلمة المختلف في جمعها فقال :

١٠١٧- [لَدَى ثَمَرَاتٍ ثَمٌّ تَشْرَكَايَ أَلْ

مُضَافٌ وَيَا رَبِّي بِإِخْلَافٍ (بُ) جَ—لَا]

أي المضاف في هذه السورة من الهاءات ياشركائي وياري ، فقصر لفظ (يا) في الموضعين ضرورة أراد - أين شركائي - قالوا فتحها ابن كثير وحده - ولئن رجعت إلى ربي - فتحها نافع وأبو عمرو ، ثم قال به أي يياربي الخلف عن قالون في فتحه ، وهذا لم يذكر في ياءات الإضافة ، لأن صاحب التيسير ذكره هنا ، وقال في غير التيسير بالوجهين أقرأ أنها فارس بن أحمد :

سورة الشورى والزخرف والدخان

١٠١٨ - [وَبُوحَىٰ بِفَتْحِ الْحَاءِ (دَ) اِنْ وَيَقْمَلُوْا

نَ غَيْرُ (صَحَابٍ) يَعْلَمَ اَرْفَعُ (كَ) مَا (١) عَتَلًا]

يريد كذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك الله - ومن فتح الحاء بنى الفعل لما لم يسم فاعله ، ورفع اسم الله تعالى على الابتداء أو بفعل مضمر ، كما تقدم في (يُسَبِّحُ لَهُ - رَجَالٌ) .

في سورة النور^(١) ومعنى دان : انتقاد وأطاع ، وقيل : يقال : دان الرجل إذا عز ، ويفعلون بالغيث ، لأن قبله - يقبل التوبة عن عباده - وبالخطاب ظاهر ، وتقدير النظم وغيث يفعلون قراءة غير صحاب ، فحذف المضاف من المبتدأ والخبر للعلم بهما :

وأما يعلم المختلف في رفع ميمه ونصبه فهو - ويعلم الذين يجادلون - ولاخلاف في رفع ويعلم ما تفعلون - لأنه عطفت على - يقبل التوبة ويعفو - ويعلم - وأما المختلف فيه فرفعه على الاستثنا ، والذي بعده فاعل أو مفعول ، فهذه قراءة ظاهرة ، فلها قال فيها : كما اعتلا قراءة للنصب مشكلة ، أجود ما تحمل عليه ما قاله أبو عبيد ، قال وكذلك نقرأها بالنصب على الصرف : كالتى في آل عمران

(وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ) .

قلت : معنى الصرف أن المعنى كان على جهة نصرف إلى غيرها ، فتغير الإعراب لأجل الصرف ، وتقديره أن يقال : كاف المطفئ يقضى جزم - ويعلم - في الآيتين لو قصد مجرد المطفئ ، وقد قرئ به فيما شاذاً : لكن قصد معنى تخرجاً فتعين له النصب ، وهو معنى الاجتماع ، أى يعلم المجاهدين والصابرين معا ، أى يقع الأمران مقترنا أحدهما بالآخر ، ومجرد المطفئ لا يتعين له هذا المعنى ، بل يحتمله ، ويحتمل الافتراق في الوجوده كقولك جاء زيد وعمرو : يحتمل أنهما جاءا معا ويحتمل تقدم كل منهما على الآخر ، وإذا ذكر بلفظ المفعول معه كان وقوع الفعل منهما معا في حالة واحدة ، فكذا للنصب في قوله : ويعلم أفاد الاجتماع فلهذا أجمع على النصب في آية آل عمران ، قال للزحمرى فيها - ويعلم الصابرين - نصب بإضماره أن ، والواو بمعنى الجمع ، كقولك لا تأكل السمك وتشرب اللبن :

قلت : والعبارة عن هذا بالصرف هو تعبير الكوفيين ، ومثله لا يسمنى شيء ويضيق عنك ، أى لا يجمع الأمران ، ولو رفعت والواو للمطفئ تغير المعنى ، فهذا الجمع معنى مقصود وضع للنصب دليلاً عليه ، فكذا للنصب في - ويعلم للذين يجادلون في آياتنا - أى يقع إهلاكهم والعلم معاً مقترنين . واعتراض النحاس على أبي عبيد في تسويبه بين الآيتين ، وقال - ويعلم الصابرين - جواب لما فيه اللنى ، فالأولى به النصب ، وهذا وهم ليس هو بجواب للننى ، بل المعنى على ما ذكرناه ، ولو كان جواباً لما صاحت قراءة الحسن بالجرم :

وقال الزجاج : النصب على إضمار ، أن ، لأن قبلها جزاء تقول ما تصنع أصنع مثله وأكرمك ، على معنى وأن أكرمك وإن شئت ، وأكرمك بالرفع على معنى : وأنا أكرمك ، ويجوز وأكرمك جزما .
قلت : النصب في هذا المثال على ما قررناه من معنى الجمعية أى أصنعه مكرما لك ، فالنصب يفيد هذا المعنى نصا والرفع يحتمله ، على أن تكون الواو للحال ، ويحتمل الاستثناء .
وقال الزمخشري : ما قاله الزجاج فيه نظر لما أورده سيبويه في كتابه ، قال : واعلم أن النصب بالقاء والواو في قوله : إن تأتني آتتك وأعطيت ، ضعيف وهو نحو من قوله :
والحق بالحجاز فاستريحها :

فهذا يجوز وليس بجد للكلام ولا وجهه ، إلا أنه في الجزاء صار أقوى قليلا ، لأنه ليس بواجب أن يفعل ، إلا أن يكون من الأول فعل ، فلما ضارع الذى لا يوجهه كالاتفهام ونحوه أجازوا فيه هذا على ضعفه ، قال : ولا يجوز أن تحمل القراءة المستفيضة على وجه ضعيف ليس بجد للكلام ولا وجهه ، ولو كانت من هذا الباب لما أدخل سيبويه منها كتابه ، وقد ذكر نظائرها من الآيات المشككة .

قلت النصب بالواو في هذا المعنى ليس بضعيف ، بل هو قوى ، بدليل الإجماع على نصب ما في آل عمران وأما بالقاء فضعيف لأن القاء لا تفيد ما تفيد الواو من معنى الجمعية ، فلهذا كانت قراءة من قرأ في آخر البقرة بحاصبك به الله فيغفر - بالنصب شاذة ، وقد أنشد الأعشى في بيتين نصب ما عطفت بالواو لهذا المعنى :
ومن يغترب عن أهله لا يزل يرى وتدفن منه الصالحات

مع أنه لا ضرورة إلى النصب فالرفع كان ممكنا له فاعدل إلى النصب بالإرادة هذا المعنى ، وهذا النصب بالواو لهذا المعنى كما يقع في العطفت على جواب الشرط يقع أيضا في العطفت على فعل الشرط ، نحو إن تأتني وتعطيني أكرمك ، قال أبو علي : فينصب تعطيني وتقديره : إن يكن إتيان منك وإعطاء أكرمك :
قلت : مراده أن يجتمعا مقترنين ولو أراد مجرد وقوع الأمرين معرضا عن صفة الجمعية لكان الجزم يفيد هذا المعنى ، فقد انضمت والله الحمد قراءة النصب على هذا المعنى من العطفت - إن يشاء يسكن الريح - فتقف السفن أو إن يشاء يعصف الريح فيغرقها وينج قوما بطريق العفو عنهم ، ويحذر آخرين بغلهم مالم من محيد :
فإن قلت : كيف يوقف العفو على الشرط ، وهذا الكلام خارج مخرج الامتنان ، ولهذا قيده بقوله عن كثير ، ولو كان معلقا على المشيئة لأطلق العفو عن الكل ، نحو - ولو شاء الله لجمعهم على الهدى :

قلت : إنما علة على الشرط ليتبين أنه إنما يفعل ذلك بمشيئته وإرادته ، لا بالاستحقاق عليه ، وأما ويعلم فإن جعلنا الذين بعده فاعلا سهل دخوله في حيز الشرط ، وإن جعلناه مفعولا فالعنى يعلمه واقعا نحو إلا لنعلم من يتبع الرسول - أى يقيمهم على الكفر ، ولا يسهل لهم الإيمان - حتى يؤثروا - ولهذا الإشكال قال ابن القشيري رحمه الله في تفسيره : ويعت معطوف على المنجزم من حيث اللفظ لامن حيث المعنى ، قال وقرئ ويعفو بالرفع ،

قلت فيكون مستأنفا ويعلم عطفت عليه إن كان مرفوعا ونظيره في هذه السور - فإن يشاء الله يختم على قلبك ثم استأنف فقال - ويمحو الله الباطل ويحق الحق - وبعضهم جعل يمح محزوما عطفا على يختم ، واستدل بأنه كتب في المصحف بغير واو ، فيكون الاستثناء بقوله ويحق كقوله في براءة - ويتوب الله على من يشاء - ويجوز أن تكون قراءة القراء ويعف بغير واو لمعنى الأخبار المستأنفة ، وحذفت الواو ليس للجزم ، بل للتخفيف كما

تحذف الألف والياء لذلك ، فالجميع حرف علة ، والواو أثقلها فالحذف لها أقيس وأولى ، قال الفراء : كل ياء أو واو تسكنان ، وما قبل الياء مكسور ، وما قبل الواو مضموم ، فإن العرب تحذفها وتجتزئ بالضممة من الواو وبالكسرة من الياء ، قال أبو علي : حذفت الألف كما حذفت الياء وإن كان حذفهم لها أقل منه في الياء لاستحقاقهم لها ، وذلك في نحو قولهم : أصاب الناس جهد ، ولوتر ما أهل مكة عليه ، وقولهم خاش لله ، ورهط ابن المعل فحذفها في الوقف للقفية كحذف الياء : وقد حذفوا من لم يك ولا أدر ، قلت : وفي القرآن - يوم يأتي وما كنا نبغي - وإذا كان الأمر كذلك فحذف الواو من يعفو أولى ، لأنها أثقل ، وليشاكل ما قبله من المجزوم ، فهو كما قالوا في صرف - سلاسل وقوارير - كما يأتي ، وكما «روا رجعت مأزورات غير مأجورات» ولما لم يمكن صورة الجزم في ميم ويعلم حركات بالحركات الثلاث ، وذكر الزمخشري لقراءة للنصب وجه آخر ، فقال : هو عطف على تعليل محذوف تقديره لينتقم منهم ويعلم الذين يجادلون ، ونحوه في العطف على التعليل المحذوف غير عزيز في القرآن ، منه قوله تعالى - ولنجعل آية للناس - وقوله - وخلق الله السموات والأرض بالحق - ولتجزئ كل نفس بما كسبت - قلت : ومثله - وكذلك نرى إبراهيم ملكوت السموات والأرض وليكون لنتندر أم القرى ولكن كل هذه المواضع ذكر فيها حرف التعليل بعد الواو ، ولم يذكر في ويعلم الذين : وقال ابن القشيري : في تفسيره في بعض المصاحف ويعلم باللام ، فهذا يقوى قراءة النصب ، ويؤيد الوجه الذي ذهب إليه الزمخشري .

١٠١٩ - [يَا كَسَبَتْ لَا فَاءَ (عَمَّ) كَبِيرَ فِي

كَبِيرَ فِيهِمَا ثُمَّ فِي النَّجْمِ (شَ) مَلَلًا]

سقطت الفاء من فيما في المصحف المدني والشامي ، وثبتت في مصاحف العراق ووجه دخولها تضمين ما في قوله : وما أصابكم من مصيبة ، معنى الشرط ، وهي بمعنى الذي ، وإذا تضمن الذي معنى الشرط جاز دخول الفاء في حيزه وجاز حذفها وأما كَبِيرَ الإثم بالجمع فظاهر وقراءة الأفراد تقدم لها نظائر ، فهو في اللفظ أفراد يراد به الجمع ، لأنه للجنس ، واختار أبو عبيد الجمع ، فإن الآثار التي تواترت كلها بذكر الكبائر لم نسمع لشيء منها بالتوحيد ، ومعنى شمال : أسرع .

١٠٢٠ - [وَيُرْسِلَ فَارْفَعْ مَعَ فَيُوحِي مُسَكِّنًا

(أ) تَأَنَّا وَأَنْ كُنْتُمْ بِكُسْرٍ (شَ) ذَا الْمَلَأَ]

أي فارع الفعلين ألا أن فيوحي لما كان لا تظهر فيه علامة الرفع ألحق ذلك قوله مسكنا ، وهو حال من فاعل ارفع ، أي ارفعه مسكنا له ، فهو مثل قوله ناصبا كلماته بكسر ، لما كلف المعلوم من النصب أن علامته الفتح بين هناك أن علامته للكسر ، ورفع «يرسل» على تقدير : أو هو يرسل ، والنصب بإضمار «أن» فيكون عطفا على «وحيا» عطفت مصدر على مثله من جهة المعنى ، وقوله فيوحي عطفت على يرسل رفعا ونصبا ، وانتهى الخلاف في حروف عسق - وليس فيها من يأت الإضافة شيء ، وإنما فيها رائدة واحدة ، وهي - ومن آياته الجوار - أثبتنا في الوصل نافع وأبو عمرو ، وفي الحالين ابن كثير ، ثم تم البيت بذكر حرف من سورة الزخرف ، وهو

(أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ^(١)).

نقرأ أن بالفتح والكسر ، فالفتح ظاهر على التعليل ، أى لأن كنتم ، والكسر على لفظ الشرط ، قال الزمخشري : هو من الشرط الذى يصدر عن المستدل بصحة الأمر المتحقق لثبوته ، كما يقول الأجير : إن كنت عملاً فوقنى حتى ، وهو عالم بذلك ، ولكنه يخيل فى كلامه أن تفريطك فى الخروج عن الحق فعل من له شك فى الاستحقاق مع وضوحه ، استجهالاً له ، قال الفراء تقول : أسبك أن حرمتنى ، تريد إذ حرمتنى ، وتكسر إذا أردت إن تحرمنى ، ومثله

(وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوْكُمْ^(٢)).

بكسر أن ويفتح ومثله

(فَلَقَلَّكَ بِأَخِي نَفْسِكَ عَلَىٰ آثَارِهِمْ إِنْ كَمْ يُؤْمِنُوا - و- أَنْ كَمْ يُؤْمِنُوا^(٣)).

والعرب تنشد قول الفرزدق

أنجزع أن أذنا قبيبة جزنا

وأنشدوني . أنجزع أن بان الغليظ المودع .

وفى كل واحد من اليتين ما فى صاحبه من الكسر والفتح ، وقول الناظم : وإن « كنتم » مبتدأ ، وهذا العلا خبره وبكسر فى موضع الحال من المبتدأ ، وإن كان متونا ، وإن كان مضافاً إلى مثله ، فهو الخبر :

١٠٢١- [وَيَنْشَأْ فِي ضَمٍّ وَنَقْلٍ (صِحَابُهُ)]

عِبَادُ رَفَعِ الدَّالِ فِي عَفْـدَ (غَ) لَفْلًا]

أى ضم الباء وشدّد الشين ، وبلزم من ذلك فتح النون ، ومعنى ينشأ بالفتح والتخفيف : يربى وينشأ يربى كلاهما ظاهر ، ولفظ بالقراءتين فى - عباد الرحمن - وعند الرحمن - ونص على حركة الدال ، لأن اللفظ لا ينهى عنها أى « عباد » مرفوع الدال ، يقرأ فى موضع عند ، والتعبير عن الملائكة بأنهم عباد الرحمن ظاهر ، وأما عبارة « عند » فإشار إلى شرف منزلتهم ، وقد جاء فى القرآن التعبير عنهم بكل واحد من اللفظين - بل عباد مكرمون إن الذين عند ربك لا يستكبرون - ومن عنده لا يستكبرون عن عبادته - ، وغلغل من قولهم : تغلغل الماء فى الثبات إذا تغلغل ، وقد غلغلته أنا ، والمعنى : أن « عباد » تغلغل معناه معنى عند ، فكان له كالماء للشجر ، لا بد للشجر منه ، فكذلك صفة للعبودية لا بد منها لكل مخلوق ، وإن انصف باطلاق ما يشعر برفع المنزلة كلفظ « عند » وما أشبهها .

١٠٢٢- [وَسَكَنَ وَزِدَ هَمَزًا كَوَاوِرَ أَوْ شُهُودًا]

(أ) مِمَّنَا وَفِيهِ الدَّالُ بِالْخَلْفِ (ب) لَفْلًا]

أشهدوا مفعول وسكن ، يعنى سكن الشين المفتوحة من قوله تعالى - أشهدوا خلقهم - وزد بعد همزة الاستفهام همزة مسهلة كالوار ، أى همزة مضمومة مسهلة بين بين ، كما يقرأ - أؤنبلكم - فيكون أصله أشهدوا : أى حضروا ، ثم دخلت عليه همزة الاستفهام التى بمعنى الإنكار ، فهو من معنى قوله تعالى - ما أشهدتهم خلق السموات والأرض - الآية ، وعن قالون خلاف فى المد بين هاتين الهمزتين ، وهو بمد بلا خلاف بين الهمزتين من كلمة مطلقا ، ومعنى بلل : قللى ، وقراءة الباقيين من شهدوا بمعنى حضروا ، ثم دخلت على الفعل همزة الإنكار وفى معنى هذه الآية قوله سبحانه فى سورة والصفات منكرنا عليهم :

(أَمْ خَلَقْنَا الْمَلَائِكَةَ إِنَاثًا وَهُمْ شَاهِدُونَ^(١)) .

١٠٢٣ - [وَقُلْ قَالَ (ء) ن (ك) نَمُوْا وَسَقْنَا بِضْمٍ

وَنَحْرِيكِد بِالضَّمِّ (ذ) كَرَو (أ) نَبَلَا]

يعنى - قل أو لو جفتكم - قرأه حفص ، وابن أحمر - قال - على الخبر ، أى قال النذير ، وقراءة الباقيين على حكاية ما أمر به النذير ، أى قلنا له إذ ذاك : قل لهم هذا الكلام ، وتقدير البيت : وقل يقرأ ، ثم قال وسقنا بضمه أى بضم السين وتحريك القاف جمعا ، قال أبو على : سقف جمع سقف كرهن ورهن ، قال : وسقف واحد يدل على الجمع ، ألا ترى أنه قد علم بقوله - لبيوتهم - أن لكل بيت سقفا ، قال أبو عبيد : ولم تجد مثالا فقل يجمع على فعل غير حرفين ، سقف وسقف ، ورهن ورهن .

قلت : وأجمعوا على إيراد التى فى النحل :

(فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ^(٢)) .

(وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَخْفُوظًا^(٣)) .

وقوله ذكر أنبلا أى نبلا ، أى ذكر هذا اللفظ فى حال نبلة ، أو ذكر شخصا نبلا ، أى أفهمه أنه أحد الحرفين المجموعين على هذا الوزن

١٠٢٤ - [وَ (هـ) - كُمْ (صِيحَة) ابِ قَصْرُ هَمْزَةٍ جَاءَنَا

وَأَسُورَةٌ سَكَنَ وَبِالْقَصْرِ عُدْلًا]

الحاء من (وحكم) رمز أبى عمرو ، وقد سبق استشكلاله والتنبيه عليه فى مواضع ، يريد - حتى إذا جاءنا قال - فقراءة القصر على أن الجائى واحد ، وهو الذى عشى عن ذكر الرحمن عز وجل ، وقراءة المد على أن الجائى اثنان ، هو وقرينه ، وهو لقائل لقرينه - ياليت بينى وبينك - الآية وأسورة جمع سوار كأخرة فى جمع خمار ، وأسورة جميع الجمع ، وأجمع أساور ، وهو لغة فى السور ، وهو موافق لقوله - يحلون فيها من أساور - فهو بالهاء وبغير الهاء واحد ، والله أعلم :

١٠٢٥ - [وَفِي سَلَفًا صَمًا (ش) رِيفٍ وَصَادُهُ

يَصُدُّونَ كَسْرُ الضَّمِّ (فِي (ح) قَ :) مَثَلًا]

أى ضما قارىء شريف ، يريد ضم السنن واللام ، قالوا هو جمع سليف كرفع في جمع رغيف ، وفتح السين واللام جمع سالف كخدم في جمع خادم ، وكلاهما بمعنى واحد ، وقال أبو على سلف جمع سلف ، مثل أسد وأسده ، ووثن ووثن ، وسلف اسم من أسماء الجمع ، كخدم وطلب وحرس ، وكذلك المثل يراد به الجمع ، فن ثم عطف على سلف في قوله - فجعلناهم سلفا ومثلا - واختار أبو عبيد قراءة الفتح : وقال ، هى التى لا تكاد العامة تعرف غيرها ، لأن الآثار التى نقلتها الفقهاء إلينا إنما بقفا فيها كلها السلف كذلك ، ذكرهم معاد ، ويبدأ ، ولم يسمع فى شيء منها السلف ، وقوله وصاد يصدون ، قال الشيخ : الهاء فى وصاده إضمار على شريطة التفسير ، قلت يكون قوله يصدون بدلا من الضمير ، كما تقول ضرب زيدا ومررت به زيد ، ويجوز أن يكون على التقديم وللتأخير ، أى ويصدون صاده ، كما قيل نحو ذلك فى قوله تعالى - ومن وراء إسحاق يعقوب - على قراءة من رفع يعقوب أن التقدير ويعقوب من وراء إسحاق ، وقوله كسر : إما مبتدأ ثان أو بدل اشتال ، والعائد على يصدون محذوف ، أى كسر الضم منه ، أو كسر ضمه على قيام الألف واللام مقام الضمير ، نحو - مفتحة لهم الأبواب أى أبوابها ، وقد سبق معنى فى حق نهشلا ، فى سورة النساء ، وكسر الصاد وضمها فى يصدون هنا لغتان ، مثل الخلاف فى كاف يعكفون وراء يعرشون ، وهو من الصديد الذى هو الجلبة والصباح والضجيج ، وقيل الضم من الصدود الذى هو الإعراض قال أبو عايد : لو كانت من هذا لكان إذا قومك عنه يصدون ، ولم يكن منه ، وجوابه أن المعنى من أجل هذا المثل صدوا عن الحق وأعرضوا عنه ، وقرأت بخط ابن مجاهد فى «معانى القرآن» يصدون منه وعنه سواء ، وقال القراء : العرب تقول يصد ويصد مثل يشد ويشد ، ويتم ويتم لغتان :

١٠٢٦ - [ءَالِهَةٌ كُوفٍ يُحَقِّقُ ثَانِيَةً

وَقُلْ أَلِفًا لِكُلِّ ثَالِثَةً اِبْدِلًا]

يريد آلهتنا خير أم هو - فيها ثلاث همزات : ثنتان مفتوحتان ، والثالثة ساكنة ، فأجمع على إبدالها ألفا لسكونها وفتح ما قبلها ، واختلف فى الثانية ، فحقيقها الكوفيون على أصلهم فى باب الهمزتين من كلمة ، وسهلها الباقون بين بين على أصولهم فى قراءة - آمتم - وحقق يسقط الأولى من - آمتم - وأثبتها هنا ، والكلام فى التحقيق والتسهيل والإبدال وعدم المد بين الهمزتين ، كما سبق فى مسألة - آمتم - فى الأصول ، وقوله : ءآله ، مبتدأ وكوف خبره أى قراءة كوف ، ثم بينها بقوله يحقق ثانيا ، أى ثا فى حروفه ، وإنما قال ذلك لأنه يمكن إزنان البيت بقراءة آلهة على لفظ التسهيل ، وهذا مما استدل به على أن الهمزة المسهلة برنة الحقيقة ، ويجوز أن يكون «كوف» مبتدأ ثانيا وما بعده خبره ، والجملة خبر الأول ، وقوله : ألفا ثاى مفعولى أبدل ، والمفعول الأول هو مرفوع أبدل العائد على ءآلهة ، وثالثا نصب على التمييز من ذلك الضمير ، على قول من أجاز تقديم التمييز على عاملة ، أى أبدل هذا اللفظ ثالثا ، أى ثالث حروفه أبدل ألفا ، فىكون تقدير هذا النظم ، أبدل ثالثا ألفا ، كما لو قلت ريد كسى رأسا فلنسوة ، ولو قال ثالثه أبدلا لكان أظهر ، ووصل همزة

القطع جائز للضرورة ، وفي عبارة الناظم ، نقل حركة همزة أبدل إلى التنوين ، فانضم وانحذف الهمزة كما يقرأ ورش - غرووا - أولئك مأواهم - وقد سبق شرح مثل هذا البيت في « باب الهمزتين من كلمة » :

١٠٢٧ - [وَفِي تَشْتِهِي تَشْتِهِي (حَقُّ صَحْبَةٍ)]

وَفِي تَرْجَعُونَ الْغَيْبُ (شَ اِيَع (دُ خَلَلًا]

اختلف المصاحف الأئمة في هذه الكلمة ، فكتبت الهاء في مصاحف المدينة والشام ، وحذفت من غيرها ووجه القراءتين ظاهر ، لأن الجملة صلة « ما » وحذف العائد من الصلة إلى الموصول جائز ، والغيب في قوله - وعنده علم الساعة - وإليه ترجعون - شائع دخلا قبله ، وهو - فذرهم يخوضوا - والخطاب على الالتفات واختار أبو عبيد الغيب .

١٠٢٨ - [وَفِي قِيلَهُ آ كَسِرَ وَآ كَسِرَ الضَّمُّ بَعْدُ (فِ ي]

(آ) صِيرَ وَخَاطِبٌ تَعْلَمُونَ (كَ) مَا (أ) نَجَلًا]

هكذا وقع في الرواية في جميع النسخ ، وفي - قيله - اكسر اللام وهو سهو والصواب على ما مهده في خطبته أن تكون اخفض ، لأنها حركة إعراب ، ثم قال : واكسر الضم يعني في الهاء ، وهذا على بابه ، لأنه حركة بناء ، وإنما قال في الثانية اكسر الضم ، وقال في الأولى اكسر ، ولم يقل اكسر الفتح ، لأن الفتح ضد الكسر ، فكفى الإطلاق ، والضم ليس ضد للكسر ، فاحتاج إلى بيان القراءة الأخرى ، وقوله : بعد ، أى بعد ذلك الكسر ، وقوله : في نصير في موضع الحال ، أى كائنا في رهط نصير ، أى في جملة قوم ينتصرون لتوجيه القراءتين ، فوجه الجرع العطف على لفظ الساعة في قوله - وعنده علم الساعة - و - قيله - أى وعلم قبله ، وقيل الواو في وقيله للقسمة وجوابه - إن هؤلاء - وأما النصب فعطف على موضع الساعة ، فإنه في موضع نصب ، أى يعلم الساعة ويعلم قبله ، وقيل عطفت على - سرهم ونجواهم - وقيل هو نصب على المصدر ، أى وقال قبله ، أى شكوا ، والقليل والقول واحد ، ومنه قول كعب بن زهير :

يسعى الوشاة جنابتها وقيلهم إنك يا ابن أبي سلمى لمقتول

ذكر الوجهين الأخيرين الأخفش والقراء ، وذكر هذه الأوجه الثلاثة أبو علي ، وسبقه إليها الزجاج ، واختار العطف على موضع الساعة ، وصدق لأن الجرع عطف على لفظها ، فيتحد معنى القراءتين ، وذكر النحاس وجهين آخرين : أن يكون عطفا على مفعول محذوف . أى ورسلا يكتبون ذلك ، وقيله ، أو وهم يعلمون الحق وقيله ، واختار أبو عبيد قراءة النصب ، قال : لكثرة من قرأ بها ، ولصحة معناها وإنما هي في التفسير - أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواهم - ونسمع - قيله يارب - وقال النحاس القراءة البينة بالنصب من جهتين إحداهما أن المعطوف على المنصوب يحسن أن يفرق بينهما ، وإن تباعد ذلك لانفصال العامل والمعمول فيه مع المنصوب ، وذلك في المحفوض إذا فرقت بينهما قبيح ، والجهة الأخرى أن أهل التأويل يفسرون الآية على معنى النصب ، قال : والهاء في قيله تعود إلى النبي محمد : أو إلى عيسى بن مريم عليهما السلام .

قلت : وإذا كان المعنى يصبح على عطف وقيله المنصوب على مفعول - وهم يعلمون - المحذوف ، أى لإلّا من

شهد بالحق وهم يعلمونه ويعلمون قبله ، فيجوز أن يقال : إن القراءتين حطفت على الحق : النصب على الموضع ،
والجر على اللفظ ، والذي شهد بالحق ذكر في التفسير أنهم : الملائكة والمسيح وعزير عليهم السلام ، وقال
الزحشرى بعد حكايته للوجه الثلاثة المتقدمة : والذي قالوه ليس بقوى في المعنى مع وقوع الفصل بين المعطوف
والمعطوف عليه ، بما لا يحسن اعتراضا ومع تنافر اللفظ ، وأقوى من ذلك وأوجه أن يكون الجر والنصب على
إضمار حرف القسم وحذفه .

قلت : أما على قراءة الجر فواضح جوازه ، وقد تقدم ذكرنا له ، وأما على قراءة النصب فغلط ، لأن
حرف القسم موجود ، وهو الواو ، فلا نصب مع وجودها ، والله أعلم .
ثم قال : وخاطب - تعلموك - يعنى الذى هو آخر السورة ، ووجه الخطاب فيه والغيب ظاهر ، وقد سبق
نظائرهما ، والله أعلم .

١٠٢٩ - [بِتَخَيِّ عِبَادِي الْيَا وَيَنِي (دَ) نَا (ء) لَا

وَرَبُّ السَّمَوَاتِ اخْفِضُوا الرِّفْعَ (زُ) مَلَا]

أى هاتين الكلمتين في سورة الزحرف ، الباء يعنى باء الإضافة المختلطة في فتحها ، وإسكانها الأولى - من
تخى أفلا تبصرون - فتحها نافع والبرى وأبو عمرو ، والثانية - يا عبادى لاخوف عليكم - فتحها في الوصل
أبو بكر ، وسكنها في الخالين نافع وأبو عمرو وابن عامر وحذفها الباقون في الخلين وفيها زائدة واحدة واتبعون
هذا صراط أثبتنا في الوصل أبو عمره وحده ثم ذكر الخلاف في آخر سورة الدخان فقال ويغلى يعنى كالمهل تغلى
في البطون قرأه بالتد كبير ابن كثير وحفص أى يغلى الطعام والباقون بالتأنيث أى تغلى الشجرة وعلا حال أو تميز
أى دناذا علاه أودنا علاه والخفض في - رب السموات - في أول السورة على البدل من قوله - رحمة من ربك - والرفع
على الابتداء وخبره - لا إله إلا هو - أو يكون خبر مبتدأ محذوف أى هو رب السموات ومثلا حال من فاعل
اخفضوا أى مصلحين وقد تقدم .

١٠٣٠ - [وَضَمَّ اعْتَلَوْهُ اكْسِرْ (غ) نَى إِنَّكَ افْتَحُوا

(رَ) بِيَعَا وَقُلْ إِنِّى وَلِىُّ الْيَاكُمُ مَلَا]

أى ذا غنى والضم والكسر في نا - فاعتلوه - لغتان ، وهو القود بعنت والفتح في - ذق إنك - أى لأنك أنت
والكسر ظاهر ، وهما على وجه التهم والاستهزاء ، وربيما حاله أى ذوى ربيع أو ذا ربيع ، على أن يكون
حالا من الفاعل أو المفعول ، والربيع : النهر الصغير ، فحسن من جهة اللفظ قوله افتحوا ربيعاً ، والألف
في آخر حملا ضمير يرجع إلى إني ولى ، والياء بالنصب مفعول ثانٍ لجملا أى أنت باء الإضافة المختلطة
فيها فيهما أراد - إني أنيكم بسلطان - فتحها الحرميان وأبو عمرو ، - وإن لم تؤمنوا لى - فتحها ورش وحده
وفيها زائدتان - أن ترجون - وإن لم تؤمنوا لى فاعتزلون - أثبتهما في الوصل ورش وحده وقلت فيهما مع - الجوار -
في الشورى - واتبعوني - في الزخرف :

وواتبعوني والجوار وترجمو ن فاعتزلون زائدات لدى العلا

سورة الشريعة والأحقاف

١٠٣١ - [مِمَّا رَفَعُ آيَاتٍ عَلَى كَثْرِهِ (ش) فَا]

وَإِنْ فِي أَضْمِرٍ بِتَوْ كِيدٍ أَوْ لَا]

يعنى - آيات لقوم يوقنون - آيات لقوم يعقلون - قرءا بالرفع والنصب وعلامة النصب الكسر ولاخلاف في الأول وهو - إن في السموات والأرض لآيات للمؤمنين - أنه منصوب بالكسر ، لأنه اسم إن وأما - آيات لنوم يوقنون - فرفعها ونصبها أيضا ظاهران كقولك : إن في الدار زيد وفي السوق عمرو وعمرا فهذا جائز باتفاق ، فالنصب على تقدير وإن في السوق عمرا فحرف إن مقدر قبل في ، والرفع عطف على موضع اسم إن ، أو على استثنائك جملة ابتدائية أو يكون عمرو فاعل في السوق على رأى من يجوز ذلك ، فكذا قوله تعالى - وفي خلقكم وما بينت من دابة آيات - وذلك لظهور حرف في من قوله - وفي خلقكم - وأما قوله تعالى - واختلاف الليل والنهار - فلم يأت فيه حرف إن ولا حرف في فهذا اختلاف النحاة ، فقيل إن الواو نائية عنهما وإن اختلف عملهما لفظا ومعنى ، وهذا هو الذى يسمى عندهم العطف على عاملين ، أى على عمل عاملين ، أو معمولي عاملين ، نحو إن في الدار زيدا والحجرة عمرا ، أى وإن في الحجرة عمرا أى وإن في اختلاف الليل والنهار آيات ، وعلى قراءة الرفع تكون الواو نائية عن حرف في ، أى وفي اختلاف الليل والنهار آيات ، عطفا على قوله - وفي خلقكم آيات - فمنهم من يقول : هو على هذه القراءة أيضا عطف على عاملين ، وهما حرف في والابتداء المقضى للرفع ، ومنهم من لا يطلق هذه العبارة في هذه القراءة لأن الابتداء ليس بعامل لفظي ، وقد استدرك أبو الحسن الأخفش بهذه الآية على جواز العطف على عاملين ، وصوبه أبو العباس في استدلاله بهذه دون غيرها ، وقال أبو بكر بن السراج : العطف على عاملين خطأ في القياس ، غير مسموع من العرب ، ثم حل ما في هذه الآية على التكرار لتأكيده ، قال أبو الحسن الرماني هو كقولك : إن في الدار زيدا والبيت زيدا ، فهذا جائز بالإجماع لأنه بمنزلة إن زيدا في الدار والبيت فهما قال فتدبر هذا الوجه الذى ذكره ابن السراج فإنه حسن جدا لا يجوز حمل كتاب الله تعالى إلا عليه وقد ثبت القراءة بالكسر ولا عيب في القرآن على وجه والعطف على عاملين عند من أجازوه عيب ومن لم يميزه فقد تنهى في العيب فلا يجوز حمل هذه الآية إلا على ما ذكره ابن السراج دون ما ذهب إليه غيره :

قلت : ولا ضرر فيما ذهب إليه من ذهب من العطف على عاملين وصحتكم إن شاء الله تعالى عليه في شرح النظم من النحو وفين وجهه من القياس ، وقد استدرك على ذلك بآيات تكلفت المانعون له وتأويلها قال الزجاج ومثله في الشعر :

أكل امرئ تحسبين امرأ وفار تو قد بالليل لارا
أهل قال عطفت على ما عملت فيه كل وما عملت فيه تحسبين ؟ وأنشد أبو علي للفرزدق :

وباشر راعيا العلاء بلسانه وجنيه حر النار ما يتحرف

قال : فهذا عطفت على الفعل والماء ، وأنشد أيضا :

أوصيت من سره قلبا حرا بالكاب خيرا والحماة شرا

واختار أبو عبيد قراءة الكسر اعتباراً بقراءة أبي بن كعب لآيات في المواضع كلها ، قال : لأنها دالة على أن الكلام لسق على الحرف الأول :

وقول الناظم : وإن وفي أضمر قال الشيخ : قال رحمه الله لم أرد بقولي أضمر الأضمار الذي هو كالمعطوف به وإنما أردت أن حرف الطف ناب في قوله - وفي خلقكم - عن أن وفي قوله واختلاف عن أن وفي ، وإذا كانت الآيات توكيداً خرج عن العطف على عاملين الذي ياباه أكثر البصريين ، وخرج عن إضمار حرف الجر الذي هو قليل في الكلام :

قلت فهذا معنى قوله بعد ذلك بتوكيد أولاً ، وكأنه جمع بين القولين فإن من يرى العطف على عاملين أضمر أن وفي بخلاف من أكد وقال الزمخشري هومن العطف على إعمالين سواء نصبت أو رفعت فالعاملان إذا نصبت هما أن وفي أقيمت الواو مقامهما فعملت الجر في - واختلاف - والنصب في - آيات - إذا رفعت فالعاملان الابتداء وفي وهو على مذهب الأخفش سديلاً لمقال فيه ، وقد أباه سيبويه فهو على مذهبه على إضمار في ، والذي حسنه تقدم ذكره في الآيتين قبلها أو ينتصب آيات على الاختصاص بعد انقضاء المجرور معطوفاً على ما قبله أو على التكرير ورضعها بإضمار هي :

قلت : التكرير هو التوكيد الذي ذكره ابن السراج وإضمار في هو قول أبي علي في الحجة وقد بسطه وتكلف بيانه ، وحاصله أنه أعمل حرف الجر مضمراً وذلك قليل في كلامهم مستضعف وليس القول بالعطف على عاملين بأضعف من هذا وأما النصب على الاختصاص والرفع بإضمار هي فوجه آخر زاده من تصرفه وتقدير الكلام على العطف على عاملين - إن في السموات والأرض لآيات للمؤمنين - وإن في خلقكم آيات وإن في اختلاف الليل والنهار آيات وعلى قول التأكيدي إن في السموات والأرض وفي خلقكم واختلاف الليل لآيات آيات وتفرقت كما تفرق بين الفواصل - فبأي آلاء ربكما تكذبان - ويل يومئذ للمكذبين - إله مع الله إن في ذلك لآيات - في سورة الروم أي إن في كل واحد من هذه المذكورات آيات ونارة تقصد الجملة كما في آل عمران - إن في خالق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات - وفي البقرة زاد على ذلك - والفلك التي تجري في البحر - إلى قوله - لآيات لقوم يعقلون - والتقدير في قراءة الرفع على قول التأكيدي وفي خلقكم وما يثبت من دابة واختلاف الليل إلى آخره آيات آيات :

١٠٣٢ - [لِجَزِي يَا نَصِّ (سَمَا) وَغِشَاوَةٍ

بِهِ الْفَتْحُ وَالْإِسْكَانُ وَالْقَصْرُ (شُ) مُلَا]

أي ذو ياء نص سما أي منصوب على الباء نصاً رفيعاً لأن الضمير في الفعل يرجع إلى اسم الله تعالى قبله من قوله - أيام الله - وقراءة الباقي بنون العظمة ، وغشوة وغشاة واحد وهو ما يغطي العين عن الأبصار : وفيها لغات أخر ولم يختلفوا في التي في البقرة أنها غشاة وقول الناظم غشاة مبتدأ وحكى لفظ القرآن فأتى به منصوباً وشملها به خبر أي شمل بهذا اللفظ الفتح في الغين والإسكان في الشين والقصر وهو حذف الألف وفي شرح الشيخ في شمل ضمير يرجع إلى غشاة ولو أراد ذلك لم يحتاج إلى قوله به ، والله أعلم :

١٠٣٣ - [وَوَالسَّاعَةَ ارْفَعْ غَيْرَ خَمِزَةٍ حُسْنًا أَلْ]

مُحَسِّنُ إِحْسَانًا لِكُوفٍ تَحْوَلًا]

لإعراب غير حمزة كما سبق في قوله فأطلع ادفع غير حفص يريد - والساعة لا ريب فيها - نصبها عطف على لفظ - إن وعد الله حق - ورفعها عطف على موضع اسم إن أو على الابتداء ، قال أبو الحسن الأنخس الرفع أجود في المعنى وأكثر في كلام العرب إذا جاء بعد خبر إن اسم معطوف أو صفة أن يرفع قال أبو علي يقوى ما ذهب إليه أبو الحسن قوله - إن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين - لم تقرأ العاقبة فيما علمت إلا مرفوعة :

قلت : والأولى في تقدير قراءة الرفع العطف على موضع اسم إن ليتحد معنى القراءتين ويكون قوله لا ريب فيها جملة مستقلة فهي على وزن الآية التي في سورة الحج - وإن الساعة آتية لا ريب فيها - والمعنى وإذا قيل إن وعد الله حق وإن الساعة حق وذلك على وفق ما في الصحيحين من دعاء النبي صلى الله عليه وسلم إذا قام يتمجد « أنت الحق ووعدك حق والساعة حق » :

وأما - ووصينا الإنسان بالدية حسنا - فهذه قراءة الجماعة كالتي في العنكبوت سواء ، وقراءة الكوفيين هنا - إحسانا - اعتباراً بالتي في سورة البقرة والأنعام وسبحان ، وذكر أبو عبيد أنها في المصاحف مختلفة أيضاً ، فكل قرأ بما في مصحفه ، ومعنى إحساناً أي تحسن إليهما إحساناً ، ومعنى حسناً أي وصية ذات حسن ، أي تفعل بهما فعلاً ذا حسن ولم يقرأ هنا بفتح الحاء والسين كما قرأ في البقرة - وقولوا للناس حسناً - إلا في قراءة شاذة ووجهها ظاهر أي يفعل بهما فعلاً حسناً ، وقول الناظم تحولا هو خير حسناً أي تحولا حسناً إحساناً في قراءة الكوفيين وقوله المحسن كلمة حشو لا تعلق لها بالقراء لا رمزا ولا تقييدا وهي صفة حسناً أي المحسن شرها وعقلا ولأنه ليوهم أنه رمز لنافع وتكون قراءة غيره وغير الكوفيين حسناً بفتح الحاء والسين كما قرأ به في البقرة وترك قيدها لظهورها فليس بأبعد من قوله في سورة طه - وأنجيئكم - وأوأنه قال حسناً الذي بعد إحساناً لم يوهم شيئا من ذلك لأنه كالتقييد للحرف :

١٠٣٤ - [وَغَيْرُ (صِحَابٍ) أَحْسَنَ ارْفَعْ وَقَبْلَهُ

وَبَعْدُ بَيَاءٍ ضَمٍّ فِعْلَانٍ وَصُلَا]

أي وقراءة غير صحاب أحسن ثم يبين بقوله ارفع أي بالرفع ، وقال الشيخ : التقدير أحسن ارفع لهم ، قال : ويجوز نصب غير على إسقاط الخافض وتقديرا حسن ارفع لغير صحاب : فإن قلت : لو أراد ذلك لقال لغير صحاب ،

قلت : إنما عدل إلى الواو لأنها تفصل بين المسألين ، يريد - أحسن ما عملوا - وقبل أحسن وبعده فعلان وصلتا بياء ضمت هذا تقدير النظم ، ومعناه أن الجماعة قرءوا يتقبل ويتجاوز على بناء الفعلين لما لم يسم فاعله ، فأولهما ياء مضمومة ، وأحسن مرفوع لأنه لمفعول مالم يسم فاعله ، وقراءة صحاب بنون العظمة المفتوحة على بناء الفعلين للفاعل ، وأحسن منصوب لأنه مفعول يتقبل الذي قبله ومفعول يتجاوز قوله عن سياتهم :

١٠٣٥ - [وَقُلْ عَنْ هِشَامٍ أَدْعُوا تَعِدَانِي

نُوفِيَهُمْ بِأَلْيَا (أ) ٤ (حَقُّ نَ) نَهْشَلَا]

القراءة بنونين مكسورتين هو الأصل لأن الأولى علامة رفع الفعل بعد ضمير التثنية مثل تضربان والثانية نون الوقاية وهشام أدغم الأولى في الثانية كما أدغم في -أحتاجوني- لوجود المثليين ورويت أيضا عن ابن ذكوان مع أنهما قرؤا في الزمر تأمروني بنونين فأظهرا ما أدغم غيرهما وكثير من المصنفين لم يدكروا هذا الإدغام في -أتعداني- ولم يقرأ أحد بمحذف إحدى النونين كما في - تأمروني - و -أحتاجوني - ، وحكى الأهوازي رواية أخرى بفتح النون الأولى وهي غلط فلهذا يقال في ضبط قراءة الجماعة بنونين مكسورتين ، وأما -ليوفيهم أعمالهم- فقراءته بالياء والنون ظاهرة وقد سبق معنى نهشلا :

١٠٣٦ - [وَقُلْ لَا تَرَى بِالْغَيْبِ وَاضْمٌ وَبَقْدَةٌ

مَسَا كِنَهُمْ بِالرَّفْعِ (فَ) أَشْيُهُ (نَ) وَلَا]

قوله بالغيب أى بسورة الغيب ، وإنما هو من باب التذكير لأجل الاستثناء المفرغ نحو مايقوم إلا هند ، ولا يجوز في هذا التأنيث إلا في شذوذ وضرورة ، وإنما ذكر لفظ الغيب دون التذكير لأن القراءة الأخرى بالمخاطب لا بالتأنيث ، ولهذا فتحت التاء ، أى لا ترى أيها المخاطب إلا مساكنهم بالنصب لأنه مفعول ترى المبني للفاعل ومن قرأ يرى بضم الياء رفع مساكنهم ، لأنه مفعول مالم يسم فاعله ، ثم ذكر بإات الإضافة ، فقال :

١٠٣٧ - [وَيَا وَلِكِنِّي وَيَا تَعِدَانِي

وَأَنِّي وَأُوزِعْنِي يَهَا خُلْفُ مَنْ بَلَا]

أى بهذه الأربعة خلافت القراءة في الفتح والإسكان أراد - وليكني أراكم - فتحها نافع وأبو عمرو والبزى -أتعداني إن أخرج- فتحها الحزميان -إني أخاف عليكم- فتحها الحزميان وأبو عمرو -أوزعني أن أشكر- فتحها ورش والبزى :

ومن سورة محمد ﷺ إلى سورة الرحمن جل وعز

لم تكن له ضرورة تلجئه إلى جمع هذه الترجمة ، فلم يتصل نظم مافي هذه السورة بما في الفتح ولا مافي الفتح بما في الحجرات ولا مافي الداريات بما في الطور ، ومهما أمكن الفصل كان أبيين ، فكان ينبغي إفراد هذه السورة والفتح ، ثم يقول : سورة الحجرات ، وقـ ، والداريات ، ثم يقول : سورة الطور ، والنجم ، والقمر ، ويكون لهذه السورة وسورة الفتح أسوة بإفراده سورة فصلت بما قبلها وبعدها ، فكل واحدة ثلاثة أبيات ، والله أعلم .

١٠٣٨ - [وَالْقَمْرُ وَأَقْصُرْ وَاسْكِرِ التَّاءَ قَاتِلُوا

(ء) لى (ح) جَعَلِ وَأَقْصُرْ فِي آسِنِ (د) لَآ]

يريد - والذين قاتلوا في سبيل الله - قرأها حفص وأبو عمرو - قتلوا - وكلاهما ظاهر ، فصلة المجموع أنهم قاتلوا وقتلوا ، أى قتل منهم ، والماء الآسن هو المغير ، فمن قصر فهو من آسن بكسر السين يأسن يفتحها ، فهو آسن كحدر ، ومن مد فهو من آسن بفتح السين يأسن بكسر السين وضمها ، فهو آسن على وزن فاعل ، كضارب وقاتل ، وكل ذلك لغات ، وقد سبق معنى دلا :

١٠٣٩ - [وَفِي آنِفًا خُلْفٌ (هـ) دى وَيَضْمُهُمْ

وَكَسِرِ وَتَحْرِيكِ وَأَمَلِي (ح) صَّ لَآ]

أى والقصر في آنفا وخلف عن البرى يريد قوله تعالى - ماذا قال آنفا - أى الساعة قال أبو على : يجوز أن يكون توهه مثل حاذر وحذر ، وفاكهه وفكهه ، والوجه المد ، وأما - وأملى لهم - على بناء الفعل للفاعل ، فالضمير فيه لله تعالى كما قال تعالى - إنما نملى لهم ليزدادوا إثما وقيل : يجوز أن يعود على ما قبله مجازاً أى الشيطان سول لهم وأملى ، وقراءة أبى عمرو على بناء الفعل للمالم يسم فاعله ، وهو يحتملى الأمرين ، فضم المزمز وكسر اللام وحرك الباء بالفتح ، فقوله ويضمهم وما بعده متعلق بقوله حصلا ، وأملى مبتدأ وحصلا خبره ، أى حصل بالصم والكسر والتحريك ، والله أعلم .

١٠٤٠ - [وَأَسْرَارُهُمْ فَاسْكِرِ (صَحَابَا) وَنَبِلُونُ

نَكْمُ نَعْلَمُ أَلْيَا (هـ) ف وَنَبِلُوا وَأَقْبَلَا]

صحابا حال من فاعل اكسرا ومفعوله ، أى ذا صحاب ، ويجوز أن يكون على تقدير اكسروا صحابا ، فهو أمر لمفرد لفظا وهو لجماعة تقديرها ، وهذا كما سبق في قوله .

• زد المزمز ثملا وخاطب يستطيعون عملا •

وأسرار بفتح الهزمة جمع سر ، وبالكسر مصدر أسر ، وأما الباء والنون في هذه الكلمات الثلاث وهى - وليبلونكم حتى يعلم - ويبلو - فالنون للعظمة والياء لأن قبله - والله يعلم أعمالكم - وأراد الناظم ويبلونكم ويعلم ويبلو الياء صف فيها تقدم وأخر للضرورة ، أو يكون أراد ويبلو كذلك أى بالياء وأراد واقلن فأبدل من نون التأكيد ألفا ، أى صف واقلن وفرغ الكلام في سورة القتال :

١٠٤١- [وَفِي يَوْمَيْنِوَا (حَقٌّ) وَبَعْدُ ثَلَاثَةً

وَفِي يَأْ. يُؤْتِيهِ (غ) دِيرَ تَسْلَسَلًا]

يريد - لتؤمنوا بالله ورسوله - وبعدها ثلاثة ألفاظ أيضا وهي - وتغزروه وتوقروه وتسبحوه - قرأ الأربعة بالغيب حق أى ليؤمن المرسل إليهم ويفعلوا كيت وكيت ، وقرأ الباقر بالخطاب وهو ظاهر، وأما - فستؤتيه أجرا عظيما - فالياء فيه والنون كما سبق فى - ولنبلونكم - وقوله هدير تسلسلا عبارة حسنة حلوة وأشار الى كثرة أمثال ذلك، وقد تقدم والله أعلم :

١٠٤٢- [وَبِالضَّمِّ ضُرًّا (ش) اَعْ وَالْكَسْرِ عَنْهُمَا

يَلَامَ كَلَامَ اللَّهِ وَالْقَصْرُ وَكَلًّا]

يريد - إن أراد بكم ضرا - قال أبو على : الضر بالفتح خلاف النفع ، وفى التفريل - مالا يملك لكم ضرا ولا نفعا^(١) - والضرب بالضم سوء الحال وفى التفريل - فكشفنا ما به من ضر - والأبين فى هذا الفتح عندى ويجوز أن يكونا لغتين فى معنى كالفقير والفقير والضعف والضعف وقوله عنهما أى عن حمزة والكسائى المدلول عليهما بالغيث شاع ، وكلام إذا كسرت لامة وقصر أى حذف ألفه صار كلم ، وهو بمعنى كلام كقوله - يحرفون الكلم عن مواضعه - والأكثر فى المضافة إلى الله استعمال الكلام، نحو - برسالانى وبكلامى - حتى يسمع كلام الله - وقوله والقصر : عطفه على والكسر ، وقوله وكلا خير عنهما ، فالألف فيه ضمير التثنية ، أى وكل الكسر والقصر بلام كلام، فكسرت ولم تمد الفتحه فيها فقصرت ، كما قال : وفى يتناجون اقصر النون مكانات مد النون

١٠٤٣- [بِمَا يَفْعَلُونَ (ج) حَرَكْ شَطْأَهُ

(د) عَا (م) اِحْدِ فَآزَرَهُ (م) لَا]

يريد - بما يعملون بصيرا : هم الذين كفروا - قرأه أبو عمرو وحده بالغيب والباقر بالخطاب، ولاخلاف فى الذى - بما تعملون خبير - بل ظننتم أنه بناء الخطاب ، واختلاف فى الحرفين فى الأحزاب ، وشطأه بسكون الطاء وفتحها لغتان ، وهو فراخ الزرع ، وآزره وأزره بالمد والقصر ، أى قواه وأعانه ، وقيل المد بمعنى ساواه أى ساواه الشطء والزرع ، وعلى الأول يجوز أن تكون الهاء فى فَآزَرَهُ للشطأ أو للزرع ، لأن كل واحد منهما مقول لا آخر. وملا جمع ملاء وهو الملحفة ، وقد سبق ذكرها فى مواضع ، وهى هنا حسنة المعنى، على تقدير ذاملا، لأن تقويت طافات الزرع والتفافها يشبه الاشمال بالملا ، والله أعلم :

وانتهى إلى هنا ذكر اختلاف فى سورة الفتح ، ثم ذكر ما فى الحجرات وما بعدها ، فقال :

١٠٤٤- [وَفِي يَفْعَلُونَ (د) م يَقُولُ بِيَاء (آ) ذ

(ص) فَا وَآ كَسِرُوا أَذْبَارَ (ل) ذ (ة) اَزَ (د) خَلًّا]

يريد آخر الحجرات - والله بصير بما تعملون - قرأه ابن كثير وحده بالغيب، والباقر بالخطاب وكلاهما

ظاهر ، وأما - يوم يقول لجهنم - فالحلافت فيه بالياء والنون ظاهر ، وأما - أدبار السجود - فهو بالكسر مصدر أدبر وبالفصح جمع دبر أى وقت أدبار السجود ، وإنما قال فى الكسر فاز دخل لموافقته الذى فى آخر الطور فهو مجمع على كسره :

١٠٤٥ - [وَبِالْيَا بُنَادَى قِفْ (دَ) اِيْلَا بِخِلْفِهِ

وَقُلْ وَمِثْلُ مَا بِالرَّفْعِ (شَ) مِمَّ (صَ) خَدَلَا]

يريد - واستمع يوم بنادى المناد - ياء بنادى محذوفة فى الرسم لأنها محذوفة فى الوصل لالتقاء الساكنين ، فإذا وقف عليها فكلهم يحذفها اتباعا للوصل والرسم ، وابن كثير أثبتها فى أحد الوجوه عن على الأصل ، وليست هذه معدودة من الياءات الزوائد ، وإن كانت محذوفة فى الرسم ، لأن تلك شرطها أن يكون مختلفا فى إثباتها وصلا ووقفا ، وهذه وإن اختلفت فى إثباتها وقفا فلم يختلف فى حذفها وصلا ، وإنما عدت من الزوائد - فإثباتى الله - فبشر عباد الذين - لأن من فتحهما أثبتهما وصلا وهى ياء إضافة قابلة للفتح ، وهذا ياء بنادى لام الفعل فهى ساكنة فى حال الرفع ، ولكن فى قاف ثلاثة زوائد المناد بعد بنادى ، أثبتنا فى الوصل نافع وأبو عمرو ، وفى الخالين ابن كثير - فتح وعيد - من يخاف وعيد - أثبتنا فى الوصل ورش وحده ، وأما - مثل ما أنكم تنطقون - ^(١) فى سورة والذاريات فشمع صندلا ، أى شمع قارنه وسامعه طيبا لظهور الوجه فيه لأنه صفة لحق أى إنه لحق مثل نطقكم وما زائدة ووجه الفتح أنه فى موضع رفع ، ولكنه فتح فتحة بناء لإضافته إلى غير متمكن ، كقوله :

وقداعا منخراه بدم مثل ما أثمر حامض الخيل

هكذا أنشده أبو عثمان وأبو عمرو بالفتح ، وهو نعت مجرور ، ومنه قوله :

• لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت •

يفتح غير ، فهو فاعل يمنع ، وقيل : هو نعت مصدر محذوف ، أى لحق حقاً مثل ما ، وقيل حال من الضمير فى لحق ، لأنه مصدر وصف به ، وأجاز الجرمي أن يكون حالا من لحق نفسه وإن كان بكسرة ، وأجاز هذا رجل مقبلا أى لحق كأنها مثل نطقكم ، وقال أبو عبيد : وقال بعض العرب يجعل مثل نصبا أبدا . فيقولون هذا رجل مثلك ، وقال الفراء : العرب تنصبها إذا رفع بها الاسم ، يعنى المبتدأ فيقولون ، مثل من عبد الله ، ويقولون : عبد الله مثلك وأنت مثله ، لأن الكاف قد تكون داخلية عليها فت نصب إذا لقيت الكاف ، قلت : وهذه لغة غريبة وفيها نظر :

١٠٤٦ - [وَفِي الصَّمْفَةِ اقْصُرْ مُسْكِنَ الْعَيْنِ (رَ) اَوِيَا

وَقَوْمَ بِمَحْفُضِ الْمِيمِ (مُ) رَفَّ (حُ) مَلَا]

هذا تقييد لما لفظ به ، فالقصر حذف الألف من الصاعقة ، وفى قوله مسكن العين نظر ، وصوابه مسكن الكسر ، فإن الإسكان المطلق ضده الفتح ، على ما تقرر فى الخطبة وغيرها ، فاقع ذلك إلا سهوا عما التزمه

باصطلاحه ، فإن قيل الصعقة لا كسر فيها ، فكيف يقول مسكن الكسر ؟ قلت : وكذلك لا بد فيها ، فكيف قال اقصر ، إنما ذلك باعتبار القراءة الأخرى ، أى اسكن فى موضع الكسر ، ولم يتعرض الشيخ لهذا فى شرحه أولا ، ثم فى آخر عمره زاد فى شرحه نكتا فى مواضع هذا منها ، فقال : قوله مسكن العين أراد به عين الفعل كما قال ، لاعين راجع ، وهذا زيادة لغراب فى البيت ، وغير غلص من الإشكال ، والصاعقة اسم النازلة والصعقة مصدر صعقتهم ، فقله فأخذتهم الصعقة كما قال - فأخذتهم الصبيحة - قال أبو علي : قيل إن الصعقة مثل الزجرة ، وهو الصوت الذى يكون عن الصاعقة ، قوله : وقوم ، يريد وقوم نوح بالخفض عطفت على وقى موسى - وقوله - وقى موسى - عطفت على - وتركنا فيها آية - أى وقى موسى وقى عاد ، وقى ثمود وقوم نوح آيات والنصب على ، وأهلكنا قوم نوح أو واذكر قوم نوح وانقضى النظم لما فى الداريات ، ثم شرع فى حروف والطور فقال :

١٠٤٧ - [وَبُشِّرْ وَأَنْبِئْ بِوَاتِبَتٍ وَمَا

أَلْتَنَا أَكْسَرُوا (د) نِيًّا وَإِنْ افْتَحُوا (أ) جَلَا]

أى قرأ أبو عمرو - والذين آمنوا واتبعناهم - موضع قراءة غيره - واتبعناهم - وكلاهما واضح ، وقدمضى ذكر الخلاف فى ذرياتهم الذى بعد اتبعناهم ، والذى بعد - ألحقنا بهم - فى سورة الأعراف ، وأما - وما ألتناهم - ، فكسر اللام ابن كثير وحده ، وضحاها غيره ، وهما لغتان وفيها لغات أخر ذكرها الشيخ فى شرحه ، والكل بمعنى التقصان ، وقوله دنيا من قولهم هو ابن عمى دنيا ودنيا ، إذا كسرت الدال نوت ، وإذا ضممتها لم تنون ، أى قريبا يشير إلى أنه قريب من الحرف المذكور قبله ، وهو - واتبعناهم - وقال الشيخ : يعنى إن ألتنا بالكسر قريب من ألتنا بالفتح كابنى العم ، ثم قال : وأن افتحوا الجلا يفتح الجيم وقصر الممدود ، أى ذا الجلا ، يعنى الجلى ورضى فى أول البيت الآتى متصل به معنى ورمزا فهو فى موضع نصب على التمييز أى الجلى رضاه ويجعها أن يكون خبر مبتدأ محذوف أى هورضى ، وموضع الخلاف هو قوله - إنه هو البر الرحيم - وهو مشكل ، فإن قبله موضعين لاختلاف فى كسرهما ، وهما - إنا كنا قبل فى أهلنا مشفقين - إنا كنا من قبل ندعوه إنه - ولا يليق الفتح لا بقوله - إنه هو البر - على تقدير لأنه أو ندعوه بأنه أى نصفه بهاتين الصفتين ، فالذى فتحه نافع والكسافى وكسره الباقون على الابتداء ، فلهذا قال الجلا رضاه ، أى الواضح أمره يجوز ذلك فيه ، وكأنه قيده بذلك ، والله أعلم :

١٠٤٨ - [رِضًا يَصْعَقُونَ أَضْمُهُ (ك) م (ز) ص وَالْمُسَيِّ

طُرُونَ (ل) سَأَنَ (ء) أَبَ يَخْلُفَ (ز) مَلَا]

أى اضمم ياءه فيبقى فعلا لم يسم فاعله من أصعقهم ، فيكون مثل يكرمون ، وقيل : يقال صعقهم فيكون مثل يضررون ، ومن فتح الباء فهو مضارع صعق اللازم لقوله تعالى : - فصعق من فى السموات - وكلتا الآيتين إشارة إلى صعقة تقع يوم القيامة ، شهد ذلك ما فى صحيح البخارى من قول للنبي صلى الله عليه وسلم « فإن للناس يوم القيامة يصعقون » وقد بينا ذلك فى مسألة مفردة مذكورة فى الكراسة الجامعة ، وقوله : كم نص : أى كم فارىء نص عليه أو كم مرة وقع من قارئه وناقله ، وقوله لسان أى لغة والزمل للضعيف أى قرأه بالسین هشام وقبيل وحفص بخلاف عنه ثم بين قراءة غيرهم فقال :

١٠٤٩ - [وَصَادَ كَرَايَ (قَ) آمَ بِأُخْلَفِ (ضَ) بِمُهُ

وَكَذَّبَ بَرُوذَ هِشَامَ مُثَقَّلًا]

أى قرأه الباقر بالبصا، وأشم الصاد زايا خلف وخلاد بخلاف عنه ، والكلام فى هذا كما سبق فى الصراط تعليلًا وشرحًا لعبارة الناظم ، فإنه استغنى باللفظ عن القيد ؛ وفيه نظر نهنا عليه هنا ، والضبع العضد أى أشد وأقوى ، وانتهى ذكر ما فى الطور من الحروف ، ثم انتقل إلى سورة والنجم ، فقال : وكذب يعنى - ما كذب الفؤاد مارأى - شدة هشام أى لم يكذب مارآه بعينه ، قال أبو على : كذب يتعدى إلى مفعول بدلة قوله :

• كذبتك عينك أم رأيت بواسطه •

ومعنى كذبتك أى أرتك مالا حقيقة له ، فعنى - ما كذب الفؤاد مارأى - أى لم يكذب فؤاد مآدرکه بصره ، أى كانت رؤية صحيحة غير كاذبة ، وإدراكا على الحقيقة ، قال ويشبه أن يكون الذى شدد أكد هذا المعنى - أفتأرونه على مايرى - أى أترومون إزالته عن حقيقة مآدرکه وعلمه ، قال الزمخشري . ما كذب فؤاد محمد صلى الله عليه وسلم مارآه ببصره من صورة جبرائيل عليه السلام ، أى ما قال فؤاده لما رآه لم أعرفك ، ولو قال ذلك لكان كاذبا لأنه عرفه يعنى أنه رآه بعينه وعرفه بقلبه ، ولم يشك فى أن مارآه حق وقرئ ما كذب أى صدقه ولم يشك أنه جبريل بصورته ، وقال أبو عبيد : وبالتخفيف نقرأ ، وهى فى التفسير ما كذب فى رؤيته ، يقول : إن رؤيته قد صدقت :

قلت : قد سبق فى قوله تعالى - ولقد صدق عليهم إبليس ظنه - أى فى ظنه ، فكذا هنا ، ما كذب فيما رأى أى فى رؤيته ، أى : صدق فيها .

١٠٥٠ - [تَمَارُونَهُ تَمَرُونَهُ وَافْتَحُوا (شَ) — شَذَا

مَنَاءَةُ الْمَكِّي زِدِ الْمَمَزَ وَأَخْفِلَا]

هذا مثل قوله : سكارى معا سكرى ، أى قراءة حمزة والكسافى اللفظ الثانى وهو تمرونه وسكرى ، وقوله : وافتحوا زيادة بيان هنا أى افتحوا التاء ، وكان له أن لا يذكره كما لم يذكر فتحة السين فى سكرى ، وشذا حال من الفاتحين ، أو من المفتوح أى ذوى شذا ، أو ذا شذا ، ومعنى - أفتأرونه - أفتجادلونه ؟ وبختم سبجانه فى مجادلهم للنبي عليه السلام فما ذكره لهم صلى الله عليه وسلم من الإسماء به ، وتمرونه بمعنى تجحدونه ، قال للزمخشري : أفتأرونه ، من المراء : وهو الملاحاة والمجادلة ، واشقاقه من مرى الناقة ، كأن كل واحد من المتجادلين يمرى ما عند صاحبه ، وقرئ أفتمرونه ، أى أفتغلبونه فى المراء ، من ماريته فريته ، ولما فيه من معنى الغلبة عدى يعلى ، كما يقول غلبته على كذا ، وقيل أفتمرونه : أفتجحدونه وأنشدوا :

لئن هجرت أخا صدق ومكرمة لقد مریت أخا ما كان يمریکا

وقال : يقال مريته حقه أى جحدته ، وتعديته يعلى لا تصح إلا على مذهب التضمين ، وقال النحاس : قال قال محمد بن زيد : يقال : مراہ عنى حقه وعلى حقه إذا منعه منه ودفعه عنه ، وعلى بمعنى « عن » قال بنو كعب

ابن ربيعة يقولون : رضى الله عليك ، أى عنك ، ومناة على وزن نجاة ، ومناة بزيادة همزة بعد الألف على وزن مجاعة : لغتان قال جرير .

• أزيد مناة نועدا ابن تيم •

وأنشد الكسائي :

• الأهل أتى التيم ابن عبد مناة •

وقوله : واحفلا أرادوا حفلن فأبدل من نون التوكيد الخفيفة ألفا للوقف ، أى احتفل بهذه القراءة فاحتج لها ، لأن من الناس من أنكر المد ، قال أبو على : قال أبو عبيد : للثلاث والعزى ومناة أصنام من حجارة ، ولعل مناة بالمد لغة لم أسمع بها عن أحد من رواة اللغة ، وقد سمع زيد مناة عبد مناة ولم أسمع بالمد . قال الزمخشري في اشتقاق اللفظين على القراءتين : كأنها سميت مناة ، لأن دماء النساء كانت تسمى عندها ، أى كانت تراق ، ومناة مفعلة من النوء ، كأنهم كانوا يستمطرون عندها الأنواء تبركا بها • قلت : ومن الأول تسمية منى لكثرة ما يراق فيها من دماء الأضاحى والنسك في الحج وقال الجوهري : عبد مناة بن أد بن طابخة ، وزيد مناة بن تميم بن مرة ، يمد ويقصر ، قال : هو ابن الحارثي :
• الأهل أتى التيم بن عبد مناة •

١٠٥١ - [وَيَهْمَزُ ضَيْزَى خُشَمًا خَاشِعًا (ش) - فَا]

(ح) حِيدًا وَخَاطِبٌ تَعْلَمُونَ (ف) طِبْ (ك) لَا]

أى ويهمز المكى ياء ضيزى ، والهمز في ذلك وتركه لغتان ، يقال ضازه حقه يضازه ، أى إذا نقصه وجار فيه على وزن حساه يحساه ، ويقال ضازه يضيظه مثل باعه يبيعه ، فوزن ضيزى بالهمز فعلى بكسر الفاء ، قالوا هى مصدر وصف به كالدكرى ، وإذا لم تهمز فوزنها عندى كذلك ، وهى مصدر أيضا ، والتقدير قسمة عات ضيزى ، وقال النحاة وزنها فعلى بضم الفاء ، وإن كانت فى لفظ ضيزى مكسورة اعتبارا بالأصل ، كما يقال فى وزن ييضى فعل ، وفى وزن بيوت فعول ، قال أبو على : لأنهم لم يجدوا فى الصفات شيئا على فعلى ، يعنى بكسر الفاء مع ألف التانيث ، قلت : لانجملها صفة بل مصدرا كالمهموز ، قال أبو على : حكى التوزى الهمز فى هذه ضازه يضازه : إذا ظلمه ، وأنشد :

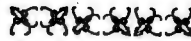
• إذا ضارنا حقتا فى غنيمة •

قلت : وانتهى الكلام فى حروف سورة النجم ، ثم قال الناظم : خشعا خشعا مثل صكارى معا شكرى أى قوله تعالى - خشعا أبصارهم - يقرأ شفا حيدا خشعا ، وهما لغتان فى اسم الفاعل إذا وقع فاعلا مجموعا . هل يفرد فى نفسه أو يجمع جمع تكسير ؟ نقول : مررت برجل قاعدا غلما نه وقعودا غلمانا ، سواء فى ذلك الحال والصفة نحو مررت برجل قاعد غلمانا وقعود غلمانا ، وسنوضح ذلك فى شرح الناظم إن شاء الله تعالى ، قال الزمخشري : وفى خشعا بالجمع هولغة ، تقول : أكلونى للبراغيث ، وليس كذلك ، فإن أكلونى لغة ضعيفة ، وتلك فصيحة ، قال أبو على : يرجح مررت برجل حسان قومه ، على حسن قومه ، قال الزمخشري : ويجوز أن يكون فى خشعا ضميرهم ويقع أبصارهم بدلا عنه :

قلت : يعنى - يخرجون من الأجداث خشعا - فهو حال ، وقيل يجوز أن يكون مفعول - يدع الداع - أى

يدهو قوما - محشعا أبصارهم - ثم قال : وخاطب يعلمون بمعنى قوله - سيعلمون غدا من - الخطاب فيه والغيب ظاهران ، وكلا تمييز ، وهو المرعى وأبدل الهمزة ألفا لما سكنت للوقفت ، وكفى به عن العلم المقتبس من الخطاب ويجوز أن يكون كلام مصدر كلاًه أى حرسه وحفظه كلاً كضرب ضرباً ، ثم نقل حركة الهمزة إلى اللام وحذفت الهمزة ، ثم يكون هذا المصدر تمييزاً أو فى موضع الحال ليطيب حفظك أو طب واحفظ ، وفى هذه السورة ثمانى زوائد ، و - يوم يدع الداع - أثبتنا فى الوصل ورش وأبو عمرو ، وفى الخالين البزى - مهطعين إلى الداع - أثبتنا فى الوصل نافع وأبو عمرو ، وفى الخالين ابن كثير ونذر فى ستة مواضع : واحد فى قصة نوح ، واثنان فى قصة عاد ، وواحد فى قصة ثمود ، والنان فى قصة لوط ، أثبت الستة فى الوصل ورش وحده ، وتقدم ثلاث زوائد فى سورة ق فقللت فيه :

وزد نذرى ستا كذا الداع فيهما بقاى المنادى مع وعيدى معا علا



سورة الرحمن عز وجل

١٠٥٣ - [وَوَالْحَبُّ ذُو الرِّيحَيْنِ رَفَعُ ثَلَاثَهَا

بِنَصْبِ (كَ) فِي وَالنُّونُ بِالْخَفْضِ (شُ) سَكَلًا]

ثلاثها بمنزلة كلها في صحة الإضافة ، وأنث العدد قصداً إلى الكلمات ، وأطاق الرفع والنصب في الثلاث على حسب ما يليق بكل منها ، فرفع الحب والريحان بالضممة فيهما ، ونصبهما بالفتحة فيهما ، ورفع ذو بالواو ونصبها بالألف .

وفي قوله في البقرة : ناصبا كلماته ، بكسر لم يجتز بلفظ النصب حتى يبين أنه بالكسر ، لتيسر ذلك عليه ثم وتعمره هنا ، وإلا فالعهود في عبارته بالنصب إنما هو الفتحة ورفع الثلاثة بالعطف على فاكهة ، أي فيها فاكهة والحب والريحان ، وذو : صفة للحب ، ونصبها بفعل مضمّر أي وخلق الحب ذا العصف والريحان ورسمت ذا بالألف في المصحف الشامي ، وخفض حمزة والكسائي النون من الريحان على تقديمه ذو العصف وذو الريحان ، والريحان الورق الذي يشم والنصف ورق الزرع ، ولا خلاف في جره ، لأنه مضاف إليه صريحاً ، وقوله شكل من شكل الكتاب إذا قيدته بالضبط بما يدل على الحركات مأخوذ من أشكال الدابة لأن اللفظ قبل شكله متردد من جهات يتعين بالشكل بعضها :

١٠٥٣ - [وَيُخْرِجُ فَأَضْمُ وَأَفْتَحِ الضَّمَّ (إِ) ذَحَى

وَفِي الْمُنْشآتُ الشَّيْنُ بِالْكَسْرِ (ة) أَحْمَلًا]

يريد - منهما اللؤلؤ - قرأه الجماعة على إسناد الفعل إلى الفاعل ، وقرأه نافع وأبو عمرو على أنه فعل مالم يسم فاعله ، فضا الياء وفتحها الراء - المنشآت - بكسر الشين وفتحها نعت للجوار ، وهي السفن فقراءة الفتح ظاهرة لأنها أنشئت وأجريت ، وقيل المرفوعات الشرع ، وقيل في معنى الكسر إنما تنشئ الموج بجرها أو ترفع الشرع ، أو تنشئ السير على طريق الحجاز ، نحو مات زيد ، ومرضى فات ، يضاف الفعل إليه إذا وجد فيه وهو في الحقيقة لغيره ، والفاء في فاحملاً زائدة ، وهي رمز ، والشين مفعول به ، أي أحمل الشين بالكسر ، أي أنقلها كذلك ، وأراد أحمل بنون التأكيد ، فأبدلها ألفاً كما سبق في نظائر له ، ثم تمم الرمز فقال :

١٠٥٤ - [(ص) جِيحاً يَخْلِفِ نَفْرُغُ أَيْاء (ش) أَيْعُ

شَوَاطُ بِكَسْرِ الضَّمِّ مَكِّيهِمْ جَـ لاً]

أي كسر الشين حمزة وأبو بكر بخلاف عنه وأما - منفرد لكم أيها الثقلان - فالخلاف فيه بالياء والنون ظاهر ، قال أبو علي : وليس الفراغ هنا فراغاً من شغل ، ولكن تأويله القصد ، كما قال جرير :

الآن قد فرغت إلى تميم ،

وقال الزمخشري : المراد للتوفر على النكاح ، أي لا يكون له شغل سواه ، ستقفى شؤون الدنيا فلا يبقى إلا شأن واحد ، وهو جزاؤكم ، والشواط بكسر الشين وضمها : لفتان ، وهو اللهب ، وقوله جلا ، ليس برمز لأنه قد صرح بالدارج ، وهو مكيم ، فلا رمز معه ، والله أعلم :

١٠٥٥ - [وَرَفَعَ نَحَّاسٌ جَرَّ (حَقًّا) وَكَسَّرَ مِيمًا]

مَ يَطْمِثُ فِي الْأَوَّلَى ضُمٌّ (نُ) نَهْدَى وَتَقْبَلًا]

رفع مفعول جر ، وحق فاعله ، ورأيت في بعض النسخ رفع بالضم على الابتداء ، وجر بالرفع خبره ، وحق مجرور بالإضافة ؛ كلا اللفظين صواب ، ووجهه ظاهر ، ووجه رفع نحاس العطف على شواظ ، وجره عطف على نار ، أى الشواظ من نار ونحاس ، وفي النحاس قولان : أحدهما أنه الدخان ، والثاني أنه الصفر المذاب ، وفي الشواظ أيضا قولان لأهل اللغة ، قال أبو عبيد : هو اللمب لادخان فيه ، وقال بعضهم لا يكون الشواظ إلا من النار والدخان جميعا ، فإن قلنا : النحاس بمعنى الدخان ، والشواظ مالا دخان فيه ظهرت قراءة الرفع ، وعلى القول الآخر تظهر قراءة الجر ، وإن قلنا : النحاس هو الصفر المذاب ظهرت أيضا قراءة الرفع ، واستخرج أبو على وجهها لقراءة الجر على قولنا للشواظ مالا دخان فيه ، وهو أن التقدير وشيء من نحاس ، فيحذف الموصوف وتقام الصفة مقامه ، ثم حذف من : من قوله ومن نحاس ، لأن ذكره قد سبق في من نار ، ويقال طمئت البكر يطمئها ويطمئها بفتح الميم في الماضي ، وبكسرها وبضمها في المضارع إذا دهاها بالجمع ، وعنى بالأولى التي بعدها - كأنهن الباقوت - ضم الميم للدورى عن الكسائي ، وإعراب قوله نهدي وتقبلا سبق في شرح قوله في باب الإمالة « أمل تدعى خميداً وتقبلا » :

١٠٥٦ - [وَقَالَ يَدِ الْاَيْثِ فِي الثَّانِي وَخَدَهُ]

شُيُوخٌ وَنَصُّ الْاَيْثِ بِالضَّمِّ الْأَوَّلَا]

به أى بالضم ؛ والثاني هو الذى قبله - حور مقصورات - والا ولا نصب بالضم كقوله :

عن الضرب مسما :

قال صاحب التيسير أبو عمر عن الكسائي - لم يطمئن - في الأول بضم الميم ، وأبو الحارث عنه في الثاني ، كذلك هذه قراءتى ، والذي نص عليه أبو الحارث كرواية الدورى ، وقال في غيره قرأت على فارسى ابن أحمد في رواية أبى الحارث كرواية الدورى ، وقال طاهر بن غلبون : إن الضم في الأول للدورى ، وعكس ذلك لأبى الحارث اختيار من أهل الأداء :

١٠٥٧ - [وَقَوْلُ الْكِسَائِي ضُمُّ أَهْمَا تَشَا]

وَجِيهٌ وَبَعْضُ الْمُقَرَّرِينَ يَدِ تَلَا]

قال الداني في غير التيسير : على أن الكسائي خير فيهما فقال : ما أبالى أيهما قرأت بالضم أو الكسر بعد أن لا أجمع بينهما ، قال أبو عبيد : كان الكسائي يروى فيهما الضم والكسر ، وربما كسر أحدهما وضم الأخرى ، فقول الكسائي : هذا وجه ، أى له وجهة ، لأن فيه الجمع بين اللغتين ، وبعض المقرئين به تلا ، يعنى بهذا التخخير كابن أشنة ، وغيره ، ممن لم يذكر غير التخخير :

١٠٥٨ - [وَأَخْرَجَهَا بِأَذَى الْجَلَالِ ابْنِ عَامِرٍ]

يَوَاوُ وَرَسَمُ الشَّامِ فِيهِ تَمَثَّلًا]

أى ياذو الجلال ، آخر للسورة قرأها ابن عامر بواو ، أى جعل مكانها واواً ولزم من ذلك ضم الذال قبلها ، فلهذا لم ينبه عليه وقصر لفظ « يا » ضرورة ، يعنى قوله سبحانه - تبارك اسم ربك ذى الجلال - فهو بالياء نعت للرب ، وبالواو نعت للاسم ، لأن المراد بالاسم هنا المسمى ، لأنه إشارة إلى الأوصاف الذاتية ، وهى المراد تسميها وتزيها والثناء عليها بقوله - صبح اسم ربك الأعلى - وقد استقصينا بيان ذلك وتحقيقه فى آخر كتاب البسملة الأكبر ، وقوله : تمثل أى تخلص ، الواو فى رسم المصحف الشامى ، وقد أجمعوا على الأوّل أنه بالواو ، وهو - ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام :



سورة الواقعة والحديد

١٠٥٩ - [وَحُورٌ وَعَيْنٌ خَفَضُ رَفِعَهُمَا (ش) فَا

وَعُرْبًا سُكُونُ الضَّمِّ (ض) جَع (ف) عَنَلَى]

الخفض عطف على - فاكهة ولحم طير - من باب تقلدت بالسيف والرمح ، أى لإنهم جامعون بين هذه الأشياء ، وفاكهة ولحم طير معطوفان ، إما على أكوأب وإما على جنات النعيم ، فإن كانا على أكوأب فالمعنى أنهم ينعمون بحور عين ، كما نعموا بما قبله ، وإن كانا على جنات ، فالمعنى أنه فى مقارنة بحور عين ، أو معاشرة حور عين ، وأما وجه الرفع فعلى تقدير : ولهم حور عين ، أو وفيها حور عين ، أو عطف على ولدان وجوز أبو على أن تكون عطفًا على الضمير فى متقابلين ، ولم يؤكد لطول الفصل ، وجوز أيضا أن تكون على تقدير : وعلى سرر موضونة حور عين ، وأما عربا ، فضم الراء وإسكانها لعتان ، وسبق لها نظائر مثل نذرا ، ونذرا ، وو جمع عروب ، وهى المرأة المتحبة إلى زوجها :

١٠٦٠ [وَحِفُّ قَدَرْنَا (د) ارَ وَأَنْضَمَّ شُرْبَ (ف) ي

نَدَى الصَّفْوِ وَأَسْتَفْهَامُ إِنَّا (ه) فَا وَلَا]

يعنى - نحن قدرنا بينكم الموت - التخفيف والتشديد فى قدرنا : لغتان ، وقد سبق ذلك فى سورة الحجرات ، وشرب الهيم بضم الشين وفتحها ، مصدر شربت الإبل . وقيل الضم الاسم كالشغل ، والفتح المصدر ، وجاء المفتوح جمع شارب كركب وصحب فى غير هذا الموضع ، وقوله تعالى - إنا لمغرمون - على الخبر قرأه شعبة بزيادة همزة الاستفهام الذى بمعنى التقدير ، وقوله صفا ولا ، أى شديد متابعة أوصاف متابعته ، أو هو صفا ذا ولاء ، أى متابعة ، فنصبه على الحال . وعلى الأول تمييز ، وصفا بمعنى شديد مقصور ، والذى بمعنى صاف ممدود فقصر . ضرور : فإن كان من الصفاء الممدود فالتقدير الاستفهام ذو صفا ، وإن كان مقصورا فالتقدير مشبه صفا فى قوته :

١٠٦١ - [بِمَوَاقِعِ بِالإِسْكَانِ وَالْقَصْرِ (ش) ائِيعُ

وَقَدْ أَخَذَ أَضْمَمُ وَالْكَسْرِ ائِيعُ (ح) وَلَا]

يعنى إسكان الواو وحذف الألف بعدها ، من قوله سبحانه - بمواقع النجوم - فهو من باب الإفراد والجمع ، وقد سبق لها نظائر . وتم الكلام فى حروف سورة الواقعة ، ثم شرع فى سورة الحديد ، قرأ أبو عمرو وحده - وقد أخذ ميثاقكم - على بناء الفعل للمفعول والباقون بفتح الهمزة والياء على بناءه للفاعل ، وهو الله تعالى ، وحولا : حال ، وهو العالم بتحولات الأمور

١٠٦٢ - [وَمِثْلَ قَسْمِكُمْ عَنْهُ وَكُلُّ (ك) فِ وَأَذْ

ظَرُونَا بِقَطْعِ وَالْكَسْرِ الضَّمِّ (ف) يَصِلَا]

عنه أى عن أبى عمرو ، رفع القاف من ميثاقكم ، لأنه مفعول أخذ الذى لم يسم فاعله ، ونصبه غيره لأنه مفعول.أخذ المسمى للفاعل ، وأما - وكل وعد الله الحسنى - فرفعه على الابتداء كبيت الكتاب كله لم أصنع ، وكتب كذلك فى مصحف الشام ، وهو فى الأصل مفعول وعد ، ولكن إذا تقدم المفعول على الفعل ضعف عمله فيه ، فيجوز رفعه وقراءة الجماعة بالنصب على الأصل ، وقد أجمعوا على نصب الذى فى سورة النساء ، وأما - انظرونا نفتيس - بقطع الهزمة المفتوحة وكسر الظاء قراءة حمزة وحده ، فبمعنى أمهلونا أى ارفقوا بناكى ندر ككم ، وقراءة الباقيين بوصل الهزمة وضم الظاء بمعنى انتظرونا أو التفتوا إلينا ، يقال نظرتما إذا انتظرتة ، وانظرتة إذا أخرتة وأمهلته ، وفيصلا حال بمعنى حاكما

١٠٦٣ - [وَيُؤْخَذُ غَيْرُ الشَّامِ مَا نَزَلَ الْخَفِيفِ

فُ (ا) ذ (ء) ز وَالصَّادَانِ مِنْ بَعْدُ (د) م (ص) لَآ]

يريد - لا يؤخذ منكم فدية - قراءة الجماعة بالتذكير ، لأن تأنيث الفدية غير حقيقى ، وأنت ابن عامر على اللفظ - ، وما نزل من الحق - بالتخفيف والتشديد ظاهران ، لأن ما نزل الله فقد نزل هو ، ومعنى إذ عز ، أى هذا قليل فى الكتاب العزيز ، نحو - وبالحق نزل - والأكثر ذكر التفريل ، والإنزال مسند إلى اسم الله تعالى ، وقوله : ما نزل مبتدأ والخفيف خبره ، وقوله ويؤخذ غير الشام ، على تقدير تذكير يؤخذ قراءة غير أهل للشام ، فحذفت هذه المضافات للعلم بها ، ثم قال : والصادان من بعد أى من بعد ما نزل يريد الصادين : من قوله - إن المصدقين والمصدقات - أى والصادان كذلك ، يريد بالتخفيف لابن كثير وأبى بكر ، وهما بالتخفيف بمعنى الذين صدقوا الله ورسوله ، والتشديد بمعنى المتصدقين فأدغمت التاء فى الصاد فهو مثل المزل والمدر ، وروى عن أبى بن كعب رضى الله عنه إظهار التاء فيهما ، وقوله - وأقرضوا الله - عطف على الفعل المفهوم من هذا اللفظ ، تقديره : إن الذين صدقوا أو اصدقوا وأقرضوا فعنائه على التخفيف : وإو الذين آمنوا وعملوا هذا النوع من الخير ، وهو الإقراض الحسن ، ومعناه على التشديد : إن الذين تصدقوا وكان إقراضهم لله تعالى على الوجه الأحسن ، وهو من أطيب الكسب صادراً عن نية خالصة ومقصد صالح ، وقوله : دم صلا ، أى ذا صلاء ، والصلاء عبر به عن للذكاء - وعن القرى بالعلم ، وقد سبق تحقيق المعنيين من هذا اللفظ

١٠٦٤ - [وَأَنَا كُمْ فَأَقْصُرْ (ح) فَيُظَلَّ وَقُلْ هُوَ الْ

فَنِّى هُوَ أَحْذِفْ (عَم) وَصَلَا مَوْصَلَا]

يريد - ولا تفرحوا بما آتاكم - القصر بمعنى جاءكم . والمد بمعنى أعطاكم الله ، واختار أبو عبيد قراءة أبى عمرو لموافقته لقوله فاتكم ، ولم يقل آفأاكم ، ووجه المد لإضافة الخبر إليه دون ضده ، كما قال - بيده الخير - وقوله : ولا تفرحوا استئناف نهى ، وقيل عطف على - لكيلا تأسوا - والأول أجود ، أما - فإن الله هو الغنى - فاحذف لفظ هو فى قراءة نافع وابن عامر ، كما هو محذوف فى مصاحف المدينة والشام ، وأنيته غيرهما ، كما هو ثابت فى مصاحفهم ، ولا خلاف فى إثبات الذى فى سورة الممتحنة ، وهو مثل هذا ، وهو فى هذين الموضعين للفصل ، فحذفه غير محل بأصل المعنى ، وقوله : وصلا نصب على التمييز ، وموصلا نعتة ، أى عم وصله الموصل إلينا أى هم نقله وخبره ، فذكره الأئمة فى كتبهم

ومن سورة المجادلة إلى سورة ن

كان ينبغي أن يقول : سورة المجادلة والحشر ، ثم يقول : ومن سورة الممتحنة إلى سورة الطلاق ، ثم يقول : سورة الطلاق والتحريم والملك ، فكانت تنقسم الجملة التي ذكرها ثلاثة أقسام ، لأنها منفصلة في المواضع التي ذكرتها على منازمها ، والله أعلم .

١٠٦٥ - [وَفِي يَدْنَا جَوْنَ أَفْصَرِ الثُّنُونِ سَاسَا كِنَا]

وَقَدَّمَهُ وَاضْمُمُ جِيَمُهُ (ة) تَكْمَلًا]

أراد بقصر الثنون حذف الألف التي بعدها في حال سكونه النون وتقديمه على التاء ، فإذا فصلت ذلك وضممت الجيم صار ينتجون على وزن يذهبون ، هذه قراءة حمزة ، وقراءة الباقين ما لفظ به وأصلهما يفتعلون ويتفاعلون ، على وزن يفتضمون ويتخاضمون ، فحذفت لام الكلمة منهما لأنها في يتناجون ياء تحركت وانفتح ما قبلها فقلت ألفا ، ثم حذفت للساكن بعدها ، وفعل في يتناجون ما فعل في قاضون ، فقبل ينتجون كما قبل قاضون ، ومعنى القراءتين واحد ، إلا أن يتناجون موافق لقوله تعالى - إذا تناجيت فلا تناجوا - وتناجوا بالبر قال أبو علي يفتعلون ويتفاعلون يجريان مجرى واحد .

١٠٦٦ - [وَكَسَرُ أَشْزُوا فَاضْمُمُ مِمَّا (ص) فَوَ خُلُفُو]

(أ) لَّا (ع) مَّ وَامْدُدْ فِي الْمَجَالِسِ (ي) وَفَلَا]

يريد - وإذا قبل اشزوا فانشزوا - كسر الشين فيهما وضمها لغتان ، يقال نشز ينشز ، أى انهضوا ، وهمزة انشزوا همزة وصل ، إذا ابتدئ بها حركت بحركة الشين ، وصفوخلفه مبتدأ ، وخبره علا عم ، والتوحيد والجمع في المجالس والمجلس ظاهران ، والنوفل : الكثير العطا .

١٠٦٧ - [وَفِي رُسُلِي إِلَيَا يُخْرِبُونَ الثَّقِيلَ (ح) ز]

وَمَعَ دَوْلَةٌ أَنْتَ يَكُونُ بِخُلْفِ (آ) لَا]

يريد ياء الإضافة في قوله تعالى - ورسلي إن الله قوى عزيز - فتحها نافع وابن عامر ، وانتهى الكلام في سورة المجادلة .

وأما - يخربون مبيوتهم - فالتخفيف فيها والتشديد لغتان من أخرب وخرّب ، مثل أنزل ونزل ، وقيل الإخراب أن تترك الموضوع ربا ، والتخريب الهدم ، وقيل معنى التخفيف أنهم يعطلونها ويعرضونها للخراب بخروجه منها ، ويخربون مفعول خرب ، الثقل نعت ، ثم قال ومع دولة أى ومع رفع دولة أنت تكون التي قبله بخلف عن هشام . يريد - كي لا يكون دولة - والذي في كتابي التيسير والبصرة لمكي أن هشام رفع دولة ، واختلاف عنه في تأنيث يكون وتذكيره ، والذي ذكره أبو الفتح فارسي : أن الخلاف في الموضوعين أحد الوجهين ، مثل قراءة الجماعة بتذكير يكون ونصب دولة ، وهو قول صاحب الروضة ، والثاني تأنيث تكون ورفع دولة ، وهو الذي ذكره طاهر ابن غلبون وأوه ، ولم يذكر المهدوي وابن شريح لهشام إلا رفع دولة ، ولم يتعرضا للخلاف في يكون ، وابن مجاهد وغيره لم يذكروا الخلاف في الكلمتين أصلا ، وتوجيه هذه القراءات ظاهر

من رفع دولة جعل كان تامة ، ومن نصب قدر كيلا يكون النية دولة أى يتداوله الأغنياء بينهم مختصين به دون الفقراء ، وتأنيت دولة ليس بتحقيق ، فجاز تذكير يكون المسند إليها ، وذكر الأهوازي في بعض الروايات فتح الدال ، والمشهور ضمها بلا خلاف ، وحكى أبو عبيد فتح الدال عن أبي عبد الرحمن السلمي ، قال : ولا نعلم أحداً فتحها ، قال : والفرق بين الضم والفتح أن الدولة بالضم اسم الشيء الذى يتداول بعينه ، والدولة بالفتح الفعل ، وقرأت في حاشية النسخة المقررة على الناظم رحمه الله قوله بخلف لا ، أراد لا ثيا ، أى مبطناً ، وجاء هذا من اللأى قال الشيخ وسألته عن قوله بخلف لا فقال : إن شئت ، قلت سمي بلا النافية ، لأنه قد أثبت التأنيت ، ونافية يثبت التذكير ، وإن شئت قلت : بخلف لاء اسم فاعل من لاء إذا أبطأ لأن التذكير عن هشام أقل في الرواية من التأنيت ، ولأنه لا فصل هنا . فيحسن من جهة العربية .

قلت : يقال لأى لأيا مثل رمى رميا ، أى أبطأ ، والأى مثله ، فاسم الفاعل من لأى لاء ، مثل : رام وقاض ، ولما وقف عليه كالوقوف على ماء ، والله أعلم .

١٠٦٨ - [وَكَسَرَ جِدَارِ ضُمٍّ وَالْفَتْحِ وَأَقْصَرُوا]

(ذ) وى (أ) سَوَوْهُ إِلَى بَيْتِهِ تَوَصَّلاً

يجوز في وكسر الرفع على الابتداء وخبره ضم ، إن كان فعل مالم يسم فاعله ، وإن كان فعل أمر فالنصب في وكسر لأنه مفعول ، والفتح عطف عليه رفعا ونصبا ، أى ضم الجيم والدال ، واحذف الألف فيصير جدر ، وهو جمع جدار ، وهو كما سبق في المواضع المختلف فيها في أفرادها وجمعها ، وذوى أسوة : حال من فاعل أقصروا ، أى متأسين بمن سبق من القراء ، ثم ذكر باء الإضافة في الحشر ، وهى - إلى أخاف الله - فتحها الحرمان وأبو عمرو ، ثم ذكر حروف سورة الممتحنة فقال :

١٠٦٩ - [وَبِفَصْلٍ فَتَحُ الضَّمِّ (ن) صَّ وَهَادُهُ]

يَكْسِرُ (ن) وى وَالثَّقْلُ شَأْفِيهِ كُمَلًا

يعنى - يوم القيامة يفصل بينكم - قرأ حاصم يفصل مضارع فصل بالتخفيف على بناء الفعل للفاعل ، ومثله قراءة حمزة والكسائي ، إلا أنه مضارع فصل بالتشديد ، وقرأ الباقر على بناء الفعل للمفعول ، وخففوا الصاد المفتوحة ، سوى ابن عامر ، فإنه شدها ، ولم يبنه الناظم على فتح الفاء لمن قرأ بالتشديد ، لأن التشديد يرشد إليه ، ووجه هذه القراءات ظاهر :

١٠٧٠ - [وَفِي تُمَسْكُوا ثَقُلَ (ح) لَّا وَمُتِمَّ لَّا]

تَنَوَّنَهُ وَأَخْفَضَ نُورَهُ (ع) ن (ش) ذَا (د) لَّا

أمسك ومسك من باب أنزل ونزل ، ويشهد لقراءة أبي عمرو - والذين يمسكون بالكتاب - شدها الأكثر ، ومتم نوره - في سورة الصف من نون ونصب نوره فهو الأصل ، مثل زيد مكرم عمرا ، ومن أضاف فحذف التنوين وخفض المفعول للتخفيف ، وقوله : عن شذا ، أى شذا دلا ، وقد سبق معناها .

١٠٧١- [وَلِلّٰهِ زِدْ لَامًا وَأَنْصَارَ نُونًا

(سَمَاءً) وَتُنْجِيكُمْ عَنِ الشَّامِ ثَقَلًا]

يعنى قوله تعالى - كونوا أنصار الله - زد لام الجر على اسم الله ، ونون أنصار فيصير أنصاراً لله ، وقراءة الباقيين على الإضافة ، كما أجمعوا على الإضافة في الحرف الثاني ، وهو - قال الحواريون نحن أنصار الله - لم يقرأ أحد منهم أنصاراً لله ، لأنهم أخبروا عن تحقق ذلك فيهم ، واتصافهم بصحة الإضافة والنسبة .
فإن قلت : فمن أين يعلم أن الخلاف في الأول دون الثاني ؟

قلت : هو غير مشكل على من تدبر صورة الخط فإن الثاني لو نون لسقطت الألف من اسم الله ، وهى ثابتة في الرسم ، وأما الأول فأمكن جعل الألف صورة التنوين المنصوب - ، فلم تخرج القراءتان عن صورة الرسم والنون في قوله نون للتأكيد ، وأنجي ونجى ، كأمسك ومسك ، وقوله عن الشام أى عن قارىء الشام :

١٠٧٢- [وَبَعْدِي وَأَنْصَارِي بَيَاءً إِضَافَةً

وَحُشْبٌ سُكُونُ الضَّمِّ (زَ) اذَ (رِ) ضَا (حَ) لَ]

أى في الصف لفظان كل واحد منهما باء إضافة مختلف في إسكانها وفتحها ، الأول - من بعدى اسمه - فتحها الحريمان وأبو عمرو وأبو بكر ، والثاني - من أنصارى إلى الله - فتحها نافع وحده وليس في سورة الجمعة شيء من الحروف التي لم تذكر بعد ، ولكن فيها أشياء مما يتعلق بما سبق كلفظ هو ، والإمالة وصلته ميم الجمع ، وهذا قد علم مما تقدم فيها ، وخشب بإسكان الشين وضمها لغتان كشم وثمر ، أى سكون للضم فيه زاد حلاه رضى ، أو هو ذو حلا :

١٠٧٣- [وَحَفَّ لَوُوا (اِ) لَفًا يَمَّا يَعْمَلُونَ (صِرَ) فَ]

أَكُونُ يَوَاوِ وَأَنْصَارُ الْجَزْمِ (حَ) ثَقَلًا]

يريد - لووا رءوسهم - لوى رأسه ولواه اذا عطفه وأماله ، أى أعرض : معناهما واحد ، وفي التشديد زيادة تكثير ، قال أبو على التخفيف يصلح للقليل والكثير ، والتكثير يختص بالكثرة - وإلغا حال من لووا ، أو هو أليف للتشديد لأن معناهما واحد ، يعملون في آخر السورة : الغيب فيه والخطاب ظاهران ، وقرأ أبو عمرو - وأكون من الصالحين - عطفًا على - فأصدق - لفظًا ، وهى قراءة واضحة ، وقرأ غيره بإسكان النون وحذف الواو لالتقاء الساكنين ، ووجه ذلك أنه مجزوم عطفًا على موضع فأصدق ، لأن الفاء لو لم تدخل لكان أصدق مجزوما ، لأنه جواب التحضيض الذى هو في معنى التمتي والعرض ، والكل فيه معنى الأمر ، وما كان كذلك ينجزم جوابه على قاعدة في علم العربية مقررة ، وإن كان فيه فاء انتصب ، قال أبو على : أعنى السؤال عن ذكر الشرط ، والتقدير آخرنى فإن تؤخرنى أصدق ، فلما كان الفعل المنتصب بعد الفاء في موضع فعل مجزوم كأنه جزء الشرط حمل قوله وأكن عليه ، مثل ذلك قراءة من قرأ - من يضلل الله فلا هادى له - ونذرهم - وأنشد :

أيا سلكت فلأنتى لك كاشح وعلى انتفاصك في الحياة وازدد

قال : حمل ازددد على موضع الفاء وما بعدها ، ومثله :

قابلونى بليتكم لعلى أصالحكم واستدرج نوبيا

قال : حمل واستدرج على موضع الفاء المحذوفة وما بعدها من - لعلى - واختار أبو عبيد هذه القراءة لا تنفاق المصاحف على كتابة هذا الحرف بحذف الواو ، قال : وفى القرآن مالا يحصى من تكون ويكون فى موضع الرفع والنصب ، لم تحذف الواو فى شيء منها ، إنما حذفوا فى موضع الجزم خاصة ، قال : وكان من حجة أبى عمرو فيها ، أن قال : إنما حذف الواو اختصارا فى الخط كما حذفوها « فى كلمن » وكان أصلها أن تكون بالواو : قلت : وكذلك كان يقول فى - إن هذان لساحران - إن اليا حذف فى الرسم ، فلهذا يحكى عنه أنه قال : ما وجدت فى القرآن لحنا غير - إن هذان - وأكن من الصالحين - يعنى فى كتابة القرآن ، ووجه حذفهما على قراءته أنهما من حروف المد ، فكما تحذف الألف كثيرا اختصارا فكذلك أختاها ، وقد قال القراء : العرب قد تسقط الواو فى بعض الهجاء كما أسقطوا الألف من سليمان وأشباهه ، قال : و آيت فى مصاحف عبد الله - فقولاً - فقلا بغير واو ، ف ق ل ا .

قلت : والاعتماد فى القراءتين على صحة النقل فيهما ، وإنما هذا اعتذار عن الخط ، وقوله : حفلا جمع حافل ، وهو حال من فاعل وانصبوا ، أى متمكنين بكثرة العلم وسعته من توجيه القراءتين .

١٠٧٤ - [وَبَالِغٌ لَا تَنْوِينَ مَعَ حَفْضِ أَمْرِهِ

لِحَفْضِ وَبِالتَّخْفِيفِ (ءَ) رَفَّ (رُ) فَلَا]

أى لا تنوين فيه ، لأنه مضاف إلى ما بعده ، والكلام فى - بالغ أمره - كما سبق فى - متم نوره - والتشديد فى (عَرَفَ بَعْضُهُ ^(١)) .

سورة التحريم بمعنى أعلم لإعلام متابعة ، فأعرض عن بعض أو أغضاه عنه إحسانا وتكرما ، ولهذا قيل : مازال الثاقل من شأن الكرام .

ومعنى عرف بالتخفيف جازى ، وهو إشارة إلى ذلك القدر من المعاتبة أو إلى غيره ، ومنه : (وَمَا تَفَعَّلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ ^(٢)) .

ويطلق هذا اللفظ أيضا مشعرا بالوعد والوعيد ، فيقال عرفت ما صنع فلان ، ومنه : (أُولَئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ ^(٣)) .

قال القراء : عرف بالتخفيف أى غضب من ذلك وجازى عليه ، كما تقول للرجل يسىء إليك : لأعرفن لك ذلك ، وهو وجه حسن ، وتقدير النظم وعرف : رفل بالتخفيف ، أى عظم :

١٠٧٥ - [وَضَمُّ نَصُوحًا شُعْبَةً مِنْ كَفَوْتِ

عَلَى الْقَصْرِ وَالْشَّيْءِ دِيدِ (شَقِّ) تَهْلِيلًا]

قال أبو الحسن والأخفش ، نصحته فى معنى صدقته ، توبة نصوحا أى صداقة ، وقال الفتح : كلام العرب

(٣) سورة النساء ، آية : ٦٣

(٢) سورة البقرة ، آية : ١٩٧

(١) آية : ٣

وقراءة النامس ، ولا أعرف الضم قال أبو علي : يشبه أن يكون مصدرا ، قال القراء : كأن الذين قرءوا نصوحا أرادوا المصدر ، مثل قعودا ، والذين قالوا نصوحا جعلوه من صفة التوبة ، ومعناها أن يحدث نفسه إذا تاب من ذنب أن لا يعود إليه أبداً ، وذكر الزخشرى في تفسيره وجوها حسنة في ذلك ، وقال : للنصوح مصدر نصبح كالنصح ، مثل الشكور والشكر ، أى ذات نصوح أو انتصح نصوحا ، ثم شرع الناظم في سورة الملك فقال : هن تفوت يريد - ماترى في خلق الرحمن من تفاوت - أى تباين واختلاف ، فإذا حذف الألف وشددت الواو صار تفوت وهو بمعناه تفاوت وتفاوت مثل تظاهر وتظهر ، والقراءتان مصدر اهذين الفعلين ، وقوله : تفاوت مبتدأ وشق تهلا خبره ، وقوله : على القصر والتشديد شق في موضع الحال ، أى مفصوفاً مشدداً أى هذا اللفظ على ما فيه من القصر والتشديد شق تهله ، وهو من قولهم شق ناب البعير ، إذا طلع ، والمعنى طلع تهله ، أى لاح وظهر ، أو يكون من شق البرق إذا سطع من خلال السحاب ، ومعنى تهلل : تلاًزماً وأضاء ، ويجوز أن يكون تهلا حال ، أى ذا تهلل : والله أعلم :

١٠٧٦ - [وَأَمْتَمُّوْا فِي الْهَمْزَيْنِ أَصُولُهُ

وَفِي الْوَصْلِ الْأَوَّلَى قُنْبُلٌ وَأَوَا أَبْدَلًا]

يريد - أمتم من في السماء - حكمه المذكور في باب الهمزتين من كلمة ، فهو مثل - أأنذرتهن - داخل في عموم قوله : وتسهيل أخرى همزتين بكلمة البيت ، فقد حرف حكم هذه الكلمة من هناك ، ومعنى أصوله أى أصول حكمه ، وسبق أيضاً في الباب المذكور أن قنبلاً أبدل الهمزة الأولى وأوآ لانفتاحها وانضمام ما قبلها ، في قوله - النشور - ويسهل الثانية على أصله ، وهذا لإبدال إنما يكون عند اتصال هذه الكلمة بالنشور ، فإذا وقف على النشور حقق الهمزة إذا ابتدأ غيره ، فهذا معنى قوله : وفي الوصل ، أى إبدال قنبيل الهمزة الأولى وأوا في حالة للوصل دون الوقف .

فإن قلت : لهذا البيت فائدة غير الأذكار بما تندم بيانه ، والمتقدمات كثيرة ، فلم خصص الناظم الأذكار بهذا دون غيره ؟

قلت : له فائدتان غير الأذكار : إحداهما لما ذكر مذهب قنبيل هذا في باب الهمزتين لم يبين أنه يفعل ذلك في الوصل ، بل أطلق ، فنص على الوصل هنا ليفهم أنه لا يفعل ذلك في الوقف على ما قبل - أمتم - لزوال المقتضى لقلب الهمزة وأوآ ، وهو الضمة ، ولم يقنع بقوله ثم موصلاً ، فإن استعمال موصلي بمعنى واصل ، غريب على مانها عليه هناك ، والفائدة الأخرى النصورية على الكلمة ، فإنه لما ذكر الحكم هناك كان كلامه في - أمتم - بزيادة ألف بعد الهمزتين وفتح الميم ، وهذه الكلمة لفظها غير ذلك ، فإن بعد الهمزتين فيها ميم مكسورة .

١٠٧٧ - [فَسُخِّمًا سَكُونًا ضُمَّ مَعَ غَيْبٍ يَبْلُغُوْ

نَ مَنْ (رُ) ضَمِي بِأَلْيَا وَأَهْلَكْنِي أَنْجَلًا]

يعنى أن الكسائي وحده ضم حاء - فسحقاً لأصحاب السعير - وقرأ - فستعلمون من هو في ضلال - بالياء على الغيبة ، وإنما قال « من » إحترازاً من الذي قبله - فستعلمون كيف نذير - فإنه بالخطاب بغير خلاف ، وقرأ

غير الكسائي بإسكان حاء - فسحقا - وخطاب - فستعلمون - من وجه القراءتين في الموضعين ظاهر ، وسكوناً في البيت بدل من فسحقا بدل اشتغال ، أى ضم فسحقا سكونه ، ويجوز أن يكون سكوناً مفعول ضم ، وقوله فسحقا مبتدأ ، أو مفعول فعل مضمر ، فهو من باب زيداً اضرب رأسه ، يجوز فيه الرفع والنصب ، والنصب أقوى في العربية ، والعائد محذوف على التقديرين ، أى سكوناً فيه ، أو سكونه ، وقوله رضى فعل أمر من راض الأمر رياضة ، أى رضى نفسك في قبول دقائق العلم واستخرج المعاني ، ثم ذكر ما في سورة الملك من ياءات الإضافة ، فقال - معى - انجلا ، بالياء وكذا - أهلكنى - يريد - معى أورحنا - سكنها حمزة والكسائي وأبو بكر - إن أهلكنى الله - سكنها حمزة وحده ، وفيها زائدتان : نذير ونكير ، أثبتهما معاً في الوصل ورش وحده ، ولم يبق من ياءات الزوائد إلا أربع في سورة الفجر ، وسيأتي بيانها في موضعها ، وقد نظمت الجميع في بيت هنا فقلت :

نذيرى نكيرى الملك في الفجر أكرمنى أهانتى بالوادي ويسرى تكملا
أضاف الكلمتين إلى الملك أى حرفاً هذه السورة ، واكتفى بذكر الملك بعد نكيرى عن ذكره بعد نذيرى ، فهو كقوله :

• بين ذراعى وجبهة الأسد •

وهما مبتدأ والخبر محذوف ، أى زائدتان ثم قال في الفجر زوائد ، وهى كيت وكيت ، ويجوز أن يكون الملك مرفوعاً على أنه خبر المبتدأ ، على حذف المضاف أى زائداً الملك ، والله أعلم .

ومن سورة ن إلى سورة القيامة

١٠٧٨ - [وَضَمُّهُمْ فِي بَزْلِقُونَكَ (خ) - أَلِدْ

وَمَنْ قَبْلَهُ فَأَكْسِرْ وَحَرَّكَ (ر) وَى (ح) أَلَا]

أى ضمهم فى باء - ليزلقونك بأبصارهم - خالداً أى مقيم ، ونافع وحده فتح الباء يقال إذا أزال قدمه ، ويقال زلقه أيضاً فزاق هو والمعنى : إنهم لعداؤهم له ينظرون إليه نظراً يكاد يهلكه .
وأما - وجاء فرعون ومن قبله - بفتح القاف وسكون الباء ، فعناه والطغاة الذين قبله ، ومعناه بكسر القاف وفتح الباء والذين معه من أشياعه وأتباعه ، وقوله ومن قبله مفعول فأكسرو الفاء زائدة ، وروى حال منه أو من الفاعل أى ذا روى حلو ، أى أكسر من قبله وحركه مروياً له بالحركات التى يستحقها ، وبالاختصاص لهما بما يوافقهما .

١٠٧٩ - [وَيَخْفَى (ش) فَأَمْ مَالِيَّةٌ مَاهِيَّةٌ فَصِلْ

وَسُلْطَانِيَّةٌ مِنْ دُونِ هَاءٍ (ف) تَوْصِلاً]

يعنى - لا تخفى منكم خافية - تذكير تخفى وتأنينه ظاهران ، وحذف حزة هاء السكت من قوله - ما أعنى على مالية - هلك على سلطانية - خذوه - إذا وصل الكلام بعضه ببعض ، وكذلك - ماهية نار حامية - فى سورة القارعة ، وهذا نظير ما فعل هو والكسائى فى - يتسنه - واقتنه أو أثبتنا الباقيون لثباتها فى خط المصحف ، فهو وصل بنية الوقف ، وكلهم أثبتنا وقفاً ، وفى سورة الحاقة أربع آخر كتابيه مرتين - وحسابيه مرتين أثبت حزة هاء من كالجماعة جمعاً بين الأمرين ، ويعقوب الحضرمى حذف الجميع وصلاً ، وحذف الكسائى فى يتسنه واقتنه لخفاء هاء السكت فيهما لأنهما فعلاً جزم ، وقد قيل ليسا للسكت وترك الحذف هنا لوضوح الأمر .

١٠٨٠ - [وَيَذْكَرُونَ يُؤْمِنُونَ (م) - قَالَهُ

يُخْلَفِ (أ) ١ (د) اعِرْ وَيَعْرِجُ (ر) تَلَا]

يعنى - قليلاً ما يؤمنون : ولا يقول كاهن قليلاً ما تذكرون - الغيب فيهما لمن رمز له والخطاب للباقيين و - يعرج الملائكة - بالتذكير للكسائى والباقيون بالتأنين ، ووجه القراءتين فى الحرفين ظاهر ، وقد سبق لمن نظر : .

١٠٨١ - [وَسَالَ يَهْمَزِ (ع) ضَنْ (د) انِ وَغَيْرُهُمْ

مِنْ اَلْهَمَزِ أَوْ مِنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ أَبْذَلًا]

أى غصن ثمر دان يعنى همز - سأل سائل - جعله لظهور أمره كغصن ثمر دانى من يد من يجنيه ونافع وابن عامر قرءا بالألف من غير همز وتلك الألف تحتل ثلاثة أوجه : أحدها أن يكون بدلاً من الهمز وهو الظاهر ، وهو من البذل للسهامى - قال حسان :

سألت هذيل رسول الله فاحشة ضلّت هذيل بما سألت ولم تنصب

فيكون بمعنى قراءة الهمز .

للوجه الثاني أن تكون الألف منقلبة عن واو، فيكون من سأل يسأل وأصله سول كمخول ، قال أبو زيد: سمعت من يقول هما يتساولان ، وقال المبرد يقال: سلت أسأل مثل خفت أخافت وهما يتساولان ، وقال الزجاج يقال سألت أسأل وملت أسأل والرجلان يتساولان ويتساءلان بمعنى واحد .

والوجه الثالث أن تكون الألف منقلبة عن ياء من سأل يسأل أى سأل عليهم واد يهلكهم ، روى ذلك عن ابن عباس فهو من باب باع يبيع فتقدير البيت سأل همز ألفها غصن دان وغيرهم أبدل هذه الألف من الهمز الذي قرأ به غصن دان ، أو أبدلها من واو أو من ياء وقد تبين كل ذلك .

١٠٨٢ — [وَنَزَاعَةً قَارَفَعٍ سِيَّوَى حَنْصِهِمْ وَقُلْ]

نَهَادَاتِهِمْ بِالْجَمْعِ حَنْصٌ تَقَبُّبٌ — لَا]

ذكر الزجاج في توجيه كل قراءة من الرفع والنصب ثلاثة أوجه .

أما الرفع فعلى أن - نزاعة - خبر لأن بعد خبر ، أو هي خبر لظي والضمير في أنها ضمير القصة ، أو خبر مبدأ عذوف أى هي نزاعة .

وأما النصب فعلى الاختصاص أو على تقدير تنظي نزاعة ، أو على الحال المؤكدة ، قال : يكون نزاعة منصوباً مؤكداً لأمر النار ، وجوز الزحشرى أن تكون نزاعة بالرفع صفة لظي أن أريد به اللهب ولم يكن علماً على النار إلا أن هذا القول باطل بدليل أنه لم يصرف .

وأما - والذين هم بشهاداتهم قائمون - فالأفراد فيه والجمع كما سبق في نظائره ، والأفراد أنسب لقوله بعده - والذين هم على صلاتهم يحافظون - وهو مجمع عليه .

١٠٨٣ — [إِلَى نُصْبٍ فَأَضَعَهُمْ وَحَرَكْتُ بِهِ (هـ) لَا]

(ك) رَامَ وَقُلْ وَدَّأَ بِهِ الضَّمُّ (أ) غَمَلًا]

أى اضمم النون وحرك بالضم الصاد وهو اسم مفرد وجمعه أنصاب ، وكذلك النصب بفتح النون وسكون الصاد وهو قراءة الباقي وهو منصوب ليعبد من دون الله تعالى ، وقيل : نصب جمع نصب مثل سقف في جمع سقف ، وقيل هو جمع نصاب وقيل النصب العلم . وقيل للغاية وقيل شبكة الصائد .

وقال أبو علي : يمكن أن يكون النصب والنصب لغتين كالضعف والضعف ، ويكون التنقيط كشغل وشغل وطنب وطنب ودا اسم الصنم بفتح الواو وضمها لغتان واختار أبو عبيد الفتح ، وقال كانوا يتسمون بعبدود ، وأما الود فالغالب عليه المودة .

١٠٨٤ — [دُعَايَ وَإِنِّي ثُمَّ بَيْنِي مَضَانُهُ]

مَعَ الْوَاوِ فَافْتَحْ إِنْ (ك) م (ن) رَفَا (ع) لَا]

يريد - دعائي إلا فراراً - أسكنها الكوفيون - ثم إني أعلنت لهم - فتحها الحرمان وأبو عمرو - وبينى مؤنناً - فتحها

حفص وهشام ثم شرع في سورة الجن فقال افتح إن مع الواو يعني مهما جاء وإن ، فالخلاف في نصها وكسرها احترز بذلك عن أن يأتي مع الفاء نحو - فإن له نار جهنم - فهو متفق على كسره وعن أن المجردة عن الواو نحو - وأنه استمع - فهو متفق على فتحه - فقالوا إنا سمعنا - متفق على كسره ، فإن كانت مع الواو ليست مشددة ففتق أيضا على فتحها نحو - وإن لو استقاموا - فضابط مواضع الخلاف أن تكون أن مشددة بعد واو ، وذلك في اثني عشر حرفا متوالية ، أوائل الآي جميعها ، لا يخرج عن أنه . إنا أنهم . وهي - وأنه تعالى جد ربنا - وإنه كان يقول - وأنا ظننا أن لن تقول - وأنه كان رجال - وأنهم ظنوا - وأنا لمسنا - وإنا كنا نقعد - وأنا لاندري - وأنا منا الصالحون - وأنا ظننا أن لن نعجز - وأنا لما سمعنا الهدى - وأنا منا المسلمون - وأما - وأن المساجد - وأنه لما قام فسيأتي ذكرهما ، فهذه الاثنا عشر فتحتها ابن عامر وحزمة والكسائي وحفص ، وهم نصف القراء ، وكسرها الباقر ومضى معنى قوله كم شرفا علا في أول سورة الأعراف ، فوجه الكسر العطف على - أنا سمعنا - فالكل في حيز القول أي - فقالوا إنا سمعنا قرآنا عجبا - وقالوا إنه تعالى جدر بنا - وأنه كان يقول - وأنا ظننا - إلى آخر ذلك ، وقيل : إن قوله - وأنه كان رجال - وأنهم ظنوا - آيتان معترضان في كلام الله تعالى في أثناء الكلام لهكي عن الجن ، وقيل بل هما أيضا من كلامهم يقول بعضهم لبعض ، وأما الفتح فليل عطف على أنه استمع فيلزم من ذلك أن يكون الجميع داخلا في حيز أوحى ، أي أوحى إلى أنه استمع نقر من الجن ، وأنه تعالى جد ربنا ، فهذا وإن استقام معناه في هذا فلا يستقيم في رواه كان يقول سفيها - وأنا لمسنا - وأنا كنا - إذ قياسه سفيهم ولمسوا ، وكانوا .

وقال الزجاج : ذكر بعض النحويين أنه معطوف على الهاء : المعنى عنده قأمتا به وأنه تعالى جدر بنا ، وكذلك ما بعدها .

قال : وهذا رديء في القياس لا يعطف على الهاء الممكنة المحفوضة إلا بإظهار اختلاف :

قال مكي : وهو في أن أجود منه مع غيرها لكثرة حذف حرف الجر مع أن .

ثم قال الزجاج : لكن وجهه أن يكون محمولا على معنى آمتا به لأن معنى آمتا به صدقناه وعلمناه فيكون المعنى وصدقنا أنه تعالى جد ربنا ، قال القراء : فتحت أن لوقوع الإيمان عليها وأنت مع ذلك تجد الإيمان بحسن في بعض ما فتح دون بعض فلا يمتنع ذلك من إضائهم على الفتح ، فإنه يحسن منه فعل مضارع الإيمان ، فوجب فتح أن نحو صدقنا وألمنا وشهدنا كما قالت العرب . وزججن الحواجب والعيونا . فنصب العيون لأقباعها والحواجب وهي لا تزجج إنما تكحل ، فأضمر لها الكحل .

١٠٨٥ - [وَعَنْ كُلِّهِمْ أَنَّ الْمَسَاجِدَ فَتَحَهُ

وَفِي أَنَّهُ لَمَّا بَكَسَّرَ (هـ) وَى (أ) لَمَلَا]

فتحه بدل من المساجد نحو : أعجبنى زيد حسنه وعن كل القراء افتح - وأن المساجد لله - لأنه معطوف على أنه استمع ، وكذا - وإن لو استقاموا - وقيل تقديره ولأن المساجد لله فلاندعوا كما سبق - وأن هذا صراطى مستقيما - وأن الله ربى وربكم - وأن هذه أمتكم - وإنما نص الناظم على هذا المجمع عليه لثلا يظن أن فيه خلافا لأنه يشمله قوله مع الواو فافتح أن .

وأما قوله : - وأنه لما قام عبد الله - فلم يكسره إلا أبو بكر ونافع على الاستئناف ، والباقون فتحوا عطفاً على - أنه استمع - وهذا ما يقوى أن فتح - وأن المساجد - على ذلك وقيل : إن فتح - وإنه لما قام - وكسره على ما سبق في الأئني عشر وأنه من تمام كلام الجن المحكى ، ويشكل عليه - كادوا يكونون - لأن قياسه كدنا نكون إلا أن يقال أخبر بعضهم عن فعل بعض ، وقوله صوى العلا ، مبتدأ تقدم عليه خبره ، أى وصوى العلا في - أنه لما - أى في هذا اللفظ المكسور ، والصوى العلا بالصاد المهملة المضمومة وفتح الواو : الربى ونحوها ، وهى أيضاً أعلام من حجارة منصوبة في الفياق المجهولة يستدل بها على الطريق ، الواحدة صوة مثل قوة وقوى ، أى أعلام العلا في هذا .

قال الشيخ : وفي قراءة الكسر ارتفاع كارتفاع الصوى ودلالة كدالتها ، لظهور المنى فيها ، والله أعلم : وقرأت في حاشية النسخة المقروءة على الناظم رحمه الله قال : نبه بهذا على أن الكسر فصيح بالغ ، لقوة دلالة على الاستئناف ، قال : وانظر فصاحة القراءة واهتمامهم في نقارم - حين أجمعوا على فتح - وإن المساجد - ليدينوا أنه غير معطوف ، وأن معناه واعلموا أو نحوه . من الإضمار لما دل عليه - فلا تدعوا - فيكون - وأنه لما قام - معطوفاً عليه ، قال : ويكاد الفتح والكسر يتقابلان في الحسن .

١٠٨٦ - [وَنَسْلُكُهُ يَا كُوفٍ وَفِي قَالَ إِيَّاهُ]

هُنَا قُلْ (ق) شَأ (ف) صَافٍ وَطَابَ تَقْبُلًا]

الباء والنون في نسلكه ظاهران ، وقال - إنما ادعوا ربى - يعنى عبد الله قراءة حمزة وعاصم قل ، على الأمر مثل الذى بعده - قل إني لأملك لكم - وقوله نصا وتقبلا منصوبان على التمييز .

١٠٨٧ - [وَقُلْ لِبَدَا فِي كَسْرِهِ - الضَّمُّ (أ) لَزِمَ]

يُخْلَفُ وَيَا رَبِّي مُضَافٌ تَجْمَعًا]

لم يذكر في التيسير عن هشام سوى الضم وقال في غيره وروى عنه كسرها وبالضم آخذ : قال الفراء : المعنى فيها واحد ، لبده ولبدته : أى كادوا يركبون النبي صلى الله عليه وسلم رغبة في القرآن وشهوة له ، يعنى الجن .

وقال الزجاج : المعنى أن النبي عليه السلام لما صلى الصبح يبطن نخلة كاد الجن لما سمعوا القرآن وتعجبوا منه أن يسقطوا على النبي صلى الله عليه وسلم ، وقيل - كادوا - يعنى به جميع الملل تظاهرات على النبي عليه السلام :

قال : ومعنى لبدا يركب بعضهم بعضا وكل شيء ألصقته لشيء الصاقا شديدا فقد لبده ، ومن هذا اشتقاق هذه اللبود التي تفرش ، ثم ذكر أن كسر اللام وضمها في معنى واحد . وكذا قال الزنجشري وقال : هو ما يلبد بعضه على بعض ، ومنه لبدة الأسد ، وحكى أبو علي عن أبي عبيد لبدا بالكسر أى جماعات واحدها لبدة ، قال قتادة : تلبد الجن والإنس على هذا الأمر ليطفئوه فأبى الله إلا أن ينصره ويغضبه ويظهره على من ناواه ، قال واللبد بالضم الكثير ، من قوله : - أهلكتم مالا لبدا - وكأنه قيل له لبد لركوب بعضه على بعض ولصوق بعضه ببعض ، لكثرت ، فكأنه أراد كادوا يلصقون به من شدة دنوهم للاستماع مع كثرتهم ، فيكون على هذا

قريب المعنى من قوله لبدا ، إلا أن لبدا أعرف بهذا المعنى وأكثر ثم قال : « وباربى » أى ويا رب فقصره ضرورة ، أى هذه باء الإضافة فى سورة الجن يريد - ربى أمدا - فتحتها الحرميان وأبو عمرو .

١٠٨٨ - [وَوُطِّئًا وَطَاءً فَأَكْسِرُوهُ (ك) مَا (ح) - سَكْرًا

وَرَبُّ يَخْفُضُ الرَّفْعَ (صُحْبَةً) (ك) لَا]

لم تكن له حاجة إلى قوله فأكسروه فإنه قد لفظ بالقراءتين ، فهو مثل خشعا خاشعا ، وقل قال ، وما أشبه ذلك ، فالرمز فيه للفظ الثانى ، ولكنه قال : فأكسروه زيادة فى البيان مثل ما ذكرناه فى قوله تمارونه تمرزونه ، وافتحوا ، ولو قال هنا : واكسروه بالواو كان أولى من الفاء ، كما قال ثم : وافتحوا :

وسببه أن الفاء تشعر بأن هذه مواضع الخلاف وليس ذلك كله ، بل هو جزء منه فإن لفظ وطاء يشتمل على كسر الواو وفتح الطاء والمد بعدها ، وإذا قاله بالواو بعد الإشعار بذلك وصار من باب التخصيص بعد التعميم للاهتمام بالتخصيص نحو : وجبرئيل وميكائيل ونحل ورمان .

بيانه أن لفظ وطاء يغنى عن قيوده ، لأنه كما مصرح بالقىو الثلاثة ، فإذا نص بعد ذلك على قيد منها كان من ذلك الباب ، ولو قال موضع فأكسروه فأكسروه لكان رمزا لحمزة ، فعدل إلى لفظ يفهم قيدا من قيود القراءة ، وكان له أن يقول : ووطأ كضرب قل وطاء كما حكوا كقوله إذا قل إذ ، ويحصل له تقييد القراءة الأولى ومعنى القراءة بالكسر والمد ، أن عمل - ناشئة الليل أشد - واطأة ، أى موافقة ، لأنه يواطأ فيها السمع القلب للفراغ من الأشغال ، بخلاف أوقات النهار ، وقوله - وطأ - بفتح الواو وسكون الطاء والقصر بمعنى الشغل أى هو : أشق على الإنسان من القيام بالنهار ، وفى الحديث .

« اللهم اشدد وطئتلك على مضر » .

وهو - أقوم قليلا - أى أشد استقامة وصوابا لفراغ البال ، والمعنى : أشد ثبات قدم فى العبادة من قولهم وطأ على الأرض وطاء ، والناشئة القيام بعد النوم ، فهو مصدر بمعنى النشأة ، وقيل هى الجماعة الناشئة ، أى القائمون بالليل ، لأنها تنشأ من مضجعها إلى العبادة أى تنهض وترفع ، وقيل هى ساعات الليل ، والكلام فى خفض - رب الشرق - ورفعه كما سبق فى سورة الدخان ، الخفض على البذل من ربك فى قوله - واذكر اسم ربك - والرفع على أنه خير ، أى هو رب المشرق ، وكلا بمعنى حفظ وحرس وأفرده على لفظ صحبة وسبق مثله :

١٠٨٩ - [وَوُتِّلَتْ فَانْصِبْ وَفَأَنْصِفْ (ظ) ي]

وَوُتِّلَتْ سَكُونُ الظِّمِّ (آ) لَاحَ وَجَمًّا لَا]

يجوز وثا ثلثة بإسكان اللام وصللة الهاء ويجوز ثلثة بضم اللام وسكون الهاء وكلاهما لضرورة الوزن وفى كل وجه منها إخلال بلفظ الكلمة فى القرآن من جهة إسكان اللام فى الأول وإسكان الهاء فى الثانى . إلا أن الوجه الثانى أقرب . فإنه لفظ الوقف على هذه الكلمة فهو واصل بنية الوقف .

وأما إسكان اللام من ثلثة فلم ينقل فى هذه القراءات المشهورة ، وقد حكاه أبو عبيد ، ثم الأهوازى بعده عن ابن كثير ، ووجهه ظاهر كما قرأ هشام بإسكان اللام من ثاى الليل للتخفيف . فكلاهما سواء ، فلو كانت هذه القراءة مما ذكر فى هذه القصيدة لكان الاختيار وثا ثلثة ، بإسكان اللام وقصر لفظ « ثا » ضرورة ،

وكذا لفظ فانصفه، وظلي جمع ظلية السيف، وهو حده أى ذاظبا، أى صاحب حجج تحميه عن الطعن والاختيان عليه، فإن أبا عبيد قال: قراءتنا التي نختار الخلفى كقوله سبحانه - علم أن لن تحصوه - فكيف يقدر أن يعرفوا نصفه ولله وهم لا يحصونه، ووجه النصب في ونصفه وثله العطف على عمل أدنى أى تقوم أقل من الثلثين، وتقوم نصفه وتقوم ثله، والخلفى عطف على ثلثي الليل، أى وأقل من نصفه وثله، وبمجموع القراءتين محمول على اختلاف الأحوال لتكرار التالى واختلافها، فمرة يقوم نصف الليل محرراً ومرة أقل منه، وكذلك الثلث وثارة أقل من الثلثين، أى إن ربك يعلم أنكم تأتون بالواجب مرة وبدونه أخرى، لكن الثلثين ما تكملون لطوله فيقع منكم الغلط فيه وجعل للفراء والزجاج قوله - ونصفه وثله - على قراءة النصب تفسيراً للأدنى المذكور، وهو مشكل من جهة أن واو العطف تمنع من ذلك وكان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه، مخبرين بين هذه التقديرات الثلاثة في قيام الليل على اختلاف مراتبها في الأجر، وأقرب شيء لهذا الحكم التخيير بين خصال كفارة العيى على تفاوت مراتبها والتخيير بين نغرى الجميع، وقيل إنما وقع التخيير بين هذه الثلاثة باعتبار تفاوت الأزمان، فالنصف عند الاعتدال وما قاربه وقيام الثلثين أو الأدنى من ثلثي الليل عند الطول، وقيام الثلث عند قصر الليل، والدليل على التخيير قوله تعالى في أول السورة - قم الليل إلا قليلاً: نصفه - وللعلماء في إعراب نصفه قولان مشكلان:

أحدهما أنه بدل من الليل، ويلزم منه التكرير، فإن قوله قم نصف الليل إلا قليلاً هو الثالث، فأى حاجة إلى قوله - أو انقص منه قليلاً - وإن كان البدل بعد الاستثناء كأنه قال: قم أكثر الليل نصفه أى نصف أكثر الليل أو انقص منه كان ذلك رداً إلى تنصيف مجهول، فقوله قم ثلث الليل كان أخصر، فأولى:

الوجه الثاني أن نصف بدل من قليلاً، وهو مشكل من جهة استثناء النصف وتسميته قليلاً، فكيف يكون نصف الشيء قليلاً بالنسبة إلى الباقي، وهما متساويان، فإن كان الباقي كثيراً فالآخر مثله، وإن كان المستثنى قليلاً فالآخر مثله، فلا يستقيم في إعراب نصفه إلا أن يكون مفعول فعل مضمر دل عليه ما تقدم، أى قم نصفه أو انقص أو زد:

ويكون في فائدة الآية التي قبلها وجهان:

أحدهما: أنه إرشاد إلى المرتبة العليا وهي قيام أكثر الليل ثم خير بينه وبين مادونه تخفيفاً، لأنه تكليف في ابتداء أمر لم يعتادوه، ومنه ما جاء في صفة عبد الله بن عمر رضى الله عنه لما سمع قول النبي صلى الله عليه وسلم في حقه:

« نعم الرجل عبد الله لو كان يصلى من الليل ».

قال نافع: فكان عبد الله بعد ذلك لا ينام من الليل إلا قليلاً. وهذا موافق لما دلت عليه آية أخرى في سورة والذاريات في صفة المؤمنين - كانوا قليلاً من الليل ما يهجعون - وذلك أن الموفقين إذا أخذوا أنفسهم بقيام الليل واعتادوه صار أشهى إليهم من راحة النوم لولا حظ المطباع البشرية من ذلك القدر القليل:

الوجه الثاني: أن يكون المراد من الليل جنس الليالي لا لكل ليلة بانفرادها، على الصفة التي بينت في الآية الأخرى، وهذا كما يوصى بعض المسافرين بخوف الحر، فيقال سر الليل، ثم يبين له فيقال ارحل من نصف الليل أو ثلثه أو أوله، ويكون قوله تعالى - إلا قليلاً - استثناء لليالي الأعذار من مرض أو غلبة نوم أو نحو من ذلك، ثم انتقل إلى سورة المدثر فقال:

١٠٩٠ - [وَوَالرَّجَزَ ضَمَّ الْكَسَرَ حَفْصٌ إِذَا قُلَّ أَذْ
وَأَدْبَرَ فَأَهْرَظُهُ وَسَكَنَ (ع) ن (آ) جُتِلَا]

يعنى راء - والرجز فاهجر - وفسر المضموم بالأوثان والمكسور بالعذاب :
وقال الفراء : إنهما لغتان ، وإن المعنى فيهما واحد ، وقال أبو عبيد : الكسر أفشى اللغتين وأكثرهما .
وقال الزجاج معناه واحد وتأويلهما : أهرج عبادة الأوثان ، والرجز فى اللغة : العذاب ، قال الله تعالى
- فلما وقع عليهم الرجز - فالمعنى ما يؤدى إلى عذاب الله - فاهجر - قال أبو على المعنى وذا العذاب فاهجر ، وقوله :
إذا قل إذا ، يعنى اجعل موضع إذا بالألف ، إذ بغير ألف ، واهز أدبر وسكن الدال لحفص ونافع وهززة ،
ورمزه فى أول البيت الآتى يعنى - والليل إذ أدبر - كتب فى المصحف بألف واحدة بين الدال والدال ، فجعلها
هؤلاء صورة الهززة من أدبر ، وجعلوا إذ ظرفاً لما مضى ، وجعل باقى القراء الألف من تمام كلمة إذ ، وهى
ظرف لما يستقبل وقرءوا دبر بفتح للدال ، على وزن رفع :
قال الفراء : هما لغتان ، يقال أدبر النهار ودبر ، ودبر الصيف وأدبر ، وكذلك قبل وأقبل ، فإذا قالوا أقبل
الراكب أو أدبر لم يقولوه إلا بألف .

قال : وإنهما عندى فى المعنى لواحد ، لا أبعد أن يأتى فى الرجال ما يأتى فى الأزمنة :

وقال الزجاج كلاهما جيد فى العربية ، يقال دبر الليل وأدبر .

وفى كتاب أبى على عن يونس : دبر : انقضى وأدبر : تولى ، وقالوا كأمس الدابر ، وكأمس المدبر ، قال :
والوجهان حستان .

وقال أبو عبيد : كان أبو عمرو يقول : هى لغة قريش قد دبر الليل . حدثنا حجاج عن هارون أخبرنى
حنظلة السدوسى عن شهر بن حوشب عن ابن عباس أنه قرأها - والليل إذا أدبر - بجمل الألف مع إذا .
قال حنظلة : وسألت الحسن عنها فقال إذا أدبر ، فقلت يا أبا سعيد إنما هى ألف واحدة ، فقال : فهى
إذا والليل إذا دبر .

قال أبو عبيد : جعل الألف مع أدبر ، وبالقراءة الأولى نأخذ إذا بالألف دبر بغير ألف لكثرة قرائها
ولأنها أشد موافقة للحرف الذى يليه ، ألا تراه ، قال : - والصبح إذا أسفر - فكيف يكون فى أحدهما إذا
وفى الآخر إذ .

قال : وفى حرف عبد الله وأبى : حجة لمن جعلها إذا ، ولمن جعلها أدبر جميعاً : حدثنا حجاج عن هرون
قال فى حرف أبى وابن مسعود - إذا أدبر - قال أبو عبيد بألفين .

قلت : هذه القراءة هى الموافقة لقوله - إذا أسفر - موافقة تامة بلفظ إذا والإتيان بالفعل بعدها على وزن
أفعل ، وأما كل واحدة من القراءتين المشهورتين فموافقة له من وجه دون وجه ، والموافقة بلفظ إذا أولى من
الموافقة بلفظ أفعل ، فإن أفعل وفعل قد ثبت أنهما لغتان بمعنى واحد ، فكانا سواء ، وأما إذ وإذا فتغايران ،
ولا يعرف بعد القسم فى القرآن إلا جىء إذا دون إذ - نحو والليل إذا يمشى . والنهار إذا تجلى - وإذا فى كل
ذلك ليجرد الزمان مع قطع النظر عن مضى واستقبال ، فهو مثل - وأنذرهم يوم الآزفة إذ القلوب - فسوف

يعلمون : إذ الأخلاق في أعناقهم - وقد حكى الأهوازي عن عاصم وأبي عمرو رواية - إذا أدبر - بالفتن والله أعلم :

وقول الناظم : قل إذ بكسر اللام على إلقاء حركة همزة إذ عليها ، بخلاف كسرة النون في قوله عن اجتلاء ، فإنها كسرت لأجل الساكن بعدها ، والمعنى عن اجتلاء ، أى عن كشف وظهور من توجيهه ، وهو ممدود ، فلما وقف عليه سكنت الهمزة فأبدلت ألفا ، فاجتمع ألفان ، فحذفت إحداهما ، وقد سبق ذكر ذلك في شرح أول الخطبة في قوله : أجدم العلا ، والفاء في قوله فاهمز زائدة :

١٠٩١ - [فَبَادِرٌ وَفَا مُسْتَنْفِرُهُ (عَمَّ) فَتَحُّهُ]

وَمَا يَذْكُرُونَ الْغَيْبَ (خُ) مِنْ وَخُلَّا [

فبادر من تنمة رمز القراءة السابقة ، أى فبادر إليه وقصر لفظ « وفا » ضرورة - ومستنفرة - بكسر الفاء بمعنى نافرة وبالفتح نفرها غيرها :

قال أبو علي : قال أبو الحسن : الكسر في مستنفرة أولى ، ألا ترى أنه قال - فرت من قسورة - فهذا يدل على أنها هي استنفرت ، ويقال نفر واستنفر ، مثل سخر واستسخر - وعجب واستعجب ، ومن قال : مستنفرة ، فكان القسورة استنفرها أو الراى ، قال أبو عبيد مستنفرة ومستنفرة مذعورة ، قال : والقسورة : الأسد : وقالوا : الرماة .

قال ابن سلام : سألت أبا سوار العنبري وكان أعرابيا فصيحاً قارئاً للقرآن ، فقلت - كأنهم حر - ماذا ؟ فقال : كأنهم حر مستنفرة طردها قسورة ، فقلت : إنما هو : فرت من قسورة ، فقال ، أفرت ؟ فقلت : نعم قال : فستنفرة .

والخلاف في - وما يذكرون - بالياء والتاء ظاهر ، وقد سبق في أول آل عمران معنى قوله : خص ، وخلا يقال : عم بدعوته وخل ، أى خص ، فجمع الناظم بينهما لاختلاف اللفظين :

ومن سورة القيامة إلى سورة النبأ

لا تعلق لسورة القيامة بما بعدها ، فكان ينبغي لإفرادها ، ثم يقول : هل أتى ، والمرسلات ، لانصالحهما في نظمة والله أعلم .

١٠٩٢ - [وَرَأَى بَرْقًا فَتَحْ (آ) مِنْهَا يَذَرُونَ مَعِ

يُحِبُّونَ (حَقِّكَ) فَتُحِبُّونِي (ع) لَا عِلَّآ]

يريد - فإذا برق البصر - أى شخص وتغير قال الأخفش المكسورة في كلام العرب أكثر ، والمفتوحة لغة :

قال أبو عبيدة : القراءة عندنا بالكسر ، لأنها اللغة السائرة المتعالية ، والغنية في - تحبون العاجلة وتذرون الآخرة - والخطاب فيهما ظاهران ، ومعنى «أما» أى آمنا من البرق يوم القيامة أو آمنا من المنازع فيه ، وقوله «حق» كف لأن الحق أبدا يدفع الباطل ، لأن فى أوّل الجملة حرف الردع ، وهو - كلا - ومعناه التجر والكف ، وأما تحبى فالضمير فيه للمنى إن قرئء بالياء على التذكير ، وإن قرئء بالتأنيث ، فالضمير للنطفة كما أنه فى سورة النجم كذلك ، وهو - من نظمة إذا تحبى - ومعناه تصب وتراقى فى الرحم ، وعلا بالضم مفعول علا مقدم عليه ، أو هو خبره - تحبى - أى ذو علا أى عال بالتدكير :

١٠٩٣ - [سَلْسِلَ نُؤُنَ (إِ) ذُرُوءًا (هـ) رِزْقَهُ (آ) خَا

وَبِالْقَصْرِ قِفَ (ي) نَ (ع) نَ (هـ) دَى خُلْفَهُمْ (ف) لَا

سلاسل على وزن دراهم وهو ممنوع من الصرف على اللغة المشهورة ، ولكنه كتب فى المصاحف بألف بعد اللام ، كما كتب فى الأحزاب - الظنونا - و - الرسولا - و - السبيلا - فالمتابعة لخط المصحف اقتضت إثبات تلك الألف فى الأحزاب فى الوصل ، ولم يمكن تنوينها لأجل أن كل كلمة منها فيها الألف واللام ، فالتنوين لا يجتمع معها ، وأما فى - سلاسل - فأمكن قبوله للتنوين على لغة من يصرف ذلك :

قال أبو على : قال أبو الحسن - سلاسل - منوثة فى الوصل والسكت على لغة من يصرف نحو ذا من العرب ، قال : وسمنا من العرب من يصرف هذا ويصرف جميع مالا ينصرف ، وقال : هذا لغة الشعراء لأنهم اضطروا إليه فى الشعر فصرفوه . فجرت ألسنتهم على ذلك ، وقال مكى : حكى الكسائى أن بعض العرب يصرفون كل مالا ينصرف إلا أفعل منك ، قال ابن القشيري : صرف مالا ينصرف سهل عند العرب ، قال الكسائى هو لغة من يجرى الأسماء كلها إلا قولهم : هو أظرف منك ، فلمهم لا يجرونه :

قلت : القرآن العربى فيه من جميع لغات العرب لأنه أنزل عليهم كافة وأبيح لهم أن يقرءوه على لغاتهم المختلفة ، فاختلقت القراءات فيه لذلك ، فلما كتبت المصاحف هجرت تلك القراءات كلها ، إلا ما كان منها موافقا لخط المصحف ، فإنه بقى ، كقراءة - إن هذان - كما سبق ، ومثل هذا التنوين فإن كتابة الألف فى آخر الاسم المنصوب يشعر بالتنوين ، وقد بينا هذه القاعدة وقررناها فى كتاب الأحرف السبعة الملقب « بالمرشد الوجيز » وقد وجهت هذه اللغة بأنه أصل الكلام ، وعلة الجمع ضعيفة فى اقتضاء منع الصرف ، بدليل صرف باقى أبنية المجموع ،

وكونه لانظير له في الآحاد غير مقتض منصرف الصرف بدليل العلم المرتجل الذي لانظير له في أسماء الأجناس يقاس عليه لاجتماع الصرف ، وفيه علتان : العلمية وكونه لانظير له ، وهذا كان أولى بالمانعية لأن العلمية مانعة في مواضع بشرطها والجمع غير معروف منه منع الصرف إلا في هذا الموضع المتنازع فيه ، فهذا الوجه من القياس مقول هذه اللغة المسموعة .

ووجه آخر : قال أبو علي : إن هذه المجموع أشبهت الآحاد لأنهم قد قالوا صواحبات يوسف ، فلما جمع جمع الآحاد المنصرف جعلوه في حكمها فصرفوها ، فهذا معنى قوله : إذ رووا صرفه لنا ، وقال الزجاج : الأجود في العربية أن لا يصرف سلاسل ، ولكن لما جعلت رأس آية صرفت ليكون آخر الآي على لفظ واحد : قلت : ادعاء أن سلاسل رأس آية بعيد ، ولكن الممكن أن يقال : المعروف به في القرآن هو اللغة الفصحى ، وهو منع صرف هذا الوزن من المجموع ، بدليل : صوامع ومساجد ، وإنما عدل عن لغة المشهورة في سلاسل إرادة التناسب لما ذكر معها من قوله - وأغلا وسعيراً - .

فإن قلت فكان ينبغي على هذا صرف صوامع ومساجد ليشاكل لفظ - بيع وصلوات - من قوله تعالى - لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد - .

قلت : إنما فعل ذلك في المنصوب خاصة ، لأن المناسبة تحصل فيه وقفا ووصلا ، فإن المنون يوقف عليه بالألف ، فكان الرسم الألف دالا على الأمرين ، أما غير المنصوب ، فإنه يوقف عليه بالسكون ، منونا كان أو غير منون ، فلا حاجة تدعوا إلى صرفه لأجل المناسبة وصلا ، والمناسبة في الوقف مهمة ، بل هي العدة في ذلك ، بدليل أن جماعة ممن لم ينون في الوصل يثبت الألف في الوقف ، ونظير هذا الموضع قراءة من قرأ في سورة نوح - ولا يغوثا ويغوثا - بالتثنية ، لأجل أن قبله - ودآ ولا سواعا - وبعده - ونسرا - وهذا تعليل الزمخشري في ذلك ، فإنه قال لعله قصد الازدواج فصرفهما لمصادفته أخواتهما منصرفات ، كما قرئ - وضماها - بالإمالة لوقوعه مع المالات للازدواج هذا قوله هنا : ويحيى مثل ذلك في - سلاسل - وهو وجه سائغ ، فعدل عن ذلك لما وصل إليه ، وقال فيه وجهان :

أحدهما أن تكون هذه النون بدلا من حرف الإطلاق ، ويمجرى الوصل مجرى الوقف .

والثاني : أن يكون صاحب هذه القراءة ممن ضرى برواية الشعر ومرن لسانه على صرف غير المنصرف :

قال الشيخ : هذا كلام صدر عن سوء الظن بالقراءة ، وعدم معرفته بطريقةهم في اتباع النقل .

قلت : هذا جواب الوجه الثاني .

وأما الوجه الأول : فالتثنية الذي حمله عليه يسمى بتثنية التثنية ، النائب مناب حرف الإطلاق ، ولا يستقيم ذلك هنا ، فإن ذلك للتثنية ثابت وقفا ، وهذا مبدل منه ألف في الوقف ، وكل تثنية أبدل منه ألف في الوقف فهو تثنية الصرف ، ولو كان هذا التثنية في كلمات الأحزاب - الظنونا - والرسولا - والسبيلا - لكان تثنية التثنية . فإن الألف في الوقف ألف الإطلاق ، فلتكن النون القائمة مقامه كذلك ، ولو كان هذا التثنية ثابتا في سلاسل وقفا ، كما هو ثابت وصلا لأمكن فيه ذلك على أنه لغة ضعيفة أيضا ، قال أبو الحسن الأخفش : لا يجوز في - الظنونا - وشبهه تثنية الأعلى لغة من ينون في القوافي ، قال : ولا تعجبني تلك اللغة لأنها ليست لغة أهل الحجاز .

قلت : فكل من لَوْن - سلاسل - في الوصل وقف عليه بالآلف ، ومن لم ينون وصلوا اختلفوا ، فمنهم من وقف على اللام ساكنة ، وهو الذى عبر عنه بالقصر ، وهذا قياس قراءتهم في الوصل ، وهم : حمزة ، وقنبل ، بلا خلاف والبرزى وحفص وابن ذكوان بخلاف عنهم ، ومنهم من وقف بالآلف اتباعا للرسم ، وهم أبو عمرو وهؤلاء الرواة الثلاثة في وجههم الثانى ، وتسكون ألف الوقف عند هؤلاء ألف الإطلاق ، كالتى في - الظنون - وشبهه « وعن » في قول الناظم « من عن » اسم كالتى في قول القطامى .

• من عن يمين الجيبيا •

أى نشأ للواقف بالقصر : القصر من جانب هدى خلفهم ، وفلا من قولهم : فلوته أى ربيته ، أو بمعنى فصل من فلوته عن أمه ، أى فصلته وفطمته ، أو بمعنى تدبر من فليت الشعر : إذا تدبرته واستخرجت معناه ، قال الفراء : كتبت - سلاسل - بالآلف فأراها بعض القراء لمكان الألف التى فى آخرها ولم يجرها بعضهم ، وقال الذى لم يجرها العرب تثبت فيما لا يجرى الألف فى النصب ، فإذا وصلوا حذفوا الألف ، قال : وكل صواب .

١٠٩٤ - [(ز) كَا وَقَوَارِيرًا فَنَوْنُهُ (ل) ذ (د) نَا]

(ر) ضَا (هـ) رَفْهُ وَاقْصُرُهُ فِي الْوَقْفِ (ف) يَصْلَا]

زكا من نعمة رمز الواقفين بالقصر فى سلاسل ، والكلام فى تنوين - كانت قواريرا - والوقف عليها بالآلف وبالقصر كما سبق فى سلاسل ، وزاد الوقف بالآلف هنا حسنا كونه رأس آية ، فلهذا لم يقصره فى الوقف إلا حمزة وحده ، وأجمعوا على ترك صرف الذى فى النمل - صرح مبرد من قوارير - :

١٠٩٥ - [وَفِي الثَّانِ نَوْنٌ (ل) ذ (ر) وَوَا (هـ) رَفْهُ وَقُلْ]

يَمْدُ هِشَامٌ وَاقِفًا مَعَهُمْ وَلَا]

يعنى - قوارير من فضة - ولكونه ليس برأس آية لم يقف عليه بالآلف بمن لم ينون فى الوصل إلا هشام ، وأما من نونه فوقف عليه بالآلف المبدلة من التنوين . فلهذا قال : واقفا معهم ، أى مع المنوين ، وولا بالكسر : أى متابعة للرسم ، فانه بالآلف فى أكثر المصاحف كالذى قبله قال الفراء ثبتت الألف فى الأولى لأنها رأس آية ، والأخرى ليس برأس آية ، فكان ثبات الألف فى الأولى أقوى ، وكذلك رأيتهما فى مصحف عبد الله بن مسعود ، وقرأ بها أهل البصرة وكتبوها فى مصاحفهم : كذلك . وأهل الكوفة وأهل المدينة يثبتون الألف فيها جميعا ، وكأنهم استوحشوا أن يكتب حرف واحد فى معنى نصب بكتابتين مختلفتين ، قال : وإن شئت أجرتهما جميعا وإن شئت لم تجرهما وإن شئت أجرتهما الأولى لمكان الألف فى كتاب أهل البصرة ، ولم تجر الثانية إذ لم تسكن فيها الألف . واختار أبو عبيد - سلاسل - وقواريرا قوارير - كلهن بإثبات الألف والتنوين ، قال : وكذلك هى فى مصاحف أهل الحجاز والكوفة بالآلف ، ورأيتهما فى الذى يقال إنه الإمام مصحف عثمان بن عفان - قواريرا - الأولى مثبتة والثانية كانت بالآلف فحككت ، ورأيت أثرها بيننا هناك ، وقال الزجاج : قرئت - قوارير - غير مصروفة ، وهذا الاختيار عند النحويين ، ومن قرأ بصرف الأول فلائنه رأس آية ، وترك صرف الثانى لأنه ليس بآخر آية ، ومن صرف الثانى أتبع اللفظ اللفظ ، لأن العرب ربما قلبت إعراب الشيء ليتبع اللفظ اللفظ ،

فيقولون : جحر ضب خرب ، وإنما الخرب من نعت الحجر ، فكيف بما يترك صرفه ، وجميع ما يترك صرفه يجوز صرفه في الشعر ، يعنى فأمره في المتابعة أخف من غيره ، وقال الزمخشري : هذا التوزين بدلا من ألف الإطلاق ، لأنه فاصلة ، وقد سبق بيان فساد هذا القول ، ثم قال : وفي الثاني لإتباعه الأول ، وذكر أبو عبيد وغيره أن في مصاحف البصرة ، الأول بألف والثاني بغير ألف ، وبعضهم ذكر أن الأول أيضا بغير ألف في بعض المصاحف ، وهذا هو الظاهر :

١٠٩٦ - [وَعَالِيَهُمْ أُسْكِنَ وَكَسِرَ الضَّمُّ (لَا) ذ (فَ) شَا

وَحُضِرَ بِرَفْعٍ الْخَفْضِ (مَ) م (حُ) لَ (أ) لَ (عُ) لَ]

يجوز أن يحرك الميم من عاليهم في البيت بالحركات الثلاثة لضرورة الوزن ، وإلا فهى ما كنة في لفظ القرآن أو موصولة بواو عند من مذهبه ذلك ، وإنما لفظ به الناظم على قراءة من أسكن الياء وكسر الهاء ، وليست الصلة من مذهب من قرأ كذلك ، فلم يبق أن يكون لفظ به إلا على قراءة إسكان الميم ، وحينئذ يجوز فتحها بنقل حركة همزة أسكن إليها وكسرها لالتقاء الساكنين على تقدير أن يكون وصل همزة القطع وضمها لأنها حركتها الأصلية عند الصلة ، فهى أولى من حركة مستعارة يريد - عاليهم ثياب سندس - أى الذى يعلمهم ثياب من سندس ، فهو مبتدأ وخبر ، وقراءة الباقي نصب الياء وضم الهاء ، وهو حال من قوله - ولقاهم لضرة وسرورا - ومن - وجزاهم بما صبروا - هذا قول أبى على ، وأجاز الزجاج أن يكون حالا من الضمير في عاليهم أو من الولدان ، وتبعه الزمخشري في ذلك ، وزاد وجها آخر ، وهو أن يكون التقدير : رأيت أهل نعيم عاليهم ، وثياب سندس مرفوع به ، وقد أجزى أن يكون عاليهم ظرفا ، كأنه لما كان عال بمعنى فوق أجرى مجراه ، فهو كقولك فوقهم ثياب ، وخضر بالرفع صفة لثياب وبالجر صفة لسندس ، وجاز ذلك ، وإن كان سندس مفردا وخضر جمعا لما كان السندس راجعا إلى جمع وهو الثياب ، والمفرد إذا أريد به الجمع جاز وصفه بالجمع ، نحو - على رفرف خضر وعبرى حسان - ومن هذا الإخبار عن المفرد والجمع نحو ما سبق في قراءة نافع وهمزة - عاليهم ثياب - وعكسه قول الشاعر :

• ألا إن جبران العشية رابع •

وحلافى البيت نميز أو حال : أى عمت حلاة أو عم ذا حلاه ، أخبر عن خضر بأنه عم حلاه وبأنه علا فهما جملتان ، وقوله برفع الخفض متعلق بأحدهما . والله أعلم :

١٠٩٧ - [وَأَسْتَبْرِقَ (حِرْمِيَّ) صَرِي وَخَاطَبُوا

تَشَاءُونَ (حِصْنٌ) وَفَقَتْ وَأَوْه (ح) لَ]

أى ورفع خفض استبرق لهؤلاء ، ووجه الرفع العطف على ثياب ، أى وثياب استبرق ، فحذفت المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، وقرأ الباقون بالجر عطفا على سندس ، أى ثياب هذين النوعين ، فصار في هاتين الكلمتين خضر واستبرق أربع قراءات رفعهما لنافع ، وحذف إخفضهما لحمزة والكسائي خفض خضر ورفع استبرق لابن كثير وأبى بكر عكسه ، رفع خضر وجر استبرق لأبى عمرو وابن عامر ، وهو أجود هذه القراءات الأربع ، واختاره أبو عبيد ، قال أبو على : هو أوجه هذه الوجوه ، لأن خضر صفة مجموعة لموصوف ،

مجموع ، واستبرق جنس أضيفت إليه الشاب كما أضيفت إلى سندس كما تقول ثيابا خبز وكتان ، ودل على ذلك قوله تعالى في سورة الكهف :

(وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِنْ سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ ^(١))

وأما - وما تشاءون - بالغيب والخطاب فظاهر ، وحصنا حال من فاعل خاطبوا أو مفعوله وهو تشاءون ، جعله مخاطبا لما كان الخطاب فيه ، أى ذوى حصن أو ذا حصن ، وقرأ أبو عمرو وحده - وإذا الرسل وقتت - بالواو وهو أصل الكلمة لأنها من الوقت ، قال الفراء : أى جمعت لوقتها يوم القيامة ، وقال الزجاج : جعل لها وقت وأجل للفصل والقضاء بين الأمم ، وقال أبو على : جعل - يوم الدين والفصل لها وقتنا ، كما قال :

(إِنْ يَوْمَ الْفَصْلِ مِيقَاتُهُمْ أَجْمَعِينَ ^(٢))

وقال الزمخشري : معنى توقيت الرسل أى تبين وقتهم الذى يحضرون فيه للشهادة على أمهم : قلت : كأنه والله أعلم بعد الوقوف من طول ذلك اليوم ومعاينة ما فيه من الأهوال الواقعة بالسماء والكواكب والجبال وغيرها ووقوع الخلائق فى ذلك الكرب العظيم الذى يطلبون الخلاص منه لسرعة الفصل بينهم ، فيقصدون الرسل لذلك على ما جاء فى حديث الشفاعة فحينئذ والله أعلم ببين لهم وقت الفصل بينهم ، وقوله - لأى يوم أجلت - تعظيم للوقت الذى يقع فيه الفصل والجزاء ، والمراد باليوم الحين والزمان ، ولطول يوم القيامة يعبر عن الوقت فيه ، ثم بين الناظم قراءة الباقيين ، فقال :

١٠٩٨ -- [وَبِالْهَمْزِ بَاقِيهِمْ قَدَرْنَا نَقِيلاً (١) ذ]

(ر) سَا وَجَالَاتٍ فَوَحَّدُ (ش) ذَا (ع) لَأ [

أى همزوا الواو من وقتت فصارت همزة مضمومة أو لك لغة فى كل واو مضمومة ، قالوا فى وجوه : أجوه ، وفى وعد أعد ، واختار هذه القراءة أبو عبيد لموافقة الكتاب مع كثرة قرائنها ، وهى أيضاً موافقة لقوله أجلت ، وثقل نافع والكسائى - فقدرونا - وخفف الباقون لقوله - فنعم القادرون - ووجه التنقيب لقوله - من نطفة خلقه فقدره - أجمع على تشديده أى - فنعم القادرون - نحن على تقديره ، وقيل الخفف والمشدد بمعنى واحد ، وجمالات جمع جمالة ، وجمالة جمع جل ، كجمارة فى جمع حجر ، وقبل جمالات جمع جمال ، كرجال فى جمع رجال ، ووجه القراءتين ظاهر ، ومضى معنى : شدا علا :

ومن سورة النبأ إلى سورة العلق

لأنه لما نظم في سورة النبأ بما بعدهما، والنازعات وعيسى متصلتان : وكذا التكوير ولا انقطاع ، وسورة المطففين منفردة ، وكذا الإنشاق ومن سورة البروج إلى العلق متصل ، وفيها سور لم يذكر لها خلفا متجددا ، كما سبق التنبيه عليه في سورة الجمعة ، وهي : والطارق ، واللبي ، والضحي ، وألم نشرح ، والتين ، ولكنها لا تخلو من خلاص مر ذكره في الأصول وغيرها ، والله أعلم :

١٠٩٩ - [وَقُلْ لَّابِثِينَ الْقَصْرِ (ة) أَشْ وَقُلْ وَلَا

كِذَابًا بِتَخْفِيفِ الْكِسَائِي أَقْبَلًا]

أي القصرفيه يريد - لابثين فيها أحقابا - فلا يث ولبت من باب حاذر ، وفاره وفره ، وقد مضيا في سورة الشعراء ، ومنه طامع وطمع ، وقال الزمخشري : اللبث أقوى ، لأن اللبث من وجد منه اللبث ولا يقال لبث إلا لمن شأنه اللبث ، كالذي يجثم بالمكان لا يكاد ينفك منه ، وقال الفراء : أجود الوجهين بالألف ، يعني لأجل نصب ما بعده لأن إعمال ما كان على وزن فاعل أكثر من إعمال فعل ، وأما - كذابا - بالتخفيف فصدر كذب ، مثل كتب كتابا وبالتشديد مصدر كذب ، مثل كلم كلاما ، وفسر فسارا ، وموضع الخلط قوله تعالى - لا يسمعون فيها لغوا ولا كذابا - يعني أهل الجنة جعلنا الله منهم ، لا يسمعون فيها كذابا ولا تكذيبا ، وقيد الناظم بقوله ولا احترازاً من النهي قبله ، - وكذبوا بآياتنا كذابا - فهو مجمع على تشديده ، لأن فعله معه ، وقال الزمخشري : فعال في باب فعل كمله فاش في كلام فصحاء من العرب ، لا يقولون غيره وسمعى بعضهم أفسر آية فقال : لقد فسرتها فسارا ماسمعه بمثله .

١١٠٠ - [وَفِي رَفْعِ كَمَا رَبُّ السَّمَوَاتِ خَفْضُهُ

(ذ) لَوْلَ فِي الرَّحْمَنِ (نَا) مِي (كَ) مَلَا]

أي خفض الباء من - رب السموات - للكوفيين وابن عامر وخفض ، النون من - الرحمن - لعاصم وابن عامر فخفضهما على البدل من ربك ويجوز في - الرحمن - أن يكون صفة أو عطف بيان ومن رفعهما كان على تقدير هو : رب السموات الرحمن ، أو يكون - رب - مبتدأ - والرحمن - خبره أو - الرحمن - نعت أو عطف بيان له ، - ولا يملكون - خبره ، ومن غير بينهما وهو حزة والكسائي خفضا باء - رب - على البدل ، ورفع - الرحمن - على الابتداء - ولا يملكون - خبره ، أو على تقدير هو الرحمن واستثناف لا يملكون ، وتقدير البيت : وخفض الرفع في الرحمن ناقلة كملا ، لأنه كمل الخفض في الحرفين معا ، يقال : نمت الحديث إذا بلغته ، والله أعلم :

١١٠١ - [وَنَاحِيَرَةً بِأَمْدٍ (صُحْبَةٍ) هُمْ وَفِي

تَزَكَّى تَصَدَّى الثَّانِ (حِرْمِي) آتَقَلًا]

نخرة وناخرة واحد ، أي بالية ، وفي قراءة القصر زيادة مبالغة ، وفي قراءة المد ، وإخاء دعوى الآي قبلها

وبعدها، وأما - فقل هل لك إلى أن تزكى - وفي سورة عبس - فأنت له تصدى - فقلل الحريمان الحرف الثاني من الكلمتين وهما الزاى والصاد ، فهذا معنى قوله الثانى ، أى ثانى حروفهما ، والأصل تزكى وتتصدى بتاءين ، فن ثقل أدغم ومن خفف حذف على ماسبق فى - تظاهرون - وتقدير حرمى أنقل الحرف الثانى فى تزكى وتتصدى ، فقوله الثانى مفعول أنقلا والألف فى أنقل يجوز أن تكون للإطلاق ، وأن تكون ضمير التثنية حملا على لفظ حرمى ، فإنه مفرد ، وعلى معناه الآن مدلوله الثانى ، وأتى حركة همزة أنقلا على تنوين حرمى ، وحذف الباء من الثانى : ولم يفتحها ، وهو مفعول به ضرورة ، وجاء لفظ الثانى منها ملبسا على المبتدئ يظن أن تصدى موضعان الخلاف فى الثانى فيهما ، وإنما ذكر الثانى هنا كقوله مآله كوف يحقق ثانيا أى ثانى حروفه ، ولأجل أن مراده أنقلا الحرف الثانى فى هاتين الكلمتين عدل إلى حرفه « فى » عن أن يقوله : وأن تزكى على لفظ التلاوة ، والله أعلم .

١١٠٢ - [فَتَنَّمَهُ فِي رَفْعٍ نَصْبُ عَامٍ وَأَنَا صَبِيْنَا فَتَحُّهُ (؛) بِدَقَّةٍ نَلَا]

الرفع عطف على يذكرها ، والنصب على أنه واب للرجى من اعله يذكرى كما تقدم من :
(فَأَطْلَعَ ^(١)) .

فى سورة غافر .

(وَأَنَا صَبِيْنَا ^(٢)) .

كسره على الابتداء وفتح على أنه بدل من طعامه أى فلينظر إلى أصل طعامه ، قال أبو على : هو بدل اشتمال ، لأن هذه الأشياء تشتمل على كون الطعام وحدوثه فهو على نحو :

(يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ^(٣)) .

(قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ^(٤)) بالنار .

(وَمَا أَنَسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ ^(٥)) .

لأن الذاكرة كالمشتمل على المذكور ، وقال - إلى طعامه - والمعنى إلى كونه وحدوثه ، وهو موضع الاعتبار وأنا صبينا فى البيت مبتدأ وثبت مبتدأ ثان ، وفتح مفعول تلا ، ومعنى ثبته أى ناقله وقارنه الثبت ، يقال : رجل ثبت بسكون الباء أى ثابت القلب ويقال : هذا شئ ليس بثبت بفتح الباء أى ليس بحجة ، والله أعلم .

(٢) آية ٣٧

(٤) سورة البروج ، آية : ٤

(١) آية : ٦

(٣) سورة البقرة ، آية : ٢١٧

(٥) سورة الكهف ، آية : ٦٣

١١٠٣ - [وَحَفَّ (حَقُّ) سُجَّرتْ ثَقُلُ نُشْرَتْ

(ثَ) رِبْعَةٌ (حَقُّ) سَعَرَتْ (ع) ن (أ) وَلِي (م) لَا]

التخفيف في هذه الكلمات الثلاثة والتشديد سبق لها نظائر ولم يبين القراءة المرموزة في سَعَرَتْ إحالة على مانص عليه في الحرف قبلها وهو الثقل ، فهو مثل ما أحال - سَكَرَتْ - في أول الحجر على ما قبله وهو : ورب خفيف والملا : الأشراف والرؤساء ، يشير إلى أن هذه القراءة مأخوذة عن جماعة أصحاب شيوخ أكابر أخذوها عنهم .

١١٠٤ - [وَلَا يَضْنِينِ (ح) قُ (ر) اِ وَخَفَّ فِي

فَمَدَّكَ لَكُوفِي وَ (حَ) كَ يَوْمُ لَا]

الأولى أن تكتب بضنين بالضاد لوجهين :

أحدهما : أنها هكذا كتبت في المصاحف الأئمة ، قال اللطاعي رحمه الله في قصيدة الرسم : والضاد في بضنين تجمع البشر :

والثاني : أن يكون قد لفظ بالقراءة الأخرى ، فإن الضاد والطاء ليسا في اصطلاحه ضدين :

فإن قلت : فكيف تصح حينئذ إضافة الطاء إلى هذا اللفظ وليس فيه طاء ؟

قلت : يصح ذلك من جهة أن هذا اللفظ يستحق هذا الحرف باعتبار القراءة الأخرى ، ولهذا يجوز لك أن تقرأ قوله في صورة النساء - ويأسوف تؤتيتهم - عزيز بالنون ، ومعنى بظنين بالطاء من الظنة ، وهى التهمة أى ما هو بمتهم على ماله من علم الغيب الذى يأتيه من قبل الله تعالى ، ومعناه بالضاد ببخل : أى لا يبخل بشيء منه بل يبلغه كما أمر به امتثالاً لأمر الله تعالى وحرصاً على نصيح الأمة ، «وعلى» على هذه القراءة بمعنى الباء ، وذلك ثابت لغة ، وقد سبق فى شرح قول «وليس على قرانه متأكلاً» ، ويكون سبب العدول عن الباء إليها استقامة معناها على القراءتين أو كراهة لتكرار الباء لو قيل - بالغيب بضنين - وقال الفراء فى تفسير بضنين : يقول يأتيه غيب السماء وهو منقوش فيه فلا يبخل به عليكم ولا يضمن به عنكم ، وقيل المعنى : إنه جامع لوصفين جليلين ، وهما الإطلاع على علم الغيب وعدم البخل ، كما تقول هو على علمه شجاع أى جامع للوصفين واختار أبو عبيد القراءة بالطاء ، وقال : إنهم لم يبخلوه فيحتاج إلى أنه ينفى عنه ذلك البخل ، إنما كان المشركون يكدون به ، فأخبرهم الله تعالى أنه ليس بمتهم على الغيب ، وجواب هذا أن يقال : وصفه الله تعالى بذلك لحرصه على التبليغ وقيامه لما أمر به ، ولا يتوقف نفى البخل عنه على رميهم بإياه به :

فإن قلت : إذا كانت الكتابة بالضاد فكيف ساغ مخالفتها إلى الطاء :

قلت : باعتبار الثقل الصحيح كما قرأ أبو عمرو - وقتت - بالواو مع أن أبا عبيد قد أجاب عن هذا فقال : ليس هذا بخلاف الكتاب ، لأن الضاد والطاء لا يختلف خطهما فى المصاحف إلا بزيادة رأس أحدهما على رأس الأخرى ، قال : فهذا قد يشابه فى خط المصحف ويتدانا ، قال الشيخ : صدق أبو عبيد ، فإن الخط القديم على ما وصف ، أو قال الزمخشري : هو فى مصحف عبد الله بالطاء ، وفى مصحف أبى بالضاد ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بهما ، وإتقان للفصل بين الضاد والطاء واجب ، ومعرفة مخرجيهما مما لا بد

منه للقارئ، فإن أكثر العجم لا يفرقون بين الحرفين، فإن فرقوا ففرقا غير صواب، وبينهما بون بعيد، ثم ذكر
مخرجهما على ماسياني بيانه في باب محارج الحروف، ثم قال ولو استوى الحرفان لما ثبت في هذه الكلمة
قراءتان اثنتان، ولا اختلاف بين جبلين من جبال العلم والقراءة، ولما اختلف المعنى والاشتقاق والتركيب،
قلت: وقد صنف مصنفات في الفرق بين الضاد والظاء مطلقا، وحصرت كلمات الحرفين، ونظم جماعة من
شيوخ القراءة ما في القرآن العظيم من الظاءات، فيعلم بذلك أن ما عدا ما نظموه يكون بالضاد، وقد ذكرت في
ذلك فصلا بديعا في مختصر تاريخ دمشق، في ترجمة عبد الرزاق بن علي، في حرف العين، وقوله: فعذلك
بالتخفيف، أي عدل بعضك ببعض، فكنت معتدل الخاتمة متناسبا، فلا تفاوت فيها. قال عبد الله بن الزبيري
قبل إسلامه:

• وعدلنا ميل بدر فاعتدل •

وبالتشديد معناه قومك وحسنك وجعلك معتدلا، فهما متقاربان، ومعنى البيت خفف الكوفي في قراءة
فعذلك بالتخفيف، ثم قال: وحقك - يوم لا - يعني رفع - يوم لا تملك - لأنه بدل من يوم الذي قبله أو على تقدير هو
يوم لا تملك والنصب على تقدير تذاقون، أي تجازون يوم كذا لأن لفظ الدين بدل عليه، أو بإظهار أعني
أو على تقدير اذكر، وقيل بدل من - يوم الدين - الذي بعد - يصاونها - وقيل ومعنى لإضافته إلى لا، كما تقدم
في مثل ما، فيجوز على هذا أن تكون على ما تقدم من وجهي الرفع ووجود النصب، قال الشيخ: وقوله:
وحقك يوم لا، أضاف يوم إلى لا، لأن اليوم مصاحب لها.
قلت: لا حاجة إلى هذا الاعتذار، فإنه كناية لفظ القرآن، وقيدها بذلك احترازا من ثلاثة قبلها مضافة
إلى الدين:

١١٠ - [وَفِي فَاكِهِينَ أَقْصَرُ (ء) لَّا وَخِثَامُهُ

بِفَتْحٍ وَقَدْ مَدَّهُ (رَ) اشْدَأْ وَلَا]

فاكهين وفكهين واحد، المد والقصر كما سبق في لابئين ولبيين، وفارحين وفرحين، أي انقلبوا معجبين
متنعمين متلذذين فرحين:

وأما - ختامه مسك - فقراءه الكسائي بفتح الخاء، وقدم الألف على التاء فصار خاتمه، كما قرأ عاصم
وخاتم النبيين - قال الفراء: الخاتمة والختام متقاربان في المعنى. إلا أن الخاتم الإسم والختام المصدر. قال أبو علي:
خاتمه آخره وختامه عاقبته، والمراد للذادة المقطع وذكاء الرائحة وأرجها مع طيب الطعم، وعن سعيد بن جبير
ختامه آخر طعمه، وقوله: ولا بفتح الواو أي ذا ولا أي نصر لهذه القراءة، لأن أبا عبيد كرهها، وقال:
حجة الكسائي فيها حديث كان يرويه عن علي، ولو ثبت عن علي لكان فيها حجة، ولكنه عندنا لا يضح عنه،
قلت: قد أسند الفراء في كتاب المعاني عن علي وعلقمة فقال: حدثني محمد بن الفضل عن عطاء بن السائب
عن أبي عبد الرحمن عن علي أنه قرأ خاتمه مسك، قال وحدثنا أبو الأحوص عن أشهب بن أبي الشعثا المخاري
قال قرأ علقمة بن قيس: خاتمة مسك وقال أما رأيت المرأة تقول للعطار: اجعل لي خاتمة مسكا، تريد آخره،
وتفسيره أن الشارب يجد آخر كأسه ريح المسك، والله أعلم:

١١٠٦ - [يُصَلِّي تَقِيْلًا ضَمَّ (عَمَّ رِ) ضَا (دَ) نَا

وَبَا تَرَكَبَيْنِ اَضْمَمُ (حَ) بَا (عَمَّ نَ) (هَلَا)

ضم فعل مالم بسم فاعله في موضع الحال أيضا ، أى مضموم الياء وعم : خبر يصلى ، أى عم رضاه أو ذارضى ، وقراءة الباقيين يصلى سبعر مضارع صلى ، كما قال تعالى - سيصلى ناراً - ثم قال اضمم باء - لتركيبن طبقا - ذا حيا ، ولحيا بالقصر الغيث ، ونهلا جمع ناهل ، وهو للشارب أى مشبها حيا عام النفع ، وهو خطاب للإنسان ، فهو يفتح الباء على اللفظ وبضمها ، لأن المراد بالإنسان المخاطب الجنس ، ومعنى - طبقا عن طبق - أى حالا بعد حال ، من شدائد أحوال القيامة وأحوال مواقفها ، قيل : هى خمسون موقفا كل حالة منها مطابقة للأخرى ، فى الشدة والهول ، وقيل غير ذلك ، والله أعلم :

وفى نظم هذا البيت نظر فى موضعين ، أحدهما : يصلى فإنه لم ينص على فتح الصاد ولا سكونها ، والثانى قوله وبأ - تركيبن - ولم يقيد لفظ الباء بما تتميز به من التاء ، وكلمة تركيبن فيها الحرفان ، وكل واحد منهما قابل للخلاف المذكور ، وكان يمكنه أن يقول :

يصلى بيصلى عم دم رم وتركبن بالضم قبل التون حز عم نهلا

١١٠٧ - [وَتَحْفُوظٌ أَخْفِضْ رَفَعَهُ (حَ) صَّ وَهَوَى فِي أَلْ

مَجِيدٍ (شَ) نَا . وَانْخَفَ قَدَّرَ (رُ) تَلَا]

الخفض نعمت للوح وهو موافق لما يطلقه الناس ، من قولهم : اللوح المحفوظ ، قرأه نافع بالرفع جعله صفة لقرآن فى قوله : - بل هو قرآن مجيد - أى هو قرآن مجيد محفوظ فى لوح ، والضمير فى قوله هو للخفض ، أى اخفض رفع - ذو العرش المجيد - فيكون نعمتا للعرش ، ورفع على أنه خبر بعد ثلاثة أخبار لقوله - وهو الغفور - والتخفيف والتشديد فى - قدر فهدى - سبق مثله فى - والمرسلات - قوله وانخف على تقدير ، وذو الخف ، وقدر عطف بيان له ، أو يكون قدر مفعول ، وانخف نحو للضرب زيدا أعلم :

١١٠٨ - [وَبَلْ يُؤْتِرُونَ (حَ) زُ وَتَصَلَّى يُضَمُّ (حَ) زُ

(صَ) نَا يُسْمَعُ التَّذْ كَبِيرُ (حَقِّ) وَذُو جِلَا]

الغيب والخطاب فى توثرئون ظاهران ، وكذلك - تصلى ناراً - بضم التاء وفتحها ، وتأنيت - لاغية - غير حقيقى ، فجاز تذكير الفعل المسند إليها وهو يسمع ، هذا على قراءة من رفعها ، وأما من نصبها على المفعولية ، ففتح التاء من تسمع على ما يأتى ، وقوله : وذو جلا أى جلاء بالمد بمعنى انكشاف ، وظهور وهو تنمة للبيت والرمز حق وحده .

١١٠٩ - [وَضَمَّ (أ) وَلُوا (حَقِّ) وَلَاغِيَةً لَهُمْ

مُسْتِطِرِ اِثْمِ (ضَ) سَاعَ وَانْخَلَفُ (ةُ) لَمَلَا]

يعنى ضم التاء من تسمع نافع وضم الياء ابن كثير وأبو عمرو ، فالجميع ضم أول يسمع ولاغية لهم بالرفع ،

لأن نسمع على قراءة الثلاثة فعل ما لم يسم فاعله ، وإن كان أو له مختلفا فيه بينهم دأرا بين التاء والياء ، وقراءة الباقيين بناء الخطاب ، أى لا نسمع أنت وأيتها السامع فيها لاغية ، فإن قلت من أين علم ذلك وهو إنما ذكر التذكير فضده للتأنيث وهو حاصل فى قراءة نافع ، أما قراءة غيره فبالخطاب .

قلت : لما اشتركوا مع نافع فى القراءة بالتاء وإن اختلف مدلولها تأنيثا وخطابا تجوز فى أن جعل قراءتهم ضدًا للتذكير فهو كما سبق فى - ولتستبين - فى سورة الأنعام ، ويجوز أن تكون التاء فى قراءة الجماعة للتأنيث أيضا ، على أن يكون فاعلها ضميرا عائدا على الوجوه فى قوله تعالى - وجوه يومئذ ناعمة - أى لا نسمع تلك الوجوه فيها لاغية ، وقوله : أولوا حتى أى أصحاب حتى ، وأما - لست عليهم بمصيطر - فاشم الصاد زايًا خلف ، كما فعل فى الصراط وفى المصيطرون فى الطور ، وعن خلاد فى ذلك خلاف ، ولكون هذه القراءة قد عرفت خلف ، وخلاد من سورتي الفاتحة والطور أطلقت الإشمام ، ولم يبين أنه بالزاي فيحمل هذا المطلق على ذلك التقيد ومعنى ضاع فاح وانشر ، والخلف قللا ، لأن من المصنفين من لم يذكر لخلاد إلا أحد الوجهين إما الصاد الخالصة كالجماعة ، وإما الإشمام مثل خلف ، فذكر الخلاف قليل :

١١١٠ - [وَبِالسَّيْنِ (أ) ذَ وَالْوَتْرِ بِالْكَسْرِ (ش) ائِصْ]

فَقَدَّرَ يَرْوَى الْيَحْصِي مَنَقْلًا]

أى قرأ بمصيطر بالسین هشام وحده ، على أصل الكلمة ، والباقون بالصاد ، ونعليل هذه القراءات كما سبق فى الصراط ، والوتر يكسر الواو وفتحها لغتان ، قال أبو عبيد : وبكسر الواو نقرأها لأنها أكثر فى العامة وأقضى ، ومع هذا إنما تدبرنا الآثار التى جاء فيها ذكر وتر الصلاة فوجدناها كلها بهذه اللغة لم نسمع فى شيء منها الوتر ، يعنى بالفتح ، قال : والمعنى فيهما واحد ، إنما تأويله الفرد الذى هو ضد الشفع ، وقال مكى وغيره : الفتح لغة أهل الحجاز والكسر لغة بنى تميم :

وأما - فقدّر عليه روقه - فالتخفيف والتشديد فيه لغتان ، وهو بمعنى سبق ، والتخفيف أكثر فى القرآن :

١١١١ - [وَأَرْبَعُ غَنَيبٍ بَعْدَ بَلٍّ لَا (ح) صُولُهَا]

يَحْضُونَ فَتَحُ الضَّمِّ بِالْمَدِّ (أ) مَلَا]

أى وأربع كلمات تقرأ بالغيبة ، ثم بين مواضعها فقال : حصولها بعد لفظ - بل لا - يريد - كلا بل لا تكرمون اليتيم ولا تحضون - وتأكلون - وتحبون - انفرد أبو عمرو بقراءة الغيب ، والباقون بالخطاب ، ووجهها ظاهر ، وقرأ الكوفيون - محاضون - من المحاضة ، أى يحض بعضهم بعضا ، وأصلها تتحاضون فحذفت التاء الثانية كما فى نظائره ، ومعنى ثملا : أى أصلح أى فتح ضمه أصلح بالمد ، لأنه لا يستقيم إلا به ، ويعنى بفتح الضم فتح الحاء المضمومة من تحضون فى قراءة الباقيين :

١١١٢ - [يُعَذَّبُ فَاتَّخَذَهُ وَبُوتِقُ (ر) اَوِيَا]

وَيَاءُ اَنٍ فِي رَبِّي وَفُكَّ اَرْفَعَنْ وَلَا]

يعنى فتح ذال يعذب ، وئاء بوتق على بناء الفعلين للمفعول ، والهاء فى عذابه للإنسان ، على قراءة الكسائي

هذه ، وقراءة الباقيين بكسرهما على بناء الفعلين للفاعل ، وهو أحد ، والهاء في عذابه عائدة على الله تعالى ، أي هو متولى الأمور كلها لا معذب سواه أي إن عذاب من يعذب في الدنيا ليس كعذاب الله ، ويجوز أن يكون الهاء عائدة على الإنسان أيضا ، واختاره الشيخ أبو عمرو ليفيد المعنى زيادة عذاب هذا الإنسان على غيره ، وإذا عاد الضمير إلى الله تعالى لم يفد هذا المعنى بخلاف قراءة الفتح ، فإن على كلا التقديرين يحصل هذا المعنى ، فإن الهاء إن عادت على الإنسان فظاهر على ماسبق ، وإن عادت على الله تعالى كان المعنى : لا يعذب أحد مثل تعذيب الله تعالى لهذا الإنسان ، واختار أبو عبيد قراءة الفتح ، وأسندها حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم قال مع صحة المعنى فيها ، لأن تفسيرها لا يعذب عذاب الكافر أحد ، ومن قرأ بالكسر فإنه يريد لا يعذب عذاب الله عز وجل أحد ، قال : وقد علم المسلمون أنه ليس يوم القيامة معذب سوى الله تعالى ، فكيف يكون لا يعذب أحد مثل عذابه ، وأراد بقوله وباء أن في ربى أن هذا اللفظ الذي هو ربى تكرر في هذه السورة في موضعين ففيه باءان من باءات الإضافة يريد ربى أكرم من - وربى أهان - فتحهما الحرمين وأبو عمرو وفيها أربع زوائد تقدم نظمها في آخر سورة نبارك - يسر - أثبتنا في الوصل نافع وأبو عمرو وفي الحالين ابن كثير - بالواد - أثبتنا في الوصل ورش وفي الوقف ابن كثير على اختلاف عن قبل أكرم من وأهان أثبتنا في الوصل نافع وأبو عمرو على اختلاف عنه وفي الوقف البرى والنون في قوله ارفعن نون التوكيد الخفيفة التي تبدل ألفا في الوقف ومثلها في القرآن - لنسفعن بالناصية - و - ليكونا من الصاغرين - وولا بالكسر أى متابعا فهو مفعول من أجله أو التقدير ذو ولاء فيكون حالا وليست الواو فاصلة فإن المسألة لم تتم بعد ، أى ارفع الكاف من قوله تعالى في سورة البلد - فك رقبة - لمن يأتي ذكره ثم ذكر ما يفعله هذا الرفع في رقبة فقال :

١١١٣ - [وَبَعْدَ آخِضْنِ وَآكِسِرْ وَمُؤَدَّ مُؤَنَّا]

مع الرفع إطعام (ن) دأ (عَمَّ) (انْهَلَا]

النون في اخفضن للتوكيد أيضا يريد اخفض الكلمة التي بعد فك وهي رقبة فهي مخفوضة بإضافة فك إليها لأن فك بعد أن كان فعلا ماضيا في القراءة بفتح الكاف صار برفعها اسما مضافا إلى رقبة ، وقوله واكسر يعنى همزة إطعام ، والمدّ زيادة ألف بعد الدين والتثوين مع الرفع في الميم فيبقى إطعام معطوفا على فك ، فهما اسمان في هذه ، وفي الأخرى هما فعلان ماضيان فقوله إطعام مفعول اكسر ومد أى افعل فيه الكسر والمد والتثوين والرفع وقوله ندا أى ذا نداء وقوله عم فانهلا أراد فانهلن فأبدل من النون ألفا أى فاشرب يقال منه نهل بكسر الهاء ينهل فوجه هذه القراءة أنها تفسير للعقبة والتقدير هى فك رقبة أو إطعام وعلى قراءة الباقيين يكون فك رقبة بدلا من - فلا اقتحم - وما بينهما اعتراض كما قيل في يوم لا تملك المنصوب أنه بدل من يوم الدين ولذا عترض بينهما جمل في ثلاث آيات :

١١١٤ - [وَمُؤَصَّدَةٌ فَأَهْرِزْ مَمَّا (ع) ن (ف) تى (ح) مى

وَلَا (عَمَّ) فِي وَالشَّمْسِ بِالْفُـاءِ وَأَنْجَلَا]

معا يعنى في سورتي البلد والهمز والهمز في مؤصدة وتركه لغتان وقد تقدم الكلام فيها في باب الهمز المفرد ومعنى مؤصدة مطبقة وقوله عن فتى أى ناقلا له عن فتى حماء ، وأما - ولا يهاتف عقباها - في سورة والشمس فقرأها

نافع وابن عامر بقاء ، وضع الواو على مافى المصحف المدنى والشامى ودو عطف على ما قبله من الجمل المعطوفات
بالفاء فقال لهم - فكذبوه فعقروها فدمدم عليهم ربهم بذنبهم فسواها ولا يخاف عقابها - وقرأ الباكون بالواو على
مافى مصاحفهم وهى واوالحال أى فسواها غير خائف والضمير فى ولا يخاف يرجع إلى من رجع إليه الضمير فى
فسواها وقيل يرجع إلى الرسول وقيل يرجع إلى العاقل وقراءة الفاء ترد هذه القول ومعنى فدمدم عليهم أرجف
بهم وقيل أطبق العذاب عليهم ، والضمير فى فسوها للدممة أو لآية ثمود أى فسوى الدممة بينهم أو فسواهم
فى ذلك لم يفلت منهم أحدا ، فقول الناظم « ولا مبتدأ وعم خبره » أى ولا فى والشمس عم بالفاء وأنجلا
أى كفا .



ومن سورة العلق إلى آخر القرآن

لا تعلق لسورة العلق بما بعدها في نظمها ، وسورة القدر ولم يكن متصليتان ، وكذا التكاثر والهمزة وإيلاف والكافرون متصلات في نظمها ثم سورة تبت وما بين ذلك كله من السور لا خلف فيها إلا ما سبق ذكره في الأصول وغيرها ، وكذا ما بعد تبت .

١١١٥ - [وَعَنْ قُنْبُلٍ قَصْرًا رَوَى ابْنُ مُجَاهِدٍ

رَأَاهُ وَلَمْ يَأْخُذْ بِهِ مُتَمَمًّا]

قصراً مفعول روى ورأه مفعول قصر لأنه مصدر أى روى ابن مجاهد عن قنبل قصرأ في هذه الكلمة وهي - أن رآه استغنى - فحذف الألف بين الهمزة والهاء وابن مجاهد هذا هو الإمام أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس ابن مجاهد شيخ القراء بالعراق في وقته ، وهو أول من صنف في القراءات السبع ، على ما سبق بيانه في خطبة هذا الكتاب وأوضحناه في كتاب الأحرف السبعة وقد ذكرت من أخباره في ترجمته في « مختصر تاريخ بغداد » ومات رحمه الله سنة أربع وعشرين وثلاث مائة وقد ضعف بعضهم قراءته على قنبل ، وقال : إنما أخذ عنه وهو غلط لكبر سنه على ما ذكرناه في ترجمة قنبل في الشرح الكبير لهذه القصيدة ، وقال ابن مجاهد في « كتاب السبعة » له : قرأت على قنبل أنه رآه قصرأ بغير ألف بعد الهمزة في وزن « رعه » قال : وهو غلط لا يجوز إلا رآه في وزن رعاه مالمال وغير ممال ، فهذا معنى قول الناظم ولم يأخذ به لأنه جعله غلطاً ، ومعنى متعملاً أى : عاملاً يقال عمل واعتمل وتعمل ، فيجوز أن يكون حالاً من ابن مجاهد ، وهو ظاهر ، ويجوز أن يكون مفعولاً به ، أى لم يأخذ به على أحد قرأ عليه ، والمتعمل طالب العلم الآخذ نفسه به ، يقال تعمل فلان لسكدا وسوف أتعمل في حاجتك ، أى أتعى ، وهذا كالمثقف والمتنكس أى لم يطالب أحداً من تلامذته بالقراءة به وهذه العبارة غالبة في ألفاظ شيوخ القراء يقول قائلهم به قرأت وبه آخذ أى وبه أقرئ غيرى :

وقال الشيخ الشاطبي رحمه الله فيما قرأته بخط شيخنا أبي الحسن رحمه الله : رأيت أشياءنا يأخذون فيه بما ثبت عن قنبل من القصر خلافاً لما اختاره ابن مجاهد .

وقرأت في حاشية للنسخة المقررة على الناظم رحمه الله : زعم ابن مجاهد أنه قرأ بهذا عليه أى على قنبل ورده ورآه غلطاً ، هكذا في السبعة ولم يتعرض في الكتاب له لما علم من صحة الرواية فيه ، قال : وإذا صح تصرف العرب في رأيا لقلب ، ويحفظ الهمزة ، فكيف ينكر قصر الهمزة إذا صححت به الرواية .

وقال الشيخ في شرحه : وكذلك رواه أبو عون يعنى محمد بن عمر الواسطي عن قنبل والرواية عنه صحيحة وقد أخذ له الأئمة بالوجهين وحوال صاحب التيسير على القصر ، يعنى لأنه لم يذكر فيه غيره فإنه قال : قرأ قنبل - أن رآه - بقصر الهمزة والباقون بعدها وقال في غيره وبه قرأت ، وأثبت بن غلبون وأبو الوجهين ، واختار إثبات الألف ، قال الشيخ : وهي لغة في رآه ومثله في الحذف قول رؤبة وصاني الحجاج فيما وصنى قال : وما كان يبنى لابن محاهد إذا جاءت القراءات ثابتة عن إمام من طريق لا يشك فيه أن يردّها ، لأن وجهها لم يظهر له ، وقد سبق في - حاشا - ذكر هذا الحذف ونحوه ، وإذا كانوا يقولون لأدر من المستقبل الذى يلبس الحذف فيه قراءة أولى :

قلت : وأشدني الشيخ أبو الحسن رحمه الله لنفسه بيتين بعد هذا البيت حالة قراءتي لشرحه عليه في السكرة الأخيرة التي لم نقرأ عليه بعدها :

ونحن أخذنا قصره عن شيوينا بنص صحيح صح عنه فبجلا
ومن ترك المروي من بعد صحة فقد زل في رأى رأى متخيلا

قلت : لعل ابن مجاهد رحمه الله إنما نسب هذا إلى الغاط لأخذه إياه عن قنبل في زمن اختلاطه ، مع مارأى من ضعف هذا الحذف في العربية لأنه وإن جاء نحوه في ضرورة شعر ، أو مايجرى مجرى ذلك من كلمة كثر دورها ، على ألسنتهم ، فلا يجوز القياس على ذلك وقد صرح بتضعيف هذه القراءة جماعة من الأئمة قال أبو علي : إن الألف حذفت من مضارع رأى في قولهم :

• أصاب الناس جهد ولو تر أهل مكة •

فهلأ جاز حذفها أيضا من الماضي •

قيل : إن الحذف لا يقاس عليه لاسيما في نحو هذا إن كان على غير قياس : فإن قلت فقد جاء - حاشا لله - يكون إلا فعلا لأن الحذف لا يحذف منه وقال رؤية فيما وصني قيل إن ذلك في القلة بحيث لا يصرح بسوغي القياس عليه وما يعضمه إن الألف ثبت حيث تحذف الياء والواو ، ألا ترى أن من قال - إذا يسر - فحذف الياء في الفاصلة لم يحذف من نحوه - الليل إذا يغشى والنهار إذا تجلى - وقال مكى هو بعيد في القياس والنظر والاستعمال هذا مع كونه علل هذه القراءة بخمس علل كلها ضعيفة ومن أعربها أن الألف حذفت لأجل الساكن بعد الهاء ولم يعتد بالهاء حاجزا ولو كان ذلك مسوغا هذا لكان في قراءة الجماعة أولى فإنهم لم يعتدوا بالهاء حاجزا في امتناعهم في صلة هاء الكتابة لأجل الساكن قبلها على ما سبق في بابيه ، والله أعلم :

١١١٦ - [وَمَطْلَعٌ كَثُرَ اللَّامُ (ر) حَبٌّ وَحَرَفِيٌّ]

بَرِيَّةٌ فَاهِمَزٌ (آ) هِلَا (م) تَاهِلَا

يريد - حتى مطلع الفجر - كسر لامه رجب ، أى واسع أى لم تضق وجهه القريبة عن توجيحه خلافا لمن استبعده ووجهه أنه قد جاء في أسماء الزمان والمكان مفعول بكسر العين فامضارعه يفعل بضمها أسماء محصورة وهذا منها نحو المشرق والمغرب والمسجد ومنها ما جاء فيه الوجهان نحو النسك والمسكن والمطلع وقد قرئ بهما في هذه الثلاثة ، فالفتوح والمكسور المراد بهما زمن الطاوع ، ومنهم من جعلهما مصدرين فأحتاج إلى تقدير أى حذف مضاف إلى زمن طلوع الفجر إذا قدرناهما اسمي زمان لم تحتج إلى هذا والزجاج جعل المفتوح مصدرا والمكسور اسم زمان وهمز البرية هو الأصل لأنها من برأ الله الخلق ومن لم يهزها فلما أن يكون خفف الهمز كما تقدم في النبي وهو الأولى أو يكون مأخوذا من البرأ وهو التراب فلا همز فيه ولكن قراءة الهمز ترد هذا الوجه قال أبو علي البرية من برأ الله الخلق فالقياس فيه الهمز إلا أنه مما ترك هززه كقولهم النبي والذرية والنجابية في أنه ترك الهمز فالهمز فيه كالارد إلى الأصل المتروك في الاستعمال كما أن من هز النبي كان كذلك وترك الهمز فيها أجود وإن كان الأصل الهمز لأنه لما ترك فيه الهمز صار كرده إلى الأصول المرفوضة مثل هينوا وما أشبه ذلك من الأصول التي لا تستعمل ، قال : قال وهمز من همز البرية يدل على فساد قول من قال : إنه من البراء الذي هو التراب ألا ترى أنه لو كان كذلك لم يميز همز من همز على حال إلا على وجه الغلط كما حكوا امتلكت الحجر ونحو

ذلك من الغلط الذي لا وجه له في الهمز والفاء في قوله فاهمه زائدة وحرفي البرية مفعول باهمز وآهلا متأهلا حالان من فاعل اهمز ومعنى آهلا ذا أهل من قولهم أهل المكان إذا كان له أهل ومكان. أهول فيه أهله وقد أهل فلان بفتح الهاء يأهل بضمها وكسرهما أهولا أى تزوج وكذا تأهل فيكون دعاء له أى اهمزه مزوجا إن شاء الله تعالى في الجنة فهو اذهب راشدا أو اهمزه كائنا في جماعة يريدونه وينصرونه أى لست منفردا بذلك وإنما قال ذلك إشارة إلى خلاف من يرد الهمز في هذا ومعنى متأهلا أى متصديا للقيام بحجته محصلا لها أى لك أهلية ذلك وقال الشيخ آهلا حال من مفعول اهمز ويشكل عليه أن مفعول اهمز منى والحال مفردة ونافع مذهبه همز النبي والبرية معا ووافقه ابن ذكون على همز البرية فقط، فقد صار همز البرية له أهل أكثر من أهل الهمز في النبي وبابه والله أعلم :

١١١٧ - [وَتَا تَرَوْنَ أَضْمُومٌ فِي الْأَوَّلَى (ك) مَا (ر) سَا

وَجَمَعَ بِالتَّشْدِيدِ (ش) اِفْعِلْ (ك) تَلَا]

يعنى لترون الجحيم فالضم من أرى والفتح من رأى ولا خلاف في فتح الثانى وهو لترونها وجمع مالا بالتخفيف والتشديد و حد وفى لفظ التشديد موافقة لقوله وعدده وقيل التشديد لما يكون شيئا بعد شيء والتخفيف لما يجمع في قرب وسرعة كقوله تعالى - ونفخ في الصور فجمعناهم جمعا - وقد جاء التخفيف بمعنى التشديد وهو لما يجمع شيئا بعد شيء كقوله • ولها بالمطرون إذا أكل النمل الذى جمعا • والنمل لا يجمع ما يدخره في وقت واحد وكذلك الظاهر من أداء الحرب في قول الأعشى :

لأمر يجمع الأداة لريب الدهر لامسند ولا زمال

ذكر ذلك أبو على المسند بفتح النون الدعى والزمال الجهان وقوله في أولى أى في الكلمة الأولى ورسا بمعنى ثبت واستقر :

١١١٨ - [(وَصُحْبَةٌ) الضَّمَيْنِ فِي عَمَدٍ وَعَوَا

لِإِبْلَافٍ بِأَلْيَا غَيْرُ شَأْمِيهِمْ تَلَا]

وعوا أى حفظوا الضمين في هذه العلة وهما ضم العين والميم والباقون بفتحهما وكلاهما جمع عموذ وقد أجمعوا على الفتح في - بغير عمد - في الرعد ولقمان وأما - لإبلافاً قريش - فقراءة ابن عامر بحذف الياء وكلتا اللراءتين مصدر وهما لفتان يقال آلف إبلافاً وألف الآفا فن الأول قول ذى الرمة • من المؤلفات الرجل أما حره • ومن الثانى ما أنشده أبو على :

زعم أن إخوانكم قريش لهم ألف ولهمي لكم إبلافاً

وقراءة ابن عامر حسنة فإن فيها جمعا بين اللغتين باعتبار الحرفين فان الثانى بالياء بغير خلاف وهو معنى قوله :

١١١٩ - [وَأِبْلَافٍ كُلٌّ وَهُوَ فِي الْخَطِّ سَاقِطٌ

وَلِي دِينَ قُلْ فِي الْكَافِرِينَ تَحَصَّلًا]

أى وكلهم أثبت الياء في الحرف الثاني وهو لإيلافهم رحلة وهذه الياء ساقطة في خط المصحف والأولى ثابتة والألف بعد اللام فهما ساقطة وصورتها لإيلاف قريش المفهم فأجمعوا على قراءة الثاني بالياء وهو بغير ياء في الرسم واختلفوا في الأول وهو بالياء، وهذا مما يقوى أمر هؤلاء القراء في اتباعهم فيما يقرءونه بالقل الصحيح دون مجرد الرسم وما يجوز في العربية وقد روى حذف الياء من الثاني أيضا ، وفي سورة الكافرين ياء إضافة وهي ولي دين فتحها نافع وهشام وحفص والبرزى بخلاف عنه وأسكنها الباقون .

١١٢٠ - [وَمَا أَيْ لَهَبٍ بِالْإِسْكَانِ (د) وَنُونا

وَحَمَلَةَ الْمَرْفُوعِ بِالنَّصْبِ (ز) زَلَا]

أى أثبتوا هاءه بالإسكان لابن كثير وفتحها الباقون ، ولعلهما لغتان كالنهر ولم يختلفوا في فتح الهاء من قوله تعالى - ذات لهب - وكذا ولا يغنى من اللهب قال أبو على هذا يدل على أنه أوجه من الإسكان وقال الزمخشري الإسكان في أبي لهب من تغيير الأعلام كقولهم شمس بن مالك بالضم .

قلت : وفي الإسكان مغايرة بين اللفظين في الموضعين وخفف العلم بالإسكان لثقل المسمى على الجنان والاسم على اللسان ، وحالة الخطب بالرفع صفة وامرأته ، وفي جيدها الخبر ، أوها خبران لها إن كانت مبتدأ وإن كانت عطفا على ضمير ميصلي تعين حالة الخطب للصفة وكان في جيدها في موضع الحال أو خبرا ومبتدأ جملة مستأنفة ونصب حالة الخطب على الذم والشتم قال الزمخشري وأنا استحب هذه القراءة ، وقد توسل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بجميل من أحب شتم أم جميل قلت : حالة الخطب اسمها أم جميل عليها وعلى أبي لهب لعنة الله :



باب التكبير

إنما أخر ذكر هذا الباب لأن حكمه متعلق بالسور الأخيرة ، ومن المصنفين من لم يذكره أصلاً كابن مجاهد وقدم النظم قبل بيان حكمه عند القراء أبياتاً في فضل الذكر مطلقاً من تكبير وغيره فقال :

١١٢١ - [رَوَى الْقَلْبَ ذِكْرُ اللَّهِ فَاسْتَسْقِ مُقْبِلًا

وَلَا تَمُدُّ رَوْضَ الدَّاكِرِينَ فَتَمُحِبَّ لًا

هذا البيت مقفى مثل أول القصيدة وأول سورة الرعد والأنبياء وغيرهما وهو حسن كما لبنا عليه في شرح الذي في أول الرعد ، وروى القلب ربه يقال روى من الماء يروى على وزن رضى يرضى ويقال في مصدره أيضاً ربا وربا يفتح الراء وكسرها نص عليه الجوهري ولما جعل ذكر الله تعالى ربا للقلب أمر بالازدياد من الرى فاتبع ذلك اللفظ المجاز ما يناسبه فقال فاستسق أى اطلب السقى مقبلاً على ذلك أى أكثر من الذكر والتسقى محله ومواضعه ولا تعد أى ولا تتجاوز رياضه والروض جمع روضة فتصحلا أى فتصادف محلاً فلا يحصل رى ولا شرب وأشار بذلك وما يأتى بعده إلى أحاديث كثيرة جاءت عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضل ذكر الله تعالى والحث عليه ، وهى مفرقة في الصحيحين وغيرهما .

وقد جمع جعفر الغريانى الحافظ فيه مصنفًا حسناً ، وما أحسن ما قال بلال بن سعيد وهو من تابعى أهل الشام : « الذكر ذكران : ذكر الله باللسان حسن جميل ، وذكر الله عندما أحلّ وحرّم أفضل ، وكيف لا يكون ذكر الله تعالى روى للقلب ، وقد روى أبو هريرة رضى الله عنه قال : رسول الله صلى الله عليه وسلم : يقول الله تعالى « أنا عند ظن عبدي بي وأنا معه حين يذكرني ، فإن ذكرني في لسفه ذكرته في نفسي ، وإن ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ خير منهم » أخرجه البخارى ومسلم في صحيحهما :

وعن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول : « إن لكل شيء صقالة وإن صقالة القلوب ذكر الله تعالى » أخرجه الحافظ البيهقي في كتاب الدعوات . وأما تعبيره عن مجالس الذكر بالروض فلما جاء في حديث جابر بن عبد الله قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال :

« يا أيها الناس إن الله تعالى سرايا من الملائكة تقف وتحل على مجالس الذكر فارتعوا في رياض الجنة ، قلنا أين رياض الجنة يا رسول الله؟ قال : مجالس الذكر ، فاغدوا وروحوا في ذكر الله ، واذكروه بأنفسكم من كان يحب أن يعلم كيف منزلته من الله عز وجل فلينظر منزلة الله عنده ، فإن الله تبارك وتعالى ينزل العبد حيث أنزله من نفسه » أخرجه البيهقي في كتاب الدعوات وشعب الإيمان .

وأخرجه الغريانى وأخرج أيضاً في معناه أحاديث كثيرة منها عن معاذ بن جبل رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من أحب أن يرتع في رياض الجنة فليكثر من ذكر الله عز وجل » .

١١٢٢ - [وَآزِرْ عَنِ الْآثَارِ مَمْرَةً عَذِيبَ

وَمَا مِثْلُهُ لِاعْبَادِ حِصْنًا وَمَوْثِلًا

أثر من الإيثار أى قدم مثرة عذب الذكر على كل شيء والمرأة من قولهم هذا مثرة للمرأة أى مكثرة له أى قدم مكثب عذبه ومكثرتة ولمثرة أيضا مصدر ثرى المكان يثرى ثرى ومثرة إذا كثرت نداء فبلله أى قدم ندى عذبه على كل شيء وذلك مما يستعار للوصلة والذكر وصلة بين العبد وبين ربه عز وجل ومنه قوله عليه الصلاة والسلام « بلوا أرحامكم ولو بالسلاام » أى صلواها ، وتقول العرب بينى وبين فلان مثرى أى وصلة لم تنقطع ، وهو مثل كأنه قال لم يبيس ما بينى وبينه ومنه قول جرير :

فلا توبسوا بينى وبينكم الثرى فإن الذى بينى وبينكم مثرى

وقوله عن الآثار أى أخذنا بذلك الإيثار عن الآثار والأخبار الواردة عن النبي عليه الصلاة والسلام أى مستمدا أدلة الإيثار من الآثار نحو ما فى صحيح مسلم عن الأغر أبى مسلم أنه شهد على أبى هريرة وأبى سعيد أنهما شهدا على رسول الله صلى الله عليه وسلم :

قال : « ما جلس قوم يذكرون الله إلا حفت بهم الملائكة وغشيتهم الرحمة وذكرهم الله تعالى فى من عنده » وفى جامع الترمذى عن عبد الله بن بشر أنه رجلا قال يا رسول الله :

« إن شرائع الإسلام قد كثرت على فأخبرنى بشيء أثبتت به قال : لا يزال لسانك رطبا بذكر الله تعالى » قال هذا حديث حسن غريب ، وعن أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« إن لله ملائكة سيارة فضلاء يلتمسون مجالس الذكر ، فإذا أتوا على قوم يذكرون الله تعالى جلسوا فأظلوهم بأجنحتهم ما بينهم وبين السماء الدنيا فإذا قاموا عرجوا إلى ربهم فيقول تبارك وتعالى وهو أعلم : من أين جئتم فيقولون جئنا من عند عبادك يسبحونك ويحمدونك ويهللونك ويكبرونك ويستجبرونك من عذابك ويسألونك جنتك فيقول الله تعالى ، وهل رأوا جنتى ونارى فيقولون لا فيقول فكيف لو رأوها فقد أجزتهم مما استجاروا وأعطيتهم ما سألوا فيقال إن فهم رجلا مرتبهم فقعدهم معهم فيقول وله فقد غفرت لإنهم القوم لا يشقى بهم جليسهم » وعن الحارث الأشعري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

« إن الله تعالى أوحى إلى يحيى بن زكريا بخمسين كلمات أن يعمل بهن ويأمر بهن إسرائيل أن يعملوا بهن : أن لا يشركوا بالله شيئا ، وإذا قتم إلى الصلاة فلا تلتفتوا ، وأمركم بالصيام والصدقة وضرب لكل واحدة مثلا ، ثم قال : وأمركم بذكر الله تعالى كثيرا ، ومثل ذلك كمثل رجل طلب العدو سراعا من أثره حتى أتى حصنا حصينا ، فأحرز نفسه فيه ، وكذلك العبد لا ينجوا من الشيطان إلا بذكر الله عز وجل »

وعن أبى الدرداء قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« ألا أنبئكم بخير أعمالكم وأزكاها عند مليكم وأرفعها من درجاتكم وخير لكم من إعطاء الذهب والورق وأن تلقوا عدوكم فتضربوا أعناقهم ويضربوا أعناقكم قالوا وما ذاك يا رسول الله قال : ذكر الله عز وجل » أخرجه البيهقى فى كتاب الدعوات ، فى ذلك تفسير قوله . ومماثلة للعبد حصنا وموتلا . أى وما للعبد مثل الذكر نافع له هذه المنفعة المشار إليها فى الحديث ، ونصب حصنا وموتلا على التمييز أى ما للعبد حصن وموتل مثل الذكر ويجوز نصبهما على الجلال أى مشبها حصنا وموتلا هنا اسم مكان أى موضعا يؤول إليه ، أى يرجع ويأوى فيه ، وكل ذلك استعارات حسنة ، وقد سبق فى أول القصيدة تفسير الموتل بالمرجع ، وهو بهذا المعنى فكل ماتسند إليه فهو موتل لك ولا يجوز نصب حصنا على أنه خبر ما النافية على لغة أهل الحجاز لاختلاف المعنى حينئذ لأنه كان يفيد ضد المقصور من هذا الكلام

١١٢٣ - [وَلَا عَمَلٌ أَنْجِي لَهُ مِنْ عَذَابِهِ

غَدَاةَ الْجَزَا مِنْ ذِكْرِهِ مُتَقَبِّلاً]

١. أى للعبد ولهاء في عذاب. وذكره الله تعالى وغداة الجزاء يعنى يوم القيامة - لأن النجاة المعتبرة هى المطلوبة ذلك اليوم فنصب غداة على الظرف وقصر الجزاء ضرورة ومتقبلاً حال من الذكر فإنه إن لم يكن متقبلاً لم يفد الذكر شيئاً وضمن هذا البيت حديثاً روى مرفوعاً وموقوفاً
أما المرفوع فعن ابن عمر في الحديث الذى سبق فى أول :

« صقالة القلوب ذكر الله تعالى » قال بعد ذلك « وما شئ أنجى من عذاب الله من ذكر الله تعالى ، قالوا : ولا الجهاد فى سبيل الله ؟ قال ولا أن يضرب بسيفه حتى ينقطع » وأما الموقوف ففى آخر الحديث الذى سبق أوله « ألا أنبئكم بخير أعمالكم »

قال : وقال معاذ بن جبل « ما عمل آدمى من عمل أنجى لصمن عذاب الله تعالى من ذكر الله تعالى » أخرجهما البيهقى من كتاب الشعب والدعوات الكبير وأخرجه الفريابى فى كتابه عن معاذ ، وزاد « قالوا : ولا الجهاد فى سبيل الله عز وجل قال : لا ولو ضرب بسيفه ، زاد فى رواية « حتى ينقطع » ثلاثاً قال الله تعالى - ولذكر الله أكبر - والله أعلم :

١١٢٤ - [وَمَنْ شَغَلَ الْقُرْآنَ عَنْهُ لِسَانُهُ

يَنْلِ خَيْرَ أَجْرِ الذَّاكِرِينَ مُكَمَّلًا]

جعل الشيخ رحمه الله تفسير هذا البيت الحديث الذى أخرجه الترمذى عن أبى سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الرب عز وجل :

« من شغله القرآن عن ذكرى ومستلقى أعطيته أفضل ما أعطى السائلين ، وفضل كلام الله تعالى على سائر الكلام كفضل الله على خلقه » قال هذا حديث حسن غريب وقد ذكر طريق هذا الحديث وتسكلم عليه الحافظ المقرئ أبو العلا الهمدانى فى أول كتابه فى الوقف والإبتداء ، وقال « من شغله قراءة القرآن » وفى آخره أفضل ثواب السائلين وفى رواية « من شغله القرآن فى أن يتعلمه أو يعلمه عن دعائى ومستلقى » وذكره أبو بكر بن الأنبارى فى أول كتاب الوقف أيضاً وأخرجه البيهقى أيضاً وأخرجه البيهقى فى شعب الإيمان عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله تعالى يقول « من شغله ذكرى عن مستلقى أعطيته أفضل ما أعطى السائلين »

قال البيهقى وكذا رواه البخارى فى التاريخ :

قلت : فبان من مجموع هذه الروايات أن الاشتغال بالذكر يقوم مقام الدعاء وأن قراءة القرآن من جملة الاشتغال بالذكر ، بل هو أفضل وإليه أشار الناظم بقوله خير أجر الذاكرين ومكلاً حال إما من خير وإما من أجر ، وقد نص الإمام الشافعى رضى الله عنه على ذلك فقال أستحب أن يقرأ القرآن يعنى فى الطواف لأنه موضع ذكر ، والقرآن من أعظم الذكر والهاء فى قوله عنه يجوز أن تعود على الذكر يعنى ومع ما ذكرنا من

ففضيلة الذكر فمن اشتغل عنه بالقرآن فهو أفضل ويجوز أن تعود على من ، أى من كلف لسانه عنه أى أذاه لأن أكثر كلام الإنسان عليه لاله فإذا اشتغل بالقرآن أو الذكر الكلف عما يتوقع منه الضرر فصيح معنى عنه بهذا التفسير :

وفى الحديث عن أم حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت قال رسول صلى الله عليه وسلم : « كل كلام ابن آدم عليه لاله إلا أمرا بمعروف أو نهيا عن منكر وذكر الله » وفى الكتاب المذكور للحافظ أبى العلا عن أبى هريرة مرفوعا « أعبد الناس أكثرهم تلاوة للقرآن » وفيه عن أنس مرفوعا « أفضل العبادة قراءة القرآن وتلاوة القرآن أحب إلى » قال أبو يحيى الحماد سألت سفیان الثوري عن الرجل يقرأ القرآن أحب إليك أم يغزو قال يقرأ القرآن فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « خيركم من تعلم القرآن وعلمه »

قلت هذا حديث صحيح أخرجه البخارى وقد جمع الحافظ أبو العلا طرقه فى أول كتاب الوقف المذكور قال عبد الله بن أحمد بن حنبل سمعت أبى يقول : رأيت رب العزة فى المنام فقلت يارب ما أفضل ما يتقرب به المتقربون إليك ؟ فقال كلاً يا أحمد فقلت يارب بفهم أو بغير فهم فقال بفهم وبغير فهم . قلت فكل هذا مما يوضح لنا أن تلاوة القرآن من أعظم الذكر كما قال الشافعى رضى الله عنه لأنه يجمع الذكر باللسان وملاحظة القلب أنه يتأوا كلام الله عز وجل ويؤجر عليه بكل حرف عشر حسنات على ما ثبت فى أخايد أخر .

١١٢٥ - [وَمَا أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ إِلَّا انْفِتَاحُهُ

مَعَ الْخَتْمِ حِلًّا وَارْتِحَالًا مُوَصَّلًا]

أى افتتاح القرآن مع ختمه أى حالة ختمه للقرآن يشرع فى أوله فقوله موصلاً حال من الضمير فى افتتاحه العائد على القرآن أى فى حال وصل أوله بآخره وقوله حلاً وارتحالاً من باب المصدر المؤكد لنفسه لأن الحل والارتحال المراد بهما افتتاحه مع الختم فهو نحو له على ألف درهم عرفاً وأشار بذلك إلى حديث روى من وجوه عن صالح عن قتادة عن زرارة بن أبى أوفى عن ابن عباس قال : « قال رجل يا رسول الله أى الأعمال أحب إلى الله عز وجل قال الحال المرتحل » أخرجه أبو عيسى الترمذى فى أبواب القراءة فى أواخر كتابه ، فقال : حدثنا نصر بن على الجهضمى قال حدثنا الهيثم بن الربيع حدثنى صالح المرى فذكره ، ثم قال : هذا حديث غريب لا نعرفه عن ابن عباس إلا من هذا الوجه : حدثنا محمد بن بشار حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا صالح المرى عن قتادة عن زرارة بن أبى أوفى عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يذكر فيه عن ابن عباس قال : وهذا عندى أصح ، يعنى أنه من حديث زرارة ، وليس له صحة إلا من حديث ابن عباس وكيف ما كان الأمر فمدار الحديث على صالح المرى ، وهو وإن كان عبداً صالحاً فهو ضعيف عند أهل الحديث ، قال البخارى فى تاريخه : هو منكر الحديث ، وقال النسائى : صالح المرى متروك الحديث :

ثم على تقدير صحته فقد اختلف فى تفسيره فقبل المراد به ما ذكره الفراء على ما أتى بيانه ، وقيل بل هو إشارة إلى تنابع العزو وترك الإعراض عنه ، فلا يزال فى حل وارتحال وهذا ظاهر اللفظ إذ هو حقيقة فى ذلك وعلى ما أوله به الفراء يكون مجازاً وقد رووا التفسير فيه مدرجاً فى الحديث ولعله من بعض رواته :

قال أبو محمد بن قتيبة في آخر غريب الحديث ، له في ترجمة أحاديث لا تعرف أصحابها : جاء في الحديث « أى الأعمال أفضل ؟ قال : الحال المرتحل ؟ قيل ما الحال المرتحل : قال الخاتم والمفتتح »
قال ابن قتيبة : الحال هو الخاتم للقرآن ، شبه برجل سافر فصار حتى إذا بلغ المنزل حل به ، كذلك تالى القرآن يتلوه حتى إذا بلغ آخره وقف عنده ، والمرتل المفتتح للقرآن شبه برجل أراد سفرا فافتتحه بالمسير ، قال : وقد يكون الخاتم المفتتح أيضا في الجهاد ، وهو أن يغزو ويعقب ، وكذلك الحال المرتحل يريد أنه يصل ذلك بهذا .

قلت : هذا هو الظاهر من تفسير هذا اللفظ لوجهين :
أحدهما حل اللفظ على حقيقته ، فيكون التفسير الأول الذى ذكره ابن قتيبة في الحديث من كلام بعض الرواة ، وهو مفصول من الحديث ، ولهذا لم يكن في كتاب الترمذى إلا قوله الحال المرتحل منه غير تفسير ، وكان السائل عن التفسير بعض الرواة لبعض ، فأجابته المستول بما وقع له وتقدير الحديث عمل الحال المرتحل ، وحذفت المضاف لدلالة السؤال عليه .

الوجه الثانى أن المحفوظ في الأحاديث الصحيحة غير ذلك ، فإنه سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن أفضل الأعمال فقال : « إيمان بالله ، ثم جهاد في سبيله ، ثم حج مبرور » .
وفي حديث آخر « الصلاة لوقتها ، ثم برّ الولدين ، ثم الجهاد في سبيل الله » .
وقال لأبي أمامة : « عليك بالصوم فإنه لا مثل له » وفي حديث آخر : « واعلموا أن خير أعمالكم الصلاة » .

وإذا فسر الحال المرتحل بمتابعة الغزو وافق قوله ثم جهاد في سبيله ، أى أنه من أفضل الأعمال كتنظر لذلك يعبر عن الشيء لأنه الأفضل ، أى هو من جملة الأفضل ، أى المجموع في الطبقة العليا التى لا طبقة أعلى منها ، وهذا المعنى قد قررناه في مواضع من كتبنا .

١١٢٦ - [وَفِيهِ عَنِ الْمَسْكِينِ تَكْبِيرُهُمْ مَعَ آلِ

خَوَانِمِ قُرْبِ أَنْتُمْ يُرْوَى مُسْتَسْلِلًا]

أى وفي القرآن أو في ذلك العمل الذى عبر عنه بالحل والأرتحال ، وهو وصل آخر كل ختمة بأول أخرى على ماسياقي بيانه في عرف القراء ، وقوله « عن المسكين » جمع مك كما قال في مواضع كثيرة ومك ومرد ، مكى بياء النسب ، ولكنه حذفها ضرورة عند العلم بها تخفيها ، وقد قرأ في الشواذ - هو الذى بعث في الأمين - كأنه جمع أم ، قال الزحشرى في تفسيره :- وقرئ في الأمين يهذف ياء النسب قلبك ومثل قول عقبة الأسدى :
• وأنت امرؤ في الأشعرين مقاتل •

وقول لقيط الإبادى :

• زهد الفنا حين لا في الحارئين معا •

كأنهما جمع أشعر وحارث ، وإنما هما جمع أشعرى وحارثى .

وقد ذكرت هذين البيتين في ترجمة عامر بن أبى بردة عن أبى موسى الأشعرى و ترجمة المهلب بن أبى صفرة في مختصرى لتاريخ دمشق ، وقوله : تكبيرهم أى تكبير المسكين أى وفي القرآن تكبير المسكين مع الخوانم

جمع خاتمة ، يعنى خواتم السور إذا قرب ختم القرآن في قراءة القارئ ، على ماسيين في موضعه ، قال مسكين في البصرة : والتكبير سنة كانت بمكة ولا يعتبر في التكبير قراءة مكة ابن كثير ولا غيره ، كانوا لا يتركون التكبير في كل القراءات من لحاقه والضحي قال : ولكن عادة القراء الأخذ بالتكبير لابن كثير في رواية البزى خاصة ؛ ومن المصنفين من حكى التكبير لجميع القراء في جميع سورة القرآن ، ذكره أبو القاسم الهذلي في كتابه « الكامل » وذكره أيضا الحافظ أبو العلاء ، وقوله يروي مسلسلا أى يروي التكبير رواية مسلسلة على ما هو المسلسل في اصطلاح الحديثين : أنبأنا القاضي أبو القاسم الأنصارى أنبأنا عبد الله الفراءى أنبأنا أبو بكر البيهقي سمعنا وأجازة أنبأنا الحاكم أبو عبد الله الحافظ أنبأنا أبو يحيى محمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ الإمام بمكة في المسجد الحرام أنبأنا أبو عبد الله محمد بن علي بن زيد الصائغ أنبأنا أحمد بن محمد بن القاسم عن أبي بزة قال : سمعت عكرمة بن سليمان يقول : قرأت على إسماعيل بن عبد الله بن قسطنطين فلما بلغت والضحي قال لي : كبر عند خاتمة كل سورة ، وإن قرأت على عبد الله بن كثير فلما بلغت والضحي قال : كبر حتى تختم ، وأخبره عبد الله بن كثير أنه قرأ على مجاهد وأمره بذلك ، وأخبره مجاهد أن ابن عباس أمره بذلك ، وأخبره ابن عباس أن أبي بن كعب أمره بذلك ، وأخبره أبي بن كعب أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره بذلك ، قال الحاكم في كتابه « المستدرک على الصحيحين » هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه :

قلت وأنبأنا به أعلى من هذا : أبو الثمين الكندي أنبأنا أبو عبد الله الحسين بن علي بن أحمد بن عبد الله سبط أبي منصور الحياط أنبأنا أبو الحسين أحمد بن محمد بن عبد الله بن النور أنبأنا أبو طاهر الخالص أنبأنا يحيى بن محمد ابن صاعد أنبأنا البزى فذكره .

قال الحافظ أبو العلاء الهمداني : لم يرفع التكبير أحد من القراء إلا البزى ، فإن الروايات قد تطارقت عنه برفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، ومدار الجميع على رواية البزى كما ذكرناه ، ثم أسند عن البزى قال : دخلت على الشافعي رضي الله عنه إبراهيم بن محمد ، وكنت قد وقفت عن هذا الحديث يعنى حديث التكبير ، فقال له بعض من عنده إن أبا الحسن لا يحدثنا بهذا الحديث ، فقال لي يا أبا الحسن : والله لأن تركته لترك سنة نبيك قال : وجاءني رجل من أهل بغداد ومعه رجل عباسي ، وسألني عن هذا الحديث فأبيت أن أحدثه إياه ، فقال : والله لقد سمعناه من أحمد بن حنبل عن أبي بكر الأعمش عنك ، فلو كان منكرا مارواه ، وكان يجنب المنكرات ، ثم أسند الحافظ أبو العلاء الروايات الموقوفة فأسند عن حنظلة بن أبي سفيان قال : قرأت على عكرمة بن خالد الخزومي فلما بلغت والضحي قال لي : هبنا :

قلت : وما تريد بهما ؟ قاله : كبر ، فإني رأيت مشايخنا من قرأ على ابن عباس ، فأمرهم ابن عباس أن يكبروا إذا بلغوا والضحي ، وأسند عن إبراهيم بن يحيى بن أبي حية التيمي قال : قرأت على حميد لأعرج ، فلما بلغت والضحي قال لي : كبر إذا ختمت كل سورة ، حتى تختم ، فإني قرأت على مجاهد فأمرني بذلك ، وقال : قرأت على ابن عباس رضي الله عنه ، فأمرني بذلك . وفي رواية أنبأنا حميد الأعرج قال : قرأت على مجاهد القرآن فلما بلغت - ألم نشرح لك صدرك - قال لي : كبر إذا فرغت من السورة ، فلم أزل أكبر حتى ختمت القرآن ، ثم قال مجاهد : قرأت على ابن عباس فلما بلغت هذا الموضع أمرني بالتكبير ، فلم أزل أكبر حتى ختمت ، وقال أيضا : حدثني حميد الأعرج عن مجاهد قال ختمت على ابن عباس تسع عشرة لخمعة فكلها

يأمرني فيها أن أكبر من سورة ألم نشرح ثم أسند الحافظ أبو العلا عن شبل بن عباد قال رأيت محمد بن عبد الله ابن عبيد الله بن عبد الله بن كثير الدارمي إذا بلغا ألم نشرح كبرا حتى يخنما ويقولان رأينا مجاهدا فعل ذلك وذكر مجاهد أن ابن عباس كان يأمره بذلك ثم أسند عن قنبل حديث النبال حدثنا عبد المجيد عن ابن الجريح عن مجاهد أنه كان يكبر من أول والضحي إلى الحمد قال ابن جريح وأرى أن يفعل الرجل إماما كان أو غير إمام قال : أبو يحيى ابن أبي ميسرة مرفعه أحد إلى النبي صلى الله عليه وسلم غير ابن أبي بزة ولو كان أحد رفعه غيره لكان الواجب اتباعه إذ كان أمرا من النبي عليه السلام قال الحافظ أبو العلا فأما الرواية والإجماع في ذلك فعن عبد الله ابن عباس ومجاهد، وقد روى عن علي رضي الله عنه أنه كان يقول إذا قرأت القرآن فبطلت بيني وبينك فاحمد الله وكبر بين كل سورتين وفي رواية فتابع بين المفصل في السور القصار واحد الله وكبر بين كل سورتين ثم ذكر الحافظ أبو العلا عن البرقي بإسناده أن الأصل في التكبير أن النبي صلى الله عليه وسلم انقطع عنه الوحي وقد اختلف في سبب ذلك وفي قدر مدة انقطاعه فقال المشركون قلى محمدا ربه فزلت سورة والضحي فقال النبي صلى الله عليه وسلم الله أكبر وأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يكبر إذا بلغ والضحي مع خاتمة كل سورة حتى يختم قال أبو الحسن بن غلبون فلما قرأها رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر حتى ختم شكرا لله تعالى لما تكذب المشركون فيما زعموه وقال الشيخ في شرحه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الله أكبر تصديقا لما أنا عليه وتكذيبا للكفار وذكر عن أبي عمر والداني بسنده إلى البرقي قال قال لي محمد بن إدريس الشافعي رضي الله عنه إن تركت التكبير فقد تركت سنة من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال وروى بعض علمائنا عن الحسن بن محمد بن عبد الله ابن أبي يزيد القرشي قال صليت بالناس خلف المقام بالمسجد الحرام في التراويح في شهر رمضان ، فلما كان ليلة الختمة كبرت من خاتمة والضحي إلى آخر القرآن في الصلاة فلما سلمت التفت وإذا أنا بأبي عبد الله محمد ابن إدريس الشافعي رضي الله عنه قد صلى ورائي فلما بصرتي قال لي أحسنت أصبت السنة قال أبو الطيب عبد المنعم ابن غلبون وهذه سنة مأثورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة والتابعين وهي سنة بمكة لا يتركونها ألبتة ولا يعتبرون رواية البرقي ولا غيره قال ومن عادة القراء في غير مكة أن لا يأخذوا بها إلا في رواية البرقي وحدها :

١١٢٧ - [إِذَا كَبَرُوا فِي آخِرِ النَّاسِ أَرْدَفُوا

مَعَ الْخَيْدِ حَتَّى الْمُفْلِحُونَ تَوْشِيْلًا]

الضمير في كبروا للمكبيين ، بين في هذا البيت آخر مواضع التكبير وكان قد أجهل ذلك في قوله مع الخواتم قرب الختم وفي البيت الآتي يبين أول ذلك ومفعولا أرفدوا محذوفان أي أرفدوا التكبير مع قراءة سورة الحمد قراءة أول سورة البقرة حتى يصلوا إلى قوله - وأولئك هم المفلحون - وهذا يعبر عنه بعض المصنفين بأنه أربع آيات ويعبر عنه آخرون بأنه خمس آيات ووجه ذلك الاختلاف في لفظ ألم فعددها السكوفي آية ولم يعددها غيره وحكي الناظم لفظ القرآن بقوله حتى المفلحون وتوسلا مفعول من أجله أي تقربا إلى الله تعالى بطاعته وذكره ولان تكبير بين الحمد والبقرة قال مكى يكبر في أول كل سورة من - ألم نشرح - إلى أول الحمد ثم يقرأ الحمد فلماذا لم يكبر وابتدأ بالبقرة من غير تكبير فقرأ منها خمس آيات قال وروى أن أهل مكة كانوا يكبرون في آخر كل ختمة من خاتمة والضحي لكل القراء لابن كثير وغيره سنة نقلوها عن شيوخهم لكن الذي عليه العمل عند القراء أن

يكبروا في قراءة البقرة عن ابن كثير خاصة وبذلك قرأت قال وحجته في التكبير أنها رواية نقلها عن شيوخه من أهل مكة في الختم يجعلون ذلك زيادة في تعظيم الله عز وجل مع التلاوة لكتابته والتبرك بختم وحيه وتغزله والتزنيه له من السوء لقوله - وربك فكبر - ولتكبروا الله - وكبره تكبيرا - ولذلك قال أكبر - قال وحجته في الابتداء في آخر ختمه بخمس آيات من البقرة أنه اعتمد في ذلك على حديث صحيح مروي عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه سئل أي الأعمال أفضل فقال الحال المرتحل يعني الذي ارتحل من ختمه أتمها ويحل في ختمه أخرى أي يفرغ من ختمه ويبتدىء بأخرى وعلى ذلك أدرك أهل بلدة مكة قلت قد سبق الكلام على هذا الخبر وبيان ضعفه فلا يغتر بقول مكى إنه صحيح وأحسن من عبارته عبارة أبي الحسن ابن غلبون قال فإذا قرأ قل أعوذ برب الناس كبر ثم قرأ فاتحة الكتاب وخمسا من سورة البقرة لأنه يقال أن النبي صلى الله عليه وسلم سمى من فعل ذلك الحال المرتحل كما حدثني أبي رحمه الله وساق الحديث عن صالح المزى عن قيادة عن زرارة عن ابن عباس أن رجلا قام إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أي الأعمال أحب إلى الله فقال الحال المرتحل فقال يا رسول الله وما الحال المرتحل قال فتح القرآن وختمه صاحب القرآن بضرب من أوله إلى آخره ومن آخره إلى أوله كلما حل ارتحل قال فقيل إنه عليه الصلاة والسلام يعني بذلك أنه يختم القرآن ثم يقرأ فاتحة الكتاب وشيئا من البقرة فوقت واحد قلت أصل الحديث ضعيف كما سبق ثم زاد بعضهم فيه التفسير غير منسوب إلى النبي عليه الصلاة والسلام فحملناه على أن بعض رواته المذكورين في سنده فسره على ما وقع له في معناه وهذا الحديث قد بين فيه أن المفسر له هو النبي صلى الله عليه وسلم وهى زيادة غير معروفة فقد روى الأهوازي هذا التفسير بعينه ولم يقل في الحديث يا رسول الله ثم ولو صح هذا الحديث والتفسير لكان معناه الحث على الإكثار من قراءة القرآن والمواظبة عليها فكما فرغ من ختمه شرع في أخرى ، أي إنه لا يضرب عن القراءة بعد ختمه يفرغ منها بل تكون قراءة القرآن دأبه وديدنه وفي رواية أخرى أخرجه الأهوازي في كتاب الإيضاح الحال المرتحل الذي إذا ختم القرآن رجع فيه ثم هذا الفعل من التكبير وقراءة الحمد إلى المفلحون مروي عن ابن كثير نفسه مأخوذ به عن طريق البزى وقنبل على ما سنوضحه قال أبو الطيب ابن غلبون ولم يفعل هذا قنبل ولا غيره من القراء أعنى التكبير ، وهذه الزيادة من أول سورة البقرة في قراءة الختمه سوى البقرة وحده قال أبو الفتح فارس ابن أحمد ولا نقول إن هذا سنة ولا أنه لا بد لمن ختم أن يفعله فمن فعله فحسن جميل ومن ترك فلا حرج قال صاحب التيسير وهذا يسمى الحال المرتحل وفي جميع ما قدمناه أحاديث مشهورة يرويها العلماء يؤيد بعضها بعضاً تدل على صحة ما فعله ابن كثير . قلت لم يثبت شيء من ذلك وأكثر ما في الأمر أن ابن كثير كان يفعله والحديث المسند في ذلك هو في بيان سند قراءة ابن كثير أي أخذ ابن كثير عن درباس عن ابن عباس عن أبي عن النبي صلى الله عليه وسلم وفيه وقرأ النبي عليه الصلاة والسلام على أبي فالسند المذكور إنما هو لبيان ذلك ثم قرأ في آخر الحديث وأنه كان إذا قرأ قل أعوذ برب الناس افتتح من الحمد ثم قرأ البقرة إلى وأولئك هم المفلحون ثم دعا بلعاء الختم ثم قال يعني بذلك ابن كثير والله أعلم . وقد قال أبو طالب صاحب أحمد ابن حنبل سألت أحمد إذا قرأ قل أعوذ برب الناس يقرأ من البقرة شيئا قال لا يقرأ فلم يستحب أن يصل ختمه بقراءة شيء ولعله لم يثبت فيه عنده أثر صحيح بصير إليه ذكره شيخنا أبو محمد ابن قدامة في كتابه المغنى وذكر أبو الحسن ابن غلبون وغيره رواية عن الأعمش عن إبراهيم قال كانوا يستحبون إذا ختموا القرآن أن يقرأوا من أوله آيات قلت ولكل من المذهبين وجه ظاهر .

١١٢٨ - [وَقَالَ بِدِ الْبَزَى مِنْ آخِرِ الضُّحَى

وَبَعْضُ لَهُ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ وَصَلًا]

اتبع في ذلك ما في كتاب التيسير من نسبة ذلك إلى البزى وحده على ما حكاه أبو الطيب ابن غلبون وابنه أبو الحسن ولا يختص ذلك بالبزى عند جماعة من مصنفى كتب القراءات بل هو مروى عن قبل كما هو مروى عن البزى لكن شهرته عن البزى أكثر وعنه انتشرت الآثار في ذلك على ما سبق بيانه وقوله به أى بالتكبير بين بهذا البيت أول مواضع التكبير التى أجملها في قوله قرب الختم فأكثر أهل الأداء على أنه من آخر والضحى وهو الصحيح لأن الآثار في ذلك ألفاظها كما سبق مصرحة في بعض الروايات ألم نشرح وذلك آخر والضحى وفي بعضها إطلاق لفظ والضحى وهو يحمل الأول والآخر فيحمل هذا المطلق على ذلك التقيد ويتعين الآخر لذلك قال أبو الحسن ابن غلبون: أعلم أن القراء أجمعوا على ترك التكبير من سورة والضحى إلا البزى وحده فإنه روى عن ابن كثير أنه يكبر من خاتمة والضحى إلى آخر القرآن ثم روى عن أبي الحسن اللغوى أجازة قال أخبرنا ابن مجاهد حدثنا عبد الله بن سليمان حدثنا يعقوب ابن صفيان حدثنا الحميد حدثنا مفيان حدثنا إبراهيم ابن أبى حية أنبأنا حميد عن مجاهد قال ختمت على ابن عباس بضعا وعشرين ختمة كلها يأمرنى أن أكبر من ألم نشرح وبه عن صفيان قال رأيت حميد الأعرج يقرأ والناس حوله فإذا بلغ والضحى كبر إذا ختم كل سورة حتى يختم ولم يذكر صاحب التيسير التكبير إلا من آخر والضحى فقول الناظم «وبعض له» أى للبزى وصل التكبير من آخر سورة والليل يعنى من أول والضحى فهذا الوجه من زيادة هذه القصيدة وهو قول صاحب الروضة قال روى البزى التكبير من أول سورة والضحى إلى خاتمة الناس ولفظه الله أكبر تابعه الزينبي عن قبل في لفظ التكبير وخالفه في الابتداء به فكبر من أول سورة ألم نشرح قال ولم يختلفوا أنه منقطع مع خاتمة الناس وحكى ابن الفحام وجها عن السومى أنه يكبر من أول ألم نشرح إلى خاتمة الناس والله أعلم وقال الحافظ أبو العلا كبر البزى وابن فليح وابن مجاهد وابن الصلت عن قبل من فاتحة والضحى وفواتح ما بعدها من الدور إلى سورة الناس وكبر الباقر من فاتحة ألم نشرح إلى سورة الناس قال وأجمعوا على ترك التكبير بين خاتمة الناس وبين الفاتحة لإماراه فلان عن قبل زاد بعضهم قراءة أربع آيات من أول البقرة :

قلت: وهكذا حكى الهذلى أن التكبير إلى أول قل أعوذ برب الناس وقال بعضهم إلى خاتمتها فقول الناظم إذا كبروا في آخر الناس اتبع فيه قول صاحب التيسير وهو يؤم أنه متفق عليه عند كل من يردف ذلك بقراءة الفاتحة وشيء من أول البقرة، بل فيه الاختلاف كما ترى :

١١٢٩ - [فَإِنْ شِئْتَ فَاقْطَعْ دُونَهُ أَوْ عَلَيهِ أَوْ

صِلِ الْكُلَّ دُونَ الْقَطْعِ مَعَهُ مُبَسِّمًا]

ذكر في هذا البيت حكم التكبير في اتصاله بالسورة الماضية أو بالبسملة التى من السورة الآتية فنقل ثلاثة أوجه كلها متجهة وهى مذكورة في التيسير وغيره أحدها أنه يقطع آخر السورة من التكبير أى لا يصل التكبير بآخر السورة، فهذا معنى قوله فاقطع دونه أى دون التكبير وهذا اختيار صاحب الروضة والحافظ أبى العلاء، وهو الذى اختاره لما فيه من الفصل بين القرآن وغيره وقال صاحب الروضة اتفق أصحاب ابن كثير على أن التكبير منفصل من القرآن

لا يخلط به وقال أبو العلاء الحافظ أجمعوا غير المطوعى والفحام على الوقف في آخر كل سورة ثم الابتداء بالتكبير متصلا بالتسمية فأما المطوعى والفحام فلإنهما خيرا بين الوقف على آخر السورة ثم الابتداء بالتكبير وبين وصل آخر السورة بالتكبير ، قال والفصل أولى :

قلت لما ذكرته وينبئ على ذلك أن يختار فصل التكبير أيضا من التسمية على المذهب الأصح وهو أن البسملة في أوائل السور من القرآن على ما قررنا في كتاب البسملة ووجه ذلك ما ذكره صاحب الروضة من أن التكبير منفصل من القرآن لا يخطأ به ولا يكون وصل التكبير بالبسملة أولى لإعلى رأى من لا يراها من القرآن في أوائل السور فيكون حكمها وحكم التكبير واحدا كلاهما ذكر الله تعالى مأمور به فانصاه أولى من قطعه ، الوجه الثاني أنه يصل التكبير بآخر السورة ويقف عليه ثم يبتدىء بالبسملة وهذا معنى قوله أو عليه يعنى أو تقطع على التكبير ومأخذ هذا الوجه أن التكبير إنما شرع في أواخر السور فهو من توابيع السورة الماضية لأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما كبر لما تليت عليه سورة والضحي فرأى صاحب هذا الوجه أن وصله بآخر السورة والقطع عليه أولى لتبين الغرض بذلك وهذا لا يتجوز إلا تعريفه على القول بأن أول مواضع التكبير آخر الضحي فإن قلنا هو مشروع من أولها فهو للسورة الآتية فينتجه القول الأول ، واختار صاحب التيسير هذا الوجه وبدأ به فيه وهو وصل التكبير بآخر السورة لكنه خير بين الوقوف عليه ووصله بالبسملة ، قال والأحاديث الواردة عن المسكينين بالتكبير دالة عليه لأن فيها مع وهى تدل عن الصحة والاجتماع وقال في غير التيسير على ما نقله الشيخ في شرحه : الخذاق من أهل الأداء يستحبون في مذهب البزى أن يوصل التكبير بآخر السورة من غير قطع ولا سكنت على آخرها ودونه ويقطع عليه ثم يقرأ بعد ذلك بسم الله الرحمن الرحيم موصلا بالسورة الثانية إلى آخر القرآن ومنع مكى من هذا الوجه فقال في التبصرة ولا يجوز أن تقف على التكبير دون أن تصل بالبسملة وقال في الكشف ليس لك أن تصل التكبير بآخر السورة وتقف عليه ، الوجه الثالث أن يوصل التكبير بآخر السورة وبالبسملة وهذا هو المراد من قوله أو وصل الكل واختار هذا الوجه أبو الطيب ابن غلبون وابنه أبو الحسن ومكى مع تجويز غيره قال أبو الطيب وهو المشهور من هذه الوجوه وبه قرأت وبه أخذ ، وقال ابنه أبو الحسن واعلم أن القارى إذا أراد التكبير فإنه يكبر مع فراغه من آخر السورة من غير قطع ولا سكنت في وصله ولكنه يفضل آخر السور بالتكبير ثم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم وهو الأشهر الجليل إذ لم يذكر في شىء من الحديث فصل ولا سكنت ، بل ذكر في حديث ابن عباس مع ، وهى تدل على الصحة والاجتماع :

قلت : ولا ضرورة إلى هذه المضايقة فالمعية حاصلة وإن قطع على آخر السورة بوقفة يسيرة فلا يراد بالامية في مثل ذلك إلا الاتصال المعروف في القراءة كما أن وقوف القارى على مواضع الوقف من أواخر الآى وغيرها لا يخرج ذلك عن اتصال قراءته بعضها ببعض ، فإذا ليس الأولى إلا الوجه الأول ، وهو فصل السورة من التكبير لما ذكرناه ، وفصل التكبير من البسملة مبنى أيضا على ما ذكرناه من الخلاف في البسملة قال صاحب التيسير ولا يجوز القطع على التسمية إذا وصلت بالتكبير وهذا صحيح وقد مضى شرح ذلك في آخر باب البسملة وهو قوله ومهما تصلها مع أواخر سورة فلا تقف فلا فرق بين وصلها بآخر السورة أو بالتكبير أما إذا لم تصلها بالتكبير بل وقفت عليه فإنه يجوز لك أن تقف على البسملة أيضا كما إذا وقفت على آخر سورة ، وقد وقع لى في التكبير ثلاث احتمالات عليها تفرج هذه الوجوه كلها ، أحدها أن التكبير من توابيع السورة الماضية فعلى هذا

وصله بها أولى الثاني أنه من مقدمات السورة الآتية فعل هذا قطعه من الأولى ووصله بالثانية أولى والثالث أنه ذكر مشروع بين كل سورتين من هذه السور فعل هذا يجوز وصله بهما وقطعه عنهما فن كبر من أول والضحى لحظ الوجه الثاني، ومن كبر من آخرها لحظ الأول وعلى هذا يبين الخلاف في انتهاء التكبير إلى أول النامس أو آخرها فإن قلت : فما وجه من كبر من أول الضحى وكبر آخر الناس .

قلت : كأنه أعطى لسورة الناس حكم ما قبلها من السور لإذ كل سورة منها بين التكبيرتين وليس التكبير في آخر النامس لأجل أول الفاتحة لأن الختم قد انقضت ولو كان للفاتحة لشرع التكبير بين الفاتحة والبقرة ولم يفعله هؤلاء لأن التكبير للختم لا لافتتاح أول القرآن والله أعلم ؛

وقوله معه مهسلا أى مهسلا مع التكبير فنصب مهسلا على الحال من فاعل صل السكك :

١١٣٠ - [وَمَا قَبْلَهُ مِنْ سَاكِنٍ أَوْ مُنَوَّنٍ]

فَلَا سَاكِنَيْنِ اكْسِرُهُ فِي الْوَصْلِ مُرْسَلًا]

المذكور في هذا البيت مفرع على قولنا إن التكبير يوصل بآخر السورة وهو معنى قوله في الوصل ومعنى مرسلا مطلقا أى الحسم في الكسر مطلقا في النوعين أما إذا قلنا لا يوصل وهو الوجه المختار كما سبق فلا حاجة إلى ما في هذا البيت والذي بعده، فإن الكسر يتبدى بفتح همزته وكذا إن قلنا إن التهيل يشرع قبل التكبير ووصلناه بآخر السورة فلا يتغير أمر مما يتعلق بأواخر السور لأن أول التهيل حرف متحرك وأول التكبير همز وصل قبل ما كن، فهزمة الوصل تسقط في الدرج فيبقى الساكن فينظر في أواخر السور وهى على أربعة أقسام ما آخره متحرك أو هاء ضمير وهذان القسمان يأتى ذكرهما في البيت الآتى وذكر في هذا البيت قسمين ما آخره ساكن وما آخره تنوين فالذى آخره ساكن الضحى ألم نشرح اقرأ والذي آخره تنوين العاديات القارعة الهزمة القيل قريش النصر تبت الاخلاص، فحكم هذين القسمين كسر ما قبل التكبير لإلتقاء الساكنين، وهذان القسمان كقسم واحد لاتحاد حكمهما ولأن ساكن التنوين كساكن غيره وإنما أراد أن ينص على ما كن مرسوم حرفا في الخط وما كن يثبت لفظا لاخطا وهو التنوين ونزل تغيير أو آخر هذه السورة لأجل ساكن أول التكبير منزلة تغييره إذا وصل آخر سورة بأول أخرى على قراءة حمزة فإن تنوين آخر والعاديات يكسر وكذا ورش إذا وصل ويفتح آخر الضحى ويكسر آخر اقرأ بإلقاء حركة حمزة ما بعدهما عليهما والله أعلم :

١١٣١ - [وَأُدْرِجْ عَلَى إِعْرَابِهِ مَا سِوَاهُمَا]

وَلَا تَصِلَنَّ هَاءَ الضَّمِيرِ لِتَوْصِلَا]

يعنى ماسوى الساكن والمنون وهو المحرز أنزله على إعرابه أى وصله على حركته سواء كانت فتحة كآخر التين والماعون والفلق أو كسرة كآخر القدر والتكاثر والعصر والكافرين والناس أو ضمة كآخر الكوثر ولم يكن والزلزلة ولكن هاتان السورتان آخرهما هاء الضمير فلا يصلها لأجل الساكن بعدهما على ما تمهد في شرح قوله ولم يصلوها مضمير قبل ما كن فإذا لم تصلها وصلت ولم تقطع لأن ذلك يدل على عاملك وفضلك وإن وصلتها قطعت لدلالة ذلك على الجهل فما أحلى ما وافقه ولا تصلن لتوصلا والنون في ولا تصلن للتأكيد قوله وأدرج من

قولهم أدرجت الكتاب أى طويته وأدرجت الدلو إدارها إذا متحتها وفتح من باب نفع يقال متحت الدلو إذا استخرجتها برقى فكان القارىء إذا قرأ كلمة وتعداها إلى غير ها قد أدرجها وطواها وقوله على إعرابه أى على حركة إعرابه وفى حركات أو آخر السور المذكورة ما هو حركة إعراب كآخر القدر والتكاثر والعصر والماعون والكوتر والناس وباقيها حركة بناء كالتين ولم يكن والزازلة والكافرين والفاق فلم يرد بقوله إعرابه إلا مجرد الحركة، وكان يغنيه عن ذلك أن يقول وأدرج على تحريكه ماسواهما .

١١٢٢ - [وَقُلْ لَفِظُهُ اللَّهُ أَكْبَرُ وَقَبْلَهُ]

لَأَحْمَدَ زَادَ ابْنُ الْحَبَابِ فَهَيْلًا]

أى لفظ التكبير وسكن الراء من أكبر حكاية للفظ المسكبر لأنه واقف عليه فهذا هو المختار فى لفظه التكبير قال ابن غليون والتكبير اليوم بمكة الله أكبر لا غير كما ذكرنا فى الأحاديث التى تقدمت وهو مشهور فى رواية الأئمة وحده وقال مسكى الذى قرأت وهو المأخوذ به فى الأمصار الله أكبر لا غير وقوله وقبله يعنى قبل التكبير لأحمد يعنى البرزى زاد ابن الحباب وهو أبو على الحسن ابن الحباب بن مخلد الدقاق قرأ على البرزى وروى عنه التهليل قبل التكبير وقوله فهيلًا أى فقال لا إله إلا الله والأصل أن يقال فهيلًا وأنما الياء بدل من أحد حرفى التضعيف نحو قولهم تظنيت يقال قد أكثرت من الهيلة أبدلت الياء من عين الكلمة لتكرير اللامات حكى أبو عمرو الدانى فى كتاب التيسير عن الحسن بن الحباب قال سألت البرزى عن التكبير كيف هو فقال لى لا إله إلا الله والله أكبر قال الدانى وابن الحباب هذا من الإتيان والضبط وصدق اللهجة بمكان لا يجهله أحد من علماء هذه الصنعة وبهذا قرأت على أبى الفتح وقرأت على غيره بما تقدم وحكى عن ابن الحباب أيضا أبو طاهر ابن أبى هاشم ، ذكره الحافظ أبو الملاء فقال : لا إله إلا الله والله أكبر بسم الله الرحمن الرحيم .

١١٣٣ - [وَقِيلَ هَذَا عَنْ أَبِي الْفَتْحِ فَارِسٍ]

وَعَنْ قُتَيْبَةَ بْنِ قَبِيصةٍ يَتَكَبَّرُهُ تَلَا]

أى بما نقله ابن الحباب وهو معنى قول الدانى وبهذا قرأت على أبى الفتح وقال فى غير التيسير حدثنا أبو الفتح شيخنا حدثنا عبد الباقي بن الحسن حدثنا أحمد بن صالح عن ابن الحباب عنهم يعنى بالتهليل قال أبو عمرو وبذلك قرأت على فارس أعنى بالتهليل والتكبير وأبو الفتح هذا هو فارس بن أحمد بن موسى بن عمران الضمير الحمصى سكن مصر قال الدانى فى تاريخ القراء أخذ القراءة عرضا وسماعا عن غير واحد من أصحاب ابن مجاهد وابن شنبوذ وغيرهم ثم قال لم يلقى مثله فى حفظه وضبطه وحسن تأديته وفهمه بعلم صناعته واتساع روايته مع ظهور نسكه وفضله وصدق لهجته وسمعته يقول ولدت بمحصى سنة ثلاث وثلاثين وثلاث مائة وتوفى رحمه الله بمصر فى ما بلغنى سنة إحدى وأربع مائة وقد ذكره أبو عمرو الدانى أيضا فى أرجوزته التى نظمها فى علم القراءة فقال :

من أخذت عنهم ففارسوا وهو الضمير الحاذق الممارس
أضبط من لقيت للحروف وللصحيح السائر المعروف

وجميع ما ذكرناه مأخوذ به في رواية البزى وأما قبل فلم يذكر له صاحب التيسير تكبيرا وقال في غيره وقد قرأت
أيضا لقبيل بالتكبير وحده من غير طريق ابن مجاهد قال وبغير تكبير آخذ في مذهبه فقول الشاطبي
• وعن قبل بعض بتكبيره •

من زيادات هذه القصيدة على مافي التيسير والماء في تكبيره عائدة على البزى أى وبعض الشيوخ تلا عن
قبل بمثل تكبير البزى ويحتمل أن تكون الماء عائدة على قبل أو على بعض ولكن قوة المعنى على ما ذكرناه
أولا وقد حكى صاحب الروضة التهليل أيضا عن قبل فقال وروى قبل في غير رواية الزبني عنه التهليل والتكبير
من أول سورة ألم نشرح إلى خاتمة النامس ولفظه لا إله إلا الله والله أكبر وكذلك حكى الحافظ أبو العلاء التهليل
والتكبير للبزى ولقبيل وحكى الهذلي صاحب الحكامل رواية عن قبل في تقديم التسمية على التكبير وهذا مما
يقوى أن التكبير للسورة الآتية لا للسابقة وإن كان وجهها بعيدا والله أعلم :

باب مخارج الحروف وصفاتها التي يحتاج القارئ إليها

هذا الباب من زيادات هذه القصيدة على مافي التيسير ولكن ذكره أبو عمرو الداني في آخر كتاب الإيجاز وعلى مافيه نظم الشاطبي رحمه الله تعالى ولاتعلق له بعلم القراءات لإلّا من جهة التجويد وهو علم مخارج الحروف مقدمة له وهي جمع مخرج وهو موضع خروج الحرف من الفم وهي مختلفة على ما يأتي بيانه قال مكي اللحن لحنان جلي وخفي، فالجلى ترك الإعراب والخبى ترك إعطاء الحروف حقوقها وذلك إنما يكون بإخراجها من غير مخارجها وإدراجها في غير مدارجها وتحليتها بغير صفاتها الواردة على ألسنة القراء الذين خصهم الله تعالى بنقل شريعة القراءة وإقامتهم لضبط ما اشتمل عليه من الألفاظ، فالقراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول ولا عذر للجاهل لأن فرضه السؤال :

١١٣٤ - [وَهَاكَ مَوَازِينُ الْحُرُوفِ وَمَا حَكَى

جَهًا ابْدَةُ النِّقَادِ فِيهَا مُحْصًى لَ]

هاك أى خذها اسم فعل والكاف للخطاب والموازن جمع ميزان وموازن الحروف مخارجها سماها بذلك لأنها إذا أخرجت منها لم يشارك صوتها شيء من غيرها فهي تميزها وتعرف مقدارها كما يفعل الميزان ، وقوله وما حكى في موضع نصب عطفا على موازين أى وخذ الذى حكى فيها الجها بدة من التعبير عنها واستخراج صفاتها والجها بدة جمع جهبذ وهو الخاذق فى النقد والنقاد جمع ناقد يقال نقدت الدراهم اذا استخرجت منها الزيف وكنى بجها بدة النقاد عن الجاذقين بهذا العلم التضلعين منه ومحصلا بفتح الصاد حال من مفعول حكى أى والذى حكاه العلماء محصلا وحسنت استعارة لفظ النقاد والجها بدة بعد ذكر الموازين، وللشيخ رحمه الله فى علم التجويد قصيدة، يقول :

للحرف ميزان فلاتك طاغيا فيه ولا تك مخسر الميزان

١١٣٥ - [وَلَا رِبِّيَّةٌ فِي عَيْنَيْنِ وَلَا رَبًّا

وَعِنْدَ صَلِيلِ الزَّيْفِ يَصْنَدُقُ الْإِبْقَالُ

فى عينين أى فى نفسهن والريبة الشك والربا الزيادة أى لاشك فى أنهن متعينات مخارج وصفات يتميز بها بعضها من بعض يدرك ذلك بالحس فهو ضرورى لاشك فيه ولا يمكن الزيادة فى التعريف بها بما يكذبه الحس وكذا النقصان وإنما ترك ذكره لظهوره فإن لفظ الزيادة يدل عليه فهو من باب قوله تعالى نقيكم الحر أى والبرد وإلا فلا مناسبة بين قوله ولاربية ولاربا إلا الخجاسة اللفظية يعنى أنه أتى بها خالصة العبارة فى الدلالة على المقصود ثم تم البيت بما معناه أن هذا الذى ادعيت لا يخفى لأن للزيف صليله شاهد عليه وهى معروضة عليك أى عند نطق الناطق بالحرف يبين للناقد العارف بالمخارج والصفات أن نطقه به على صحة أو فيه خلل فصول المختل كصليل الزيف والصليل الصوت والزيف مصدر زاف الدرهم إذا ردى ويقال أيضا درهم زائف وزيف أى ردى وصفوه بالمصدر وغلب ذلك عليه نحو رجل عدل فيجوز أن يكون الزيف فى البيت بمعنى الزائف ويجوز أن يكون المصدر والابتلاء الاختبار أى الناقد إذا اختبر هرما ينقده عند الريبة فيه فيظهر فيه صوت

الرداءة صدق اختياره والاستعارات التي في هذا البيت أيضا تابعة للمجازاة السابقة فهو من باب المجاز المرشح وله نظائر :

١١٣٦ - [وَلَا بُدُّ فِي تَعْيِينِهِ مِنَ الْأَوَّلِ

عُنُوا بِالْمَعْنَى عَامِلِينَ وَقَوْلًا]

أى لا بد لنا في حصول تعيينهن والتعريف بهن من نقل أقوال الذين اعتنوا بالمعاني فاستنبطوها وأحكموها أى إنى أذكر ما ذكر أئمة العلماء بذلك فالأولى بمعنى الذين وعاملين حال منهم وقولا عطف عليه وهو جمع قائل أى قائلها عاملين بها والضمير في تعيينهن قال الشيخ للموازين وكذا ولاربية في عينهن ويجوز أن يكون للحروف على معنى ولا بد في تعيين ما تتميز به من المخارج والصفات من الاستعانة بعبارة المتقدمين وإن كان الحسر يشهد بذلك :

١١٣٧ - [فَابْدَأْ مِنْهَا بِالْمَخَارِجِ مُرَدِّفًا

لَهُنَّ بِمَشْهُورِ الصِّفَاتِ مُفْصَلًا]

منها أى من المعاني إن كان أراد بقوله عنوا بالمعاني المخارج والصفات وإن كان أراد مطلق المعاني فالهاء في منها عائدة على الحروف وهذا مما يقوى أن الضمير في تعيينهن للحروف، وفي قوله :

• وما هاك موازين الحروف •

ويكون منها على حذف مضاف أى في أحكام الحروف وقوله مردفا لمن للمخارج بذلك ما اشتهر من صفات الحروف مفصلا ذلك أى مبينا ثم شرع في ذكر المخارج وقال :

١١٣٨ - [ثَلَاثٌ بِأَقْصَى الْخَلْقِ وَائْتِنَانِ وَسَطُهُ

وَحَرْفَانِ مِنْهَا أَوَّلُ الْخَلْقِ جُمْلًا]

أى منها ثلاثه أحرف حات بأقصى الخلق وحرفان في وسطه وحرفان أوله وجملا نعت لحرفان فالألف ضمير التثنية ذكر في هذا البيت سبعة أحرف وهى المسماة حروف الخلق وإنما قال ثلاث ولم يقل ثلاثة ومراده ثلاثة أحرف لأن الأحرف عبارة عن حروف المعجم وتلك يجوز معاملة ألفاظها بالتأنيث والتذكير فقال ثلاث بلفظ التأنيث العددي اعتبارا لذلك المعنى، ثم قال وائتنان فاعتبر اللفظ فذكر وقد تقدم الكلام في ذلك أيضا في شرح قوله في الأصول غير عشر ليعدلا ومثله قول عمر بن أبى ربيعة ثلاث شخوص كاعبات ومعصرا أنت عدد شخوص وهو لفظ مذكر لما أراد به نساء ، ذكر سيبويه رحمه الله أن مخارج الحروف ستة عشر مخرجا وهى دائرة على ثلاثة الخلق والقيم والشفة ويقال الخلق واللسان والشفتان والمعنى واحد وكل ذلك على التقريب وإلحاق ما اشتهر تقاربه بمقاربه وجعله معه من مخرج واحد والتحقيق أن كل حرف له مخرج بخالف الآخر باعتبار الصفات وإلا كان إياه فلخلق ثلاثة مخارج أقصاه وأوسطه وأدناه إلى القيم وهو المراد بقوله أول الخلق ولهذا سميت هذه الحروف السبعة لحروف الخلق إضافة لها إلى مخرجها فالثلاثة التى لأقصى الخلق الهمزة والألف والهاء وهى على هذا الترتيب فالهمزة أقصى الحروف مخرجا تكاد تخرج من الصدر والحرفان اللذان من أوسط الخلق هما العين والحاء

المهملتان والحرفان اللذان من أدنى الحلق هما الفين والحاء المعجمتان ويتبين لك مخرج كل حرف بأن تنطق بالحرف ساكنا وقبله همزة وصل، ثم شرع في الحروف التي تخرج من الفم وفيه عشرة مخارج ثمانية عشر حرفا في أربعة مواضع من اللسان، أقصاه ووسطه وحافته وطرفه: ففي الأقصى مخرجان وفي الوسط واحد وفي الحافة مخرجان وفي الطرف خمسة مخارج فقال:

١١٣٩ - [وَحَرْفٌ لَهُ أَقْصَى اللِّسَانِ وَفَوْقَهُ

مِنَ الْخَنْكَ أَحَقُّهُ وَحَرْفٌ بِأَسْفَلِ

أى ومنها حرف مخرجه أقصى اللسان وهو للذى يلي أول الحلق فقله «وفوقه» أى وما فوقه فى الخنك فحذف الموصول ضرورة وهذا الحرف هو القاف ثم قال «وحرف بأسفل» أى ومنها حرف بأسفل الخنك مع كونه فى أقصى اللسان وهو الكاف يقال لما أقصى اللسان وما تحته من الخنك ومنهم من يقول وما فرقه من الخنك مما يلي خرج القاف قال الشيخ أبو عمرو رحمه الله: والأمر فى ذلك قريب لأنه قد يوجد على كل واحد من الأمرين بحسب اختلاف الأشخاص مع سلامة الذوق فمهر كل واحد على حسب وجدانه.

١١٤٠ - [وَوَسْطُهُمَا مِنْهُ ثَلَاثٌ وَحَافَةُ الـ

لِّسَانِ فَأَقْصَاهَا لِحَرْفٍ تَطَوَّلَا]

أى وسط اللسان، والخنك منه يخرج ثلاثة أحرف وهى الجيم والشين المعجمة والياء المثناة من تحت فقله منه ثلاث جملة ابتدئية هى خبر وسطها ثم ابتداء قائلا وحافة اللسان لحرف تطولا وقوله فأقصاها بدل من حافة اللسان على زيادة الفاء ويعنى بذلك أولا حافة اللسان كما ذكر الأئمة والحرف الذى يطول هو الضاد المعجمة لأنه استطال حتى اتصل بمخرج اللام على ما سبأنى بيانه وهو يخرج من أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس فهذا معنى قوله لحرف تطولا إلى ما يلي الأضراس على ما تراه فى البيت الآخر وهو:

١١٤١ - [إِلَى مَا يَلِي الْأَضْرَاسَ وَهُوَ لَدَيْهِمَا

يَعِزُّ وَبِالْيَمَنِ يَكُونُ مُقَلًّا]

أى تطول إلى الموضع الذى يلي الأضراس وقوله وهو يعنى أيضا ولديهما أى لدى الجهتين اليمنى واليسرى فاضمر ما لم يحرك له ذكر لأن فى قوة الكلام دليلا عليه وهو قوله ما يلي الأضراس فإن الأضراس موجودة فى الجانبين وقوله يعز أى يقل ويضعف خروجها منهما ولهذا قال سيوبه إنها تتكلف من الجانبين بل من الناس من يخرجها من الجانب الأيمن وهو قليل وهو معنى قوله وباليمنى أى وبالجبهة اليمنى يكون مقلا والأكثر على إخراجها من الجانب الأيسر على حسب ما يسهل على المتكلم وقيل إن عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان يخرجها من الجانبين ومنهم من يجعل مخرج الضاد قبل مخرج الجيم والشين والياء.

١١٤٢ - [وَحَرْفٌ بِأَذْنَاهَا إِلَى مُنْتَهَاهُ قَدْ

يَلِي الْخَنْكَ الْأَعْلَى وَدُونَهُ ذُو وَلَا]

أى بأدنى حافة اللسان إلى منتها طرف اللسان بينها وبين مايلها من الحنك الأهلئ ومنهم من يزيد على هذا فيقول فوق الضاحك والتاب والرابعة والثنية وهو حرف اللام قال الشيخ أبو عمرو وكان يغنى أن يقال فوق الثنايا إلا أن سيبويه ذكر ذلك فن أجل ذلك عددوا وإلا فليس فى الحقيقة فوق لأن مخرج النون إلى مخرجها وهى فوق الثنايا فكذلك هذا على أن الناطق باللام يبسط جوانب طرفى لسانه مما فوق الضاحك إلى الضاحك الآخر وإن كان المخرج فى الحقيقة ليس إلا فوق الثنايا وإنما ذاك يأتى لما فيها من شبه الشدة ودخول المخرج فى ظهر اللسان فيبسط الجانبان لذلك، فلذلك عدد الضاحك والتاب والرابعة والثنية وقوله ودونه بقصر الهاء أى دون هذا الحرف وهو حرف اللام حرف ذو ولاء أى متابعة له يعنى النون مخرجها مما بين طرف اللسان وفوق الثنايا وهى تخرج قليلا من مخرج اللام، وقال مكى ومن أدنى طرفه ومايليه فى الحنك الأعلى تخرج النون والتون ومن ذلك الأدنى داخل إلى ظهر اللسان قليلا تخرج الراء، ثم ذكر مخرج الراء فقال :

١١٤٣ - [وَحَرْفٌ يُدَانِيهِ إِلَى الظَّهْرِ مَدْخَلٌ

وَكَمْ حَاقِيقٍ مَعَ سَيِّبَوِيهِ بِهِ أَجْتَلَا]

يعنى يدانى النون وهو الراء يخرج من مخرجها لكنه أدخل فى ظهر اللسان قليلا من مخرج النون لإنحرافه إلى اللام فهذا معنى قوله إلى الظهر مدخل أى وحرف مدخل إلى الظهر يدانيه وأورد الشيخ أبو عمرو أن هذه العبارة تقتضى أن يكون مخرج الراء قبل النون لأن الراء أدخل منها إلى ظهر اللسان وأجاب بأن المخرج بعد مخرج النون وإنما يشاركه ذلك لا على أنه يستقل به ألا ترى أنك إذا نظقت بالنون والراء ساكتين وجسدت طرف اللسان عند النطق بالراء فيها هو بعد مخرج النون هذا هو الذى يجده المستقيم الطبع، قال وقد يمكن إخراج الراء مما هو داخل من مخرج النون أو من مخرجها ولكن يتكلف لأعلى حسب إجراء ذلك على الطبع المستقيم والكلام فى الخارج إنما هو على حسب اشتقاق الطبع لا على التكلف والهاء فى به يعود على الظهر أى إن سيبويه وجماعة من الخلاق يجعلون الراء من ظهر اللسان وأنهم ثم اجتازوه أى كشفوه هكذا قال الشيخ ويحتمل أن تكون الهاء عائدة على المذكور أى وكم من حاذق فى صناعة العربية أى ماهر بها اجتلا هذا الحرف بهذا المخرج المذكور وهونص ما فى كتاب سيبويه الذى هو إمام نخاة البصريين قال رحمه الله ومن مخرج النون غير أنه أدخل فى ظهر اللسان قليلا لإنحرافه إلى اللام مخرج الراء، زاد غيره وقال: غير أن فى الراء تكريرا، وكلما ما ذكرناه فى اللام والنون هو قول سيبويه ثم قال :

١١٤٤ - [وَمِنْ طَرَفِ هُنَّ الثَّلَاثُ الْقَطْرُبِ

وَيَحْسِي مَعَ الْجَرْمِيِّ مَعْنَاهُ قَوْلًا]

قال أبو عمرو الدانى وقال الفراء وقطرب والجرمى وابن كيسان مخارج الحروف أربعة عشر مخرجا فجعلوا اللام والراء والنون من مخرج واحد وهو طرف اللسان قلت أما قطرب فهو أبو عمرو على محمد بن المستنير البصرى أحد العلماء بالنحو واللغة أخذ عن سيبويه وغيره ويقال إن سيبويه لقبه قطربا لمباكرته إياه فى الأسفار قال له يوما ماأنت إلا قطرب ليل، والقطرب دويبة تدب ولا تفتر ومنه حديث ابن مسعود «لاأعرفن أحدكم جيفة ليل قطرب نهار» قال أبو عبيد يقال إن القطرب دويبة لاستريح نهارها سعبا وحكى ثعلب أن القطرب الخفيف وكان

محمد بن المستنير يبكر إلى سيويه فيفتح سيويه بابه فيجده هنالك فيقول له ما أنت إلا قطرب ليل فلقلب بذلك وأما يحيى فهو أبو زكريا بن يحيى بن زياد الفراء إمام نحاة الكوفة بعد الكسائي ذكر الخطيب أنه كان ثقة إماما وأنه كان يقال الفراء أمير المؤمنين في النحو وأما الجرمي فهو أبو عمرو صالح بن إسحاق أحد نحاة البصرة قرأ على الأخفش وأخذ اللغة عن أبي عبيدة وأبي زيد والأصمعي، وكان ذا دين وورع فهذا معنى قوله ومن طرف اللسان والثلاث بدل من قوله هن أو عطف بيان كقولك في الدار هو زيد أضمرته أولا اعتمادا على أن السامع يعرفه ثم اعترضك شك في معرفته به فأنتيت بما يكشفه وبوضحه ويؤكدده ومعنى لقطرب أى في قوله ومذهبه فهي لام البيان نحو هيت لك ثم ابتداء قوله ويحيى وفي قولنا ضمير ثنية راجع إلى يحيى والجرمى أى نسب إليهما قوله بمعنى ما ذكر قطرب ، وقال صاحب العين هذه الحروف الثلاثة ذلقة تبتدىء من ذلتي اللسان وهو تحديد طرفه :

١١٤٥ - [وَمِنْهُ وَمِنْ عَلِيَا الثَّنَايَا ثَلَاثَةٌ

وَمِنْهُ وَمِنْ أَطْرَافِهَا مِثْلُهَا أَنْجَلِي]

يعنى ومن طرف اللسان ومن الثنايا العليا يعنى بينهما ثلاثة أحرف وهى الظاء والذال المهملتان والثاء المثناة من فوق وعبارة سيويه مما بين طرف اللسان وأصول الثنايا زاد غيره مصعبا إلى الحنك وقال الشيخ أبو عمرو وقوله وأصول الثنايا ليس يحتم بل قد يكون ذلك من أصول الثنايا ويكون مما بعد أصولها قليلا مع سلامة الطبع من التكليف ، ثم قال : ومنه يعنى ومن طرف اللسان ومن أطرافها أى أطراف الثنايا المذكورة أى مما بينهما وهى عبارة سيويه أى ثلاثة أحرف وهى الظاء والذال المعجمتان والثاء المثناة فهي مثلها فى العدة ، وقال مكى ومن طرفه وما يليه من أطراف الثنايا عليها وسفها تخرج الظاء والذال والثاء ومعنى انجلا انكشف أى انجلا المذكور بمعنى بأن كل فريق من هذه الستة وظهر مخزجه ويجوز أن يكون الضمير فى انجلا عائدا على لفظ مثل لأنه مفرد وإن غنى به ثلاثة أى انجلا مثلها من المخرج المذكور ، وقوله عليا الثنايا من باب إضافة الصفه إلى موصوفها والأصل الثنايا العليا ولم يذكر سيويه فى عبارته العليا وهى مرادة وهذه إضافة صحيحة لأن الثنايا قسمان سفلى وعليا فيز بالإضافة نحو علماء القوم وفضلاء الرجال وليس فى كل جهة إلا اثنتان فالجموع أربع وجوز التعبير عن المثني بالجمع تخفيفا وهو هنا أولى من غيره لامن الإلباس ونظيره قولهم هو عظيم المناكب وغلظت الحواجب وشديد المرافق وضخم المناخر :

١١٤٦ - [وَمِنْهُ وَمِنْ بَيْنِ الثَّنَايَا ثَلَاثَةٌ

وَحَرْفٌ مِنْ أَطْرَافِ الثَّنَايَا هِيَ الْعَلَا]

أى ومن طرف اللسان ومن بين الثنايا لأصولها ولا أطرافها ثلاثة أخرى وهى الصاد والسين المهملتان والزاي وقدم سيويه ذكر هذه الثلاثة التى قبلها وعبارته فيها ومما بين طرف اللسان وفوق الثنايا مخارج الزاي والسين والصاد قال الشيخ : وعبر عن ذلك غيره ، فقال من طرف اللسان وفوق الثنايا السفلى كذا قال وسيويه لم يصف الثنايا فى عبارته فى جميع هذه المواضع فلم يقل العليا ولا السفلى ، وقال الشيخ أبو عمرو : قولهم الثنايا فى هذه المواضع إنما يعنون الثنايا العليا وليس ثم إلا اثنتان وإنما عبروا عنها بلفظ الجمع لأن اللفظ به أخف مع كونه معلوما وإلا فالقياس

أن يقال وأطراف الثنيتين وقال في الزاى وأختها هى تفارق مخرج الطاء وأختها لأنها بعد أصول الثنايا أو بعد ما بعد أصولها، وتفارق الطاء وأختها لأنها قبل أطراف الثنايا، وقال غيره هى من حانته قليلا من مخرج الطاء بحيث لا تلتصق اللسان بالثنايا عند إخراجها، ثم بين الناظم مخرج الفاء بقوله :

بيان للثنايا والعلا جمع العليا وبتمام هذا البيت تم الكلام في المخارج المتعلقة بالفم وبقى مخرج الشفة وفيها مخرجان لأربعة أحرف ثم تمم الكلام في مخرج الفاء فقال ،

ومنه من بين الثنايا ثلاثة وحرف من أطراف الثنايا هى العلا

١١٤٧ - [وَمِنْ بَاطِنِ الشُّفَى مِنَ الشَّفَتَيْنِ قُلْ

وَالشَّفَتَيْنِ أَجْمَلُ ثَلَاثًا لَتَقْدِرَ]

أى مخرج الفاء من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا هذه عبارة سيبويه وبقى ثلاثة أحرف وهى الواو والفاء الموحدة والميم مخرجها مما بين الشفتين فهذه حروف الشفة وحروف الخلق هى السبعة المبتدأ بذكرها والبواقي حروف الفم والفاء مشتركة بين الثنايا والشفة فن حيث تعلقها بالثنايا فارت حروف الشفة ومن حيث لا تعلق لها باللسان فارت حروف الفم فالتحقيق أنها قسم برأسها ونصب لتعدلا بلام التعليل فإن كانت فتعدلا يكون نصبها بالفاء في جواب الأمر :

١١٤٨ - [وَفِي أَوَّلِهِ مِنْ كَلِمٍ بَيِّنَتَيْنِ جَمْعُهُمَا]

سِوَى أَرْبَعٍ فِيهِنَّ كَلِمَةٌ أَوَّلًا]

لما أجمل ذكر الحروف عند مخرجها أتى بها مضمنة في أوائل كلمات بيتين على ترتيب ما بينه من المخارج فقوله وفي أول أى في حروف أول، وأول جمع أولى ووجه هذا التأنيث ما سبق ذكره في قوله ثلاث بأقصى الخلق لأنه نعت لحروف والحروف عبارة عن أسماء حروف التهجى وتلك الأسماء يجوز تأنيثها فكأنه قال وفي أوائل من كلمات بيتين جمع هذه الحروف ذوات هذه المخارج فقوله كلم بكسر الكاف وسكون اللام هو تخفيف كلم بفتح الكاف وكسر اللام مثل قولهم فخذ في فخذ وكبد في كبد، ثم قال سوى أربع أى سوى أربع أحرف فإنك لا تأخذها من أوائل الكلمات وإنما تأخذها من مجموع الكلمة الأولى من البيت الأول من البيتين المذكورين وقوله فهين أى في جمعهم جمع كلمة أول البيتين فأولا مخفوض بإضافة كلمة إليه لكنه لا ينصرف هكذا قال الشيخ وهو مشكل فإن الكلمة حينئذ تبقى مجهولة في البيت الأول فما من كلمة فيه إلا ويصدق عليها هذه العبارة فالوجه أن يكون كلمة منونة وأولا ظرف لأقيت حركة هزته على التثنية فهذا أولى لتثنية الكلمة الأولى من البيتين لجميع الحروف الأربعة على ما بينه. ثم ذكر البيتين فقال :

١١٤٩ - [(أَهَاعَ) (هَ) شَا (هَ) أَوْ (خَ) لَأَ (قَ) أَرِي (كَ) مَا]

(جَ) رَى (ثَ) رَطُ (يُ) نَرَى (ضَ) أَرِعَ (أَ) لَاحَ (زَ) وَفَلَا]

أهاع هى الكلمة المضمنة أربعة أحرف من حروف الخلق وهى الثلاثة التى بأقصى الخلق وواحد من وسطه والثانى أول حشا والحرفان اللذان من أول الخلق هما أول غاو خلا وهكذا أخذ الباقي من الحروف من أوائل الكلمات إلى آخر البيت وهو النون الذى عبر عنه بقوله ودونه ذو ولا وكان الوجه تقديم ذكر الألف على الهاء

عند ذكر الحروف الخلقية فقال الهمزة والألف والهاء، كذلك عبر عنه سيوبه وغيره فعدل الناظم إلى تقديم الهاء على الألف لأنه لم يطاوعه كلمة مستعملة على ذلك الترتيب ولو فرض أن أفع له معنى لما كان محصلا للغرض لأن المدة بعد الهمزة لا يتقطن لها أنها مقصودة حرفا ولهذا يسقط من الرسم ألا ترى أنه إذا كتب اسم آدم لم يكتب بعد الهمزة إلا الدال وسقطت المدة وإذا قيل أهاع كان ستافى تعداد الحروف ومعنى أهاع أفرع من قولهم هاع ويهع ويهاع وإذا جبن، ومنه الهيعة لكل ما أفرعك من صوت أو فاحشة تشاع ويقال هاع يهوع إذا فاء وكلاهما محتمل هنا في قوله هاع على إمانيتيه والحشاء ما انضمت الضلوع عليه والجمع أحشاء والغاوى اسم فاعل من غوى يغوى غيا أى ضل وحشى غاو هو مفعول أهاع مقدم على فاعله والفاعل قوله خلا قارىء والخللا بالقصر الرطب من الحشيش والرطب بضم الراء السكلاء ويقال فلان حسن الخلاء أى طيب الكلام يكتب بذلك عن جودة قراءته وطيب حديثه وكفى به الناظم عن جودة قراءة القارىء وما يجنيه ساقها من التلذذ بها أى إن قراءة هذا القارىء أفرغت حشا القارىء الضال المنهمك في طغيانه فألقى ما في باطنه من الأخلاق الذميمة، واستبدل بها غيرها فقد ظهر وجه التجوز بالمعنيين في أهاع ثم قال كما جرى شرط يسرى ضارح وهكذا جرى شرط قراءة من كان ضارعا خاشعا أى يسر من سمع منه ذلك للبشرى ويحكى عن قراءة صالح المرى من هذا الباب عجائب وهو أحد الأئمة المتقدمين السادة رحمه الله تعالى والنوفل الكثير العطاء، أى لاح هذا القارىء كثير الفوائد والله أعلم :

١١٥٠ - [رَ عَى طَ) هَرَ (دِ) بِنِ (تَ) مُهْ (ظِ) لُ (ذِ) ي (تَ) نَا

(صَ) قَا (سَ) جَلْ (زَ) هَدِ (فِ) ي (وُ) جُوهِ (تَ) نِ (مَ) لَا]

أى رعى هذا القارىء طهارة دين أتم ذلك الدين ظل شيخ ذى ثناء، قال الشيخ يقال تم الله عليك النعمة وأنمها أى هو من باب فعل وأفعل بمعنى واحد كلاهما متعد إلى المفعول ويحتمل أن يقال أرادتم به ظل ذى ثناء ثم حذف حرف الجر وهو الباء فصار تمه أى تم بذلك الدين ظل ذى ثناء وهذا أحسن معنى من أن يكون الظل أتم الدين وقد حكى صاحب المحكم تم بالشئ جعله تاما وأنشد ابن الاعرابي :

• إن قلت يوما نعم فتم بها •

أى أنمها فيكون مثل ذهب به أى أذهبت فقول الشاطبي هنا تمه على حذف الباء وحصر لفظ الثناء ضرورة ورأيت في حاشية نسخة قرئت على الناظم رحمه الله حكى ابن طريف تمه وأتمه، ويقال صفوت القدر إذا أخلت صفوتها والسجل في الأصل الدلو العظيمة إذا كان فيها ماء وجعل ههنا للزهد سجلا كما به مجتمع في وعاء فأخذ هذا الرجل المشار إليه صفوته فقله سجل زهد مفعول صفا وفاعله ضمير عائذ على موصوف ذى ثناء محذوف وقال الشيخ التقدير صفا سجل زهده ثم قال في وجوه أى هو كائن في جماعة وجوه، والوجوه أشراف القوم والملا كما ذلك أى هم أشراف بنو أشراف ضمن هذا البيت باقى الحروف من الراء الى الميم ثم قال .

١١٥١ - [وَغَمَّةٌ تَنْوِينٍ وَنُونٍ وَمِيمٍ اِنْ

سَكَنَ وَلَا إِظْهَارَ فِي الْأَنْفِ يُجْتَلَى]

وغنة تنوين مبتدأ وفي الأنف تجتلا خبره كما تقول هند في الدار تكرم أى ثم يكشف ويجلى أمرها وأراد

أن يبين مخرج فبين أولاً الحروف التي تصحبها الغنة بأن أضاف الغنة إليها وهي التنوين والنون والميم فهذه ثلاثة وفي الحقيقة حرفان النون والميم لأن التنوين نون حقيقة في المخرج والصفة وإنما الفرق بينهما عدم ثبات التنوين في الوقف وفي صورة الخط وأنه لا يكون إلا زائداً على هجاء الكل ، فلهذا يعنى القراء بالتفصيل عليه كقولهم باب أحكام النون الساكنة والتنوين وقدمضى في باب التكبير وما قبله من ساكن أو منون وأما سيديوه وأتباعه فلم يذكروا إلا النون والميم قال سيديوه في ذكره الحروف التي بين الشدبة والرخوة ومنها حرف يجرى معه الصوت لأن ذلك الصوت غنة من الأنف فإنما تخرجه من أنفك واللسان لازم لموضع الحرف لأنك لو أمسكت أنفك لم يجر معه صوت وهو النون وكذلك الميم وقال قبل ذلك ومن الخياشيم تخرج انون الخفيفة وأراد بالنون الخفيفة الغنة وتسمى الخفيفة أيضاً لخفتها وخفائها وقال نصر بن علي الشيرازي ومنها حروف الغنة وهي النون والميم سميت بذلك لأن فيهما غنة تخرج من الخياشيم وهي الصوت المحصور فيها كأصوات الحائثم والقماري وقوله إن ساكن ولا إظهار بيان للحالة التي تصحب الغنة لهذه الأحرف لأن هذه الحروف ليست لازمة للغنة لأنك عنها قال شرطها أن تكن سواكن وأن تكن مخفيات أو مدغمات إلا في موضع نصوا على الإدغام فيه يعبر عنه أو اختلف في ذلك على مضى شرحه في باب أحكام النون الساكنة والتنوين فإن كن مظهرات أو متحركات فلا غنة فالحمل في النون للسان وفي الميم للشفتين على ماسبق وكان يجزئه إن يشترط عدم الإظهار ويلزم من ذلك أن تكن سواكن قال الشيخ أبو عمرو في شرح هذه الغنة المسماة بالنون الخفيفة هذه النون التي قد مر ذكرها فإن تلك من الهم وهذه من الخيشوم قال وشرط هذه أن يكون بعدها حرف الهم ليصح اخفاؤها فإن كان بعدها حرف من حروف الحلق أو كانت آخر الكلام وجب أن تكون الأولى فإذا قلت عنك ومنك فخرج هذه النون من الخيشوم وليست تلك النون في التحقيق فإذا قلت من خلق ومن أبوك فهذه هي النون التي مخرجها من الهم وكذلك إذا قلت أعلن وشبه مما يكون آخر الكلام وجب أن تكون هي الأولى أيضاً .

قلت : وحروف العربية الأصول هي التسعة والعشرون التي مر ذكر مخرجها ويتفرع منها حروف أخر مركبة من ألفاظ بعضها يجرى مجرى اللغات منها ماهو فصيح ومنها ماهو مستحسن وهذا سنوضحه إن شاء الله تعالى في شرح النظم في النحو ونبين هنا ما وقع من الفصيح في قراءة القراء وهو همزة بين بين التي تأتي على ثلاثة ألفاظ بين الهمزة والواو وبين الهمزة والياء وبين الهمزة والألف واختلاف ذلك بحسب اختلاف حركتها وقد تقدم بيان ذلك في شرح قوله والمسهل بين ماهو الهمز والحرف الذي منه أشكلا ومنها الصاد التي كالزاي وهي التي مر ذكرها في قراءة حمزة في الصراط وأصدق والمصيطرون وبمصيطر وغير ذلك ومنها الألف المائلة إمالة حمزة أو بين بين ، وقدمضى تحقيق ذلك في بابها ، ومنها هذه النون المخففة المسماة بالغنة وقد اتضح أمرها في شرح هذا البيت بتوفيق الله تعالى ، والله أعلم .

وقال مكى : أ. النون المخففة فهو صوت مركب على جسم الخيشوم خاصة لاحظ للجزء من اللسان فيه وهو نوعان التنوين والنون الخفيفة الداخلة على الفعل للتوكيد ، وقال قبل ذلك الغنة الصوت الزائد على جسمي النون والميم منبعثا عن الخيشوم المركب فوق غار الهم الأعلى يصدق هذا إنك لو أمسكت أنفك لم يمكن خروج الغنة ولا يتغير الصوت بالنون لعدم الغنة المقدرة بها .

قلت : وانقضى الكلام في الخارج ثم ذكر مشهور الصفات فقال :

١١٥٢ - [وَجَهْرٌ وَرَخْوٌ وَانْفِتَاحٌ صِفَاتُهَا]

وَمُسْتَقْفِلٌ فَأَجْمَعُ الْأَضْدَادَ أَشْمَالًا

أى صفاتها كذا وكذا فذكر أربعة أتى ذكر أضدادها وعبر عن اثنين من الأربعة بلفظ المصدر وهما الجهر والانفتاح وعن اثنين بلفظ الصفة وهما رخو ومستقل ولفظ الصفة فى الأولين مجهورة منفتحة ولفظ المصدر فى الآخرين رخاوة واستفال وبكل ذلك وقعت العبارة فى كتب الأئمة والجهر ضده الهمس فالمجهورة تسعة عشر حرفا سميت بذلك من قولهم جهرت بالشئ إذا أعلنته وذلك أنه لما امتنع النفس أن يجرى معها انحصر الصوت لها فقوى التصويت بها والمهموسة عشرة أحرف وهى ما عدا المجهورة سميت بذلك أخذنا من الهمس الذى هو الحس الخفى وقيل فى قوله تعالى - فلا تسمع إلا همسا - هو حسن الأقدام ومنه قول أبى زيد فى صفة الأسد :

• يصير بالدجى هاد هموس •

فالمهمس الضعيف فسميت مهموسة لضعف الصوت بها حين جرى النفس معها فلم يقو التصويت بها قوته فى المجهورة فصار فى التصويت بها نوع خفاء لانقسام النفس عند نطقها والرخاوة ضدها الشدة والانفتاح ضده الإطباق والاستفال ضده الاستعلاء وسيأتى بيان كل ذلك وقوله فأجمل بالأضداد أشملا أى بمعرفة أضداد ما ذكرت مجتمع شمل جميع الحروف ويعرف صفاتها لأن ما ذكره منها بصفة فالباقي بخلافه فجميع الحروف منقسمة إلى كل ضدين من هذه الأضداد الثمانية فهى أربع تقسيات وأشملا جمع شمل وهو مفعول فاجمع :

١١٥٣ - [فَهْمُوسٌ عَشْرٌ (حَتَّ كَيْفَ شَخِصِدْ)

(أَجَدَّتْ كَقَطْبٍ) لِلشَّدِيدَةِ مُثْلًا]

أى مهموس الحروف عشرة أحرف وإنما أنت العدد على ما ذكرناه من شرح قوله ثلاث بأقصى الحلق ثم بين العشرة بأن جميعها فى هذه الكلمات الثلاثة وقال غيره مسحته كف شخص وقيل كست شخصه فحث وقيل ستشحكك حصفه على الوقف بالهاء ومعنى ستشحكك متردك وحصفه اسم امرأة هكذا وجدته فى حاشيتى كتاب أحسن من الجميع سكت فحته شخص، ثم جمع الحروف الشديدة من قوله أجدت كقطب وقال غيره أجدت طبقك والفاء للتأنيث أو للخطاب وقيل أيضا فى جمعها أجداك قطبت وقوله مثلا أى مثل هذا اللفظ وشخص لجميع الحروف الشديدة وسميت هذه الحروف شديدة لأنها قوية فى موضعها ولزمتها ومنع الصوت أن يجرى معها حال النطق بها لأن الصوت انحصر فى المخرج فلم يجر، أى اشتد وامتنع قبوله للتلين بخلاف الرخوة فهذه الحروف الشديدة هى ثمانية منها ستة من المجهورة ومنها اثنان من المهموسة التاء والكاف والستة الباقية مجهورة شديدة اجتمع فيها أن النفس لا يجرى معها ولا الضبوت فى مخرجها وهو معنى الجهر والشدة جميعا .

١١٥٤ - [وَمَا بَيْنَ رَخْوٍ وَالشَّدِيدَةِ (عَمْرُنَلِ)

وَ(وَايَ) حُرُوفُ الْمَدِّ وَالرَّخْوِ كَمَلًا]

أى وما بين حرف رخو والحروف الشديدة حروف قولك عمر نل أى هذه الحروف الخمسة لارخوة ولا شديدة فهى بين القليلين ولا ينبغى أن تكتب هنا بالواو لثلاث نصير الحروف ستة وهو منادى مفرد حذف

حرف لدائه أى ياعمر و نل ما ذكرته لله ، ثم ذكر أن حروف المد يجمعها قولك وأى وهى ثلاثة أحرف الواو ، والألف والياء والواو أى بهززه الألف معناه الوعد ولكنه سهل الهززة لىأتى بلنظ الألف وسميت حروف المد لامتداد الصوت بها عندسا كن أو همزة ثم قال والرخو كلاً أى وهذا اللفظ الذى هو وأى كات حروفه الثلاثة الحروف الرخوة التى هى ضد الشديدة أى لأنها معدودة منها وإنما قال ذلك لأن غيره يجعلها من جملة الحروف التى بين الرخوة والشديدة فلما لم يذكرها من حروف عمر نل بين أنه لم يخل بتركها وإنما هى عنده من قسم الرخوة والذين جعلوها بين الرخوة والشديدة فيصير حروفها عندهم ثمانية يجمعها قولك لم يروعنا أو لم يروعونا أو لم يروعنا أو ولينا عمرا ولم يروعنا وهو ظاهر كلام سيوبه فإنه لما عد الحروف الرخوة لم يعد حروف المد وذكر بعدها العين واللام والنون والميم والراء وبينها واحدة واحدة بعبارة تقتضى أنها بين الشديدة والرخوة لم يتم لصوتها الانحصار ولا الجرى ثم قال ومنها اللينة فوصفهن ثم قال وهذه الثلاثة أخفى الحروف لاتساع مخارجها وإخفائهن وأوسعهن مخرجا الألف ثم الياء ثم الواو ، وظاهر كلام أبى الحسن الرماني فى شرح الأصول موافق لما نظمته الشاطبي فإنه قال وماعدا الشديدة على وجهين شديد يجرى فيه الصوت ورخوة أما الشديد الذى يجرى فيه الصوت فحرف يشتد لازومه لموضع ، ثم يتجافى به اللسان عن موضعه فيجرى فيه الصوت لتجافيه وهى الراء واللام والنون والميم والعين وكذا ذكر أبو عمرو الداني فى كتاب الإيجاز وقال يجمعها قولك لم يرع ، وقال مسكى فى بعض تصانيفه الرخاوة فيما عدا الشديدة إلا سبعة أحرف يجمعها قولك يولى عمرو فإنها بين الرخاوة والشدّة فأدخل فيها الواو والياء ولم يدخل الألف .

١١٥٥ - [وَ(قِظْ خُصَّ ضَفَطِ) سَنِعُ عُلُوْ وَمُطَبِقْ

هُوَ الضَّادُ وَالظَّاءُ أَعْجِمَا وَإِنْ أَهْمِلَا]

أى حروف هذه الكلم الثلاث هى حروف الاستعلاء وهى سبعة سميت بذلك لارتفاع اللسان بها إلى الحنك وما عداها المستقلة لأنها لا يعلو بها اللسان إلى جهة الحنك وقد مضى فى باب ترقيق الراءات معنى هذه الكامات وبعضهم ألحق العين والحاء المهملتين بالحروف المستعلية فصارت تسعا وأضاف سبعة إلى علو كأنه قال حروف العلو أى حروف الاستعلاء ويجوز ضم عين علو وكسرها وقوله ومطبق مبتداً خبره محذوف قبله أى وفيها مطبق أى ومن هذه الأحرف السبعة المستعلية حروف الإطباق وهى أربعة ثم بينها بقوله أهمل الضاد والطاء المعجمتان والمهملتان يعنى الصاد والطاء والمعجم المنقوط والمهمل الذى لا نقط له وألقى حركة همزة أهمل على نون وإن والألف فى آخر أهمل ضمير التثنية وسميت هذه الأربعة مطبقة لأنه انطبق على مخارجها من اللسان ما حاذاه من الحنك وماعدا هذه الأربعة من الحروف كلها يقال له المفتحة لأنك لاتطبق لسانك منها على الحنك وذكر الشيخ أبو عمرو أن تسمية هذه الحروف بالمطبقة والمفتحة فيها تجوز لأن المطابق إنما هو اللسان والحنك وأما الحرف فهو مطبق عنده فاختصر فقيل مطبق كما قيل للمشارك فيه مشترك وكذا المفتحة لأن الحرف لا يفتح وإنما يفتح عنده اللسان عن الحنك وكذا المستعلية لأن اللسان يستعلى عندها قال ابن مريم الشيزازى ولولا الإطباق لصارت الطاء دالا والطاء ذالا والصاد سينا ونخرجت الضاد من الكلام ، لأنه ليس من موضعها شىء غيرها وموضعها موضع الإطباق فإذا عدم الإطباق عدت الضاد ولأجل أنها غير مشاركة فى المخرج لم يوجد فى شىء من كلام الأمم إلا فى العربية ، وإنما أخذ ذلك من كلام ابن السراج وفى كلام الرماني زيادة فإنه قال لولا الإطباق لصارت الطاء دالا لأنه ليس بينهما فرق إلا بالإطباق ولم تصر تاء للفرق بينهما من جهة الجهر والهمس وكذلك سبيل الصاد

والسين لأنها مهموسة ولم يجب مثل ذلك للزاي لأنها مجهورة وكذلك الظاء والدال ولم يجب في الثاء لأنها مهموسة :

١١٥٦ - [وَصَادٌ وَسَيْنٌ مُهْمَلَانِ وَزَايَاهَا

صَفِيرٌ وَشَيْنٌ بِالتَّفْشِيِّ تَعْمَلَانِ]

الذي سبق من الصفات كان له ضد يطلق على باقي الحروف ومن هاهنا صفات لبعض الحروف ليس يطلق على باقيها اسم مشعر بضد تلك الصفات بل يسلمها فهذه الثلاثة الصاد والسين المهملتان والزاي تسمى حروف الصفيير لأنها يصير بها وباقي الحروف لاصفيير فيها وهذه الثلاثة هي الحروف الأسلية التي تخرج من أسئلة اللسان قال ابن مريم ومنهم من الحق بها الشين وإنما يقال لها حروف الصفيير لأنك تصفر عند اعتمادك على مواضعها قال مكي والصفر حد الصوت كالصوت الخارج من ضغطة ثقب قال والتفشي انتشار خروج الريح وانبساطه حتى يتخيل أن الشين انفردت حتى لحقت بمنشا الطاء وهي أخص بهذه الصفة من الفاء قال وقد ذكر بعضهم الضاد من هذا المعنى لاستطاعتها لما اتصلت بمخرج اللام وقال ابن مريم الشيرازي ومنها حروف التفشي وهي أربعة مجموعة في قولك مشفر وهي حروف فيها غنة ونفث وتكرار وإنما قيل لها حروف التفشي وإن كان التفشي في الشين خاصة لأن الباقية مقاربة له لأن الشين بما فيه من التفشي ينتشر الصوت منه ويتفشي حتى يتصل إلى مخارج الباقية وقال الشيخ سمى الشين التفشي لأنه انتشر في الفم برخاوته حتى اتصل بمخرج الطاء والتفشي الانتشار وقوله صغير أي ذات صغير والضمير في زايها يرجع إلى الحروف ومهملان نعت صاد وسين وأنى بلفظ صاد وسين وشين على التنكير لأن المعبر عنه لا يختلف منكرها كان أو معرفا ومعنى تعمل هنا اتصف لأن من عمل شيئا اتصف به ولهذا عداه بالياء في قوله بالتفشي أي اتصف الشين به ومنه قوله كن متعملا :

١١٥٧ - [وَمُنْحَرِفٌ لَامٌ وَرَاءَ وَكَرُرَتْ

كَمَا الْمُسْتَطِيلُ الضَّادُ لَيْسَ بِأَغْفَلًا]

منحرف خبر مقدم أي وحرف اللام منحرف أي مسمى بالمنحرف قال سيدي به ومنها المنحرف أي وما بين الرخو والشديد وهو حرف شديد جرى فيه الصوت لانحراف اللسان مع الصوت ولم يمتزج على الصوت كاعتراض الحروف الشديدة وهو اللام إن شئت مددت فيها الصوت وليس كالرخوة لأن طرف اللسان لا يتجانف عن موضعه وليس يخرج الصوت من موضع اللام ولكنه من ناحيتي مستدق اللسان خولفت ذلك قال ابن مريم مخرج الصوت على الناحيتين وما فوقهما وقال الشيخ أو عمرو اللسان عند النطق باللام ينحرف إلى داخل الحنك قليلا ولذلك سمي منحرفا وجرى فيه الصوت وإلا فهو في الحقيقة لولا ذلك حرف شديد إذ لولا الإنحراف لم يجر الصوت وهي معنى الشدة ولكنه لما حصل الإنحراف مع التصويت كان في حكم الرخوة لجرى الصوت وكذلك جعل بين الشديدة والرخوة وقوله وراء أي والراء لذلك فوصف بالانحراف، قال مكي : والراء انحرف عن مخرج النون الذي هو أقرب المخارج إليه إلى مخرج اللام ، قال الشيخ : والراء أيضا فيها انحراف قليل إلى ناحية اللام ولذلك يجعلها الألف لاما .

قلت - وأكثر المصنفين من النحاة والقراء لا يصفون بالانحراف إلا اللام وحدها وعبارة سيبويه دالة على ما قال الناظم فإنه قال لما ذكر اللام والنون والميم وبين أنها من الرخوة والشديدة ومنها المكرر وهو حرف شديد جرى فيه الصوت لتكريره وانحرافه إلى اللام فتجافى الصوت كالرخوة ولو لم يكرر لم يجر فيه الصوت وهو الراء فهذا معنى قول الناظم وراء وكررت أى جمعت بين صفتي الانحراف والتكرير قال مكى التكرير تضعيف يوجد في جسم الراء لارتداد طرف اللسان بها ويقوى مع التشديد ولا يبلغ به حد بفتح وقال ابن مريم إذا وقف الواقف على الراء وجد طرف اللسان يتغير بما فيه من التكرير ولذلك يعد في الإمالة بحرفين والحركة فيه تنزل مغزلة حركتين وقال الشيخ أبو عمرو والمكرر الراء لما تحسه من شبه ترديد اللسان في مخرجه عند النطق به ولذلك أجرى مجرى الحرفين في أحكام متفردة فحسن إسكان ينصركم ويشعركم ولم يحسن إسكان يقتلكم ويسمعكم وحسن إدغام مثل وإن تصبروا وتتقوا لا يضركم أحسن منه في إن يمسككم ولم يمل طالب وغائم وأميل طارد وغارم وامتنعوا من إمالة راكد ولم يمتنعوا من إمالة راشد وكل هذه الأحكام راجعة في المنع والتسوية إلى التكرير الذى في الراء قال الشيخ وسمى الهاء مستطيلا لأنه استطال حتى اتصل بمخرج اللام قال مكى والاستطالة تمدد عند بيان الضاد للجهر والإطباق والاستعلاء وتمسكها من أول حافة اللسان إلى منتهى طرفه فامتطالت بذلك فاجتبت بمخرج اللام ومعنى ليس بأغفلا أى معجم احترز بذلك من الاشتباه بالصاد :

١١٥٨ - [كَمَا الْأَلِفُ الْهَآوِى وَ (آوِى) لِمَلَّةٍ

وَفِى (قُطْبِ جَدٍّ) خَمْسُ قَلْقَلَةٍ عُلَا]

أى ويقال لحرف الألف الهاوى قال سيبويه هو حرف تسع لهواء الصوت مخرجه أشد من اتساع مخرج الياء والواو لأنك قد تضم شفطيك في الواو وترفع في الياء لسانك قبل الحنك وقال الشيخ أبو عمرو الهاوى الألف لأنه في الحقيقة راجع إلى الصوت الهاوى الذى بعد الفتح وهذا وإن شاركه الواو والياء فيه إلا أنه يفارقها من وجهين : أحدهما ما تحسه عند الواو والياء من التعرض لمخرجيهما والآخر اتساع هواء الألف لأنه صوت بعد الفتح فيكون الفم فيه مفتوحا بخلاف الضمة والكسرة فإنه لا يكون كذلك ، فلذلك اتسع هواء صوت الألف أكثر في الواو والياء وقوله وآوى لعله أى حروف كلمة آوى وهو فعل مضارع للإخبار عن المتكلم من آوى يؤاوى فهو أربعة أحرف همزة ثم ألف وواو وياء ومعنى لعله أى هى حروف العلة أى منبهة لذلك معدة له يريد أنها حروف العلة أى الاعتلال لما يعترها من القلب والإبدال على ما هو معروف في علم التصريف ولم يعد أكثر المصنفين حروف العلة إلا ثلاثة وزاد الناظم فيها الهمزة لما يدخلها من أنواع التخفيف بالحذف والتسهيل والقلب ومنهم من عد الهاء منها لانقلابها همزة في نحو ماء وأيماء وتسمى أيضا الحروف الثلاثة الهوائية لأنها تخرج في هواء الفم قال ابن مريم الشيرازى وقد يقال لها أيضا الهوائية لأنها تهوى في الفم وليس لها حياز من الفم يعتمد في خروجها عليها قال وبعض النحويين يجعل الألف وحده هو الهاوى قال ولا شك في أن الألف أشد هوى في الفم لأنه أشد امتدادا واستطالة فهو يتمحض للمد ثم ذكر الناظم حروف القلقة وهى خمسة وجمعها في قوله قطبجد وهذا جمع حسن وقال غيره جد بطن وقد طبع ومعنى طبع حق وهو بكسر الباء ومنهم من يفتحها وفسره بعباب وأضاف خمس إلى القلقة كما وأضاف في سبع ماسبق علو وحلا نعمت لقوله خمس قلقة أى خمس عالية أى معروفة ظاهرة لأن العالى أبدا ظاهر قال الدانى هى حروف مشربة ضغطت من مواضعها فإذا وقف عليها خرج معها صوت من الفم ونبا اللسان عن موضعه وقال مكى القلقة صويت حادث عند خروج حرفها لضغظه عن موضعه ولا يكون إلا عند

الوقف ولا يستطيع أن يوقف عليه دونها مع طلب إظهار ذاته وهى مع الروم أشد قال الشيخ سميت بذلك لأنك إذا وقفت عليها تقلقل اللسان حتى تسمع عند الوقف على الحرف منها نبرة تتبعه وقال الشيخ أبو عمرو : سميت بذلك إما لأن صوتها صوت أشد الحروف أخذاً من القلقة التى هى صوت الأشياء اليابسة وإما لأن صوتها لا يكاد يتبين به سكنونها مالم يخرج إلى شبه التحريك يشبه أمرها من قولهم قلقله إذا حركه وإنما حصل لها ذلك لانفاق كواشديدة مجهورة فالجهر يمنع النفس أن يجرى معها والشدة تمنع أن يجرى صوتها فلما اجتمع لها هذان الوصفان وهو امتناع جرى النفس معها وامتناع جرى صوتها احتاجت إلى التكلف فى بيانها فلهذا يحصل من الضغط للمتكلم عند النطق بها ما كنه حتى تسكاد تخرج إلى شبه تحريكها لقصد بيانها إذ لولا ذلك لم يتبين لأنه إذا امتنع النفس والصوت تقدر بيانها مالم يتكلف بإظهار أمرها على الوجه المذكور وقال ابن مريم الشيرازى وهى حروف مشربة فى مخارجها إلا أنها لا تضغط ضغط الحروف المطبقة غير أنها قريبة منها فلان فيها أصواتاً كالحركات تتقلقل عند خروجها أى تضطرب ، ولهذا سميت حروف القلقة قال وزعم بعضهم أن الضاد والراء والذال والطاء منها لثبوتها وضغطها فى مواضعها إلا أنها وإن كانت مشربة فى مخارجها فإنها غير مضغوطة كضغط الحروف الخمسة المذكورة ولكن يخرج معها عند الوقف عليها شبه النفخ قال وامنحان حروف القلقة أن تقف عليها فإذا وقفت خرج منها صويت كالنفخ لنشرها فى اللها واللسان :

١١٥٩ - [وَأَعْرِفُنَّ الْقَافَ كُلَّ يَعْدُهَا

فَهَذَا مَعَ التَّوْفِيقِ كَافٍ مُخَصَّصًا]

أى أحرف القلقة القاف أى هى المشهورة بذلك المتضح فيها هذا الوصف فأعرف هذا الموضع هو من التفضيل فى باب المفعول وهو ما شذ فى كلامهم مثل هو أحد منه وأشهر ثم قال كل يعدها أى هى جميع على عددا من حروف القلقة قال الشيخ أبو الحسن قالوا أصل القلقة للقاف لأن ما يحس به من شدة الصوت المتصعد من الصدر مع الضغط والحقر فيه أكثر من غيره قال وعد المبرد منها الكاف إلا أنه جعلها دون القاف لأن حصر القاف أشد قال المبرد وهذه القلقة بعضها أشد من بعض فإذا وصلت ذهب تلك النبرة لأنك أخرجت لسانك عنها إلى صوت آخر فحال بينه وبين الاستقرار . فهذا آخر الكلام فى صفات الحروف التى تعرض الناظم لذكرها وهى منقسمة إلى ما يشعر بقوة وإلى ما يشعر بضعف والجهر والشدة والاستعلاء والإطباق والصفير والقلقة والتكوير والتفشى والاستطالة والانحراف علامات القوة وأما الهمس والرخاوة والتسفل والافتتاح والمد والاعتلال والهوى فعلامات الضعف فلا تغفل فى تطلب تجويد القراءة من مراتب الحروف على حسب تمكنها من القوة والضعف وليست صفات القوة ولا صفات الضعف متساوية فشكل قسم منها مختلف المراتب وقد اتفق له اللفظ بجميع الحروف فى هذه الصفات التى ذكرها سوى الزاى المعجمة وفيها من الصفات ما ذكره فى البيت الأول وهو وجهر ورخو وانفتاح صفاتها ومستفل وعرف ذلك وغيره من ضد ما ذكره والله أعلم وقوله فهذا مع التوفيق كاف أى فهذا الذى ذكرته إذا وفق الله من عرفه يكفيه فى هذا العلم ومحصولا مفعول كاف أى يكفى الطالب المشتغل المحصل ويجوز أن يكون حالا من الضمير فى كاف أى فى حال كونه محصلا لغرض الطالب مجتوباً عليه .

١١٦٠ - [وَقَدْ وَفَّقَ اللَّهُ الْكَرِيمُ بِمَنْو
لَا كَمَالَهَا حَسَاءَ مَيْمُونَةٍ الْجَلَا]

المنّ الانعام وحسناء ميمونة حالان ومعنى ميمونة الجلا مباركة البروز أى كما ظهرت للناس كانت مباركة الطلعة وقد صدق رضى الله عنه فإن بركتها عمت كل من حفظها وأتقنها ولو لم يكن إلا كثرة الفوائد الحاصلة من ناظمها :

١١٦١ - [وَأَبْيَأْتُهَا أَلْفٌ تَزِيدُ ثَلَاثَةً
وَمَعَ مِائَةٍ سَبْعِينَ زُهْرًا وَكُمْلًا]

فاعل تزيد ضمير راجع إلى الأبيات لا إلى الألف فإن الألف تذكر وثلاثة نصب على التمييز وسبعين عطف عليه والتقدير وتزيد أيضا سبعين مع مائة فصار المجموع ألفا ومائة وثلاثة وسبعين وزهرا وكللا حالان من الضمير فى تزيد الراجع إلى الأبيات أى هى زاهرة كاملة يعنى مفضضة كاملة الأوصاف ويجوز أن يكونا صفتين للتمييز أى تزيد أبياتها على الألف أبياتا زاهرة وكاملة والوجه الأول أولى لأنه أعم وصفا لأنه يفيد وصف الجميع بخلاف الوجه الثانى :

١١٦٢ - [وَقَدْ كَسَبَتْ مِنْهَا الْمَعَانِي عِفْصَايَةً
كَمَا عَرَبَتْ عَنْ كُلِّ عَوْرَاءٍ مِفْصَلاً]

اثنى فى هذا البيت على معانيها وألفاظها فنصب عناية على أنه مفعولى كسبت أى أنه اعتنى بها فجاءت شريفة المعانى حسنة المبنى وقابل بين الكسوة والعرى فقال كسبت معانيها عناية وعربت فى التعبير عنها عن كل جملة عورا أى لا أنسى عن المعنى المقصود فهى ناقصة معينة ونصب مفعلا على التمييز أى عن كل جملة عابت مفعلا والمفصل العضو أى عن كل ما قبض مفعله ويجوز أن يكون فاعل عربت ضميرا عائدا على الفصيذة ومفعلا تمييز منه، أى كما عربت مفاصلها عن العيوب وعن ذلك القافية أو جميع أجزاء الفصيذة جعلها عروسا حسناء ميمونة الجلاوة منزهة المفاصل عن العيوب على طولها وصعوبة مسلكها قال الشيخ رحمه الله وغيره : ينظم أرجوزة يعنى على قواف شتى فيضطره النظم إلى أن يأتى فى قوافيها ومقاطعها وأجزائها بما تمجده الاسماع .

١١٦٣ - [وَتَمَّتْ بِحَمْدِ اللَّهِ فِي الْخَلْقِ سَهْلَةٌ
مُنْزَهَةٌ عَنْ مُنْطَلِقِ الْمُجَرِّ مَقُولًا]

سهولة خلقها انقيادها لمن طلبها أى إن كل أحد ينقل منها القراءات إذا عرف رموزها من غير صعوبة ولا كلفة ونصب سهلة على الحال ومقولا تمييز وهو اللسان والمجر الفمحش أى ليس فيها كلمة قبيحة يستحى من سماعها :

١١٦٤ - [وَلَيْكُنْهَا تَنْبِيْ مِنَ النَّاسِ كَفَوْهَا
أَحَانِفَةً يَغْفُو وَيَغْفِي تَجْمُلًا]

الكفو المماثل وأخافه صفة للكفو أو بدل منه والإغضاء السر ونصب تجملا على أنه مفعول من أجله جعل كفوها من كان بهذه الصفة لأنه لفتته يعترف بأحسن ما فيها ويقف ويقضى عن الازدراء لما لا بد للبشر منه قال الله تعالى - ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا - ثم إذا كان هذا الكفو أهلا لانتقادها فهو عالم وحيث يرى فيها من الفوائد والغرائب ما يغضى معه عن شيء يراه ولا يعجبه منها إلا أن يذكره على سبيل الغيبة على الفائدة كما أشرنا إليه في مواضع منها فإن هذه طريقة العلماء نصحاء لمن يقف عليه ممن لا يبلغ درجته في العلم ، ذلك والمعاملة مع الله سبحانه والأعمال بالنيات سهل الله تعالى لمن يقف على كلامنا أن يعاملنا تلك المعاملة لكن زمان قد فسد وكثر من أهله النكس فإرضون عن أحد والمستعان عليهم ربنا الواحد للحمد .

١١٦٥ - [وَأَيُّسَ لَمَّا إِلَّا ذُنُوبُ وَإِيْمَ]

فَيَا طَيِّبَ الْأَنْفَاسِ أَحْسِن تَأْوِلَا]

وليها أى اظلمها أى أنها لما تكاملت صفات حسنها يعرفوها فواصلها عن كل عوراء وكونها سهلة الخلق واعتنى بمعانيها ابتغت عند ذلك كثرة يصلح للانصال بها لما فيها ما يمنع الكفو منها إلا ذنوب وليها المتولى أمرها وكل هذه استعارات حسنة ملائم بعضها لبعض يعنى أن صد الناس عنها أمر فإهو إلا ما يعلمه وليها فى نفسه وإنما قال ذلك رحمه الله تواضعا لله والمؤمن بهجم نفسه بين يدى الله تعالى ويعترف بتقصيره فى طاعته ولو بلغ منها ما يبلغ وإلا فولىها رحمه الله كان أحد أولياء الله تعالى وقد لقيت جماعة من أصحابه مشايخ أئمة أكابر فى أعيان هذه الأمة بمصر والشام وكلهم يعتقد فيه ذلك وأكثر منه مع إجلال له وتعظيم وتوقير حتى حانى ذلك منهم على أن قلت :

لقيت جماعة فضلاء فازوا بصحبة شيخ مصر الشاطبي رحمه الله
وكلهم يعظمه كثيرا كنهظيم الصحابة للنبي

وكانه رحمه الله أشار بقوله فيا طيب الأنفاس أحسن تأولا إلى ذلك أى احمل كلالى على أحسن محامله وهو ما حملناه عليه من التواضع وهو كما قال أبو بكر الصديق رضى الله عنه وليت عليكم ولست بخيركم وكقول عمر ابن عبد العزيز رضى الله عنه فى خطبته بعد ما وعظ وذكر أما أنى أقول لكم ولا أعلم عند أحد من الذنوب أكثر مما عندى أو كما قال وكان الناظم يقول الغرض بها أن يفع الله بها عبادته وينفع بالتعب عليها فإذا كان مذنباً عاصياً خشي أن يحمده الله علمه فلا ينفع به أحد ثم إنه رحمه الله قال فى أخبرنى عنه شيخنا أبو الحسن وغيره لا يقرأ أحد قصيدتى هذه إلا وينفعه الله تعالى بها لأنى نظمتها لله وتأولا مفعول أحسن أو نيميز كما نقول طب نفسا وقر عيننا لتطيب نفسك وافقر عينك وليحسن تأوبك للسلام وذلك بمحملة على أحسن محامله :

١١٦٦ - [وَقُلْ رَحِمَ الرَّحْمَنُ حَيًّا وَمَيِّتًا]

فَتَى كَانَ لِلْإِنصَافِ وَالْحِلْمِ مَعْقِلًا]

فتى مفعول رحم وحيا وميتا حالان منه متقدمان عليه وهذا اللفظ وجدته للإمام أبى عبد الله أحمد بن حنبل لما أرسل إليه آدم بن أبى إياس يعظه ويقوى نفسه على الصبر فى أيام المحنة إذ كان محبوسا فقال أحمد حيا وميتا يعنى آدم ذكره الخطيب أبو بكر فى تاريخه فى ترجمة آدم ثم وصف الملقى بقوله للإنصاف والحلم معقلا أى حصنا

أو موضعاً لعقل الانصاف والحلم وقد حمل الشيخ وغيره هذا البهت على أن الناظم عني بالفق نفسه ومدحها بذلك فاستبعدت ذلك من جهة أنه غير ملائم لتواضعه بقوله وليس لها إلا ذنوب وليها ولا هو مناسب لطاب الترحم عليه فإن اللائق أن يقال اللهم ارحم عبدك الفقير إليك وهو ذلك فيما إذا أريد به شخص معين ولا نركى ذلك الشخص أما إذا كان الدعاء لعموم من اتصف بتلك الصفة فإنه مائع نحو اللهم ارحم أهل الحلم والكرم والعلم فاستنبطت له وجهين آخرين : أحدهما أنه أمر بالرحم على من كانت هذه صفته لأنه نذب إلى الاتصال بنحو ذلك من قبل حين قال أخائقة يعذو ويغضى نجملاً وبقوله :

هـ فباطيب الأنفاس أحسن ناولاً .

فكانه قال وقل رحم الله من كان بهذه الصفة ثم قال عسى الله يدني سعيه أى سعى وليها المذكور في قوله وليس لها إلا ذنوب وليها فيكون الابتداء ترج منه أو يكون داخل في المقول أى قل هذا وهزا أى ادع لمن اتصف بتلك الصفة وادع لناظم القصيدة ووليها : الوجه الثاني أن يكون المأمور به في قوله وقل البيت الآخر وهو عسى الله يدني سعيه أى قل ذلك وترجه من الله تعالى ويكون قوله رحم الرحمن حياً وميتاً دعاء من المصنف لمن اتصف بهله الصفات وهو كلام معترض بين فعل الأمر والمأمور به وكلاهما وجه حسن :

١١٦٧ - [عَسَى اللَّهُ يُدْنِي سَعْيَهُ بِجَوَارِهِ

وَأِنْ كَانَ زَيْفًا غَيْرَ خَافٍ مُزَلَّلاً]

يدني أى يقرب سعيه أى ماسعى له من عمل البر بجوارزه أى بأن يجعله جائزاً فلا يردده بل يتقبله على ما فيه من الخلل فأومأ إلى ذلك بقوله وإن كان زيفاً أى رديئاً يقال الدرهم الرديء زيف وزايف وأراد بقوله غير خاف أى زيفه ظاهر لا يخفى على من له بصيرة بالأعمال الصالحة ومزلاً مثل زيفاً يقال زلت الدراهم أى نفقت في الوزن فزلل بمعنى منقوص هذا كله إن كان اسم كان ضميراً عائداً على السعى وإن عاد على الناظم صاحب السعى فالمعنى أنها منسوب إلى الزلل والزلة الخطيئة وكل ما ذكرناه على أن تكون الهاء في بجوارزه للسعى ويجوز أن تكون للسعى أى يدني سعيه بأن يجوز وليه الصراط يقال جزت الموضوع أجوزة جوازاً إذا ملكته فالمصدر في بجوارزه مضافاً إلى فاعله ويجوز أن يكون مضافاً إلى مفعوله على أن يكون من الجسواز بمعنى السقى أى لسقيه من الخوض يوم العطش الأكبر أى يكون ذلك من علامة إدناء سعيه وتقريبه وقبوله جعلنا الله كذلك آمين :

١١٦٨ - [فَيَا خَيْرَ غَفَّارٍ وَيَا خَيْرَ رَاحِمٍ

وَيَا خَيْرَ مَأْمُولٍ جَدًّا وَتَفَضُّلاً]

الجد بالقصر العطية وبالمد الغنا والنفع فيجوز أن يكون قصر الممدود وهو تفضلاً منصوبان على التمييز :

١١٦٩ - [أَقُلْ عَمْرَتِي وَأَنْفَعْ بِهَا وَهَيِّضْ دَهَا

حَنَانِيكَ يَا اللَّهُ يَا رَافِعَ الْمَلَا]

العبارة الزلة والإقالة منها الخلاص من تبعها وانفع بها أى بهذه القصيدة من طلب النفع بها وبقصدها معنى

من قصد الانتفاع بها وإن لم يقو عليها فأنفعه بقصدته ويدخل الناظم في هذا الدعاء لأنه قصد نظمها ونفع الناس بها وقد حقق الله رجاءه واستجاب دعاءه ثم قال حنانك فطلب التحنن من الله تعالى وهذا أحد المصادر التي جاءت بلفظ التثنية المضافة إلى مخاطب نحو لبيك وسعديك والمراد بها المداومة والكثرة أى تحنن علينا نحننا بعد تحنن وقطع همزة اسم الله في النداء جائز تفخيماً له واستعانة به على مدح حرف النداء مبالغة في الطاب والرغبة ثم كرر النداء بقوله يارافع العلا أى يارافع السموات العلى كما قال تعالى تفريلاً من محاق الأرض والسموات العلى

١١٧٠ - [وَأَخِرُ دَعْوَانَا بِتَوْفِيقِ رَبِّنَا

أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَحَدَهُ عَلَا]

ختم دعاءه بالحمد كما قال الله تعالى لإخبارا عن أهل الجنة جعلنا الله بكرمه منهم - وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين - فالباء في يتوفيق ربنا يجوز أن يتعاقب بدعوانا لأنه مصدر كما تقول دعوت بالرحمة والمغفرة ويجوز أن تكون باء السبب أى إنما كان آخر دعوانا أن الحمد لله بسبب توفيق ربنا لاتباع هذه السنة التى لأهل الجنة :

١١٧١ - [وَبَعْدُ صَلَاةُ اللَّهِ ثُمَّ سَلَامُهُ

عَلَى سَيِّدِ الْخَلْقِ الرِّضَا مُتَخَلِّلاً]

أى وبعد تحميد الله تعالى وذكره فنصلى ونسلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقوله صلاة الله ثم سلامه مبتدأ وخبره على سيد الخلق أى حالان عليه والرضى نعت أى المرتضى ومتنخلا نصب على الحال أى مختاراً ثم بينه فقال .

١١٧٢ - [مُحَمَّدٌ الْمُخْتَارُ لِلْمَجْدِ كَعْبَةٌ

صَلَاةُ تَبَارَى الرِّيحِ مِسْكَاً وَمَنْدَلًا]

محمد عطف بيان وكعبة ثاى مفعولى المختار لأنه اسم معقول واقع صلة للألف أو اللام والتقدير الذى اختير كعبة واللام فى للمجد يجوز أن تكون للتعليل أى اختير كعبة تؤم وتقص من أجل المجد الحاصل له فى الدارين ويجوز أن تكون من تنمة قوله كعبة أى كعبة للمجد أى لا مجد أشرف من محمد كما أن كعبة مكة شرفها الله تعالى أشرف ما فيها أو على معنى أن المجد طائف كما يطاف بالكعبة وقول الناس هو كعبة الكرم إنما يراد به أن يحج إليه ويقصد من أجل كرمه كالكعبة وهذه المعانى كلها موجودة فى المصطفى صلى الله عليه وسلم وصلاة نصب على المصدر أى أصلى صلاة هذه صفتها أو يكون منصوباً على المدح لأن ما تقدم من قوله صلاة الله يغنى عن هذا التقدير ومعنى تبارى الريح تعارضها وتجربى جريها فى العموم والكثرة ومسكاً ومندلاً حالان أى ذات مسك ومندل وهو العود أو صلاة طيبة فيكونان صفة لها والطيب يكفى به عن الثناء الحسن ويجوز أن يكونا تمييز بن كمال يقال فلان تيار الريح سخا أى يجرى سخاوة جريها وتعمهم هو بها فالمعنى تبارى مسكها أو مندله والريح أيضاً تحمل الرائحة الطيبة مما تمر به من النبات الطيب الريح فقد اتضحت مباراة الصلاة للريح فى حالة الطيب من الجهتين

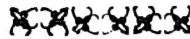
١١٧٣- [وَتُبْدَى عَلَى أَصْحَابِهِ نَفْحَاتِهَا

بِفَيْزٍ تَنْفَاهُ زَرْنَبًا وَقَرَنُفًا]

أى وتشهر هذه الصلاة على أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ورضى عنهم نفحاتها بفيز تناه أى لانهاية لها ولا تنهاى لإصابتها إياهم أى دائمة سرمدية وزرنبا وقرنفلا حالان أى مشبهة ذلك وهذا مما يقوى أن مسكا ومنذلا فى البيت السابق أيضا حالان فالقرنفل معروف والزرنب ضرب من النبات طيب الرائحة كرائحة الأترج ورقه كورق الطرفاء وقيل كورق الخلاف وفى حديث أم زرعة « زوجى المس مس أرنب والربيع ربيع زرنب » وقال الشاعر :

بأنى أنت وقول الأشيب كأنما زر عليه الزرنب

أو زنجبيل وهو عندى أطيّب والزرنب والقرنفل دون المسك والمندل من الطيب فحسن تشبيه الصلاة على الصحابة بذلك لأنهم فى الصلاة تبع للنبي صلى الله عليه وسلم فلهذا أصابتهم نفحاتها وبركانها رضى الله عنهم وأرضاهم آمين آمين آمين ، وقد تم الكتاب والحمد لله رب العالمين :



فهرس

كتاب إبراز المعاني

صحيفة	صحيفة
١٤٧ باب الهمز المفرد	٣ خطبة الكتاب
١٥٥ باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها	بيان من نقل عنهم شيء من وجوه القراءات من الصحابة والتابعين ومن بعدهم
١٦٥ باب وقف حمزة وهشام على الهمز	بيان أسماء أئمة القراءات بالأمصار الخمسة
١٨٣ باب الإظهار والادغام	بيان ضابط تمييز ما يعتمد عليه من القراءات وما يطرح
١٨٦ ذكر ذال إذ	٦ فصل في ذكر القراء السبعة
١٨٧ ذكر دال قد	١٢ بعض ما جاء في فضائل القرآن العزيز وفضل قراءته
١٨٨ ذكر تاء التأنيث	٢٣ بيان القراء السبعة ورواتهم وأخبارهم
١٩٠ ذكر لام «هل» و «بل»	٢٤ بيان الرموز التي يشير بها الناظم إلى القراء السبعة ورواتهم
١٩٢ باب اتفاقهم في إدغام إد وقد وتاء التأنيث وهل وبل	٣٩ بيان اصطلاح الناظم في التعبير عن أوجه الخلاف
١٩٥ باب حروف قربت مخارجها	٦١ باب الاستعاذة
٢٠١ باب أحكام النون الساكنة والتنوين	٦٤ باب البسمة
٢٠٣ باب الفتح والإمالة وبين اللفظين	٦٨ سورة أم القرآن
٢٤٢ باب مذهب الكسائي في إمالة هاء التأنيث في الوقف	٧٦ باب الإدغام الكبير
٢٤٨ باب الرءاءات	باب إدغام الحرفين المتقاربين في كلمة وفي كلمتين
٢٦١ باب اللامات	٨٧
٢٦٦ باب الوقف على أواخر الكلم	١٠٢ باب هاء الكناية
٢٧٣ باب الوقف على مرسوم الخط	١١٣ باب المد والقصر
٢٨٢ باب مذاهبهم في إاءات الإضافة	١٢٦ باب الهمزتين من كلمة
٣٠٤ باب مذاهبهم في الزوائد	١٤٠ باب الهمزتين ن كلمتين
٣١٩ باب فرش الحروف	
٣١٩ سورة البقرة	

صحيفة	صحيفة
٣٣٦ سورة القصص	٣٨١ سورة آل عمران
٦٣٦ و العنكبوت	٤١٠ و النساء
٦٤٠ ومن سورة الروم إلى سورة سبأ	٤٢٦ و المائدة
٦٥١ سورة سبأ وفاطر	٤٣٨ و الأنعام
٦٥٨ و يس	٤٧١ و الأعراف
٦٦٢ و المصافات	٤٨٩ و الانفال
٦٦٧ و ص	٤٩٧ و التوبة
٦٦٩ و الزمر	٥٠٣ و يونس عليه السلام
٦٧١ و غافر	٥١٣ و هود و
٦٧٤ و فصلت	٥٣١ و يوسف و
٦٧٥ و الشورى والزخرف والدخان	٥٤١ و الرعد
٦٨٣ و الشريعة والأحقاف	٥٤٩ و إبراهيم
٦٨٧ ومن سورة محمد صلى الله عليه وسلم إلى	٥٥٥ و الحجر
سورة الرحمن عز وجل	٥٥٧ و النحل
٦٩٤ سورة الرحمن عز وجل	٥٦١ و الإسراء
٦٩٧ و الواقعة والحديد	٥٦٦ و الكهف
٦٩٩ ومن سورة المجادلة إلى سورة نآ	٥٨١ و مريم عليها السلام
٧٠٥ ومن سورة نآ إلى سورة القيامة	٥٨٧ و طه
٧١٣ ومن سورة القيامة إلى سورة النبأ	٥٩٨ و الأنبياء عليهم الصلاة والسلام
٧١٨ ومن سورة النبأ إلى سورة العلق	٦٠٣ و الحج
٧٢٦ ومن سورة العلق إلى آخر القرآن	٦٠٨ و المؤمنون
٧٣٠ باب التكبير	٦١٢ و النور
باب مخارج الحروف وصفاتها	٦١٧ و الفرقان
	٦٢١ و الشعراء
	٦٢٥ و النمل